

٢٦٤

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة البحر الحبر الفهامة

الشيخ سليمان البجيرمي

على شرح

منهج الطلاب

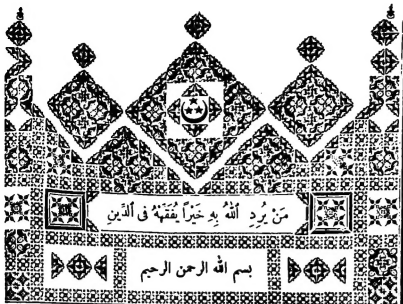
نعمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين

وبهات مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة
الشيخ الكبير محمد الرضي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

طبع في مطبعته

مطبعتي الباشا أبي حنيفة في داره بمصر

ربيع الاول - ١٣٤٥ هـ



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والبراءة
وغيرها وشرا اسم لما
يخرج عن مال أو بدن على
وجه مخصوص والأصل في
وجوبها قبل الإجماع آيات
كقوله تعالى وآتوا الزكاة
وقوله خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم وأخبركم

(كتاب الزكاة)

(قوله هي لغة التطهير الخ)
أي فهي اسم مصدر زك
وللواقف له التسمية لا لغيره
فلذا أصلحه الحق (قوله
لا عامة) أي والعامة لفظ
يستغرق الصالح له من غير
حصص (قوله ولا مطلقة) أي
بأن يكون المراد بها المباحية
(قوله مع استواء كل من
الآتين لفظاً) إذ كل مفرد
مشتق ومقترب بالأسحرج
بالمضي

(كتاب الزكاة)

أصلها زكوة فتفتح الواو قلبت أله التحركها وانفتاح ما قبلها وفرضت في شعبان في السنة الثانية من
الهجرة مع زكاة الفطر وقيل قبل الهجرة والشهور عند المحدثين أن زكاة الأموال فرضت في شوال من
السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيدين ومن بعد فرض رمضان قبل وهي من الشرائع القديمة بدليل
قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد دفع بأن المراد بها غير الزكاة المعروفة بالتطهير
كما أنه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد صرح الجلال السيوطي في خصائصه الصغرى أن الشيخ
تاج الدين بن عطاء الله الكندي ذكر في كتابه التنوير أن الأنبياء لا يحب عليهم الزكاة لأنهم لا ذلك
لهم مع إلهة إنما كانوا يهودن أن ساقى أي يدهسهم من ودائع الله تعالى لهم فيقولون في أو أن يذهبها ويعتونها
في غير محلها وأن الزكاة إنما هي طهرة لماعاء أن يكون عن وجبت عليه والأنبياء معزون من الدين
لصمتهم قال العلامة النجاشي في شرح الخصائص المذكورة وهذا كما ترى مبنى على مذهب إمامه
مالك رضي الله عنه من أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله عنه خلافه ونقل شيخنا
عش كشيخنا قول عن الشهاب مر أنه أفتى بوجوب الزكاة عليهم وأقره شيخنا الشوري اه
أط ف وقدم الزكاة على الصوم والحج مع أنهما أفضل منها مراعاة للحديث الناظر إلى كثرة أفراد
من تؤمم بالنسبة إليهما قول على التحرير وهي المال لاخراج فتكون بمعنى الزكاة أو المال المخرج
فتكون بمعنى المترك شوري (قوله التطهير) أي لانها تطهر المخرج عن الآثام والمخرج عنه عن
تدنه بحق المستحقين وصالحه ونجته من الآفات شرح مر قال تعالى فدا فلعن من زكاه أي
طهرها (قوله والبراءة) بالذ أي التسمية يقال ذلك الزرع إذا نما وزاد وزك التفتة إذا بورك فيها
وقلان زك أي كثيرا الخ وأما بالنقص فهو اسم للنمل الصغير يرمى (قوله وغيرها) كلامه
والصح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تحسروا (قوله كقوله تعالى وآتوا الزكاة) الأصح أنها
بجملتها تنصح دلالتها على عامة ولا مطلقة وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية زي قال مع
ويشكل عليه آية البيع فإن الظاهر فيها من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآتين لفظاً

فترجيح عموم تلك واجمال هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو متعلق الآية موافق
 لأصل الحل مطلقاً أو بشرط أن فيه منفعة متعضة فاسوره الشرع خارج عن الأصل وما لم يحرمه
 موافق له فعلناه ومع هذا فنحن نذكر القول بالأجل لأنه لا يمتنع دلالة على شيء معين والحال قد
 علمت دلالة من غير إيجاب كونهم من باب العلم للمعمول به قبل ورود المخصص لانضاح دلالة على
 مناهو وأما إيجاب الزكاة الذي هو متعلق للفظ فهو خارج عن الأصل لأنه من أخذ مال الغير فقرا
 عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه الحد الجمل ويدللك فيها أحاديث
 البابين لأنه عليه السلام اعنى بأحاديث البيوع الفاسدة الربا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج
 إليها لكونها على خلاف الأصل لا بيان البيوعات الصحيحة ككتفاء بالعمل فيها بالأجل وفي الزكاة
 عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيان ما لا يجب فيه
 اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طواب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقين بالدليل اه وأنى
 بالآية الثانية لبيان أن الامام مأمور بأخذ الزكاة من الوجبة عليهم (قوله بنى الإسلام على خمس)
 فيه أن الخمس هي نفس الاسلام فيلزم بناء الشيء على نفسه وأوجب بأن بنى بمعنى اشتمل ولا شك أن
 الاسلام مشتمل على كل واحد من الامس لان السلك يشتمل على أجزائه أو يقال على بمعنى من وبني
 بمعنى تركب والتقدير تركب الاسلام من خمس أو أنه شبه الاسلام بقصر مشيد على دعائم خمس
 تشييدها ضرراً للناس وذكر شيأ من خواص المشي به وهو بنى فيكون تحجيلاً وعلى ترشيح (قوله
 وهي أنواع) أى تتعاقب بأنواع ولوقال بأجناس لكان أو لى وهذه الأنواع فى الحقيقة ثلاثة حيوان
 ونبات وجوهر وتوزع إلى ثمانية لأن الحيوان ثلاثة وكذا النبات حسب درجته وبيب والجوهر اثنان
 ذهب وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية ويدخل فى النقد التجارة لان المعبر
 فيها القيمة وعددها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة ابل وبقرة وغنم والنبات والنقد بعضهم ستة
 النعم والعشرا أى ما فيه العشر أو نصفه والنقد والتجارة والمعدن والظفر وبعضهم سبعة يجعل
 الحيوان ثلاثاً بلاز وبقرة وغنم ويجعل النبات ثلاثة حيواناً وتخلو وغبيا والنقد واحد أو بعضهم ثمانية يجعل
 النقد هبارضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل فى عموم
 جنس وهو حيوان واختصت بالنعم لكثرته ونعمه ونبات واختصت بالقمات منه لأن به ثمرات الدائم
 وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرته وقوائمه ودرهم واختصت بالنخل والعنب منه للاغتناء بهما عن
 القوت ويدخل فى النقد التجارة لان المعبر قيمتها واما وجبت فيها ما منى من القوائد والمعدن
 والزكاة لما بهما من النماء والمض (باب زكاة المشية)

بنى الاسلام على خمس
 وهي أنواع تأتي فى أبواب
 (باب زكاة المشية)
 بدواها وبالابل منها للبداءة
 بالابل فى خبر أنس الآتى
 لأنها أكثر أموال العرب
 (حجب) أى الزكاة (فيها)
 أى فى المشية (بشرط)
 أربعة أحمدها (كونها
 نعماً) قال الفقهاء والقانونيون
 (قوله وقد يفرق بأن حل
 البيع الخ) لا يخفى سقوط
 هذا الكلام لوضوح أن
 التردد فى الاجمال وعدمه
 ليس فى الحل والوجوب
 لظهوره من أمثال ما قبل فى نفس
 البيع والزكاة فاعتبروا
 بأولى الاشارة اه سم
 على التحفة

(قوله وعددها بعضهم الخ)
 من حالها الباب ساقط من
 بعض النسخ اه

أى بعض المشية وهي النعم منها أخذنا ما بعده أولئفى باب الزكاة التى فى المشية وهذا لا يقتضى
 وجوبها فى كل فرد منها فالإضافة على معنى فى وألفظها مفرد وجهها موافق سميت بذلك لمشيتها وهي
 نعمها والنعم أخص من الحيوان والمشية أخص منها لأنها اسم الأبل والغنم كفى القاموس قال شيخنا
 لكن المعروف مساواة الحيوان فلعل هذا المعنى قد هجر فى العرف يرموى (قوله بداء) أى
 الاصاب يرموى (قوله لبداة بالابل الخ) هو تعليل للدعوى الثانية وقوله لأنها لله وقيل أنها
 على اللازول وليس بظاهر لعدم الواو وأيضاً أكثر أموال العرب انما هى الأبل فيكون ترك دليل
 للدعوى الأولى وقرر بعضهم أن الهة الأولى تفتتح الدعوتين لأنه يلزم من البداءة بالأبل البداءة
 بالمشية لأنها (قوله أحمدها كونها نعماً) من هذا الصريح من المؤلف بأن المشية أعم من النعم
 ونقل صحيح عن القاموس أنها أخص من النعم حيث قال الذى فى القاموس ان المشية الأبل والنعم وفى

أى ابلو بقراوغناذ كورا كانت أواناغلانزكاة في غسبرها من الخبوبات تكيل رقيق وتولد بين زكوى وغيره ظير الشيخين ليس على الملقى بعدولا فرسه صدقة وغيرهما كما ذكر مثلها مع أن الأصل عدم الوجوب (د) فيها كونها (ضما) وقدره يعلم مما يأتى (وأنه فى بلخس فى كل شخص) منها إلى عشرين شاة ولو ذكر (لصدق الشاة) (د) (بجزى) عنها وهما فوقها (بغير الزكاة) وإن لم يساوئهما الشاة لانه بجزى عن خمس وعشرين فعمادتها أولى وأقادت اضافته إلى الزكاة اعتبار كونها شى بنت غنص فما فوقها كما فى المجموع (د) فى (خمس وعشرين) بنت غنص لمستان (ست وثلاثين بنت ليون لما لمستان

(قوله واحد بقره) واسم الجنس وإن كان حقه أن يطلق على القابل والكبير إلا أن حسنا من الدلى يستعمل لافى الكثير فهو عام وضما خاص استعمالا بخلاف نحو الصل فعمل فيها اه

النهاية انها ابل والبقرة والغنم سميت بذلك لكرمة لم ابقها على خلقه من هذه واللص ونحوهما والتم اسم جمع لا واحد له من لفظه ذكر ويؤنث وجمعه أنعام وجمع أنعام أعم حل مع زيادة (قوله أى ابل) والابل اسم جمع لا واحد له من لفظه ومولود لجمع وكذا الغنم والخنبل وسميت بذلك لاشتغالها فى شئها (قوله وبقر) اسم جنس واحد بقره وغنما اسم جنس لا واحد له من لفظه والصحيح أن الغنم اسم جمع لا واحد له من لفظه ع (قوله تكيل) خلافا لإمام أبى حنيفة فى إفقسه حيث وجبها فى الأثاث وحدها وضع الذكور وأبى بعضهم حكمه لعدم الوجوب فيها وهى كونها تختالز بنه والجهد والخنبل مؤنث يطلق على الذكر والانثى وقوله وريقى يطلق على الواحد والجمع والدكر والانثى وعمل دم وجوبها فيه إذا لم يكونا للتجارة تشرح د (قوله ومنه يبنى زكوى وغيره) كالتولد بين بقر ألى وبقر وحشى وبين غنم وغنبا أى لأن الأصل عدم الوجوب ولبنائها على الرق لكونها واساة وبافارق ضبان الحرم لتمديه كفى الشورى قال حل وعملها بالقاعدة أن الولد يتبع أمه أصله فى عدم وجوب الزكاة كبقية فى أنها قدرا اه وخرج به التولد بين زكوى بين كبر وغنم تنجب فيه الزكاة يلحق بالاختلاف حج من حيث المعدل الحسن فيجب أن يكون بين زكوى وبين زكوى وبقره مستان قل (قوله ولبنائها) كونها ضما أى وثالثا يمتنع حول ملكه وربانها إسماعه مالكها كل الخول كما قرره شيخنا والصاب بكسر الزون قد مره علم صاحب فيه الزكاة قال الأزهرى صاب كل شى أصله ومنه صاب الزكاة للقدرا لمع لوجوبها (قوله فى كل شخص إلى عشرين شاة) ويجب أن تكون سليمة وإن كانت إله مسية لأن عمل إجاز الصليب إذا كان من الجنس كما قرره ح ف قال د وهل الشاة المنجزة عن الأبل أصل أو بدل ظاهر كالم بضمنه التالى والأول أصح وبقاها أثر ذلك فى مطالبة الساعى فدل الأصح بطلب الشاة فإن دفعه المالك فذلك التالى بعير الزكاة لانه كان بدلا (قوله ولو ذكر) غلبة لقره فالتا فيها الوحد (قوله وبجزى عنها) أى عن الجنس بعير زكاة يقع كلفه فضلا عن كل ما لا يمكن تجزؤه يقع كلفه فضلا عن كل ما يمكن تجزؤه كسج جع الرأس وإطالة الكرع فانه يقع قدر الواجب فضلا عن نقصا ولا يظهر التمييز بالأجزاء لأن الشاة أفضل منه وبذى أن يقال بأفضلية لانه من الجنس وقال شيخنا ح إنما عبر بالأجزاء لكون الشاة فى الأصل فر بما يتوهم أن غيرها لا يجزى وإنما أجزاها لغيره فدل بالملك وعمل أفضليته على الشاة إن كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة فإن تساوى كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس أو الشاة لأنها المنصوص عليها أو يغير بينهما كل محتمل والأقرب الثالث ع على د ولو تكررت الستين وعند خمس من الأبل ولم يخرج شاة فهل الواجب شاة واحدة أو أكثر فيها وجهان الصحيح منهما الأول لأن قيمتها متعاقبة بعين النصاب فتقتض من النصاب فائداً، المحول الثانى والثالث صدق عليه لانه ليس عنده تمام النصاب فوجب عليه زكاة المحول الأول فقط شيخنا باهى اطاف وترده ح (قوله فعمادتها أولى) وفى إيجاب عنه إجماف بالملك وفى إيجاب بعنه ضرر المشاركة فأوجبنا الشاة بدلا لغير أنس ضار الواجب أحد هـ لا يمتنع أن كان الأصل المنصوص عليه الشاة وقد حكى الأصل وجوبها فى أن الشاة أصل لظاهر الظاهر بدلا لاث الأصل وجوب جنس المال واقتضى كلامه ترجيح الأول زى واعتمده د ويمكن الجمع بين القولين بأن القائل بالأصالة نظر لكونها منصوبا عليها ومن قال بالبدل نظر إلى أن الأصل وجوب إخراج الزكاة عما علققت به فمما أخرجها من غيرها كانت بدلا ع (قوله اعتبار كونه أنثى) أى إذا كان فى باه اثاث حل (قوله فانوقها) أى ولو أبى لكونه ولوم وجودها كما جرى عليه الشيخ عميرة شورى (قوله بنت غنص لمستان) أى كسلة ولا تنحق الأبل بالشروع فى السنة الثانية لأن أسنان الزكاة تحددية بمعنى

أنه لا يستغنى النقص فيها إلا ما كان أجنبى . فقدم أسنانها في جزئ " قول على قل الجلاله
 (قوله) وفي سائر بعين حقة) وبجزئ " بنهاياتها فجزئ " (قوله) وفي إحدى وستين جذعة)
 وبجزئ " عنها ستان وأبنايتون حل (قوله) بسبع) متماقي يتغير وكل عشره مطوف عليها أى
 يتغير الواجب أى لا يسع زبادة على المائة والأحدى والعشرين ثم بكل عشر بعد المائة والثلاثين
 يتغير الواجب بزبادة كل عشرة أى بزبادة عشرة عشرة شيخنا (قوله) وذلك) أى ما ذكر من قول
 التين وأوله في ابل الأول وفي كل خمسين حقة شيخنا (قوله) في كتابنا (س) لما بيده علم على الزكاة
 إلى البحرين بانظاف الثانية علم لا قام خصوص بالبحرين وصورة الكتاب مذكورة في شرح م
 فرامجه أن شئت (قوله) وفي كل خمسين حقة) أى أن كانت الزبادة عشرة فأكثر (قوله) والمراد ذات
 واحدة) أى فأكثر من المراد في الأولى فقط كأنه أثار إليه بقوله لا أقل ويدل على أن المراد واحدة
 فأكثر قوله في كل أربعين إلى والمراد ذات واحدة بهذه الواحدة نعمتكم عمرا كما يستعمله العلماء من
 قوله في كل أربعين شيخنا وعبارته زى قوله والمراد ذات واحدة أى أى أكثر من يدله قوله وفي كل
 حقة لا يها إلا زفاد ذات واحدة فقط لا يكون فيها حقة في ثلاث بنات أبون كسر قوله في كل
 أربعين وثلاث أى في زبادة الواحدة وقوله وفي كل خمسين أى فيها بعدا وهو اتسع ثم العشر (قوله)
 فهو مفيدة خبر أنس) أى الذى ألقى فيه الزبادة وقوله ودلالة على خلافه أن لا ينقله في كل
 أربعين في كل أربعين لا يتناقض بالزائد (قوله) على أن الواحدة يتعلق بها الواجب) أى لا تعلقا فإذا
 كانت إحدى وعشرين ومائة بنات ثلاث بنات أبون وضرب فيها مائة بقوله إحدى وعشرين ومائة
 وإذا دخلت الواحدة في مريع الضمير ذلك على تعلق الواجب بها يراوى (قوله) يتعلق بها الواجب)
 أى هى مؤلفات بنات لبون ومعنى تعلقها بها أن يخصها بمنه كسأنى في كلامه بخلاف الأولى عليها
 أن تسع على المائة الواجب له وأنه وصل كونه وقصا أن تجد المالك فإن تعدد أن اشترك الاثنان في
 عشرين بنات في الواحدة لا تكون فالات بنها واجب على صاحبها أن يملكها كسهمها زائدة
 على الصاب فكذلك إذا كان لهما دهما أى دولا وخمس مشتركة على صاحب الشرع تخص الشاة
 اه شيخنا عزى (قوله) على خلافه) أى خلاف أن الواحدة يتعلق بها الواجب وذلك لأنه قال فيه
 فإن زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنات لبون الخ وهذا يقتضى أن صورة مائة واحدة
 وعشرين تكون الثلاث بنات لبون واجب المائة والعشرين التي هي ثلاث أربعين مائة بقوله
 في كل أربعين فإنه دل على أن الثلاث بنات لبون واجب الثلاث الأربعين وأن الواحدة غاربة
 عن ذلك فلا يتعلق بها بخلاف رواية أبى داود كما تقدم يراوى (قوله) ولع المارعة) أى بين العجرب
 حيث دل رواية أبى داود على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق بها كإلى البرادى وهومن
 عقد المزمع على الأثرين وحاصله أن رواية أبى داود تدل على أن الواحدة الزائدة على المائة والعشرين
 يتعلق بها الواجب أى يخصها هاتين من المخرج في الزكاة وهو الثلاث بنات لبون وخبر أنس يدل على
 أنه بعد الواحدة لا يتعلق بها هاتين من الزكاة لأن قال في كل أربعين إلى وسكت عن الواحدة وحاصل
 الدعف أن يزداد في كل أربعين فكأنه قال خبر أنس في كل أربعين أربعين وثلاث والماصل ثلاثة أثلاث
 دوى واحدة) وهذا التأويل تعلق الواجب بهذه الواحدة وسأول الرواية الأخرى شيخنا وعبارة
 السورى على التحريم قوله في كل أربعين أى وثلاث فإذا كانت عشرين ومائة دوى أربعين ثلاث
 فيا بعد ذلك ولما ذكرنا زيادة الثلث معتبرة في غير الحالة الأولى لمصرح به في الحديث وذكره
 الشارع بعده وقوله وحاصل الدعف أن يزداد الخ لكن يشكك على هذا التقدير قوله وفي كل

واحدی و عشرين

ثلثا وانما ترك ذلك تملينا لبقية الصور (٦) عليها مع العلم بأن ما يتغير به الواجب يتعلق به كالعاشرة في مادة وتلاين

خسین حقة لانه لا يأتي في المائة والاحدى والعشرين فلا بد ان يزداد في التسعة وهذا ثلاث واحدة ثم نسمي كل عشرة ويكون في الحقة توزيع قوله في كل أربعين أى وثلاث فى الصورة الأولى من الزيادة وهى الواحدة وقوله وفى كل خمسین أى فيما بعد ما هو التسعة والعشرون (قوله ثلثا) أى كل أربعين من المائة والعشرين مائة من الواحدة الزائدة وهذا التقدير بالنسبة للمائة والعشرين فقط لاجل صحة رواية أس فلا تزداد زيادة الثلث على الأربعين في غير المائة والعشرين ع ش (قوله وانما ترك ذلك) أى التعبير بالثالث وقوله لبقية الصور أى الى الثالث كانه ثلاثين وأربعين أى وانما ترك التعبير بالثالث مع الاربعين في خبرائس حيث قيل في كل أربعين وثلاث تغليب البقية الصور فغلبنا الصور الى الثالث فيها على الصورة التى فيها الثالث التى في خبرائس وجعلنا كأن جميع الصور فيها أربعون فقط حل مع زيادة وإيضاح (قوله كالمائة) أى من الابل (قوله فى مائة وثلاثين الخ) نقرع على الثلث (قوله وللاحدة الزائدة الخ) هذا وثلاثة لاجل ما بعده والا فنعرف مما سبق وكان الأولى أن يقدمه على قوله فى مائة الخ (قوله وما بين الصب غفو) أى لا يتعلق به الواجب أى لا وجود له لعدم ما يعنى أنه لا يزول الواجب بوجوده ولا ينعص بعده ولو بعد وجوده وعمر كونه غفوا ان عدل المالك كانه مائة كفى قل على الجلال وهو مقول المولى أبو تيمية الظاهر أنه تعبدى يرمى قال العلامة ابن حجر وغاية ما يهوى ومن الرقص أى الغنى فى الابل ثمة وعشرون مائة واحدة وتسعين ومائة واحدة وعشرون وفى القربة تسعة عشرة مائة أربعين وستين وفى النعم مائة ومائة وتسعون مائة مائتين واحدة وأربع مائة (قوله رضاء) يكون القاف ونحوها كفى المختار (قوله فلو كان له تسع من الابل) نقرع على قوله لا يتعلق به الواجب اذ لو كان الواجب يتعلق بالاربعة الزائدة على الثلثة لكان الواجب خمسة أسابيع شاة كفى صورة المائة واحدة وعشرين لانه يسقط من الشاة أربعة أسابيعها بقية الاربعة (قوله وقبل الثمن) يتأمل مفهومه مع قوله ويسمى وقصا لا يتعلق به الواجب لأن يقال اذا وجبت قبل الثمن فبعد أولى لانه على اتفاق شوبرى وفى الجواب شئ وقال شيخنا ح ف قد يقول وقبل الثمن للرد على الضعيف القائل بأن الشاة تتعاقب بالثمة فتأمل (قوله أن لها) بعد الهدنة من الاوان أى الزمان أى جأ أو أن ذلك لانه العتير لا وجود له للثمن اه (قوله من الخفض) أى الخواجل وعليه الخفض فى قولهم بنت مخاض اما أن يراد به الجنس أو فى الكلام حذف تقدمه بنت ثمة من الخفاض والافتقار بنت ماخض أى حامل وفى المختار الخفاض بفتح الميم وجمع الولادة ونحوه فتأمل الحامل بالكره مخاضا أى مر بها الطاق أى ماخض والخفض أيضا الخواجل من النوق ع ش على مر وهو يفيد أن الخفض مشترك بين وبع الولادة وبين الخواجل وعبارة الشوبرى الخفض كذا يكون مصدر هو وبع الولادة يطلق أيضا على الجمع وهى الخواجل (قوله لانها) اجذعت مقدم أسنانها ظاهر كادهم لها لاعتبرنا بالاجذاع قبل تمام الاربع وحيت ذقت شئ بكل ما يأتى في جذعة الثمن وقد يفرق بأن التقدم ما بلغها وهو محتمل بأحد الأمرين الاجتماع أو بلوغ السنة وهذا غاية كماله ولو لا شئ هالنا الاجتماع الاربع كما هو الغالب والمجذعة آخر أسنان زكاة الابل يعنى أسنان ابل الزكاة ع ش على مر مع زيادة (قوله واعتبر في الجميع الاثوة) أى اذا كان الجميع أنثا أو بعضها أنثا وبعضها ذكورا أخذنا ما يأتى فى كلام المصنف ع ش (قوله تبع لبع سنة) ولوأخرج نبيعة أجزاء لأنه زاد خيرا بالاثوة أى وان كانت أقل قيمة من التبع لغبة المشتري فى ذلك كلفرض تلقى بكافى شرح مر وع ش عليه

(قوله)

اقتضه عبارة الاصل من أنه يتغير بما (قوله) أوله (قوله) فى بقرة ثلاثون فى كل ثلاثين تبع لبع سنة) سعى بذلك لانه يتبع به للرعى (د) فى (كل أربعين سنة)

دونها وليس مراد (د) أوله

(قوله) فى بقرة ثلاثون فى كل ثلاثين تبع لبع سنة)

(قوله) فى بقرة ثلاثون فى كل ثلاثين تبع لبع سنة)

(قوله) فى بقرة ثلاثون فى كل ثلاثين تبع لبع سنة)

(قوله) فى بقرة ثلاثون فى كل ثلاثين تبع لبع سنة)

(قوله) فى بقرة ثلاثون فى كل ثلاثين تبع لبع سنة)

(قوله) فى بقرة ثلاثون فى كل ثلاثين تبع لبع سنة)

لهستان) سميت بذلك

لكمال أستانها وذلك لما

روى الترمذي وغيره عن

معاذ قال بعث رسول الله

ﷺ إلى اليمن فأمرني

أن آخذ من كل أر بعين

بقرة مستومن كل ثلاثين

تبعوا وصحاح الحاكم وغيره

والبقرة فقال المذكور والاني

(د) وله في غنم أر بعون

شاة قنباة وفي مائة

واحد وعشرين شاتان

(و) في مائتين وواحدة

ثلاث من الشاة (د) في

(أر بعماة أر بع نم) في

(كل مائة شاة) روى

البخاري ذلك عن أنس

في كتاب أبي بكر السابق

(والشاة) الفرجة عما ذكر

(جسنة شأن لهاسة)

وان لم تجعد (أوأجذعت)

من زيادتي وان لم تم لها

سنة كما ذكره الرازي

في الاخصبة (أوثية مهزها

ستتان) فيخير بينهما

ومن ذلك يؤخذ أن شرط

اجزاء الذكر في الابل وفيها

بأن أن يكون جنعا أو ثانيا

ويعتبر الفرج عن الابل

من الشاة كونه صحيحا

كسلا وان كانت الابل

معينة والشاة الفرجة عما

ذكر تكون (من غنم

البلد أو منها) أو خبرا منها

قيمة كافهم بالآل ويشمول

كلها لشاة الضرع التقييد

بالتية في غير غنم الملبين

(قوله لهستان) أي تعبدوا ولا تتحققوا إلا بالثأني بالله دخول فيها قل على التحرير (قوله بقره) غير وقوله ستة معقول لقوله آخذ (قوله والبقرة فقال الخ) نص على هذا فعلمنا يتوهم من أن الثاني بالبقرة في الخبر الثالث كإخراجه شيخنا (فائدة) خلق الله الثأني من مك الحبة والعزمن زعفرانها والقرمن وغيرها والحليل من ربيها والابل من النور والحبر من الاجار وانظر بقية الخبر الثالث من أي شيء نفلت يراوى وقره ح ف اه (قوله والبقرة) سميت بذلك لأنها تفر الأرض أي تنفها بالحرث وتغير الواجب فيها زيادة عشرة عشرة في سبعين تبع ومنه وفي ثمانين مكان وفي تسعين ثلاثة أمتعة اه زى (قوله وفي أر بعماة أر بع) ويستقر الحساب بعنذلك كما شار إلى ذلك بقوله ثم في كل مائة شاة (قوله والشاة الفرجة) أي أي أنتم تحض شاهد كورا بدليل ما يأتي وقوله الفرجة عما ذكر أي عن الابل والغنم يؤخذ قوله جنعة شأن استفيد من كلامه لنفراط كونها أثني لكنه في الفرجة عن الغنم مسلدون الفرجة عن الابل لما تقدم من أنه يجزئ ذلك لكن عذره التوصل إلى اشتراط كونها أثني في الغنم وحكم الابل يعلم بحاشي وقوله في أي في الجبران لأنه يجزئ فيه الذكر والاني (قوله أوأجذعت) أي أسقطت مقدم أستانها بعد ستة أشهر بخلاف ثنية المعز فلا بد فيها من تمام ستين وان أجذعت قبلها لمفضلة الثأني عليه والستين للذكورة في هذه الاسنان محبذة ولا تتحقق إلا بالدخول فيها بعدها قل على التحرير وبعبارة شرح مر وظاهر كلامهم هاتان الاسنان المذكورة في الثمن أنها لتجديد وتطابق ماسياتي في الفم أن السن المنصوص عليه يكون على التقريب بأن الغالب في الفم إنما يكون في غير موجود فكأننا لا نجد بدلا لمسر والإكاذب تحجب من استنجه وقوله استنجه أي تسج عنده غالبا وهو عارف به فلا يشق إيجاب ذلك عليه اه (قوله في الاخصبة) يجمع أن في كل شاة مطلوبة شرعا (قوله) ومن ذلك يؤخذ وجه الاختصاص أن اشترطنا في الثاني أن تكون ثنية أوجدعة مع شرطها فالد كراولى شوري وهذا أي قوله ومن ذلك الخ إنما يحتاج إليه إذا جعلت الشاة في الشاة للتأنيث كما أشار إليه بوضعها بالفرجة فان جعلت الواحدة حاجاة إليه لانها حينئذ تشمل الذكر والاني وبدل لهذا قول الشرح فياسبق شأنه ولو ذكرنا عن بلعي (قوله في أي في الجبران) (قوله ويعتبر في الفرجة عن الابل) بخلاف بغير الزكاة الفرج عما دون خمس وعشرين فيجزي ولو مرضا ان كانت الابل أو أكثرها مرضا على العمدة شوري وبعبارة شرح مر وهذا بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب هاتان الثنية ومن المال وشربة ابن القري وهو المتعقل ع ش قوله بخلاف نظيره أي فانه يخرج من المرض مرضعة ومن الصغار معقبة (قوله صحيحا) أي لمرضها وقوله كسلا أي لا يعيب وأن كان بضعها ميباشو يرى (قوله والشاة الفرجة عما ذكر) أي عن الابل والغنم نظيره ما تقدم (قوله من غنم البلد) أي بالبلد ولا يتعين غالب غنمه بل يجزئ أي غنم فيه (قوله فان عدم) أي عداها بما عدا التصرف المراد عدمها بحال الإخراج على الأصح لحال الوجوب ع ش (قوله ولو شرعا) أي لو كان تلقاه بغيره على ما اقتضاه الملاقاه ع ش على مر (قوله كأن كانت منصوبة) أي ويجزئ عن تغليبها بأن كان في كفة طاروق عرافتها يظهر حج وقوله أو مرضة أي يؤجل مطلقا من مجال لا يضر عليه حج زى (قوله أو ثنية) لا يقال لأجابه حيث مكان الدم ولو شرعا إذا لعب مدموم شرعا لا تقول مراده بالدم الشرعي أن يقوم بالعين ما يمنع من التصرف فيها كغصب وعن كما هو مرع كرامه شو يرى وقال حل ان قوله أو ثنية معطوف على مقدر كما شار إليه الشارح بقوله كأن كانت منصوبة لانه أراد بالعدم ما يشمل الشرعي والمبية معدومة

زيادتي (فان عدم يفت غاض) ولو شرعا كأن كانت منصوبة أو مرضة (أو ثنية فابن لبون أوشق) يخرج عنها

وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها ان لم يكن عنده ابن لبون أو حتى بل يحصل لها من قبل لبون وللبون شيء أو حتى شيء
أشبه بنت الحاض كبت لبون عدها فلا يؤخذ عنها حق كالأؤخذ عنها ابن لبون ولا نزيد قالس في ابن لبون فبذلك ترجب
اختصاصه بقوله وروى الماء والشجر والادنتاع من صفات السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت لبون بهذه الفتحة بل هي
موجودة فيها فلا يلزم من غيرها (أ) جبرها هنا التصريح بذلك الشرط في الحق من زباني (ولا يكلف)

شرعا (قوله وان كان) أي ابن اللبون أو الحلق وقوله منها أي من بنت الحاض (قوله
مناها) أي من بنت الحاض والحلق وابن اللبون (قوله كالأؤخذ عنها ابن لبون) هذا قياس
مع الفارق لأن الحق أقوى من ابن اللبون وأزيد عليه ستافيك يقاس عليه (قوله ولا نزيد
السن) هذا معطوف على قوله كالأؤخذ عنها ابن لبون عطف على دليل يقيني أي لقياس
هنا ابن اللبون ولا نالغ وقوله نأخذ كراي في آخرها عن بنت الحاض وقوله ترجب اختصاصه أي
عن بنت الحاض وقوله غلها أي لزيادة وقوله هنا أي في أخلاق عن بنت اللبون كآثره شيئا (قوله حيث
فهو مصدر صاف لقاعه وقوله هنا أي في أخلاق عن بنت اللبون كآثره شيئا (قوله حيث
كانت أله) أي كلها كأي شرح الشعر يروى لو كانت كلها كراي كلف كراي كذا ان كان بعضها
كرامار بعضها مهازيل أطف أي فانه يخرج كراي بالنسبة الآتية (قوله أله وكراي أمواهم) أي
أي بعد نفسك وانك كراي أمواهم قال الدميري كراي الأموال فأنشأه التي تعطف بها نفس مالكها
لنزعها عليه بسبب ما جئت من جميل الصفات شو برى ورموى (قوله لكن تمنع ابن لبون وحقا)
أي فيجبر على إخراجها ويسام بصنفا أو يحصل بنت حاض كاملة ولا يخرج من زيلة لوجوده
الكرامة فانه لو انتمت إليه إلى صحاح وراض كانت كاملة بالنسبة فلو كان نصفها محاما ونصفها
مرضا فالواجب كرامة تساوي نصف قيمة صحبة ونصف قيمة مريضة قل على التبرير (قوله ولو
انفق فرضان) ولا يكون ذلك الا بالبل والبقرا كأشارته الشارح حرف وجوب لبنتها أي
في الأبل والبقرة وله الاغتباط وان كان المال المحجور عليه كأي عش والمراد وجوده في حيث
زيادة القيمة أومن حيث الشر والذل (قوله أي الانع للتحقق) انظر لاختلاف الاغتباط بالنسبة
اليهم بأن كانت الحقا أغبط بالنسبة لبعض الأصناف وبنات اللبون أغبط بالنسبة لبعض آخرها يكون
الامر حروشو برى (قوله لان كلامهما) أي الفرضين فرضها أي الأبل والبقرة (قوله وأجزأ
غيره) أي يجب من الزكاة بدليل قوله وجبر الفناوت فالأجزاء ليس على يابه الذي هو الكفاية في
سقوط الطلب زى (قوله لا تقصير من المالك والساعي) أو مجئ الواو اذا وقعت في حين نفي كاهنا
أنهى فقط اعتراض بعضهم بأن الأولى الواو يصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس
والتقصير وظاهره وان دلت الفريضة على تدليس المالك أو تقصير الساعي كأي عش على مر (قوله
وجبر الفناوت) أي ان انقضت الاغتباطية زيادة في القيمة والا فلا يجب شيء قاله الرازي شرح
(قوله لا بقدر البالد) التعبير بلفظ البالد غير ذي قيمة كان هو بقدر البالد عش على مر (قوله لان
الفناوت) علة لقوله فالجبر بخمين الحق وقوله قيمة كل بنت لبون تسعون أي ونسبة الخمين
للتسعين حصة الفاعل لان تسع التسعين عشرة (قوله بأن دلس) أي إخفاء الاغتباط (قوله فلا
يجزئ) أي فيلزم المالك إخراج الاغتباط ورد الساعي ما أخذ من كان باقيا أو بدله ان كان ناقدا ولذا

المأخوذ فلو كانت قيمة الحقا أو بعمارة قيمة بنات اللبون أو بعمارة ترخين وقد أخذ الحقا فالجبر بخمين أو
بخمسة انما بنت لبون لا ينعف حق لان الفناوت تسعون وقيمة كل بنت لبون تسعون ويجازيهم التقديم كونه من غير الجنس الواجب
وتكتمهم من شراء جزأه لرفع ضرر المشاركة وقولي من الاغتباط من زباني امامه التقصير من المالك بأن دلس أو من الساعي بأن يختمه
وان ظن أنه الاغتباط فلا يجزئ (وان وجد أحدهما) بماله (أخذ) وان وجد شيئا من الآخر أذا انقص كالمقدم (ولا) أي وان لم يوجد أو
حدهما بماله بصفة الأجزاء بأن لم يوجد شيئا منهما أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجد أحدهما بماله بصفة الأجزاء (فلا يحصل لها)

هنما كالأدب بصلواتهما وبغيره ولو غلبا غلبا لما في تعيين الاغبط من المشتقة بحصوله كما يعلم بما يأتي أن يصدق أو يتزل مع الجبران في الابل فله في الماتبي بصير فإذا البر جدش من الحقائق وبنات الابون أن يجعل الحقائق أصلا يصدق إلى أربع جذاع فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات الابون أصلا ويتزل إلى خمس بنات مخضض (٩)

تلف فهل ضمن ضمان الذهب كالقبوض بالبيع الفاسد أو كالمقام فيضمن بالقيمة ولو مثابا حر شو يرى وظاهر أن رد البذل من مال الساعي في المشتين لأن مال الزكاة هو كذلك لأنه أن كان لتقصيره من ظاهره وأن كان لتدليس من المالك فهو يوجب إلى نوع تقصير ع (قوله كلاً) أي في الصورة الأولى والرابعة والخامسة وقوله أو بعضا أي في الثانية والثالثة (قوله هنما) بكسر الميم أي حال كونه متبهما بمانعه وقوله بشرأ وغيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على أنه صفة لبعضا (قوله كما يعلم بالخر) عبارة شرح مر وأشار بقوله فله إلى جواز تركه ما والزلوال والصعود الخ وقوله عما يأتي أي من قول المتن وان عدم واجبنا من الخ لأن من صادقة بالتي في ماله فرضان وشامل أيضا من عدم الواجب كأو بعنه (قوله أن يجعل الحقائق أصلا) أي بخنار كونها الواجب وكذا يقال فيما بعده (قوله فيدفعها مع لبون) أي قد تزل الابل وجودها (قوله فيدفعها مع حقة) أي فقد معد الابل وجودها (قوله وله دفع الخ) أشار به إلى أنه لا يجب عليه دفع جميع ما وجد في ماله بل له الاختصار على بعضه وأور كالمسكية كما يعلم من قوله وله دفع خمس بنات مخضض (قوله ولول عدم) أي وقت الاخراج والبيع والكرم هنا كعدم نظير ما مر وحاصل ما ذكره للصعود ثلاث قيود عدم الواجب وأن يكون من ابل وأن تكون ابله سليمة لأن التقيد الاخير قيد في الصعود فقط كما يفهم من كلامه بدل عليه قد يعمد على التزل ويشتط في التزلوال القيدان الأولان فقط (قوله ولو وجدته) رد به على القول الضعيف القائل بأن ملو وجب عليه جعنة وفقداه لا يجوز له اخراج ثنية عنها وهي ما لم تكن ستين وعلقت في السادسة ويأخذ جبراناتا تنفاه كونها من أثمان الزكاة فأنشبه ما أخرج عن بنت الخاض نصيلا ورد بأن الثنية على منها يمام بخار اخراجها عنها كالجذع مع الحقة كما أشار إليه مر الخف ولا يجوز له أن يصدق على من الثنية مع أخذ الجبران لأن الشارع اعتبر الثنية في الجلة بدليل أنه اعتبرها في النجعة كما يأتي ولم يعتبر ما فوقها بدلا ولا يجوز له التزل وغير من الزكاة أصلا له حق (قوله وابله سليمة) قوله كلاً ذلك أي الصعود والتزل (قوله فليس لتزل مطلقا) أي دفع جبراناتا وليدفعه اه ع (قوله وهو معلوم عما يأتي) لعل من قوله ولا خيار الا برضا مالها (قوله وابل بل غيرها) أي من البقر والنعمة لأن السنن تزل في الابل والقياس يمنع حل (قوله وابله سليمة المعينة) أي فلا يصعد عليه مع أخذ الجبران وله أن يصدق عليه مع أخذ الجبران فلا فالظاهر أن حل فقهوم المتن فيه تفصيل وقوله بالجبران البلاء بمعنى مأمى مع الجبران أي من أحد الجبران (قوله فوق التفات بين المعيين) فيما قد يكون التفات بين المعيين أكثر من التفات بين السليمين وأوسا له سم ولعله نادى (قوله لتبرع بالزادة) فيه أن الجبران حيث وجب عليه فلا تبرع إلا أن يقال لما كان التفات بين المعيين أقل من التفات بين السليمين كان الواجب عليه التزل أقل من الجبران فله أن يعطى جميع الجبران كان تبرع بالزادة على الواجب أي فهو مشرع بالزادة على الواجب عليه وليس تبرع بأصل الجبران كما قرره شيخنا (قوله وهو شاتان)

(٢) - (بحري - ثاني) الجبران لأن واجبهامعيب والجبران التفات بين السليمين وهو فوق التفات بين المعيين بخلاف تزلوه مع إعطاهما الجبران جازا لتبرع بالزادة (وهو) أي الجبران (شاتان) بالصفة السابقة في الشاة المقرحة عن خمس من أوله (وهو شاتان) ويصرف الامام الجبران من بيت المال لأنه مصلحة للمحققين وهو ناظر عليهم فان تصرف من مال المسكين له شرح الروض

الابل (أوعشرون درهما) ترة خالصة (غيره الدائم) ساعيا كان أو نال كالظاهر خبرنا عن رجل السهم رعية سلسلة للمتعدين في الدرع والاخذ (له معدود) درجتين (١٠) فأكثر (وتزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران) كأن يسطر بدلت غناض عمده

مع بنت اللبون حقة و يأخذ جبرانين ويسطر بدلت حقة عمدها مع بنت اللبون بنت غناض ويدفع جبرانين هذه عند عدم القرى في جهة المقرجة) غلافنا إذا وجدها للاستغناء عن زيادة الجبران بدفع الواجب من القرى فإن كانت القرى في غير جهة المقرجة كأن لم يمتد لبون عمدها مع الحقة ووجدت غناض لم يلزمه استخراج جبران بل يجوز له استخراج جنعة مع أخذ جبرانين لأن بنت الحناض وإن كانت أقرب إلى بنت اللبون ليست في جهة المدفعة وتولى فأكثر مع التقيد بجهة المقرجة من زيادتي (ولا يبيع جبران فلا يجزى ثاة وعشرة دراهم لجبران واحد لأن الخبر يقتضى التخيير بين ثاين وعشرين درهما فلا يجوز خصلة ثالثة كالتى الكفارة لا يجوز أن يعلم حقة ويكسوخة (الا مالكة رضى) بذلك فيجوز لأن الجبران حقة فلا يسقطه وهنا من زيادتي أما الجبرانان فيجوز تعيينهما فتجزي ثاين وعشرون درهما لأن الجبرانين كالدرجتين درس (ويجزي في استخراج الزكاة (نوع عن نوع) كأن عن لد مزودك من الذم وأربعة عن مهر أو عكس من الأبل وغراب عن جوايس وعكس من البقر (رعية القبية) كأن تبارى ثنية المرقى القبية بدعة الثان لاتحاد الجنس سواء اتحدوا بمشابهة أم اختلف (في ثلاثين عنرا) وهي ألى للز (وعشرون نجاة) ؟ الثان

أى ولو ذكرين (قوله درهما ترة) الدرهم الترة يساوى نصف حقة وبيد إذا كانه بهنم أو يساوى نصف حقة وثلاثا كقوله حل لتساب الدرهم المذكورة قيمة الثاين لأن الكلام في ثاة العرب وهو تبارى نحو واحد عشر نصف حقة بل أقل وليس المراد به الدرهم المشهور حقة والترة القبية الضروية ع ش لكن في المختار الترة السبية اه والمخفى في الزكاة قد خفت دلالة غالبا ليس هناك كما ذكر لا مقوم فنبط ذلك بقية شرعية كحال الصراة والقطر ونحوها اه زى (قوله خالصة) فلو لم يعمدها وأغلبت الغشوشة يجوز للمالكة بها وهو الاصح كالظاهر كما قاله الاذمى أنه يجزى ثمتها ما يكون فيه من الترة قدر الواجب شرح در (قوله وعلى السهم الخ) عبارة شرح در ثم يلزم السهم رعية لا صلح للمتعدين كما تزم نائب القابولى المحجور عليه رعية الاتعم للون عليه ويسر لئلا إذا كان دافعا اختيار الاتعم لم يوسى لزومه إعادة الاصل لمع أن الأخيرة للمالك أنه يطلب منه ذلك فإن أجابه فذاك ولا أخذه منه ما دفع له اه (قوله في الدفع والاخذ) أى أخذ الاغبط لأخذ الجبران لأن ذلك بناتى تخيير المالك بينهما ويمكن أن يراد أخذ الجبران بأن خبره المالك بينهما أى بين أخذ الثاين والعشرين درهما فلا تانى أو المراد بالاخذ طلبه وإن كان المالك لاتزاله ولو التفتش برى وقوله بأن خبره أى فوض الخبر إليه فيقره حقة رعية أليه مصلحة للمتعددين (قوله له معدود الخ) فلو صعد من بنت الحناض مثلا إلى بنت اللبون فقال الزكى هل قطع كلها زكاتها وبعضها الظاهر الثانى لأن زيادة السن فيها أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها حقة وعشرين جزأ من متوالتين جزأ وتكون الا حدة عشر في مقابلة الجبران شرح در (قوله وتزول درجتين) أى بشرط كون السن المتزول اليسن زكاة فليس لمن لزمه بنت الحناض العسول عنه فقد هالى دونها بدفع جبران ولا يشترط ذلك في الصعود (قوله فأكثر) غلبة الكثرة في الصعود أو مع درجات بأن يصعد من بنت الحناض إلى الثانية فيأخذ أربع جبرانات ودعالة الكثرة في التزول ثلاث درجات بأن ينزل من المجذعة إلى بنت الحناض ويدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله يؤخذ جبرانين) المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك من الاغبط لا يجبر عليه ويدفع ما شاء شو برى (قوله عند عدم القرى) أى فلا يصعد للحقة عن بنت الحناض إلا إذا عدم بنت اللبون ولا ينزل لبنت الحناض عن الحقة إلا إذا عدم بنت اللبون بل يخرج بنت اللبون في الصورتين إذا وجد معهما أخذ أو مع جبران واحد كما قررناه شيخنا (قوله في جهة المقرجة) أى التبريد بدلا من جوايسها وبها بين وبين الواجب الشرعى (قوله لم يلزمه استخراجها) فيها أن للثان ليس فيه دعوى الزد (قوله للمالك رضى) أى فيها إذا كان هو لأخذ الجبران (قوله فلا يسقطه) وإذا كان له اسقاطه فله تبعية بالاولى (قوله كأن عن معز) الثان جمع ضائق للذكرو ضائة للاثى والمزجم معاز للذكرو وما عزة للاثى اه زى (قوله وأربعة) نسبة إلى أرب قبيلة من همدان والمهرة يكونون همداء كما يؤمن من التماس نسبة إلى مهرة بن حيدان أبى قبيلة زى (قوله وغراب) هى السباع بالقرآن اه حقة (قوله لاتحاد الجنس) على قوله ولو يجزى ثوع عن آخر (قوله في ثلاثين عنرا) مفرع على قوله ما اختلف ولم يفرع على ما قبله وهو الاتحاد وفرع عليه در فقال فيجوز أخذ جعتان عن أربعين من الغز

هنا وجبة بقيمة ثلاثة أرباع هنز وربع نجة) فلو كانت قيمة هنز حجرة دينار لوجب حجرة دينارين من زمر هنز أو نجة قيمتها دينار وربع (وفي عكسه) أي المثال المذكور (عكسه) أي الواجب فالواجب فيه لجهة أو هنز بقيمة ثلاثة أرباع هنز وربع غير عجز وشرع بهذا من جواز أخذ ابن اللبون أو زياتي (ولا يؤخذ ناقص) من ذكر مريضه (في غير مريض) (١١)

أولها من عجز أو بعين من الصان باعتبار القيمة بأن تساوى قيمة للز قيمة النجعة لتتوافق الجنس كالهنز مع الأربعة اهـ ثم قال ولو كان من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أربية وعشر مهربة أخذت على الظاهر بنت غناض أربية أو مهربة بقيمة ثلاثة أخماس أربية وخمسة مهربة (قوله عجزاً ونجعة) والخبر بالملك لا للمالعي والنجعة خنبر من العنز فلا يجب عليه هنا خروج الكامل فهذا مستثنى من قوله الثاني فإن اختلف ماله قصا لم يخل وجوب الكامل عند الاختلاف إذا كان هذا الاختلاف بغير رداء النوع أمابها كما هنا فلا يجب الكامل كإفاره شبيخنا (قوله بقيمة) الباه للإبنة أي ملتصق ذلك العنز والنجعة بقيمة لم يخل وقوله بقيمة ثلاثة أرباع لجهة الخ وذلك ديناران الأربعا (قوله ومريض) المراد به الذي لم يبلغ من المرض زى وعبارته تقتضى حصر أسباب النقص في الكورة (والعيب) المراد من مقتضى قوله أو النوع الأردأ عن الأجود بشرطه أن رداء النوع من جهة أسباب النقص فتكون ردة وسكت عن المرض مع أنه منها فتكون حجة كافي شرح مر وعبارته في الدخول على المان ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي خسة المرض والعيب والكورة والعفر وردة النوع اهـ ويمكن ادخال المرض في العيب (قوله أو النوع الأردأ) كالمز وقوله عن الأجود كالمز كان مقدم في قوله يجوز نوع من آخر (قوله بشرطه) وهو رعاية القيمة (قوله الأمن مثله) هنا قيدناه بجواز أخذ ابن غناض عن خمس وعشرين ذكورا وكلامهم يفيد أن الواجب الآن بنت غناض ولا يجوز إخراج ابن الغناض إلا بدلا عن الشاة الآن يقال ابن الغناض ليس من أسنان الزكاة فخرج بحال وقدمارصه قوله ومريض لأن يقال الصغير عهد إخراجهم وذلك عن الصغار حل وفي شرح صرح كثير بأن واجب النجعة والعشرين الذكور ابن غناض (قوله أو كانت ناقصة) هلا قال أوسية أو صغيرة بالعطف على كورة مع أنها أخضر (قوله أو صغر) استشكل وجوب الزكاة في الصغار مع أن السوم الذي هو شرط وجوب الزكاة في الماشية لا يتصور فيها وأجيب بفرض موت الإهات قبيل أتوا لحوال يضمن لا تنرب الصغار فيلنا مملوكا زى أو يضمن أميش بدونه بلا ضرر بين وهل أجزاء الصغير إذا كان من الجنس فلو كان من غيره كحمة أبرة صغار وأخرج الشاة لم يجزى الأناجر في الكبار شرح مر (قوله من الأبل) أي الكور وقوله يؤخذ أي بدلا عن بنت غناض (قوله تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين) حاصله أن الجلة الثانية تزيد على الأولى أحد عشر فإذا نسبت إلى أحد عشر للجلة الأولى كانت خمسين وخمس والاثنا وسبعون تزيد على الخمسين باثنين وعشرين ونسبتها إلى خمسين خسان وخمس خمس (قوله بنسبة زيادة الجلة الثانية) أي التي هي الست والثلاثون على الجلة الأولى متعلق بالزيادة وهي الخمس والعشرون ومتعلق بالنسبة محذوف أي إلى الجلة الأولى أي يؤخذ تلك النسبة من قيمة المأخوذ عن الأولى ويزاد هذا المأخوذ في قيمة المأخوذ عن الثانية كإفاره شبيخنا (قوله معية متوسطة) أي في العيب باعتبار عيب البقية شوبري (قوله فوق المأخوذ في ست وثلاثين) أي تسعين ونصف تح لان هذا هو التفاوت بين

الست والعشرين منها أي الست والثلاثين لأجل المراد التفاوت والوقوف على قدره لان الخمس والعشرين لو كانت من غير الست والثلاثين ربما كانت قيمة المأخوذ فيها أكثر من قيمة المأخوذ في الست والثلاثين لسلامتها وزال الست والثلاثين كذا أوضح هذا القيد العلامة سم لبارة شيخه في الباب

(قوله رحمه الله في خمس وعشرين منها) قيد يكون

الست والعشرين منها أي الست والثلاثين لأجل المراد التفاوت والوقوف على قدره لان الخمس والعشرين لو كانت من غير الست والثلاثين ربما كانت قيمة المأخوذ فيها أكثر من قيمة المأخوذ في الست والثلاثين لسلامتها وزال الست والثلاثين كذا أوضح هذا القيد العلامة سم لبارة شيخه في الباب

الستون والاثنتين والستة والاربعين كافر به شيخنا **(قوله وعلى هذا القياس)** يرفع القياس هل كونه
 مبتدأ وما قبله خبره ويجزه بدل من ذا أو عطف بيان عليه أي هو مستمر شوري **(قوله فان اختلف**
ماله الخ) هذا تنبيه لقوله الامن مثله أي فعل استخراج الناقص اذا اتفق ماله تقاسم اختلف وجب
 الكامل **(قوله واتحد نوعا)** بأن انقسمت للماشية الى اصحاب ومراض أول سليفة ومعية أو الى
 ذكور والمث فتؤخذ صحبة أول سليفة والنقص وشمل كلامه أيضا ما لو انقسمت الى صغار وكبار فتؤخذ
 كبيرة بالنقص فالجديد زى فان لم تتحد نوعا فان كان الاختلاف يغير رداء النوع كالانقسام
 بالذكورة والاثوثة والمعر والكبر أخرج الكامل أيضا ان كان رداء النوع كاللوز والمان والعرب
 والجاويز من جاز استخراج الكامل والناقص كاستخراج المعز عن الضأن رعاية القيمة كما تقدم وحينئذ
 يكون في المفهوم تفصيل وهذا أولى من قول من قال ان قوله واتحد نوعا ليس فيه اه شيخنا **(قوله**
فكامل رعاية القيمة) مثاله ست وثلاثون بعبارة نصفها صحاح قيمة كل واحد دينار ونصفها مراض
 قيمة كل واحد دينار فيخرج صحبة قيمته دينار ونصف دينار وهكذا قيل ومول لكن في شرح
 الهجة أن القيمة بالنسبة التي ذكرها عن عن عب وذلك بأن نسب الواجب الى الشئ
 والثلاثين تجدهد ربع تسكون الكافاة المخرجة قيمته ربع تس قيمة السنة والثلاثين فاذا كانت
 قيمة الصاب المتقدم خمسة وأربعين ديناراً كانت قيمة هذه الكافاة ديناراً وربعاً لان الدينار والربع
 ربع تس الخ لا يزالان من اذ تسعها خمسة وربع الخمسة واحد وربع **(قوله وان لم يوفى ثم بالنقص)**
 كان كان ملكك ما تسين نواقص الادواحدة كاملة فيخرجها وانقصه قاله المحقق شوري أي رعاية
 القيمة فيها كما قاله حج أي بحث تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة الصاب كسبة المأخوذ الى
 الصاب سم **(قوله والمراد بالنقص الخ)** فيه أن هذا ينافي ما قدمه الشارح في بيان الناقص حيث
 قال ولا يؤخذ ناقص من ذكر ومعيب وصغير فكلما لم يتم يقتضي أن النقص شامل للثلاثة وكلامه
 هنا يقتضي أنه خاص باليب وأجب بأن المراد بالنقص هنا بعض أفرادها أي وهو العيب أي
 والمراد باليب الذي هو بعض أفراد النقص هكذا يفهم والافاق كورة نقص فيا تقدم وهي لا تثبت
 الراد عبارة زى والمراد بالنقص أي العيب فتأمل **(قوله فالواجب الاغبط)** لا يقال ينافي وجوب
 الاغبط هنا بما يأتي من أنه لا يؤخذ اختيار لانقول بجمع بينها يجعل هذا على ما اذا كانت جميعها
 خيارا لكن تعدد وجه التجربة أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف اختيار الآتي وذلك على ما اذا
 اقر بعضها بوقف الاختيار دون باقيها والذي لا يؤخذ شرح مر **(قوله ولا يؤخذ خيار)** ويظهر
 ضبطه بأن نز يدقبة بعضها بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة
 لاجل تحوط طاع وأنه اذا وجد وصف من أوصاف الخيار التي ذكرها لا تقصر مع زيادة قيمة ولا
 عدمها شرح مر **(قوله كامل)** أي ولو بغير ما كول سم وظاهره ولو كان غيراً لكان كول نجما
 كالنواخذت رعى قرعة خلعت منه ويوجه بأن في أخذها الاختصاص بما جوفها ع ش على مر
 وأحق بالحاصل في الكفاية عن الاصحاب التي طرقها الدحل لقلية حل اليها من مرة واحدة بخلاف
 الأدييات واتما بالبحري في الناحية لان مقصودها التحم ولجودها من ههنا مطلق الانتفاع وهو بالحاصل
 استكثر لزيادة ثمنها غالباً والحاصل انما يكون عيباً في الأدييات شرح مر وبقي ما وقع حالاً فبين
 حله اهل بيته له الخيار لم لاقية نظر والاقرب الاول فيبتردها ع ش على مر **(قوله وكولة)** ينتج
 المعز وضم الكاف مع التخييف شرح مر **(قوله وربي)** بضم الراء وتشديد الواو والفتح
 والقصر ويطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر يوماً من ولادتها قاله الزهرى وقال الجوهري

وعلى هذا القياس (فان)
 اختلف ماله تقاسم (وكالا)
 واتحد نوعا (فكامل)
 يخرج به (برعاية القيمة وان)
 لم يوفى ثم بالنقص (وقولي)
 فان اختلف الخ من ز يادى
 والمراد بالنقص ما يثبت رد
 البيع ويخرج به ما اختلف
 ماله صفة فقط فالواجب
 الاغبط (ولا) يؤخذ
 (خيار) كامل وأكولة
 وهي المسئلة لا لكل وربي
 وهي الحديثة العهد بالتاج
 بأن يحسن لها من ولادتها
 نصف شهر كما قاله الزهرى
 أشهران

كما قاله الجوهري (الارضا ملكها) باخذها من ان كانت كلها غيرا أخذنا خيارها الا الحوامل فلا تؤخذ منها حامل الارضا ملكها
كانت الامام واستحسنه (د) ثالثا (مضى حول في ملكه) غير لاز كافي

الى شهرين سميت بذلك لانها تربي ولها شرح د وانما كانت خيارا لكثرة لبنها وهي أظهر من
عبارة الشارح لان لبنها تدرتها انها تسمى في بستانها عشرا وبعد الشهرين (قوله كما قاله
الجوهري) قال حج بمثل ما ذكر والذي يظهر أن العبارة يكونها تسمى حديثة عرفا لانه المناس
نظر الفقهاء ع (قوله الارضا ملكها) ينبغي أن يحذف في الر في اذا استغنى الولد عنها والافلاخرمة
الفرق حينئذ ع على د (قوله أخذنا الخيار) أي ولي غير رضاء ملكها كما هو قضية الاحتناء
(قوله الا حوامل فلا تؤخذ الخ) أي غير رضاء ملكها (قوله ومضى حول) سمي بذلك لتحوله
أي ذهابه ويحى غيره من حاله اذا تحول ومضى (قوله ولكن لتناج نصاب الخ) ليقال شرط وجوب
الزكاة السوم في كلامنا فكيف وجبت التناج لانا نقول ان التناج لما عطي حكم أمهاته في الحول
قأوى في السوم فحل اشتراطهما في غير ذلك التابع الذي لا يتصور راسته كأي حج وم د ويشترط
اتحاد الجنس فلو حلت القرى بابل ان تصور فلا تزم حج وشورى ولا بد من تمام الانفصال قبل
الحول كأي د (قوله ملكه ملكه) بخلاف ما اذا اختلف السبب كان أوصى ملك الامهات بالتناج
لا تروى ما تقبل الموصى له الوصية ثم أوصى بالتناج للورث فلا تزم لاختلاف سبب ملكها أو وروى
الورث من الموصى له كذا في شرح الهبة شوري (قوله وذلك) أي ككون التناج لهول
الناب وقوله بأن يفت به نصابا أي نصابا آخر والا فالناب أنها نصاب وقوله فان لم يبلغ به نصابا أي
نصابا آخر غير نصاب الامهات (قوله تنج) بضم النون وكسر التاء على صورة البناء للفقول وقوله
واحدة قال تنج ودينا فتحت التاء ولما بالبناء الفاعل على معنى ولست وأملت (قوله فان لم يكن
به نصابا) أي تنج (قوله اعتد) بفتح التاء التوقية متفلا من الاعتداد وهو الحساب أي احسبها
عليهم واجعلها من العدد رموى (قوله بالسلة) أي التي تباغ ست وجعلها سلة بوزن فلس وسخال
بالكسر ع على د (قوله اما ما تنج من دون نصاب) هذا محتمل الاضافة في قولنا لتناج لهاب
وقوله الاتي وانما لا يضم الى ما عند محتمل التصير بالتناج شرح د (قوله وعلم بما ذكر) أي بقوله
مضى حول في ملكه (قوله ثم عاد بشره أو غيره) كزبيب كالو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد
عليه بيب أو اقاله استأنف من حين الرد قال مم ويستثنى من انقطاعه بالرد باليب ما اذا كان المردود
مال تجارة وقدا يعرض تجارة فلا يستانفله حولا (قوله ولو يمتل) النافية للرد أي ولو لم يمتل
يمتلى أي في غير حق عرض النقد كعرض التجارة فلا فرض نصاب تصدق في الحول لم ينقطع حوله لان
المالك لم يزل بالملكية ولو تبدل في ذمة القرض والدين تجب فيه الزكاة كما في حج (قوله وان قصد
بالفرار) يؤخذ من ان العبيق التاجر كان عليه انقطاع حوله بابل النقد يمتلله ولهذا قال ابن
سريج بشره بامارة بأن لا زكاة عليهم زى (قوله عند صدق الفرار من الزكاة) أي فقط خلافة
حاجة نولها والفرار أو مطلقا على ما فهمه كلامهم ولا ينافي ما فررناه من عدم الكراهة هنا في قصد
الفرار من الحاجة ما صرح كراهة ضيقه في حاجة وزينة لان في الضيق اتخاذا فقوى المنع خلاف
الفرار شرح د شوري (قوله وانما لا يضم) هذا علم من قوله ولكن لتناج نصاب (قوله وانما
ضم الخ) أي ملكه بشره أو غيره (قوله في النصاب) أي في كمال النصاب إن كان لا يبلغ نصابا وفي
مطلق نصاب الشامل لنصاب آخر لكن قوله يحتمل المواساة يؤيد الاول لأن يقال للمنى أصل المواساة

أبود أو وغيره وهو وان كان ضيقا مجبوراً تار
محيطة عن أبي بكر وعمر
وعثمان وعلى وغيرهم
(د) لكن (التناج
ناب) يقيد بده بقوى
(ملكه ملكه) أي بسبب
ملك النصاب (حول
النصاب) وان مات
الامهات ذلك بأن بلغت
به نصابا كانه وعشرين
من الناب تنج منها واحدة
فتجب ثلثان فان لم تبلغ
به نصابا كانه تنج منها
عشرون فلا تراه والاصل
في ذلك ما رواه مالك في
الموطأ عن عمر رضى الله
عنه قال لاسعي اعتد
عليهم بالسلة وهي تقع
على الذكر والانثى وأيضا
المنى في اشتراط الحول
أن يحصل النفا والتناج
تمام عظيم فتبع الاصول
في الحول أما ما تنج من
دون نصاب وبلغ به نصابا
فيبتدأ حوله من حين
بلوغه وعلم بما ذكر أنه لو
زال ملكه عن النصاب أو
بعض ثم عاد بشره أو غيره
ولو يمتل كابل بابل استؤنف
الحول بما فعله وان قصد
من الفرار من الزكاة وهو
مكره عند صدق الفرار
وأما لا يضم ما عند في الحول ما ملكه بشره أو غيره كغيره
بل تنج فيه بلح حاجته المواساة

أشهر ثم اشترى عشرا
فعلية عند تمام الحول
الاول الثلاثين يتبع ولكن
حول بسده ثلاثة أرباع
مستوعدة تمام كل حول
للمشروع مع مسنة وأنه لو
انفصل النتاج بعد الحول
لم يكن حول التصاب حول
لتقرر واجب أصله وإن
الحول الثاني أولى به (فلو
ادعى للمالك (النتاج بسده)
أي بعد الحول (مصدق) لأن
الاحل علم بوجوده قبله
(فان اتهم) أي اتهمه
الساعي (سن تحليفه)
والتصرع بسن تحليفه
من زيادتي (و) رابعها
(اسامته ماله ما كل
الحول) لقوله في خبر أنس
وفي صدقة الغنم في ساقها
إذا كانت أو بعينين إلى
عشرين وباتة شاة دل
بمنهوه على عدم الزكاة في
معلوفة الغنم وقيس بها
معلوفة الابل والبقر
واختص السائمة بالزكاة
لتوفر مؤنتها بالرمي في كلا
مباح أو ملوك قيمته يسيرة
لا يبعد ثلها كلفة في مقابلة
تمامها

(قوله لانه ليس في كلام
المان ولا الشراح تصرع
الح) دعوى عدم التصرع
مسندة ولكن توقف
الأخراج على التصريح

فيصير للمتن فشاير لما يفيد القيد بقوله حول التصاب فإنه لم يضى الحول لم يظهر الحق النتاج بهاقية

أو زياتها تأمل والمراد بالمواساة الزكاة والأحسان (قوله فلو لك ثلاثين بقرة) مرفوع على قوله وأما
ضم الح تأمل (قوله) وعدت تمام كل حول للمشروع مع مسنة) هذا يوم ثم آخر حول المشروعة مع أنه مقدم
كأبينة حج وعبارته فإذا اشترى غرة الحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى وأورد بجمع قطب في الثلاثين
يتبع عند الحرم والمشروع مع مسنة عند درج ثم عليه بعد ذلك في باقي الأحوال ثلاثة أرباع مسنة عند
الحرم ووربها عند درج اهـ (قوله) وأما لو انفصل (الح) انظر من أين علم لانه ليس في كلام المان ولا
الشراح تصرع بأن الانفصال قبل الحول حرف ويمكن أن يقدر في كلام المتن قيد خبره والتقدير
ولكن لنتاج تصاب انفصل قبل الحول كما صرح به (قوله) بعد الحول قال سم أومعه وقال مر
أوقبله ولم يتم انفصاليه بعده (قوله) سن تحليفه أي استحيا الحق للمستحقين فإن نكل ترك ولا
يجوز تحليف الساعي لانه وكيل والمستحقين لعدم تبيينهم مر الح ف قضية قوله سن تحليفه أنه
يصدق بينه بلايينه فالأدعى للمالك أنها علفت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي قياسا
على ما لو قال كنت بمت المال في أثناء الحول ثم اشترى غرة واتهم الساعي في ذلك من أنه علف نذا
عش على مر وقوله أنه يصدق بينه الح خالف سم فقال لا بد من البينة (قوله) وأما سماعك أي
عالم بأنها ملكه أخذاعا بعده أي غير وان لم يكن مكلفا ل تبعها لشبهة زى والى قدره شيئا
حرف أنه لا بد أن يكون مكلفا مثل المالك سم يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو كما أن غصب معلوفة
وردها عند قضية للمالك للحا كما ساقها قال العلامة الشوري لم يشرعوا مالوا كساقها للماء فيه
كفنة كأن كان مملوكا وما الفرق بينه وبين المملوك وقد يفرق بأن شأن المالك عدم الملوثة وفي قول
على الجلال والماء التي تسقط الشرع وتوجب نصفه كالمطعم هنا زكاة الماشية وفارق
الزروع كساقيا بأن احتياج الماشية إلى العلف والسقي أكثر غالبا ولما جعلوا خراج الأرض كالمطعم
لانه ليس للخراج دخل في تحية الزرع اهـ (قوله) وفي صدقة الغنم التي قوله شاة يلزم عليه طرفية التي
في نفسه لان الشاة نفس صدقة الغنم الآن يقال في الكلام مضاف مقدر رأى في ذات صدقة الغنم شاة
تأمل والاضافة من اضافة الصفه لا توصف أي في الغنم ذات الصدقة شاة وقيل المراد بصدقة الغنم نفس
الغنم المرزاة وأطلق عليها صدقة لكونها جزأ منها فهو من الملاق الجزء على الشكل اهـ (قوله) في
ساقها بدل مما قبله (قوله) دل بمنهوه (الح) فان قيل لم يخص القياس بالمفهوم ولم يعممه فيه وفي
المنطوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير
قيد والقصد اخراج المعلوفة منها فحتاج إلى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على أن إرداها من غير
الحديث إنما قصد به اخراج المعلوفة من الغنم ومن ثم جعله لدلالة على انشراط السوم وأما أصل الزكاة
في الغنم فقد علم مما سبق أيضا فان قلت جعل الحديث دالا بالمفهوم مشكل فان شرط المفهوم
أن لا يكون القيد بما ينفصل وقوعه والسوم غالب في غنم العرب قلت أجاب سم بأن ذلك محال حيث
يظهر للقيد معنى غير كونه مجردا للغالب ومنها يمكن أن ذكر لتبيينه على خفة الملوثة وفي كلام بعضهم أن
محل ذلك أيضا فيما ينفصل حكمها عما هو فاعمل بمفهومه وإن كان غالبا أو في جواب سؤال اهـ ع
(قوله) بالرمي في كلا مباح) ولو جوزه وأطعمها يابن الرمي أو في البلدة فلو تولى رعاها وقارنتا زكاة
فلو جمع وقدم لها فمعلوفة ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ كلاً الحرم وعلمها به فلا يقطع السوم لأن كلاً
الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وأما يثبت به نوع اختصاص مر ح حج وقدره حرف
والكلام بالهدى والخشيش مطلقا ربيا أو يابسا والهدى هو اليابس والخبث والخل بالهدى هو الرطب
(قوله) قيمته يسيرة) ليس يقيد وكذا لو كانت كثيرة كما يؤمن من مر ح وشبهه سم ومنه

شيئا ح ف لانه اذا كانت قيمته كبيرة فلا يقاله لمساغة حيث قد أضافنا فيه قول شارح لتوفر مؤتمها
 الخ لانه لا توفر حيث قد يقال المدا على كون القيمة لا يمدتها لكفة في مقابل ما تماتها كما قاله الشارح
 وان كانت كبيرة في نفسها قاتل وعبارة شرح حر ولأوسيت في كالا علكو كان بنت في أرض
 علكو لا شخص أو موقو على نفسه فهل هي سائمة أو معلوقة وجهان أحدهما كما نحن به التقال وبجزءه ابن
 للقرى أولا لأن قيمة الكلا نافذة غالبا ولا كفة فيها ورجع السبكي لنهاية أن لم يكن لا كالا قيمة
 أو كانت قيمته يسيرة لا يمدتها لكافة في مقابل ما تماتها والأفعولة والمناسب لما سيأتي في المشترا
 من أن فيها في هذا مشترا وهو الوجه والتوليد بين سائمة ومعلوقة حكم لا م فان كانت سائمة ضم اليها في
 كفة للزكاة قال الشيخ وهو الوجه والتوليد بين سائمة ومعلوقة حكم لا م فان كانت سائمة ضم اليها في
 الحول والأفلاو كان يسرها تاهارا وبقي لما شأ من العلف ليلام تؤثر قال ع ش عليه في مالو كانت
 زهمي في كلامياج جميع السنة لكن جرت عادة مالها بعلقتها اذ ارجعت الى بيوت أهلها اذ زاد
 انفا. أو دفع ضرر يسير لتحتفظ هل ذلك قطع حكم السوم أو لا فيه ونظرو قد يؤخذ من قول الشارح
 ولو كان يسرها تاهارا الخ أنها سائمة (قوله لكن لو علفها اقدرا تعيش الخ) استدراك على مفهوم
 الشرط (قوله لم يضر) أي في وجوب الزكاة بل يجب (قوله أما لو سامت بنفسها الخ) انظر عدم
 وجوب الزكاة في هذه مع أن العلة موجودة فيها وهي توفر للزكاة بالرعي في كلامياج تأمل وحاصل ما ذكره
 نغان صورته في أموالها سامت هذه ما بعدها محترز قوله إمامة مالك وقوله وأعتقلت محترز كل الحول
 (قوله كغصاب) أي وكشتر شراء فاسدا (قوله معظم الحول) راجع لكل من المثلين (قوله
 لكن قد يقطع السوم) ويشترط في العلف الذي قد يقطع السوم أن يكون متمولا كما قاله حر
 (قوله أو دورها) مفهوم قيد ملحوظ في المتن أي مع العلم بأنها ملكه وعبارة شرح حر لو دورها سائمة
 ودامت كذلك سنة ثم علم باربتها لم تجزئ كذا لما من اشتراط إمامة مالك وأتابه وهو مفقود هنا
 فنهض منها ان صورة الشارح أن نسوم بنفسها أو يسميها غير الوارث الذي هو مالك لها وحيث قد
 تكون داخلية في قوله أموال سامت بنفسها أو أسامها غير المالك وأيضاً قوله ولم يعلم ليس قيد لانه حيث قد
 لا فرق بين علمه وعده لان العرض ان المالك لم يسمها ولا يصح تصويرها بما إذا كان الوارث يسميها
 بأجل بأنها ملكه حتى يكون عدم العلم قيداً معتبراً لو تكون غير الحلة فيها قبله لانه ينافيه تردد الشرى
 وغيره في هذه الصورة فلا يجعل كلامه عليه فشكل الأولى للشارح أن يذكرها مسألة مستقلة
 كأجل حر ولا يجعلها محترزاً مقدم وعبارة الشرى ونظر لو كان الوارث هو الراعي أو غاصها لو قد
 أسامها غير علم بأنها ملكه فهل تعتبر هذه الاسامة لانها في نفس الامر إمامة المالك أو لا لانه ظاهرا
 نائب عن غيره فشكلان الغير هو الشارح حر اه واعتمد ع ش على حر الشان لان الشرط قصد إمامة
 المالك وعلم بقصد إمامتها على أنها ملكه كما قرر مشيختنا ح ف وكتب على قوله ولا يصح تصويرها
 الخ ليس في نص الشرع (قوله لنقد إمامة المالك) وإنما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر
 لوجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يتبرر قصده لان الاصل عدم وجوبها
 شرح حر (قوله لا ثلاثة) أي بلا ضرر بين ثلاثين أي أنها تعيش حيث تملك ينصر بين كافر وشيختنا
 ح ف أي في يضر علفها ثلاثة أيام ولو منفردة كما افتتوا في الحلالتهم شوى (قوله ولا زكاة في عوامل)
 لو كان الاكتمال محرمّا كعدم سكر ودفق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان
 الاكل فيها الحلى وفي الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت للماشية في المحرم رجعت الى
 أصلها ولا نظري في العمل التحريم وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله (قوله أو يحرمه)

(لكن لو علفها اقدرا تعيش)
 بدونه بلا ضرر بين ولم
 يقصده قطع سوم لم يضر)
 أمالو سامت بنفسها أو
 أسامها غير المالكها كغصاب
 أو أعتقلت سائمة أو علفت
 معظم الحول أو قدرا لا تعيش
 بدونه أو تعيش لكن
 يضر بين أو بلا ضرر بين
 لكن قد يقطع السوم
 أو دورها ثم حوّلها لم يعلم
 فلا زكاة لنقد إمامة
 المالك المذكورة والماشية
 تنصر عن العلف يوما
 أو يومين لا ثلاثة وتعبري
 بإمامة المالك لها أولى من
 قوله ولو كانت سائمة وقولي
 ولم يقصده بقطع سوم من
 زيادتي (ولا زكاة في
 عوامل) في حرث أو يحرمه
 لاقتنائها

(قوله حره لنقد لم يعلم) أي
 بارنه أو بأنها نصاب أو
 بكونها سائمة لعدم إمامة
 المالك لاستحالة النقد
 اليها مع عدم العلم اه
 شرح البهجة للشارح قال
 مهم يؤخذ من هذا أن غير
 الوارث إذا لم يعلم ان ماشيته
 نصاب لا زكاة عليه وان
 أسامها الا أن يفرق غرره اه

لا استعمال لاثبات كسباب فلا يكفهم السامى ردها الى البلد كالزومه أن يبيع المرأى (والا) أى وإن لم يزد للماء بأن اكتفت بالسكلا في وقت الربيع (هـ) عند (بيوت أهلها) وأفتيمه وذلك غير البسوق تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأفتيمه وهو منزل على ما قلنا (وصدقت عجزها في عهدنا ان كان قنة والا فصدق والاسهل) عددا (عند منقبي) فخر بمواحدة واحدة ويصدق كل من المالك والسامى أو اثنيهما فتيب بشران به الى كل واحدة أو يصابان به فظهره لان ذلك ابعد عن الخطأ فان اختلاف عدد الصد كان الواجب مختلف به اعاد العدد وتسمى بالخرج اعم من تعبيرة بالمالك وقولى والاسهل من زبادى (ولو اشترك انسان مثلا) من أهل زكاة في ضاب أدنى (اقل) منه (واحداهما نصاب) ولو في غير ما شتمن (تقدوا غيره) (زكيا كواحد) لقوله في خبرنا ولا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة نهى المالك عن التفرق وعن الجمع

كخضع وحل ماء الشرب زى (لا استعمال) بأن يستعملها القصر الذى لوعقها بفسقنا الزكاة كما قلناه البند نجى عن الشيخ أبى حامد (قوله عند ورودها) هذا ان لم يعد عددا (قوله ولا فعند بيوت أهلها) ويكفون ردها اليها قال في الرضة ومقتضاها يجوز تركيهم الرضى الا ان يبيع صرح المألى وغيره والاويبه التي لا ردء ولا مستر لاهلها فلو لم انتجهاهم فكيف السامى النجعة لان كلفته اهلون من كلفته تركيهم ردها الى محل آخر ولو كانت متوشحة بمصر أو غيرها واما كما فعل رب الماء تسليم السامى ولو توخذ ذلك على قتال زنا بينا وموخرى قول أبى بكر رضى عنه واقعة لمتونى عقلا فقاتهم لانهما من تخام القليل اهـ و يشرف فيه السامى بما يتعلق بمال الزكاة ويرأى المالك بتسليمها السامى على الوجه المذكور ولا ضابط على السامى أيضا اذا تلقت بيده بلا تضيير كافي ع ش عليه وقوله وأفتيمه عطفها صاف (قوله و يصدق عجزها) أى من مالك أو وكيل أو ولي عجزو عليه برأوى (قوله لا اتعد) أى وهو با كذا شرع مدر (قوله ولو اشترك انسان) أى شركة شيوخ لا شركة الجورست فى كلامه فينتبه بكون الاستدلال على هذه النماحور بمفهوم الحديث ومنطوقه يدل لما يأتى من شركة الجوار فكان عليه تأخير عن القسمين ليتهدى بمطوقه وفهموه ورسايتى للشارح في باب من تلزمه كاتسامة المال قال لعدم ثبوت الخلطة في السادة لانها لا تتبع مع أهل النسب اذ لا زكاة فيه لانها نصبر معهن اهـ ويستفاد من ان شرط ثبوت الخلطة ان الشريك لا بد وأن يكون معينا فيقتلوا كان عنده أو بموت واحد منهم باع النصاب في العام الثاني ما عني ثم حال عليها حول آخر أو أكثر يلزمه الا زكاة نعم واحد لنقص باع النصاب في العام الثاني وما بعده ولا يقال هي مشتركة بين المالك والفقراء لما عني ان هذه الخلطة لا أثر لها وعبارة شرح م في الفصول على هذه المسئلة ثم شرع في الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويعبر عنها بخلطة الاعيان والشيوخ وخلطة جوار ونسب خلطة أوصاف وقد شرع في الاول فقال ولو اشترك الخ ثم قال وهذه الشركة قد تنفذ تخفيفا كالاشتراك في ثمانين على السواء أو تنفيل كالاشتراك في أربعين وتخفيفا على أحدهما وتنفيل على الآخر كأن ملكا اثنين لاحدهما الثلثا والآخر ثلثا وقد لا تنفذ شيئا كاتنين على السواء وقوله وهذه الشركة الخ أى الشركة في الماشية واحترق من الشركة في غيرها فانها لا تنفذ تخفيفا أصلا ولا ذواتا ومن غير الماشية بل ثارة تفيد التثقيب وثارة لا تفيد تقديرا ولا تخفيفا كما شارب البرماوى (قوله ولا أحدهما نصاب) أى ولو بضمه للشركة فيع أخذها بما يأتى (قوله ولو في غير ماشية) أى ولو كان الاشتراك في غير ماشية (قوله زكيا كواحد) أى كزكاة مال واحد أو زكاة شخص واحد ح قال حنيفة وقد يفهم من قوله زكيا كواحد ان ليس لاحدهما الا زكاة واحدة فلا يخرج بل اذن الآخر وليس بمراد بل لذلك ولا انفراد بالثانية عنه على القول المتعمد فيجمع ببدل ما خرج عنه لان الشارع له في ذلك ولا ان الخلطة تحصل للمالين مالا واحدا فسلطه الشارع على الدفع البدنى للوجب الرجوع وهذا فارقت نظائرها ونقل الزكشى ان محل الرجوع حيث لم يأذن الآخر ان أدنى من المال المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر أنه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجح ذلك ا ط ف (قوله ولا يجمع بين منفرد) أى بكرة له ذلك فهو نهى تزويه للمالك والسامى برأوى فلو خبر معناه النهى (قوله خشية الصدقة) أى خشية وجوبها أو كثرتها أو خشية سقوطها أو قلها أخذها بعده برأوى وعلى هذا فيختلف تقدير الخفاف باختلاف الاحوال الاربعة الآتية كما

الرشيدى

(قوله فيجمع ببدل ما خرج عنه لان الشارع الخ) بمثل ان كان مليا وبصف قيمة جميع الخرج (قوله لا يجمع بين منفرد) لان قيمة النصف اقل من نصف القيمة اهـ م بالمدى وعمل الماسة الاستواء اعدا فالتصف غيبة ان كان متوقفا على قيمة النصف لان قيمة النصف اقل من نصف القيمة اهـ م بالمدى وعمل الماسة الاستواء اعدا فالتصف غيبة

خشبة وجوبها أو كثرتها ونهى السامى منها خشبة سقوطها أو قتلها وإلتهب
غاهر في خلقة الجوار الآتية ومنها

الرشيدي على ٣٠ فأنهى لهذه الحقيفة بدل على أن الشركة تؤثرون الشريكين بزيان كواحد
(قوله) خشبة وجوبها أو كثرتها) راجعان لكل من التفريق والجمع فلما حصل أر بع صور واحدة
منها مسئلة أى غير مصورة وهي ع أمثلتها نهي المالك عن التفريق خشبة الوجوب في حال الجمع
كأربعين بين اثنين فان الواجب في الجمع دون التفريق نهي المالك عن التفريق خشبة الكثرة في
حال الجمع كأن كان لأحدهما مائة واحدة ولا خواتمة فلو فرقا وجب اثنان ولو استمر على الشركة
وجب ثلاثة نهي المالك عن الجمع خشبة الوجوب في التفريق هذه مسئلة لانه يقتضى أن الوجوب في
التفريق لا في الجمع معناه لا يعلل لانه يلزم من وجوبها في حال التفريق وجوبها في حال الجمع بالاول
نهي المالك عن الجمع خشبة الكثرة في التفريق كتمانين بين اثنين لكل أر بعون فان الكثرة في
التفريق فقط أه شيخنا ح (قوله) خشبة سقوطها أو قتلها) راجعان لكل من التفريق والجمع
أيضا فلما حصل أر بع صوراً واحدة مسئلة وإيضاحها بأشلتها أن تقول نهي السامى عن التفريق
خشبة السقوط في الجمع هذه مسئلة نهي السامى عن التفريق خشبة القلة في الجمع كتمانين بين اثنين
فان القليل في الجمع فقط نهي السامى عن الجمع خشبة السقوط في التفريق كأربعين بين اثنين بالسوق فان
السقوط في التفريق فقط نهي السامى عن الجمع خشبة القلة في التفريق كتمانين بين اثنين
لأحداهما مائة واحدة ولا خواتمة فان القلة في التفريق فقط قرره شيخنا ح وعتبارى (قوله) بل
أول) أى لعدم تغير المالكين (قوله) ودونها) فيه مساعة لان هذا يقال له حوله قوله في التمر بالثاء
الثالثة (قوله) وباعتبارها حوله الخلقة منها) أى من الخلقة وذلك اذ لم يملك النصاب لاحتشاده
خلقى أثناء العام مالمسكه أوله وكذا ذلك زكاة العام لو لم يخلط فيخرج كل واحد حصة وكان لكل
أر بعون حل وبعبارة شرح مدرم محل ما تقدم حيث لا يتقدم للخلطين ماله انفراد فان انعقد الحول
على انفراد ثم طرأنا الخلقة فان اتفاق حولاها بان المالك لكل واحد أر بعون شاة ثم خلطها في أثناء الحول
فثبت الخلقة في السنة الاولى فتجب على كل واحد عندئذ مائة شاة وان اختلف حولاها بان المالك
هذافرة الهرم وهذا غرة مفروضة غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عندئذ انقصه حوله شاة واذ اطرأ
انفراد على الخلقة في ربيع ماله مائة بازاراه والا فلا أه (قوله) وانفرد أحدهما بثلثين) من هذا تلم
أن قوله اذ اذاه لك أحدهما نصا أراده أهم من أن يملك نصا خارجا عما خلط به ومن أن يملك نصا يتر
بما خلط به برى (قوله) الآخر خمس شاة) يقتضى أن الشاة واجبة في الخمسين بتمامها في الأربعة
شاهرو مشكل مع ما تقدم من أن ما بين النصب وقس لا يتعلق به الواجب إلا أن يخص ما تقدم بكون
المالك واحدا كقوله الشيخ العزبى (قوله) واشترى كلف ثنتين) أى ومثله عكسه كالواشترى
ثمانية ولاثين وانفرد كل منهما بواحدة ع ش (قوله) كالواشترى) تنظير لما قبله لان ما قبله خاص
بالشروع (قوله) واتخذ مشرب) أى وان كان مال كل ميمزاح ف (بفتح الميم) أما يكسرهما فهو
الآله الذى يحب فيه شوى برى (قوله) وجرى) صورته أن يكون الزرع متجاورين وسقيان ماء
واحد واتخذ احسدا وحرا ووضع زرع كل مجوار الآخر وليس المراد بالاتحاد الجبرين ان يوضع زرع كل
على زرع الآخر في محل واحد لانها تصير شركة شيوخ وليست مرادة (قوله) ودكان) بضم الدال
المطعة وهو الحانوت والمهاج انه يذكر ويؤت وأنه اختلف في نونه قليل أصليه وقيل زائدة فعل
الاول زنه فلال وعلى الثاني فلان (قوله) وكان حفظ) صورته أن يكون لكل واحد منهما تخيل

(٣ - بجزى) - ثانياً (بفتح الميم أى مكان الحب بفتح اللام يقال لبن ولحم وهو المراد هنا سكرى سكنها (والمطور)
بفتح وسكن لجمعها أى حافظ الزرع والشجر (وجرى) أى موضع تحفيف الثرى وتخليص الحب (ودكان) وكان حفظ ونحوها) كرمي

وزرع في حائطه أي بستان واحدا وكيس دراهم في صندوق واحدا وأتمته بجماعة في ذلك واحد ولا يجتمع الآخر بشئ مما سبق يرمأوى وكذا إذا أودعه جماعة دراهم لكل منهم دون صاحب وضع الجميع في صندوق واحد مع غير دراهم كل فاذاباغ الجميع لها فأكثر دفعي عليها حول وهي في الصندوق وجب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم ع **(قوله)** وليس للراطل **(قوله)** فوزع أسدما فداها والآخرة فدين وخرج للدرل أردب ثلاثون ثمانية زكيا كراحويا وكان الحراث والدراس وللنرى متعدد بالان لا يختص بزراع أحدهما أو احدهن الآخر اه غزري **(قوله)** لان خفة المؤن **(قوله)** قد يشكل عليه السوم فان هذا التعليل موجود فيه وان لم يوجد مع ذلك فالأبد من قصده الآن يفرق بان الخلطة ليست موجبة لركاة بإطلاقها أي في جميع صورها بل الوجوب المتصاحب للمحل وغيره من الشروط بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الأصل فوجب قصده حج بعض اصطلح **(قوله)** زسائطو بلا وهو الزمان الذي لا تعبر بالمشية فيه على ترك العلف بالضرر بين وهو ثلاثة أيام فأكثر ع **(قوله)** مطلقا أي يقصده المالكين أم لا **(قوله)** ضرر معنى ضرره في الخلطة قل أي لو نقصت الخلطة وان لم يؤثر لوقتها في المحل فمن كان نصيبه نصيبا كاه بتمام حوله من يوم لم يملكه من يوم ارتقاءه اسم في القاية اط **(قوله)** كذبي ومكاتب عبارة شرح مدر فلوكان أحد المالكين لدمها ومكاتب وليت المال لم يؤثر الخلطة شيأ بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة فان بلغ نصيبا كاه زكاته للفرد والافلا زكاة اه **(باب زكاة النابت)**

لما كان النابت يستعمل مصادرا وما لا شئ النابت وهو الراد فتأمل عنه المصنف الثاني النابت لان النابت قد يورث المصدر الذي ليس مرادها ان يتوقف الى شجرة وهو اله ساق والنجيم وهو اله ساقه كالزراع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان ولهم ذلك البابد ليدلوا وسئل عليه مدر بآية وآوا حقه يوم حساده وآية تقفوا من طيات ما كنتم وما أخرجه الحكم من الأرض فأوجب الاتفاق مما أخرجه الأرض وهو الزكاة لانه لا يخرج فيها أخرجه غيرها اه **(قوله)** شتوت الباداة على القصور عليه والقوت بمعنى المقتات وقوله اختيارا أي في حالة الاختيار فهو منصوب بزراع الخلف قال مدر في شرحه أي لان الاقتيات من الضرر يأتى لاحية بدونه فلذا أوجب الشارع منه شيأ لارباب الضرورات ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حل السيل حاجب الزكاة فيه من دل الحرب نبت بأرضه فانه لازكاه في كانه محل المباح بالبحر وكذا بدار البستان وغلة القرية للموقوفين على المساجد والربط والقطار والقرى ولما كان لا يجب فيها الزكاة على الصحيح لانه ليس لها مالك معين اه ومن الموقوفين على غير معين ما لو وقف على امام المسجد الفلاني أو على طيب أو على مؤذن لان غرضه ليس شخصا بعينه وان كان معيناً بالنوع اه ع **(قوله)** فثبت بأرضه أي على محل ليس بمالك لانه كالقوت وقوله وغلة القرية لمع أي والحداد أن الغلة حصلت من حب مبلغ أو غيره الناصر من غلة الوقت ألو استأجر شخص الأرض بذرة فحاجب ملكه فزراع ملك صاحب الحب وعليه زكاته وقوله فان لازكاه فيه ظاهره أن من قصد ملكه ذلك حجه فيلزم وجه ذلك ولا يحل غنية أو فيأبل لا ينبغي لأن يكون غنية لن وجداسيلا عليه أو جعلنا القصداسيلا عليه وهو وجه خصوصاً ان نيت في غرضه اه سمع على حج أقول ينبغي أن يقال ان كان هذا ما يعرض عنه ملكه من نيت بأرضه فلا قصد فان نيت بوجاهت ملكه من استولى عليه كالمطبخ ونحوه وان كان لا يعرض عنه ملكه تركه خوفاً من دخولهم بلادنا فهو وان قصدوه فنعوا اشتغال فهو غنية لمن منهم اه ع **(قوله)** ع **(قوله)** خرجت من البرمن اللجنة على قدر بيعة النعمة وهي ألين من الزاد وأطيب راحة من

وطريق ونهر يسقي منه وحرث وميزان ووزان وكيل ومكيل وليس المراد أن ما يعتير اتحاد يعتبر كونه واحداً بل ثابت بأن لا يختص مال واحد منهما به فلا يضر التعدد حيثئذ **(الحال)** فلا يشترط اتحاد كذا الغنم **(و)** لا **(اناء)** يجب فيه كانه الجز والتصرع بهذين من زبادي **(و)** لا **(لا يشترط)** لان خفة المؤن لا يمتنع بالحداد المرافى لا تختلف بالقصد وعدمه والتمسك بالحداد فيهما ليجمع للمالان كمالا الواحد وتخصف المؤنة على الحسن بالزكاة فلو افرق المالان فيا شرط الاتحاد فيه زسائطو بلا مطلقا او يسبق بعد من المالكين أو أحدهما أو بتفسير لتفرق ضرورته بآهل الزكاة وغيره كذا في مكاتب **(باب زكاة النابت)**

(نخص بقوت اختياره من رطب وعنب) من **(حب)** كبر

(قوله) ولهم ذلك لهذا الباب **(قوله)** ليدرك أيضا لما قسم ديلا من الكتاب فان نظير لمعوم الآيات للقدمة شملت هذا أيضا

وأورد) بفتح الهزرة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات (وعدس) وذرة وحصى وباقلامه **ع** أن يحرص الضرب
 كما يحرص النخل وتؤخذ كانه يبا كانه خذ كانه النخل تمرأواه الترمذي (١٩) وابن حيان وغيرهما وقوله **ع**
 لابي موسى الاشعري ولما عذ

للك ثم صارت تنزل عن هذه الهيئة الوجود فروعون فصرفت وصارت كهيئة السجاجة ولم تنزل
 على هذه الهيئة حتى دمج عبي فصرفت حتى صارت كهيئة الحمامة ثم صرفت حتى صارت كالبنيدة ثم
 صرفت حتى صارت كالسفة ثم صرفت حتى صارت على ما هي عليه الآن نسأل الله تعالى أن لا تصرف عن
 ذلك برامى وقل (قوله وأورد) قل السبوطي عن علي بن أبي طالب أن كل ما نبئت الأرض فيه
 دواء له إلا الأرزقاه دواء له وفيه ينقل أيضا أن الأركان جوهرة مودعا فيها نور النبي **ع**
 فلا يخرج منها تنقش وصارت هكذا وبني على ذلك أنه ليس الصلاة على النبي **ع** عندنا كـ
 قال سيدي علي الأجهوري

أخبارهم ثم يادبحان • عدس هريفة ذو بطلان

(قوله في أشهر اللغات) أي السبعة وقد ذكرها ع ش على مر فأنظره أن شئت (قوله وعدس)
 بفتح السين والهمزة والمهملتين ومثله البسلا برامى (قوله وذرة) بضم الدال المجهمة وفتح الراء
 المنقطة والهمزة في نوع منه (قوله وباقلا) هو القول ويرسم آتوه بالالف فتخفف اللام ويمد وقد يقصر
 مع تشديد اللام (قوله لاهمه **ع**) أي أمر تدب بالنسبة للحرص وأمر إيجاب بالنسبة
 لركونه وفيه هذا الحديث على ما بعده سلامة معناه وهو الثاني من الحصر في الاربعة ع ش على مر
 مع زيادة (قوله كما يحرص النخل) أي ثمرة وأما جعل أملا للعب لأن ثمرة كان عند فتح خير من
 سبع والغلب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة برامى (قوله لاتأخذنا) بالثنية
 (قوله الشعر) بفتح السين المجهمة وحكى كسرهما وهولته العامة والقر بالثنية الفوقية برامى (قوله)
 وقيل بماء فيهما) أي ما يشتمرونه بفتح ما في معناه أي على ما يشتمرون ولا يترتب لأن الحديث
 أعاد كما يشتمرون يترتب وأما ما لا يشتمرون ولا يترتب فهو مقفص على ما يشتمرون يترتب ويقاس على
 الشعر والخنطة ما يقتضيان حال الاختيار من مع زيادة (قوله في الثاني) أي قوله لاتأخذنا الصدقة
 الآمن هذه الاربعة وقوله اضافي أي بالنظر لاهل الأيمن خاصة لأنهم يكن عندهم من اللغات الالاربعة
 المذكورة في الخبر برامى وع ش (قوله تخبر إلهاكم) خلاستله به أولا لأنه أعلم من الأول وكان
 يستثنى عن القياس ولعله إنما فعل ذلك لكون الأول أوضح وقال شيخنا المزني قوله تخبر إلهاكم
 الخ أي لأن ما في قوله فاستفتت السامع العام وأما تخصيص العام بالخاص لأن الخاص بعض أفراد العام
 وذكر بعض أفراد العام يحكم العام بالخاص العام اه (قوله والويل) بالجر عطفا على ما من قوله فيها
 من الصها وفي الصباح الجبل يارب برقوقه فيستثنى عن باقي شوري مع زيادة (قوله وأما)
 يكون ذلك) أي الذي كور من الشر وضعه وهو مدرج من الراي تفسير المراد من الحديث ع ش
 (قوله سوا أزرع ذلك قصدا) تعميم على المتن ويقرق بين هذا وبين كانه الحيوان حيث يشترط قصد
 في الاستبانة لانه كان له اختيار في الجلة اشتراطنا قصد الصارف بخلاف هذا وإضافنا كان الغالب
 في الأزرع أن يزرع عن قصد لم يشترط ذلك وألحق النادرو هو ما نبئت بنفسه بالغالب ولا كذلك سوم
 للشيخنا فتجيب قصد محض حج مع تغيير (قوله لم نبئت اتفاقا) حتى لو سقط الحب من يد مالك
 عند حمل الفلحة وقعت الصافير على السنايل فتناثر الحب ونبت وجبر كانه أذاباغ فصالحا بخلاف
 شرح مر (قوله والغلب) وهو نبت يشبه البرسيم والراي في تقديمه على التعميم (قوله ومشمش)

أورد بفتح اللام ويمد وقد يقصر) فند التشدب تبين قصره واليا وعند التخفيف تبين الالف مع اللوق يقصر اه من شرح
 لروض (قوله مع تشديد اللام) ويكتب حيث نبتا لياه كانه في شرح الروض

(قوله أي السبعة) حاصلها
 أورد بتشديد الزاي مع فتح
 الهزرة وضما وبخفيف
 الزاي مع فتح الهزرة أيضا
 وضما وأورد كقفل وزر
 بحذف الهزرة وتشديد
 الزاي ووزر زيادة نون بين
 الزا والزا اه شيخنا

في شيء منها (ونصايه) أي
القوت الذي يجب فيه
الزكاة (خنة أوسق) فلا
زكاة فيها دونها لخسبر
الشيخين ليس فيها دون
خنة أوسق صدقة (وهي)
بالرطل البغدادي ألف
وسبائة من الأراطل لان
لوسق ستون صاعا والصاع
أربعة أمداد والد رطل
وثلاث بالبغدادى وقدرت
به لانه الرطل الشرقي
(وهو مائة وعشرون عشرين
درهما وأربعة أشباع
درهم وبالمشتق) وهو
سبائة درهم (ثلاثة
واثنا وأربعون رطلا
(وسنة أشباع) من رطل
بناء على ما صححه النووي
من أن رطل بغداد ما ذكر
خلافا لما صححه الزاقي من
أنها بالمشتق ثلاثة وستة
وأربعون رطلا واثنا
بناء على ما صححه من أن
رطل بغداد مائة وثلاثون
درهما فلهذا إذا ضربها
في ألف وسبائة رطل
مقدار الخنة أوسق تبلغ
مائة ألف درهم وثمانية
آلاف يقسم ذلك على
سبائة يخرج مائة
وعلى ما صححه النووي
فترسب ما سقط من كل
رطل وهو درهم وثلاثة

بكر للبعين وحكي فتحهما وضهما لكن الضم قليل وقال أبو حنيفة فتح المالد بكر الثانية
لكنها لا تفردية له يرادى (قوله وتفاح) بضم الفاء (قوله وبسم) بكر السين لأنهما ومنه
الفرط بكسر القاف والطاء وضهما وهو جوب السفر يرادى (قوله وفي شيء) في بعض النسخ
منها أي عملا يؤكل اقتبانا وما يقتضيه ضرورة حل (قوله خنة أوسق) وقدرت بالبكيل المصري
سنة أربعين رطل أربعين درهم وقاله النووي حر والوسق جمع وسق يتبع الواو على الأصح وهو مصدر
يعني الجمع قال تعالى والليل وما وسق أي جمع سق بذلك ما جمع من الصبيان يرادى (قوله فلا زكاة
فيها دونها) وأوجبها الإمام أبو حنيفة في القليل كالكتير (قوله) (فالسبائة من الأراطل) أي باثنا
الشيخين وكذلك تقدير الرطل المشتق بسبائة درهم والخلط انما هو في تقدير الوسق بالرطل
المشتق المبني على الخلاف في تقدير الرطل البغدادي بالدرهم فالحاصل أن حناثر بنة مسائل اثنا
مشتق عليهما واثنا مختلف فيها وهما مقدار الرطل البغدادي بالدرهم ومقدار الصاب بالأراطل
المشتقة شيخنا (قوله) (لان لوسق ستون صاعا) وذلك لانك تضرب الخنة أوسق في مقدارها من
الصبيان وهو ستون ثلثية ثم تضرب الثلثية في مقدار الصاع بالأعداد وهو أربع بنة بألف مدياثنين
ثم تضرب الألف والمائتين في مقدار المده وهو رطل وثلاث فترسب ألفا ومائتي رطل في رطل بألف
ومائتي رطل وألفا ومائتي ثلث في ثلث بألف ومائتي ثلث وهي أربع مائة صاع فجعله ذلك ألف وسبائة
وان شئت ضربت الثلثية في خنة الرطل وثلث فاضربها أولافا الخنة يحصل ألف وخسبائة واضربها
ثانيا في الثلث يحصل مائة كافر شيخنا (قوله) (خلافا لما صححه الزاقي) ويزيد قوله في الأراطل
المشتقة على قول النووي ثمانية أراطل وثلثين وسبع ويزيد قوله أي الزاقي في الرطل البغدادي
على قول النووي بدرهم ثلاثة أشباع درهم كافر شيخنا (قوله) (بناء على ما صححه الخ) انما كان
اختلاف الشيخين في مقدار الصاب بالرطل المشتق مبنيا على اختلافها في قدر رطل بغداد لان
الألف والسبائة رطل بغداد التي هي صاب باثنا مائة اذا جمعت كلها دراهم تكون على كلام الزاقي
مائة ألف وثمانية آلاف درهم وعلى كلام النووي مائة ألف وخنة آلاف درهم وسبعمائة درهم
وأربعة عشر درهما وسبع درهم كباقي فإذا اعتبرناها بالمشتق بأن جعلنا كل سبائة درهم منها
رطلا مستقيما زادت أراطل المشتق على كلام الزاقي لان التفاوت بينهما في رطل بغداد درهم وثلاثة
أشباع درهم فاذا ضربتها في ألف سبائة رطل مقدار الصاب بالبغدادى بأن ينبط الدرهم من جنس
الكسر تكون سبعة ونصم إليها بسط الكسرى مقداره وهو ثلاثة يكون المجموع عشرة فترسب
في الألف وسبائة يحصل ستة عشر ألفا تقسم على مقام الكسر وهو سبعة يحصل ألفان ومائتان وخنة
وثمانون درهما وخنة أشباع درهم ومجموع ذلك بالمشتق ثلاثة أراطل وثلثا رطل وسبع رطل لان
الألف وثمانمائة ثلاثة أراطل والأربعة عشر رطلا والخنة والخاتون والخنة أشباع سبع لانهما سبع
السبائة وعشرون التفاوت بينهما فالزاقي يزيد على النووي في مقدار الصاب بالرطل المشتق بما
ذكر والمراد بقسمة المائة أثبت درهم وثمانية آلاف على السبائة معرفة مائة المقسوم من أمثال
المقسوم عليه لا تحليل المقسوم إلى أجزاء متناهية بعد آحاد المقسوم عليه وان كان حاصله لا ينفذ
مقصودا فكل ثلاثة آلاف درهم خنة أراطل بالمشتق وقوله مائة كرام أي الزاقي في كونها بالمشتق
ما ذكره بقول الشارح إذا ضربتها في المائة والثلاثين تبلغ الخ ووجه ذلك أنك تضرب المائة في ألف

أشباع درهم في ألف وسبائة تبلغ التي درهم ومائتي درهم وخنة وثمانين
درهما وخنة أشباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول

خرج ماصحه لان مائتي
ألف درهم وخمسة آلاف
ومائتي درهم في مقابلة لثلاثة
الذين وأربعين رطلا
والباقي وهو خمسمائة
وأربعة عشر درهما وسبعا
درهم في مقابلة ستة أسباع
رطل لان سبع السائة
خمس وخمسون وخمسة
أسباع والباقي المذكور
محدد والمعرفة فيه بالكيل
والمقادير بالوزن استظهارا
والمعتبر في الوزن من كل
نوع الوسط فانه يشتمل
على الخفيف والوزن
(ويستمر) في قدر المصاب
غير ملحم من رطب وعنب
حالة كونه (جافا) ان يحفظ
غير ردي

(قوله ثم تأخذ نصف ذلك
وهو ألف وأربعون رطلا)
ولك في القصة وجه آخر
وهو أن نرد السائة إلى
سدس عشر عرضا واحد
والمقسوم إلى سدس عشر
عشرة ثلثاته وستة
وأربعون وثلاثين ثم تقسمه
على الواحد والقبعة على
الواحد لا أثرها والخارج
المقسوم بينه ولك أيضا
أن تقب واحد إلى
المقسوم عليه وهو سائة
يكن سدس عشر عشر نفذ
من المقسوم سدس عشر
عشر يكن ثلثاته وستة
وأربعون وثلاثين وهو الجواب اه يرمي

بما تألف وتضرب الثلاثين فيه ثلاثين ألفا وتضرب المائة في السائة تبلغ ستين ألفا وتضرب الثلاثين
فيها ثمانية عشر ألفا فالجمله مائتا ألف وخمسة آلاف وقوله يخرج مائة كوهو ثلثاته وستة وأربعون
وثلثان وبوجه أنك تأخذ عشر المقسوم عليه وهو السائة يكون ستين ثم تأخذ عشر العشرين ثم
تأخذ نصف الستة فتكون ثلاثة وهي نصف عشر العشرين فتقل مثل ذلك في المقسوم فتأخذ عشره
وهو عشرين ألفا وثمانمائة ثم تأخذ عشر العشرين وهو ألفان وثمانون ثم تأخذ نصف ذلك وهو ألف
وأربعون وتضعها على الثلاثة التي حفظتها أعني نصف عشر العشرين السائة وقوله يسقط الخ وذلك
لانك تضرب الدرهم والثلثة أسباع في ألف وستة فيبلغ الحاصل مائة كوهو ألفان ومائتا درهم
وخمس وأربعون وخمسة أسباع درهم بخمسة يسقط بمائة كوهو ثلثاته وستة وأربعون رطلا أى
بما مضى فإذا أسقطت مائة كمن مصحح الرافعي وهو ثلثاته وستة وأربعون وثلثان كان الباقي
بما صحت الاصل وهو ثلثاته واثنتان وأربعون وستة أسباع فربا ألف وثمانمائة يسقط ثلاثة أرطال ودون
أربعمائة يسقط ثلثان فالجمله ألفان ومائتان وثمانون وخمسة أسباع درهم يسقط
بما صحت رطل لان كل خمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع يسقط رطل فالثلاثة أرطال والثلثان وسبع
رطل هي الثمانين بين صحيح النوى والرافعي بالرطل المسمى وقوله لان مائتي ألف وخمسة آلاف
ومائتي درهم الخ وذلك لانك تأخذ عشر مائة كوهو عشرين ألفا وخمسمائة وعشرون وعشرون
وهو ألفان واثنتان وخمسون ونصف عشر العشرين وهو ألف وستة وعشرون قسم ذلك على السائة
باعتبار الثلاثة فنصف عشر عرضا يخرج ثلثاته واثنتان وأربعون وقوله لان سبع السائة خمسة
وثمانون وخمسة أسباع وذلك لان سبع مائة أربعة عشر وسبعان فإذا ضربت في ستة فتكون
خمس وثمانين وخمسة أسباع فتضرب الحاصل في الستة أسباع يبلغ مائة كوهو ألفان وثمانين
والجمله درهم في ستة يبلغ الحاصل خمسمائة وعشرة ثم تضرب الخمسة أسباع فيها أيضا يخرج
ثلاثون سبعا بأربعمائة صاع وسبعين فتكون الجمله خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبى درهم
شيوخنا سبى الكبير (قوله يقى مائتا ألف الخ) وهو عدد الثلثة أوسط بالدرهم على طريقة
النوى فيدخل بفداه (قوله درهم) رابع لكل من قوله يقى مائتا ألف وخمسة آلاف الخ وقوله
وانقسم ذلك أى الباقي (قوله خرج ماصح) أى الاصل وهو ثلثاته واثنتان وأربعون وستة
أسباع (قوله ومائتي درهم) أى من السبع مائة المتقدمة وأخرجهما منها لان الباقي كسر (قوله)
مقابلة ستة أسباع لان قسمته على السائة فسمه قليل على كثير فتكون النصف ونسبة المذكور
بالسائة أسباع فذلك عليه بقوله لان سبع الخ (قوله لان سبع السائة خمسة وثمانون الخ) يعنى لان
الرطل سائة وسبع السائة الخ (قوله والمعرفة فيه بالكيل) قال الروائى عن الاحباب يكىل أهل
الدين أى للنجار الخ وهو بالاربع المصرى ستة أرباب الا سدسا كما حذره السيكي بناء على ان
الصاع فثمان بالمصرى الاسبى مد وقال القمولى ستة أرباب وربع أرباب يجعل القديسين صاعا
كركاة الطر وكركاة العين وهذا هو المسمى زى (قوله استظهارا) أى طلبا لظهور واستيعاب
لواجب وهذا قريب من قولهم احتياطا قال مدر فلو فصل قص في الوزن لا يضر بمد الكيل
له فلا يرد أن صاب الشعر ينقص عن لصاب بخوالج والقول في الوزن لانه أخف ع
(قوله غير ملحم) نائب فاعل يعتبر وقوله جافا حاله ويزم عليه حذف نائب الفاعل وأجيب بأنه
ليس مضمونا واما هو ضمير مستتر يعود على القوت المذكور سابقا لكن المراد بعض القوت

والافراطية) يتبر (ويقطع بان) من الامام يخرج الزكاته (كالوضأ أصله) لا شامعاه لمطش فانه يتبر لمطش والامام يتبرع
بذخا الواجب بطاير قوله ويقطع (٢٢) الى آخره مع التقيد بغير لاري من زيدي (د) يتبر فياذكر (الحب) حله

وهو غير الحب بدليل مقابله بقوله والحب معنى فيكون غير الحب بدلا من الضمير المستتر
بدل بعض من كل (قوله والا) بان لم يحفظ أصلا أو جعفر يداوئله ذلك لمقطع لمطش أو كانت
مقدّمه فانه طوية كنهه وأشهر ويضم ما لا يحفظ منه ما لا يحفظ في كمال التماس لاعتداد الجنس
والاعتداد في الرطب لان جنسه مما يحفظ فألحق نادره بباله وهذا الخلق قول للمصنف آتاني
ويكمل نوع باخر حل (قوله والافراطية يتبر) قال مر في شرحه يخرج الزكاته من هاتين الحالين
ذلك اكل احوالها قال عرش قوله لان ذلك كل فتيته أنه لا يقدر في الحفظ والظاهر انه غير
مراد وان قوله لان ذلك اكل احوالها على اجزاء الخارج منها تلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار
الحفظ وحاصله انه اذا لعن الحفظ بالفعل لا يتصور تقديره اه لا يقال حيث لم يمكن له حفظ
فكيف يمكن تقديره لا ناقول يمكن اعتباره بالقياس على ما يتجفف من غيره لان غاية الامر ان
ما لا يتجفف قائم مانع من التجفيف وهو لا يمنع أن يجي منه مثل ما يجي من غيره بفرض زوال المانع
اه بحرورة (قوله ويقطع) أي الذي لا يتجفف أو يتجفف بغير داوئله بالان أي من الاسم أي
وتأليه وبجاستئذان العامل في قطعه كأي الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعسرو لا يبرم
ما قطع والقطع وعلى السامعي أن يأذنه خلافا لما يحبه في الفرح الصغير من الاستحباب ثم ان
اندفعت الحاجة بقطع البعض فبالواجب لقطع لمطش لبحر الزيادة عليها شرح مر شوري
(قوله من تنه) أي وقشره الذي لا يؤكل معه ليناسب قوله بخلاف ما يؤكل الخ (قوله كندة) هو
ظاهر في الصبي (قوله والوجه ترجيح الدخول الخ) من جملة كلام الازدعي وهو المتعمد عرش (قوله
فسره أوسق) فله أن يخرج الواجب عليه حال كون في قشره وله أن يخرجها خالها لا قشره عليه عرش
على مر (قوله النصف) متعلق بقوله اعتبارا (قوله فديكون خالها) أي العشرة وقوله من ذلك
أي مما ذكر في قشره (قوله أدي من قوله كازر وعلى) جوابه ان الكاف استقامتية كأي شرح مر
(قوله ويكمل نوع باخر) أي لا شرا كهما في الاسم وان ثابا في الجودة والزيادة وان اختلفت مكانها
وهو شامل لتكميل ما يتبر من الرطب بما لا يتبر منه والمراد أنه يكمل النوع باخر حيث كان في
عام واحد أخذ من قوله بصد ويضم بعض الخ حل (قوله وهو قوت صماء العين) ويكون في
السك الواحد منتهى جتان وأولات ولازول كماله بالمال الخفية والأمراس وبقاؤه فيه صالح برمادي
(قوله بسل) وهو الذي تسميه العامة بشعر بنت التي (تنبيه) يقع كثيرا أن
الرطب يخلط بالشعر والذي يظهر أن الشعر ان قل بحيث لو لم يبرز في النقص لم يتبر ولا يبر في
شعر ولا يدخل في الحساب والام يكمل أدهما بالآخر في كل صاه أخرج عنه من غير المختلط حج
عش على مر (قوله فلما كتب) غرضه بهذا الرد على قولين ضيعين حكاهما في المناهج قبل
انه شعير فضم له لشبهه في برودة الطبع وقيل حنطة فيضم له لشبهه في اللون واللازمة شرح مر
(قوله وصفا) عبارة مر بطاير اولي شوري (قوله ويخرج من كل بقسطه) أي لا تتناهل اللقطة
مخلاف اللواتي فانه يدفع عن انهما مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكف بضمان كل لاشقة كأي حل
ورى قال عرش على مر ومفهومه انه لو أخرج من أحد النوعين عنهما لا يكتفي وان كان ما أخرجه

كونه (معنى) من تنه
خلاف ما يؤكل قشره معه
كندة فيدخل في الحساب
وان أزيل تنما كما يفتقر
البر ولا يدخل قشره بالافلا
السقلى على ما في الروضة
كاملها عن المعدلة لكن
استغربه في المجموع قال
الازدعي وهو كمال والوجه
ترجيح الدخول أو الجزم
به (وما أذكر في قشره)
ولا يؤكل معه (من لوز
وعلى) بفتح العين
واللام نوع من البر (عشرة
أوسق غالبا) لصاب اعتبارا
لقشره الذي ادخاره فيه
أصلح له وأبقى بالصف
وقد يكون خالها من ذلك
دون خمسة أوسق فلازكاة
فيها أو خالص مادتها خصة
أوسق فهو صاب وذلك
ما حترزت عنه بزاد في
غالب الوصيري بما ذكره
من قوله كازر وعلى
لسلته من إمام انه
يق شئ من الجبوب بدخ
في شعره وأيس كذلك
(ويكمل) في صاب (نوع
باخر كبر بلس) لانه نوع
منه كاهم وهو قوت صماء
العين وخرج بالذوق الجنس
فلا يكمل باخر كبر وشعر

بلس يضم العين ويكون اللام فهو جنس مستقل لا يبر ولا شعر فانه حب يشبه البر في اللون
والنعومة والشعر في برودة الطبع فلما كتب من ترك الشبهين وصفا فترده وصار أصلا برأيه (ويخرج من كل) من النوعين
(بسطه فان عسر) اخراجه لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع منها (فوسط) منها يخرج

منع على قيمة من الآخر وليس مراداً لانه لا ضرر على الفقراء وليس بدلاً عن الواجب لاتحاد الجلس
(قوله) لا أعلاه أى لا يجب إلتواجه فلو أخرج الأمل أى جزاً وزاد خبراً ع ش **(قوله) ولا أدناه**
 أى ولو راية القبة **(قوله) راية الجانيين** أى المالك والمستحق فراعيتا المالك فى عدم إخراج
 الأمل وراعيتهما المستحقين فى عدم إخراج الأمل **(قوله) ولو تكسفو** أى هو مفهوم من قوله فإن سحر
 لم يربواى **(قوله) لا يضم نمرعام** قال جر وذرعا العام يشبان وإن اختلفت زراعتها فى القبول
 ويشتر ذلك فى الفترة فأنها تزرب فى الربيع والخريف والصيف **(قوله) أى نمر وزرع عام** بأن قطع
 كل فى عام على ما راية المؤاتف وبأن أطلع كل فى عام بالنسبة للشر على الرجوع حل **(قوله) وأن أطلع نمر**
 العام الثانى أى ظهر وبرز ح **(قوله) قبل جفاف** ينتج الجلب وكسرها وإعمال الدالين وإعجامهما
 أى قطع **(قوله) لا يضم بعض كل** أى حذافاً بل قوله أى آخر فكأنه قال و يضم بعض كل لبعض
 إن اتحد العام دل على ذلك فلو أن اتحد فى العام قطع وعبارته أنه و يضم نمر العام الواحد بعضه الى
 بعض وإن اختلف أدرا كه **(قوله) وإن اختلف أدرا كه** وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصاب جاز
 له التصرف فيه ثم إذا أدرك باقى وكله بالنصاب وركب الجميع سواء كان الأول باقياً أو نالها فان باعه
 يبين بطلان فى قدر الزكاة ويجب على المشتري رده إن كان باقياً وبدل إن كان ناقصاً ع **(قوله) وإن**
 اتحد العام قطع ضميم بالنسبة للشر ومعمد بالنسبة للزرب فيشترط وقوع حصاد الزراعتين فى
 سنة بأن يكون بين حصادى الأول والثانى دون اثني عشر شهراً رعية ولا عبرة بإبتداء الزرع لأن
 الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويكنى من الحصاد زمن امكانه على الأدب ح **(قوله)**
 المراد بالعام هاتان اثني عشر شهراً رعية ويحجب من حين الحصاد ولو بالبقوة فى الزرع أو البروز
 لاول فى الفرب وصوره اختلاف المذهب فى الزرع مع اتحاد قطع فى نى بزرب وأولى الفربم يقطع فربج
 نى العام الثانى يزرع ويقطع فى جمادى فيبين الزراعتين أكثر من عام وبين القطعين
 دون عام يقال اتحد القطعين فى العام كقوله شيخنا وقوله قطع أى ولو بالبقوة شوبرى **(قوله) وإن لم**
 يقع الأطلالان وفى كلام شيخنا والعبرة فى الفهم هنا بإطلاع ما فى عام واحد على العتد لا بالقطع
(قوله) الأطلالان الإطلاع هو الظهور والبروز يقال أطلع أى ظهر وفى المختار أطلع النخل أنشج
 طله **(قوله) فباز كر** أى من قوله و يضم بعض كل إلى **(قوله) ولا ضم** وإن اتحد قطعهما فى العام
 لا يربواى لأننا يجهل كل حل كشمرة عام حل وجر ولأن الثانى لما حدث بعد إقترام الاول أشبه
 ذلك ثمرة عاين برماوى **(قوله) من اعتبار اتحاد قطع الزرع** أى فى العام **(قوله) ما صححه** الشيخان
 مشهور الفرق بين الفرب حيث اعتبر فيه اتحاد الأطلالين وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين
 أن الفرب بمجرد الإطلاع يصبح للاتفاق به بأساً أنواعه بخلاف الزرع فإنه لا يتفق به بمجرد الظهور
 وإنما المقصود من ذلك إدمين الحادى خاصة ما اعتبر بهما ع ش **(قوله) بل صحح** كثيرون اعتبار اتحاد
 الزرب فى العام أى سواء وقع الحصاد فى عام وأما بين **(قوله) بأن ذلك** أى عدم الرؤية وقوله لأن
 من حفظ حقبة أى ذبحة لأن التثبت مقدم على الناق **(قوله) ولو هو البعل** أى الزرع الصنى **(قوله) وإن**
 احتجاب الى مؤنة الثانية للرد وعلى ذلك بأنها لم تحمى لصلاح القرية فان تهيأت وصل الماء من
 التراب الى البصرة بعد الأخرى بخلاف الذى يأنضح ومن الضع الألة المعروفة بالشادوف والسطاة كفى
 البرماوى حل مر ولا يجب فى المشرية كذا فى السنة الاول بخلاف غيرهما لم يمس لها إتباعاً تستكرر
 فى الأموال النائية وهذه منقطعة البناء مرسنة لفساد اه **(قوله) وفيما شرب** (بضخ) فان قلت لم

الشيخين لأن من حفظ حقبة على لم يحفظ (وفيما شرب) من نمر وزرع (بعروق) تقر بمنع الماء وهو البعل (أو بنحوه مطر) كنه
 وفنا خضر تمنعان احتجاب الى مؤنة (عشر وفيما شرب) منها (بضخ) من نحو مهر

محيوان وسمى ذلك الحيوان التي تافعه وسمى هذا الحيوان: أياسانية (أو محو) كدواب ينضم أفعاله ويتبع وهو ما يدبره الحيران وكنا عورة وهو ما يدبر له الداء وكما (٢٤) ملكة ولهجة النظم النفايا أرضه لوجوب ضلته (ضنه) أي

وصفت العشر والفرق قل
للمؤنة في هذا وقتها في
الاول والاصل فيها خبر
البحارى فهاست الساء
المبرون او كان متوا
العشر ونفاست بالثاني
صف العشر وغير الحاك
السابق والعشر يفتح
الثقة وقيل باسما ماسق
باليل الجارى اليه حفر
ونسى الحفرة عانورا
تسما لربها اذ اكلها
وتعيرى بنحو الموضعين
اظم ماعبر به فيها (ونها
شرب بها) أى بالوعين
كطروضع بنسب باعتبار
الدة أى تعيش الف
والزوم وناعها لا بأ كثرها
ولا بعدد السقيات فلو كانت
الدم من يوم الزرع مثلا
يوم الادراك ثمانية أشهر
واحتاج إلى ربحتها إلى
سقة فسق المطرق
الاربعة الاخرى السقيتين
فسق بالنضح وبثلاثة
أرباع المشرك واليهنا
المقدار من نفع كل منها
باعتبار الدة غدا بالاسواء
واحتاج إلى سقتها إلى
سقين فنق في الساء
وفى شهرين إلى ثلاث سقيات
فسق بالنضح وبثلاثة

ونامة

(فرع) لو علمنا أن أحدهما كثر وجعلنا عنه واجب بنقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال
للداردي ونصير إلى بلدنا من تعبيرة بعين الزرع ونحوها (وجوب الزكاة) (٢٥) فإذا ذكر (بدو صلاحه) لانه

ولأنه إذا خاس نصف العشر (قوله أن أحدهما كثر) أي الذي في جهاد قوله فيؤخذ اليقين أي وهو
النصف ويؤخذ ما زاد عليه لانه شكوك في مقدارها هل هو وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل هو
يؤخذ عليه لأن إذا سقي في سنة أشهر بأحدهما في شهرين بالآخر وجعل الحال فعله يقدّر أن يكون
سقي في السنة أشهر بالطريق في الشهرين بالنضح يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وبعثه وعلى تقدير
عكس ذلك يكون الواجب نصف العشر وبعثه نصف العشر وهو عين العشر فالواجب على هذا التقدير هو
اليقين فيؤخذ وبوقصر مع العشر والشكوك فيه الذي نقص عن الواجب على التقدير الآخر ويجوز
التصرف في هذا الواجب كما قرره شيخنا ح ف وقوله نصف العشر وبعثه يعني ثلاثة أرباع
نصف العشر وبعثه العشر قال ع ش على م والظاهر أن المراد باليقين ما يطلب على الظن أن الواجب
لا ينقص عنه وإن تصرف المالك في أرباعه على ما يطلب على ظنه أنه الواجب صحيح لأن الأصل عدم
الوجوب اه وفي الرشدي ما منه قوله فيؤخذ اليقين أي وبوقص الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ
اليقين أن يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع اه فلو علمنا أنه سقي سنة
أشهر بأحدهما وشهرين بالآخر وجعل عين الأكثر فخرج ذلك الزرع غائبين أرباعا فلا فعله في تقدير
أن لا أكثر هو الذي يما السواء يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وبعثه نصف العشر وذلك بسبعة
أرباع وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر وبعثه العشر وذلك خمسة أرباع
فاليقين يخرج خمسة أرباع وبقصر أرباع إلى عمل الحال فإن أراد برادة القيمة أخرجهما اه ح ف
(قوله لئلا ينزل) متعلق بمحذوف أي وبوقص الباقي إلى أن يعلم (قوله أعمن تعبيرة بعين الزرع)
أي لئلا ينزل اه زى (قوله ويجب بدو صلاحه) أي حيث اشتد الخصب فينبغي أن يتمتع على
المالك الأكل والتصرف ويحذر في ذيق اجتناب الغريب وكبحه من الغول حيث علم وجوب الزكاة
فذلك الزرع ويجرم على المالك إعطاء أجره لصادق منه وكذا يحرم عليه الصدقة منه قبل إعطائه
لأنه يزول عن علم الحرمة والأفلا ويفرم بدل ما تصرف فيه اتفاقا ومع حرمة ينفذ تصرفه في
غيره فزكاة زكاة فله خسر على التحرير وتقلع شرح ع قال حج في التحفة وإذا زادت المنفعة
في الزرع منها فلا يجب على الشخص بتقليد من ذهب آخر كذهب أحد فانه غير التصرف قبل الخسر
والشخص وإن يأكل هو وبعثه على العادة ولا يجب عليه وكذا ما بهديه منه في أوله ويزكي
فمثل ذلك يملك صاحب القرع ح ف (قوله وأخرج في الحال الخ) الأولى ذكره بعد قوله ويعتبر بها حال الخ
(قوله من خسر) أي إن كان موصرا أو أفلا يجوز لما فيه من تسليطه على حق المستحقين شرح
شيخنا اه شوري قال المظن وحكمته أي الخسر الرقيق بالمالك والمستحقين فان تلفت القرعة بعد
خسر من قبل الشخص من الأدهم من غير تعبيرة يضمن فان بقي منها دون النصاب أخرج حصه
له روض (قوله أي خزاخ) هو تفسير للخسر وهو القول بغير علم بل بالظن والخسر التخمين ومنه
أنه ما في كل الخسار من رباوى (قوله عليه) أي كون الخسار غالبه ليحسن جعل هذا شرطا
لغيره فأنفق ما قاله أن هذا شرطا للخسار لا للخسر (قوله واحدا كان أو أكثر) أي ولو
أكثر من واحد لم يوجد فيه الشروط الآتية برماوى (قوله أهلا للشهادات) أي لوصف الشهادات
شابل فومن عدالة إلى أن العدالة وما بعدها بيان لوصف الشهادات للشهادات كما قرره

(٤ عيمى) - (ثاني) جناه (وشرط) في الخسر المذكور (عليه)
أدعى أن أكثر الأهل الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه وهذا من يادق (أهل الشهادات) كلهم من عدالة وحريه يؤخذ كورة

وغيرهما يأتيان لان الحرص ولا يهمل صلح لهما من ليس أهلا للشهادتين أو كثر بالواحد لان الحرص ينشأ عن اجتهاد فكان كلامهم
ولم يروا في داود وغيره بإسناد حسن (٢٦) انه عليه السلام كان يبيت عبدالله بن رواحة نارسا أول ما طلب الفزعة

شيخنا قال الشورى على التحرير وبما جمعت الشهادات لا يخرج بحولاً وأنها أصل للشهادة في
الجملة اه (قوله وغيرهما يأتي) منه عدم ارتكابه طارماً وأقرب عدم عدولته عنه وبما للملك وأن
لا يكون بينهما أصلية ولا فرعية ولا سيادة كما يدل عليه قوله فلا يصلح الخ الحلف ويشتد أيماناً
يكون ناطقاً بصبره أهل بشرط فيه الباع أو لا ظاهر قوله أنه يشترط فيه أهلية الشهادات اشتراطه
فراجع برامى (قوله) بشرط تضمنين وليس هذا التضمن على حقيقة التضمن لانه لو تعلق جمع
التحريم بقسوة أو مسرقة من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير قطعها فلا تعلق عليه قطاً
لنوع التحريم وإن تعلق بعضها فإن كان الباقي صلياً كما أنه أودعه أخرجه حيث بناء على أن التحريم
شرط للشأن لا للوجوب فإن تلف بغيره كأن وضه في غير حوزته ضمن شرح حر (قوله أى
تضمنين الحق) كأن يقول الخارص ضمنك حق المتضمنين من الرب أو العنب بكذا ثم أوزع بينا
شرح حر (قوله يخرج) أى حيث كان موصراً أى بقدر حق القدر أو زيادة على الدين على حقه حتى
لوضه وتبين كونه معصراً حال التضمن لم يصح لا يقتل الحق إلى الدمة على المتضمن حل (قوله
ويخرج بالفرع) الأولى تأخيره عن قوله وقبول (قوله) وبدواصله ما قبله) ثم إن بداصلاح نوع
دون آخره فالأقسام من الوجهين كما قاله ابن قاضي شبهة جواز خوص الكل حر قال سم في حواشي الصفه
وانظر لو بداصلاح حيز من نوع فهل يجوز خوصه قول القياس جواز الخارص حيث أخذنا مما قلناه
لو بداصلاح حيز في بيتان حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع عرض (قوله) أى الخارص
لا يترك أى بلا خوص (قوله) بأكلها أهله) فيه أنه بعد الخوص يجوز له ولأهله أكل
الجميع فلا فائدة في إبقاء ما ذكره فالصواب ما ذكره في قوله وأجاب عنه الشافعي الخ (قوله) خبر
ورد فيه) عبارة شرح حر وما صرح من قوله عليه السلام إذا خرصتم فغذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا
الثلث فدعوا الربع حله الشافعي رضي الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك من الزكاة لفرقة بنفسه
على فقراء أقر به وجبراً أنه لم يعمهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأشجار من غير خوص جماعته
وبين الأدلة الطالبة لأخراج زكاة الثمر والزبيب اذ في قوله فغذوا ودعوا الإشارة للكل أى إذا خرصتم الكل
فغذوا وبحسب الخارص وأتركوا له شيئاً خوص (قوله) لكفرتها) أى وكثرة المؤنة في خرصها حر (قوله) وبإية
يستحقه الفقراء، لفرقه هو (قوله) لكفرتها) أى وكثرة المؤنة في خرصها حر (قوله) وبإية
أهلها الخ) أنظر وجهاتنا في هذا الدليل الذي دعى أيضاً الإباحة لا تظهر إلا في حق المتضمنين
فالإباحة المذكورة بما انتفع الخارص لاعدته من كان ضمنها اه (قوله) وقبول) أى فوراً وورثته
لأنه قول الشارع فيقبل حيث عبر بالقاء (قوله) كأن يقول له ضمنك حق المتضمنين الخ) أودعه
بكذا ثم أوزع بينا وأقرضك نصيب الفقراء من الرب بما يحبى، منه من الثروة كل كاف برامى (قوله)
فله تصرف في الجميع) ومذهب الإمام أحمد جواز التصرف قبل الخوص والتضمنين وأن يأكل هو
وعيله على العادة ولا يجب عليه وكذا ما بهد في وأنه كاذ كره حج (قوله) لم ينفذ تصرفه في الجميع
أى يوجب حق الفقراء على الفقراء الخارص (قوله) بل يبا عدا الواجب شاملاً) ثم إن انصرف تصرفه
عليه لم يأثم وإن انصرف في الجميع أثم وكذا في بعض معني شورى وقال سم لا يأثم ولو باع لثاني
شخص مذهبه لا يرى حق الزكاة به فهل لثاني أخذه منه اعتباراً بعقيدة الخائف أو ليس

أخذه

وغيره لا قطع التعلق عن العين فإن اتى الخارص أو التضمنين أو القبول لم
ينفذ تصرفه في الجميع بل يبا عدا الواجب شاملاً لبقاء الحق في العين لا ميعتاً

ظاهر كبره ونهب عرف

دون هجومه صدق يمينه أو

عرف مع هجومه فكذلك

ان اثمهم والصدق بلا يمين

فان لم يعرف الظاهر وطول

بيئته به لانها ثم صدق

يمينه في التلف به ولروداي

تلفه بحرق في الجرين مثلا

وعلمنا انه لم يقع في الجرين

سوى لربيل بكلامه (لكن

اليمين هنا) ستة بخلافها

في الوديع فانها راجعة وهذا

مع حكم الاخلاق والتقييد

بالايمان من زياتي (أو)

ادعى (حيث خارس) فبا

خرمه (أو غلظه) فيه (بما

يصدق ليمينه) كما

لروداي حيث حاكم أو

كذب شاهد (ويحط في

الثانية) القدر (المحتمل)

بفتح الميم لاحتياجه وهذا

من زياتي (أو) ادعى

غلظه (ب) أي بالمحتمل

(بعد تلف) للخرص

(صدق يمينه) ندبا (ان

اثمهم) والصدق بلا يمين

فان لم تلف أعيد كيه

وعجل به ولروداي غلظه ولم

يبين قدر لمسمع دعواه

وقولي بعد تلف مع قولي

يمينه ان اثم من زياتي

(باب زكاة النقد) درس

ولغير مضروب والاصل

فيها مع ما يأتي آية والذين

يكتزون الذهب والفضة

من ذلك بوزن مكة

أخذ اعتبارا بقيد نفسه الذي يتجزم ترجيعه هو اننا خلافا لمن مال الى الاول اه ع ش على مر
فادبايع قوما معينا منه بطل في قدر حق المستحقين منه شائعا وصح في الباقي شائعا برمودي
(قوله) فلا يجوز له أكل شيء منه (لأن الاكل انما يدعى معين بخلاف عوالبيع يقع شائعا (قوله) ان
انهم) بأن احتل سلطانه من ذلك السبب وكيف هذا مع قوله وعرف مع هجومه الآن يقال يمكن انه
خلفه قبل ذلك تأمل (قوله) طوب بيئته (أو) وجوبها كما قاله العلامة زى مع ان اليمين مستحبة كما قاله
الشارح برمودي (قوله) ريال بكلامه (لأن الحسن يكذبه فلا تسمع دعواه بل لو أقام بيئته لتسمع حلف
(قوله) لكن اليمين هنا) أي في باب الزكاة في جميع مسائلها اه (قوله) مع حكم الاطلاق (أي) لا مأخوذ
من التشبيه وقوله بالانتم أي المأخوذ من التشبيه أيضا برمودي (قوله) وأغلظه بما يعبد) وهو الذي
يحيل العباد وتوقع الفلظ فيه ح ف كان قال الخارص الفزع عشرون وسفاداعي المالك غلظه خمسة
فأخذه بعد غلظه فيها وقوله بما يعبد راجع للذين قبله (قوله) ويحط في الثانية القدر المحتمل (أي
لا يجب وجوب الزكاة فيه والقدر المحتمل هو الذي لو اقتصر عليه في دعوى الفلظ قبل كوسق من
عشرين كما شل به الرأى فانه يحتمل انه غلط فيه فيبقى هذا الواحد وقال بعضهم قوله ويحط في الثانية القدر
المحتمل أي يحط من الاروق القدر الذي يحتمل ان الخارص غلط فيه كواحد في مائة وكسدر أو عشرين
على ما قاله الدينجي واستبعد في السدس وقدر نصفه الرأى بنصف العشر اه حج (قوله) أرادعي
غلظه (ب) أي بوزن اأخذها بما عده (قوله) بعد تلف للخرص (أي) بأكل أو بيع ولابد ذكر
هذا التقييد فاسبق فظاهر أنه شامل للتلف ولغيره مع أنه قد يقال اذا كان باقيا بما ذكره كانه لا حاجة
لخط القدر المحتمل حيث قد في الثانية مع امكان كيه حرم ثم قل عن شيخنا العززي أنه في ماسبق
بالتلف أيضا في زياتي (قوله) أعيد كيه (بقتضى أنه كبل أو لمع أنه خرص فقط ولم يكمل الآن يقال
أنه كبل أو لا تقدر بالخرص ويمكن أنه كبل أو لا يسأل الخارص ادعى بعده المراد أعيد كيه وجوبها

(باب زكاة النقد)

هو مصدر معناه اة اعطاه لا ثم أطلق على النقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق
على المضروب وحده ولو عبر بركاة الذهب والفضة لكان أعم ليشمل النقد والبانك والقرضة ونحو
ذلك برمودي وقوله معناه الاعطاء يقال تقبده لمرأهم أي أعطاه إياها حالا كما في المختار (قوله) فسررت
بذلك (أي) فسر الكثر فيها بالمال الذي لم يؤذركانه وهذا المجمع معارفين قوله ولا يتفقوناني
سبل الله لأنه تفسير بقوله بكتزون وفيه أنها لا تدل على وجوب الزكاة يمكن أن يقال انها تدل على
وجوبها بالانزاد لأن الوعيد الشديد على عدم ادائها يدل على وجوبها شيئا وبعبارة ع ش على
مر قوله بذلك أي على ما لم يؤذركا وهو يقتصر على ادائها كزكاة المال المكتوز فكانه شبه المال
الذي لم يؤذركانه بالمال المدفون الذي لا يتنفع به حال دفعه بجماع عدم الانتفاع (قوله) يجب في عشرين
مثلا وللنفق بالم تنفع راجعة لا لاسما (قوله) مثقالا) تخير لعشرين وذهبنا بتميز التمييز ودرهما
تخير لاثنتين وفضة تخير لثلاثة التمييز وقوله فأكثر راجع لكل من عشرين ومائتين وأشار به
الى أنه لا فرض فيسأ (قوله) فأكثر) أشار به الى أنه لا فرض فيها بخلاف ما تقدم برمودي
(قوله) من ذلك (أي) من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكة راجع لكل منهما أيضا المراد
عشرين فيبنا خالصة وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتي في المخترات وسمى الذهب ذبيحالا
بذهب ولا يبق وقسم الذهب على الفضة فنظر العظم الآية أولسره فعليه وتقديم الاصل الفضة فنظرا
لكنها القالب التعامل بها كالمطاف وسميت الفضة بذلك لانها تنفض ولا تبقى وسمى
فسرت بذلك (يجب في عشرين مثقالا ذبيحاً) في (مائتي درهم فضة فأكثر) من ذلك بوزن مكة

الضروب من الذهب ودينار ومن النضة درهمان الدينار آخره ناروهرهم آخرهم وأثنه بعضهم في معنى ذلك فقال

النار آخر دينار نطقته • والم آخره درهم الجارى

لله بينهما عالم يكن ورعا • معذب القلب بين الملم والناثر

(قوله بمدحول) ثم لو ملك نصاباً شهراً مثلاً أقرضه أسائلم ينظم الحول لئلا يمكن بائناً في ذمة الغير كان كأنه لم يخرج عن ملكه كما في شرح هر وعش عليه وإنما سكر الواجب هنا بتكرار السين بخلافه في الترواح لا يجب فيها نانيا حيث لم ينو بها تجارة لان التقديم بنفسه ومنه لا ارتفاع والشراب في أي وقت بخلاف ذلك أي فأنها متعطشان عن الخاء ومعرضان للفساد له حج وم

(قوله برع عشر) وهو نصف مثقال فيدفع للقراء مثقالاً كاملاً إن لم يوجد نصفه ويمير شركا لم فيه م يمينونه لاجني وقسمون منه أو يبيعهم المزكي النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وإن كره للشخص شراء صدقة ولو من صدقة وحسنه قبل ذلك أمانة معهم ولا يئني إعطاهم نحن حسنتهم ابتداء له برماوى (قوله لغيراً في داود) هذا دليل لوجوبها في الذهب وما يمدحول وجوبها

في النضة (قوله أواق) بالفتح وكوارومده غلط له حرف (قوله من الورق) فيخس نفات تلتبث أوار مع أسكان الزاء وفتح الواو مع كسر الراء وفتحها شيننا (قوله في الترفع برع عشر) هذا مبين ليقوم ما قبله لانه لم يهضم من قوله ليس فيا دون الخ أن الواجب في الخس برع عشر لأن يقال إنه بذلك بطريق المفهوم وفيه أن الورقة مطلقة لم تنه بجنس أواق وأجيب بأنها أقيمت بمفهوم الأزل كما ذكره

شيننا (قوله من الواد) لأن أصلها ورق (قوله وتشدب الباء على الأشهر) ومقابلته تخفيف الباء عش (قوله واللى في ذلك) أي المحكمة في وجوب الزكاة في النقدين لكن في هذه المحكمة التي ذكرها الشارح نوع خفاء وعبرة شرح هر والتقدمان من أشرف نعم الله تعالى على عباده أذهما قوام

الديار ونظام أحوال الخلق لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بها بخلاف غيرها من الأموال فمن كثرهما تقدأ بطل المحكمة التي خلقها لكان حسن قاضى البلد ومنه أن يقضى حوائج الناس (قوله

معدان) أي، هـ، بـ بحسب خلق الله لها (قوله كالماشية في السائمة) أي في كونها معدة للباء وإن كان النعم مختلفاً فتمت للماشية من جهة السمن والدر والفسل ونحو التقدم جهة ربح التجارة كما فرم شيننا قال الشوبرى وكان الأولى أن يقول كالسائمة في الماشية أو اسقاط في كافي شرح الروض وكما أسقطها في المالة في ماسياتي وقال بعضهم العبارة متعوبة وقوله بمدحول كرم أي من الأحاديث الخاف أمين

لكن (قوله وأنه لا وقص في ذلك) هذا علم من قوله فذكر (قوله وأنه لا زكاة فيا دون الحساب) هنا علم التنبيه بالبحرين والمائتين وفيما مفهوم المدلا يوصل به الأعلى رأى ضيف في الأصول وهذا لا يراد إلا أن قلنا أنه علم من المتن فإن قلنا أنه علم من قوله في الحديث ليس في أقل الخ وليس بنا

دون الخ لم يرد وقوله وإن تم في بعض الموازين وجه علم ذلك عامراً للتبادر من البحرين والمائتين البتين (قوله ولا في منشوش الخ) عبارة شرح هر ولورب منشوش على عسكة الامام وعشاً أثره من عش ضربه حرم فيا يظهر لما فيه من التسديد بإيهاً أنه مثل منشوشه وبكره لغير الامام ضرب الدرهم والدينار وخواصة لما فيه من الاتيان عليه (قوله أنه منشوش) خالصه فخرها ويكون متعارفاً بالنحاس لانه في الحقيقة حيث ذاباً على الزكاة خالصاً والنحاس وقع قطعاً شرح

هر (قوله حفظاً للنحاس) أي لعدم حواز تبرعه به وقيد الاستوى بما إذا كانت مؤنة السبك نفع

من عشرين ديناراً شئ

وفي عشرين نصف دينار

وخبر الشيخين ليس فيها

دون خمس أواق من الورق

صدقة وردى البخارى في

خبر أنس السابق في زكاة

الحبوان في الزكاة ربع

النورو الزكاة والورق النضة

والهاء عوض من الواد

والاوقية بضم الهمة

وتشدب الباء على الأشهر

أربعون درهما واعتبار

الحول ووزن مكروها

أبو داود وغيره واللى في

ذلك أن النصب والنضة

معدان للباء كالماشية في

السائمة بمدحول كرم أن

نصاب الذهب عشرين

ديناراً ونصاب النضة مائتا

درهم ونصف وأنه لا وقص في

ذلك كالمشرك لا يمكن

التجزى بالشر بخلاف

للماشية وأنه لا زكاة فيا دون

نصاب وإن تم في بعض

الموازين ولا في منشوش

حتى يبلغ خالصه نصاباً

فيخرج زكاته خالصاً أو

منشوشاً خالصه فخرها

لكن يشدين على الولى

الخس الخاص حفظاً

لنحاس

(قوله ربحه الترفع عشر)

وبكل نوع آخر يخرج

من كل بقطه فان عشر

عن

فوسطاً وأخرج جيداً عن ردى فهو أفضل قاله الشارح في شرح البهية

(قوله ربحه الله كماله في المجموع) راجع لقوله تبر لالحسن لان المجموع أيضاً رد كماله الشارح في شرح الروض

الحول والدرهم ستة دنانير

والدين سدر درهم

وهو ثمان حبات وخسا

حبة فالدرهم خسون حبة

وخسا حبة وثنى زيد على

الدرهم ثلاثة اصباعه كان

متقلا وسنى نقص من

للتقال ثلاثة اشعاره كان

درهما فكل عشرة دراهم

سبعة مثاقيل ووزن نصاب

الذهب بالاشرف خمسة

وعشرون وسبعان وتسع

وقول فأكرم من زياتي

(ولو احتاط انا منها) بأن

سككها صاع منها الامام

(وجعل) كثرها زكى

(كلا) منها بقرصه الاكثر

ان احتاط اذا كان وزنه

الفا من أحدهما سنانة

ومن الآخر بعمامة زكى

سنانة ذهب وسنانة فضة

ولا يجوز فرض كله ذهبا

لأن أحد الجنسين لا يجوز

عن الآخر وان كان أعلى

منه كحشرت الاشارة اليه

(أوبس) بينهما بالتار

أو بالفا كان يقع فيه ألفا

ذهبا ويعلم ارتفاعه ثم ألفا

فئة ويعلم ثم يقع فيه

الخلط

(قوله لانتا كايمل للتأمل)

أى ثلث شريف ومصاد

الاط ف ريع متقال وربع

المتقال هو ثلث الشريق

فلا تخلفه (قوله لكن

البدق خالص من الفس)

عن قيمة الفس أى اذا كان ثمسبك لان اخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك هر قال سم على
 حج وعلم أيضا أن لا يوجد نصاب من غير الفس والاعمين (قوله ولا يشارك الجواهر) هذا علم
 من قوله ذهبا وفضة وفيه ان كل من الذهب والفضة لقب أى ليس بمسبك والقب لا مفهوم له الا ان
 يقال ذهبا على قول من قال انه مفهوم وانما حجة تتأمل شيخنا (قوله والهاق) الاولى التفرغ
 وقال الشورى هذا علم من قوله فلا حجة اليه له وقد يقال فى به ليرتب عليه ما بعده (قوله وخسا حبة) أى
 صبرة معتدلة لا تفسر وقطع من طرفها يدان وطال هر (قوله وثنى زيد على الدرهم ثلاثة اصباعه)
 وحى احدى وعشرون حبة وثلاثة اخص لان كسرة وأربعين ثلاثة اصباعها احدى وعشرون بيتى حبة
 وخسان ثلاثة اصباعها ثلاثة اخص يضاف ذلك الى اثنين وخمسة حبة يحصل اثنان وسبعون ثلاثة
 اشعارها احدى وعشرون وثلاثة اخص شورى (قوله كان متقلا) فالمتقال اثنان وسبعون شبرة
 ولا يختلف جاهلية ولا سلفا فالسبك والدرهم كانت مختلفة ثم شربت في زمن عمرو قبل عبس للثقة
 على هذا القدر وأجمع المسمون عليه ويجب أن يعتقد أن ذلك مراد الشارع **ع** الا يجوز
 أن يجمعوا على مراده شورى (قوله فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل) لانك اذا بسطت
 عشرة دراهم حبات وبسط السبعة مثاقيل حبات وجعت المقدارين متساويين ببيان ذلك
 أن ثمر عشرة دراهم في عدد حبات الدرهم فثرب عشرة في خمسين وخمسين بمسكاة وأربع
 حبات وثرب السبعة مثاقيل في عدد حبات المتقال فثرب السبعة في اثنين وسبعين بمسكاة
 وأربع حبات فظهرت المساواة اه (قوله بالاشرف) ومراده بالاشرف القايض لان الذى كان فى
 زمن المؤلف قل وبه يعلم نصاب ما زاد على وزنه من العملة الحادثة الآن على أنه حديثا يتغير فى
 المتقال الا يوافق شيئا مما عرفت فليست به كذلك شرح هر مع زيادة شورى قال شيخنا البايع والشرقي
 للوجود الآن ثلاثة ارباع متقال فكل شريفين متقال ولصفه على فكل ثلاثة مثاقيل بأربعة
 شرائف لجملة النصاب سبعة وعشرون اربعا اط ف وقوله الاربع الاولى الاثنا كايمل للتأمل
 والظاهر أن المراد به الفدق كقال شيخنا الشاوى بحث عن العشرين متقالا من الصيارفة
 وقمرتهم معهم الدرهم ومحاسبتهم معهم فوجدناها سبعة وعشرين فندقيا الاثنا وكان في زمنه جملة
 عشرين نصف الفدق مثل الفدق فى أن النصاب به ما ذكره لان وزن كل منهما ثمانية عشر قيراطا
 لكن البدق خالص من الفس وكل واحد منهما ثلاثة ارباع متقال لان المتقال أربعة وعشرون
 قيراطا والقرط ثلاث حبات وقال بعضهم والمحجوب للوجود الآن ثلاثة عشر قيراطا لصف والنصاب
 به خمسة وثلاثون محجوبا ونصف محجوب وثلاثة ارباع قيراطا فيه فشا والنصاب بالارلات ثمانية
 وعشرون بالار لصف ونصف سبع على القول بأن في الريال درهمين محسا ولذا كان فيه درهم
 محسا يكون النصاب خمسة وعشرين ريالا (قوله ولو احتاط الخ) صودة السنة أن يكون ضده
 انما وزنه ألف مثقال مثلا يصلى أن فيه سنانة من أحد الجنسين وأربعة من الآخر يصلى أن
 السنانة والاربعمائة من أى الجنسين (قوله الاكثر) بالنصب معمول لمخوف كقدره الشرح
 لا أن كل ما يوزن به ثمانية فله قوله كذا يقع الزائد على الواجب نظوفا والمراد بقوله زكى الاكثر أى ان
 زكى عن نفسه فزكى عن غيره كمن جوره تعين القيزر الآتى هر (قوله كحشرت الاشارة اليه) أى
 زكاة الحيوان وقوله ويجزى نوع عن نوع أى يخالف الجنس هذا ما ظهر بعد التوقف زى
 ع (قوله كان يقع فيه) أى في الماء الذى جعله في اناء آخر غير المختلط وقوله الفاذها أى ألف
 أى وألف الفدق في فسوش فيكون نصابه ما ذكره كان خالص من الفس لا مطلقا ولا لكان ناقصا من النصاب بسبب الفس اه شيخنا

درهم ذهاب قوله ثم انفاضة أى لتدبرهم بالضرورة المداير تقع النفاضة أكثر لانها أكبر جرم م
 وقوله ثم يقع فيه الخلط والفرق أن بوزة أن تدبرهم بالضرورة يزاد ارتفاع الماء على علته
 السحب ينقص عن علامة النفاضة ويكون لاسدها أقرب منه إلى الأخر فاذا ارتفع الماء بالذهب خنة
 قرايط وارتفع بالنفاضة ثمانية قرايط فاذا ارتفع الخلط ستة كان الاكثمنة الذهب وان كان
 ارتفاعه ستة كان الاكثمنة النفاضة فأقل فالتفة الموزنة للذهب يكون جميعها مقدار درهم
 ونفائلكن في كلام ابن الهيثم ان جواهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسباعه ومن ثم كان انتقال
 درهمها وثلاثة أسباع درهم والبرهم سبعة أعشار الانتقال كذا كره الرشيدى على م ر (قوله فالى بها
 الخ) قال في المهمات وأسهل من هذا وأضبط أن يوضع في الماء سبعة ذهاب أو برعمته فنه يعلم
 ارتفاعه ثم يمسك ويعل عليه أين تموضع المشتبه وبلحن بالذى وصل اليه ذى ولو تمنا التغيير وجب
 الأخراج مع الاحتياط ولا يؤخر لوجوب الأخراج عن الفور وينتظر التأخير لوجود آلة السبك اذا
 لم تتوفر مؤنة السبك ونحوه على المالك قل (قوله ويحصل ذلك) أى التغيير بالنار بسبك قدر
 يسبغ من الآنية الخلطة بأن يكسر جزأها ويجهز بالنار وقوله اذا انشأت جزأها من حيث
 الذهب والنفاضة فهالما من حيث النخن والرقعة والحاصل أنه في التميز ثلاث طرق كافتقر شيخنا
 (قوله ويرك محرم كآنية الخ) أى وانظر الى ارتفاع قيمتها بالصنعة بل المتغير الوزن فلو كان وزن
 الاناء مائتين وقيمتها ثلثائة زكى المائتين لان الصنعة محرمة بحجبها التال بالسكر فغيره ومثل الاناء
 الخلى الحرم لذاته ككلها الى التخليل رجل فالبرية فيه بلوزن لا بالقيمة بخلاف ما اذا كان محرما لعارض
 كان صبيح لأمراء واستعمله الرجل فالبرية فيه بالقيمة شرح الروض وشورى ولويسيل يتعملا كثر
 بعد بلوغ الوزن نصابا لكان متجها سم ع ش (قوله كسبة فنة) عبارة سم على البرية فوله وكذا
 المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعماله فيه ضة مكروهه اه وهي تنديد الكراهة
 في الجمع لاني محل النية فقط ع ش على م ر (قوله لالحى) يضم أوله وكسره مع كسر اللام وتنشيد
 الباء وأحده على بفتح الحاء واسكان اللام وقوله مباح يؤخذ من شرح م ر أن الخلى ليس بقيدون
 المدار على الإباحة ولوللانا ونص عبارته ولو اشترى انا ليتخذ حلياسا مباحا فيه واضطر الى استعماله
 في طهره ولم يمكنه غيره وبني كذلك حوالتهل بحجب كانه الاقرب كقوله الاذرى لانه مدلا استعمال
 مباح اه (قوله لأمراء) أى لبسها أى بالفعل أو بالقوة كأن تعددت أنواعه وبينه على أخذه
 رجل ليؤخوه مثلا لأمراء قل على التحرير (قوله فلا يرك لان زكاة الذهب والنفاضة تنال الخ)
 عبارته في شرح التحرير فلا يرك بناء على أن زكاة الذهب والنفاضة تجب فيها للاستثناء عن
 الانتفاع بهما للجواهرهما وفيه رد على أى حقة القائلين بوجوب الزكاة في الخلى لمباح لجواهر
 أى ذاته (قوله عن الانتفاع بهما) أى عدم الانتفاع بهما اقتضى وجوب الزكاة فيها أى لانه اذا
 أمسك عشرين دينارا من أول الحول الى آخره صدق عليه أنه لم ينتفع بها في تلك المدة وألحقه
 الانتفاع الحرم والمكروه كامى والانتفاع المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيها كموامل المانية
 قل على التحرير وقال بعض المحققين قوله عن الانتفاع بهما أى عن الانتفاع المباح بأن لم يوجه
 الانتفاع بهما أو وجد انتفاع غير مباح بأن كان محرما أو مكروها فلا حاجة للحاقه في كلام قل وقال
 شيخنا التمس ح ف عن الانتفاع بهما أى الاستعمال في البيع والشراء فلا يرد أن الحرم والمكروه
 يرك مع الانتفاع به لانه انتفاع بغير البيع والشراء (قوله لا يجوزهما) لانتفائه الوجوب في الخلى
 المباح قل (قوله ان قصد اصلاحه) ولولم يعمل بانكساره الابدعاهم أو كثر قصد اصلاحه لازمة

قال أيهما كان ارتفاعه
 أقرب لأكثمنه قال في
 البسيط ويحصل ذلك
 بسبك قدر سبعة انشأت
 أجزاءه (ويرك) بمذاكر
 (محرم) كآنية (ومكروه)
 كسبة فنة صغيرة لينة
 حليا كان أو غيره وذكر
 للمكروه من زيادته
 (لا حلى مباح) لأمراء
 بقيد من زكتهما بقول
 (علمه) المالك (ولم يرد)
 كثره فلا يرك لان زكاة
 الذهب والنفاضة تنال
 بالاستثناء عن الانتفاع
 بهما لا يجوزهما الا لغرض
 في ذاتهما ولانه معد
 لاستعمال مباح كموامل
 المانية (ولو انكر ان قصد
 اصلاحه) بقيد زكته بقول
 (وأمكن بلا صوغه) بأن
 أمكن بالحام لبقاء صورته
 وقصد اصلاحه فان لم يقصد
 اصلاحه

أيضاً لأن القصد فيه أنه كان من صدق به صرح في الوسيط فلو علم أن كساره ولم يقصد إصلاحه حتى
مضى عليه حول وجبت زكاته فإن قصد به إصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل شرح
(قوله) بل قصد به تبرأ التبر هو الذهب والفضة بدون ضرب أي صوغ فمضى كونه يجعله تبرأ أن يزيد
الصفة التي فيه ويثبت قطعاً ذهباً أو فضة **(قوله)** أو كثره أي بأن اتخذ يدخولاً يستعمله لاف
عمر ولا غيره كالودخول ليعينه عند الاحتياج إلى تحملوا لفرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة اه
عش على مر **(قوله)** أو لم يقصد شيئاً قد يشكل هذا بعدم الوجوب في حال اتخذ بلا قصد كإتيان
قر يابو عباب بأن كسرهنه المتأني للاستعمال قر به من التبر وأعطاه حكمه اه سم على الهبة
عش على مر **(قوله)** وخرج بقوله علمه للناصب تقديمه **(قوله)** وجبت زكاته وإن كان للوارث
من عمل له استعماله عش **(قوله)** استعماله وهو عدم زكاته **(قوله)** وما يحرم سوار أي بما يحرم
اتخاذ فقوله ليس منطلق بقصد رأى اتخذ لبس الخ كما يؤخذ من كلامه اه ومن المحرم ما اتخذ
الرائة من تصاوير الذهب والفضة فتجب فيه الزكاة وعمله إذا كان على صورة حيوان يعيش تلك
الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً لا يحرم اتخاذ واستعماله ولكن ينبغي أن يكون
تكروها فتجب زكاته كما في التنبه للحاج من شرح مر وعش عليه مع زيادة **(قوله)** وشتي أي
ما لم ينسج بالآلة فإن انسج بها لآلة حرمة ولا زكاة عليه من حين ملكه لتبين أنه أتى من حيثئذ **(قوله)**
أي ولو بعد قصد لبسها على الأرجح من وجهين وإن قصد بالآلة التجارة أو لآلة حرمة
حيثئذ لم ينسج من الحرمة للآلة وعكس قوله لم يستعملها ولو قال لم لا زكاة عليه
لكأن أولى قل **(قوله)** أولاً قصدتني وبعدهم وجوب الزكاة في هذه الزكاة إنما يجب في حال نام
والقصد غير نام وإنما على الثاني لثبته للاحتياج وبالصياغة بطل تهيؤ له وقوله وإن وجبت الزكاة في
الأخيرة وذلك لأنه صرفه في الصياغة عن الاستعمال فأرسلتني عنه كالمراهم المضرورة بشرح مر
(قوله) في الأخيرة أي مع الحل والصور والخلة التي قبلها محل ولا زكاة صورة المثلن يحرم مع الزكاة فأمثل
(قوله) وحرم عليها أصعب ولو مقطوعاً وكذا أعتان منه موقعيته إن المرأة لا يحرم عليها اتخاذ أصعب
من ذهباً أو فضة ينبغي التحريم زى وحرف وقل وقال البراوى التقييد بالرجل والخشي لاجل
قوله وحلى ذهب الخ فالحاصل منهما المجموع **(قوله)** وحلى ذهب وكذا حل فضة وإنما قيد بالذهب
لاجل التمييز في قوله وسن خاتم منه وذكر السوار والخلخال من ذكر العالم بعد الخالص
لا لخاله المكرر مع ما هو ثابت على أن المراد منهما واحد وليس كذلك بل المراد من الأولين أنه
يحرم اتخاذهما للرجل والخشي وإن لم يلبس وإن كان المتخذ لهما المرأة وإن كان غيرها من باقي
الحلى مثلها من قوله وسن خاتم منه وذكر السوار والخلخال من ذكر العالم بعد الخالص
كان متخذاً لهما أو ذلك فلو علم بعد ما حللى لكان أمم المقصود من قوله وحلى ذهب استعمالها له وإن
لا حصر حلف العامل وعطف الأصعب على قوله سوار والأولى حذف ذهب من قوله وحلى ذهب
وذكر بهد قوله وسن خاتم بأن يقول وسن خاتم من ذهب والقول بأنه أتى به لاجل التمييز في منه
لا يظهر لأن ذكر موهوم خلاف المراد كافر رهنسختنا **(قوله)** وسن خاتم منه ولا فرق في ذلك بين
طلبه وكثيره وشاركه ضئبة الأناة الصغيرة على رأى الرافعي بأن الخاتم أدوم استعمالاً من الأناة كما في
شرح مر والسن هو المشابة التي يستسك بها الفص لآلة التي تجعل في الأصعب فأنها من قبيل
الخاتم وتحرر من الذهب وتجوز من الفضة وإنما نص على السن بخصوصه لأنه ليس من الحلى فذهب دخل

بل قصد جعله تبرأ أو دراهم
أو كثره أو لم يقصد شيئاً على
ما رجح الرزمة والشرح
الصغيراً أو حوج أن كساره
إلى صوغ وجبت زكاته
ويشدد حوله من حين
انكساره لأنه غير مستعمل
ولا مثلاً لاستعمال وخرج
بقوله علمه ما وورث حليا
فيما ولم يعلمه حتى مضى
عام وجبت زكاته لأنه لم ينو
استعماله لاستعمال مباح
قاله الرزائي وذكر عن
والله احتال بوجه فيه إقامة
نسبة موروثة مقام نيته
ويقول ولم ينو ككثره
ما لو نواه فتجب زكاته أيضاً
(وما يحرم سوار) بكسر
السين أكثر من ضمها
(دخلخال) بفتح الخاء
(ليس رجل وشتي) بأن
قصد ذلك باتخاذها فيما
عمران بالقصد بخلاف
اتخاذها ليس غيرهما من
امرأة وصي أو لا عاترها
أو ألبسها لمن لا يستعملها
أولاً بقصد شيء أو بقصد
كثيرهما وإن وجبت الزكاة
في الأخيرة كما علم مما
(وحرم عليها أصعب) من
ذهب أو فضة قاله بطريق
الأولى (وحلى ذهب وسن
خاتم منه) أي من الذهب
قال الله عليه وسلم

فيه **(قوله)** أحل الذهب والحديد لا تأثم حتى يرد عليه الأصعب قراءة وكذا الألبان من الذهب فاتها
حرام إلا أن يقال هو عام مخصوص بالذهب الذي يتخذ لآنية الذهب للجماع كلتيه ويحرم مما كان
لآنية تأمل **(قوله)** بتثليث الهدنة واللبس وقد نظم بينهم لآنية والأصعب فقال
بأصعب ثلث مع ميم أمثلة • وثلاث الهدنة أيضا وأروا حبيوبا
عش **(قوله)** على مقطوعها هل يخرج به من خلق بالأحوال كالأصابع لا والتقييد للبالغ كل غسل
ولعل الأول أقرب فليخرج شربى **(قوله)** والأصابع لا لها للجنس فتشمل بعدا الاعتدال لها
وتعمل وبذلك يجمع الكل في الأصعب للأصل قول على الجلال **(قوله)** والفرق بينهما أي الأمانة
وبين الأصعب أنها تعمل فانه يمكن تحريكها فلا تكون لآنية بتثليث الأصعب واليد اللذين من الذهب
فلا يمكن تحريكهما فيكونان مجردا لآنية فلا حراما ويؤخذ من معجم جواز آنية أسفل الأصعب لما
ذكر وأخذ الأذرى منه أن ما تحت الأمانة لو كان أسفل أمانة تمت ويؤخذ منه أن الأمانة إذا وصلت
والأفلا شرح هو شربى بإصباح ورش شربنا ما به قوله والفرق بينهما أي الثلاثة حيث يجوز من
الذهب والفضة الفرج وغيره وبين الأصعب واليد حيث يمتنعان مطلقا لأنها أي الثلاثة تعمل والعمل
في السن بالفضة عليه وفي الأضغ بخلوص الكلام وجذب الأرجع ودفع الهوام وفي الآية بالقبض على
شيء بواسطة بقية الأصعب غلافها أي اليد الأصعب لا يعملان شيئا لعدم اقتباسهما بل يكونان فضة
واقعة اه **(قوله)** كاسر انظر أي فائدة لأداة مع علمه من اللين **(قوله)** ونحوه فنه فيجوز بل
بسن لسه وكونه في خضرة الجين أفضل ولما اختر به لو نقش عليه لسه • لا لا كرامة في نقشه بذكر
الله تعالى وغيره وسن جعل فيه داخل الكعب والعبد في قدره وعده ومعه بعدا مثله في التقية
المتصر وحده وفي العامي نحو الإجماع مع حل وفي كلام شيخنا لا تأخذ الرجل خواتم كثيرة
أولها خلايل كثيرة ليلبس الواحد منها بعدا الواحد باز والجيع في حكم الخلق المباح انتهى وخرج
بالختم فيحرم وكان نقش خانمه **عليه السلام** محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى
كذلكه قول وفي الواهب وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والقسر وقاهر
أنه كان على هذا الترتيب لكن لم تكن كتابته على الترتيب العادي من ضرورة الاحتياج إلى أن
يختم به تتقضى أن تكون الأسوف المنقوشة مقبولة ليخرج الختم مستويا وأما قول بعض
الشيوخ أن كتابته كانت من أسفل إلى فوق يعني الجلالة أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد أسفلها وأنه
يقرأ من أسفلها فمأر التصرع بذلك في شيء من الأحاديث بل رواية الأسابعي يخالف ظاهرها ذلك
فانه قال محمد سطر والثاني رسول والسطر الثالث الله فلا تقبل دعوى الأسنوي خصوص ما هو فوق
خفي فله نقله فضلا عن كونه رواية ابن تبعه ابن رجب حيث قال القطرور وابن أول الأسطر كان الله
ثم الثاني رسول ثم الثالث محمد اه عليه بيان قوله ورد وتأيدان جماعة لذلك بل أين بكأله
ردبان الأليق اتباع الترتيل وهو فيه محمد رسول الله والتقديم للفظ أقوى من الخطي اه وقوله
ليخرج الختم مستويا قال بعضهم قد يقال هذا النوع على العادة وأحواله الله على عليه وسلم
خارجة عن طورها بل ذكر بعضهم أن كتابته كانت مستقيمة وكانت قطع مستقيمة اه عروة
وكان نقش خانم أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم القادر الله وكان نقش خانم سيدنا محمد رضي الله
عنه كوفي الموت واعظا لمحمد وكان نقش خانم سيدنا عثمان رضي الله عنه آنية غلظا وكان نقش
خانم سيدنا علي رضي الله عنه المصنعة وكان نقش خانم أبي عبيدة ابن الجراح رضي الله عنه المصنعة
كان بعض الفضلاء **(قوله)** ولرجل منها حلية آل سوب ومع ذلك يجب أن يكون الكسك في حلية

لأنه أتى بضم على
ذكورها صحته الترمذي
وأقبح بالذكور الختاني
احتكاما **(الأضغ والآنية)**
بتثليث الهدنة والميم **(رس)**
أي لا يحرم اتخاذها من
ذهب على مقطوعها وإن
أمكن اتخاذها من الفضة
الجائزة ذلك بالأولى لأنه
يصادفها ولا يصد للثب
ولأن عرقه في أسعد قطع
أقنه يوم السكاب يضم
الكاف لم لما كانت
الوقفة عنده في الجاهلية
فأخذها ثمان ورق فأتى
عليه فأمره النبي صلى الله
عليه وسلم فأخذها ثمان من
ذهب رواه الترمذي وحسنه
وابن حبان وصححه ويؤيد
والقاسلن وإن تعددت
والآنية ولو لكل الأصعب
والفرق بينهما وبين الأصعب
واليد أنها تعمل بخلافها
فلا يجوز اتخاذها من
ذهب ولا فضة كما مر
(وكان فنه) لأنه على الله
عليه وسلم أخذ خانما من
فضته رواه الشيخان وذكر
حكم الخشن في ذكر من
زاد في **(د)** يحمل **(الرجل)**
(منها) أي من الفضة **(حلية)**
أي حلية **(آلة)** حروب بلا
سرف فيها **(حسب)**
(دع) وذهب

(قوله) ولعل الأول أقرب

ويؤيده كعبه في شرح الروض النبوي

حلية الا لا يلزم من الحلى عدم وجوب الزكاة كأن تقدم في إذا اتخذ الرجل الحلى لكثرة شوي ورى ظاهر
كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وكذلك اذ هو يبذل من أن يجاهد
ووجه ما نأتمسك له لآسوب وان كانت عنده من لا يحارب ولان غلبة الكفار ولو لم يبادرنا حادثة
مطلقا كما في شرح حر والتحلية جعل بين الخندق في محال متفرقة مع الاستحكام حتى تصير كالجزء منها
ولا يمكن فصلها عن عدم حياض شيء من غير ما فرقت الثوب به السابق أول الكتاب أنها حرام كافي حجج
وأدخل الشارح فيها الخني وكذا ما صنع حر وأدخل فيها أيضا الفتنة فامل الراداة آلة الحرب ما يتفق
بالحرب في الحرب من ملبسات بدنه **(قوله)** وأطرافه (سهم) أي ودروع ومنطقة يكسر اللحم
ما يشبه الوسط وترس وركب الحرب أمساكين المنة أو القلعة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما
يعمر عليها تحليته السواء والمرأ فتش حر وقوله والقلة أي أو كسب في القلعة وهي القلعة والقلة
بكسر اللهم وعاء الا فقام عيش **(قوله شفيق)** يفتح وأوله ما عدا قال تعالى لا يفتن بهم الكفار **(قوله)** وركاب
وكذا اللب وأطرافه فيسور وبره مبرأ الخال والحبر فلا يجوز تحليته ما يتناقض بها لانها لا تصلح للقتال
له براري **(قوله)** لانه غير ملبوس فيه تعليل الذي يعمل بنفسه كانه لا يعمل غير الملبوس لانه ملبوس وأوجب
بأنه في هذا الوقتة للتياس الذي بعده وهو قوله كالألينة فهو جامع للتياس كما قررره شيخنا الخفي **(قوله)**
وخرج بالفضة أي المذكورة صرح في قوله وخاتم فضة وكنائية في قوله ورجل منها الخ وقوله لمن ذكرنا
الرجل والخني وقوله من ذلك أي التخنن والتحلية وقوله وبالرجل في الثانية هي قوله ورجل حلية آلة
حرب والاول قوله وخاتم فضة **(قوله)** وان جازها الحاربه باله الحرب أي الحلافة لاجل قوله في الجلسه
وهي ما اذا تفتت كان دخل الكفار دارا ولا تحوزها الحاربه بغير الحلافة وان لم تنه تأمل **(قوله)**
حل استعماله وهل يجب فيه الزكاة ويظهرهم كالأخذ للرجل آتية الذهب والفضة لما يتفق به يجوز
استعماله مع وجوب الزكاة اذا تفتت ثم رأيت في شرح شيخنا ما يقتضي ذلك شوي برى **(قوله)**
وكفلافة) القلعة كناية عن دنانير كثيرة أو فضة كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة والمرأة
هي التي تجعل لها عيون ينظم فيها سواء كانت العيون منها أو من غيرها ولو لم يحرر كقوله الخالي وقيد
بأنهم يكون العيون منها أو من نحو نحاس وهو المتعدي في حل ضعيف **(قوله)** ومنقوبة على الأصح
لأنه لا يفتن به تجب فيها الزكاة مع حرمتها ونها ما يقع من أن المرأة تعلق على رأسها أو برقعها
فضة أو ذهباً متوقفين من غير عري فهذا حرام ويجب فيه الزكاة كما قررره شيخنا قال حر في شرحه
ولوقلت دراهم أو دنانير متوقفة بان جعلتها في قلادتها ككتابنا على بحرهما وهو المتعدي وما في
المجموع من حلها محمول على المرأة وهي التي جعل لها عري فانها لا زكاة فيها لانها صرف بذلك عن
جهة القتال جهة أخرى بخلافها في غيرها اه **(قوله)** وروبه أي بالتعليل **(قوله)** وان نزع الاسنوى
لأن ظاهره أنه مبني على الإباحة وحيلته تغييره بالزعم ظاهر **(قوله)** والاصح بهامن الثياب
شرح الفرض كالمسجدة للنسوجة بهما فحرم لانها لا تدعو للجماع كاللبوس حر **(قوله)** لان
بالتي في سرف) المتعدي أن أصل السرف محرم عليها كالبالغة فيه كما في شرح حر والسرف أن
تنه على مقدار لا بعد مثله زينة كما شرب به قوله بل تنفر من النفس وعليه فلا فرق بين الفقراء
والغنياء عيش على حر **(قوله)** الحرك الشهوة يؤخذ من هذا الإجماع ما يتخذ النساء في زينتانهن
عصائب القصب والزركاب وان كثر ذهبها اذ النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والمراد
بالتزكيب هي التي تقبل بالمعوى وتجعل على الصائب وأما ما يقع النساء الا في من الفتنة المنقوبة

والذهب الحقيقية على القماش غرام وإن قل كاهرامهم التقوية الجمولة في القلادة كاهرم قيس ذلك
أيضاً صرمة ما سوت به المادّة من ثقب دراهم وتعلق بها على رأس الأولاد الصغار عرش على مر (قوله لم
يعرم) قد علمت أن المتمدن انحريم (قوله تعجب فيه) أي جسيمه فيما يظهر في القرآن الداء اه
شرح مر شوري (قوله وكارأة الطفل) المراد به غير البالغ ومنه المجنون وقوله ولكن لا يقيده بشر
آل تسوب أي كافيته المراد به في قوله ولا صرمة أيضاً لا تسوب بل يجوز استعمال حلبها ولو في آلة
الحرب انتهى (قوله وزخ بالمرأة) أي في قوله ولا صرمة ليس حلبها وقوله على مامر أي في قوله
وحلى ذهب أي على الوجه الذي ص وهو أن المدا على الصدأ في أصداء الخاد الخ ليس وإن ما بس
فالسب ليس بقيد وقال بعضهم قوله على مامر أي من أنه يستثنى الأخ ما بعده وهذا أولى من قول
من قال أن الذي مرهون المدا على الصدأ لا الموجود هنا تعريم اللبس (قوله تحلبة مصحف)
وعلاقته المنفعة له والخز الزكشي للوح الذي يكتب فيه القرآن بالمصحف وما هو مسو جلد من
كتب التفسير كذلك حل وأما تحلبة الكتب فلا يجوز على المشهور سواء في ذلك كتب الأحاديث
وغيرها كافي الدنا ولو في المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أوفضة حرم أن حصل من التحلبة
شيء بالعرض على التار شرح مر (تنبيه) يؤخذ من تفسيرهم التحلبة للار والفرق بينها وبين
الحقو به صرمة الحقو به ما بذهب أوفضة مطلقاً ما فيه من صناعة المال فإن قلت الملة لا كرام وهو حاصل
بكل قلت لكن في التحلبة مخلفه محذور بخلافه في الحقو به لما فيه من صناعة المال وإن حصل منه
شيء فإن قلت يؤيد الإخلاق قول الغزالي من كتب القرآن الذهب قدما حسن قلت بفرق بأنه يقتصر
في أكرام حروف القرآن لا يشتر في تحويره وجولده على أنه لا يمكن إكراهه إلا بالذك فكان منظره
اليه في بخلافه في غيرها يمكن الإكرام في التحلبة فلم يحتج لتتمويه في غير ما حج شوري وحاصل
ذلك كله أن تحلبة المصحف بالنفحة جائزة مطلقاً أي للمرأة وغيرها وبالذهب جائزة للمرأة دون غيرها
ونحو ههنا مأموراً مطلقاً أي للمرأة وغيرها وسواء حصل منه شيء بالعرض على التار أم لا وهذا بالنفحة
الأمثل الفعل أمثال النظر لا لا تارة وأما حصل منه شيء بالعرض على التار وم لا لا وكثا به هما
جائزة مطلقاً أيضاً هذا ما نحرر شيخنا حاف (قوله من كتب القرآن) أي من رجل وأمرأة ولولرجل
فلا يعرم استعماله حل (قوله فإن صدق) بله ثقب (قوله بحيث لا يبين) أي وكان الصدأ يحصل
منه شيء بالعرض على التار كافي شرح مر ويبين بفتح الباء وكسر الباء وسكون الباء أي لا يظهر
وهذا إذا كان الصدأ من النحاس والأفانصا الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض
على التار عرش (قوله لم يعرم) ولا زكاة فيه لأنه صار معداً لاستعمال مباح عرش على مر ولغة أعم
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

أي مال التجارة قدم المعدن لثبوته في محله وهو بفتح الدال وكسرها اسم للحد ولما يخرج منه من
عدن بمعنى أقام قال مر سعى بذلك المعدن أي أقامه بمعنى ثبوته ومنه جنات عدن أي أقامه وقيل الأول
للؤل والثاني للثاني وجمع معه الركاز لما شاركته في عدم الحلول وهو من ركع بمعنى خنى قال تعالى وأ
تسمع لهم ركزاً أي صوتاً خفياً حل أو بمعنى غزله لأنه مغروى في الأرض وجمع معها التجارة لأنها لا تعتبرها
بأخر الحلول فقط لا بجميعه فكانها الأول لها وأخرها عن التفتقلها ولأنها راجعة إليه قبل على
الجلال وبعبارة تشرح مر بدأ بالعدن أو لا بالركاز لقوة الأول لتمكنه في أرضه وعقبها قلاب الد
لأنهم من التقدين وعقب ذلك التجارة لتقوى بهما (قوله من أهل الزكاة) ولو صلباً أي لا كسب
وذى وعبد ولكل أحد تدبائع التي منه يدان أو مأخذ العبد فليدعه فليعز كلهم والبعض بينهما

زينة في مثل ذلك بل تنفر
منه النفس لاستبشاعه فإن
أسرفت بالمال بالنفحة لم يعرم
لكنه يكره تعجب فيه
الزكاة وفارق مامر في آلة
الحرب حيث لم تنفقر فيه
عدم المبالغة بأن الأصل في
الذهب والنفحة حلبها المرأة
بخلافها البعيرها فاعتبرها
قليل السرف والركاة
العلل في ذلك لكن لا يقيده
بغيره إلى الحرب فيما يظهر
وخرج بالمرأة الرجل
والخنى فيحرم عليها
لبس على الذهب والنفحة
على مامر وكذا ما ألتج
بهما إلا أن ما بينهما الحرب
ولم يحد غيره وتمييز على
الخنى (ولكن) من المرأة
وغيرها (تحلبة مصحف
بنفحة) إكراهه (وطا)
دون غيرها على غير ذلك
لمعوم غير ما حل الذهب
والحرير لآثام أبي حرم
على ذكره وهو في تناوي
الغزالي من كتب القرآن
بالذهب قدما حسن ولا زكاة
عليه (تنبيه) قال في
المجموع قتلا عن جمع
وحيث حرمنا الذهب فالمراد
بهذا المصد أن صدق
بحيث لا يبين لم يعرم
(باب زكاة المعدن والركاز
والتجارة)
(من استخرج) من أهل
الزكاة

(نصاب ذهب أوقعة)

فاكثر (من معدن) أى

مكان خلقه الله فيه موات

أوقعة ويسمى به

المتخرج أيضا كما فى

الترجمة (زمن مع عشرة)

تخبر وفى القبر مع العشر

وتغير الحالكى صحيحه أنه

أخذ من المعادن

القبيلة الصلة (حالا)

فلا يعتبر الحول لانه إنما

يعتبر السكن من نية للال

والمتخرج من معدن

نما فى نفسه واعتبر النصاب

لان مادونه لا يستعمل

الرواساة كما فى سائر الاموال

الزكوية (ويضم بعض

فيه لبعض ان تصدع من

واصل عمل أوقعه بعنر)

كرض وسفر واصلاح آلة

وان طال الزمن عرفا أوزال

الاول عن ملكه وقولى ان

تعد معدن من زياتى

(والا) بأن تعدد المعدن

أوقف العمل بلا تعدد (فلا

يضم) نيلا (أول ثانى فى

الكل

(قوله وزمن ملكه المعدن

زكاة أى فيما اذا كان

الموقوف عليه معينا

فان لم يكن معينا فلا

زكاة وهذا نظير ما قاله حج

ودر وعش فى أول زكاة

النايت فى غله القرية أو

البستان الموقوفين تأمل

أولئى النوبة قل (قوله نصاب ذهب) يعلم من كلامه الآن أن كون المتخرج نصابا ليس قيدا بل
المدا على كون المتخرج يبلغ نصابه أو يضمنه إلى غيره من الذى ملكه من غير المعدن فان
قوله الآن ويضم ثانيا للملكه مرعى ذلك (قوله من معدن) أى من غير دار الحرب لان المأخوذ
منها غنيمة لا غنمه قل (قوله موات أوقعه له) كذا اقتصر وأعليه وقضيه أنه لو كان من أرض
موقوفة على ما رعى جهة عامة أو من أرض نحو مسجد أو باطن لا تجب زكاته بل ملكه للموقوف وعليه ولا
يضم للمجدو الذى يظهر فى ذلك أنه ان كان حدره فى الأرض وقال أهل الخبرة المحدث بعد الوقفية
أو للمجدو ملكه للموقوف عليه كمرى الوقف ونحو المسجد وزمن ملكه للمعين زكاته وأقبلها فلا زكاة
فيه لانه من عين الوقف وان ترددوا على ذلك حج وزى (قوله كما فى الترجمة) فى ضميمه شبه
استخدام وهو ان يذكر اللفظ أولا بمعنى وبذكر ثانيا بمعنى آخر (قوله لزمن مع عشرة) ولا تجب عليه
فى الدلة الماضية ان وجهه فى ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون
للموجود ما يخلق شيئا أو الأصل عدم وجوده جاشرح مر (قوله تخبر وفى القرية ربع العشر) قدمه
على خبر الحالكى لانه نص على بعض أفراد الدعى وهو الوقعة وان كان خبر الحالكى كما فى خبره وفى الذهب الا
أن عموم المعدن يشمل ما لا تجب فيه الزكاة من الجواهر كقوله الاطبعى وأيضا ليس فيه قدر الواجب
وقال بعضهم انه مقسم على الوقفة فى ذلك وبعبارة مر بعد قوله ربع عشر لعموم الأدلة السابقة (قوله
القبيلة) بغالبها مفتوحين ناضحين من الفرع والفرع يضم الغاء واسكان الزاوية بين مكة والمدينة
فريمى ساحل البحر ذات نخيل يؤمن على نحو ما رعى مر من المدينة زى ونقل عن المصالح
أما انها بكسر القاف وسكون الباء (قوله لا يستعمل الرواساة) أى الاحسان (قوله كما فى سائر الاموال
الزكوية) أى إلى ما لم يملك الزكاة فيها كالوثنى والتفديس للمراد الذى وجب زكاته بالفضل ببر
(قوله ويضم الخ) الضمير المتصرف يهود على من قوله من المتخرج الخ اه (قوله ان اتحد معدن)
عبارة شرح مر ان اتحد معدن أى الفرج بأن كان جنسا واحدا كذا كره الشورى ثم قال مر
ويشترط اتحاد المكان للمتخرج منه اه ومنه يعلم أن الاتحاد فى كل من المتخرج والمتخرج منه
شرط وان كان معنى الاتحاد فى المتخرج غير معناه فى المكان ويمكن أن يكون مراد المتن بقوله
معدن ما يشملها تأمل وكذا يشترط هذه الشروط فى الزكاة كما فى الشورى (قوله واصل عمل) ولا
يشترط فى الضم اتصال التبل على الجديد لان الغالب عدم حصوله متعلا (قوله أوقعه) أى أول
يتمل لكن قطعها (قوله وسفر) أى لغير تزمنه ما اذا كان لزمنه فيقطعه برماوى (قوله واصلاح
آلة) أى ويهرأبجر مر (قوله وان طال الزمن) أى زمن قطع عرفه لعدم اعراضه عن العمل
ولكونه عازما على الصود بعنر والغيره شرح مر (قوله أوزال الاول عن ملكه) أى فلا يشترط
لضم بعض فيه لبعض بقاء الاول فى ملكه كان زال ملكه عنه بنحو بيع بل بالتاف فيضم الثانى والثالث
لما قد يخرج زكاة الجميع ان كل النصاب فان زال ملكه عن الاول بالبيع أو الهبة كان كذا
أخرج شيئا باعه أو هب إلى آخره نصابين بطلان نحو البيع فى قدر الزكاة ويزنه الاخراج عنه
وان تلف وتضرر دقياسا على ما ذكره حج فى زكاة النابت من أمواله حله من زرع دون نصاب
حل له الصرف فيه ببيع أو نحوه وان ظن حصول تمام النصاب بما زرعه أو سبزرعه ويتجدد حساه
مع الاول على علم فأنتم النصاب بان بطلان نحو البيع فى قدر الزكاة ويزنه الاخراج عنه وان تلف وتضرر
دولاه بان زرع الزكاة فيه فأنه أولى ع على مر (قوله وأقطع العمل بلا تعدد) هذا محتمل القيد
الثانى للردين الامرين فيكون مفهومه شيئا واحدا اه شينخنا (قوله فلا يضم نيلا أول ثانى فى الكل

نصاب) وان قهر الزمن لعدم الاعداد في الاول ولا عراضه في الثاني (ويضم ثانيا لما لمالك) من جنسه اومن عرض بمجاعة يقوم به ولومن غير المعلن كارت في

(٣٦)

ا كاله فان كل به النصاب في الثاني فلو استخرج تسعة عشر مثقالا

بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ويجب في المثقال كالتجب فيلزم ان ملكا تسعة عشر من غير المعدن وخرج بالذهب والفضة غيرهما كذهب ونحاس وياقوت وكل فلا زكاة فيعوبقولي ان غيره مما يملكه فيضم اليه نظيره ما هو وقت وجوب اخراج زكاة المعدن عقب تخليجه ونقيته ومؤنة ذلك على المالكه لتغيره في مملكته اعم من تغييره بالاول (وفي ركاز) بمعنى مركز ككتاب يعني مكتوب (من ذلك) أي من نصاب ذهب أوفضة فأكثر ولو يضم الى مملكه عامر (خس) روه النبخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بسد المؤنة أو خفها (حالا) فلا يستبرأ لحوال الماص في المعدن (يصرف) أي الخس (كمن) أي كزكاة (مصروف الزكاة) لانه حق واجب للمستادن من الارض فأنه الواجب في الفلز والزرع وقسولي كمن من زبادي (وهو) أي الركاز (دين) هو أول من قله موجود (جاهلي فان وجدته) من هو أهل الزكاة (بعوت) أولئك اعيان كاه (ومنى للموات القلام والقيور الجاهلية (أوجد بمجمعا وشارع أوجد) دين (ملا) بان وجد عليه من القرآن واسم ملك من ملوك الاسلام (وعلم ملكه) في الثلاثة (فه) فيجب رده عليه في كرهنا في وجدته

نصاب) أي لاجل أن يركب الجميع وان ضم اليه يركب الثاني فقط كما صرح به الاصل وبهم من قوله وضم ثانيا لما لمالك لان مملكته شامل للثاني الاول اذا كان قابلا لمعوم أنه يجوز من ضم الثاني لاول ضم الاول الثاني اه اذ فيه زيادة (قوله) بان قهر الزمن) لاعراضه عنهم من يتساع ما عارضه للاستراحة فيضم من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساع بأكثر منه كما قاله الحب الطبري وهو مفتقن التعليل شرح هر (قوله) يقوم به) أي بذلك المستخرج كأن اشترى عرض التجارة بفضة والذى استخره فضة لا عمده كأن اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب اه يراوى (قوله) في الثاني) أي فقط وينتقد حول السكك من حيثة وقوله فلا زكاة في التسعة عشر أي ما لم يكن مالا يغيره النصاب من غير الثاني وقوله كالتجب فيه أي فقط وينتقد حول العشرين من حيثة وبعبارة شرح هر وينتقد حول العشرين من وقت تمامها اه (قوله) والتجب في المثقال كالتجب فيه (الح) أي حال فيها (قوله) وغيره مما يملكه) فلو استخرج تسعة عشر مثقالا بالاول وكان في ملكه مثقال وجب زكاة التسعة عشر فقط ويستأنف حول العشرين من حين الاستخراج اه شيخنا (قوله) ووقت وجوب اخراج كاه المعدن) عبارة بان حجر ووقت وجوبه وقت حضور النبل في يده ووقت الاخراج بعد التخليص والتقية فلو تبا بعض قبل التمكن من الاخراج سقط وقسطه وجب قسط ما بقي (قوله) اعم من تغييره بالاول) يرادى ادعاء العموم أن الاصل لم يقتصر على الاول بل قال كائنه انى مملكته بغير المعدن تأمل (قوله) أي من نصاب ذهب أوفضة) أي وان لم يكن مغروبا شرح هر (قوله) رداء النبخان) أي روى بالخمر المال على وجوب الخس في الركاز (قوله) مصرف الزكاة) وقيل ان الركاز يصرف لاهل الخس لانه مال جاهلي فحل الظفر به من غير ما يحلف خيل ولا ركاب فكان كافي ومصرف بكسر الراء اسم لهل الصرف وهو المراد هنا بالفتح مصدر اه يراوى (قوله) اولى من قوله موجود) لانه لا بد ان يكون مدفونا ابتداء ولو اظهره فموجب لثبوت خلاف ما لا بد من فانه لا يكون ركازا كافي حل بل يكون لقطه لا حال أنه ملك شخص شاع منه ومعه ماله بما لا يظهر تحصيل والا فيكون ركازا اه (قوله) جاهلي) أي دين الجاهلية فهم من قبل الاسلام أي بتهمة جاهلية اه حج و يعتبر في كونه ركازا أنه لا يملك بلفظه الدعوة وعائد والافهوفه كما في الحجوع عن جمع وأقره وقضيه ان دين من أدرك الاسلام ولم يلقه الدعوة ركاز شرح هر وشمل نعر بها الجاهلية ما اذا فته أحد من قوم موسى وعيسى ثلاثين نسخ دينهم وفي كلام الاذري انه ليس ركاز وان لم يورثهم ان علموا والا فهو مال ضائع فليراجع اه رشيدى (قوله) فان وجدته) بناء للفاهل وبنى ما بعده للفعول ووجه ظاهر وهو أن حكم الارض من وجوب الزكاة متعلق بكونها محل نقص به بخلاف ما بعده وهو ظاهر فته دره شوى (قوله) زكاة) هذا جواب لشرط وظاهر أنه في هاتين يملكه وان علم ملكه بدليل الاخلاق هنا وتنصبه فيها بعد سرور وانظر ما للفرق بين الموات والمسجد تأمل (قوله) ومنى للموات القلام (الح) وفي معناه أيضا ضاربات الجاهلية شرح هر (قوله) أوجد بمجمعد) أي وان احتض بطائفة عمورة فان نفوه عرض على الواقع وهكذا والذى يراوى فان قلتم لم أعاد لفظ وجدوهلا كفتى السابق وعطف وأوجد بمجد عليه قلت لما خالف حكم

الباقي

من هو

أهل الزكاة (بعوت) أولئك اعيان كاه (ومنى للموات القلام والقيور الجاهلية (أوجد بمجمعا وشارع أوجد) دين (ملا) بان وجد عليه من القرآن واسم ملك من ملوك الاسلام (وعلم ملكه) في الثلاثة (فه) فيجب رده عليه في كرهنا في وجدته

أشاع من زيادى (أوجهل) أى الملك فى الثلاثة (فلتقة) بقره الواجسته أنه أن جعله أن لم يظهر ملكه (كما) يكون
 فى الجاهلية والإسلام وأما
 بقية (أوجهل حال الدين) أى لم يعرفه جاهل وأسلامه بأن كان بما يضرب (٢٧)

السابق كان كالمتنفل فأما ذكر إشارة ذلك فإن قلت ما يبدى موافقه فى الحكم فهلا عطفه على
 بدون اعادته قلت وهو بيان فى الحقيقة وإن وافقه فى الحكم لأن الأول من أفراد الجاهل وهذا إسلامي
 شورى (قوله وأشاع) أى وأطربى نافذ برماوى (قوله فى الثلاثة) وجهه فى المسجد والشارع
 أن اليد عليه للسجين وقصه جعل ملكه لأن الظاهر أن ملكه أودى وأجمل تلك ما لم يبدى بدله
 فهو شرح مر (قوله وأودى) وجعل ملكه شخص (أى ولو باطنا فى الامام أو موقوف بيده وان وجد فى ذلك
 جري فى دار الحرب فله حكمه) لأن دخل دارهم بأمانهم فبيده على ملكه وجوباً وان أخذ قهراً
 فهو غنيمة برماوى (قوله ان ادعاء) أوسكت كافى الشورى وضغوة عبارة ع ش قوله ان ادعاء
 أى فلا يأتى الكوت مر وهو المتد (قوله بلايين) ما لم يدعه الواجد والا فلا بد من الجين
 شورى مر (قوله وان لم يدعه) بل ولو نفاه حل جزى خلافاً لى الذى والى ما قاله الحلى والى الجين
 بغير تعليق الشارح بقوله لا لأصحاب الخ قال التبع قوله وان نفاه فيه نظر والوجه خلافه اذ ليس
 وجوده عند الاحياض فعليه واجبتان نفاه هو وأورثه حفظ فان أيس من ملكه فليت المال
 شورى وقال ع ش على مر الاقرب كالام لا يادى واعتمده شيخنا ح ف عبارة سم قوله وان لم
 يدعه ما ينفه فالشرط فاقبل المحي أن يدعيه فى المحي أن لا ينفه مر (قوله لم يزل ملكه عنه) أى
 يخرج خسه الله إلى زمير يوم ملكه وكذا بقية السنين للماشية ابن حجر ومر أى يزكبه بقية السنين
 ز كذا التمدى ربع العشر خلاف للسعد لا يزكبه الامرة واحدة لا احتمال انه نيت فى هذا العام فقط
 والى كذا يأتى فيه هذا لا احتمال انه مدون شيخنا (قوله وأباه بعضهم) قضيتاه لاحق له وبدل على
 أن المحي نفاه لا ينفه وانظر لعدا ادعاء شورى وقد يفرق بين المحي واورثته فلا دلالة فيه على أن الذى
 يمنع كونه المحي (قوله ما ذكر) أى أنى تلقى الملك منه وهكذا الى المحي وظاهر أن هذا اذا لم
 يكن وارث المحي والا فيكون له وان نفاه على ما قاله حل وغيره فى المحي (قوله تصدق) أى صرفه
 المصارف الشرعية شورى فلا يشكل بقول المجموع فان أيس من ملكه كان لبيت المال كذا
 الاموال المتألفه (قوله وأمن هو فى يده) ظاهر التخيير بينهما ولو قيل اذا كان الامام جائزاً بصرفه
 هو لم يستحقه لم يكن بعيداً يمكن أن أوفى كلامه للتويع أى صرفه من هو فى يده ان كان الامام
 جائزاً فتدبر ذلك عبارة قل فله صرفه فى وجوه الصدقة عن ملكه وشاب على ذلك خصوصاً ان عل
 لادنه لا الامام يتصميم له فلهما انتهى قال بعضهم يجوز لواجده أن يؤمن منه نفسه ومن تزمه موته
 حيث كان عن يستحق فى بيت المال (قوله وأباده) انظر موقفه وهل ذكره متعين والاخلاق به
 مضروبى وهو قال بعضهم ليس بقيد (قوله لحلف ذالیه) أى وهو المشتري أو المكتري أو
 للتصير بدليل قول الشارح ولو وقع التنازع الخ (قوله من للمدعين) أى فى كل صورة من الثلاث
 فهو شى لا محذور شيخنا (قوله فىصن الخ) أشار به الى أن قوله ان أمكن قيد لهما التقدير (قوله
 لم) أى لى كور من المشتري أو المكتري أو للتصير وكذا التصير فى يده وقوله حصول الكثر فى
 يد أى سلم أو وضع بدله على يده متأخره فتدبر بدلالة (قوله والوجب فيما ملك بمعاوضة الخ)
 يؤخذ من الذى سنخروط الأول أن ملك بمعاوضة الثانى أن يكون بنية التجارة الثالث أن لا ينفى

لكون من ذلك لا يمكن دفنه فى مدة يدلم بصدق ولو وقع التنازع بعد موته للمالك البائع والمكترى أو للبائع قال كل منهم دفنته
 بعهد والمالك الذى صدق حينئذ أن أمكن ذلك وان قال دفنته قبل خروجه من يدى صدق المشتري أو المكتري أو للتصير على الأصح لأن
 للمالك حصول الكثر فى يده فبذلك تنسخ البذل الباقى (الواجب فيما ملك بمعاوضة) فمروته

(أو) وجد (ملك شخص
 فله) أى للشخص (ان
 ادعاء) يأخذه بلا معين
 كاتمة ههنا (والا) أى
 وان لم يدعه (فلمن ملك
 منه) وهكذا حتى ياتى
 الاسم (الحلى) للارض
 فيكون له وان لم يدعه لانه
 بلا جلاء ملكه على الارض
 وبالباع لم يزل ملكه
 فانه مدون منقول فان
 كان المحي وأمن تلقى الملك
 عنه ميتاً فورته قانون
 مقامه فان قال بعضهم هو
 لمورثاً وأباه بعضهم سلم
 نصب للمحى اليه وملك
 بالباقي ما ذكر فان أيس
 من ملكه تصدق به الامام
 أو من هو فى يده (ولو ادعاء
 اثنان) وقد وجد فى ملكه
 غيرها (فلمن صدقة
 المالك) فيسلمه له وهذا
 من زيادى (أو) ادعاء
 (بائع ومشتري أو مكتري
 أو مصير ومشتري) وقال كل
 منهما هو وأباده فتدبر (حلف
 ذاليد) من المدعين فى
 الثلاث فمدق كالوتازعا
 فى متاع الدار بقيد زونه
 بقول (ان أمكن) صدقة
 ولو على بعد فان لم يمكن

القبة الرابع الحول الخامس أن يبلغ نصاب آخر الحول السادس أن لا ينقض بما يقوم به وهو دون
 لصاب قرره شيخنا ح (قوله بنية التجارة) أي واقعة ولو في مجلس الصفقة إذا اشترى عرضا للتجارة
 لا بد من فيها وهكذا إلى أن يفرغ رأس مال للتجارة وابتداء الحول من أول الشراء وقوله وإن لم يجدها
 في كل تصرف أي بعد شرائه بجميع رأس مال التجارة لا بسبب حكم التجارة عليه حل وبني
 أن لا تنقضي مقارنتها بل بيع العقد بل يكتفي بوجودها قبل الفراغ منه وإن وجد الا مع لفظ الآخر
 وظاهر كلامهم أنه لا يكتفي تأخيرها عن العقد وان وجدت في مجلس الصفقة لتمامه أم سم تراءت
 شيخنا فقرر عن السبب أن الواقع في المجلس كالواقع في العقد أطاف وزعي وعش على مر (قوله
 واصلق) كان زوج أمته بعرض نوى به التجارة حال العقد أمالو زوج غير السيد موليت فان كان
 عبدا فالقيمة حال العقد وإن كان غير عبدا فالقيمة منها مقارنة للعقد أولها أو تركه في البنية ع (قوله
 واكتفاء) كأن يتأخر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة وفيها إذا استأجر أرضا ليؤجرها بقصد
 التجارة فحسب حوله ولو يؤجرها بزمكة التجارة فيقومها بأجرة للتحول ولا يخرج ذلك من الأجرة
 وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة عنده والمال ينقسم إلى عين ومنفعة وما هاتين الشان
 وإن أجزأها فإن كانت الأجرة نقدا عينا أو دينيا حالا أو مؤجلا باقي في ماسم من أثره يترك أن يبلغ
 نصابا أو عرضا فإن استهلكه أو نوى قبضه فلا زكاة فيه وإن نوى التجارة فيه استمررت
 زكاة التجارة وهكذا في كل عام إن حجر ومثل شيخنا العزيزي الاكتفاء بما إذا استأجر وكذا
 مشتملة على حواصل وطباق كثيرة بدراهم معاومة وصار يؤجر الحواصل والطباق إلى آخر
 الحول فيحسب جميع الأجرة التي حصلت ويركبها أن بلغت نصابا أو أكثر (قوله لا كالتجارة) أي لا
 كارت فلو كانت موروثة عن مال تجارة اقتطع حوله ولا ينقذه حوله حتى يتصرف بنية التجارة
 ذكره الراعي قبل شرط السوم وقيمة المصنف خلافا لما أفتى به القتيبي شرح مر وقوله حتى يتصرف
 فيه ظاهره أنه لا ينقذه الحول إلا فيما تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض للمويرة
 وحصل كاد في الباقي لا ينقذه حوله إلا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فلما رجع رشيد (قوله
 ورد بسبب) أي حيث لم يكن المردود من أموال التجارة والا حكمها باقي ع (قوله) ومثله يقال
 الأقالة (قوله لا تنقضي المعاوضة) بل الرد المذكور فنسخ لها وإن التكاليف بما لا يعد تجارة (قوله
 فلها ما متعلقه) فيه تعليل للثبوت بلازمة أو مبيته ومتعلقه بفتح اللام وضم الفاف حل فكأنه قال
 كان الواجب من القيمة لتعلقها بها (قوله لقيمة) بكسر الفاف وضمها ومعنى القيمة أي بنوى حصة
 لا لتعلقها قال مر في شرحه ما لم ينو القيمة وإن نوى استعمالها محرما كقطعه الطريق إلى الجنب
 الذي يشجر فيه وكلية الحرير الذي يشجر فيه (قوله) فإن نوى لها اقتطع الخ أي ولو كثر
 جدا بحيث تنقضي العادة بأن مثله لا يحسب إلا لتعلقه به يصدق في دعواه القيمة ولو لدت القرنين على
 خلاف ما دعاه ع (قوله) خبرنا كما (قوله) أي وقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبوا
 قال مجاهد تراءت في التجارة مر وقضى الاستدلال الآية على التجار اه ع (قوله) وي
 يقال لا قيمة للبراز أي للعسدة للتجارة ع (قوله) وليس فيه أي في البرز الشامل لصلاح
 (قوله) لا تنقضي أي لا تنقضي نية التجارة عند الاقراض بل لا بد من اقترانها بالتصرف فلو أنشأ
 بشيا فاصدا به التجارة انعقد حوله من وقت الشراء ع (قوله) بشرط حوله وبطهرانة
 الحول بأول متاع يشتري بقصد ما يشتري حوله ما يشتري بعده عليه شورى (قوله) بأخره

وهو (دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله) أي العرض (من) حين (شراؤه) لتحقيق قص النصاب بالتنضيد بخلافه قبله فإنه مظنون بأمواله بعرض أو يتقد لا يقوم به آخر الحول كأن بعاه بدراهم والحال يقتضي التقوم بدناير أو يتقد يقوم به وهو نصاب خوله باق وقولي يقوم به آخره من زيادتي (ولو تم) أي حوله مال التجارة (وبقيته دون نصاب) ببقية زده بقولي (وليس معه ما يكمل حوله) فان كان معه ما يكمل به فان ملكه من أول الحول زكاه آخره كالو الحول معه مائة درهم فباتع بخمسين منها عرضا للتجارة وبقي في ملكه خسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم لما عنده ويجوز كذا الجيع وان ملكه في أثنائه كالو كان ابتاع بمائة ثم ملك خمسين زكاه الجيع اذ تم حول الخمسين (واذا ملك) أي مال التجارة (وبقي) قد نصاب أو دونه في ملكه باقية) كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا

في آخره بطريقه وبجميعه نظرية أي في آخره لافي طرفيه ولا في جميعه برماوى وقوله لا بطريقه ولا بجميعه أي همالارد وقوله لا لان الاعتبار بالقيمة الخ لتبديل لقوله ولا بجميعه فقط لاما قبله كما يدل عليه بقية ما عمل به ا ط ف وبعبارة اسهل مع شرح هر وفي قول بطريقه أي في أول الحول وفي آخره ولا بتبديل بينهما اذ تقوم العرض في كل لحظة بشئ ويحوج الى ملازمة السوق ومرتبة دائمة وفي قول بجميعه كالواشي وعليه ما توصلت قيمته عن نصاب في لحظة انقطع الحول فان كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهذا من غير جان والمتموص الاول (قوله فلور مال التجارة) أي جميعه فلور بدسعة فقط فحول التجارة باق حل ونزع قوله فلور على ما قبله غير ظاهر وأوجب بأنه مخرج على عنق نقده معتبرا بآخره مادام أي النصاب مظنونا بأن لم ينع عروض التجارة بنقد قومه وهو دون نصاب وبدل على هذا المقدر قول الشارع بخلافه قبله فإنه مظنون اه شيئا عزيزي وبعبارة عرض فلور بالبيع ينقطع الحول لانه لم يتحقق نقص النصاب لا يقال هذا أعني قوله فلور لما لم ينع عنه قوله بعد ان لم ينع بما يقوم به لانا نقول ذلك مفروض في ضم المرجع لاصل في الحول وهذا مفروض في أصل المال اه (قوله وهو دون نصاب) أي ولكن يمكنه تقديم جنسه يكمل به أخذ ما باقى في قوله ولزم الحول وقيته دون نصاب لا الآن يفرق اه ابن حجر والا قرب عدم الفرق كما استره سم عرض (قوله من حين شرائه) أي لامن حين النضوض لان التجارة انما يبتدأ حولها عند اللزوم للضرورة وتعتبر الثانية (قوله فإنه مظنون) يؤخذ منه أنه لو علم في أثناء الحول أن مال التجارة لا يورى نصابا استأنف الحول من حينئذ سور اه شيئا (قوله والحال يقتضي التقوم بدناير) نالكونه اشتراها بملأ لكونها غالب النقد اعرض على هر (قوله وهو نصاب) أي أو دون نصاب وعند ما يكمل به نصابا اه برماوى (قوله خوله باق) وكذا باق حوله اذا زده منه الى النقد لئلا زكور ولو كان البعض الباقي بالزود قليلا جدا كانه قد مناه تسعين ودي واحد بالزود كافرره شيئا (قوله ثم ملك خمسين) أي وبلغت قيمة القرض مائة وخمسين كالتى قبله اه رشيدى (قوله واذا ملكه) أشار به الى أن حول التجارة لا يجب أن يكون من حيثها بل قد يكون مبنيا على حول آخر ماله كافرره شيئا قال هر والمرايد مال التجارة هنا خصوص العرض بخلاف مالواشترى نقدا بنقد فانه ينقطع حول الذى اشترى به وان كان الشراء للتجارة وقصد به الفرار من الزكاة (قوله بين نقد) بتسعين أي سواء كان مضروبا بألف كسبر وسميكة بخلاف الحالى المباح اذا اشترى به فان الحول من الشراء برماوى (قوله كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا) أي أو بعشرين في القيمة ونقدها في المجلس كاذ كره الشاه ابن حجرى وكان ما أقبله في المجلس من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو أقبله عن الفضة ذهباً وعكسه فانه ينقطع الحول كاذ كره الشاه بعبارة البرلى رشيدى (قوله بنى على حوله) أي حول النقد لاشراك النقد والتجارة في فدر الواجب وجنسه (قوله بأن اشتراه بنقد في الدية الخ) محله ما يورى في المجلس فان عينه فهو كسراه بعينه شوى (قوله وان نقده) أي نقده الذى في ملكه فى الفخ كائن عليه عبارة ابن حجر صورته كأن اشترى أمانة للتجارة بعشرين مثقالا في ذمته والحال أن عنده عشرين مثقالا لاهسته أشهر مثلاً فدفعها عن الذى في ذمته بمسافة المجلس فلا ينع حول الأمانة على السنة أشهر بل يستأنف حولها من حين ملكها وفى المصباح ونقدت الريال الدراهم معنى أعطينا بها عندئذى للمعمولين ونقدتها له على الزيادة بما فاتتدها أى قبضا وباه (١) ضرب (قوله أو بعرض قبضة) كالتاب والمجلس المباح كالتى شرح هر واحترز به عن عرض التجارة فانه

أو بعين عشرة وفى ملكه عشر آخرى (بى على حوله) أي حول النقد (والا) بأن اشتراه بنقد في التسعون نقد في الفخ أو بعرض قبضة (١) الموابصر

بني عليها رمولى (قوله ولواثة) الغاية لقرده على من قال بيبى على حوطا وعبراته أنه مع شرح م
وقيل ان ملكه بتصاب سائمة بني على حوطا لانه مال يجب الزكاة في عينه وسول فاعتبر الصحيح المتع
لاختلاف الزكائين فقولوا متعلقا انتهى (قوله وفارقت الاولى) أى ما بعد الا لكن هذا الفرق
لا يظهر منها وبين مالواثراء في التمة وتنفذ المجلس كما قررنا شيخنا بعبارة ع ش على م قوله
لما لواثراء بتقد في التمة وقدماءى بضم فارقة المجلس انتهى سم على حج قلنا عن شرح الارتداد
وان نفاه التعليق بقوله لاذصره الى هذه الجهة كما تبين لكن لما كان المجلس من حرم العقد زل الوانع
فيه كلاف في العقد فكأنه عين فيه (قوله بأن النقد لا تبين صرفه للشراء) أى قلنا صرفه بتعبد
ملكه حقيقة وظاهرا وقوله بخلافه في ذلك أى فتيين صرفه لوقوع الشراء بعينه فكأنه بدل عن
النقد فكأن النقد باق بحاله فيجب حوله بخلافه ما اذا دفعه عمافى التمة فاعلمنا كما غير واجب الدفع
عنه لم يترس حوله السابق لزوال الملك عنه من غير مقابل فان المدفوع عن الثمن الذى في التمة ليس
في مقابل البيع بل هو عوض عمافى التمة والبيع مقابل التمة لانه المدفوع عنه بضمومه
كما قررنا شيخنا (قوله وبشرع لاصل) أى في ساعلى النتائج مع الامهات وللمسخر الحافظة على حول
كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضاً شرح صحيح وسواء حصل الربح بزيادة في
نفس العرض كمن الحيوان أو ما يرفع تمام الاسواق ولو باع العرض بتدوين قيمته زك الفقيمة لانما به
فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمها ويصدق في قدر ما فوته أو بأكثر من في زكاة الزائد وجهان
وجههما الوجوب اه شرح م (قوله ولومن عين العرض) الغاية لقر (قوله ان لم ينض بما
يقوم به) بان لم ينض أصلا وهو الصورة الاولى التى بها التارخ لان المراد بالبيع البيع بدارم
أودنا بمر أو نض بغير ما يقوم به هي الصورة الثانية في التارخ فخطق في المتن شامل لصورتيه بضم فيها
الربح لاصل ومنفهوم صورة واحدة وهي قول التارخ أما اذا نض الخ وكان الاولى أن يقول بأن
لم ينض أصلا كان اشترى الخ أو نض الخ فقررنا شيخنا (قوله أما اذا نض الخ) توجيه ذلك انه اذا نض
من الجنس فقد يرجع رأس المال الى أصله فغير الربح مستغلا أما اذا لم ينض أو نض من غير الجنس
فلم يرجع رأس المال الى أصله فلا يرجع الربح مستغلا لارتباطه في هذه الحالة برأس المال ارتباطا تاما
بالتبوع شورى (قوله دراهم أودنا بمر) بدل من ناضا بدل كل من كل في المختار ما به أهل الجلة
يسمون الدرهم والدنا بمر والنض اذا تحول عينتا بعد أن كان متاعا ويقال خذ ما نضك من
دين أى ما تبسر (قوله وأمسك الى آخر الحول) ليس بقيد كإيمان من قوله بعد واشترى بها عرضا
يساوى الخ (قوله واذالمسك بتدخاله) والحاصل انه انما يملكه بتقد وتارة بتدوين وتارة بتقد وعرض
وتارة بغير نقد أصلا (قوله بتقد) ولو غير مضروب فانه يقوم من جنسه كإيمان م وقوله ولو ذنت أى
ذنة المشتري بأن أنشأ التزاما وقضا الشراء وكذا لو ملكه بتقد في ذمة اليايع بأن كان عليه
فاستعوض عن معرض بمجاعة كإيمان شرح م والغاية لقر (قوله أودون نصاب) هذا من مدخول
الغاية وهي بالنسبة الى اللارد (قوله قومه) أى ولو ألب السلطان ذلك النقود ان ملكه بضمها من
النقدين قوما أحدهما بالآخر يوم الملك فان كانت قيمة المائتين درهم عشرين دينار اقوم بها فاختار
أو عترة قوم ثلثه بالدرهم وثلاثة بالدينار وكذا لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب يرداى قالان
الاستاذ ويذيق التاجر أن يبادر الى تقويمه بالبدلين ويختبر واحد كجره السيد لا يجوز تصرفه فل
ذلك ان قد حصل قص فلا يدري ما يخرج به قبل (قوله ونكاح خلع) هلا عترة بغير الملك فان كان

ولواثة أو يتقدون تصابوليس
بين النقد بأن النقد
لا تبين صرفه للشراء فيها
بخلافه في تلك والتبديد
بالعين مع قول أودونه وفي
ملكه بانيه من زياتى
(ويضم ريج) حاصل في
أنفاء الحول ولو من عين
العرض كوله ونحو (الاصل
في الحول ان لم ينض)
بكسر النون بقيد زفته
يقول (ما يقوم به) الذى
بيانه فلما اشترى عرضا بائى
دراهم فصارت قيمته في
الحول ولو قبل آخر لحظة
ثلاثة أن نض فيها وهي
على ما يقوم به زكها آخره
أما اذا نض أى صار ناضا
دراهم أودنا بمر ما يقوم
به وأمسك الى آخر الحول
فلا يضم الى الاصل بل
يزكى الاصل بحوله ويفرد
الربح بحول كان اشترى
عرضا بائى دراهم وباعه
بعد ستة أشهر بثلاثة
وأمسك الى آخر الحول
وأشترى بها عرضا يساوى
ثلاثة آخر الحول فيخرج
زكها مائتين فإذا مضت
أشهر زك المائتين (واذا
ملكه) أى مال التجارة
(بتقد) ولو في ذمة وغير
تقد البلد الناب اودون
نصاب (قوم به) لانه اصل
ما يبدى وأقرب اليه من
تقد الدال على ما يقع به نصابا

لمحجب الزكاة وان بلغ غيره (أو) ملكه (بغيره) أى بغير نقد كعرض ونكاح خلع (فيغالب

دها

اعتبر أقرب بلاد إليه وقول أو

بغيره أعم من قوله بعرض

(أو) ملكه (بها) أي

بتقديره وغيره

(قوم) مقابل

النقمة وباليق بالقابل

من تقدير البلد (فان غلب

تقدان) على التساوي

(وبلغ) أي مال التجارة

(بما بدأ أحدهما) دون الآخر

(توزم) ما لها في الثانية وما

قابل غير النقد في الثالثة

(به) لتحقق تمام النصاب

بأحد التدين وبهذا فارق

ما مر من أنه لا زكاة في أموالهم

النصاب في ميزان دون آخر

أو بتقدير يقوم به دون نقد

بقومه (أو) بلغ أصابا

(بها) أي بكل منهما

(غير) المالك كأي شائي

الجبران ودرامه وهذا ما

صحته في أصل الروضة ونقل

الرافعي صحيحه عن

العراقيين والرويات وبه

التنوي كما في المصنفات

وخالف في المنهاج كاصله

فصح أنه يمين الانفع

للمستعدين ونقل الرافعي

تصححه عن مقتضى إيراد

الامام واليعقوب وقول فان

غلب تقدان إلى آخره من

زاد في الثالثة (ونجب

ظرة وتيسر تجارة مع

زكاتها) لا اختلاف بينهما

(ولو كان) أي مال التجارة

(بما يجب الزكاة في عينه)

كساعة ودر (وكل) بثلاث

العم (صاحب إحدى الزكيتين)

ذهاقوبه وأضفة قوم بهاوجب بأن مهر المثل اذ ارجع إليه إنما يكون بتقدير البلد كقمة الثلثات وان
 اقتضاه سعي في المقدر غير التقدير كان التسمية هيحتجب بالسمي وأضفة فهو المثل من نقد
 البلد ع (قوله تقدير البلد) أي ببلد حولان الحول أخذ من قوله فالحال الحول الخ كقوله الماوردى
 وهو الأصح أي بالبلد الذي كان فيها المال وقت حولان الحول كأي شرح مدر وقال الشورى قوله نقد
 البلى أي ببلد الأخر (قوله الباقي) وهو ما قبله غير النقد ويعرف بمقابلته بتقويمه وقت الشراء
 ومع قيمته مع النقد ولجه من أجله فلان اشتراه بعشرة دراهم وثواب قيمته خمسة فمقابلته ثلث مال
 التجارة فيقوم بمقابل تقدير البلد واختلاف جنس التقدير المقوم بهما يكمل أحدهما بالآخر ولا
 يجبر كأما يبلغ أصابا منهما أو أحدهما تأمل قل على التحرير قال سم على البهجة فلو جعلت
 النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما ولو علم أن أحدهما أكثر وجعل عينه فلا يبعد أن يمين في برادة
 ذنه أن يفرض أن أكثر من كل منهما والأقرب أنه يخرج التيقن ويؤكد المشكوك فيه وهل له
 التأخير إلى التذكر أن يرى قال ع لا يبعد أن يذهب ذلك بل يكفي غلبة الظن انتهى (قوله فان غلب
 تقان) هذا مرجع لثنتين قبله (قوله وبلغ أصابا) أي جميع الموازين وهذا الذبح ما روى على
 الله كافرره شيخنا (قوله في الثانية) وهي ما لو ملكه بغيره والثالثة وهي ما لو ملكه بهما (قوله
 لتحقق تمام النصاب) استشكل من وجهين الأول على ما لو بلغ النصاب يميزان دون آخر الثاني أن
 التحقق ممنوع لأن التوهم تخمين وقد يصيب وقد يضل وأجيب بأن الوزن شيء واحد فاذل يبلغ
 أحدهما لم يتحقق ذلك والتقدير مختلفان فاذل يبلغ أحدهما لا مانع أن يبلغ بالآخر ونظير الوزن
 التوهم فان اختلفت في اثنين فلا زكاة اه شورى (قوله أو بتقدير يقوم به) هذه قدمت
 قريب قوله فلو بلغ به أصابا فبالزكاة وان بلغ بغيره وهو معطوف على قوله في ميزان (قوله وبه
 التنوي) الظاهر أن قوله وبه التنوي أظهر من قوله وعليه التنوي كما يقع في بعض عبارات
 جد (قوله كما في المصنفات) هو المتمدن يفرق بين هذا وبين اجتماع الحقائق ونبات اللبون حيث
 يشعب الانفع للمستحقين بأن تعلق الزكاة بالصين أشد من تعلقها بالقيمة فيجب التقويم بالاتع كما
 لا يجب على المالك الشراء بالاتع فيقوم به عند آخر الحول شرح مدر شورى (قوله ونجب نظرة)
 وثيق تجارة مع زكاة لو كان في مال التجارة جارية جازة لملك وطواها قبل الحول وبعده وان قلنا
 تعلق الزكاة بتعلق شركة بشكل عما يأتي في القراض من أنه يحرم على كل من المالك والمعامل وط
 جربة القراض سواء كان في المال ديم أو لا والفرق أن التعلق هناك بنفس المصنف وإن قدر المالك
 على استغله بنحو يضعه بخلاف مال التجارة فان الحق فيها يتعلق بالقيمة ولا تعلق بالبرقة وان قلنا
 تعلق شركة مدر شورى (قوله لا اختلاف بينهما) وهو المال والبدن في بتدخلا كالقيمة
 والظرف والصيد كذا قاله ابن حجر وفيه نظر تأمل شورى ووجه النظر أن البدن ليس مبالاة زكاة
 انظر وانما سبب ادراك جزء من زمان وجزء من سؤال وسبب زكاة التجارة الملك بالمعاوضة
 بنية التجارة كما قرره شيخنا وعبارة شرح مدر لانها بمجان بسببين مختلفين فلا بد من اخلاص
 كالقيمة والسكارة في البدن للقول والقيمة والخزاة في الصيد المالك اذا قلعه الحرم فان عليه القيمة
 للملك ومنه لما كين الحرم (قوله ولو كان) أي مال التجارة أي كله أمالو كان بنية يجب الزكاة
 في عينه وبعضه ليس كذلك فسيأتي في قول الشارح فلان مع ما فيه زكاة عين الخ كافرره شيخنا

(٦ - (عبري) - تاني)

من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كما بعين مثالا يبلغ قيمتها أصابا آخر الحول وتسع
 ولا تين فأقل قيمتها نصاب (وبسب) زكاتها كل نصابه (أو) كل (صاحبها فزكاة العين) تقدم في الوجوب على زكاة التجارة لقولها

التجارة فعمل الله بالتجمع الزكائن واختلف فيه كما في المجموع فلو كان مع مانيه زكاة عين مالاً زكاة في عينه كان اشترى شجر التجارة فبدل حوله سلاح غيره ويجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عنه تمام حوله وقول مانيه زكاة في عينه انهم من قوله سائمة (فلوس حق حول زكاة التجارة) حول زكاة العين كان اشترى بها بسنة أشهر صلب سائمة أو اشترى به مملوكة للتجارة ثم أسلمها بعد سنة أشهر (زكاة) أي التجارة أي المالك العام حوله أو لا يطبل بعض حوله (وافتح من ثمنه حولا زكاة العين أبداً) فتجب في بقية الاحوال (زكاة مال قراض على ماله) وان ظهر فيه ربح لانه ملكه اذ العامل انما يملك حصة بالنسبة لا بالظهر وان كان العامل في الجاهل المايستحق الجعل بفرغه من العمل (فان أخرجه) من غيره فذلك (أد منه) حيث من (الربح) كالنوع التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيل وغيره

(باب زكاة البئر)

درس الاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر

(قوله لا افتاق علينا) أي لانها وجبت بالنس والاجماع ولهذا يكره بيعها ولا زكاة العين تمنى بالرقبة وذلك بالقيمة تقدم ما ينطبق بالرقبة كالرهون اذ يشرح مر (قوله بخلاف زكاة التجارة) فالقدم أنها لا تجب وكذا قول عند المالكية ولهذا لا يكره بيعها كما قاله زى شيخنا (قوله لا يتجمع الزكائن) أي من جهة واحدة والا فتدب يتجمعان من جهتين مختلفين كما في مانيه (قوله فلو كان مع مانيه الم) هو قسم قوله ولا ولو كان مع مانيه الم وهو يتقيد بقوله فزكاة العين بما اذ لم يكن مع مانيه زكاة العين مالاً زكاة في عينه (قوله فبدل حوله سلاح غيره) هذا في زكاة العين وخرج به ما لا يبدل صلاحه ما ذكر قبل الحول فيجب في آخر الحول ان يقوم الشجر والثمر ويخرج زكاة القيمة فان بدل صلاح الثمر بعد استخراج الزكاة ولو بجهة قليلة وجبت زكاة أياً وهذا ما لا يتجمع فيه الزكائن ولا ينافيه قول الشارح قبل وقدم الم الماهتم من ان معناه لا يتجمعان من جهة واحدة ولا اجتماع هنا من جهتين مختلفتين أعني زكاة التجارة وزكاة العين كما اشار اليه سم فالاختلاف الوقت والمهنة نزل منزلة ماله كما قاله ع على مر (قوله مع تقديم زكاة العين عن الثمر) أي ان يطلع انسابه لا يدخل في التجميع مع الشجر حيث ذان لا يبلغ ان يداخل في التجميع شجرى واج على التحريم (قوله عن الثمر) ثمن ثوبه التجارة أيضاً ابتدى حوله لها من وقت الجذا ثم عند تمام حوله يضم للشجر في التجميع لاني الحول لا يختلف في ابتداءه قل على التحريم وقوله في التجميع أي ولو كان المرحوم لا يساوي ضمما فيضم للشجر في التجميع ليعرف قدر ما يخصه من الزكاة تأمل (قوله لا سبق حوله التجارة الم) فتبين قوله أو ضام ما فزكاة العين أي ماله يسبق حوله للتجارة لكن التنبيه بالنظر للمال الاول فقط تأمل (قوله ولا يطل بعض حوله) اثبات الواو هنا يفيد ان الملام في قوله تمام حوله للملك وهو فاسد اذهي معنى عندنا صواب حذف الواو في الشفعة ولعلها زائدة من النسخة رشيدى (قوله وافتح حولا م) أي وما مضى من السوم بقية الحول الاول غير متبرج أي يحول السوم لا يدخل الا بعد تمام حوله للتجارة حل (قوله على ماله) أي هو المطلوب بهار حله أعم من أن يخرجها من مال القراض أو غيره بدليل كلامه بعد نفيس المراد بكونها عليه أنها لا تجب عليها اذا أخرجهامنه كما في شرح مر (قوله فان أخرجهامنه غيره فذلك) ولا يرجوعه على العامل (قوله حسب من الربح) أي عليها كما قاله العناني لانها بمنزلة الخسران وقال قل قوله حسب من الربح ان لم يصرح بالتوزيع والاعمال به

(باب زكاة القطر)

هي من اضافة الكسبي الى أحد سببيه وحكمته جبر نقص السوم كما يجبر وجود السهو نقصان الصلاة وفرغت في رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد يومين حلف وهذا الباب يشمل على خمسة أطراف وقت لوجوب وقت الادامى جواره وهو رمضان وصفة المؤدى عنه وقت الخروج ونسبه والاضافة بمعنى اللام وفي سادس وهو صفة المؤدى لطلأ خمسة أوقات وقت جزو وقت وجوب وقت فضيلة وقت كراهة وقت حرمه فوق الجزاء اول الشهر والوجوب اذا غربت الشمس والفضيلة قبل الخروج الى صلاة العيد والكرهية تأخيرها عن صلاته الا انهم اختلفوا في باد أسحور والحرمة تأخيرها عن يوم العيد اه اطف (قوله الاصل في وجوبها) قدم الدليل على ان الذي اشترطه ان يكون وجوبها معلوم لا يحتاج للتنبيه عليه وأما ما يجب به فغير معلوم فتذكره لفص بقوله يجب بأول ليلة الخ عش ولا ينافي حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبه لانه غلط

صرح كافي الروضة لكن صرح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافاً لغير ابن الليثان ويجاب عنه بأنه شاذ
منكر فلا يخرق الإجماع أو يرد الإجماع الواقع في عبارة غير واحد ما عليه لا أكثر ويؤيده
قول ابن كنج لا يكثر إحداها وزكاة الفطر طهرة للبين ويؤيده الخبر الصحيح أنها طهرة للصائم من
الغوثر والفتنة والخبر الحسن الغريب موثر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر
والظاهر أن ذلك كتابة عن توثيق ترتيب توبه العظيم على إخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها
عن قه فلا يثني حصول أصل التوب وبزكاة الفطر. النظر في توفيق التوب على إخراجها زكاة مؤتمنة وطاهر
لحديث التوفيق على إخراجها ويوجبها على الصبر ونحوه إنما هو بطريق التبعية على أنه لا يبعد
أن فيه تطهيراً أبلغ لا يعلق صوم المؤمن بالمعنى المذكور إلا في الزكاة فإنه لا تقصير منه ذكره
بأن فؤاد الله سبحانه وتعالى الجواب إليه وقوله على الناس أي ولو كفرا إذا هذا هو المخرج بكسر
الراء وهو عام مخصوص بالموثر وقوله على كل شيء عن إظهاره المخرج عنه فذلك قيد بقوله من
الصائم ولم يقيد ما قبله بالمعنى فرض على الناس أن يؤدوا عن كل شيء وهذا أولى من جملة بدلا
لما لم عليه من الصوم وإلا فيصير جوبها على الكفار (قوله صاعاً من تمر) يجوز أن يكون بدلا
أحد أو كليهما اقتصر على التمر والشعير لكونهما اللذين كانا ويؤدون في زمنه إذا ذاك (قوله على كل
شأن) على هنا بمعنى عن كقول الشاعر • إذا رضيت عن بني قشير • أي عني ويؤيده
قوله ﷺ ليس على المسلم عبء ولا فرض صدقة إلا صدقة الفطر أو ثمنه صدقة الفطر عليه
له وعدم تأويل على أوليها فيما يجب أو لا المخرج عنه وإن جعلها عنه غيره مخرج على شرح
فروض (قوله ويؤثر في صعيد) أخرجه من الأول مع عمومته لغيره لأنه ليس لصاعلي الوجوب
ولأن الأصل في العام تأثره من الخاص لثبته الفاشية (قوله كما تخرج) أي وذلك بمنزلة أمره
ﷺ فيستدل به للوجوب ع (قوله إذا كان فينا) أي وقت كان فينا (قوله من طعام)
أي لأن الطعام هو البر في عرف أهل الحجاز أه يرمي (قوله أو صاعاً من أقط) اعترض بأن
الأقط موزون لا مكيل وأوجب بأن الحديث محمول على ما لا يجزئ الأقط وصار قطعاً صاراً كالخمس مثلاً
فإنه حينئذ مكيل كما قرره ح (قوله وأثر ما قبله) هذا بيان لأقل ما يتحقق به السبب الأول ولا
نسائي في باب نجعل الزكاة من السبب الأول ورمضان المصدق بكمه ويصنع ع (قوله في اللبن الجزء
الآخر) لأن الوجوب يتحقق به وقسم الشارح الجزء الأول نظراً للترتيب الجاهلي (قوله لاضائها
على الفطر) دليل القول أن التجب بأول ليلته ولا يكاد يتحقق إدراك الجزء الثاني إلا بإدراك الجزء
الأول فلا يزال ليس في الخبر بما يقتضي توفيق الوجوب على إدراك الجزء الأخير من رمضان وأوجب
أي بأن الفطر لا يتلزم بمطرانه وهو رمضان أي في الحديث نص على الجزأين قال ع (قوله من طعام)
أنتم أي فطرته بعده قبل الشروب ثمات المخرج فانتقل إلى وروته وجوب الأخرج عليهم قال
الأزهري وهو المذهب م (وقال ابن ستراد) أخرجه المورث أن على الفايض أنها زكاة مكية وكونه
موسماً لا يقتصر (قوله على صعيد) هذا بيان الجاهلي المخرج بكسر الراء فتجب عليه ولو كان
كلها كما يأتي في كلامه وقوله بقطه أي بالنظر لنفسه وأما فطرته مؤتمنة فتجب بكاملها كالنقطة خلافاً
لصليب حيث قال يوجب القسط بعونه أيضاً وقوله لامهاية أي متناهية (قوله لمن وجوبها)
لأنها لها ما يوجب وقوع جزء من رمضان في نوبة الأول وأول جزء من شوال في نوبة الثاني فقتنية
ذلك الاشتراك ويعتمد أن التجب على الثاني واعتمد م هنا الاشتراك لأن الأصل أن يكون

في التعريف أو التكميل وهذا قد اختلفا أه حجر

بالحر والبيض الرفيق لان
غير المكاتب لا ملك شيأ
وظهر على سيد كسباني
والمكاتب ملكه ضعيف
فلا فطرة عليهم ولا على سيده
عنه فزله معه منزلة الاجنبى
(عن مسلم بن عوف) من نفسه
ومن غيره من زوجة
وقريب ورفيق (حيثن)
أى سين وجوبا وان طرأ
مسقط للنفقة وأغنية

(قوله رجعة والمكاتب
ملك الخ) فلا كان في
ملكه بعض عبد باقية
مكاتب لزمه القسط ولا شيء
في بضع الآخر وكيف
ينعش الكتابة مع عدم
هبتها لبعض لاتباعها
جوزت ضرورة تنفوذ
الشارع لتخليص الرتبة
وصورة ذلك أنه أوصى
بكتابة عبده ولم يخرج من
الثالث الا بصفة لم يخرج الورثة
الباقى أموالا كاتب بعضه
الرفيق اذا كان بائنه حراً
أو أوصى بكتابة بعض عبده
لم يخرج من الثالث الا ذلك
البعض فانه لا تصح على
المتعمد في الثانية خلافاً
للبقينى لانه ينعش في
الابتداء بخلاف ما قدم
اه بهامش جميع عن
شرح البهجة
(قوا مال الكتابة الفاسدة
فيجب على سيده الخ)

الوجوب بامال المالك وانما خص واحد مما اعتد بوجوده الجزأين في نوبته أحدهما لاستقلاله بالتصرف
والسيد في جميع الوقت فاختص به الوجوب لانه بسبب ذلك كانه المالك وسدده ومثل ذلك ما ذكره
الجزء الاول في نوبته أحدهما والجزء الثاني مشتركاً بان عادلى الاشتراك وعدم الهاباء مع أقول سؤال
سم والظاهر أن هذا يجري في الرفيق المشترك قال الشيرازى في لومات البعض قبل السيد بعد
الوجوب أوثاناً معارضة كذا في الهاباء وعندها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط
فيه ونظر الاقرب الثاني لان حققتا وجوب القسط وشككتا في مسقطه وهو الانتقال من سيده اليه
أو عكسه هذا كدان على قدر الحق والحرية فان جهل ذلك فالاقرب المناصفة لانهما الحققة براموى (قوله
الرفيق) أى ولو ستولاه فزله ولا على سيده لكن يستحب لسيد أن يؤدى عنه فطرته براموى
(قوله منزلة الاجنبى) هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ من التعليق امالا الكتابة الفاسدة
فيجب على سيده فطرته فيها جزاً ولو تفتت على نفسه نظراً اليائه كالمستقل في الجملة براموى (قوله عن
مسلم بن عوف) بيان للخروج عنه وقوله ولا على حوى بيان للخروج والضمير المستتر في بونه عاماً على
الذكور من الحر والبعض والبارز عائد على المسلم فالفتنة جرت على غير من هـ لكان عليه البراءة
بأن يقول بوانه (قوله ومن غيره) لم يقل وغيره كما تقدم في التمهيد لقوله بسد من زوجة الخ
وهل يتاب المؤدى عنه وأولاً فيه نظر والاقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاغمية من أن ثواب
الاغنية للضمي ويسقط بضعه الطلب عن أهل البيت ولو أخرج المؤدى عنه أجزاً وسط الوجوب
عن المؤدى وإيس لزوجة مطالبته زوجها باخراج فطرتهما كما في المجموع فان كان غائباً فلها
الافتراض عليه لنفقتها دون فطرتهما لنضرهما بانقطاع النفقة دون الفطرو لان الزوج هو الخاطب
باخراجها قال في البحر وكذا الحكم في الاب المأجر كاتى شرح مـ وقوله وليس للزوجة مطالبته زوجها
الخ وذلك لانهما ان كانت حالة الخليل لا يطالب وان كانت ضماناً فالضمون عنه لا يطالب انتهى وقال
الاسنوى ان اريد منع المطالبة بالبداء فاعاد الدفع اليها فسلم وان اريد المطالبة بأصل الدفع عند الاستناع
فمنع لان أقل مراتبها امرهم وفأوصى عن منكر انهم وأقول ليس الكلام في ذلك ولا ينعش
بها هذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها اذ ثبت له معلق حتى يخرج الزكاة لم يعد امره على
مـ (قوله من زوجة) ولورجعية أو بانها مأمورة بالناشرة فلا يجب فطرتهما فان النشوز يسقط الفطرة
كما يسقط النفقة وعبارة شرح مـ أما من لا يجب عليه نفقة كزوجته الناشزة فلا يجب عليه فطرتهما
للمكاتب كاتبة فاسدة والا للزوجة التي حبل بينها وبين زوجها كان ولعلت شبهة واعتدت لها فتجب
عليه فطرتهما دون نفقتها انتهى ويجب فطرتهما خادم الزوجة ان كانت مملوكة أو لها دون الحر المتأجر
بالدراهم وحدها ومع المؤنة ومنه من عدم بالنفقة المقدرة فان كانت غير مقدرة وجبت فطرته لان
كانت امرأته ومن زوجة بنتى فتجب فطرتهما على ذلك الزوج كما ذكره العلامة المصطفى وقوله دين المر
المتأجر أى ولو اجارة فاسدة أو ثل هذا ما يتر وقوعه في مصر وقراه من استنجد شخص زهـ
دوبه مثلاً بين معين فانه لا فطرة له كونه مؤجراً اجارة امما صحيحة أو فاسدة بخلاف ما لو استأخذه
بالنفقة أو الكسوة غير المقدرة فتجب فطرته تكاد من الزوجة كاتى عـ على مـ (قوله ورفيق)
لرأيه الاصل وان علا والفرع وان سفل حـ (قوله ورفيق) فلو بيع مع الغروب فلا فطرة عنه
على أحد ولو وقع الجزأين في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك أو في خيار أحدهما فملكه وان لم يملك
الملك اه براموى (قوله وان طرأ) أى بعد الوجوب أى فلا يكون انما وقوله مسقط كشئوز للزوجة
أبوت لها أو لنحوه قريب أو طلاق لها أو عتق أو استعنا. قريه اه الحـ (قوله أو غيبة) أى

أو غصب سوا ما كان المخرج

عن غيره مسلم كافر
 وجوب فطرة زوجة
 الكافر عليه من زيادتي
 وصورة أن تسلم تحته
 ويدخل وقت الوجوب
 وهو متخلف فهي واجبة
 عليها لأنها يجب ابتداء
 على المؤدى عنه ثم تحمّلها
 عنه المؤدى وبما قرع
 أن الفطرة لا تجب لمن
 حدث بعد الوجوب كولد
 وورث لم يولد وجوبه وقت
 الوجوب وإن الكافر لا
 تجب عليه فطرة نفسه لقوله
 في الخبر السابق من المسلمين
 ولا تأمّلهم ولا الكافر ليس
 من أهلها ثم وجوب فطرة
 المردن ومن عليه مؤثته
 موقوف على عوده إلى
 الإسلام (لا عن حليّة أبيه)
 فلا تزعم فطرتها وإن
 لزمت فقتلها للزوم الاعفاف
 الآتي في باب ولا ننفقة
 لازمة لأب مع إغماره
 فيتحملها الولد بخلاف
 الفطرة فتعير بما ذكر

(قوله وقتبين) أي لانه
 لا يتبين أن زكاة القطر
 عليه إخراجها ابتداء بعد
 وأما قبله فيحمل مؤثته
 عليها فتبين زوال ملكه
 من أول الرد فلا يكون
 عليه الإخراج لأصاره
 فالوقوف على هذا يتبين
 وجوب الإخراج تأمل

لقرّب كقوله الشورى وقال حل وعش أي المال وفيه أنه لا يتناسب ما عن قبله من كمال المال
 فأمره يمكن تصويره من حيث المال الذي يزكّاه (قوله أو غصب) أي الرقيق والمال وقوله سوا
 كان المخرج عن غيره الخ الأول قدّم هذا قوله على حرمه من الإخراج إذ هذا يتم في المخرج
 والسلام هنا في المخرج عنه (قوله ثم كافر) أي فيخرج وينوي هو المخرج عنه لأن نية الكافر
 التمييز والنية التي لأصح منه نية العبادة كقوله مر (قوله وهو متخلف) لوجوب النفقة عليه
 في مدة التخلف على الأصح وعلى ذلك ما يستمر على كفره إلى اقتضاء العدة والافتيين فترتها من
 حين الإسلام فلا زوجية ولا وجوب ويظهر أن الفطرة عليها كافي الشورى (قوله لأنها يجب ابتداء
 على المؤدى عنه) أي ولو غير مكلف ولا يفسد في ذلك عدم توجيهه على جهة الخطاب إليه وهو غير مستقر
 هنا مر أي لانه يقتل عنه أي فعل قولهم غير المكلف لا يطلب أي خطاب استقرروا وأجاب مم
 بأن غير المكلف يطلب خطاب الزام منه لا خطاب تكليف أي فهو مخاطب هنا خطاب شغل الامة
 بدليل وجوب الإخراج عليه إذا لم يخرج من تزعم مؤثته ح ف وشورى (قوله ثم تحمّلها عنه
 المؤدى) أي طريق الحق لا يطريق الضمان ولا يتأني ذلك جواز إخراج المتحمل عنه بغير إذن
 المتحمل لانه أجاز ذلك نظرًا لكونها مطهرة له قاله شيخنا وينبغي على كونها بطريق الحوالة
 لا بطريق الضمان أن الزوج وأعرس وزوجته موسرة فان قلنا بالأول لم يجب عليها وإن قلنا بالثاني
 وجبت عليها (قوله وبما قرع) أي وهو ادراك الجزئين (قوله لعدم وجوده وقت الوجوب)
 يؤخذ من كلامه كقوله أخرج بعض الجنين قبل الغروب وبقية بعده لم يجب لانه جنين عالم به
 انفصله مر وقال سم وبغيره أن مثل العبدية المعلقة لا يمدرك الجزاء (قوله وإن الكافر
 لا يجب عليه فطرة نفسه) أي أحوالها أي لا يطلب بها ولا يجزئ إخراجها فكان المناسبات يقول
 بالثاني لتقدم في الصلاة كقوله ذلك في زكاة المال حل وبعبارة مر والمراد به عدم مطالبته بها في
 الدنيا والأفهم ما عطف عليها الآخرة اه فلو خالف وأخرجها هل يعاقب عليها في الآخرة لأنه مخاطب
 بأمره وكان متكبنا من جهة إخراجها بأن يأتي بكلمة الإسلام أولا فقيه نظروا الأقرب الأول للجهة
 المذكورة ونقل بالدرس عن حج في شرح الأربعين الثاني وفيه وقفة ولو أسلم ثم أراد إخراجها
 عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح من عدم جهة قضاءها لما قلناه من الصلاة في زمن الكفر
 عدم جهة أدائه فلا يقع ما دام فرضا ولا نقلا وقد يقال يقع قطعًا ويرقى بينه وبين الصلاة بأن
 المكافر ليس من أهل الصلاة فرضها ولا تنقلها فلم يسع ما قلناه بعد الإسلام عما قلناه في زمن الكفر
 بخلاف ما قلناه من أهلها في زمن الكفر في الجملة إذ يعتد بصدقة التطوع منه عش على مر
 (قوله ثم وجوب فطرتها المرد) من حر وأورث أو زوجة ومن عليه مؤثته وهو غير مدموقوف أي
 وجوب الإخراج عليه موقوف لا الوجوب فالكافر الأصلي يجب عليه ولا يطلب بالإخراج وبإدبته
 وأما المرد فيطالب بالإخراج لأنه مطالب بالإسلام حل (قوله موقوف) أي وقفين لا وقوف وجوب
 وبجزم الإخراج في هذا الجملة كما يأتي أول الباب الآتي عش وفي قل على الجلال قوله موقوف
 فان عدل الإسلام بين بقا ما كتبه عليه ومنه والافضل وهو لا يمتنع من شيخنا ولو أخرجها حال
 دونه ثم أسلم تبين إخراجها والابن عدم إخراجها أو الكلام في الزكاة واجبة حال الرد وأما التي وجبت
 قبل الرد فيجب إخراجها مطلقا لأنها دين عليه (قوله لا عن حليّة أبيه) هذا امتناع من طرد
 فأعدهم عامر وعمل كل من وجبت نفقته وجبت فطرتها ويستثنى من عكسها المكاتب كتانة

فائدة تجب على السيد طهره دون نفقته كاقروه شيخنا (قوله أعم من قوله ولا الابن) أي
 لشموله للسنة وشمول الفرع للبنت وابن الابن ع (قوله قبل صلاة ع) لو تارض عليه
 الإخراج صلاة الصلوة في جماعة فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني ما لم تقتض حاجته الفقار
 فيقدم الأول ع (قوله بأن يخرج قبها في يومه) أوجه إلى هذا التأويل إيهام المتن به من
 إخراجها من الترويب مع أنه خلاف السنة وكان القياس من إخراجها من الترويب لأن الأصل في كل
 عبادات من المبادرة بها في أول وقتها إلا أن هذه خالفت نظائرها نظر الحكمين وهو الاستثناء بما يوم
 العيد بالبطاف وألحق التواريزي كشيخه البهوي لـ. لـ. العيد يومه وهو وجه بأن الفقهاء يهتجون
 لغنائهم فلا يتأخر أكلهم عن غيرهم كافي ع (قوله يومه) وهو أفضل من إخراجها
 لئلا يكون لو شهدوا العيد الترويب بركوة الحلال الليلة الماضية فقد سلمنا العيد يعل من الضاد. فهل
 يقال باستحباب تأخير الفطر أو بالبادء ولا الظاهر الثاني برماوى (قوله أمر زكاة الفطر) لا يجزئ
 فيه لإيجاب الإخراج قبل الصلاة لأن صيغة أمر محتملة للاستحباب كاحتلالها لإيجاب وليست
 ظاهرة في أحدهما بخلاف صيغة أفضل فاتها ظاهرة في الوجوب فصار بد صيغة أمر اقتصرنا على
 الاستحباب أى استحباب إخراجها قبل صلاة العيد لأنه الأصل المتفق عليه وإن أيدته مستكبرك فيها
 شو برى (قوله مع أنه غير مراد) أى لأنه خلاف الأولى وبعد الصلاة مكره حل (قوله ودرم تأخير)
 أى الإخراج ويجب القضاء على الفوران عسى تأخيره بخلاف التأخير تأمينا وليس من الاعتذر
 التأخير لنحو قريب حل (قوله كغنية ماله) أى في دون مائة الفصران فيقته في مائة
 الفصرتع وجوب الزكاة أى في مائة الفصرتع وجوب الإخراج لأصل
 الوجوب فراجعه وقوله أو المستحقين يعني أن يكون المراد أنهم على عمل يحرم تقبل الزكاة كحل
 (قوله لأن الفصد اغناؤهم) أى لكونه يوم سرور ومن أخرها عنه أم وقضى وجوبها فوراً
 أخرها بلا عذر خلافاً للزكوى كالأدري حيث اعتمد وجوب الفورية مطلقاً نظراً إلى تعلق الأدب
 بها وفارقت زكاة المال فاتها وإن أخرت عن وقت التحكك تكون أداء كافي المجموع بأن هذه
 مؤنة يرمز معدود كالعلاء كافي شرح حر (قوله وإن أيسر بعده) ولو بلحظة لكن ين
 لهذا أن يسر قبل قوات يوم العيد الإخراج شرح حر من باب نصروهم مختار (قوله من يفضل)
 بضم الصاد وقتها شرح حر (قوله عن قوته وقوت مونه) خلافاً عن قوت مونه أى من تفريغه
 على وزان ما تقدم ثم رأيت شيخنا مفتي الانام قال لم يكف بمونه إلا خسر كسب لاجل قوله بصفته
 وعن دينه لأن الفضل عن دين شته لأن دين غيرهم من المومن وأيضاً لاجل التثنية في قوله وإليين
 هما لأن الأفراد إياها وهو عود الضمير على المخرج شو برى (قوله يومه وليك) ظرف لقوته
 وقوت مونه قال ع (قوله) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهمة ما اعتيد للعين
 الكسكك والنقل ونحوهما وجود ما زاد من على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فإنه بدو قوت الترويب
 غير واجد زكاة الفطر وإنما لتبذلك كالمقبل في كتاب الفتاوى من أن يجب على الزوج تهمة ما يليين
 بحاله من ذلك زوجته وفي قل على الحلال كالقوت ما اعتيد من نحو سوك كسكك ونقل وغيره ولا
 يتقدم ذلك بيوم ولا فيقدم ذلك على زكاة (قوله وإليين هما) أى به وعمونه وأورد هناك إشكال
 يناهض إتمامه على الدين حاصله إتمامه على الدين والدين مقدم على الممكن والخادم فيجب
 أن تقدم على إتمامه على الدين مقدم على الدين أو قد قلتم إتمامه على الدين مقدم على الدين أو قد قلتم
 منه باختلاف جهة التقديم لأن المراد بتقديمها على الدين أنها تخرج ورواها إجماع إلى القدرة على

أعم من قوله ولا الابن
 فطره زوجة بية (ولا ابن
 رقيق بيت مال ومسجد
 ودينق موقوف) ولو على
 معين وهذا من زيادى
 (وسن إخراجها قبل صلاة
 عيد) بأن يخرج قبها في
 يومه لأنه ^{بطل} أمر
 بركاة الفطر أن تؤدى
 قبل خروج الناس إلى
 الصلاة وتعتبر بذلك
 أولى من قوله ويسن أن لا
 تؤخر عن صلته الصادق
 بإخراجها مع الصلاة مع أنه
 غير مراد وتعتبر مع الصلاة
 جزئى على الغالب من فعلها
 أول البارقان أخرت من
 الأداء أول النهار للتوسعة
 على المستحقين وأما تهيبها
 قبل وقت وجوبها فيأتى
 في الباب الآتى (درم
 تأخير عن يومه) أى يوم
 العيد بلا عذر كغنيته ماله
 أو المستحقين لأن الفصد
 اغناؤهم عن الطلب فيه (ولا
 فطرة على مصر) وقت
 الوجوب وإن أيسر بعده
 وهو من يفضل عن قوته
 وقوت مونه يومه وليسته
 (د) عن (ما يليين هما)

من مسكن وملبس وخاد

بِحَاجَتِهَا ابْتَدَأَ وَعَنْ دِينِهِ)

ولومؤجلا وان رضی

صاحبہ بالتأخیر (ما بخرجه)

في الفطرة بخلاف من فضل

عنه ذلك وخرج باللائق

بہما ماز کر غیرہ فلوکان

نقیباً ممکن ابدالہ باللائق

هما ويخرج التفاوت لزمه

ذلك كما ذكره الرافعي في

الحج والابتداء ماوثقت

الفطرة في ذمة انسان فانه

بیاع فیہا مسکنہ وخادمہ

لاملبسه لانها حيفند

التحقت بالديون وقولي

ما ياتي بهما مع ذكر المائتين

والنقييد بالحاجة في الممكن

وذكر الابتداء والدين من

زیادتی وقد بسطت

الكلام على مسألة الدين

في شرح الروض والمعتمد

فیه ماقلنا و به جزم النووی

فی فیکته ونقله عن

لاصحاب والمراد بحاجة

تخادم أن يحتاجه خدمته

وخدمة عمومه للعمله في

رضه ارمایشته ذره فی

المجموع (ولو كان الزوج

(عسرا) حرا كان أو عبدا

لزم سيد) الزوجة (الامة

طرنہ الاحرہ) فلا تلزمہا

لازوجها لاتقاء ياره

الفرق كالنسيم الحرة

ففيها بحلاف الامه

قوله وفي بيعها شغل ذمة

(ارغۃ) فیہ أنہما لایباعان

ب. هذا التفريغ لا الشغل

والمراد بتقديمها على السكن والخدم لوقوله فيها لا يتراكان بأن باعنا بعتنا وفيه بان نلزم ونخرج
من بينهما فليتأمل . والحاصل أن أحد التقديمين بمعنى تأخير أحد الاسمين على الآخر مع بقائه
والقديم الآخر بمعنى ترك أحد الاسمين بالخدمة والتقديم على الدين بالبيع الاول وتقدم الدين عليها
بالتي الثاني فلا يلزم من اعتبار أحدهما اعتبار الآخر سم ع ش وحاصل الجواب عدم اتحاد الحد
الوسط وفي قول ديروالاشكال بان بيعهما في الدين لتفريع ذلك مشغولة اذ الدين ثابت قبل وفي
بيهاهنا مثل ذلك فارغة فهو كالزاه بالسكس ولو جوبها هو بالعدم تحصيل سبب الوجوب لا يجب
كما هو معلوم اه (قوله من سكن) بفتح الكاف وكسر الهمزة ولو سألنا عن ذلك فمتدولة في ثم انه لو
كان قد فعلها للزوج أو سألنا عن بيعها فلا- فيه انها في مسمى وان كانت في ذمة فهي دبر عليه وهو
لا ينافي الوجوب على المقدس والنفقة وان كانت مستحقة ببقية المدة لا يكافئ تقاضاها عن ملكه كبوض
لكن لا احتياج لها ع ش على در (قوله يحتاجها) مفعلة ثلاثة وهلا قال يحتاجها أي هو موعونه
وقضال راعي الاختصار شوري قال فيحتاجوا يكون فيحتاج ضمير يشاء وكونه في يحتاجها كل
من موعونه والمراد أنه يحتاجها مطلقا في خصوص اليوم واليلة كالقوت بدليل أنه في ذلك في القوت
وأقل من باعده كما في ح ل واتحد عليه كلام ع ش على در (قوله ابتداء) متعاقب بالتي أتم
فضل لكن من حيث نقله بالمكن وما بعده والتي اتت في الفصل في الابتداء أي أول الوجوب أي
اتت زيادة ما خرجها عن المذكورات وقت الوجوب فيخرج بدوام الوجوب فلا يشترط فيه
جمع ذلك بل يصفه وهو اللبس وأما من حيث نقله بالقوت فلا يتقدم بالابتداء بل يتي في القوت اليوم
واليلة والوقت وعبارة در و بشرطه فياوتد في الفقرة كونه ضالما ابتداء . فالحاصل الخ (قوله ارض
دين) ضيف لمتقدمته لا يشترط كونها فاضلة عن دينه در وعش لقوله بعد ولا ينع د ر وجوبها
لكدام الصف هنا يتناق كلامه بعد الا أن يخص ما يأتي بركة اللال (قوله وارضى ديني صاحب
بالتأخير) هذه غاية ثانية في أصل المدهي وهي تناسب الدين الحال أي ولورضى صاحب الدين
الحال بتأخير قبضه فكان عليه أن يعبر بولان تعبير بان يومها غاية في الغاية وليس كذلك كالا
يخ (قوله ما خرجها) فاعل فضيل (قوله كاذر الرافى) مشد (قوله مسكنه وغاداه) ولو
التقين وقوله لا مابيه أي اللاتقي بخلاف غيره فانه تقدم أنه يباع أي في مفهوم قوله ابتداء . فضيل
قوله والمراد بجاجة الخادم) قال في المجموع ويقاس بجاجة المكن شرح در أي يقال هي أن
(قوله لا يتراكان) وسكن من نلزمه مؤنه لا لجس دوابه أوزن نين لها من تلافية ع ش على در (قوله
أن يحتاجها لمسلمت) أي المتكسبة وأضفه شرح در (قوله لا بعده في أرضه الخ) أي الماشية
واللال الذي يتحصل من الأرض ببيعان الزكاة فتح بابا من الذي يعمل في عز أي (قوله
للازقة) أي لا يلزمها فطرته لكن يسمن لها اذا كانت مومرة أخرج فطرته عن نفسها كأي
المجموع خرجا من اخلاف تطهيرها كافي شرح در قال ع ش هذا كله كانت موافقة للزوج
فيمنعها فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبها فلو كانت حنفية والزوج شافعي وكان مسررا
وجبت عليها وان كان مسررا وجبت على كل منهما لان مذهبها يرى الوجوب عليها وفي مذهب الوجوب
عليه فإذا أذاها أحدهما كافي وإذا كانت شافعية والزوج حنفيا فلا وجوب على كل منهما مراعاة
لقوله (قوله فلا تلزمها) مقتضى وجوبها ابتداء على المؤدعي عنه وجوبها عليها الآن يقال لما
نعملها على ما يطر في الحولة سقط عنها وان كان مسررا (قوله والفرق كال تسليم الحرة نفسها بخلاف
الاشد) المرتحلان ليسا بان يفرقا هو يستخدمنه ولا نه اجتمع فيها شيان لذلك والزوجة ولا

ينقض ذلك بما لو سلمها ليدها لا لغيرها والزوج مورس بحجب القطرة على الزوج قولاً واحداً
 لأنها عند الباري غير باقعة عن السيد بل يعملها الزوج عنه اهـ **(قوله)** لاستخدام السيد ان
 قلت فرض المصلحة أمة بحجب على الزوج فتقبح بأن يستخدمها السيد فتجب حقيقته نظراً على
 الزوج ان كان مورساً على السيد ان كان مسراً وماذا كان السيد يستخدمها فان النفقة والبطرة
 واجبتان عليه سواء كان الزوج مورساً أو مسراً وقول الشارع لاستخدام الخ بقبحه أنه اذا كان
 السيد يستخدمها لا تجب عليه فطرته الا اذا كان الزوج مسراً مع أنها بحجب مطلقاً فمن قوله
 لا تستخدم الخ إلى السيد أن يستخدمها ولا يمتنع منه زوجها أى ولا يستخدمها بالفعل قرره شيخنا
 رهارة شرح م ر لان لسيدها أن يسافر بها أو يستخدمها **(قوله)** وقيل بحجب على الحرّة هـ
 على ان الحمل يحمل ضاباً وأما على المعتمد من أنه محتمل حواله فلا يجزى وهو المعتمد كالمهر شيخنا
(قوله) وتختلف الكفارة هو ظاهر في الاعتاق لا في الأطعام فإذا أيسر بيعض الامان أخرجه وبني
 الباقي في ذمة لكن لا يلزمه ذلك وهما يزيه **(قوله)** لاها لا يتبعض فيه التعليل بين المعنى **(قوله)**
 ولان لها بدلاً أى في الجلة والافاطلة لا بد لها أو خاص بالخبرة قال ع ش والردل
 الاقتصار على هذه الملة فان الأولى قد يقال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحاصل يرجع إلى ان
 يقال تبعت البطرة ولم تبعض الكفارة لانها لا يتبعض اهـ ويجب أن المعنى وتختلف الكفارة من
 جهة أنه اذا أيسر بيعضها لا يلزمه الكفارة فلا يكون هناك معاداة اهـ **(قوله)** قد وجوب باقعة
 عنها أخرجه عن زوجته مثلاً قال ابن حجر أساءه وقد بشر بأنه يقع مراد العلماء وجوباً
 عليه للزوجة حيث قد يفتد به ويخرج عن نفسه شو برى وعمله كاهو فرض المسئلة ان يكن مورساً
 بنظر المال والافهو غير بين تقديم زكاة نفسه وزكاة غيره لكن تقديم زكاة نفسه أولى ع ش
(قوله) تصدق عليها أى عنها وقوله فلاهلك أى زوجتك **(قوله)** فزوجته أى ويجب عليه الأجر
 عن زوجته الرجعية والباين الحامل دون الحائض سم على البهجة وقوله والباين الحامل دون الحائض
 أى لان النفقة واجبة لها دونها اذ وجود الحمل يقتضى وجوب النفقة يقتضى وجوب البطرة أيضاً
 وقد يفرق بأن النفقة لها مدخل في ضمن الحمل وزيادته ولا كذلك القطرة الا أن يقال على بعضه
 لربح استخراج نفقة الحامل على الغير لو جبت عليها فقد تخرج ما تحتاج إليه في اليوم الذي يلي يوم النفقة
 ولا تحيد ما تقتات به في ذلك اليوم فيحصل لها ومن في بدنها فيتعدى لها فأوجبنا القطرة على الغير
 خصوصاً من ذلك قاله ع ش ولا يبعد أن خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لا
 وجبت له بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها كإمام سم على حج **(قوله)** لان تقبحاً أكد أى
 والبطرة تابعة للنفقة **(قوله)** عكس ما في النفقات حيث تقسم فيها الام على الاب حل **(قوله)** يدي
 أى في هذا الفرق الذي تفرقوا به بين الاب والام وقوله كلام وهو ان الاسنوى أبطل هذا الفرق بوجه
 الصغير فانه مقدم على الابوين هـ نافع كونها أشرف منه فدل ذلك على اعتبار الحاجة في الباين اهـ
 قال م ر ورده الوالد بأنهم إنما تقدموا الوالد الصغير على الابوين لانه كيمض والده وتقدمت عليها
 اهـ اقول لكن يرد عليه تأخير الوالد الكبير عن الابوين مع أنه بمنه ع ش ويجب بأنه لا تسفل كان
 كأنه غير بمنه ويمكن أن يجاب أيضاً عن الأول بأن النظر للشرف أعظم وجهه عند الحاجة فليس
 كالامالة فلا يرد ما ذكره م ر اهـ **(قوله)** فولده الكبير أى الذي لا كسبه وهو زمن وأخوه من كان

ما مر أن الكلام في تزوجة
 على زوجها مؤتمنه ولو كانت
 ناشرة لزمها نظرة نفسها
 ومن أيسر بيعض صاع
 لزومه استراجه مما تقتض على
 الواجب بقدر الامكان
 وتختلف الكفارة لانها
 لا تبعض ولان لها بدلاً
 بخلاف النظر فيها (أو)
 أيسر بيعض (صباح)
 قسم وجوباً (نفسه)
 غير مسلم ابدأ بنفسك
 تصدق عليها فان فصل شيء
 فلاهلك فان فصل شيء
 فلفظ فرايتك (فزوجت)
 لان تقبحاً أكد لانها
 معاوضة لا تقط بعضى
 الزمان **(قوله)** الصغير
 لان تقبحاً ثابتة بالنس
 والاجماع (فأباه) وان
 علا ولو من قبل الام (فأباه)
 كذلك عكس ما في النفقات
 لان النفقة للحاجة والام
 أخرج وأما القطرة فلتظهر
 والشرف والاب أولى بهذا
 فالمستوفى البيهقي يرف
 بشره وفيه سكاله
 ذكرته في شرح الروض
(قوله) الكبير

(قوله) ربح الله قدم
 وجوباً (نفسه) الظاهر
 أن منسله في كل ما بانى
 ما لو أيسر بيعض فأنجز

عن نفسه ثم تصدق من ربحه حتى التقديم تأمل **(قوله)** قال ابن حجر الخ
 الذى في محتمل ظاهر قوله ثم نفسه وجوب ذلك وباصرح الا أنه

يكن كذلك لم نجب نفقت كسباني في بلهائي فلم نجب فطرته على القاعدة اه شرح حر (قوله ثم
 الرقيق) أي ثم بعد الإلحاق قدم الرقيق أي جنبه سم وعبارة حج ثم الأرقاء قال سم بهذا يظهر أن
 الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق أن القرض وجود بعض
 الصبيان لجميعها لكن قد يشكل ذكر الشارع له وجوب بأن المذكور جملة الأرقاء وقد لا يجد إلا
 بضم فتأمله قال حر ويذكر كما فاده الشيخ أن يبدأ منهم بأمر أولهم ثم بالبر ثم بالحق عتقه بصفة (قوله
 فان استوى جماعة في درجة تخير) وهما أرقع هناك النفقات ويمكن الفرق بشدة الحاجة إليها فيغوى
 فيها الزراع فكانت الفرقة لقطعه بخلافه قاله الشوري وعبارة شرح حر فان استوى اثنان في
 درجة كابن وزوجتين تخير باستواهما في الوجوب وان تميز بعضهم بفائق لانها لتطهر وهم مستون
 فيه بل بالنقص أوجع اليه وأعمالهم يوزع بينهما لنقص الفرج عن الواجب حتى كل منهما بلا ضرورة
 بخلاف ما إذا لم يجد إلا بعض الواجب (قوله أي فطرة الواحد) بالحاد المملة وقيل بالجميع يرماوى (قوله
 وخسة وثمانون درهما) هذا على طريقة النورى في رطل بغداد كما ذكره الشارع وأما على طريقة
 الإفريقية فالصاع ستة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم كما في عبارة حر (قوله لما سرق
 زكاة النابت الخ) لأنك إذا ضربت مقدار الرطل المذكور في خسة وثلاث مقدار الصاع بالارطال بلغت
 ما ذكره والضرب مائة وعشرين في خسة يحصل ستائة والضرب ثمانية في خسة باربعين والضرب أربعة
 أسباع في خسة بعشرين سبعمائة اثنين كملين وستة أسباع فضع الاثنين إلى الاربعين واحفظ الستة أسباع
 ثم تضرب المائة والعشرين في ثلث باربعين صحيحة والضرب ثمانية وأربعة أسباع في ثلث باربعين
 ثمانية من جنس الأسباع ستة وخمسين سبعا وضم إليها ستة أسباع تبلغ ستين سبعا اضرب بها
 الثلث بعشرين سبعا لان ضرب الكسرى بالكسرى يحصل جوابه بحذف في الداخلة على المضروب فيه
 وإضافته المضروب بأن تحول هناك الستين سبعا وذلك عشرون سبعا لان ضرب الكسرى بالكسرى
 تنقص لان تعذيب عكس ضرب الصحيح ضم إليها الستة أسباع المحفوظة يكون المجموع ثلاثة كوامل
 وخسة أسباع فضع الثلاثة للأثنين يكون المجموع خسة وضم الاربعين إلى أربعين يكون المجموع
 سبعمائة وخمسة وأربعين (قوله والعبرة فيه بالكيل) ويجب قيده هذا بما من شأنه
 الكيل أما بالكيل أصلا فلا فطر والمبين إذا كان قطعا كبيرا فيغيره الوزن لا غير كما في الرابا قيل
 ومن ذلك المين ونظر فيه الكيل له دخل فيه كما قاله حر (قوله وانما قدر بالوزن
 استظهار) أي طلب الظهور استيعاب الواجب وانظر مع قوله الآتي وعلى هذا التقدير بالوزن تحرب
 لأن يكون القرض منه حكاية كلام الدارمي شوي (قوله وسأني مقداره) لاحاجة هذه الامالة
 سواء كان انصير في مقداره رابعا للصاع أو لئلا يذكر هنا مقدرا لكل منهما لا معنى للاشارة على
 ما يأتي وعبارته هناك وللصاع واحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم اه (قوله فالصاع
 بالوزن خسة أرطال وثلاث) وحكمة الصاع ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله يوم العيد ثلاثة أيام بعده
 فأياهم يجعل نحو ثلاثة أرطال من الماء فيجي منه نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان ابن حجر وقوله
 نحو ثمانية أرطال أمثال نحو لان المجموع ثمانية وثلاث تحت التارقال سم لك ان تقول هذه
 الحكمة لثاني على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع الثانية أصفاف ولثاني في صاع الاقعة
 والمبين واللين اللهم إلا أن يجاب عن الأول بأنه بالنظر لما كان من شأنه التي على الله عليهم ومن العصر
 الأول من جمع الزكوات وتزقيتها فيه أن الامام وان جمعها لا يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا
 وعن الثاني بأنه بالنظر لتأليب الواجب وهو الحب فليست أم (قوله وبالكيل المصري قدحان) ويزاد ان

ثم الرقيق لان الحر أشرف
 منه وعلاقته لازمة بخلاف
 الملك فان استوى جماعة
 في درجة تخير (ويجى) أى
 فطرة الواحد (صاع وهو
 ستائة درهم وخسة
 وثمانون درهما وخسة
 أسباع درهم) لما سرق
 زكاة النابت من ان رطل
 بغداد مائة درهم وثمانية
 وعشرون درهما وأربعة
 أسباع درهم والعبرة فيه
 بالكيل وانما قدر بالوزن
 استظهارا كما سيظهر ثم
 مع بيان أنه أربعة أمماد
 وان المد رطل ونسبوا في
 مقداره بالبراهم في النفقات
 فالصاع بالوزن خسة
 أرطال وثلاث وبالكيل
 المصرى قدحان

وقضية اعتبار الوزن مع الكيل له محذور وهو المشهور لكن قال في الروضة انه قد يشكل ضبط الصاع بالإطلاق فإنه يختلف قدره وزنا باختلاف المحبوب والصواب ما قاله (٥٠) الدراي من أن الاعتداء على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن فإن قصد

أخرج قدرا يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا فالتقدير بالوزن أقرب اه (وجهه) أي الصاع (قوت سلم) لا محجب (معتبر) أي ما يجب فيه العشر أو نصفه (وأما) بفتح الحمز توكسر القاف على الأشهر ابن ياس غير متزوج لا بد لغيره في سيد السابق (ودعوه) أي الألف من لبن ودين لم يزوج زيدا ههنا من ز يادى ولا يجزى لحم وتخيض ويصل ودين متزوج الزبد لا تنافا الاقيات بها عذوة لا تلح من أقطاب كثرة تلح جوهرة خلاف ظاهر الملح فيجزى لكن لا محجب للملح فيخرج قدرا يكون محض الأقط منه صاعا (وجب) الصاع (من قوت محل المؤدى عنه) كمن للمبيع ولتشوف النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فأقرب الظهري السابقين للتوزيع لا لتخير فلولا كمال المؤدى بمحل آخر اعتبر بقوت محل المؤدى عنه بنا على الأصح من أن الفطر يجب أولا عليه ثم يجعلها عنه المؤدى فإن لم يعرف محله كمد أبى فيحتمل كما قاله جماعة

استثناءه أو يخرج فطره من قوت آخر محل عهد وصوله إلى الأصل فيه اه

استثناه

متساويان فربما يخرج بينهما

وتعيرى بالمحل أعسم من

تعيره بالبلد (فان كان به)

أى بالمحل (أقوات غالب)

فيها خير) فيها (والأفضل

أعلاها) اقتيانيا وان كان

فيها غالب تعيرى بالصيرة

فباب قوت السنة لا وقت

الوجوب (وبجزئ) قوت

(أعلى عن) قوت (أدنى)

لانه زيد فيه خير لانه

لنقصه عن الحق (والعبرة)

في الأعلى والادنى (يزيادة)

الاقتيات) لا بالقيمة

(فالب) لكونها تنفع اقتيانيا

(خير من البقر والارز)

والزبيب (والشعير)

وذكره من زبادى (دو)

خير من البقر والجر) خير

(من الزبيب) لذلك وظاهر

ان الشعير خير من

الارز وان الارز خير من

الجر (وله أن يخرج عن

واحد من قوت) واجب

(وعن آخر) من (أعلى

منه) كما يجوز أن يخرج لاحد

جبارين شائين ولا خير

عشرين درهما (ولا يفيض

الصاع) بقصد زدهما

بقول (من جنتين عن

واحد) وان كان أحدهما

أعلى كما لا يجزئ في

كفارة اليمين أن يسكو

وتخسرو يعلم ختمه يجوز

وصفان من اثنين ومن جنتين عن اثنين كأن ملك واحد نصين من عشرين فيجوز أن يخرج نصف صاع عن حد النصين من الواجب

استثناءها من كون الصاع من قوت محل المؤدى عنه ان الصاع في هذه الصورة من قوت محل المؤدى وهو السيد وبصرف لقرارة محله شيئا ويؤخذ من كلام الزايدى أنه على الاستثناء بحسب أشرف الأقوات اه (قوله) ويخرج للحاكم أى بشرط أن يكون ما يخرج منه من أعلى الأقوات أو من محل عهد وصوله الى المكان المحل كالتفاح حيث كان حل وهذا يفيد أن أو قوله ويخرج للحاكم ليست بمعنى الواو فليكون صرف الصاع في الاحتمال الثاني أى قوله أو يخرج فظهر أنه لنفراء ذلك المحل الذى يخرج منه وعلى كونه بين أواد لا مرطاه والظاهر أن كونها بين الواو أو ظهر (قوله) لا وقت الوجوب) خلافا ليعلم حيث قال العبرة بالغالب وقت الوجوب وأخذ من تعير بعض المحققين بولاه من غالب قوت محل المؤدى عنه وقت الوجوب فوهم أن وقت متعلق بغالب وليس كإتمام بل هو متعلق بمحل قوله محل المؤدى عنه ح (قوله) وبجزئ (أعلى) رسمه بالياه هو الواب لانه مما يمال كقائه عش وقارق عدم إجزاء الذهب عن الفضة يتعلق الزكاة بالعين تعين للواسة منها والقطر فظهر أن ذلك غشاقه وقوامه والأقوات متعارفة في هذا العرض وتبين بعضها انما هو رفق فاذ اعدل الى الأعلى كان أدنى في غرض هذه الزكاة شرح حر (قوله) لانه زيد فيه خير) أى فأنشبه ما لو دفع بثلثون عن بنت مخاض شرح حر (قوله) والصيرة بزيادة الاقتيات) أى بزيادة نعم الاقتيات بدليل قوله الأدنى لكونه أنفع له شيئا (قوله) لا بالقيمة) والارز عليه الشريعة أعلى من البقر والارز هاتين أنما تنقص قيمة منهما أفاده شيئا (قوله) فالخير من البقر (الجر) نعم أن الأعلى بالقيمة فالارز فالجر فاز يرب ويتردد النظر في بقية الحبوب كالقوة والحن والقرن والجلب والفس والمانس ويظهر أن القوتة بقسميات من ثمة الشعير وان بقية الحبوب الحب الملتصق بالفسد فبقولنا بقية بعد الحبوب كلها شرح حج ومصادره بالفسد الثاني من القدرة الدخن كافى سم قال ح (قوله) وتبين أن الأعلى كترتيبها الواقع في البيت والشور على الضماد على قوله

بالقيل شيخ ذى رمن حكي مثلا ● فون ترك زكاة الفطر لوجه

قال سم قوله من مرتبة الشعير الوجه تقدم الشعير على القوتة والدخن وتقدم الارز على البقر والزبيب خلافا لشارح وتقدم القوتة والدخن على الارز وقضية ككون الدخن قسما من القوتة أنها لا تقدم عليه كالأقسام بعض أنواع الرمن لا على بعض نعم ان ثبت انها أنفع منه في الاقتيات فينبى تقديمها والقياس التزم بذلك في أنواع نحو البراءات اقتيات لكن قضية أطالهم خلافا اه بحرفه (قوله) لا يفيض الصاع من جنتين (الجر) فلو كانا يفتان البراءات بالخمر فان استويا بخير بينهما فيخرج ما عاين البراء من الشعير وان غلب أحدهما أخرج من ذلك الغالب ولا يخرج المختلط لان فينبض الصاع من جنتين هكذا قاله حل وبعبارة حج ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قدر الصاع من الواجب اه (قوله) ولا يصل) أى ويجوز لأصل أن يخرج الخ أمالوصى وألقيم فلا يجوز لذلك الزكاة فتوقف عليها فاشترط كون المخرج يستقل بتجليك المخرج عنه لانه اذا استقل بذلك فالبقية أدنى حج وقوله التى أى الذى لا يجب نقتته وقيل من تلك ما يخرج جزية على ما هو بمعنى الأول

ينبغي من نوعين ومن جنتين عن اثنين كأن ملك واحد نصين من عشرين فيجوز أن يخرج نصف صاع عن حد النصين من الواجب وصفان من اثنين من جنس أعلى منه (ولا يصل أن يخرج

من المالكه موله الفنى
لانه يستقر بملكه بخلاف
غير موله كوله رشيد
وأجنبي لا يجوز إخراجها
عنه إلا بذنه وتغيره بها
ذكر أعظم من تغييره بغيره
ولله الصبر (ولأن ترك
موسران أود وسومصر
في رقيق زام كرموسر قدر
سمته) لامن وأجبه كما
وقع له في الأصل وغيره من
قوت محل أيق كالمعمر
مر وصرح به في المجموع
بما للرافى بناء على ما سر
من أن الأصح أنها يجب
إبداء على الأذى عنه ثم
يتحملها عنه المؤدى
وتغيره بالرفق وبشد
حت أعظم من تغييره
بالعبد وصف صاح

دوس

{ باب من تله زكاة
المال وما يجب فيه }

عما انصف بوصف كصوب
وصال (نظم) زكاة المال
(مسألة)

{ قوله محل حيث لها بآء }
وتغيري الما بآء أيضا على
المشتد في أصل اشتراك
فرعاه في الاتفاق عليه
فعلها عند معديها وعلى
من وقع زهر الجوب في
نوبته عندها اه شرح
الهيئة

أما موله الفقير فيجب على الأصل إخراج زكاته كاتقدم لأنه يجب عليه تقبته { قوله من ماله } أى
الأصل ورجع عليه أن تولى الرجوع أو استأذن الحاكم حنف { قوله رشيد } أى لا يجب تقبته على
أصله ماله السفيه فكالمصير فله أن يخرج عنه ماله أن يستقل بملكه وأما لو وصيت تقبته فلا يحتاج إلى
إذنه لأنه محتجب بها { قوله إلا بذنه } فإن لم يأذن لم يجز بما لا يعبأه تقبته لثبوتها فلا تسقط عنه
المكتسبون إذنه كما ذكره م في شرحه قال ع ش يؤخذ من قوله أنها لا تلو استأذن أهل الزكاة
من دفعها ونظر بها المستحق لا يجوز له أخذها ولا يجزى إذا أخذها { قوله أو موسر ومصرع } المحل
حيث لها بآء بينهما إلا بغيرها على الموسر أن وقع زمن الجوب وبه وإن وقع في نوبة للمصر
فلا شيء عليه كالعض المصمر م في شرحه وقال قل لا شيء على واحد منهما { قوله لامن واجب }
أى واجب كل موسر { قوله كاتوقع في الأصل } في شرح الإرشاد الأولى تأويل عبارته بجعلها على
ما قسمته من أن المؤدى عنه إذا كان غير مكلف اعتبر قوت بدله المؤدى وحسبته فكلامه هنا في رقيق
غير مكلف فيجوز تبويض الصاع حينئذ اه وقوله بدله المؤدى أى لأن الجوب في هذه الحالة إنما
يلاقى المؤدى ابتداء كما صرح به في شرح الرض أيضا وادعى القطع فيه ويحتمل أن يناقش في ذلك
بأنه لا مانع من ملاقة الجوب لتبويض المكلف إذا كان لا يستقر والتغير إنما هو ملاقة ما يستقر ولا ينبغي
ما فيه سم على حج وعبارته شرح م وما ذكره الصنف رحمه الله تعالى محمول على ما إذا شال
على العبد وهو في ربة نسبية في القرب إلى بلدى السيدين على السواء ففي هذه الحالة العبد مقبوت بلدى
السيدين وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها ولا يحمل إليها من بلدى السيدين من الأقوات
ملا يجزى في الفطرة كالمقيد والخبز وحيث تمكن تنزيل كلام الصنف على تصوير صحيح لا يبعد
إلى تقييدهم وقد علم أنه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الأصح اعتبار قوت بلديته
فقط ما قبل أن ما ذكره مفرغ على أنها يجب على السيد ابتداء وان جرى عليه الشارح بما كتبه
من الترخا اه

{ باب من تله زكاة المال وما يجب فيه }

أى باب في شروط من يجب عليه أى وما يقع ذلك من قوله ولا يمنع دين وجوبها إلى آخر الباب وفيه
للمال لأن زكاة الفطر تجب على الكافر في فريته المسلم ونحوه { قوله عما انصف بوصف المحل }
على قوله وما يجب فيه أن هذا مكرر مع ما سر لأنه تقدم بيان الأنواع التي يجب فيها أياها عنه الشارع
بقوله عما انصف بوصف أى فالكلام هنا فيما يجب فيه من حيث ما يمرضه من الصفات التي يترتب
منها عدم الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرر وقيل حل وليس للراد بيان الأعيان
ما يشترطه وغيرها لأن ذلك علم من الأبواب السابقة قال شيخنا والأظهر أن يقول من حيث أصله
بوصف يتوهم منه عدم الوجوب { قوله نظم مسأله } هذا شروع في شروط من تله زكاة المال
وهي خمسة ذكر منها صرعا على الإسلام والخريف يوزن كمنها تلوجا فائدة شروط وصرح بها الرافى
قوله الملك وثيق وجود المالك وتعيين المالك فذكر الأول تلوجا في مسألة المكاتب وذكر الثاني
تلوجا في مسألة الجنين حيث قال إذا لاقى وجوده وحياه وذكر الثالث تلوجا في مسألة القنب
بقوله لأنه لا يفرع معين والراد لمصير بني فلا تجب على الأنبياء وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة
فأراد بها زكاة البدن والمراد بها زكاة النفس عن الرذائل التي تلاقى بمقامات الاتياب ويبدلها بما
عليه يستهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها إلا أكثر من الخبز لآزكاة الفطر لأن مقتضى جمع عنه
لأنه من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كما قاله ع ش على م وقال في شرح الصلاة

ثم انفصل فلا زكاة وكذا انفصل ميتا لازكاة على الورثة كافة ثم روي عنه انه قال ع ش قوله للنجع عدم زكاتها
قال الاسنوي المتجه عدم زكاتها بقية الورثة لنصف ملكهم اه قال ع ش قوله للنجع عدم زكاتها
أي في جميع المال الموقوف له انه كزكاة لا يختص بالجنين وكان جاره هذا هو المعتد اه فان تبين
أن لاجل زمت الورثة كاتل عن زى قال ع ش على م ر وقاس ما ذكره بالوفاصل ميتان أنه
لا زكاة على الورثة أنه لا زكاة فيه اذ تبين عدم الحمل للزكاة بعد موت له المال في عين من انتقل المال
له ولكن نقل عن الزبدي وجوب الزكاة في الوتين أن لاجل حصول الملك للورثة بموت المورث اه
وهذا أي قوله ولا يجب في مال وقت الجنين مفرغ على شرط ذكره م ر بقوله ويتبين وجوب الملك في مال
فلا زكاة في مال وقت الجنين بارت وأوصية اه والحاصل انه ثلاثة أحوال فان تبين أن لاجل وجبت
على الورثة زكاة مدة الوقت وان انفصل ميتا فلا زكاة على الورثة لا في إماميه ولا نصيبهم لنصف ملكهم
بمنهم من التصرف وكذا الوفاصل حيلا زكاة أصلا في مال الوفاصل حتى ووقله مال لا يجب
فيه الزكاة عليه اذا اتضح بما يقتضي استحقاته أو على غيره اذ تبين عدم استحقاق الخنثى وبنوته
لغيره كالوكان الخنثى ابن أخ فيقتدر أن يورث ولا يورث ويتقدم ذكره في رثته نظر والظاهر عدم
الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة الوقت ويؤيده ما عيّن القاضي لسكن من غريمه
المفسد قدران ماله ومضى الحول قبل قبضه فانه لازكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفسد
لوانتهك الحر ربيع المال إليه وعلاؤه بعدم تبين المستحق مدة الوقت (قوله لشموله النسيه)
ويشمل المفسد أضافته سيأتي أنه يجب عليه أداؤها بزوال الحجر عنه كإفارة شيخنا (قوله وفي
مفروب) فإذا كان للمفروب أربعين مثاة فلا ضرورتها أن يأذن المالك للقاصب في استئجارها ولا في
مرهاته اذ أضافها القاصب لازكاة فيها أي لأنه لا بد من إسماع المالك لأمره ع ش على م ر وقوله
ضرورتها أن يأذن المالك الخ أي أو يرضىها قبل آخر الحول زمن يسير بحيث لو أثر ع ش في بلا كلام
يضرها وسوم الصالة بأن يقصدا لهما اسمها وتسلمت سائمة وهي ضالة إلى آخر الحول لأنه لا يشترط
قصد الإسماء في كل مرة كقوله الثاني والمفروب المروق وكما انفصل المدفون الذي نسيه وما وقع في
البحر اذا وجدته قال حج ودر والذي يظهر من كلامهم أن الصبرة في المفروب وفي نحو الثوب
بمستحق محل الوجوب لا يمكن أي يخرج الزكاة لمستحق بل الغائب والمفروب أي البالداني كان
في حاله وجوب الزكاة أي حولان الحول (قوله من عين أودين) هذا لعدم في المجدوقه اذ
المفروب والضال لا يكونان ديناً وقوله وإن تعذر أخذه أي المذكورين المفروب وما به فهو غاي في
الدرية قال سم وهل يستبر بغير الدين أو الدين المتجه الثاني ثم أيت م ر اعتمد في قسم
العداقتان الصبرة بغير الدين وأنه لا يتعين صرفه في بلده بله صرفة في أي بلد أراد معللاً
بأن التعلق بالذمة ليس محسوساً حتى يكون له محل معتبر تأمل شو برى (قوله وعلوك بمقتضى نفي)
حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بانتهاء الخيار لا من الصرا فيجب الإخراج في الحال
إن لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على م ر مفرغ م ر والعقد ليس يقيده فيشمل ملك
بارت قبل قبضه (قوله لاجلها ملكك) علة الخمسة وقوله ملكاً ما أي والتمام لا ينافي النصف للملك
به عدم همة ببيع حل لكن بنافيه عذوة المالك من شروط وجوبها إيراد بها تمام الملك تأمل
(قوله وفي دين لازم) عطف عام على خاص تنقسم الدين بالمعجود وهذا أعم من المعجود وغيره شيخنا
والأيل إلى اللزوم حكمه حكم اللازم كضمن المبيع في زمن الخيار لغير البائع كذا كره ع ش على م ر
(قوله من نقد الخ) قيد ثان بدليل الإخراج به ومن ذلك ما استحق نقداً فنقدت بغيره بشرط

لشموله النسيه (د) في
(مفروب وضال ومجروب)
من عين أودين (غائب)
وان تعذر أخذه (وعلوك)
بمقتضى قبضه (لها)
ملك ما كانا (د) في
(دين لازم من نقد

(قوله كضمن المبيع) انظره
مع قوله فيما تقدم بانقضاء
الخيار هل يخص أحدهما
بآخر تأمل و بمراجعة ما
كتبناه لا تنص أن انظره
الخ لا معنى له والعمر عدم
الاطلاع على ما تقدم
(قوله لغير البائع) أنه فلا
دين لعدم ملكه الجن
حيث أنه وهل يقال لذكر
آيل ولو قبل القبض مع
نقصه سقوط باتف
المبيع قبله لكن على ما
أفاده خبر من أن حكمه
كالاجرة لأن مثل المقبوض
للمستدبر على قبضه يكون
قوله للسقوط لا يضر لعدم
لزوم الإخراج بالإقرار
كالاجرة

وعرض بمجارة (لصوم

الادلة بخلاف غير اللازم

كأن كتابة لان الآلة غير تام

فيه الاذلة باستقاطه، شياء

وبخلاف اللازم من ماشية

ومعشر لان شرط الزكاة في

لماشية الصوم وباقى القيمة

لا يماز وفي العشر الزعفر

في ملكه ولم يوجد (د) في

(غنيمة قبل قصة ان

تملكها الغنائون ثم مضى

حول وهي صنف زكوى

وبلغ بدون الخس نصا

أو بلغه نصيب كل منهم

فان لم يملكها الغنائون

أمر بمض حول أو مضى

والغنيمة أصناف أو مضى

غير زكوى أو زكوى ولم

يباع نصا أو بلغه بالخس

فلازكاة فيها لعدم الملك أو

ضعفه في الأول لسقوطه

بالأعراض وعدم الحول

في الثانية وعدم علم كل

منهم ماذا يبيعهم وكم فيه

في الثالثة وعدم المال

الزكوى في الرابعة وعدم

بلوغه نصا في الخامسة

وعدم ثبوت الخلطة في

السادة لانها لا تثبت مع

أهل الخس الا لازكاة فيه

لانه ليس معين (ولا يمنع

(دين) ولو سخر به (وجوبها)

ولو في المال الباطل لا مطلق

الادلة ثم لو عين الحاكم

لكل من غرماء الناس

شيئا من ماله ومكتمهم من

أخذه خال الحول قبل أخذه

فلازكاة عليه لصعوبة ملكه

ومضى حول من استحقاقه فلم يقبض فهو من قبيل الدين على جهة الوقف فله حكم الدين حتى تفرغه الزكاة ولا يلزمه الإخراج إلا أن قبضه كما اعتمد به وإن تردد فيه سم على البهجة (قوله) وعرض بمجارة) كأن أقرض العروض الاسترقاقها تصعب دينا في ذمة المقرض فإذا مضى حول وجبت الزكاة على المالك كما قررهم شيخنا (قوله) كالكتابة) وسلكه دين معاملة السيد على المكاتب أيضا على المعتد عنه مكرهه خلافا للسيدى ومحل عدم وجوبها في مال الكتابة مالم يعمل المكاتب السيد به فلو أمال المكاتب السيد بالنجوم لم يملكه إلا أنها صارت لازمة له وإن عجز المكاتب نفسه لا تسقط غايه الأمر منقط وصف كونها بحجج مكتوبة مكره سم شوبرى (قوله) من ماشية) كأملت اليك كذا في خس من الأبل ومضى حول وهي في ذمته فلازكاة فيها وقوله ومعشر كأن قال أسلمت اليك في خمسة أوسق من تمر أو بر فلازكاة فيها أفاده شيخنا (قوله) له) هو يدرأ الصلاح وهو يفتح الزاوي وسكون الهدا عتقا وبجانبهم معاش شديد الواو عش (قوله) ان تملكها الغنائون) أى يقولهم بملكنا لعله ما ذكره من القبودية (قوله) أو بلغه نصيب كل) لا يقال هذا العطف غير صحيح لأنه يقتضى أن التقدير أول ما يقع نصا بدون الخس ولكن يقع نصيب كل واحد نصا وهو ظاهر الفساد إذا أصبح أن يكون الجزء أكثر من كله لا نقول مثل هذا لا يعترض به لوضوح عدم إرادة ذلك في كلامهم لأن الاستعانة ما عمن إرادة ما ذكره المقرض وإنما المعنى أو بلغه نصيب كل واحد منهم من غير ملاقة الخس وجودا وعمدا أو التقدير أو بلغه مع الخس نصيب كل واحد عش وقال الشيخ عميد به الديوبى قوله أو بلغه نصيب كل هطلف قوله قبل القصة وصير المعنى أو بعد القصة لكن بلغه نصيب كل منهم حكما بينين والأبأن عطف على ما قبله لم يظهر له فائدة بسد قوله وبلغ بدون الخس نصا اه أى لانه يكون مفهوما بالاولى لانها اذا وجبت فيها اذا بلغ الجميع نصا فوجوبها فيها اذا بلغه نصيب كل على حدته بالأولى ولو قسم كأماله قوله أو بلغه نصيب كل على ما قبله لم يعمد عليه من فهمها متعلا بالاولى وبعبارة أصله والغنيمة قبل القصة ان اختار الغنائون تملكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصا أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها والا فلا وهي ظاهرة (قوله) فان لم يملكها الغنائون (الح) سياق في الغنيمة أنها تلك باختیار التملك على المعتد وقيل تلك بمجارة المال قوله في التحليل لعدم الملك أى على المعتد من اشتراط التملك وقوله أضعفه أى على الضعيف القائل بأنها تلك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين كما أفاده شيخنا (قوله) أو مضى والغنيمة أصناف) حل المراد أجناس قلت الظاهر نعم وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن تكون تلك الأصناف كلها زكوية وكل واحد نصا أولا ويغنى أن تكون صورة المسئلة أن فيها أصنافا غير زكوى حل (قوله) ماذا يبيعهم) أى من الأنواع وقوله وكم ليعيه أى من العدد أى كم مقدار في الثالثة ظاهر كلامهم عدم الفرق فيها بين أن يعلم كل زيادة نصيب على نصاب وأن لا يعلم بيمين وإن استبعد الأثرى اه شرح مكر (قوله) وعدم ثبوت الخلطة) أى المؤثرة في وجوب الزكاة والأقلا فالخلطة موجودة (قوله) لانه ليس معين) أى وشرط وجوب الزكاة كون المالك معينا كما في شرح مكر فلا زكاة في تمر يستأنف وقف على جهة عامة (قوله) ولو سخر به) الغاية فيه التملك بخلافها في قوله ولو في المال الباطل فانها للرد (قوله) فلازكاة عليه) أى ولا عليهم لعدم ملكهم أى ولو زكوه بعد الحول ولا نظر لبيان استقرار ملكه حل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه الزكاة وهداثة فكيف لا يجب عليهم وأوجب بأن المعنى لا يجب عليهم زكاة عين الذي عينه الحاكم لكل اذا كان نصا فلا ينافى أنها يجب فلازكاة عليه لصعوبة ملكه

عليهم الزكاة من حيث كونه ديناً فيترقب الإخراج على قيمته بخلاف ما إذا اقتضى عليه الزكاة في الدين فتجب عليهم حالا وإن لم يقضوا أداؤه شيئا وقيد السبكي والأسنوني بما إذا كان عاميته لسلك من جنس دينه والافتكاف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو نمو بفن وهو مشبه وإن افترضه الأدهمي شرح حج و مدر و شرح الرض **(قوله ولو اجتمع زكاة)** سواء كانت زكاة بال أو بدني حدث الدين قبل وجوب الزكاة أو بعده كما يشعر به الملائكة كغيره زى **(قوله قدمت)** ولو زكاة فطر مدر وقوله على الدين ولو كان متعلقا بالدين انتهى ولا يشكل عليه فلو لم حقوق الله بمعية على المسألة لأن المقيد بالدين أو يقال الزكاة فيها جهتان حق الله وحق الآدمي عيش والجواب الأول أولى لأنه رد على الجواب الثاني الحج **(قوله كسج وكفارة)** الظاهر إذا كانت الزكاة لا تفي بأجرة الحاجج حصل تصرف الالوة ولم التصرف فيها أو يؤخر لاحتال أن يوجد من مرضيه و يتبرع بالأعمال وكيف الحال شورى وسكت عن صرفها للدين مع أنه مقدم على الإرث **(قوله ومستويان)** ليس المراد التخيير في البداية بأنها بل المراد أنها مستويان في التسوية فيوزع الموجود عليهما وإن كانت متفاوتة لأن القلب فيها معنى الأجرة فكأنها دين آدمي فقرره شيئا **(قوله إن كان النصاب)** أي أو بضم قال شيئا أو معدوم أو استوى في التعلق بالدم قسم بينهما عند الامكان شرح مدر شورى **(قوله)** والمستويان أي فقط الموجود عليهما وليس مراده التخيير فإخص الزكاة صرفا للدينين وبإخص الحج حج به إن رضيه أو تبرع بتسميته والوقت **(قوله فانه إن كان محجورا عليه)** ويجب تعبد هذا التفصيل بما إذا لم يتعلق الزكاة بالدين بأن يمكن النصاب ولا بهضم موجودا ولا بأن لعلت بالدين كان النصاب أو بضم موجودا قدمت مطلقا أي لا فرق بين أن يكون محجورا عليه أم لا شرح مدر **(قوله قدم حق الآدمي)** لعل صورته أن النصاب تالف فان كان بآية قدمت كما يؤخذ من قوله السابق ولو حجب به سم عيش وقال الشورى بخلاف ما لو اجتمع مع حق الآدمي بضم فانه يسوى بينهما كائن عليه في الأم اه **(قوله والا قدمت)** قال شيئا ويجب تعبد به بما إذا لم يتعلق الزكاة بالدين ولا بأن كان النصاب موجودا قدمت مطلقا شرح مدر شورى أي سواء كان محجورا عليه أم لا عيش والله أعلم

(باب أداء زكاة المال)

أي حكم الأداء من كونه فوريا أو لا فالمراد بأدائها إخراجها فهذا الباب في وجوب الإخراج والباب الذي قبله في لزومها ونبوتها في القيمة ولا يلزم من ذلك وجوب الإخراج لأنه لا يجب الإلتفات في المراد بالإدائه دفعه لا الأداء بالمعنى المصطلح عليه **(قوله هو أولى)** سبقا للغرض من بيان شروط من يجب عليه بيان وجوب أدائها فالباب يشتمل عليه بهذا الاعتبار فسقط الاعتراض على الأصل زى **(قوله)** لعلم اندراج (و) وأجاب مدر عن الأصل بأن الأداء هنا يقترب على الوجوب الذي يجب به فبأنه لا لا لا يمنع الأولوية **(قوله سائر)** أي ما لم يكن المال أك أو كليه ما فرامعه والأوجب الإخراج في الحال وعلى هذا يحمل قولهم في قسم الصدقات أن كان بادية صرفا لقرائه أقرب البداليه اه محل **(قوله عسر الوصول إليه)** صفة لقراءة بخلاف ما إذا سهل الوصول إليه بأن من الطرق فانه يجب عليه أداء زكاته إذا مضى زمن يمكن أن يحضره فيه وإن لم يحضره بالفعل فالمراد على القدرة كإتيان في ذمه وبقدرة على غلب الحج فهو محترز هذا **(قوله أو مال لمدر أخذه)** بأن كان على مصر أو لم يلزم

عليه حجة بخلاف ما إذا لم يشترط أخذه بأن كان على ملي حاضر بأذن أو على جاحد وبه حجة فانها يجب فيه ان كانت قواران لم يأخذ لانه قادر على أخذه كسبائي في قوله أو على استيفاء دين حال فهو محترز هذا (قوله) بقدره على غائب قار) انظر مع قول الشارح المتقدم أو قار عسر الوصول اليه اللهم إلا أن يقال إن الحكم من الأول لا يصل بأحد الا من لم يبحضور القار الذي عسر الوصول اليه وهذا هو الذي ذكره أو بالأحرى بقدره عليه وان لم يحضر وهذا الذي ذكره هنا اه ا ط ف (قوله) بأن سهل الوصول له) تصور بقدرته على الغائب (قوله) أو على استيفاء دين) وسبائي تعلق الزكاة بين المال عليه ذلك المتعقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويجحف عليه لان لولاية القبض ومن ثم لا يحلف أنه متلايل له يستحق قبضه قاله السبكي ولا يجوز جعل دينه على مسمى من زكاة إلا ان قبضه منه ثم اياه قبل أو مع الاداء اليه أو يعطيه من زكاة ثم يرد اليه عن دينه من غير شرط شرح حج (قوله) بأن كان على ملي حاضر) تصور بقدرته على استيفاء الدين (قوله) وبه حجة) أو تمكن من الظفر من جنسه أموال لم يتيسر الظفر الا بقدر جنسه فلا يتجه الوجوب في الحال (قوله) ويزوال حجر فلس الخ) أي والزكاة متعلقة بالنسبة والاقدمت على الفراء فلبحاجة الى زوال الحجر شوري وهذا بخلاف حجر الفاء لا يشترط زواله بل يخرج المال حالا كما مر اه (قوله) وقررت (أبو) عطف على قوله اذا تمكن كأثر اليه الشارح بقوله فالاداء انما يجب الخ شوري (قوله) فثبت) أي أو لم يقبض وكانت على مقرب بل بأذن أو بها حجة فقبضه ليس بقيد لغير انما يجب في الدين كما أفاده شيخنا فنقول بعضهم بما قبله لا يصل وجوب الاخراج ليس بظاهر (قوله) بل يترتب كل سنه) عبارة بالحرر فيخرج عند تمام الاولى زكاة خسة وعشرين لسنة وعند تمام الثانية زكاة خسة وعشرين لسنة وخسة وعشرين لستين وعند تمام السنة الثالثة زكاة خسة وعشرين لستين وعند تمام الرابعة زكاة خسة والسبعين لسنة وزكاة خسة وعشرين لأربع سنين اه بحررته فلو اوجب في السنة الاولى نصف دينار وفي دينار وفي الثانية ثلاثة أصفاف وثلاثة أثمان وفي الثالثة أصفاف وخسة أثمان وفي الرابعة سبعة أصفاف وسبعة أثمان فان جمعت الأصفاف صارت ستة عشر نصفاً ثمانية دنانير والأثمان صارت ستة عشر ثمانية دنانير من خط شيخنا ح ف أي والخروج من غير اقرار انقص حيث عدا كزكوة له وعند تمام السنة الثانية زكاة خسة وعشرين لسنة وفي التي زكاه أو لا ان الفرض انما ياقية عنده وقوله وخسة وعشرين لستين وهي التي تقررت لتمام السنة الثانية فيز كذا زكاة ستين لان الفرض انه مالك لها من حين القبض وان الزكاة واجبة فيها من حينئذ لكن وجوب الاخراج مقيد بالقرار وقوله زكاة خسين لسنة وهي ما تقر تمام الستين الاولين وقوله وخسة وعشرين لستين وهي المقررة تمام الثالثة مالك لها من حين القبض ولا يز كال قبل تامل جملة ما يخرج على المائة في الأربع سنين عشرة دنانير لا يجب فيها كل حولد ربع عشر وهو دوا دينار ونصف (قوله) نعم انه يعمر عليه التأخير) أي من قوله يجب فوراً (قوله) لا انتظار نحو قريب) أي لا تفرغ نفقته ومحل ذلك اذا كان المستحق غير محصورين فان كانوا محصورين فلا تأخير لانهم يمكنون ذلك تمام الحول رمادى (قوله) ان لم يشترط الحاضر ين) أي والا حرم التأخير لانهم ضررهم فرض فليس يجوز تركه لحاجة الفسيلة كما قاله حل قال ع ش ويصدق القراء في دعواهم ما لم يفر بغيره على كذبهم (قوله) حيث) أي حين اذا آخر لا انتظار القريب (قوله) بشرط) متعلق بقرره وانظر ما في هذا الكلام من القطع ضد التفرل ان التفرر هو الامن من سقوطه أو بونه فلو قالى حذفه لانه لا يقرر للمر بل يسقط بضمه اه شيخنا وقال بعضهم انه يقرر النصف (قوله

(وبقصة على غائب قار)
بأن سهل الوصول له (أر)
على استيفاء دين (حال)
بأن كان على ملي حاضر
بأذن أو على جاحد وبه حجة
وقولي قار من زيادتي
(ويزوال حجر فلس) لان
الحجر يمنع الم تصرف
فالاداء انما يجب على المترك
اذا تمكن (وقررت اجرة)
قبضت) فلو آثر دارا
أربع سنين بمائة دينار
وقبضها لم يلزمه كل سنة
الاخراج حصصاً تقرتها
فان المالك فيها ضعيف لتعرضه
للازوال بثلث العين المؤجرة
فعل انه يحرم عليه التأخير
بعد الحكم وتقرر الاجرة
فهم التأخير لا انتظار قريب
أدوار أو أحوج أو أفضل
ان لم يشترط الحاضر ين
لكن لو تلف المال حيث
ضمن (لا اصفاف) فلا
يشترط قرره بشرط أو
موت أو وطء أو فارق الاجرة
بأنها مستحقة في مقابلة
للتأخير فبقواها بنفسه
العقد

كما حرمت الإشارة اليه بخلاف المصدق ولهذا لا ينعقد بوجوب الزوجة قبيل الدخول وإن لم تملك المنافع للزوج ونشيطه إنما يجب بتصرف الزوج بطلاق ونحوه أما زكاة المظار (٥٨) فموسعة ببلدة العيد ويوم كما حرم في بابها (فإن أخر) أداءه ما بعد العتكن (وتلف

كأمر (الاشارة اليه) أي في قوله تعرض لزال يتلف العين الخ شوى (قوله علفا لفساد)
أي فانه مستحق في قتاله ابدية لا تتناهى فقط وذلك حاصل بنسب العبد و اضافية معنى النسخة أي
المطلبة لانها تتعقب ما كانتعقب هو بها ولما يصفه قوله علفا لفساد أي فانه ليس مستحقا في مقابلة المنافع
بل مستحق بالعقد بدليل قرره بموت الزوجة قبيل السخول وهو أولى فأدبه شيخنا (قوله ونظير)
جواب عما قاله المقلد السخول غير منقولا - حال نظيره بطلاق أو فسخ أو أي فلابد من قرره كن
وابن ناقص وعبارة شرح مدر ونظيره انما يثبت بتصرف الزوج بالطلاق ونحوه وليس من مقتضى
عقد النكاح (قوله بالطلاق ونحوه) كالنسخ (قوله اما زكاة الفطر) هذا محتمر لا للتقدير بركة
المال في الترجمة (قوله ان الخ) مرطب على قوله فوجب فهو اربعة شرح مدر فلو قبل قبل النكاح
من غير تصرف لطلاق ما لو كان ثقله بعد ما لو اقبل لا لتنازع فيه مدعيان فمدعيان تصرفا كانا مدعيان
حزبه لانه كانا مدعيان في وقت ما اذا كان التفت بعد ما لو (قوله ون) أي لو كان التأخير جائزا
كسابق في قوله انه التأخير الخ (قوله بان يؤدى ما كان الخ) اشار بهذا الى انه ليس بالفاضل
هنا عاين قيمة المتأخر كهي قيمة المتأخر من أو بين مثلا وانما المراد به ما سار ما كان غير مستحق
التلف زى وسم (قوله علفا ما لو افته) أي أو تمكن من دفع التلفات عنه بل فعل شوى (قوله
عن المال الباطن) سمي باباطن لعدم غير به غالبا لعل الظاهر وقال ا ط ف الباطن هو
الذى لا يجوز بنسبه والظاهر ما جوب بنسبه كايه ذلك من الامانة فيها اه (قوله فوجب اذ لا
ي) أي وان قال الامام لا يفتاها أنتها هناك وأصرفها للفقر وعلم من حاله ذلك فيجب الدفع
هو براءه لفسادكم وعدم انصرافه بالجور ولأنه من المال لا انتعوان تسليمه او لوقاوتها
مستحقين لانها تهم على الامام شرح مدر بنوع تصرف (قوله وليس له طلبه عن الباطن) أي
مهر عليه واذ دفعها للملك له حيث شاء براء كذا اذا انصف امره وصرفها بنسبه المستحقين فله بها
ش على مدر (قوله والخمسة زكاة المال الباطن الخ) أي في ان الافضل دفعها للامام ان ظنا
شوى وليس بظاهر والموابن يقول في العاين طلبها الا اذا علم ان الملك لا يزك الخ كذا
بخلاف قال الشوى يرى وجهه الخافى وان جيب اليسار وهو ما يخفى غالبا كمال الباطن (قوله هو
من) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن عرض على مدر (قوله بنفسه أو زكاة) أي المال
بصرفه فيلظهر ايجاب (قوله ان كان علفا الباطن) وان كان جائزا في غيرها وظاهر وجوبه زكاة (قوله الباطن
هو غير مدبر بل هو يوقف على الباطن في اقتضاهم ان الغالب في الظاهر اعطاهما لظاهره ولو ازل
ش وعل التارق ويقتضى ان كان زكاة المال الظاهر يبلغ على دفعها المستحقين فلابد منها
أي تمكن مطالبة بها بخلاف زكاة المال الباطن فيدفع على دفعها للمستحقين فاشترطها كذا
لا ا ط ف (قوله ونجب نية) ما ثبت للملك بعد المحلول ورنه المستحقون فانهم اخذون منه
كافة، ا ز كالورث باسم الزكاة وبابن باسم الارث وسقطت النية مدر شوى نية الزكاة
بما هو جاهل بضره والذى يظهر الكافي ولا يشكل بالمصلحة لانها عادية بدنية بخلاف هذه و اضافية
مع في نه الجواز فتدعيها وتوقفها على غير المزمع ومحمد ذلك لتبناى مدر شوى ويقل
له ان يوقف صلاة الظاهر هذا بناء على ان للمادة لا يجب فيها نية القرصية وقدم مدر ان لفته

في الزكاة (كهذا زكاة وفرض صدقة) أو صدقة مالي المفروضة

وتمثيلي بركانه اولى من تمثيله بغير ضرر كانه مالى لان نية الفرض كالمال ليست بشروط لان الزكاة لا تقم الا فرضا وبه فارق ما لو نوى ماله الله.

(ولا يكتفى فرض مالي) لأنه يكون كفارة وتذرا (ولا حدة مالي) لأنها تكون نافذة (ولا يجب) في النية (تعيين مال) مترك عند الأخراج
بنية الزكاة مطلقا م بان تلف
القائض فله جعل الفرج
عن الحاضر (فان عينه لم
يقع) أي الفرج (عن غيره)
فلو كان نوى الفرج في
المال عن القائض لم يكن له
صرفه إلى الحاضر فان نوى
مع ذلك أنه بان للنوى
تألفا فعن غيره فبان تألفا
وقع عن غيره والمراد بالقائض
عن مجلسه لاعتن البلد
بناء على منع نقل الزكاة
وهو المتعدا إلى في كتاب
قسم الزكاة (وتلف) أي
النية التي عن محجور (ووجه
فلودفع بلانية لم يقع الموقع
وعليه الضمان وظاهر أن
الولي السفيه مع ذلك أن
يفرض النية له كفيرة
وتعير به بالمحجور أع من
تعييره بالصبي والمجنون
(وتنفي) أي النية (عند
عزلها) عن المال (وبعد)
وهذا من زباني (وعند)
دفعها لإمام أو وكيل
والاضل لها (أن ينوي
هستهقر يق أيضا) على
المستحقين وذكر الأضلية
في حق الإمام من زباني
وكذا قول (ولأن بوكل
فيها) أي في النية (ولا تنكس)
نيها (م) عن المترك (بلا
اذن) منه كفيرة (لا عن
ممنع) من أدائها فتسكن
فله (مسح نجعلها) في مال حولى (لإمام فيا)

خلافه اللهم إلا أن يقال إن الفريضة في المعادة وإن وجبت فالمراد بها المعادة ما كان فرضا بالإضافة أو نحو
والفرض المميز للأصيلة عن المعادة هو المقتضى فلا يمرض ع (قوله ولا يكتفى فرض مالي) قيل
هذا أي عدم كفاية فرض مالي أن عليه شيء من ذلك غير الزكاة اه ويرد بان القرائن الخارجية
لا تنصص النية فاعبرة يكون ذلك عليه أو لا تألفا من نوي به المراد وغيره شرح حج ومر (قوله)
فان نوى مع ذلك) أي مع تعيين الفرج عن القائض (قوله) والمراد بالقائض عن مجلسه أي والمراد
بالقائض في تعيينه للذكر القائض عن مجلسه أي مجلس الفرج وغرضه بهذا دفع ما يقال كيف
يصح الأخراج عن القائض مع أنه يشترط الدفع لفقراء محل المال ولو كان قائضا فكيف يخرج المالك
عنه لتعير أهل محله (قوله لا عن البلد) أي أدعنا في محل لا مستحق فيه بل المالك أقرب البلديات له
حل (قوله لم يقع الموقع) ظاهره وإن نوى السفيه لكن قال سم وينبغي كإرافق عليه مر أنه تنكس
نية السفيه وإن لم يقضه إليه الولي ع (قوله وبعده) صادق بوقوع النية بين العزل والدفع وبه
صرح مر وإن لم تقارن أحدهما فلو استقل المستحق بقضها اعتد به مر (قوله) وعند دفعه لإمام
أي وإن لم ينو الإمام عند الدفع للسجين لأنه تنبيهه فالدفع إليه كالدفع لهم بدليل أنها التولفت عنده
لإزالة يجب على المالك شيئا والساعي في ذلك كالإمام شرح مر ولو نوى الإمام الزكاة والأخذ غيرها
كعدة تطوع أو هبة وغيرها فالمعبر بقصد الدافع ولا يضر صرف الأخذها عن الزكاة إن كان من
السجين فإن كان الإمام أو نائبه مرفوعا عنها ولم تقعر زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والإمالي
والشورى وغيرها فلا يمنع المالك نية أن زكاة فيها وهذا هو المتمد ويؤيده افتاء ابن الرداد شوري
أي لأن ما يؤخذ من ذلك لا يصرفونه مصرف الزكاة كإقراره شميخنا ح ف (قوله وله أن بوكل
فيها) أي أهلها أي لنية الزكاة لا لنية مطلقا بأن يكون مسلما أو كافرا لا لاسبيا ولوعيزا ولا كافرا
ورقيل قال ع (ولا تنكس) نية الوكيل بأذن من الموكل عند صرفه للوكل لأنه إنما اغتفرت
النية من الوكيل إذا أذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقعت بما كاهم ح به حجر في شرح الاربعين عند
قوله وإنما لكل امرئ ما نوى والذي صرح به ع (ع) على مر محبة التوكيل في النية استقلالاً بأن
لو كان واحداً بينهما ولو ادعى التفرقة (فرع) لو وكل في تفرقة زكاة لم يكن توكيلاً في نيتها على الاعتماد
من نزاع في المسئلة شوري

(باب تعجيل الزكاة)

أي بيان جوازها وعدمه وقدمت الإمام مالك رضي الله عنه محبة التعجيل وتعيه ابن المنذر وابن
خزيمة من اعتقاد ليلته عليه السلام أرحض العباس رضي الله عنه في تعجيل صدقته قبل أن يحل
من ماله في ذلك وأنه سقى مالي فجعل رفقاً جازت قدسهم على أجله كاله بن وأيضاً لأنه سقى مالي وجب
بسبب جازت قدسهم على أحدهما كتقديم الكفارة على الحنث وقد وافق المخالف عليها برمادي
(قوله وما يدرككم) أي من حكم الاسترداد ومن حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد
ومن أن لا يضربها بمولم قوله ولا زكاة تنقل إلى المال تنقل شركة (قوله) مسح تعجيل الإمام (الح) محله
في غير الرأى أما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه سواء الفطر وغيره نعم إن جعل من ماله جاز فيها يظهر
(وتلفه) القائله مقام تنكس ذكره وتولى بلادن من زباني (باب تعجيل الزكاة وما يدرككم) هو أولى من تعيره بصل لما صر في الباب
فله (مسح نجعلها) في مال حولى (لإمام فيا)

العقد قوله) بأن ملك نصاباً أو ابتاع عرض بمائة ولو بدون نصاب كأن ابتاع عرضاً لها لا بأسى مائتين فجعل كل مائة مال الحول وهو يساويهما أو ابتاع عرضاً يساويهما فجعل كل مائة أو بمائة عرضاً لها لا بأسى مائتين فجعل كل مائة مال الحول وهو يساويهما (٦٠)

شرح م ر شوري قال ع ش ولا يرجع الولي على المولى عليه ان نوى الرجوع لانه انما يرجع بما يصرفه عنه عند الاحتياج ولا حاجته في هذا التجبيل انتهى وقوله لعلم الاطمينع عن أي عن واجب عام وكذا يقال فيما بعده وهو قوله وللفطرة الخ (قوله) انفق أي وجده وقوله موله أي ابتداء حوله (قوله) أو ابتاع أي اشترى عرض بمائة تجارة (قوله) فجعل كل مائة أي المائتين وهذا ليس بقيد ولو جعل كل مائة أو بمائة تجارة كانت العروض تساويها آخر الحول كما قاله ع ش قال شيخنا وقيل أنه يقال في قوله فجعل كل مائة بمائة ليس بقيد ولو جعل كل مائة كقوله جاز (قوله) وهو يساويهما أي ولو بالتقدير المخرج لانه كالباقي في ملكه اه برماني (قوله) فيجعله من المجلل وان لم يساو المال الخ وكانهم اغتفروا له تردد البتة اذا الاصل عدم الزيادة لضرورة التجبيل واللام يجزى تجبيل أصلاً لانه لا يدري حاله عند آخر الحول وهذا يدفع ما للسبكي هنا (قوله) وان لم يساو المال الخ هذه الفاهة علمت من قوله ولا ولو بدون نصاب الا أن قال ذكرها توطئة لقوله بناء على ما مر الخ وقوله كلام الاصل الخ تأمل اطاف (قوله) فتفتى المنع في هذه الصورة أي حيث قال ولا يجوز تجبيل الزكاة على ملك النصاب وقوله وليس مراد أي لان كلام الاصل مفروض في الزكاة العينية لا في زكاة التجارة لما قدمه من أن المبرة فيها مال الحول قرره شيخنا (قوله) يجزى الاول فقط أي يجزى منه ما يخص الاول والباقي يسترد فلا بد من هذا التأويل لصدق ظاهر العبارة بأن جميع ما يحمل العامين يجزى الاول فقط ولا يسترد منه شيء (قوله) فلسف أي قسم أو تجبيل حرف وقوله مودة عامين يجوز تزوين مودة وإضافتها الاول أو قرب الجواب المذكور كأي المراد (قوله) وصحح الاستوى شيف وقوله عليه أي على صحيح الاستوى (قوله) رخص بانقضاء الحول مال الحول يستند وهذا اختلاف لم يحمل واحد من أربابنا لم يأت به يصح وان لم يبق بعد آخرها نصاباً لانقضاء الحول قبل آخرها شوري (قوله) وللفطرة) أي عن فطرة أي زكاة فطرة وأخيرها أفضل خرجها من خلاف منع التجبيل كأي ع ش على م ر (قوله) لانها تجب بالنظر من رمضان عبارة شرح م ر لانقضاء السبب الاول اذهي وجب بسببين رمضان واللفطر منه وقوله أحداهما جازة تنفيها على الآخر لان التقدم يوم أو يومين جاز باتفاق الاصحاب فألحق الباقي به قياساً بجماع آخرها في جزئ منه (قوله) فهو أي رمضان سبب والوجه كاخروا ونصح أن السبب الاول رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المشترك بين كل واحد منهما فقولم له تجبيل الفطرة من أول رمضان وقولم هناك مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشبهه عدم التأمل سم أي لان قولهم ما ذكر يدل على أن السبب هو ادراك آخر جزء من رمضان لا كله اه فاذا تجبيلها في رمضان يقال انه تجبيلها عن أحد السببين وهو الفطر وأما السبب الآخر فقد جعلناه فيه لانه وما قدم من أن أحد السببين ادراك آخر جزء من رمضان فهو بيان لان ما يتحقق به السبب الاول كما تقدم ع ش على م ر (قوله) ما بعده فيصح أي حيث كان الاخراج من غير آخر والحب للذين أرادوا اخراج عتقها لما تقدم أو آخر من الربط أو الربط قبل جاته لا يجزى وان جف وتحقق أن المخرج يساوي الواجب بعد جفائه أو يزاد عليه ع ش على م ر (قوله)

لم يساو المال في صورة التجارة الاولى نصاباً عند الابتاع بناء على ما مر من أن اعتبار النصاب فيها آخر الحول وكلام الاصل يقتضي المنع في هذه الصورة وليس مراد ما خرج العام ما فاقه فلا يصح تجبيلها لان زكاة لم يتعقد حوالها والتجبيل قبل انقضاء الحول لا يجوز كالنهي قبل كمال النصاب في الزكاة العينية فالجمل عامين يجزى الاول فقط وأما خبر البيهقي أنه نكف من النصاب صدقة عامين فأجيب عنه بانقطاعه واحتمال أنه نكف في عامين وبغير محبة الاستوى وبغير محبة تجبيلهما وعزوه للنص والاكثرين وعليه فهو مقدم ما اذا بقي التجبيل نصاب كتجبيل شاتين من ثنتين وأربابين شاة وخرج بانقضاء الحول مال الحول يستند كما لو كان ذلك دون نصاب من غير عرض بمائة كأن ملك مائة درهم فجعل خمسة دراهم فلا يصح تجبيلها لفسبب وجوبها (د) صح تجبيلها لفطرة

فرضان) ولو في آله لا يملك التجبيل بالنظر من رمضان فهو سبب آخرها أما قبله فلا يصح لانه تقدم على السببين (لا) تجبيلها (ثابت) من محروم (قبل) وقت (وجوبها) وهو بدو الصلاة باشتداد الحب كما اه اذا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً ما بعده فيصح قبل الجناف بالتصنية

(وشرط) لاجزاء المجل
(كون المالك والمستحق
أهلا) لوجوب تلك الزكاة
ولاخذها (وقت وجوبها)
هو أهم من تغييره آخر
الحول فلو كان أحداهما ميتا
أو المستحق مريضا أو
لما نالها وقت الوجوب
أو بيع الحول وليس مال
تجار لم يحز المجل ولا يشر
تلف المجل ولا يرد ما لم يحل
بنت مخاض عن خسر
وعشرين فتوالت قبل
الحول وبلغت ستا وثلاثين
حيث لم يحز المجله وان
صارت بنت بلون مع وجود
الشرط المذكور بل
يستردّها ويمسكها أو
يدفع غيرها وذلك لانه
لا يلزم من وجود الشرط
وجود الشرط (ولا يضر
غناها) ولوم غيرها لانه
انما اعطى ليستثنى فلا
يكون ما هو المقصود مانعا
من الاجزاء ويضر غناه
بغيرها كزكاة واجبة أو
مجله أخذها بعد أخرى
وقد امتنع بها

(قوله فلو تلت وكان
الرجوع إل) كذا كتب
سم هناء الأولى كتابه هنا
الفرع على قوله ويضر
غناه بغيرها تأمل

وشرط لاجزاء المجل) التمسكه بما في للمستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ ووقت
الوجوب وان خرج عن ذلك بينهما كانا رتد بعد الاخذ ثم أسلم قبل تمام الحول وكذا لو غاب عنه
الحول أو قبضه أو تمسك به أو احتجابه أو اجزأ المجل كافي فتاوى الخانجي وهو أقرب الوجهين في
البحر وأما المالك فلا بد أن يكون بصفة الوجوب جميع الحول شرح مر فقوله بشرط في الأخذ أن
يكون أهلا للاستحقاق وقت الوجوب أي يثبتا أو مستعابا (قوله والمستحق) اعتمد مر أنه
لا يضر كون المال أو الأخذ في آخر الحول بل قد أثر سم على صحيح وعش وعمل فقوله لا بد من اخراج
الزكاة تقرا بل قد حول الحول في غير المجله حرف (قوله أهلا) المراد أن يكون المالك متصفا
بصفة الوجوب والأخذ بصفة الاستحقاق لأن الأهلية تثبت بالإسلام والحرية ولا يلزم من وصفهما
بالأهلية وصفهما بالوجوب والاستحقاق المراد هنا شرح مر بزيادة فالدفع ما قيل ان التصير بالأهلية
ليس يجب (قوله وهو أهم من تغييره) آخر الحول) أي لشموله زكاة الفطر والثابت (قوله أو المستحق
مريضا) بخلاف المالك اذا الرتد لا يخرج عن أهلية الوجوب عش (قوله ولا يضر تلف المجل) أي
لا يضر اجزأه (قوله ولا يرد ما لم يحل) أي لا يرد على قوله بشرط إلج أي لا يفسد فيكون ما قاله
شرعا تخلف الشرط عنه أي لا مكان تخلف الشرط لفقده سبب أو شرط آخر أو وجود مانع وهنقد
قد شرط آخر خرج به صحيح فقال لم بشرط مع بقا ذلك ان لا يتغير الواجب والا كان محل بنت
مخاض إلى أن قال وهذه الصورة تصريفها الواجب لم ترد اه (قوله ما لم يحل) بنت مخاض عن خسر
وعشرين) انظر لمحل عنها بنت بلون ولعل الوجه عدم الاجزاء فليحذر كاتبه شوري (قوله وبلغت
ستا وثلاثين) أي بالآخر اجزأها (قوله مع وجود الشرط المذكور) وهو كون المالك أهلا لوجوبها
والمستحق أهلا لاخذها وقت الوجوب والظرف متعلق بقوله لم يحز (قوله بل يستردّها ويمسكها
إلج) محل ذلك ما لم يحجزها ثانية بأن يورثها من الستة والثلاثين والا فلا يلزم استردادها ولا اخراج
غيرها شيئا في عش ماض يستجاء محل عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو
نوى بعد ان صارت بنت بلون دفعها عنها ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن
تقع حيثنفع الزكاة (قوله لانه لا يلزم إلج) الأولى الجواب بأنه بشرط أيضا أن لا يتغير المال
للحعل على نصاب آخر كما أفاده شيخنا حرف وذكره صحيح (قوله وجود الشرط) وهو اجزاء
للمجل (قوله ولا يضر غناه) أي الزكاة المجله اما لكنتها أو نوالها أو تجارتها فيها أو غير ذلك
شرح مر (قوله ولوم غيرها) فلو تلت وكان الرجوع ليدلها يؤدي إلى خروجها عن التقي كان
كالمص مر (قوله لانه انما اعطى ليستثنى) أي ولا نالوا أخذتها بعد غناها لان فقر واحتجنا إلى ردّها
لها تبت الاسترجاع يؤدي إلى نفيه شرح مر (قوله ولا يضر غناه بغيرها) كأن أخذ المجله وأخذ
أخرى غير مجله واستثنى بغير المجله فاسترد المجله حيث دلته قد استثنى بغيرها عند تمام الحول أفاده
شيخنا قال صحيح وصورتها أن تلف المجله ثم يحصل له زكاة أخرى بدسها بدل المجله ثم يبيع منها
ما يفي به أو يبيعه ويكون حال قبضهما محتاجا لهما ثم يغير حاله عند الحول بأن صار غنيا فصار يحسبه
أحداهما وهما يبدء ورجع السبيقي فيوافق حول مجله ان الثانية أولى الاسترجاع ان أخذها
مرتا فارتأخذها معا فيجبر على رد أحدهما ولو كانت أحدهما واجبة فالمرجع للمجله لان
الواجبة لا يضر عروض المانع بعد قبضها شوري (قوله كزكاة واجبة) أي غير مجله (قوله
أخذها بعد أخرى) نعم لكل من الواجبة والمجله وأفراد الضمير لان العطف بأورقوله بعد أخرى
أي بعد أخرى مجله وقوله وقد امتنع بها أي بالثانية وقد تلت الأولى للمجله والأبأن يثبت فلا يخذ

(وإذا لم يجز للمجمل) لانتفاء شرط عماد كـ (استرده) ان يقي (أو يبدله) من مثل أو قيمة ان تلف (والقيمة بقيمة وقت قبض) لا وقت تلف لان ما زاد حصل في ملك القابض (٦٢) فلا يضمنه ويسترد ذلك (بلا زيادة منفصلة) كابن وولد بخلاف المنفصلة

كمن وكبر (ولا ارش نقص صفة كمرض ان حدث ما قبل سبب الرد) فلا يضمنه ما لم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استردا وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة نقص العين كمن عجل بعيرين فثلث أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة التالف ومحدث الامرين قبل السبب مالم حدثا بعده أودعه فانه يستردهما وقولي صفاتي آخره من زيادتي وانما يسترد (ان عمل قابض التجبيل) بشرط كان شرط استرداد المانع بعرض أو بدونه كهمه زكاتي المجهلة لعدم التجبيل فيها وقد بطل وعمل بالشرط الاول فان لم يوجد شيء من ذلك لم يسترد بل تقع خلا (وعلق قابض) أوأورته (في) اختلاصهما في مثبت استرداد وهو واحد مما ذكر فيمصدق لان الأصل عدمه (ولا زكاة تنعاق بالمال) الذي تجب فيه (تعلق شركة) بقدرها بدليل أنه لو امتنع من استرجاعها أخذها الامام منه فمما كايتمسك المال للشرك فمما اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وانما

من الثانية الاماينة اه حل ولما بالتي ما منع أخذه لانه كان حلت له زكوات أو أموال تمكنه العمر التالف (قوله إذا لم يجز للمجمل الخ) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع لم يسترده بالتجيبيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن مجمل ديناً مـ جلا حتى لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد والقبض حيثئذ صحيح فبا يظهر اذا كان علما بفساد الشرط لتبرعه حيثئذ بالبيع شرح حر (قوله استرده) ولا يحتاج الاسترداد الى لفظ بدل عليه كمن جمل يتنقص بنفسه كافي المجموع وبه يعلم ان ذلك للمجمل يتنقل للدافع بمجرد وجود السبب من غير لفظ شوري ولا شيء عليه للقابض في مقايمة النفقة لانه اتفق على نية أن لا يرجع قيا ساعا للمشتري شراء فاسدا عـش (قوله من مثل) كان مجمل زكاة الثمار بعد صلاحها أو الحبوب بعد اشتدادها كان آخرج ثمرا أو حبوبا من غير وجوده من مرقها الثمار ونصية الحبوب برماوى (قوله وان تلف) وفي معنى التالف البيع ونحوه مـ في ما لو وجد من مرقها ولا تفرق فيه أخذ قيمته للحيولة أو يصدر الى فسكا كذا خذ ما في البيع عـش (قوله حلت لك القابض) بشر أن القابض لو كان غير مستحق حال القبض لزمه قيمته وقت التلف لعدم ملكه للزيادة وهو نظريا يأتي من استرداد الزيادة المنفصلة وما معها في هذه الحالة (قوله بلا زيادة منفصلة) قال في شرح الرض حقيقة كآوله والعكس أوحكا كالابن يضرع الدابة والصوف بظهورها كافي الموهوب للوهر بالبيع للقلس بجامع حديث الزيادة في ذلك الآخذ اه وقوله والصوف بظهورها اذا بلغ وأوان جزء كايتمسك به الثهاب جمع في شرح العباب وأما ان لم يبلغ وأوان الجزعادة فهو من الزيادة المنفصلة ولا يشكل الابن بالضرع والصوف بالظهور بالجل نحو صا لم يبلغ وأوان الوضع لان كل منهما لما كان مـ دورا على ضله كان كالنصل بخلاف الجمل فليتأمل شوري (قوله وولد) قال شيخنا بخلاف الجمل فانه من المنفصلة كما اعتمد شيخنا حر ونوزع فيه بأنهم لم يملوه كالمنفصلة الا في القلـس وعـلوه بتفسير القلـس فليراجع قول على التحرير أي فلما جاء السبب من جهة مكننا البائع من الرجوع في قوله عن وقال البراء ان الجمل من الزيادة المنفصلة الا في هذا الباب وباب القلـس (قوله ولا ارش نقص صفة) المراد بنقص الصفة ما لا يفرد بعقد فيشمل جزء منه كرجل وليس المراد بالصفة ما قبل العين حـف (قوله استردا) أي الزيادة والنقص والتعير بالاسترداد فيه ما عدا بالنسبة للارش (قوله نقص العين) أي وهو ما يفرد بعقد أخذها تقدم عن (قوله وقيمة التالف) وأرش النقص هنا قيمة التالف (قوله فانه يستردهما) ظاهره وان حدث النقص بالتعير كانه ساوية وهو ظاهر لان العين في ضلها حتى يسلمها للمالكه لانه قبضها الفرض نصف فليراجع ريشي على حر (قوله ان عـا قابض) أي مع القبض أو بعده على المتمد زى والمراد بالبعده ما قبل التصرف فيه صحيح (قوله فان لم يوجد شيء من ذلك) أي من الشرط والقول المذكر وكان الآخر أن يقول فان لم يعلم الخ (قوله بل تقع نفلا) هل مثل المجمل في ذلك المودع من ذلك المال الذي للوجوب تبيين كونه تالف يقع نفلا انظره حل (قوله في مثبت استرداد) بأن ادعى المالك وجوده والقابض عدمه (قوله وهو واحد مما ذكر) أي من الشرط والقول المذكر وفيه تعلق المال وكون المالك والآخذ غير أهل للوجوب والاستحقاق وغير ذلك شيخنا (قوله تعلق شركة) وهو شركة غير محنة كابدل عليه قوله وانما جاز الخ (قوله وانما جاز استرجاعها) وأرد على قوله نعلق شركة

جاز استرجاعها من غيره

لبناء أمرها على المساهلة
والرافق والواجب ان كان
من غير جنس المال كسنة
واجبة في الابل ملك
المستحقون بقدر قيمتها
من الابل أو من جنسه
كسنة من أر بعين شاة فهل
الواجب شاة أو جزء من كل
شاة وجهان أرجحهما الثاني
كما يؤخذ من قولي (قلو
باعه أي ما له لقب به الزكاة
أو بعضه قبل إخراجها بطل
في قدرها) وإن أبق في
الثانية قدرها لأن حق
المستحقين شافع فأى قدر
باعه كان حقه حقه نعم لو
استثنى قدر الزكاة كبتك
هذا الأقدر الزكاة صح
البيع كما جزم به الشيخان
في باب زكاة الفار لكن
شرط الماوردي والروابي
ذكره أو هو عشر أوصفه
وظاهر أن محله من من جهله
(لا) إن باع (بالمال تجارة بلا
معاملة) فلا يبطل لأن
مناق الزكاة القيمة وهي
لا تقوت بالبيع وقسولي أو
بعضه قولي لا مال إلى
آخره من زادي

درس

﴿كتاب الصوم﴾

أدفعناه لأجل إخراجها من غير المال (قوله لبناء أمرها على المساهلة) يعتمد بذلك أمنا عن
عدم الشراكة فيما يصل من فوائد كائنا والدر يرمي (قوله أرجحهما الثاني) يعتمد وقوله
كما يؤخذ من قولي لا مال لأن لو كان المراد بقدرها شاة ليطال في الجوع لإيهام الشاة فيصير المبيع مجهولا
(قوله بطل في قدرها) أي أن كان من الجنس فإن كان من غيره كشاة في خمسة أيمرة بطل في الجوع
لجعل بقيمة الشاة لا في قدر القيمة فقط على المتمدن وبعبارة سم على حج بطل في قدرها
وهو جزء من كل شاة في خمسة الشاه وهو ربع عشرها مثلا كما هو مقتضى ما قدمه من أن الأصح أن
الواجب شاة ما لم يمتد في قدرها في شرح العباب عن القول في قال حج فبدره المشتري على البائع اه قال
سم أي بأن رد شاة في خمسة الأربعين بدليل سابق كلامه فإنه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها
من غير الاشتاء أو قدر ذلك فإن كان المراد أنه يرد المشتري قدرها متميزا ببيع في جميع
ما بين يده ففيه إشكال لأنه يلزم أن يبطل باع هذه الواحدة وتوجب بالترام ذلك ووجه ما نقلنا
أقبل البيع صحيحا في جميع كل واحد من الواحدة ماعدا هذه الواحدة وتوجب بالترام ذلك ووجه ما نقلنا
كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية نصف الحكم بطلان البيع في كل جزء وإجاز أن يرفع هذا
الحكم رد المشتري واحدة إلى البائع أو بأن غاية البطلان بقاء ذلك المستحق لجزء من كل شاة وهو
ينقطع ودشاة لأنه معنى الاستبدال لكن قياس أن الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة ثلاثان
التي يرد المشتري جزء من كل شاة مثلا اه (قوله وإن أبق في الثانية قدرها) أي ولم ينوبه الزكاة
وهو عين أن قال هذه الشاة لا زكاة حل (قوله نعم لو استثنى قدر الزكاة) أي في غير المال شاة كبتك
هذا الخرافة نقد وأما في المال شاة فلا يصح إذ قال ذلك بل لابد أن يقول الأهذه الشاة حل أي
لأن استثناء الشاة التي في قدر الزكاة دل على أنه عينا لها وأنه اتصافا ماعداها شرح مر فان
برهينا بأن قال بكتك هذه الشاة لا قدر الزكاة بطل في الجميع لأن قدر الزكاة الذي استثناء شاة مبهمة
وابها ما يؤدي إلى الجهل بالمبيع عرض هذا لا يظهر الأعلى القول بأن الواجب شاة مبهمة وأما على
الراجح من أن الواجب جزء من كل شاة فيصح البيع فباعد قدر الزكاة (قوله صح البيع) أي قطعا
كأنه حج وهو يشير إلى أن ما بعد الاستدراك مقطوع بعوماقله مختلف فيه فاندفع ما يقال لافرق
بين المستدرك والمستدرك عليه لأنه في الحالين يصح فباعد قدر الزكاة وحيثه فلا موقع لذلك في
كلام من لم يحكم الخلاف كالشرح ولله تبع الحق تأمل والاحسن في الجواب أنهما يفتقران من
حيث أنه عند الاستثناء يكون البيع قد قرر على قدر الزكاة أيضا ثم بطل فيه فلم يشتري الخياط
لثرب الصفة عليه وعند الاستثناء يلحق البيع بقدر الزكاة أصلا كما في سم وعرض فلي ادل
والمراد في ذات على المشتري يرجع على البائع بحصة من الثمن إن قبضه كما في ابن حجر وعلى الثاني
بستر الثمن بجمعه فلا يفسد من شيء (قوله بلا معاملة) أي مسامحة وأما إذا باعه بمعاملة فإنه يبطل فبا
قيته قدر الزكاة من الحاي به وإن أقرز قدرها ابن حجر كأن باع ما يساوي أر بعين مثلا بعشرين
فبطل البيع فدر عشر الحاي به وهو ما يقال نصف فقال من العشرين الناقصة من ثمنه كما قررنا
شيئا ودفع في شرح الروض واء تعرض بطلان البيع فإذا كرم كون الزكاة متعلقة بالقيمة لأن
مقتضاها البيع ووجوب زكاة القيمة بتمامها وهو أن يكون دينارا كما تقدم عن مر اه إذا باع
عروض التجارة بدون قيمته تارك قيمته فخر ذلك

﴿كتاب الصوم﴾

فرض الصوم في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو من خصائص هذه الأمة

كتب عليكم الصيام يوم
بني الاسلام على خمس رجب
صوم رمضان بكامل شعبان
ثلاثين يوما (أوردية
الحلال) في حق من رآه وان
كان فاسقا (أوردية) في
حق من لم يره (بمدل
شهادة) تجلوا بخاري

(قوله قال العلامة الاجهوري
الح) ونواب الصكامل
والنقص سواء من جهة
ما يترتب عليه من غير نظر
لايهاما أما ما يترتب على
الثلاثين من نواب واجبه
ومنعوبه عند سحوره
وفطوره فهو زيادة يغوث
بها النقص وسكته عدم
كمال رمضان للتي ^{في}
في غير سنة واحدة زيادة
للمسلمين نفوسهم على
مساراة النافس للكمال فيها
قد سماه حجر

(قوله وهو شدة الحر
لوجوده) أي في هذا الزمن
المخصوص الذي هو الشهر
(قوله لانهم الذين وضوا
الشفقة) لا يعني مرجوحية
ان اللغات اصطلاحية أما
على الراجح من أن الرأى
لهائمه وعلمها جميعا لآدم
عند قول اللانكة لاعلم
لنا فلا ياتي ذلك اه حجر
(قوله رحمه الله بكامل
شعبان) حتى لو كان كماله

بنا على زيادة ثبت بها حال شعبان ثبت ومثل هذا

السكافي في الرأى اه حجر والظاهر أن مثل الرأى غير هام مثل الرأى من صدق تأمل

كأن كره الحافظ السيوطي ونقله الحافظ ابن حجر عن الجمهور وحملوا التشبيه الواقع في قوله تعالى كما
كتب على الذين من قبلك على مطلق الصوم دون قدره وزمنه وقيل أنه ليس من الخصوصيات بحمل
التشبيه على حقيقة أنه قيل مامن أمة إلا رقد فرض عليهم رمضان إلا أنهم ضلوا عنه قال العلامة
الاجهوري المالكي

وفرض الصيام ثاني المعجزة • ضامه تسامى الرحمة
أربعة تسع وعشرين • ما • زاد على ذللك الكمال اتسا
كذلك بعضهم وقال الهنبي • ما ما كمل سوى شهر اعلى
والدميري أنه شهران • ونقص سواء أخذ بياقي

(قوله هو لفة الاساك) ولوعن نحو الكلام بمنه قوله تعالى حكاية عن مريم إن نذرت للرحمن صوما
أي اسما كاسكوتا (قوله اسماك عن الفطر) لو أبده بقوله عن عين لكان أوضح لانام نعل حقيقة
الفطر لكانه لو عبر بالعين لورد عليه ما لجامع أوقايا وأوردت فاذكر ما ولي غايته أنه يحمل بعل تسهيل
وما يأتي ع ش على هر وبعبارة شرح هر اسماك مسلم عي عن الفطر سالما من الحيف
والوادة في جميعه من الاعمال والسكر في بعضه (قوله كتب عليكم الصيام) والايام المحدودات أيام
شهر رمضان وجهما جميعه فلهيوتها هر (قوله يجب صوم رمضان) من المرض وهو شدة الخروج
عند وضع اسمه من العرب لانهم وضعوا اللفظة وقسموا كل شهر بغيره ما في زمنه حال وضعه كما
سواء اليعين لوجود زمن اليعين عندها وعلم من كلام المصنف كغيره انه لا كراهة في ذكره
بدون لفظ شهر خلافا لبعضه لما قيل أنه من أسماء الله تعالى ولم يثبت قول (قوله ثلاثين) قال الانام
أحدرضى الله تعالى عنه يجب الصوم ليلة الثلاثين عند النعم وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول النعم
بل لا يجوز فله أن يعمل بمسأله ويجوز عنه فرضه على المتصدق وان وقع في المجموع عدم أجزاءه عن
والحاسب وهو من يعتد منازل القمر وتقدير سيره في معنى النجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع
النجم الثقلاني شرح هر وقول هر فله المالح قال الزايدى بل يجب عليه على الحاسب الاخذ به لما ركنا
من اعتد صدقه فما لا ينافيه من غير بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب ويجوز اعتد
ما اعتد من التقادير المطلقة بالتأثير لية أول رمضان فالمدار على حصول الاعتقاد الجازم فاذا علفت
التقادير لم أزيلت فان حصل شك حينئذ لم يصح صومهم وان استمر زمهم صح صومهم وأجزاءهم
(قوله وأوردية في الحلال) أي لا بواسطة نحو مائة ولا عبرة برؤية تأمله ^{في} قاله ابن غيا
من رمضان وأصحوه من سائر الرأى لان التأني لا يضبط وان كانت الرأى باعفا اه زى واعلم أنه ثبت
رمضان بشهادة عدل وان دل الحساب القطعي على عدم إمكان رؤيته كما ثبت ابن قاسم على المنهج من
هر وهو للعتد خلافا لما نقله قل على الخطيب عنه فله ضعف كافاده شيخنا الهادي (قوله اه
ثبوتها) أي عندنا كما ولا بد أن يقول الحاكم كما ثبت عندى هلال رمضان أو حكمت بثبوت هلال
رمضان واللا يجب الصوم اه حج وقول بعضهم ليس هذا حكما حقيقة لأنه على غيره من الاجابة اليه
لان الحكم اعتراف بوجود الحلال ولزوم الصوم ثابته عنه وتابع له ولا يحكم فاعنى الضرورة بعله بل
شهد عند غيره على المعتد قل على الحلال (قوله بمدل شهادة) وان كان حديث البصري وثقة
بنمو بين حديث السمع حيث لا تلزم بماعه الجففة حديث السماع بأن لا يبدل اه مم وحج والاول

الفرق

الفرق بأن الجمعة تنقطع بالعذر وجوب الصوم إلى اليا إذا سمع النفا. حديد السمع فيه مشقة لبعد المكان
التي يسمع منه فقر في فيه بين حديد السمع وسننله لوجود المشقة في الذي عند سماع حديد السمع
ولا كذلك هناك المنادى فيه روية الهلال وفقرى قلا فرق بين حديد اليسر وغيره عند رؤيته
عش على مر دور ورجع الشاهدان كأن هذا النوع في الصوم ولو بدون حكم أو بعد الحكم ولو بدون
شروع لم يثبت برجوعه وجوب الصوم والاعتد به ولا وجوب وقى الاحتفال لابن حجر أنه ثبت رمضان
أيضاً حتى من ثورثت عنده روية رمضان ولومن كان اه شورى (قوله صوموا لرؤيته) أي ليصم
كل واحد منهم كذا إذا فلا يجب على غير الرائي إلا أن صدقة فاندفع ما يقال أنه ثبت عليه وجوب صوم الجميع
لرؤية واحد منهم من غير حكم الحاكم وقوله وأضر الرزق ته الضمير راجع إلى الهلال لا بقيد كونه من رمضان
ثم قد يكون ممن شوال وقيل فيه استحدام (قوله فان غم عليك) أي استر بالتهام قال في النهاية
في غم ضمير الهلال لا يجوز أن يكون غم مسنداً إلى الظرف أي فان كنت مغموماً عليك فاكوا اه
شورى (قوله فاكوا) ظاهره أنه لا تعاقب بين الحال بأن اليوم الذي لا غم فيه من رمضان وليس مراداً
قل (قوله ولقول ابن عمر) الحديث الأول دليل لوجوبه بأحد الأولين وهذا دليل لوجوبه بالثالث
(قوله ولاروى الترمذى) ساقع ما ثبت له بين به أن المراد لاخبار الشهادة إذ لاخبار لا يجب به
الصوم على الصوم كما هو ظاهر شورى (قوله أنه لا تشترط العدالة الباطنة) بل يكفي بالعدالة الظاهرة
وهو المراد بالتشور شرح حر وهو الذي لم يعرفه مفسر (قوله واستشكل) أي مالى المجموع
(قوله انها) أي الشهادة به لاروى رمضان وقوله شهادة أى فتحتاج إلى العدالة الباطنة وقوله لا روية
أي يكفي بها بالعدالة الظاهرة (قوله أى في الهلال أى في ثبوته) (قوله ذلك) أي عدم اشتراط
العدالة الباطنة كتنى بالعدالة الظاهرة (قوله شهادة حسبة) أي فلا يحتاج إلى دعوى وإن اختص
بأن تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو قضى ضرورة ولا بد من لفظ الشهادة قل وشرح حر (قوله
من أخبره مؤثوقه) ليس قيداً بل مثله الفاسق إذا اعتقد صدقة فالمدار على أحد أمرين كون الخبر
مؤثوقاً أو اعتقاد صدقة فكل قال البرموى إن اعتقاد صدقة قيد للوجوب وهو المناسب لما سبق
في صوم يوم الشك فالخا صل أن رمضان يثبت بأحد أمور ستة ذكر المصنف منها ثلاثة أولاً وسبق في
ذكر الاجتهاد في قوله ولا يشبه الخ واخبار للمؤثوق به ورؤية القناديل للملقن في البلاد المعتمدة والمراد
بالمؤثوق به الذي لم يهد عليه كذب عند الخبر (قوله وأن لم يذكره) أي وإن لم يذكره المؤثوق به
الملاى أى وإن لم يشهد به الخ والمراد مؤثوق به عند الخبر لاضافته إليه كفى حل أي ولو قلنا كما يعلم من
شرح قوله بعد إلا أن ظن أنه منه بقول من يثق به (قوله خلافاً لابن أبي النعمان) فإنه يقول لابد أن يقول
أشهدنا هذا من رمضان وأن الشاهر اه دمرى لا نوقله أشعاً في رأيت الهلال شهادة على فعل
شعور لا يصح ولعل الجواب أن ما اعتقد ذلك في قبولها احتياطاً للصوم ولأن هذه الشهادة خارجة
عن قواعد الشهادات فبدليل الاكتفاء وبها بالعدالة الظاهرة على أنه عهدت الشهادة على فصل النفس
في الرضا فالتمسها بغير (قوله ملقن الخ) ويكون هذا التعلق قبل الرؤية وأما إذا وقع التعلق
بعد الرؤية ثم شهد من رأى أكتفى بالواحد وعلمه أى إن علق بقوله أن جاد رمضان أو دخل رمضان
بغلان فالقولان ثبت رمضان فيحصل الدين ويقع عليه الطلاق والتعلق بشهادة العدل اه ع
(قوله كابد له كلامه) أي الشافعى في مختصره للزنى أي حيث قال فيه ولشهد برؤيته عدل رأيت

شاهدان أو يجب بيان وجودهما كان بالقياس إلى ما ثبت عند مفسر ذلك خبر كابد له كلامه في مختصره للزنى وقد ثبت أنه قبل
(٩٠ - عيسى) - ناني
خلاف مذهب الشافعى فانه يرجع أعني الإقرار لا يجوز فيه إلا
صححه من ثبوته بعد

ان أقبله أي أقبل شهادة لأثر فيه حل وهذا ينبغي أن قوله كابد الخ يتعلق بلتي التي هو ثبت
 لا بلتي أو متعلق بمحذوف أي وقد ثبت كابد الخ شيخنا (قوله) ان لم يزل الحال بعدها ولم يكن غيم
 للرد على الامام مالك القائل بوجوب الصوم حينئذ وترد شهادة من شهد أو حينئذ أي حين لم يزل الحال
 ولم يكن غيم ومثل ذلك من صام غير من يتق به أو من صدقه ولو قالوا أن سجدة أو من صدقه أو رأى
 هلال شوال وحده لكان ينبغي أن لا يخافوا فطرهم ولما حكم كتميز من أظهره على اطلاع عليه وإذا علم
 هذا واجب الاخفاء كقوله الباقى وترد بعض ما يخفى في أنه هل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو
 على عساه فراجع له قل (قوله) ان التي ثبت ضمننا هذا على طريقته ولعمد أن هلال شوال
 يثبت بعد استقلا لا شتاءه على العبادة وهو فطر يوم العيد لوجوبه بالأحكام بالجملة لان كل شهر
 اشتمل على عبادة ثبت بواحد بالنظر للعبادة كما في شرح حر وقرره شيخنا عن يري (قوله) وهو
 أي القرب (قوله) بانعدام المظلم بأن لا يكون بين الحلين أربعة وعشرون فرسخا فأكثر حل
 وشرح حر والأوجه أنها تعددية كما في شرح حر أيضا (قوله) وهو أي البعد يحصل باختلاف
 المظلم والمراد باختلافه أن يبعد المظلم بحيث لو رؤى في أحد هاتين أو أكثر غالبا قل في الأنوار يرى
 (قوله) لا بمسافة القصر خلافا للرأى قال ابن القري في تحفته واعتبار مسافة القصر يؤدي إلى أن
 يجب الفطر على من في البلد الصوم على السالكين ظاهرها ولو فهم في مسافة القصر اذعي التحديد
 لا بالتقريب وإلى أن يكون من خرج من البلد زمة الاساك ومن دخلها زمة الفطر على وهذا يجري
 أيضا على قول حر في اختلاف المظلم أن يكون بين البلدين أربعة وعشرون فرسخا (قوله) قياسا على
 طلوع الفجر أي اذا كان قوم غير ولا آخر لا يخرج من فيلحق من لا يخرج من لهم غير فدخل وقت
 الفجر بأن يقدر فجر من لهم غير اذا انعدم المظلم وقوله والنسب أي اذا كان قوم نهار وآخرون
 لانه لم يفلح من لانه لم يفلح من لانه لم يفلح من لانه لم يفلح من لانه لم يفلح من لانه لم يفلح من
 الساعات وغيرها وقوله وغروها أي اذا كان قوم ليل وآخرون لليل لم يفلح من لليل لم يفلح من
 لم يفلح من لغروب الشمس بأن يحكم بغروبها عندهم والمبرة في جميع ما ذكر بانعدام المظلم لا بمسافة
 القصر كما نرى شيخنا وفي نسخة وغروها والمراد بغروب الفجر على هذه النسخة ذهب أبو
 بطاوع الشمس وفيه نظر لانه يشكر روعه قوله والنسب اه شوي وهذا أعني قوله قياسا على
 لقوله وهو يحصل الخ وقوله ولان أمر الهلال الخ لقوله لا بمسافة القصر (قوله) عوج الخ ثم أباب
 عنه بأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور الخاصة
 سم والطبق بالنسبة كقوله شيخنا ثم قال والمراد بالأصول الوجوب أصالة واستقلالاً وبالوجوب
 الوجوب تباله قال لزم حكمه محققا بيا للوجوب على أهل هذا المثل التابع وهذا هو الظاهر (قوله)
 وتحكم المنجمين أي لاخذ بقولهم (قوله) والامر كقوله أي من الاشكال والتمسك بالمسافة المقتضية
 (قوله) فلا سفر إلى محل بعيد الخ لا يخص هذا الصوم بل يجري في غيره أيضا على التمسك من أصل
 القرب يحصل يسافر إلى بلدة فوجد هلالا ففطر وجبت الاعادة زى وانظر هذا التمسك على ما
 يفرع عنه لانه لا يظهر تغيره على قوله لزم حكمه محققا بيا لان المسافة إليه بعيد ولا يظهر أيضا تغيره
 على المفهوم لأن يحصل مستأنفا انتهى وعبارة الأصل مع شرح حر وإذا لم يوجب على أهل البلد
 الآخر وهو البعيد فاسافر إلى بلد الرؤية بمن صامه فالاصح أنه يفرقهم اه فيقيد قوله من محل
 رؤى يستتعلق بسافر اه وقال شيخنا ح في هذا تشديد المفهوم للمشار إليه بقوله الشارع خلافا للبيه
 عنه أي لا يلزم أنه حكم الهلال في محل الرؤية وحل عدم لزوم حكمه بأهل البلد ما يمكن انفساره

شهادة كل من ابن عمر
 والاعراب وحده (وإذا
 صنتها) أي يروى بعد
 أو عدلين كأنهم لا يروى
 (ثلاثين ألفا) وان لم
 الهلال بعدها ولم يكن غيم
 لان الشهر يتم بعض ثلاثين
 ولا يرد لزوم الاظهار واحد
 لان التي ثبت ضمننا بما
 لا يثبت بمقصودا (وان
 رؤى الهلال) يحصل لزم
 حكمه علا قريبا منه
 (وهو) يحصل بانعدام
 المظلم بخلاف البعد عنه
 وهو يحصل باختلاف
 الطول أو الشك فيه كما
 صرح به في الروضة كأصلها
 لا بمسافة القصر خلافا
 للرأى قياسا على طلوع
 الفجر والشمس وغروها
 ولان أمر الهلال لا يتعلق
 بمسافة القصر لكن قال
 الامام اعتبار المظلم بحجج
 إلى حساب وتحكيم
 المنجمين وقواعد الشرع
 تأتي في ذلك بخلاف مسافة
 القصر التي على غيرها الشارع
 كثيرا من الاحكام والامر
 كقوله وتبصرى بمحله هنا
 وفيما يأتي أعني بتعبيره
 بالبلد (فلا سفر إلى محل
 بعيد من محل رؤى) من
 صامه (وإن) أهل في الصوم

أخره (عبد) قبل سفره (مأدركه) بعده (أسك) معهم وإن لم العدد (٦٧) ثلاثين لانه صار منهم (أو بكه)

الى محل الرؤية فان كانوا كذلك لم يهزم حكم الهلال وعمل التقييد قوله أو بكه اه (قوله آخره) أنهم
قوله آخراته لووصل تلك البلدة في يومه أي أول يوم من رمضان لم ينظر وهو يتبعه حج شوي
وعبارة حل قوله آخره أي فيقوى الصوم اذا واصل اليهم قبل الفجر فلو انتقل في اليوم الاول اليهم
لا يوافقهم هند حج ورافقه عند شيخنا ولو كان هو الرائي للهلال وعليه ينفذ وقال انسان رأى
الهلال بالليل وأصبح منظره الباعذر اه لانه بواقته في الفطر فعلى هذا قوله آخره ليس بقيد (قوله)
طلع عشرين من صومه أي لما خلت اشداه عن ابتداء صومهم بيوم (قوله) ولا أثر لريشه
نهارا) أي فلا يكون للحاشية فتنظر ولا تستقبل فيبتدئ رمضان مثلاً أي فلا يثنى عن رؤيته بعد
الغروب اه قل على الجلال (فائدة) سئل الرائي هل القمر في كل شهر هو الموجود في الشهر
الآخر أم لا فأجاب بأن كل شهر قراجه بدا ان قيل ماله الحكمة في كون قرض الشمس لا يزيد ولا
ينقص وقرص القمر يزدو ينقص أجيب بأن الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش لكل ليلة والقمر
لم يؤذن له في السجود الا ليلة أو بعة عشر ثم بعد ذلك ينقص ويدق في آخر الشهر اه عبدالم
الاجوري على الصحيح هذه القائمة فيهما غير ثابتة في النسخ وإنما أدرجها الكاتب من الهامش
ومثل شيخ الاسلام الشيخ محمد شوي بمأصورته تمهيد رؤية هلال رمضان أول ليلة هل تسن أو
تجب وإذا ظن بالسيئة أو لألوجب فهل يكون على الكفاية أو الأعيان وهل مثله تمهيد هلال شوال
لاجل الفطر أم لا وهل يكون هلال شعبان لاجل الاحتياط لرمضان مثل هلال رمضان أم لا فأجاب
ترأى هلال شهر رمضان من فروض الكفاية وكذا في ليلة الايلة لما يقرب عليها من الاحكام الكثيرة
وله أعلم (تمت) قال الشيخ صفة القمر ألف فرسخ مكتوب في وجهه لاله الا لله محمد رسول الله خالق
الخير والشر يبني بذلك من شاء من خلقه وفي باطنه لاله الا لله محمد رسول الله طو في ابن أجرة الله
المحبر على يده والويل لمن أجرى الله الشرع على يده ويقال ان سعة الشمس سبعة آلاف فرسخ
وأربعة آلاف فرسخ في مثلها مكتوب في وجهها لاله الا لله محمد رسول الله خلق الشمس بقدرته وأجرها
بأمره وفي باطنها مكتوب لاله الا لله محمد رسول الله سبحانه من رضاء كلام ورجته كلام وعقابه كلام
سبحان القادر والحكيم الخالق القدر قال بعض المحققين والحق أن الشمس قدر الارض ثلثا
ومتون مرة فسبحان من له القدرة الباهرة والحكمة الطاهرة وهو الله لاله الاحول الخلد في
الاول والآخرة كذا في شرح لامية ابن الوردي قال السبدي على المصري في فتاويه لا يستقر القمر
أكثر من ليتين آخر الشهر أبدا ويستقر ليتين ان كان كاملا وليلة ان كان ناقصا والمراد بالاستقرار في
البقي ان لا يظهر القمر فيما يظهر بعد طلوع الفجر وفي عبارة بعضهم وإذا استقر ليتين والدماء
معمية فيهما فالبقية الثالثة أول الشهر بالارب والتعطين لذلك ينبغي لكل مسلم أن من قطن له في بغيه
عن الطلع من رؤية هلال رمضان ولم يمت صوم يوم ان كان كاملا وحديث صوم الرؤية الخ في حق
من لم يظن لذلك ولو علم الناس عظم منزلة رمضان عند الله وعند ملائكة والانباء لاحتطاه بصوم
ألم يله حتى لا يفوتهم صوم يوم منه اه وكلام نفيس فاحفظه
(فصل في أركان الصوم) أي وما يد كرمها من قوله وحل افطار بتحت (قوله) كظواهر الآتية
منفى هنا ان تسمية الامور واجبة في كل باب أركانها من هنا إلى آخر الكتاب من زيادته فيقتضي أنه
ليس للاصل التسمية بالاركان في باب من الابواب غير الحج والعمرة فليراجع (قوله من زيادته)

(أركان) ثلاثة وعبر عنها بالاصل بالشرط فسمي لها أركانا
كظواهر الآتية في غير الحج والعمرة من زيادته أحدها

(فيه لسلك يوم) كغيره من العبادات والتصرح باعتبارها كل يوم من زياتي (و يجب القرصه) ولو نذر أو قضا أو كفارة أو كان النذرى صيبا (لبنيتها) ولومن أول الليل
 على الفرض بقرينة خبر (٦٨) تلغين من ريبات الصيام قبل الفجر فلا صيام له وماه الفرضي وقدموه وهو محمول

فيه نظرا لأن ههنا الإبدال لا من الزيادة فكان الأحسن أن يقول وتعيير بأركانها ولعن نعيير به
 بالشروط حل (قوله نية) أي قبل الفجر فلو قارنها بالفجر تصح وكذا لو شك حال النية هل طلع
 الفجر أولا بخلافه لو شك بعد ما حل طلع الفجر أولا تصح ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤخر
 وإن لم يتذكر والفرق بينه وبين الصلاة قبله في النية بعد الفراغ واليهذا حيث تقوم إعادة
 التصديق في نية الصلاة دليل أن لو نوى الخروج منها بطلت صلاته في الحال ولو شك هل كانت قبل الفجر
 أولا أو شك نهارا هل نوى ليلا أولا فان تذكر فيها ولو بعد زمن طويل أنها وقعت قبل لا يؤخر
 والا فلا قل على الخلاف مع زيادة من شرح حر ومن النية ما لو تكرر ليوم أو شهر لم دفع العطش
 عنه نهارا أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف طلع الفجر إن خطر الصوم به بصلته
 الشرعية تضمن كل منها فسد الصوم والمراد أن يحضر ذات الصوم في ذهنه ثم صفاه ثم بقصد الامتنان
 بذلك وصفات الصوم كونه من رمضان أو غيره كالصلاة والتذوق وإذاته المالك جميع النهار (قوله
 اكل يوم) أي عندنا كالحلابة والخنفية وإن اكتفى الخنفية بالنية نهارا هو وإن كان تركا لكنه
 كيف تصدقتم الشبهة فالتحق بالفعل وانما وجبت لسلك يوم لأن كل يوم عبادة مستقلة لتخلل
 اليومين بما ينقض الصوم وهو الليل كالصلاة يتخللها السلام كما في شرح حر (قوله ولومن أول الليل)
 للرد على القول الآخر اقاتل بأنها لا تكفي في النصف الأول بل بشرط إيقاعها في النصف الأخير لأنه
 قريب من العبادة (قوله وتعيير أي الفرض) كرمضان أو نذرا وكفارة واستثنى من وجوب التعيين
 ما لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم غد عن قضاء رمضان
 أو عن كفارة حيث يجوز به وإن لم يعين قضاؤها ولا نوع الكفارة لأنه جنس واحد وما لو كان عليه
 صوم لم يدرسيه حيث تكفيه نية الصوم الواجب وإن لم يعينه للضرورة وانما لم يكتفوا بالصلاة لواجبة
 فيمن نسي صلاة من الحس لا يعرف عنها لأنهم توسوا في الصوم دون الصلاة كما تقدم حل (قوله
 وبني الخ) ضيف (قوله في الصوم الراتب) أي الذي له سبب أو وقت فسد السبب هو صوم
 الاستسقاء اذ لم يأمر به إلا ما عرش على حر (قوله وأجب) المناسب أن يقول ورد أي هنا
 الاشتراط كما فعل حر لأنه لم يفتد مشاكل حتى يجب عنه اللهم إلا أن يقال مراده الجواب عن القياس
 في قوله كرات الصلاة (قوله حلت أيضا) أي حصل صومها بمعنى سقوط الطلب عنه (قوله وإن أن)
 بمجان هذه العنايت الثلاث للرد على الضيف لكنه في الثالث في خصوص تمام قدر إعادة لايه وفي
 تمام لاكثر كما يلزم إرجاعه أصله وخروج بلثاني للصوم للثاني للنية كالعادة ولو نهارا وكذا الرضا ليل
 لانهارا ولا يحرم الرضا كالأصله لا يضر قصد قلبه إلى غيره قل (قوله وأنام) مطوف على أن
 يتناول صوم حره للرد على من يقول بضره عرش (قوله وأقطع نحو حيض) وصورة ذلك أن نوى
 الصوم حاله الحيض (قوله نية في كثره) أي قد فعلت ذلك لأجل أن تذكرين جازمه بالنية كأنه
 الحلي (قوله ولم يبن على أصل) عطف سبب على سبب أو على ما قبله (قوله وتنعى النية لتخلل الخ)
 مقابل قوله ويجب لقرصه تبينها وقوله قبل زوال والظاهر أن ما قرأن الزوال كبده وتكفيه هذه النية
 ولو نذر أتمامه ويحذف زوال لاصوم واجب لا يجب فيه تبييت النية حل (قوله ذات يوم)
 صفة لمحذور أي ساعة ذات يوم أي من يوم والمراد قبل الزوال أخذنا من قوله في الزوال

صيبا (لبنيتها) ولومن أول الليل
 على الفرض بقرينة خبر
 عاتقة الآتي (وتعيير أي
 الفرض قال في المجموع
 وبني اشتراط التعيين في
 الصوم الراتب كعمرقة
 وعاشوراء وأيام البيض
 وسنة من شوال كرات
 الصلاة وأجب بأن الصوم
 في الأيام المذكورة منصرف
 إليها بل لو نوى به غيرها
 حلت أيضا كتحية
 للسجدات المقصود وجود
 صوم فيها (وتصح النية
 وإن أتى بتأخير للصوم
 كان جامع أو استثناء أو)
 نام أو أقطع نحو حيض
 كفاس (بعده ليل ونم
 فيه) في صورة الانقطاع
 (أكثره) أي نحو الحيض
 أو قدر العادة فلا يجب
 تعيدها لعدم منافاة شيء
 من ذلك ولأن الظاهر
 في صورة الانقطاع استمرار
 العادة فإن لم يتم ما ذكر
 يلزم صومها لأنها لم تجز
 بالنية ولم يبن على أصل
 وتعيير بمجانف أعم من
 تعييره بالأكل والجماع
 ونحو من زياتي (وتصح)
 النية (لتخلل زوال)
 فقد دخل في عاتقة
 ذات يوم فقال

(قوله هل نوى ليلا أولا)

أي أول يوم أصلا (قوله رجاءه) وكان النذرى صيبا) فلو نوى نهارا لم يقع من رمضان
 بخلاف وهل يحصل الصوم نفل غير موصوف بصفة الرمانية وجهان كالصاف وقضية التشبيه ترجيح المنع وهو الصحيح

أي

٣٠

التي بعد ما حل عندكم من غدا. فطابق للهي **(قوله هل عندكم)** جمع ضميرها العظيم **(قوله قال اذن)** اظلم كدفة كاذبة قبله لعدم الاحتياط بالنظر فاكثرت بداعية الطبع اليه بخلاف الصوم شو برى واطر منسوب باذن لانها في صدر الكلام بخلاف الصوم المتقدم فانه بالرفع لوقوع اذن في حضور الكلام قال ابن مالك • وضمو باذن المستقبل • ان صدرت الخ وقال بعضهم اظطر بالرفع لانها ليست للجزاء **(قوله وان كنت فرضت الصوم)** أي كدته على نفسي وليس المراد به الفرض الشرعي شيئا ف • وقال عز أي قدته أي بان يوتيه **(قوله هل عندكم)** أي بالرواية الثانية وهي قوله هل عندكم من غدا. لانه يهيم منها ان النية للفعل تصح قبل الزوال لان الفداء اسم لما يؤكل قبله أي فهي نص في الدمى بخلاف الاولى فانها أعم لان قوله فيها قال اذن الصوم شامل لما قبل الزوال ولما بعده مع ان القصور والدمى أي النية تصح قبل الزوال فأقاد بالحديث الثاني أن الدخول في الحديث السابق كان قبل الزوال فتأمل **(قوله من غدا)** يفتح الفين والفداء بكسر الفين وبذل المعجمة معدودا ما يتنزه من الطعام والشراب مطلقا وأما الفتح واهمال هال طعام الندوة كذا في شرح لفظه الجليل المنفوش يرى **(قوله هل يسبقها منافع)** فلا يصح ولم يتوصوا بمخصص ولم يبلغ فسبح ما لم ينضم الى جوفه ثم نوى صوم الطهوع صح اه شرح مر فأقاد بالحديث الثاني أن الدخول في الحديث السابق كان قبل الزوال فتأمل **(قوله وكما أن ينوي الخ)** أي لان أفلا علم وهو أن ينوي الصوم عن رمضان ولا يحتاج له ذكر الفقد الاقل لان ذكره بالنظر للتبنيث ولا يكتفي بنية صوم الفدية من غير ملاحظة رمضان وكذا الصوم الواجب والمفروض أو فرض الوقت وصوم الشهر قال في الارول ولان ينظر في الفدية صفات الصوم مع ذاتها ثم يضم الفقد الى ذلك المعلوم فلا خطر بباله الكسامة مع جهه بمعناها لم يصح فتأمل قول على الجلال **(قوله أيضا وكما الخ)** أي بالنظر للجموع والافراد من ابد منه لانه تعيين وقت لا اداء. يخفى عن هذه السنة قلت لا ينفي لان الاداء يطلق على مطلق الفعل وإضافة رمضان مع ان العلم لا ينافي لانه علم جنس على الشهر الذي بين شعبان وشوال على كل عام فأنه السكره في الملاحظة على متعدد **(قوله بإضافة رمضان الى هذه)** فذاته مكسورة لانه مخصوص بذلك لا خارجا من صوم رمضان غير هذه السنة فيها أول دفع توهم قلن هذه بنو يت لا معنى له قال ومنه الشورى عن حجر قوله لا معنى له أي لان النية زمنية لا يبرور له تشييز أي المذ كوراس من الله وباعده **(قوله ولفظ الدافع)** جواب سؤال وأرد على منته تقديره أن يقال ان ذكر كلفظ الفقد كالدالية يقتضي أنه مندوب مع أنه اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين فيقتضى ان ذكره واجب ح ف وحاصل الجواب ان الفقد وقع في تصور التعيين من غير قصد بل مرى لهم من تصور التبيين فان قلت التبيين واجب وذكر الفقد في تصويره يقتضي أنه واجب قلت يلزم من التبيين أن الصوم واقع في الفقد وان لم يذكر لفظه في النية فهو لازم معنى لا ذكر الا ان احدى صورتى التبيين خالصة عن لفظ الفقد **(قوله في تفسير التعيين)** أي تصويره أي اشتهر في كلامهم تصور التعيين بأن يقول نويت صوم غنم رمضان مع ان صورة التعيين بأن يقول نويت الصوم عن رمضان فقط لان هذه النية تنحى وقوله وأما روق ذلك أي لفظ الفقد في تفسير التعيين من لظهم الى التبيين لان التبيين بصورتيه ابداهما أن يقول ليلا نويت صوم غنم رمضان والتبنيث الثانية أن يقول ليلا نويت الصوم عن رمضان كما في التعيين فلما نظر في الصورة الاولى من التبيين اشتهر الخ أقاده شيئا **(قوله وأما روق ذلك من لظهم الى التبيين)** أي فلابج التمرش له بمخومه بل يمكن دخوله في صوم الشهر المنوى لظهور التعيين كما في نية الشهر جرمه فانه يحصل له به أول يوم مع أنه لم يعينه

هل عندكم شيء قالت لا قال
فان اذن الصوم قالت ودخل
على يوما آخر فقال عندكم
شيء قلت نعم قال اذن اظطر
وان كنت فرضت الصوم
رواه الهار ظنى والبيهقي
وقال استاده صحيح وفي
رواية لاوول وقال استاده
صحيح هل عندكم من غدا
وهو يفتح الفين اسم لما
يؤكل قبل الزوال والعشاء
اسم لما يؤكل بعده هذا
(ان لم يسبقها منافع) للصوم
كامل رجاء وكفر
وحيش ونقاس وجنون
والافلا يصح الصوم **(وكما الخ)**
أي النية في رمضان
ينوي صوم غد عن أداء
فرض رمضان هذه السنة
الله تعالى بإضافة رمضان
الى هذه وذلك لتبيين عن
أمداده قال في الروضة
كأصلها لفظ الفقد اشتهر
في كلامهم في تفسير
التعيين وهو في الحقيقة
ليس من حده التعيين
وأما روق ذلك من لظهم
الى التبيين

وبما تقرع أنه لا يجب نية
الندوة الاداء ولا الاضافة
الى الله تعالى ولا الفرضية ولا
الشيء هو كذلك في غير
نية الفرضية وفيها على
ما صححه في المجموع تبعاً
للاكثرين لكن مقتضى
كلام الاصل والروضة
كأصلها لا يجب في الصلاة
وفرق في الجوع بينهما
بان صوم رمضان من
البلغ لا يقع الا فرضاً بخلاف
الصلاة فان العادة تفعل
وفيه كلام ذكرته مع
جوابه في شرح الروض
(دلتوني ليلة الثلاثاء
صوم غد عن رمضان)
سواء أقال ان كان منه أم لا
(فكان منه) وصامه
(صح) ووقع عنه (في
آخر) لان الاصل بقاؤه
ولا أثر لرد يتي بعد حكم
القاضي بشهادة عدل
للاستناد الى الظن متمد
(لا) في (أوله) لاتقاء
الاصل مع عدم جزمه بالنية
(الان ظن أنه منه يقول
من يتق به) كبقاؤه امرأة
وصامه وفاق فيصح
(نوله) وفيه ان الاستناد الى
حكم (الح) لكن هذا التأثير
ليس من ذات الرد بل
من عدم قابلية الوقت بدليل
انه لو جزم فحين خلافه
لم يجمع صوماً

فالمستل للتيب ورمضان مثال للعين حينئذ اه زى **(قوله)** بما قرع (عل) أى من قوله ويجب
لقرضه بين يديها تعيينه حيث اقتصر عليهما **(قوله)** بخلاف الصلاة فاحتج بنية الفرضية فيها لتعبر عن
المادة وهذا الفرق على القول الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المادة أمامي الصحيح
فلأتأتى ح (قوله) وفيه كلام) وهو انه رد على الفرق للذكور وجوب نية الفرضية في المادة
ويجب بأنها انما يجب فيها نية الفرضية لها كما في ما قبله أو لا الفرض فيها صوري وفي الأصلية
حقيق **(قوله)** ليلة الثلاثاء) أى من رمضان ومن شبان كما بدله كلامه بعد اه زى **(قوله)** مع
في (آخره) وذلك اذا كان ليلة الثلاثاء من رمضان وقوله لا في (أوله) وذلك اذا كان ليلة الثلاثاء من
شعبان فإنه لا يصح ولا يقع عنه أى لا يقع فرضاً فلا يتي ما ياتي في المجموع من أنه يقع فلا حل
فان قلت ما الفرق بين هذا حيث صح مع الرد في قبول الموتى للصوم وبين عدم الصحة لجهلك
حال النية هل علم الفجر أو لا قلت يمكن أن يفرق بأنه في الاول لما كانت النية في محلها بقينا مع
الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فانها ليست في محلها بقينا وان وجدنا الاستصحاب فليتنا مع
اه سم **(قوله)** ولا ترتد يتي (الح) جواب عما يقال كيف صح في آخره مع أنه يكون متردداً في
من رمضان أو فلا يكون جائزاً بالنية فاجاب بقوله ولا ترتد يتي بعد حكم (الح) أى أو بعد رونه
أو اخبره موثق به ح ف وفيه ان الاستناد الى حكم القاضي لا ياتي بوجود الرد في الآخر وتأثيره لانه
يحمل أن يكون الشهر تسعة وعشرين اه فآخره شيخنا أول حيث قال ولا يتي في أول هذا
الكلام لا يحل هنا وكان حق الشارح أن يذكره عند قوله أو يتي بعدل شهادة أى يقول بعد
ولا ترتد يتي كالفعل ابن جرير مثله في الثاني ويمكن توجيه منبه الشارح رحمه الله بأنه اعتذر
عن الرد الى الأصل لتأري خصوصاً في صورة التعلق الذي ذكره ما قبله سواء قال ان كان منه أو لا
وقوله بعد حكم القاضي (الح) أى يثبت رمضان أوله بحكم القاضي في أول الشهر مستحب الى تمام
الثلاثين فلا ترتد التاري في ليلة الثلاثاء لان الأصل أنه من بقية رمضان وقوله للاستناد الى ظن
متمد هو استصحاب بقاء الشهر الذي حكم به القاضي أو لا تأمل **(قوله)** فاسق) واعلم أن خبر
الفاسق مقبول في مواضع احدها اذا كان مؤذناً فاعلم بكتفون بأذانه ثانياً المتد بقبل اربعه
انقضاء العدة بالاقرار أو وضع الحبل الان يعلق الطلاق على ولايتها فتحتاج الى البيعة ثالثاً اذا طلقها
لاثلاث مائة وحيات وأخبرت الزوج أنها استحل جازله فعليه لانه مؤمنة سواء وقع
قبل صدقها أم لا ولا يتي الزرع رابعاً اذا أخبر الفاسق بأنه قد ذك هذه البيعة حتى لو رآها بنية
ملقاء مذكرة وفي البلد مسجون وأخبر فاسق أنه ذكها فأكفها فلا أخبره حتى قبله لان
من أهل الذكارة ولو أخبر الفاسق أو الراسي أن غيره ذكها لم يقبل خاسها اذا أخبر الفاسق بإسلام بيت
بجهول الحلال فاحتياط بقول اخبره وجوب الصلاة على الميت سادساً اذا كان الفاسق ألباً أخبر
عن نفسه بالتوقان الى السكاح وجب على الابن اعفائه وكذلك اعمى ما يأخذه من النفقة لانيه
لانه لا يعرف الامن نفسه سابعاً اغشى اذا كان فاسقاً وأخبر بكونه رجلاً أو ثي أو كان اوله
لشبه فاسقاً بان وطئ رجلاً امرأة وشبهه وأنت بولد يمكن كونه من كل منهن وأخبر بجل لجه
الي أحد الوائتين قبلناه ورويتنا الاحكام عليه فانها اذا أقر على نفسه بالجنابة أو أقر بحال قبلناه
لتعلقه بالغير ناسها اذا أقر بالزنا قبل ان كان محصناً وبلدان بكر او أخبر الكافر مقبول في تأكيد
هذه الصور ولو أخبر الكافر بأنه ذك هذه الشاة قبلناه نقله في الروضة عن المتولي وهله بأنه من أهل
الذكاة وكل من أخبر عن فعل نفسه قبل الامن الفاسق حيث تتعلق به شهادة كزوية الحلال

وقع عنه لجزمه بالنية

وتعبري بمذاكر أولى

من تعبير بمذاكره قال

في المجموع فلو نوى صوم

غدا فلان كان من شعبان

والاقل رمضان ولأمانة

صومه قسلا لان الاصل

بقاؤه وان بان من رمضان

لم يصح فرضا ولا نفلا (ولو

اشتبه رمضان عليه (صام

بتحران وقع فيه فأداه)

وهذا من زيادتي (أو

بعده قضاء فيه عدده)

ان قصص عمامه (أو

قبله وأدركه صامه أو القضاء

وجوبها (فتبينه)

لو وقع في رمضان السنة

القابلة وقع عنها لاعتن

القضاء (و) ثانيها (ترك

جاء واستقاء غير جاهل

معدودا كرا للصوم

(مختارا) فصوم من جامع

أو تقا بأذا كرا اعتناراعا

بتحره

(درس)

(قوله جهالة بشر) فان

لم يتحر لم يجز وان تبين كونه

فيه فلا تعبر لم يلزمه الصوم

حل (قوله أي تركه ان حق

التيبر على ما قدمه من

الاصراب وترك الصائم

جاء واستقاء غير الخ

ولا يلحق ما فيه من الركة

وشهادة المرضعة ونحوها كدعوى ولادة الولد المجهول أو استلحاقه من المرأة ولو أخبرها فاسق
الصائم بأنه شاهد الشص غير يتم فصل ولم يفتروا كذا لو كان في أي جبل يشاهد الكعبة وأخبر
من تحت جبهتها لم يستند وأخبر شخصان يريد الصلاة خلفه بأنه لا يقرأ الفاتحة في كل الركعات لم يجز
لأنه اعتداه بالأن يلب على غلته أنه يقصد بذلك عدم اعتدائه به فتصح القدوة لثبته بكنهه
قال المبادي ان كان من أي زبداته أي الحالف بصدته وجب عليه اختياره لان الإقامة على الحث
لا يجوز وان كان من أي لانه لا صدق لم يجب وفيما قاله فلو روي في أي يجب له صلاه مطلقا صدقه أو لم يصدقه
لانه دفع منكر واعلامه بالخراع عقد فإذا أخبرنا ان الحالف بأنه زني وجب عليه قبول اخباره وان
كان مطلقا لا يسل الامن جهته ويقاس بهذه المسائل ما شهدها ذكره ابن العماد والقول التام
في المأمور والامام ومنه نقلت (قوله وقع عنه لجزمه بالنية) انظر كيف يكون جازما بالنية مع ان
القرض انظر انهم لم يثبتوا ذلك تأسل ويمكن أن يراد بلزم الظن القوي (قوله فلو نوى صوم
غدا) كانه تنبيه آخر لقوله لا في أنه يصدق عليه بقوله لا انظر ع ش فكنا قال والان علق على
هذا التفصيل فصاح فلان (قوله صوم غدا) لان الاصل بقاؤه أي ان كان يتاد صومه والايوم
الثاني يحرم صومه على ما سبقت في حل (قوله ولو اشتبه رمضان) كأن كان يحرم صومه بموضع مظلم
أو شبه (قوله بتحر) أي سلامة كحر أو يرد بان يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد مظلم
وبدخا إلى البرد ولم يعلم عين رمضان قل (قوله فان وقع فيه فأداه) فان لم يتبين له الحال اجزاء
صامه ولا يلزمه شيء غيره شرح حر (قوله ان نقص عنه صامه) أي الشهر الذي صامه (قوله
وأدركه) أي علمه (قوله صامه) أي وقع ما فعله أو لا فلامطلقا اذ لم يكن عليه صوم فرض أخذ
مما قدمه الرمي على البارز في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما يصدق به يكون من
هذه السنة والا فلا يقع عن القرض الآخر قيا ساعا لما تقدم للرمي في الصلاة أيضا اه ع ش على حر
(قوله فيها) أي في صومه وأداءه وقضاء (قوله وقع عنها) أي لاعتن القضاء فهذا تنبيه لقوله أو بعده
قضاء أي لو علم أن رمضان عليه صوم رمضان وفاته وأراد قضاءه فاتفق وقوع قضاءه في رمضان
أما إذا علم أن الاداء لاعتن القضاء ومحل اجزائه عن الاداء ما يلزمه بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل
القضاء ما ينوي القضاء حل وقوله ما لم ينو الخ أي والا فلا يجزى لاعتن القضاء لان رمضان لا يقبل
غيره ولاعتن الاداء لانه صرفه عنه بالنية المذكورة ع ش (قوله وترك) هو مصدر مضاف لقوله
والفاعل محذوف أي ان يترك الصائم الجاهل الخ وجاع واستقاء مصدران مضافان للفاعلهما وهو غير
أي ترك أن يجمع وان يستقي غير الخ يصبح تنويهما ورفع غير قوله ذا كرا حال من غير وحاصل
ما ذكره في هذا الركن أربعة تركه هذان وترك وصول عين تركه استمنا وجعل الترك ركنا
ولان كان عسما والركن وجودي لانه يعني كف النفس عما ذكر وهو وجودي فتأمل (قوله
واستقاء) من الاستقاء ما لو أخرجه ذبابة دخلت الى جوفه وانما تضرر ببقائها أخرجه وانظر حر
سم ويثبت ان لو شك حل وصلى في دخولها الى الجوف أم لا فأخرجها بعد ادائها لم يضر بل قد يقال
بوجوب الاخراج في هذا اذا نسي تركها لابلان كالنخامة الآتية ع ش على حر (قوله فصوم من
جامع) فتبينه أنها ألزمت عليه ولم ينزل بمصدومه بخلاف ما إذا أنزل فانه يصدق صومه كالانزال
بالمشقة فإذن الفرج ولم يرضه ذلك زى ولا كغفارة عليه وان أنزل كذا قالوه وفيه رقة
تفتقر بدشول الفكر كانه عين قل على الجلال فهو داخل في قوله وترك وصول عين وقيل لان

أوجاهلا غير معذور بل
 للاجماع في الاولين تلبيران
 حيان وغيره ومحمود من
 ذرعه الي أي غلبه وهو
 صامئ فليس عليه قتاد ومن
 استقاء فليض في الثاني
 فلا يبطل بذلك ناسيا ولا
 مكرها ولا جاحلا معذورا
 بأن قرب عهده بالاسلام
 وأشا بعيدا عن العلماء
 ولا بقلبة التي والاستقاء
 منطرة وان علم أنه لم يرجع
 شيء الى جوفه بها فهي
 منطرة لمينها للمودع
 من التي والتشديد غير
 الجاهل المعذور في الجماع
 والاستقاء مع التشديد
 بالذاكر والخاتر في
 الاستقاء من ز يادق (لا)
 ترك (قلع نخامة وبجها)
 فلا يجب فلا ينظر بها
 لان الحاجة اليها بما
 تكرر (ولو زلت) من
 دماغه وحلت (في حد
 ظاهر فم تجرت) الى الجوف
 بنفسها وقدس على بجها
 أطر لتضربه بخلافها
 اذا عجز عنه (د) ترك
 (وصول عين) لارج
 وعلم من ظاهر

الجماع في كلام للثان مأخوذ من جامع أوجومع فيشغل المرأة شيئا (قوله) وأوجاهلا غير معذور
 وليس من لازم ذلك عدم صحة نيته ما موطأ نظرا الى ان الجهل بحمة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة
 الصوم وما جهل بحقيقته لا تصح نيته لان الكلام فيمن جهل حمة في خاص من اللطرات النادرة
 ومن علم تحريم شيء وجهل بكونه فطر لا يذره كان من جهة اداء الحمة أن يتبع وإياه الرضا
 وأما ما عضره غير مراد زى (قوله) (الاجماع) أي في المجموع لان بعض الأثمة كافي بحقيقة لا يقول
 بالافطر بالواو وأثبت اليهم لم يزل قل في الجلال وقرره ح (قوله) (وان استقاء) ثم قيل
 بافتقار الاستقاء فلو شرب الخمر لاي وجوبها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر بها قل (قوله) (قوله)
 (الثاني) متناقض بقوله غير (قوله) (ولا مكرها) ولوعلى الزنا على المتعد خلافا قال بالافطر لم يستثن
 لان الزنا لا يباح الا كراه شيئا ح (قوله) (ولكن في عرش على من خلافه وعبارته
 لو أكره على الزنا فيذني أن يفطر تنفيرا عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه لان الاكراه
 على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم أيد في الشيخ بحجة (قوله) (ان علم) الغاية للركن
 قايما بنكوسا (قوله) (لعمري) فهي كالنوم لغير المتكسرة فانه ينقض وان يتبع عدم خروج شيء من غير
 لان الاستقاء مظنة لوصول شيء الى الجوف (قوله) (لا ترك فلم نخامة) هذا مستثنى من الاستقاء
 كما قاله حل والقاع اخراجها من محلها الاصل والاحج اخراجها من القم والذخاء فاليم وتقال بالذبح وهو
 الفضلة العظيمة تنزل من الدماغ أو تصعد من البطن فلا تفرق ولو حصة (قوله) (وبجها) عطفا على نعم
 فلا كان يصلى فرضا ولا يفطر على بجها الا بالظهور فيمن لم يتبطل صلاته بل يتعين مراعاة لخاصتها
 أي الصوم والعلة كالتباعد عن القراءة الواجبة كما أتت به الوجهة الله تعالى شرح (قوله)
 (لا يجب) أي الترك وأما وجوب الملح فيستفاد من قوله ولو زلت الخ اذ فطروا مع انه مع وجوبه
 المذكورة يجب الملح ومع عدمها لا يجب (قوله) (فلا يفطر بها) أي القلع والمالج (قوله) (ولو زلت)
 دماغه) أي أو صعدت من صدره (قوله) (وحلت) أي استقرت والابان لم تستقر فيه بل وصلت الى
 البطن من غير استقرار فيه فلا ينظر كآثره شيئا (قوله) (جد طاهره) وهو يخرج الحد على
 التمسد وقيل يخرج الخاء والبطن ما بعد ذلك وهو مخرج الحمزة والهاء وهذا هوهم انما التمسد
 الى حد الظاهر بل وصلت قبله أي من جهة الانسان لم يفطر وليس كذلك لأن تحمل الاضاعة يائنه
 أي حد هو الظاهر فتمثل ما اذا وصلت قبل حد الظاهر من جهة الانسان أي وان كان هذا الترم
 يفهم بالاولى أنه يفطر وقال ح (قوله) (لا حاجة الى ذكر حد وقال شيئا ح (قوله) (حد الظاهر) يخرج
 الحد فافوق من جهة الانسان وعليه فلا اشكال فافوق يخرج الحد يقال ظاهر بالنسبة للخصه
 والبطن بالنظر للربق ولو وصلت النخامة الى حد الظاهر والاصم تلبس باصلا ودار الامر بين
 يتصله فيبطل صومه وصلاته وبين قلها ولا يمكن الا بظهوره فيمن فأكفر فوجه أن يقلها وان
 ظهر ما ذكر ولا يتبطل صلاته ويعتذر ذلك للضرورة وقافي ذلك لجمع من شيوخنا ثم رأيت عمدة
 اعتمد ذلك أيضا وظاهر أنه يشترط أن لا تكثر الحروف عرفا بحيث لا يتفرقها للعذر سم وشرح
 حر دقل (قوله) (بنفسها) ليس قيا بل مثله اذا أوجاهوا وانما يقيد للرد على الخائف القائل
 لا يفطر حيث أنه أفاده شيئا (قوله) (ووصول عين) ولومن نحو جافة وان قلت كسبب من خلافا
 حينة أولئك كل كتراب ومثاد خان معه عين تفصل كما في شرح شيئا حر والمراد عين من متاع
 الدنيا ما لا يبيح له شيء من محارم الجنة وأكله يفطر كذا قاله شيئا من شيئا الشورى ثم أيد
 الاعناف وعبارته قتلان ابن النسيان الذي يفطر أكلها والطعام المعتاد وأما الخارق المعتاد فليس

(ق) منفتح جوف

من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تطامع من جنس الطعام وانما هو من جنس التواب كآكل الجنة في الجنة
 الجنة والكرامة لا يتطاول العبادة عرش ويتأمل قوله كآكل الجنة في الجنة فان أهل الجنة يتلذذون بذلك
 مع انقطاع التكليف عنهم بلوت وهذا التكليف موجود ففرق بين التقيس والتقيس عليه والظاهر
 ما ذكره بعد قوله والكرامة لا يتطاول العبادة (قوله من ظاهر) أي ظاهر البدن فيشمل القلب
 فيداعه أو في صدره مثلا واسطر به عن الرقيق من معدنه كما يأتي فانه وصل من البطن فان الله
 بقوله بلطن هنا وان كان يقال ظاهر في باب النجاسة لفظا أمرها بدليل أنه يجب غسله اذا انتجس
 شيئا (قوله في منفذ) أي من منفذ يفتح الفاء شرح حر (قوله وان لم يكن في الجوف الخ) أي
 بهلرد (قوله كلف) هو بلطن الاذن والاحليل غير محمية والدماع والبطن والثانة محمية وقوله
 وبلطن اذن قال في شرح الهجة ناقد الى داخل الرأس اه عرش على حر (قوله واحليل) وهو
 عرج البول من الفسك والابن من الثدي وان لم يصل الى الثانة ولم يجاوز الحشفة والحلقة شوى
 (قوله ارسل) وان وجدلونه في نحو خامة وطعمه بخلقه إذ لا منفذ من عينه خلقه فهو واصل من
 قلبه شرح الحلي ومنه يعلم ان قول المتن يتشرب سمام متعلق بكل من الدهن والكحل ولا يكره
 الا كتحال نهارا بل هو خلافه الاولى وعند الامام مالك مفطر (١) قل (قوله ليس من منفذ)
 أي مفتوح والا فاسم يقال لما ناذر كنها غير مفتوحة (قوله بتثايب السنين) أي مع تشديد
 للم وبظهور المعنى عن ابتلي بدم لا يبعث لا يمكن التحرز عنه قياسا على مقعدة البور حج و حر
 (قوله ولو يمدحهم) التأييد لرد (قوله أو اخرج لسانه) أي ولو يمدحهم خلافا لظاهر العطف وهل
 ولو اصابه وبين اللسان حائل كشف مقعدة أم لا حل واعتمد حرف الانفطار حيث (قوله اذلا
 يكن الخ) كان الاولى أن يقول لا من البطن لان محترز قوله عن ظاهر كما فاده حل وعبارة حج
 لان لم يفصل عن الفم انما السان كداخلة (قوله أو يمدح ارجله لاعلى لسانه) ولوالى ظاهر الشفة
 حر (قوله أو ووصل ذباب) عبارة أصله وشرط الوصل كونه بقصد فلو وصل جوفه لاذاب الخ بخلاف
 اذ اصاب بأن يلمسه من حد الظاهر فليس المراد بالوصول هنا ما يشمل الايصال حل قال زعي ولو دخلت
 ذبابه جوفه فطفر باخراجهما لطاقوا جازله اخرجها ان ضر بقاؤه مع القضاء حج (قوله أو غبار
 طريق) ولو جاعل في الممدح عرش خلافا لخر زى حيث قيده بالظاهر وواقع ماسم وعش على
 حر ولا يفرغ غسله بل ربيعي عن عثمان لم يمدح فتح فهو الواجب الفصل وكذا الوكان كثيرا وأمكنه
 الاحتراز منه بنحو اطباق فم مثلا ولو وضع في فمه ماء مثلا بلا غرض ثم ابتلعه ناسيا لم يضر أو سبقه ضر
 أو وضعه ارض كثيرا وعطش فزل وجوفه أو صعد الى دماغه بغير قهالة أو ابتلعه ناسيا لم يضر كما فاده
 شبيخا الرطبي شرحه ثم لو فتح فقه في الماء فدخل جوفه فطفر قل (قوله أو غر بلة دقيق) ولو
 لم يمتداده ارض أصالة ادارة نحو الحالب في نحو غر بال لاخراج طيبه من خبيثه اه يراوى والمراد بها
 حال الخل بدليل اضافتها للدقيق فلو قال نحو دقيق لاشتمها أو المراد بها ما يشمل النخلة (قوله
 لسر التحرز) أي فهو غير مختار وقوله وألعدم تيمده أي فهو معذور والتعليلان الاربعة وقيل الثاني
 للاردين والاول لاخرين قوله أو واصل الخ خارج بقوله من مر كما فاده شيئا وعبارة حل قوله
 لسر التحرز عنه ولو قدر على مجاخر ارجه بدمه وله الى حد الظاهر أي من شأنه ذلك فلا نظر
 لتقصي الهة الثانية (قوله حتى دخل الثنابر) أي متلاو وكثر ولولاجل دخول ذلك وحيثه بشكل
 فوله السابق وألعدم تيمده الآن يقال من شأنه ذلك وقوله لم يضر على الاصح أي نظرا للعلة الاولى

وأعاده (الاصح ما دله
بكرهه كيفة متضمنة أو
استشاق) وصره رابعة
فيضللها عنه يخوفه اذا
لم يبالغ أو بالغ لتسل بحاجة
لانه تولد من أمور به غير
اختياره واقتصر الاصل
على البالغة فتعيرى بما
ذكره (د) ترك استنائه
أي من (دو بنحوسل)
كقبلة (بلا حلال)

(قوله ولو في طعام بين
أسنائه بخرى به ريقه إلخ)
وهل المراد القشرة ولو قيل
الجرى أو المراد حال
الجرى فقط فليس
وبدل الثاني ما أشار إليه
الأدري من أن إيجاب
الخلل ليل إنما يتوجه
عند القائل بالمطعم أو قدر
يتميز به ومن استغربه
قول صاحب التجبيز
يجب غسل الفم بماء كل
ليلا ولا أظن وعلى هذا
قد يفرق بينه وبين
ما تقدم فبالطعم العجبر
وفي فسطاط بان الطعام
بين الاستئذان لا يمكن
الاحتراز عنه بخلاف
حول الطعام في النوم
سم على ع وهو غير
ما تقدم ع في القدرة
على سح التذمة من أنه
حال الجريان

حل وكون حتى تعليلة ليس بظاهر لان عدم الاظهار حيث بعد تعليله وصارته قول حتى دخل
تعليلة أي لاجل الدخول وأغائية ولعل جمع الباب لا فائدة له لا يقيد بواحدة ويعلم من حكم البوض
بالأولى ولو عكس لم يسل ذلك لغير البوض وفي الملاين أن الباب اسم جنس واحد ذابته وان
البوض صفرا ليق أم (قوله وأعاده) ولو بداخل أصعبه معه إلى الباطن أن اضطر إلى ذلك والا
أظن لو وصل الاصح إلى ذلك حل وعلى السابعة فهل يجب غسل ما عليه من القدر لانه يخرج
معه صارا جنيا فيضرعود معهما إلى أن لا كلوا آخر لانه وعليه ريقه لان ما عليه ليراق
معنه كل محتلم واثاني أقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسله والاعتين الثاني كذا كره
حج (قوله بكره) أي بخلاف سبق ماء الفسل الواجب أو المسنون حتى لو غسل أذنيه ولو
بالنفس في الماء فسبق الماء إلى الجوف منهما لم يضر ولا فطر لا مكان لالة الرأس بحيث لا يدخل شيء
لمسه قال الأدري لو عرف من عادته أنه يصل الماء إلى جوفه من ذلك لوانفسم ولا يمكنه التعرض
عن ذلك حرم عليه الانفاس وأظن بذلك وهو واضح أن أمكن غسله بغيره هذه الكيفية تشرح
كافضل بالابرين قال شيخنا وكان الأولى أن يقول بغير ما مور به ليعمل المباح كمثل اليد والتفعل
فان المتوجه منهم مظهر على المشد كذا كره حج (قوله دمر رابعة) أي غيبا بخلاف ما قبله والتفعل
أي باثنين أو ثلاث نزل أخرى فالتحفة لا يضر دخولها سيم على الهبة (قوله د) بالغ غسل
نحاسة) حل ولو معفو عنها لا يضر ما مور بفسلها حيث لا يضر ابتلا بريقه بغير الغضبة وأن أمكنه
لمسه التحرز عنه وكذا دخول شيء في إلى جوفه بنحو عطاس أو كل ما قلعه من بين أسنائه خلال
أن سبقه بخلافه في أصعبه قول على الملاين ولو في طعام بين أسنائه بخرى به ريقه غير فطر لم يضر
أن يحترق يتميزه وجه لعذره بخلاف ما ذكره بجزر ووصل إلى جوفه في فطر لتعريفه وهل يجب عليه
الخلل ليل إذا علم أن بقائه ما بين أسنائه بخرى به ريقه فلهما ولا يمكنه التحيز والمج الاوجه كما هو ظاهر
كلامهم عدم الوجوب ووجه بأنه إنما يجب بوجوب التحيز والنج عند القدرة عليها في حال الصوم
فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد ذلك ليل كما في شرح (قوله وترك استنائه)
أي طلب إخراج إلى من الله كي والحاصل أن نزول إلى بقعة الاستئذان يضر مطلقا بمحاش أو لا يضره أو
بزوجته أو لا يشهورة أم لا وزله بلس ما لا يشهوى طبا كأمه ودعوته بان لو فطر مطلقا لا يضره
محا للشهوة وزله بلس محرم يضران كان يشهورة وبلا حلال والا فلا وزله بلس اجنبية يضران
كان بلا حلال سواء كان يشهورة أم لا كما نره حنف والفرق أنه لم يقصد الاستئذان أي خروج إلى
قبا بعد الأولى وتقييد المنف بعد الحلال فقط ظاهر بالدقة للاجنية وقول حنف وعضو بيان أي
غير الفرج الذي في اسمه لانه إذا سلمه وأزل أظن كما قلته حل عن مدر الكبير فيحرم واضع
شيخنا عن يزي أن نزول إلى بلس الأمر دال على بلا حلال يضر بشهوة أم لا فليطاع عليه كذا ربه بلس
للأمة الاجنبية ويمكن حل كلام شيخنا حنف المتقدم على الأمر غير الجليل فلا تخلفه في ذلك قال
ولا يضر باخراج الذي والودي خلافا لما أمجد (قوله ولو بنحوسل) الشامل لئلا إلى ما لا يضر
لمه بخلاف نحو المحرم كالامردان فصل ذلك لنحو شقة طاهي شيخنا وفيه ما يفيق والعضو بيان
أصل بحرارة الدم ولم يخش من رائته محذور نجس والاخر ولو حلك ذكره لما رضى لم يضر وأن أزل لا
انزع من حاله اذ حلك ذكره أزل ولو لم يضر الفرج بعد اتصاله وأزل أن في اسم الفرج أظن أنه
ملاقاة والشيخنا حل (قوله كقبلة) وأن أزل بمساحة من حيث كانت الشهوة حادثة وذكر
قامت والا فلا يضر وقوله بلا حلال فيدل على حل فهو رابع ما بعد الغاية لان الاستئذان بغير

لأنه يطر بالايلاج بلانزال بالانزال بنوع فهو قال في خلاف ما كان ذلك بمائل وتعيير من المعرنة بالضمير مع التثنية بعلم
المائل من ز يادى (لا يطر وفكر) ولو بشهوة لانه انزال به. مباشرة كالاستلام ولا بالانزال من أحد فربح المشكل (وحم
بحولس) سقعة وعليها انقصر الامل (ان حرك شهوة) خوف الانزال (٧٥)

مطلقا كما تقدم عبارة منهم قوله بالاحتمال قيل انه يقتضى بحوالس لاق الاستثناء لانه يطر مطلقا
وبناء على المعنى ولو كان الاستثناء بنحو ساقالو أن يقول وترك استثناء وترك انزال (قوله لانه
يطر بالايلاج) أى ولو في هواء الفرج أو بمائل ولو تحت أو بغير داعى قيل أو دبر لم يطر الخفى
بالايلاج ولا يلاج فيه إلا أن وجب الفصل على ما مضى بل به فراجع قل (قوله بخلاف ما كان ذلك)
أى الأصل أو القليلة مما قبله وروى هذا صريح فى أنه اذا طلب الخرج إلى بواسطة لمس أو مس بمائل
وطاهر ولو تكررت ذلك لا يطر بخلاف ما إذا حكان الاستثناء بغير حائل وتقل شيئا
يزايد عن مر أنه بحث ان الاستثناء أى يده أو يده ووجهه يطر ولو لم وجود حائل لانه يشبه
الجموعى هذا يبنى أن يكون مثل الاستثناء باليه الاستثناء بإداة القليلة أو الأصل بمائل اه وهذا
خلاف صريح كلام الفسوف وأجدنا نقله عن شيئا فى شرحه ولا يدرى كادهم والله والحق أن عبارة المهاج
أول من عبارة المصنف لانه قد تيقن أن الاستثناء يطر الصوم مطلقا وبالانزال ان كان يطر لان الأصل
لا يكون الاحتياط لاحتياط العبارة أن يقال وترك استثناء وترك انزال يطر حل ويمكن الجواب
بأن السبب والهاء فى الاستثناء اثنان وأوجب أيضا بأن الضمير للمستترى كان المقدرة بعد لو عائد على
لاستثناء بمعنى خرج للخط لا معنى طلبه فيكون فيه استخدام (قوله لا يطر وفكر) مالم يكن من
علة الانزال بهاد أو كافرده شيئا حى والنظر والفكر المحركان للشهوة كالتقية فيحرمان
وان لم يطر كفى قل على الجلال (قوله وحم بحولس) أى ان كان الصوم فرضا لجواز قطع الغل
(قوله ان حرك شهوة) خابط تحريك الشهوة كأنه اشار اليه الشارح خوف الانزال أى فلا يطر
اتصاب الله كروان خرج منه شىء عى والاولى ان يرد بتحريكها هيجهانها وتفسيرها بخوف الانزال
لجم عليه معاداة وهي هنا أخذ بعض الدعوى فى الدليل وهو قوله خوف الانزال (قوله ولو يشك)
شامل لما اذا غاب على ظنه عدم البقاء وفيه فطر شوى وفيه أن هذا ليس شك فلا يرد (قوله بذلك)
أى الشك أى معه قاله بمعنى مع وهو متعلق بالكل (قوله ان لم يبن غلط) وهل يجب عليه السؤال عما
بين غلط أو عدمه لم لا يطر والا قرب الثاني لان الأصل صحة صومه عى (قوله فان بان) محترز
قوله ولربن الحال (قوله صح صومها) أى الاطوار والتحرى الصوم فيها لا إضافة على معنى
وأقرق يدين بين القليلة اذا أسماها عند ترك الاجتهاد أن الشك هناك فى شرط انعقاد العبادة وهنا
في سادها بعد انعقادها برماوى (قوله وان سبق الى جوفه) ولو بعد التحنن من طرحة اه برماوى
(قوله الاولى) بخلاف الثانية فيفطر بسبق شىء الى جوفه لتفسيره بما سكه فيه حج (قوله اما
الطلب) كسر لادم من باب علم وسمع كافرده حى وذكر فى الصلاح أنه من باب تقع أيضا (قوله
أن طالع الصبر) أى وقت طلوع الفجر وهو معطوف على طلع أى قوله فى شىء بوى (قوله
فقره لا) أى بعد ترك الجائع فلا طلاق مشركا بضرقة الدقة حى فلا استمرار مجامعا يطر صومه
مطلقا إلا الكفارة فان علم بالفجر حال طلوعه فعليه الكفارة وان لم ينقذ صومه لانه انقضاء بالقوة
سكانه انقذت فعدوان لم يعم فلا كفارة عليه أى وان علمه بعد طلوعه كفى حج (قوله فان مكث)

لأنه يطر بالايلاج بلانزال بالانزال بنوع فهو قال في خلاف ما كان ذلك بمائل وتعيير من المعرنة بالضمير مع التثنية بعلم
المائل من ز يادى (لا يطر وفكر) ولو بشهوة لانه انزال به. مباشرة كالاستلام ولا بالانزال من أحد فربح المشكل (وحم
بحولس) سقعة وعليها انقصر الامل (ان حرك شهوة) خوف الانزال (٧٥)

لأنه يطر بالايلاج بلانزال بالانزال بنوع فهو قال في خلاف ما كان ذلك بمائل وتعيير من المعرنة بالضمير مع التثنية بعلم
المائل من ز يادى (لا يطر وفكر) ولو بشهوة لانه انزال به. مباشرة كالاستلام ولا بالانزال من أحد فربح المشكل (وحم
بحولس) سقعة وعليها انقصر الامل (ان حرك شهوة) خوف الانزال (٧٥)

وان لم يعلم بطلوعه الا بعد المكث فزح عين علم ولو لم يبق من الليل الا ما يسع الاصلاح لا التزح فمن ابن خببان منع الاصلاح وعن غيره جواز
(د) ثانيا (صائم) والتسرع به تبع لجماعة من زيادتي (وشروط اسلام وعقل وقفا) عن نحو حيف (كل اليوم) فلا يصح صوم من
انصف يندفع سباني بصفة الصلاة (٧٦) ولا يضر نومه أي يوم كل اليوم (د) لا (أفعل) أو سكرت بفتح غلظ

أي بعد طلوع الفجر وقوله لم يصح أي لم ينقد (قوله إن لم يعلم) والفرق بينه وبين ما لو جامع في النهار بيان الصوم هاترا على الجماع فنع انقاده لقوته بتقدمه والجماع ثم تأخره انقاده الصوم فلم يطله لقوته بتقدمه فأنى الجماع عزى وبهذا يجاب عن قول بعضهم انظر وجه عدم صحة صومه حينئذ عذره بعدم علمه (قوله وعقل) أي تميز فلا يصح صوم غير المميز كزاد عليه شرح م والخاص أن السكر والجنون والحيف ولو في لحظة يضران الانعام والسكر لا يضران الا ان استغرق جميع النهار أو ان النوم لا يضر ولو استغرق كما مره شيئا (قوله عن نحو حيف) وكذا نحو ولادة من القاء علقته وضغفه ولو بلابل على المتصدق على الجلال ومثله شرح م (قوله كل اليوم) راجع للثلاثة (قوله ولا انعام أو سكر بفتح) بتدويره م قال عش عليه ظاهره ولو كان الانعام بطله وفي حج قتيبة عدم الضرر بما اذا لم يكن بطله فان كان بطله بطل صومه (قوله عن أهلية الخطاب) ان أراد بالخطاب التكليف فالتام كذلك فأى عاقبة له وان اراد خطاب الوضع فما عاقبانه به كالتام فليتأمل فيهمرة وقد يقال المراد الاول لكن التعلق بهما تنجزى به بصدور عذره وبالتام بمعنى خلت العائرة تأمل شوى وانظر هذه النفاة بين قوله تنجزى وبين قوله بصدور عذره فما معنى التنجزى لانه صالحي على كلامهم فالتنجزى متبعت عن الثلاثة والاصل في ثابت لما الاول الجواب بأن التام لا كان ينتبه بأذى تنبه جعل كخطاب خطاب التنجزى (قوله في الجملة) يجعل أنه اشارة الى أن السكر والانعام قد يجيبهما قضاء الصلاة اذا كان تصديرا بعمل انعدام يستقر قال وقت عش (قوله الايام) وهو الذي عبرت في الانوار بالركن الرابع وهو قال في الوفت الصوم حل (قوله لتتم) أي عادم الهدى وهذا على الجديد وفي القديم له صياهما عن الثلاثة الواجبة المبح كأي شرح م فالغاية في كلام الشارح الرد (قوله ونذر) كأن نذر صوم يوم فوائ يوم الشك أما نذر صوم يوم الشك فلا ينعقد حج قال قل على الجلال ولا كراهة في صومه لشيء من ذلك نعم ان تحرى صومه فذلك لم يصح كأي الصلاة في الاوقات المكروهة اه ومثله م (قوله ويرد) أي عادة وثبت مرة قل وزى (قوله كنظير من الصلاة) أي فان الصلاة التي لماسب لا تحرم بها (قوله ويوم شك) وقد عتق البولي كثير ايثبت هلاذى الحجة يوم الجمعة ثلاث تحدث الناس برؤيتها ليلتها ليس ويظن صدقهم بل ثبت فهل يندب صوم السبت لكونه يوم حرمه على تقدير كاذب القعدة أو يحرم لانهما لكونه يوم العيد وقد أتى والله بالثاني لان دفعه بفسد الحرام مقدم على تحصيل مصلحة للتدوير شرح م ويؤخذ من تعليله حرمه صوم اليوم الذي كورولو ومثله بما قبله واذا قلنا له فليس هذا كيوم الشك من كل وجه لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم فكلان كان من شعبان وفرضان كان من رمضان بخلاف هذا فانه حرام بتقدير كونه يوم عيد فهو غير قابل للصوم فبيناه
ح ف واقول فاعلم ان يقول كيف هذا مع القاعدة الشهيرة وهي عدم التحريم بالشك خصوصا وقد أتى اوله الجمعة فليطلب صومه ثم رأيت الشيخ حمزة جري على عدم التحريم وعدم كراهته وما جرى عليه النسخ من تحريم صومه جري عليه في الخادم فلياجع شرح م (قوله أو شهد بعد) أي أخبر لا يشترط ذلك عندنا كما قاله حج قال قل على الجلال والمراد بالصلوات في قوله

انعاما أو سكر كما لا ان الانعام والسكر يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الغائبة به دون الغائبة بالانعام والسكر في الجملة وذكر السكر من زيادتي فمن شرب السكر بالاصح في بعض النهار يصح صومه (وشروط الصوم) أي صحت (الايام) أي وقوعه فيها (غيب) يوم (عيد) أي عيد فطر وعيد النحر والضحى والجمعة صياهما في خبر الصحيحين (د) (أيام) (تسريع) ولو كان صومها مشتمل على ثلاثة بعد الاضي التي عن صومها في خبر أبي داود باسناد صحيح (د) يوم (شك) لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصا أبا القاسم عليه السلام رواه الترمذي وغيره وصححه وقال الاسنوي المنصوص المصروف الذي عليه الاكثرون كراهة لا التحريم (لا يلبس) يقتضى صومه اما يجب يقتضيه كفتاه ونذر ويرد فيصح صومه كنظير من الصلاة في الاوقات المكروهة وتلبس الصحيحين لا تدمر

رمضان صوم يوم أو يومين لا يرجل كان صومهما فاصمه كان اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم أو ظنار يوم أو قيس بالورد الباقي بجماع السبب (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان) اذ هيئت النثر برؤيته ولم يشهد بها أحد (أو شهد بعد عدد) في شهادة كهيان أو نساء أو عبيدا أو فسقة

من قال انه رآه عن ذكر يصح

منه صومه بل يجب عليه

وتقدم في الكلام على التنية

صححة تنية طان ذلك وقوع

الصوم عن رمضان اذ اثنين

كونه منه واعتبروا هنا

العددين من رأى بخلافه

فما هي احتياطا للعبادة

فما اذا لم يثبت الناس

برؤيته ولم يشهد بها احدا

فليس اليوم يوم شك بل

يوم من شعبان وان اطلق

القيم غير فان غم عليكم

(فرع) اذا تصف شعبان

حرم الصوم بلا سبب ان لم

يسه بما قبله على الصحيح

في المجموع وغيره (وسن

نحرونا تخيره وتجهيل

فطر) غير المحصنين

نحروا فان في السحور

بركة ولا تزال الناس غير

ما يحلو الفطر زاد الامام احمد

واخروا السحور (ان

يقين بقاء الليل) في الاولين

ودخوله في الثالثة والا

فالا فضل ترك ذلك بل

بحرم التجبيل ان لم يضر

علم عام وجعل التحريم

سنة مستقلة مع تقيده

باليقين من زيادي (د)

سن (فطر فجر فاد) خبر

اذا كان احديكم ضامنا

(قوله) ولن مدتهم أي احتمل مدتهم أي يقطع بطلان خبرهم بأن احتمل خبرهم الصدق والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعا بكذبه ومظنون الصدق فانه لا يكون يوم شك كما أشار اليه في الروضة فتأمل وكتب أيضا فيه انه حيث ظن صدقه لم يشك حال التنية بل تنية حصية لانها مبنية على ظن حل قالوا لحذف قوله ولن الخ وقوله لانه لا يثبت كونه منه أي حال التنية أي وصحة التنية واجزاء مخصوص بما اذا ثبت كونه من رمضان وتقدم ان محضة صوم من ظن صدق من أخيره بجزئه لا يثبت خلافه أي لأنه لا بد ان يبين كونه منه حل وحاصله انكم اوجبتم الصوم ثارة كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من أخيره موقوف به الخ وقام بجواز وقوعه عن رمضان تارة وذلك فباقتداف قوله لان ظن انه منه بقوله من شئ به وقتلم بحرمه وعدم اجزائه تارة وهو فيها أشار اليه هنا بقوله وانما يصح صومه اليه فنه محال ثلاثة بينها تناف أي الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرمه مع عدم الاجزاء فأشار الشارح الى دفع التنافي بقوله وانما يصح الخ وحاصله أن الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق الخبر والجواز والاجزاء اذا ظن صدق الخبر وتبين كونه من رمضان والحرمه وعدم الاجزاء اذا ظن حال التنية كونه من رمضان كما قررنا شيخنا **(قوله)** بل يجب عليه أي كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من أخيره موقوف به بالرؤية اذا اعتقد صدقه حل **(قوله)** تقدم في الكلام أي في قوله الا ان ظن انه منه بقول من يتيه **(قوله)** بخلافه فيما مر أي في ثبوت الصوم بعدل شهادة وقوله احتياطا انظر وجه الاحتياط هنا فانها احتياطا للتحريم لا للعبادة وعبارة غيره احتياطا للعبادة وتحريمها كذا قاله شيخنا ويمكن ان يقال المعنى احتياطا للعبادة فضلا أو تركا فأوجبوا الخبر واحد حرموا باخبار عدد **(قوله)** وان اطلق التيمم حال الرد **(قوله)** وسن نحسرح وقته من نصف الليل وجعل استحبابه اذا رجا منه منفعة ولم يخش به ضررا ولهذا قال الحلبي اذا كان شعبا فليتيه أن لا يتسحر لانه فوق الشبع كما نرح هر قال قل و سن على ما تقدم في الفطر من تحريمه اه فان قلت حكمه مشروعية الصوم فالجواب لا لاذل النفس وكفها عن شهواتها والسحور ينافي ذلك قلت لا ينافي بل فيه لقضاء التنية بنحو قليل ما كحل أو مشروب والمناقى انما هو ما يسهل للترهون من أنواع ذلك وتحسينه والاشارة كما ذكره المصنف **(قوله)** تأخيره ما لم يضره تجهيل الفطر **(قوله)** تجهيل فطر انظر هل يحصل بما يزول به الوصال من كل مفطر ولو جماعا أو نيتا اذن ويكون المعنى تجهيل قطع آخر الصوم في غير زمنه لا ليحصل الجماع يحصل به التقوى أي ما من شأنه ولعل الاول أولى فليحرم كتابه وانظر حكمته في التجهيل ولعله التباعد عن التلبس بالصوم في غير من مشوري وعبارة قال على الجلال قوله تجهيل فطر أي يبرج جماع ولو على الماء وان رجا غير مكره تأخيره وان اعتقده ضئيلة كان الأم اه **(قوله)** فان في السحور بركة قيل المراد بها الاجور والواب فان سبأ نقرأ السحور بالضم لأنه مصدر بمعنى التسحر وقيل البركة فيه ما يقوى على الصوم وينشط لوقبل ما ينضمه من الاستيقاظ وهو كراهية في ذلك الوقت كراهي على البخاري شوري وفي خبره عنه حسن أحب عبادي الى انجم نظرا حج والسحور بالضم الفعل وبالفتح اسم لما كحل **(قوله)** وسن فطر بجره عالم بامر من التجهيل بان كان ينام من الفطر بالتر التأخير والاروهى التجهيل ح ف والا فضل كونه وراؤك به ثلاثا فكثر يقدم عليه الرطب فالجوز بعده ما من من غير الخلو لم الخلو بالمتعلق الرواي ويقدم اللين على السسل لانه افضل ووروده على لقله وسلم كان يضطر لبل أن

انظر على ما ذكره ظهور رواه الترمذي وغيره ومحموه فان كان ثم رطب قدم على التمر لا لتابع ترواه التمهذي وحسنه وجعل الفطر بمنزلة سنة من زيادي (د-)

يصل على رطبات فان لم يكن قضي ثمرات فان لم يكن حاسوا من ماء وحقنته تلتب ما ينظر عليم
وطبو وغيره وكذلك كالتقاء نص حرملة وتصريح ابن عبد السلام في الماء وتصريح المصنف وغيره
بجرادها وسمن جنس جمعي وتصريح جمرة محمول على أنه يحصل بها أصل السنة فان قلت ما الحكمة في
استحباب الترقق لئلا في الحلو من قنوة البصر الذي يذمه الصوم وهو أسير من غيره ومن ثم استحب
بعض التاميين أن يفطر على الحلو مطلقا كالصبر والحكمة في حله وزا أنه **قول** كان يوزن في جميع
أموره امتناعا للوحدة ومن آداب الصائم عند اضطراره لأدوية الحلا في أنه أن لا يجهه ولكن
يشربه لئلا يذهب بخلافه لقوله بخلاف ثم الصائم **الح** **قوله** من حيث الصوم أي لحفظ ثوابه
وأن كان ترك الفحش واجبا مطلقا شوى **قوله** قول الزور والسلب أي اعتقاده ولعل المراد
به كل غير مطلوب في الصوم وإن لم يحرم قال الحلي يذم للصائم أن يحفظ جوارحه فلا يمتشي برجله
إلى باطل ولا يمشي بيده في غير طاعة ولا يدهن ولا يقطع الزن بالاشمار والحكيات التي لا طائل
تحتها ويحذرك **قال** **قوله** فليس تقصاة أن يذم **الح** **قال** شرح المشكاة كناية أن مجازعا عن
عدم نظره تعالى لظفر العنابة والرجل لقبول والتفضل بالثواب فهو من بابي المأمور والسبب وإرادة
اللازم والموجب ويصح كونه من باب الاستمارة التخليو كنب أيضا فليس له حاجة إلى أن يفتل فلا
قال فليس تقصاة في صيامه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبطلا لثواب الصوم فكانه لم يكن
صوم فأشار إلى ذلك في الحديث كانه شوى **قوله** فليس تقصاة **الح** **قال** شرح المشكاة كناية أن مجازعا عن
أذرك قول الزور فقه حجة **الح** وهو باطل فلذا أولوه **اه** **قوله** أن يذم أي من قوله من يذم
الح أي فليس تقصاة في تركه طعامه وشرابه أي في صيامه لحفظ الجوارح والتقدير في أن يذم **الح** **قوله**
وشهوة الشهوة اشتياق النفس إلى الشيء والجمع شهوات واشتهت فهو مشتهي **اه** مباح والمراد
ترك تعاطي ما شتهت النفس ترك الشروع في أسباب الشهوة والافاق الشهوة نفسها التي هي محل
النفس إلى المطلوب لا يمكن التحرز عنها عني على أمر وعبارة تشرح أمر وشهوة أي من السموات
والبصرات والشمومات والملايس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم لتكسر نفسه عن الهوى
وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهي **اه** فعمل من هذا كله أن المراد الشهوة للنفس
بدليل التمثل بسم الرياحين وغيرها والمراد بالراحين ما خارج طيب كالسك **قوله** حكمة
الصوم وهي الكف عن الشهوات **قوله** وترك نحو **الح** أي من الحامض والمحبوم كالإبراء
لكن العلة ظاهرة في الثاني **قوله** ترك ذوق الطعام فمن احتاج لمغنى نحو خبز لظفر لا يكره
م ر **قوله** ترك **عك** لا يشغل منه جرم ومنه اللين وقوله يفتح العين وهو النفس أي الغنى
وقوله انظر في وجهه والصحيح خلاه وأن تروح ذلك الرقي برجه أو يذوق فيه طعمه كما ذكره **الح**
وأما الملك بالكسر فهو المملوك أي المذموم الذي كلفا معن قوى وصاب واجتمع ومنه الهوى كال
قل **قوله** ومن أن يذم **ل** ولومن الاحتلام أخذ من العلة فان لم يقتل غسل ما يغتسل من
وصول الماء إليه كالآذن والبر فان قلت ما وجه العدول عن المصدر الصريح وملا أي به وما
بعده مبادر صريحة قلت حكمة العدول دفع تروهم أنه من مدحول الترك والقرض التبرأ بعد مطلوب
الفعل لا يقال التوهم موجود إذ يجوز أن يراد وسن ترك أن يقتل لانا نقول هذا بعيد جدا
فالعدول دفع تروهم البعيد فيلتمأ كانه شوى **قوله** **ل** أي ليؤدي العبادة على طهارة ونية
وصول الماء إلى باطن الآذن والبر فان قلت ما وجه العدول عن المصدر الصريح وملا أي به وما
وليس عموم مراد كاهو ظاهر أخذها من سبق نحو ما للضمعة المشروعة أو غسل القدم النجس

من حيث الصوم (ترك
خش) ككذب وغيبة
وعلمها انتصار الأصل بغير
البخارى من لم يذم قول
الزور والعبد له فليس لله
حاجة أن يذم طعامه وشرابه
(د) ترك (شهوة) لا تبطل
الصوم كشم الرياحين
والنظر إليها لما فيها من
الترفة التي لا تناسب حكمة
الصوم (د) ترك (نحو
حجم) كمنع لان ذلك
يضعفه ونحو من زيادتي
(و) ترك (ذوق) لطعام
أو غيره خوف وصوله
حلقه وتقييد الأصل بقوله
الطعام جرى على انغاب
(د) ترك (عك) يفتح
العين لانه يجمع الرقي فان
بعضه فطر في وجهه وإن لثناه
عقله وهو مذكور كافي
المجموع (د) سن (أن
يشغل عن حدث أكبر)
ليلا لا يكون على طهر من
أول الصوم وتصير بذلك
أعمن من تعدي الجنباة (د)
أن (يقول

لا يضطر لغيره فليحمل هذا على مبالغة منهي عنها أو نحوها **(قوله عتب فطره)** أي عتب ما يحصل به الفطر وإن لم يندب كجماع أو أذاعال يجوز عود في أدائه كإفائه بعض ما يحتاج إلى نقل أنه يكفي دخول وقت الإفطار لكن بما يمانية لفظ وعلى رزك أفطرت فتأمله قل على الجلال **(قوله هو أول)** من قوله عند) انتهى تصديقاً بالنسبة شيخنا **(قوله كان بقوله ذلك)** ويرد أيضاً أنه كان يقول ذهب الفطر وأبطل المروق وبحث الأجران شافعة ولكن هذا غير ما يمانية منهم أنه في خصوص من أفطر على الماء فراجع **(قوله إن كان يكره رمضان)** صرح به عن الطلب هذه الأمور لا يرد زهرا فيه والأفهي مطلوبة مطلقا وقوله صدقة من الفقهاء فيه يتفقون عن الكسب ويحصل أجر فطر العائم وإن الحسنات فيه شافعة أم عمرة ومنها التوسعة على عياله والأحسان الذي الأرحام وأطوار المائتين بمشاة أما فدرعاه ونحو ذلك كافي قل **(قوله وتلاوة لقرآن)** ولو في حمام أو طريق لا نحو خش وعي للصحت وإلى القبة وجهها أفضل الغلو فربما أو نشويش ولو على نائم قل **(قوله لاسبا)** بأنه تشديد والتخفيف وهي تدل على أن ما بعده أولى بالحكم مما قبلها ولا يستثنى بها على الأصح وإلى الكسر تشديد البالد للتل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعده على أنه خبر مبتدأ محذوف ونسبه على التشبيه بالمفعول به وجوه على الإضافة وهو أرجح وزيادة ما أهدأشوبرى وهذه الاختلافات غير جارية المصنف نحو لاسبا زيد وأما هنا فتبين أن تكون ما موصولة وقى المشرع ليمتد محذوف وأجله من أوسى عدم لامتصوب لاضافة إلى ما نحوها محذوف والتقدير لا مثل الصدقة والتلاوة والاعتكاف إلا أن في في العشر الأخير موجود

(فصل في وجوب صوم رمضان) أي وما يتبع ذلك من وجوب الاساك على من أفطر ع ش **(قوله ولو يماضي)** أي فسخ المرد وفيه أن إطلاق الإسلام عليه مجاز يحتاج إلى قرينة ويمكن أن تكون القرينة قوله فما بعد لا يكره أصل فيكون لفظ الإسلام في كلامه مستعملا في حقيقته ويجزئه كإفطره شيخنا وكأنه أن تغفل نظره عن عبارته في الصلاة إلى ما هنا ففرق بينهما بأنه هناك عبر بالمشق وهذا بالمعنى هو حقيقة في الأزمنة الثلاثة فكان عليه أن يقول وقرينة التميم ولا يقول وقرينة الجواز الخ **(قوله ومعه)** فديقال فتنى الإطاعة فقال إن المراد الإطاعة حاشا أو شرعا كما يفهم من كلامه بعد ذلك لا يكون إلا إذا لم تلحقه مشقة تبيح التيمم رأيت يهاش قوله وإطاعة أي ولو في المستقبل فصل المرض الذي يرى رموه لأنه مطلق في المستقبل فأخبره بقوله ومعه كما يدل عليه كلامه في المحترقات الآتية اه ويجاب أيضاً أن المراد إطاعة ولو بمشقة فيدخل المرض إذا صام وتحمل المشقة فأخبره بقوله ومعه تأمل **(قوله وإفاته)** أي ولو حكا كالمثل العاصي والسرور والسا فرسنا قصيرا فما هنا حكم القيم وقوله أخذه ما يأتي أي حال كون الصحة والإقامة مأخوذين عما يأتي أي من قوله ويصاح تركه لمرض الخ وإنما ارتكب للتل ذلك ولم يرد الصحة والإقامة للاحتياج إلى التفصيل في مفهومه فافهم من ذكر الصحة والإقامة عن ذكر مفهومهما بخلافه كالمفهوم على وجه التفصيل فبني عن ذلك المنطوق **(قوله ومجنون)** ظاهره ولو تمتد بهم رأيت عن شيخ ما يحتاج تفهيمه بغير التعمد شوري **(قوله وسكران)** سواء كان كل من الثلاثة متعدياً أم لا إذا الكلام في نفي وجوب الأداء وهو لا يجب على كل من الثلاثة مطلقاً وأما وجوب القضاء فسيأتي تفصيله الشوري بغير التعمد لأننا بد أن التقيد بما هو في نفي وجوب القضاء فتمسك **(قوله لكبراً ومرض)** راجعان للحصى **(قوله وأحيى أو نحو)** راجعان للشري **(قوله ولا على مريض)** يرضى رموه أولاً **(قوله يرضى)** (بأن) وهو أن المرض لا بد أن يخاف محذور مجرم والمافر لا بد أن يكون سفره سفره قصر حل **(قوله)**

عتب) هو أول من قوله عند (فطره) اللهم لك صمت وعلى رزك أفطرت لأنه كان يقول ذلك رواه أبو داود بإسناد حسن لكنه مرسل (د) أن (يكثر) في رمضان صدقة (تلاوة) لقرآن واعتكافاً (لا سبا) في (العشر الأخير) منه) لا لا تباع في ذلك رواه الشيخان بروي مسلم أنه كان يجتهد في العشر الأخير ما لا يجتهد في غيره (فصل) في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه ●

(شروط وجوبه اسلام) ولو فهاضي وهو من زيادي (وتكليف) كافي الصلاة فيها (إطاعة) له ومعه وإقامة أخذها ما يأتي فلا يجب على كافر بالماضي السابق في الصلاة ولا على مبيحجنون ومضى عليه وسكران ولا على من لا يطيقه حاشا أو شرعا لكبراً أو مرضاً أو يرضى رموه أو يمرض نحوه ولا على مريض وسافر بقيد علم ما يأتي

كانت ردة ذلك في الامور

لوجوب القضاء عليهم كما

سيأتي ومن ألقى بهم

المرتد في ذلك قدسها فان

وجوه عليه وجوب

تكليف كما مر الإشارة

إليه (ويباح تركه) بنية

الفرخص (لمرض يضرب

معصوم) ضررا يبيح

التيمم وإن طرأ على الصوم

لآفة ومن كان مريضاً ثم

لمرض إن كان مطلقاً فله

ترك النية أو منقطعاً فان

كان يوجد وقت التبرع

فله تركها والا فلا فان عاد

واستأنج إلى الأضطر

(وسفر قصر) فان قصر

به فالنظر أفضل والا فالصوم

أفضل كما مر في صلاة

المسافر (لا أنظر) السفر

على الصوم (أو زالا) أي

المرض والسفر من صائم

فلا يباح تركه تنظيلاً لحكم

الحضرة في الأولى وذوال

العصر في غيرها (ويجب

قضاء ما فات ولو بعذر)

كرض وسفر لآفة السابقة

اذتدبرها فأضرب فعدة

من أيام آخره كضرب وسفر

كأمر في بابه ورد وسكر

وانغماد وترك نية ولو نسياناً

بخلاف ما فات من الصلاة

بالانغماد كما مر في بالهاتفة

تكرارها بخلاف الأكل

ورجوه به عليها وعلى الكسران) قيده حج بالتمسدي شورى والتمس عليه يجب عليه القضاء مطلقاً

بعد أو غيره لأن الانغماد مرض وهو وجوب القضاء قرره شيخنا (قوله وجوب انعقاد سب) وهو

دخول الوقت والمرد بانقاده وجوده وأما وجوب إضافة السب للسبب أو بيانته هذا على أن

القضاء بالاصم الأول لا بأس جديد (قوله ومن ألحقهم المرتد) إشارة لعدم سب الجلال الخلق قال قل

عليه والحقا بهم كونه انعقاد سب لثباني كونه مخالطاً خطباً تكليف فلهما اه وثلثه في شرح

م (قوله ويباح تركه) أي يجب لانه جواز بعد امتناع فيصالح بالوجوب إن حرمزونه ازادي

فقال المرض الذي يبيح التيمم بوجوب النظر ومادونه حيث لا يتحمل عادة يجوز اه والتمس أن

المرض الذي يبيح التيمم يجوز النظر ولا يوجب عند م واعتاده شيخنا حرف وقوله قل على

الخطيب وعزاه لشيخه م ثم إن خاف الهلاك أو فوات منفعة عضو وجب النظر كما في م (قوله بنية

الفرخص) أي بان يتوأن الشارع رخصه في الفطر أي بأحله حرف (قوله مطبقاً) أي مستمر إلا

ونهار لونه أخذنا نحو الحاصدين يجب عليهم تيمم التيمم كل ليلة واحد أصلهم من الصوم مشقة تيمم

التيمم أفتروا حل وسواء كان بمعدنفسه أو بأجرة أو تبرعاً كان لم يبعد ما امر فيه كما في ع

(قوله فان كان يوجد وقت التبرع) أي وقت صحة النية قل وعبارة شرح لروض قبيل الفجر اه

(قوله والا فلا) وإن علم من عادته عود المرض أثناء النهار م (قوله وسفر قصر) وبأنه مناجاة

في السفر حيث جازى السفر وقت لا فلا تيمم سيل من كلامه أن شرط التطهر في أول أيام سفره أن عاقر

ما بشرط مجازنة للقصر قبل طلع الفجر فيقينا فنلوي ليلاً ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعد

لم بشرط ذلك اليوم للشك في مسيحه إن حرمزوني وحل جواز فطره إن لم يكن مدم السفر والأجزاء

الفطر لانه لم يرح زمان يقتضي فيه م روى (قوله لا أنظر) السفر) ولكونه اختيارية فترك المرض

(قوله كرض) أي يري برؤه الذي لا يري برؤه موجب القعدة فقط م (قوله وسكر وانغماد) ولو

غير تمهيداً وانغماد إذا نسي يجب عليه القضاء والا فلا كما في ع فكان على الشارح أن يذكر

بان يقول وجنون يتعدوا الظاهر أن الكسران لا يجب عليه القضاء الا اذا كان متديراً بصرح حج

وشيخنا ونارعه سم في التقييد بالتمسدي ثم قال والحاصل أن كلاً من الانغماد والسكر بعد أولونه اه

استغرق النهار وجب القضاء والا قد تولى للأجزاء كما علم مما تقدم (قوله وانغماد) لانه نوع من

المرض فاندرج تحت قوله تعالى فمن كان منكراً منكم م يصرح ع (قوله ولو نسياناً) فهو غير عند

وفي شرح المهذب أن قضاء تارك النية ولو عدا على التراخي بخلاف الراجح أنه في القبول

العقد وفي غيره على التراخي ولم ينظر إلى أن ترك النية يشعر بترك الاحتياط بالعبادة حل (قوله

بخلاف ما فات من الصلاة بالانغماد) أي حيث لم يتعد حل (قوله بخلاف الأكل ناسي) أنظر أي

موقع لهذا هنا مع أن الكلام في القضاء وهذا لا يفتقر وأوجب بأنه أي به لاجل الفرق بينه وبين نسيان

النية (قوله انما يؤثر في الثاني) أي يسيره كأنه لم يكن أي أن الأكل مثلاً ناسياً لم يوجد متأكلاً

أي يؤثر في عدم اعتباره كإفروه شيخنا (قوله أي لا يجب قضاء ما فات) ولا يسن ولا يفتد كما في

به والشيخنا حل أي لا يجب ولا يسن وقد يشك على ما تقدم من سن قضاء الصلاة افتات

في زمن الصبا إلا أن يفرق بأن الصوم من شأنه المنقطة بخلاف الصلاة تأمل شورى وحل صم

قضاء الكافر اذا أسلم في غير اليوم الذي أفطرق فيه ما هو في سن قضاءه كإفروه شيخنا (قوله لا يباح

ناسي) لأن التيمم باب المأمورات والأكل من باب المنهايات والنسيان انما يؤثر في الثاني
وتعبري بمجاز كرام مجاز به لا يكثر أصلي أي لا يجب قضاء ما فات به بعد الاسلام ترخيصاً فيه (لا - او - لا - جنون) فيقيدونه بقوله

قال

(في غيرة وتوكل) لعدم موجب القضاء أما ما قلناه في زمن الردة أو الكفر فيقتضي بقسم في الصلاة نظير ذلك مع زيادة (كما بلغ)
 الصبي نهار (سائما) فإنه لا قضاء عليه (و يجب التحامه) لأنه صار من أهل (٨١) الوجوب (أو) بلغ فيه (مفرا

قال العبادي يسر له قضاء ما قلناه من التغير قياسا على الصلاة وقوله ولا جنون أي بغير عقل سم (قوله)
 في غيرة وتوكل أي بعد حل وسم والتمتع عدم التقيد بالندى لأن الكفران يجب عليه
 القضاء مطلقا كما تقدم عن سم (قوله) لعدم موجب القضاء أي لعدم مقتضى وهو البلوغ
 والصل (قوله) فيقتضي بأن يقتلوا مكررا يستغرق أسكرا مثله النهار مع علمه بحالهم جن في أثناء
 اليوم فليزمن قضاء ما انتهى إليه السكر من زمن الجنون دون ما زاد عليه أخذنا من كشيته ذلك الصلاة
 زى (قوله) نهار سائما أي فيه وذلك بأن نرى ليلا أه مر (قوله) لأنه صار من أهل الوجوب
 حتى لو جامع زناه الكفارة بشرطه لأن ما قلناه لا يداي قال حل ولا جعل حل هذا من الشبهة وهل
 يباب على جميعه ثواب الواجب أو ثواب على ما قلناه في زمن الصياوات والشكوب وما فعله بعد البلوغ
 ثواب الواجب فيه نظر والأقرب الثاني لأن الصوم وإن كان خلة واحدة لا يبيح لكن الثواب
 للتقرب عليها يمكن تبينه ونظيره ما مر في الجامعة من أنه إذا قارن في بعض الافعال قاتت الفضيلة فيه
 دون غيره عش (قوله) ومن لهم وكذا يقال في الخافض والنساء إن زال عنهما فيستحب لهما
 الاسك زى (قوله) كان تركا لليلة (قوله) أشار به إلى أن تارك النية قاله منظر شرعا وإن لم يتناول
 منظر أه شوبرى (قوله) تيج أي الماعين (قوله) من أخطأ منظره بخلاف من لم يخطئ به فلو
 طهرت نحو حائض في أثناء النهار لم يلزمها الاسك شرح مر (قوله) أولى النية قد بشر بأنه ليس
 منظر لأنه قبة المطلب الآن يقال المراد بالمطوف عليه المقطر بالفعل بأن يتعاطى المقطر فلا يخالف
 ما قدم شوبرى (قوله) أو أظفر يوم الشك وهو هنا يوم ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث فيه برؤية
 كما هو واضح إن حجر دهر (قوله) كان واجبا عليه أي لو تبين أمن رمضان والاصوم يوم الشك
 حرام (قوله) لأنه جهل أي جهل كونه من رمضان وقوله مع عمله أي مع العلم بأنه من رمضان
 كما عبره مر ومع هذا فالتمتع وجوب قضاءه فورا عقب يوم العيد فليس الجهل عند امتناع الوجوب
 على التراخي حتى يكلام بعضهم لتأخيرها فأتت بصدور وجوب قضاءها على الفور وذلك يوم الشك إذا
 تبين كونه من رمضان حل ومثله مر وهو مشكل لمنه وقيل عن حرف انه على التراخي فليحذر
 (قوله) به فارق للسافر أي إذا قدم بعد الافطار مر (قوله) ثم المسك بخلاف فاقه الطهويين
 فاق صلاة شرعية والفرق أن المفقود هناك شرط مر شوبرى (قوله) ليس في صوم شرعي
 ومع ذلك فالظاهر أنه يشترط أحكام الصائمين فيسكه له شم الرابحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك
 في حقه بعد الزوال على المعتد عش على مر والفقاع
 (فضل في ذبوت الصوم الواجب) أي في بيان ما يوجب أو لا يوجب ما يتبع ذلك كالكفارة وقوله
 لأوجب لبيان الواقع (قوله) من الارحار أي كالأزوا بعضا أخذنا من تقليل الاحتراز عن الرقيق بأنه لا تركه
 يؤخر عن البعض فإنه يورث عنه ما لم يكن يفرج عنه مدونه ونحوه القدية فيخرج عن كل
 يومه مدونه كان بينه وبين يده مائة ع ش قال شيخنا واقفا يد بالمر لاجل قوله فيما بعد
 أخر من تركته أو لافريق كذلك يخرج عنه قريبه أو سيده أو صوم عنه واحد منهما أو يصوم عنه
 الأجنبي لأنه هو أول ذن قريبه أو يخرج عنه أجنبي ولو بشر أنه على الأوجه كقضاء الدين
 بينان للدين أه ثم رأيت شبهة في الزبدي قالت لم يكن له قريب فلا يثني عليه (قوله) ولو نذرا

(١١ - عجمي) - ثاني في رمضان بطريق الأصل ولذا لا يخلو غيره بخلاف أيام غيرهم المسك ليس في صوم شرعي وإن
 يجب عليه فلا ترك في عظمه ولا يمسوى الأثم (فضل في ذبوت الصوم الواجب) (من فاته من) من الارحار (صوم واجب) ولو نذرا

الاطهر ان يقول ولو بشئ ايسر بسبب نذر لان النذر ليس الصوم الواجب وانما هو واجب واجب بأنه
منسوب بترج الحاضر وأأن النذر بمعنى المنور عش (قوله) وكفارة لقتل أو بغير أو ظهر حل
ومر (قوله) فلاذرك (لغات) قال مر بغيره ولاضاد قال عش عليه هذا تخالف ما يأتي من أن
من أظفر طرم أو عجز عن صوم لزما أو مرض لا يربى برؤه وجب عليه مذكول يوم وقديحجاب بأن
ما يأتي فيمن لا يربو البره وما هنا في خلافه من رأيت في سم ماضه لا يشك على ما هو النذر الشيخ الهرم
لأمانات قبل التكن لان وابه اسالة الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القناني (قوله) ان فات
بغير (بغير) قيدي عدم التدارك وعدم الأثم فإنا بغير عجز بغيره مع الأثم وان لم يتمكن من القضاء
ويصوم عنه عليه ويجب الاخراج من تركته عنه والراد بالتمك أن يترك زمنا قليلا للصوم قبل موته
بغير ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر فلا لا ين في حرارة قل على الجلال (قوله) بما يأتي أي
بالفدية أو الصوم (قوله) أو مات أي من فاته شيء من رمضان بعد التمكن لا بقيد كونه معذور ارفع
التعميم بعده قل (قوله) سواء فاته بغيره) وبأن في صورتين (قوله) أخرج من تركته) والاخراج
أفضل من الصوم عش فان لم يكن له تركة لم يتركه له الصوم بل يسر لذلك كقاره شيخنا
(قوله) لكل يوم مبد) أي من غالب قوت يده قال ابن حجر ويؤخذ عمار في الفطرة أن المراد هنا باليد
التي يعتبر غالب قوتها المجل الذي هو فيه عند أول غطائه بغطاء عش على مر (قوله) فليطعم) مني
للقول وثابت الفاعل الظرف وهو عنه وهو مني عن مذهب السكونيين من إقامة الظرف مع وجود
القول بوقتيه في الحديث بالشهر له لكونه كان جواب سائل وان ذلك لا يقتيد بالشهر كانه
عش (قوله) مكنتا) قال العراق الرواية بالنصب وكان وجهه إقامة الظرف مقام الصوم كما قام
الجاء والجرور مقامه وقد ترى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدى
سكين بالرفع على الصواب سيوطي والمراد بالصواب المشهور لانه خطأ لما قدمه من توجيه النص
شورى (قوله) من جنس فطرة) قال الففال يعتبر فضلهما عما يعتبر فضله ثم حج وزى (وأقول)
بأن كل هذا مع كون النرض اعمت وان الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فأى شيء عليه يد
موته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج به عنه بل القياس أن يقال يعتبر لوجوب اخراج فضل
ما يخرج به من مؤته تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمي ان فرض أن على الميت دين ما ذكره المحض
ظاهر في لو أظفر أكبر أو مرض لا يربى برؤه عش (قوله) حسلا على الغالب) يعني أن الظرف من
الغالبية والفدية نادرة فقيس النادر على الغالب بجامع المذهب اما يظهر بعد الوقف فيه والسؤال عنه زى
(قوله) وأصام عنه قريه) بشرط بلوغه زى وبعبارة محل كل قريه قال قل عليه أي بالغ عاقل
رفيقا أو بعيدا بل إن كل الحج الواجب وأما بلوغه نياية الفريق في المسح له ليس من أهل حجة الإسلام
ولو لم يصم عنه قريب وزعت الفركة بحسب الارشاد ومن شمه شيء منها لم يخرجها أو الصوم بغيره
ولا يبيض يوم صوما ولا الطعام بل يغير المكسر ولو اختلف الاقارب في الصوم والأطعام واجب من
طلب الطعام ولا يقال هذا التحخير أي قول المصنف أو صام الخ لا يأتي في الكفارة المرتبة لا لا يجوز
الانتقال الى صلة حتى يجوز عما قبلها وفي الكفارة الاعتاق مقدم ثم الصوم الطعام لا يتناول فرض
لشئ أو نمت وهو عاجز عن الاعتاق لانه لا يجب عليه الصوم الا حينئذ والأطعام الذي يخرجه وله فيه
الذي كان يخرجه ولان الذي يخرجه له فدية عن الصوم لأنه أحد دخول الكفارة التي على الميت
لانه لو كان كذلك لا اعتبر تقدم الصوم عليه ولما صح التحخير وصرف في امداد واحد تأمل (قوله) أو أضحى

بلغ

بمع الصلحة كاعلم استغرق اليوم كنهان أفاق كل الليل يذره كما يفيد الباب وشرحه ابن حجر

من مات وعليه صيام عام
عنه وليه وتغير مسلم أنه
قال لأمرأة قالت له
لأنني ماتت وعليها صوم
نذر أقاصوم عنها موسى
عن ابنك بخلافه بالأذن
لأنه ليس بمعنى ماورد به
الخبر وظاهر أنه لو مات
مريدا لم يصم عنه وقولي
بأذن نعم من قوله بأذن الولي
(الامن مات وعليه صلاة
أو اعتكاف) فلا يفعل عنه
ولا فدية له نعم ورودها
نعم لو نذر أن يعتكف صائما
اعتكف عنه وليه صائما
قائله التهذيب (وعجب الله)
لكل يوم (بإذنه) على
من أفطر) فيه (لنذر
لا يرجو زواله) ككبر
ومرض لا يرجو برؤه لأية
وعلى الذين يطيقونه المراء
لا يطيقونه أو يطيقونه في
الشباب ثم يجبرون عنه في
الكبر وروى البخاري أن
ابن عباس وعائشة كانا
يقران وعلى التين يطوقونه
ومعناه يكفون الصوم فلا
يطيقونه وقول لسندري
آثره أهم من قوله لكبر
(و) بقضاء على غيمته
أفطر) لما (لأنقاذ آدمي)
معموم (مشرى على
هلاك) بقر أو غيره ولم
يمكن تخليصه إلا بفطر (أو
توقف ذاتك) حامل أو

مرض (عليه) قسط ولو كان في المرض من غير حاله نظر

بالغ ولو رقيقا وفي المجموع مذهب الحسن البصري أنه لو صام عنه ثلاثون بالأذن في يوم واحد جزأ
وهو الظاهر الذي اعتمدته حل وزى سواء كان قد وجب فيه التتابع أولا لأن التتابع في حق الميت
بمعنى لا يوجد في حق القريب وهو التغليب عليه ولأنه التزام صفة زائدة على أصل الصوم فنسقت
بمؤنه شرح م (قوله كالج) أي قياسا على الحج في سلق الصحة لأن الحج الواجب لا يتوقف عليه
عن التعريف إذن أو يقال المراءد للحج المندوب وهو يتوقف على الأذن كقارفر شيخنا (قوله وتغير
الصحيحين من مات وعليه صيام) وجه الدلالة على صحة صوم الاجنبي بالأذن أن من ملك شيئا جزاه
التيابة في كالي بولكي تزوج بنته كقارفر شيخنا عزى قال المناوي والمراد بالولي كل قريب (قوله
وتغير مسلم أنه **عليه** قال لأمرأة) أي بهذا الحديث بعد الأول لأنه يدل على أن المراء
بالولي الذي في الأول مطلق القريب حيث يستعمل الساقطة حل هي وصية أم لا ح (قوله لانه
ليس في معنى ماورد) وأما صوم الاجنبي بالأذن فهو بمعنى ماورد لانه لما صام بأذن الولي كان كأنه
الصائم فيؤخذ من كلامه إن دليل صحة صوم الاجنبي القياس على القريب (قوله لم يصم عنه) لانه
ليس من أهل العبادات الآن ع ش ويتعين الأطعام ويجب استخراج ذلك من تركته أي لانه يتبناه
فنه دين بانه فلا يتناهى كون صومه من موته فيأفكان للتائب عدم استخراج ذلك حل (قوله لامن
مات وعليه صلاة أو اعتكاف) وهناك قول يجوز نفل الصلاة عنه وقصد السبكي عن قريبه
ما هو بائد على انه يجوز تحليل القول الضيف في حق نفسه كائن عليه ع ش ولا يجوز أن يضى
بكافقر ميتينا ح وبعبارة حل على الجلال قوله في الاعتكاف قول في الصلاة قول لا يضى
فيأوجه انه يعلم عدم اكتمال صلاته ومصلحة كثير من حج قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص
لنفسه فيجوز تقليده لانه من مقابل لا يصح لم يرضى أجرا للحج ركعتي الطواف (تنبيه) على ما ذكر
أنه لا يصح من عى وان يجز بهرم وأغيره وتزعم القدية وهل يصدق عنه أو يفتى راجعه (قوله
اعتكف عنه وليه) أي جاز له ذلك ومثل الولي الاجنبي بالأذن كما قاله الشورى (قوله ويجب الله)
ابتداء لا بداعن الصوم فلا يجب القضاء زال عدته قبل القدية كالحل وزى قال الشورى
والمراءد هو على الفور كبدله أولا كل يحمل ثم رأيت في الإيعاب الجزم بالثاني اه فالنذور مخاطب
بالمبدءا فلو تكلف وصام لم يجب عليه الله واغرض بأنه حيث كان مخاطبا بالمبدءا كان القياس
أنه لا يجوز له الصوم وأوجب بأنه مخاطب بالمبدءا حيث لم يرد الصوم ولو أخرج للمدغم قدر بعد
الشرط على الصوم لم يرد القضاء فان قيل ما الفرق بينه وبين المصوب حيث يلزمه الحج بالقدرة عليه
بعد الإتيان به أجب بأن النذور ومخاطب بالمبدءا كاعتكاف أو فجزأ عنه والمصوب مخاطب بالحج
والماء جاز له الإتيان بالقسورة وقبائل عدهما حل (قوله على من أفطره) أي في رمضان وليس له
والعامل والمرض تعجيل فدية يومين فأكثر ولم تعجيل فدية يوميه أفقيلته م (قوله المراء
لا يطيقونه) فان قلت أي فريضة على أن المراء ذلك قلت يمكن أن تكون فريضة عند التزول
فريضة حالية فهم منها ذلك ولا يصح عدم بقائها فلتأمل سم على البهجة ع ش على م (قوله
ثم يجبرون) بفتح الجهم وكسرها (قوله آدمي) ومثله الحيوان المحترم حل (قوله مشرف) وإن
تعد فلا بد للقضية زى (قوله على هلاك) ليس قيما بل المراء على أن يخاف عليه من حصول ميسح
لنفسه كسكف عضوا بطلان منفعته ح (قوله وأتخوف ذاتك) أي خوف ما يبيح التمسك ولو كان
كبراً أي يجب به الشرع بذلك ويجوز عند غيره بأن كان يحصل عدم الخطر مشقة لا محتمل
عادة (قوله ولو كان في المرض من غيرها) أي ولو كان في صورة المرض من غير المرضة بأجرة

لترقق به شخصان واخذوا
في الثانية بسميها من الآفة
السابقة قال ابن عباس انها
لم تنسخ في حقهما رواه
البهيقي عنه بخلاف ما
خافوا على أنفسهم
وحدهما أومع ولديهما
وبخلاف من أظفر مقديا
أو لاقا نخومال مشرف
على هلاك وبخلاف
التجربة اذا أظفر لثني
مما ذكر فلا يجب القدية
لشك في الأخيرة وقياسا
على المريض المرجو برؤه
في الأوليين ولأن ذلك
ليس بمعنى فطر ارتق به
شخصان في الثالثة ولأن
معنى الأولى في الرابعة
والقياس بالأدوية وبغير
التجربة من زيادتي (كن
أخر فناء رمضان مع تمكنه)
منه (حتى دخل) رمضان
(آخر) فإن عليه مع الفناء
الملازمة من المصابة
أفتوا بذلك ولا يخالف لهم
(ويكرر) (المد) (يكرر)
السبب) لأن الحقوق
للمالئة لا تتداخل بخلافه
في الكبير ونحوه لعدم
التصوير (فأما القضاء
للكسور) أي قضاء
رمضان مع تمكنه

أولاً بأن كانت مترعة لوم وجود غيرها أو كان الولد غير آدمي ولو كان آدمي زنا بما زناه الفطر مع القدية
وهذا في الحرة أما الامة فتبقى القدية في ذمتها إلى أن تنق ولصوم عنها قال شيخنا عسيرة
ولستأسر للاسراع الخار اذا امتنع عن الفطر قل (قوله) ارتق به شخصان) أي حصل له
رفق وانتفاع لتخصيص وهما المنفذ والمشرع على الملاك قلنا تمتع بالفطر شخصان وجب الاسرار
القضاء والقدية كما قررته شيخنا ح ف وهذا التليل الأولي بديل قوله واخذ في الثانية أو تليل
لهما ويكون تليل الثاني خاسماً بالثانية (قوله) من قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
قدية فأولها بهضم على تقدير لا وقال ابن عباس انها منسوخة إلا في حق المرضع والحامل اه أن
لم تنسخ في حقهما إلا أنه زيد عليهما القضاء عما كان في صدر الاسلام لأن الانسان القادر على
الصوم في صدر الاسلام كان غير آيين الصوم وبين النظر لبقائه وعليه القدية والتقدير في الآية
وعلى الذين يطيقونه قدية أو صوم كما قال بعض المفسرين (قوله) قال ابن عباس دليل لوجه الأخذ (قوله)
لم تنسخ في حقهما) أي ونسخ في حق غيرها (١) بقوله تعالى فن طوع وخبران ذلك بديل على
عدم الوجوب على من سواهما فإن قلت لم كان ذلك تخصيصاً لأنه استخراج بعض أفراد العام
فالجواب أن الأفراد مرادة وإذا كانت الأفراد مرادة كان الاستخراج اسخاً للعام وتخصيصاً لاه بشروط
في التخصيص بقاء جمع يقرب من مدلول العام وهو ما ليس كذلك شو برى فإن قلت قول ابن
عباس بعدم نسخها في حقهما ونسخها في حق غيرها يتنافى فترده بطلان قوله بتشديد الواو وأجيب
بأنه يمكن أن يكون له فيها تفسيران فإن قلت بقاؤها في حقهما مشكلاً لأن الواو أولاً في حق
غيرهما القدية أو الصوم بديل قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والواجب في حقهما القدية والقضاء
أجيب عنه بأن القضاء مأخوذ من السنة (قوله) أومع ولديهما) أن قلت هو في معنى فطر ارتق به
شخصان قلت نعم لكن وجد مانع من وجوب القدية وهو خوفهما على نفسها ومقتض وجوبها
وهو خوفهما على الولد فقلب المانع كما هو القاعدة حج بالعي قول الشارع فيما تقدم لانه فطر ارتق
به شخصان أي مع عدم المانع من وجوب القدية فلا تزدهد الصورة لوجود المانع فيها وقيل
خوفهما على نفسها غير مقتض للقدية لامانع والخوف على الولد مقتض فينبال فيكون من اجتماع
المتنفي وغير المتنفي فينبال للمتنفي فليحجر اه (قوله) أو لاقا نخومال) أي غير مبرحون عزه
على المتدس سواء كان المال له أو لغيره (قوله) بخلاف التجربة) ومحلها أنها اذا أظفر ستة عشر يوماً
فأقل فإن أظفر تزيد من ذلك وجبت القدية لما زاد لانها أكثر مما يحتمل فقاءه بالمريض حتى
لو أظفرت كل رمضان لزمها مع القضاء قدية أربعة عشر يوماً به عليه البهيقي اه مد (قوله) كن
(آخر) أي علدا علما (قوله) مع تمكنه) بأن خلاص المرض والسفر (قوله) حتى دخل رمضان
فلا بد في الوجوب من دخوله وإن أيس من القضاء كن عليه عشرة أيام فأوحى بي أن رمضان
أيامه فلا تلازمه القدية عن الحجة المبرزة منها أي قبل دخول رمضان فدخل وجبت قال
على الخطيب (قوله) ولا يخالف لهم) أي فصار اجماعاً كقولنا (قوله) بخلافه) أي التكرار في الكبير
أظفر الكبير مثلاً وأخر القدية إلى مجي رمضان آخر فإنه لا يكرر له وقوله ونحوه كلريض حتى
لا يرجي برؤه وقوله لعدم التصدير يؤخذ منه أنه ما زنا بما زناه أو جلا بجرمة التأخير بخلاف ما لوم
سرية التأخير وجهل وجوب القدية اه حل هذا غير ظاهر لأن الله لا يكرر مطلقاً لأن صومه
على التراخي وعلمه بجرمة تأخير القدية مع جهل وجوبها عليه لا يملك قوله لعدم التصدير أي لم
تمكن من الصوم وهذا أعني قوله بخلافه في الكبير يخرج بقوله كن آخره رمضان وهذا جاز

لأن كلامهم واجب عند
الاتحاد فكذا عند
الاجتماع هذا (أن لم يصم
عنه) والواجب واحد
للتأخير وهذا من زيادتي
(والصرف) أي مصرف
الامداد (مصرف وسكين)
لأن المسكين ذكر في الآية
والخير والتفكير أسوأ حالا
منه ويجب الجمع بينهما
(والصرف امداد واحد)
لان كل يوم عبادة مستقلة
فلا مصاد بتزلة الكفارات
تخلو صرف مد لاثنين
لا يجوز (ويجب مع قضاء
كفارة) يأتي فيأتيها بها
(على والحق) امداده صومه
يوما من رمضان) وان
انفرد بالرؤية (بوطنه) به
لصوم) أي لاجله (ولا
شبهة) لخبر الصعيحين
عن أبي هريرة، رجل
الى النبي ﷺ فقال
هلك قال وأهلكتك
قال واقتصر أي في رمضان
قال هل يجتمعان رغبة
قال لا قال فهل تستطع
أن تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال فهل تجد ما تطعم
سنتين مسكينا قال لا
جلس فأتى النبي ﷺ
ببرق فيه عمر فقال صدق
بهذا فقال أي أقر منا
برسول الله فواته ما بين
لابتئها أهل بيت
(درس)!

عليه القديا ابداء، كاصح هو (قوله حتى دخل آخر) ليس بقيد ولم يقيد به التهاج وقال مروى
منه مني تحق الفوات وجبت القديا ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فأت الفوات والباقي خمس
من شعبان ارمضه عشر رمضان لا لاجل الصوم وخسة للتأخير لا لتعاطي لم يكنه القضاء خسة
وقضية ذلك لزم القديا حالا محال يصح وما هو به الزكشي ورفق بين صورة التمسك والحق بأن
الزينة المستقلة بقدر صورها بالوقت كما جعل الاجل به وهذا منقود في الحلي اذا ضرره الى التحليل
الزمن المستقل في حقه (قوله والمصرف تفكير) ولا يحرم نقله اليه آخر ع (قوله ولا يجب الجمع
بينها) أي ولو في يومه بغيره كالمصروف كالمصروف (قوله بتزلة الكفارات) أي ويجوز
صرف امداد من كفارات لشخص واحد ولو كانت الامداد بتزلة كفارة واحدة لما جاز صرف مدني
منها لاصحوا بما جاز صرف المدد لاصح كون بتزلة الكفارة لعدم تعدد وتعدد ما يصرفه قال تعالى
ففيها طعام مسكين (قوله كفارة) أي وتزمن رهنه مستثنى من مفهوم قوله يزر في كل مصبة لاحد فيها
ولا كفارة حل (قوله باناد صومه) حقيقة أو حكما بدليل قوله لا في أدرك الفجر مجامعا
فاستدل بتزلة الكفارة فان هذا لم يفسد صوما حقيقة الا أنه في حكم افساد الصوم ثم يلائق الانقضاء بتزلة
الانقضاء كما قاله حج وهو (قوله يوما من رمضان) أي فينفاذا اشتبه رمضان بغيره فاجتهدوا ما اذا
وطئ ولو في جميع أيامه فلا كفارة عليه شرح وهو مثله للنجس والحاسب اذا ما لم يحاسبها ثم جامعا فلا
كفارة كما قاله ع في حل لان الحساب لا يفيد اليقين خلافا للحلي وكذا ولو في يوم الشك وكان
ما فيه بحيث جاز بان صامه عن قضاء أو تذر فيان من رمضان هو (قوله وان انفرد بالرؤية) وان
ردت شهاده لانه تلك صوم يومه عنه ومثله في ذلك من صدقه شرح هو (قوله يوطئ) ولو في الليل
لا أثر ذكر ولو لم يوطئ ويثبت وان لم يزل حل أو فرج ميان حيث يقع اسمه كافي في حل على الجلال
والذي في ع أن الوطئ في الفرج المبان لا يفسد الصوم ولا كفارة ويفرق بينه وبين إيجاب الفسل
بلا يلاحق بأن المدارها على سبيل الجماع وهو منتف في خلاف الفسل فان الحكم فيه منوط بمسمى
الفرج أو ففرقه حنف والمراد بقوله يوطئ وحده نفخ به ما لو تقارن الوطئ مع غيره كمنهوا الاكل
فلا كفارة عليه لاجتماع المانع والتفتني فقلب المانع ولا ناستاد الانقضاء الى الجماع ليس أولى من
استاد الى المطر الاخر سم على حج (قوله ولا شعبة) فالقبول وعشرة وزيد عليها الاثنان هما فيدان
توبه يوطئ وقوله أنه لم يصوم والتقدير بوطئ وحده وأتم به للصوم وحده فتكون الجهة التي عشر بل
ثلاثة عشر لان قوله من رمضان أي يقينا فلو صامه باجتهاد ووطئ فلا كفارة عليه كاقدم عن هو
(قوله ما جاز) استدل به من سخر البياض كذاها من صحيح فليخرج ع (قوله فقال هلك) استثنى
أي وقت في سبب هلاك (قوله ما انتق) مامو صول حوفي ويجد يعني تستطع أي هل تستطع اعتناق
وتفخ وكذا في القول في الآتي قول محمد الطلم من مكينا وانما جعلت مامو صولا حوافي ولم يجعل
موصولا لسمي الا في جعلها موصولا لسمي يلزم عليه حذف العائد الجرو بدون شرطه وجعلها
بشبهه نكرة موصولة والعائد محذوف أي هل تجد شيئا تنفق به الخ (قوله ثم جلس) فيهم منه أنه سأل
وهو راقب (قوله فأتى) محذوف له منه فأتى له اتفاقا وأما من به واحدا (قوله صدق بهذا) أي كثر
بما قال هو ولو شرع في الصوم ثم جد الرقية ندبه عنهها ولو شرع في الطعام ثم قدر على الصوم ندبه
(قوله ما بين لا بينها) وهما الخزان أي الجبلان المحيطان بالدينية وفي رواية والذي نفسى يده ما بين
طبي الدنية وهو يتخلط بضم الطاء الملهمة والنون أحد الخانات الخلية واستناره للطرف وقوله

(أولهم انتم) يجب مع قضاء كفارة. قال مالك وأبو حنيفة يجب الكفارة في كل منظر عمد في الفرض اما الفل فيجب فيه عندهما
الاسك والقضاء ولا كفارة هو قويني

أحوج إليه منا ضحكك **عليه** حتى بدت أتابه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فأنتق رقيقة صمم شهرين فاطعمه ستين مسكتنا بالمر وقبره **عليه** (٨٦) لافي داود فأتى بعرق ثم قد خمسة عشر صاعا والعرق ينش

أهل متباخيرة وأحوج بين لا يتأهل ويجوز كون ما حازر بقا وتيمية فملى الاول أحوج منصوب
وعلى الثاني من فوع ويجوز أن يكون بين خبره ما قبله وأهل مبتدا وأحوج صفة لأهل ويجوز أنه
على أنه حال وتستوي في هذا الجواز في التيمية لسبق الخبر ع ش على مر **(قوله ضحكك التي)** أي
تيسم **(قوله اذهب فاطعمه أهلك)** يحتمل أنه قصد به عليه أو ملكه إياه المكفر فلهذا أخبره
بقدره لأن في صرفه لأهله إعلانا بان الكفارة إنما يجب بالفاضل عن الكفارة أو أنه تطهير بالكسرة
عنه وصوغه صرفها لأهله إعلانا بان المكفر للتطوع يجوز له صرفها للمون المكفر عنه وهذا
أخذ أصحابنا شرح حج قل على الجلال وهذا أولى من غيره من الإجابة ولعل أهله كانوا ستين
أدبا وعل **عليه** بذلك اه بالحرف فادفع اعتراض بعضهم هذا الجواب بأنه يتوقف على
كون أهله ستين وهو بعيد **(قوله في رواية)** أي بدل قال هل تجد ما لتعني رقيقة الخ **(قوله نصم**
شهرين) أي فان لم تستطع اعتناق رقيقة فصم وقوله فاطعم أي فان لم تستطع صوم شهرين فاطعم الخ
كما يدل عليه القاموس في هذه الرواية لأن بها الأمر وانظر هل كان السائل يجيبه في كل مرة كما في الرواية
السابقة فكان يقول لا أستطيع أم لا راجع الظاهر ثم **(قوله في رواية لافي داود)** أي رواية أبي
داود لأن فيها تقدير التمر **(قوله مكمل)** بكسر الميم وفتح التاء للثلاثة الفوقية شرح مسلم للتدوير ع ش
(قوله في رواية أدرك) كان الأولى أن يقول إنما وجبت الكفارة على من أدرك الفجر عماما فغلب
الخ أو يدخله في عموم قول المتن بانصاف صومه بأن يقول بعده حقيقة أو حكما والا فالترجيح قوله
فمن أدرك الخ مشكل لعدم انعقاد ما على ما اختاره السبكي فلا إشكال كما ذكره ع ش على مر
وبعارة شرح مر وأورد على عكس هذا الضابط ما إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فان الأمع
في المجموع عدم انعقاد صومه ونجب عليه الكفارة مع أنه لم يفد صوما وجاب بعدم وروده لأن
فسر الاندفاع بمنع الانعقاد بخوارف خلاف تفسيره بما مره على أنه وإن لم يفده فهو في معنى
ما يفده **(قوله على أن السبكي اختار)** الظاهر هذا الاختيار مع قيام المانع تأمل **(قوله لأن**
المخاطب بما في الخبر هو المفاعل المذكور) وقضية التفسير بالواقع أنها لو علت عليه لم يترك
لا كفارة عليه ولا يضطر لأنه لا يجمع بخلافه إذا أنزل فانه يفطر كالاتزال بالباشرة ومع ذلك
لا كفارة أيضا لعدم النقل زى **(قوله وجاهل)** أي تحريم الوطء إذا قرب عهده بالاسلام أو أنما يفيد
عن العلماء بخلاف من علم تحريمه وجوب الكفارة فتجب عليه تقضا كما في شرح مر وع ش
عليه **(قوله ثم جن)** هل يفترقا مطلقا حل ويؤخرن كلام سم انه يفترق بعدة ع ش على
مر وبنى ما لم يعد بالجنون نهرا أبدا الجماع هل تسقط الكفارة أولا والأقرب سقوطها لأن
تصدى به لم يسقط عليه أنه أفسد صوم يوم لأنه يجنونه خرج عن أعلى الصوم وإن أمم بيه فهو
صرح في الإطلاق وكان الأولى تأخير لانه محتمل يوما وانظر لم يذكره المتن تأمل **(قوله كان داني**
سافر) أو نحوه كمرضى أي وكان كل من المسافر ونحوه مقطر قبل الوطء حتى يقال إنما فسد صوم غيره
لا صوم نفسه **(قوله لا يشركه)** في المتأخر في البيع والميراث يشركه مثل علمه بعهدة شركة له وبغيره
البرملى قوله لا يشركه بضم الياء من أشرك وفي بعض النسخ لا يشركه **(قوله وقت الوطء)** الظاهر

العين والراء مكنتل ينسج
من خوص النخل
وتعبرى بالواقع أعمن
تعبه بالزوج وضافة
الصوم اليه مع قول
ولاشبهة من ز يادى فن
أدرك الفجر عماما
فاستدام علما نلزمه
الكفارة لأن جماعا من
لم يفد صومه هو في معنى
ما يفده فكأنه انعقد
فمضى أن السبكي اختار
انه انعقد فسد الفرج
على صومون لأن المخاطب
بهما الخبر للذكر هو
المفاعل **(ولا على)** نحو
ناس من كرهه وجاهل
وما مور بالاسك لان
وطء لا يفسد صوما ولا على
من وطئ ولا يفسد من جن
أومات في اليوم لانه بان
أنه لم يفد صوم يوم **(د)**
لا على **(مفسد صوم)**
كسلة **(أوصوم غيره)**
ولو في رمضان كان وطئ
مسافر أو نحوه امرأته
ففسد صومها **(أوصومه)**
في غير رمضان ككثر
وتفاء لأن النص ورد في
صوم رمضان كما مر وهو
مخصوص بنفائل لا يشركه
فيها غيره **(أو)** مفسد
ولو في رمضان **(يفترق)**
كما كل واستدام لأن النص ورد في الوطء وما عداه ليس في معناه **(د)**
لا على **(من ظن وقت الوطء)** **(بلا)** أي بقاء أو دونه

أونك فيه فبان تهازل أو أكمل ببادي أن أنه أنظر) به (موطئ) علما

في الجيع ولمس الأثم فيها
عاطفن دخول البسل بلا
محر أو لك في (و) لاعلى
(سافر موطئ زنا أروينو
رخا) لاهلأثم به الصوم
بل الزنا والصوم مع عدم
نية الترخص ولان الإفطار
مباح له فيبر شبة في قدره
الكفارة وذكر الشك
المرفع على قولي ولأشبهه
من زيادتي (وتكرر)
الكفارة بشكر الأضداد
فلوطئ في يومين لزمه
كفارتان سواء أكانت
عن الأول قبل الثاني أم لا
لأن كل يوم عبادة مستقلة
فلا تتداخل كفارتاهما
كسبعتين ووطئ فيهما بخلاف
من ووطئ مرتين في يوم
ليس عليه الكفارة لو طء
الأول والثاني لم يفسد
صوما (حدث سفر)
أومرض أورد (بعدوطء
لايفطأ) أى الكفارة
لأنه مك حرم الصوم عما
فصل
(باب صوم التطوع)
الأصل فيه خير الصالحين
من صام يوما في سبيل الله
بإعدائه وجهه عن النار
سبعين مرة (سن صوم)
يوم (مرة) وهو تعالى
الحق بقيد زده بقولي
(تيسر سافر رجاء) بخلاف
المسافر فإنه يسر له فطره وبخلاف الحاج فإنه ان عرف
(قوله رجائه من صوم يوم) وأما الثانية قبل مرة فتسا كد الحاج وغيره اه زى

ان هذا هو المقول الثاني ولا هو الأول وصح الاخبار بواسطة الخاف الذي قدره والتقدير ولان
ظن بقائه الليل أو دخوله كائنا وقت وطء ولا يصح أن يكون ليلاهو الثاني لأنه لا يصح الاخبار مع تقدير
الخاف الذي قدره وان صح بدونه تأمل (قوله أونك فيه) أى بقائه أو دخوله (قوله أو أكمل ناسيا
وظن أنه أنظر به) أما إذا علم أنه لا يظفر به ثم جامع في يومه فينظر ويجب الكفارة شرح مر (قوله
نوطئ باند) فإنه يظفر صوم بذلك الوطء كغيره من الفطرات إذا أتى بشئ منها حل (قوله بالنية
في الجيع) أى جميع العور وهو سته والنية عدم تحقق الوجوب اه وقال بعضهم قوله في الجيع أى
جميع صور التي يقطع النظر عن المعنى الذي يشرح إذا سقط فيها لعدم الأثم فقط (قوله ووطئ زنا)
أى ذوى زنا أخذها بما عبده (قوله أولم ينزحها) أى ووطئ غيبتها لكن لم ينزحها (قوله
الصوم) أى وحده وهو في هذه آثم به بسبعين الصوم وعدم نية الترخص وفيه أنه لم يأثم به إلا لعدم النية
فقط لا للصوم أيضا إذا فطر من حيث هو جائز للسافر والمرضى كالسافر (قوله وحدث سفر) مالم
يحل أن يلبس وجها عليها بسبعين وظلها وتحتان لتطوع بده والأفلا كفارة لأنه صار منهم كأقدم وفي
عنه لا كفارة أيضا لعدم الأثم حل ولا تعود بعد ولده على التمسد وإن كان التعليل المذكور
بأنه كاذم قل على الجلال في عث على مر خلافه عن سم وهذا أعني ما ذكره من عدم
سقوطها بحدوث السفر بخلاف سقوطها بحدوث الجنون والموث ويتركها في شين بهما زال أهلية
الوجوب من أول اليوم فترك من أهل الوجوب حالة الجلاء شرح مر وصح نعم قال العلامة السبكي
لا يقطعها فله نفسه أو تعالى بما عتق فراجع قل (قوله لانه مك حرم الصوم) أى مع بقائه أهلية
الكفيل بخلاف حدث الجنون والموث

(باب صوم التطوع)

(قوله في سبيل الله) أى طاعته بإخلاص أى من غير إله أو الجهاد وهو محمول على من لم يحتل بصومه
فانه ونحوه من مباحات الفروع حل وبعبارة عث يمكن حمل سبيل الله على الطريق الموصل إليه بان
يخلص صومه وإن لم يكن في جهاد وهذا المتي يطلق عليه سبيل الله كثيرا وإن كان خلاف الغالب
(قوله رجاء) أى ذاته وقوله شربا أى هانا فأطلق الجزء على الكل وخص الغريب بالذكر لأنه
أصل أيام السنة وأمراده يسمعن التماسقة لو قدرت للمف من سبيلها سبعين سنة اه وفي
الحديث كل عمل إن أمه إلا الصوم فإنه وإن أجزى به واختلفوا في معنى تخصيصه بكونه له على أقوال
تزيد على سبعين منها كافاه مر كونه أبعد عن الرأيا من غيره ومنها نقل عن صفيان بن عيينة أن
يوم القباية تنقل خصه للرجاء جميع أعماله إلا الصوم فإنه لا يسبيل لهم عليه فإنه إذا لم يكن إلا الصوم
يشتمل على تمام ما في من الظالم بدخله بالصوم الجنة اه ثم قال مر وهذا مردود والصحيح ثماق
الرماء به كإثر الأعمال طهر للصالحين فالخبر أنه أضافه له لأنه خفي لا يعلم عليه إلا الله تعالى وأبعد
عن الرأيا (قوله من صوم يوم مرة) وفي بعض الأحاديث أن الوحوش في البادية تصومه حتى إن بعضهم
أشعلوا ذهاب إلى البادية ويرما لتحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر إلى الشمس
وتنظر إلى القمر حتى غربت الشمس أقبلت إليه من كل ناحية عث (قوله بخلاف المسافر) أى ولو
سرا قصيرا قل (قوله أنه يسر له فطره) أى إن شره الصوم فلا يجازي سافروه من أن الصوم
السافر أفضل إن لم ينشر رسم على حنج وقفت به أنه لا فرق بين طو يل السفر وقصيره وهو محتمل

و يحتمل التكثير بالطويل كتنظير مؤلاويده الاول اقامة لثلاثة مقام للثمة أى اقامة لكل الفطن مقام محل
 البقين ع ش ومثله قبل و ظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم بمره أن باقى ما يطلب صومه لا فرق
 فيه بين المسافر وغيره والظن ما وجهه وما المعنى الذى اقتضى تخصيص مره بهذا التنصيص له وأجاب
 بعضهم بأن هذا التنصيص يجري في غير مره بالاولى لانه دونها فى التكثير فتمثل (قوله) أن يصل غرة
 ليلا) المعنى أنه ان كان مقيما بمكة أو غيرهما قصد أن يحضر غرة ليلا أى ليلة العيدان سار بعد القرب
 فقوله والاسن ظره صادق بما اذا كان مقيما وقصد حضور غرة بالثاني يوم التاسع فيسن له الظن
 اه ع ش على م ر (قوله) عاشوراء) ولكون أجرنا ضعف أجر أهل الكتاب كان ثواب ما خصنا
 به وهو غرة ضئيف ما شاركتهم فيه وهو هذا أى صوم عاشوراء حج أى لانهم كانوا يصومون يوم
 عاشوراء وورد في بعض الأحاديث أن الوحوش في البداية تصوم حتى ان بعضهم أخذوا ذهب به الى
 البداية ورماء لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر الشمس وتنظر القمر الى الحسم حتى
 غربت الشمس فأقبلت اليه من كل ناحية ع ش (قوله) وناسوا) والحققة في صومه مع عاشوراء
 الاحتياط له خوفا من الغلط في أول الشهر كما في م قال الشورى يكفر سنة (قوله) أحنسب على
 الله) أى أذكر عند الله تكفير السنة التى قبلها والتي بعده من صامه على معنى عند أو أرى مع الله
 أن يكفر فعلى معنى من وبعبارة الصباح أحنسب الى الله أى عذره عنه الاجراء ثواب الدنيا ع ش
 على م ر والناس لما خدع من أن الفخر بالجمعة لما فى الآخرة وبالجملة لما فى الدنيا أن يكون ما هنا
 اذخر بالجمعة وبعبارة قل على الجلال قوله أحنسب هو بلفظ المضارع وضميره عائذ الى الذى عليه
 وقال بعضهم بلفظ الماضى وضميره عائذ للصوم وفيه بعد والسنة الماضية آخرها شهر رجب والسنة
 أولا الحرم والتكفير للذنوب الصغائر التى لا تتعلق بالآدمى اذ الكبار لا يكفرها الا التوبة الصالحة
 وحقوق الآدميين فتوقفت على رضاهم قال النووى فان لم يكن صغائر فيجب أن يحتمل من الكبار
 وعنه ابن المنذر في الكبار أيضا ومضى عليه صاحب ذخائر وقال التخصيص بالصغائر محتمل
 وقال اليه شيخنا الرملى في شرحه فان لم يكن ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماورى التكفير يطلق
 بمعنى الغفران وبمعنى العصمة فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على المستقبل وقيل معناه
 ان وقع كان مغفورا (قائمة) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية أنه لا يجوز فيها ان
 التكفير لا يكون بعد الموت فراجع اه (قوله) السنة التى قبله) المراد بالسنة التى قبل يوم غرة
 السنة التى تتم فراغ شهره وبالسنة التى بعده السنة التى أولا الحرم الذى فى الشهر للذنوب والخطايا
 الشرعية محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة التى قبله لم تتم فيها
 مستقبل كالتى بعده أى مع المضارع بان المصدرية التى تخلفه للاستقبال والافلوت الاول كان
 الناسب التعبير بالماضى شورى ومثله م قال الرشيدى يعارض هذا أنه صلى الله
 عليه وسلم عبر بثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قدمنى جميعا بل قد يذنب
 والوجه ان حكمة التعبير بذلك فيما كون التكفير مطلقا مستقبلا بالنسبة لوقت ترضيه
 عن أن الماضى هنا غير صحيح فلما عذر هو التبعين لاداء المعنى المراد فتمثل اه (قوله) والتين
 رخصين) سببا لذلك انه نأتى أيام ابعاد الفترات غير الارض والخمس ناسها وما قيل له
 نأتى الاسبوع سببى على مرجوح وهو أن اوله الاعداد دائما أوله السبت على المتمد كآب السنب
 وصوم الاثنين أفضل من الخميس كما أتى به الشهاب الرملى وكان وجهه ان فيه بته

انه يصل عرفة ليللا وكان
 مقاييس صومه والاسن
 ظره وان لم يضعف الصوم
 عن البعد وأعمال الحج
 والا حوط صوم الثامن مع
 عرفة (د) يوم عاشوراء
 وهو عاشوراء الحرم (وناسوا)
 وهو ناسوا قال عليه السلام
 صيام يوم عرفة أحنسب
 على الله أن يكفر السنة التى
 قبله والسنة التى بعده صيام
 يوم عاشوراء أحنسب على
 الله أن يكفر السنة التى قبله
 وقال ابن بقتى ان قابل
 لأصومين التاسع فلت
 قبله ورواه مسلم وابن
 مع صومهما صوم الحادى
 عشر كائن عليه (واثنين
 وخمسين) لانه عليه السلام كان
 يتجرى صومهما وقال

قوله قال الشورى يكفر
 سنة أيضا) وإنما لم يطلب
 الاحتياط ليصوم الثامن
 لكونه كالوحيطة للماضى فلم
 يتأكد صومه حتى يطلبه
 احتياط بخصوصه اه م
 وقال الشارح في شرح
 الروض لو قيل بأنه سبب
 صوم الثامن احتياطيا
 كتكثيره في عامه لكان حسنا

تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فأجبت عن عرض علي وأما عن رواها الترمذي وغيره (وأما) ليل (بيض) وهي الثالث عشر
وبالباية لانه **ع** أمر بصيامهما رواه ابن حبان وغيره والاحوط صوم **(٨٩)** الثاني عشر معها ووصفت الليالي

بالبيض لانها تبيض بطلع القمر من أولها إلى آخرها
وهي الثامن والعشرون
وثالباية وبها صوم
السابع والعشرين معها
(وستمن شوال) تحب
سلم من صام رمضان ثم
اجتمعنا من شوال كان
كصيام الدهر وتبذل الناس
صيام شهر رمضان بعشرة
أشهر وصيام سنة أيام أي
من شوال بشهرين فذلك
صيام السنة أي كصيامها
بحرنا والافلاخص ذلك
بما ذكرنا من السنة بشهر
أشغالنا (واصلها) يوم
البيد (أفضل) مبادرة
لعبادة وتيسير بإصلاها
أولى من تغييره بتأديها
لشوله الاثنا عشر متتابعة
وعقب العيد) من صوم
(دهر غير عيد وكثير يرق
أن يغيبه ضررا أو فووت
حق) لانه **قال** من
صام الدهر صفت عليه
جهنم هكذا

(قوله وأما العرض على
اللائكة الخ) وتعرض
على لفق كل يوم أيضا كما
في حديث البخاري
يشاقبون فيك ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار

وعنه وسار طواره **ق** دل على الجلال وعش على حر **(قوله تعرض الاعمال)** أي أعمال الاسبوع
على تعالي وأما العرض على الملائكة فانه في كل يوم دليله وأما العرض على الله في ليلة نصف شعبان
كل سنة فلجملة أعمال السنة وكل ذلك اظهار العمل وقائمة الخلة فلا يخفى على الله من شئ في الأرض
ولأن السماء **ق** دل على الجلال أي لظهور شرف العالمين بين الملائكة وقال ابن حجر أعمال الاسبوع
اجبال يوم الاثنين والخميس وأعمال العام اجبال ليلة نصف من شعبان وليلة القدر وأما عرضها
تصليها بريق الملائكة طلالا ليل مرة وبالنهار مرة **(فائدة)** تعرض الاعمال على الله تعالى يوم
الاثنين والخميس وعلى الانبياء والآباء والامهات يوم الجمعة وعلى النبي **ص** سائر الايام اه تعالى
(قوله وأما أيام) أي قريب من زمن الصوم لأن العرض بعد القرب كما تقدم **ح** **(قوله وأيام)**
للالبيض لان صوم ثلاثة كرم الشهر اذ الحسن بشرنا ملا ومن ثم تحصل له السنة بسلامة
غيره لكنه أفضل اه زى قال السيوطي والحاصل انه يس صوم ثلاثة أيام من كل شهر وأن تكون
أيام البيض فان صامها أي بالستين ويترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أعدله
ولأن الكسوف غالب يقع فيها وقد ورد الامر بمز بد العبادة اذا وقع **(قوله هو الثالث عشر)** أي
في غزوة الخندق لان من أيام التريق فيبذل السادس عشر منه **ق** دل على الجلال **(قوله لانها تبيض)**
الخ حكمتها بما شكره تعالى على هذا النور العظيم **(قوله هو الاثنا عشر)** عبارة حج وهي
السابع والاثمن والعشرون وثالباية فاذا بد بالاثمن ونقص الشهر صام أول ثالبيه لاستفراق الطلبة
ليلا بضع وستين يقع صومهم عن كونه أول الشهر أيضا فانه يس صوم ثلاثة أول كل شهر وسبب
الباية بذلك لانها كصوم الف ليلة من عدم القمر من أول الليل إلى آخره حكمت صومها طلب كشف
عنه الظلمة المستورة وزود بالشهر الذي عزم على الرحيل بسد كونه كان ضيفا وقيل طلبا لكشف
سواد القلب ولعل الشارع ترك بيان وجه نسبة الليالي بالسود كما ذكرنا ولا الاختصار فانهم
(قوله من صام رمضان) قال السيوطي الثاني من صام كل عام رمضان فرمضان مفعول على التوسع
وليس ظرفا فان المراد جميعه كما قاله الرمادي قال العلامة **ح** دل ظاهر الخبر أن الثواب المذكور خاص
بمن صام رمضان ولا يقتضي عدم استحبابها لمن لم يصمه بعذر بل هو مستحب فان لم يصمه تعديا حرم
عليه صومها عن غير رمضان لم يحسب القضاء عليه فورا اه **(قوله ثم أتبعه)** أي حقيقة ان صامه وحسبا
عنه لانه لم يفسده قطع عنه فكأنه مقدم ومن هنا يعلم ان من يحجز عن صوم رمضان وأطعم عنه
من حق يوم العيد من صام سنة أيام من شوال حصل له الثواب المذكور كما حققه الرمادي **(قوله كان)**
كصيام الدهر) محمله وان اطعم على صيامها كل سنة والا بأن صامها سنة فقط كان كصيام السنة
كما قررنا في شينا **ح** وهذا يقتضي أن المراد بالدهر المعرو به قال ع ش لكن كلام الشارع
الذي يدل على أن المراد بالدهر السنة **(قوله وخير الناس)** أي هذا الحديث لانه من لا دل **(قوله)**
كصيامها فرضا) أي بلا مضاعفة **ك** حج **(قوله والافلاخص)** أي الفضل المذكور بما ذكرنا
صيام رمضان وست من شوال لان كل ست وثلاثين يوما سنة وبها حج والمراد ثواب القرض
والامكن تخصوم سبب من شوال لانه من صام مع رمضان سنة فغيره يحصل له ثواب الدهر **(قوله)**
مؤدبر) ومع ذنبه خصم يوم أفضل منه **ك** **(قوله أو فووت حق)** أي له أو فووت

(١٢ - بجزء - ثاني) فيأطعمهم وهو أطعمهم فيقول كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون
وأنتهم يوم يصلون فيكون فيه دليل على أن الاعمال تعرض على الله كل يوم أيضا اه تقر ريشينا مرفق لكن وربما يقال ان
الحديث المذكور ليس فيه دليل على عرض الاعمال وانما فيه دليل على عرض الصلاة فقط

وعقد تسعين رءاء البقي ومعنى شقة علياً عن فقه بنخلها ولا يكون له فيها موضع **(والا بأن عقبة فقه كرم)** وعليه حل خير
 مسلم لاصم من صام الابد **(كفار)** صوم يوم **(جمعة أو سبت أو أحد)** بالصوم فانه يكره **(بلا سبت)** تحرق الشيعين لاصم كما يكره يوم الجمعة
 الا ان الصوم يوم اقبحه او يوم ابغده **(٩٠)** وغيره لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم كرواه القمزي وحسنه والحاكم

ومحتمل على شرط الشيعين
 ولان اليهود تعظم يوم
 السبت والنصارى يوم
 الاحد فلو جعلها الاثنين منها
 لم يكره لان المجموع لم يستطع
 أحد أماداً صامه بسبب
 كان اعتاد صوم يوم وفطر
 يوم فوافق صومه يومها
 فلا كراهة كما في صوم يوم
 الشك وتلزمه لخصوص
 يوم الجمعة بتمام من بين
 الايام الا ان يكون في صوم
 يومه ما يحرم ويقتضى بالجمعة
 الباقى وقول واحد بلا
 سبب من ينادى **(وكقطع)**
 نقل غيرك **(سج أو عجرة)**
(بلا عذر) فانه يكره لقوله
 تعالى ولا تطعوا أفعالكم
 أما بعد كراعاة ضيف
 في الاكل اذا عز عليه
 امتناع مضيقه منه أو
 عكس فلا يكره له خبر
 الصائم للتعود أمير نفسه
 ان شاء صام وان شاء أفطر
 رءاء الحاكم وقال صحيح
 الاستناد ويقتضى بالصوم
 غيره من الفقل أما فصل
 الشك فيحرم قطعه
 كما يأتي في باب مخالفة غيره
 في لزوم الاعمال والكفارة

باصباحه **(ولا يجب قضاء)** ان تطعمه لان أمهات كانت صائمة صوم تطوع غيرها التي **كفارة**
 بين أن تطعمه بلا قضاء بين أن تصومها وأما يردود يقتضى بالصوم غيره وذكر كراهة القطع مع قول غيرك بلا عذر من زكاة
 والاصل انصر على جواز قطع الصوم والصلاة **(وسم قطع فرض عيني)** ولو غير فري كان يتعد بتركه تلبسه بفرضه وخرج بالبي ود
 الكفاية فاصح وقال القزالي وغيره انه لا يحرم قطعه الا الجهاد وصاله الجنازة والجهاد والعمر وقيل يحرم كالشيعي

عذر
 زكاة
 البي ود

وإعمال بحرم قطع لحم العلم
على من آسن النجاسة فيه
من نفسه لأن كل مسألة
مطلوبة رأسها منقطعة عن
غيرها ولا قطع صلاة الجامعة
على قولنا إنها فرض كفاية
لأنه وقع في صفة لا أصل
والصفة ينفرد فيها مالا
ينفرد في الأصل ولا ينفرد
بمدها القول وإن صححه
التابع السبكي بتعالمها صححه
ابن الزعفراني المطلب في باب
الودعة وأشار فيه في باب
القطب إلى أن عدم حرمته
يقتضي لإمام جرى عليه
الفرائي والحدادي ومن
تبعهما بما يقرر على أن
تعمير يفرض عيني أولى
من تعمير بقتل (فرع)
لأقسام المسألة تطوعا
وزوجها حاضر الأباذه خبر
الصحيحين لا يخل للراءة
أن نوصم وزوجها شاهدا
بأذنه

(كتاب الاعتكاف)

هولقة اللب وشرا اللب
بمسجد من شخص
مخصوص بنيه أو أهل فيه
قبل الإجماع آية ولا
ينابشرهن وأنتها كقول
المساجد وقوله تعالى
وعهدنا إلى إبراهيم
واسماعيل أن اطهرا بيتي
للطائفين والعاكفين
واللاتباع رواه الشيخان
(سنن الاعتكاف) كل
وقت (مطلق الأولة)

عذر بخلاف ما ذهب الحامل فتترك الحبل انفسه أو الحافر فتترك الحفر لغيره أو ترك الحامل الحبل لن
قصد التبرك بالجل أو أكرمه بالجل أو نحو ذلك من المقامد الخارجة للترك عن أن يكون فيه منك الحرمه
تأمل مو يرى (قوله وإعمال بحرم) وأرد على قوله وقيل بحرم وكذا قوله ولا قطع صلاة الجامعة لكن
إبراهيم الأول بالنظر لحرم العلم الكفائي وبالنظر للعيني منه يرد على المتن فلا حسن جعل الإبراد وأرد على
القبيل والتمس لكن رد الشارح القليل بعد الإبراد المذكور بدل على أنه وأرد على فقط تتأمل (قوله)
هل من آسن) بل على علم قال تعالى فإن أنتم مبهم رشد أي علمتم (قوله لأن كل مسألة) محصل
للمبرأته لا قطع فيه لأن القطع عما يكون في شيء متصل بعينه ببعض كما فرره شيخنا (قوله عن
غيرها) من غير حرمه قطع المسئلة الواحدة يراوى وقد قال ع ش فنبه حرمه قطع المسئلة الواحدة
وليس مراد أن الكلام في العلم الكفائي وهو لا يلزم بالشروع فيه نعم بحرم قطعها على هذا القليل
(قوله بعد هذا القول) أي القائل بحرمه قطع فرض الكفاية أي المقابل لمبايعته الإمام وجرى عليه
الفرائي لا يلزم عليه أن لا يفرغ فرض الكفايات كالفروض والصانع والقود تدين بالشروع فيها ولا
وجه له يراوى (قوله لاسوم) أي يحرم عليها فصل غير الواجب من الصوم ومثل الصوم الصلاة كما
فيه كلام المصنف في كتاب التفتا وفي شرح شيخنا كحج ولا يلحق الصوم صلاة التطوع لقصر
زمنها بخبر حر (قوله للأمر) وشها الأمانة التي يباح له التمتع بها والكلام في أنه ممدد للاستمتاع
وأما المدة المدة للخدمة غالباً فالظاهر جواز صومه قاله شيخنا ع ش يراوى (قوله تطوعا) أي
مبايكرهكم الاتنين والخمس أما لا يتكرهكم عرفة وعاشوراء فلها صومه بل لأن الأمان
منها ولا تطوع القضاء للموع يراوى (قوله حاضر) أي في البلد لو جرت عادته بأن يغيب عنهما
أولاً التار إلى آخره لا احتمال أن يطرق قضاء وطرقه في بعض الأوقات على خلاف عادته ع ش (قوله
الأبانه) فإن صامت بغيره من صبح وإن كان حراماً كالصلاة في دار منصرفه وعليها براءة كاذنه لها
يراوى وإتمام حرمه عن قطع النفل جائز لأنه مباح قطع العبادة وإن كانت نقلاً قال الماوردي ولو
وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد بغير فطرها قال حل قوله الأبانه أي الأقبا لا يتكرر في العام
كحرفة وعاشوراء وستة من شوال فلا يحتاج إلى إذنه فيها نعم إن منعها من ذلك لم ينع

(كتاب الاعتكاف)

وهو من الترائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم الآية شرح حر قال قل على الجلال كذا قالوا
ولعل ذلك باعتبار معناه القوي بدليل آية لن يبرع عليه أي على عبادة الجليل كقوله وأما كونه
بالنية المخصوصة فلا مانع من كونه من شخص خاص هذه الآية فراجع اه (قوله اللب) أي الصوم على
التي نيزا أو شرا أو عبادة حج وهولقة لزوم الشئ ولو شرا (قوله من شخص) أي مسلم عاقل خال عن
سحق كبر حل وقوله الأركان من التعريف (قوله آية ولا ينابشرهن) هذه الآية وباصبعها
لأن الأعل الأعلى جواز الاعتكاف لا على يديه فتأمل وقوله في المساجد متعلق بما كفون لا بقباشروهن
لأن مباشرة للعتكاف يحرم حتى تخرج للمسجد أيضا إذا خرج لتحوط المساجد وغيرها للعتكاف
منع من المباشرة في المساجد فعين أن يكون ذكرها لاشتراط صحة الاعتكاف أنه لا يصح إلا في
المساجد أو زياده ملخصا (قوله عهدنا إلى إبراهيم) هذا أعما يأتي على أن شرع من قبلنا شرع
لأننا ندين في شرعنا بما فرره وقوله أن اطهرا بيتي أي زعماءه ماليا يلقى به ع ش (قوله كل وقت) أي

(وفي عشر رمضان الأخير)
 أفضل منه في غيره لو أنشبه
 على الاعتكاف فيه
 كما في خبر الشيخين
 وقالوا في حكمته (ليلة) أي
 لطيلة (القدر) التي هي
 كقائل تعالى خبر من ألف
 شهر أي العمل فيها خبر من
 العمل في ألف شهر ليس
 فيها ليلة القدر وقال
 من قام ليلة القدر إيماناً
 واحتساباً غفر له ما تقدم من
 ذنبه رواه الشيخان وهي
 في الشهر المذكور (وميل
 الشافعي رحمه الله إلى أنها
 ليلة ثمانية وعشرين)
 منه دلالات خبر الشيخين
 وثاني خبر ميل فكل ليلة
 منه عند الشافعي محتملة
 لما لكن أرجاها إلى الوتر
 وأرجاها من ليالي الوتر
 فلهذا عنه ذهبها أنها تفرم
 ليلة بيها وقال الزبيدي
 حجة وغيرها أنها تقتل

(قوله ما ثبت أنه عليه السلام
 (الح) وهكذا قوله لمصر
 أرف بشرك وكان نذر
 ليلة له سم (قوله وقد
 يقال الحكمة المذكورة
 (الح) وعلى هذا لادرجه
 التبري فأمثل (قوله أي لمن
 اطعم عليه) هو يد في كمال
 فضلها لأن أصل كون العمل
 فيها خبرين من العمل في ألف
 شهر كما ترجمه بقوله وهو
 محمول على

حتى أوقات الكراهة وان تحراها ولو بلا صوم أو ليل وحده كما سبأ في خلافاً للإمامين مالك وأبي حنيفة
 فان شرطه الصوم عندهما يرد عليهم ما ثبت أنه عليه السلام (قوله وفي عشر رمضان الأخير) ليس هذا
 العبد عنده ولا يقبل الصوم اتفاقاً قال على الجليلين (قوله وفي عشر رمضان الأخير) ليس هذا
 كمرامع مرامى قوله لاسياً في الشهر الأخير إذا كان في استحبابه في رمضان وما عدا ذلك حكم عليه
 بكونه أفضل من غيره مر وقال البرماوى أعاده هنالبيان طلب ليلة القدر فلا يتكرم عليه
 في الصوم اه (قوله أفضل منه) أي من نفسه (قوله كمال) أي قبيل قول المصنف لشرط وجوبه
 اسلام ع ش (قوله وقالوا في حكمته) أشار بذلك أعني التجري إلى أن ما ذكر ليس بظاهر لانه
 كان إذا فصل فعل ورأى عليه فيحتمل أن موافقته كانت لأجل كونه عمل برأفصل
 وقد يقال الحكمة المذكورة لاختيار الشهر لأوالية على اعتكافه وهذا أنسب بما عليه شورى
 وهذا بسبب ما فهمه المحقق من أن الضمير في حكمته راجع إلى أوالية وهو يعبر بطرح بلق
 لولا التبادر أنه حكمه للأفضلية لكن ظاهر المتن أن قوله ليلة القدر لغة للأفضلية فأشار الشرح إلى أن
 هذه حكمه وإن العلهي الموطوعة وقال شيخ شيخنا الشيخ عبيد بن جوعه التجري أنه يقتضى اتفاقاً
 راعاً في أول ليلة من الشهر لاسيما في قيام بغيره وليس كذلك بل ين في قيام الليالي المذكورات مطبقاً
 وأما في أول ليلة شـ كراهة تعالى وقيل رجه التبري إن هذه الحكمة إنما تأتي على مختار الإمام ليلة
 القدر منحصرة في الشهر الأخير (قوله في حكمته) أي حكمه كون الاعتكاف في الشهر الأخير
 أفضل (قوله أي العمل فيها) ولو قليلاً أي لمن اطعم عليها حل وهو محمول على الوراب الكامل (قوله أي
 ألف شهر) وهي ثلاث وثلاثون سنة وثلاث مائة وثلاثين يوماً وتقل في الواهب الفسطانية عن بعضهم أن ليلة القدر
 أفضل من ليلة القدر وأيضاً ذلك بأمر فليحذر شورى ورد ذلك بأن ليلة القدر لم تكن حيث دللتها
 من خصائص هذه الأمة فكيف التفضيل بين موجود ومعدوم لمراد ليلة مولده لا نظيرتها من كل
 عام ويمكن أن يجاب بأن المراد تفضيلها على ليلة القدر لو كانت موجودة أذا كان قوله ليس فيها ليلة القدر
 والأمر بتفضيل التي على نفسه وغيره بمراتب قال في ظاهر كلامهم أن الاعتكاف ليلة القدر
 ليلة غيرها ويحتمل تفهماها والظاهر أن المراد بالشهر والليل لأنها المنصرف إلى الاسم شرباً
 (قوله من قام الح) فان قلت لفظ قام ليلة القدر هل يقتضى قيام تمام الليلة أو يكفي أقل ما ينال
 عليه اسم القيام فيها قلت يكفي الأقل وعليه بعض الأئمة حتى قيل بكفاية أداء فرض العشاء في جنة
 عن القيام فيها لكن الظاهر منه عرفاً أنه لا يقال قام ليلة إلا إذا قام كلها أو أكرهها فان قلت كما سبأ في قيام
 فيها أظاهرة غير مراد فمما قلت القيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله ثلثين راحة
 شرعية فيه كرماني على البخاري في باب الإيمان شورى (قوله إيماناً) أي عسدياً بأنها حق
 وطاعة (قوله واحتساباً) أي طلباً للرضا لله تعالى وثوابه وهما موصوفان على الفعل لأجل ذلك
 التبري أو الحال بتأويل المصدر بلم الفاعل وعليه فها محالان متداخلان أو مترادفان برماوى وفيه
 أن المعطف بمنع كونها متداخلة (قوله من ذنبه) أي من صفات ذنبه بقرينة التثنية في نفس الحديث
 بما اجتنب الكبر والفتنة في وقوع الجزاء ملضياً مع أنه في المستقبل يقف الوقوع فضلاً من أنه
 تعالى على عباده برماوى وهذا الحديث دليل على ضلوا لا على ما قبله من أن العمل فيها خير لأن
 ولرب القرآن فلا تدنى للاستدلال عليه وأيضاً ولا يتجبه وقال بعضهم كان الانسب في الحديث الضم
 لأنه موقوف لمسيقته الآية فأمثل (قوله وميل الشافعي) هو مبتدأ خبره على أنه عليه السلام (قوله
 فذهب) المتأخر ومذهب يردون نفع لمعدم نفعه على ما قبله وقوله أنها تفرم ليلة بيها أي من ليالي

الخير قال الروضة وهو
قوى واختاره في المجموع
والتاوي وكلام الشافعي في
المجموعين الاحاديث يقتضيه
وعلاقتها بطوع الشمس
صيححتها ايضا ليس فيها
مكسر شاع (داركاه)
أر بعنا حدها (نية) كغيره
من العبادات (وتجنية
فرضية في نذر) ليمتنع عن
الغلو التصرع بوجوبها
من زبادي (وان أطلقه)
أي الاعتكاف بأن لم
يقصر مدة (كفته نيته)
وان طال مكته (لكن لو
خرج) من المسجد يقيد
زمنه بقولي (بلا عزم عود)
وعاد جدد هازن مساواه
أخرج ليمزج لغيره لان
ما مضى عبادة تامه فان عزم
على العود كانت هذه
الزمنه مقامه مقام النية

(قوله) ولم يجعل ذلك لافل
الاعتكاف ان قبل قد
جعل لافله قدرا وهو فوق
الطمانينة الا أن يزداد في
قوله لافل الركوع رأى أو اكمله
وأما الاعتكاف فهو وان
جعل له أقل بقدرة له أكل
أه شيخنا زيادة (قوله)
بخلاف الصلاة (لا حاجة
للبقي بحام الجواب (قوله)
مختلف من خرج المسجد بطل
يقطع التتابع أي وقيد
بعدمه متناهية

الاعتكاف انها اذا كانت في الواقع ليلة حادى وعشرين ثلاثون كل عام كذلك لا تنقل عن هذه
الليلة وهذا هو الراجح من عرفنا في سنة رهنها فيها بعد ما تأملت بذكره لما قد رها أولشرها
أو لنقل لافله فيها كائيس وروى حقيقه ويندبلن رآها عكسها ويندبا حياها كما في العبد
ويتا كدها اللهم انك عفو كرم بحب العفو فاعفنا (قوله كل سنة) لولا هذا القيد لكان
أولى بدبلن توافق سنتين أو أكثر فيلواحدة مع أن التوافق فيها محقق بكثرة الاعوام لاسمع التوالى
أو التفرق قل (قوله الليلة) أى من العشر المذكورة مطلقا ومن مفرداته كما اختاره التزالي وغيره
وقالوا المتأخرين في ليلة احدى يومين الأول من الشهر فان كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء فهى ليلة تسع وعشرين
أو يوم الاثنين فهى ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهى ليلة سبع وعشرين أو يوم
الاثنين فهى ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهى ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن
ومدبلفت من الرجال ما تفتي ليلة القدر هذه القاعدة للذكورة برواى وقل (قوله) وعلاقتها طالع
الشمس ويستردك الى أن ترتفع كرم كما قاله التزالي وعبدية قل على الجلال وعلاقتها عدم
الحول والديها ويندب صوم يومها بناء على أنها يومهم ورفق رمضان وكثرة العبادة فيه وعلامته
طالع يومه منسكرة الشاع لما قبل من كثرة تردد الملائكة فيه ويستفاد بعلامتها أى مع فوائها
مع رهنها باقى الاعوام بناء على أنها لا تنقل الى هو الاصح وعبدية ع ش وفائدة معرفة علاقتها
بمدبلفتها طالع القمر بمن أن يكون اجتهاد في يومها كما يجتهد فيها هر وعليه فهل العمل في
يومها من العمل في ألف شهر ليس فيها مبدية يوم قدر قياسا على الليلة طاهر التشبيه أنه كذلك
الآله يتوقى على تقل صريح فليراجع (قوله وان أطلقه) أى في ارادته أو مذرر بأن أراد اعتكافا
وأطلق أو مذرر فهو شامل للقرض والفعل قوله كفته نيته أى عن تجديد ما يدل قوله لكن الخ فلا
ينافي به بحسب التمرض في فرضية في المنور زيادة على أصل النية وباصله المراتب ثلاثة لما أن
يطلى أو يقيد غير متتابعة ومتتابعة وعلى كل حال أن يكون منفورا أولا واذا كان منفورا خرج
من العبادة بقدر لحظة فلا زاد عليها وقع قدر لحظة منه فرضا والباقي مشدوبا قياسا على الركوع
اذا طوله كذا قيل واعتمد ع ش وقوع الكل واجبا وانما فرق بينه وبين الركوع بأن الشارع جعل
لاقل الركوع قدر ما عملوا ولم يجعل ذلك لافل الاعتكاف كما قرره ح (قوله) بلا عزم عود) أى
لا اعتكاف (قوله لزوما) أى يلزم ذلك لافل الاعتكاف كما قرره ح (قوله) فان عزم على العود
استفكه الشيخان من حيث ان هذا العزم السابق لم يقترن بأول العبادة لكن النوى غاص في ذلك
شرح الهذب فقال ان الاعتكاف هو الصواب لان نية الزيادة وجدت قبل الخروج صار كمن نوى ركعتين
ثم نوى قبل السلام زيادة له أقول قد يفرق بانمازال زيادة يلزم عليه في مثلها الصلاة الا أن يقال
الخروج لانما الاعتكاف بخلاف الصلاة سم وقوله لان نية الزيادة عبارة حج لان نية الزيادة
وجدت قبل الخروج فكانت كنية لئلا ينعزل بعد عودته وخروجه لمسجلت صار متعكفا
في فلو أن الخروج منه فان عزم على العود كعتبه عزمه من النية بعد عودته والانقطع اعتكافه ولا
يدين بتجديد النية ان أراد كذا مشاوى يرى وقوله فان عزم على العود أى للاعتكاف واذا جامع بعد
خروجه لم يجد تجديد النية اذا عاد لانه غير متناف للنية قياسا على الصائم اذا نوى ليل جامع ليلاته
لا يجعل عليه تجديد النية بخلاف من خرج من نذر لا يقطع التتابع فاما جامع خارج المسجد بطل
اعتكافه لانه متعكف بخلاف من خرج عازما على العود فان زلن الخروج لا اعتكاف فيه أصلا هذا
ما عت أن زى والباحث في الشيخ الرضى وقوله لانه غير متناف للنية قياسا على الصائم الخ في نظر

لا كيف يكون الجماع غير متافئ مع كون الشخص معتكفا حكا حال خروجه المذكور كابدل
 عليه قول الشارح كانت هذه المزمعة قائمة مقام النية وكيف يقاس على الصائم مع كون الصائم غير صائم
 حكا ليلته هو قياس مع الفارق يقول زى الاعتكاف فيما أصلا غير طاهر فالظاهر أن الجماع يجب عليه
 تحديدا للنية إذا عايد بدعا جماعا للاعتكاف تأمل وراجع **(قوله ولوقيد بعد)** أى غير متتابعة أخذنا ما يأتى
 فالصور أربعة لأن المدة امامتنا بقاء ولا مندورة وأولامتنى وهو صوره بقوله لا أن الخ **(قوله جدد النية)**
 ظاهره أنه لا يكتفى بالزمن هنا كالتى قبلها وهو ما نقل أن شيخنا الرملى أخيه وعليه فمما الفرق بينهما
 تأمل وفى بعض الأحوال لا ين عبد الخ أى يكتفى بالزمن هنا لا بالى فليحذر شوى ربه قال قل
 على الجلال ثم قال وشيخنا لما يوافق فى هذه على ذلك اه عبارة مر جدد ولو عزم على الوفاء فاقبل
 وقوله لا بالى لأنه إذا كان الزم كافيا فى الاعتكاف المطلق عن المدة فيكتفى باللقيد بعدة لا بالى وقرر
 شيخنا حى كلام الشورى الأخير **(قوله لقطع الاعتكاف)** أى لا يكون زمنه محسوبا من
 زمن الاعتكاف حل وحى **(قوله فهو كالسنى)** أى لفظا ولا فهو سنى شرعا فالنوى اعتكاف
 ماعد ذلك الزمن فإن جامع حال خروجه بطل اعتكافه لانه معتكف فيه حكا حل وبه حصل
 الفرق بينه وبين المسئلة السابقة **(قوله لا يقطع التتابع)** كالتيبرز والمرض والحيض وحديثه يقال لنا
 معتكف فى غير مسجد حل **(قوله فلا يزم تحديدا)** وبإزمع مبادرة العود عند زوال عذره فإن
 أخرجه عادلا لقطع التتابع **(قوله لشمول النية جميع المدة)** أى مع كونه معتكفا حكا فى زمن
 الخروج بخلاف ما تقدم فى قوله ولوقيد بعد الخ فإن النية وإن شملت جميع المدة لكنه ليس معتكفا
 حكا من الخروج كآفره شيخنا والنايط أنه متى بقيت النية لم يجب بتحديد مكان معتكفا
 حكا فى خروجه وذلك فى ثلاث صور فى الأطلاق إذا عزم على الموت وفى التقيد بالبلدة من غير نذر
 تابع إذا خرج للتيبرز وفى التقيد بهما متتابعة إذا خرج لما يقطع التتابع **(قوله ولا يجوز اعتكاف**
المرأة) استشكل ذكرهما هنا لأن الكلام فى النية والانسيب ذكرهما فى الركن الرابع وهو للفتكاف
 وقديجاب بأن ذكرهما هنا لبيان أن همه النية لا تتوقف على كونه طاعة بل نصب ولو عصى بكاراة
 بغير الإذن والرفق كذلك فله تعلق بالنية وبأنه تخصيص لاستحبابه فى كل وقت فكانه قال تنجب
 يتنه كل وقت إلا المرأة أو البديف بعد الإذن لها شوى **(قوله لا يذن الزوج والسيد)** لأن منفعة اليد
 مستحقة لسيده والتحم مستحق للزوج لم أن لم يفوتاعلها بمنفعة كأن حضر المذبح بدونها
 فهو لا الاعتكاف فلا ريب فى جوازه كاتبعه عليه الزركشى شرح الروض **(قوله وسبغ)**
 ومنه ورثته ورثته القديمة ومنه ما ينسب إليه عرفا من نحو سابل أحد جناحيه على غير المذبح وفى
 حاشية شيخنا المصنف فيه من غير تقييد سوى حى عدم الصحة كذلك الوجه الأول فرأجه قل
 ويصح على غصن شجرة خاربه وأصلها فيه كعكسه وللرأبد الخالص فلا يصح فى الشارع وإن
 طلبت له التحنيط يفرق بينهما بأن الغرض من التعظيم وهو حاصل مع ذلك ولو شك فى المسجبة
 اجتهد وليس منها أرضه ملوكة أو محتكرة نعم أن بنى فيها مذبة وقت مسجد أصح بها وكذا
 منقول أثبت ووقفه مسجد ثم نزع ولا يصح فيها بنى فى حرم الهر قل على الجلال وقوله
 ويصح على غصن شجرة الخ أى بخلاف الوقوف بمرقات فلو وقف على غصن فى هواها وأصه
 خارج عنها أو علمه فلا يكتفى بأن وقف على غصن فيها وأصله فى أرضها كفى لأن الاعتكاف
 هناك بالأرض وسبأى التنبيه على ذلك **(قوله ولو حى للصلاة)** هذه الغاية للرد على القول
 القديم القائل أن المرأة أن تعتكف فى المنزل الذى حياته للصلاة فى بيتها بخلاف الرجل والفتى

(ولوقيد بعد) كيوم أو
 شهر **(ورج)** لغير تبرز
 وأجدد النية أيضا وإن
 لم يطل الزمن لقطعها
 الاعتكاف بخلاف خروجه
 للتيز فإنه لا يجب تجديد
 وإن طال الزمن لأنه لا بد منه
 فهو كالسنى عند النية **(لا)**
 أن تدرمة متتابعة تخرج
 لعذر لا يقطع التتابع وعاد
 فلا يزم تجديد سدأخرج
 للتيز لم يفره لشمول النية
 جميع المدة لا يجوز اعتكاف
 المرأة والرفق بالذن
 الزوج والسيد **(و)** ثانيا
(مسجد) للتتابع رواه
 الشيخان فلا يصح فى
 غيره ولو **(هى)** للصلاة
(والجامع أولى) من بقية
 المساجد لانتارة الجماع
 فيعول للاحتجاج إلى الخروج
 للجمعة وخروجها من خلاف
 من أوجب بل لو نذر مدة
 متتابعة فيها يوم جمعة وكان
 عن نازمه الجمعة لم يشترط
 الخروج لها وجب الجامع
 لأن خروجه لها يبطل تابعه
(ولو عين) التاذر **(فى نذره)**

الرجال الا ان ثلاثة مساجد
 مسجدى هذا والمسجد
 الحرم والمسجد الاضى
 رواه الشيخان (و يقوم
 الاول) وهو مسجد مكة
 (مقام الاخيرين) لمزيد
 فضله عليهما ونقل الشافعي
 به (د) يقوم (الثاني)
 وهو مسجد المدينة (مقام
 الثالث) لمزيد فضله عليه
 قال صلى الله عليه وسلم
 صلاة في مسجدى هذا
 أفضل من ألف صلاة فيها
 سواء الا المسجد الحرام
 وصلاة في المسجد الحرام
 أفضل من مائة صلاة في
 مسجدى رواه الامام أحمد
 وصححه ابن ماجه قيل أنه
 يقوم الاخيران مقام الاول
 ولان الثالث مقام الثاني وأنه
 لو عين مسجدا غير الثلاثة
 لم يتعين ولو عين زمن
 الاعتكاف في نذره تعين
 (د) كاشها (ب) قدر يسى
 عكوفاً أى إقامة ولو بلا
 تكون بحيث يكون زمناً
 فوق زمن المأبنة في
 ركوع ودخوه فيكى التردد
 فيه للزور بلايت ولونذر
 اعتكافاً طلقاً كفاء لحظفة
 (د) رايها (ب) عتكف
 وشرطه اسلام وعقل
 وخلو عن حدثا كبر
 فلا يصح اعتكاف من
 اصف فيه شيء منها لعدم
 صفته الكافر ومن لا عقله وروحه مكث من بعد حدثا كبر بالمسجد وتعبيره تخلو عن حدثا كبر أعين من قوله والنقاء من الخيض
 والجبانة (و ينقطع) الاعتكاف (ك) كتابه بركة

لان المرأة عورة بخلافه ما شيخنا وعلى القول القديم حلاله الخى المرأة عملاً بالاحوط في حقه
 (قوله مسجدكم) المراد بمسجدكم والمسجد الحرام الكعبة وما حولها من جميع المسجد لا المقاطع
 خاصة بخلافه لوجوبه متمسكاً بقوله حولها قال والام يكن له فائدة حتى لو نذر الاعتكاف في الكعبة
 أجزاء المسجد حولها وإن اتسع والمراد بمسجد المدينة ما كان موجوداً في زمنه **عنه**
 ويحتاج للفرق بينه وبين المسجد الحرام حيث لم يتقيد بالوجود في زمنه **عنه** حل
 والفرق أنه في الخطأ شارف قال صلاة في مسجدى هذا فبقاؤه ما حدث بعده وفي الاول غير المسجد
 الحرام ولا زيادة تسمى بذلك فأنزل شو برى (قوله قال **عنه**) دليل على مزيد فضله
 (قوله لا تشد الرجال) هذا خبر بمعنى الهى والمراد لا تشد للصلاة كما قال بعضهم أى فهو وارد في
 المساجد بالنسبة للصلاة لان المساجد بعد المساجد الثلاثة متناهية الفضل بالنسبة لها فقامت في الرحيل
 الى مسجد آخر يميل فيه اه من ذخائر الملوك فلا ينافى أنه يعني شد الرجال لغيره الثلاثة لاجل
 الزيادة كشدها عن زيارة سيدى أحد البدرى لان الشافعي في المكان لا للكان خلافا لبعض الخوارج
 حيث تمسكوا بظاهر الحديث على عدم سن زيارة الاوليا بعد موتهم شيخنا ح ف مثل الصلاة
 الاعتكاف (قوله الا المسجد الحرام) أى والأضى فانه ليس أفضل من الاضى الا الصلاتين فقط
 وصلاة في المسجد الاضى أفضل من خباسة فيها سواء غير المسجد الحرام ومسجد المدينة فالصلاة في
 مسجد المدينة كصلاتين في الاضى وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مسجد المدينة بمائة
 وفي الاضى بمائتين حل ويؤخذ من الحديث أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف
 صلاة في غير الله والاضى مائة وقال حج الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ثلاثاً
 في غير المسجد اه برامى والمراد بالمسجد الكعبة وما حولها من الأطراف المسجد ولا يتعين جزء
 من المسجد بالتعيين وان كان أفضل من بقية الاجزاء فلا يذرع اعتكافاً في الكعبة أجزاء في أطراف
 المسجد بل المتشدد اه شرح هر ملخصاً (قوله ولبت قدر يسى عكوفاً) فلو دخل المسجد قاعدا
 الجالس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع جلوسه أوله عقب دخوله قدر
 يسى عكوفاً لتسكون النية بمقارنة الاعتكاف بخلاف ما لو توى حال دخوله وهو ساكن لعدم مقارنة
 النية الاعتكاف كذا بحث فلان عرج (أقول) وينبغي الصحة طلقاً أى سواء كان ما كذا أو ساراً
 مع التردد تحرر بهم لذلك على الجنب حيث جعلوه مكاناً أو بمنزلة ع ش على هر بخلافه مع الضرر
 بأن يدخل من باب ويخرج من آخر وهو المسمى بالعبور فلاحظ النية بحيث لا تلبس اعتكافاً
 شيخنا (قوله فيكى التردد فيه) ان قلت كيف هذا مع قوله لبت قدر يسى أن التردد لابت فيه فكان
 للابس عكف التردد على البت كما هو عبارة المحلى ورضه ولبت قدر يسى عكوفاً أو تردد فيه فأنزل
 شيخنا والشارح طابق البت على ما يمتثل التردد بدليل قوله ولو باتسكون فأنزل (قوله ومن لا
 عقله) وحمل عدم الصحة في الضمى عليه في الابداه فان طرأ على الاعتكاف لم يبطل وبحسب زمنه من
 الاعتكاف كاسبأني شرح هر (قوله وروى منك الخ) أى من حيث المكث فلا يقال حومة البت
 بالمسجد توجد بمسجد وقد عفى عن غيره ومن حرم دخوله المسجد لنحو قروح سيالة تلوث المسجد مع
 صحة الاعتكاف لان حرمه ذلك ليست من حيث المكث حل ومصرح هر بأنه لا يصح اعتكاف من به قروح
 سيالة ورضية كلام الشارح رجاءه انه لو جازله المكث لشر وذا اقتضت صحة الاعتكاف ولو قيل
 بعدم الصحة لم يكن بيد القدماء ما ينعقد كقوله ع ش (قوله وينقطع الاعتكاف) أى لا يكون

صفته الكافر ومن لا عقله وروحه مكث من بعد حدثا كبر بالمسجد وتعبيره تخلو عن حدثا كبر أعين من قوله والنقاء من الخيض
 والجبانة (و ينقطع) الاعتكاف (ك) كتابه بركة

وسكر نحو حوض مخالفة واعتكاف عنه غالب بخلاف الاعتكاف غالب كشر (وجنابة) منقطع للعلم أو غير (منقطع) ولرباد
 بغير موافق طرائق من ذلك (٩٦) خارج المسجد تبرأ نحو منافاة كل منها العبادة الدينية (لا) جنابة (غير

منه محسوبا حل أي فيكون المعنى وينقطع استمراره أي فإذا ذكر شعره ابتداء ثم أتى
 منه وأحسن هذه الأشياء أي الردة وما بعدها فإن زمنه لا يجب من الشعر فإذا زال بين على ما مضى
 وقوله كتابه أي إذا ذكر شعره ابتداء ثم أتى منه صومته وأحسن من الأشياء المذكورة انقطع اتباع
 الاعتكاف فإذا زالت ألتأته الشعر ومعلوم أنه يلزم من انقطاع التتابع انقطاع أصل الاعتكاف ولا
 يلزم من انقطاع أصل الاعتكاف انقطاع التتابع كما قرره شيخنا كرم الجنون فإنه يقطع الاعتكاف
 بمعنى أنه لا يجب زمنه ولا يقطع تتابعه كما يأتي (قوله وسكر) أي يتبدل ما غير المتبدل في نفسه كانه
 الذي له لا يكتفي عليه اه شرح مر (قوله بخلاف ما لا يخالفة غالب) ضبط جملة الماء التي لا تخالفة
 غالباً أكثر من خمسة عشر يوماً وتبعهم المصنف وفطر فيه أثرون بأن الثلاثة والعشرين والأربعة
 والعشرين تخلو عنه غالباً أي غالب الطهر فكان ينبغي أن يقطعها وما دونهما الحيف ولا يقطع ما فوقها
 مع أن الضابط المذكور يقتضي أنه لا يقطعها وجواب عنه بأن المراد بالغالب هنا أن لا يصح من أقل الطهر
 الاعتكاف لا الغالب المفهوم بحاص في باب الحيف ويوجهه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر
 كانت هروضة الطروق الحيف ففطرت لاجل ذلك وإن كانت تحيف وتظهر غالب الحيف والطهران
 كانت الغالب قد ينخرم الأثر من تحيف أقل الحيف لا يقطع اعتكافها إذا زاد مدة اعتكافها
 على أربعة وعشرين مع أنه يمكن إيقاعه في زمن طهرها فكذلك هذه لا يبرها إيقاعه في زمن طهرها
 وإن دسعه شرح مر (قوله كشر) هذا واضح في الحيف دون الفاس حل (قوله منافاة كل منها
 البادة) فيه أن هذا التعليل يأتي في الجنابة الآتية وما بعدها مع أنها لا تقطع التتابع وجب به طهره
 وجود العنقوب تأمل فالمتأصلة فالمراد منافاة كل منها البادة مع عدم لعنر كأشأ إلى ذلك فبوه
 بسد لعنر (قوله ولا جنون) لم تدبر بسببه فلا يقطع الاعتكاف ولا تتابعه أي مجموع ذلك فلا يزال
 أنه يقطع الاعتكاف المعلوم ذلك من قوله الآتي أنه لا يجب زمنه حل (قوله أن تضرطه في لا
 مكث) بأن لم يكن أصلاً أو سكن مع المكث لأن تضر يحتمل أن يصدق بصورتين في القيد مع
 القيد وفي القيد وحده (قوله ولا) بأن لم تضر بأن مكث كان غطس بركة في وهو ما
 أو عام أو محجز عن الخروج زى مع زيادة (قوله) يحسب من إتمام أي مادامها كتاب المسجد معلوم
 أنه لا يقطع التتابع حل (قوله) لم يقطع الاعتكاف أي تتابعه ولا فالجنون يقطع الاعتكاف
 بمعنى أنه لا يجب زمنه كما قرره شيخنا (قوله جنون) أي وجنابة غير منقطعان بادر بطهر (قوله
 ليس على المكث) ولأن الأصل عدم الاشتراط برماد (قوله يوم صومه) أي جماعه (قوله
 أم فيه) ولو تفلأ لكن بشرط أن ينوي قبل الفجر أو معه حل ومثله قبل ووجه ذلك تحق كونه
 صائماً من أول النهار إذ لو نواه في أثناء النهار لم يصدق عليه أنه صائم حقيقة جميع نهاره المكث
 فيه كالأجني (قوله وليس لإفراد أحدهما) الانسب وليس له إفراد أي الاعتكاف عن الصوم
 لأنه لا يترتب شيدي فالمراد بالاحد الاعتكاف فقط (قوله لزما وجههما) حلالاً لزمه وجههما ولا
 حاجة للعطف وقد يقال لو أن ذلك لا يستفاد منه لزومه ما عا وأما بتفاد منه لزوم الجمع فقط تأمل
 (قوله أي الاعتكاف) ولو لحظ حل (قوله لأن الحال) غرضه الفرق بين الصورة الأولى و
 قوله ولو نذر الخ كان بقوله على اعتكاف يوم أتاه صائم وبين الصورة الثانية وهو قوله وإن
 يعتكف الخ كان بقوله على اعتكاف يوم صائماً من حيث هو في الأولى يلزم الاعتكاف فيه

منظران بدر بطهره
 بخلاف ما لا لبادر (ولا
 جنون وانحاء) لعنر
 وقول لا غير منظر تأم
 من قوله ولو لمع ناسب
 فكجمع العلم وقول
 نحو مع أن بادر من زياتي
 (ويجب خروج من به
 سكتاً كبر من مسجد)
 لأن مكته به معينة أن
 (تعذر طهره فيه لا مكث)
 والا فلا يجب خروجه بل
 يجوز ويلزم أن يبادر به
 كيلا يطل تتابع اعتكافه
 وتعيير بمذاكر أعظم من
 تعبد به الحيف والجنابة
 والفصل وقول بلا مكث
 من زياتي (ويجب)
 من الاعتكاف (زمن)
 الغما كالنوم (نقطة) أي
 دون غيره محاسن وإن لم
 يقطع الاعتكاف بجنون
 ونحو حيف لا تخلو للدة
 عنه غالباً لما لا يله (ولا
 يضر زين) بطيب وليس
 ثياب وتوجب شعر (ونظر)
 بل يصح اعتكاف الليل
 وحده بناء على أنه لا يشترط
 فيه الصوم وهو ما نص عليه
 الشافعي في الجديد غير
 ليس على المكث صام
 الآن يجعله على نفسه وراه
 الخ كما قد يصح على شرط
 مسلم (ولو نذر اعتكاف
 يوم هو فيه صائم لزمه)
 الاعتكاف يوم صومه سواء كان صائماً عن رمضان أم غيره وليس له
 إفراد أحد هما عن الآخر (أو أن يعتكف صائماً أو غيره) أي وأن يصوم مبتكفاً (زمام) أي الاعتكاف واليوم لاه الدنيا

يوم هو فيه صائم لزمه الاعتكاف يوم صومه سواء كان صائماً عن رمضان أم غيره وليس له إفراد أحد هما عن الآخر (أو أن يعتكف صائماً أو غيره) أي وأن يصوم مبتكفاً (زمام) أي الاعتكاف واليوم لاه الدنيا

لان الحال قيد في علمها

وميتة طهية صاحبها بخلاف
الصفة فانها مخصوصة
لوصفها (و) لزمه
(جمعها) لانه قربة فزيم
بالنذر كما نذر ان يسلي كذا

يسرة كذا وفارق ما نذر ان
يبتكف ملبيا او عكسه
حيث لا يلزمه جمعها بان
الصوم يناسب الاعتكاف
لاشتركا كما في الكف
والصلاة افعال مباشرة لا
تناسب الاعتكاف ولو نذر
القران بين حج وعمره فله
تفرقهما وهو افضل

(فصل في الاعتكاف
التنوير) (ونذر مائة) ولو
غير معينة (شرط تنابه)
كلمة على اعتكاف شهر او
شهر كذا متناهما (لزمه)

تتابعها (اداء) مطلقا
(وقضاء) في المعينة لا لزامه
اياء لفظا فان لم يشترط لم
يلزمه الا في اداء المعينة
وان نواه لا يلزمه كقولنا
أصل الاعتكاف بقلبه ولو
شرط التفرق خرج عن
العهد بالتتابع لانه افضل
(او) نذر (يوما او يحجر
تفرقه) لان المفهوم من
لفظ اليوم التمثل ثم لو دخل
في تصاميم واستمر الى مثله
اليوم الثاني فمن
الاكثرين الاجزاء وعن
أبي إسحق بخلافه قال
الشيخان

هو فيه صام دون الصوم فلا يلزمه وفي الثانية يلزمه ما انفرد الشارع بينهما بقوله لان الحال قيد في
علمها أي في الصورة الثانية وقوله بخلاف الصفة الخ أي في الصورة الأولى ولكن قد يتأمل قوله وميتة
طهية صاحبها فان الصفة كذلك ميتة طهية ووصفها كذا فزيم شيخنا عنها يري لأن قال العلة
بموجب الامرين والتضمنها التخصيص قال العلامة الشوري بغير تعلل عن ابن قاسم فديقال هذا لا
يشتمل لزوم الصوم حتى لا يكتفى صوم بخور مضان اه وكان الأولى تأخير التعليل عن قوله وجمعها كما
قاله الرشدي على مر لانه لا يتحقق لزومها وانما يتوجب وجوب جمعها فاقبل لكن مع ضم قيد آخر
في التعليل يقال مع كون الحال مناسبة لعلمها بالفارق لله على أن اعتكف ملبيا حيث لا يلزمه جمعها
لان الصلاة غير مناسبة للاعتكاف لان شأنها لكث (قوله أيضا لان الحال قيد) أي مع كونها من
فصل الأمور فلا يقال لا يلزم من الامر بالشي الامر بشيئه لان محله ان لم يكن من فعل للامور ولا من
نوع الامور به كما تقدم في مسح الخفين وما هنا من فعل للامور (قوله بخلاف الصفة) والظاهر انه
لأنه عبادات وجعل عبادة أخرى ومفادها ان كان بينهما مناسبة فلا الاعتكاف والصوم فان كلا
منهما كف وجوب جمعها والا فلا الاعتكاف والصلاة فلا لان الصلاة فعل والاعتكاف كف فلا يجب
جمعها شوري (قوله وجمعها) وبحسب الاسوي الاكتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيذا كر
وبحسب موهب كالقائل ان كان كلامهم قدومه خلافة لان اللفظ يصدق على القليل والكثير كما قاله هر
دبري (قوله لانه قد روي) أي مع المناسبة بينهما فلا بد ما نذر ان يبتكف ملبيا حيث لا يلزمه
جمعها وان دفع ما يقابل ان التعليل لا يتحقق لزوم الجمع (قوله لا يلزمه جمعها) كيف هذا مع ان الحال
تقبل القارنة (قوله ولو نذر القران) ذكر كذا هذا فعلمنا انهم من وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم
أن يجب الجمع بين الحج والعمره اذا نذر القران بينهما لا شتركا كما في ان كلامنا مناسك ع ش (قوله
فله تفرقهما) أي ولا يلزمه عدم ع ش

(فصل في الاعتكاف للتنوير) (قوله ولو غير معينة) المراد بالمعين ما يقابل للهم حل (قوله وشرط
تتابعها) أي لفظا وهذا يحتاج في المعينة الى المناسبة للضمان كما يدل عليه كلامه بعد (قوله مطلقا)
أي المعينة وغيرها (قوله في المعينة) انما قيد بالمعينة لان غيرها يستحيل تصور قضائها ويغفم
من كلامه ان اشتراط التتابع في المعينة لا فائده الا في قضائها (قوله وان نواه) أي به لقوله كما لو
نذر الحج حل وفيه نظر وقال الاطفيحي انه مفهوم قوله وشرط تنابه أي باللفظ وبعبارة حج
وان نواه لان مطلق الزمن كما سبوع او عشرة أيام صادق بالتفرق أيضا وانما تعين التوالى في الا كنه
شهر لان المقصد من تعيين المجر ولا يتحقق بدون التتابع اه قال شيخنا الشمس الحفني وفارق
ما نذر الاعتكاف أيام كثلاثة مشلاحيث تدخل ليل ان نواهها وكذا العكس بان نذر الاعتكاف
ثلاث ليل مشلاحيث تدخل الايام ان نواهها بان المنوي من جنس المنذور بخلاف ما نحن فيه فان
التتابع ليس من جنس الادة اه ومثله في زى (قوله خرج عن العهد بالتتابع) لانه افضل وفارق
ما نذر صوما منفردا حيث لا يخرج عن العهد بالتوالي كحكمه بان الشارع اعتبر في الصوم التفرق
مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفرق أصلا مر (قوله لان المفهوم من
لفظ اليوم) يشتر بان الكلام حيث اطلق أمالواراد قدر اليوم فانه يكتفيه فعهو ولو لم يأت
لان غايته انه يستعمل اليوم في ساعة تصاربه مجازا أو قدر متناظرا في الكلام وكلامه لا مانع منه
ع ش على مر ملخصا (قوله الاجزاء) لحصول التتابع بالبيتوتة في المسجد فاذا لم يبتكف لم يكتف لا قضاء

البيوتة **مر** (قوله وهو الوجه) ضعيف لانه يأتى بيوم متواصل (قوله ولو شرط مع تنابع الخ) ولو
 نذر نحو صلاة أو صوم أو وجع وشرط الخروج العارض فساكتا قررصرح به حج وقول عليه فلزوى
 الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في بيته وأخرج منها أن عرض لي كذا لانه وإن لم يصرح به بيته بمخلة عليه
 ففي عرض له ما استثناء جاز له الخروج وإن كان في تنهد الصلاة وجزالة الخروج من الصوم وإن كان
 قرب الغروب فليراجع عش بحرقه وقوله أو صوم صرح به **مر** في الاحتار وعبارته كاله
 أن يخرج من الصوم فيألو نذره بشرط أن يخرج منه لصدر له بحرقه (قوله مباح) أي جاز ولو
 غيره كان أولى إذا لصح التمثيل لمباح العبادة لانه لا مندوب والواجب المراءى هنا بخلاف الجاز
 فانه جنس لما كما هو مقرر في محله ويظهر أن شرط الخروج للكره وجميع لانهم لم يحجزوا إلا عن
 الحرم وعمله بأن شرطه يخالف مقتضاه فهم أن المكروه ليس مثله أعاب بشورى (قوله كقضاء سلطان
 أي حاجة) فقتت خروجها لانه لا مجرد التفرج عليه عش وعبارته قل على الجلال لانه صرح
 عليه بل نحو سلام أو منصب وبثل السلطان الحاج (قوله إلا أن يبدل) أي الخروج أو بقل العارض
 فان قاله **صح** (قوله كتنزه) يوجه بأنه لا يمسى غرضاً مقصوداً في مثل ذلك عرفاً لا نفاقاً كما في
 السفر أنه غرض مقصود شرح حج أي غرض العبدول عن أقصر الطريقين إلى أطولها كما نذر
 شيئاً (قوله بل لا ينعقد نذره) أي في الصور الأربع كما في شرح **مر** ويرمى (قوله ويكون
 فاقدة شرطه) دفع به ما قد يقال حيث وجب تداركه أي فاقدة لشرطه ومحمل الجواب أن لا يؤثر
 لوجب عليه الاستثناء مع الشرط لا يجب (قوله كنى) أي أن كان ما تقي قدره أو زيد ولا لا
 زى وهذا أن كان ما تقي به من غير الجنس كلية عن يوم وعكسه فان كان من الجنس كيوم عن يوم
 أولية عن ليلة كنى مطلقاً كالصوم زى وقوله وأزيد كلية طوله عن يوم قصيره وحمل يجب اعتكاف
 كلها أو قصر زمن اليوم منها قياساً على تكملة الليلة النافسة من اليوم بعدها إذا كانت بدلا عن يوم طويل
 قلت الظاهر الثاني وإن توقف فيه الرشد على **مر** (قوله وإلا) بأن لم يعين كيوم أو عين يوما وأبغ
 كيوم الجمعة واعتكاف ليلتها عن يومها (قوله يزيد على ماسر) أي في قوله وينقطع الاعتكاف كتابه
 الخ وأما آخره إلى هنا لما فيه من العلول بالتفصيل المذكور ولعل الأولى أن يذ كر ما نذرنا
 ليكون جميع ما ينقطع به في محل واحد والحاصل أن الطارى على الاعتكاف التتابع ما أن ينقطع
 تنابعه أولاً والذي لا ينقطع تنابعه أمان أن يجب من المدة ولا يقضى أولاً فذكر المصنف أن الذي
 يقطع التتابع الردة والكر ونحو الحيض الذي تحلوه منه المدة غالباً والجنابة المفطرة وغير المفطرة
 أن لم يبادر بالظهر والخروج من المسجد بالأعذر والذي لا يقطعه ويقضى كالجنابة غير المفطرة
 أن يبادر بالظهر والمرض والجنون والحيض الذي لا تحلوه منه المدة غالباً والمدة والزمن المصروف
 العارض الذي شرط في نذره الخروج لمان كانت للمدة غير معينة والذي لا يقضى كرسن الأغدا
 والتبرز ولا كل وغسل الجنابة وأذان الراتب وزمن العارض الذي شرط الخروج له في نذر
 أن عين مدة فلو جمعها المصنف كان أظهر لهذا كان الشيخ حميرة يصحب هذا الباب وبالفرق
 الذي في الصداق لتثبت مسائلها (قوله بلاعذر) ومن الاعتذار الآتية النسيان فيقيد الخروج
 بكونه عاصداً على اختياره لطف (قوله لم يمتد عليه) فقط فان اعتمد عليه ضر وإن اعتمد عليه
 لم يضر لعدم صدق الخروج عليه موقفاً على ما لو حلف لا يدخل هذه المارة داخل إحدى رجليه
 واعتمد عليها فانه لا بحث ولو أدخل إحدى رجليه واعتمد عليها ونوى الاعتكاف لم يخرج إلا أن

(مباح) كقضاء سلطان
 (مقصود غير مناف)
 للاعتكاف (صح) الشرط
 لان الاعتكاف إنما يلزم
 بالانقزام فيجب بحسب
 ما لا يخرج عن غير العارض
 كأن قال إلا أن يبدل
 وبخلاف العارض المحرم
 كسرة وغير المقصود
 كتنزه والمنا في الاعتكاف
 كجاء فانه لا يصح الشرط
 بل لا ينعقد نذره ثم إن
 كان الثاني لا ينقطع التتابع
 كحيض لا تحلوه منه مدة
 الاعتكاف غالباً مع شرط
 الخروج له (ولا يجب
 تداركه زنى) أي العارض
 المذكور (أن عين مدة)
 كهذا الشهر لأن التفر في
 الحقيقة لماعداً فان لم
 يسيها كسهر وجب تداركه
 لتتم للمدة ويكون فاقدة
 شرطه بزل ذلك العارض
 منزلة قضاء الحاجة في أن
 التتابع لا ينقطع به قال في
 المجموع ولو نذر اعتكاف
 يوم فاعتكف ليلة أو
 بالعكس فان عين زماً
 وقته كنى إلا أنه فاقدة ولا فلا
 (وينقطع التتابع) زيادة
 على ماسر (يخرج) من
 المسجد (بلا عذر) من
 الاعتذار الآتية بخلاف
 خروج بضم كيد ورأس
 ورجل لم يمتد عليها يدين
 ورجل لم يمتد عليها كان كأن قاعداً (لا يخرجوه

المستك بالاذان المؤذن لا يقطع التتابع وليس كذلك فقل الأول أن يقول والاذان وأما وعبرارة التتابع ولا يخرج للمؤذن الراتب إلى منارة الخ فلونصف الشارح لفظ مؤذن وتؤن أذان لكان الأول ولو كان الراتب متبرعا بالاذان ويلحق بالاذان ما اعتيد الآن من التسبيح وآخر الليل ومن طلوع الأولى والثانية لأنه لم يعتد بذلك خصوصاً مع القهر صوته نزل منزلة الأذان ع ش وعلم أن القيود خسة ومنه فهم الحسنة لا يكون المروج فيها عذراً الم مفهوم الرابع فيكون عذراً الأول كباقي الأهل يخرج من المسجد بقول المعلن منفصلة ليس يقيد في الحكم وقيد به ليتحقق الخروج من المسجد بقوله عليه قول الشارح أما التصلة الخ قال مر وضابط المنفصلة أن لا يكون بها قيد ولا في رتبته للتصلة بدليل قول الشارح أما التصلة الخ (قوله راتب) ومثله ثابتة بالاذان ولغيره عذر خلافاً اسم الأذان كالاصيل فيا طلب منه ع ش (قوله إلى منارة) بفتح الميم وجهها منارة وهو القياس لهما من النور ويجوز منارة بالمهزة تشبيه الأصل بالزائد شوري وقوله المسجد إضافة المنارة للمسجد للاختصاص وإن لم يكن له كأن خرج مسجد وبقيت منارته فجده مسجد قريب منها واعتد الأذان له عليها حكماً حكم المبيعة فمن صورها بكونها مبيعة جرى على الغالب فلام مفهوم مخرج مر فيكون قول الشارح في التعليق لهما مبيعة جرى على الغالب وكان الأول أن يقول إلى منارة ليشمل المحل العالي اه (قوله وقد أفسد صودها وألف الناس) ظاهر ما تم مجازاً من العلة حيث أفسد ما قبلها وجعلها غير غير قيدين في المؤذن وعبرارة مر لافقه صودها وألف الناس صوته اه والمراد بالناس صوته أنهم اعتادوا وما لم توجد فيه حقيقة الانس المعروف اط ف (قوله نعت) أي عملاً وأداء كمال وحج وعبرارة الروض وشرحه ولخرج لإداه شهادة تعين جعلها وأدائها لا يقطع اه لا ضرر له إلى الخروج وإلى سببه وهو التحمل بخلاف ما إذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما دون الآخر لأنه أن لم يتعين عليه الأداء فهو مستغن عن الخروج والاحتج به لهما إنما يكون للأداء فهو باختيار وظاهر أن محل هذا إذا تحمل بعد السروع في الاعتكاف والأفلا يقطع التتابع كما لو شرع صوم الظهر فتوته لصوم كفارة زلته قبل النذر لا يلزمه القضاء أي قضاء قدر أيام الكفارة وانظر هذا مع أن القضاء لا يأتي متى سمع النذر لذكور اللهم الآن يقال يفتي على نفي وجوب القضاء أنه لا يفيض عنه بعد موبه (قوله إذا كراهه فیرحق) نعم إن وجد مسجداً قريباً من فيه تعين دخوله على الأداه فإن أكرهه كخرجه لإداه حق مما طهره فلهما انقطع تنافيه لتقصيره (قوله ثبت بينة) بخلاف الثابت بقراره فيقطع التتابع ولا يقطع خروج لأجل عدة لأبينا زى (قوله ويجب قضاء الخ) لا يثبت ذكره بعد قوله سابقاً لأجوبة غير منقطرة ولا جنون والظاهر أن قوله سابقاً فقط ينفي عن هذا أن مفهومه أن زمن غير الأغماء مما ذكره لا يجب بل يقتضى ويجب بأنه ذكره لأجل قوله لا زمن يجوز زلم لوضعه لقوله ويجب من الأغماء بأن يقول ويجب من الأغماء ويجوز تفرق لاستثنى عن هذا قوله ويجب قضاء الخ (قوله بشرطها) وهو المبادرة للطهر ع ش (قوله لا تغیر مشكك) أي حقيقة (قوله كما كل) ولو لم يجاور فيه لأن شأنه أن يستحي منه ح ف عبارة وماذا كل أي أن يلحقه في المسجد وأخذ من ذلك أن الميجور الذي يمتد طروقاً به بكل فيه اه (قوله وصل جنابة) انظر مع قوله في آقبه وجنابة شوري وأنت خير بأنه لا منافاة لأن معنى قوله أولاً وجنابة يجب قضاء زمنها المسح حساباً وأما غسله فلا يجب قضاء زمنه فالد كوراً تأنيلاً على الأهي وفيه أن الجنابة لا ترفع إلا بخروج زمن الفسل فيلزم على هذا أن الجنابة بنفس زمنها يقتضى دون الآخر (قوله)

راتب إلى منارة للمسجد منفصلة) عنه (قريئة) منه لهما مبيعة معصودة من نوابه وقفاً صودها للاذان وألف الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب وخروج الراتب لقهره أولاً لكن في منارة ليست للمسجد أولاً لكن بعيدة عنه أما التصلة به بأن يكون بها فيه فلا يضر صودها فيها ولو لم يشر الأذان لأنه لا يسمى خارجاً سواء أخرجت من تحت المسجد أم لا فهي وإن خرجت عن سنه في حكمه وقول للمسجد مع قريئة من زيادتي (أولنحوها) من الاعذار كأكمل وشهادة تعينت وأكرهه فیرحق وحدت بينة وهذا من زيادتي (و يجب) في اعتكاف منسور متتابع (قضاء زمن خروج من المسجد (نذر) لا يقطع التتابع كزمن حیض ونفاس وجنابة غير منقطرة بشرطها السابق لا تغیر معتكفها (الزمن نحو تبرز) مما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كما كل وغسل جنبه أو أذان مؤذن راتب فلا يجب قضاء لانه لا يستثنى لإدائه منه

ولامعتك فيه) أي حكمي أنه يضرب ما يضرب في الاعتكاف أي بطله ما بطله وإلا فلا ثواب له بل وحس (قوله لا يجب تداركه) مراده أن هذا يضم إلى المستتي في عدم وجوب القضاء واقعاً علم (كتاب الحج)

ومن الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لأدم لما حج لقد طافت للآلثة هذا البيت قبلك سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظراً للطواف ليس حجا وقول إبراهيم عليه السلام يا أيها الناس كتب عليكم الحج فآذروا أنه بهذه الحقيقة المخصوصة من المخصوصيات فالمخصوص بهذه الامة ما عد الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك ونزل آية في السنة الخامسة فرفض في السنة السادسة وبهذا يجمع بين التناقض قول علي الجلال وقد جاء ما من بني الاصح واستناده هود وصالح خلاف التمسد والصلاة أفضل من الحج خلافاً للقاضي وهو يكفر الكبار والصغار حتى الثبوت على المعتد ان مات في حجه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها زى (قوله)

صدالكعبة) أي مع فعل أعمال الحج ع ش فاذفع ما يقال إن كلامه يقتضي أن الحج الشرعي قصد الكعبة فذلك الذي بيانه وإن لم يأت القاصد بالنسك أي الأركان فإذا قصد ما في الكعبة فذلك يقال

له حج وإن كان ما كتفي بيته مع أنه ليس كذلك والموافق لغيره من العبادات كالصلاة ولقولهم أركان الحج وسن الحج أن يكون الحج شرعاً عبارة عن الأعمال المخصوصة كما قاله ابن الرفعة سم

وأجاب بأن هذه أركان المقصود منه وهو فعل الأعمال للأقصد الذي هو الحج فسميتها أركان الحج على سبيل المجاز ومعهم أن الموافق للغالب من أن المعنى الشرعي يشتمل على القوي وزيادة

الشرع الأول (قوله للنسك الآتي) وهو نفس الأفعال فإن قلت كلامه يقتضي اتحاد الحج والعمرة قلت لا إذ قوله في تعريف الحج الآتي بيانه يخرج الحج

فلا اتحاد برأى أي فإواعد بآتيه في كل قيد يخرج للأخر شو برى (قوله والعمرة) سميت عمرة لأنها تفعل في الشرع كعمرة حر (قوله يجب كل منهما) أي الحج والعمرة ولا يفي عنها الحج وإن

اشتمل عليها لأنها أصلان ولما كان الوضوء بدلا عن غسل الرأس كان واجبا لكل صلاة فنفق بالنسبة للحدث الأصغر تخفيفا فصار الوضوء بدلا عنه ثم سقط الوضوء لكل صلاة وبقي

التيمم على الأصل (قوله الله) أن قلت إن العبادة كلها لله جل جلاله فلا إضافتها إليه دون غيرها من بنية العبادات كالصلاة وغيرها قلت سمكة ذلك الإشارة إلى أنه يطلب فيها إخلاص النية وذلك

لأن الغالب فيها الرياء والسعنة (قوله أي اثوابهما ما مدين) اتحادا لذلك لئيم بها الاستدلال فان ظاهره وجوب الاتمام إذا شرع فيها وذلك لا يستلزم وجوب الشروع فإن المعنى يصير عليه أن شرعتم

فأنقروا ع ش (قوله خطيبا) أي خطبنا وعدها بنفسه لأنه ضمنه معنى وعظنا (قوله حتى قالوا) أي قال هذا الرجل هذه المقالة وركبته ما لا نكان ينتظر الوحي ولا نكان مشغولا عن الجواب بأمرهم

كما قال ع ش لكن انتظره الذي لا يحسن مع قوله لو قلت نعم لوجبت أن يقتضي أنه كان عالما بالحكم (قوله لوجبت) أي ألحجه كل عام أو للرفضة أو هذه الكلمة أي تمتنعها وهو الوجوب لكل عام يجوز

أن يكون الوجوب مطلقا بقوله ذلك أي نعم فلا يقال أنه عليه شرع لا موجب وصار الشري هو عليه السلام كان مفوضا له الفرض كل عام وعدمه فهو مخير فيه أي إن الله خيره في ذلك وأفلح من كان التخيير عند السؤال أو قبله حرر ورفع السؤال عن قول بعض الناس لمن لم يجمع

بما ج فلا نطقه هل هو حرام أم لا والجواب عنه أن الظاهر الحرمة لأنه كذب فإن سئى بإجابه

بأن أفي بالنسك على الوجه المخصوص من أن أراد به المعنى القوي وقد مدعى صحيحا كأن أراد بإقاصد

ولامعتك فيه بخلاف

ما يطول منه كرض عده

وحبس ونقاس وقسم

أن الزمن للصروف

إلى ما شرط من عارض في

مدة معينة لا يجب تداركه

وتحوم من زيادتي

(كتاب الحج)

(درس)

هولة القصد وشرعا قصد

الكعبة للنسك الآتي بيانه

(والعمرة) هي لفظة الزياره

وشرعا قصد الكعبة للنسك

الآتي بيانه وذكرها في

الترجمة من زيادتي (يجب

كل) منهما لقوله والله على

الناس حج البيت ممن

استطاع إليه سبيلا وقوله

تعالى واتقوا الحج والعمرة

لله أي اثوابهما تمنين في

العمرة (مرة) واحدة

بإسأل الشرع فخر مسلم عن

أبي هريرة خطيبنا رسول

الله عليه السلام فقال يا أيها

الناس قد فرض الله عليكم

الحج لمجوا فقال رجل

يا نبي الله أكمل علم فكنت

حتى قال لا فقال النبي

عليه السلام لو قلت نعم لوجبت

لا بد (بناخ بسطر)
وهو أن يمزج على السفل
بعد وأن لا يتنشق بنردو
غوف عصب أفضا ملك
وقول مرة إلى آخر من
زبادي (وشرط اسلام)
نقط (لصحة) مطلقه أي
صحة كل منهما فلا يصح من
كافر أصلي أو مسرئ لمسلم
أهلته للعبادة ولا بشرط
فيه تكليف (فلو لم)
ولو ما يؤخذ من أن يؤذنه
أو أحرم به (أحرام عن
صغير) ولو غير أن قيد
الامل فيه فهو من
ابن عباس أن النبي ﷺ
لبي ركبا بالرحا، ففزع
امراة فأخفت بصندقي
صغير فأخوته من محبتها
فقلت بإسراف الله هذا
حج قال نعم ولك أجر (د)
عن (بحون) قياسا على
الصغير يخرج بزبادي مال
غير ذي المال كالأخ والم
فلا يخرج عن ذكر وصفه
أحواله عنه أن ينوي جملة
محرما فيصير من أحرم عنه
محرم

(قوله) ويجزى عن حجة
الاسلام عن هذه) ولو
أنه الحر البالغ حجة قبل
الوقوف ثم فاعل أزانه حجة
واحدة عن حجة الاسلام
والنواف والقضاء وعليه

فدبتنا احدا منها لفساد الاخرى لقول الله هـ سم على ع

التوجه إلى كذا الجماعة أو غيرها فلا حرج على من (قوله) ولما استلتم) فيه أن عدم
الاستلتم يفسد الوجوب من أصله الآن يقال المراد بعدم الاستلتم أي بشرط عليكم كما
قرره شيخنا وانظر حجة ترتب قوله ولما استلتم على الشرط أعني قوله لنت ثم واجب بأن التقدير ولو
وجبت للاستلتم (قوله) فقال لا بل لا بد) انظر ما التفتت في أنه عليه السلام في جواب بالنبي
والأرض اربيع أنه لو اقتصر على قوله لا بد لكان تأمل (بناخ) لايصح تعلقه بيجب لانه وجب على
المتلصق حاله والفرق في الفصل بل يتعلق بمحذوف أي ويفعل بناخ وقيل نال من الفاعل أي كل
والباء لها حجة أي مصححو بناخ وانما وجب بناخ لان الحج فرض سنة يستدعي عليه السلام الاشارة
عشر ومه يساير لا غفر لهم وقيل بالعمره هـ ر وجب التي قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حجة
لا بد من عددها وتسمية هذه حجة انما هو باعتبار الصورة اذ لم تكن على قوانين الشرع ع (قوله)
(بد) أي الآن أو بعد الوقت الذي هو فيه ع هـ وهو متعلق بمنزلة من ادلوا بالفضل على الثاني (قوله)
(قوله) وأن لا يتنشق بنرد) كأن كان عليه حجة الاسلام ثم نردنا الحج في السنة معينة فيصم ويعمل منه على
التجليل فضحيته على نفسه بتعين السنة المذكورة في نرد ويجزى عن حجة الاسلام وعن نرد قال

وأجزاء قريبة الاسلام • عن ندر حرج واعتبار العام
في الهمزة
أما الذين يمين سنة فيجب عليهم أن يحج عن النذر بعد حجة الاسلام ع (قوله) وأخوف عصب) يقول
عبدلن كاصرح به في العباب فيما للجموع في نظيره من حقوق المسئلة على الزا ك أو معرفة قسه
وفرق بينه وبين التيمم حيث يكتفي عدل واحد بظم أمرا الحج بخلاف التيمم شوري (قوله) لصحة
مطلقه) أي عن المباشرة وعن الوقوع عن فرض الاسلام وعن الوجوب (قوله) ولا يشترط فيه) أي
في صحة كل منهما وانما ذكر الضمير لانه اكتسبت التذكير باضافته إلى كل كانه زى أي كافي
قوله تعالى ان رجعة الله أقرب بين المحسنين ويصح عوده للسلم المعلوم من الاسلام أو لكل تأمل
(قوله) فلو لم) بل يندب له ذلك لانه لما عانى على حصول الثواب للمسي ع هـ واحتز به عن دلي
التكليف اذ ذلك يشمل الحواشي قال هـ وأنهم كلامه عدم حجة احرام غير الولي كالجند وجوب الادب
الذي لم يقم به مانع وهو كذلك قال البرماوى وقول ومنه السيد ليجرم عن قته الصغير دون البالغ
لأنه لا يدخل في الاكساب ونحوها وكذا يقال فيمن يمتنع هـ وبه رقيق يعني أنه لا بد من احرام السيد
والولي وأذن أحدهما للآخر (قوله) احرام) أي بعد تحريمه من نيابة المحظية (قوله) بالرحا)
وتلاين وفزع بكسر الزاى أي أسرع (قوله) بصندقي) أي غير معز كاهو الغالب فيمن يؤخذ
بصندقي حل قال قل أي ذكر لانه الواقع ولا يتقيد بالحكم فانه لعله الصبية (قوله) محنتا) بكسر
الهمزة فوض الحاء الهمزة صرب من مرا ك النساء مصباح (قوله) قالنم) فيكتب للمسي نواب سائده
عن قوله قال هـ ر وحج (قوله) ولك أجر) أي على رتبته أو على الاعانة على ذلك فلا بد أن اذم
لا لا بد أن يقال يجوز أنها كانت رومية ع هـ عبارة حج وأجابوا عما تقرر من اعتبار ولا يقال
والألم ليست كذلك باعتبار أنها رومية أو أن وليه ذن لها أن يحرم عنه أو أن الحاصل لها أجر لجل والتفت
لا الاحرام لا ليس في الخبر أنها أحرمت عنه اه أي وإن كان يومهم ذلك (قوله) وصفه احرامه) أي
هـ ر من الصغير والجنون (قوله) ان ينوي) أي يقول نويت الاحرام من هذه أو فلان واجتمع محرما

بذلك ولا يصير الولى محرماً بذلك ثم ان جعله قارناً أو متصفاً بالمعنى على الولى اذا ارتكب محظوراً بنصفه فلا ضمان مطلقاً ان يكن ميزاً ولا المعنى وولىه ولو اتلفا أو بغيره فعلى ذلك الغير ولو اجنبياً يفد حجه بالجماع بشرط كونه عالماً بخبره وقضيه وولى حالة المبالغة قل وبما تقرر من عدم صيرورة الولى محرماً على ان قوله بضم الميم وكسر الراء كافى حل خلافه لا يبرهنه كلامه ع ش فراجعه **(قوله بذلك)** أى ان قوله بضم الميم وكسر الراء كافى حل خلافه لا يبرهنه كلامه ع ش فراجعه **(قوله بذلك)** أى بآية **(قوله ولا يشترط حضوره)** أى حال الاحرام اخذنا بما بعده وقوله ومواجهته أى مواجهة الولى له حال الاحرام **(قوله وطوف الولى بغير الميز)** بشرط طهارتهما أى الولى وغيره لم يزل يشترط فيها شروط الطواف كتمل البيت على ياراهى قلت الظاهر لم يحل وقيل على الجلال وبطوف الولى به أى بغيره ولا يكتفى فعل أحدهما حتى لو أركبه دابة اعتبر كونه قائداً لها أو اتفاقاً ويشترط طهارتهما من حدث ونجس وسر عورتها ثم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لان الاعتبار بالهوى هو الولى انتهى ويصح ان يسقط لغيره بطوف به وبما شره ببقية الاعمال وانما يفعل الولى الطواف والى عنه بعد ان يفعله ما عن نفسه كالذى شرح مر **(قوله ويسعى عنه ركعتي الطواف)** أى والاحرام **(قوله ويسعى به)** ان كان سعى عن نفسه وكذا الطواف لا بد ان يكون كذلك وكذا الذى حل **(قوله ويحضره المواقف)** أى وجوبه بالواجب وتندب بالمتدوب حل **(قوله ولا يكتفى حضوره)** أى الولى بدون أى بغير الميز **(قوله وينالوه)** أى غير الميز بالاحرام فبرهنا ظاهر كلامه انه لا يشترط في منالاة الولي الاجتران يكون من نفسه وبحسب صحيح انه لا بد ان يكون من نفسه لان منالاة الاجتران من مقتضات الارى فتعطل حكمه وظاهره انه لا بد من المناولة ولا يجزى أخذه الاجتران من الارض حل واعتمده ح ف واعتمده أيضاً ما عتبه ابن حجر **(قوله ان قصر)** ويكون هذا استثنى من ان شرط صحة المباشرة التغيير اطف وقيل على الجلال وينالوه أى ينال الولى غير الميز ندباً الاجتران من ان قصر فاولئك له كرمه عنه فليس مستثنى كاقيل **(قوله والارمى عنه من لارى عليه)** والواقع عن نفسه وان ولى الصبي **(قوله من لارى عليه)** أى من الولى وما ذكره فقط كالى حج **(قوله والميز بطوف الخ)** أى به حاله مقابل قوله وطوف الولى بغير الميز والا فحله بعد قوله واسلم مع تغيير لمباشرة تأمل **(قوله بنفسه)** راجع للافعال الخمسة **(قوله ويرد صرجو)** يؤخذ منه انه لو لم يرجع صرجو على القرب فانه يجرم عنه غيره ويكون كالجنون وهو كذلك وذلك بان ايس متأزاد عن ثلاثة ايام اه ع ش **(قوله وشرط اسلام مع تغيير)** لم يقل ومع اذن لان الاذن شرط في الاحرام فقط لا لاطلاقه ويرى **(قوله لمباشرة)** أى لا تصح مباشرة كل منهما الا من اللبس للميز والظاهر ان المراد الاستقلال بالانه تقدم ان الصبي والجنون في اذانهم عنهما الولى مباشران لكن مع الولى لاستقلال حتى في صورة الرمي اذا بد من منالوته لما الاجتران تأمل **(قوله باذن ولىه)** انما احتاج لاذنه في هذا احتياجه لئلا فليس عبادة بدنية محضة بل فيها شائبة مال بخلاف الصلاة وغيرها لا تنوب على الاذن لكن نها بدنية محضة والاضافة في ولىه للمهدول والمهدول هو الذى لا يملك ما يملكه غيره من ابل الخ **(قوله لا كافى)** انظر معطوف على ما ذوالظاهر انه معطوف على مقدر تقديره فغيره من ابل الخ **(قوله ان كلا)** بتلخيص الميم والتخفيف اصح كالى المختار وركعت الراضى عن افاقة الجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن ابي الميم بنقياً ان يكون كالصبي في حكمه وهو كمال اه شرح مر **(قوله قبل الوقوف)** أى قبل خروج وقته وبعبارة مر فان كلاً قبل خروج وقت الوقوف باليوق والتقى ومما في الموقف زائدة كما ساعدته في الوقوف وبعده ثم عداله قبل خروج وقته أبرزها **(قوله اوفى اثنائه)** أى آخرى رواه البيهقي باسناد جيد كالى المجموع ولتقص حالهما فان كلاً قبل الوقوف وطواف الصبرة اوفى اثنائه

ما ذكر من الوقوف وطواف العدة **عش (قوله أجزأها)** ويميدان ما مضى قبل كمالها **هـ** **مر**
(قوله وأعاد إلى) أي أن كالمسا بعد طواف القدرم لوقوعه في حال التقصير وفارق عدم إعادة
 لأجزاء بعد الكمال لأنه مستدام بعد الكمال **لح** **(قوله وأعلى من فيقر)** أو ردها على أنه دخل
 فيه البعض وقد يكون بينه وبين سيده مهابة نعم الحج فلا يتم قوله لأن منافعه مستحقة إلى أي لأن
 السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرة كذا بهامش عن شيخنا **هـ** **حل (أقول)** وقد يجب بأن
 المهابة لا تلزم بل لا حد لها بين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخرة بقره حصة ما استوفاه من المنفعة
 وعليه فجر للمهابة لا يغوث استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصة وبيع
 البعض من استقلاله بالكسب في حصة **عش** على **مر (قوله أربع)** وفي خمسة وهي صحة التشر
 وشرطها الإسلام والتكليف فيصح نذر الرقيق لها أو يكونان في ذمته **(قوله استطاعة بنفسه)** ويعتبر
 في استطاعة امتدادها من وقت خروج أهل بلده للحج إلى عودهم إليه **ف** **حل** عن عسر جزء من ذلك
 يلزمه حج في تلك السنة ولا عبرة بيساره قبل ذلك ولا بعده **قل** على الجلال وقرره **ح** **(قوله)**
 وشرطها أي الأمور التي لا توجد إلا بها فلا يسأل بالشرط ما كان خارج للماهية لأن حقيقة
 الاستطاعة لا توجد إلا بما ذكره فأصل مظهره بل يصح كسرها كالمهم أنه لا عبرة بقدرته **ول** على
 الوصول إلى مكة وقرقه لحظة كرامة وإنما العبرة بالأمر الظاهر العادي فلا تخاطب ذلك الولي بالوجوب
 إلا أن قدره كعادة ثمراً يتمايصرح بذلك **حج (قوله وجود مؤتة)** أي لو كان من الحرم كإفها
 البرامى أي وجود ما يصرفه في المؤتة بأن يكون قادراً عليها أو مؤتة **(قوله وأدعيته)** ومنها السيرة
 إذا احتاج إليها برامى **(قوله خفارة)** أي حواصة وهي بضم الخاء وكسرها فقط وأما الخفارة التي
 هاسم لا جرم هي ثلثة **ح** **حل** واختار في الصباح خفرته حجة من طائبيه فأنافروا باسم الخفارة
 بضم الخاء وكسرها والخفارة مثلك الخافرة جعل الخفر **هـ (قوله هذا وإياها)** وكذا لقمة بكمة وغيرها
قل (قوله وإن لم يكن الحج) راجع لقوله وإياها على القول الآخوالفائل بأنه إن لم يكن له أهل
 وعشيرة في البلد لا يشترط وجود المؤتة إياها إذا انحال في حقه سواء كافر أو شيخنا وبعبارة **حج** مصرحة
 بذلك ونصها **وع** لاشتراط مؤتة الأياب عند عدم الأهل والعشيرة على الاعتماد إذا كان له وطن ونوى
 الرجوع له أو لم يتوثنياً في لاطن له وله الجواز ما يقتضيه لا يعتد في حقه مؤتة الأياب قطعاً لا شتواً سائر
 البلاد إليه وكذا من نوى الاستيطان بكمة أو غيرها **(قوله وكان يكسب)** أي بحسب عادته أو لظن يوم
 أي في اليوم الأول من أيام سفره على الاعتماد ولا نظر لما بعده ولا بالكسب في الخضر **قل** على الجلال
 ولا بدع قهره على الكسب المذكور أن ييسره في اليوم المذكور بالفعل واللام يلزمه النكاح ولابد
 أن يكون لا تقابه **مر عش (قوله كفاية أيام)** أي أيام الحج الآتية أخذاً بعادته **(قوله زوال ما)**
(الحج) فهي ستة ووجه اعتبار ما بعد زوال السابعة أنه حيثئذ يأخذ في أسباب توجهه من النفاق إلى
 والثالث عشر أنه قد يرد الأفضل وهو لقائه بنى زى ومقدار العمرة نصف يوم شوبرى **(قوله)**
حق من لم ينفر النفر الأول) أما هو فالثاني عشر فتكون حجة في حقه والنفر الذهاب من بني مكة
 وقوله ينفر بكسر الفاء به ضرب يضرب **(قوله مشقة شديدة)** بأن لا يحتمل ثلثها في جانب النكاح
 وإن لم يبع التيمم كإفها الشوبرى وبعبارة **قل** على الجلال هي ما لا يحتمل عادة عند شيخنا **ك** **حل**
 واعتمد شيخنا **مر** ما يبيع التيمم ويعتد في الشريك أي العادل له أن تلقى به عجالة وليس نحو

أجزأها وأعاد إلى (د)
 معاملة به في الله بأن أسلم
 وهو مسر بعد استطاعة
 في الكفر فلا أثر لاختلاف
 المرتد فإن النكاح يستقر
 في ذمته باستطاعته في الردة
 ولا على غير غير ككثير
 البادات ولا على من يميز
 لعدم بلوغه ولا على من فيه
 رقى لأن منافعه مستحقة
 لسيده فليس مستطاعاً ولا
 فرض في غير المستطاع
 لفهم الآية فالمراتب
 المذكورة أربع الصحة
 المطلقة وصحة البشارة
 والوقوف عن فرض
 الإسلام والوجوب (وي)
 أي استطاعة (نوعان)
 أحدهما استطاعة بنفسه
 وشرطها سبعة أحدها
 (وجود مؤتة سفر)
 كإدراؤه وبعبارة خفارة
 ذهاباً وإياباً وإن لم يكن له
 بلد أهل وعشيرة (الآن)
 قصر سفره وكان يكسب في
 يوم كفاية أيام فلا يشترط
 وجود ذلك بل يلزمه النكاح
 لقلة المشقة حيثئذ يختلف
 ما ذل حال سفره أو قصر
 وكان يكسب في اليوم مالا
 يفي بأيام الحج لأنه قد
 ينقطع فيها عن كسبه
 لعارض ويتقصد أن لا
 ينقطع في الأول فالج بين
 له السفر والكسب

نظم فيه للشفقة وتنفى المجموع أيام الحج بما بين زوال السابعة ذي الحجة وزوال الثالث عشره وهو في حق من لم ينفر
 النفر الأول (د) تأنيها (وجود من بين مكة مرحلتان أو) دونهما (ضعف عن مشي) بأن يجوز عنهما وبالله مشقة شديدة

را - حلة - مع ذى عمل - يفتح المم الاول وكسر الثانية وقبل عكسه في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة في حق امرأ أو خنثى وان لم يتضررها
 بها لامة أو سوط (لا) حق (رجل) لا يشتد ضرره بها (لا) يشرط وجود الشق والحلق اشتراطه في المرأة خنثى أولى من تقييده
 لا يماهله شي فان لم يجده لم يلزمه
 الشك قال جماعة الآن (١٠٥)

تكون العادة جار يفتي
 مثله بالمالاة بالاقبال
 واستطاع ذلك فلا يبعد
 لزومه ولو خففت شدة بدنة
 في ركوب الحمل اعتبر في
 حقه الكنية وهي أحواد
 مرتقم من جوانب الحمل
 عليها تر يدفع الحوا ويرد
 أما من نضر سفره وقوى
 على الشئ فلا يعتبر في حقه
 الراحلة وما يتعلق بها ولما
 القادر عليه في سفر القصر
 فبينه لذلك وان لم يلزمه
 (وشرط كونه) أي اذا ذكر
 من مؤنة وغيرها (فأضلا
 عن مؤنة عياله) نهاه وبإياه
 (وغيرها) ذكر (في
 الفطرة) من دين وما يليق
 به من ملبس وسكن
 وغدا يحتاجه زامته
 ومنصبه لان ذلك ناجز
 والنسك على التراضي وعن
 كتب الفقه الا أن يكون
 له من تصديق واحد
 لسختان فيبيع احدهما
 وعن خيل الجندي وسلاحه
 لتحتاج اليها وهذا يجرى بان
 في الفطرة وما زده من غير
 الدين من زيادتي هنا (لا)

برص ولابد من قسره على موته أيضا ان لم يرض الجاهل انتهى (قوله راحلة) يليق به ركوبها على
 العمد كالقصد في الجملة لكن جرى مجرى حق على ان المراد بالراحلة هنا ما يركب وان لم يلحق به ولعل الفرق بينه
 وبين الجملة ان الجملة لابد لا كذلك الحج شوري وعش على مر والمراد بوجودها القدرة عليها
 بضره أو استئجاره كقوله الكمال بن أبي شريف يضمن أو أجرة مثل لا يراة فان قلت وقصر عليها شرح
 مر (قوله معش) أي نصف محل وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير لركوب فيه كما يفعل في
 السباد بسودي رضى الله تعالى عنه (قوله في حق رجل) أشار به الى أن قوله لا في حق رجل الخ
 معطوف على مقدر وهذا المقدر مفهوما مقدم عليه لاجل اللطف (قوله اشتد ضرره بالراحلة) أي
 يركوبها من غير محمل بأن يبيع التيمم كما قاله مر خلافا لحج (قوله واستطاع ذلك) أي يحتمل
 غش ميله ورأى من يمكنه لوال اعتدله لنحو قضاء حاجة مر (قوله ولو خففت شدة بدنة) وهي في هذا
 الباب ما يبيع التيمم أو يحصل به ضرر لا يحتمل عادة فيما يظهر حج شوري (قوله أستر) بكسر
 السين الذي يستر به ويسى الآن بالحجارة برماوى ويسى في عرف الدماء بالجمعة (قوله وما يتعلق بها)
 أي من الشئ والعديل (قوله وغيرها) وهي الراحلة وما يتعلق بها (قوله عن مؤنة عياله) شمل
 المؤنة اعتاف الأب وأجرة الطبيب وعن الادوية حاجة مؤنة من نفسه وقريبه وعملوه كالحاجة غيره
 اذا قنع عليه الصرف اليه إمام شوري (قوله من دين) ولو مؤجلا أو أهمل به ربه سواء كان
 آدمي أو ناقة كنفه وكفاة شرح مر وقال عش على الشارع موضوعه وليس بظاهر واجب بأن
 مراد أنه ضيف بالنسبة لقطرة لا بالنسبة لما هنا (قوله من مايس) الى قوله وسلاحه والاحتياج
 الى شئ مما ذكر كالاتياج اليه الله صرفه فيه ولا يجب عليه الشك حينئذ شرح مر (قوله
 وسكن وغدا) أي ان قابله والافان أمكن بيع بعضهما أو الاستبدال عنهما بلائق وكفى لتفاوت
 مؤنة الحج نصين وان ألهاهما قطعا هنا الى الكفاة لان لها بدلا في مجزائي الجملة فلا ينتقض بالمرتبة
 الاخرة منها شرح حج ومر (قوله يحتاجها) أي اشارة وقوله زامته ومنصبه واجبا للخدام
 فقط كما في شرح مر ويمكن رجوع الشكلة لخصب أيضا والمراد يحتاجها في الحال فيخرج مالوكا
 غير محتاج اليها في الحال كاهية ما يمكن وغدا وهي مكنته بإمكان الزوج واخداهه وكالا كن
 بالدراس والربط اذا كان له سكن فملكه فكيف مع السكن والخدام والنسك لانه غير محتاج اليها في
 الحال وهذا هو العمد شرح مر (قوله ومنصبه) الواد بمعنى أو (قوله والنسك على التراضي)
 أي ما هاته فلا يتغير الحكم لو تيقن فيما يظهر إمام شوري (قوله من تصديق) أي كتاب (قوله وعن
 خيل الجندي) وعن له الحرة المصروف حل (قوله وما زده من غير الدين الخ) لان الاصل ذكره هنا
 واشترط الفصل عن الدين هنا خلافا فيه كما قاله سم فتصديق عش كلام الشارع ليس بظاهر والمراد
 بقوله وما زده من غير الدين الامور التي لا المذكورة في كلامه هناك ولعله وقول وما يليق بهما مع ذكر الملص
 والتقدير الحاجة في السكن وكذا ابتداء الدين من زيادتي اه (قوله بل يلزمه صرفه) وان لم يكن له
 كس مر (قوله ما يتخذ غيره) أي والحج لا ينظر فيه لتقبلت به بردي من نظرها فقال لا

(١٤ - عيسى) - (ثاني) عن مال تجارته بل يلزمه صرفه في مؤنة نسك كما يلزمه صرفه في دينه
 وفارق السكن والخدام لانها يحتاج الى الماني الحال وهو انما يتخذ خيرة للمستقبل بما تقرر عن علم الحاجة فكذلك لانع الوجوب لكن
 الاصل خلافه العنت

يلزمه صرفه لان لم يكن له كسب بحال لاسبابا والحج على الترخي شرح حج والتضحية بالجمعة واحدة
 الدخاؤه له ذخر يذخره بالتع فيه ما ذكرنا في المقام من غير ان يكون بالجمعة بخلاف قولهم بالنس
 بالجمعة لان كان في الدنيا بما بالجمعة في الآخرة اه (قوله تقديم النكاح) فلو تعلم علم صحيح ومات استقر
 الحج عليه فيفرض من تركته ولا ثم عليه خلافا لحج حل (قوله) أي السفر حل (قوله) ولا
 عبارة حج واجتاحت لاستصحابه لآل عليه ماله من مال تجارته ونحوه وان أمن عليه ببلده ولا على
 مال غيره الا اذا لم يملكه وحفظه السفر به فيبطله ويشتط أيضا وهو دفعه يخرج مهم وقت العادة ان
 خاف وحده ولا أثر للوحيته حاله لانه لا بد له بآفاق الوضوء أي من حيث انه يطلب المأوى له ماله بحصول
 له وحشة في الدخاؤه طلبه اه (قوله) فلو علم علم صحيح (قوله) المتعمد (قوله) لا يملك
 نكاح حتى لو دفع الرصد بمال طلبه لم يجب النكاح وان قل المال ثم ان كان المأوى له بالمال أو بالثمن
 وجب وكذا ان كان أحد الوصية وبذله عن الجميع هر سم (قوله) ويكره بدل المال) أي قبل
 الا حرام أبدا منه فلا يحكمه حرف (قوله) من لم أن يخرجوا) كيف هذا مع ان الحج فرض
 وجب بان الكلام مفروض فيمن حج أو أن السنة من حيث الجميع بين النكاح والمجاهد شوري
 وحرف (قوله) ركوب بحر) خرج به الانهار العظيمة كبجرون والتيل فيجب ركوبها قطعا لان القام
 فيها لا يطول والخوف لا يعظم وقول الاذري وحله ان كان يقطعها عرضا والا فهي في كثير من
 الاوقات كالبحر وأخطر مردود بان البر فيها قريب غالبا شرح حج دهر (قوله) وظلقت سلات
 فان غلب الهلاك أو أوسى الامران أو جهل الحال فلا يرمه بل يحرم كذا في مقدم شيخنا كسج له
 حل (قوله) وجود ما وزاد الخ) لا يفتى عنه قوله سابقا وجود مته سفر ان مقدم شيخنا كسج له
 وجد المأوى له وان عدمه في الحال التي يعتاد حياها منها فهذه كالتقديم لما تقدم حرف لان
 ما تقدم صدق بوجوده في المؤنة (قوله) وهو القدر اللائق به) أي بما ذكر من المأوى والزيادة (قوله) فان
 كاد لا يوجد ان (أ) أي أو يعضها (قوله) بأكثر من ثمن المال) ظاهره ولو يسره أو بارة هر هنا
 نعم تقتصر الزيادة الميسرة وقدم في الراحة عدم اغتفار الزيادة وان قلت قلت ولعل الفرق بينهما ان
 المأوى زاد لكونهما لا تقوم البنية بدونها ولا يستغنى عنها سفرها ولا حصر المأوى تعدد لزيادة البسطة
 خسر ما خالف الراحة اه عرض على هر (قوله) لطم بحمل المؤنة) عبارة حج لان لم يعمل ذلك
 معه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة (قوله) كل مرحلة) مر جرح برماوى وقوله يفتى في
 معتمد (قوله) زوج) ولولا فقالا مع نفسه بغار على ما من مواقع الرب به يسلم ان لم يرضه
 لا غيره له لا يكتفى بشرح حج قال عرض وبأنى هذا التفصيل في عباده والمسوح وشيئا
 كون الزوج في قائلها وان لم يكن معها لكن يشترط قرب بحيث تمتنع الزينة بوجوده وألحق به مع
 عبدها التقاضى اذا كانت هي ثقة أيضا والاجنبى المسوح اذا كانا تفتين أيضا لحظ نظرهما في
 وخلت بينهما كما يأتي شرح حج دهر (قوله) وعسوح) ولو كان أحدهم مراعاة وأعمى له وبخله
 وفطنة بحيث تأمن على نفسها مع هر (قوله) أو نسوة) بكسر النون وضما أى ولولاه أى لا وجب
 شوري والمراد نسوة بالغات كقوله حج وقال هر نتيجة الاكتفاء بالمرافقات عند حصول الامن
 من (قوله) فقات) أى غير المحارم اما فيمن فلا يشترط قياسا على الكورنم ان غلب على الفتي
 حاهن لماعلى ما عليه اعترفين الثقة هر (قوله) ولو بلا محرم) الغاية للرد (قوله) لا يملكها
 زوج) محمول على سفرها القدر الواجب كسبها في التنبيه عليه الخاف (قوله) وقد روي انه) أى بهما
 (سواء) تأمن

على نفسها ولغيره الصحيحين لا تسافر المرأة بغير موافقة زوجها أو محرم وفي رواية فبها

التنبيه

لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم ويكتفي في الجواز لفرض المرأة واحدة وتسفرها وحدها ان امت ونحو من زياتي (ولو) كان خروج من ذكر
أجرته فيلزمها أجرته اذا مخرج
الا بها لانهما من أهله سفرها
(١٠٧)

وتعيرى بماء كراهم من
قوله ولا يفرقها أجره المحرم
قوله لا يفرقها أجره المحرم
خروج منه ولو بأجرة
(د) سادسها (ثبوت على
مركوب) ولو في محل (بلا
ضرر شديد) فمن ثبتت
عليها مثل أو ثبت بضرر
شديد لمرض أو غيره
لا يلزمه نكاح بنفسه
وتعيرى بمركوب أعظم من
تعييرها بالراحلة (د) سابعها
وهو من زياتي (زمن
يسع سرامعه ودالك)
كأقله الرافعي عن الأئمة
وان اعترضه ابن الصلاح
بأنه يشترط لاستقراره
للا رجوعه فقد صوب
النووي ما قاله الرافعي وقال
السبكي ان نص الشافعي
أصا يشهد له (ولا يدفع
مال المحجور) (عليه) (بصفة)
لتبذره (بل يصحبه ولي)
بنفسه أو نائبه لينفق عليه
المعروف والظاهر أن أجرته
كأجرته من يخرج مع المرأة
(د) النوع الثاني (الاستعانة
بغيره فوجب إنباه هن
ميت) غير مرتد (عليه)
نكاح من ركنه) كما قضى
متهادونه فلو لم يكن ركنه
من لوائته أن ينقل عنه فلو
فعله عنه أجنبي جاز ولو بلا

التعبد فيها بالموين فأشار بها إلى أنها ليسا بقيد (قوله لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم) أي لا يجب
عليها أن تسافر القرض الا مع من ذكر فلا ينافي أنها يجوز لها أن تسافر له وحدها ان امتك كاتبي
ولا يهتبه وهو مع ما قبله ليس من ذكر المطلق مع المقيّد حتى يعمل المطلق على المقيّد بل هو من قبيل
العام والخاص وذكره من أفراد العام بحكم العام لا يخصصه بمرادى وحسب لان الفعل في معنى
السكرتة هي بعد التاني تم فقوله لا يمين ليس بقيد (قوله مع ذي محرم) أي ذى محرمية أي قرابة
والا فلا ينافي لقوله صاحب محرم معنى عرش (قوله ويكتفي في الجواز لفرضها) ولو قد را وأما الغير فرضها
فلا يجوز لها الخروج مع بعض النساء وان كثرن حل حتى يحرم على المكينة التطوع بالعمرة من
التدبير مع النساء خلافا من يترفع فيه لم لو مات المحرم وهي في تطوع فلها عمله حج و حر ويحرم
تزوجهن من زيارة القبور بلا نحو محرم حيث كانت خارج السور أو قاتلته منته ولو باذن الزوج عرش
(قوله ان امتك) والمراد بالامتنان هنا امتها من الخديعة والاستانة إلى القواش إيعاب شوري وأما
الامن على المال والنفس فقد تقدم حرف (قوله وسادسها) كان الانب ذكروه عقب الثاني
(قوله بلا ضرر شديد) أي لا تحتل عادة حل (قوله وان اعترضه ابن الصلاح) فليس بوضف
بالاجاب ويجوز الاستعانة به بعد موته قطعا وعلى الاول لا يوصف بالاجاب ويجوز الاستعانة به
على الامم لا تنقل حل وقوله فليس بوضف بالاجاب يعني أنه اذا لم يدرك زمانا يسع البر للفسك
بعدمه ودالاستعانة بأن لم يستطع الا بعد ذهاب الحاج فإن الصلاح يقول في هذه الحالة انه وجب
عليه لكن لا يسترد وجوبه عليه بمعنى أنه اذا مات في هذه الحالة لا يجب فضاؤه من تركته وان كان
يوصف بالاجاب ويجوز الاستعانة به بعد موته قطعا وعلى كلام غير ابن الصلاح في هذه الحالة لا يجب للحج من
أصله كما قرره شيخنا قال سم وظاهر كلام ابن الصلاح أنه لا فرق في الوجوب اذا لم يبق زمن يمكن
فيه السفر بين أن ينقطع بعدم الوصول فيه أولا لكن قال السبكي وأدعت عبارة ابن الصلاح أن من
استطاع الحج قبل عرفة بيوم وبينه وبين مكنته شهر ومات في السنة وجب عليه الحج ثم سقط ولا يقوله
أحد ورد بأن السرخسي وغيره قالوه اه (قوله لا لوجوبه) فيمنع المنصن أن يجعله شرط لوجوبه
بل جعله شرط للاستعانة وأجيب بأن الاستعانة شرط للوجوب وشرط الشرط شرط (قوله
لا يدفع مال المحجور) الخ الاخر ان يقول وخروج نحو ولي المحجور عليه بصفة مع ليكون شرطاً
(قوله ان أجرته) أي الولي أو نائبه أي فلا بد من القصد عليه حل (قوله غير مرتد) أما المرتد
فلا يجوز الاستعانة به لانه ليس من أهل العبادة سم وهو ما يوجب تعبيره بتركته اذا المرتد لا تركه لا
تسببه ولا للملكة بالردة ولا منه عبادة بدنية يلزم من متهادونه الاستعانة به وهو مستحيل وبه
فرقوا الخراج الزكاة من تركته شرح حر (قوله عليه نك) أو أخره عن المضبوط ليرجع اليها لكن
أهل (قوله كما قضى متهادونه) ويفرق بينه وبين الصوم حيث لا يصح الا بآذن من القريب بأنه
منوط ببقاء العمر وأيضاً ذلك الواجب شيان القديمة أو الصوم فأنيط بالقرب ليعتبر أيها شوري
(قوله صان) من الضبوط هو القطع لا قطع من كمال الحركة ويقال صا مهلة كأنه قطع عصبه
شرح حر (قوله أي عاجز) أي صا ولا لاشرح حر فيقيد المرض بأن لا يرى برؤه كما قاله حج
(قوله مستان) أبلغ كادون مرحلتين أو كان بكثرة زعم الحج بنفسه لثلاثة الشقة الا أن انتهاء الضن
العمل لا يعمل الحركة معها بحال فتجوز النيابة حينئذ حر ملخصاً فيكون مفهوم القيد تفصيل

لأن كاتفتي بدونه بل اذن ذلك في الجموع (د) عن (مضبوط) بخادم كمتة أي عاجز عن النكاح بنفسه كما هو وأغيره كمتة
منعته ينفذ بينه كمتة مستان فما كمتا

(قوله) بأجرة مثل (منطلق) بأجرة الراجعة للثب والمضروب لكن قوله فلت عمام انما يظهر بالنسبة للمضروب قال قل ويشترط معرفة الماقتدين أعمال الحج فرضا ونفلا حتى لو ترك مندوبا سقط من الاجرة ما يقابله ولو افسد الاجير الحج فلا شيء على المستأجر بحجه بعده قضاء عن القاسد له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له أو يبقى عليه الحج ان كان في السنة اه (قوله عمام) كالسكنى والملايين والخدام وخيل الجندي وسلاحه وكسب الفقيه فيشترط هنا فصل الاجرة عن هذه الامور (قوله غير مؤنة عباله) أي وغير مؤنة هو ولو استأجر من يحج عنه فخرج عنه ثم شق لم يحزمه بل دفع عنه فلا يستحق الاجرة بأجرة كارجاءه هنا وهو المتعد شرح م أي ويقع نفلا للاجير ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج الاجير لم يقع عنه تعيين مباشرته بنفسه ويلزمه الاجرة بالاجرة وقرق بينه وبين مالذا شق به صدح الاجير بأفله لا تصبر منه في حق الاجير في البره والشفاء بخلاف الحضور فانه بعد أن روط الاجير منصرف بأى الحضور في حقه فيلزمه أجرته سم على حج قلا عن الباب وشرحه وقوله ولو حضر مكة أو عرفة في سنة الاجير لم يقع عليه الشقة وحضر القرض أنه لم يشق أخذ من القرى قائل (قوله) فلو امتنع من الانابة أي الآتية في قوله أو مطيع ينسك حل وقوله أو الاستئجار أي المذكور هنا بقوله بأجرة مثل اذا علمت هذا علمت أنه كان الاول للشارح رحمة الله تعالى تأخير هذه العبارة عن قوله أو مطيع ينسك كإشجاره بالبيع حج والاولى أيضا أن يقول فلو امتنع من الانابة بنفسه لم يمانه له اما بأجرة مثل لان ظاهره أن الاستئجار ليس بالبيع مع أنه انما يجب بأن مراده الانابة فيشرط استئجاره وقوله لم يجبره إلخ هذا ظاهر في المضروب وأما راد الميت فيجبره إلخ لأنه صار قويا لتبين عصيان الميت من آخره في المكان بخلاف للمضروب فانه في حقه على التراخي كما قاله الشارح (قوله) مؤنة يوم الاستئجار أي مؤنة عباله يوم الاستئجار وكذا مؤنته هو أيضا يومه فيعتبر فصل الاجرة عنها أيضا كما يستفاد من م (قوله) فيعتبر كونها أي مؤنة يوم الاستئجار فاضلة عمام أي عن أجرة الاجير والظاهر أن العبارة مقابلة وحدها هكذا فيعتبر كون الاجرة فاضلة عنها وبغيره شرح م نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستئجار (قوله) أو وجود مطيع أي متطوع (قوله) فيجب سؤاله مفرع على قوله لا وقوله اذا نوسم أي ترحى أو ظن قال حل وفي هذا تحصيل سبب الوجوب (قوله بشرطه) الظاهر أن الضمير راجع للثابت مطلقا للقيود من ائمة لكن الثلاثة الاول عامة في الاجير والمطيع اذ يشترط في الاجير أن يكون أدى فرضه ولو قبله فلو نواه الذي لم يؤد فرضه عن غيره وقمع نفسه بطلان الاجارة كالتي التحير والقبول في جلب وأما الشرطان الاخيران فغاصان بالمطيع كما يؤخذ من شرح م (قوله) مؤنة وقابه أي عباله (قوله) أدى فرضه ولو نذرا (قوله) وكونه بضعة شرط لوجوب انما يجانوا بعبارة شرح م م كان الاصل وان علا والفرع وان سفل ما شيا أو مولا على الكسب أو السؤال ولو راد كإلزامه فيه في ذلك الماشقة متى من ذكره بخلاف متى الاجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع اتهم باختصار (قوله) الآن يكسب في يوم راجع لقوله ولا مولا على الكسب فكان عليه ذكره عقبه كما صنع حج (قوله) لا مطيع بمال ولو ولدا أو والدا على المتقدم كما في شرح م (قوله) يستنكف أي يمتنع

(باب المواقيت)

جمع ميفات مأخوذة من الوقت وهو الزمان ثم أطلق على السكان توسعا وهذا بالنظر لاصل الفترات

من

ذكره درس (باب المواقيت) للفتك

(بأجرة مثل فلت عمام) في النوع (١٠٨) الامتنع من الانابة والاستئجار لم يجبره إلخ كما عليه ولا يقب ولا يستأجر عنه لان معنى النك على التراخي ولا على ما في غير خلاف الزكاة وخرج بفرض مؤنة يوم الاستئجار فيعتبر كونها فاضلة عمام وقول بأجرة مثل أي ولو أجرة ماش فيلزمه ذلك بقدرته عليها الا مشقة عليه متى عليه بخلاف متى نفسه (أو) بوجود (مطيع ينسك) بضعا كان من أصل أو فرع أو توجيها بذاته ذلك أولا فيجب سؤاله اذا نوسم فيه الطاعة (بشرطه) من كونه غير مضروب بمؤنته أذى فرضه وكونه بضعة غير ماش ولا معصوا على الكسب أو السؤال الا أن يكسب في يوم كفاية أيام سفره دون مرحلتين (لا) بوجود (مطيع بمال) للاجرة فلا يجب الانابة به لعظم المنبة بخلاف التي في بدل الطاعة ينسك بدليل أن الانسان يستنكف عن الاستعانة بماله غيره ولا يستنكف عن الاستعانة به في الاغفال وقول يمتنع بين مكة مثلان مع قول بشرطه من ز يادى وتغيرى بما ذكر أعمر تغيير بها

صارت المواقف حقيقة شرعية في كل من الزمان والمكان كإقراره شيخنا ح ف وبعبارة مر وهو
 لفظة الحد والمراد به هذان زمان ومكانها وظاهره أن إطلاعه على المكان من غير توسع اطاف
 وفي اغتناء المواقف الوقت للمضروب بالنقل والمواقف أيضا للموضع يقال هذان مبعثات أهل الشام والموضع
 الذي يعمرون منه **(قوله زيانا ومكانا)** أى من جهة الزمان والمكان فهما يتميزان بحولان عن المكان
 والتعريف باب زمانى المواقف ومكانها **(قوله لا حرام الخ)** أى من أجل المال لا تصح في هذا الزمن كدبل
 لها أوقات مخصوصة للوقوف في ناسخ ذي الحجة وبه الطواف والسعي بل يجوز فعلهما بعد هذا
 الزمن لأنه لا أثر لوقتهما كما يأتي وهذا مستثنى من قولهم في تعريض الثانية قصد الشيء مقترنا بفعله
 لعدم الاقتران هنا كالوصم **(قوله من أول شوال)** أى من غروب شمس أول ليلة منته ولا يتقلب
 الأحرام به عمرة لو سافر إلى بلد مسلمة تخلف إبراهيم الحلال فيه على الوجه الجواب وقوله أيضا من شوال
 أى في الواقع وإن لم يكن في ظن النازي بأن أحرم مع عدم جزمه بدخول شوال وهذا مستثنى من
 أن العبرة في العبادة بما في نفس الأمر وظن المكلف وذلك لأن الحج شديد التعلق اه عزى
(قوله إلى غيره من غير) يؤخذ منه كماله أنه يصح إحرامه بالحج إذا قارن من الوقوف عن ادراكه
 وبه صرح في البحر وهو المتعمد أى إذا كان متمكنا من إيقاعه منه في الوقت فلا يمكن كأن كان
 بمصر وأحرم بالحج ليلة للتحريم يصح إحرامه به ويكون عمرة وحدها بخلاف نظيره في الجمعة إذا نزلها
 والادام في التشديد بالحج بخلاف الوقوف بخلاف الجمعة إذا خرج وقتها لا ينقض جمعة بل تنقلب ظهرا
 برماوى وزى وقوله إذا كان متمكنا من إيقاعه أى بعض أعمال الحج كالسعي لأنه يصح تقديمه
 على الوقوف حيث كان بعد طواف القدوم فيؤخذ بقوله يجوز يتدخل بعمل عمرة **(قوله شديد)**
 التعلق بدليل أن الحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو أقسمه لا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية
 العبادات وهذا جواب عما يقال كالقياس البطان لأن العبادة لا تتعقد غير وقتها **(قوله والازديم)**
 عطف قصر **(قوله فإذا لم يقبل الخ)** هذا لا يظهر إلا في الصورة الأولى وهي قوله فلا حرم به الخ **(قوله)**
 وهو العمرة تفسير لما قاله جارية على غير من ماله لأن القابل هو الوقت والقبول هو العمره فكان
 عليه الأبرار **(قوله وسواء العالم الخ)** ويظهر أنه لا حرمه على العالم لأنه ليس فيه تلبس بعبادة
 فاسدة بوجه حج وتديقال تعتمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الآن يكون ممنعا لأنه إن لم يكن تلاعبا
 بالعبادة كان شبهه بسم وفيه نظر شوى **(قوله وزمانها)** أى الزمانى منها أى للمواقف فلاضافة
 على معنى من وقتية هذه العبارة أن لو أحرم بها عام ثم أخر أعمالها إلى عام أخرجا وهو طريقة التنازع
 والفتنة إذ ينته عن عليه إذا أحرم بها عام ثم يؤخر أعمالها العام الذى بعده برماوى **(قوله لوروده)** أى
 الأحرام العمرة **(قوله لا حرام قبل نثر)** معطوف على مقدر تقديره لكل أحد الحاج الخ يجوز
 بعد النثر الأول إذا تحلل التحللين لأن مبيت الآية الثالثة ورى يومها يقطن عنه حل أى فى
 للوقوف تفصيل **(قوله قبل نثر)** أى نزول من ملى إلى مكة **(قوله لا نبقا)** حكم الأحرام المراد بحكمه
 آخر من البيت والذى به ظاهره أن تحلل التحللين والأحرام باقى لحكمه لأن عليه الطواف والحلق
 لن لم يتحل لأصله والعمرة نامة من تحلل والى بعدها عامة شيخنا وقوله أن تحلل التحللين كيف هذا
 مع قوله قبل نثر فيلزم من الطواف النثر منى إلا أن يقال النثر خاص بأيام منى والطواف فى
 يوم النحر **(قوله كقائه)** أى الأحرام ويؤخذ من التعليل عدم الفرق بين من وجب عليه الحج
 والمبست من سقطه إذا لم يتحل ويؤخذ أيضا أنه لو لم يعمل رى جرة المشقة يوم النحر وقات
 ألم التشريق امتنع الأحرام للعمرة قبل الاثني بيده بناء على ما يأتي من توقف التحلل الثاني على

زمانا ومكانا (زمانها
 لمح) أى للأحرام به
 (من) أول (شوال الى
 بحر) عذر بحر فلا حرم
 به أو مطلقا (حلالا) غيره
 انفسد) أى أحرامه بذلك
 (حصة) لأن الأحرام
 شديد التعلق بالزوم فإذا
 لم يقبل الوقت مأحرم به
 انفسد أى ما قبله وهو
 العمرة ويسقط بعملها
 عمرة الاسلام وسواء العالم
 بالحال والجاهل به وخرج
 بزيادى حلال مالوا حرم
 بذلك حرم بعمرة في غيره
 فان احرامه ينفذ ولا ينقض
 حجا في غير أشهره ولا عمرة
 لأن العمرة لا تدخل على
 العمرة (د) زمانها (لها)
 أى للعمرة أى للأحرام بها
 (الابد) لوروده في أوقات
 مختلفة في الصحيحين
 (الحاج قبل نثر) لأن
 بقا حكم الأحرام كقائه
 ولما منع ادخال العمرة
 على الحج إن كان

بكن بلحم الذي هو الدعي (قوله وعليهم) أي مرتب مقد (قوله فان خرج اليه) أي الى
الحل ولو لغرض آخر ألا لغرض وان لم يجدد الاحرام بها (قوله ولو بقران) أي تلبساً بجانب
الحج أي في نظر جانب العمرة حتى يكون مقتضاه الاحرام من الحل والغاية للدعي من قال ان أراد
القران زانه ان نشأ الاحرام من أدنى الحل كما لو أراد العمرة وحدها (قوله لن يكرهه) فلا أحرم بعده
مفارقة بيتان مكة وارجع اليها لابدأ الوقوف أساء، ولم يعمد بهم بحث الحب الطبري وغيره انه لو أحرم من
عاداتها فلا أساءة ولادم كالأحرار من عاداته سائر الواقف وهو الوجه شرح حر (قوله لتوجه)
غير بالتوجه ليوافي الخبر الآتي وهو قوله من حل (قوله ذوالحليفة) تصغير الحلفة بفتح أوله
واحدة الحلقاء ثبت معروف شرح حج (قوله على نحو عشر مراحل) المراد بالمرحلة البارلان
بين مكة والمدينة عشرة درابى منازل والدارا كعشر المرحلة بل مرحلتان تقريباً كما هو معروف
(قوله وستة أميال من المدينة) عبارة شرح حر وهي على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصحیح
الجموع وغيره أميال ستة أميال لاعتبار أقصى حرمان المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو غير
وهي أبعد الواقف من مكة اه (قوله ببايار على) زعم العامة أنه قاتل الجن فيها وليس كذلك بل
نسبت اليه لكونه حفرها (قوله ومن الشام) بالحدز والقصر ويجوز ترك الحذرة وهو طولاً من
الربض الى الغرات على الصحيح وقيل الى نابلس وعرضاً من جبل طى الى بحر الروم وانظره مذكر
سمى بذلك لاقبل ان كانت في الارض ولذلك فضله على حجر على مصر وعكس الجلال السيوطي وهو
الربيع وقيل لانه منسوب الى سام بن نوح لانه أول من سكنه والعرب قلب السين شينا قبل وحف
وهذا باعتبار ما كان في الزمان السابق وأما الآن فيقاتم ذوالحليفة لانهم يسكنون طريق تبوك اه
يرادى (قوله ومصر) سميت أولاً من سكنها وهو مصري ين يصير بن سام بن نوح زى وقال حج
سميت مصر لانها حدين للشرق والغرب والمر لفتاخذ وهما مكة والمدينة فضل للشرق على المغرب
على الجميع وانظرها في كرويت ويصرف ولا يصرف وهي طولاً من أية أى العقبة فى الطريق
المحلى للمصرى الى مكة بجانب البحر الروم ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضاً من اسوان
وما حاذها من الصعيد الا على الرشد وما حاذاه من مسافة النيل الى البحر الروم ومسافة ذلك
فريقين ثلاثين يوماً (قوله والمغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس (قوله الجفنة) سميت
بذلك لان السيل اجتمع اى أذهبها وهي على عشرة مراحل من مكة وقول الجمهور على ثلاثة لهدير
التيال لنفسه شرح حر والاحرام من رابع الذي اعتد ليس من ذلك ولا يكون قبل اليقات لانه لضرورة
انهم اجتمع على كثر الحاج ولهم بها أى يقتلون به الاحرام شرح حج ويكون هذا مستحب
من منسوبة الاحرام قبل اليقات بل بطريقه ميقات حف وقال قبل وخضر على التحريان
الجفنة المشهورة الآن برافع (قوله على تخمين فرسخاً) وهي ستة مراحل درع (قوله خراب)
وابت رافع لكونها قبلها يسير يرادى (قوله ومن تامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل ماثل عن
يخسر بلاد الحجاز واليمن اقليم معروف شرح حر والتجسس ارتفاع (قوله يلزم) أصله الم قلت الحذرة زاء
وبالهمزة يرادى بدل اللامين وهما جبل على مرحلتين من مكة قل (قوله على ليتين من
مكة) المراد مرحلتان يرادى (قوله العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بسهم الجبال والاحجار
وانظره مذكر على المشهور قل (قوله وقت رسول الله ﷺ) أى حدد المواضع الآتية
للحرام وطمعاً بما كان على عام حجة الوداع وكانت في السنة العاشرة عش وفي الحديث الثاني

عباس قال وقت رسول الله ﷺ لاهل المدينة ذال الحليفة لاهل الشام الحجة ولهم بمقدور تاول لاهل اليمن يلزم

(۱۱۲)

زائدة على الأول يذكر مصرو المغرب قل **(قوله وقال من)** أي هذه المواقف التي لهذه النواحي
لاهل على تقدير انضاف الدول عليه قوله وقتلا لاهل المدينة برأوى أو أضمر في طعن لاهل راته
لما كتمه ما قبله أو لانه كتب انتأيت من الضاف اليورولية أي داودهن لم قال السيوطي
الوجه **(قوله حتى أهل مكمن مكة)** أي يحرمون من مكمن في الأحرار لاجل أخضاعهم فندم من مكاتبها
للمرءة بحرم حمل **ح** **(قوله هذا الأهل من)** ذكر عن غيره وعليه فالسك إذا استنبت
الحج والعمرة أنفق فأحرم من مكة وترك الأحرار من ميقات من باب عنز معوم وإن عزله
النسب كدقت الأمانة **ح** وبطعن للنسب من الأجرة قد التفتوت بين أحرمة من أحرمت لهم
وهو أحرمة من ميقات النسب باعتبار التوزع كما أشار إليه **م** **ع** **ش** **(قوله ميقات)** أي أي
مثله مساقه وقوله أو رقيقه بدله جازوه بغير احرار فهل بدله أو لا به نظر والأقرب أنهما أحرمت
مثله فلام عليه والضمي بدله **ع** **(قوله والاضلل من فوق ميقات احرار من)** قال ابن الرفعة فندقت
أن تقدم من الحق إلى المكاني سائق ولا كذلك الزمان والفرق أن المكاني يتبني على
الاختلاف في الحق والناس ولا كذلك الزمان أي أن لائق العبادة بزمان أشد من نطقها
بالمكان دليل بطلان الصلاة في الأوقات المبرومة دون الأماكن المكروهة عمرة زى **(قوله لاهل)**
دون رواته **ل** أي لاهل بلد فإذا أحرمت من بلد من جميع محرمات الأحرار من حين إسهال
فراجه كما فر وشيخنا ودور تصغيره قال ابن مالك

واختم بالتأنيث ماصفر من • مؤت عارلاني كسن
(قوله لم يستثنى) أي من قوله ومن أوله وكذا كل ميقات وجد به مبدء الاصل أن يحرم من ذلك
المسجد حل (قوله ان لا ميقات بطريقه) لا يقال الواو متعرقه لاهات مكة فكيف يتصور
عدم محاذاته للميقات فيبغى أن المراد عدم المحاذاة في فقه دون تنس الاصرا لانقول يتصور الجاني
من سواكن إلى جهة من غيابة بر ابراف ولا يلزم إلا للمحاذاة فلهذا قبل محاذاته
على مرستين من مكة فتكون هي ميقاته شرح حج وقوله لانهم الماهي ويقدم أن كون الميقات
الماه لا يتبرر والما المتبركون عن عينة أو يساره (قوله محاذاته) أي مكان محاذاته ليصح الحلال
المحاذاة ثابت مكانا ح (قوله فان أشكل عليه ذلك) أي المحاذاة وقوله تحرى أي أن لا يحسن
تخيروه عن علم (قوله محاذاة أقرب بهما إليه) انظر اذا كان بينهما كيف يتحقق اقتراب الفرد الآخر
بأحدهما أو ما معناه تأمل و قد قيل المعنا فظهر ان الجواز محاسن هذا القول بحرم الفرد الآخر والآخر
لهما يجب سلاوك طريق الاصل والآخر ثابتين من الآخر من سلك طريقه فليأتمل شوري وذهب
بأنه محاذ محاذ احد ابدا محاذ اهل من أن واحد (قوله أقرب بهما إليه) بأن كان بين طريقه وبين
ميلو وبينه وبين الآخر ميلان حج (قوله وان حاذى ميقاتا أبدا) غاية (قوله ان استولى بالاقرب
كان ان كان بينه وبين كل منهما فرسخ مثلا ا ط ف (قوله وان حاذى الأقرب اليها أوله) كن ك

[illegible]

الخبر السابق ومن كان دون ذلك فنحن حيث أنشأ

وظاهرهما من أن عمل ذلك

في مرید العمرة اذ لم يكن

بالحریم (مراد جاز میقاته)

سواء أكان من دون

میقات من غیره فهو أهم

من قوله وان بلغه (مرید

نك بلا سلام لزمه عود)

اليأولى میقاته مثله ساقه

عمرها أو ليحرم منه

(العنبر) كنعني وقت

عن المود اليه أو خوف

طريق أو انقطاع عن

رفقة أو مرض شاق فلا

يلزمه المود وتعبيره بذلك

أعمر من قوله لزمه المود

ليحرم منه إلا اذا ضاق

الوقت وكان الطريق مخوفا

(فان لم يعد) الى ذلك لعذر

أو غيره وقد أحرم بصرة

مطلقا وصح في تلك السنة

(أرداه) اليه (بعد تلبسه

بمئله نك) ركنا كان

كل وقت أو سنة كطواف

القديم (لزمه مع الهم)

للمجاورة (دم) لاسانه في

الاول برك الاحرام من

المیقات ولتأدى النك في

الثانية جراح ناقص ولا

فرق في لزوم الهم للمجاورة

بين كونه مطلقا للحكم ذكرنا

لمو كونه نعليًا أو جاحلا ولا

أتم على الناسي والمجاهل

أما اذا عاد اليه قبل تلبسه بما

ذكر فلا دم عليه مطلقا ولا

أي الدخول في النك بنبته

الا بعد منحرفا أو عروا م ر ع ش وقوله وان حاذى الاقرب اليها أو لا كلام لم أره وجهها اذ كفي
بحاذى میقاتا أولا فيسوغ له ترك الا حرام من محاذاته حتى يصل الى میقات آخر لاجل بعده من
نك هذا حتى لا يسيح به أحسن الأصحاب فما أطن على أن فيه اشكالا وذلك أن القسم محاذة للیقاتين
فكيف يكون من أقسامه محاذة أحدهما أو لا لكن مبتدع من هذا الخبر بان المراد محاذاتهما
ولو بما يؤد اليه الحال وأما الاعتدال بأنه محاذيه فبصدقه فلا يجوز لأن المراد هنا جهة وبصرة كاصح
هو بذلك فيسمى واقعا على سم فمضى جوابه أنه حاذياهما واحدا بعد واحد لا هما معا ع ش والظاهر
يمكن حل قوله وان حاذى الاقرب اليها أو لا على ما إذا تجاوز ذلك غير مرید للنك أتى شوري (قوله
ثم أراده) عطف على الثاني بالنظر للصورة الثانية في كلام الشارح فكان أن قال بولن دون میقات جازره
غير مرید للنك ثم أراده ومفهوم قوله لم يجاوزه مرید نك ما إذا جاوزه مریدا للنك أي قبضته
هو الذي جاوزه في حال الولادة وبعد تفصيل حكمه من قوله ومن جاز میقاته الخ فهو في المعنى بيان
لمفهوم القيد الذي قبله تأمل (قوله عمل) أي أن لم يكن بينه وبين نك میقات آخر ولا كاهل بدر
والصرا فانه بعد الحلیفة وقبل الجلفه فيقتاتم الثاني وهو الجلفه زى وشرح مر وقوله عمله وهو
سكنه في الاول وعمل ارادته في الثاني حتى (قوله عماس) أي من قوله ومكانها لمن يحرم حل (قوله
ان عمل ذلك) أي قوله ومكانها للنك لمن دون میقات الخ حل (قوله ومن جاز میقاته الخ) ولا فرق
في المجاوزة بين العمود السهول والسهل والجبل اذ المأمورات لا يفرق فيها الحال بين العمود وغيره كنية
الصلاة لكن لا يتم على الجاهل والناسي ولا يقس فإذ كرى السهولة لسهو عن الاحرام يستحيل
كونه في تلك الحالة مرید للنك اذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من عمله تامددا وقصد مستمر فاحل
عنه من المجاوزة شرح مر (قوله أهم من غيره) التبرع من فوق المیقات (قوله أو انقطاع عن رفق)
والاصح ان مجرد الوحشة هنا لا تستخرج وقوله أو مرض شاق أي لا يحتمل عادة وان لم يبع التسم
ع ش على م ر (قوله أهم من قوله لزمه مع المود الخ) أي أهم من جهات ثلاثة قوله ليحرم
منه ليس قيدا بل مثله المود وعمرها وقوله منه ليس بقيد بل مثله المود الى میقات آخر مثله ساقه وقوله
الا اذا ضاق الوقت الخ ليس قيدا أيضا بل مثلهما المرض الشاق وخوف الانقطاع (قوله وقد أحرم
بصرة مطلقا) أي في تلك السنة أو غيرهما عرفت أنه اذا لم يحرم بما ذكر لادم عليه وان تأم بالمجاورة
لان لزوم الهم انما هو لتقص النك كما أشار اليه الشارح بقوله ولتأدى النك الخ وبه ينضج
ان المجاوزة وحدها غير موجبة للدم وانما الموجبة التقص شوري (قوله مع الهم للمجاورة)
أي ولو في صورة العذر وان العذر انما يسطع وجوب المود لتمام المجاوزة كما أشار اليه الشارح بقوله
للمجاورة (للاسه في الاول) أي ولتأدى النك باحرام ناقص (قوله ولتأدى النك)
أي مع الاساءة فيه احتباك (قوله عالميا للحكم) لم يقل أيضا عالميا ليقاها واجاهله لان القسم
بأي ذلك اذ هو فيمن جاز المیقات مرید للنك فلا يتصور فيه الجهل بالمیقات ببر (قوله مطلقا)
قوى المود ولا

أي الدخول لان هذا هو الذي يفرضه الجماع وتبطل الولادة فاذا قالوا فسدوا وبطل الاحرام كان مرادهم
هنا الشيء والمراد بالدخول التلبس ومن هذا الذي قول في شجاع الاحرام مع التبة وسى اسرما
لانه يتقضى دخول الحرم أو لان به تحريم الانواع الآتية ويطلق الاحرام على تبة الدخول في النك
وهذا الذي صدرنا كما يأتي في قوله وأركان الحج احرام أي تبة حل بزيادة والمراد بها الاول
وهو المعنى بولم يتعد الاحرام بالتبة لانه لو كان المراد به التبة لكان المعنى تتعدا التبة بالتبة حتى

(١٥ - عجمي) - ثاني (تم المجاوزة ان نوى المود درس (باب الاحرام)

قال أئمة الرجل إذا دخل الحرم كما يدخل إذا دخل لكن قول المتن الافضل لمعين بتأصيل
 الثاني (قوله ولو بالثنية) للرد على من اشترط التلبية في انعقاد الاحرام (قوله بأن ينوي حيا) أي
 أي لا يحرم ولو بالجمعة وإن نسي أو جهل وعذر فلا يتعد التكليف على التمسك بالماضي من قصد الحول
 يمنع الانعقاد كالحديث في الصلاة مع ضعف الابتداء زى وإنما كان المذكور كغيره هنا خلافا
 للآثار لأن الابتداء أضعف من الدوام (قوله أيضا بأن ينوي حيا) أي واحدا أو عدة أي واحدة
 ضح التفرع (قوله ضم) أي من قوله الافضل وأنى يجمع عليه من قول المتن فان أطلق الخ وقت
 لما بعده (قوله أنه يشترط مطلقا) وفارق الصلاة حيث يجوز أن يحرم بها مطلقا بأن التلبس بشرها
 في انعقاد التكليف شرح حر (قوله بأن لا يرد في التنية على الاحرام) بأن ينوي الدخول في التكليف
 الصالح للأصناف الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت شرح حر (قوله روى مسلم) في الاستئصال
 بهذين الحديثين على كون الافضل التبيين فكل لهما أنما يدلان على الجواز فقط فأما ويمكن
 أخذ الافضلية من لام الامر (قوله خرجنا) أي في حجة الوداع برماوى (قوله أن يهل) أي يحرم فحين
 الاحرام بمجاورة وهو رفع الصوت بالتلبية عزى (قوله يردى الشافعي) دليل لصحة الاحرام مطلقا
 وقوله مهلين أي محرمين احراما مطلقا والافضلية أن الاحلال رفع الصوت بالتلبية والتلبية مسؤولية
 بالنية أي فإما تفسيرا مراد ما يأتي تفسيرا نوى (قوله ينتظرون القضاء) أي هل يهل بجزع أخره
 والرد بالقضاء المقضي بمعنى المحكوم به هل حوج أو عسرة فقوله أي يزول الوسى أى يقضى
 أو لا تفسير القضاء بذلك غير ظاهر بل هو إشارة لتقدير من أتى يزول القضاء (قوله فأمرهم) أي
 أي قول فأمرهم من لاهدى معه فان قبل ما حجه تخصيص معه لاهدى معه العسرة قلت لأن من معه
 لاهدى لو أمر بها لتوهم أنه يبعثه بدخل وقت تحريمه ولو قبل يوم التحريم لم يأن وقت يوم التحريم
 شوى (قوله من معه هدى أن يجمع حيا) لأن من معه هدى أفضل من لاهدى معه والحج أفضل
 من العسرة فتأصيل الكل لا لكل حل ومرد وقال بعضهم لوجهه لأن زمن الحج يطول
 وأجابه أكثر من واجبات العسرة فرمما يختل ببعضها فيجده بالهدى الذى معه (قوله فان خلق)
 أى لم يبين فهو مقابل للتبيين (قوله صرفه) أى وجوبه بمعنى أنه لا يجوز له إبطال الاحرام حل (قوله أن
 صلح الوقت) أى حين الصرف ومراعاة هذا تفيد المتن أى قوله صرف الخ أى أن كان الوقت
 واعترض هذا أعنى قوله أن صلح الوقت لها بأنه لا حاجة له مع قوله في شهر حج وأجيب بأن قوله
 في شهر حج يفيد الاحرام أى أن الاحرام واقع في شهر الحج وقوله صرفه بنية لما شئتكم
 بما إذا صرفه بعد شهر الحج فلذا احتاج للتفصيل (قوله قبل التنية) أي نية الصرف (قوله بأن
 وقت الحج) بأن طلع بغير يوم النحر (قوله قال في المهمات ولو ضاق الخ) تعمم في قول للقول مرة
 بنية لما شاء أى وأن ضاق الوقت عن أعمال الحج بأن كان لا يصلح معرفة الأبعد في يوم النحر
 فكان المناسب تقديمه على التقييد الذى قبله فأما (قوله فالتج) وهذا هو المعتد كائن على
 حر خلافا لبعض كبح انتهى ح (قوله لما شاء من حج وعسرة) لكن محله في الحج أن كان
 الاتيان ببعض الاعمال في أشهر الحج كالسعى بطواف القدوم (قوله ويكون) أى نية إذ صرفه
 للحج وقوله كن أحرما بالحج من أنه يتقدم بطواف النحر فتحتل بعمل عسرة وبنيته
 قابل ع (قوله وله) أى لم يرد بالاحرام أن يحرم الخ (قوله أمهات) أى أحرمت (قوله لما
 الشافعي أن يجمع حيا) أي يهل بجزع أخره

محدثين وأحرمت العقد واحدة فلو أنه يشترط مطلقا بأن لا يرد في التنية على الاحرام روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال من أراد منك أن يهل بصحح وعسرة فليعمل ومن أراد أن يهل بصحح فليعمل ومن أراد أن يهل بعسرة فليعمل وروى الشافعي أنه خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أى يزول الوسى فأمر من لاهدى معه أن يجمع احرامه عسرة ومن معه هدى أن يجمع حيا (فان أطلق) لاهدى (في شهر حج صرفه بنية لما شاء) من حج وعسرة وتكليفهما ان صلح الوقت لهما (ثم) بعد التنية (أي بصله) أى ما شاء فلا يجزى العمل قبل التنية فان لم يصلح الوقت لهما بأن وقت الحج صرفه للعسرة قاله الروايات قال في المهمات ولو ضاق بالتحج وهو متقضى كلام الرافعي أنه صرفه لما شاء ويكون كن أحرما بالحج حيث شاء أما اذا أطلق في غير أشهر الحج فيقتدر عسرة كماه فلا يصرفه الحج في شهره (وله) أن يجمع كسائر زيدا روى

أي أحسنت بإحلال أي أحرام كاحرام النبي ﷺ (قوله كامل النبي) لم يقل كامله قللت
وتبركا بذكر النبي ﷺ (قوله قلت بالبيت الخ) أمر بإعمال العمرة وهو واضح بناء على أنه
كان احرامه مطلقا وأما على أنه كان محرما بالحج وهو المرجح عندها فيكون أمره بالبيت
موسى بإعمال العمرة من فسخ الحج الى العمرة خصوصية لفق ذلك العلم اه حل (قوله والعنا)
أي واسع بالعنا أي متبليبه اه ح (قوله وأهل) أي بعد الخلق (قوله فينتقد احرامه الخ) قال
ابن الهادي وغيره ولو أخبره بمسك ثم ذكر خلافه فان تمسك بعمل غيره الثاني لعدم الثقة بقوله ولا فيعمل به
فان كان بعد الفوات وجب القضاء مشهور (قوله بأن لم يكن محرما) لان السالبة تصدق بنفي الموضوع
(قوله) وكان محرما (والفاسدا) وصورة أن يحرم بمرؤفة فسد هاتم بدخل عليه الحج فيكون احرامه
بالحج فيه هذا الخلاف فاسدا أو يلزمه المضي فيعزأ ما إذا أحرم وهو مجامع أو هو كافر فهو احرام باطل ولا يلزمه
المضي به ولا يتصور أن يأتي باحرام فاسد من أول أمره ولعل هذا هو الحامل لم على قوله أي أقي بصورة
احرام فاسد ع ش وليس لنا صورة يتصور فيها الاحرام بالحج احراما فاسدا الا هذه هنا ونظروا
انقضاءه فاسدا يستند أي حين أن أحرم بالعمرة وأقدمه أودخل عليها تأمل مع أن ادخاله عليه
حجر (قوله ولت الاضافة) أي امتدت الفتنة إلى زيد والتشبيه به لانه قيد الاحرام بصفة فاذا اتفقت في أصل
الاحرام لا بد أن أصل الاحرام محرم به (قوله وان لم يعدم احرامه) غايته قوله فينتقد وهي لرده على
من قال ينتقد في هذه الحالة وتمسك بالقياس على ما لو علق فقال ان كان زيد محرما فقد أحسنت تقول
الشارح بخلاف ما لو قال الخ شروع في ابداء الفرق في القياس الذي تمسك به الضيف وعبارة (م فرق
الاول بان في القيس عليه تطبيق أصل الاحرام فليس جازما به بخلاف القيس فانه جازم بالاحرام فيه
(قوله لا ينتقد احرامه الخ) ظاهره ولو تبيين أن زيد اعتمر وليس كذلك بل ينتقد هذا التنبيل بالنسبة
لان مع كان ما غير بها من بقية الأدوات فلا ينتقد مطلقا وان كان زيد محرما في الواقع زى وعبارة
حل فان قال ان أو اذا أو متى أحرم زيد فأنحرم لا ينتقد وان كان زيد محرما وفرق بان ذلك تطبيق
على ما ضرره ذلك تعليق على مستقبل والثاني أكثر غررا لان التشبيه أقوى اه وقوله فان قال ان الخ
لهوجه في أن مع كان أن دول الشرط لا تأثير في قلبه الى الاستقبال لتوغلها في المضي فيصح معها
الاحرام ان تبيين كون زيد محرما (قوله فينتقد احرامه كاحرامه) ومتى أخبره زيد بكيفية احرامه لزمه
الاعتد بقوله ولو فاسدا فيما يظهر وان ظن خلافه فلا يلزم الا من جهته شرح (قوله قبل احرامه) أي
لشبه (قوله لا ينتقد احرامه) أي التشبيه مطلقا أي ما ينو التشبيه حالا حل (قوله فان تضمن معرفة
احرامه) مراد به الضمير المتكرر كالخامس والسادس لان التضمن استحال المعرفة الواقع وهو ليس مرادا
عنا ع ش (قوله أو غيره) أي الاحكام كقضية واسبابها أحرمه (قوله نوى قرنا) أي بان يقول نوى
الحج والعمرة ولا يلزم عدم القران لان الاصل راء التضمنه حل قال العلامة الشوري يظهر أنه لو تبيين
لأولئك بعد بمسألة تضمن عليه العمل به ان كان معينا على ما تقدم (قوله ثم أقرب به) أي القران بان
يأتي بإعمال الحج لان عمر القارن معمورة أي متدرجة في تحميم يخرج بذلك عن المهددة بيقين شرح
صح دهر (قوله لا يرأس من العمرة) ويرأس من الحج عياب شوري (قوله فيقول بقبوله) والقول بالقلب
قضى وقوله وأحسنت به عطف مرادف التضمنه والتوكيد لانه لو قال أحسنت بالحج كفى (قوله فاعلموا

ليك اللهم ليك ان آخره تحريم من اذا توجهتم الى منى فاعلموا بالحج

والاحلال رفع الصوت بالتلبية ولا ينذكر ما حرم به في غير التلبية الاولى لان اخفاء العبادة افضل وتعمير بعد ذكر اول من قوله الحرم بنوى ويلى (لا فى طواف) (١١٦) ولو طواف قدوم (وسى) بعده أى لا ين فيها تلبية لان فيها ذكر انما

بالج (فدلت على المدعى شئ فهو غير مناسب هنا لانه يفيد طلب رفع الصوت بالتلبية في المرة الاولى وهو غير مطلوب فيها بل المطلوب فيها السر كائى في شرح قوله ورفع رجل صوته بها في دولم اسره ويجب ان المراد بالاحلال هنا النطق بالتلبية من غير رفع صوت فقله فأهلوا بالجمع أى فأهلوا بالتلبية أى حال كونكم محرمين بالجمع (قوله والاحلال) أى حقيقته الاصلية فلا ينافى أن المراد منه الاحرام فيكون المعنى احرموا على الاول يكون المعنى ارفعوا صوتكم بالتلبية محرمين بالجمع ومما يدل على أن المراد الاحرام ان رفع الصوت بالتلبية غير مطلوب بل احرامه كما في قوله تفسير أهلوا بلبوا محرمين بالجمع وأن تفسيره باحرموا يخرج من كونه لا يدل على التلبية (قوله لان اخفاء العبادة افضل) ولا ينافى ما يأتي من سن رفع الصوت بالتلبية في دولم اسره لان المراد بالعبادة التنية ورفع الصوت بالتلبية في دولم الاحرام كالحيات لها وان لم يظهرا العبادة عى وهذا يتجس من عدم ذكر ما حرم به لا على السن الذى ادهاه فأمل (قوله اول من قوله الحرم الخ) لان الواو في كلامه لا تقتضى ترتيبا شورى وأما كلامه بوجه أن التلبية واجبة وأما قوله الحرم بنوى غير مناسب فانه محرم ولا معنى لكون الحرم بنوى الاحرام وان ازل الحرم بالمرء بالاحرام (قوله لا فى طواف) معطوف على مقدم تقديره فليكن كحال لا فى طواف (قوله وأنتيم بشرطه) وهو العجز عن الماء حسا او شرعا (قوله ولدخول مكة) أى لدخول البيت أى لا يقوت الا بالاستقرار بعد الدخول (قوله ولحلالا) قال السبك وسببنا يكون هذا من اغسال الحج الامن جهة يقع فيها أى في زمنه شرح مر وعش (قوله وبذى طوى) أى والطهر بذى طوى فليقتضى محنوف والياء بمعنى في سميت بذلك لاشتغالها على برطوبة بالجزء يعنى منية بها ذال على البناء يجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكنان أو البقعة شرح مر (قوله فلا ين) أى حيث لم يتغير بعمه عند الدخول والاسن الفصل عنده (قوله اقرب عبده) انظر لافضل العيد يوم الجمعة كان اغتسل له قبل الفجر والظاهر طلب الفصل لها أيضا ولا يكتفى بفصل العيد فترا للقول بوجوده فلا يكتفى بماتقدمه ولو قوع قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت له تأمل شورى (قوله ويظهر منه في الحج) أى فيها يجوز الميقات غير محرم يد للنسك ثم اراده في مكان قريب أو كان مكانا قريب من الحرم حل (قوله عتبة) أى بعد الزوال فهو ظرف للموقوف والافوق الفصل من التجر ويجوز أن يكون عتبة ظرفا للفصل أى لوقته الاضلال لانه مطلوب تقر به تأمل شورى واذ قالت هذه الغسال لا تقتضى على التمدد لانه ذات وسبب وقد زال شرح مر (قوله وبزلفة) أى عند التشر الحرام بقوله غداة ظرف للموقوف والفصل ويدخل وقته بنصف الليل وأما الفصل لبيت لها فلا ين اكتمالا بما قبله حل (قوله وارى) أى ويسن في كل يوم من أيام التشرى بعد الزوال لرى الجرن الثلاث شرح مر ويدخل وقتها فجر لسكر يوم حل (قوله والقرية) معطوف على قوله فدا والواو هي عبارة مر لان الفصل يراد للقرية والنظافة فاذا اعتذر أحد هاتين الاخرى وان التيمم شوب من الفصل الواجب فمن المتصور أى (قوله فلا ين الطهر له اكتمالا) أى ولا يبيت بزلفة قرء من غسل عرة ولا لطواف القدوم قرء من غسل الدخول مر (قوله تنأب) أى يستند (قوله على عانة) أى في غير عشرين الحقل بعد التخصية برماوى (قوله على الطهر) أى ما بين جنبه يستند له تأخيرها عن الفصل برماوى (قوله كائى الميت) أى على القول به هو الرجوع فالتيمم على

بنوى ويلى (لا فى طواف) (١١٦) ولو طواف قدوم (وسى) بعده أى لا ين فيها تلبية لان فيها ذكر انما
واما قيد الاصل بطواف
القدم فذكره الخلاف فيه
وذكر السنى من زيادى
(د) سن (طهر) أى
غسل أوتيم بشرطه ولو فى
حيض أو عموه (لاحرام)
للايتاع فى الفصل روى
الترمذى وحسنه وقيس
بالفصل التيمم هنا وفيما يأتى
(ولدخول مكة) ولو حلالا
(وبذى طوى) ينتج
الطاء أنصح من منها
وكسرهما (لانها جهات فصل)
من طهره بغيرها للايتاع
رواه الشيخان فان لم يجر
بها من طهره من مثل
مسافتها واستنى الماوردى
من خرج من مكة فأحرم
بعصرة من مكان قريب
كالتيمم واغتسل للاحرام
فلا ين له الفصل قرب
عبده به قال ابن الرقة
ويظهر منه في الحج وسن
الطهر أى بالدخول المدينة
والحرم (ولو قوف بركة)
عتبة (وبزلفة غداة
تحرورى) أى (تشرى)
لان هذه مواطن يجتمع
لها الناس فيسن الطهر لها
فقطا الروايع الكريمة
بالنسل للحنن به التيمم
وللقربة وخرج يرمى
التشرى روى يوم النحر
فلا ين الطهر له اكتمالا بطهر الميوسن ان تأب
للاحرام على عاتقها تنأب وقص شارب وتقليم ظفر ويبقى تدها على الطهر كما في الميت وذكر التيمم في غير الاحرام من زياد

منه

أهم قوله غبط الثياب لشموه الخضر واللبس السجود (ومن لبسه الزرار وردها بيضين) جديدين والفضولين (ونظلين) غير ليحرم أحكم من الزرار وردها ونظلين وردها أو عوامة في جميعه وخرج الرجل للرأ أو الخنثى إلا لأزعه عليه ثياب غير الوجه (د) من (صلاة ركعتين) في غير وقت الركعة (١١٨) كما علم من محله (لأحرام) لكل من الرجل وغيره للإتياع رداء الشيطان مع خبر

البسوا من ثيابكم البياض
ويغني عن الركعتين
فرضه نافلة أخرى ويسر
أن يقرأ في الركعة الأولى
سورة الكافرون وفي
الثانية سورة الاخلاص
وقول الأحرام من زيادتي
(والأفضل أن يحرم)
الشخص (إذا توجه
لطرفه) راكبا كان أو
مشيا للإتياع في الأول
رواه الشيخان وغيره سلم
عن جابر أمهنا رسول الله
ﷺ ما أحل الله من الحرم إذا
توجهنا فيكون الثاني نلو
خب امامنا كجهاد السبع
فالأفضل أن يغبط حرما
فيتقدم أحوله سبعة يوم
قاله الماوردي (ومن
أكثر تلبية ورفع رجل)
صوتها) بحيث لا يضر
بنفسه (في دوام إحوله)
فيها للإتياع في الأول
رواه مسلم والاصمعي في
الثاني رواد الترمذي وقال
حسن صحيح (د) ذلك
(عند تأخير أحوال) كركوب
ونزول وهبوط واختلاط
ورققه فرغ صلاة وإقبال
ليس لأدبار وقت شعر

ومن لبسه) أي قبل الأحرام (قوله) بيضين) ويكتفي للتنجيس الجاف والمصبوغ سول (قوله) ونظلين
أي حيث لم يكنوا يبيضين بأن ظهرت منهما الأصابع شو برى كداس وناسوة وهي كناية عن جلود
ملصوقة برصاص وغيره وهما سائر القنقاب كنعال الكارثة كافر ردي شيئا وبعبارة حج والمرار بالمثل
هنا يجوز لبسه للحرم من غير المحيط كالداس للعرف اليوم والناسوة والقنقاب بشرط أن لا يضر
جميع أصابع الرجلين اه (قوله) ركعتين) ويسر فيها مطلقا للإتياع وانظر وجه مخالفته نظائرها
من ركعتي الطواف فإنه يجهر فيها بالاديس بهما نارا شو برى (قوله) في غير وقت الركعة) أي
إذا كان في غير محله حر (قوله) لأحرام) أي قبل الاتيان به بحيث لا يطول الفصل بينهما عرفا
حل (قوله) مع خبر البسوا من ثيابكم البياض) لأوجه ثلاثة هـ فاقوا بذكره غبط قوله غير
ليحرم أحكم من الزرار وردها الخ ويكون دليلا لقوله بيضين تأمل (قوله) إذا توجه) أي أراد التوجه
من الميقات (قوله) لأهلنا) أي أردنا الأحلال أي الأحرام لأجل قوله أن نحرم وكان بفضائنا
وبنفسنا ركنا حل بزيادة (قوله) نعم) استدراك على قوله والأفضل أن يحرم إذا توجه لطرفه
(قوله) ورفع رجل) أي ذكر بالغا كان أو صبيا لاني مقابلة المرأة ثم بغيره رفع شوش على نحوهم
أومل زى ولا فرق في رفع الصوت بين المساجد وغيرها كافي حر (قوله) لا يضر بنفسه) يضم له
من أضره وهكذا من وجبت الياء فان لم توجد كان ثلاثيا قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا لا يضركم
من ضل اه عتاني (قوله) وذلك) أي لأكثر عتد تغاير الأحوال أكد لا يقال قد يفتيد أن غير
الأكثر عتد التغاير ليس أكدته عند غيره لا ناقول هذا عن من الأفضل من الأكثر ثلاثيا
شو برى (قوله) وفرغ صلاة) ولو تسلا وقدمه أي التلبية على أي ذكر الصلاة لأنها طينة الوقت
ح ف ومن (قوله) فلا يضر الرفع) سكت عن الأكثر حيث يقل فلا يضر الرفع ولا الأكثر
فتفتناه أنه بمن مطلقا (قوله) وتلق في المجموع) لعل الأولى حذف الواو (فائدة) ورد في خبر أناته
وعدها البيت بأن يحج كل سنة متناهة ألف فان نقصوا كلهم اليه من الملائكة وأن السكعة غير
كالموس المرفوعة فكل من حجا يتعلق بأستارها ويسعون خلفها حتى يدخلون الجنة معها شيئا
ح ف تغلقن الاجهوري (قوله) بأن يسعها الخ) أي أن كانتا بحضرة الأجاب فان كانتا بحضرة غيره
أزحلتين فلا ركعة ع ش على حر (قوله) ولا يضره إلا بالاصفاء) اه (قوله)
أن الحمد) بكسر الهمزة على الأصح على الاستئناف ونقل اختيار الفتح عن الشافعي والكسائي
لان الاستئناف لا يروم ما يروم التعليل من التقييد لانه على الفتح بروم أن التلبية إنما هي لأحد
الحمد وقوله والتمتع بالفتح عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء كما قال القاضي عياض والتمتع
محذوف زى ويذهب وقفة لطيفة على الملك دفعها لهم أنه مني لاصاله بالني وعدم نقص أولها
فأوزاكم بغير نحو وسعديك والخبر كله بيدك والعمل اليك لوروده وبكره الكلام في أنها
والسلام عليه ويتشبه لرد مو تأخيرها إلى فراغها أحب بحر حرفة (قوله) والملك) قال الحافظ

أو
(أكد) وخرج دوام إحوله ابتداء فلا يضر الرفع بل يسع نفسه فقط وتلق في المجموع عن الجويني وأقره
والتقييد بركل من زيادتي فلا يضر لمرأ أو الخنثى رفع صوتها بأن يسعها غيرها بل بغيره لمرافعه وفرق بينه وبين أنها ما يجب حر
فيحذفها لاصفاء إلى الإذان واشتغال كل أحد بتلبية عن صياح تلبية غيره وظاهر أن التلبية كغيرها من الأذكار تكرر في جميع
النجاسة بغيرها كرافة تعالى (وتلقها إليك اللهم إليك إلى آخره) أي إليك لا شريك لك إليك أن الحمد والتمتع والملك وقوله

لك الانباع رواء الشيخان ومن تكررها ثلاثا ومعنى لبيك اطلبتم على طاعتك وزاد الزهري اقامة بعد اقامة واجابة بعد اجابة وهو شئ
أريد به التكبر وسقطت نونه للاضافة (د) سن (لن رأى مايجبه (د) (١١٩) أوكبره (ه) أن يقول (لبيك

هو بالنصب على المشهور ويجوز فيه الرفع وتقديره الملك كذلك قال قلت قرن الحمد والتمعة
وأفرد الحمد قلت لأن الحمد متعلق بالتمعة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه بجمع بينهما كأنه قال لاحد الا
لك ولانعة الا لا والله الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر تحقيق أن النعمة كلها لله تعالى لانه
صاحب الملك يرادى (قوله) من تكبر بها ثلاثا أنظر أى حاجة لهذا مع قول المتن ومن أكثر
تلبية يمكن أن يقال ان أكثر استنبة في الهدام كما قيده وهذا سنة مطلقا أو ان هذا بيان لأقل ما
يجعل به لا أكثر (قوله وهو شئ) أى ملحق بالثبتي لانه ليس له مفرد من لفظه وقوله وسقطت نونه
أى نون التثنية للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوب أو أصله أى لبيك أى أجيب اجابتين
لك حيث دعوا للتحقق على حد قوله تعالى ثم أرجع البصريين فخذفت النون من التثنية للاضافة
ولذلك فتخفيف (قوله مايجبه) بضم الياء التنحية (قوله) أن يقول لبيك الخ أى ان كان عمرها
والاقل اللهم ان العيش الخ كما جاء عنه (قوله) في الخندق كما يأتي في الشرح ولا يقول لبيك فان قالها
هل يكبر أو لا حوره (قوله) رأى جمع المسلمين وكثروا ثمانين ألفا اطاف (قوله) قال (قوله)
وكان غير محرم ذلك حث (قوله) فاشأوا قوله ظاهره كسر حر أنه قال هذا اللفظ وبعبارة
الزبادى وبطريق تفيد الاثبات بلبس بالحرم فغيره يقول اللهم ان العيش عيش الآخرة الخ كما جاء عنه
في الخندق حج وعش (قوله) بسد فراغه أى بعد تكبرها ثلاثا قل (قوله) يسى
على النبي) هو بالنصب عطف على أكثر على حد • وليس عيبا وتقرعنى • فيبسن الكورات
ويبد أن يكون بصوت أخفض من صوت التلبية بحيث يشيران قل (قوله) وضغفه أى هذا
الحديث الذى فيه السؤا وليس التضعيف راجعا للصلاة على النبي (قوله) خلا لما يوحى كلام الشارح
قل ويرادى وقال حث قوله وضغفه أى الحديث الدال على ذلك لا الحكم لانه يجمع عليه واقفا على

(باب صفة النك)

أى كيفية المطلوبة فيه من حين الاحوام به الى حين التحلل بل وبصد التحلل ليدخل طواف الوداع
قل ويرادى فان قلت تقدم أن النك تصد الكعبة مع الأركان مع أنه ليس في هذا الباب ركن
من أركانها أجيب بأنهم يثابرون في الصغور يردون بها الحقيقة كما تقدم وثابة يردون بها السكالم
كأن هذا الباب فراد بالصفة فيه الصفة الكاملة كذا فرده شيخنا العزيز وفيه شئ لانه ذو رقية فصل
الأركان ان هذا الباب ينهى الى باب محرمات الاحرام وقد ذكر فيه خمسة فصول الاول فصل واجبات
الطواف والثاني فصل من الألام ان غلب بمكة الثالث فصل في المبيت بزدلفة الرابع فصل في المبيت
بمنى الخامس فصل في أركان الحج ١٠ فراده بقوله صفة النك أى سواء كانت واجبة أو مندوبة كاملة
مما تقرر فأصل (قوله) الحرة التضييق يحتاج اليه بالنسبة للسنن الأولى وهو قوله قبل وقوف وغير
محتاج للسبل بل لا بد من النظر للسنن الآتية وهو قوله ومن تلبية كداء وقوله أن يقول الخ ويدخل للمسجد
لأن قوله لا يريد بطواف تقديم هذه السنن الأربع لانتفاء بالحرم (قوله) مكى بالميم وبالموحدة
لأن اسم السبل وقيل بالميم اسم السبل بالياء والبيت وحده أو للبيت والمطاف وقيل بالميم اسم للحرم بالياء
المسجد وهو الميم من الملك بمعنى الحص يقال ملك البعير مائة ضرع أما نداءه فلقبائها سابقا بالياء

بذلك أخفض من صوت
التلبية بحيث يجيزان
(باب صفة النك)
(الاضل) الحرم يجب ولو
قارنا (دخل مكة قبل
وقوف) بمرقة اقتداء به
صل عليه وسلم وبما جاء به
ولكنه ما يحصل له من
السنن الآتية (د) الفضل
دخولها (من تلبية كداء)
وان لم تكن بطريق شافيا
لما قلناه الرافعي عن الاصحاب
واقترانه كلام الاصل للاتباع

نداءا مسلوطا لفظه كما يدل على مكانة التلبية العليا ويخرج من السفلى والى العنسي تلبية كداء بالفتح والمد والفتحة والفتحة كدى
بالمد والقصر والتنوين وهو عند جبل تقيعقان والثنية الطريق البقي بين الجبلين واختصت العليا بالهجو والسفلى بالفتح والفتحة كدى
بضمه كما على التقدير واخراج عسكه

وقضية التسوية في ذلك بين الحرم وغيره (وأن يقول عند لقائه الكعبة رافعا يديه وأما اللهم زد هذا البيت) أي الكعبة (تسوية)
 إلى آخره) أي وتغلبوا بركبها ومهاجرة من شرفه وكرمه من حجه وأعطته تسوية بركبها وتغلبوا وبر الألباع رواء الثاني
 أنت السلام إلى آخره) أي وبتك السلام بخيار بننا السلام (١٢٠)

والبيق وقال أنه منقطع (الله)
 قاله عمر رضي الله عنه رواء
 عنه البيهقي قال في المجموع
 واستادهم ليس بقوى ومعنى
 السلام الأول ذو السلامة
 من التفاضل والثاني
 والثالث السلامة من
 الآفات وقول عند لقاء

بني يثرب العرش عشرتكم • ملائكة الله الصكرام وآدم

وشيث وإبراهيم ثم عمالك • قصي قرين قبل هذين جرحم

وعبد الإلهين الزبير بن كذا • بناء حجاج وهذا منتم

(قوله وتغلبوا بركبها) وكان حكمة تقدم التعليل على التكريم في البيت وعكس في قاصده أن
 المقصود بالآيات في البيت اظهار عظمتها في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته بأكرم
 زائر بها يصلحها ثم ما يطلبونه وانجازهم بها ما يملوه في زيارته وجود كرامته عند الله تعالى بإسباغ رضاء عليه
 وقضوه بحاجاته واقترعه ثم عظمتهم بين أبناء جنسهم بظهور تقواه وهذا يتوارى يرشد إلى هذا من دعا
 البيت لمهاجرة الناشئة عن تلك الظمة اذ هي التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر الناشئة عن ذلك
 التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان اه شرح حج (قوله غني) أي أكرمنا (قوله ومعنى السلام
 الاول ذو السلامة) عبارة حج أنت السلام أي السالمين كل ما لا يليق بحلال الربوبية وكال الأوبة
 أو السلم لمبيدك من الآفات اه فاذكره الشارح من التفرقة لاتبين (قوله فيدخل) بالنسب
 عطف على دخول فيفيد ستين فورية الدخول وكونه من باب بني شيبه والقور به صرح بها ابن حجر
 (قوله على باب بني شيبه) وهو المسمى الآن بباب السلام اه حج (قوله من جهة باب الكعبة)
 وهي أشرف جهاتها اه حج دور وأستاذ أمر الله أن توفى البيوت من أبوابها ح (قوله بطواف
 قدم) الالمذر يقتضي تأخير الطواف وحيث يذيل تحية المسجد وكذا أن أراد عدم الطواف شوري
 (قوله تحية المسجد) أي الكعبة لان الطواف تحية فقط ح (قوله وأما بقية المسجد فتحية الصلاة)
 كبره وعبارة سم قوله تحية المسجد قال ابن حجر في حاشية الإيضاح أي الكعبة كما صرحوا به
 وأما تحية المسجد فتندرج في ركعتي الطواف بمعنى أنه اذا تولى جميعا الطواف التحية تأجب عليها لا
 سقط عنه الطلب بفعلها (قوله كاتمة جماعة) ولو في مندوبة وقوله وضيق وقت صلاة ولو تأتت
 مؤكدة أو راتية وقوله وتذكر فاتتة أي مكتوبة شوري (قوله في أثناءه) أي الطواف
 فتركه أو تأتت بها (قوله لانه) أي المذكور يفوت هو ظاهر في الآيتين لا في الثالث لان الثالث لا
 تفوت إلا أن يراد لان الجميع يفوت والاولى التعليل بأن الصلاة أفضل منه تقدمت (قوله لا
 يطلب) أي مستقلا فلا يتأق كونه يحصل بطواف الركن وقوله من الداخل بعده أي وبعد تف
 الليل أم قبله فيطلب منه لانه لم يدخل وقت طواف الركن كأشار إليه الشارح بالتعليل شوري

قوله

يفوت بالوقوف بركة كما يعلم بما يأتي ويكيسى طواف القدم يسمى

طواف القدم طواف الرور ودو طواف الوارد طواف التحية (ويختص به) أي بطواف القدم (حلال) هو من زيارتي (وواجب)
 مكتوب (وقول) لا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليهم فلا يصح قبل أدائه

(قوله) أن يتلو عايطوا أي الداخل بعده والمتمتع (قوله) قيسا على أصل النسك قد يفرق بأن التطوع في أصل النسك يفتقر إلى وجوب التكليف بخلافه هنا لا يحمل به الفواتش ويرى (قوله) على أصل النسك

أي فلا يصح التطوع به مع بقائه فرضه عليه

(فصل في طلب الطواف الخ) كان الأولى ذكر الأركان قبل هذا الفصل ثم يذكر شروطها كما صنع في البيوع وقدم واجبات الطواف على واجبات الوقوف لأن الطواف أفضل لأن الشارع شبه الصلاة قبل أن الوقوف أفضل لغير الحج عرفة (قوله) واجبات الطواف هلا قال شرط الطواف (قوله) بأنواعه أي السنة من قدم وركن ودواع وما يتحلل به في القوف وطواف نذر وتطوع (قوله) أهداها زياتها جمع ينهيا في الحكم قوله كافي الصلاة وتغير الطواف بالبيت صلاة عرش وقسم القياس على الحديث لكونه ليس نفاق للمدعي (قوله) فلو زال الخ خلاف الاعمال والجنون فيستأنف

تخرجه عن أهلية العبادة حل (قوله) بأن مرى) بأنه تعب حث (قوله) أهداها زياتها وغلبتها ما عمت به الأولى في المطاف وقد أخرج جماعة من أصحابنا التأخير عن وقوعها ويبنى أن يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطبة ولا يتصد الشيء عليها كالحجر وقعدا بن عبد السلام البدع غسل بعض الناس المطاف شرح حر (قوله) وبني) ومعنى البناء على الماضي أنه

يبنى من الوضع الذي وصل إليه ولو أئنه الطواف على الأصح شوري (قوله) أن كلا منهما بيان للجامع حث (قوله) أسمع العجز الخ) حاصل هذه المسئلة أنه كان فاقدا للستر جز الطواف مطلقا وإن كان به نجاسة أو كان فاقدا للظهورين لم يجز مطلقا وإن كان فاقدا لهما جاز الطواف مطلقا بالتييم

ولا يجب الإعادة في طواف الركن إلا إذا كان محل يغلب في موجود الماء كقفره شيخنا السجيني وقرر شيخنا الزري ما صرح به في المسئلة في المأز أنه كان فاقدا للظهورين أو يئنه مثلا نجاسة غير مفعو عنها يمنع عليه الطواف مطلقا مع استقرار طواف الركن في ذمته دون الدواع وسكبه حكم الحصر كالحائض فيخرج جمع الركب إلى محل لا يمكن فيه الرجوع إلى مكوه يتحلل بذبح خلق مع النية أي نية التحلل فإذا رجع إلى مكوه أحرم للطواف فقط على مقاله عرش وقال سم بحرم بأصل النسك وبأنى بنامه وإن كان عاجزا عن السرة قطع أوتيتها محل يغلب فيه الفقدا ويسوى الأمران أو

لغيره لا يوجب الإعادة طواف السرة وإن كان محل يغلب في وجود الماء أو كان بمنذر يوجب الإعادة يفعل الطواف بأنواعه ما عدا طواف الركن أما هو فلا يشمله إلا إذا شاق عليه الحاصرة فيفعله ومتى قدر عليه سطره بالماء وبالتراب محل يغلب فيه الفقدا أو يسوى الأمران أي به وهو قبل الإتيان به محرم كالأجانب للإتيان به أنما إحرامه وإن كان يباح له المظهورات المشقة التحرز عنها إلى الإتيان

بأن يقره شيخنا الزري أخذ من حر وعش وبه يعلم ما في كلام الشارح من القصور وإذا مات مسج عنه من ماله ولا ياتي الطواف عنه لعدم محبة من قبل غيره على فعله (قوله) لا طواف الركن) ريبا أن من حاش قبل طواف الركن وإمكانه الإقامة حتى يظهر طائفان تحمل فاذا وصلت إلى المحل ينصرف إلى الرجوع منه إلى المكعبات لما حشيت أن تتحلل كالحصر وتحمل من إحرامها وبقى الطواف فإذ نهال إلى القعود والأقرب أنه عن التراضي وإنها تحتاج عند فعله إلى إحرام خروجها من نكحها

بالتحلل بخلاف من طاف بتييم يجب معه الإعادة أي إعادة الطواف فلا يحتاج إلى إعادة الإحرام لعدم تحله حقيقة شرح حر وقوله كالحصر أي بأن تذيب وتحلق أو قصر بنية التحلل وقوله وإنها تحتاج عند فعله إلى إحرام أي للإتيان بالطواف فقط دون ما فعلته قبله كالوقوف عرش وقال سم على

أوتجارة (سن) له (أحوام) به أي بسلك كتنحية المسجد لما خله سواء أكثر ردعوه لخطاب أم لا كرسول قال في المجموع ويكره تركه درس

(فصل في طلب الطواف من واجبات) (دسن)

(واجبات الطواف) بأنواعه ثمانية أقسامها (ستر) العورة (وطهر) عن حدث أصغر أو أكبر

وعن يحس كافي الصلاة وتغير الطواف بالبيت صلاة (فلو زال) بأن عرى أو أحت أو تنجس بده أو

نوبه أو مطافه تنجس غير مفعو عنه (فيه) أي في طوافه (جديد) السرة والطهر (وبني) على طوافه وإن تعد ذلك بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه مالا

يحتمل فيها ككثير الفصل والكلام سواء أمثال

الفصل في قصره لم اشتراط الوال فيه كالأضواء لأن كلا

منها عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة لم تكن يسر الاستئناف خروجها من خلاف من أوجب وحمل اشتراط السرة والطهر مع التسعة أسمع العجز في

الهمات جواز الطواف بدونها إلا طواف الركن

لوقته انتهى وفي جواز فصله فيما ذكر بدونهما مطلقا نظر وتقولوا فلو زال إلى آخره أولى من قول الأصل فلا أحدث فيه توضأ وبني (د) ثالثا (جعله البيت عن يمينه) بقيد زده بقوله (ماز) تلقاه وجهه) فيجب كونه خارجا بكل بدنه عن عتبة عن شانز وانه وحججه للاتباع غير مسلم خذوا عني متاكم فان خالف شيئا من ذلك كان استقبل البيت أو استدبره أو جعله عن يمينه أو عن يمينه وجع الفقهاء نحو الركن الباقى لم يصح طوافه لما بذته ماورد التبرع به وأجبر بكسر الحاء ويسمى حطبا المحوط بين الركنين الشائعين بجدار قصير بينه وبين كل من الركنين فتحة (د) رابعا (بدؤه بالحجر الأسود محاذيه أو بجزئه في مروره يسدنه) للاتباع ويسمى كما قال النووي أن يوجهه إلى البيت

(قوله رجائه ويسمى حطبا) قال حجر لكن الأشهر أن الحطيم ما بين الحجر الأسود مقام إبراهيم (قوله رجائه) والرجاء تردد القليوب في الطواف لما رواه إلى البكة

ابن حجر أتى بجميع النكاه (قوله فاقياس) أي على الصلاة الثالثة التي عليه أراد فعلها بالتيمم جامع عدم الوقت شوري أي فانه يتمتع عليه قضاءها بالتيمم في محل يلب فيه موجود الماء وهو سفل القيس عليه لافي القيس في كل من المشتى منه والمشتى نظر لانه يفعل طواف الركن بهذا التيمم لشدة الشقة في بقائه محرم مع عوده إلى وطنه ويجب اعادته إذا تمكن من غيرية وهذا هو المتمدن حل ودم قول الشارح منه التيمم ضعيف واعترض قوله منه التيمم لان التيمم متطهر عن أفعار الفرض عدم الطهر إلا ان يراد الطهارة القوية وهذا لما وجبت عليه الاعادة كانت طهارة كالمسح لادن المراد التيمم محل يلب فيه وجود الماء لانه في خلاف بين الاستوى وغيره تأمل (قوله منه) ضيف لانه يطوف طواف الركن إذا شق عليه الصبر على الأحرام كما قال ممر ولا يصل غير في كلام الاستوى نظرا من وجهين في المشتى وهو ما ذكر وفي المشتى منه لانه يقتضى أن فاقد الطهورين والنجس يفعلان طواف غير الركن وليس كذلك قول الشارح منه التيمم ضيف (قوله رابعا) فعت الصلاة أي المؤداة وقوله كذلك أي بالتيمم في محل يلب فيه وجود الماء يؤخذ منه الجواز في طواف الدواع لحكمة مفارقة مكة بدونه حر سم (قوله وفي جواز الحج) شروع في مناقشة التيمم الاستوى قوله فعليه أي الطواف فإذا ذكر أي غير طواف الركن من وداع وقدم وطع وقيل المراد بما ذكر حال الجز (قوله بدونهما) أي الستر والطهر السابق المذكور بأن يطوف عاريا أو بحاء أو فاقد الطهورين وهذا معنى قوله مطلقا أي دونها مطلقا أي غير عبيد بفرغم من أفراد اللون المذكورة كاتفتى الإطلاق المذكور اقتصار الاستوى في الاستثناء من العجز على طواف الركن فيكون قوله مطلقا متفلسف وصوف محذوف وأحوال من اللون وعلى كلام الشوري يكون حاله الله في فعله وقوله نظر إذا فاقد الطهورين والنجس لا يصلان شيئا من الطواف كما صرح كان بعض أفراد اللون كالماء في فعل أنواع الطواف جميعا كما مر أيضا بهذا الإيضاح المتصح عن مراد الشارح أي اضاح على معنى الإطلاق واشتق عساو سوت به الأوراق كما أفاده شيخنا العزيزي وقال الشوري قوله مطلقا أي سواء كان طواف قدوم أو وداع أو غيرها ما عدا طواف الركن لانه تقدم استثناءه وكذا ظهر (قوله أولى) لانه يومه أنه لا يبطل بالنجاسة اه سم (قوله جعل البيت عن يمينه) أي بحيث لا يستقبل شيئا عما بعد الحجر من جهة الباب اه سم (قوله بكل بدنه) فلو لم يمسك بيده مثلا وأدخل جزأ من يده أو الشاذر وإن أهوا وغيره من أجزاء البيت أصبح بعض طوفه كما شرح ممر وليس التوب كالدين على المتمدن خلافا للشوري (قوله شاذر وانه) بفتح القال للجمعة وهو الخارج عن عرض جدار البيت تنفعان وجه الأرض قسرتل نزع تركته قرش عند بنائهم له فليكن الفتحة أي قلة الدرام الخلال التي صرفونها في البناء شرح ممر (قوله وحجرا) فلو دخل من إحدى فتحتي وخرج من الجانب الآخر لم يصح طوفته أي بضاهائه ^{بفتح} إنما طاف خارج الحجر شرح ممر (قوله) ورجع المقهري بفتح القافين بينهما ما ساكنة فتو بتع الراوى متى إلى خلف من غير أن يعيده إلى جهة مشيه كما قاله القسطلاني (قوله الشائعين) فيه تغليب لان أحداهما شاذر أو شاذر عراقي وهو الذي بجانب الباب (قوله محاذيه) أي حقيقة وحكا فبشلف لزانح الرابك قد عل التحري (قوله بدؤه) المتأبب تقديمه على ما قبله (قوله أولجزئه) بان كان محاذيا وذني جميعه بشاذر الجزري (قوله بدنه) أي جميعه شقه اليسرى قال حجج وظهر أن المراد بالشيء الإسراع

أول طوافه ويقف على

جانب الحجر الذي لجهة

الركن اليماني بحيث يدير

كل الحجر من يمينه ويمكبه

اليمين عند طرف الحجر ثم

يمر متوجها له فإذا جاوزه

انقل وجعل البيت عن

يساره وهذا يستثنى من

رجوب جمل البيت عن

يساره (فلو بدأ بغيره)

كان بدأ بالباب (بحسب)

ما طافه فإذا انتهى إليه ابتداء

منه ولأثر الجوار والمعاذ

بالله وجب معاذة محله

وبين حيث استلام محله

وتقبله والسجود عليه

وقول ولجزء من زيادتي

(د) خاسما (كونه سبعا)

ولوق الارقات المنهى عن

الصلاة فيها من أوراكنها

أوزاخا بعذر أو غيره فلو

ترك من السبع شيئا وإن

قل بعزمه (د) سادسها

كونه (في المسجد) وإن

وسع أركان الطواف على

السطح ولمر قفعا عن

البيت أو حال حائل بين

الطائف والبيت كالسقاية

والواري (د) سابها

(ينته) أي الطواف (إن

استقل) بأن يشمله لك

كأثر العبادات (د) ثامنها

(عدم صرفه) لتبره كلب

غيره كالصلاة فإن صرفه

اقطع لأن نام فيه على

حيث

يغاضي للمدبر وهو المكب فلو انصرف عنه بهذا أوجأه بما عتته من الشق اليسرى لم يكف (قوله)
 أول طوافه (لأن غيره مدر) (قوله) ويقف على جانب الحجر (أي الأسود) يسمى الركن الأسود وهو
 في ركن الكعبة الذي يلي الباب من جانب الشرق وارتفاعه من الأرض الآن ذراعان وثلاث ذراع
 فله الأرض في نار مع مكة وبينه وبين اللغمان ثمانية وعشرون ذراعا وفي حديث ابن عباس مر فوعلما
 صحه الترمذي ثلث الحجر الأسود من الجنة وهو عند يمامان اللين فسودته خطا إلى آدم وفي هذا
 الحديث الشواغل فإنه إذا كان الخطا في ثلثي الحجر فاطنك بتأثيرها في القلوب وينفي أن يتأسل
 كيداً بقاءه تعالى على صفة السواد أبدامع ماسه من أبدى الانبياء والمرسلين للفتنى لتبيته
 يكون ذلك عبرة لأولي الألبار وواعظا لكل من رآه من ذوي الأكرار ليكون ذلك باعثا على
 مبادنة الزلات ومجانبة الذنوب للوقوف في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مر فوعلما ان الحجر
 وللغمان ياقوتان من يوافقت الجنة طمس الله نورهما ولو لذلك لآسا آتايين المشرق والمغرب رواء
 أحدهما الترمذي وإنما أذهب الله نورهما ليكون إيمان الناس يكونهما حقا إيماناً بالحب ولو لم طمس
 لكن الإيمان بهما إيماناً بالشاهدة والإيمان للموجب للثواب هو الإيمان بالحب ويبعث الحجر يوم
 القيامة ولعمريتان ولسان وشهتان يشهدان إفاه بالوفاة كاذ كذلكه القسطن على البحارى
 (قوله الذي) صفة جانب (قوله فإذا جاوزه) أي قرب أن يجاوزه اه ابن حجر مكن في شرح مدر
 أن المراد فإذا جاوزه بالنقل وعبرته وما اقتضاه كلام المجموع من إجزاء الاقتال بعد مفارقة جميع
 الحجر هو المشهود من تحت الركنى وابن الرفعة خلافه لأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه اه فقول الشارح
 وهذا أي استنبال الحجر في أول طوافه مستثنى أي استثناء حقيقيا وعبرته الشورى قوله وهذا أي
 قوله ثم يمر متوجها له وقوله مستثنى الاستثناء صوري في الحقيقة لاستثناء كافي الإياب اه أي لأن
 زمن التوجه لا يحسب من الطواف بل أوله من حين الاقتال وهو حيث بدأ جعل البيت عن يساره حرف
 وهذا يحسب ما فهمه الصلاة الشورى من قوله جاوزه وعلى كلام م ر يحسبون الاستثناء
 خفيا كما تقدم وقوله انقل أي التفت وجعل البيت عن يساره قال الشيخ الزبدي وإذا استقبل
 الطائف نحو دعا فليحذر عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره (قوله فلو
 بدأ) ولو سابها شورى (قوله والمعاذ بالله) أي من أدراك هذا الزمن والافهو ينقل ولا بد كما هو
 ظاهر وقال ع ش قوله والمعاذ بالله أي من أدراك ذلك الزمن وليست الاستثناء من الزلات لأنها رافعة
 فلما (قوله معاذة محله) المعيرة بمحله وإن انتقل محل آخر حل (قوله سبعا) أي شيئا (قوله ولو لو
 لا رفقا انتهى إل) كذا عبر م ر وهذه الغاية للتعميم لكن لا موقع لها هنا إذ لا علاقة بينها وبين
 المدعى بصحة ما فيه وإن حرجه كره هذا الحكم مستقلا على سبيل الغاية فأمثل (قوله وإن وسع) فلو
 بلغ المل فصار حائضته في الحل وطاف فيها لم يصح فلا بد من الحرم مع المسجد لذي أي فيشترط
 أن لا يخرج من الحرم لانه وسع مرارا فوسمه النبي ﷺ وعمر وعثمان وابن الزبير
 عن عبدالله ثم إنه لو لم يكن المصور وكان ع ش وفي الشورى أن الموسع في زمن النبي ﷺ عمر
 (قوله على السطح) أي سطح المسجد لاصح الكعبة لانه يشترط أن يكون خارجا عنها (قوله)
 عدم صرفه لغيره) أي فقط فلو قصد الطواف والغريم فيبقى الصحة سم فإن قلت سبأ في الوقوف
 بمره أنه يكفي في الزور في عرفة ولو لم يراق طلب آتق وأغرمه لانه عرفة فما الفرق بين الطواف
 ولزوره أجب بأن الطواف من جنس الشيء فاحتاج لعدم صرفه لغير الطواف بخلاف الوقوف

لاتنقض الوضوء وهذا هو الذي قبله من زيادى (وستنأى بمعنى في كاه) ولو امرأة الألف من كرض للاتينع وراسم ولان للشيء
بالتواضع والادب ويكره بلا عن الزحف لال كريب لكنه خلاف الأولى كما قلناه في المجموع عن الجمهور في غيره من الأصحاب وصححه ولم
في الأم على الكراهة يعمل على الكراهة غير الشبهة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى (د) أن (يستلج) الأسود يديم (أول
طوافه) د أن (يقبله) يسجد (١٢٤) عليه للزنايع رواه في الأولين الشيخان وفي الثالث البيهقي وأما حسن الثلاثة

(قوله لاتنقض الوضوء) كأن كان راكدا بركاة ويستمكن عليها **(قوله لكنه خلاف الأولى)** ثم عمل
جواز إدخال البهيمة المسجد عندها من ثوبها ولا كان حراما على المقدس ثم إن كان لحاجة لم يكره
والأكبره شورى وشبهه يقال فادخل الصبي غير الملبز حج وعمله أيضا إذا كانت طاهرة أو استنجت
وليس زماها يديه **(قوله وأن يستلج)** أى يمس بهما استقباله ثم **(قوله وأن يقبله)** وبزمن
بأن يشرقه في محلها حتى يستدل فأما لانه حال التقبيل في جزء من البيت به فخاص من
يستلمه والحياتي اه س ل أى لانه يجب أن يكون خارجا عن البيت في جميع طوافه **(قوله وأن خسه)**
ابن الرضا أى خص السن المفهوم من قوله وأما حسن **(قوله استلج)** انظر تفرسه على البهيمة
موجود قبل الآن يقال التفرع بالنظر لقول الشارح بلا تقبيل فيصير الحنفى فان عجز عما استدلت
بيده أقصر على الاستلام بيده فان عجز عنه أضاف نحو عود اه **(قوله الأولى)** وهى قول فان عجز
عن الأخيرين **(قوله أشار إليه)** أى بما في يده ويسن تكرير الإشارة كالاستلام كمال حاشية
الابتاع شورى **(قوله فيها ثوبا)** تدقيق الإشارة بما في اليد تتبع الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار
الإشارة بما فيها وقد يصور الافتكاح بينهما على المكان باليد أنه تمتع فصحها فالحرف والرفع تحريك
ما فيها أو رفعه نحو الحرف اه مم **(قوله تلتلج ماذكر)** بأن يستلج ثم يقبل ثم يسجد دعاه وهكذا
وثا أو يستلمه ثلاثا ثم يقبله ثلاثا ثم يسجد عليه ثلاثا تحصل السنة بكل من هذين ولكن الثاني
أقرب إلى كلامهم فهو الأولى فيها يظهر شورى **(قوله وتخفيف القبلة)** أى الحججور بنى أن سنة في
ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عام وولى وداله ع ش على ثم **(قوله الحياتي)** نسبة للسن وتخفيف
بالسكون الألف بدل من إحدى ياهى النسب أكثر من تشديدها للمنى على زيادة الألف بـ **(قوله)**
أشار إليه) ثم قبل ما أشار به على الأوجه ابن حجر **(قوله استلام غير ماذكر)** من الركنين التاميين
وقوله ولاتقبل غير الحجري من الأركان الثلاثة قال ثم في شرحه والسبب اختلاف الأركان في
هذه الأحكام ان ركن الحجر فيه فنيان كون الحجر فيه وكونه على قواعد أيها إبراهيم **(قوله)**
والحياتي فيه فضيلة واحدة وهو كونه على قواعد أيها إبراهيم وأما التاميين فليس لهما من
الفضيلتين اه بالحرف **(قوله غير ماذكر)** كالأركان التاميين وهما اللذان عداهما الحجر بكر
الجهة شرح ثم **(قوله إيمانك)** حال من فاعل أطوف بتأويله بسم الفاعل أى أطوف حال كونى
مؤمن بك **(قوله ورواه)** بهذا كالأركان التاميين الذى أخذته الله على بنى آدم بأشأن أمره
واجتناب فيه حيث قال ألتبركم قالوا بى فأمر الله تعالى أن يكتب بذلك عهدا وان يصدق
الحجر الأسود كفى شراح المنهاج **(قوله إيمانك)** أى في الجهة التي تقابلها ثم حج ثم قال حج وهو
واضح فان الظاهر أنه بقوله كالتى قبله وهو ما إذا قال أن الوقوف في المطاف ضروري عليه فلا بد
كرهما يستغرقان أكثر من قبلي الحجر والباب لان المرادهما وبالزائها وكذا في كل ما يأتي له

لجراة اذا خلا المطاف
ليلا ونهارا وان خسه ابن
الرفعة بالليل والخشي كالأرة
فان عجز عن الأخيرين
أولا الأخير (استلج) بلا
تقبيل في الأولى وبه في
الثانية (يده) البني فان
عجز فباليسرى على الأقرب
كأقوله (لركنك) (ان)
عجز عن استلامه يديه
استلمه (بنحو عود)
كشبة وتعتبر بذلك
أولى من اقتصره على استلج
(ثم قبل) ما استلمه به
وهذا من زيادى (ان)
عجز عن استلامه يديه
وبغيره (أشار) إليه
(يده) المبنى (فيها) في
من زيادى ثم قبل ما أشار
به غير البخارى أنه صلى
الله عليه وسلم طاف على
بصرى كما أتى الركن أشار
إليه بشيء عنده وكبروا
يشرب بالتم إلى التقبيل
ويسن تلتلج ماذكر من
الاستلام وبادعه في كل
طوفه وتخفيف القبلة عيحت
لا يظهر لها صوت (د) أن
(يستلج الركن الحياتي)

بحر

وقبل يده بعد استلامه بهالاتبع رواه الشيخان فان عجز عن استلامه أشار إليه فعلم أنه لا يسن استلام
غير ماذكر ولا تقبيل غير الحجري من الأركان فان تألفا لم يكره بل نص الشافعى على أن التقبيل حسن (د) أن (يقول) عند استلامه
طوافه بسم الله ولقائه كالمهم أطوف (إيمانك إلى آخره) أى تصديقا بكتابك ورواه بهدك وأباعدت تلتلج م
للسبب واختلف (د) أن يقول (قبلة الباب اللهم البيت بيتك إلى آخره) أى والحرم حرمك والامان أمناك

وهذا مقام العائد بك من النار ويشير إلى مقام ابراهيم (دين اليمينين بنا اثنا في الدنيا حسنة الآية) لاتباع ربه أبو داود ووقع في
 الشك كل مرة لهم بدله بنا (د) أن يدعو بمشائره وأثوره أي الدعاء فيه أي مقوله (أفضل قراءة) فيه (نفس مأثور) وبين
 الأسرار بذلك لأجمع للفتوح (د) أن (يراهي ذلك) أي الاستسلام وما بعده (كل طوعة) اغتنما للشواهد لكنه في الأولى
 كرسى الطوفان (الثلاث الأولى) ذكر كرسى الطوفان (١٢٥) من طواف بعده سعي

من طواف بعده سعي

بغيره بقوله (مطلب)

بأن يكون بعد طواف

قدم أو ركن ولرب بعد

الأول فلو سعى بعده لم ير

في طواف الغضاة والرمل

يسعى خبا (بأن يسرع

شبه مقار باخطاء) يمتد

في البقية على حيث لا تبايع

رواها من طوافها كبا

أو محمولاً كالماء ويرمل

به الحامل ولورث الرمل في

الثلاث لا يقتضي في الأربع

الباقية لأن بينهما السكنة

فلا تغير (د) أن يقول

(فيه) أي في الرمل اللهم

اجعله أي ما أنا فيه من

العمل (بما هو راء) أي

لم يخطئ المذهب (لأن آخره)

أي وذنباً مغفوراً وسبعا

مسكوراً لا تبايع ويقول

في الآية الباقية كافي

التبعية وغيره وب اغفر

وارحم وتجاوز عما فعلت لك

أنت الاعتراف الأكبر ربنا

آتنا في الدنيا حسنة وفي

الآخرة حسنة وثقنا عذاب

النار قال الأسنوي والتاسع

لغير أن يقول عمرة

في طواف فيعمرل

لاتباع ربه أبو داود ووقع في

(بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفه يميني) منكبه (اليسر)

كسأب أهل الشطآن ولا تضطجع ما خوذ من الضيق يكون

للمحفوظ من الضيق يخرج الطواف إلى ركنه الطواف فلا يسر فيها الاضطجاع بل يركه (د) أن (يقرب) الله كرسى طوافه (من البيت)

بحرورة وقوله بقوله أي الدعاء بالتقصير قوله وان يقول عند استلامه الخ (قوله وهذا مقام العائد) أي
 وهذا مقام الذي استأذ بك من النار في قوله ولا تخزني يوم يعثرون وهو سيدنا ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام (قوله ويشير إلى مقام ابراهيم) أي قبله لا ينحني بعده مشو يرى (قوله وبين اليمينين) أي
 الركن اليماني وركن الحجر فيه تغليب شيخنا (قوله فقراء) (فيه) قال جواهر العلماء ان قراءة
 القرآن في الطواف مستحبة وقال مالك بركعتيه الأولى أن القرآن أفضل إلا ذكر فقرائه في
 حضرة الله أولى كما في الصلاة يجمع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما وردت حاجة الحق تعالى فيه بكلامه
 القديم أعظم وجه الثاني ان الله كره الضوضاء يجمع رجح فعله على ذكر الذي لم يخص وان كان
 أفضل في ساعى ما قالوه في أذ كرام الصلاة بل وردت النهي عن قراءة القرآن في الركوع فاهم ذكره الضبط
 الشرائع في الجزان (قوله وشوشول ذلك) أي لفظة ذلك المذكور في المتن (قوله وان يرمل) من باب
 ضرب يرمض قال الأسنوي فان تركه كره والاوجه فينا إذا رملت لا يراها ان قصدت التنية بالرجال
 حرم الا لا سم والسبب في مشروعية الرمل ما ذكره العلامة الحلي في السيرتان كذا فرش قالوا
 ان الهارين أوتيتهم أي أضعفتهم حتى شرب فأنقلع الله نبيه على ما قالوا ثم قالوا ثم الله أصرا أراهم
 من نفسه قوة فأمرهم بما كانوا يرموا الاشواط الثلاث في لبروا المشركون ان لهم قوة فعند ذلك قال
 للشركون أي قال بعضهم لبعض هؤلاء الذين زعمنا انهم قدامهم هؤلاء أجلبسنا كذا منهم
 ليغفروا أي يشربون نظراتي أي الغزال وأعمالهم بهم بالرمل في الاشواط كلها رفقهم واضطجع
 بركعتيه برداه وكشف عنده التي فعلت الصحابة كذلك وهو أول رمل واضطجع في الاسلام
 وكان ذلك في عمرة القضاء اه (قوله مقار باخطاء) بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين وجمع
 الخطوة بالفتح خطا بالكسر والدكر كوة كوة كاهي نقل القدم إلى محل آخر وهو الرادها عن ش (قوله
 بعدا) الحج المبرور هو القبول وقيل المبرور الذي لم يخطئ المذهب والى المشكور العمل للقبول اه
 وقال الحسن البصري الحج للمبرور أن يرجع زاهدا في الدنيا وراغباً في الآخرة وقال
 لأفصح الرجل لما لا الحرام فقال ليبيك اللهم ليبيك قال الله تعالى لا يبيك ولا سمعك حتى تزدنا
 بديك وقربوا لا يبيك ولا سمعك همود عليك (قوله وذنباً مغفوراً) لعل التقدير واجعل
 ذنبي ذنباً مغفوراً وكذا يقال في قوله وسبعا أي واجعل سعي سياستك كورا أي مقبولا (قوله ربنا
 آتنا في الدنيا حسنة) وحى كل خير يرضد تحصيله فيها وما كان عليه موقيل الزوجة الصالحة وقوله وفي
 الآخرة حسنة هي كل ما قبلها من الرضا والنعم القيم والشهود أي للمشاهد تلو وجه الكريم شو يرى
 زيادة (قوله فيعمرل) أي يشرع فيه الرمل وان لم يشرع بالفضل حل (قوله كسأب أهل الشطآن)
 الشاطر الذي أعيأه الله خبثا اه عتار أي أنهم من خبثه لكن المراد هنا من عنده نشاط (قوله
 وهو الضم) أي لا تبدل على القوة كأن الضم فيه القوة (قوله بل يركه) أي فيزيله عند ارادتها

ميدونه تحت الاطلاق مراعاة للحدوث ويصعد المعنى القوي وهو التصد (د) أن (يضطجع) أي الله كرسى طوافه

لاتباع ربه أبو داود ووقع في (بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفه يميني) منكبه (اليسر)

كسأب أهل الشطآن ولا تضطجع ما خوذ من الضيق يكون للمحفوظ من الضيق يخرج الطواف إلى ركنه الطواف فلا يسر فيها الاضطجاع بل يركه (د) أن (يقرب) الله كرسى طوافه (من البيت)

تبرأ ولا نه أسير في الاستسلام والتقبل ثم ان تأذى أو أذى غيره بنحو زجة المداوى (فلا فاعل من قرب) لنحو زجة (وأم من
نساء ولم يرج فرجة) قبل فاعل وانتظر (بعد) للرمل لأنه يتعلق بنفس السادة والقرب يتعلق بكما فان ناف لمس النساء فالتقرب بلا
رمل أولى من البصم للرمل بحرزاعن ملاسنته المؤدية إلى انتفاض الظهر ولوناف مع القرب أخص المهن فترك الرمل أولى وإذا ذكر
من أن يشركه في مشيوري أنه لو أمكنه لرمل وكذا في العروق إلى الآتي بيانه وإن رجا القرعة للذ كورة من لها انتظارها وخرج
بالذكر الآتي واشتق فلا ينس (١٢٦) هاتين من الثلاثة المذكورة بل ينس لها في الأخيرة حاشية

ويصعد عند ارادة السى شرح مر (قوله والقرب يتعلق بكما) أى وما يتعلق بذات السادة أفضل
مما يتعلق بمحلها كالجماعة بغير المسجد الحرام أفضل من الانفراد به شرح حج وكيف هذا من العلم
بالمسجد الحرام جماعة أنفسهم لا في غيره بل أكثر عند ابن حجر الآن يقال درجات الجماعة عظيمة نامل
(قوله من الثلاثة) أى الرمل والاضطباع والقرب حل (قوله في الأخيرة) أى بدل الأخيرة (قوله
خلف المقام) المراد به كون المقام بينه وبين الكعبة لأن وجهه كان من جهته فغير اه برماوى وقوله
للقام أى الذى أنزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم عليه السلام عند بناء الكعبة لأمر به وأمر
عليها بحماية على قدرها لأن محلها كان اندرس فكان يقصر به إلى أن يناول الآلة من الساجل
عليه ثم يطول إلى أن ينضمها ثم يقي مع طول الزمن يجب بابل كعبة حتى وضعه لله عليه ولم
يحل له الآن على الأصح والمراد بخلفه كل ما يصدق عليه ذلك عرفا شرح حجر فلم من هذا أنه سمى
مقام ابراهيم كونه كان يقوم عليه عند بناء الكعبة وليس معناه أنه مدفون فيه كما توهم لأن
مدفون في الشام (قوله للاتباع) ومنه يؤخذ أن فعلهما خلقه أفضل من في جوف الكعبة
ويوجه بأن فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما أن ما عداهما من التوافل يكون فله في
الإنسان أفضل منه في الكعبة لاذكر شرح مر (قوله ولا يفوتان) حل المراد ما لم يأت بالطواف
بفرصة أو نافلة أخرى بدليل قوله الآتى ويجزى عن الركعتين الخ وأعم فيكون قوله الآتى ويجزى
الخ المراد به أن ذلك يسقط أصل الطلب فلا ينافى خصوص ركعتي الطواف سم وبعبارة أخرى على مر
قوله ولا يفوتان الأبوته فان قلت كيف هذا مع أنه يفتى عنهما فرصة ونافلة قلت لا يضر هذا الاحتمال
لرمل بعد الطواف أصلا وأصل لك في سنة الطواف (قوله وأن يجهر الخ) بخلاف ركعتي الاواب
فان السنة الاسرار فيهم لولا خلافا لنزعم الجهر لولا وكان الفرق في الاتباع لان الباب باب الاتباع أى
(قوله ولو حل شخص الخ) هو مرتبط بمحتوى صرح به مر فقال ولا يتبعن على الحرم أن يطوف
بنفسه ولهذا لو حل الخ وشمل الولي إذا حل غير المميز وخرج بقوله حل ما لو حله في شيء موضوع على
الأرض أو سفينة وجنبه فيقع للحامل والحمل مطلقا فلا تعلق لطواف كل منهما بطواف الآخر
لان اتصاله عنه كفى شرح مر هو الحاصل أن الحامل والحمل أو يكونا حلالين أو محررين أو أولاد
حلالا والثاني كحرمان أو بالسكس فهذه أو بقوى كل ما أن يكون الحامل طاف عن نفسه أو لم يطف
دخل وقت طوافه أو لا دخله الحمول والحاصل من ضرب أو بقا الحامل في أو بعة الحمول عن غير
ضرب في الأربعة الأولى بأربعة وستين وعلى كل ما أن ينوي الحامل الطواف عن نفسه ففأربع
الحمول أو بعضها أو يطلق ومنها في الحمول تضرب أربعة في أو بعة ستة عشر وهو موردنا

الطواف بحيث لا يختلطان
بالرجال لا عند خلو الخلفان
فيسن لها القرب وذكر
حكم الخشعي مع قولهم
يرج فرجة من زياتي
(د) أن (بوالى كل) من
الذكر وغيره (طوافه)
خربا من الخلفان
وجوبه (د) أن (صلى
بعده ركعتين) فعلها
(خلف المقام أولى) للاتباع
رواه الشيخان وذكر
الأولوية من زيادتي وكذا
قولى (د) لم يفعلها
خلف المقام فعلها (في الجهر
ففي المسجد في الحرم
حيث شاء) متى شاء ولا
يفوتان الأبوته ويقرأ
فيها (سورة الكافرون
والاخلاص) للاتباع رواه
مسلم ولما في قرأتها من
الاخلاص المناسب لما هنا
لان للركعتين مكانا
يسدون الصلوات ثم (د)
أن (يجهر بها ليلا)
مع ما خلق به من الفجر
للطواف الشمس ويسر

فبعد ذلك

كالسكس وفرجة عن الركعتين فرصة ونافلة أخرى

(د) لو حل شخص حلال أو محرر طاف عن نفسه أو لم يطف (عمرها) بقيد زنة بقولى (لم يطف) عن نفسه ودخل وقت طوافه وبأن
(به) بقيد زنة في الأربعين بقولى (لم يطف عن نفسه أو لم يطف) بأن نواه للحمول أو أطلق (دفع) الطواف (للمحمل) لانه كما كب في نوافله
بنية الحامل وأما البقيع للحامل الحرم لاندخل وقت طوافه ونوى الحمول لانه صرفه عن نفسه (الان أطلق وكان كالحمول) في نوى
عمرها لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه (د) بقى (د) لانه الطواف لم يصرفه عن نفسه فان

لمنع الحصول عن نفسه أو بدخل وقت طوافه لم يقع له أن لم ينوئه لنفسه أو لا يكمل بطوافه ودخل وقت طوافه وإن نواه الحامل نفسه أو لم ينوئه أو لم يحصل له نفسه أو لم يطفف على ما يثبت في الجميع ولا نه الطائف ولم يصره عن نفسه فياذا لم يطف ودخل وقت طوافه وأعادة الطواف (أن يستلم الحجر بعد طواف موصلاً ثم يخرج من باب الصفا) وهو الباب الذي بين الركنين اليمينين (الس) بين الصفا والمروة للاتباع رواده مسراً (وشروطه أن يبدأ بالصفا) بالقصير طرف جبل أبي قبيس (ويحتمل المروة) والصريح بمن زياتي فلو عكس لم تحسب المروة الأولى (و) أن يسجد للصفا (يسجد للصفا من كل منها) (لا تحرف في السجدة) للاتباع وقال **عليه السلام** يبدأ بأداء الله به رواده مسراً رواده النساء يلفظ فابدأ بإياد الله به (د) أن يسجد بمطواف الركن أو قدوم (أن لا يتصلها) أي السجدة ومطواف القدم (الوقوف) برفة بأن يسجد قبله للاتباع مع خبر خلافه من أن يسجد فان تخلفه بالوقوف امتنع السجدة إلا بعد طواف الفرض فيمتنع أن يسجد بمطواف نقل مع إكراهه بمطواف فرض (ولا تسن إعادة سجدة) لأنهم يردون بمسرى بذلك أولى

ضرب الأربعة السنين تبلغ ألفاً وأربع مئة وعشرين صورة فتأمل حرف (قوله طواف عن نفسه) رابع لكل لأن الطواف يسجد بمطواف القدم طواف عن نفسه أو لم يطف فهذا مرة بأحوال في الحامل وعلى كل حال لأن ما ينوي الحصول أو نفسه أو كليهما أو يطلق والحاصل من ضرب أربعة في أربعة فيستخرج أن نوى الحصول أو أطلق وقع الحصول في هذين الضربين في الأربعة الأحوال ثمانية فيستخرج منها صورة واحدة يقع فيها الحامل وهي قول المصنف الألف أطلق الخ وأما إذا نوى الحامل نفسه أو كليهما مع الأحوال الأربعة المتقدمة فيقع فيها الطواف له مع الصورة المتقدمة للثمانية فيقع الطواف في تسع صور ويقع الحصول في سبع (قوله محرراً) سواء كان له عشرين أم لا بد (قوله وطاف به) معطوف على حل (قوله في الأولين) أي الحلال والحرام الذي طاف عن نفسه (قوله لم يطف) أي ولاهما (قوله محلاً) أي نواها إذا نواه الحصول (قوله في نفسه) أي الحاصل (قوله أن ينوي) أي الحصول زي وعش وقوله والأب أن نواه الحصول لنفسه وقوله كما لم يطف أي يقع الحصول كاتقدم طواف (قوله وإن نواه الحامل) محتمل قوله لم ينوئه لنفسه (قوله) ومن لكل بشرطه) وهو خلو الطواف عن الرجال غير المحرم (قوله أن يستلم الحجر) ويجهل ويسجد عليه (قوله) بعد طوافه وصلاته أي بعد فراغ طوافه وبعد صلاته ركعتين سنة الطواف (قوله) والمروة) أي أفضل من الصفا كما في مذهبنا لقصد الطواف أفضل أركان الحج حتى من الموقوف لأن الشارع فيها الصلاة كآثاره شيخنا حنف وأدفع بقوله لأنها المقصود ما يقال أشترطهم البداة بضاراً كآثاره أو لا بد لأن على كونه أفضل اه (قوله بالمروة) وهي طرف جبل قبيس تقع وقدر المسافة بين الصفا والمروة ذراعاً آدمي سبعة وسبعة وسبعون ذراعاً وكان عرض المسجدة ثلاثين ذراعاً فأدخلوا بعضه في المسجد يرموا (قوله) يبدأ بأداء الله الخ هو بلفظ الضارع سم وعش لأنه جواب قولهم يا رسول الله بماذا نبدأ وقوله فابدأ بلفظ الأمر لأن جواب قولهم يا رسول الله بماذا نبدأ فحينئذ نأول السؤال تعدد يرموا (قوله) وأن يسجد بمطواف الركن) وهل الأفضل السجدة بعد طواف القدم أو بعد طواف الأفاضة ظاهر كلام النووي في مناسكه الكبرى الأول وللمتقدم ما أفق بشيخنا مذهب استحباب التأخير زي أي فالأفضل قبله بعد طواف الركن (قوله) ولاتسن إعادة سجدة أي بول بمطواف الأفاضة أي كان سجدة بمطواف القدم كأي شرح مذهب فأن أعيد لم يحرم بل خلافه الأولى على ظاهر كلام الشيخين ومكرهه على ما قاله أبو محمد شوبرى وبعبارة حل ولا تسن إعادة سجدة بل هو مكرهه ويستثنى القارن فإنه يسجد لأن بطوافه وبين ويسجد سبعين سجدة من خلفه حنفية وهل له أن يركب بين الطوافين والسبعين قلت مقتضى كلامهم الامتناع فيطوف ويسجد بطوافه يسجد اه (قوله أن يركب) ينتج القاف متعارف رقب بكسرهما في الأصح أي في المحرمات وما في المالقي فيالفتح ومنه خبر للدين الذي رافاه الصحابي اه شوبرى (قوله ثمانية) هذا بالنظر لأن ما لا بد أن تعدل الأرض حتى غطت درجات كثيرة فلا يتأتى رقب ما ذكر (قوله غني) عما ذكره (ومن لم يركب رقب على الصفا والمروة) ثمانية أي قدسها لأنه **عليه السلام** رقب على كل من شاهده رأى البيت رواده مسلاً وخرج من بين يديه كالأشعي واشتق فلا تسن لما رقب إلا أن خلا الحامل عن الرجال غير المحرم فياظهر كتابه عليه وعلى الخشي الاستسوى والوجهين من يركب أن يطفق عقبه بأصل ما يذهب منه وركب أو ما يركب عليه بما يذهب إليه من الصفا والمروة (و) أن (يقول كل) من ذكره رقب وغيره اه (قوله) كبر ثلاثاً وقال الحمد له (آخراً) أي ألقاً كبر على ما عهدوا والحمد لله على ما لا اله الا الله وحده لا شريك له

مما ذكره (ومن لم يركب رقب على الصفا والمروة) ثمانية أي قدسها لأنه **عليه السلام** رقب على كل من شاهده رأى البيت رواده مسلاً وخرج من بين يديه كالأشعي واشتق فلا تسن لما رقب إلا أن خلا الحامل عن الرجال غير المحرم فياظهر كتابه عليه وعلى الخشي الاستسوى والوجهين من يركب أن يطفق عقبه بأصل ما يذهب منه وركب أو ما يركب عليه بما يذهب إليه من الصفا والمروة (و) أن (يقول كل) من ذكره رقب وغيره اه (قوله) كبر ثلاثاً وقال الحمد له (آخراً) أي ألقاً كبر على ما عهدوا والحمد لله على ما لا اله الا الله وحده لا شريك له

لهلك وله الحمد يحيى ويميت بيد الخبير وهو على كل شيء قدير (ثم يدعو بمشاهدة) (وإن عثلك الله والعداء) (للاطلاع على ذلك رواه مسلم) زيادة بعض ألقاها ونقص بعضها وتعدى بكل إلى آخره (و) أن (يحيى) على حقيقته (أقول الله وأترو) أن (بعد الذكر) أي يحيى (١٢٨) سبحانه يديدا (للاطلاع رواه مسلم) (وعلمهما) أي النبي والعدو (معروف)

ثم يمشى حتى يتيقن بینه وبين الليل الآخر المطلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيمد يده حتى يتوسط بين المذبح والأضراس الذين أحدهما في ركن المسجد والأخر متصل بجدار العباس رضي الله عنه فيمشى حتى ينتهي إلى المروة فإذا زاد على المذبح العفا مشى في محل مشهور حتى يحل سميته أولا ويخرج يراى في الذكر الاتي والخشي فلا يدعون ويسن أن يقول كل منهم في سميته رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم وأن يولى بين صرته إلى يمينه وبين الطواف ولا يشترط فيه طهر ولاستر ويجوز فله راكبا ويكره الساجي أن يقضى فيه حديث أو غيره (أصل في الوقوف بعرفة) (١) مع ما يذكر من (اللام) أن يخطب ولو بنائبه (بجاء) أصح من نسخها للمسي يوم الزينة لترتيب فيه هواجهم (بد) صلاة (طهر واجعة) أن كان يومها (خطبة) فردة (يا صبر) هم (فيها بالتدوير) يوم التأسيس المسمى يوم التروية ولا يهتدون فيه للماء (إلى منى) ويسمى التأسيس يوم عرفة والعاشوراء والنحر والحادي عشر يوم القربا لا تستقر فيه حتى والثاني عشر يوم النفر الأول والثالث عشر يوم النفر الثاني (ويعلمهم) فيها (النباتك) إلى الخطبة الثانية مسجد إبراهيم ويا صبر فيها أيضا التتمتين والمكئين بطواف اللوداع

أن كان ماشيا وحافرا دابة إن كان راكبا حل (قوله بيده الخبير) أي قدرته ولرأته (قوله وهو على كل شيء قدير) أن أراد بالشئ ما هو أهم من الموجود الخارجي كما هو منهج المتكلمين إذ المعلوم عندهم ليس بشئ فلا حاجة إلى الاستثناء لكنه لا يشمل المعلوم الممكن شوري وقال شيخنا ح ف للراد بأن هذا الممكن موجودا كان أو معدوما (قوله أي يحيى سبحانه يديدا) ويثبت أن يقصد بذلك السنة لا الهم وسابقة أصحابها والراكي بحرك دابة بحيث لا يؤذي المشاة شرح مر (قوله في الوسط) والمراد بالوسط هنا الأمر التقريبي إذ جعل العدو أقرب إلى الصغامة إلى المروة بكثير شرح حج (قوله بين المذبح) هو عبارة عن عمود صغير (قوله الذين أحدهما) في ركن المسجد في هذا التعبير سامحة لأن الذي يحيى لا يمر إلا على ركن واحد من أركان المسجد قبل أن يصل باب السلام كما يعرف ذلك من رآه وهو الذي ذكره أولا بقوله المعلق بركن المسجد وأما الثاني للمقابل لدار العباس فليس في ركن المسجد بذلك عبر ابن حجر فقال أحدهما بجدار المسجد وكذلك عبر الشارح في شرح الروض (قوله عند العباس) وهي الآن رباط منسوب إليه اه حج وعلى كل منة ما قد يدل معلق برماوى (قوله وهو على كل شيء قدير) سبحانه يديدا وهو المعروف سابقا بالعدو (قوله ولا يشترط فيه طهر ولاستر) أي بل يتدب فيه كل ما طلب في الطواف من شرط أو مندوب برماوى (أصل في الوقوف بعرفة) جملة مقصود الترجمة لكونه ركنا وأخره في الذكر لتقدم غيره عليه في الفصل ع ش (قوله مع ما يذكر من) أي من قوله سن اللام أن يخطب الخ (قوله سن للام) أي السلطان أن حضرا ونائبه لاقامة الحج ونصه واجب على الإمام (قوله أن يخطب) ويذكر فيها أركان خطبة الجمعة الخمسة (قوله بمكة) وكون الخطبة عند الكعبة أو بياها حيث لا منبر أفضل حج (قوله واجعة) ولا يكتفى عنها خطبة الجمعة لأن السنة فيها التأخير عن الصلاة لأن وقتها بعد الصلاة كاهة الشارح ولأن القصد منها تعلم الناس لا الوعظ والتخويف فشارك خطبة الجمعة بخلافه الكسوف ويسن أن يكون عمر ما ويفتحها بالتلبية والحلال أي ويفتحها للحلال بالأكبر شرح مر (قوله خطبة فردة) الظاهر الخطبة التي يؤتي بها مفردة حل يقتصر فيها على الأركان المشتركة كلمة والصلاة أو يأتي فيها بجميع الأركان المعتبرة في الخطبتين كل محتمل ولعل الأقرب وجوب جمع ما يستعمل في الأركان في الخطبتين لانهما قائمتان مقام التتين فليتأمل شوري (قوله يا صبر) أي وإذا حضرهم الإمام بذلك وجب الخروج اه حل (قوله يتردون) أي يشتهون الماء فيه فلهذا انذاك من التروية وهو التقوى وقال البرماوى لانهم يتردون فيه الماء أي يجعلونه معهم من مكة ليستأنسوا بعرفات شرابا وغيره فلهذا انذاك تلك الاماكن وهذا محجب ما كان والا فافضل والأولى أن يعلم كثير (قوله) ويعلمهم الناس إلى الخطبة الآتية أن لم يرد الاكل والا فافضل والأولى أن يعلم جميع الناس في كل خطبة ليرسخ ذلك في أذهانهم حج وح (قوله التتمتين) علف للقر

قبل خروجهم وبعد ادخالهم وهذا الطواف مستوفى وقوله أوجه من زيادتي (١٢٩)

والفراغ الآخرين لا يؤمران بطواف وداع لانهما لم يتعدلا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما
 هر بخلاف المتيقن فانه يتحلل من العمرة وبخلاف المسكين فان مكة دار اقامته فلذا من طواف طواف
 لوداع برفاقها وأما المردود والفارزون المحرمون من الليقات فطالوا منهم طواف القديم لانهم
 يستوفون في أعمال الحج فلا يطلب منهم طواف الدواع (قوله قبل خروجهم) أي من مكة الى عرفة
 (قوله هذا الطواف مستوفى) عبارة ابن حجر لانه مندوب لم يخرجهم لا ابتداء الفلك دون القردين
 والقارنين لتوجههم لادخالهم اه طواف الدواع هنا غير طواف لوداع الواجب الآخر لان ذلك بعد
 تمام الحج وهذا قبل لشرع في أعماله (قوله ان زنتهم الجمعة) كالسكينة والمقيمين اقامة مؤثر في
 تقطع الفراغ فان بقيتمو كذلك فلهم الخروج بعد العجزي (قوله ولم يكنهم اقامتها الخ) فان
 اقامتهم بأن أحدث ثم قرية واستوطنوا اذ يكون كاملون جز خروجهم بعد الفجر ليعمل معهم وان
 حرم البناء لم يأن عمل الفلك شرح هر ويؤخذ من قوله وان حرم البناء صحة صلاة الجمعة في السانية
 الكثرة ببولاق وان كانت في حرم البحر لانه لا تلازم بين الحرم وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر ع
 على هر (قوله النبي) وهو بكسر الميم تصرف أي مراعاة المكان ولا تصرف مراعاة للبيعة ونذكر
 وهو الغالب وقد وثقت وتخفيف نونها أشهر من تشديد هاسيت بذلك لثمة ما بين أي راق فيها
 من السجدة سحرى (قوله وأن بيتوا) أي وسن لهم أن بيتوا فيقدر هنا ما ياسبه وكذا يقدر في قوله
 وأن يغفوا الخ ولا يقتضي سابقه أن يكون التقدير وسن لالام أن بيتوا ولا وجه تأمل وطلب هذا
 لاجل الاستراحة لاجل المسيرين الفدالي عرفات من غير تعصب شرح هر (قوله هو أول من قوله طلعت)
 وجا لاوله بأن الاشتراق هو الانشاء وهو لا يحصل بمجرد الطلوع ع (قوله على ثبير) بفتح اللام
 ع (قوله بطريق ضب) وهو جبل مطلى من مزدلفة يرمواى (قوله فبرها) أي عرفة (قوله
 بجره) بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسر هاء يرمواى (قوله الى مسجد
 ابراهيم) أي الخليل عليه الصلاة والسلام (قوله من عرفة الخ) فكل من عرفة وعرفة ليس من عرفة
 كما شرح هر ولان الحرم يرمواى (قوله يبريها) أي عرفة وعرفة (قوله فرشت هناك) أي
 في المسجد كما قاله في الايضاح لكنها ليست ظاهرة الآن بل اغناها التراب لما حدث في المسجد من
 الصلاة المتكررة (قوله ما اناهم من النامك) ككيفية الوقوف وشرطه والدفع الى مزدلفة
 واللبث بها والدفع الى ذي الرمح وجميع ما يتعلق بذلك شرح هر (قوله يأخذ المؤذن في الاذان)
 أي حقيقة لا اقامة عليه وذكر الاذان عن الزوال الى الفراغ من الخطبة الاولى حل فالاذان للعصرين
 تقديم والظهر فقط ان يجمع (قوله بحيث يفرغ الخ) لا ينظر لمتى يفرغها لان القصد هو مجرد
 الدعاء والقيادة الى اتساع وقت الوقوف شرح صحيحه والحاصل أن خطب الحج أربع خطبة
 السابعة وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول وكما فرادى وبعد صلاة الظهر الايام عرفة
 فثلاث وتبيل صلاة الظهر اه شرح الهجعة (قوله والجمع للنفر) أي فيخص بغير القصير خلافا
 لما صرحه النووي من مناسكهم كونه الفلك (قوله بخلاف المسكين) فانه لا يصح لاجمع ومثل المسكين
 من نوى اقامة قطع السفر بمكة بعد النفر من متى كما هو شأن أكثر الحاج سبها للمسربين وفيه نظر
 ظاهر لان سفرهم كذا لا ينقطع الا بعد دخول مكة حل كما تقدم في قوله ويشي سفره بياؤه مبدا
 سفرهم وطه اذ موضع آخر نوى قبل وهو مستقل اقامته الخ (قوله وان يغفوا بعره) قبل في تركيه
 (١٧ - عبرى - ثاني) مع فراغ المؤذن من الاذان (مجمع بهم) بعد الخطبتين (المرسين تقديم) لاتباع رواه مسلم
 وتصريحه جمع تقديم من زيادتي والجمع للنفر لا للفلك ويقهرها أيضا المسافر بخلاف المسكين (د) أن يغفوا بعره الى الترويب

(د) أن (ب) كاتروالد (د)

من تهليل وغيره (والله اعلم)

الى الغروب) يرى الترمذى

خبر افضل الدعاء دعاء يوم

عرفة وأفضل ما قلنا

والتيوبون من قبل الله الا

الله وحده لا شريك له

الملك وله الجبري ويميت

وهو على كل شئ قدير وزاد

البيهي اللهم اجعل في قلبي

نورا وفي سمعي نورا وفي

بصري نورا اللهم اشركى

صديى ويسرلى امرى

وذكرى الاكثر فى الدعاء

والله كغير التهليل من

زائد فى (ثم) بعد الغروب

(يقتصدوا مزدلفة

وجمعوا بها المغرب والمشاء

فأخيرا) للائباع رواد

الشيخان لم ان خشى

فوت وقت الاختيار للمشاء

جمعهم في الطريق والجمع

للسفر لا تسلك كما من نظره

وبذهبون بكينة ووقار

فن وجد فرجة أسرع

(واجب الوقوف بعرفة

(حوره) أى الحرم

(وهو أهل العبادة) ولونا

أما فى طلبه أبى أنحوه

(بمرفة) أى بجزء منها

(بين زوال دجر) يوم

(بحر) للائباع رواد مسلم

وفى خبره وعرفة كلها

موقفة بغير الحج عرفة

من جاء جمع قبل طلوع

العصر فقد أدرك الحج بوله

نظر اذ تقديره يستحب للامام أن يقفوا لأوقافه فقالو يقف بالنصب لمطعة على خطيب كذلما ائمه

لكان أولى اه ويرد بأنه خص الامام بما يخص به بنحو خطيب ونحوه وغيره بما لا يخص به

بنحو بيتوا يقصدوا بان يقدر من لم أن بيتوا لأن يقفوا كما تقدم وذلك التقدير بدفعه مانقر

المعلم من منيعه فلا اعتراض عليه شرح حج وهذا الاعتراض بجري أى قوله السابق وبيتوا سم

وعبارة الزايدى قوله وأن يقفوا بعرفة اعترض قوله يقفوا بأنه منصوب عطفا على خطيب فيقتضى

استحباب الوقوف معاته واجب دفع بأن المنصف قيد الوقوف بالاستمرار الى الغروب لأنه راجع

للامرين وهو مستحب على الصحيح أى فالمنصب كون الوقوف الى الغروب أى ما يقفوا وجوب عمل

الوقوف معلوم اه سم زى (قوله قال فى الروضة الخ) الاول تقديم هذا على قوله وأن يقفوا بعرفة

قوله الى مسجد ابراهيم (قوله دعاء يوم عرفة) أى اذا كان أفضل فيذنب الاكثر منه فبذلك دليل

لاكثر له الدعاء الذى هو الدعوى ولم يذكر دليل الاكثر الا كذكره حج بقوله ودرى المنزى

خبر من قرأ قل هو الله أحد الصمرة يوم عرفة أعطى مائلا وقوله ولم يذكر دليل الاكثر الا كراى

مسبحا لا فهو بينهم من قوله وأفضل ما قلناه الخ وأما نصيبه تقتضى الاكثر منه خصوصا يوم عرفة

ففيه المهيوز بآية قال ابن حجر من الحرم بدعوة نحو ألف ذراع (قوله وفى بصري) يقول لك

أعجب عى على مر (قوله ثم يقصدوا مزدلفة) اعلم أن المسافة من مكة الى منى فرسخ ومن مزدلفة

الى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره فى الروضة شرح مر ومن مزدلفة بين عرفة ومنى من الازد لا يجرى

التقرب (قوله وواجب الوقوف الخ) الاول ذكره عقب قوله وأن يقفوا بعرفة الخ (قوله واراد

طلب أبى أنحوه) أشار بهذا الى أن صرفه بالوقوف لا يترسم وطارق مامرق الطواف بأنه قربا

مستقلة أشبهت الصلاة بخلاف الوقوف وألحق السلى والرى بالطواف لأنه هذا ما تطوع بنظره كما

لجاسدورى المدعى بالأحارولا كذلك الوقوف شرح حج وقد بدل اقتصره عليها على أن لفت

كل الوقوف فليراجع سم على حج (قوله بجزء منها) عبارة أنه من جزء بأرض عرفة قال الزيدى

ظاهر التقيد بالأرض أنه لا يكتفى الهواء كأن سربها طائرا وكان الفرق بينه وبين الاعتكاف أن

المسجد ثبت حكمه الى ساء الدنيا كما صرحوا به بخلاف عرفة فان المقصود نفس البقعة ولم أره

بأن هو لها حكمها ثم رأيت سم نقل عن الشرح عدم الصحة (قوله وعرفة كلها موقف) صد

ونفت ههنا وعرفة الى آخر ما عى (قوله الحج عرفة) أى معظم الحج عرفة (فرغ) خبر

أصلها بعرفة خرجت أغصانها لغيرها على صبح الوقوف على الأغصان كما أصبح الاعتكاف على أغصان

شجرة خرجت من المسجد فيه نظروا شجرة عدم الصحة فيقال بل لو انعكس الحال لكان أمر

الشجرة خارجا وأغصانها داخله ففيه نظرا أيضا وينتفع الدحة ابن شورى أى فى ساعى الانكس

لكنى قول على التحريم عدم الصحة وعبارته وقوف بأى جزء منها بأرضها أو على شمسها

هو لها فلا يكتفى كونه طائرا أو على غصن شجرة أصلها فها دون الصن أو تكس أو على طعة قلند

الغيرها اه وصرح الزايدى وابن شرف بأنه يكتفى بالوقوف على الطعة المتفرقة منها الى غيرها

مدانى فليحرر وقال عى لا يكتفى الوقوف على الصن مطلقا ولا على الطعة المتفرقة وقت

حرف كلام عى قول (قوله من جاء ليلة جمع) هذا تعميم فى الزمان ودليل عليه وفى قوله

فى المكان ودليل عليه ولا يخفى أن الحديث التالى إنما أضافه بآية زمن الوقوف وأما ما سيده

اللائباع أى من جاء عرفة ليلة جمع كدليله أول الحديث سميت بذلك لاجتماع الناس لها يوم

العصر فقد أدرك الحج بوله

لأنها أحاطت باليلة جمع زلما قبلها كسرى ليلة عرفة وأن هذا مستثنى من كون الليل يسبق النهار
وكان قائله نومه من إعطائها حكم يوم عرفة في أدراك الوقوف وهو فاسد كما هو ظاهر شرح حج
وأجيب بأنه لما كان حكم الليلة كحكم النهار في أجزاء الوقوف أضيفت باليلة لعرفة لأن الإضافة تأتي
لأدنى ملازمة وقول ابن جرير أنها أحاطت باليلة مغلطة مقدمة على المألوف أي وفيه رد على لأنه لا يلزم ولبيلة
من دلالة هي ليلة النحر وأضيفت لمزدلفة لوجوب المكث فيها لاختلافه من النصف الثاني منها كما يأتي في
أصل الآتي فاعلم **(قوله كسرى عليه)** المتضمن أن الجنون يقع به فلا يخالف المنى عليه
والسكران فإن جميعهما لا يقع به فلا يفرض ويفرق بأن الجنون له ولي يحرم عنه ولا كذلك المنى
عليه والسكران فإنه لا ولي له فإما وإن أصرعا من أنفسهم قبل الإغماء والسكران ليس لها
من ينوب عنهم بأعمال الحج زى عرش وفي كلامه منصف باليلة للسكران وقوله يحرم عنه فيبان
الفرض أن الجنون طرأ بعد الإحرام فكيف يقول يحرم عنه **(وأجيب)** بأن معنى يحرم أى يجوز له
الإحرام ابتداء لو كان الجنون مقارنا للإحرام وإذا كان له ذلك في الابتداء فيجوز له إتمام أعمال
الحج عنه إذا عين في الأثناء وعادة الشيخ من قول المتضمن أن الجنون يقع به تنال أن لوليه أن يبنى على
إجماعه كالسكران أن يحرم عنه والمنى عليه لا يقع به والأدفع فرضا لوقوله إن أبياس من إقامته والأدفع على
الجنون والسكران زال عقده وقعه عنه فلا والأدفع فرضا لوقوله وسكران أى متقبلا من **(قوله)**
لكن يقع بهم **(فلا)** نقول أن يبنى بقية الأعمال على إحرام الجنون دون المنى عليه والسكران
فيبيان على أحرازهما لا فائتما لا يحرم عنهما **(قوله من لدم)** أى كدم الختم وهو دم ترتب
وتقدير ابن جرير **(قوله خروجنا من خلاف من أوجب)** وهو الإمام مالك **(قوله لأن عادليا ولوليا)**
نأيه لم رد على من قال يرد على الليل لا يستط وجوب العمل لأن الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل
وفيه مخرج **(قوله ولو وقفوا العاشر)** ولو بعد أن تبين لهم أنه اليوم العاشر أو الليل أي ليلة
العيد بحيث لا يقع ذلك الوقت الوقوف فيقفوا بعد الزوال فلفظهم مول لاجله لا حال بتأويله بالطين
حل لأن أعرابا لا يروهم أنه لا بد أن يكون الوقوف وقت الفلظ حتى يجزى لأن الحال فيبقى عاملها
فيخرج ما إذا تبين لهم أنه الماشر قبل الزوال ثم وقفوا بعد الزوال عالين أن وقوفهم كان في الماشر
أنه يجرهم كافر مشيخنا حنف وبعبارة الزايدى قوله ولو وقفوا الحنفى حتى لا يصح الوقوف ليلة
الحادى عشر وهو ما شى عليه القاضي وخالف ذلك ابن القرى في سنن إرشاده صرح بحصه
لوقوف ليلة الحادى عشر فيكون الماشر كالتاسع وبعبارة بين زوال يومه أو ثابته لفظ الجهم
وغيره ما وافقهم وعليه فلا يجزى قبل الزوال وهو المتضمن ويكون أداء ولا يصح تحويره إلا
بصرف الليل وتقدم الوقوف والأدع لا يستطع شمس الحادى عشر وبغنى قدر ركعتين وخطين
فبين وبينه وتقدم أيام التشرى على حساب وقوفهم وهذا هو المتضمن **(قوله ولم يقبلوا)** عبارة شرح
جميع القول لأن ما يقع خلاف العادة في الحجيج فيقتضون جميع هذا الأصح لعدم المشقة للامة
(قوله لظنهم أنه تاسع) علة قوله فلو علة لعله **(قوله أجزأهم)** ويكون أداء لانتفاء لانه
لا يثبت لانتفاء أصلا شرح **(قوله)** بمعنى أنه لا يصح في غير يومه المنصوص في غير الفلظ والأفوه يقضى
بأشاده يرى وبعبارة قل على الحلال قوله أجزأهم وقوفهم أى بمنزلة الماشر لا قبله فإن تبين أنه
العاشر يكون ليلة التبعى إلى بعده ويجزى الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج البعد نصفها ويجب
سبب مزدلفة فيها اليوم الذى بعده هو يوم العيد فلا يجزى الأصح قبل طلوع شمس ويحرم
سوءه وسكون أيام التشرى ثلاثة بعده يجزى الأصح فيها ويعزم صومها وهذا كله بالنسبة

المراحم ماذا وقع ذلك بسبب حساب كاذك الزاني وخروج العاشرة ووقعوا الحادي عشر والثامن غلطا فلاجزمهم بسندرة الخطأ
فيهما ولا ن تأخير العبادتين ١٣٢ وقتها أقرب الى الاحتساب من تذهب عليه في الثاني (فصل في الميت بزدلة

والدفن منها وفيما يذكر
مهمها) يجب بسند
الدفن من عرفة (ميت)
أي مكث (لحظة) ولو بلا
نوم (بزدلة) لا لا تباع
المعلوم من الاختيار
الصحيحة والصريح
بالجواب وبلا حكتفاء
بلحظة من زياد في التفتير
الحصول فيها لحظة (من
نصف ثان) من الليل
لا لكونه يسمى ميتا اذ
الاصح بالميت لمرد هتابل
لائهم لا يصلها حتى يضي
تخو ريع الليل ويجوز
الدفن منها بد نصفه وبقية
للتناكس كثيرة شائعة
فسوح في التخفيف
لاجلها (فن لم يكن بها
فيه) أي في النصف الثاني
بأن لم يمت بها (أو) بات
لكن (شربقه) أي
النصف (ولم يمت) اليها
(فيلزم عدم) كائن عليه
في الام ومحقق الروضة
كاصلها لتركه الواجب
وان اتفنى كلام الاصل
عدم لزومه فمن تركه لعذر
كان خاف أواتى الى
عرقلة البحر واشتغل
بالوقوف عن الميت أو
أغاض من عرقه الى مكة

(فصل في الميت بزدلة) (قوله والدفن) أي الى متى (قوله وما يذكر مهمها) الذي يذكر
الميت لزوم العلم على من تركه لغير عذر وسن أخذ حصى رمي يوم الشرح منها والدفن منها هو قوله ثم
يسيروا فيدخلوا متى بعد طالع الشمس والذي يذكر معه هو قوله فيرمي كل الى آخر الفصل (قوله أي
مكث) ليس بقيد بل منه المرور أخذنا من قوله فالتبر الحاصل فيقال وبالظر مالحكمة في تعبير
النصف بالميت مع أنه غير ماديه وأجاب شيخنا ح ف بأنه عبرته لما كذا في البيت (قوله فالعذر
الحصول) وان لم يعرفها قيساعلى عرفة بل هي أولى ح ف (قوله من الليل) أي ليلة العيد (قوله
لا لكونه يسمى ميتا) انذار بذلك لا يعتبر مساه وهو مكث الليل أي معظمه حل والظر ما للليل
على كون هذه اللحظة من النصف الثاني فان هذا التليل الذي ذكره لا بد له تأمل وأجيب بأن قوله
وبجوز الدفن منها الحسن بنية التليل وقوله وبقية المساء في معنى التليل لقوله ويجوز له (قوله
لمردنا) أي حتى يعتبر مساه وهو مكث غالب الليل حل (قوله كثيرة شائعة) أي ويدخلونها
بنصف الليل شرح حر (قوله في التخفيف) أي بعدم الميت وقوله لاجلها أي بقية المناكس (قوله
واشتغل بالوقوف) أي لا تشغاله بالهم وفيه الزكشي عما اذا لم يكنه الدفن الى مزدلفة ليل والواجب
جمعا بين الواجبين شرح حر وقوله أو أغاض الخ مثله حر ثم قال ونظر فيه الامام أي في عدم الزيادة
غير مضطر للطواف الآن لأنه لا أثر لوقته بخلاف الوقوف ويأتي فيه ما مر عن الزكشي من التنبيه
وان ورد ذلك بأن كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ويومها اقتضت مسامحة بذلك لربان ذلك
الاولي أيضا قال الزكشي وظاهر ذلك أنه لا فرق بين ان يمر بمرقه بزدلة أم لا أي قبل الفصل
فروره بها بعدد يحصل الميت شرح حر وقوله وان ورد ذلك أي ما قاله الزكشي له ع ش وعذر
الرشيد وان رد ذلك أي النظر والردالة الشهاب حج في امداده وهذا من الشارح فصرح بل
بالنظر والرضا بالنظر بقضي بوجود الصوف في حاشية الشيخ اعتاد عدم الوجوب تأمل وعبرة إن حر
ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الاضافة بأن وقف مذهبه اليه قبل النصف أو بعده
ير بزدلة وان لم يضطر اليه وبوجه بأن قصده تحصيل الركن ينفي تقصيره بغير مرمى قصد التلوي
ترك الجلوس مع الامام لشهد الاول ثم يبق الى لوفرغ عنه وأمكنه العودة بزدلة قبل الفجر
ذلك (قوله لم يرمه متى الخ) عمله ان لم يكنه الميت بها وما اذا أمكنه وتركه لزمه مدعى كل حال
عليه في الاضافة الى الطواف ح (قوله ان يأخونها من حصى رمي يوم حر) أماسحي غير يوم
فلاولى أخذهم من وادي عسرا ومن متى غير المرمى وما لا احتمال اختلاطه مع حجر ودر وشو ري وانا

المسح

وطاف لركن فانه الميت لم يرمه شي (وسن ان يأخذوا منها حصى)
يوم (محر) قال الجوهري لا وقال البنيوي بعد صلاة الصبح روى البيهقي وغيره باسناد صحيح على شرط مسلم كافي المجموع عن احمد
هباسي ان رسول الله ﷺ

قاله غدا يوم نحر النقة في حصى قال فالتقطت له حبات مثل حصى الخذف والتمسح بسن أخذها مع التقيد برمي يوم النحر من زيادى قال فلو وضع حبات لاسبعون (د) أن (يقدم نساء وضعة بعد نصف) من الليل (الى غنى) ليرمو قبل الزحوة ولما يصحبون عن عائشة أن سودة أفاضت في النصف الاخير من مزدلفة بان التي **عليها** ولم يأمرها بهم ولا انشر الدين كانوا معها وفيها من ابن عباس قال انما من قدم الله **عليه** ليلة للمزدلفة في ضفة اهلها (د) أن (يتقى غيرهم حتى يصلوا الصبح بئس) بها الاتباع رء الشيطان وبتا كسلب التخلّص هنا على بقية الايام تلبس

(١٣٣)

المضى من الرمي فبكروا لان بقاءه فيها يدل على عدم قبوله لا لمورد أن القبول مختار فرفع حصى ويكره أيضا أخذها من المسجد لان يكن من أجزائه ويكره أخذها من الخلد أيضا زى (قوله قال له غدا يوم نحر) وكان لذلك يزدلفة وهذا الدليل يدل على أصل الذي وهو أخذ حصى يوم النحر من مزدلفة ولا يدل على كون الاخذ بلا قنابل (قوله حصى الخذف) باطله وسكون الدال المجتزعه هو الذي يخذف به عذاء أى يرمى به وهو قدر الاغلة حفى (قوله سبع حبات) روى يوم النحر لاسبعون (ر) يوم النحر وأيام التشريق فان كل يوم من أيام التشريق فيه رمى الجبل ا ثلاث كل جمر خمسة ففى كل يوم احدى وعشرون فى ثلاثة وثلاثه وستين ويزاد على ذلك روى يوم النحر فهذه سبعون كما قرره شيخنا (قوله قبل الزحوة) أى ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالتسليم لم تأخيره الى طلوع الشمس كغيرهم ابن حجر (قوله ولا انشر) الفرقتين عدو جال من ثلاثة الى عشرة اه مختاروا الظاهر أن الذين كانوا مع سودة يزيدون على هذا فاطلاق الفرع عليهم مجاز اه عى (قوله بئس) أى قى أول وقتها لان التخلّص التلّص عند الطلعة كما قرره شيخنا قال ب: بمعنى في عبارة عى بأن يصلوا على النحر فورا اه (قوله بها) أى يزدلفة وهو متعلق بصلوا (قوله النحر الحرام) يفتح الميم على التشويع ومعنى الحرام الذى يحرمه غير الصبيغ غير فاته من الحرم ويجوز أن يكون معناه ذا الحرمة أى العظيم شرح المذهب وصلى مشر المذاهب من الشعارى معالم الدين زى (قوله وهو جبل) أى عند التقاء واما عند المحدثين والمفسرين فهو جميع مزدلفة برماوى قال ابن حجر وهو الذى عليه الآن البناء والشارة خلافاً لان أنكره (قوله فزج) يوزن عمره ممنوع من لصرف للعلية والعدل كجشم شيخنا (قوله وادى عسر) بكسر السين سى ذلك لان القيل الذى به يطمع الكعبة حصر واتسع قريباً منه عن التوجه اليها لانه حصر فيه لان وادى يحصر من الحرم والقيل لا يدخل الحرم وانما أسرع عند ما قيل ان الصارى كانت تقف به أى فأمرنا بالبقاء فى محالهم وقيل ان رجلاً حادياً فيه فزرت عليه نوافقه حرقته كما قرره حفى وبشارة ابن حجر وسكنته أن أصحاب القيل أهلكوا ثم على قولوا لا يصح أنهم بدخلوا الحرم وانما أهلكوا قرب أوله وأن رجلاً اصطادهم فزرت ناراً سوتهم ومن ثم تسمية أهل مكة وادى النار فهو لكونه محل نزول عذاب كذا يرفعو الى صح أمرة صلى الله عليه وسلم قال بن بها أن يسرعوا لثلاثيهم ما أصاب أهلها ومن يقضى الاسراع فيه لا يبر الخاضع أيضا (قوله ذلك قبر ربيعة) أى وسافة ذلك (قوله ربيعة حجر) بكسر الراء ويادى أى هيتربس من انتاء بعده قيل والفتح يناسب هنا (قوله علمه دخل) أى من طواف وحلق فاذا قم

الركبانه ذلك قبر ربيعة حجر حتى يقطعوا عرض الوادى (ويدخلون متى بعد طلوع شمس فيرمي كل منهم حبيته سبع حبات الجرة المعية) الاتباع رواه مسلم (ويقطع التلبية عند ابتداء نحو روى) مما لا يدخل في التحلل لآخذه في أسباب التحلل كان النضر بفعل ذلك عند ابتداء طوافه ونحو من زيادى (ويكره) بدل التلبية (مع كل رمية) للاتباع رواه مسلم وهذا الرمي يحمى من فلا يبدأ بها بغيره ويأمر برمي كالأضائة الفاسية ان السلة لراكب أن لا يتزل الرمي السلة للرعى الى الجرة أن يستقبلها (د) مع (حلق وعقبه) لفعل السلف وهذان زيادى (نذبح من معه هدى) تقرباً (ويحلق) الآية الآتية ولا يتابع رواه مسلم

الركبانه ذلك قبر ربيعة حجر حتى يقطعوا عرض الوادى (ويدخلون متى بعد طلوع شمس فيرمي كل منهم حبيته سبع حبات الجرة المعية) الاتباع رواه مسلم (ويقطع التلبية عند ابتداء نحو روى) مما لا يدخل في التحلل لآخذه في أسباب التحلل كان النضر بفعل ذلك عند ابتداء طوافه ونحو من زيادى (ويكره) بدل التلبية (مع كل رمية) للاتباع رواه مسلم وهذا الرمي يحمى من فلا يبدأ بها بغيره ويأمر برمي كالأضائة الفاسية ان السلة لراكب أن لا يتزل الرمي السلة للرعى الى الجرة أن يستقبلها (د) مع (حلق وعقبه) لفعل السلف وهذان زيادى (نذبح من معه هدى) تقرباً (ويحلق) الآية الآتية ولا يتابع رواه مسلم

قال تعالى محلقين رؤسكم
ومقصرين لألحارب تبدأ
بالأهم والأفضل وروى
الشيخان خبر المهم أرحم
المحلقين قتال الإبراهيم أنه
وللمقصرين قتال المهم أرحم
المحلقين قال في الرابعة
والمقصرين وروى أبو
داود بأسناد حسن كافي
المجموع ليس على النساء
حلق إنما على النساء
التقصير في المجموع عن
جماعة يكبره لمرأة الحلق
ومثلهما يقتضي ذكر حكمه
من زيادته والسرور من
الحلق والتقصير لمرأة الشعر
في وقته وهي نسك
لاستباحة عطور كما علم
من الأصلية هنا ومن عده
ركنا فيها يلحق ويدل له
العداء لقائه بالرحمة في الخبر
السابق فيباب عليه
(تنبيه) يستثنى من
أفضلية الحلق ما لو اعتسر
قبل الحج في وقت لوساق
فيه جابره الشعر وإيسود
رأسه من الشعر فالتقصير له
أفضل (وأما) أي كل من
الحلق والتقصير (ثلاث
شعرات) أي أثارها (من)
شعر (رأس) ولو مسرقة
هنا أو متفرقة لوجوب
الصفية بأثرها المبررة

واكتفاء بجسمي الجمع لما عرفت من قوله تعالى محلقين رؤسكم أي

شعره وقول من رأس من زياتي (ومن لمن لا شعر برأسه امرأه موسى عليه) تشبيها بالمحلقين

الطواف وألحلق على الرمي قطع التلبية عنده زى (قوله أو يقصر) وهو أخذ الشعر بنحو مقص
حل (قوله ألهذا العرب المالح) والفرقان لزله لغتهم وبدأ فيه الحلق ع (قوله إنما على النساء
التقصير) لم يخل لتساخين التقصير لأن عمل الأضراس إذا كان الضبر ومجمعه في جملة واحدة كما
صرح به بينهم خلاف ما هنا فإن الضبر ومجمعه في جملتين فاحفظه فإنه يقتضي ع (قوله يكبره
المرأة) إذا كانت أمه ومنه ما سببه ما هنا فاجتمع عليها وكذا المروءة إذا لم تنهز زوجها وكان الحلق بنفس
الاستمتاع شورى زى (قوله إزالة الشعر) ولو بنف أو قوة وقوله في وقته أي الحلق وسبب
أن وقت يدخل بنفسه إزالة الشعر (قوله موسى) الضبر رابع لإزالة الشعر وقوله لشك أي عبادة
يتاب عليها لاستباحة أمر كان ممنوعا منه ومن أن يجلس المحلق رأسه محرما كان أو لا مستقبل
القبلة يبدأ الحلق بالشق الأيمن فيستوعبه ثم شقه الأيسر كذلك كما في المجموع زى (قوله أعلم
من الأصلية) أي لأن الأصلية لا تكون إلا في العبادات لأن الإباحة قال ع (قوله) فاذلطف
أورى محصل التحلل الأول فيباح له ما يباح به من التطيب ويصرح بذلك عبارة المحلى حيث قال وإذا
فقلنا الحلق ليس بذلك محصل التحلل الأول بل هو أحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر ومثله شرح
هر اه (قوله فيباب عليه) أي على ما ذكر من الإزالة هذا فتخرج على قوله وهو شك الخ (قوله
حلق فيه) أي للمرة وقوله فالتقصير أفضل أي للحلق يوم النحر للحج وتيقنا للاحليل الأضراس
بحلق بعض رأسه مسرعة وبني البيض الآخر ليعلقه لالحج لأن الواجب إزالة ثلاث شعرات فقط
فأما (قوله ثلاث شعرات) كأدو بضاً كافي ع (قوله) على ع (قوله) وأهم كلام الشارح رحمه الله تعالى
أنه لا يعزى أقل من الثلاث والذي يظهر أنه لو كانت برأسه شعرة أو شعرتان سكان الركن في حقه
إزالة ذلك كافي شرح هر وقوله ثلاث شعرات أي أن كان برأسه ثلاث فأكثر (قوله أي إزالة)
استباح لهذا الصحة الأخبار لأن كلام من الحلق والتقصير فعل والثلاث ليست فعل فالقوله في القوت وهذا
فيس لم يندبر الحلق في وقتها في نذره وفي وقتها لم يجر إلا الحلق شعر الرأس جميعه أي إذا نذر الاستيجاب
والأفلا يزال مولا كني عن نذره استتفاه بالقص ولا إصرار للموسى عليه بالاستتفاه له (قوله) وعمل
نذره بالنسبة لذلك أمافيره فلا يصح نذره لأنه مكروه في حقه والمكروه لا يصح نذره ومنذر المرأة
التقصير كذا في الحلق ولو نذر الرجل التقصير لم يصح نذره وهو مشكل لأن الفعل للمفرد المقصرين
يقضي أنه مطلوب منه فهو كذا في الحلق في الحلق وقد يجان بأنه انضم لكونه مضطراً لكونه شعراً
لأنه عرفاً بخلافه لصلح حج (قوله من شعر رأس) ثم لو كان له رأسان حلق واحد في العمرة
وأخر الأخرى إلى الحج فالحلق أفضل لله الشيخ شورى زى (قوله) واكتفاء بجسمي الجمع) في أن الذي
في الآية جمع لرؤس لجمع الشعر والمضاف الذي قدره بقوله أي شعره هالمع جس جسي فهو مح
الاستدلال بعبارة هر وتعبير المحققين أنه عليه (قوله) أمر الصحابة أن يحلقوا أو يقصروا
وأطلناه يقتضي الاكتفاء بمحصول أقل مسمى اسم الجنس الجعي المقصر في محلقين رؤسكم أي شعر
رؤسكم إذ هي لالحلق وأقل سمائة ثلاثة أفراد الشارح بجسمي الجمع أي المقدر كذا كره بدو تسببه جمعا
نظر المعنى والأفهم اصطلاحاً جسم جس جسي فزى زيه وبين واحد بالثاء (قوله) ومن لمن لا شعر
برأسه امرأه موسى) وكذا من يريد التقصير يس له امرأته لتقصير عليه شورى زى (قوله) وبعبارة
شرح هر ومن لا شعر برأسه لا شيء عليه ثم يستحب له امرأه له فلو أن عدمه أو كان الحلق لها

(ويدخل مكره طوافه من) الإتيان براه مسلم وكليهما طواف الزكن يسمى ما وافق الأمانة وطواف الزيارة وطواف الفرض
وطواف الصدر بفتح الهمزة (يدعى إن كان كسري) بعد طواف القدوم كما سيأتي أن الذي ركن وتصغيره بالفتح أو من نصيبه
بالواو (فيعدو إلى بيتي) البيت (بسن ترتيب أفعال) يوم (نحر) يليه من ربي وذبح وحلق أو تقصير وطواف (كاذكر) ولا يجب
روى سائر رجالنا إلى النبي ﷺ قال يا رسول الله إن حلفت قبل
(١٣٥)

وأنا أؤمر فقال إني أؤفت
إلى البيت قبل أن أؤمر
فقال لهم ولا حرج وروى
الشيخان أنه ﷺ مثل
عن شيخ يوشد قسم ولا
أنز الا قال قبل ولا حرج
(ويدخل وقتها لا بدع)
لهدي قربا (ينصف
لبسته) (نحر) يقيد زنه
بقولي (لن وقت قبله)
روى أبو داود بإسناد صحيح
على شرط مسلم كما في
المجموع أنه ﷺ أرسل
أهله لبسته لنحر فرمت
قبل الفجر ثم أؤفت
وقيس بذلك الباق منها
(ويستحق) (نحر)
الاختياري إلى آتو يومه)
أي النحر روى البخاري
أن رجلا قال فني ﷺ
إني رمت بعد ما مسيت
قال لا حرج والماء من بعد
لزال وخرج بزبادي
فستدلى أترأب أي تنسرق
كأبى ماسيا في قدصرح
الرائي بأن وقت الضليلة
لرم يوم النحر يشهي
باززال فيكون ربه ثلاثة
أوقات وقت فضلة وقت

سباني عن شخص من بني برأسه ثمر أماني غيره فوسى في حفرة أه (قوله ويدخل) معطوف
على قوله بدع الخ (قوله طواف الأمانة) وقوعه بعد الأضامن عرفات أي الخروج منها وقوله وطواف
الزيارة لأنه ما أتون من بني زياره البيت ويصرون حالا يراوى (قوله وطواف الصدر بفتح الهمزة)
لاهم صدره وله من بني مكة شرح الروض (قوله فيعدو إلى بيتي) أي يوجبوا ع (قوله ولا
يجب) ذكره مؤلفه لقوله روى مسلم ولا فهو معلوم من قوله وسن الخ لأن الحديث إنما يدل على عدم
الوجوب لا على السن (قوله ما مثل عن شيخ) أي من هذا العمل الأربعة كأيدل عليه قوله يوشد
حل بزيادة (قوله ينفذ لنحر) أي حقيقة أرسكا كافي الفط يراوى (قوله فرمت قبل الفجر)
أي بأمر منه ﷺ ع على حر وقوله فرمت قبل الفجر فيه أن اللهي دخول الوقت ينصف
لبسته لنحر وقوله قبل الفجر لا يدل عليه وبعبارة شرح حر وجه الدلالة من الخبر أنه ﷺ
على الرمي ما قبل الفجر وهو ما لم يبلغ الليل ولا ما لم يجل الليل المتعاطا لأنه أقرب إلى الحقيقة
بما قبله ولا يوافق للدفع من زلفة والأذان المصح فكان وقتا لرمي كأبعد الفجر أه فيه شيخ
(قوله يهني بالزوال) ويدخل نصف الليل حرف (قوله لأن الأصل) أي الأصل فيها ما به
الشأران لا يكون غير مؤقت كما كان مؤقتا فهو على خلاف الأصل كاقربه شيخنا (قوله عدم
التوقيت) أي عدم انتهاء التوقيت والافتداء بدخل وقتها ينصف لبسته لنحر أه شيخنا يبين من
عليه ذلك حمرا حتى يأتي به كافي المجموع نعم الأفضل لعلنا في يوم النحر وبكره تأخيرها عن يومه وعن
أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجيه من مكة أشد وهو صريح في جواز تأخيرها عن أيام
التشريق لا يغال بضوؤه على إسمائه يشكل بقوله ليس لأصحاب القوات أي قوات عرفة معاوية
الأوامر إلى قابل إذا استدعته الأحكام كإبدائه وإبدائه غير جائز لأنه يصبر حمرا بالحج في غير أشهره
لأنه قول هو غير مستفيد شيئا في تلك ليلة تائه على إسمائه فأمر بالتحلل وأما هنا فوق ما أخرجه بأن لا يحرم
بضوؤه على إسمائه ولا يؤمر بالتحلل وهو يثبت من أحوام بالصلاتي وقتها تهديها بالقراءة إلى خروج
وقتها شرح حر وفرق أيضا بأن وقت عرفة معظم الحج وما بعده تم مع تمكنه من كل وقت فكانه
غير محرم بخلاف من فاته الوقت فإن معظم حج به يلازم من بقاءه على إسمائه بضوؤه حيا في غير
أشهر الحج ويؤيده أن يؤمر بصبر بعد الوقوف لا يلزمه التحلل شرح حج وأجيب أيضا بأن محل
استماع الأوامر بالحج في غير أشهره إنما هو في ابتداء وهذا في الصوم حرف (قوله حل بآتين) فأن لم
يكن رأسه منحل بواحد من الباقين شرح حج (قوله من ليس الخ) بيان للغير (قوله وحلق)
أوتقصير) أي أن لم يضل وإن لم يجعله كشكا شرح حر فالدفع ما قبل أن لا اثنين في قوله وحل بآتين
أي صادق بالحلق من غيره فصير المني وحل بالحلق من غيره حلق الخ وقال الثوري وحلق أو تقصير أي
في باقي البدن غير الرأس والأخلاقه أو تقصيرها لا يتوقف حله على التحلل الأول لأنه يعمل بالتصاق

اختيار وقت جواز (ولا أتروا وقت الحاق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالشيء إن لم يضل لأن الأصل عدم التوقيت (وسباني
وقت الفجر) للهدي نحر وبغيره في باقي أحوام (وحل بآتين من ربي) يوم نحر (وحلق) أو تقصير (وطواف) متبوع بشيء إن لم
يفعل من عمرات الأحوام (غير كشكا ووطه ومقدسانه) من ليس وحلق أو تقصير وقلم وصيد وطيب وذن وسن وأمر الذكر وبوجه غيره كما
سباني بخلاف الثلاثة تعبدوا لربهم بالجمرة فتدلل لكم كل شيء

الانسان وروى في ذلك ميم وساقته (١٣٦) وتكون الميتة لا ينكح الحرام ولا ينكح حبيبه بل في عام من قوله وحل به البس

والخلق والقوم وكذا الميت (و) حل (بائناك الباقي) من الغرامات وهو السلطنة المذكورة ومن فاته الرمي وزنه بطله من دم أو صوم توقفت التحلل على الاتيان بسده وهذا في تحلل الحلق وأما العمرة فلها تحلل واحد والحكمة في ذلك أن الحلق يطول زمنه وتكثر أعماله بخلاف العمرة فأببح بعض عمرانه في وقت بعضها في آخر (فصل في الميت بنى) (قوله أيام التشريق) سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليلها بنور القمر وسكته التسمية لا يقوم لمطرداها حج أى فلا يرد أن الحكمة موجودة في هذه الأيام من كل شهر لأن الناس يشربون فيها لحوم الهدايا والضحايا أى يشربونها في الشمس ويقدمونها أو يصنع قائل الصلاة الرضى وهو المدودات في قوله تعالى في أيام معدودات والمعدودات المذكورة في قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معدودات هي العشر الأولى من ذي الحجة (قوله وفيها ذى رمعه) من لزوم الهدى فيها بآتى ومن حكم طواف الوداع ومن ذى زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله (قوله إلى أيام) في تقدير الأيام إشارة إلى أن الليالي لا تنسى ليالي التشريق الا توسعا وهو للتأنيب لما في الصباح من أن وجهه منحيها بذلك تقديرا للحج فيها بالشرقة أى الشمس اذ ذلك خاص بالهار كالإتيان في قافل (قوله معظم ليل) بدل من ليالي بدل بعض من كل وهذا لتحقيق مجاز داعي الصف ولو لم يحفظه لم يحتمل أن المراد ما يسمى معظما في العرف فلا يكون ذلك عش (قوله لا تقدم) من أن علم يرد فيها أمر بالبيت أى بلفظه بخلافه هنا ورد بلفظه حل (قوله والتصرع بميت الليلة الثالثة الخ) أى مع الوجوب مع معظم وفي نسخة والتصرع بالوجوب مع الخ والاولى أولى تخلص هذه عن التنبيه على زيادة الليلة الثالثة عش وبعبارة الخ قوله والتصرع بميت الليلة الثالثة في نظر لا سميت الليلة الثالثة صرح به الأصل حيث قال فان لم ينفر حتى غربت الشمس وجب مبيتها ومن ثم سقط هذا في صف الفسخ اه بحروده (قوله دعى كل يوم بعد زوال إلى الجمرات) حقيقة لمجرة: جمع الحصى القصور بثلاثة أذرع من كل جانب الاجرة العقبة فانه ليس على الاجانب واحد وهو أسفل الوادى فرى كثير من أعلاها باطل كاذ كره الاجهوى على التحريم وروسته حج لكن كلامه مدر في شرحه مع روى صحته الرضى من الأعلى وعبارته ويسن أن يرمى جرة العقبة من بطن الوادى أى أسفل اه (قوله فان نفر) أى سار بعد التحميل فصعق قوله واقتصل من مئى بعد القرب ولو غربت الشمس وروى شغل الرجل أى قبل النفر أى السير امتنع النفر حل وشرح مدر وبعبارة حج فان نفر أى تحرك لذهابا حقيقة النفر لا تزجاء فيشتمل من أخذ في شغل الارحال وروايت الاصح في أصل الروايات غرودا وهو في شغل الارحال لا يلزمه الميت وإن اعترضه كثيرون اه وفي شرح مدر امتناع الفهم في هذا ما لا اعتمد ع ش وروى وبعبارة مدر ولو نفر قبل القرب ثم عاد إلى مئى لحاجة كربة ففرت أو غربت فعاد كافهم الأولى فله النفر وسقط عنه الميت والرمي بل لو بات هذا متبرعا بطن

مبينهما لئدر (جاء وسقط
مبيت) البتة (الثالث يورى
بومها) قال تعالى فمن نجبل
في يومين فلا تم عليه
ونخط الامام بيني وبعد
صلاة الظهر يوم النحر
خطبة يعلمهم فيها رايهم
التسريق وحكم البيت
وغيره من ايام التشرى
بعد صلاة الظهر خطبة
يعلمهم فيها راي التفر فيه
وغير ذلك وبودعهم
(وشرط للرعى) أى لصحته
(ترتيب) الجمرات بأن
يرعى أولاً الى الجمرات الى
تلى مسجد الخيف ثم الى
الوسطى ثم الى جمره العقبة
للا اتباع ودواء الشيطان (وكونه
سبعاً) من المرات لذلك
فلا يرى سبع حبات مرة
واحدة أوحايتين كذلك
احداها بينه والاخرى
يباير لمعجب الواحدة
ولورى حاة واحدة سبعا
كفى ولا يكتفى بوضع الحاة
فى المرى لانه لا يسي ربا
ولانه خلاف الوارد (د)
كونه (يد) لانه الوارد
وهذا من زيادى فلا يكتفى
الى بغيرها كقوس ودجل
(د) كونه (بجبر)
لذلك الحصى فى الاخبار وهو
من الجبر فيجزى بانواعه
ولو ما يتخذ منه النصوص
كياتوت وعقوب وبلور
غية كقولوا وأبعد من
من زيادى فلا يرى الى غيره كأن

عن الرى لحصول الرخصة بالنظر ولو عاد البيت والرى فوجان أحدهما يارمه لاجل ما عوده لذلك
بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لاجل ما عليه كالستيم لفرار وقبيل وجود عوده كعده فلا يجب
عليه الرى ولا البيت شرح مدر واعتمد على الثاني ومن هذا ما أن قول الشارح لئسل ليس بقيد
فقول مدر أو غير مطوف على نفر (قوله) وأعاد لئسل ولو بعد الفروب (قوله) بعد ربيع
يرم ليقطع عنه ماذكر ويحرم عليه التفر لان الرى استقر عليه وكذا البيت اللبتين قبله وان باب
احدهما كما في شرح مدر (قوله) فمن نجبل أى استعمل بالنفر من منى في يومين أى فى ثنائى أيام
التسريق بعد ربيع جباره كان الجلالين يقولون فى يومين أى فى ثنائى يومين لان التجبل فى ثنائى ما صدق
عليه أنه متجبل فيهما فى الآية صاف يحذفون لان التجبل فى ثنائى ما تأمل (قوله) ونخط
الامام بيني الخ) وعلم بما قرره المصنف من قوله من لإمام أن يخطب بمكة سابع ذى الحجة ان هنا أن خطب
الحج أربع الاولى يوم السابع من ذى الحجة والثانية يوم التاسع بمسجد ابراهيم والثالثة يوم النحر
بمنى والرابعة فى ثنائى أيام التسريق وكذا فرادى وبعد صلاة الظهر الا الى يوم التاسع فانها اثنتان وقبل
الظهر رى (قوله) بأن يرى اولادى الجمرات الى تلى مسجد الخيف) ولورك حاة عمدا أو غيره ورمى
عليها جملها من الاول فيكلمها ثم يعيد الاخيرتين من يتبين شرح حج (قوله) سبعا من المرات
حتى يورى جملة السبع سبع مرات أجزاء وكلام الاصل يفهم خلافه حيث قال واحدة واحدة بنسبها
رى (قوله) من المرات أى مرات الرى أى من الحصى فلا يشترط كونها سبعا لانه يكتفى بحاة
واحدة (قوله) فلا يرى سبع حبات الخ) مفهوم قوله من المرات (قوله) كفى بل لورى جميع
الجرات سبعا واحدة كفى مدر (قوله) لمعجب الواحدة) وان وقع الترتيب فى الوقوع كان كفى حج
أوامها من يتبين فور قاما أوصرتين فاثنتان اعتبارا بالرعى وكذا ان وقت الثانية قبل الاولى اج
على التحريم (قوله) وبه) لا يجوز عنه يبد قسم القوس ثم الرجل ثم الفم والاستناج حج شورى
(قوله) فلا يكتفى الى بغيرها) الا ان يكون مقطوع اليدين أو يتسمر الرى بهما فيظهر الاجزاء قطعاً
وعدم جواز الاستنباهة أو شيخنا فى شرح الاصح شورى قال ع ش على مدر وهل يجزى الرى
بالبازا انه فيه نظر على حج ه أقول والا قرب عدم الاجزاء لقدره على اليد الاصلية فلا يبدل الى
غيرها ويحتمل الاجزاء لوجود معنى اليد اه (قوله) ولو ما يتخذ منه النصوص) وهذا بالنسبة
للاجزاء أما بالنسبة للجواز فان ترتب على الرى بالياقوت ونحوه كسر أو اضعافه مالم يحرم وان أجزاء
مدر (قوله) لا يبرى أى غير الجبر (قوله) وجس أى بعد الطبع لانه لا يسي حيث ذكر الجبر لورثاً
فيه فيجزى شرح مدر (قوله) منطبع) أشار به دون تفسير الجلى منطبع الى انه لا بد من انطباعه
لأنه لا يخرج عن الجبرية الا بذلك فان لم ينطبع كفى برماوى غلاف الشمس فانه لا يشترط
فيه التعليل بل لو تئس بنفسه كرم لوجود العلة ثم مطلقاً شورى وقال ح ف ولا يجوز غير المنطبع
لانه منطبع بالقوة فاذا كانت قطعة ذهب بعجزها أجزاء بخلاف قطعة ذهب خالص فلا تجزى ولو
نبل الطبع (قوله) وقصد الرى) وهو المكان الذى يجتمع فيه الحصى المحروط عليه الذى الصلى
وسطه دون مسائل اليه ودون العلم المنسوب واعتمد شيخنا الاجزاء اذا وقع فى الرى وهو مشكل
ولكلام سبع من الأشخاص ليس من الرى فلا أثر بل لا يجوز أن يرى فى محله هكذا قاله حل والوجه
لوجبه خلافه لقطع حدوث الأشخاص وأنه لم يكن فى زمنه عليه الصلاة والسلام من المعلوم أن الظاهر
غوراً لانه عليه الصلاة والسلام والناس فى زمنه لم يكونوا يورون حول محله ويتكون محله ولو

رُئِيَ فِي الْمَوَدِّ فَسَقَطَ فِي الْمَرِيءِ الْحَسْبِ (وَمَحَقَّ امَابَتِهِ) بِالْجَزْرِ وَأَنْ لِيَقِي فِيهِ كَأَنْ تَدْحُجْ وَخُجَّ مِنْهُ فَلَوْ شَكَ فِي امَابَتِهِ لِحَسْبِ
(رَسَنِ أَنْ يَرِي بِقَدْرِ حَسْبِ الْخَلْفِ) (١٣٨) بِمَجْهَتَيْنِ تَلْبِيسُ عَلَيَّ الْخَلْفِ وَهُوَ دُونَ الْخَلْفِ طَوْلًا

وَقَدْ ذَكَرْنَا لِقَالَ غَرِيبٌ سَمِعَ عَلَى سَمْعٍ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّيْخُ الْخَفِيُّ بِعِبَارَةِ شَرَحَ مَرَّ وَبَشَّرَ
قَدْ جَاءَ بِهِيَ أَيْ هُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرِيءَ هُوَ الْجُرَّةُ (قَوْلُهُ لِحَسْبِ) وَأَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ فَتَنَ امَابَتِهِ
لَا أَنْ لَمْ يَدْعُ لِرُفُوعِهِ وَخَادِمًا عَلَيْهِ كَذَا فِي الْأَعْيَادِ شَوْرَى (قَوْلُهُ بِمَحَقَّ امَابَتِهِ) أَيْ
غَلَبَ عَلَيْهِ فَتَنَ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ مُقَابِلٍ بِالشَّكِّ حُلَّ وَرَدَهُ شَيْخُنَا حَفَّ وَقَالَ الْمَرَادُ بِالتَّحْقِيقِ خَفِيفٌ
وَحُلُّ الشَّكِّ عَلَى مَطْلَقِ التَّرَدُّدِ الشَّامِلِ لِلظَّنِّ فَتَأْمَلْ (قَوْلُهُ حَسْبِ الْخَلْفِ) بِإِعْلَامِ الْقِدَالِ أَيْ كُنْتُ أَيْ
بِقَدْرِ الْحَسْبِ الَّذِي يَخْتَفِي بِهِ وَهِيَ تَخَلُّفٌ أَنْ يَضَعَ الْحَسْبُ عَلَى بَطْنِ إِهَامِهِ وَيَرِيهِ بِرَأْسِ السَّابَةِ كَمَا
فِي شَرْحِ مَرَّ فَهُوَ خَفِيفٌ بَيْنَهُ مَخْصُومَةٌ وَفِي الْفَتْوَا الْخَلْفُ بِالْحَسْبِ الْمَرِيءُ بِالْمَا بَعِ (قَوْلُهُ وَمَنْ عَجَزَ)
أَيْ لَمْ يَنْسَقْ عَنْهُ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ حُلَّ (قَوْلُهُ قَبْلَ فَوَاتٍ) سَمِعْتُ بِزَوَالِ قَوْلِهِ وَفَتْهُ الرِّأْيُ يَوْفُ
الْجَوَازِ وَهُوَ التَّوَالِي مَرَّ (قَوْلُهُ وَبِالْوَحْيِ) أَيْ النَّاتِبُ عَنْ غِيَرِهِ (قَوْلُهُ الْإِبْدِيرُ مِنْ نَسَبِ)
أَيْ الْجُرَاتِ الثَّلَاثُ وَهُوَ أَحَدُ احْتِمَالَيْنِ الْهَمَاتُ وَتَأْنِيهَا أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّعُ عَلَى رِيٍّ بِالْجَمْعِ بِلُورِي الْجُرَّةُ
الْأُولَى مَعَ أَنَّ رِيَّ عَقِبَهُ عَنِ السَّنْبِتِ قَبْلَ أَنْ يَرِي الْجُرَّتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ مِنْ نَفْسِهِ وَفِي عِبَارَتِهِ اشْفَى
إِلَى تَرْجِيحِ هَذَا الثَّانِي بِوَيْ الْخَادِمِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ قَالَهُ سَمِعَ وَجَزَى عَلَيْهِ أَيْ يَدَى تَعْمَالَهُ (قَوْلُهُ وَهَذَا
أَعْمُ) لِمَوْلَاهُ تَرْكُ حَصَاةٍ وَاحِدَةٍ عَشْرَ زِي (قَوْلُهُ أَدَامَ) لِأَنَّ أَيْامَ التَّشْرِيقِ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ (قَوْلُهُ
بِالنَّصِّ فِي الرِّعَاءِ) قَالَ سَمِعَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالْمَوْضِعُ الشَّوْرَى بِضَمِّ الرَّاءِ اهْ وَرَدَانِ الضَّمِّ فِي الرِّعَاءِ بَاءً
وَكُلِّ مِنْهَا جَمْعُ رَاءٍ بِشَرْفٍ وَقِيلَ (قَوْلُهُ لِمَادْخِلُهُ التَّدَارُكُ) أَيْ لِلْوَالِدِ لِمَا لَبَّاهُ لِبَلِّ الْفَرْضِ أَنْ
تَدَارِكَهُ وَاجِبٌ هَذَا مَرَادُهُ وَمَعَ ذَلِكَ فِي الْمَازِمَةِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ تَنْتَفِضُ بِالصَّلَاةِ وَالصُّومِ الثَّلَاثَيْنِ تَهْتِمًا
بِقَضَائِنِ وَبِدَخْلِهِمَا التَّدَارُكُ الْهَمُّ إِلَّا أَنْ يَخْصُ كَلَامَهُ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ فَتَأْمَلْ (قَوْلُهُ وَبِدَخْلِهِ
الْقَسْرِ) أَيْ كُلُّ يَوْمٍ اهْ (قَوْلُهُ لِمَدَمُ تَرَكَ ثَلَاثَ رِيَّاتٍ) وَلَوْ يَمْنَعُ عَلَى التَّمَتُّدِ خِلَافًا لِبَعْضِهِ
زِي بِخِلَافِ الْمَبِيتِ فَتَنَهُ بِسُقُوطِ الْمَدْرِكَ بَائِي (قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الْأَيَّامِ الْأَرَبَةِ) رَاجِعٌ لِأَنَّ كَثْرَتَهُ شَامِلٌ
لَتَرَكَ رِيَّةً مِنَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مَعَ جَمْعِ مَا بَعْدَهُ وَأَوْرَى جَمِيعَ الْأَيَّامِ الْأَرَبَةِ قُلْ وَتَصَوُّرُ امَابَتِهِ تَلَاوُحُ
الْيَوْمِ الْآخِرِ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ تَرَكَ جَمِيعَ الْآخِرِ وَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ كَلَامُ الْمُتَنِّ وَالْعَلَاةِ وَالْأَفْلَاحِ
لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْأَوَّلَ شَلَا بِقَعِّ مَا بَعْدَهُ عَنْهُ تَأْمَلْ وَبِعِبَارَةِ عَشْرَ قَوْلِهِ وَلَوْ
فِي الْأَيَّامِ الْأَرَبَةِ يَفْتَضِي هَذَا أَنَّهُ يُمْكِنُ تَصَوُّرُ تَرَكَ أَرْبَعِ رِيَّاتٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْأَرْبَعِ بِأَنْ تَرَكَ فِي كُلِّ يَوْمٍ
وَاحِدَةً وَيَتَمَتَّعُ بِمَرَامِهِ وَيَكُونُ السَّمُّ فِي مَقَابِلَةِ الْمَرُوكِ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ جُوبِ التَّرْتِيبِ
حَتَّى لَوْ تَرَكَ رِيَّةً فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَيْامِ التَّشْرِيقِ مِنَ الْأَوَّلِ شَلَا بِحَسْبِ مَا بَعْدَهُ وَتَجِبُ بِوَاحِدَةٍ مِنَ
الْأَوَّلَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَهَكَذَا فَعَلَّ الْمَرَادُ أَنَّ السَّمَّ يَحْتَقِقُ وَجُوبَ تَرَكَ ثَلَاثَةً وَأَنْ لَزِمَ مِنْ تَرْكِهِ تَرَكَ كَبْرَ
مَنْ لَرِي فَلَا يَجِبُ زِيَادَةُ السَّمِّ بَلْ يَكُونُ فِي جَمِيعِ التَّرُوكِ سَوَاءً مَا تَرَكَ بِالسَّمِّ وَفَاعِلُهُ لِحَسْبِ ذَلِكَ
لَا أَنَّهُ تَرَكَ جَمِيعَ الرِّعَاءِ لَيْسَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ وَاحِدٌ اهْ وَاجِبٌ عَنِ الشَّارِحِ بِأَنْ قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الْأَيَّامِ الْأَرَبَةِ نَزَا
فِي قَوْلِهِ فَكَفَرْتُ كَوْنُ الْمَرَادِ بِهَا رِيَّ جَمِيعِ الْأَيَّامِ وَقَوْلُ عَشْرَ وَتَجِبُ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْأَوَّلَى أَيْ عَشْرَ يَوْفُ بَائِي
وَهُوَ السَّنَةُ وَرِيَّ الْجُرَّةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ يَفْتَعُ رِيَّةً مَعَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَبِقَرِيِّ الْيَوْمِ الثَّانِي عَنْ التَّنَاقُلِ
وَبِقَرِيِّ عِلْمِي يَوْمَ تَنَاهَى عَنْ لَمْ يَضَلْ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ وَجِبَ عَلَيْهِ مَدَمُ (قَوْلُهُ فِي الرِّعَاءِ الْآخِرَةِ) لَيْسَ لَهَا
لَا يَتَوَقَّعُ تَرَكَ غَيْرَهَا لِأَنَّ تَرَكَ غَيْرَ الْآخِرَةِ وَقَعَرِي مَا بَعْدَهَا وَإِنْ يَفْعَدُ لَوْ جُوبِ التَّرْتِيبِ فَلَا

أَيْ وَأَنْ لَمْ يَدَارِكَه (لِمَدَمُ) تَرَكَ رِيَّ (ثَلَاثَ رِيَّاتٍ) فَكَثُرَ وَلَوْ فِي الْأَيَّامِ الْأَرَبَةِ
لَا نَقَرِي فِيهَا كَلْفًا لِلْوَحِيدِ وَأَنْ كَانَ رِيَّ كُلِّ يَوْمٍ مَعْبَادَةً بِرَأْسِهَا فِي الرِّعَاءِ الْآخِرَةِ مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ
(نَبَهَ)

مطعام وفي الأخيرتين
منه مدان وفي ترك مبيت
إلى التشرى كلها دم
واحد وفي ليلة مدوني
لثنتين مدان لم ينفر قبل
الثالثة والأوجب دم تركه
جنس البيت هذا كله في
غير المصنوعين أمامهم
كأهل السقاية ورواء الأبل
أوغريهما فلم ترك الميت
إلى متى يلام (ويجب
على غير نحو حاضن)
كسقاء (طواف وداع)
وبسبب بالصدور أيضا
(شراق مكة) ولو مكيا
أو غير حاج ومعتذر أو
فارقها لسفر فصر كافي
المجموع للإتياع ورواء
البحارى وخبر مسلم
لا ينفرد أحد حتى يكون
آخر عهده بالبيت أى
الطواف بالبيت كرواء أبو
داود وما ذكره من وجوب
طواف الوداع على غير
الحاج والمعتذر هو ما رجمه
في الروضة وأصلها بناء على
أنه ليس من المناسك
والعقد ما يثبت في شرح
الروضة أنها من غير
على من ذكر • وأعلم
أنه لا وداع على من خرج
لغير منزله بقصد الرجوع
وكان سفره قصيرا كن
خرج للمسرة ولا على محرم
خرج إلى منى

(قوله مطعام) فإن عجز وجب عليه صوم ثلث العشرة أيام الواجبة بدلا عن اللحم لأن نسبة الرمية الواحدة لثلاثة ثلث العشرة ثلاثة وثلاثون فيكسر المنكسر لأن الصوم لا يتبعض فصر أربعة
فنبسط أعشارا بأربع عشر فتراف نسبة الثلاثة إلى واحد والحج والسبعة فثلاثة أعشارها وهو ثلثا
عشر عشرين يوما فيكسر المنكسر يوما كاملا فيصوم يومين في الحج ويقيم ثمانية وعشرون
عشرًا بثلاثة أيام الأخاض فيكسر المنكسر فتكون ثلاثة كوامل فيصومها إذا رجع إلى أهلها والقائل
بأنه يوم عن ترك الرمية الواحدة أربعة أيام يوجه بأن ثلث العشرة الواجبة بدلا عن اللحم ثلثة
وثلث فنبسط الثلاثة من جنس الثلث تصير تسعة يضم الثلث إليها فصر عشرة ثلاث ثلاثة أعشارها
ثلاثة ثلاث يوم فيصومها في الحج وسبعة أعشارها سبعة ثلاث يومين وثلث فيكسر المنكسر
فصر ثلثا فأب كوامل فيصومها إذا رجع أه سم بإصباح والأول بعجز المنكسر قبل القسمة لانه
لم يعهد بإصباح يوم بعض يوم والثاني بعجز المنكسر بعد القسمة وجزى الزيادة على الأول لم
يعتمد شيخنا حنف (قوله إن لم ينفر) من باب ضرب كافي المختار ع ش لكن في شرح صحيح
روى ينفر يضم فاذكرها وعبارته هو دم بعد نقل عبارة المختار به لتصل ما في كلام الشارح
كبحر الآن قال ما ذكره امريرة أخرى فليراجع أه وبعبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالسكر
فقد أوتى بالضم نفورا وهو الحاج من منى من باب ضرب أه فيفهم من كلامه أن الضم والسكر
ناحان بنفرا للشد للعبادة تأمل وقوله إن لم ينفر أو ذلك بأن الثالثة ولا بأن البيت الثالثة وجب دم
والفرض أنه ترك البيت فيأثمها (قوله هنا) أى قوله يجب مبيت الحج فلا يؤذ ذكره هناك (قوله
كأهل السقاية) ولو كانت محدثة لغير العباسي ممن هو من أهل السقاية في مناه وإن لم يكن عباسيا
شرح حر (قوله رداء الأبل) يشترط في رداء الأبل أن يكون التفريل غروب الشمس فإن كان
بعد غروب الشمس وجب الميت حر وخط ع ش بخلاف أهل السقاية فلا يشترط فيهم ما ذكر
لأن علمهم وهو السقاية بالأبل والنهار بخلاف الرعاء فإن علمهم بالنهار بالأبل فإذا غابت عليهم الشمس
امتنع عليهم التفريل ذكر هذا الفرق حر (قوله وأوغريهما) كذا تنص على نفس أموال أوفوت مطلوب
كأن يوضع المريض بتركه فلهده أموت تحفر قبره في غيبته فيأثم لانه قد عثر فأشبه الرعاء
وأهل السقاية شرح حر (قوله فلم ترك الميت الحج) ولم ترك الرمي يومين فأكثر وتذكره في
آثار أيام التشرى كجامع ما تقدم وقوله وبسبب بالصدور أى كإسبى طواف الأفاضة بذلك حل
وقوله بفراق أى بإرادة فراق (قوله آخر عهده) ضم الراء وقضها وقوله أى الطواف بيان لشمع
الجوارح وهو ما اسم يكون أو غيرها يرادى وكان المناسك كطواف الوداع آخر (قوله بناء
على أنه ليس من المناسك) ولا ينافيه لزوم لم تذكره ولو لم يراج ومعتذر لانه تابع ومشابه لما حرمه
قل قال صحيح على أن ما قاله من أن الرأى من توابعها كالتيمة الثانية من توابع الصلاة وليست
منها ومن أن الأجر فصله وأصلها بيت وقع أو تركه بحجة نية نظر التيمية والأوجبت لا تنفذها
ولا يلزم من طلبه في الفسك عدم طلبه في غيره لا ترى أن السواك سنة في نحو الوضوء وهو سنة مطلقة
أه محروقة وبعبارة الشورى ومع القول بأنه ليس من المناسك يجب على الأجير الاتيان بهو ينبسط
من الأجر فلهذا تركه لأن الأجرة تنسحق على ما كان يفعله المؤجر ولو بشره فلا نجل جعل هذا من
قوله لا خلاف حر ابن شوري وألقى في شرح حر أنه لا يجب على الأجير الاتيان به ولا ينبسط
من الأجر تنشأ بناء على أنه ليس من المناسك وهذا هو المذهب كما قرره حر (قوله وأعلم الحج) هذا
تسيد لثمن (قوله لتبرئة) أى حر وطهته والحاصل أن من فارق مكالمه فصر له طواف الوداع

مطلقاً أي سواء قصد الإقامة أم لا بخلاف من فارقها بدون ساقفة قصران قصد الإقامة فخرج لازم طواف الوداع والا فلا وهذا استفاد من كلام الشارع حيث أطلق في ساقفة القصر وفضل فيها دونها حيث قال وأعلم أنه لا بد من الوداع في رمادي (قوله إذا أراد الانصراف) أي إلى بلده أي أراد أن ينصرف إلى بلده من منى ولا يرجع إلى مكة فعليه طواف الوداع فإن ذهب إلى مكة لأجله كان شرح م (قوله وقيس بها النساء) قال في المجموع فلو رجعت لحاجة بعد ما ظهرت الحجج وجوب الطواف (قوله فلو ظهرت قبل ركعة) أي قبل أن تصل إلى محل تقعر فيه الصلاة فيظهر إيمان شوري (قوله ويجزى ركعة) وفي ترك طوفه منتهى وبعضه كامل وغلط من قال مد كرك بيت ليلاً وحصة وعلى الأول يفرق بأن الطواف لما أشبه الصلاة في أكثر أحكامه كان كالصلاة الواحدة فألحق ترك بعضه بترك كله ولا كذلك ذلك شرح الارشاد لحج (قوله لتركه نسكاً) هذا واضح على طريقة الشارع في شرح الأرواح وهو أنه من التملك وأما على ما نقلنا فلا يخفى هذه الملة حل فكان الأولى أن يقول تركه واجباً وحذف نسكاً (قوله فلام) عمله إذا لم يكن بلغ منزله الذي هو دون مرتين والاستقرار يوافيه الدم ولا يسقط بالعود كما يحتمل السيد السهوي خلافاً لما أشار إليه الشارع تأمل ابن شوري (قوله لأنه حكم القيم) لا ينافي التعليل بكونه في حكم القيم نسو بهم بين السفر الطويل والتقصير وجوب الوداع أنصرف معناه لم يتم لعوده بخلاف ذلك شرح م (قوله وكما جاز في المقات) التشبيح وجوب أصل الوداع في صفته والا فلا تنقيد بالود قبل ساقفة القصر ينافي ما قسمه في الأحرار من قوله أما إذا عاد إلى قبل ثلثه بنسك فلام عليه مطلقاً ولا يتم الجواز فإن نوى الودع ع (قوله وقول فلام) لأهم ما في الأصل أنه وجب ثم ع (قوله الصلاة) أي صلاة جماعة كما في شرح حج وفيهم من قوله أقيمت (قوله ومن شرب ماء زمزم الخ) ومن لكل أحد شربه أن يقصده نيل مطلوبه الدنيوية والاخرية فخر بها زمزم لما شرب لمسهند صحيح حج فإن تخلف ذلك يكون لعدم اخلاص نية الشارب كما قرئ من شيخنا ح (قوله وأن يتنعم) أي يتأمل ويكره قصه عليه حل (قوله وإن أوم كلام الأصل فيكوناً قبله خلافة) حيث قيد بمداغ فراغ من الحج وهو ضيقاً له خاص بالحج وبكونه بمداغ فراغ الحج حر حل (قوله فيه) أي في قوله زيارة قبر الخ وقوله ما قبله هو قوله وشرب ماء زمزم وقوله خلافاً خلاف قوله ولو لم يصرح الخ لأن الأصل قيد بمداغ فراغ الحج فيقتضي أنها لا خلاف للحاج والمعتبر (قوله خبر ما بين قبري الخ) انظر وجه دلالة هذين الحديثين على المدعى وهو من زيارة قبره ^{عليه السلام} واشتد الربى عليه بقوله صلى الله عليه وسلم من زار قبري ويحب فمضاني وبأدب آخر اه وقد يقال ما ذكره الشارع فيه الدلالة بطريق الزوم الما بين ما بين قبري وبينى روضة الخ أي وما كان كذلك تسن زيارته بقبري تسن زيارته (قوله ودعوة من رياض الجنة) المراد بسمية ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل إلى الجنة فتكون من رياض أرواته على الجار لكون العبادة فيه تؤهل إلى دخول الما فيه روضة الجنة وهذا فيه نظراً لإختصاص تلك بقعة البقعة والخبر مسوق لئلا يدشرها على غير ما قبل فيه تشبيه بحسن الاداء أي كرامة لأن من يقصدها من الملائكة ومؤمني الانس والجن يصكرون الله كرسا وأنواع العبادة فتح البرى شوري قال العلامة الحلي في السيرة قال ابن حزم ليس على ما ينه أهل الجبل من أن تلك الروضة قطعة مقطوعة من الجنة قال في موضع آخر وخص صلى الله عليه وسلم أن في كل يوم ينزل على نبيه

عن ابن عباس أنه قال صلى الله عليه وسلم أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض وقيس بها النساء فلا طهرت قبل مغادرة مكة زمزما السود والطواف أو بعدها فلا يحرم من زيادتي (و يجزى تركه) ممن وجب عليه (بدم) تركه نسكاً واجباً واستثنى منه البقيتي تبعاً للروايات التحيرية (فان عاد) بعد فراغه من الطواف (قبل ساقفة قصر وخاف فلام) عليه لأنه في حكم القيم وكما جاز في المقات وهو غير محرم ثم عاد إليه وقول طواف من زاد في وقول فلام إلى من قوله سقط (وأن تكسبهم) أي بعد الطواف ولوناسيا أوجاهلاً بقيد زده بقول (لا الصلاة) أقيمت أو شغل (سفر) كشره زاد وشرحل (أعاد) الطواف بخلاف ما لا شك في من ذلك (ومن شرب ماء زمزم) ولو لم يصرح حاج ومعتبر للإتيان رواد الشيوخ وأن يتنعم منه وأن يستقبل القبلة عند شره (وزيارة قبري) صلى الله عليه وسلم ولو لم يصرح (واعتبر) وأن أوم كلام

وذلك لخبر ما بين قبري وشعري ومن رياض الجنة

الشرف

وتدري على حوضي وغيره لاتسد الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي هذرا وهما الشيخوخان ومن لمن
فصل المدينة الشريفة زيارته أن يتكفّر طريقه من الصلاة والسلام عليه ﷺ فإذا رأى حرم المدينة وأشجارها زاد في ذلك وسأل
لله تعالى أن ينعم بهذه الزيارات ويثقلها به ويفعل قبل دخوله بليس (١٤١)

فصل الروضة وهي بين قبة
ومئذيه كما هو وصلي تحية
المسجد بجانب المئذية وشكر
الله بعد فراغها على هذه
النعمة ثم وقف ستدير
القبلة مستقبل رأس القبر
الشريف وبعد منحه
أربعة أذرع ناظر للأسفل

ما يستقبله فلوغ القلب من
على الدنيا ويسلم بالرفع
صوت أو الله السلام عليك
يا رسول الله صلى الله عليك
وسلم ثم يتأخر صوب يمينه
فقد ذراع فيسلم على أبي
بكر ثم يتأخر قد ذراع
فيسلم على عمر رضي الله
عنه ثم يرجع الى موقفه
الاول فيالفرجة النبي صلى
الله عليه وسلم ويتوسل به
في حق نفسه ويستغفره
الى رب ثم يستقبل القبلة
ويدعو بما شاء لنفسه
والسليم وإذا أراد الشرف
ودع المسجد ركعتين
واقى القبر الشريف وأعاد
نحو السلام الاول
(فصل في أركان الحج

الشريف ﷺ سبعون ألف ملك يضربونه بأجنحتهم ويحفون به ويستفرون له ويصلون
عليه إلى أن يمسوا عرجوا ويهبط سبعون ألف ملك كذلك حتى يصحبوا إلى يودون إلى أن تقوم
الساعة اه بحرفه (قوله وتدري على حوضي) الاصح أن المراد من تدري الذي كان في الدنيا بينه
وقبل أن يموت هناك منبر أو قبل معناه أن يصمته لاجل الجلوس عنده للازمة الاعمال الصالحة بورد صاحبه
الحوض ويقتضي شرب منه اه شوري (قوله لاتسد الرجال) في الاستدلال به على سن الزيارة
نظر لما تقدم من الحضي لاتسد الرجال أي الصلاة والاعتكاف الا هذه الثلاثة اه حرف (قوله وبليس
أنظف ثيابه) وهل الاولى هنا الاعلى قيمة كالعيد أو الابيض كالجمعة كل محتمل والا قرب الثاني اذهو
أقرب بالتواضع المطلوب شوري

(فصل في أركان الحج) (قوله وأركان الحج الحج) وأصلها الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أما
التي هي وسيلة للعبادة وان كانت ركنا اح وهما قدم المصنف الطواف على الوقوف لانه أفضل
ويجيب بأمر الله تعالى الترتيب الخارج وانظر لم آخر الأركان هنا مع أنه كان المناسب تقديمها أول الباب
(قوله أي نية الدخول فيه) فمره فاستيق بالدخول في التمسك وعدل هنا لنية الدخول لانه لا يلزم
لركن كقوله عني على حر (فرع) أتى بأعمال الحج وتواب ثم شك في أصل النية هل كان
أتى بها أولا لقياس عدم اجتماعه وظهور الصلاة وغيرها أو ما قل عن بعض الناس من الاجزاء فارقا
بينه وبين الصلاة بأن قضاءه يثنى بالظاهر أو غير صحيح سم على حج قال عني على حر
الا قرب الاجزاء قياسا على ما شك في النية بعد فراغ الصوم ويترك بينه وبين الصلاة بأنهم توسعوا
في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية الصلاة (قوله انما الاعمال بالنيات) أي مع عدم جبرها بهم والا فالحديث
وحده لا يدل على كونها ركنا بل على وجوبها (قوله ووقوف برفة) فان قلت فلم كان الوقوف
برقة قال أركان الحج بعد الاحرام للآتي من طريق مصدر الوقوف الطواف والسعي مثلا فالجواب أنه انما
كان أول الأركان الوقوف اقتداء بأبينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد جوده
من الجنة إلى مكة كان أول ماله من مناسك الحج الوقوف برفة لانها كالباب الاول للمكة والله
المثل الأعلى وبليه مردلة وهي كالباب الثاني لازدلالها وقرنها من مكة فان قلت فلم سوغ الحاج
للمسرى وغيره الدخول إلى مكة قبل الوقوف فالجواب أنه انما ساعهم الحق تعالى بالدخول لوجه
بالخلق لما عندهم من شدة الشوق إلى رؤية بيت ربهم الخاص فكان حكمهم حكيم من حاج إلى دار
سيد فكذلك بين يديه يتظر ما يأمر به السيد من الاعمال فساقل لانه ذهب الى عرفات التي ابتدأ
هنا أعماله على الصلاة والسلام مارسه الامتثال امر به ذكر الاستاذ الشرنقاني في الميزان وأجيب
أيضا بأن للمسرى ليدري الطواف الذي هو ركنا أي نية آدم لانه يلزم على ابتدائه بالطواف
اختلاف الترتيب في الأركان (قوله لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت) فيه أنها لا تدل على كونها ركنا انما
يهم بها الوجوب وهو صدق بغير اركنية وكذا يقال في دليل السعي تأمل ويجب بأنه يضم للدليل
قولنا مع عدم جبر كل بهم كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله ودخل) فان قلت جعل ركنا وكان دخول

(الرم) أي نية الدخول فيه غير انما الاعمال بالنيات (ووقوف) بركة غير الحج عرفة (وطواف) اقوله تعالى وليطوفوا بالبيت اقترب
(وسعي) الذي هو الدار طعن وغيره يستند حسن كافي المجموع أنه ﷺ استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعي قد كتب
عليكم (وسلق) وتقمير

توقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم كالطواف والمراد إزالة الشعر كالحرم (وترتيب المظلم) بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والخلق والتقصير والطواف

(١٤٢)

عنى مناسكه وقدمه في الروضة كاملها ركننا وفي المجموع شرطاً والاول أنسب بما في الصلاة وقول أو تقصير الى آخره من زيادتي (ولا تحجير) أى الأركان أى ادخل للجبر فيها وتقدم ما يجبر بدم ويسى بعضا وغيرها يسى هيئة (وغير الوضوء) من السنة أركان (المعركة) لشمول الأدلة لما ظاهر أن الملقح أو التفسير يجب تأخيرها عن سبها فالترتيب فيها مطلق (ويؤيدان) أى الحج والمعركة على ثلاثة أوجه لا لما أن يحرم بها ما أو يبدأ بها أو بمعركة قالت عائشة رضى الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فنام أهل بيعة ومنام أهل بيعة ومنام أهل بيعة وعمره رواه الشيخان أحدهما أن يؤدبا (يفراد) بأن يحج ثم يحرم (يشتر) بأن يحرم بعد فراغه من الحج بالمعركة ويأتى بعملها (د) فانها (يتمتع بأن يكسر) بأن يشتر ولو من غير ميقات

بلد ثم يحج سواها أو الحج من مكاه من ميقات أحرم بالمعركة مناه من مثل ما تقدم من ميقات أقرب منه وأن أوم كلام الاصل اشتراط كونه من مكاه من ميقات عمره وكون المعركة من ميقات بلد ويسى الآتى بذلك ضمنا

في التحلل الأول قلت أما الأول فلان فيه موضع زينة الله تعالى فأنه الطواف من حيث أعمال النفس في السنة تعالى وأما الثاني فلان التحلل من العبادة لما بالأعلام بقايتها كالسلام من الصلاة الملم بالسلامة من الآفات للصلى وإما بتطلى ضدها كتماطى الفطر في الصوم ودخول وقتة في الصلوة ودخول وقتة في الحج فانه من جهة فائمه من الترفه والاحرام الموجب لكون الحرم أنشئت أغبر فكان له دخل في تحللهم من محرمات الاحرام شرح حج وقوله فلان فيه موضع زينة هذا لا يتبع خصوص الركبة وأيضاهو معارض بالتجرد عن المحيطان فيه موضع زينة الله تعالى مع أنه واجب لاركن (قوله توقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم) أخرجه يرى جمة العقيدة ان التحلل متوقف عليه لكن يجبر بدم فتأمل شوري زى (قوله وترتيب المظلم) أقول هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشئ أن يكون بحيث اذا انعدم انعدم ذلك الشئ ولا شبهة في أنه اذا خلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى بشئ الأعمال حصل الحج وكان الملقح ساقطاً لعدم إمكانه لأنه لا لشعر برأسه وإن أم بفعله في غير محله وبغوت مع انتفاء الترتيب فيتلأ سى ويمكن أن دفعها بأن يقال الملقح انما ساقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لان سلفه قبله لم يقع ركنه والآن ما هو أثره بإزالة الشعر قبل الوقوف وهذا كما لو اعتمر وحلق المعركة ثم أحرم بالحج عقبه ولم يكن رأسه من بعد دخول وقت الحلق فان الملقح ساقط عنه وليس ذلك اكتماء بحلق المعركة بل لعدم شعر بزيه له عى على هر (قوله بأن يقدم الحج) استفيد من كلامه أن الملقح لا ترتيب بينه وبين السى ولا بينه وبين الطواف وهذا هو الذى يخرج بالمظلم افراد بالمظلم ما عدا الملقح والطواف كما يعلم من كلامه (قوله ان لم يفعل الحج) أشار بهذا الى أن عمل كون الترتيب في الملقح اذا أخر السى عن طواف الأفاضة كما هو التناوب فان سى بعد طواف القدوم فلا يكون الترتيب في الملقح (قوله وقدمه) أى الترتيب (قوله أى ادخل للجبر فيها) أى لا اندام للمأخية بانعدامها حج فلو جبر بها لمع عدم فعلها لزم عليه وجود للمأخية بدون أركانها وهو محال (قوله وتقدم ما يجبر بدم) وهي الواجبات المتقدمة كالاحرام من الميقات والميت بجى والميت بزدلفة والرى وطواف الوداع زى (قوله لشمول الأدلة) أى للمأخية على جنوب النية والطواف والسى والخلق وقوله لمأخية للمعركة أى لوجوبها فيها (قوله والترتيب فيها مطلق) أى في كل أركانها لا متميزاً بالمظلم (قوله ويؤيدان أى الحج والمعركة على ثلاثة أوجه) يرد على المحصر بالآخر مطلقاً (قوله قلت هو غير خارج عن الامور الثلاثة) لأنه لا بد لصفه لواحد منها فالاحرام مطلقاً مع الصرف لواحد منها معنى الاحرام ابتداء بذلك الواحد سم (قوله قالت عائشة) استدلال على الارجح الثلاثة التى ذكرها في المحصر وكان المناسب تأخير هذا السيل عن كلام المتن على عادته (قوله من أهل) أى أحرم بحج (قوله أحدهما أن يؤدبا) فالكلام عليهما يستند من ثلاثة أوجه بيان الجواز وبيان الأفضل وجوب الدم وقد تكلم على المصنف (قوله بفردا) أى ملتبسين بفردا أو باليه بمعنى مع (قوله بأن يحرم بعد فراغه) أى بأى يخرج الى أدنى محل يحرم بدم زى (قوله وان أوم كلام الاصل) أى حيث قال بأن يحرم بالمعركة من ميقات بلده ويخرج منها ثم يشترط مكاه وأن لا يعمود للاحرام الملقح الى الميقات أى الى أى أحرم بالمعركة منه اه زى ويجاب عن الاصل بأن قوله من مكة في قوله

يقتضى
بلد ثم يحج سواها أو الحج من مكاه من ميقات أحرم بالمعركة مناه من مثل ما تقدم من ميقات أقرب منه وأن أوم كلام الاصل اشتراط كونه من مكاه من ميقات عمره وكون المعركة من ميقات بلد ويسى الآتى بذلك ضمنا

لثمة بمحظورات الاحرام بين التمكن أو لثمة بقطوع الموديلات عنه (و) ثالثها (يقربان بحرم بهامها) في أشهر حج (أو بعمرة) ولو قبل أشهر (مجمع) في أشهره (قبل شروع في طوافهم بعملهم) أي الحج فيها يحصلان أما الاول فلخبر عائشة السابق وأما الثاني فلما روى مسلم أن عائشة أوتت بعمرة فدخل عليها رسول الله ﷺ فوجدها في قتال ما شأنك قالت صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج حتى تقبل الناس ولأهل بل وأهلب البيت قال لما رسول الله ﷺ (١٤٣)

فقلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طائف بالبيت وبالصفا والرودة فقال لما رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم فقلت من حجتك وعمرتك جميعا وخرج يزيدني قبل الشروع ما لا أشرع في الطواف فلا يصح إحرامه بالحج لانصال إحرام العمرة بمقصوده وهو أعظم أفعاله فيقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها وقبيد الأصل الأحرام بها بكونه من الميقات والأحرام بالعمرة بكونه في أشهر الحج اتصال على الانفصال (د) ينتج عكس) بأن يحرم بحج ولو في أشهر ثم بعمرة قبل طوافه لأنه لا يستفيد به شيئا بخلاف ادخال الحج على العمرة فإنه يستفديه الوقوف والرمي واللبث (وأضله) أي هذه الأوسمة (أفراد) فيميزونه بقول (إن اعتمر عامه) فلا أثر عن العمرة كان

ينشئ حجام من شرط لوجوب الملبس التمسيت تمسكا كقوله حج وكذا قوله وأن لا يعود الحج (قوله) لثمة بمحظورات الاحرام أي بملابسها فإن هذا يأتي في الأفراد وأوجب بأن وجه التسمية لا يوجب التسمية حرف (قوله) بقطوع الموديلات عنه أي عن التمتع أي لأنه أن يحرم بالحج من مكة كأهل مكة (قوله) ثم بعملهم أي الحج فيه إشارة إلى اتحاد ميقاتها في المسكن في الصورة الأولى وإن الملقب بحكم الحج فيجزيه الاحرام بهما من مكة للعمرة فلا يلزمه الخروج إلى أدنى الحل شرح حج وعبرة زى قوله ثم بعملهم أي بكنى عنها طواف واحد وحج واحد وحملهما للحج والعمرة معا أو الحج فقط للعمرة لاحكامها لاشمارها أي لا يندرجها فيه لم يصح الأصحاب بذلك والاقرب كقوله بضمهم الثاني سم زى (قوله) فيحصلان اندراجا لا صرفا في الاكبر لخبر الصحيح من أن حرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وحج واحد حتى يحل منهما جميعا شرح حج وفي العباب ينسب للفران أن يطوف طوافين ويسمييين خروجين خلافاً في حنيقة (قوله) ما شأنك أي أي شيئاً منك فهو ميتاً وأخبر كقوله عرش (قوله) ولم أحل) بضم اللام الأولى وحكى كسرهما كقوله البرمادي وقوله ولم ألتفت لتفسير قولها لم أحل كل الشورى يرى لأنها إذا طاف تحللت من العمرة والأولى أن يكون عطف على أنه معلول لأنه لا بد من الحلق مع الطواف في التحلل (قوله) حتى إذا ظهرت طائف قد أوتت بالحج قبل الشروع في الطواف وهي الصورة الثانية من صورتي الفران (قوله) وبالصفا أي وصفت ثيابه بالصفا والرودة أي بينهما حرف (قوله) بمقصوده أي الأحرام أي لا يزال مقصوده وهو الطواف وقد قبل الطواف هو المقصود الأعظم لأنه أفضل أركانها لاجبة إلى تقدير المنافع وهو أول (قوله) ولو في أشهر أي لأنه أن كان في غير أشهره انعقد العمرة والعمره لا تدخل على العمرة وإن كان في أشهره انعقد جوارحه هي صورة العكس قاله الزايد قال عرش وأما أخذ غايته فمعه توهم أنه إذا أحرم أحرم به في أشهر ثم أدخل العمرة عليه صح لأنه لم يغير شيئاً من أعماله المطلوبة بإحرامه أو بالوالد لعل له وعبرة حل قوله ولو في أشهره كان الأولى إسقاط هذه الغاية لأن الأحرام بالحج في غير أشهره يقع عمرة كما قسم (قوله) عامه وهو بقية الحج بشو يرى (قوله) منفضولاً أي عن التمتع والقرآن فهما أفضل منه للتعليل المذكور حل (قوله) أفضل من الفران لأن التمتع يأتي بميلين كاملين غير أنه ليس لك لهام ميقاتين والقرآن يأتي بعمل واحد من ميقات واحد شرح م (قوله) على خلاف في فضيلة ما ذكر أي الأفراد والتمتع بضمهم فضل الأفراد على التمتع وبضمهم عكس أخذاً لما أبدسه كافرره شيئاً حرف فهو متعلق بقوله وأضله أفرادهم تمتع (قوله) بأن روائه) ينتج التاء لأن الألف ملبية لا تقبلها عن أعلى كفتاة (قوله) وأما ترجيع) مقابل لمحدوف تقديره أما ترجيع أحدهما أي الأفراد والتمتع على آخر فقد قسم وأما تأمل (قوله) وهو مدرج ترتيب وتقدير (قوله) تمتع أي استمتع بالعمرة

الأفراد منفضولاً لأن تأخيرها عنه مكرره (تم تمتع) أفضل من الفران على خلاف في فضيلة ما ذكر ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في إرواه ﷺ روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج وروى أيضاً أنه أحرم مشقته ورجع الاول بأن روائه أكثر وبأن جابر منهم أقدم حجة وأشد عناية بنبط للناسك وبأنه افتتح على الفران ثلاثاً لثمة التمكن فيه أكل منها في الفران (وعلى) كل من التمتع والقارن من فوائده في شرح الروض وأما ترجيع فالتيسر من الهدى وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ خرج من أسامة البقر يوم التحركات وكان قارنات

وقيس به القرون فلامد
على حاضريه (وهم من)
ما كنهم (دون مرحلتين
منه) أي من الحرم فترحم
منه والقريب من التمتع
يقال أنه حاضره قال تعالى
واستلمه عن الثمرة التي
كانت حاضرة البحر أي
قريبة منه والمعنى في ذلك
أنهم لم يربحوا ميقنا كما
أوصفت في شرح الروض
فمن جاوز الميقات من
الأقربين ولو غلب مرید
فلكم به فاحرم بالعمرة
قبل دخول مكة أو قبل
دخولها منه فمقتضى أنه
ليس من الحاضرين لعدم
الاستيطان وقول الروضة
كأهلها في دون المرحلتين
من جاوز الميقات مریدا
لأن مكة ثم أحرم بمكة لا
يلزم عدم التمتع محمول على
من استوطن ولا يضر
التقييد بالربد لأن غيره
مفهوم بالواقعة ومن
الطلاق المسجد الحرام
على جميع الحرم كما هنا
قوله تعالى فلا يشرى بوا
المسجد الحرام بعد عامهم
هنا وعبر في المحرر بدل
الحرم بمكة قال الاستون
والفتوى على ما فيه فقد
قاله صاحب التفرع عن
نص الاملاء ثم قال وأبعد
الشافعي بأن اعتبار ذلك
من الحرم يؤدي إلى ادخال البعيد عن مكة

من الحرم يؤدي إلى ادخال البعيد عن مكة

واخراج القرب لاختلاف الواقت وضاعت على مدخل ان قولي (واعتمر المتمتع في أشهر حرج عامه) فلو وقعت العمرة قبل
 أشهر أوفها لأخرج في عام قابل فقدم وكذا لو أصرمها في غير أشهره وأنى (١٤٥)

وبين مكة عشرة أميال فهو من حاضري الحرم مع أن بينه وبين مكنته وخمسين ميلا وقوله وإخراج
 القرب أى من مكة كأن يكون بينه وبين الحرم ثمانية وأربعين ميلا وبين طرف الحرم الذى يليه
 وبين مكنته ثلاثة أميال فجعله مانعا وبين مكة أحد وخمسون ميلا حول وأجيب بأن مكة والحرم
 كائين الواحد فالقرب منه كالقرب منها (قوله وإخراج القرب) أى من حاضري الحرم
 (قوله الواقت) أى حدود الحرم للثقدمة كفى شرح الروض أفاده شيخنا ونظم بعضهم حدود
 الحرم بقوله

والحرم التحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال اذا رمت آتاه
 وسبعة أميال عراقى وطاف • وجدة عشر ثم نفع جعرانه

(قوله فله وقت الحج) محتمز قوله في أشهر حرج وقوله أوفها الحج محتمز للاضافة في قوله حج عامه وقوله
 وكذا فصله زائد على مفهوم المتن على أن المراد بقوله واعتمر أى بأعمال العمرة كابدل عليه قوله
 فلو قمت الحج فلأثر بدنه أنه أحرم بها وأنى أعمالها في أشهر حرج عامه كان قوله وكذا الحج محتمزه

(قوله لم يرد) أى كل من القارن والمتمتع على ما يأتي ع ش فالأولى تقديمه على قوله واعتمر للمتمتع
 غلب قوله إن لم يكونا إلا الحان كلاهما عام وعبارته في شرح التحرير ولم يرد من ذكر من التمتع
 والقارن اه وقدمه على قوله واعتمر للمتمتع وهو ظاهر في الصورة الثانية من القرآن دون الأولى لانه
 لا يتصور فيها عود لانه محرم بهما فلا يتأتى عوده للأحرام بالجمع مع أن لوعاد للقيات قبل الاشتغال
 بالأعمال يجب عليه الكذا كره بعد بقوله أودخلها القارن الخ فدل من قول الشارع بعد وأحرم

بمن مكة أودخلها القارن أن قوله لأحرام الحج ليس بقيد بل للدارق عدم وجوب السعي على العود
 إلى الميقات سواء كان محرما بالجمع أو لم يحرم منه به وبعبارة قل على التحرير قوله لأحرام الحج إلى
 الميقات الأولى أن يقول ولم يرد إلى ميقات ويسقط قوله لأحرام الحج ليشمل من أحرم بهما ما ثم عاد

ومن أحرم بالحج بعد العمرة ثم عاد أودخله عليها ثم عاد (قوله لا تتفاءل منه) أى تتمه بسبب عدم ربح
 ترك ميقات (قوله أودخلها القارن) أى الذى أحرم بهما ما وإنما قيد بقوله ليكون المود
 للقيات قبل الشروع في الأعمال تأمل (قوله أوشرا) بأن وجددها أكثر من ثمن مثله ولو بما يتفان

بأنظر ما مر في التيمم إلى وهو محتاج إلى ثمنه ويظهر أن باقى هناما كروى في الكفارة من ضابط الحاجة
 ومن اعتبار سنة أو العمر الغالب وقت الأداء لا الوجوب حج وقوله بما يتفان به مخالف ع ش فقال
 ودوموه زيادة لا يتفان بها اه وولعدم السعي الحال وعدم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الظاهر

سأتم بجزءه في موضعه شرح هر (قوله بجرم) أى وإن قدر عليه بيله هر (قوله وسبغ في
 وطنه) لو صاد الوطن مكة وصام بعض السبعة فيها ثم أعرض عن وطنه وسافر قبل فراغها إلى وطنه
 فعلى طبعه بمصامه ويكمل عليه ولو في السفر وأول ابتدئه وبزعم صوم السبعة إذا وصل وطنه فيه نظر

سم على حجج الظاهر الثاني (قوله فان وطن) أى بخلافه إذا أقام عازما على الرحيل فانه لا يصوم
 السبعة إلا إذا رجع إلى وطنه سم (قوله بعد فراغه الحج) أى من الحج كفى بعض النسخ فهو منصوب
 بجزء الخاضع (قوله صام بها) أى يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ع ش فإذا أقام في
 مكة فرق بينهما بأربعة أيام فقط أى يوم العيد وأيام التشريق ع ش وقل على التحرير (قوله

(١٩ - - بجرى) - ثانى ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وأمر الله بذلك ليعلم أن الحج
 في الحرم فان وطن مكة مثلا ولو بعد فراغه الحج صامها كما منه كالأى دون كلاله (لطفه الثلاثة) في الحج (لزمه أن يفرق

حج (ولم يصد لأحرام
 الحج إلى الميقات) ولو أقرب
 إلى مكة من ميقات عمرته
 أولى مثل مساقمتها
 فلو عاد إليه وأصرم بالحج
 فقدم عليه لالتقاء تمتعه
 ورفعه وكذا لو أصرم به
 من مكة أودخلها القارن
 قبل يوم عرفة ثم عاد كل
 منها إلى ميقات (وقت
 وجوب الحج عليه) أى
 على التمتع (أحرامه
 بالحج) لانه حينئذ يصير
 متمتعا بالعمرة إلى الحج
 وقت جوازته بعد الفراغ
 من العمرة وقبل الأحرام
 بالحج ولا يتأقذ ذبحه
 كإثر دماء الجبرائات
 بوقت (و) لكن الأفضل
 ذبحه يوم نحر (للاطلاع
 ونحوها من خلاف من
 أوجب فيه (فان عجز عنه)
 حيا أو شرعا (بحرم صام)
 بدله وجوبا (قبل) يوم
 (نحر) من زى يأتى ثلاثة
 أيام تسن قبل (يوم عرفة)
 لانه يسن للحاج فطره ولا
 يجوز صوم حتى منها يوم
 النحر ولا في أيام التشريق
 كما مر ذلك في باب ولا يجوز
 تقديمها على الأحرام بالحج
 لانه عبادة بدنية فلا تقسم
 على وقتها (وسبعة في وطنه)
 قال تعالى فمن لم يجد فصيام
 الشهران فلا يجوز صومها
 (لزمه أن يفرق

في قضائها) أي الثلاثة لأن السبعة لا يتصور فيها قضاء قول والتمناه فوحي أن فالت بغيره سم على حج وفي عائشة لا مخرج لها البتة وقتها وسعى إلى آخر الأمر لتأخيرها بالتأخير قضاء ولا يأتى تأخيرها خلافا للاردري سم على حج (قوله بعد عدة مكان - سيره على المائدة) أولون ذلك فافقه الخرج بمدا على محل القضاء وسألوه فإذا أقام حجك في بقدرتك وبغير السرا للتمادي لأهل لانه لا يمكن توجسه اليهم بدون خروج الخراج في ضرورة في قضاءه على غنى عن حج (قوله يما في السفل) أي أن ذلك فلا يشك على عدم وجوب التبريق في قضاء الصلوات بقدر أدائها كما يجب في أدائها لتعلقه بالزمان لأن كل صلاة لها وقت محدد زى (قوله قضاء) أي بالنسبة الثلاثة وأما النسبة فلا يتصور قضاءها لأنها العمر حل وبغير التا وى قضاءه وقضاء أي بالنسبة للجموع الأول فكر فأن دفع ما عرض به عليه من أن السبعة لا يتصور فيها الفوات بالابتوات على أنه يمكن تصور كونها فاجبا للموات من هـ عليه فأن أدائها فيه قضاءه عنه فينبه به صومها متتابعة أو

(باب ما حرم بالاحرام)

أشهر هذه الترجمة إلى الأناضول كإمام الأصل من لسانه المسبب إلى السبب كقوله الشورى قال
 شيخنا ح ف وحاصل ما ذكره من الحمرات عشرة منها بيان الرجل ولما ذكرنا كقولك وستة لعلوا
 بنحو أنهما من الصغار ما عدا الولد، وقتل الحيوان الحرم (قوله ما ليس الحرم) بفتح اللام ثلثة الخبيثة
 والموعدة منعار ليس بكسر اللام وقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبس يجوز فيه ضم السين على أن
 لا يلبس وكسر هاء على اتهامه وقوله البراء بن فتح الموحدة وكسر النون فان قلت السؤال فيه وقعها
 في نكتة أجبها عليه السلام لا يلبس أجب بـ هذا من يدعي كلامه عليه الصلاة والسلام
 وفصلته لا المترك منحصرا على البسوس لأن الألبسة هي الأصل فخر ما يترك ببيان أن مله
 مباح فيه إن شئت أنه ينبغي السؤال عما يلبس الحرم لا محصور وفي هذا السؤال علة من
 الاختيار فاجبه عليه السلام عن إدراكه لأضرار قوله لا أحد لا يجد العلين وليست جنسية
 السؤال لأن حالة الفرق تنقض ذلك وعلم من هذا الحديث أنه لا يلزم مطابقة الجواب للسؤال بل إذا كان
 السؤال عاما والجواب عاما جاز وأما وقع في كلام كثيرين أهل الأصول أن الجواب يجب أن يكون
 مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عذر بل يادة بل المراد أن الجواب يكون مفيد الحكم للسؤال
 فقلنا على البخاري بتقديم وتأخير وقد قال هو مطابق لأن قوله لا يلبس أنضمه ثم ليس ماسوي
 ذلك (قوله ولا السراويل) بفتح جمع السراويل ليس بفتح الهمزة والسين للجمعة وعلم
 قال ابن مالك

ولسراويل بهذا الجمع . شبه اقصى عموم المنع
وهو قارىء عرب والسرائين التونقة وهو غير منصرف قيل لا يمتنع قول عن الجمع صيغة مفاعيل
وقيل ان واحده مبرولة وسكى المجانب ان من العرب من يصره قسطلاني على التثنية
زيدة (قوله) فليس التثنية (سكى) اي بعد الجواز كولان الواو لا تفيده تنيبا كما في قوله تعالى
وتزيك وراعاتي فية تذهب تأخير وجعل اسمها بعد السقوط عن تقديرها وعند الحنفية
الجماع بدل عايله قوله الاحل لا يحد ملين وذهابه المتدكان في حرف (قوله) ويطهها (ن

في قضاها بينها وبين
(السبعة) بقيد زنه بقولي
(بشعر خريق الاداء) وهو
اربع ايام مع مدة اكلان
سيهر الى وطنه على العادة
الغالية ان يرجع اليه وذلك
لانه تغريق واجب في
الاداء. ينطق بالقل وهو
النكس والرجوع فلا يسقط
بالصوت كترتيب افعال
الصلاة (ومن تابع) كل
من الثلاثة والسبعة اداء
وقضاء مبادرة للعبادة
(درس)

(باب ما حرم بالاحرام)
 الاصل فيه مع ما يأتي اخبار
 خبر الصحيحين عن ابن
 عمر أن رجلا سأل
 النبي ﷺ ما يبليس الحرم
 من الثياب فقال لا يبليس
 من الثياب القمص ولا العمام ولا
 السراويل ولا البرانس
 ولا الخفاف الا بعد
 فلبس الخفين
 ولا يبليس من
 الكمين ولا يبليس من
 الثياب شأه زعفران

1

عملها

يصلها بالابوج قال حج وظاهر الملاقاة لا كنفاء بقطعه الخف أسفل من الكمين أنه لا يحرم وان
في منه ما يحجب الغيب والأصابع وظاهر القديم وعليه فلا ينافيه تحريم السرموزة لأنه مع وجود
غيرها والتبرع مقفود هنا اهـ وهذا بخلاف السراويل فإنه إذا لم يجد غيره وليس ولا يكف بقطعه من الخياطة
والإزار به لأنه مما يحجب شيئا حج والسرى تحريم المحيط وغيره مما ذكره خلة المادة والخروج
عن الأثر لا لعدم الغنى بأمرين الخروج عن الدنيا والتذكر ليس الأكلان عند نزول المحيط
وتنبيه على التلبس بهذه العبادات العظيمة بالخروج عن معادها وذلك موجب الإقبال عليها والمحافظة
على قوانينها وأركانها وشروطها وأدائها اهـ قسطنطيني يعرفه **(قوله) دورس** بفتح الواو وسكون
الراء بعدها سين مهملة تنبأ صفر مثل نبات السمسم طيب الريح يصنع بين الحرة والصفرة أشهر
طيب قبله الآن لكن قال ابن العربي الورس وإن لم يكن طيبا فيه رائحة طيبة فأراد النبي **(قوله)**
أن يبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه اهـ قسطنطيني **(قوله)** ولا تنتقب أي لاتضع ساترا على
وجهها **(قوله)** وتكره البيتي آثار بهذا الحديث إلى أن الجمع فيما قبله ليس مرادا كافة الشورى
قال شيخنا حـ وأيضاً الأول ليس فيه نص على التحريم بخلاف الثاني وعبارة عرض عبر فيه بالمراد
وفيها الجمع إشارة إلى أنه لا فرق بين لبس الواحد والجمع فاللام فيها للجنس اهـ **(قوله)** التلين
والمراد بالتلين هنا ما يجوز لبسه للحر من غير المحيط كالداس المعروف اليوم والتاسمة والقباب
بجر أن لا يسترا جمع أصابع الرجل والاحراما كأعلى بالأولى من تحريمهم كس الأصابع بخلاف
السرموزة فإنها محيطية بالرجل جميعا والزر بول المصرى وإن لم يكن له كعب لاحتها بالأصابع
فانتج لبسهما مع وجود مالا يحاطة فيه حج ودر والسرموزة هي السرموزة والزر بول البابوج
الذي له كعبه كما هو ظاهر **(قوله)** ستر بنفس رأسه أوشترق حده بخلاف الخراج عنه على المشدد
وستره كبطريق الأولى زى ولو نعد الرأس اعتبر بما في الوضوء كافي قل **(قوله)** وجهه فقه
ونحوها بخلاف الاستقلال بالمحمل ووضع يده أو يد غيره على رأسه وإن قصد الستر بذلك ولفرق
نحو الفقه بأن تلك قصد الستر بما عرفه بخلاف هذه ونحوها كقائه در في شرعه والذي في شرح حج
أن وضع اليد كمثل الفقه فتي قصد الستر بوضعه حرم مع القدية واستوجهه عـ ش شيخنا حـ
(قوله) أودعلا بكسر الهمزة وسكان اللام وهو الفارة أو الحبل كما قرره شيخنا **(قوله)** فمائه ولو
كدرا كقائه بالبادي واعتمد بحواله الكدر ساترا في الصلاة لأن المداير تم على ما من ادراك لون
البشر فوعا على الساتر العرفي وإن لم ينع ادرا كما هو من كان الستر بالزجاج هنا كغيره شرح در
ومعلوم أن نحو الفقه لو أستر على رأسه بحيث صار كالمقنعة ولم يكن فيه شيء يحل يحرم ويجب
القدية فيه وإن لم يقصد ستره مـ **(قوله)** على ما يعتاد فلوارى قد يهين أو أوزر بسر أو يل
لغاية زى **(قوله)** كملحيت فاما ليست من يده والظاهر أن الكف استقصائية **(قوله)** لمام
أي من الإخبار فلتخص أن ضابط ما يحرم أن يكون في الحاطة للبدن وألبعض الأعضاء زى **(قوله)**
أن يستر الأزارم بأن يقد طرفه بطرفه الآخر **(قوله)** ويشد خيطه بأن يجعل خيطا في وسطه فوق
الأثر ليش **(قوله)** مثل الخنزة بجماء مهملة مضمومة وجميع ما كنه وزاى مسجبة وهي بآيات الجلب
كأما ويحذفها كأي المذهب لثنتان مشهورتان ذكرهما صاحب الجمل والصالح وهي التي تجعل فيها
الثكة بكسر الراء عـ على در وقال شيخنا قوله مثل الخنزة بأن يثنى طرفه ويخيطه بحيث يصير
كوضع الثكة من اللباس وهذه الخياطة لا تضرك لانه ليس عيبا بالبدن بسببها بل هي في نفس الأزارم

أورس زاد البخاري ولا
تنتقب المرأة ولا تلبس
القنارين وتكبر البيتي
بإسناد صحيح نهى
النبي **(قوله)** عن لبس
القنص والا فبيسة
والسراويلات والخفين الا
أن لا يجد التلين (حرم به)
أي بالاحرام (عن رجل ستر
بعض رأسه بمائة ساترا)
من محيط وغيره كقفوسه
وسرقه وصعابة وطبن تحجب
بخلاف مالا بعد ساترا
كاستغلاله بمحمل وإن سه
وجهه فقه أودعلا وانهاه
في مائة نقطية رأسه بكفه أو
بكفه غيرهم إن قصد جعل
القنص ونحوها الستر حرم
عليه كما اقتضاه كلام
الغوري وغيره (وليس
عجبا) بضم الميم ومهملة
أي لبسه على ما يعتاد فيه
ولو بضو (بخياطة)
كقصيص (أونج) كزرد
(أوعند) بكسبة (في)
بقي بدنه ونحوه) كملحيت
بأن جعلها في خر بقطعة لمام
بخلاف غير المحيط المذكور
كأزارم ورداء ويجوز أن
يقصد أزاره ويشد خيطه
عليه ليش وأن يجعله مثل
الخنزة ويدخل فيها الثكة
كما

والأزار باق مجامع على عدم الإسلحة **(قوله)** وإن بفرز الخ أي مع الكراعة خلافاً لما ذكره أحمد والمراد
 بإرداء ما يرتدى به في أعلى البدن **(قوله)** لا خير رداءه بنحو سلة بأن يجعل السلة جامعة لطرفيه بأن
 تكون بينهما فاصلاً يجوز لانه يشبه المحيط من حيث استسماكه بنفسه **در** **(قوله)** ولا بد من شرج وهي
 الأزار بما رأى في الرداء لانه في معنى المحيط من حيث أنه يستلصق بنفسه بخلاف رباط طيات الأزار
 إن تفاعمت أي المرافق الأزار الرداء فهذا كذا بأن الأزار للاتباع تشبه العقد وهو في أعلى الرداء
 يمنع لعدم احتياجه إليه غالباً بخلاف الأزار فإن العقد يجوز فيه لاحتياجه إليه في ستر العورة شرح
 م ر وعبارة ع ش ولا بد من شرج السرج هي الأزار كما لو كان خلف الأزار وعراوى اه وقوله أنه
 يلقى ما تعلق في الخلف من أن السرج هو الرافعة مشترك لا لولاها المراد بالسرج هنا الرافعة يكون
 الكلام متناهياً لانه يصير المعنى ولا بد من الرافعة من أجل السرج هنا على الأزار **(قوله)** وعلى المرأة
 أن تستر أي في الصلاة بخلاف الأمانة لأن رأسها ليس بعورة في الصلاة فقوله ما بدأ تستر جميع رأسها
 الإبهام أي لأوجب عليها ستر ذلك وذلك في الصلاة حل وهذا الحكم دخيل هنا لأن الكلام في صلاة
 الايام والأمانة فيه كالفرع **(فرع)** إذا لبس الحرم ثوباً فوق آخر مع اختلاف الزمان فإن ستر كان
 مالم يستره الأول تعددت الفدية والأفلا وكذا لو ستر رأسه بستر فوق ستر الثاني مالم يستره
 الأول تعددت الفدية والأفلا وهذا هو المتمدن فيها خلافاً لمن فرق بينهما **در** سم ودل **(قوله)**
 ما جعل اليد أي الكف ع ش **(قوله)** ويحسب بطن قيل للتسمية بالحرمة **(قوله)** على الساعد
 أي على طرفه من جهة الكف قال العلامة الزبيري ومنه يعلم أن تسدل كيباع على يدها وغير
 ذلك من أنواع الستر بنظر الفقهاء كإشغالها الشرح وقوله تسدل بل نصره **(قوله)** وليس للختي
 محصل هذا مع قوله الآتي ولا كشفهما أنه يجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه **در** ما حاصله
 الختني أنه ما لبس ثوباً ووجهه أو يكشفهما أو يستر وجهه ويكشف الرأس أو يعكس في الصورة
 الأولى بأثم ويجب عليه الفدية وفي الثانية والثالثة بأثم ولا فدية وفي الرابعة لا ثم ولا فدية كما قرره شيخنا
 ح ف وهو ما أخذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وقال العلامة ابن عبدالحق على أن المحل حاصل
 ما حرم في سلة الختني أنه بالنسبة للأحرام لا يجب عليه إلا كشف وجهه أو كشف وجهه من غير أن
 ترك لبس المحيط فلا ستر وجهه لزمته الفدية إن ستره الرأس والأفلا وإن لبس المحيط وبالنسبة
 للأجانب يجب عليه ستر رأسه وستر بدنه ولو بحيط ومن ثم لم يكن هناك أجني جازية كشفه
 الخلوة اه **(قوله)** لزمته الفدية لانه كان أجنبي فقد ستر وجهه وإن كان رجلاً فقد ستر رأسه **(قوله)**
 وأنما ستر وجهه أي لا فدية عليه فيما للشك ولو اوضح بالذكرة ع ش واعتذر أنهما إذا كشفهما
 لانه كان رجلاً فقد كشف رأسه الواجب عليه وإن كان امرأة فقد كشف وجهه الواجب عليها
(قوله) وعلى الولي منع المص **(مجمع)** محله إذا كان المص ميمراً ما غشيه فلا فدية مطلقاً إن شرب فيكون
 تنقيده بالمميز بالنسبة لوجوب الفدية فقط وأما المنع فهو عام لا يميز بغيره كما قرره ح ف **(قوله)** فمضى على
 الولي أي فإذا وطئ المص المميز فسد حجب زوجته البتة على الولي وقياسه أنه يلزمه النكاح من دل
 تسد لانه الذي ورطه في الأحرام ع ش **(قوله)** فمضى أي الأجنبي ع ش **(قوله)** (الخالصة) وبظهر
 ضبطنا في هذا الباب بما لا يطابق الصبر عليه عادة وإن لم ينع التيمم حج ومن الحاجة ما لو تعين ستر وجه
 المرأة طرقت في دفع النظر إلى الحرم فيجوز حينئذ وجوب الفدية **در** **(قوله)** ويجب بما ذكر **در** راجع

تقوله

عن من ذكر ستر أو لبس ما منع لعدم وجدان غيره أولادواة
 أو حر أو برد أو نحوها ثم لبس التيمم لتقدير الرداء بل يرتدى به ويجب بما ذكر الفدية كما يجب به بلا حاجة

بما وقول ونحوه من
 زبيري (د) حرمه (على
 امرأة) سوة أو غيرها
 (ستر بعض وجهها) بما
 يحد ستر أو على الختان
 تسترته ما لا يتأتى ستر
 جميع رأسها إلا بإيقال
 لم لا يعكس ذلك بأن
 تكشف من رأسها ما لا
 يتأتى كشف وجهها إلا به
 لا أن تقول السترا حوط من
 الكنت (وليس قنار)

وهو ما يعلل بسبب معنى
 بطن ويرى على الساعد
 ليها البرد فلها لبس المحيط
 في الرأس وغيره وأن تسدل
 على وجهها ثوباً متجانها
 ع غشة أو نحوها فإن
 وقت فأصاب الثوب
 وجهها بغير اختيارها
 ورفضت خلافاً لفدية أو
 عمدا أو لسهولته وجبت
 وليس للختني ستر لوجهه
 مع الرأس أو بدنه ولا
 كشفهما فلا ستر له الزنة
 الفدية لستر ما ليس له ستره
 لأن ستر لوجهه أو كشفهما
 وإن أتم فيها وقد بطل
 الكلام على ذلك في شرح
 الروض وعلى الولي منع
 المص من حرمان الأحرام
 وإذا وجبت فدية فمضى على
 الولي ثمن طيبه أجنبي
 فمضى (الخالصة) فلا يحرم

ثم لا يحرم بالذات من الرجل من المحبط لعدم وجدان غيره كسراويل لا يتأتى الا تزله به أو خفي قطعان أسفل الكعبين وقولي الحاجة
 أعم من قوله الا اذا لم يجد غيره في لبس غير الغتار ومن زيادتي في لبسه (د) (١٤٩) حرمه (على كل من الرجل وغيره
 تطيب) منه (لبسه)

قوله فلا يحرم للمساكين من الاستدراك (قوله ثم لا يحرج) أشار بهذا الى أن الحاجة ان كان سببا
 للفقد لافدية فهي مجوزة مطلقا وموجبة لفدية ان كانت بغير التقيد بأمر شوري (قوله لا يتأتى
 الا تزله) ولو توقف الا تزاعلى فتق السراويل وخياطتها من غير شك واستشكل بوجود
 قطع الخفيف زى وأجيب بأن قطعها أسهل من هذا (قوله قطعان أسفل الكعبين) ولا يضر
 سترها للإصابع حيث لا يهاجم الضرورة فمخرج فيها لم يباح به في تحقيب أو ناسوة يست
 يرها جميع الاصابع على أنه يتعذر أو يتعسر التي في الخلف لو قطع حتى صار كالناسوة كذا في
 شرح الايضاح اشجنا شو برى (قوله أعم من قوله الخ) وجه العموم أن الحاجة تشمل ما لو وجد
 غيره واحتاج للبعد عن جرد أو غير ذلك ع (قوله لباس أول الباب) من قوله عليه
 لا يلبس من الثياب شيئا منه زعفران أو دوس حل وزى (قوله وخرج تطيبه) أى الذى
 أشار اليه بقوله متوالا في كلامه فى المتن لا يخرج ذلك (قوله وقدرته على دفعه) معطوف على قوله
 اذغنى وبغير قدرته كما لم يكن ذلك من قوله الآتى ويلزمه المبادرة الى ازالة التزلة بصورة تطيب غيره (قوله
 كقرنفل) فان المقصود منه غالب الماء كفى شرح المحجة فقول المصنف بما قصد راحته أى معظم
 الغرض منه راحته واستعمله على الوجه المعتاد فخرج كل العود وما معظم الغرض منه كفه
 كاتفاخ السفرجل والارزج والتارنج واليومن ونحوها وما معظم الغرض منه التداوى كالقرنفل
 والقرعة والمطسكى والسنبلى وجب المحب ونحوها وما معظم الغرض منه لونه كالصفر والحناء كما
 فى كل على الجلال (قوله لا يحرم عليه شئ من ذلك) أى بالرد على القائل بالحرمة حل (قوله
 فان أخرجت) أى ولو قليلا ع (قوله ويعتبر مع ما ذكر) أى من عدم الحاجة فى قوله
 الا الحاجة أو فى عدم الصدر حل زيادة الاولى أن يقال المراد بما ذكر كون التطيب منه وكونه بما
 تقصده راحته فهذا قيدان يضمان الثلاثة للذكورة فى الشرح (قوله كما تعتبر الثلاثة) لا يقال
 هذا بردي عليه الحق والقول الصديق والبيان لا ناقول كلامه فى التحريم لافى الفدية ع شى على هر
 شوري وقال ح ف قوله كما تعتبر الثلاثة أى بالنسبة للأمر وأما بالنسبة لوجوب الفدية فتجب فيها كان
 من الاثلاث كقتل الصيد ولو مع انتفاء الثلاثة والحاصل أن ما كان من الاثلاث من هذه الحمرات
 كقتل الصيد أو أخذ طرفا من الاثلاث وطرفا من الترفه كازالة الشعر والظفر فانه ضمن مطلقا لافرق
 فيه بين الناسى والمجاهل وغيرهما ما كان من الترفه المحض كالنظف فانه يعتبر في شأنه العقل والاختيار
 والعلم كما فى شرح الروض (قوله مع العلم بالتحريم) ولولم يلزم وجوب الفدية بأن علم التحريم وجب
 فدية وكذا لو غننه نوبع ليس من الطيب فكان منه تزله الفدية فيها قل على الجلال (قوله
 طيب يعلق) من باب تمبب كفى الغتار ع (قوله دهن) بفتح الدال مصدر بمعنى التدهن وبضمها
 اسم لما يدهن به زى (قوله أى شأنه المأمور به) أى ما قال ذلك لاجل صدق الخبر لا أن يجد كبرا
 من الغمرين ليسوا شعثا لا غير كالأسراء عزى وبما يفضله عنه كثيرا لو توشى الشارب والضعفة
 بهن عندنا كل العمل فانه مع العلم والتمدح مع الفدية اه هر (قوله فى ذلك الفدية) ولو يدهن
 شرة واحدة أو بعضها حصول الترفه بذلك بخلاف الازالة للشعر أو الظفر فلا يجب الا فى ثلاثة قل
 وقله صح فى شرح العباب عن المحب الطبري وغيره وقال خلافا لابن عجيل فى اشتراط دهن ثلاث

مليوس بنحو خطي) كدفعه لا يحرم وإنما ليس تركه لانه لازالة الاصباح للترين والتنمية ونحو من زيادتي (د) حرمه على كل (دمن)
 شر رأسا (وبنية) يدهن ولو غير مطيب كزيت ومن وز يدهن ولو زيا فيمن التزين المنافي بحرم المأثم أثبت أخيرا أى شأنه المأمور به
 ذلك فى ذلك الفدية والظاهر كما قال المحب الطبري التحريم فى جية

دهنها على الأظفار فيه لانه

لا يقصدها شيئا بخلاف

الرأس المخلق يحرم دهنه

بذلك لتأثيره في تحسين

شعره الذي ينبت بعده

(د) حرم على كل (ازالة)

(شعره) من رأسه وغيره

(أوتفرقه) من يد أو رجل

قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم

حتى يبلغ الهدي محله

وقس بما في الآية الباق

بجامع الترتب والدرج من

ذلك الجنس الصافي

بواحدة فأكثر ويصنها

(الاسنن) بكثرة قل

أو بتدوير شعرة أو بتأد

كان تأدي شعرتين به

أو غطاها أو بكسر ظفره

فلا يحرم الإزالة بل ولا تلوذه

القصدي في التأدي يما ذكر

كالأنف المسمى عليه

والجنون والشي غير المميز

(دق) إزالة (شعره)

واحدة (أوتفرق) واحدا أو

بعض شئ منهما (د) من

طعام (د) في (التيين) من

كل منهما (مدان) لمر

تجفيف اللحم فمضى إلى

الطعام لأن الشرع جعل

الحيوان به جزاء الصيد

وغيره والشعر الواحدة

بل ينبتها من الهبة في القلة

والله أقسل ماوجب نقي

الكتفارت تقربك به

شعره

وذكر كبح الشعر في هذوق العنبر من زيادته هذا (ان اختار مدان) فان اختار الطعام في واحد منهما صاع

وفي اثنين صاعان أو الصوم في واحد وموم يرد في اثنين صوم يومين والتعشيد بهما من زيادته (د) في إزالة (ثلاثة)

والمكان عرفا (فدية) أمافي
الحلق بعن فلا ية فان كان

منكم مضافاً به أذى من
رأه أي خلق شعر رأسه
قضية وأما غيره فلا بد
وقيس بالحلق غيره وسأقي
ان هذه القضية بخيرة
والشعر يصدق بالثلاثة
وقيس بها الاغوار ولا يعتبر
جسمه بالاجماع ولو خلق
شعر رأسه ولومع شعر باقي
بدنه ولا زنه قضية واحدة
لانه بعد فصلا واحدا
والقضية على المحلوق ولو
بلا اذن منه ان اخلق
الانتاع منه لتعريفه فها
عليه حفظه ولاضافة
الفعل اليه فيها اذا اذن
للحلق أوسكت بدليل
الخت به وانها وان
اشتراك في الحرمة في هذه
قضاء فالحلوق بالثرفه
ولا يشك هذا بقولهم
الباصر مقدم على الامر
لان ذلك محله اذ لم يبد
قعه على الامر بخلاف
ما اذا كان كالمعجب شاة
وامر صا بذا بمحالم مضنها
الا التامب (و) سم به
على كل (وط) بشرطه
التي أشرت اليها فيما قال
فقال فلا ردت ولا فسوق
ولا جدال في الحج أي
فلا رخص ولا تقصير ولا رقت
مفسر بالجماع (وبقدماته
بشهوة) كجاء الاعتكاف
وعليه مد لكنته بسقط عنه

عمره واحدة فنهيا من اتحاد الزمان والمكان والافقي كل بهض مد كذا قاله شيخنا الظفر كالشعري
جميع ما ذكره اتحادا وانفرادا وبما ذكره قل على الجلال وعبارة ع ش لو أنزل الشعر واحدة
في ثلاث مرات فان اختلف الزمان والمكان وجبت ثلاثة أعداد لادم مثلا لانه معلق بالزلة ثلاث
شعرات ولو وجد اه (قوله كما ذكر) أي ولو جمع شعر رأسه (قوله ولو بسدر) أي غير التأذي
بشعر نبت بعينه أو غطاء ما وجد التأذي بكسر الظفر أخذ ما تقدم أعني قوله بل ولا تلزمه الفدية في
التأذي بما ذكره فالمدح هنا محمول على غير ما ذكره كوخ وكثرة قل ح (قوله بأن يتحد) أي
فان اختلف عمل الازالة أو كذا ما عرفنا بوجوب كل شعرة أو بعضها أو ظفرا أو بعضه مد المراد باتحاد
الزمان وقوم الفعل على الأمر للثبات والاتحاد الحقيقي مع الاتحاد في الفعل مما لا يتصور ح ل
ويكن تصويره بأن يزيل شعرتين معاف من واحد (قوله والمكان) أي عمل الازالة أي للمكان
الذي أزال فيه عن وليس المراد به محل الزوال كالصو كذا قاله شيخنا وهو المتمد لا يقال يلزم من
تعدد المكان تعدد الزمان فهذا كتنه لا يتناول التعدد هنا عرفي وقد تعدد للمكان عرفا ولا يتعدد
الزمان عرفا لمطول الفصل فلما ابدأ اتحاد الزمان عدم طول الفصل عرفا وباتحاد المكان أن لا يتعدد
المكان الذي أزال فيه كآثره شيخنا العزري (قوله أي خلق شعر) انما قصر بذلك لكونه
منصوبا عليه والاتحاد كشملي لجمع أنواع الازالة ع ش (قوله والشعر يصدق بالثلاث) اعترض
بأنه في الآية منافع فقيم وأجيب بأن الاجماع صدى الاستيعاب أو يفسر الشعر كشرا مقطوعا
عن الاضافة زى وحل (قوله لثرفه فها عليه حفظه) عبارة حج لان الشعر في يد المحرم كالوديعة
فيزيمه وقد مضى (قوله بدليل الخت) أي على رأي ضيف والمضد عدم الخت لان الميمن إنما
تناول ثرفه زى وقل أي هنا اذ قال ولقد ألقى راسي وقد يقال الأيمان مبنية على العرف والعرف
بعدل على الفهره حلقا وأجيب بأن على بناء الأيمان على العرف ان لم تضبط اللغة ولا يثبت عليها
كانها (قوله في هذه) أي الكوت والاذن (قوله لم يضنها) الانعاصب) يعني أنه يستقر عليه الضمان
فقد صرح في كتاب النصب بان قرار الضمان عليه هو أخذ منه مطالعة كل منهما وقرر الفهمان على
النصب عند جعل الناصب بأنه ناصبها زى والاقول النصاب (قوله ووط) أي قيل أودبر من
ذكر أو نبي زوجة أو موكلة أو أجنبية على جهة الزنا أو اللواط أو كان الجاع في بهيمة ولومع لم يفسد
على ذكره اه زى (قوله يتروطه) أي العقل والاختيار والعلم بالتحريم والاحرام ع ش (قوله
أي فلا رخصا) فهو خبر بمعنى النبي ولو كان خبرا على باب الاستحلال لم يخلفه لان خبره لا يتخلف زى
وقوله ولا تنفوا عطف ما على خاص (قوله بالجماع) والنسوق بالجماع والجدال بالجماع اج (قوله
وتعدله بشهوة) ليس منها النظر بشهوة والقلبة بمائل حل وحمل ما فيها انها تحرم على القادة
العالم بالكشف بشهوة وبلا محال ولو بعد التحلل الاول وان ينزل وتلزم فيها الفدية حيث كان كانت
قبل التحلل الاول مطلقا ومعنى اتقي شرط من ذلك فلا حرم ولا فدية وأنه لا يفسدها النك مطلقا
ولأن الزل والاستثناء كذلك لا حرم ولا فدية في الفسوق النظر لمطلقا قال المالكية والحنابلة يفسد
بلا زل في جميع ذلك (تنبيه) كلامهم هنا في البشارة شامل لما يتنقض لوضوء كالامرء وصرح
به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان الصوم فراجعه ولو تعددت المقدمات من نوع أو أنواع فان
تعد الزمان والمكان قضية واحدة لا تعددت قل على الجلال (قوله عليه دم) أي شاة وان
لم يزل في النظر بشهوة والقلبة بمائل وان أزل أي قادم حل وعبارة اج ويجب في القبلة

وهذا من زيادتي

ان جامع عقبه خوف في فدية الجاهم والقتل والامتناع بضمه كيدلكن اعماريه لم ينزل (ويصعبه) أي بلوطه للذكور
من غير النكاح (حج) التي عنه في الآية والاصل في التي اقتضاه القصد (قبل التحللين) لاينها كما في الحرمت (و) نفسه
(عمره) فيعده بقول (مفردة) (١٥٢) كالحج وغيره للردقة تابعة للحج محترفا (و) (يوجب) أي بلوطه للسنة (بدنة)

بصفة الاضحية وان كان

النكاح فلا (على الرجل)

روى ذلك مالك عن جمع

من الصحابة ولا يخالف لهم

والبدنة المرادة لولا احدا من

الابل ذكر اكان أو اثنى

فان يحجز بفترة فان يحجز

فمع شبهة ثم يقوم البدنة

ويتصدق بقيمتها طعاما

ثم يصوم عن كل بدنة يوما

وتخرج زيادتي على الرجل

المرأة ثلاثي عليها غير الاثم

(د) يجب به (مضى في

فادها) أي الحج والعمرة

قوله تعالى وأتموا الحج

والعمرة لله وغير النكاح

من العبادات لا يتم فادها

والخروج به بالفداء (د)

يجب عليه (اعادة فورا)

وان كان نكاحه فلا لانه

وان كان نكاحه ومسايق

عليه بالشروع فيه والفعل

من ذلك يصير بالشروع فيه

فرضا أي واجب الاحتمام

كالفرض خلاف غيره من

التفاهل فان كان الفداء عمرة

فاعادته فورا ظاهر أوجبا

فيستوفى سنة الفدا بان

بحصر بعد الجاهم أو قبله

ويتعذر للمنى فيتحلل ثم

أول البشارة شاة تذبح ولذكور النبله وبشت شاة ان تصد الزمان والمكان والاعتدلت ان حن
(قوله ان جامع عقبه) قال مدر في شرحه وكذا لوراسي عنه وبعبارة وسواطال الزمان بين القصدات
والجامع أم تصور مفهومه أن دم البشارة بعد الجامع لا يندرج في بدته والظاهر أنه غير مرد وقيل
بالمرس من سمى القاية التصريح بالاندراج اه ع وش حاصل ما هنا أن قوله ان جامع عقبه ليس
قيدا بل منه التراخي عنه وبعبارة حج لم ان جامع بعده وان طال الفصل دخلت في واجب الجامع ومط
في مدر وقيدته حل بحيث بعد مئة مئة قوطه فواجب المقسمات يندرج في واجب الجامع مطلقا
سواء كانت قبله أو بعده كإفرازه شيخنا ح (قوله لاينها كسائر الحرمات) فانها لا تنفسه
واذا تكرر الجامع حيفه وجب فباعدا الاول في كل جماع شاة وتطعمها الردة فهذا من الخلل
التي يفرق بينهما بين الباطل والقاسد حل وقوله في كل جماع شاة أي لم يتعد الزمان والمكان والا يجب
شاة فقط فباعدا الاول وان تكرر كقوله قل على التحريم (قوله بدنة) أي لحائض سنين
(قوله ثم يقوم) أي ثم ان يحجز يقوم الحج وهذا قاله فان يحجز صام تأمل أو أقرب قيمة
الطعام الذي يصوم بدله اعتبارا من مكة في غالب الاحوال كما تشير في قيمة البدنة ع ش
ويتصدق بقيمتها ضمن يتصدق معنى يعطى فعداه بنفسه والا فهو يتصدق بالياء بمعنى يدل
وقيل ان طعاما يميز والمراد طعاما يحجزنا في الفطرة (قوله ثم يصوم) ويسمى هذا الدم ثم ترتيب
وتعديل زوى (قوله ويجب به) أي بلوطه أي معه والظاهر أنه لاحاجة لقوله به (قوله مضى في
فادها) بأن يأتي بجمع ما يستبر فيما ويجتنب سائر منبهاهما لان النكاح شديد التعلق والزوج
اطف (قوله وأتموا الحج) لانه شامل للقصد منهما (قوله من العبادات) استثنى الصوم فانه يجب فيه
الاساك وقد يمنع بأن ذلك خرج من الصوم لانه ليس في صوم بخلاف النكاح حل (قوله وان
كان نكاحه فلا) عبارة مدر ولو كان نكاحه تطوعا من صم أو قن لان اسرار الهي صحيح ونطوعه كخلاف
الباح يجب بالشروع قال ابن الصلاح والجماع عليه ليس إيجاب تنكيف بل بمعاملة ترتب في ذاته ككرامة
مأثله ولو كان ما نفسه الجامع قضاء وجب قضاءه للقضى لا القضاء فلا حرج ما بقضاء عشرين
وأفد الجاهم لزمه قضاء واحد من الاول وكفارة لكل واحد من العشرة اه بالحرف (قوله أي واجب
الانعام) فيجب على الرقيق انعامه وكذا على رلى الهي ح (قوله فيتحلل) أو يتحلل لمرض
بشرط التحلل له ثم يشي اطف (قوله والوقت يأتي) بأن كان يمكنه ادراك الوقوف برفة فيحرم
ثانيا ويأتي بالاعمال (قوله فان لم يحصر أدامن قابل) لانه حينئذ يجب عليه القضي فادها ولا يجوز
التحلل فاذا أتم أعماله فارتقت فلا يمكن اعادته فورا (قوله وفيما يأتي) أي في الاحرام بالقضاء
(قوله على معناه الثوري) وهو فعل العبادة تاينالوق وقفا وهو يرجع الى ان معناه لغة الاداء يقال
قضيت الدين أي أدتيته (قوله فادها) أي الاعادة بمعنى للمعادة وقال ع ش أي الحقبة الثانية (قوله
فان كان جاوز) الظاهر انه قيد بقوله ويلزمه أن يحرم في الاعادة بما إذا لم يجاوز الميقات لم تأمل لان

يزول المحصر ولو قن قال لم يحصر أدامن قابل وعبر الاصل وغيره هنا فيأتي بالقضاء وهو محمول على معناه
الثوري لانه وقت وقته كالصلاة اذا نسيت وأعيدت في وقتها وتقع الاعادة عن الفاسد يتأدى بها كما يتأدى بالاداء لا الفاسد
فرض السلام أو غيره ولو أفد ما يحوط لزمه بدنة أيضا لاعادة عتيا بل عن الاصل ويلزمه أن يحرم في الاعادة عما حرم من في الاداء من
ميقات أو قبله فان كان جاوز للميقات ولو غير مريد النكاح لزمه الاعادة في الاصل منه ثم ان سلك فيها غير بطريق الاداء حرم من نفسه

الأحرام إلا ما لم يكن جاز فيه الميقات غير محرم والأحرام من قدر مسافة الميقات ولا يلزمه أن يحرم من الزن الذي أحرم فيه إلا أنه (د) حرمه (نرض) ولو بوضع يد بشره أو دية أو غيره مما (ك) سلك فيه (ما كول برى وحشى) قال تعالى حرم عليكم صيد البر ما دمه ثم حرم أى أخذته من أى مكان أو أكله أو كان أولاً (١٥٣)

كان برى وحشى فلا يحرم
العرض له بل منه ما فيه
أذى كمنه ونس فبين
قله ومنه ما فيه تقع وض
كفهمه مقر فلا يسن قتله
لنفعه ولا يكره قتله لضره
ومنه ما لا يظهر فيه تقع ولا
ضر كسرطان ورجحة
فيكره قتله وبخلاف
البحرى وإن كان البحر
الحرم وهو ما لا يبعث
إلى البحر وما يبعث فيه
وفي البرك والبحر وبخلاف
الأنسى وإن نوحش لأن
الاصل حله ولما عارض
(و) لكل (منه) فبينه
أى من الماء كول المذكور
(ومن غيبه) احتياطاً
وبصدق غيره عقلاً بغير
لأ كول من بحرى أو برى
وحشى أو أنسى وبأ كول
من بحرى أو أنسى كقول
من ضبع وضفدع أو ذئب
أو حمار أنسى وكقول من
ضبع وحش أو ذئب بخلاف
المنزل من حمار وفس
أهلين ومن ذئب وشاة
وتحذر ذلك بحرم العرض
له (كحلل) ولو كافراً
تعرض لذلك وما أو
أحدهما أو الآلة كلا أو
بعضاً (بحرم) فإنه يحرم غير
الصحيح قال رسول الله

تبريمه على ما به لا يظهر (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) حتى لو أحرق في الأداة في شوال جازله في القضاء
تدعيه على شوال أو غيره من رى وتقدم الأحرام على شوال في الخج مشكل لأن أول أشهره شوال
وجاب بأن هذا يصور في العمرة (قوله وحرمه تعرض) المناسب أن يقول وحرمه على كل مكانه
في جميع نظائر السابقة ح (قوله ما كول) أى يبتنى ح (قوله وحشى) أى الصائغون تانس
غلط الأنى وإن نوحش فنظر لعله كاسياً (قوله وحرم عليكم صيد البر) المراد بالصيد الصيد
كأبد عليه تقدير لضاف أى قوله أخذته (قوله أكله) أولاً لكن يجب في الملوكة شيان قيمته
لما كرهه الله لحق الله تعالى بصره لساكن الحرم وإن أخذ منه ما لم يكرهه كمارية وقد أنكر ابن
الوردى في ذلك فقال عندى سؤال من مستطرف • فرغ على أهلين قد تفرعوا
قابس شى برضا مالكه • وبين من القيمة وللشما

شرح حر والاصلان شيان التفرع بقيمته والمثل بينه والفرع الذى تفرع عليها هو الصيد المملوك
إن الله الحرم اه (قوله ونكره قتله) المتعمد الحرفة حل وعبارة حر كالشارح (قوله كالبهى)
أى يحرم التعرض له إن كان مما يؤكل (قوله ويصدق غيره) أى غير الماء كول المذكور وقوله
عقلاً يبعث به لا يبعث الاقسام المذكورة لا وجوده في الخارج كالنمل من الضفدع والضبع أو من
الضفدع والحوت شو برى وجملة ما ذكره الشارح من صور والضفدع بحرى وإن كان يبعث في
البرى البحر (قوله من ضبع) هو وحشى ما كول والذئب وحشى ما كول (قوله كالبهى)
راجع للجمع (قوله أو بضاع) أى إن اعتمد عليه وحده أو عليه وعلى ما في الحل وأما ما اعتمد على
ما في الحل فإن أصاب ما في الحرم والافلاج وقرره ح وفرضه الزايدى في الصيد كأن تكون
رأسه في الحرم وقوائمه في الحل وعبارته والمعربة بالقوائم ولو وأسد تدون الرأس لم أنم يعتمد على قائمه
التي في الحرم فقياس نظائره أن الأضبان اه ولوا اعتمد عليها فهل يضمن أولاً عمل ونظر والمتمند
الضبان كقبيل الحرم وعلى عدم اعتبار الرأس شرطه أن يصيب الرأى الجزء الذى من الصيد في الحل
لأنه أصاب رأسه متعلق الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كالبهى في الحل وهما متعين ذكره الأذرى وقال
كلام القاضى يقتضيه ويضعه عليه الزكى اه شرح الروض ولو شك هل اعتمد على ما في الحل أو الحرم
فتبين نظره يظهر عدم الضمان لأنه الاصل شو برى (قوله إن هذا البلد) ومثله بقية الحرم ح (قوله)
بحرمة الله) أى يحكمه الأذى القديم والمعنى يتحريم الله قبل خلقه السموات والأرض لأن مكة خلقت
قبلها ح (قوله لن لا يحرم عليه) أى الحلال الخ كأن اصطاد حلال صيد خارج الحرم وباه
مثلاً لحرمة الحرم (قوله التعرض لصيد) أى بوضع يده عليه بشراً أو بهيمة أو دية وليس معناه
أنه صافره فريسته ح (قوله غير اللند) أى الفاسد الذى لا فرخ فيه (قوله الآن) كأن يكون بعض
نعام) أى أن يفسد مقتوم قال سم يذبح أن يرجع للصك من قبله أى عدم حرمة التعرض له وعدم
الضمان لوقايته حرمة التعرض له وجواز التعرض له مع وجود الضمان بيد قاتل (قوله إن)
تقتل التعرض له الخ) ويكون مبنية الآن حال عليه وذبحه الله الشرى فإنه لا يكون ميتة ح

(٢٠) - (بحرى) - (ثاني) يوم فتح مكان هذا البلد حرم بحرمه الله تعالى لا يبعد شجره ولا يفرصه
وتفرد مكة بالحرم ثم لا يحرم فيه التعرض لصيد مملوك لأنه صيد حل وتبرير بالتعرض له الشامل للتعرض لجزئه كمنعوه يمينه أى
غير للفرق ولما جازته غير ما هم من تعبير بالصبيد أو ما للفرق فلا يحرم التعرض له ولا يضمن الآن أن يكون يمين نعام (فان تلف) ما تعرض له

من ذلك (منته) بما يأتي قال تعالى لقتلوا الصيد وأتوا حرم ومن قتل منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل من النمل وقبس بالحرم الحلال المذكور بجميع حرمه التعرض وتغييره بالنفس أو غيرهما من تفسيره بالألف فيضن كل من الحرم والحلال في غيرهما يستحق فيما تقتضيه بدو ولو بدعة كالنصاب لحرمه ما كره وأما حرم من ملكه صيد السمك عنه وزنه إرساله وإن تحلل ولا بذلك الحرم صيد ويؤثره إرساله ولا يأخذ من الصيد بشره إلا لملكه لعدم صحة شرائه ولا يضره إرساله والملك ويقاس بالحرم الحلال المذكور في عدم ملكه ما صيده ثم لا يفرق في الضمان بين المأمور والمطاع والمجاهل والناسي والأحرام والتمتع في الآية خرج مخرج الغالب فلا يفهم أنه لم ير إرساله عليه صيد فقتله دفعا أو جن قتله صيدا أو (١٥٤) عم الجراد الطريق ولم يجبه بدامن وطه فوطه فقات أو كسر بيضة فيها فرخ

(قوله من ذلك) أي من لنا قول البري الوحي للتوكل حل (قوله في غيرهما يستحق) والذي استثنى في كل من الحلال والحرم هو قوله الآتي قريباً يرسل عليه صيد فقتله حل ع (قوله فيه) أي في كل (قوله ولو أحرم من ملكه صيد) أي ما كره يري وحشي ولو كان في بلده ومنه الأول لأن أصله يري وحشي ودجاج الحبش والحمام أصله وحشي ولا أنظره حل ع أقول قول الصنف يعنى جامع شاذ صريح في أنه وحشي ومثل الصيد نحو بيضة فيا يظهر إعطاء لتابع حكم للتوكل حج (قوله زال ملكه عنه) ويرى ما أخذ فلا غرم له إذا قتله الغير أو أرسله ومن أخذه ولو قبل إرساله ملكه وليس الأخذ عرماً ما ملكه لأنه لا يراد له العلم بتحرره استدانته بأمره ما ملكه شرح حر فلا غرم بإرسال غيره أو قتله ع اه ع وحل زال ملكه عنه أن يملق به حق لازم كره من قوله وزنه إرساله بعد التحلل إذا لم يرد به ملكه شرح حج (قوله ولا يملك الحرم صيده) أي صيد نفسه بأن اصطاده في حال إرساله (قوله والمطاع) القياس المحقق في أن التزير ملك كنت من المطاعين وفيه أن المطاع لا يملك بغيره بخلاف الخائف (قوله أو جن) فإن قيل هذا أطلاق والمجنون فيه كالعالم أوجب بأنه وإن كان انقلا فاقوم الله تعالى فيفرق فيه بين من هو من أهل العقير ويغيره وتقدم مثل ذلك في حلق الشعر يأتي أيضاً ما سبق هناك شوري (قوله ولم يجبه) أي طريقاً وأخصاً وأخصي (قوله أو كسر بيضة) شامل لبعض النمل شوري (قوله ما فيه تفل) أي من الثاني أيضاً كالجمام كأيدل عليه قول الشارع إن لم يكن فيه تفل لكن اقتصر على الأول ليكون النقل فيه أكثر والحاصل أن الصيد ما استثنى أو غيره تلى وكل منهما ما فيه تفل أو لا وقوله بيضة عن التي كالجراد (قوله من صغير) أي بشرط أن يجاوز ر بعد أشهر حل (قوله عناق) هذا يقتضي اتحاد ما يضمن به الفزال والأرنب لكنه اعتبر في تفسيره العناق في الأرنب أنها التي قوت ما لم تبلغ سنة فيجوز أن يقيد العناق الواجب في الفزال بما لم يقو عرفاً ع (قوله ما لم يبلغ سنة) أي وقبلفت فوق أربعة أشهر اه عناق (قوله ودور) يقال لذلك واللاتي وحشيتها كان ينبغي أن يقول وقدورة (قوله أي في كل منهما) أتى بذلك دفعا لما يتوهم أنه فيما معاجرة (قوله إذا الأرنب صغير) أن فيكون واجباً أكثر من واجب البربوع (قوله ودور) ودور أي اسم جنس سمى لأنه يفرق بينه وبين واحد ما شاء كشمور وغرة (قوله وفي حمامة) وهو من الضرب الذي لا مثل له كأي في الشارع (قوله وهو ما عاب) أي شرب من غيرهم وقوله وهو ما عاب صوت شوري وزى (قوله شاة) أي من شأن أو مزم وإن لم يجز في الأرنب

له روح فقال ولم أو خلص صيداً من ثم سبع مثلاً وأخذ له يد أو يشهده غلت في يده فلا ضمان ثم الصيد بربان ما شريك الصورة تهرباً فيضن به ولا مثله فيضن بالتيمة إن لم يكن فيه قل ومن الأول ما فيه تفل بعضه من التي صلي الله عليه وسلم وبعضه عن السلف كما يشته في شرح الأرض فيتمتع (في ثمانية) ذكره أوتاني (بذنة) كذلك لا يرة ولا يشاء (د) واحد من (بقر وحشي وحاربه بقر) في (طبي) (نيس) هذا من زيادي (د) في (طبيعة عثر) وهي أتي المزا في ثم لحاسة (د) في (غز الحزم صغير) ففي القدر كيدى وفي الاتي عناق وقوله وطية إلى آخره أول من قوله وفي الفزال عتزلان الفزال ولد

الطبيعة إلى طالع قرينة هو بعد ذلك طي وطية (د) في (أرنب) ذكره أوتاني (عناق) وهي أي المزا ذاقو يسام تبليغ سنه كره النوى في تحريره وغيره (د) في (بربوع) وسبأ في تفسيره الأرنب في الأسمه (دور) بـ كان البداية في كل منهما (وجفرة) وهي أي المزا ذالفت أربعة أشهر وضلت عن الجاهل كجرسيه لأن من جربها أي عظماء كن يجب كقائل الشيخ أن يكون المراد بالجفرة عتادون العناق إذا الأرنب صغير من البرية وذو كروير من زيادي وهو جورة وهي ذبيحة مفر من السنور كلاله الووف لا ذنب لها كـ الجوهري (د) في (حام) وهو ما عاب وهو كمال (شاة) حكم الصحابة وهذا من زيادي

(وما قل فيه) من الصيد (بحكم يخله) من التيم (عدلان) قال تعالى يحكمه ذواته منكم وبتميز كافي الرخصة كأصلها كونها
الخاص بمحكم بهما وبما في
المجموع من أن الفقه
مستحب عموم على زيادته
وبمجيئ فداء الفكر
بالإتي وعكس والمليب
بالمليب أن أحد جنس
الغيب (قيمة ما لا مثل
له) أي ما لا يقل فيه
كجبرادوعا فراهنه بحكم
به عدلان عملا بالاصل في
المفتويات وقد حكمت
الصعابة بها في الجراد
وكلام الحكم لا يفيد هذا
الإنابة وخرج بزيادتي
منه ما لا مثله بمناهية نقل
كالعلم فبقع فيه النقل
كاسم (حرم) ولو على
حلال (نرض) بقطع أو
قلع (نات سري مما لا
يشتت) بالبناء للفعول
أي لا يشتت الناس بان
يشتت بنفسه (ومن
شجر) وان استثبت لقوله
في الخبر السابق لا يصد
شجره أي لا يقطع ولا
يغتنى خلا وهو بالمر
الحشيش الربط أي لا
ينزع بقلع ولا قطع وقيل
بما في الخبر غيره مما ذكر
وخرج بالنات اليابس
فيجوز التعرض له ثم
الحشيش منه يحرم قلعه ان
لم يمت لاقطعه وبالحرى
نات الحنظل فيجوز التعرض

(١٥٥)

حج في شرح الارشاد زى كن ظاهر كلام شرح حر وجع أنه يشترط اجزاؤها في الاصلية
واعتمد هذا شيئا من (قوله) وما لا يقل فيه) أي عن النص أو عن الصلابة أو عدد الدين من
السقوس يرى ولو سمك اثنان يبدل وأخران بنفيه كان مثلالان للثبث مقدم ولأن معه زيادة علم
بمعرفته بقلع الشبه أو يبدل أو يغير أو يزيل بتعيين الاعلحج ودر (قوله) عدلان) ينبغي أن يتكفى
بالعدالة الظاهرة من غير استقامة حل دهر (قوله) وقد حكمت الصعابة بها) أي بالقيمة (قوله)
الإنابة) أي بتأويل أو موعنة (قوله) ولو على حلال) ولهذا لم يقل وحرمه وأعاد العامل لأن هذا
ليس خاصا بالحرم والطول الفصل (قوله) عملا باستنبط) أي من غير الشجر بدليل ما يأتي في محترزه
وبدليل عطف الشجر عليه شوى فلو استثبت ما يثبت بنفسه غالباً أو عكس فالعبرة بالاصل زى
فالعبرة بما من شأنه ذلك (قوله) ومن شجر) اقتضى كلامه كبره أنه لا يجوز للإنسان أن يقطع
جوده من غل الحرم ولو كانت ملكه وأما الصف فيجوز الحاجة ثم سم يجوز ما يربط به العادة
من التعلق المعروف لا من تركه أو أن يشيخنا عزى (قوله) ولا يخلخل خلا) الاول أن يزيد
هناك الحديث السابق لأجل محالة الإلحاح عليه هنا (قوله) الحشيش) والواجب فيه القيمة لانه
القياس ولم يرض بدفعه وإطلاق الحشيش على الربط مجازاته حقيقة في اليابس وإنما يقال الربط
كلا وعش شرح حر (قوله) وخرج بالنات اليابس) أي الملت اه شوى يرى لكن يتأني ما يأتي
من الاستدراك ولعل الحامل لا شوى يرى على ذلك أنه لا يخرج بالنات الا لئلا بخلاف اليابس فان
أصله ثابت فكيف يكون خارجا بالنات مع أنه ثابت أيضا والظاهر أن المراد بالنات في قوله نات
شوى الربط ويكون اليابس خرج به ويكون المراد به غير ما يخلخل ليوافق كلامه الذي فالمراد بالنات
النات بالفعل فانه عبارة عيش وخرج بالنات شوى بوصف النات وهو الربط ولعلهم بذلك
لأن النات إذا أُلقي إنما ينصرف لما قبل الخفاء واليابس لا يقبله فليس بنات اه (قوله) ثم
الحشيش) فصل فيه وأطلق في الشجر فقتضاه أن اليابس منه لا يحرم التعرض له وإن لم يمت حل
وقوله منه أي من اليابس (قوله) لاقطعه) أي لأنه يثبت بتزول الماء عليه (قوله) ولو بمصدغرة)
أي ولو كان التعرض به بعد اتقائه غرسه في الحرم (قوله) عكس) أي نأيت الحرم ولو بعد غرسه
في الحرم فيجوز (قوله) عملا بالاصل فيها) لو كان الأصل في الحرم والاغصان في الحرم حرم قطعها
نظر الأصل لا يرى صيد عليها ولو كان الأمر بالعكس بأن كان الأصل في الحرم والاغصان في الحرم حل
قطعها نظر الأصل لا يرى صيد عليها زى (قوله) ما يثبت) ظاهره وان ثبت بنفسه حل (قوله)
أول من قوله وللمثبت كغيره) لأن قوله وللمثبت يثبت يشمل المصنعت من الشجر وغيره فكتابه
قال والمثبت من الشجر وغيره كغيره للمثبت في حرمه التعرض وفي الضمان مع أن المصنعت
من غير الشجر لا حرمية ولا ضمان وقيد شراح الأصل للمثبت بكونه من الشجر فلا عموم لكن
الشراح نظر لظاهر العبارة (قوله) لم يثبت بها) أي عتده وإن ادخلها حل بل يجوز رعيها بها
سواء كان حشيشاً أو شجراً كاص عليه في الام (قوله) ولا للدواء) كالسماك يرامى (قوله) الحاجة
اليه) طوما كازى فله أن يدخره بها ثم يمرضه وإن لم يكن موجوداً حر (قوله) كالادخار الآتي) أي
ليأخذ في الادخار الذي يستأه الشارع فيقاس عليه أخذ غيره للطف والدواء بجميع الحاجة كافي

لأنه يصد غرسه في الحرم بخلاف عكس عملا بالاصل فيها ما بالاستنبط من غير الشجر ما يثبت منه كبر وشعر فذلك التعرض له
وفلوع من غير أول من قوله والمثبت كغيره (لا أخذه) أي النأيت للدخول كقطعها أو قلعا (المصنعت بها) (د) لا للدواء) فلا يحرم
الحاجة اليه كالادخار الآتي بيانه وفي معنى السواء ما يثبت به حره

١٥٦ (قوله بقره) أي خبيثة فكأن عطف من غيرو يحتمل أن المراد بالبقرة الخضراوات الأرض فيكون
 من عطف العام على الخاص لكن المراد الخضراوات التي يتغذى بها ولا تستحب كأها الغرض (قوله
 يمتنع أخذ لبيمه) فلو يعلم صبح البيع خلا فالحج ع ش على حر (قوله ولولن يصابه دوابه)
 أي مأوى يتناول أو يتغذى به (قوله قال المصنف) بدل من ما في قوله بل في الخبر والادعاء بعد قول النبي
 ولا تغل على خلاءه والظاهر أن المعنى على الاستفهام أي هل يستحب الأذن بأفهامه باستثناءه فأصل (قوله
 الاذن آخر) قال النوري وهذا أي استثناءه (قوله) الاذن محمول على أنه أوصى إليه في الحال
 باستثناء الاذن وتخصيصه من الصوم أو أوصى إليه قبل ذلك بأنه إن طلب أحد استثناءه فاستثناءه
 أجنده شورى والمراد بالآخر حلقاء مكة كأي شرح الغرض (قوله يسبقونها) بأنه نصر عتذر
 (قوله ويجوز أخذ ورق الشجر) ولولنحو يمه بدر لكن نقل حل عن الزركشي أنه يمتنع يمه
 وهو قياس أخذ لعلها يمتنع (قوله بلا خط) أي بلا خط يضر بالشجر لأخيهما هوام كأي
 المجموع قلا عن الأصحاب شرح حر (قوله وعود سواك) أي أن أخلف مثله في ستة كأي شرح
 حر خلافاً لعمد ظاهره ولولبيع لكل من الزركشي امتناع ذلك أي بيع السواك ومثله الورق
 والقرى وحل وبعبارة حر ولو أخذنا من شجرة حومية فأخلف مثله في ستة إن كان لها
 كالسواك فلا ضيق فيه فإن لم يختلف أو أخلف لاشبه أو مثله في ستة فعليه الضمان فأخلف مثله بعد
 وجوب ضمانه لم يسطر الضمان كالقلم من مغفور فثبت شرح حر (قوله في شجرة كبيرة) الظاهر
 أن ضابط وجوب البقرة أن يحدث في الشجرة ما يملك به وإن لم يملكها شورى (قوله بقره) أي
 تجزى في الأصحية بأن يكون لها سنان حر والتالوحد فيفضل الذكر (قوله وبها تبارت سبعا
 شاة) أي مجزئة في الأصحية وسكت في الروضة كأصلها عن سن البقرة وعن بعض شراح المذهب كأي
 أن يكون لها ستة سم وللمضمانه ليدان تكون مجزئة في الأصحية كأقدم وكذا شاة مدالحج
 الأجزاء السيد أي المثل فالعبرة بمثاله كاذكره الذي يدرى وقهره شينا ح قال الزركشي وسكت
 الرافعي عما جاوزت سبع الكبيرة ولم تقتل على حد الكبر وينبغي أن تجب فيها شاة أعظم من الواجب في
 سبع الكبيرة كأي شرح حر فإذا ظارت ثلاثة أسباعها أو ستة أسباعها مثلاً وجبت شاة أعظم
 الواجب في سبعا أي بالنسبة فإذا كانت قيمة الجزء في الصغير درهماً أو كانت الشجرة الزائفة على أن
 التقدير بلغت نصف الشجرة الكبيرة اعتبر في الشاة الجزء فيها أن الساري ثلاثة دراهم ونصف درهم
 لأن الصغير سبع الكبيرة تقريباً والتفاوت بين النصف والسبع سبعان ونصف سبع ع ش (قوله
 ولأن الشاة من البقرة) معطوف على الذي على قوله راءه الشافي وقوله سبعا أي بمنزلة أي ينسب
 البقرة سبعا لأن البقرة تجزى عن سبع في الأصحية والشاة عن واحد اه ح (قوله والبدنة) أي
 أي تجزى في الأصحية حر أي لها خمس سنين ودخلت السادسة وقوله في بدنة البقرة بل
 أفضل كقوله ع ش (قوله وأصل) فهو دم تخيير وتعديل كدم السيد المذكور بعد قال النوري
 ولوغرس في الحل نواة شجرة حومية ثبت لها سوة الأصل وقال الأصحاب قال "مختلفاً خلاف" أبو لغرس في
 الحرم نواة أو فضاء من شجرة حليلة لم تصر حومية نظر الأصل زى (قوله جدا) بأن لم تقابل السبع
 (قوله إن لم يخلف والا) بأن أخلف ولو بعد سنين (قوله واد الطائفت) أي يبحرته حل
 وسبب الحرمة أنه (قوله) ذهب إلى الطائفت فحصله غاية الأذى من الكفار حتى دبست دلاء
 جلوس في هذا المكان فأكرم فيه الأكرام فأكرم المكان بتحرير قطع شجره وقتل صيده كأي تكرر

يرسو الله الا الاذن فانه
 لقيتهم ويومهم فقال
 لا الاذن ومعنى
 كونه ليسوهم اسم
 يسبقونها به فوق الخشب
 والقين الحداد (و) لا أخذ
 (مؤذ) كشجر ذى
 شوك ويجوز أخذ ورق
 الشجر بلا خط ولا أخذ
 ثمره وعود سواك ويحرم
 وتعيير بالذى أولى من
 تعيير بالثوك (وعرضن)
 أي التابت المذكور (به)
 أي بالتعرض له قياساً على
 الصيد يجامع للمنع من
 الانافطحة طرحة الحرم (في)
 شجرة كبيرة) عرفاً (بقرة)
 (و) في (قوله) تسبعا
 شاة زواه الشافي عن
 ابن البر ومثله لا يقلل من
 بتوقفه لأن الشاة من
 البقرة سبعا سواء اختلفت
 الشجرة أم لا بخلاف
 ظنهم في الخشيش كأي
 فاقى الروضة كأصلها
 وابتدئ في معنى البقرة ثم
 ان شاذع ذلك تصدق به
 على ما كين الحرم أو
 أعطاهم بقيته طعاماً
 أو صام لكل مديون أو قول
 وقابلت سبعا أولى من
 قوله الصغير شاة فانها لو
 صفت جدا فالواجب
 القيمة كأي في الخشيش
 الربط إن لم يخلف ولا فلا
 ضمان كأي من غير التفات

مكة واني حرمت المدينة ما بين
لايتها لا يقطع شجرها
زادهم ولا يصاد صيدها
وفي خبر أبي داود بسند
صحيح لا يخلع خلاها ولا
ينثر صيدها وروى أبو
داود والترمذي خبر الأذان
صحيح وعصاه حرام
محرم والايتان الحمران
تثنية لآبة وهي أرض ذات
حجارة سودها شرق
المدينة وغريها خربها
بينهما عرضا وما بين
جليها عبرة وورطولا (نقط)
أي دون ضلعتها لان
عليها ليس على الشك
وتصيرى بما ذكر أعمر من
قوله وصيد المدينة حرام
ولا يضمن (وفي) جزاء
صيده مثل ذبح مثله
وتصدق به على من سكن
الحرم أي التاميلين لفرانها
لان كلاهما يشمل الآخر
عند الافراد وذلك بان
يفرق له وما يتبعه عليهم
أو يملكهم جلته مذبحها
أرواعا لهم بقيته أي
بقدر قيمة مثله (طعاما)
يجزى في المفروق هذا
أعم من قوله يقوم الشل
درهم ويشترى به طعاما
لهم (أوصوم) حيث كان
الشكل مديونا قال تعالى
هدايك الكعبة وكفارة
طعاما ما سكن أو عدل
ذلك صيا ما لم يعتبروا في
(د) جزاء صيد (غير مثل)

البنيتي (قوله) في حرمة العرض لميدها ولو ذبحه الحلال لا يصير ميتة ونقل عن شيخنا
الرحماني في حرمته عرض على مر (قوله) ان ابراهيم حرم مكة أي أظهر بحر ما لانه قدّم قل
(قوله) واني حرمت المدينة أي ابتعدت بحر بها فوحدت قل وشو برى (قوله) ما بين لايتها
بدل اشتغال من المدينة لان ما بين الايتين مشتمل على المدينة (قوله) وفي خبر أبي داود ذكره بعد
الاول لشد له الخشيش وتغير الصيد دون اصطاده عرض (قوله) وعصاه أي شجره وهو يضم
العين وكسرها كافى عرض (قوله) عبرة ونور اعتضد بأن ذكر نور هنا هو بركة من غلط الرواة وان
الرواية الصحيحة أحد ودفع بأن وراءه جبلا مضربة إلى نور وهو غير نور الذي مكة رى (قوله) وفي
جزاء صيد شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة لان الدم إما محرم أو مباح وكل منهما إما معد
أو مفترق بدأ بالحرم المعد فقال قل جزاء الحلال الذي التارع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى الاطعام
رى وأشار إلى صنف بقوله وفي مثل إلى الحلق القسم الثالث في نظم ابن القمري وذكره نوعا وبق
نوع وهو الواجب في قطع الثابت وذكره الشارح في سابق بقوله ثم شاء ذبح وقد جمعا ابن
القمري بقوله

والثالث التخيير والتعديل في • صيد وأشجار لا تنكف

ان شئت فاذبح أو تفعل مثل ما • عتلت في قيمة ما قدما

اه (قوله) على ما كين الحرم) وكيفي منهم ثلاثة (قوله) بان يفرق له) فلو تأخر الصرف حتى صار
قدما هل يجزى بمثل نظر اه شهاب محبرة (قوله) وما يتبعه) كالمسلم الكرش والشعر لا يجوز أن كل
شيئ منه حر ولو تعلق قبل صرفه بنحو غصب أو سرقة ولومن قراء الحرم لم يجز له شراء لحم به
وفرته كافاه قل على الحلال وحل عدم الإجزاء فإذا أخذ قراء الحرم إذا كان قبل التية ولا
أجزأ (قوله) أو يملكهم جلته مذبحها) ولو قبل سلخه منسأ أو متغافرا حج فيفيد جزاء يملكهم
جلته متغافرا سم على حج كان يقول ثلاثة ملكتمكم هذه الشاة على ان لواحد منكم نصفها
وأكثر لم أو آخر مدسها (قوله) أو أوعا لهم بقيته طعاما) وحيث وجب صرف الطعام إليهم في غير دم
التخيير والتقدير لا يضمن لكل أحد منهم بدل يجوز ذبونه فوجه اه حج قال الرشيدى والحاصل ان دم
التعديل يجوز النقص فيه عن المواز يادة عليه سواء كان من تيا أم غير أو ان دم التقدير ان كان غيرا
فأزادة على المدانة بالنسب لانه يعطى لكل سكن نصف صاع وان كان من تيا فلا طعام فيه على
الصالح اه (قوله) بقيته) الضمير راجع إلى الذي يذبح والكلام على حذف مضاف كما قدره الشارح
بقوله أي بقدر قيمة مثله فقول مثله ضمير للضحية (قوله) قيمة مثله) أي لا الصيد خلافا لما لك وضى لانه
عمه ويعتبر في التقويم إعلان عاربان وان كان أحدهما قاتله بحيث لم يفسد نظير ما مر حج اه
بان قتله غير عائد فان قتله عاصف ان قتله كبيرة كاحرج به فبا تقدم وصرح به مر
أبنا (قوله) وهذا أعم من قوله يملك الخ لان قوله ويشترى ليس بيقيد مثله أن يكون الطعام
عند مذكور فقولهم التل درهم ليس قيدا لان الصار على التقدير غالب كما قدره شيخنا (قوله) يقوم
الخ) هذان الفعلان في عبارة الاصل منصوبان ونهوا بيان أي وغير بين أن يقوم التل درهم
ويشترى الخ (قوله) درهم) نصب على ترك الخافض تنوذا حج (قوله) طعاما لهم) أي لا يلهم
ابن حجر (قوله) هديا) حال من جزاء قوله جزاء مثل ما قل من التيم أي حال كون الجزاء هديا والوارد
بالكعبة جميع آخرهم من إطلاق اسم الجزء على الشكل ومعنى بالغ الكعبة أي يبلغ به الحرم ويذبح فيه
الصوم كوقوع الحرم لانه لا غرض لسا يكن فيه كنف الحرم أولى لشرقه

لاخاره اه جلال باصلاح **(قوله عملا نقل فيه)** كالمراد والمصافير كاتقدم في الشرع
 تميزا وانه ضمن تصديق معنى اعطى لقدمه بنفسه كابدل عليه التعبير بالاعطاء في محل آخر **(قوله)**
كائن أي قياس عليه في هاتين الخصلتين لانه متصوص عليه فيما **(قوله)** امامانيه قل كالملة
 فان فيها شأنا وقوله فظاهرائه كائلي أي فيخبر فيه بين الأمور الثلاثة **(قوله)** كان المثل فيمكن كثير
 للمثل أي فيخبر فيه بين الخصلتين الأخيرتين فقط أي الاطعام والصوم ولا يذبح وقوله كالخامل اذا قل
 بقرتوشية ماملا فيضمنها بقره أهلية شاملة **(قوله)** في القسمين أي جزء الصبي والمثل وغير المثل
(قوله) لمن ارادة تقوية ما ذكره في قيمة الصيد ظاهر ولم يبين الوقت الذي تعتبر فيه قيمة الطعام الذي
 أراد الصوم عنه وقد قدم الرسلى في تقويم بدنة الجباع اعتبارا سرمة في غالب الأحوال وعن السك
 اعتبار وقت الوجوب فينبى أن يأتي مثله هنا ع **(قوله)** مناه الثاني معتمد اه ع ش وهو اعتبار
 سرمة بكة و يظهر أن المراد بما جيع الحرم وأنها واختلفت باختلاف بقاعة جاز له اعتبارها لانها
 بذلك الحظر سواء اه ابن حجر **(قوله)** في ضمن انظر وجه الاتيان به بعد إضافة القيد لمادة
 يلزم من الإضافة المذكورة أن يكون ما يحرم المضاف اليها مضمونا فيمكن أن تلاحظ الحرمة غير مضافة
 الى القيمة ويكون قوله فيضمن محتاجا اليه تأمل **(قوله)** أي ما من شأنه ذلك انظر مرجع الاشارة
 هو التحريم فقط أروم ما بعده حرر شوى يرى الظاهر أنه راجع للحرمة ع ش خلافا لما على أنه راجع
 للحرمة والضيان لأنه لا فائدة لقولنا ما من شأنه الضياع بعد قولنا فيضمن بل لا معنى له فتأمل وانما
 ذلك ليدخل فيما تاتي عنه الحرمة مع ثبوت الضياع كالحق نسياناً أو كراهاً أو جهلاً ولا يدخل فيه
 ما تاتي عنه الأمر ان كازالة الشعر النابت في العين لأنه لا يصح ادخاله في قول المتن وفيه ما يحرم
 لأن ذلك لا يفي في غير الجلبه فكان الأولى للشارح إسقاط قوله فيضمن لأن قول المتن وفيه ما يحرم
 الخ يفي عنه ولا نه ليس لنافعية في شئ يحرم ولا يضمن حتى يمحقر عنه بهذا القيد الذي زاده على
 المتن فتأمل **(قوله)** كائن أشار بالكاف الى أنه بقي من هذا النوع اللبس والهمم ويقدمنا الجلب
 لجعله دماء هذا النوع عثمانية اه وهذا هو القسم الرابع في نظم ابن القرى • والحاصل ان جملة
 دماء الحج كاسيا في النظم أحد وعشرون دما هي أربعة أقسام أحدها مرتب أي لا يتقد
 عليه الا اذا حجز عما قبلها مقدري معين لا يزيد ولا ينقص وهو تسعة دماء ثانيا مرتب بمعدل
 وهو دمان ثالثا غير مرتب بمعدل وهو دمان أيضا رابعا غير مقدر كاسي وهو عثمانية دماء وقد نظمها ابن
 القرى بقوله

أربعة دماء حج تحصر • أولا الرب القستر
 تمنع فوت وجع قرنا • وترك رى واللبث بمنى
 وتركه اللغات والزدلفه • أولم يودع وأكسى أخلفه
 تأذره يوم ان دما قدس • ثلاثة فيه وسما في البلد
 واثان ترتيب وتعد بل ورد • في محصرووط حج ان قدس
 ان لم يجد فونه ثم اشترى • به طعما لمعسة للفقر
 ثم لجزم عدل ذلك صوما • أعني به عن كل مدبوما
 والثالث التخيير والتعديل في • صيد وأشجار بلا تكلف
 ان شئت فاذبح أو قتل مثلاما • عدلت في قيمة ما قدسما
 وخبرين وقصرا في الرابع • ان شئت فاذبح أو جديا صم

للشخص

ع الاقل فيه (مصدق)
 عليهم (بقيته) أي بقدرها
 (طعاما أروم) لكل
 مدبوما كائلي امامانيه
 نقل فظاهرائه كائلي كان
 المثل فيمكن كثير المثل
 كالمامل فانها تضمن محامل
 ولا يذبح بل تقوم (فان)
 انكسرمد في القسمين
 (صام يوما) لان الصوم
 لا يعض وهذا من زبادي
 والعبرة بقيمة غير المثل
 يحصل الاتلاف وزمانه
 فيساقى كل من يفتنقوم
 وفي قيمته المثل بكة
 زمن لردة تقوية لها
 محل ذبحه لو أريد قائل
 الرضة كاصلها وهل يشتر
 في العدول الى الطعام سره
 يحصل الاتلاف أو بكة
 احتلال الاطعام والظاهر
 منها الثاني (و) في (قدية)
 ارتكاب (ما يحرم
 ويضمن) أي ما من شأنه
 ذلك (غير مفد ومصد
 وثابت) كائن وقدر تطيب
 وجاع ثان أو بين التحليلين
 (قوله) أو كئسي أخلفه أما
 لو قدر الحق فليس ملين فلا
 شئ عليه وينسب للمنى
 الركوب اه على كل أبي
 شجاع

(ذبح) لما يجزى النجاسة وبغله فيه ماصر والملاقاة الذبح أولى من تنقيده به بشاة (١٥٩) (أو تصدق بثلاثة أمم) بالذبح

ماع (لثة ساكنين)

لكل ساكن نصف صاع

وأصل صاع أصوع أبدا

من وأره هزمة منصومة

وقدمت على صاده وقلبت

ضمها اليها وقلبتى ألفا

(أو صوم ثلاثة أيام) قال

تعالى فمن كان منكم مريضا

أو به أذى من رأسه أى

خلق ففدية من صيام أو

صدقة أو نكاح وروى

الشيخان أنه **يقول** قال

لكتب بن جرير يابوزيد

حوام وأرسلت قل نم

قال انك شاة أو صوم ثلاثة

أيام وأطعم فرقا من الطعام

على ستة ساكنين والفرق

بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع

وقيل بالخلق وبالعدور

غيرهما وتعبيرى بما يحرم

أعم من تعبيرة بالخلق

ورج زيادة غير معد

وصيغرات الثلاثة وتقدم

حكمها **والحاصل** أن دم

المقدم الاحصار دم

ترتيب وتعديل بمعنى أن

الشارع أمر فيه بالتقويم

والمعدل فخال غيره بحسب

القيمة وأن دم الصيد

والثابت دم تحميم وتعديل

وأن دم ما حن فيه تحميم

وتقدير بمعنى أن الشارع

قد مر ما يدل اليه بما لا يزيد

ولا ينقص (دم ترك

مأمور) كالاحرام من المقات

وسبب ذلقة لغير النحر (كدم تمتع)

لأشخاص نصف أو نصف ثلاثا • تحت ما بينته اجتثا

في الحلق والقدر وليس دهن • طيب وتقبيل ووطئ

أوبين تحلى ذوى احرام • هنى دماء الحج بالجم

وفوه ثلاثة فيه أى في الحج أى في أيامه وذلك في ترك الاحرام بالحج من المقات وفي التمتع والمقارن أما

لأن ترك البيت أى أو مزدلفة أو أدرى فقد فرغ الحج إذا كان طواف الأفاضة فكيف يتأخر له

صوم الثلاثة في الحج وكذا إذا ترك الاحرام بأمرة من المقات لألا يحل وكذلك إذا ترك طواف

الرداء ولا يجب استقلال وقاقل بعضهم

والصوم في الحج لبعض الصور • تمتع كالصوم للنحر

وصوم نارك المبتئين معا • والزمي وصوم الذى ماودعا

فيجب صوم الثلاثة بعد أيام النحر أى فيا إذا ترك الزمى والبيت فإنه وقت إمكان الصوم بعد الوجوب

وقال الباقى في تناوبه أى صومها في طواف الوداع يكون بعد وصوله الى حيث يقرر عليه الصم فان

ضلها كذلك فأداءه أو القضاء أى إذا صامها بعد وصوله لمحال لا يمكنه فيه رجوع الطواف الوداع

وأما القادر على الصم فبشره لا بد فيه فليست أمه مدافى على الخطيب (قوله ذبح) لا يقال

فيه نظرية الشئ في نفسه لا تناقولا الذبح ليس نفس القدية لأنها الذبوح والتبع فعل وهو واقع فيها

أى عليها أم وكذا التصديق ليس نفس القدية بل هى التصديق لكونه بر عليه الصوم فإنه نفس

القدية وبجوابه من نظرية الخاصة في العام لأن القدية عامة ويراد بالاولين أرضها وهو الذبوح

والتصديق (قوله أو من تنقيده بشاة) قال مر ويقوم مقامه بدنة أو بقرة أو سبع أحدها

وأوجب بأن المصنفا تصرعى الى الواجب (قوله لكل ساكن نصف صاع) ولا يجزى أقل منه وليس

في الكفارات محل زاد فيه أو عدل على مدغبرهذه مر وقوله على مدامى من كفارة واحدة فلا يرد

دفع أمدا أيام لمساكن لانهما من كفارات (قوله أبدا من وأره الحج) ففيه أربع تصرفات الاول قلب

لأور هزمة الثاني نقل حركتها الى الصاد الثالث تقديمها عليها الرابع قلبها ألفا تقبل التقديم كان وزنه

أفضل فالصاد فاء الكلمة والواو عنها والصين لامها والآن صار وزنه أغفل بتقديم العين على الفاء تأمل

(قوله وقلبت ضمها) أى قبل قلها (قوله أو صوم ثلاثة أيام) ولومترقة (قوله لنك) أى أذبح

(قوله أو تقدم سكها) أما حكم الاول فقد تقدم في قوله وتجب بدنة على الرجل أى أن قال الشارع فان

مجزى بقرة الحج وأما حكم الثاني فقد مر في باب قوله وفى مثل ذبح مثله الحج وأما حكم الثالث فقد مر في

قوله في شجرة كبيرة بقرة الى أن قال ثم إن شاء ذبح ذلك الحج وقد تقدم التنبيه على أن في صغره ذكر

حكم للمفهوم قبل التطويق بمسافة طويلة تأمل (قوله بالتقويم والعدول الحج) علم منه أن التعديل عبارة

عن التقويم والعدول الى غيره وهذا غير موجود في التقدير لأن فيه العدول فقط (قوله بحسب

القيمة) أى لقوله تعالى أو عدل ذلك صيا ما فضل البقرة مثلا بالطعام وعدل الطعام بالصوم (قوله

ولان دم ما حن فيه) وهو دم غير المقدس بنحو الحلق (قوله قد مر ما يدل اليه) وهو الصوم (قوله

بما لا يزيد) أى بغير الزيادة لانه حينئذ تعاطى عبادة فاسدة فيحرم حيث تعمدوا لا وقع نقلا (قوله

ودم ترك مأمور) أى أمر ما يجب أو تدب كإسباقي (قوله في ترك مأمور) فيه أن ترك المأمور

هو للوجوب فعمل الاول أن يقول لأشتر كما فى أن موجب كل ترك مأمور تأمل وقيل إن للمضى

لأن ترك السبب الذى أوجب ما فى ترك مأمور به أى هذا المفهوم السببى الشامل لترك المقات تأمل

وسبب ذلقة لغير النحر (كدم تمتع) فإنه إذا حج عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع لأنه ترك ما

وجبها في ترك ما مأمور

الذالموجب لهم التمتع ترك الاحرام من اللبثات كما هي وهذه الامور الاصح في الروضة كما صلاها وغيره تباعا لا كثيرا فيهم ترتيب وتقدروا من
الاصل من انه اذا تجزئ تصدق بقيمة الشاة طعما فان تجزئ صام لكل مديون ما ضعف والتم عليه دم ترتيب وتعديل (وكذا) أي ركدتم التمتع
(دم فقلت) الحج وسبأ (١٦٠) في الباب الآتي ويؤى به مع الاعادة (ويؤدعه في جنة الاعادة) لا في عام الفوات كما هي

(قوله لم التمتع) فهو دم ترتيب وتقدروا وهو واجب في ثمانية بل عشرة بل أكثر التمتع والقران
والقول ترك ميت مزدلفة أومنى والرى وطواف الوهاج والاحرام من اللبثات والركوب المنصور
والشى المنصور ومعنى كونه مقدما أنه اذا تجزئ عن الذبح صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع من غير
(قوله تصدق بقيمة الشاة) ضمنه معنى أعطى فضاء بنفسه (قوله وكذا) أي ركدتم التمتع دم فقلت
لان دم التمتع ترك الاحرام من اللبثات ولوقوف الموقوف في الفوات أعظم منه شرح (قوله دم
الجبران) وهو ما يجبر الخلل الواقع في الحج كترك الميت والرى والاحرام من اللبثات سواء كان الخلل
فعل ينسب عنه أو ترك ما موروبه فيشمل سائر أنواع الدماء لانها لا تجزئ عن هذين القسمين (قوله
ويؤدى) هذا بمنزلة الاستمرار على ما قبله وبعبارة حج نعم إن عصى بسببه لزم العترة كعصى من
كلامهم في الكفارة سادسة للخر من المعصية (قوله فيحمل ما لظنوه) أي من قولهم لا يغضب
يزمن (قوله فأخاهه على ما قرره في الكفارات) فيفصل بين كونه عصى بسببه أولا فيجب القور
في الاول دون الثاني كقول الحق لعن (قوله دم التمتع والقران) وهو لاسمعة فيه (قوله ترك الملع
بين الليل والنهار) التمسد أنه ينبغي أن يجمع بين الليل والنهار ع ش كلامه في القول باستحقاق
فأذا تركه تدبج به بدم فيكون داخل في دم الجبران فيدخل في كلام المنصف وأما على القول بوجوبه
فيكون كلام الأصل شاملا له فلا يكون لرد داعي على معنى ملخصا (قوله حيث لا حصر) وأما على الحصر
فحمل الذبح للمكان الذي أحصر فيه ولا يجوز قتله لغيره الا بالحرم فيجوز قتله لان موضع احصاء
صارت حقه كالحرم شرح مر (قوله هدي بالغ الكعبة) اعترض بأن الدليل اخص من الذي لان
الكعبة بعض الحرم الا أن يقال لطلق الجزء على الكل أو يقال يقاس غير الكعبة من بقية أجزاء الحرم
عليها ح (قوله فالذبح خارج له مبتدبه) أي وان نقل لجه وفرقة في الحرم قبل تغيره زى (قوله
والصرف الى القاطنين أفضل) مالم يكن غيرهم أحوج اليه بدم ومر (قوله أعم من قوله وصرف
له) لانه لا يشمل الجلود بقية أجزائه من شعر وغيره مع أن الكل يخص صرفه بما كنه وأجاب
مر بأن اقتضاه على اللحم لانه الأصل فيما تضمنته فهو مثال لا قيد تأمل (قوله وتجب النية عند
الصرف) أو عند الذبح أو عند عزها حل وقول (قوله بأن كان مفردا) بأن قسم الحج على العمرة
ثم أحرم العمرة فهو معتبر لانه اسم فاعل وهو حقيقة في الحال وقوله وأمر بدتم بأن أحرم بالعمرة أولا
وتعد أن يأتي بالحج بعد فراغه من العمرة فهو معتبر الآن حقيقة زى ولا يقال مستحب الا أن أحرم
بالحج بعد العمرة وقوله وأمر بدتم أي فيذبح الدماء التي زمته في عمرته بالمرءة وأما دم التمتع فيه
فالأفضل ذبحه بغيره كما ينبغي (قوله بأن كان مفردا) بأن أحرم بالحج أولا وقصد أن يأتي
بالعمرة بعد ذلك أو قل بأن أحرم بهما معا وقوله أو متعتا بأن أحرم بالحج بعد فراغه من العمرة زى
(قوله لهما) أي المرءة ومنى وقوله فحملها أي التمتع لك كوروا الحاج (قوله في الاختصاص) أي
بخص بالحرم وقوله والاضحية أي المرءة للتمتع غير القارن ومنى الحاج (قوله مالم يكن غيره) فان عين

النية عند الصرف ذكروا في الروضة عن الرويات (وأفضل بقعة) من
الحرم (التي يمشي) قبيل زده بقول (غير قارن) بأن كان مفردا أو أمر بدتم (المرءة) الذبح (الحج) بأن كان مفردا أو زكاة
أو متعتا ولو عن دم تمتع (منى) لانها محل تحملها (وكذا الهدى) أي حرم الهدى الذي ساقه للتمتع لك كوروا الحاج تحريا (كما)
في الاختصاص والاضحية (وقد) أي ذبح هذا الهدى (وقد تضحية) مالم يكن غيره

لم ومنه ان الواجب يجب صرفه الى ماكين الحرم وانه لا بد في وقوع النفل موقعه من صرفه اليهم اشعدي الجبران فلا يختص بزمن كاهن وكذا ان عين لدى التقرب غير وقت الاضحية

(باب الاحار والقوات)

يقال حصره وأحصره لكن الاشهر الاول في حصر الصدق والثاني في حصر للرض ونحوه (والقوات) للحج وما يذكرهما فوات الحج بفوات وقوف عرفة (الحصر) عن انعام أركان الحج والعمرة بأن منعه عنه فعلق سلم أو كافر من يأتي قال تعالى فان أحصرتم أي وأردتم التحلل فما استيسر من الهدى في الصحيحين أنه **عليه السلام** تحلل بالحديبية لمأصده المشركون وكان محصرا بالعمرة فنحرم سلق وقال لأصحابه قوموا فأخرجوا ثم اطلقوا سواء أحصر الكل أم البعض منع من الرجوع أيضا أم لا ثم ان كان الوقت لمصلا فاضل تأخير التحلل والا بأن كانت في حج فالاضل تجب له ثم قال الماوردي ان يقف زوال

لدى التقرب غير زمن الاضحية ثم عيّن له وقت اذ ليس في تعيين الوقت قرب كائن فيه والله شرح مر ويدل عليه قول الشارح الآتي وكذا اذا عيّن الحج (قوله قياصا عليا) دليل لقوله وقت أضحية كاضل مر (قوله فان كان واجبا) أي بشرق أو ثار به الى أن هدى التقرب يشمل الواجب بالنذر اه حرف (قوله موقعه) بأن يحصل به السنة عرش (قوله أم اهدى للجبران) مقابل قوله أي ذبح هذا الهدى فهو عز زلاشارة واستفيد من متبع الشارح أن الهدى كما يطلق على مساقعة الحاج أو للتشرع كما يطلق على ماوجب عليه بترك ماؤوره أو قبل منهى عنه وبه صرح مر وقوله ومعلوم الحج آتي به توطئ لبا بعده

(باب الاحار والقوات)

أي ياتهما وسكهما ما يترتب عليهما والاحار لغة المنع من أحصره وحصره وشرع المنع من النكاح ابتداء أو دولا كالأب وبضوا والقوات لغة عدم ادراك الشيء وشرعنا عدم ادراك الوقوف بمرقة وأسباب المحصرته العدة والرض والياداة والزوجه وذكركم المصنف والاصليه والدينية فيندب للفرع وان سفل استئذان جميع أصوله ولو كفارا أو رافقا فإذا النكاح ولو فرما ولكل منهم منه منة أو ما سفل أو تحلل به بعد أو ما من كان تعلقا أو ان كان ما فرامه وكان سفره دون مرحلتين ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتي ويجب على عيدين استئذان ذاته وإن قل لغيره ويحرم عليه السفر بدون علم رضاه أو رضاه أي الدين ولينعم من التزوج ولو بعد الاحرام وإن غابته النكاح كان له حال وهو موسر واستنع من أدائه بطله وليس له تأني في قضاء له لتدبيره والافليس له تمكينا لا ينعم من الاحرام مطلقا وإذا غابته الحج لم يحز به التحلل الا بآتيان مكة وأعمال العمرة تغليظا عليه بتدبيره وعليه القضاء فلم يوجد منه تعدد كان حبس فلما تحلل بغيره كآتيان ولقاءه عليه قل على الجلال (قوله ونحوه) كترافق التفقة واضلال الطريق (قوله والقوات للحج) قديبه لان قوات العمرة تمتنع (قوله وما يذكرهما) وهو الاعادة ود القوات وقول عرش وهو قوله ولو أحرم رقيق الحج غير ظاهر لان هذا احار خاص فهو داخل في الاحار والتحلل من أحكام الاحار فليس مما يذكره خلافا لبعضهم (قوله عن انعام أركان الحج) خرج بالاركان ما لو أحصر عن الواجب ذكره الجار والمبيت فيجبرهما بالهم هذا بالنسبة لقري أمبال النسبة لمبيت فلا لا ينسقط بالمعزكرا تقدم والحصر من الاعتذار وتدخل الطواف والحق ويجز عن حجة الاسلام ومن صد عن عرفة دون مكة تحلل بعمل عمرة أو عتقه وقف ثم تحلل ولا قضاء فيما على الاظهر من تصحيح ابن قاضي مجلون زى والذي في شرح مر وحج أن المبيت لا يسقط بالاحار فيه دم حيثئذ (قوله والعمرة) ويشترط فوات العمرة تبع للحج في حق القارن زى (قوله تحلل) أي خرج من الحج بنية التحلل لانما فعل ما يأتي خروج من الحج وصار حلالا وإن غابته احبارا والسكنية في ذلك العام (قوله فالتيسير) أي تيسرك ما تيسر أو فاقه الجوع ما التيسر أي ما تيسر (قوله وكان محرما بالعمرة) من ذي الحليفة سبقت للدينة الشريفة خلافا لقزالي ومن تبعه قل قال العلامة الزايدى فيرد على الامام مالك رحمه الله حيث قال بأن يصنع التحلل في العمرة لعة وقتا (قوله أم البعض) لرد على من قال اذا حصر طائفة فلتبقي فليس لها التحلل (قوله نعم) استدرك على المتن في قوله تحلل وقول حل انه استدرك على قول الشارح والافضل تأخير التحلل غير ظاهر لقول الشارح بعده لستم التحلل

(قوله ولن قل) ظاهره ولو قل جادوا عليه في فرق بينه وبين ما لو وجد الزاد متلابعا بزادة يتفان بها حيث يجب شرؤه مع تلك الزيادة بأن ما بدفعه هنا مجرد ظاهر بخلافه ثم فإنه في مقابلة ما يشتر به وهو جازع ع (قوله بسبه) أي نحو المرض (قوله صباعة) يضم الصاد للمجمة بفت الزير بفتح الزاي وكسر الياح كحاميهم رسول الله ﷺ وفي الخصائص الصغرى عد جواز نظره عليه الصلاة والسلام والاجنية وخلوة بها واصل بعضهم الحديث على أن الخلوة كانت مستغنية وقالم يكن غلوا بالاجنيات وهو كغيره في التحريم كاذ كراه الملامة النوبرى (قوله ما وجدني للاجعة) أي متوقفت لفسول وجع في المستقبل بديل ما بعدوه وهو مفتول ثان للاجعة (قوله الحي واشطى) أي أي الحي واشطى التحلل بالمرض إذا حصل قل (قوله وقولي اللهم) عطف تفسير لاشطى وعمل كون قوله هذا شرطا إذا توبته الاشتراط وقوله على بفتح الحاء وهو النسيان أي عمل تحلى ويجوز كسرهما وقوله حبسني بفتح الحروف الثلاثة الأول وسكون التاء أي الملة هذا هو الرواية ويجوز لسكان السين وفتح التاء أي حبسني بالله وحل صير الشخص بذلك حلالا أولا بد من التحلل أجب شيخنا بأنه إن توى به الشرط صار حلالا حل (قوله ولولاك الأمر مت) أي مثلا وهذا محتمل زوال الضمير في قوله شرطه فكان عليه تأخيره عما بعده كما قبل أي بحرف ما بعده محتمل نفس الاشتراط وهذا محتمل الضمير وبعبارة حج خرج بشرطه أي التحلل وهو صبرونه حلالا بنفس المرض الخ (قوله لا يبعد زوال العذر) لأن عذره وهو المرض ونحوه وبعبارة شرح الرضا لأن التحلل لا يبعد زوال المرض ونحوه (قوله يتخلف التحلل بالاحار) أي أنه لا يبعد زوال العذر الذي هو المنع من مكة لاستغنائه عن دخولها إذا تحلل فكان إحصاءه زال (قوله ولم يكنه عمل حمرة) فإن أمكنه ذلك بأن منع من الوقوف فقط دون مكة تحلل بعمل حمرة من غير حج حج (قوله بذبح) ويفرق المذبح على ما كان محل الحصر فإن فقدت المسكين منه فقه على ما كان أقرب محل إليه حج قال سم عليه وخالف مـ فنع قلته إلى أقرب محل وأوجب حفظه إلى أن يوجدوا حيث قد فأن خيف تلقه قبل وجودهم بيع وحفظ عنه بل لو فقدوا قبل البيع ما منع البيع بل أن يوجدوا إلا فائدة فيه حيث قد والتجاء بهم إذا فقدوا قبل البيع أو بعده تحلل في الحال ولم ينوب التحلل على وجودهم على أن لنا أن قولنا التحلل مع وجودهم لا يوجب على الصرف البهم لم يكن في البيع فإذا فقدوا بعد البيع فلا إشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم ما تقرآن فقدم مع التدبر على الهدى قبل البيع أو بعده لا يسوغ الانتقال إلى بدل الهدى كما هو بعض الطلبة أم بحره (قوله حيث عذر) أي أنهم أنلوا حصر في موضع من الحل وأراد أن بذبح في موضع آخر من الحل يزدوم كذلك لأن موضع الأحار قد صار في حقه كنفن الحرم اه شرح مـ وكذلك انتقل من الحرم إلى الحل الأولي فلا يتنقل من الحل إلى الحرم أو من الحرم إلى محل آخر فيه جاز فالقول برأع انان يمنع فيها النقل واثنان يجوز بل الانتقال من الحل إلى الحرم أفضل كما هو جزم ذلك من شرح مـ (قوله أيضا حيث عذر) أي في المكان الذي عذر فيه وهو متعلق بشلل وذبح على سبيل التذرع وقيل الثاني وأضر في الأول والتدبر يحل فيه وحذف كونه فضلة (قوله وأبوحصن ض) ضايع أن يتنقل مع مائة الأجرم وإن لم يبيع التيمم كآقره شيخنا وصرح به ابن شرف على التدبر ورضه حج بما يبيع ترك الاجعة وقال مـ والأوجه ضبطه بما يحصل منه مشتقا لا تحتمل عاذلة العلم التام وقوله لما رأى في قوله تعالى فإن أحصرتم الخ وهو دليل الذبح وقوله ولا تحلقوا رؤسكم الخ دليل الحج بالنظر لقوم النافعة لأن مفهوما إذا بلغ الهدى محل فاحلقوا رؤسكم إذا جعله المكان الذي يذبح فيه وهو

وان كل الذلج احتال الظلم في أداء النسك (كصوم رمضان) من قاتل نفقوسا لمرطيق يدعوها ان (شرطه) أي التحلل بالعذر في أحله أي أنه بشلل أضرار من مثله التحلل بسببه للمروى الشيطان عن عائشة قالت دخل رسول الله ﷺ على صبغة بنت أبي يرقال لها ردت الحج فقلت والله ما أجدي للاجعة فقال حجني واشطى وقولي اللهم على حيث حبسني وليس بالحج العمرة ولولاك إذا صرحت فأنما حلال صر حلالا بنفس المرض من غير تحلل فإن لم بشرطه فليس له تحلل ببذلك لأنه لا يبعد زوال العذر بخلاف التحلل بالاحار بل يصح أن يزول عذره فإن كان محرما بصرة أيها أو يجمع وقامه تحلل بصل حمرة ويحرم من زيادتي ويحصل التحلل من ذكر وله بكنه عمل حمرة (بذبح) لما يجزى أصحبه (حيث عذر) أحار أو نحو مرض (خلق) لما صر مع أيولا تحلقوا رؤسكم

(بنية أي التحلل فيها) لا يتأهلها الغير التحلل (ويشترط ذبح من محصره) فان لم يشترط تحلل بالنية والمحل فقط فان أمكنه
 لو توافقت به قبل التحلل بذلك وذكر الترتيب بين الذبح والمحل مع قرن النية بهما ذكر ما يتحلل به نحو المرفق وعمل محله من زيادتي
 والمحل في الذبح أولى من تنقيده بشاة ومازله المصنفون من العلماء وأما من الهدايا بدمه حيث عارضها (فان عجز) عن الدم (نظام)
 حيث شاء (ككل مديون) مع ذنبك
 يجب عند (بقية الدم مع المحل والنية) (فان) عجز وجب (صوم) (١٦٣)

مكان الاحصاء عند الشاوي ويكون محله كتابة عن ذمعه في مكان الاحصاء كافي الجلائين (قوله بنية)
 أي مع بنية فاليه بمعنى (قوله ويشترط ذبح) مطوف على قوله بنية أي يحلل التحلل بذبح خلق مع
 نية التحلل مع شرط ذبح من محصره أي زيادة على النية أي لا يلزمه الا اذا شرطه كما قرره شيخنا
 (قوله وان أمكنه) أي نحو المرفق والى المصنفين من حيث هو الشامل للحصر وهذا تنقيده لقوله بذبح أي
 محله ان يمكنه لو توقف فان أمكنه أي بالوقوف بالتحلل المذكور (قوله أي به قبل التحلل) أي ولا
 حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نية تحلل الاسلام وفوق آخر رشيد (قوله بذلك)
 أي بالخلق والنبوة والذبح ان شرطه (قوله فيمنع الدم) أي بالنفذ الغالب ثم فان لم يكن بذلك فأقرب
 البلاذلي صحيح والباء بمعنى بدل أو متعلقة بمحذوف أي يشترط بقية (قوله ولو أصرم رقيق الخ) لما
 فرغ من الحصر العاشر في الخاص فقال ولو أصرم الخ زى (قوله فلهذا أصره) أي أحد هاتين
 العقبين (قوله صحيح) أي مع الحرمة في الرقيق دون الزوجة في الفرض بخلاف النكاح زى (قوله فله
 تحليلها) لطول الزمن وقوله بخلاف عكسه أي لقله الزمن (قوله بل به حبيسها) أي منعها للخروج
 للحج بعد الاحرام وبعبارة الفروض وشرحه فرغ له حبس الممتدة عن الخروج اذا أصرمت وهي ممتدة
 وان خشي الفوات أو أصرمت فإنه لسبق وجوب المدة ولا تحليلها الا ان راجعها فله تحليلها اذا أصرمت
 بغيره فاذا انقضت عدتها ولم يرجعها صحت في الحج فان أدركته فذاك والا فلا حكم من فاته الحج
 (قوله ويصح نكه في نوبته) بأن تكون نوبته تسع جمع نكح شرع محر (قوله على الغالب) أي
 الغالب أنه لا مهاباة (قوله ولو اعادة على محصر) أي سواء كان المحصر عاماً أو خاصاً كالرئيس والزوجة
 والشرذمة زى فان قلت هل واجب القضاء قياساً على الفوات قلت لا لان المحصر أدن له الشارع
 في الخروج من العادة فكان جهم غير واجب الانعام فلا يجب تداركه بخلاف الفوات شورى
 والمراد بالحصر المنع كما قاله عرش أخيراً ما بعده وهو قوله فان كان نكح الخ والظاهر أن المراد
 لا اعادة عليه مطلقاً بالنسبة لغير الاحصاء ثم ينظر حاله قبل الاحصاء كما أشار اليه بقوله فان كان
 نكحاً كما يؤمن من قبل على الجلال (قوله لعدم ديوده) أي ما ذكر من الاعادة (قوله ان لم الخ)
 في الاستدراك نظر لانه في الاولى لا يقال له محصر لان الاحصاء هو المنع من جميع الطرق وعبارة
 وجوب الاعادة في الاولى انه في الحقيقة لم يحصر وعليه في الثانية انه انبى ان تقصر (قوله مساوي)
 سائر محصره وعجزه وقوله غير متوقف في قوله فان نشأ عنه الخ فكان الاظهر جمعها في عمل واحد
 كما قرره شيخنا (قوله لا لا دل) أي الذي حصره (قوله فلهذا الحج) راجع للآيتين (قوله فله
 الاعادة) على شرح البهجة الاولى بما يفوت محض والثانية بشدة قربه شورى قوله محض أي
 غير ناشئ عن احصاء مكانه محصر (قوله فان كان نكحاً) أي الذي أصر عن انجاءه (قوله من
 سنى الامكان) بيا ما سكنة تخففه والنون مخوفة للاساقطة (قوله والنسفر) أي حيث استقر

عليه جنة ولا يلزم له حبسها لعدة والبيض كالرقيق لأن تكون مهاباة يقع نكح في فليس السيد تحليله فالتأويل أنه
 كترين يرى على الغالب (والاعادة على محصر) تحلل لعدم وروده لان الفوات نشأت عن الاحصاء الذي لا صغ فيه علم ان ملكه لم يرق
 أو سواه بالاول أو سواه احرامه غير متوقف زوال الاحصاء فانه الوقوف فله في الاعادة (فان كان) نكحاً (فان نشأ في ذمتهم استقر) عليه
 كسب السلام بعد السنة الاولى من سنى الامكان ولا اعادة ولا نسفر كالشرع في صلاته فرض ولم يجزها حتى في ذمته (ولا) أي وان لم يستقر

حجة الاسلام في السنة الأولى من سني الامكان (اعتبرت استطاعته بعد) أي بعد زوال الحصران وجبت واجب الاعداء وعلى من فاته وقوف بمقر قتل محمل لان استطاعته (١٦٤) الاحرام كابتداء التوبة ابتداء حقيقته لا يجوز زواله كوجوب التحلل من زيادتي

في ذمته بان تدره في سنة معينة وقوته فيها مع الاستكان أو أطلق بمعنى زمن يمكن فيه الفك ولا ثلاثين عليه عني على حر (قوله كحجة الاسلام في السنة الأولى) وكنز غير معين سم (قوله أي بعد زوال الحصر) قال شيخنا وهذا يشهد بان استطاعته في زمن الاحرام ولو غابا غير معتبرة فراجع به (قوله وابتداءه) أي من هذا الحرم أو ابتداءه حيا حرلا وبثبوت قوله في الاعتراض على قول الشارع لا يجوز لانه تقدم انه يجوز الاحرام بالحج في غير أشهره وينعدم عمره وحاصل الجواب أن للمضي أن ابتداءه حيث لا يجوز لهذا الحرم أو ابتداءه حيا فلا ينافي أنه يجوز لشخص آخر أن يحرم بالحج في هذا الوقت وينعدم عمره كافرهم شيخنا (قوله لا يجوز) أي لبقاء بعض الاعمال عليه حل (قوله يصل عمره) بل من غير تبطل الكنية التحلل على الودع اه زى ولا يجوز عن عمره الاسلام ولو كان قارنا حل (قوله ان لم يكن سم) فان كان سم لم بعده شرح حر (قوله وعليةدم) أي ان كان حرا فان كان رقيقا فواجبه الصوم أى صوم العشرة و بدخل وقت وجوبه بال دخول في حجة القضاء وجوز به بدخول وقت الاحرام هان قابل وان لم يحرم على العقد وما شئ بعضهم على أنه لا يجوز تيممه لابعاد الاحرام بالقضاء مشيخنا (قوله في ذلك) أي في قوله من فاته وقوف محمل الحج (قوله أخا بالهد) بفتح العين المهملة تنزيهه بالهدى أي المدقق أيام الشهر وضمنه لتكتم المظهر بتعليقه نفسه أوله ولا يهاجبه وهذا أظهر وهيار بتشديد الوحدة قل فوجوب القضاء عليهم نظيم في الحساب فهم مقصرون فلا يرد ما يقال أنه تقدم أنهم لو وقفوا العاشر غلظا أجزأهم لانه محمول على غير هذا أو وجوب القضاء لقتلهم كابدل عليه مسؤاله لعم (قوله واسعوا بين الصالحين) لعل عمرهم أنهم لم يكونوا مسعوا بعد طواف القدوم وأهمهم عن لم يطالب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلا بر (قوله وانحروا وحديا) أي ولينحركل منكم حديا والتقييد بكونه معهم لانهم لم (قوله ان كان منكم) أي حقيقة أو حكما بان كان معهم ما يشترط به بقوله ثم احلقوا أو قصر أو أي من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقصير قل (قوله لحجوا) فيه إفاضة الفورية في القضاء حيث غير بالقاء في حجوا وقيد العام بالقابل بر (قوله أو أهدوا) بقطع الحزمة يقال أهدى له واليه يختار (قوله نصيبا ثلاثة أيام في الحج) أي حج القضاء أي بعد الاحرام حج ثلاثين تقديم صوم عليه سم على حج (قوله لم ينصركوه) أي فكان اجماعا كوني (قوله بان حصر فك الح) هذا مفهوم الاستدراك الذي ذكره أولا بقوله فان من سلك طريقا أثر ساردا لجوعه فكان الأولى أن يذكر عقبه فعمم الاستدراك للتقدم وما ذكره هناك ان الوقت اننا شأ من حصر فقه تنصير ثلاثة حجج معه الاعداء وأشار اليه بالاستدراك المتقدم وتارة لاجب معصوما أشار اليه هنا عني (قوله أطول أو أصعب) أي وقد أجهأ نحو العزل إلى سلكه اه حج (قوله مطلقا) أي حصر غير مقيد بمصارفة أو غيرها عني وقيل في تفسيره لخلق أي من جميع الطرق ولغة أعلم

(كتاب البيع)

درس

أفرد لان المراد به نوع من أنواع البيوع وهو بيع الاعيان لانه أفرد السلم بكتابنا أيضا وحجتنا بطائفي

الفتا

الاولا وصار بالاحرام متوقفا زوال الحصر فانه وتحلل يصل عمره فلا عاده عليه كالحج لروضة كالمسألة لا بد من صحة كبحر مطلقا ولغة أعلم

(كتاب البيع)

ويحصل (بمعنى عمره) بأن يطوف ويسعى ان لم يكن سعى بعد طواف قدوم ويحلق فان لم يكنه عمل عمره تحلل بما حرم الحصر (و عليه دم) وقدم أنه كحكم المجتمع (واحدة) فورا للحج الذي فاته بغوات الوقت فلو كان كان أفرضا كافى الافساد هو الاصل في ذلك مارواه مالك في موطنه بإسناد صحيح ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وهو من الخطاب ينحر هديه فقال يا أمير المؤمنين أخا بالهدى وكناظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة ضف باليت أنت ومن معك واسعوا بين الصالحين والروضة وانحروا وحديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصر أو أي من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقصير قل (قوله لحجوا) فيه إفاضة الفورية في القضاء حيث غير بالقاء في حجوا وقيد العام بالقابل بر (قوله أو أهدوا) بقطع الحزمة يقال أهدى له واليه يختار (قوله نصيبا ثلاثة أيام في الحج) أي حج القضاء أي بعد الاحرام حج ثلاثين تقديم صوم عليه سم على حج (قوله لم ينصركوه) أي فكان اجماعا كوني (قوله بان حصر فك الح) هذا مفهوم الاستدراك الذي ذكره أولا بقوله فان من سلك طريقا أثر ساردا لجوعه فكان الأولى أن يذكر عقبه فعمم الاستدراك للتقدم وما ذكره هناك ان الوقت اننا شأ من حصر فقه تنصير ثلاثة حجج معه الاعداء وأشار اليه بالاستدراك المتقدم وتارة لاجب معصوما أشار اليه هنا عني (قوله أطول أو أصعب) أي وقد أجهأ نحو العزل إلى سلكه اه حج (قوله مطلقا) أي حصر غير مقيد بمصارفة أو غيرها عني وقيل في تفسيره لخلق أي من جميع الطرق ولغة أعلم

اللفظ المعنى المراد وقبل انما افرد لانه مصدر في الاصل انتهى على وقوله في الاصل أى وان كان الآن
 مستعملا في العقد المركب وفيه أنه مصدر أيضا (قوله يطلق البيع) أى البيع المصدق بقسم الشراء
 والعقد المركب لا المركب فقط وهذه محكمة الاظهار في مقام الاظهار كما قاله عن وعبارة عرض يطلق
 البيع أى شرعا وأما الاسم الظاهر مع كون المقام يقتضى الاظهار لبينه على أن المراد بما في الترجمة
 غير القسم الى ما يأتي من أنه يطلق على قسم الشراء وعلى العقد المركب وذلك لان المراد به في الترجمة
 هو العقد المركب من الاجاب والقبول دون المعنى الاعم (قوله على قسم الشراء) قسم الشيء ما كان
 مياناه والتدريج معه أصل على وعليه ظاهر المراد بالأصل هنا تصرفه داخل في قول الملك بفتح على
 لوجه الاتي وهو شامل لكل من الشراء وقسمه اذ قال الشراء تصرف ليدخل في حصول الملك وكذا
 البيع ذكره عرض وعبارته على مر وقد يطلق على الانقضاء أو الملك الناتج عن العقد كما في قوله
 فسخت البيع اذ العقد الواقع لا يمكن فسخه وانما المراد فسخ مارتب عليه جمع حج ويستغاد من
 كلام الشارع اطلاق ثلاثة على التملك وعلى العقد وعلى مطلق مقابلة شئ بشئ ويطلق أيضا على
 الشراء القس هو التملك كما في المختار وعبارته على التملك من اشتراء فهو من الاضداد كما أن الشراء يطلق على
 البيع قال تعالى وشروه بغير ما يباعوه فيكون له على هذه الاطلاق سنة (قوله عليك بفتح) التملك
 دخول الملك في المشتري وهو لا يحصل بمجرد الاجاب من البائع بل بقبول المشتري فعمل المراد
 بالتملك ما يحصل به النقل من جانب البائع كما قاله عرض وقرئ شيئا حرف ماضيه قوله تملك
 بفتح كقولهم اجمع فلان فرسه لا يبدأ ملكه له واعترض بأن التملك فيه تملك الشئ والتملك فيه تملك
 الشئ فكل منهما مشتعل على التملك والتملك فذكر التملك في الاول والتملك في الثاني وأوجب
 بأن المقصود انما هو الاعيان المبيعة والشئ وسيلة فلينظر اليه (قوله على وجه مخصوص) يرد عليه
 أن هذا التيد لا يسموهم اذ التملك بفتح لا يكون الا بيا والجواب أنه لبيان الواقع لا لاحتراز وأنه
 استعمل الثمن في مطلق الموضع فيكون احتراز عن غيره من نحو الاجارة عرض على مر (قوله
 والشراء) بالمدلول الصريح كما في المختار ويطلق الشراء على البيع كما في قوله تعالى وشروه بغير ما يباعوه
 كل يطلق على الآخرة تقدم ذلك (قوله على العقد المركب منهما) أى التملك والتملك حل والمراد
 من هذا الالتباس للمعنى (قوله وهو لغة) أى البيع بمعنى العقد المركب منهما وأما معنى قسم
 الشراء فليس بمعنى في الشئ من حله والظاهر انه راجع لمطلق البيع (قوله مقابلة شئ بشئ) أى بما
 يقضيه التبادل لا نحو سلام بسلام وقيام بقيام ونحوه كما قاله الباقين وان جرى في تدريجه على الاطلاق
 قال الشيخ انتهى شوري وهذا أقوى على ما مضيه التبادل هو معنى قول بعضهم على وجه المعاوضة
 وقال بعضهم الاول لا يقال المعنى القوي على اطلاقه لان القضا لا دخل لهم في حبيد كلام القويين (قوله
 وشروا مقابلة الخ) فيمساعدة اذا قلنا ليس نفس المقابلة لكنه يستزنها وقلنا عبر مر بقوله
 وشروا عقد يضمن الخ ويمكن ان يجاب بأن التدبير ذو مقابلة على حذف مساف شيئا وهذا المعنى
 مكرره قوله على التبادل ولا يبعد اشتراط الشيعة في نقل اليد في الاختصاص كأن يقول فنت
 يدى عن هذا الاختصاص لا يبعد جواز أخذ الموضع على نقل اليد كما في التزول عن الوعائت انتهى
 مر (قوله الاصل فيه) أى في حكمه الاصل وهو الايجاب كاستبعاد (قوله أى الكسب أطيب)
 أى أى أنواع الكسب أطيب أى أحسن وأفضل لان الحرف من فرض الكفايات لا تفاضل انما
 هو في فرض الكفايات لا في المباحات كما توجه بهم حيث اعترض بأن التفاضل لا يكون في
 للمباحات كالكسب المعنى بالمعنى بدليل قوله على الرجل الخ وانما قدر الحذف لان الألف تناف في

(قوله لغة) واحد لدوى
 وخصة شرعية (قوله لغة)
 لغة بذلك أى الثمن بوصفه
 وهو على وجه مخصوص
 وأن الباء بمعنى مع أى
 تملك مع ذلك المذكور
 فقط ما قبل الاول لأن
 يزيد بعد ذلك كذلك أى
 على وجه مخصوص هـ
 شوري (قوله يرد عليه
 أن هذا القيد الخ) ولا يرد
 هذا الا على كون المراد
 بالتملك حول الملك في
 يد المشتري

(قوله رحمه الله وأحل الله
 البيع) هذا العام مخصوص
 فيستثنى البيع النهي
 منها اه عط (قوله فالكسب
 الخ) ليس تقريبا على
 الاعراض

معرفة اذا اشكرت انويت الاجزاء قال ابن مالك

ولا تنف لفرد صرف • اياران كورتها فأنف

أرتو الاجزاء • والاول نوع المقدرة هنا كالاتجاه وقال شيخنا أى طرق الكسب أطب أى أحسن
 وإما قدر المضاف لاجل قوله عمل الرجل يبدو الكسب بمعنى الكسوب **(قوله)** عمل الرجل (يبدو)
 وهو الصناعة وقيل يشمل الزراعة ويحتذى لا يوجد منفصل عليه فلا رى قصر ذلك على الصناعة
 ويستند فضلها من التقديم على التجارة **حل** **(قوله)** يبدو جرى على الغالب فلا يفهمه **(قوله)** يبدو
 مع مبدو وهو التجارة وهذا يفيد أن كلام الصناعة والتجارة أضل من الزراعة وأما تناقل
 بين الصناعة والتجارة إلا أن المصنف قد تقدم الصناعة على التجارة • والحاصل أن كلامهما أى الثلاثة
 ذهب جمع إلى أخفها على ما قبلها وذكر الماردي أن تفصيل التجارة أشبه بمذهب الشافى واختار
 النورى القول بأفضلية الزراعة لمعمودتها ويبنى أن يكون ممن يكتسب بالتجارة من له من شجر
 لم يعم يكتسب بالصناعة من له من صناعات تحت يده وهو لا يباشره ممن يكتسب بالزراعة من له من زرع
 وهو لا يباشره فليحرج **حل** وبعبارة ع ش أضل الكسب الزراعة أى بعد القسمة ثم الصناعة ثم
 التجارة أى لما فى الزراعة من مزيد التوكل وتنوع الطيور وغيرها وهذا الترتيب هو المصنف كالمقرر
 شيخنا **ح** **(قوله)** أى لا شئ الخ التشديد ليس يرجع إلى ذات المبيع كأن يبعد عن المارة
 وبغير وجهها والخاتمة أعم لأنها تدليس فى ذاته أو فى صفته أو فى مخرجها كأن يصفه بصفات كذا
 وكأن يذكره ثمنا كذا فهو من عطف العام على الخاص وقيل تفسيره كالمقرر شيخنا وقوله فيه
 أى فى المبيع بمعنى البيع أو التمن لان التمن يكون فيه غش أيضا فى كلامه استندل به حيث ذكر البيع
 بمعنى العقد وأعاد عليه الضمير بمعنى البيع أو التمن فأنزل شيخنا **(قوله)** أركانه أى الامور التى
 لا بد منها ليتحقق العقد فى الخارج ونسبة الماقدركنا أمرا اصطلاحى والآن ليس جزأ من مذهب
 البيع التى توجد فى الخارج التى هى العقد وإنما أجزاؤه الصيغة واللفظ الدال على المقود عليه فهنا
 الاعتباران المقود عليه وكنة حقيقيا أى جزأ من المساهبة الخارجية التى هى العقد فكنا
 باعتبار أنه يذكر فى العقد تأمل **(قوله)** كفى المجموع راجع لقوله أركانه أى ما سببها أركانها
 وخالف كلامه هنا حيث سبها شروطا أتباعا لمصنعه فى المجموع فلا ينوهم رجوع قوله ثلاثة
 إذ لا خلاف فى ذلك **(قوله)** وفى الحقيقة ستة • وأما ردها لثلاثة اختصارا وهكذا يفعل فى كل موضع
 اشترك فيه الموجب والتقابل فى الشروط المتسببة فيها كما هنا بخلاف ما لو اختلفت الشروط كالقرض
 القرض فانه يشترط فى القرض أهلية التبرع فلا يصح من المحجور عليه بنفسه فى المقترض أطب
 للمالمة فيصح اقراض النفس فيفضل الأركان ولا يجعلها كالكال ثم أركانه مقرر ومقرر ضالح ع
(قوله) ولو كانت كائى أى تأنها كائى فى حصول الصيغة وأتى بذلك للخلاف فى الكناية أى لو من
 سكران معناه إن أقر بالنية خلافا لابن الرقعة كما فى البرمادى **(قوله)** وسبها أى الأركان **(قوله)**
 وكلام الأصل يميل إليه • يجب أن مراده بالشرط مالا بد منه فيفضل الركن شرح **مد** **(قوله)** **مد**
 مرص بشرطة الصيغة) عبارة شرطه الإعجاب والقبول وقوله ويكت عن الآخرين أى عن نسبته
 شرطين أو ركنين أى ولا تقابل بالفرق **حل** وقديرى بأن المعاطاة بيع عند مالك ولاصة فيها
(قوله) التى هى الأصل وجه الاصل التوقف وصف البائع بكونه باعما والشترى بكونه مستدرا على
 وجودها **حل** **(قوله)** ويكت عن الآخرين أى فتنهم شرطيتها بالاولى لأنه اذا كان الأصل شرط
 وليس بركن كان غيره كذلك **بالاولى** ويمكن أن يكون مراده بالشرط مالا بد منه فيفضل الركن **شرح**

عمل الرجل يبدو وكل بيع
 مبدو أى لا غش فيه ولا
 خيانة رواد الحاكم ومحمه
 (أركانه) كما فى المجموع
 ثلاثة وهى فى الحقيقة ستة
 (عائده) باع ومشتري
 (ومعقود عليه) بمن ومشتري
 (وصيغة ولو كانت) وسبها
 الرافى شروطا وكلام
 الأصل يميل إليه فانه مرص
 بشرطة الصيغة التى هى
 الأصل وسكت عن
 الآخرين

(قوله) فهذا الاعتبار
 الخ) هذا تأنى فى العقد
 أيضا لانه لا بد من لفظ
 يدل عليه كضمير به
 واشترطه فعلى هذا يكون
 الماقدركنا حقيقيا فينبغى
 أول كلامه ثم ظهر لكلام
 الحشوى وجه تخصيص وهو
 ان العقد لا يشترط لفظ
 يدل عليه لان من جملة مبيع
 البيع التى ذكرها الرجل
 هذا مبيع منك (قوله) وان
 بالنية أى ولو لم يكره
 (قوله) والنية فيها أى
 وأما الآخرين فلا بد منها
 عند البيع أى فرما كانا
 ركنين والصيغة شرط

در قوله والصيغة لم يترك لتأويلهم أن الضمير راجع للكتابة ومن الصيغ التي أشار إليها بالكاف
 لتساويها في المعنى والمصارعة أي في النقد كما نقوله صارفك ذا بكذا والتولية والاشراك كما سيأتي **در**
في شرح الروض وأشار بكاف الخطاب في صيغ الإيجاب إلى اعتبار الخطاب فيه واستداده بجهة
 الخطاب فلا يكتفي بمثل ذلك انتهى أي ولأوراد التفسير بهما عن الجملة مجازاً **كأقول** عن الاستوى ومثل
 ضمير الخطاب الإشارة والتفت ولوقال بمثل نفسك وأراد الله مات صح ولا يصح إضاقة للجزء ولو كان
 لا يقي بدونه وللمتشدد أنه يصح إضاقة للجزء إذا أراد به الكل ولو كان يعيش بدونه **ففرع** لو
 قال بمتك هذا بكذا فقال المشتري نعم وأقول المشتري اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم صح كما
 ذكره في الروضة في كتاب النكاح خلافاً للشارح في شرح البهجة حل وقوله فالصرح بكنتك
 وكذا وهيتك صريحهما مع ذكر ألفين وحل صراحته في الآية عند عدم ذكر ألفين **در ويستثنى**
 من اعتبار الخطاب بيع متولى الطرفين وكذا قوله **نم قوله دلالة ظاهرة** أي ولو بواسطة ذكر
 العوض في الكتابة غاية الأمر أن دلالة الصريح أقوى حل بخلاف ما لا يدل دلالة ظاهرة كملكك
 وجهته لك من غير ذكر عوض فلا يكتفي بل لا بد من ذكر العوض كما أشار إليه الشارح بقوله كذا بكذا
 قبل الحاجة لقوله دلالة ظاهرة مع قوله السابق لأن السابق هو الذي يكون بمن ودلالة ظاهرة في إيجاب
 بأنه ذكر للاصباح **قوله كيتك** يشير إلى شرطين في الصيغة وهما الخطاب ووقوعه على جملة
 الخطاب وأشار الشارح إلى ثالث وهو أن يلتزم لا بد أن يذكر ألفين ولكن قوله كذا بكذا لا يقي
 رابع وهو قصد اللفظ للمتناه في نظره من الإطلاق فلو سئلت لسانه إليه أرفعه للمتناه كتلفظ أنجمي
 به من غير معرفة مدلوله لم ينقد ويجري ذلك في سائر العقود فهذه الشروط الأربعة تضم للصفة
 الآتية في المتن والشارح ضمير جملة الشروط ثلاثة عشر قال صح وظاهر أنه ينظر من العاين فتح
 التام في التسليم وضما في التخاطب لأنه لا يفرق بينهما ومثل ذلك إبدال الكاف ألفاً ونحوه سم
 وظاهره ولوم القدرة على الكاف من العاين وفهمه أنه لا يكتفي بها من غير العاين وظاهر أن عمله
 حيث قدر على النطق بالكاف عيش على **در قوله وملكك** أي ووهيتك كذا بكذا وكونها
 صريحين في الآية أتمها وعد عدم ذكر ألفين **ففرع** لو أني للشارح في الإيجاب كأيتك أو في
 القبول كأيتك صح لكنه كناية سم وقوله صح لكنه كناية فما في الباب من عدم صحة البيع صيغة
 الاستقبال محمول على نفي الصراحة كما يشعر به تعليقهم بإحالة الوعد ولا نشاء يدل على كونه كناية
 قول البليغي لوقال لأمه أنه طلق تنفس على كذا فقالت أطلقي عليه كان كناية انتهى فليكن هذا
 كذلك أخذه بعض الفضلاء **قوله واشترى** هو استقبال أي طلب القبول قائم مقام الإيجاب حل
قوله كذا بكذا صوابه ذا بهذا إذ لا محل للكاف **قوله ولومع إن شئت** أي بشرط أربعة
 قال نحلف وأحسدنا بطل النقد وهي أن يذكرها المبتدئ وأن يخطب بامفراد وأن يفتح أثناء إذا
 كان نحو يوان يؤخرها عن صيغة سواء كانت إيجاباً أو قبولاً **در قوله وإن تقدم على الإيجاب** للمتشدد
 عدم الصحة يستثنى الفرق بينهما وبين تأخيرها أن في تقديم الشيعة تعليق أصل البيع في تأخيرها تعليق
 تعليقهما فتنظر في وجوبها عن الشارع فإن قوله وإن تقدم عن الإيجاب أي والحال أن القبول متقدم
 بأن قال المشتري اشتريت منك إن شئت فقال بمتك وحيتك يصدق عليه أنه تقدم على الإيجاب شيخنا
 عزري **قوله وكنتك** أي بالكاف إشارة إلى الفرق بين الصريح والكتابة شويري ومن الكتابة
 عنه أرتفع وأترك الله لك فيه شرح **در قوله نلواي البيع** وإن قارنت الية جزءاً من الصيغة على
 المشد عند **در خلافاً** يردى القائل بأنه لا بد أن تقترب بجميع اللفظ وتقع بعض نسخ **در الضمير**

والصيغة (إيجاب) وهو
 ما يدل على الملك السابق
 دلالة ظاهرة (كيتك)
 وملكك واشترى
 كذا بكذا ولومع إن شئت
 وإن تقدم على الإيجاب
 (وكنتك لك بكذا) نلواي
 البيع (وتقول) وهو ما يدل
 على الملك السابق

قوله والمصارعة ولو قال
 ملكك هذا العزم بجملة
 فهو رد بيميناً أو قرعاً كان
 خذ جملة عمل نظر عمره
 سم قوله فلا يكتفي بمثل
 يدك وكذا بمثل موكك
 وأما عين استاد النكاح
 لوكيل سفارة لوكيل (قوله)
 بمتك هذا بكذا فلا بد
 من ربطها بالمشتري
 فخرج ما قول بمت هذا
 بكذا وأجابه بنم فقال
 اشتريت فلا يصح لعدم بط
 بمت به **در** هو فلو نوى به
 المشتري فهو صريح في نظر
قوله قتال المشتري **نم**
 ولم قدم من الصريح **اه**
 قويس أي أن أي المتوسط
 بصريح وكذا لو كانت
 من أحدهما أي الآخر
 بصريح ولا فكتاية **اه**
در سم

كذلك (كاستريت
 وتملكك وقلت وان
 تقدم على الاجاب) كبحي
 بهذا لان البيع منوط
 بالرضا لغير ان حيان في محله
 انما البيع عن تراض والرضا
 غني فاعترض ما يدل عليه
 من اللفظ فلا بيع بمطاعة
 ويرد كل ما أخذ به أو بدله
 ان تلف وقيل ينقدها
 في كل ما يدهي بها كبحي
 ولم يخلف غيره كالهدايا
 والعقار واختاره النووي
 والصريح بل يسترى من
 زبادي ويستثنى من محته
 بالكتابة بيع الوكيل
 المشروط عليه الشهاد فيه
 فلا يصح بها لان الشهود
 لا يملكون على النية فان
 توفرت القران عليه قال
 الغزالي فظاهر انعقاده
 (قوله رحمه الله وقلت)
 أي وان لم يقبل البيع
 بخلاف النكاح لانه ان
 يقول فيه نكاحا كانها
 سبأني احتياجا للاصاح
 اه شرح البهجة اما اذا
 تأخر القول فلا يبعد
 انفراد فسد الجواب من
 المشتري وعن الرواية في
 البحر لو قال لم أقصد
 بالشرع جوا بل انما افعل
 القبول كأي الخلع ويحتمل
 خلافه والفرق أنه لا ينفرد
 بالبيع وينرد بالطلاق اه
 شرح البهجة

المقدمة ح (قوله كذلك) أي لاظهاره بخلاف غير الظاهرة كان قال تملكك فقط فانه يحتمل
 الشراء والهبة وغيرها (قوله وقلت) لم يقل كذا بكذا فيه اشارة الى ان كلا من الثمن والبيع يكتفي
 به كره في جانب البادى فالنكاح كماله لم يأتيا بصفة كافية حل وعبرة حج وليد كره المشتري الثمن
 اه والمراد بالثمن ما يشتمل للثمن قال سم فان لم يذكر له لم يصح الا ان يذكر كره الآخر (قوله كبحي) هذا
 استحباب أي طلب الاجاب قائم بمقام القبول وصح جملة من افراد له صدق تره عليه أي مع
 صيغة الأمر بخلاف صيغة الاستعانة بالمقوطة به أو القدر نحو أتيهنيته حل (قوله لان
 البيع) علة تخوف قدره وانما اعتبرت الصيغة في البيع لان البيع حل كأشكاله بعش (قوله
 انما البيع عن تراض) أي صادر عن تراض (قوله من اللفظ) أرواقي معناه من الكتابة وإشارة
 الاخرس حل (قوله لا يبيع بمطاعة) تفرع على الصيغة وقوع عليها دون غيرها بخلاف فيها والمطاعة
 أن يترافيا بمن ولو لمع الكسوت منه ما حج وي من الصغار على الراجح لجريان الخلاف فيها وكذا
 كل بيع فاسد ولو وقع بيع المطاعة بين شافعي ومالكي حرم على المالكى لاعاقته الشافعي على معصية
 كأي عرش ويجب على الشافعي الرد دون المالكى فاذا رد الشافعي أي فيما تقر ولو يغير جالس
 أو يرفع الأمر لهما كم كآفره شيخنا ح (قوله ويرد كل) ظاهره وان لم يطالب به ولا مطالبة
 في الآخرة لطيب النفس واختلاف العلماء ومقتضى كونه مضمونا أي ضمان الضرب أن ضمن
 بأقصى القيم لا بالبدل لأن قال المراد بالبدل المثل في المثل وأقصى القيم في المقوم حل وهو في
 عرش على م رد تغلغل سم أنه ضمن ضمان الضرب ومثله كل بيع فاسد عبارة شرح م رد
 الاصح لا مطالبة بها في الآخرة من حيث المال بخلاف تعاطي العقد الفاسد الذي يورده لم يفسد م رد
 م في بيع التماهي بعد قول المباح ولا وشرعا يزرعا بشرط أن يحصده البائع الخ بأن البيع بها فاسدا
 في الاجرة لانه مخاطب برده في كل لحظة (قوله وقيل ينقدها) عبارة شرح م واختاره المنذ
 كبحي انعقاده بها في كل ما يدهي بها كبحي والناس يبيعوا وآخرون في كل محقر كغنيما أما الاستحسان من بيع
 فباطل اتفاقا أي من الشافعية أي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على أن الغزالي سابع فيه أي
 الاستحسان أيضا بناء على جواز المطاعة انتهى وقوله حيث لم يقدر الثمن أي لم يكن يقدره معلوما
 للمتعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من صيغة عقد كان من المطاعة المتفقها
 كأي عرش على م رد (قوله واختاره النووي) أي من حيث الدليل وأما من حيث الذهب فخذاه
 عدم انعقاد كآفره شيخنا (قوله ويستثنى من محته) أي البيع بالكتابة بيع الوكيل وكذا تترك
 (قوله المشروط عليه الشهاد فيه) أي صر محابا من صرح له بشرط ذلك أي على محله بما هو صريح
 في الاختلاف بأن قيل لمع شرط أن تشهد وأعلى أن تشهد قال قبله ونشهد لم يكن مشروطا على
 (قوله لان الشهود) الأولى التعليل بالاحتياط لان ذكر الموضع قرينة على النية فيقطع التردد عليها
 حل بزيادة (قوله فان توفرت) أي اجتمعت أدلت وقوله عليه أي البيع أي على ارادته حل
 (قوله التراض) كذا كراخي وأوصاف المبيع والاقتراض والمراد جنبها الصادق بواحدة أي قلت
 قرينة على أنه أراد بلفظ الكتابة للذ كورالبيع والمراد بزيادة على ذكر الموضع ان قلت ان ذكر
 الموضع ليس من مسمى صيغة الكتابة وهو الاوجه حل وعش وهذا أي قوله فان توفرت لم يشهد
 لمخوف قدره هذان ان تتم قرينة على ارادته وقوله قال الغزالي تنخيف الزاى وتنخيف الزاى
 كأي شرح الشفا فالاول نسبة الى غزالفقرينة من قرى طوس بالجهر والشاى أي التشديد لان
 كان ينزل الوصف ويبيعه في قرينتين قرى طوس ففسب الى أبيه صيغة البالغة لانه كان كثير الزل

جلسه مادم فی مجلس
القبول و بعد خیال
الکاتب الی اقطاع خیال
المکتوب الیه فلوکتاب
الی حاضر فوجهان لختار
منها بما لیسبک المصحة
و اعتبار المصیفة جارسی
فی بیع متولی الطرفین
کبیع الیه فی مطلقه و فی البیع
الضمنی لکن تقدیرا
کان قال أعتق عبیدک
عن عبدک ففعل فانه یسق
عن المألوک و یفعل الموصوف
کما سیأتی فی القارة
فکأنه قال بینه و أعتقه
عنی و قد أجابه (و شرط)
(فیما) لوی فی الاجاب
والا فیسرق لک سیأتی
سکما فی کتاب الطلاق
(أنا لشیخه) هـ

(قوله رحمه الله كسبه
من طفله) أو يبيع مال طفله
من نفسه أو يباع من طفله
لطفله وكالطفل الجنون
ومن باع سفها والأقويـ
لحاكم اه شرح البهجة
أى فلا تولى الأب الطرفين
ولو أقامه الحاكم فبالأب
الحاكم الطرفين إلا أن
كان أباً أو جداً أو شوري
(قوله رحمه الله كأن قال
عقظ الخ) وكذا أو قسم
لفظ البائع كأن قال أعقظ
فبيديك عنك على كذا

(قوله ولو كتب الغائب) أي عن مجلس القعد وعبارة شرح مـ والكتابة لأعلى ما أوكدوا به
فيمنعدها مع التنية ولو حاضر كراهه السبي وغيره فليقبل فوراعده له ويمتنعها ما لاقتضاء
جلس بقوله (قوله بيع أو غيره) ذ الفاعل استمراري لان السكـ في البيع عـ (قوله يقول
للكاتب البـ) أي فوراً فخرسكم بكلاماً حتى يضر حل (قوله على الكتاب) أي على صفة البيع
التي في الكتاب لانه لمعتبر وان لم يقف على باقي الكتاب كافر ربيخنا (قوله وبتد خبار محله)
من المكتوب اليه مادم في مجلس القبول أي لم يغتر بخر زوجه ولا انقطاع خباره اذ خبار المجلس ينقطع
بفراقه فاعلم ان الـ كـ في وقوله (قوله لا يتطاع حل) تنقضي هذه المدة شيء من الاول ان الكتابة لو
في قوله حل اليه ازم المكتوب اليه الاول اليه (قوله لا ينقطع خبار) وليس كذلك بل ينقطع
والثاني أن المكتوب اليه ازم القعد وأفرق محله والكتاب بقوله في محله الذي كان فيه عند قبول
المكتوب اليه انقطع خبار الكتاب ولم يمتد فيه اعدم الانقطاع بل لا ينقطع خبارك شما بالازاءه
القعد وأفرق في مجلس نفسه ومجلس المكتوب اليه هو الذي يقول فيه ومجلس الكتاب هو الذي كان
فيه عند قبول المكتوب اليه وأوأم من حين قبول المكتوب اليه ان البيع لا يوجد الا عند ربيخنا
ومـ وهذا دللنا بالخيار (قوله ويمتنع خبار الكتاب) متشفي مـ وبيع ولكن نقل بعض
شما عن شيخنا الشيخ الهوي أنه اعتمد ان خبارك ينقطع بفارقة محله الذي وجد فيه القبول وقال زى
المستد علم المتداهم حج فاشيع تابع (قوله ولو كتب الى حاضر) أي في مجلس (قوله حتى
في بيع متولى الغائب) مثلاً الام ان كانت وصية قبوله كدراؤيته بله صيغة فيه محققه
مكن لخطاب فيها هذه الصورة مستثناة من اشتراط الخطاب كما يستثنى منه بيع المتوسط كقول
شخص لبايع بعت بهذا بكذا يقول ولم أو بعتي قول الآخر اشترى بتي يقول ثم أو اقتربت لانفاذ
البيع بوجود الصيغة فكان الخطاب من أحدهما لاخر لم يحسم كما اعتمد الولد رحمه الله شرح
مـ (قوله من طفله) أي لطفه وهو مثال لا فإشكال كان الاول لم يحجور والطفل والد المستعير من الانسان
والربو مصاب عـ (قوله اعتق) وهو مثل العتق الوقت المدة قال كان قد عقد عني شوبك
مثلاً والقبول يعتق عبداً مثلاً مثلاً عند التقدير فرع الامكان ومن يعتق عليه لا يمكنه الاتيان
الضني فحين يعتق على المشتري أولاً لان التقدير فرع الامكان ومن يعتق عليه لا يمكنه الاتيان
بصفة العتق حل بل يعتق بمجرد ملكه ولم يمتد لأبى (قوله شوبك) أي في الاتيان بالمال
اشارة إلى أنه يضطرون الفصل ومنه الكلام الاجنبي وهو ظاهر شوبك (قوله فكتنه قال
بني) فان مصرع هذا بيع البيع والعتق المكني عـ في خلال الصيغة وعبارة عـ في
مرفوعاً بنيتها وعنته عني كبدائل اعتنته عند بيعت في قوله فظروا الرب الثاني لعدم مطابقة
القبول للاربع (قوله ولو بكتابة) صفيه يقتضي أن هذه الشروط معتبر في الغالب أم أنها وهو كذلك
لا ينشئ بل يعلم المشتري بالبيع والقبول كلام أجنبي فان دفع قول بهم ان النشئين الاولين
معتبران في الحاضر في الغائب وهو ظاهر دللنا كتنبه بايع فاهم وحاصل ما طلوت عليه المدة
أعنى قوله ولو بكتابة عـ صـ مـ واليجاب ما يباطل أو كنية أو اشارة وقوله والعتق ثلاثة في مثلها
بنسبة (قوله كـ في سبي) الكافي يعني على أي هذا الاضرار جاري على من ماسيا في من سـ
الاشارة فهو أنه ان فهمها كل أحد فصرحة أو الظن وحده فكتابة وعبارة المصنف هناك وبعد
بإشارة حرس لان صلاحه وتدهونه فان فهمها كل أحد فصرحة والافكتابة (قوله أن لا يتخلها

كلام أجنبي عن العقد) بأن لم يكن من مقتضاه كقرض ورد بعب ولا من مصلحه كشرط خیار
وانها دورهن ولا من مستحبه كتكليف للشترى بمدقته الإعجاب بسم الله والحدالة والعلاوة
والسلام على رسول الله ﷺ قبلت صح وهذا إما باق على طريقة الرافعي أو ما على ماصحه
للصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كافي النكاح وقد يفرق بأن النكاح
يحتاج له أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خرجا من خلاف من أطل به عدم استحبابه هنا
شرح مـ قال شيخنا المراد بالتخلل ما ليس بعد تمام العقد فيشمل للمقارن لاحدهما فلو شك
الشترى بكلام أجنبي مقارن للإعجاب الباتع أو عكسه بطل العقد قال عـ ومعلوم أن ذلك في الحاضر
أما الغائب فلا يضر تخلل الكلام من السكاتب ولا من المكتوب اليه قبل علمه بالكتاب وبعبارة شرح
مـ والبر في التخلل في الغائب بما يقص منه عقب علمه أو غننه بوقوع البيع اهـ وأما الحاضر فلا يضر
نكحه قبل علم الغائب عـ على مـ (قوله كلام) وألحق به الإشارة من الآخر وليس من الأجنبي
ذكر حدود المبيع وما يعرف به في العقود وأن كانا عارفين باقيل العقد شورى (قوله عن
بريدان يتم العقد) اعتمد مـ أنه لا فرق بين من يريد أن يتم العقد وغيره (قوله ولو سيرا) انظر
ولو سيرا وكنت أضافا لوصف واحد وهو محتمل أن أفهم قياسا على الصلاة وأن أمكن الفرق ومن
أى القياس يؤخذ أنه لا يضر هنا تخلل اليسر سواء أوجها أن عذرهم توجهت ثم لا يضر تخلل قد
لأنها لا تتحقق فليت بأجنبية شرح مـ رشورى وبعبارة حج لا يحقده اهـ قال بعضهم عروها أنا
قالوا بالنكاح فليحذر لكن قال قل وعبد البر يضرنا والمراد بالضرر في قول
مـ أن يكون من غنى عليه ذلك وإن لم يكن قريب عهد بالسلامة ولا نكحاً بعدد عن المبدأ أن
هذان الله تعالى التي ينبغي (قوله لا فيه اعراضا) هذا التعليل قاصر على ما إذا كان المتأخر هو القابل
فهو مناسب لقوله عن بريد الخ (قوله بأن فيه من جانب الزوج) أى إذا كان بإدراكه قوله ومن
جانب الزوجة فقول من جانب الزوج حال أى حال كونه من جانب الزوج أى صايراته أو لا وبعبارة
بعضه كذلك يقال فيما بعده ونص عبارته في باب الخلع متناوضا وإذا بدأ الزوج بصيغة معاوضة
كطقتك بأف فعاوضة لا خذه عوضا فمقابلته ما يخرج عن ملكه بشوب تعليل لتوقف وقوع الطلاق
فيه على القبول أنه رجوع قبل قبولها فمقابلته المعاوضة إلى أن قال وبدأت أى الزوجة بطلب طلاق
كطقتي بكذا أو أن طلقني فلك على كذا فأجابها الزوج فعاوضة من جانبها للملكة للبيع بعوض
بشوب جعالة لأن مقابلته ما بذلته وهو الطلاق يستقبل به الزوج كالمامل في الجعالة فلها رجوع إليه
أى قبل جوابه لأن ذلك حكم المعارضات والمعاملات (قوله عند الجعالة) أى جعالة الموضع إذا
كان كذلك فيفتقر فيه التخلل بكلام يسر (قوله وهذا) أى قوله كلام أجنبي ووجه جمل هذه
الصورة أى الكلام اليسر من زياته مع عدم ذكرها في المتن أن إطلاق الكلام يشملها عـ
(قوله بخلاف اليسر) شامل لما قصد به القطع بزمه زى وعليه فيفرق بينه وبين ما لو شك
يسيرا في الفاتحة بقصد القطع بأن القراءات عبادت بحسنة فضيق فيها ما لم يضيّق في غيرها وفي مـ خلاف
مقاله زى عـ (قوله وإن لا يغير الأول) أى القاطع الأول فإن تغير كان قال بملك هذا نخسة
بل بالنسب لمصح ما يأت ثانيا غامض الصفة فإن أى غامها كان قال بملك هذا نخسة بل بالنسب لمصح ما يأت ثانيا
صح بالألف وقال شيخنا قوله وإن لا يغير الأول أى لفظ المبتهى من القادرين وإن كان هو القابل
فان تغير إذا بان قال بملك هذا المبتهى أصرب عنه وقال بل هذه الامة وصفة كان قال بملك هذا
بكذا حال بل مؤجلا وبني هذا بكذا حال بل مؤجلا لمصح وبعبارة شرح مـ وأن لا يغير شيئا متفظ

(كلام أجنبي عن العقد من)

بريدان يتم العقد ولو سيرا

لان فيه اعراضا عن القول

بخلاف اليسر في الخلع

ويفرق بأن فيه من جانب

الزوج ثابتة تليق ومن

جانب الزوجة ثابتة جعالة

وكل منهما عندل للجعالة

بخلاف البيع وهذا بالنسبة

اليسر من زياتى (د) أن

(لا) يشك فيهما سكوت

طويل وهو ما أشعر

بإعراضه عن القبول بخلاف

اليسر وإن لا يغير الأول

قبل الثاني وأن يثلا

قوله رحمه الله بخلاف

اليسر أى ما لم يقصده

القطع وقال بعضهم وإن قصد

به القطع الأول هو العقد

فهو كافي الفاتحة

عن صدره مخاطب فاد
قبل غيره في حياته أو بعد
موته قبل قبوله لم يتقدم
لو قبل وكيفية في حياته قال
ابن الرضا يظهر محتم
بناء على الاصح من وقوع
الملك ابتداءً لكل قلت
والاقرب خلافه كما بينته في
شرح الهبة وغيره وتعبيري
بما ذكر اولي من قوله
وان لا يطول الفصل بين
لغظيها (وان يتوافقا) أي
الاجاب والقبول (مضى)
فلما أوجب بأن مسكرة
(قوله في هذا التعبير
قصور) يمكن منه القصور
محالاً على من ينفذ فيها أيضاً
واقع عن صدره مخاطب
ثم بعد ذلك رد أن يقال اذا
أتم غير البائع كوكبه أو
وكيله فقد وقع القبول من
صدره مخاطب تأمل
وتدبر ولا يلزم في التفرع
استيفاء جميع الصور
وعندهم معنى الفصل لكن
يقال أنه بعد الانعام واقع
عن صدره مخاطب تأمل
(قوله وان السكك المقتان
الح) يمكن تأويل كلام
النوري فيوافق المتن في هذه
بأن تؤزل البيعة بما ليس
بعد انتمام كادسه وهذا المثل
قول الحق يمدومهم الح
(قوله في السكك المقتان)
انما خرج القيمة لتفصيلها في
كلامه اهـ برزاقا ليطلان

بالي عام الشيء الآخر اهـ فلو أوجب مؤجل أو بشرط اختياره أسقط الاجل أو الخيار ثم قبل الآخر
لم يصح البيع لنفسه لا بما عجز عنه شروط أو بغيره زائداً الشارع على المتن • وحاصله أن الشروط تسعة
منها التي تختص بالبيع والباقي بالشرط وكان المناسب تأخير هذه الشروط عن بقية شروط المتن وتقدم
أربعة شروط أن يذ كر المبتدئ المتن وان يأتي بكاف الخطاب وأن يضيف البيع لجنه فلو قال بعث
بذلك لم يصح الح إلا ان أراد التجوز عن الجهة وأن يقصد اللفظ لتمامه كما قاله • فتكون شروط الصفة
ثلاثة عشر (قوله بحث بسمه من يقربه) فلو لم يسمه من يقربه لم يصح البيع وان سمي صاحبه
لجنة سمي لان لفظه كاف لتمامه وان توقف فيه بعضهم اهـ عرش الح (قوله وان لم يسمه صاحبه)
بأن جلته الرجالية قبل قبضه بانه يرضى أو قبل اتفاقاً أو بغيره فقبل فوراً وان كان أهم سم
(قوله وان يكون القبول الح) في هذا التعبير قصور وعبرة شرح • وان يتم الخطاب لا وكيله أو
موكبه أو وركله اهـ قال عرش عليه قوله وأن يتم الخطاب الح هذا أهم من قول من قال وان يكون
القبول عن صدره مخاطب لشمول هذا الموصوف الاستيجاب القائم مقام القبول كبني (قوله بحث
قوله) ظرف لغو وهو قيد بيان الواقع وقيد به لان قبول الغير بعد قبول المطلب لا تقوم محتم
وهذا أولى من قول من قال يجب اسقاطه (قوله نعم لو قبل وكيله الح) استدراك على الشيء الاذول
أعني قوله فلو قبل غيره في حياته وقوله في حياته متعلق بقيل وذلك لان بحث ابن الرضا انما هو في هذا
قبل الوكيل في حياته الموكل وأما اذا قبل بعد موت الموكل فلا يصح لانما له موت الموكل (قوله وكيله)
أي المطلق أي خصوص القبول كما قاله حل • بالحاصل أن المشتري خاطب المالك فقبل وكيله
القبول أداً بالخطاب الوكيل بأن وكيله في أصل البيع فسقط ظاهرة (قوله يظهر محتم) ضيف (قوله
بناء على الاصح الح) فلي هذا يكون الموكل كانه هو الذي قبل فيكون الجواب عن صدره
الخطاب بالقوة وأما على مقابلة الضيف من وقوع الملك ابتداءً فلو قبل ثم يتقبل لولا ولا يكون
للموكل كانه الذي قبل حتى يكون الجواب عن صدره مخاطب بالقوة شيخنا (قوله وتعبيري بما
ذكر) أي الشرطين المذكورين فهو وان كان أخصر فيه قصوره لانه لا يشمل الكتابة والاشارة
ويومر أن السلام الاجنبي ليس بالشرط وان السلام المقتان لاحت الفظتين لا بشر (قوله أولى من
قوله وان لا يطول الفصل بين لغظيها) لقصوره لانه لا يشمل الكتابة والاشارة وعندنا كان على
مقتضى اصطلاحه في هذا الكتاب أن يقول أي أنه كان الاولى على مقتضى ذلك أن يقول أهم
وأول لان تعبير الاصل بما ذكره موهوم لان مقتضاه أن السكك لو طرأ في أثناء اللفظ قبل تمامه لا يضر
لانه خارج بالبيعة بخلاف التخلل فإنه صادق بذلك وعبرة عرش وجهه الاولى بأن ما ذكره
في الأصل يوهم أنه لا يضر تخلل الطول بين الكتائبين أو نحوهما وقولنا يومر المدفع بما قال كان
الانطباق يوهم أنه لا يقول أي وجهه الادفع أن الاصل فيما يعبر فيه بالاعم أن يكون لادخال ما سكت
عنه للتاج من غير أن يكون في عبارته ما يدل على خلافه (قوله وان يتوافقا مني) سواء توافقا لفظاً
أم لا كان قال يعتك قرض فقال قلت بل لا يتوقف نصفه وعبرة شرح • وان يتوافقا مني بأن
يتفقاً في الجنس والذوق والصفة والعدد والحلول والاجل وان اختلف لفظهما صريحاً كما قاله اهـ
قال عرش عليه قوله معنى أي لالفاظ حتى لو قال وجهك بكذا فقال المشتري أت عكس صح
مع اختلاف معنيهما لالفاظ (قوله فلا أوجب) تقرير على مفهوم الشرط وكذا قوله أو عكس وقوله
أقبل نصفه وقوله لم يصح بوجه في الصدور الثلاث كما في شرح • ثم أنقل على ما طلب به وأما قوله
وأقبل نصفه بوجه سبابة فخرج على منطوق الشرط كما قررناه شيخنا العلامة وحمل عدم الصحة على تراس

لها أيضاً واضح (قوله رجاء الله لصفه بحسبها) مثله ما لو قال به بما تين رجعين وثلاثة أو بأع بالباقي سواء زاد لافاضل اشترت ثانية

قيل بصحبة) أو كعدمه المقهور الأولى وقبل نصفه بحسبة (لم يصح) بل وقبل نصفه بحسبة ما نصح عند المتولي الاطلاق
بذكر مقتضى الاطلاق نظريه (١٧٢) الرافى بأنه عدد الصفقة قال في المجموع والامام كاتل الرافى لكن

قيمة الصبح قيمة المكسرة تأذا انما يابها يصح كذا قيل لكن في البراموى وحل وان ناسوت
قيمة ما راعى كعدمه كذا ما شيعنا ح (قوله) نقبل بصحبة) ومثله الواجب بألف نقبل بالفس
نعمنا نقبل لا للزلى السكة دين القيمة فانه لا يصح براموى (قوله) أو كعدمه) بالنسبى أو كان
عكسه أو لا يقع فاعل فعل عذير في التفسير أو حل عكسه والجهة على التفسير من معطوف على
أوجب شيعنا (قوله) المقهور الأولى) وجه الاولية أنه في الاول أن يرضى البائع وزواجره كالكون
الصحبة يرغب فيها كمنز المنكسر ترمع ذلك لا يصح فاذ لم يأت بتمام عرضه وهو ضرورة
المكس لم يصح بالأولى شيعنا (قوله) يصح) أى قبله ما لم يخاطبه كقائه ع ش قال حل وظاهر
وان نساو ياقية ورواجا لا ينافى ما يأتى في قوله ولو باع بتفاح لان عمل ذلك اذا أطلق (قوله) ونصفه
غسمة) أشهر التفصيل بل بالواو أنه يضر لو كان باء أو ثم وهو كذلك فاعطف بالواو قيد للصفة
شورى (قوله) صح) أى بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بحسبة فانه نصفه الآخر بحسبة نقبل
ثبت بألف فانه لا يصح والفرق بينهما انه بعد التفصيل بعد الاجال لا الاجال بعد التفصيل رى
(قوله) كى مقتضى الاطلاق) لان الان لا يطلق وهو كى مقتضى الاطلاق وهو التفصيل وتصفيه
نصفين فلا تلازم بين الموجب واغالب انتهى (قوله) ونظريه الرافى بأنه عدد الصفقة) قد قبل عن
تعدد صفقات الغن اذ لم يكن في جواب كلام سابق يحى أى جزأ أن يقال في هذا بعدم الضرر
ولقد ان الصفقة تعددت بتفصيل الغن وهو مالم اليه التوى وحل الصفة ما لم يحد تعدد الصفقة
حل على أن المتولى كشيخه القفال لا يرى أن الصفقة تعددت بتفصيل الغن حل (قوله) والامام
كقال) أى من توجبه الاشكال وان كان الحكم مسلما (قوله) لكن الظاهر الصفة) أى اذ انصفه
تفصيل ما تجله البائع أو أطلق بخلاف ما اذا قصد التمتع بالقد فانه باطل رى دم وهذا جع
القولين (قوله) وقضية كلامهم البطلان) والحال أنه أوجب بألف (قوله) واستمر باعنا فانه
فتاوى القفال من الصفة) عبارة الروض رى فتاوى القفال أنه لو قال بعثك بألف درهم فقال انكرت
بألف وخسبة صح البيع وهو غير بائى بعلم أى الصفة فلا يلزم الا لا لا ولا حيث قد قبل
لاستمرار و يفرق بين هذه الصورة ضرورة للمتن يعى قوله فلو وجب بألف مكسرة فقبل بصحبة
يصح بأن الزيادة في كل زيادة صفة غير متيزة فقبل العقد لم يخلاف الزيادة في هذه فاهام متيزة مستترة
فلم يحد بسبها العقد غاية الامرانها ألقيت ولم تقم انتهى حل (قوله) بخلاف ما نصحه) كقوله
ان كان ملكي قد بعثتك أو بعثك ان شئت اه ح (قوله) كاسر) أى من قوله ولو لم يأت بتمام
بأن قال بعثك ان شئت بخلاف ان شئت بعثك لا يصح لان ما خذ الصفة ان الملقق تمام الصفة
لاصلها والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكي قد بعثتك ان الشرط في هذه أى قوله ان كان
ملكى أثبت الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الماحصل الاطلاق عقد البيع الاطلاق
ملكه وهذا بخلاف بعثك ان شئت فظهر لان ذلك تعليق بحض أى فلا يصح شرح مر باعتد
(قوله) وعدم تأقيت) ولو بنحو حيانك أو ألفت سنة على الاوجه ويرق بينه وبين النكاح على
مايه بأن البيع لا يلقى بالمت لا انتقاله للوارث بخلاف النكاح صحيح رى (قوله) فلو قال) راجع
لقوله وعدم تعليق (قوله) بشرط في الماقد) لم يقل أو بغير شرط كقال في المعقود عليه خسرنا
وعدا بقوله الاول وقبله الثاني الخ لان هذه الارب بعثت على سنة واحسن حيث ان الاول

الظاهر الصفة وقضية
كلامهم البطلان في قوله قبل
بألف وخسبة وهو ما جزم
به الرافى في باب الوكالة
والعلم وفي المجموع أنه
الظاهر واستمر باعنا فانه
عن فتاوى القفال من
الصفة (وعدم تعليق)
لا يقتضيه العقد بخلاف
ما يقتضيه كاسر (د) عدم
(تأقيت) وهما من زيادات
فلو قال ان مات أى فقد
بعثك هذا كذا أو بعثتك
بكذا شرا لم يصح
٣ (د) شرط (في الماقد)
أولا أو قال قلت بعث
بخسبة نصفه بخسبة
فلا يصح لاجل الرد وغيره
الصف البعض اه سم
درس
(قوله) على أن المتولى
كشيخه القفال (الح) على
هذا لا رد عليه نظر الرافى
(قوله) وهذا جمع بين
القولين) لكن حيث كان
مذهب القفال عدم العدد
كيفية يجمع مع غيره أو
ينظر فيه بما تقدم (قوله)
رحمة الله وعدم تعليق)
وصيغة البيع انشاء
فتعليقها باعتبار ما قضت
من الخبر لان كل انشاء
مضمن خبرا هذا ما قاله
السيد والذى اختاره السيد
أنا الكلام هو الجزاء والشرط فلهذا لم يمتلئ على
فعله ان اجاز بدقه بقد بعثنا فاني بعثك وان شئت لم يمتلئ على

منا

فعله ان اجاز بدقه بقد بعثنا فاني بعثك وان شئت لم يمتلئ على

منه ايمان البائع والمشتري والاخير بن خاصا بالمشترى فلذلك أظهر في محل الاخبار في قوله واسلام
من يشترى له الخ ولم يقل واسلامه أي المأذون والمراد بالشرى من وقع له الشراء أخذ ما عاين في قوله
واسلام من يشترى له الخ وخرج بالعاقلة المتوسط كالدلال فلا يشترط فيه شيء مما ذكر فيه مما بل الشرط
فيه الخبز فقط ع (قوله) بأنها أو مشترى (قوله) اقتصر عليها لكون الكلام في البيع فلا ينافي أن
عدم الخبز معتبر في سائر العقود وعبارة الخ لشيء والشرط العادة أو غيره اه لا يقال كان الأول للشارح
حذف اللاب من أرق قوله أو مشترى لأنه جعل المأذون في بيان الأركان شاملا للبائع والمشتري لانا
نقول نبيه به على ما سمن أي مأن كان واحدا في اللفظ هو في الحقيقة اثنان وأراد بالعاقلة هاتين له
دخل في محصل الخليك بأن على الوجه المتقدم وهو صادق بكل من البائع والمشتري ع (قوله)
اللاق (تدرف) ولو احتملنا فبين لم يعدل تدرف غيره عنه به اليلوغ من الاحول أمان على رقه
فلا بد من العلم والاذن له على ما يأتي في باب والمراد بالطلاق التصرف من أذن له الشارع في التصرف
في دخل الولي في مال ومليه وكونه لا يشترط الا بالملحة قدر زاة على اطلاق التصرف وقوله من
أن له الشارع الخ لكن فيه أنه لا حاجة حينئذ لقوله وإنما صح بيع المبدن نفسه الخ كما أورد ذلك
على ما لا الشورى من أن المراد بالطلاق التصرف محته وقوله شيخنا وشرط أيضا إبداء العوض
وهو شرط خاص معتبر في كل فهو يشترط إليه المقتضيه وقوله وتعتبر رؤية تليق ع (قوله) زيادة وعبارة
الشورى اطلاق تعرف أي محته تدرف ولو بابيع وحينئذ لا يرد عليه شيء (قوله) بشفه) مطلقا
أولس بالنسبة لبيع عين ما لا شرح مدر أمشراؤه من في السنة فيصح (قوله) بتعيينه بالطلاق تعرف
(الخ) لأنه أورد على معنى قوله السفيه الموهل وهو من بلغ مصلحا لم يته وماله ثم لم يجر عليه فانه
مطلق التصرف وليس برشيد وأورد على مفهوم اطلاق التصرف المكتاب والعبد المأذون له في
التجارة والوكيل فان كلا غير مطلق التصرف لأن كلا ليس له أن يهب ولأن يتصدق يصبح بيعه حل
وأجاب المحلى بمر من الاوّل بأن المراد بالرشد عدم الخ وأجاب الشورى عن الثاني بأن المراد
بالطلاق التصرف محته لكن يرد عليه أنه حينئذ لا حاجة لقوله وإنما صح بيع العبد الخ لأنه اذا كان
للمراد بالطلاق التصرف محته كان هذا خلافا لرد (قوله) وإنما صح بيع العبد من نفسه أي مع أنه
غير مطلق التصرف فهو وارد على مفهوم اطلاق التصرف أيضا حل والمراد بالبيع الشراء ومن بمعنى
الكم وقوله بذلك نفسك بكذا كقولنا أعفقتك بجامع ازاله في فهمنا ظاهر أنه يصبح بيعه من نفسه
ولسنا وهو متجه بل لا يظهر الارادة اعلية فان العبد اذا أذن له سيده وهو رشيد لا يرد على
الصف وقول السيد منك نفسك يتضمن الاذن في القبول لكن الذي مرح به حج أنه لا بد من
انتقال الرشد فيه لانه عقد ثلثة بهوض وهو لا يصح التزامه عوض الا اذا كان رشيدا ع (قوله) ع
م (قوله) لان مقصوده أي البيع أي المقصود منه العتق فهو مستثنى من اطلاق التصرف وقوله يوم
ما ذكره مع حقيق وسكن ليس المقصود منه العتق وإنما المقصود به العتق الذي يترتب عليه وليس
مراد بل هو بيع لفظا حل به العتق فقولنا منك نفسك بكذا بمنزلة ما قولنا له عفتك بكذا وظهر
الطلاق الشارع كتح مدر ولو كان العبد سفيها لكن كونه عقد عتقة يقتضي لشراء الرشد وهو
الظاهر رأيت حج مرح به في حالة لرفيق ع (قوله) وفيه على مدر فقولنا مقصوده العتق هذا
لأن الذي فيه نفسه وأما قوله آخره ترف نفسك عني من سيده بكذا فانتري كذلك كان بيعا
حقيقه ولا يضر كون العبد محجورا عليه لأن بيع الرشد بمنزلة ذلك كما يباع الزمان الرهن للرهن
بلان اه وماله برماوى (قوله) وعدم كراهية بغير حق (قوله) أي في الفسكان الاول للشارح أن يشيد

بأنها أو مشترى (الطلاق
تدرف) فلا يصح عقد
سبي ومجنون ومن حجر
عليه بشفه وتعيير بالطلاق
التصرف أولى من تعييره
بالرشد وإنما صح بيع العبد
من نفسه لان مقصوده
العتق (وعدم كراهية بغير
حق)

(قوله والمراد بالبيع الشراء)
هذا ليس بضرورى
(قوله هذا اذا اشترى نفسه
الخ) قال شيخنا القويى
لا وجه تقييد الساتين بالرشد
أى وهما ما لو اشترى نفسه
لنفسه واشترىها الآخر
(قوله) ولا يضر كون العبد
محجورا عليه) أى بالرق
لأنه الذى دفعه التعليل بعد

المنه ليصح التفرع بقوله فلا يصح الخ والأطلاقة في المتن وتفرعه في الترخيص صورة التقيد بقوله
فيه ليس على ما ينبغي لأن الأكره يفرق له فردان أن يكون في مال المكره بالفتح وأن يكون في
مال المكره بالكسر والاول باطل والثاني صحيح كذا كره الشارع تأمل حل (قوله) فلا يصح عقد
مكره أي أن لم توجد قرينة تدل على الاختيار فإن وجدت قرينة صح أخذها بما في في الطلاق
في عيش وعيابه على مرق قوله فلا يصح عقد مكره قال في شرح العباب رحمه الله لم يصدق بتمام
البيع والاصح كما يحتمل الزكري أخذ من قوله لو أكره على ابتاع الطلاق فصدق بتمامه صح العقد
سم على حج فالصريح في حق المكره كناية كذا كره في الطلاق (قوله) فيه مال واعلم أن
تقيد الشارع بماله وإنزاجه بمحض زمال غيره الآتي لا قرينة في المتن تدل عليه بل مجموعه يشمل البطلان
في المحترز الآتي ويمكن أن يجاب بأن التقيد بماله مأخوذ من قوله الآتي ورابعها ولاية وبالأكره
تنتفيح الولاية بأن المحترز الآتي مستثنى من الشرط فلي تأمل الحلف (قوله) لعدم رضاه أي والرضا
شرط لقوله تعالى لأن نكحوا الخ ع (قوله) ويصح أي عقد المكره يحل ومن الأكره ما يحل
أن يكون عنده طعام يحتاج الناس إليه فيكرهه الحاكم على بيع الزائده على كفايته قال شيخنا
وهذا خاص بالطعام فلا يرجع برأوى (قوله) فأكراه الحاكم عليه أقوم أنه لا يصح لو باعه أو اشتراه
بأكراه غير الحاكم ولو كان المكره مستحق الدين ومو ظاهراً لولاية له نعم أن تعذر الحاكم منجب
الصحة بأكراه المستحق أو غيره عن مقدرة كمن له شركة مثل شاذة المدين في معناه لأن للراد
إصالح الحق لمستحقته أو بتعاطيه البيع بنفسه هذا وأما صاحب الحق أن يأخذ ماله ويصرف فيه البيع
ألم يكن من جنس حقه ومحل حقه به وأن يملكه أن كان من جنس حقه لانه ظافر ومنه ما يقضي
مصرنا من أن بعض المتزقين في البلد يأخذ غلال الفلاحين لاستناعهم من أثمان مال أي الواجب
فيصح البيع عيش على مرق (قوله) وباع مال غيره البيع ليس قديماً بل مثله الشراء بأن يكره
على شراء شيء بمال المكره بكسر الراء ع وش وهذا محترز قوله في ماله ومثله وكيل أكره على بيع ما وكل
في بيعة وعيابه كرهه سيده على بيع ماله بشوري (قوله) وإسلام من يشتري له (مصحف) أي وحل من
يشتري له صيداً كقول بري وحشي كما يعلم من شرح مرق (قوله) ولو بوكالة فلا يشتري الكافر
مأذ كره لمصح وان لم يصرح بالسفارة أي وقد نوى الموكل لا تنفاه المحذور وبفارق منع إثابة السلم
كافراً في قبول نكاح مسلمة باختصاص النكاح بالبعد طرمة الإصناع وبأن الكافر لا يتصور نكاحه
لمسلمة بخلاف مسلمة لمسلم كما يأتي شرح مرق وعبارة البرماوى إشارته الكافر بوكانه عن السلم
فيصح أن يصرح بالموكل وأنه لا يمكن لأشبهه بنفسه بل يقضه الموكل أن كان حاضر في البلد فكان
غائباً فهل له أن يوكل مسلماً يقضه عن السلم أو يقيم الغاضى من يقضه فيه نظر والأقرب الثاني (قوله)
(مصحف) أي ما فيه قرآن ولو حرقان فصدقه من القرآن حل ولو في ضمن علم كان حرقاً أو ضمن تبعة
لا في الإصراع والمذاهب يسوق البيوت قال شيخنا لانه لا يصدق به القرآن أية وما يوجد نظمه في غير القرآن
لا يحرم بيعه لكافر إلا أن تصد به القرآن أية بخلاف ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن لا يعتدج إلى قصد حل
وخرج المصحف جلده التفضل عنه لانه وإن حرمه لم يحدث صح بيعه لكافر ولو اشتري مسلم وكافر
مصحفاً فالعقد معتد به في نفسه برسم على حج وعش على مرق وهذه الصورة بشرط أن يكون
الشارع الآتي وشراء البعض من ذلك كسر المال الكل (قوله) كتب حديث ولو ضمناً ع (قوله)
آثار السلف هي الحكايات والأخبار عن السابقين فان خلت عنها جازى أي صح البيع ولو كتب الجاهل
ولم يعلم إلى أي القوم مثل آثار السلف اسم من أسماء الأنبياء والملائكة وظاهره ولو غير مشهور

فلا يصح عقد مكره فيه ماله
ينبرح لحكم رضاه قال
تعالى الآن نكحوا بما رزقتم
راض منكم وصرح يحل
كان توجه عليه بيع ماله
لوفاء دين أو شراء ماله سلم
إليه فيه كرهه الحاكم
عليه ولو باع مال غيره
بأكراهه لم عليه صح
كقطره في الطلاق لا ما بلغ
في الآذان (واسلام من
يشتري له) ولو بوكالة
(مصحفاً ونحوه) كتب
حديث أو كتب علم فيها آثار
السلف

(قوله) ثم إن تصدق الحاكم
الخ وكذا لو وجد ولم يكن
له شركة (قوله) باختصاص
النكاح الخ أي وإن كان
فيه سفارحةا بخلاف
وكيل البيع على قول
(قوله) لا في الإصراع الخ
يؤخذ من تعليله مع ما يصدق
أن محله فيا يوجد نظمه في
القرآن وغيره (قوله في
الجلية) قال عيش لا دخل
الصبي غير المميز

(أومل أومر د لايتق)

عليه لما في ملك الكافر

لصفه ونحوه من الاحانة

وللمر من الادلل وقهال

نمال ولن يجعل الله

للكافرين على المؤمنين

سيلا لبقا علقه الاسلام

في الردد بخلاف من يبتق

عليه كآيه اوابه فيصح

لتنافا اذ لا يعدم استقرار

ملكه وقوى أو نحوه مع

حكم الردد من زيادتي

وصري في المجموع بمسئلة

الردد (وعدم حولة من

يشقري له عدة حرب)

كيسودر مع ونشاب ورس

ودرع وخيل فلا يصح

شرائه لحر في لانه يستعين

به على قتالنا بخلاف الذي

أى في دارنا فانه في قبضتنا

وبخلاف غير عدة الحرب

ولو عايننا في منه كالجديد

اذ لا يستعين به عدة حرب

وتسمى بها

(قوله رجه الله كآيه أو

ابنه الخ) وكذا من قال

لمالك أعتقه عني وان

لم يذكر عوضا لطلبه كالباع

هر في الشرع

(قوله وعيد شعاع) أى

كافر (قوله الان علم

مقاتلنا به) فان ظن أو

توهم حرم مع الصفقة

قاس ما بالي

(قوله وليست الحراية تأملة

لا يرفة الا العواص من اهل الاطلاع والمراد الانبياء الذين لا يعظمونهم بخلاف انبياء بني اسرائيل بالنسبة لليهود قاله حل والذي اعتمدته الشورى انه لا يصح بيع كتب الفقه لانها لا تنقاع أى لا تنضم عن آثار السلف اذ هو الرأى ^{عنه} بخلاف آله الفقه الجردة عن الآثار وعن القرآن يصح بيعه بخلاف قول حل بخلاف انبياء بني اسرائيل قال ع ش على هر وفيه وقفة ويصح الاختطاط لانهم اتفقوا فيقول جميع الانبياء لان دخول الاسماء للفظ تحت أيديهم لانهما (قوله) أرسل أومر مد أى ولو بشره التفت بخلاف للتفتل من دين الأسرى وان كان لا يطلب منه الا الاسلام كافى حل لانتفاء العلة وهي بقاء علقه الاسلام شيخنا (قوله) في ملك الكافر) تحليل لخوف أى لا يصح بيع ذلك لكافر يؤخذ منه بالاولى أنه يحرم على المسلم اذا استغناه من أن يكتب له السؤال أو الجواب لفظ الجلالة فتنبه فانه يقع فيه الخطأ كثيرا ع ش على هر وقال شيخنا ح ف بالجواز لانهم يعظمون الله تعالى قال تعالى ما نصبهم الا ليقربونا الى الله عز وجل قالوا لئن ما منهم من خلق السموات والارض ليقولن الله (قوله) وليس من الادلل) عبر بالادلل في جانب المسلم والاهانة في جانب المصنف لانه يعتبر في حقيقة الادلل أن يكون للذليل شعور بيز بين الحسن والتقصير في الجاهل ع ش (قوله) وليغا علقه الاسلام) أى يوثق في كسكين الكافر منه ان لا يخرج منه جميع فسر والعلقة بالاطالة الاسلام ولم يظهر وجه ازهاها في كسكين الكافر منه اذ لا مانع من مطالبة الاسلام وهو تحت يد الكافر شيخنا واجب بانها تقتضي حقتنا ولعدم تقوية بالكافر مع بعده عنا وقال البراوى المراد ببقاء الاسلام مطالبة بماضى في حال الردد من السلطان والصور ونحو ذلك والاولى أن يقال في ما مضى هذه المقادير كان مطالب الاسلام في عاين اذ اطلب به في صلحا تحت يد الكافر شيخنا (قوله) كآيه اوابه) وشله من أقرأ وشهد بحريته (قوله) بعد استقرار ملكه) الباء للبيبة (قوله) بمسئلة الردد) أى نفى من زيادته على الحاج لا على التوروى في جميع كتبه ع ش (قوله) وعدم حولة) خرج طاع الطريق قال السبكى يصح بيع عدة الحرب لم ولكن اذا غلب على الظن أنهم يستخرونها لذلك حرم المصحة سم (قوله) عدة حرب) بضم العين وكسر هاشو برى (قوله) ودرع) درع الحديد مؤنثة وقال أبو عبيدة ذكر مؤنثة ودرع المرأة قيمها وهو مذكر مختار ع ش (قوله) وخيل) أى وان لم نصلح الركوب حال اركه اما يابس لها كسرح ولجام ويبنى أن يكون مثل الخيل السفن اذا كانوا يفتنون عليها في البحر وخرج به نحو كسكين صفر ومقسط وعبد شعاع ولو كبريا الان اعلم مقابلة (قوله) فلا يصح شراؤه) أى الله كورط في ولو كان مؤنثا تأمل الحراية فلا تظن ركوبه في قبضتنا (قوله) لا يستعين به على قتالنا) فالتنع من لاه لازم لانه هو الاستماعة على قتالنا أى ظنا فالحق بالذات في اقتناء النفع أى سببه القصد مع حرج زيادة (قوله) بخلاف الذي) وبخلاف الباقي وقاطع الطريق لهولة تدارك أمر هاشرح هر وهذا مفهوم قوله حولة أو مفهوم قوله لحرى (قوله) أى في دارنا) أى في قبضتنا وليست الحراية تأملة لانه فيهم لانه يده لاهل الحرب والامام يصح الشراء خلافا لحيث قال بحرمة الشراء مع الصحة وخرج دارنا ما لو ذهب الى دار الحرب مع بقاء عقد اللقمة ودفع الجزير فلا يصح اذ ليس في قبضتنا وقد يقال هو في قبضتنا مادام لم يزلنا العهد نامن لم لم يقيد الجلال دارنا حل ومن قال بضمه الاولى حذف قوله في دارنا (قوله) اذ لا يستعين به عدة حرب) فان ظن جهلا لاسلام ودمع به لباغ وقاطع طريق شرح هر قال ع ش فتنبه لاهل أخير معصوم بمجملهم لعدة حرب عدم حقيقتهم لم هو محتمل ويرق يته بين ما لو نام غير متمكن وأخيره معصوم بهم تخرج نثي منه حيث قيل فيبا لتقتض بأن الشارع جعل التوهم نفسه نائضا اقامة للفظه مقام

(هرم) أى مع الصحة وكذا التوهم ذلك اه هر سم

اليتين **(قوله)** أعم من تعبيرة السلاح أحب عنه مر بقوله وهو هنا كل ما من في الحرب ولودعا
 وتربا غلاني في صلاة شدة الخوف لاختلاف ما حظوا به أي أفراد ما فيها ما يندفع لا ما يندفع
(قوله) وشراء البعض من ذلك أي للمحجف وما بعده والمراد البعض الشائع انتهى عـ على مر
(قوله) على عمل يعمله بنفسه وإن لم يأت به عمله كالإعمال المنيعة وهو شريف قومه وظاهره ولو
 خدمة مسجد أو عام من المسلمين وهو كذلك ويد له له الحاكم وإنما ذكر هذه المسألة هنا لما فيها
 لعدم صحة بيع المسلم الذي يخرج بقوله يعمله بنفسه مالوا كتره على عمل فذته تارة لا كرامة فيه
 فكسبه من تحصيل العمل بغيره فهو وإن كان ماله كالماله أيضا إلا أن الأمر فيه خاف من إجابة الدين
كأنه حل فلما أراد أن يفعل ذلك بنفسه ممكن من العمل ولا يمنع عليه ذلك له ما يتخير وأما كثره
 المحجف فيكرهه ولو في القصة بأن استأجر مصحفا موصوفاً موعين والكسرة متعقبة بشكل من المسلم
 والذي كاذر العرموى وسـ ل **(قوله)** لكنه ومرة بالذات من منافعه بأن يؤجره لمسلم كما
 قاله مر قال عـ على عيونه فهو معان لا يكتفى أنه يؤجره لكافر ثم بأمر ذلك الكافر بإيجاره وهكذا
 وهو متجه ولعله حجت فهم من حاله أن الغرض من ذلك التسلب بالمسلم وإيقاف في سلطة الكافر
 والالتزام من إيجاره إلى كافر وهو يؤجره إلى كافر أكثر من أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم لا يمكن
 من استخدامه في العار وسقط في الوديع بل يتعين أن يستقرب مسلماً في حذفه وأن يدعه لمسلم
 بتدعيه على عـ على مر **(قوله)** وبلا كرامة أي لا في حق الكافر الرهن ولا في حق المسلم
 الرهن ولا يسلبه بل يوضع عند عدل مر وشيخنا **(قوله)** وبكره للمبيع المصحف أي ما يبيس
 عرفاً وإن كتب على هيئة التيقن أن ذلك نوع امتحان حيث جعل المصحف كالبيع التاعى لعرض
 البيع والشراء انتهى حل وقال عـ المراد بالمصحف هنا خاص القرآن بخلاف في قوله وأسلمان
 يشتري لمصحف على ما سبق عن مر نخرج به المشتل على تقدير وظاهره وإن كان ذلك التفسير
 من القرآن أو أكثر وكتب العمل والحديث ولوقد ساء فلا يكرهه بيعه **(قوله)** وشراؤه قيل وفيه
 مقابل لذته وقيل بدل أجرة نسيجه قيل يكرهه البيع دون الشراء وهو المصنف لما في الآزل من
 الاعراض وإزالة ذلك ولما في الثاني من الرغبة والتحصيل وشتان ما بين المصدقين وبعبارة شرح مر
 وكرهه المصحف بلا حاجة لأشراؤه **(قوله)** وشروط في الموقوف عليه الخ ظاهره اعتبار الشرط قبل
 الصيغة فلا تك في مقارنتها ولا يمتنع كائن منها وعليه فالقول لشخص بعتك هذا العبد مثلاً لا يخلط
 بالبيع حيث قال قيل لم ينعقد وهو بعيد فيجوز شوري ثم رأيت في عـ على مر في الشرط
 الخامس وهو العلم مانعه قوله يعلم به هل يكتفى علم المشتري به حال القول فقط دون حال الإيجاب ولو لم
 لا سم وقد يتعارض فيه ما صرحوا به في التولية من أنه لو قال لجاهل بالثمن وإنك انعقد وزعم للولي قيل
 القول صحيح فإن قيامه هنا له عدة إلا أن يرقى بأن التولية لما سبق تماق العلي بها كانت كالمو بعهده
 هنا **(قوله)** متناً أو تمناً وانظر هل يصح كون الثمن منفعاً ولا ثم رأيت في الأروض وشرحه في كتاب
 الصداق مانعه هل كل عمل يستأجر عليه كتمائم القرآن وضيابطه وخدمة وبناء يجوز جعله صدقة كما
 يجوز جعله تمناً **(قوله)** خصة أمور أي فقط في غير الربوي وأما الربوي فسيأتي في شروط زائدة على التنية
 وذكر السبكي أن الخصة ترجع إلى شرطين فقط وهما كونها مملوكة لا تستغنى به لأن القدرة على التنازل والم
 به وكون الملك له المقدرة شرط في المانع وشرط الطهارة مستثنى عنه بذلك لأن النجس غير مملوك
 وأجيب عن ذلك بأن هذه أمور اعتبارية تارة فتعتبر مائة المقدرة تارة فتعتبر مائة المقدرة على زى وأما
 تعرض لعدمها دون ما سبق لظول الفصل فيها بالفرع على كل واحد من مجامع التنازل بالتمتع

أعم من تعبيرة بالسلاح
 وشراء البعض من ذلك
 كسرها الكل وسائر
 التملكات كالشراء وبيع
 بكرهه أكثره الذي
 سلسا على عمل يعمله
 بنفسه لكنه يؤمر بإزالة
 الملك عن منافعه وبلا
 كراهة إيجاره وبكرهه للم
 بيع المصحف وشراؤه ذكر
 ذلك في المجموع (د) شرط
 في الموقوف عليه متناً
 أو تمناً خصة أمور أحدها

(قوله) والمراد البعض الشائع
 بعده قيد به لأن الدين
 ينقص فضله فيه ما لم
 تأنه

(قوله) وظاهره ولو خدمة
 مسجد الخ لكنه لا يظهر
 فيه قول الشارح لكنه
 يؤمر بإزالة الملك عن منافعه
 قال شيخنا أنه يظهر
 فيه أيضاً فيجوز على إيجاره
 لمسلم بأمر مطلقته وبنائه

(طهر) له (أو اسكن)

لطهر) (نقل فلا يصح بيع نجس) ككس ونجس وغيرها مما هو نجس العين وإن أسكن طهر بالاستحالة كجد ميتة لأنه ^{طاهر} ^{طاهر} نهى عن نكاح الكلب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير ودواهم الشيطان والميتى في الذكورات نجاسة عنها فألحق بها باقي نجس العين وتعبيرى بالمفقود عليه أعم من تعبيره بالبيع وقول بفصل من زبادى (ولا) بيع (متنجس) لا يمكن طهره ولو دهنًا) تنجس لأنه معنى نجس العين ولا أثر لاسكان طهر الماء، فيلزم بالكلية لأكثره كالنظر في طهره بالتخلل (د) ثانيا (تقع) به شرعا

(قوله في الصفحة السابقة ان النجاسة ترجع إلى الخ) الذى رجع انما هو شرط للمفقود عليه النجاسة لعدم اندراجها في الاثنين تأمل وعبارتهم وحصر السببى الشروط في النجاسة والمنفعة (قوله في الصفحة السابقة وكون الملك لمن له العقد) هذا معنى الولاية (قوله ولو اعتقد البائع النجاسة الخ) هو مجرد مثال كالنكاح شامل للعكس كما يدل عليه بقية كلامه وإن كانت عبارة قاصرة تأمل

(قوله طاهر) ولو غلبت النجاسة في مثله ولو كان الطاهر بالاجتهاد فبيع أحد المتبقيين من الماء، أو غيره قبل التمييز غير صحيح كقائل حل وق عش على مر قوله طهر ولو سكا ليدخل نحو أواني الخنزير المجردة بالبرصين فإنه يصح بيعها للعفو عنها فهي طاهرة - كما وقول حل ولو كان بالاجتهاد مثله في سم ثم قال كمن يملك المشتري بالمال انتهى أى ومع ذلك فهل يجوز له استعماله لاعتدائه على اجتهاد البائع أولا فيه نظر والاقرب الثانى لان الجهد لا يقدح في كذا نقل عن عش فراجع هذا وقد قيل الملك يفتى عن الطهارة لان نجس العين لا يملك ويرد بانفائه عنها لا يستدعى عدم ذكرها لافادته بحسب ربح الخلاف والوفاق مع الاشارة لرد ما عليه لخصه من عدم اشتراطها من أصلها شرح صحيح وشرح مر وحمل الخلاف هو الطهارة وحمل الوفاق هو الملك ويدخل في الطاهر المائع اذا وقعت فيه ميتة لا تفسد لها سائلة ولم تقهره وبني ثبوت الخيار عند المجهل وهو المتمد ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتري فهل يجوز له الشراء، ويصح نظرا لمقيدته أولا نظرا لمقيدته البائع الذى يبنى أن يعتقد النجاسة اذا قصد حقيقة البيع لاصح واذا قصد نقل الاختصاص صح وكذا أن المالك كانى البرادى (قوله أو اسكن طهره) أى فالشرط الواحد البادئ وقوله فلا يصح الخ تفريع على مفهوم الواحد البادئ (قوله بفصل) أى كسوت نجس بما لا يبرئ شيئا من ظاهره ولو كان بصر أو يؤثر في طارقه وهو كذلك رماوى (قوله أيضا بفصل) هو قيد مستتر نخرج لاسكان طهر الماء القليل والنجس بالمسكرة وامكان طهر الخمر بالتخلل وجد الميتة بالبيع (قوله نهى عن نكاح الكلب) أى والنجس عن نجاسة على فساد بيعه عش (قوله في الذكورات) أى في الخديئين أى والحكمة فى التى عن بيعها عش (قوله نجاسة عنها) لعدم النفع به لوجوده فيها حل ووجه ذلك أن هذه الاشياء لها منافع فالتفريط بالنار ويحرم به الطين والميتة تظم للجوارح ويطلق بشحمها السن ويسر به والكلب يصيد فلعنا أن فشا النجاسة العين رماوى (قوله أعم من تعبيره بالبيع) أى لشموله للشمس وهذه بحسب الظاهر المتبادر من لفظ المبيع والافعال نظر للحقيقة من أن البائع يطلق على كل من العين والشمس فلا عموم كاصح بذلك النووي في تحرير التبيين وغيره شوبرى (قوله ولا يصح متنجس) أى بجمه استقلاله بالنجاسة هو كالجزء منه والافقيع أرض بنت بلى أو أجزاها من برصين صحيح حل ومثله مر قال قل على خط قال شيخنا مر والبيع واقع على الجميع وقال سم الوجه ان البيع واقع على الطاهر وانما دخل غيره تبعا بنقل اليد فراجع (تنبيه) علم من هذا أن بيع الخنزير المنقوض بالبرصين النجس أو البرصين صحيح كالزبادى والجربى والمواجير والقتل وغيرها وتضمن الطهارة في بيعها بوضعها من الماشات فلا تنجس (فرع) نقل عن شيخنا مر صحه بيع دار مبنية ببرصين فقط وبنيه ما تدمر سم (قوله ولو دهنًا) غاية الرد على من قال صحة بيعه كانه مر من عبارة الاصل والرد على من قال بلسان طهره كانه من الحلى من عبارة الاصل هو غايى قوله لا يمكن طهره أى قوله ولا يصح متنجس والحاصل أن فيه قولين ضعيفين القول بلسان طهره والقول بصحة بيعه والثانى مبنى على الاول (قوله ولا أثر لاسكان طهر الخ) عبارة شرح مر ولو كان طهر عليه بالكلية وكثيره بزال التفسير كمكان طهر الخمر بالتخلل وجد الميتة بالبيع اذا طهر ذلك من باب الالة لا من باب التلخيص أى فلو كان طهره بالكلية لكنفى طهر الخمر بالتخلل وقد يخل هذا قياس مع الفارق لان الماء من نجس الطاهر بخلاف الخمر وكان الاولى للشارح التفريع تأمل (فرع) لو صدق أو وهب أو أوصى بالنجس كالمهر والكلب ونحوهما صح على من نقل البطلان فكذلك سم عش (قوله وتقع) أى بما وقع عليه الشراء في جذائه فلا يصح بيعه بالانتفاع

(قوله وقد يقال هذا الخ) لأن تأثير هذا الفرق في الحكم له قوبسى

(٢٢ - (بجبرى) - ثانى)

(قولوا، وتزاي بمضمونها)

ولا يقدر فيه إمكان

تحصيل ما ليس بلا تب

ولا مؤنة وسواء كان النفع

حالا أم لا بجش صغير

(فلا يصح بيع خسرات)

لا تنفع من خسار دواب

الأرض كية وعقر وفارة

وخسافه إذا تقع فيها

يقابل بال مال وإن ذكرها

منافع في الخواص بخلاف

ما ينفع كنب لمنفعة أكله

وعلى خمسة لخصاص

الهم (د) لا بيع (سباع

لا تنفع) كأسد وذئب وغير

وما في اقتناء المالك لخاص

الهيئة والسياسة ليس من

المنافع المعتبرة بخلاف

ما ينفع منها كضيق الأكل

وفقد الصيد وقيل للقتال

(د) لا بيع (نحو جشني

بر) كجش شمير لأن ذلك

لا يعد مالاً وإن عديضه

الغيره ونحو من زبادي

(و) لا طهر

(قوله رحمه الله بجش

صغير) ويصح بيع رقيق

زمن لأنه يتصرف بمقتة

بخلاف جاز زمن ولا أثر

لنفعه جلده بمضمونه اه

شرح حر

(قوله وقد حرر الحررة)

وكذا القرائين اه قوسني

(قوله فلا يسبونه) وإن

زبد في نفعه من أجل ذلك

اه حر

(قوله ولو قيل بطلبه) أي حيث ربح عليه اه حر

به مجرد من تأني النفع به يضمه إلى غيره كإسبا في نحو حتى حطة ادعهم النفع اما لانه كثير بر وما
للخسة كالخسرات به بل على تحليل شخصاني لما فيه صحة بيع الدخان المعروف بالاتفاق به بنحو
تسخين ماء، وانما يتري بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كالإسبا في قولهم أن يكون بيعة هذا
والحق في التحليل أنه متنع به في الوجه الذي يشتري له وهو شر به ذهون من البالحات عدم قيام دليل على
سوته فتساويه الاتفاع به في وجهه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ مبنى على حرمته وعليه فيفرق بين التحليل
والكثير كاعجاز هذا في ناه فلا يرابع يشيد على حرمة وعابرة عرش فانه تقوم السؤل الذي الدرس عن الدخان
المروف في زماننا هل يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لانه ظاهر متنع به لتسخين الماء ونحوه
كالتحليل به (قوله ولما وزاي) هذه الغاية لارد وقوله بمعدتهما أي مكنتهما الذي أعدهما ومعدن الماء
والبحر ومعدن القرب التل مالا كن بشرط أن يحوز للمالك قرب متلا أو كوكم التراب كائين بذلك المحل
د حر وجش في شروهم بصورة المستلقة ما من قرب ماء، مشاعل خط البحر شيخنا حرف (قوله
ولا يقدر فيه) غرضه من هذا الرد على التعيصيص يصح بيع نصف دارنا من بيشله لأثر من قوله
منع رجوع الوالد أو باع المجلس شرح حج (قوله أم لا) أي بما يتأني منه النفع حلا فلا
يرد عدم صحة بيع دار دون غيرها إذا كان يمكن اتخاذها شوي (قوله بجش صغير) أي إذا
لم يترتب عليه تفرق حر حرر بأن ماتت أمه أو استغنى عنها برماوى (قوله خسرات) جمع خسرة
بفتح خين غنار عرش (قوله كية) وما جرب للسها جرب ماء الكادى (قوله وعقر وب) وما جرب
السها جرب ماء الرحلة حرف وبرماوى (قوله وفارة) بل هو لا غير في الحيوان مفردا وجمعا
فيران وأما فارة الملكة بل هو ذكره مفردا وجمعا شيخنا (قوله والخسافه) بفتح
الفاء، محمود لوالا في خسافه والخسافه لفة فيه والأي خفشة (قوله لا تنفع ما يقابل بمال) أي
لا تنفع يعتبر ويقدر شرعا بحيث يقابل بمال لانه المراد بالدار على أن يكون فيه منفعة مقصودة منه
بما شرعا بحيث يقابل بال مال وإن يكن من الوجه الذي يراد الاتفاع به منه فلا يخالف ما سألني في
الاصول ولما قرأت من بيع الحزرة الفاهرة والثررة الفاهرة قبل بدو المصالح بشرط القطع حل (قوله
الخواص) وهي التي تذك في الطب (قوله لمنفعة) كاه الاضافة فيه وفيما بعده بيان (قوله وغيره)
أي كبر لا يقبل التعلم للصيد بخلاف المملوك أو ما يقبل التعلم فانه يصح به جمع بين التناقص في كلامه
شوي (قوله وما في اقتناء المملوك الخ) أي واقتناءهم لمأجور شوي (قوله من الحب) أي
هيئة الخلق لم يثبت اقتنائهم لها (قوله والسياسة) وهي اصلاح أمور الرعية وتديرها أمورهم بمقتضى
لم يرب اقتنائهم ذلك فهو عطف لازم على لزوم أو عطف مسبب على عطف وقال عرش عطف
تفسير قال في المختار يقال ساس الناس أصلاح أمورهم (قوله ما ينفع) لأن في كل من هذا الثلاثة منفعة
مشتداهما شرعا أي وقد حرر الحررة قوله نعم الفأ ونحوه وعدت لي وهو الليل الداني بسوته وظاوي
الداني بسوته حل (قوله كسبح) جملة من السباع وجعل الفنب من الخسرات لكونه مغربا فيه
(قوله ونهد) أي قلته وتعلمه شوي (قوله حتى) ولا أثر لوصفها في فتح للاستعداد (قوله لأن
ذلك لا يعد مالا) أي قلته ورسته كأي قوله لأن ليس من الرجال وهو جرح لا ينافي في مال شخصنا
وقال الاطفيحي قوله لا لذلك لا يعد مالا أي لانه لا ينتفع به وكان الاول التحليل بعدم النفع
شوي أي لأن الحديث عنه ككون البيع منتفعا به الآن يقال لما كان نحو حتى البر ينتفع بها
لنحو اصطبا بفتح لم يعمل بعدم النفع وعابرة حر لا تنفع النفع بذلك انتهى وقال بعضهم أي
لا يعد ما لا منتفعا به فطابق التحليل المدعى (قوله وآله طهر) لم يقدر بعد العاطف لفتة لا ي

كأه

كسابقه من المطوفات ولعله قرب هذا من المطوف قبله لكن تشكل اعادته في قوله ولا يبع
 جان مع قرب هذا السابقة للثابت شورى ويحجب عنه بأنه أعادها في قوله ولا يبع جان لانه مقيد
 بدين فلا يبعد ما هو مروج للقبين لار هو ان أيضا وان كان يبعده قوله على ما يأتي **(قوله عرمة)**
 خرج غيرها كالتعبير والطول غير البركة شيخنا **(قوله وان قول راضاه)** غاية لرد وقوله ولا
 يقدح ردنا على كسابقه الصنيع وبعبارة أصح لم يشرع في بيعها بل عذر راضاه بالأن لا فيها نصا
 متوقفا كالجش الصغير ورد بانها ما دامت على بيعها لا يقدح منها سوى الصنيع به فارتفعت بيع اناه
 التذوق لكره والمراد ببقائها على حيثها أن تكون على حاله بحيث اذا أريد منها ما لم لا يحتاج الى
 صنعة وتمكينا بخلافه من باب القصد تغيير بعضهم هنا على بيع الركة اذا ذكركمها يحول على كس
 لا يبعد بعد طريقتها الاما ذكركمها **(قوله يبيع ببيع اناه ذهب رضة)** لا تنافي العلة المذكورة ويجعل
 خلافا لما في نظري الجلال السيوطي حل واستشكل ذلك على منع آله وهو لا يصنع ما يجب بان
 الغلب قصد المصنوع وهو القصد والغنة اللذان هما قيم الاشياء وآله وهو غلب فيها باعتبار بيان
 الصنعة المخرجات الى ما قصد الآلة لا لاجلها وكذا الاصنام غلب فيها النظر الى المحذور انتهى عمرة
 سم **(قوله وقرنة تسلمه)** أي يقينا حاسوا شرعا والمراد القرنة حالة المقد بل مؤنة اخذ من قوله يبع
 لجزء عن تسلمه حاله وذكر مفهوم القدرة سابقا قوله فلا يبيع بيع نحو حاله ومفهوم القدرة
 شرعا قوله ولا يبع معصين إلى آخر الآية **(قوله يبيع غير مضموني)** أما هو فيصح لمن لا يقدح على
 الاتزان لقوله المشتري كونه موثق بتغير القصد بالتغير في غيره ويصح أيضا بيع الآبق والمغصوب
 والصالق يمتنع عليه ولو كان عاجزا عن انتزاعه عن على حر **(قوله ليوثق بمغصوب العوض)** أي
 من الجانب الآخر فكأنه قال بشرط قدرة المشتري على تسلم المبيع ليقب البائع بمغصوب العوض لان
 المشتري لو لم يقدح على التسليم يبيع منه فلا يظفر به البائع **(قوله أو يبيع بمغصوبه)** وهو تعبيرة بالتسليم
 لان القدرة على التسليم ليست شرطا لكن يجب عن الأصل بأنه اقتصر على القدرة على التسليم كما
 محله في لانه متى كان البائع قادرا على التسليم والمشتري على التسليم صح بجزا وان كان عاجزا
 عنه وكان المشتري قادرا على التسليم صح على الصحيح كما في الشرح حر وحج وشرح الروض وفرقه
 حر **(قوله فلا يبيع بيع نحو حال)** أي ولو لشفقة المتق وان عرف محله واستشكل الاستثنى منع
 بيع الصال والآبق والمغصوب بأن اعتاقهم جائز وقصروا على العبد اذا لم يكن في شرائه منفعة
 الأصول الثواب بالعتق كالعبد الزمن صح ببيعهم واعتاق المبيع قبل القبض صحيح ويكون قبضا في
 لا يبيع بيع هؤلاء اذا كانوا زمني بل مطلقا لوجود منفعة من المنافع التي يصح التبرأها وأوجب
 بأنهم اذا وجدوا شئ فيها وبين الانتفاع بها بخلاف الزمن ليس فيه منفعة حيل بين المشتري وبينها حتى
 لو فرض أن الانتفعة فيها كسوى العتق لم يصح أيضا كما فاده والله انتهى ملخصا من شرح حر
 والبرادري وشمله زى **(قوله كاتين)** بيان للنحو وهذا ظاهر الفرق بين الآبق والصال وقبنة
 ما في المختار حيث قال في باب الام والصال ما ضاع من الهيبة للذكر والاتي وفي القنف
 أبي المختار حيث كسر اليا. ومنها أي هرب واختصاص الآبق بالرقبة والصال بغيره من الحيوانات
(قوله وبسبرند) في المختار نداء الجير يشد بالكسر نداء القنف وبنداد بالكسر وتدودا بالضم نقر
 وذهب على وجهه شاردا **(قوله لقادر)** أي يقينا فقد قال المتولى لو احتل قدرته وعدها لم يجز
 حل مثل القادر المأجور اذا كان يمتنع عليه وكان البيع مضمنا شورى ولو اختلفا في الجزع سقط
 المشتري ولو قال كنت اظن القدرة فإن عمدها سلف أن لم يكن قادرا على الانتفاع وبأن عمدها انفاذا

محرمه كتمبور ومنار
 (دان قول راضاه) أي
 كسرهما اذا تنفع بها شرعا
 ولا يقدح فيه قطع متوقع
 براضاه لانها بيعيتها
 لا يقدح منها غير الصنيع
 ويصح بيع اناه ذهب
 رضة (د) ثالثا (قدرة)
 تسلمه في بيع غير مضموني
 ليوثق بمغصوب العوض
 وتعبيره بما ذكرنا في
 حربه (فلا يبيع بيع نحو
 حال) كاتين ومغصوب
 وبعبارة (من لا يقدح على
 رده) لجزء عن تسلمه
 حاله بخلاف بيمه لقادر على
 ذلك ثم ان احتاج فيه
 (قوله والصال) وكذا
 لا يبيع بيع صورة حيوان
 وصليب ان أريد به ما هو
 نتاعهم المفروض بتعطيلهم
 ولونهم قد وكتب على حرهم
 لا لانهم بها شرعا ثم يبيع
 بيع جارية مقبنة غناه
 حرما وكبش تلك وان
 زيد في ثمنها قال لا
 المقصود امالة الحيوان اه
 حر (قوله وهو تعبيرة
 بالتسليم الخ) أيضا تعبير بدل
 القدرة بالامكان فاعتزله
 الاستثنى بأن دأبنا الامكان
 المعنى واسعة اه

البيع كافي شرح مر (قوله المونة) أي لها وقع ولوعملها البتة لمة والمونة امانبال اوتاب
الدين (قوله يتيق النع) أي يمنع صحة البيع (قوله كجزءا) أي وكجزء من حيوان حتى يتجزئ
الذكي للعل شرح مر ويتجهن يستثنى اما التذد فيصح بيع جزء معين من طرفة اقتناها وجوب
كسره والنقص الحاصل فيه وافي للطلاب فيه فلا يضر سم (قوله نفيس) لم يقل نفيس لان الاناء
لا يشترط فيه انفسه لان كسره ينقص قيمته مطلقا شيئا (قوله الابالكسر والقطع) أي لانه
مبيع معين وقيمه بالنقل وهو يستلزم فصله ولا يكتفي في تسليمه بنسب الملة حل (قوله ربح)
أي في كل من اسكر والقطع ومن ثم لم يمنع بيع أحد خفيين مع نقص قيمة الباقي لاتفاقا كل من
السكر والقطع وهذا غير جواب الشارع الآتي ح (قوله كبراس) هو القطن أي الثوب من
الطن كاذ كره صاحب القاموس لكن المراد هنا اعم منه ع ش وفي البراوي السكر باس في لغة
اسم لقطن الابيض النخين وليس هو مراد الفقهاء (قوله وذرعا معين) كأن قال بملك هذا القراع
من هذه الارض شيئا فالمراد بالعين الشخص فيه صحيح سواء علمت ذراعان الارض أولا غلغل
المهم فيصح بيعه ان كانت معلومة الفرعان لانه معلوم بالجزئية وبطل على الاشاعة فان كانت جمولة
الذراع فلا يصح بيعه كما يروى في آثر باب الاختلاف تأمل سم (قوله انقضاء الخسود) أي
النقص وتضييع المال (قوله ووجهه) أي انتفاء المحذور (قوله ودفن القبية) أي بسبب ذلك
حل (قوله على التفصيل في الثوب) أي بين كون فصله ينقص قيمته أو قيمة الباقي أولا (قوله يمكن
تداركه) أي بإزالة العلامة أو بضرا قطعة أرض بجانبه رشيدى (قوله زوجي خف) أي فردني
خف فكل منهما يقال لها زوج واحد لصاحبها وفي المختار الزوج صد الفرد وكل واحد منهما
يسمى زوجا أيضا يقال للزنتين هما زوجان قال تعالى من كل زوجين اثنين وقال تعالى أزواج
وفسرها ثمانية أفراد (قوله مع نقص القيمة بالثريق) لان النقص يمكن تداركه بشرائها
(قوله وطريق من أراد البيع) أنت خبير بأن هذه الحيلة تمامي طريق لصحة البيع لاتخاذ
حومة القطع التي فيه اضاعة مال وتديعاب بالمواع في القطع حيث ذرعا لغير الشرأ
وظاهر كلامهم في غير هذا الحل ان اضاعة المال تمامعمر ان قصدت عبثا وهذه ليست كذلك
لانها فرض لم يلز بدله على قيمة للقطوع ما يبايى النقص الحاصل في الباقي فالظاهر صحة البيع
والحومة حيث ذرعا لاضاعة مال حيث ذرعا لاحتاج الى حيلة شو برى (قوله ذرعا من ثوب)
وهو مثل الثوب في ذلك الا بالواو والسين أو يفرق بان الثوب ينسج لقطع بخلاف الاناء والسفائظ
حل الظاهر لا (قوله حيث قلنا بتمعه) بأن كان فصله ينقص قيمته أو قيمة الباقي (قوله أن يراعى
صاحبه الخ) أي ثمان كان الثوب غير مبرد الشرأ بالمتاحرم عليه مواعاة الب ثوب لغيره يبيعها ما كان
كان مبردا ثم عرض له عدم الشرأ بعدم الموعاة ولا عدم الشرأ ولا شيء علق في النقص الحاصل
بالقطع فها هو يصدق في ذلك لانه لا يملكه عرض على مر (قوله فيصح بالاخلاف) واعترض بأن
العلق امتناع البيع موجودة في ذلك وأوجب بأن هذا تصرف في ملكه من غير الزام شرعى بخلاف
ذلك وبنظر والاحتال الرجوع من وافي على الشرأ عملا ان الاصل عدمه حل والامان على
لورج ع ش على مر (قوله أما بيع الجزء التامع) محرز قوله معين وقوله من ذلك أي ما يمتنع
فصل الجزء منه قيمته (قوله ولا بيع موهون) أي لغير المرتهن ع ش (قوله بعد القبض) أما

(د) لا يع (مرهون على ما يأتي) في باه

من شرط كون البيع بعد القبض وبغير ان للزمن للجزع عن تسليمه شرعا لعلق على ما يأتي

قبله فصح بغير إذن المهرن **(قوله أول)** لان عبارة الاصل تقتضي أنه لو باع المهرن قبل قبضه بلا
إذن من المهرن: يصح وليس مراد انتهى **عش (قوله ولا بيع جان)** تفسير الجني عليه وبغير إذنه
حل واللا بيع ح وانظر هل يسقط حقه أو يبقى متعلقا بالرقبة وامعنى تعلقه بها اذا كان البيع له تأمل
(قوله تعلق رقبته) أي أداته مال لكون الجناية خطأ أو شبهة عدا ومعدا وعلى على مال أولئك مالا
بغير إذن الجاني عليه أو أنفق ماسرة انتهى شرح حر فان حلت العراة عن بعض الواجب اتفقت منه
فقط وبقاى الرهن بان الرهن يحرج على نفسه فيه شرح حر **(قوله لان الجناية تقدم على الرهن)**
لان الحق ينشأ بما في الرقبة فقط وفي الرهن بالرقبة والذمة معا شيئا حرف **(قوله بخلاف ما اذا تعلق**
بها أو بجزئها) مفهوم قوله ما في ذلك قتل قصاصا بعد البيع في بد المشتري فيه تفصيل ذكره في الروض
كأمله حاصله أنه ان كان جاهلا فانسخ البيع ورجع بجميع الثمن ونحوه يرد على البائع وإن كان عالما
عند العقد أو بعده ولم ينسخ الرجوع بئى سم **(قوله ما اذا تعلق الخ)** كأن قتل أو عيبا عدا
عدونا وقوله أو بجزئها كأن قطع بداشلا **(قوله لانه يرجع سلاته للمهرن)** أي عانا فان عداى
بعد البيع المستحق على مال فالتى اقتضا كلام الرافى في نظيره من الرهن ترجيح بطلان البيع
فليكن هناك مظهرا وظاهرا ولو كان البائع مورا شوى يرى قال حل فان قيل هذا موجود فيا اذا تعلق
برقبته مال الجيب بان النفوس لا تصح بالصفوع المال وتسبح بالصفوع القتل والقطع وفسد ما
فانظر الطريق اذا نعمت قد يصح بيعه ولا نظر لا خيال ان مشق القصاص قد يصفو على مال وهو ضرر
لا من الاصل عدم ذلك فلو باعته رقبته عفا المشتق على مال تبين بطلان البيع وهذا البراءة الثانية لظاهر
(قوله وبخلاف ما اذا تعلق المال بذمته) هو مفهوم قوله رقبته **(قوله كأن اشترى شيئا بها)** وهذا
النراء فاصدق ذلك فيد قوله وأتفه لاجل أن يتعلق المال بذمته لان العقد نافذ لا يلزم ذمته
وعبارته فيا بآنى الرقب لا يصح تصرفه مالى بغير إذن سيده وان سكت عليه فبرذلكه فان تلف
في يده ضمت ذمته ويؤخذ من كلام المتن فيا بآنى أن قوله أنه قد ليس يقيد بل مشله ما اذا تلف بنفسه
(قوله أو تعلق بكبه كأن تزوج) أي بان سيده وعبارته فيا بآنى فصل لا ضمن سيد بانتهى
نكاح عبده مهرا ولا ذمة ومما كسب العبد بعد وجوب دفعهما له وحيث باعه سيده الآذن
لحق الشكاح فهل يجبر المشتري على كونه بصرف كبه في مؤنة زوجته ولا الظاهر أنه ان كان عالما
بأنه تزوج له لم يضمن مؤنة من كبه وان كان جاهلا فلا خيار قال شيخنا وفيه أن هذا أي قوله أنما
أو تعلق بكبه مع ما قبله خارج عن الموضوع الذى هو جان وأجيب بأنه لا يضر كون الاقسام أعم من
المقسم الاول لأن محاب بأن الضمير ذمته وكبه رابع للعبد لا يشيد كونه جانيا لان ما ذكر كسبت
أقسام وان كانت تؤللها وأيضا كون الاقسام أعم من المقسمه بعضهم كفولنا الحيوان أيضا
أخرى أبيض والابيض المادورى أو تلج أو غيرها **(قوله فيصح)** أي اذا كان السيد موسرا عاب
سم **(قوله ولا يشكك)** أي الحكم بالصحة **(قوله لا مانع الصحة)** وهو التعلق بالرقبة **(قوله وان**
لغيرها) أي وان لم يلزم الحق ذمة السيد الخ **(قوله لزمت المال)** أي ان الرجوع عن اختيار الفداء
(قوله فيجبر على أدائه) يقادر منه امتناع الرجوع عن الفداء بعد البيع قال ابن قاسم ويبنى
أن يجوز له حيث كان له فسخ البيع بان كان اختياره بخلاف ما اذا لم من جهة فيتم الملمم ويحتسمل
المواز وبفسخ البيع انتهى وهذا الأخير هو ظاهر كلامهم شوى يرى **(قوله ولا ينسخ البيع)** أي
فمنعناكم ك أو الجني عليه وقوله ويبقى الجناية أي باعه الحاك ع **(قوله ولا ية)** أي عك

تعلق - في الجني عليه به كما
في المهرن وأولى لان
الجناية تقدم على الرهن
بخلاف ما اذا تعلق بها أو
بجزئها قود لانه يرجع
سلاته بالمهرن وبخلاف
ما اذا تعلق المال بذمته
كأن اشترى شيئا فيها بغير
إذن سيده وأتفه لأو تعلق
بكبه كأن تزوج
وتعلق نفقة زوجته
وكونها بكبه لان
البيع انما يرد على الرقبة
ولا تعلق رب الدين بها
وبخلاف ما بعد اختيار
الفداء فيصح ولا يشكك
بصحة الرجوع عن
الاختيار لان مانع الصحة
زال بانتقال الحق لقصة
السيد وان لم يلزمها مادام
الجاني في ملكه واذا صح
البيع بعد اختياره الفداء
لزمه المال الذى ضديه به
فيجبر على أدائه فان أداه
فذلك والانسخ البيع
وبيع في الجناية (و) رابعها
(ولايه)

(قوله فالتى اقتضا الحل)
قصة كلام سم ان الرافى
نس فيها بخصوصها على
الطلاق ويحت بعضهم أنه
لواهمته المشتري فكذا المتن
وتدبر بطلان البيع لكن
هل يقيد بالنسبة للوراء
مطلقا قياسا على اعتاق
السيدات اقرب ويحت هذا رتبين على السيد الفداء والأو واجب عليه ما أخذ من المشتري اه سم

أوكالة وأذن الشارع كولاية الأب والجد والوصى وانقضى الظاهر بغير جنس حقه والمتعلق لما
 يخاف فساد زى والرد ولاية تامة ليخرج المبيع قبل قبضه وفي نفس الامر كما يدل عليه قوله لأن
 يصبح بيع مال غيره بائعاً (قوله العائد) بائعاً أو شراً أو غيره على أي المقود عليه تمتد أرونتها وكل
 منها له ولاية على عوضه (قوله فلا يصح عقد فضولي) لو عير بالتمصرف كان أئتم لبشمل الحزب
 كأن طلق أو أعتق لكن لما فرض السكلام في البيع حيث فسر العائد بالبايع والمشتري والمقود عليه
 بائعاً ولكن كان مراده بالعائد خصوص البائع والمشتري ولو عير بالتمصرف لحل على البيع
 والبراءة بقرينة المقام كما قاله عـش وغيره والمراد لا يصح عقد فضولي لغيره أو لمقودعه فقيه نفسه
 وهو أنه ان اشتري ماله لغيره أو في ذمته أو قال في الذمة أو أطلق لغيره بلاذن فان العقد يقع
 للفضولي وتلقوا القسمية فان نحل ذلك بآئنه صح الصغير ويكون المدفوع قرضاً أو الفضولي من ليس
 مالاً ولا كيلاً ولا ولياً (قوله وإن أجاز له المالك) هو الراد وعبارة شرح مـر وفي القديم وسكنى
 الجبدان عقده موقوف على رضا المالك ان أجازته نفذ والا فلا والمصدر الجازم من ملك التصرف
 عند المدفوع أو على مال الطفل قبضه أو أجازته نفذ خلاف ما لم يحضر المالك فلو عير بالغير بحضرة
 وهو ما كتبه مع قطعاً كما في المجموع (قوله ظاهره) متعلق بماله غيره وليس متعلقاً ببيع الظاهر
 أنه يحرم عليه فاعطيه نظر الظاهر ويكون صغيراً لأنه فاسد في ظنه كما في البرمادي ذرى (قوله أنه
 له) أي أن عليه ولاية وإن لم يكن ملكه كأن كان يمد البيع أنه وكيل فيه أو وصي شيخنا أو إمام
 غيره على ظن أنه لم يأذنه فبان إن الله فيه حل وقوله أنه له في كلامه مستغفان واسمها فعل يجوز قبلها
 على كأن ولا (قوله فاعطاه حياته) ليس قيداً بل مثله ان لم يظن شيئاً أو ظنه ميتاً لا يلى حـف وقوله
 فبان ميتاً يكون الباء في الانصاح مـر لأن ما كان ميتاً بالفعل فيه السكن والتشديد وما سبقت
 فيه التشديد لا غير كقوله تعالى انك ميت (قوله لتبين أنه ملكه) أي فولايته ثابتة عليه وعبارة
 حج لان الصبرة في العقود لعدم احتياجها لتبينه بماتى نفس الامر بحسب أي فعل فلا تلابس
 وبفرضه لا يضر لمحة بيع نحو المزل (قوله وناسها علم للعاقدين بائع) ولو حكما لبشمل بيع مع
 من صرة حل وفيه أن السكلام في شروط المقود عليه والعلم وصف للعاقدين وأوجب بأن الراد
 بالعلم كونه معلوماً للعاقدين شيخنا فهو مأخوذ من علم المني للحصول للمبني الفاعل والمراد بالعلم
 ما يشمل الظن وإن لم يطابق الواقع بدليل مسئلة الإجابة التي ظاهراً جرة بل يكفي برؤيته وإن لم
 يعلم أو يظن من أي الاجناس هو كأي حل ذرى وعش وقد لا يشترط العلم للضرورة والألمحة
 كما يأتي في بيع القناع وفي اختلاط حرام الرجيين فانه يجوز لأحد المالكين بيع حمله فلا حرج
 يدها وكذا ما كان فتره صوابه كما يأتي انتهى محل وكذا ما أضاف في الكوز شرح مـر قد
 انكسر ذلك الكوز من المشتري بلا تقصير كان ضماناً للقدركمانيته مما لا ينافيه ما يقبض بالشر
 الفاسدون ما زاد عليها ودون الكوز كوكتهما أمانة في يده فالتأخذ من غير عوض مثلاً
 عارية دون ما فيه لانه غير مقابل بشئ فهو بمعنى الإباحة شرح مـر ويحرم هذا التصرف في تابعين
 القهوه حراً بحرفه هذا كما إذا انكسر القنجان مثلاً من يد الشارب فان انكسر من يد غيره بأن
 دفعه لأخر ليس في غيره منقطع من يده فانها بضمان أي الدافع والمدفوع له رشيدى وقضا طال رشيدى
 السكلام عليه فراجع (قوله للعاقدين) ثني العاقدين جانب العلم وأفرده في جانب الولاية لأنه يشترط
 علم كل من العاقدين بائعاً والمتمن بخلاف الولاية فانها لا تكون الا صاحب السنة فـ

للعاقدين (فلا يصح عقد فضولي) وإن أجاز له المالك لعدم ولايته على المقود عليه (و يصبح بيع مال غيره) ظاهراً (ان بائعاً بعد البيع) (درس)

أنه (له) كأن باع مال مورثاً محتاجاً فيه فبان ميتاً لتبين أنه ملكه وتغيره بما ذكره أولى مما عير به (د) خاصه (علم) للعاقدين

(قوله راجحة وعمر) ولا بد من علم بمر الأرض ولو باع أرضاً معونة بملكه من كل الجوانب وشروط المشتري حق المرور إليها من جانب مبيع لم يصح لتفاوت الأغراض باختلاف الجوانب فيفضي الى المنازعة فجعل إلهامه كجهام المبيع بخلاف ما إذا عير به أو أثبت له من كل الجوانب أو أطلق أو قال بتمسكها بعقودها فيصح البيع وتبين في الأول ما عينه وله في البقية المرور من كل جانب فان كانت الأرض في صورة الإطلاق ملاصقة للشارع أو تلك المشتري لم يستحق المرور في ملكه البائع بل يمر من الشارع أو ملكه القديم له شرح الراجعة

أى الشرط ولاية البائع على المبيع وولاية المشتري على الثمن شيخنا **(قوله)** أى بالمعقود عليه **(قوله)** على فى الثمن الذى لم يتخلط بغيره كعبرة وقوله وقدرا أى مع العين فى الثمن المتخلط كعاص من صبرة قالوا معنى أوفيه وفيما يصد وقوله وصفتى مع القدر فى القيمة شورى وقد اشار إليه بقوله على ما يأتى **(قوله على ما يأتى)** أى هنا فى الثمن بصورته فى قوله ويصح بيع صاع من صبرة وقوله فيما يأتى ونسكى معانية عوض ورؤية بعض مبيع وفى باب السلم أنه بشرط العلم بالقدر والصفة **(قوله)** من الفرر وهو ما تلوث أى خفيت عنا عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما آخرهما أى شأنه ذلك فلا يمتنع؛ بخالفته لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو الصوب وإن لم يكن الاغلب عدم العود شرح الارشاد للحج **(قوله لماروى الخ)** دليل لمخوف تندبر الفرر ينهى عنه وبيعه باطل لماروى الخ أربعة لعله وقوله عن بيع الفرر أى البيع التتمثل على الفرر **(قوله)** ويصح بيع صاع من صبرة أى قوله إن خوت مائة هذه الثلاثة فى المعنى مفرغة على منطوق الشرط وقوله لا يبيع لأحد من بين أى قوله أو بالقدراهم ودنايتهم هذه الصورا لصفة مفرغة على مفهوم الشرط وأما قوله ولو باع بدقيد أى قوله اشترط تعيين حالتان صورتان مفرغتان على المنطوق كالثلث الاول وقوله ولا يبيع غائب منفرغ على المفهوم كالصفة التى قبله لانه معطوف على قوله لا يبيع لأحد من بين فكان الاول قد تقدم وقوله ونسكى معانية عوض وقوله ورؤية قبل عقد الخ وقوله ورؤية بعض مبيع هذه الثلاثة مفرغة على المنطوق أيضا فاحتمل أنه فرع على المنطوق بخلاف صورته على المفهوم لانه جعل بعض كل فى خلال الآخر فكان الانسان يذ كرصور المنطوق على حدة ثم والمفهوم كذلك وبعده هذا كما كان المناسب للفرع بأن يقول فيصح بيع الخ **(قوله من صبرة)** أى من برأ ونحوه مما تسمى رؤية كقرقره غرق ع ش وتخرج صبرة الارض والمار والبوب فيه تفصيل فان علم ذرعان ذلك صح بيع ذراع مثلا خلاص من كل وان جهلا أو أحدهم لم يصح لأن أجزاء الصبرة لا تتفاوت بتلافى أجزاء ما ذكر زى **(قوله وان جهلت)** الغاية لرد **(قوله)** لعلهما بقدر المبيع أى فهذا من قبيل قوله سابقا وقدرا لکن تقسم أن القدر لا بد وأن ينضم إلى علم العين والصفة وهذا قد انضم إلى علم العين حكما كما ذكره بقوله مع تساوى الأجزاء أى فكأنه علم جميعها تأمل **(قوله مع تساوى الأجزاء)** خرج به ما يباع ذراعا بغيرها من أرض أو شاة مهمة من قطع غنم فان الأجزاء لم تتساو شيئا **(قوله)** على الأشعة أى على صاع شائع فتكون شركة شيوخ وعلى الجهل شركة جوار **(قوله)** بقدره من المبيع فيسقط عن المشتري قسط من الثمن لانه من ضمان البائع لكونه قبل القبض **(قوله)** وللبائع تسليمه هذا أعما يأتى فيسقط الجهل أى فيجب للمشتري على ذلك بطلانه فى قسمة العلم فانه لا يجبر على الاخذ من أسفله لأن كل جزء منه له فيه حق وانما يفرع بهما ويجبر الممتنع على قسمته ع ش **(قوله)** لانه لم يكن مرثيا أى حقيقة والأفهوم فى حكما لم يكتفى برؤية ذلك الظاهر إذ لم يحصل كونه مبيعا كزوجة كلها أى كأنه مرثى فهو مرثى حكما من ثم لم يكتفى برؤية ذلك الظاهر إذ لم يحصل كونه مبيعا وذلك إذا قل بملك صاعين باطن هذه الصبرة حل **(قوله)** كما يأتى الذى يأتى أن رؤية بعض المبيع تنسكى عن رؤية باقيه والمرثى هنا هو ظاهر الصبرة ليس من المبيع إذا سلمه من أسفله اللهم إلا أن يقال لما كانت أجزاءه لا تختلف جسيم المرثى وإن لم يكن من خصوص المبيع كأنه منه قاله ع ش وعبرة حل قوله كما يأتى أى فى قوله ونسكى رؤية بعض مبيع إن دل على باقيه كظاهر صبرة وفيه أن الصبرة هنا غير مبيعة ونهية ثم فوجدنا رؤية بعض المبيع الدال على باقيه إلا أن يقال ما ذكره هنا بمت

به عينا وقدرا وصفة على ما يأتى فإنه حذرا من الفرر لاروى مسلم أنه **(قوله)** نهي عن بيع الفرر **(ويصح)** بيع صاع من صبرة وإن جهلت صاحبها لعلهما بقدر المبيع مع تساوى الأجزاء فلا غرر ويؤثر المبيع مع العلم بصيغتها على الأشعة فإذا علم أنها عشرة أضع قال بيع عشرها ولو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع ومع الجهل بها على صاع منها وللبائع تسليمه من أسفله وإن لم يكن مرثيا لأن رؤية ظاهرها كزوجة كلها كما يأتى ولو لم يبق فغيره تعين

(د) بيع (مصرية كندك) أي وان جهلت صياتها (كل صاع بدرهم) ينسب كل ولا يضر في مجهولة الميزان الجهل بمجهلة الثمن لانه معلوم
 بالتدليل وكذا القول بملك هذه الأرض (١٨٤) أو الدار وأخذ الثوب بكل ذراع بدرهم (د) بيع مصرية (مجهولة الميزان)

على أن قوله الآتي كظاهر مصرية أي البيعة كلها أو بعضها على الإساءة أو الإلهايم حيث تعرض للبيعه
 هنا وجهه من أفراد ذلك (قوله) وبيع مصرية كندك (ب) خلاص ما قال بملك من هذه المصرية كل
 صاع بدرهم مثلا أو كل صاع من هذه المصرية بدرهم مثقالا لا يصح لانه لا يبيع الجاهل بل يبيع المبيع الممثل
 للقليل والكثير فلا يميز قدر الباع تحقيقا ولا تخمينا انتهى من الرض وشرحه (قوله) بملك كل
 الحالية من مصرية أي يصح بيع المصرية حال كونها كل صاع بدرهم أي مصرية كل الخ وأما قوله في يوم
 الاستئناف فيكون ليس من الصفة مع أن القصد أنه جزء منها وهو مفيد لانه لا يصره بلامن
 مصرية فيعبر بالبيع وإتباع الصاع لا على الميرة لا الميراث لانه في نية الطرح وبهذا الوجه منعت
 على البدلية على المثل أي محل الميرة لأنها مفعول لصدور فعلها فصب لان التقدير أن يبيع المثل
 مصرية حل مع زيادة وجوز الشو يرى التصب على البدلية لان الميراث منه ملاحظ وان كان في نية
 الطرح (قوله) ولا يضر في مجهولة الميزان الجهل بمجهلة الثمن (قوله) لانه معلوم بالتدليل وبه
 الى الاعتداع لانه مبيع مختلط ولا يضر فيه الجهل بالقدر (قوله) لانه معلوم بالتدليل وبه
 يتدفع الفرق كالواحد مبيع مختلط وحيث الميرة دون صاع والثوب دون ذراع أو في دون
 صاع ودون ذراع صح بقطعه من الدرهم حل ودر وحج الإلهام لم يذكر الثوب قال صح
 وفارق بيع القطيع كانه بدرهم ففي بعض شاة بأن خرج إقباله لغيره فان البيع بطل بطل بأنه يتناع
 في التوزيع على المثل لعدم النظر فيه الى القيمة بمثل يتناع به في التوزيع على التوزع قال در
 وما جرت به العادة من طرح شيء عند الوزن من الثمن أو المبيع لا يعمل به ثم إن شرط ذلك في الغد
 بطل البيع وعليه جعل كلام المجموع والافلا اه ومنه ما جرت به العادة الآن من طرح قدر متناهد
 الوزن وبخلاف ذلك باختلاف الأنواع يكملهم لكل مائة رطل خمسة مثلاث السمن أو اللبن وهل
 يكون حكمه حكم الأمانة عند الشراء وحكم القصب فيه نظر والأقرب الثاني اه ع وش الظاهر اه
 محمول على غير الجاهل بذلك قال ع وش وطريق الصحة في ذلك أن يقول البائع بملك الجاهل
 واثمة مثلا بكذا اه وقد يقال ان هذا القدر للطرح صار معلوما عند غالب الناس فهو ما يباع
 به لهم به مع إقرارهم القايي على ذلك وهذا يخرج عن حكم القصب فيحجر (قوله) كرا اه
 بدرهم ان خرج مائة لم يقيد في هذا بالنسب كسابقه لانه لا يشترط ذكره في جهة البيع الاستدلال
 عن التخصيص بالأجال قبله بخلاف الصورة السابقة لا يصح البيع فيها بدون التخصيص لعدم الأجل
 هناك فلهذا الشارح (قوله) لا يبيع محترز قوله عينا هو معلوف على بيع في قوله وبيع مع
 وقوله أو حل ذا البيت محترز قوله وقدر (قوله) برا) أي موصوفا بما يبيعه أخذا من قوله ودله
 البيت الخ لانه اذا كان غير موصوفا ببيع وان كان مل البيت معلوما (قوله) ودله البيت) الجاهل
 حالة (قوله) مجهولان) فان ع ذلك قبل المقدسح البيع ان وصف الباع صفات السلم شيخنا (قوله)
 أو بألف درهم ودناير) الا اذا اتفق الذهب والفضة غلبة ورواها بقرينة وأطردت العادة بطل
 الصفه لانه من كنهها حل (قوله) للجهل بين البائع) أي مع أن البائع في الاول معين وأن ل
 الثانية كندك ولا بد من علم حينما وقوله وقدرة في الباقي أي لان الثمن في الجبيع في الثلاثة نكرة

وذكر عليه أن كتابه من الفاضل اليه (قوله) رحمه الله أو حل ذا البيت الخ) ومنه
 أنه لا يقال بملك ببيع ما به فلا نرفسه فلذلك معلوما لمصاح ان لم يقصد اعنيه ويكون مثله فان كان انتقل الى ملك المشتري انتفبه
 ولو تو بائنه لان اللفظ مرجع فلا يضر فيه القصد عند إمكان الحقيقة اه در سم

ومنى كان فى القصة فلا بد من علم قدره وصنعه شيخنا **(قوله)** بقدره فى الباقى أى فى قوله أو بـ
 ذا البيت برأوا المورثين اللتين بعدهما والمرد بالجهل بقدر الحق فى قوله أو بألف درهم ودنانير
 الجهل بقدر الدرهم وبقدره ناتج من كل منهما نصف الألف أو ثلثها مثلا والأقاليم بحالة قدر
 الحق معلوم لأنه ألف **(قوله)** فان عين البراءة قد بشر قوله مل. ذا البيت من ذا البراءة لو كان البيت
 أو البراءة ثابتهما لم يصح وليس مراد الألف المدار على التمين حاضران أو غائبان بالبدن أو قال
 بملك مله الكوزة فلا تى من البراءة ولا تى كائنا كانا وكذا غائبان بما قد بعدد صحت المقد كائنه من قوله فان
 عين البراءة فانه جعل مجرد التمين كائنا كان يرد عليه أنه يحتمل تلف الكوزة والبراءة قبل الوصول إلى
 محلها الآن يجب بأن الفرق بين التمين دون التفرقة فى القيمة عرض على **(قوله)** كان قال بملك
 مله. ذا البيت من ذا البراءة الفرق بين هذه الصورة المتقدمة الباطلة ألت بالتمن هنا عين البراءة وتمن به
 لا يمكن أن يحيطا بجوانب البيت ويعرفا حقيقة أنه يأخذ كذلو بملأ البيت من البراءة المصنوع حال قبل
 تلف البيت فقل الجهل هنا بخلافه ثم لأن البراءة لم يملك قبل البيت قبل الاتيان بالبرءة كذا الجهل
 ولو تلف البيت هنا فالظاهر انضاض البيع شيئا وعادة شرح مر وخرج بنحو حطة وذهب
 منكر الميراثى أن محل ذلك كان فى القيمة المدين كينك مل. أو بمل. ذا الكوز من هذه الحطة أو
 الذهب فصح وان جهل قدره لاحاطة التخمين برؤى مع إمكان الاخذ قبل تلفه بلا غير هذا والمغالب
 لكلامه اللتان يقول بملك مل. ذا البيت الخ لأن المتن جعل للبرءة وتماثل الشرح جملة شيئا الآن قال
 لا فرق بين الحق والتمين والحكم ومثل البراءة اذ اعينه شيخنا **(قوله)** كان الاخذ قبل تلفه
 أى البيت حيثما كان فى البيع معين والمعين لا يشترط فيه معرفة القدر تحقيقا بل كفى فيه التخمين
 برأوى فالدفع استشكل بعضهم بالجهل بقدر العرض **(قوله)** ولو باع بقدم مثلا مثل البيع الشراء
 ومثل النقد العرض كالبخر فلا راجع لشكل من باع وقده **(قوله)** بقده كدبره فانه يشمل المحبوب
 والخير والبرءة فنقل **(قوله)** وتم قد غلب أى فى مكان البيع قال فى التحفة سواء كان كل منهما من أهلها
 أى بالبيع ويعز قودها أو لأعلى ما اقتضاه اطلاهم وقبه وقتها فانه لتعليل الآتى ولانه اذا جهل كل
 منهما قد بالدكان التمن بمحور لهما فوجه عدم العمل بهذا الإطلاق هو يرى وكلام حل يوافق
 ما فى التحفة وهو أنه يتعين ولو مع جهله عليه وقوله لان الظاهر ارادته أنه أى شأنه أن يراد حـ
(قوله) وتم قد أى نوع من النقد **(قوله)** تعين نعم ان تفاوتت قيمة أنواعه أى الغالب وأوراجها وجب
 التمين وذكر النقد لقلب أول المراد مطلق العرض شرح حج وعبرة عرض مفهومه أنه
 لا يجوز بدله بغيره وان ساء ما فى القيمة وهو ظاهر وبواقفه ما فى سم عند قول المصنف فقبل
 بصحة ما يصح ما فيه مثله ما لا يجب بألف من نقد آخر علف للأولى الكدة دون القيمة فانه لا يصح
 مر **(قوله)** لان الظاهر ارادته أنه انظر لوراد غيره ويؤخذ عما يأتى أنه لا ترجح ارادة بل لا بد
 من التمين باللفظ أى تعين عين الذى اراد معجب الظاهر هو يرى **(قوله)** وتم قد غلب للمكسر
 وتفاوتت قيمته نوعا كذا غلب الـ المكسر وكان أن ساء فأوراجا وأما ما كانت قيمة الارباع
 أكثر فالتمين بناء على ان المراد بالمكسر ما قبل الـ المكسر الكامل شيخنا حـ فلو تباينا بطرق
 بل من شأ يتقدم مع اختلاف نقد البلدين فهل يشترط بدله الاعجاب أو القبول أو يجب التمين قال
 الشيخ لوجه القطع بهذا الثالث كذا كره السورى **(قوله)** ان شرط تعين لفظا أى لا تية بخلاف
 ظهري من الخلق لانه يتفرقه ما لا يشترطها ولا يرد عليه الا كنفاء بنية الزوجة فى النكاح كائنا
 لأن المقصود عليه ثم من سبب النفعة وهما ذات الوض فاعتبر ما لا يتفرق هنا وان كان السكاح مبنيا

وبقدره فى الباقى فان عين
 البراءة كان قال بملك مل. ذا
 البيت من ذا البراءة
 لا يمكن الاخذ قبل تلفه
 فلا غرر وقد بطلت
 الكلام عليه فى غير هذا
 الكتاب **(ولو باع بقده)**
 مل. وتم قد غلب تعين
 لان الظاهر ارادته أنه
 لو غلب المكسر وتفاوتت
 قيمته ان شرط التمين نقله
 الشيخان عن البيان
 وأقره (وأفردان) مثلا
 ولو صحها ومكسرا (ولا
 غالب ان شرط تعين) لفظا
 لاحد هما ليد بقيد زوته
 بقسولى (ان اختلفت
 قيمتهما) فان استوت
 بشرط تعيين ويسلم
 المشترى ما شاء منهما

على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره شرح مر ولوأبطل السلطان مبالغ بأمر فرضه لم يكن له
غير محال نقص سعره أو زاد أم وزوجوه فان فقدوه مثل ووب والاقبينة وقت الطالبة شرح مر
(قوله ولا يبع غائب) أي غائب عن رؤية العاقدين أو أحدهما وإن كان مجلس أخذ من قوله بأن لم
يرالج ح ف ولا يخالفه بين هذا وبين قوله لوقال آخرت منك ثوباً بمثته كذا بهذه المبراه فقال
بتلك النقصة بعلالانه بيع موصوف في القصة وهذا بيع عين متميزة موصوفة وهذا واضح وجوب شتبه على
الصفة كذا غلط مر شو برى وبعبارة الأصل مع شرح مر والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب وإثني
وبه قال الأئمة الثلاثة يصح البيع إن ذكر جنسه أي أو نوعه وإن لم يره وبثبت الخيار لا شئ عند
الرؤية وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الإجازة وينتد الخيار امتداد مجلس الرؤية فقوله وإن وصف
لردي على التقديم وعلى الأئمة الثلاثة (قوله ولا يبع الخبر) ليس هذا حديثاً بهذا اللفظ بل لفظ الحديث
ليس المأين كلقبر ورواية أخرى ليس الخبر كالمأينة شيخنا ح ف وشرح مر ليس الخبر كالمأين
(قوله وبك في معاية عوض) علمته عدم اشتراط الثم والدفق في التسموم والنفوق شورى (قوله
عوض) ثنا وثننا وقوله عن العمل بقدره أي وزناً أو عدداً أو كلاً أو ذرعاً (قوله للصاحب بها) أي
بالمأينة (قوله مع البيع) فلو وجد على موضع فيه ارتفاع وانخفاض وقدرت استواء ما احتسب
وبثله الخيار وإن علم ذلك لم يفسح لأن عمل ذلك ينتج الرؤية من إفاضة التخصمين حل (قوله غلظ
الندرج) أي لأنه لا تراكم فيه شرح مر قال حل وينبغي أن يكون للمزور والمصدق (قوله لا يترقى
رؤية قبل عقد) فإن وجد المشتري متغيراً عما رآه عليه تخبر فلو اختلفا في تقريره فالقول قول المشتري
بجمله وبخبر لآن البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضيه بالأصل عدم ذلك وإنما
صدق البائع فيما لو اختلفا في عيب يمكن حدوده لأنه ما قد تنفعا على وجوده في المشتري والأصل عدم
وجوده في البائع شرح مر وقرره ح ف (قوله إلى وقت) أي من حين رؤيته إلى وقته (قوله إن
ينقلب عدم تبعية) أي وإن تغير الفعل لكنه يخبر فوراً لأنه خيار تتبعه عزم وقول (قوله كبران)
رأه من يومين أو ثلاثة مثلاً إن كان مراده التمثيل لما يجب التغير وعدمه سواء فقيه نظر لأنه إن
أن الحيوان الغالب عليه التغير لا يتغذى في الصحوة لقم فقام ينفك عن عيب ولهذا عطف على
عليه فألحقه به كبران كان مراده التنظير فظاهر أي نظيره في الحكم وملحق به وإن كان ينقلب تبعية
لكنه يفوته التمثيل لما يجب التغير وعدمه سواء تأمل وبعبارة الجواهر إن مضت مدة يمتدول أن تبعية
فيها وإن لا تبعية أو كان المبيع حيواناً فوجهاً فهو ما أنه يصح شورى واختار شيخنا ح ف كونه
للتمثيل وقال لا يلزم من تفديه في الصحوة التسم أن يكون الغالب تبعية تأمل (قوله غلظ ما يلب
تغير) أي وإن لم يتغير حل (قوله كاطمة يسرع فسادها) أي رآها من يوم مثلاً أو فرض أنها
لا تقتر على خلاف الغالب حل (قوله ورؤية بعض يسير) (ذرع) سبيل الشهاب من مخرج
السكر في قدوره هل يصح ونكتي رؤية أعلاه من رؤس القدر أو أجاب بأنه إن كان يتفاوت القدر من
معالجته وصل وجعل ذلك أن رؤية أعلاه لا تبدل على ما قيل كتبه كتي فإذا كان خادماً في القدر
من معالجه للضرر أو سم على حج (قوله إن دل على باقيه) أي على أن الباقي مثله (قوله كظاهر
صيرة) أي بصفة كذا أو بعضها على الأشاعرة أي الإبهام حل (قوله ونحوه) أي بجمع الكاف لا يلب فيه
مما لا يختلف غالباً ومن ذلك الدقيق وينبغي أن يكون مثله اللين وسائر اللغات في الظروف حل (قوله
وثل) هو بالرفع عطف على كظاهر الواقع خبر المحدث اعزوف والتقدير وذلك كظاهره وثنا

ليس كالمأين (ونكتي)
معاية عوض) عن العلم
بقدره ككتاف بالتخصمين
للصاحب بها لوقال إنك
بهذه الصيرة وهي مجعولة
صح البيع لكنه بكماله
قد يوقع في السلم ولا يكره
شراء مجهول النوع كافي
الثمة ويفرق بأن الصيرة
لا تصرف تخميناً غالباً
تراكم بعضها على بعض
بخلاف للندرج (د)
نكتي (رؤية قبل عقد
فيا لا يلب تبعية إلى
وقت) أي العقد وذلك
بأن قبل عدم تبعية
سكاً عرضاً وإياه وحديد
أو يحصل التبعية وعدمه
سواء كسيون نظراً
لغالب في الأولى والأصل
قابل للثبوت بماله في الثانية
بخلاف ما يلب تبعية
كاظمة يسرع فسادها
نظر الغالب ويشترط كونه
ذا كراً للأوصاف عند
العقد كقوله المارودي
وغيره وتعيير بما ذكر
أولى لمعبر به (د) نكتي
(رؤية بعض يسير) أي
دل على باقيه كظاهر
صيرة نحو بر) كمشير
ونحوه مما لا يختلف أجزاؤه
غالباً بخلاف مرة بطبخ
ودنان ونسرين ونحوها
ونحو برين زيادتي (د)
مثل (أنموذج)

بعضه فذكر البحر قال الشورى وقصد به كرم مثل بيان معنى الكاف في قوله كظاهر مبردة الخ وأما
 بقدر الكاف في قوله ولا تكون لان الكاف حرف لا يستقل فيكون أن يكون الجار والمجرور متعلقين
 من متى وشرح بخلاف مثل قائم مستقل وليس مقصود أن مثل مقدرة في الكلام كما قد يتوهم (قوله)
 بضم الهزة والهم) أي مع كون النون وهذا هو الشائع على لسان الفقهاء وهو صحيح وفيه رد على
 القاموس بعمل هذان الحسن وأن الصواب كونه بفتح الهزة والنون وتشديد اللام أو بلام زوال النون
 هو السلي عند ما يمتنع بأن يأخذ اليازم قدر من البر ويريه للشرى (قوله لئلا) اللام بمعنى من
 (قوله ولا يلا) أي بصيغة تشديد الجيع بأن يقول بفتح اللام في اللام في اللام مع النون فلو أعطي له
 النون مع غير من غير مع وباعه عنده لم يصح لانه صدق عليه أنه لم يرم للبيع شيئا وكذا إذا اعتقد عليه
 استقلاله على ما عنده عقدا مستقلا لم يصح بيع ما عنده ما عنده شيئا (قوله ليقانه) أي لأجل بقائه
 فهو على قوله صوابا واختلف المتعلقان لان الأول للتعدية والثاني للعلية وقوله ليقانه بحيث إذا فرق ذلك
 الصواب لا يتأتى إذا خاره حل (قوله كقشر رمان الخ) وكقشر نصب السكر الاعلى وطلع النخل
 شرح مـ فيه نص صريح بأن قشر القصب صوابا لانه (قوله وخشكان) هو اسم لقطعة يجرب وضع
 فيها من السكر والورد والجوز والفسق وقطيرة وبقية ويجعل المجموع في هذه القطيرة ويسوى
 بالزرة فطيرة لرقعة القشرة فتسمى رؤيتها عن رؤيتها ما فيها صوابا لانه شيئا وقال شيخنا
 حـ خشك معناه يابس وإن معناه يجرب (قوله بخلاف جوز القطن) أي فلا يكتفى برؤيته عن
 القطن قبل نضجه وما يقال لعدم هذه كذا لانه لم يمدح له حل (قوله وجلد الكتاب) أي
 فلا يكتفى برؤيته عن الكتاب حل (قوله ونحوها) أي من كل ما ليس صوابا لانه كالمصدق
 لموه الغارة وكما هو اللص والفرش لما فيها وكان قياس ذلك أن تكون الجبة المشوة كذلك مع
 أنها كقشر البرؤيشاع برؤيته ما فيها من القطن وفرقوا بأن نحو القطن في اللص والفرش مقصود
 بخلاف الجبة المشوة فاعملوا حل (قوله أولى من قوله خلقه) أي لانه رد عليه الخشكان
 قائم مصنوع وليس خلقا ويرد عليه جوز القطن لانه يقال له أيضا صوابا أي مطلقا صوابا لاصواب
 لبقائه حل مع زيادة وعبرة زى قوله أولى من قوله خلقه أي لانه رد على طرده القطن في جوز وهو
 في صدق المسك في فارة وعلى منكره الخشكان ونحوه الفقاء في كوزه ولجبة المشوة بالقطن لبطان
 بيع الأول عن صوابه خلق دون الآخر مع أن صوابه غير خافي وبمثل الجبة المشوة الفرش واللص
 كما عتبه فيرى وخالف في ذلك أن قاضي شبهة فرجح عدم الإكتفاء برؤية الظاهر بل لا بد من رؤية
 بعض الباطن انتهى (قوله لان الجيع ما كول) ذكر شيخنا في باب الأصول والثمار أن ظاهر كلامهم
 بخلافه ولا يخفى أن اللؤلؤ عليه حثان يكون قشره صوابا لانه وقشر القصب الاعلى ليس كذلك
 على أن هذه الآية التي ذكرها الشارح موجودة في الباقين لان قشره الأسفل قد يؤكل من معها ولا
 يصح بيعها في قشره الاعلى الأول أن يعلل بأن قشره الاعلى لا يستخرج منه ورؤية بعضه تدل على
 رؤيته فانه فهو من القسم الأول حل قال شيخنا وهذا بخلاف اللؤلؤ والخصراء قائم يصح بيعها في
 قشرها (قوله ويشاع في فقاء) أي في شراء ما الكوز الذي فيه مع عدم رؤيته وهو بضم الفاء
 معروف ببيع ما في اليد في فقاء الفراز ويسمى خوما من جوصته كما يدل عليه قول الشارح
 لان خوماه فمن مساله وسمى بذلك لان الخرج من فم الكوز يسمى فقاء ولم يتقدم
 الحكم بذلك كما قاله السيد ماوى في القاموس الفقاء كريان هو الذي يشرب سمي بذلك لما برقع في
 رأسه من لادبته وهو ما يخمن من لربيب فيكون من لسمية الشكل باسم جوزه شيخنا حـ ومنه

بضم الهزة والهم والهم وفتح
 اللجبة (لئلا) أي
 منادى الأجزاء كالجوز
 ولا بد من ادخال النون
 في البيع وان لم يخلط بالباقي
 كما أوضحت في شرح
 الروض (أو) ليدل على
 باقية بل (كان صوابا)
 بكسر الصاد وضما (لئلا)
 لبقائه كقشر رمان وبيض
 وخشكان (وقشر نخل
 لجوز أولوز) فتسمى
 رؤيته لان صلاحه يلحق
 اجزاءه فيه وان ليدل هو
 عليه بخلاف جوز القطن
 وجلد الكتاب ونحوها
 فتقول لبقائه أولى من قوله
 خلقه وخرج بالسلف وهو
 التي تسكره الاكل
 العليا لانه ليست من
 صالح ما في البطن نعم ان لم
 تنفذ السلفي كفت رؤية
 العليا لان الجيع ما كول
 ويجوز بيع قصب السكر
 في قشره الاكل كما نقله
 الماردي وبزيم به ابن
 الفغان قشره الأسفل
 كما عتبه في قشر واحد
 ويشاع في فقاء الكوز

عش ثم قال عش وذلك الزبيب يسمى بالقناع **(قوله)** فلا بشرط رؤية شيء منه فهو مستثنى من عدم صحة بيع الثاقب **(قوله)** وتعتبر رؤية (ثليق) كان الظاهر جعل قوله ورؤية بعض مسيح من أفراد هذه القاعدة فنقول الشارح لغير ما صرحنا من هذا خوفنا من التكرار والاعارة في هذا التليق به شيخنا **(قوله)** وسائل الماء وفي السيفنة رؤية جميعها حتى ماقى الماء منها لأن بقاها فيه ليس من سائلها وهذه المسئلة مما تم بها البولي فتبايع السيفنة بعضها مستور بالماء زى **(قوله)** رؤية ما عدا العورة أفتى الشهاب حر بعدم رؤية فقمها وقال وله ان الدابة كذلك الآن يختلف الفرض وقوله رؤية كلها أى حتى شعرها فيجب رفع السرج والا كاف والجبل شرح الرض شوى **(قوله)** لا رؤية لسانهم عبر بضمير جمع المذكور تغليبا لما قل عش **(قوله)** وبساط بكسر الباء **(قوله)** ككراسي المراد بها لا يختلف وجهها ولكأت أقتة رفيقة **(قوله)** والورق البياض أى ذى البياض فهو صفة للورق والمراد بالبياض الذى لم يصب فيه قيشمل الأصفر وغيره وقوله والمصحف مطوف على قوله وفى الكتب **(قوله)** وضح سلاعى) مسدودان للفاعول والمفعول كما أنشأه الشارح بقوله أى أن يسلم **(قوله)** وإن عى قبل تمييزه وهذه الغاية لارد وبارة شرح حر وفى ان عى قبل تمييزه بين الأشياء أو خلق أى فلابد من سله انتهى وأشار بقوله بين الأشياء إلى أن المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعى وشيدى **(قوله)** بعوض قد مضى أى قد مضى ان كان سلفا من ذمة المسلم ان كان الاغنى مسلما اليه فلا يصح عقد المسلم معه بعوض معين سواء كان هو المسلم أو المسلم اليه عش على حر **(قوله)** بين فى المجلس هل يكفي أن يمينه بنفسه أو لابد أن يوكل منعه بنفسه الا فى حيث صرح بشرط التوكيل فى القبض والا فباض وسكت عن التعيين حل **(قوله)** يوك من قبض عنه رأس مال السلم أى اذا كان مسلما بكسر اللام وقوله وأقبض لرأس مال السلم أى اذا كان مسلما اليه فقوله رأس مال السلم راجع لكل منهما وقوله والمسلم فيما يوكل من قبض عنه السلم فيه ان كان هو مسلما للمسلمين يقبضه المسلم فيه اذا كان هو مسلما فى هذه أى قوله والمسلم فيه ونشر مشوش بالنظر لما قبله كالاجتناف تأمل **(قوله)** مما يعتمد الرؤية يستثنى منه البيع العتيق وشراءه من يعتق عليه أى يحكم بتمته عليه من أصل أو فرع أو من أقر بحرته أو شهدا بها وروى شهادته فيصح منه ذلك فتشوف الشارع للفق كا فى الزركشى عش **(قوله)** كبيع وكما قلنا برامى **(قوله)** فلا يصح أى الغير **(قوله)** وان قلنا يصح بيع الثاقب أى لان الثاقب يمكن رؤيته بخلاف الاغنى فلا يمكن أن يروى شيخنا **(قوله)** وسيله أى وطريق حتى غير السلم من الاغنى كالبيع وغيره مما يعتمد الرؤية أن يوكل فيه ما لا يصح بيعه شيخنا **(قوله)** له أن يشترى نسيه أى ولو لم يكن طريقا للوكالة عن الغير فباطل يظهر أخذنا من الملة **(قوله)** كالبيع تشبيهه بالبيع فيه اعتبارا فى كراهة الاوصاف حالة العقد قل

باب الراب

بالقصر مع كسر الراء اما مع فتحها فيلزم تبديل الباء مما مع فتح الراء وكسرهما ومع القصر والهاء تب ست لغات خلافا لن تارخ فيصيحنا عرف وقيل فيه ثمان لغات كسر الراء وفتحها مع القصر والهاء وعلى كل الامع الباء واللم أى باب بيان حكم الراء بركم بيع الربوى مع بضمه قال حل وقاهر كره من الاخبار بما يفيد أن الراء أعظم اثم من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفتى والمشيخا بخلافه قال شيخنا ونحرم به تمديد وما بدله انما يصح سكة لا علاقة وفيه ان على الحكمة وبما يجزى

عن كونه تعدياً (قوله) ويكتب بهما) أي الالف والواو معاً ش على م ر أي نظراً لاصله لأن أصله
 ر يور في الأصل والرفع وهو انقلاب الواو ألفاً وليس فيه جمع بين البدل والمبدل منه فتكتب الواو أولاً
 والياء والالف بعدها ومنه طريقة المصحف الثاني وقوله وبالياء أي في غير القرآن لأن سنة سنة
 شعبة ومقتضى هذا أنه لا يجوز كتابته بالالف بعدها لكن العرف على كتابته بهما بعداً نظر القطة
 شيخنا ح ف وقوله وبالياء أي لأن الالف تعال بحوالياء (قوله الزيادة) سواء كانت بمقدماً ولأدنى
 أهم من المعنى الشرعي لكنه انما يناسب بالفضل وقوله عقداً يقع الآن من إعطاء دراهم بأكثر
 من الأجل بلا عقدين من الرابل من كل أموال الناس بالباطل عزري قال بعضهم وفي أم الربا
 الشرعي (قوله وشراً عقداً) هذا الحديث جامع إذ يخرج عنه ما أوجلا الموضين أو أحدهما
 يقضي في المجلس لقصر الأجل لأن قوله بالاقباض مع أنه يمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالتأخير
 في الدليل أو أحدهما أهم من تأخير استحقاق القبض أو تأخير نفس القبض سم واعترض على
 هذا التعريف بأنه غير مانع لأن قوله غير معلوم النشأل يصدق بالتفاضل في غير متحدى الجنس كان
 بالوصيرة بر بصيرة شعير وأجيب بأن آل في النشأل للموادي النشأل المهود شرعاً وذلك لا يكون
 إلا في متحدى الجنس واعترض عليه أيضاً بأنه غير جامع لأن قوله أو مع تأخير الح عطف على مقدر
 والتقدير أو كان معلوم النشأل لكن مع تأخير في البدلين أو أحدهما فيكون خاصاً بتحدى الجنس
 من الربوي فيخرج عنه ما لو حصل تأخير القبض للموضين أو أحدهما عند عدم اتحاد الجنس وأجيب
 بأن قوله أو مع تأخير عطف على عوض مخصوص أي عقد واقع على عوض مخصوص أو واقع مع تأخير
 في الدليل أو أحدهما اتحاد الجنس واختلافه فإن قيل يلزم عن هذا أنه لم يبين المقود عليه فيصدق
 بغير الربوي أجيب بأن آل في البدلين للمهاد الشرعي أي الربويين المهودين سم (قوله غير معلوم
 النشأل) هذا الذي صادق بأربع صور بأن علم التفاضل أو جهل النشأل والتفاضل أو جهل النشأل لاني
 بميار الشرع بأن كل الموزن أو وزن المكيل أو علم النشأل أو جهل النشأل في ميار الشرع لالة المقدار بأمر
 به جازاً ثم خرجوا كإسائتي شيخنا (قوله في ميار الشرع) في سببية ومياريه المكيل في
 المكيل والوزن في الوزن (قوله والأصل في تحريم) وهو من أكبر الكبائر كالسرقة وبدل على
 سوء الخاتمة والعيادة كإيذاء أولياء الله تعالى ولو أموا لأنه تعالى لم يأذن بالمخاربة إلا فيما قال الله
 تعالى فإن لم تفعلوا فأنذروا بحرم من الله وقال من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وحومته تعبدية وما
 ذكر فيه من أنه يؤدى إلى التضييق ونحوه حكم لا علل وقوله حكم هذا يفيد أن مجرد الحكمة لا تخرجه
 عن كونه تعدياً بل جامع فإن فيه نظراً لظاهره سم وعش على م ر ولم يحمل في شريعة قط لقوله تعالى
 وأنهم الربوة ومنواعه أي في الكتب السابقة وحيث تفهمون الشرائع القديمة يروى ومثله شرح
 م ر وقوله من أكبر الكبائر الظاهر أن هذا في بعض أقسامه وهو بالزيادة وأما الرابل من أجل التأخير
 أو الأجل من غير زيادة في أحد الموضين فالظاهر أنه صفة لأن غاية ما فيه أنه عقد فسد وقصر صوما
 بأن العقود الفاسدة من قبيل الصغار ع ش على م ر (قوله لمن رسول الله ﷺ آكل الربا)
 اعترض بأنه إن أراد بالربا المعنى القوي وهو الزيادة فلا يصح لقصوره على ربا الفضل وأيضاً يقتضى
 أن الممن على كل الزيادة فقط دون باقي العوض وإن أراد بالربا العقد فيظهر لأنه لا معنى لآكل
 العقد وأجيب باختبار الثاني وهو على تقدير معناه والتقدير آكل متعلق بالربا وهو العوض شيخنا
 عزري (قوله كل الربا) ينتج الهزيمة المدبودة وكسر الكفاية متناوله بأي وجهه كان وخص
 الأكل لأنه القصور الأعظم من المال يروى (قوله وموكلة) أي دافعه (قوله وكاتب) أي الذى

ويكتب بهما بالياء وهو
 لغة الزيادة وشراً عقداً على
 عوض مخصوص غير معلوم
 النشأل في ميار الشرع
 حالة العقد أو مع تأخير في
 الدليل أو أحدهما أو الأصل
 في تحريمه قبل الإجماع
 آيات كآية وأحل الله البيع
 وأخبر تكبر مسل لمن
 رسول الله ﷺ آكل
 الربا وموكله وكاتبه

(قوله فليراجع فإن فيه نظراً
 الخ) في جواب أن التعبدية
 تارة يراد به مالا علة
 موجبة للحكم
 (قوله وخص الأكل) أي
 بالتحريم به

يتب الوثيقة بين المرابين برادى **(قوله وشاهده)** بالا افراد أى خائره ولغيره شاهد برى
 شرح الروض كشرح سلم وشاهده بالتثنية وهما اللذان يشهدان على المقداد علم ذلك أى بأنه
 رايانه بالحق ومع ذلك فاقم الكتاب والشهادة ختم اسم الآكل والملوك لان الحاصل من كل منهما
 الاقرار بقط على العصبه وعمل انهما اذ ارضياه وأقر اعليه وألم برضاهما فقدمتا على التمس
 عى مع زيادة **(قوله وهو ثلاثة أنوال)** وكما يجمع على بطلانها عى على ٣ **(قوله وبالفضل)**
 ومنه وبالقرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للقرض غير محمول شرح ٣ **(قوله وبالفضل)**
 من وبالفضل مع انه ليس من هذا الباب لانه لما شرط نفع للقرض كان بمنزلة ما باع أقرضه بما يزيد
 عليه عى على ٣ **(قوله مع زيادة أحد الموضين)** ولو احتالوا منه ما ساق من مسئلة مدحجة
 ودرهم فى بعض صورها شيخنا **(قوله وباليد)** انما نسب اليها لعدم القبض بها بالبرملى **(قوله)**
 أوفى أحدهما أى بلا تأجيل **(قوله ور بالنساء)** ففتح التون والنداءى الاجل وأما النساء فمحمول
 اسم للرض المحصور الذى يقان فيه عرق الاثني ومما جرحه أن أخذ الورع الصغير بوضع فى غايه
 بوص ويسد فها يرتبط على الموضع فيبر برادى وقل **(قوله وهو البيع لاجل)** وان حصل
 القبض فى المجلس **(قوله والقصد بهذا الباب الخ)** فيه اشعار بأن تيوب المصنف أدنى من جعل
 غيره فلا كماله وقوله بيع الربوى أى بيان بيعه أى بيان ما يصح منه مع العلم وما يفسد الحرمة
 فإذا وجدت الشروط الآتى بيانها كان القصد صحيحا خلا وان اخشل منها واحد كان قاصدا لما
 فتأمل **(قوله زيادة على ماسر)** أى من الشروط المتقدمة فى بيع غير الربوى من كونه طاهرا الخ
(قوله انما يحرم الربا بقصد) أى انما يجرى - ويحقق الربا الحرام فانه مع ما قيل مقتضى هذا التعبير
 أنه اذا لم يوجد المحصور فيه يتحقق الربا بدون الحرمة وليس كذلك وقوله الحرام صفة لازمة وأن الصف
 بالتمالذ على الخفية القائلين بأن الربا يوجب كل مكيل كالجيس لان آلة الربا عندهم الكيل لا الملم
 ولو قال بما يوجب فى تداوله لكان أولى بعبارة عى **(قوله انما يحرم الربا)** أى انما يجرى ويتحقق
 الربا الحرام فى تداوله وانما وصفه بذلك مع ان العقود الفاسدة كلها حرام لاختصاصه بجزء الام
 عن بقية العقود والردا بالربا القوى وهو مطلق الزيادة وعليه فيكون فى الكلام استخدام لانه
 ذكر عى الترجمة بمعنى وهو الربا بالشرعى وأعاد التعبير عليه بمعنى آخر وهو الربا القوى وهذا ليعتد ما قبل
 عبارة تقتضى ان الربا انسان قسم حرام وهو ما كان فى النقود والمعاملات والآخرا وهو ما كان
 فى غيرهما وليس مراد وقوله وهو مطلق الزيادة فيه شئ لانه يقتضى ان الحرم انما هو الزيادة مع
 الحرم المقدن تأمل وأيضا يكون قاصرا على ربا الفضل **(قوله بخلاف العرض)** أى قدر لايه
 فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا عى **(قوله وذلك)** أى اختصاص الربا بالفضل حل **(قوله لانه)**
 الثانية الاضافة بيانية أى روى بيع بعض النقد ببعثه نصيب للأثمان بخلاف ما اذا جعل كمنه لانه
 والتمتع بها الحكمه فلا يتاين كون حرمه ربا من الامور المتعبدية شيخنا ومنه حل **(قوله بمحرمه)**
 الاثمان أى اعلاها **(قوله غالب)** احتزبه عن الفوس اذا راجت فانه لا ربا فيه خط **(قوله وا)**
 صد لطم أى صد مائة تعالى ويعلم ذلك بأن يخفى الله تعالى علما ضروريا لبعض صفاته كما بين
 هذا الآدميين وهذا الهائم ونحوه اذ لم الحار فلا ربا فيه لانه قصد للاستباحه زى **(قوله ومع)**
 الطام وأما فتحها فهو وما يدرك بالتدقيق وليس مراد ابرامدى **(قوله مصدر لم)** أى مصدر
 والقياس التمتع قال ابن مالك

فعل قياس مصدر المضى • من ذى ثلاثة كمدودا

قوله

وشاهده وهو ثلاثة أنوال
 ربا الفضل وهو البيع مع
 زيادة أحد الموضين على
 الآخر وبه اليد وهو البيع
 مع تأخير قبضهما أو قبض
 أحدهما وبه انسان وهو
 البيع لاجل والقصد بهذا
 الباب بيع الربوى وما يمتنع
 فيه زيادة على ماسر (انما)
 يحرم الربا بقصد أى ذهب
 وقصد ولغيره مضروب
 كقوله وبخلاف العرض
 كقولنا وان ربا بئذ ذلك
 لانه الخفية الغالبة ويعبر
 عنها أيضا وهو بقاء الاثمان
 غالبا وهي متنبية عن
 العرض (و) فى (ما)
 قصد لطم) بضم الطاء
 مصدر لم بكسر اللين

(قوله أولى من جعل غيره
 فضلا) لان الفصل غالبا
 يندرج فى الباب لاق
 الكتاب والقصد من كتاب
 فيدرجه مباشرة الباب
 اه شيخنا

(قوله والردا بالربا القوى
 الخ) يريد بئذ ماسر من
 زيادة الله على التوعين وبه
 يندفع ما بانى الحش من
 الاعتراضين

أى كل ذلك بأن يكون أظهر مقاصد العلم وأن يؤكل الاندرا كالبلوط (١٩١) (هونا أوتفما أوندلوي) كما تؤخذ

الثلاثة من الخبر الآتي فانه
 ائس فيه على البر والشعر
 أو المقصود منها التقوت
 فائق بها ماني معانها
 كالقول والارز والقررة
 وعلى الخمر والمقصود منه
 الفكك والازم فائق
 به ماني معان كالزيب
 والئين وعلى الملح والمقصود
 منه الاصلاح فائق به
 ماني معناه من الادوية
 كالسقونيا والزعفران
 وخرج بقصد ما لا يقصد
 تناوله عما يؤكل كالجلود
 والعظم الرخو فلا ينافيه
 والعظم ظاهر في ارادة
 مطعوم الادبيين وان
 شاركهم فيه البهائم كثيرا
 فخرج ما اختص به الجن
 كالعظم

(قوله رحمه الله بأن يكون
 أظهر مقاصد) أى العلم
 أظهر مقاصده ومن باب
 أول ما لا يقصده الآدميون
 خاصة في خسة التناول
 وهي ما اختص بتناوله
 الآديون أو غلبوا وشملها
 في البهائم أو استودا فخذ
 عشرة ربوية مطلقا
 تقرير

(قوله لانه يقصد به
 الاصلاح) لانه للطعام عند
 عدم وضع الملح عليه والا
 كان غشابه لم يابعد
 (قوله مقصودا) الذي في
 الصالح بالله وقوله السالط في التذكرة ورواه قاطع أنها الحمودة (قوله لانه ناشئة منها) أى مع بقاها فلا تخرص

(قوله أى كل) خصير العلم المذكور في كلام المؤلف فهو بفتح الهزنة وسكون الكاف وقصد قراءته
 بفتح الكاف بخاراً يذوقه يكون قد جبراً قوله طعم عش (قوله أظهر) لسم يكون العلم خبر أو
 بالعكس وهو أولى (قوله وأن يؤكل الاندرا) أى فلا كل لا يشترط فيغلبة وإنما الذى يشترط فيه
 الخفة قصد العلم فما كان أظهر مقاصد العلم يروى وأن يؤكل الاندرا وحدا كآزى مصرع أن
 القول يروى أن قصد العلم الأدبى أغاب وإن كان تناول البهائم له أغلب لانه ينافى ذلك ما بآتى عن
 الماردى من أن ما تناول البهائم له أغاب يكون غير روى لأن كلامه مفروض فيقال يقصد العلم
 الأدبى غالباً ليل يتجلب الخيش والئين والنوى إيجاب بإختراشو يرى (قوله كالبلوط) أى
 كسره بفتح الجاء الواحدة وضم قائم الشدة كتنوير وبضمها كصفره جمل يؤكل
 ويدفع بضمه وقيل شجرة تمر يشبه البلح في الصورة بارض الشام كالراشنان ثمرة ذهباً وهو
 للمرونة لأن تمر الغول (قوله فتونا) منصوب على المفعول لاجله أو على التخيير المحلول عن نائب
 الصاعل أى قصد تقوته وشوى يرى (قوله أوندلوي) المناسب لقوله الآتى والمقصود منه الاصلاح أن
 يقول وأصلاحاً ما يدل قوله أوندلوي لأن المتن نص على الجامع بين القيس والنيس عليه كل والجامع
 بين الملح والحق به هو الاصلاح للتداوى إذا ن قال المراد بالتداوى لازمه وهو الاصلاح فتأمل
 شيخنا (قوله كما تؤخذ الثلاثة) الكاف بمعنى لادام التحليل وما معدية والتقدير لاخذ الثلاثة الخ
 أى أخذ بعض أفرادها بالنس والبيض الآخر بالقياس (قوله فائق بها) ان قيل قد تقرر عندهم
 أن يخرج من الرابى بدوى والامور التعبدية لا يدخلها القياس أجيب بأن الحكم بأنه تعبدى حكم على
 المجموع بحيث لا يزوج ثالث على النقد والطعوم فلا ينافى القياس في بعض أفرادها كإقيل في نوافس
 الروض شرح الروض (قوله كالقول) أى والخص مر والترس والماء الذهب عند أهل عمل
 القضاة البعرة بكونه يسمى عندهم عند أهل العقد وبضمهم قال ينظر للعرف العام كآله
 مر وعش عليه قال بضمهم الماء الذهب مصلح البدن فهو داخل في التداوى وفي شرح الروض
 ما وافقه في كلام حج أنه لقوت حل وفي شرح مر أنه داخل في المطعوم لقوله تعالى ومن لم
 يطعمه فانه منى انتهى وابن روى لانه امال الفكك أو للتداوى وكل منهما داخل في المطعوم برماوى
 (قوله وعلى الملح) ومثله التطرون لانه يقصده الاصلاح كما نقل عن الشرف المثارى قال
 عش وقد توثق فيه قال لا تل أى اصلاح برادنه مما هو من جزئيات المطعومات من الاقتيات
 والتسك والتداوى والتأدم والذى يستعمل فيه إنما هو على سبيل الفش في البضاعة التي يضاف اليها
 (قوله كالسقونيا) بفتح السين المهملة والقاف وضم الميم وكسر النون مقصودا وهي السناك
 أو شنبه برماوى والحلبة اليابسة ربوية وكذلك الكيزان لانها ناشئة منها بخلاف الخضراء (قوله
 كالجلود) اذا غلظت وشخت ولا فهي ربوية مروى (قوله والعظم الرخو) كتليته الرخا برماوى
 (قوله والطعم) أى في قوله قصد العلم ظاهر في ارادة تل أى المراد منه مطعوم الآدميين أى ما قصد
 بالآدميون وان شاركهم فيه البهائم كثيرا بل وإن غلب تناوله كثيرا كالقول والشعر كما سيذكر
 فخرج ما اختص بالجن ولا يخفى أن دليل الاختصاص ليس الا مشاهدة تناول من ذكر
 له دون غيره حل (قوله وان شاركهم فيه البهائم) أى قصد كآهم مقتضى السباق والاشتراك
 بصدق بلا تشوهد بان كان قصد الآدميين لأغلب أو البهائم أوهما على السواء وللطوى قبل
 العافية قصد الآدميين فقط ففهمه أربعة في التقصد تقرير في خسة التناول بشرين بيان الخسة التي
 المصالح بالله وقوله السالط في التذكرة ورواه قاطع أنها الحمودة (قوله لانه ناشئة منها) أى مع بقاها فلا تخرص

في تناول انهما أن يخص بتناوله الآدميون أو يغلب تناولهم ومثلها في البهائم أو يتناول على
السواء فقتضى كلامه أن هذه الثمرين كلها ربوية إذ لم يفصل في تناول واستخرج ما يخص به
البهائم فقط أي قصد اذالكلام فيه هذا ما قطعه العبارة وقرر شيخنا حرف صور المقام أخذان
الرشيدي فقال والمحصل أن العلم بما أن يكون أظهر مقاصده الآدمي أو يخص به الآدمي قصدا
ومثلها في البهائم أو استوى الامر إن قصدها هذه خصة وفي تناول خصة ما يخص بتناوله الآدمي
غلب تناول الآدمي له ومثلها في البهائم استويا في تناول وخصة في تناولها خمسة وعشرين فغير
الرشيدي استوى صور وفي هذا قصد البهائم فقط أو كان أظهر مقاصده البهائم أو قصدا لكن في الثلاثة
اختص بتناوله البهائم أو غلب تناول البهائم له وبقيت الصور وهي سبع عشرة فيها الرأيا فمثل هذا
بخلاف حاصل الشورى واعتمد شيخ شيخنا عبد ربه الديوبى أن مقاصد الآدميين أو كانوا
أظهر مقاصده ربوي مطلقا أي في جميع خصة تناول وأن مقاصد البهائم أو كانت أظهر مقاصده
غير ربوي مطلقا ومقاصدها أن تختص بتناوله الآدميون أو غلب فيها أو استوى مع البهائم في
ربوي وإن اختص بتناوله البهائم أو غلب فيها فغير ربوي فيكون ربوي ثلاثة عشر غيره التي غير
(قوله والبهائم) أي قصد اذالكلام فيه لكن هذا ينبغي تقيده بما إذا لم يخص بتناوله الآدميون
أو يغلب تناولهم أخذان حله كلام الماوردي ومن تسليمه أن الحكم لا يغلب شيخنا والنسب لكلام
شيخنا الشيخ عبده عن عدم التقييد بما ذكر (قوله وقضيت) أي قوله والعلوم الثمانية ضعيفة
(قوله) أن ما اشترك فيه الآدميون (الح) أي قصدا وقوله بالنسبة لهذه أي صورة الاشتراك من حيث
لا يتبدل قصدا وإن كان هو المتبادر للابتنافى الحل على ما اختص به البهائم يعني قصدا شيخنا (قوله)
وإن كان أن كل البهائم له (غلب) أي وإن اختص بها كقوله كلمة ما قطعه العبارة وأما غير بقية النسبة
على التسديد فقد علمت مما تقدم عن الرشيدي وعن الشيخ الديوبى (قوله) قول الماوردي بالنسبة
لهذه أي مقاصده الآدميون والبهائم الحكم فيها اشتركا فيه أي قصدا به لا يغلب مخالف ذلك أنه
يقتضى أنه غير ربوي وحديثه يقال أنه محمول على مقاصده البهائم أي فقط ووافي الشارح على هذا
شيخنا اه حل فكلما للماوردي ومقتضى الحل لا يقتضى أنه إذا قصد لها وكان تناول
البهائم له أغلب يكون ربويا مع أنه ليس كذلك عني بزيادة عبارة شرح حر فإن قصد لوجوع
فربوي إلا أن غلب تناول البهائم له فيها يظهر وبعبارة الشورى اعتمد شيخنا كلام الماوردي وقال
المطويات خصة أقسام ما يختص بالآدميين وما يغلب فيها والآدميون فيه الآدميون وغيرهم
مما يختص بغيرهم وما يغلب فيها غيرهم فاللثة الأولى فيها الرأيا والباقيان لا رابطها انتهى وهل هذه
الأقسام بالنسبة للقصدا أو بالنسبة لتناول استوجه شيخنا حرف الثاني لأنه الظاهر أن المقصد
لا اطلاع لنا على بل لكن كلام الشارح وكثير من الحواشي ظاهر في أن المقصد (قوله) أنه إذا
فيه ظاهر العبارة قبل الحل أن الاشتراك في القصد فينا في ما سبق من أنه إذا قصده الآدميون ولزم
البهائم ربوي مطلقا من غير تفصيل في تناول حيث ينبغي حله على ما إذا قصده البهائم فقط وحديث
يفصل في تناول فقوله لا يغلب أي فاذ غلب تناول الآدميين له ولاولى ما إذا اختص له فهو ربوي
واذا غلب تناول البهائم له أو اختص به فهو غير ربوي وأما صورة الاشتراك على السواء يعني في تناول
والحل أنه قصده البهائم فقط فلم يؤخذ من كلامه شيخنا (قوله) محمول على مقاصد (الح) الطرف
ينافي هذا الحل مع قوله بالنسبة لهذه أي مقاصده الآدميون والبهائم كقوله حل البهائم لأن
يكون معنى قوله أن ما اشترك فيه الآدميون والبهائم أي تناولا خلافا للحل وحديثه يظهر الحل

أو البهائم كالشيخ والثاني
والثوري فلرأيا في حق من
ذلك هذا ما دلل عليه
نصوص الثاني وأما به
وبه صرح جمع وقضيت أن
ما اشترك فيه الآدميون
والبهائم وربوي وإن كان
أكل البهائم له أغلب فقوله
الماوردي بالنسبة لهذه
الحكم فيها اشتركا فيه
لا يغلب محمول على مقاصد
العلم البهائم كلف وطب
قدنا كلمة الآدميون حاجة
كامل هو به والنسبة

(قوله) رحمه الله وإن كان
أكل البهائم (الح) هذه
الثانية ضعيفة بل إن كان
أكل البهائم له أغلب أو
اختصوا بها كقوله فهو غير
ربوي لأن الاشتراك في
القصد مع عدم غلبة قصد
الآدمي

فالاولى أن يقال ان الاعارة راجعة للاشتراك لا بقيد التصد **(قوله)** يشمل التأديم أي فالمراد به ما يؤكل فلا تذهب به إلا كل الفاكهة فقط **(قوله)** بجواهر **(قوله)** بالمد والقصر وعبرة الصالح المخلو التي تؤكل عند نقصه وجميع المدود حلاوى مثل حمراء وصهارى بالكسر وجميع القصور حلاوى **(قوله)** بنوع **(قوله)** قال الا تهرى المخلو اسم لما يؤكل من الطعام اذا كان معلجا بمخلوة ع ش على هر **(قوله)** ثلاثة أمور • لكن الاول والثالث شرطان للصحة ابتداء والثاني شرط لحدوثها كما في شرح هر **(قوله)** حلول أي بأن لا يشترط في العقد أجل يرادى أي ففى اقترن بأحد الموضين تأجيل وان قل زنه كمدرجين ولو حل قبل تفرقه لم يصح شرح هر **(قوله)** وتفاضل قبل تفرق يعنى القبض الحقيقي فلا يكون محصورا وان حصل معها القبض في المجلس كما في شرح هر وقوله فلا يكون محصورا وتسلها الابراء والضمان لكن يبطل العقد بالمخلوة والبراء تضمنها الاجازة وهى قبل التفاضل مبطل للعقد وأما الضمان فلا يبطل العقد بمجرد بل ان حصل التفاضل من العاقدين في المجلس فذاك والا بطل بالتفرق ع ش عليه **(قوله)** ولو بعد اجازة للعقد ضعيف أى وان حصل القبض بعد اجازة في المجلس فلا يكون على التمسك به • لان الاجازة كالتمسك **(قوله)** وعامة يقتضا • أى حالة العقد أخذنا من قوله للحمل بالمائة حالة البيوع المراد أن يصلها كل من العاقدين **(قوله)** خرج به أي باليقين **(قوله)** جزأيا • بتبليط الجلب والقياس الكسر لانه مصدر جزأ قال ابن مالك • لفاعل الفاعل والمفاعلة • والآخران مصدران • جاعلان وضاعا الجزاف هو ما لم يشر بكيلى ولا وزن وان كان معلوما كيه أوزونه شيئا **(قوله)** ان لم يوجع بصره بربلا بأخرى الخ • هذا استثنى من عدم صحة بيع الجزاف لان في المصلحة الثانية عدم الكيل والوزن وما يدل على ذلك وأما الاولى فهي وان كان فيها عدم ذلك الا أن فيها ما يدل على ذلك وهو قوله مكايلة أو موازنة وهذا لا يخرج ما ذكر عن كونه جزأيا • قال شيخنا وبمحمل أن تكون الاولى استندرا كاعلى مفهوم قوله وعامة يقتضا لان المراد المابقة حالة العقد والثانية على عدم صحة البيع جزأيا ولله اولى فتأمل **(قوله)** أو عسلا الخ • ولو باخبار كل منهما صاحبه حيث صدق تعانين بخلافه بان البطلان ع ش • وفيما ن هذا الاخبار يفيد الظن مع أن الشرط المماثلة بينا لأن يقال أقبح هذا الظن مقام اليقين وقوله ثم نيا بما لم يراد به من يصدفه احتمال النقص حل مع زيادة **(قوله)** ولا يحتاج في قبضهما • أى الذى هو شرط لصحة العقد ففى حصول القبض في المجلس ولو بغير كيل أوزون استمرت صحة العقد ولا يضر تفرقه ما بعد ذلك وهذا ظاهر في الثانية لان احتمال فيها معلوم قبل وأما الاولى ففيها خفاء لان احتمال متوقف على الكيل أو الوزن للتوقف عليه المارة بالتوقف عليها الصحة وأبيح بأن مدار القبض الذى هو شرط للصحة في الرويات على القبض السابق للقبض وهو لا يتوقف على كيل ولا وزن ودوام الصحة متوقف على الكيل أو الوزن فتاحصل الكيل أو الوزن ونحوها سواء استمرت الصحة والاثنين عدم انعقاد البيع بخلاف القبض للتوقف عليه صحة صرف البائع فى الثمن وللتسرى للمبيع فانه لا يقبض من الكيل أو الوزن وهو محل كلام المتن الآتى في الفروع حيث قال بشرط في قبض ما بيع مقدرا مع ما مر نحو ذع ع ش على هر ملخصا وعبرة حل • وقوله ولا يحتاج في قبضهما الخ لان قوله مكايلة أو موازنة بمثابة الكيل والوزن باسأل أى القبض الناقل للضمان لا المفيد للتصرف ما سبأى اذا القبض للميل بالتصرف لا به فيه من الكيل لكيل أو الوزن في الموازن وهذا يقتضى أن قوله ولا يحتاج رابع للسنة الاولى مع أن الظاهر رجوعه لثانية وعبرة الثاني وهو ظاهر في الاولى بقسمها دين الاخيرة **(قوله)** والمراد بالتفاضل ما بين القبض • قيل لعل انما مره التفاضل ثلاثا بهم التمييز بالقبض الاكتفاء به من أحد

يشمل التأديم والتحل
بجواهر وانما لم يذكرها
البراء فيها يقتضاه العلم في
الأيان لانه لا يتناوله في
العرف المبينة هي عليه
فاذا بيع ربوى بجهف
كبر يد وذهب بذهب
شرط في صحة البيع ثلاثة
أمور (حلول وتفاضل قبل
تفرق) ولو بعد اجازة للعقد
(وعامة يقتضا) • خرج به
ما لو باع ربوا بجهف
سواء للجهل بالمائة حالة
البيع والجهل بالمائة
كحقيقة الفاسدة نعم لو باع
صبرة بربلا بأخرى مكايلة
أوصية دراهم بأخرى
موازنة مع ان تساوبا
والا فلا أو عسلا فاعلمنا ثم
نبايعا جزأيا مع ولا يحتاج
في قبضهما الى
ولا وزن والمراد بالتفاضل
ما بين القبض حتى لو كان
الموض مينا

البعض صح فيه قطع
وقبض المأذون (كذلك في
مكيل غالب عادة الجواز في
عهد النبي عليه السلام وبورن
في مؤذونه أي مؤذون
غالب الظهور أنه عليه السلام الملغ
على ذلك وأقره نواحدت
الناس خلافه اعتبار به
وفي غير ذلك) بأن جهل
حاله أول يكن في عهد ماؤذ
كان ولم يصح بالقبض
أو استعمل الكيل ولوزن
فيه سواء أؤذ بمصلحة
يتبر (بورن أن كان)
البيع (أكبر) جرم (من
نعم) يجوز قبض اذ
لهم الكيل بالقبض فيها
هو أكبر جرم منه وهذا
من زبادي (والا) بأن كان
مثلاً كالوزن أودونه (بعادة
بلد البيع) حالة البيع

المباين اه ويرد بأن من يعبر بالقبض يلزمه أن يقول منها ما لو جع أن إثاره الكسوة الغالب اه
إعاب شو برى (قوله كفى الاستقلال بالقبض) أي وإن كان البائع حق القبض لأن الكلام في القبض
النقل ملك للمفيدة لا تصرف حل (قوله) ويكفى قبض مأذون العاقد الخ كأنه قال والمراد
بالقبض ما يكون من العاقد أو مأذونه أو أحد ورثته شيخنا قال سم على حج وحاصل هذا
الكلام كقارى أنه يشترط قبض للمأذون قبل مفارقة الآذن ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة
الورثين المبين ولعل الفرق بينهما أن المورث ملوث خرج عن أهلية الخطاب بالقبض وعنده
والنحو بالجاذبات بخلاف الآذن ع ش على حر (قوله مأذون العاقد) ولوسيده أووكيه وهو
ظاهر بخلاف ما لو كان العاقد رقيقاً مأذونه قبض سيده أووكيه قبض موكله أي بالقبض وبإذن
له في القبض لا يكفي حل (قوله وكذا قبض وارثه) تنقل ابن شعبة عن الشيخ أبي علي نحو ذلك
بما إذا كان الورث في المجلس وذهب إليه بعض التأخرين لكنه يتجه أنه إذا كان الورث في غير
المجلس ولم يلفه الخبر كان المعتبر مجلس بلوغه لا غير فلا بد أن يقبض فيه قبل مفارقه والزام العقد للشيخ
سم وأقره شيخنا ابن حر ومثل ذلك ما لو قارب أحدهما مكرهما ثم زال الاكره فأن المعتبر مجلس
زوال الاكره فيتحتاج لتوكيل من يقبض عنه أو يقبض من وكيل الآخر وهذا حاصل ما ظهر
شو برى وقيل الخفى فلا بد أن يقبض فيه قبل مفارقه أي بأن يوكل كل منهما في القبض الآخر
لأنهما لا يكتهما التفاض بأحدهما اه سم (قوله بدموته بالقبض) أي بمجلس المقدان كالغني
أو مجلس بلوغ الثمران كان قابلاً عنه حر ع ش لأنه أي الورث في غير المكره ويكون عمل بلوغ
الخبر بتركة مجلس العقد فإما أن يحضر المبدل فيه أو يوكل من يقبضه قبل مفارقه شرح حر در قوله
بالمجلس متعلق بقبضه وإذا تعدد الورث اعتبر مفارقة آخرهم ولا تعتبر مفارقة بعضهم قبل إتمام مقام
الورث فمفارقة بعضهم ككفارة بعض أعضاء المورث بمجلسه ولا بد من حصول الإقباض عن الكيل
ولو باذنه لو اؤذ قبض عنهم فلو قبض البعض دون البعض ينفى البطالان في حصة من قبض
كالأقباض المورث قبض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي ع ش عليه (قوله كذلك) وإن لم يشه
الكيل به كقصعة وقوله وبورن ولو بالقبض شرح حر أي ففى كان الشيء يكال في عهد النبي
عليه السلام ثابت مبياه عندنا الكيل ولو بغير الآلة التي يكال بها في عهد صلى الله عليه وسلم وبغير
الآلة المعروفة في الكيل الآن وكذا يقال في الوزن (قوله عادة الجواز) المراد بالجواز كة والمدن
والبيعة وقراها أي الثلاثة كالمطاف وجدة وخيبر وبذيع (قوله فلو أحدث الناس خلافه) أي أن
دفعوا المكيل في غالب العادة أو كالأوزن فيه (قوله) أو استعمل الكيل والوزن فيه (سواء
لا يشكل على ما مر أنه لو استوى نقدان في الغلبة تغير بينهما باختلاف ما غلبا بين كالمظهر بأني
تأمل فزعم الزركشي استواءهما عجيب شو برى وفيه أيضاً هل قبل في هذا التخيير لورده كل من
الشاعر (قوله سواء) خرج بقوله غالب شو برى (قوله) أو يستعمل (لا) بأن كان باع بوزان من غير
كيل ولا وزن فهي خمس صور حر (قوله أن كان أكبر من تمر) أي تمر مثل برماوى (قوله
وهذا) أي قوله وفي غير ذلك من زبادي (قوله كالوزن) في الاستوى أنه مكيل كما ذكره حر
واعتنمه ع ش والتبيل به لا ينافي كونه مكيلاً لأن الغرض مجرد التبيل لا الحكم وكثيراً ما يقع
التبيل نحو ذلك وأجاب شيخنا بأن قوله كالوزن تنظير في كونه كالميزان لا الحكم لأن المصدق
الوزن مكيل كقوله ع ش وغيره (قوله أودونه) كالين والبتدق (قوله بدموته) فإن لم يمتنع

الميت أحدهما بمجلس الخى هل هو مجلس بلوغ الخبر للورث كما قالوه في مسألة الكتابة بالبيع

وهذا أهم من قوله وما جعل رأيي فيه عادة بله البيع فعلم ان الكيل لا يباع (١٩٥) بعه بعض وزنا وان للوزن لا يباع بعه بعض كيلا ولا يضر

مع الاستواء في الكيل
التفاوت وزنا ولا مع
الاستواء في الوزن التفاوت
كيلا ولا يضر في الشروط
السابقة خبر رسم الذهب
بالذهب والفضة والقضة
والربالر والشعر بالشعر
والغز بالغز واللح باللح
مثلا بثل سواء سواءا
بيد فاذا اختلفت هذه
الاجناس فبيها وكيف
شئ اذا كان بدا بيد أي
مقابلة قال الزايف ومن
لازمه حلول أي لا (د)
اذا بيع بوزن (ب) يروي
(غير جنسه واحداعة)
كبر شعير وذهب بفضة
(شرط حلول وقابض)
قبل التفرق لعمالة
(كأذة أصول مختلفة
الجنس وخلوها وأدهاتها
وطومها وإليها) ويوضا
فيجوز فيها التفاضل
ويشترط فيها الحلول
والقباض لانها اجناس
كأصولها فيجوز بيع
دقيق البردي دقيق الشعر
وغسل الثمر بغسل العنب
متفاضلين وخرج بمختلفة
الجنس متعدهم كأذة
أرواح البردي جنس واحد
وبما تقرر على أنه لو بيع
طعام بغيره كغدة أو ثوب أو

درس

قاله يظهر اعتبار الأغلب فيه فان فقد الأغلب ألحق بالأكثر شيئا فان لم يوجد جاز فيه الكيل
ولوزن يظهر في متباين في طرف بلدين مختلفي المادة التخيير أيا ضاحج شورى وبعبارة البرادوي
ولوياباشيا كذلك بتقديم اختلاف نقد البلدين فهل يتخير نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب
التعين القياس التبيين (قوله وهذا) أي قوله والاعتماد لانه لا يشمل بقية الصور الخمسة المتقدمة
في قوله في عيبه (قوله فممن أن الكيل الخ) أي وان كان الوزن أصح لان الغالب على هذا الباب
العمود ما يرمي إلى السلم من جواز السلم في الكيل وزنا وفي الوزن كيبلا ان هذا الكيل
فيه ضابطان مالا يحد فيه ضابطا كفتات للسك والعبر حل (قوله بالذهب) أي ببيع الذهب
وكذا البني (قوله سواءا) تأكيدها لغيره من الإشارة إلى المساواة في القدر حقيقة لان الماتة
تصدق على الجاهل بحسب الخرز والتخمين حل ويحتمل رجوع التالفة إلى الكيل والقضية إلى
الموزون ونص ذلك كما على الحال بتأويله يشتق أي متاثلين متساويين في المجلس قاله
الشارح في شرح الاعلام شورى (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي الربوية وأردم بيع شئ
منها بآخرى من غير مائة قد اختلفت حل وقل (قوله ومن لازمه) أي القبض بالفعل (قوله وحلولها)
أي فان كل خليل لاما فبما واحد جنسهما بشرط فيما الماتة وكل خليل فيهما لا يباع أحدهما بالآخر
مطلقة أحد الجنس أو اختلفا لانهما من قاعدة مدحوة ودرهم وكل خليل في أحدهما ان أحد
الجنس لم يبيع أحدهما بالآخر لغير الماء لعمالة والإيع انتهى حج وقيل على الجلال حاصل
صور الحلول المذكورة حاشية عشرة صورته من ضرب أو بعة في مثلها لانها ما من عيب أو زيب
أرطب أو غير ذلك منها ما من قه أو مع واحد منها يسقط منها ستة مكررة ويبقى عشرة منها خمسة
مصححة وخسبة لانه ان لم يكن في الخليل ماء أو كان للماء في أحدهما اختلف الجنس فهو صحيح
والا يباطل سواء كان الماء عذبا أو غير عذب خلافا لان شهية في اعتاده للصحة في غير المنصب ان قاعدة
مدحوة ودرهم والتعليل بالجهل بالمصدر وان عليه بل مقتضى هذا التعليل الإعلان في مختلفي
الجنس فتأمله (قوله وطلوها) يجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن ولين البقر بلين الضأن وبيض
دجاج ببيض أو زرع قضايل وطم الضأن ولحم جنس وكذا لهما لان التفرق لالمز وطم البقر
والجوايس جنس وكذا لهما تشارك اسم البقر لهما وبيض البيض وصفاره جنس حل وقرره
حج (قوله جنس واحد) أي فلا يباع بعضها ببعض الجهل بالماتة بتفاوتها في النوع كما
سأذكر قوله ولا سكتي للماتة فيختصم حسب الخ (قوله وبما تقرر) أي قوله واحداعة (قوله
وتعتبر الماتة) أي المتقدمة وهي المتبعة حالة العقد فلا بد أن الرأيا فيها مماثلة لكن مقدمة أي
تقدر الجفاف حتى لو ظهر فيها تفاوت الموضين بعد الجفاف بين بطلان الصفد لاموجود حال
العقد فتكون أي في الماتة المذكورة في اتحاد الجنس (قوله في التفرق) بالثلاثة لالات
لان التفرق ليس قبض قوله بجفاف بالنسبة اليه عش على مر والاولى تأخير التفرق عن اللحم
ليتمل بقوله في غير الرأيا لانهما خاصته وهي بيع رطب أو عنب على الشجر خرما فخر أو زيب
كيلها دون ثمة أوسق وأشد الشارح التقييد بالثلاثة من قول المتن بجفاف لانه انما يكون في
هذا الثلاثة ولا يكون في غيرها من الربويات ومن قول المتن والآتي فلا يفتي فيا يتخذ من حب الخ
ومن قوله وتخير في لب الخ ولو عبر للمصف بالكمال لشم لا يغيره من الماتة كالمز وقوله
بجفاف الباء سببه أو يمتحن مع أو ظرفية يمتحن وقت بدليل قول الشارح بعد الجهل بالماتة

غير طعام بغير طعام ليسا قد ينشر شرط شي من الثلاثة (وتعتبر الماتة) في التفرق والحلب واللحم (في غير الرأيا) لا أي بيانها في باب الأصول

والثاني (جفاف) لما ذنبه يحصل
 السكال (فلا يباع في غيرها)
 من المذكورات (رطب)
 (رطب) ينتج الرابن
 (ولا يجاف) وان لم يكن
 لها جفاف كفتا، وعنب
 لا يترب للجهل الآن
 بالمائة وقت الجفاف
 والاصل في ذلك أنه **قوله**
 سئل عن بيع الرطب بالثمن
 فقال أنقص الرطب أن ليس
 فقرا وان بقي من ذلك رده
 الترمذي وغيره وصححه وفيه
 اشارة الى ان المائة تعتبر
 عند الجفاف وأطلق بالرطب
 فبما ذكر طري اللحم فلا يباع
 بطر به ولا يقبض من جنسه
(قوله واحد قنائة) حيثند
 تعلم ان الالف في قنائة ليست
 للثابت والا لما جمع بينها
 وبين الالف في قنائة اه
 شيخنا
(قوله ويدل عليه قوله
 أنقص الرطب) أي على
 أن الرطب أنقص عن التمر
 المبيع فبان كان الرطب
 أنقص عن حاله وقت البيع
 كان عاملا للصورتين (قوله)
 لانه هذا من دلالة الابعاء
 لان من دلالة الاشارة
 والتفريق بين الابعاء
 والاشارة انما هو عند
 البيانين لا الاصوليين اه
 قرر

وقت الجفاف أي تعتبر في ذلك الوقت أو بمعنى عند كابدل عليه قول الشارح الآتي فيه اشارة الى أن
 المائة تعتبر عند الجفاف وقوله من المذكورات حال من الصبر أي حالة كون غيرها أي غير المراب من جهة
 للمذكورات أي الامور الثلاثة وقوله وان لم يكن لها أي الثلاثة أي سواء كان لها جفاف أو لا وهذا
 التعميم ابتداء في الثمرا في الحب ولا في اللحم اذ كل منهما ياتي بجفائه وهذه العادة للرد على الضعيف
 القائل بأن الشيء اذا لم يكن له حالة جفاف يباع بعينه يبيض ولو طرأ تركبكي المائة حينئذ كان في شرح
 مر وعبارته أصله مع شرح مر ولا جفاف له كفتا، وعنب لا يترب لبيع أصلا وفي قول فخرج
 تركبكي بمائته وطبا ينتج الرابن لان مستطافه حاله طوبته فكان كاللبن فيباع وزنا وان لم يكن له
 وردي بوضوح الفرق انتهى والفرق هو ان ما فيه من الرطوبة يتبع الماء بالمائة بخلاف اللبن غش
 عليه قوله للجهل الآن أي حال الرطوبة وقوله وقت الجفاف ظرف للمائة شيخنا **(قوله جفاف**
 ط) أي وان كان نادرا كالفتا فانها اذا جفت صح بيع بعضها ببعض وهذا هو المعتمد مر شيخنا
 ويشترط مع ذلك عدم نزوع نوى الثمر لانه يعرض للفساد ويشترط في اللحم اشتقاقه من اللحم ويؤثر في
 وزن ونسائه جفائه لانه موزون وقيل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف التمر شرح مر وسأقي في التمر
(قوله اذ به يحصل السكال) أي لان المائة لا تتحقق الا في كاملين وضابط السكال أن يكون الشيء
 بحيث يصلح للإدخار كمن أو يتهبلا كثيرا لا تتعاقب به كلبن شرح مر أي مع إمكان المر بالمائة
 ليخرج نحو التنا، والبطيخ فانها متبينة لا تتعاقب لكن لانصل للمائة فلا يصح بيع بعينه بعض
 غش وكتب أن شاق الحاشية قوله اذ به يحصل الخ المحصر للستفاد من تقديم المصطلح اضاف أي للثمن
 للتمويل والبيع بدليل قوله جفاف ط فلا ياتي حصول السكال بغير الجفاف في غير المذكورات
 كاللبن **(قوله فلا يباع في غيرها)** أي غير المرابا **(قوله وان لم يكن ط)** أي لانه كوراث التي هي
 الحب واللحم والتمر أي لم يوصفها كبيع أفراد التمر حل بزيادة وعبارة غش وان لم يكن ط أي
 للمذكورات والمراد ما يتعلق به البيع منها ولو ذكر الضعيف لم يحتج لهذا التأويل لانه صبر المني وان
 يكن له صرع في ذلك لعدم الضمير على الرطب الذي يتعلق به البيع اه **(قوله كفتا)** بكسر الكاف
 مع الدال أصح من ضمها واحدة قنائة بالمائة وهي تشمل الخبز والحبور والنفوس في كاف المباح
(قوله للجهل الآن بالمائة) المراد بالجهل بالمائة عدم العلم بها ليشمل حال تحقق الفاضلة **(قوله)**
 وقت الجفاف) أي في حاله جفاف وكتب أيضا على تقدير أن يكون له جفاف فلا تكون المائة قاصرة
 كافه حل وهو متعلق بمجنوف أي المشتد وقت الجفاف كابدل عليه قوله تعتبر عند الجفاف
(قوله والاصل في ذلك) أي في اعتبار المائة بالجفاف وفي قوله فلا يباع في غيرها الخ **(قوله سئل)**
 عن بيع الرطب بالثمن أي بقدره من الثمر أو أزيد منه كافه حل والاولى صراحتا على
 الصورة الاولى أي قوله أي بقدره لانها التوجه كما صرح به في قوله أخرى ويدل عليه قوله أنقص
 الرطب **(قوله أنقص الرطب)** استفهام تقرير ليبيهم على علة الحكم لا استفهام حقيقي لان
 ذلك لا ينبغي على أحد شوري **(قوله فبني عن ذلك)** أي قال فلا اذن شوري **(قوله فبني)**
 أي في قوله أنقص الخ اشارة قال الرشيدى الاول أن يقول به ايماء اذ هذان دلالة الابعاء لان
 دلالة الاشارة وفي المراد ما هو وجه الاشارة أن نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يشك عنه
 فكان الفرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم أن استماع بيع الرطب بالجاف تحقق
 نقصان واستماع بيع الرطب بالجهل للمائة والشارح انصرف في السكال على جهل للمائة
 وهو صحيح أيضا **(قوله وأحق بالرطب فيما ذكر)** أي في الحديث نظرا الى ما قبل

والحق به أيضا بطرق أخرى والحبوب لان الحلاق في ذلك واضمح أي لانها كلها تحمار بخلاف اللحم حل **(قوله)** ويباع قديده بقديده أي اذا قدد بغير النار أخذ من قوله بعد ولا يكتفى فيها ثرت فيه نار بنحو طيب كقوله شيخنا **(قوله)** بلا عظم أي مطلقا كقوله لا يوزن لانه لا يوزن كثيرا ومن العظم ما يؤكل من مع اللحم كاللحم الرقاق وقوله يظهر في الوزن قديده الملح فقط لا في العظم لانه يمكن خلوه من العظم فيو يمتزج من شئ بخلاف الملح فانما كان من مصالحه اغتفر القليل منه ع ش على **ج** **(قوله)** يظهر في الوزن ظاهره وان لم تكن عين الملح موجودة كأن شربه اللحم والظاهر ان المراد ظهوره بوقوعه وحل المراد ان له وقعا في نفسه أو بالنسبة لما هو فيه من اللحم فيختلف بقلته وكثرة حرر حل **(قوله)** ولا يعتبر في الحب والفرخ منبيع ع ش على **د** يقتضى انه لثلاثة اثنان فوق لانه قال بخلاف النحر والحمير الكليل فلا يعتبر فيه ثنائيه بقلته وشرطه الضبط قول الشارح بخلاف اللحم لانه موزون فهذا كله يقتضى ان النحر بالثلاثة لانه الذي يكال وأما النحر بالثلاثة فثالب موزون اه لكن يكون قاصر على النحر فلا يشمل باقي النحر بخلاف قراءته بالثلاثة يكون شاملا تأمل **(قوله)** ثنائيه منافعها المراد ثنائيه الجفاف وصوره الى مائة ثنائى فيها ادخار عادة ع ش وقال سم يثنى ان ضابط جفافها أن لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية رقى الكليل **(قوله)** لانه موزون يؤخذ من ثنائى الجفاف شرط في الموزون لا في الكليل **(قوله)** يظهر أثره أي اللحم أي رقيق رطوبته كابد لك عبارته في شرح الروض فهو على حذف مضامين **(قوله)** ويستثنى عما ذكره لا يثون عبارة شرح **د** ويباع الزيتون بضعه بعض حال اسوداده ونفسه لانه كامل ولا يستثنى لانه جاف وذلك لولبته التي فيه أعملى الزيت ولا مائة فيه ولو كان فيه مائة لجفت انتهى قال زى وفيه نظر له ووجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد انتهى ع ش على **د** وقال بعضهم انه نوعان نوع لاما فيه نوع فيه مائة **(قوله)** ويجوز بيع بضعه بعض أي حال اسوداده ونفسه لانه كامل **د** وع ش وميابه الكليل وضم الى الزيتون البيض فيجوز بيع بضعه بعض في قشره وزنا برمادى **(قوله)** فثيبه نزع نوى الفرخ يشترط هذا الشرط آخر زائد على اشتراط الجفاف وبعبارة شرح **د** ويشترط ذلك أي الجفاف عدم نوى الفرخ اه وهل من الفرخ الجوز والمزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها بعض أم لا لانها على هذه الهيئة شرعية ولا يسرع اليها الفساد في نظر والا قرب الاول لان نزع نواها يعرضها للفساد أي شأنها ذلك مع انها لا تخرج عن ان تكون وطبا نزع نواها أو نزعها فان كانت من المفرد من الصحة فيها استفادها ذكر وان كانت من الربط فالفساد فيها استفاد من نولها لا يباع رطب رطب ولا يجاب والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها بالذوق التي نواها لان النوى حاصل في كثير من ع ش على **د** قد قل خلافة فراجع **(قوله)** يطبل كالماء أي الذي كان حاصلا لا يسرع اليها الفساد بنزع النوى ولا لصحان اللادخار ع ش أي فلا يصح حثثد بيعها بثلثها وعلمنا بطرق فرض نزع نوى رطب لا نوى له بأن خلق كذلك مع بيعه بثلثه كما هو شرى قلا عن **د** **(قوله)** معلق الشمس بكسر اللامين أصح من فتحها فيصح البيع وقوله ونحوه كما تلونح والكثير لان الغالب في نزع النوى حل **(قوله)** يرمي بملح أي كل منهما **د** أو أحدهما ع ش **(قوله)** وحب أي تفاوتت اتسكته عند الجفاف ومثله الفريك والفريك أي في حال رطوبته فان جفف بالشمس أو في النار للينة فانه لا يضر بيع بضعه بعض كذا في شيخنا ع ش وكاليد للقل وللشور ريمادى **(قوله)** نبا أي قد يربى حل يخرج الزيت الحار والزيت المتخذ من القرم ولوقا الشارح ولا يباع ويروى بماسخ خرج منه فيب اللين باليمن والسمسم بالشيخ

من حب

(قوله) أو بالنسبة لما هو فيه

استظهر شيخنا الثاني قال

لانه من مصالحه واعتبرت

النية

(قوله) يكون شاملا تأمل

لكن يخص بالكيل من

النحر

المراد ثنائيه الجفاف

وصوله الخ قد جعل هذا

فيها تقدم معنى الجفاف

والسكال تأمل فالاول

ما قاله سم اه شيخنا

(قوله) رقى الكليل

وتنايه عدم الرطوبة

أصلا اه قرر

وبالكب البليل لكان أولى برماوى **(قوله كبدقن)** قوله جريش العول والدهس والكتاف والشعيرة وقوله رخير أى إن أخذ جسده فان اختلف كبدقن بر رخير شعير جاز ومثل الخبز الجبين والشايفض النون مع القصر ويجوز فيه الماء يضارماوى **(قوله فلايباع)** بضم بعض ولاجبه و أما ما بقده فيجوز بيعه ولو كان غلوها بالبخالة لان البخالة قد قصد أيضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من البديق غلظ اللين الخواطر بالماء فان ما يمس من الماء لا تقصد به الارتفاع وحده ألبتة لتفريقه عن عيش على مر **(قوله ولاجبه)** لم يقل ولا بجبه لانه يقتضى شمول اللبن لها وعلى جعلها من أقراد اللبن على التسليم بقصر الاستثناء الآتى في قوله لا فى دهن على ان بيع بعض لب بعضه الآخرون بيع كل بجه كأثر الباشراح بقوله فتسكى المائة فهما حل ملغصا أى لانه لايباع اللبن بما تخدنه زى وقوله لانه يقتضى شمول اللبن الخ أى مع لانه لا يشملها قبل ولا يمكن جعله لالان قوله لا يتخذ شاملا لما اذا بيع المتخذ بضم بعض أى بيع بجه تأمل **(قوله لايجعل المائة)** تغليل قاصر عن بيع ذلك الذى جرمه علة ذلك لانه لايباع اللبن بما تخدنه اذا كان متشاملا عليه لانه يصير من قاعدة مدحرج ومزدرج حره حل اه **(قوله لانه لا يستر روية)** لانه لا تقصد لالان كل وهذا انفارق الكب ومثل السخلة الحب المسوس اذ لم يبق فيه لب أصلا ويصح بيع الفربطع المذكور دون طلع الاناث شورى **(قوله وكب)** ولون وزنا وجوز بخلاف ما لا يأكله غالب الا الهائم ككسب القرم فانه ليس روبا سم وكذا كب الكتان اه سلطان وقوله صرنا كب كاصع اشار الى كسب الحكمين خارج لانه لا بد أيضا فى الدهن من كونه خالصا فان اشتمل على الكب لم يصح فلو قال الشارع أى خالص من دهنه وكبه لكان أولى لىكون راجعا للاثين شيخنا **(قوله عصيرا أو خلا)** أى ربة كون كل منهما مائرا عصيرا أو خلا وهو جازبان لاختلافهما **(قوله فبجوز)** بيع أحدهما بالآخر فتأخلف حل **(قوله لانه ما ذكر)** أى من الدهن والكب وعصير العنب والخل والاقلام كالك حل **(قوله فم)** أى من حار من قوله وتعتبر المائة بجفاف وقوله فأكثر أى كالسم يكون جازا ودهنا وكبا وكالعنب يكون زيبا وعصيرا وخلا وكاللين يكون حلييا وخائرا وخفيا وسنابجا ودهن السم هو الشيرج والذى له مائتان فقط كعنب ورطب لا يترزب ولا يتسر بالعصر والخل شيخنا **(قوله فيجوز بيع كل من دهن السم الخ)** حاصل مسألة السم وما اتخذ من السم والشيرج والكب الخالص يباع كل منها مثله وكذا الشيرج بالكب الخالص من الدهن ولو مع الفضل فى الأخيرة ويتنع بيع السم بالشيرج وبالطحينة وبالكب لانه لا يباع بما تخدنه كأثر الباشراح بقوله ولاجبه وبان لم يكن فيه دهن ولا يصح بيع الطحينة بتلها ولا بكسب وان لم يكن فيه دهن ولا يبيع بالشيرج لاشتغالها عليها كما يؤخذ من قول المتن ولاكتفى بها يتخذ من حب الخ قصوره عشرا وأربعة بحجة وستة بالطحينة كما يؤخذ من الشراح اه مع على حب والشيرج بفتح الشين وزن جعفر كقوله عيش على مر عن المباح وعبارة شرح م وليس للطحينة المعروفة قبل استخراج دهنها كمال فلايباع بعضها ببعض ولايباع سم بسم بدهن اذهو فبمعنى بيع كب ودهن يدهن وهو من قاعدة مدحرج ودرهم والكب الخالص والشيرج جسانه وحاصل ما فى بيع الكب بالكب أنه ان كان مائيا كالهواب فقط ككسب الكتان جاز متفاضلا ومثاق يوافق كان مائيا كالهناس ككسب السم واللوز فان كان فيه طين بيع المتامل ليجز ولا فيجوز **(قوله أوخل العنب)** قاعدة كل خاين لاء فهما أعيا ليلس وأختلف أوقى أحدهما ماء واختلف الجنس جاز بيع أحدهما بالآخر وكل خاين فيها ماء احد الجنس

كبدقن ونبز فلايباع
بضم بعض ولاجبه به
للجمل بالمائة فتأخلف
البديق فى النعومة والخير
فى تأثير النار ويجوز بيع
ذلك بالبخالة لانه لا يستر
روية (لا فى دهن وكب
صرف) أى خالص من
دهنه كدهن سسم
وكبه فتسكى المائة فهما
(دكنى) أى المائة (فى)
العنب والرطب عصيرا أو
خلا لان ما ذكر حالات
كل نعم أنه فيكون اللبن
حاليا كمالا كثر فيجوز
بيع كل من دهن السم
وكبه وبعضه بيع كل من
عصير أوخل العنب أو
الرطب بسمه كما يجوز بيع
كل من السم والرب سسم
والفربطع بخلاف خل
الربب والفربطع فيماء
فبنتفع لعدم العلم بالمائة
وكعصير العنب والرطب
وعصيرا أوخل الفواكه كعصير
الزمان وقصب السكر والمليار
فى الدهن والخل والعصير
الكيل ولعصير بما يتخذ
من حب أهم من تعبيره
بالدقيق والوريق والخبز
وذكر الكب وعصير
الرطب وخله من زيادى

(قوله سهره) من رأى كلام
الشرح على مدحرج ودرهم
علم عدم التصور لان عدم
صحتها لأداتها الى تقسيم
المائة للمعونة

(وتعتبر أي المماثلة في لبن لبن) بحاله (أوسنا أو عنيضا صرفا) أي النالسان (١٩٩)

لما، أو نحو في جوز بيع بعض

البين بيع بعض كلاسوا فيه

الحليب وغيره ما لم يمل بالنار

كايهم بما عني أو بالبي

يكون ما نحو به المكيا

من الحماز أكثر وزنا

ويجوز بيع بعض السن

بعض وزنا أن كان جامدا

أو كذا أن كان مائلا وهذا

ما جزم به الفوق واستحسنه

في الترح الصغير قال

الشيخان وهو توسع بين

رجلين أطلقهما الراتبون

المقصود منهما الوزن به

جزم إن القرى في الروض

لكنه جمع في تخمينته

التوسع بيع بعض

الفيض الصرف بيعه

أما للشوب بما، أو نحو فلا

يجوز بيعه بثلثه ولا خاص

للجهل بالمائلة (فلا

تكني أي المماثلة في باقي

أحواله كجين) وأقط

وعمل وزد لانها لا تخلو

من غلظة شيء فالجين

بغلظه الانفتحة واللافت

بغلظه الملح واللصل

(قوله فان كان فيه زيد

الح) هذمن عبارة حج

عن السكي وبعد أن

ذكرها اعترضها بأن

الفيض اسم لا زرع وزيد

فلا ما قبله كرم على أن

كون الزيد في اللبن البين

لا يتبرك ككمن التبرج

في السسم بالسسم اه

كلام حج ويمكن الجواب عن الثاني بأن هذا ليس كالكمن

أو اختلأ أوفى أحدهما أو الجنس لم يحز بيع بعضه ما يبيع فلا يباع خل الحماز بل لا يبيع لان
لما فيه ما هو روي فيصير من قاعدة مدحوجة ودرهم فلا يد أن يكون الماء عذبا حل (قوله وتعتبر
في لبن) أي في هذه الماهية الكلية ليناسب قوله بعد لبننا أوسنا (قوله لبننا) هو وما بعده أحوال
لكن على التأويل في كل فالنسبة للأول تنقير ما قبلها لم تنقير وبالنسبة للآخرين تنقير ما راء
سنا أو عنيضا شيخنا (قاعدة) سمن البرقا انشرب مع الصل تنفع من شرب السم القاتل ومن
نوع الحليب والقريب انتهى عبدالمعالي وقرره ح (قوله أو عنيضا) هذا من عطف الخاص على العام
فليس قبله لبن يباع بثلثه وبالسمن وبالزبد فان كان فيه زيد لم يبع بثلثه ولا يزيد ولا يسن لانه
يصير من قاعدة مدحوجة ودرهم ويكونه من عطف الخاص فيه شيء بل هو ما قبله قوله لبننا بحاله أي
ليس سنا ولا عنيضا فيكون الفيض شيئا لبن الثاني وقسمان الأول وبعبارة شرح مدر تم جعل
الصف الفيض شيئا للبن مع انه قسمته من أراد بذلك أنه باعتبار ما حدث له من الفيض حتى صار كأنه
قسم له وإن كان في الحقيقة قسما فانه قد اعترض كثير اه ولعل هذا مع قطع النظر عن قول التارح
هنا بحاله (قوله صرفا) راجع لكل من الثلاثة قبله فان كلامنا الثلاثة إذا اختلط بغيره لا يصح بيع
بعضه ببعض بل ولا بالتقيد وقول التارح الآتي أما للشوب الح راجع الثلاثة أيضا لانه هو محرز في القيد
الراجع للثلاثة وإن كان في قوله وبيع بعض الفيض الصرف بيعه ما لم أن القيد راجع للآخر فقط
لكن لا نظر له هذا إلا بما لا يزوج لثلاثة أي قيدي في آخر كلامه ما يشر إلى اشتراط كون السمن
صرفا حتى قال ما قبله فيزيد ذلك للجهل بالمماثلة وفي شرح مدر ويشترط أن يكون كلامها
حافيا من الماء مثلا (قوله بيع بعض اللبن) عبارة مدر أنواع اللبن أي فيجوز بيع الرائب بالحليب
(قوله ولا يبي) يكون ما نحو به المكيا (الح) أي لما من قوله ولا يضرع الاستواء في الكيل التفات
وزنا لكن فيه أن الحماز أكثر كذا أيضا من غيره أي أن ما نحو به المكيا متما كذا ما نحو به من
غيره وبما ظهر وجهه مما لا بد هنا تأمل (قوله من الحماز) بالثا، لثلاثة قالوا المراد به ما بين الحليب
ولرائب وفيه نظر فذلك لا يبرأ كم في المكيا لكونه مائلا فالأحسن حل الحماز هنا على الرائب لانه
لجوده بما كم على المكيا شيخنا قال في المصباح خثر اللبن من باب قصد أن نخن (قوله أطلقهما
الراتبون) أي عن تفصيل المتقدم بين المائع والجند (قوله المنصوص منهما الوزن) أي المرجع لما نص
عليه الأما فلا يقال كيف ما قلنا في الراتبون الوجهين مع وجود النص وأجاب عن بأن المراد أنهم
أطلقوا الوجهين قبل اطلاعهم على النص وعلى هذا فالمراد بالنص حقيقة شيخنا (قوله التوسط)
وهو التفصيل المتقدم بين المائع والجند (قوله وبيع بعض الفيض الصرف بيعه) وكذا بالسمن
والزبد، فاعلموا وبيعه بالزبد على الأما لا ياتي عليه حل (قوله أما للشوب بما، أو نحو) محله إذا
كان الماء كسيرا يظهر في الكيل أما البير الذي لا يظهر فيه فلا يضر شرح مدر قال عني عليه وعلم في
نحو الماء انما يكن من معالجه كالتدبيق حوضه اه ويدخل في للشوب ما لو خلط بالسمن غيره
مما لا يقصد ابيع مع السمن كالتدبيق لا يصح بيع الحماز ولا يثبت له ولا يدرام ان الخلط يمنع من العلم
بالتقيد عني على مدر (قوله كجين) بإسكان الماء مع تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وتركه
شرح مدر (قوله وصل) هو المبرع به من الحماز وبعبارة زى الصل والماء ما سلا من ماء الاطفا إذا
طبع ثم عصاره بمحرقه وهي ترجع لما تقدم والاطفا كتابة عن اللبن إذا وضعت النار وجمد بوضع فيه
شيء من اللص شيخنا (قوله الاطفا) بكسر الهمزة وقح الفاء ويقال منفتح بكسر اللام مع فتح الفاء

كلام حج ويمكن الجواب عن الثاني بأن هذا ليس كالكمن

عنه الله قبي والزلد لا يخلو
عن قليل يحض فلا
تستحق فيها المائدة فلا
يباع بعض كل منها ببعض
ولا يباع الزبد بالسمن ولا
اللبن بما يتخذ منه كسمن
ومحض (لا) تسقى (قبا)
أثر فيه نار بنحو طبع
كفى دنى وعقد كالحم
ودبس وصر فلا يباع
بعضه ببعض للجهل بالمائة
بالتخلف تأثير الترتوة
ورمضا وخرج بنحو طبع
لله المذلى يباع بشبه
صرح به الألام وتسمى
بذلك أعم مما عير به (ولا
يفتر تأثير) ولو بنار
(كسمن) ميزاها
عن الشح واللبن يباع
بعض كل منهما ببعض
حيث لا نثار التميز لطيفة
أما قبل التميز فلا يجوز
ذلك للجهل بالمائة (وإذا
جمع عقد جدار بواحد
الجانبين) وليس تابعا
بالإضافة إلى القصور
(واختلف البيع)

(قوله المراد بالتابع مالا
يقصد بمقابل الأولين
هذا قول حم لا يفتد
بالمقابلة ولا بالتخصيص
على ما له البراءة لم كونه
جزأ أو مثلا منزله قاض
بعضه بمقابل بدليل
قوله قيمة ذى البرى على
غيره نابل

وهو شئ يؤخذ من كرش الجدى مثلا أصغر ما دلم يرضع فيوضع على اللبن فيجمد (قوله بمقابل
الذيق) كأن مراده بالذيق فئات لطيف يحصل من اللبن عند جمعه في الحبر وأراد جعله سينا
فكان مراده بالذيق مادي لطيف شيخنا وقال شيخنا الزمري المراد دقيق البر لا أن الاق لا ين
يضاف إليه دقيق فيجمد فإذا رضع على الحبر التي يصير عليها سالمة الصل مخلوطا بالذيق (قوله
ولا يباع الزبد بالسمن) أى لأن السمن مأخوذه من ولا يباع الزبد بالذيق للجهل بالبيع كاقدم عن
سج كاللبن للشوب بالماء وتقدم ما فيه وهو أنه قبل صحته حل وبشكل على القول بعدم الصحة
صح بيع النقد القشوش وأجيب بأن رواجه سقوع يمه واعتقد الباقى صحة بيع الزبد بالبراهم تبع
الشيخ الزبائدي بعد افتراء بلنح وقوله ولا يباع بما اتخذ منه أى لا يشترط عليه كالأبيع الشرح والكسب
بالسمن وإن كانت أجناسا مختلفة والصب والرطب بعصره أو غله وإن كانت أجناسا مختلفة لا تنال
السمن على الشرح والكسب واشتال العنب والرطب على الصبر والخل حل باختصار (قوله
ومحض) ويجوز بيع المحض المزروع الزبد بالسمن متفاضلا اتفاقا وبإلزام ذلك سم على حج
وقد يشكل بأن الزبد لا يخلو عن قليل محض كاذ كره الشارح فيصير من قاعدة مدعومة ودرهم
فالقياى البطان الآن يحمل على ما يبولغ في غننه بحيث لم يبق فيه محض أصلا يبيع (قوله
كالحم) مثال الطبخ ومثال القلى كالسمن ومثال الشى كالبيض ومثال العقد كالبسب والسكرى
والتماصح اللقى هذه الأربعة لا تضابط نازها ولأنه أوسع كفى شرح حر (قوله ودبس) كسر اللد
وسكون الباء وبكسر تين عمل التمر وعسل النحل اه قاموس وفى المختار أنه عصر الرطب وعصر
العنب إذا طبخ وهو المعروف عند أهل عس (قوله ولو بنار) أى والحال أنه بنار أو لواله لالحال إذا كان
اشاعرو فى التأثير بالنار شيخنا (قوله عن الشمع) بفتح الحين الذى يستصح به قال القراء هنا
كلام العرب وللوله دون يكنونه والشمعة بعض منه اه عتار وقصته أن الشمعة يفتح للمرايا
وأنه مما يفرق بينه وبين واحد الباء عس (قوله أما قبل التميز) وفارق بيع التمر ببعضه وف
نواه بأن التوى غير مقصود بخلاف الشمع فى العمل فأجنبا معا مفص للجهل بالشرح حر وانظر ما
قل (قوله وإذا جمع عقد) أى واحد وسياقى محتر زفى قوله بخلاف لعمده الخ وقوله من الجانبين
فتمتجسا ومن معنى فى أى جنسا كالنار فى الجانبين وقوله واختلف البيع أى لعمد المراد بمقابل
التمر ولعمده صادق بأن يكون كلهم بواحدة كالملة اللبن وأن يكون بعضهم بواحدة وبعضه غير بوى
كثال الشارح وهو قوله وكذلك عجوة وثوب الخ وقوله منهما أى من الجانبين ومن متعلقة باختلاف الذى هو
بمعنى تمعداى وقعود البيع فى كل من الجانبين أو فى أحدهما فمن معنى فى عبارة زى قوله وإذا جمع
عقد جسا ربو الخ خرج به ما لوجع ذلك عقدان بأن قول كل جنس جنسه أو بالأحرى كإثبات
كلامه وخرج بقوله جسا ما لوجع عقد جنس فى كل جانب جنس كعاص ربو عاصير بعضا فخر
بأنى أضاوخرج بقوله ربو يالوجع جسا غير ربوى كعصير بوشو بن وخرج بقوله من الجانبين
ما لوجع عقد جسا ربويا من أحد الجانبين فقط كعصير ودرهم بوشو بين فاولعل الشارح حكاهما
المتن لكان أحسن بطريقة الشرح وهذه المسئلة مفيدة للتأمل المشتركة فى بيع الربوى جنه كاه
قال محل كون المائة تسقى إن لم ينضم للربوى شئ آخر والا فلا تعتبر (قوله وليس تابعا) المراد بالتابع
مالا يقصد بمقابل وقوله بالإضافة أى بالنسبة (قوله واختلف البيع) أى تصد وهذا صافى بأن
يكون كلهم بواحدة كالملة اللبن وأن يكون بعضهم بواحدة وبعضه غير كالملة الشارح بقوله كعصير ودرهم
الخ وقوله بأن اشتمل الخ تصور لقوله جمع أو لقوله واختلف فالخاص أن القيوست والمراد بالبيع

جفا أو نوعاً وصفه منها
أومن أحدهما بأن اشتمل
أحدهما على جنسين أو
نوعين أو صفتين اشتمل
الأخر عليهما وعلى أحدهما
نقط

درس

(كدمجوة ودرهم بينهما
أو يمدن أو درهين) وكذا
مجموعه ونوب يتلها أو يمدن
(وكيد وريء) متشيزين
(يتلها أو بأحدهما)
وقيمة الرديء دون قيمة
المجيد كما هو الحال
(فيما لم) خير مسل

(قوله رجاءه وكيد الخ)

يحمل أنه تمييز للنوع
والصفة معا وذلك لأنه ذكر
قيدين وهما متشيزين
وقيمة الرديء الخ فيوزع
أحد التقدير بالاعتبار
لأنك لو اعتبرته مثلاً للصفة
فقط لكان متشيزين
مستدركاً ولو اعتبرته مثلاً
لنوع فقط لكان قوله وقيمة
الرديء الخ مستدركاً كالأولى
والأنسب بالمرس أن قوله
وكيد الخ صالح لنوع
والصفة وكيدين كل قيد
مثال فالتشيز لنوع والقيمة
لصفة وهي النقود والبلغة
فكان الأولى حذف أحد
التشيزين ويكون مثلاً
لنوع أو لصفة أو بقرير
شواقي مع زيادة وحذف
وبعض تغيير

ما شمل الفن (قوله جنسا) تمييز محمول عن الفاعل شيخنا (قوله كدمجوة) هو اسم لنوع من أنواع
ثمر المدينة النبوية يقال كدمجوة لينة بكسر اللام وسكون التثنية قال تعالى ما قطعتم من لينة أو يدل
على ذلك إضافة للمبالغة والجواز والمعروفة لا تشكال ومباهجوة لأنه يؤهلها أو أنها تسمية لمطابقة
والصحيحة نوع منه وسبب تسميته بذلك ما قاله السيد السهرودي في تاريخ المدينة أن ابن المؤيد
المحمدي ذكر في كتاب فصل أهل البيت عن جابر أنه قال كنت مع النبي ﷺ في بعض
بساتين المدينة ويد علي بيده قرأوا بنخل فصاح ذلك النخل وقال هذا محمد ﷺ سيد
الأنبياء وهذا علي سيد الأولياء وأبو الأئمة الطاهرين ثم سهرنا بنخل أنزله وقال هذا محمد رسول
الله وهذا علي سيف الله قتال النبي ﷺ لعل اسمه الصحيح فيناه بذلك فالمسألة
حقيقة هو النبي ﷺ قال شيخنا وقد أوصل بعضهم أنواع ثمر المدينة إلى مائة ونيف وثلاثين
نوعاً برماوى وما ذكره ثلاث صور وعلى كل إما أن تكون قيمة المد مساوية لقيمة الدرهم أو
أكثر أو أقل فبهذه تسع في اختلاف الجنس ومنها في اختلاف النوع كدبري ومغلي يتلها أو
يهرين ومغليين وعلى كل إما أن تكون قيمة البرنى مساوية لقيمة المغلي أو أقل أو أكثر فبهذه
تسع ومنها في اختلاف الصفة كدبري صحيح وكسر يتلها أو بصحيحين أو مكسرين وعلى كل
إما أن تكون قيمة الصحيح مساوية لقيمة المكسر أو أقل أو أكثر فبهذه تسع فالجميع سبع
وعشرون مثلاً ربة وعشرون بالغة وثلاثة صحبة وهي صور الصاري في اختلاف العفة ولعل الفرق
بين صور الصاري في اختلاف النوع وبينها في اختلاف الصفة أن الصحاح والمكسرة لما كانت من
صفاته فقد كانت المساواة فيه محققة فصح في حال التساوي وتقل سم عن شيخه جملة أن المراد
بالمكسر القرامطة التي تفرغ من البدائير والفضة اه وتقله ع ش وما عد ذلك وإن كان نصف شربني
أورع بل يقال صحيح شيخنا حرف (قوله أو يمدن) لم يقل أو يمدن لأنه حينئذ ليس من
القاعدة (قوله وكيد) قال بعضهم صالح لأن يكون مثلاً لا اختلاف النوع ولا اختلاف الصفة بحسب
اعتبار الجنس وقوله وقيمة الرديء في الصفة فقط اه شيخنا لكن يؤخذ من الزيادة أنه مثلاً لا اختلاف
الصفة فقط (قوله متشيزين) وانظر لم يقل مثلاً ذلك في الجنس مع أنه قد يمتد به أيضاً بدليل قوله
الآن لأحد الجنس بحسب من الآخر الخ غلبة الأمر في مفهوم هذا القيد بالنسبة إلى الجنس
فصلى لم يسم كلامه الآن في شرحه غير التميز بين فيهما يتلها صحيح سواء ظهر الرديء إلى المكسرات
أولاً فصاروا جميعاً ليؤكل وحده على التمسك أولاً وأما تقدير الجنس به في مفهومه فمفصل بأن يقال إن
كثيراً لما لا يجل حيث يفصلوا جلياً كل واحد منهم والاصح إذا علمت ذلك فلا يخفى أن التقييد به
الظاهر يجل قوله وكيد الخ مثلاً للنوع كبراً يرض برأسود وعليه فلا يظهر قوله وقيمة الرديء
الخ لأن صور النوع الصالح بالجنس وإن كان ما ذكر مثلاً للصفة وقيد بالنقد لا يظهر التقييد بقوله
متشيزين لأن التمييز بين التميز وغيره إنما هو في غير النقود فتدبر شيخنا حرف وقال شيخنا
التساوي قوله متشيزين بن ظاهر كلام الشارح أنه يقيف كل من النوعين والصفتين وليس كذلك بل هو
يقف النوعين فقط (قوله وقيمة الرديء الخ) فان كانت ما لفرق بين الجنس والنوع حيث لم ينظر
فيها إلى اختلاف القيمة وبين الصفة حيث نظر فيها إلى الفرقان الجنس والنوع ملاحظة للاختلاف
كبراً وإن وقع عدم اختلاف فهو نادراً فكن فيهما بالظنة والصفة ليست كذلك قاله زى وهذا يدل
على أن الرديء والمجيد مثال اختلاف الصفة وقوله متشيزين يقتضى أنه مثال لاختلاف النوع
لأن التميز ليس شرطاً في اختلاف الصفة فتأمل (قوله دون قيمة المجيد) أى أو أزيد ومفهومه

أما إذا كانت منها لا يبطل البيع وفيه ثلاث صور لان الردى والجيد للتساوي بين قيمة امان يباعا بتملأه
 بعدين أو رديين وهذا ظاهر ان جعل مثلا للغة وقيد بالقدلكن لا يظهر التقييد بقوله متبذين لان
 التفصيل بين التميز وغيره اتماما هو في غير النقود شيئا حـ **(قوله عن فضلة)** يفتح الفاضل
(قوله بقلادة) هي اسم لمجموع الخرز والذهب مع الخيط وقوله فيها الخ يقتضي أنها اسم للخيط الآن يقال
 امن من طرفية الجزء في السلك أي كل واحد من الأجزاء في السلك **(قوله ناع بسبعة دنانير)** ظاهر انها
 كانت مصرية فالبيع ولم يتعلق بما صورة عقد أو عبارة مـ في الشرع ابتاعها رجل وحى ظاهرة في أنه وقع
 عليها صورة عقد من الرجل ولا مانع لانه بتقدير ذلك يكون غرضه **(قوله)** بيان ان العقد الذي صدر
 منه فادوان الطريق في محته ينفرد كل واحد من الذهب والخرز بعقد عـ **(قوله فأمر النسي)** **(قوله)**
 بالذهب أي يزرعه **(قوله في رواية)** أي يدل قوله فأمر بالذهب الخ ولا يناق ما تقدم من أنه أمر
 بالذهب وحده الخ لجزأه قال لا نباع حتى تفصل فامتنعوا من البيع فأمر بزرع الذهب وحده ثم قال ليعب
 بالذهب الخ عـ **(قوله حتى تفصل)** أراد التفصيل بالعقد أي بأن يفصل هذا العقد وهذا بقدر مـ ولا
 يعني بعده من السابق أي لا التفصيل بالنظم ثم بيع الجميع بذهب لانه حينئذ يكون من قاعدة مـ بحجـ
 شوري وقال بعضهم حتى تفصل أن يخرج من الخيط لتوزن وتفصل في العقد بعد ذلك أو تفصل في العقد
 كأن يقول يبتك الذهب بمائة ذهباً موزنة ثم توزن **(قوله ولا ن قضه)** أي لازمه وسفه الخ **(قوله)**
 اعتبارا بالنسيه قال الطبراني لم ينظروا الى القيمة في باب الواو باعتباروا نظروا الى الميعار الشرع حتى بيع
 بيع الربوي الردى بجسه المبيع المائة الا في قاعدة مدحجوة ودرهم فاهم نظروا الى القيمة عند
 اختلاف الصفة ليتأتى التوزن مع انتهى عبد الرعي التجرير **(قوله والتوزن مع الخ)** وان أصبحت مـ
 للمدين وضرب الدرهمين والسكرام في المدين فلا يشكك صحة الصلح عن ألف درهم وخمسين ديناراً باني
 درهم كاذ كروفي الصلح لانه في المدة وتخرج الصلح ما لو عوض داتنه عن دينه النقد تقدم من جـ
 وغيره أو دافاهم عن غيرهم بض أي لفظ بل بلفظ بمائة كذدهم عن دينك المبيع بالمائة أي مائة
 الملة للنقد الموعوض عنه فلا يصح وفارق صحة الصلح عن ألف بمائة بأن لفظ يقتضي مائة
 المستحق بالقليل عن الكثير فيضمن الأبرار عن الباقي رى وقد يقال لاحاجة لقوله مع المبيع
 بالمائة لان الفرض ان العوض من جـ من جـ وانما يحتاج اليه كالمـ مـ حيث قال ما لو عوض
 داتنه نقداً من جنسه ولم يقل وغيره وبإشارة شرح الروض واعلم ان قاعدة مدحجوة ودرهم في بيع
 الأدهان فلا يشكك صحة الصلح الخ **(قوله في المفاضلة)** أي في بيان محنة مدحجوة والمبيع بالمائة
 في ستلان في كل من اختلاف الجنس والنوع ست صور فيها المفاضلة محنة وثلاث فيها المبيع
 بالمائة **(قوله في بيع مدودهم الخ)** أي بيان أداء التوزن مع هال المفاضلة أو للمبيع بالمائة
 في بيع مدودهم الخ وكذا يقال فيما اذا بيعا بدرهمين أو بمدودهم وهذا في اختلاف الجنس
 ويقال له في اختلاف النوع واختلاف الصفة فهذا المثال الذي ذكره الشارح يقاس عليه مثمن
 بنية صور القاعدة **(قوله ثلثا طرفه)** أي طرف نفسه **(قوله بتفصيل العقد)** الاول ان يبيع
 العوض وأظهر في محل الاخبار للإيضاح وألوا بالقد للمعقود عليه فيكون الاتيان بالاسم ظاهر
 ظاهر اوجه انه مضموم قوله عقد وقوله بأن جعل في بيع مدودهم الخ أي صريحاً فلا يمكن تبليغ
 للدور وبإشارة شرح مـ وما ذكره بعضهم من كون نية التفصيل كذكره وأقره مع غيركم

عن فضلة بن عبيد قال في
 التي **(قوله)** بقلادة فيها
 خرز وذهب ناع بسبعة
 دنانير فأمر النبي **(قوله)**
 بالذهب الذي في القلادة فزرع
 وحده ثم قال الذهب بالذهب
 وزنا وزن في رواية لا نباع
 حتى تفصل ولا ن قضه
 اشتبا حد طريقي المصطفى
 ماله عن عشرين تونر معاني
 الآخر عليها اعتبارا بالقيمة
 كما في بيع شخص مشعوع
 وسيف بالصوتية الشخص
 مائة والسيف خورن فان
 الشفع بأخذ الشخص باني
 ألفن والتوزن مع هانزوي
 الى المفاضلة أو للمبيع بالمائة
 ففي بيع مدودهم يدين
 ان كانت قيمته الذي عن
 الدرهم أكثر وأقل منه
 زمت المفاضلة أو مثله لم
 للمبيع بالمائة فلو كانت
 قيمته درهمين فله ثلثا
 طرفه فيقال له ثلثا المدين أو
 نصف درهم فله ثلث طرفه
 فيقال له ثلث الدين فله ثلث
 المفاضلة أو مثله فالمائة
 مجهول ولا يثبت التوزن
 وهو تخيير قد يطعن
 وتصدق العقد هنا بعد
 البائع أو للشرطي أو كعادته
 بخلاف تعدد بتفصيل
 العقد بأن جعل في بيع مد
 ودرهم ثلثهما للثمن مقابلة
 الله أو الدرهم ودرهم
 في مقابلة الدرهم أو لـ

ولو لم يشتمل أحد جانبي

العقد على شيء مما اشتمل

عليه الآخر كيبيع دينار

ودرههم ببيع بروضع

شعير أو بصاعى برأوشعير

وبع دينار بصاع بآخر

مكسح بصاع بآخر

وصاع مقفى أو بصاعين

برئ أو مقفى جار فلهاذا

زوت جنسا فلا يرد ذلك

وعبرت بالمبيع بدل تعبيرة

بالمجنس النظار تقدره

بمجنس البرى مثلا يرد بيع

بحجودهم ونوب بملهمافه

بمتنع مخرج من الناطب

لان جنس البروى لم

يختلف بخلاف جنس المبيع

وقولى رويان الجانبين

أى ولو كان البروى ضمنا

من جانب واحد كيبيع

سمسم بدهنه فيقبل

لوجود الدهن في جانب

حقيقة وفى آخر ضمنا

بمختلف مالو كان ضمنا

من الجانبين كيبيع سمس

بسمسم فيصح أمالوكان

البروى تاما بالإضافة الى

للتصود كيبيع دارفها بئر

ما عذب بتملها فيصح كا

أوضعت في شرح الروض

وغيره واعلم أنه

(قوله بخلاف ماذا كان

من جانب) لا معنى لهذه

فان أراد أنه مدخل هذه

فهي قد صرح بها الشرح

فلا حاجة لها تأمل

أما لو كان عقدان مختلفان لم تكسفية أحدهما ولا ينافيه ماصر من جهة البيع والكتابة للاختلاف في الصفات فلم يفتقر في العقود عليه (قوله ولو لم يشتمل الخ) هنا عتبر زقوله جنسا رويان الجانبين وفى الألباب المصحيح جواز بيع غير البر بغير الشجر وإن اشتمل كل منهما على ما يوجب لاشتملا كهما فليس من القاعدة للقررة حل (قوله يردى) بفتح الباء للوحدة وسكون الراء للهبة نسبة لشخص يقال له رأس البرية نسب إلى أنما لم ين غرس ذلك الشجر (قوله أو مقفى) بفتح الميم وسكون الميم للهبة ذكر القاف بفتح الميم بى سار الصحنى ذى لثة تعالى عن مرامى (قوله فلهاذا) أى لجواز البيع فبإذن كزوت جنسا أى على عبارة الأصل ونصها وإذا جئت الصفقة رويان الجانبين اه وظاهر صانع الشارح ان الاختراز عمدا كرا بعمل بعبارة الأصل وحدها وهو كذلك ان يصديق على ما ذكر ان العقد جمع رويان الجانبين وهو القصد فى جانب والمعلوم فى آخر وظاهره أيضا يقتضى ان الاختراز عمدا كرا بعمل بلفظة الجنس التى زادها فقط والظاهر انه غير صحيح ان الموضع الاختراز عمدا كرا بها وحدها لكان معظم مسائل القاعدة خارجا عنها كيبيع مدحجودهم بسمسم بملهمافه لان العقد جمع جنسين فى كل جانب فبذلك الصورة كصورة دينار ودرهم بصاع بر و صاع وشعير فى كل تدفع العقد فيه جنسين فى كل جانب واحدا فلو كان الاختراز عمدا كرا حصل بجمع الميز بدل وزيد على ما قيل بالحد الذى كرا حوجة قوله جنسا رويان الجانبين ووجه الاختراز ان العقد فبإذن كرا لم يجمع جنسا كانا فى الجانبين بل بالجنس الذى فى أحدهما غير الجنس الذى فى الآخر تأمل شيخنا (قوله فلا يرد ذلك) أى دخول ما هو على الموضع على قوله ولهذا لانه اعلمت (قوله فلا يرد بيع الخ) أى خرجا أى ليتنى خروجه وقوله مخرج من الناطب أى على كادام الأصل (قوله أى ولو كان البروى ضمنا من جانب واحد) أى سواء كان ضمن غير متنى للاتصال بالبروز كالش الذى كرا ما وكان شياهه كيبيع لبن بشاة فيها لبن من جنسه شيخنا (قوله لوجود الدهن) عبارة شرح مدر ولوشمنا كسمسم بدهنه ذاب وروى مثل الكاسم فيه يقتضى اعتبار ذلك الكاسم بخلافه بتملها فانه مستتر فيه ما فلا مفتى لتقدير بروزه (قوله بخلاف مالو كان ضمنا) أى ولو لم يشتمل الخ يخرج بيع بقره ذات لبن بتملها فهو باطل مع أن البروى ضمنى من الجانبين اه ح (قوله كيبيع سمس بسمسم) هنا يخرج بقوله واختلف المبيع لأنهم يتحقق الاختلاف فهو مدخل ومخرج بخلاف ما اذا كان من جانب تأمل (فرع) لو باع فنة معشونة بتملها أو بخلافه كان الفش فمرا بظاهره فى الوزن امتنع والاجاز كذا غلط شيخنا بما شى الحلى سم (قوله كيبيع دارفها بئر ما الخ) قال مدر فى شرحه ويجوز بيع دارفها بسمسم ذهب مثلا لجهاده بذهب لان المعدن مع الجهل به تابع بالإضافة الى المقصود الدار فبالقابلة بين الدار والقصب الذى هو الفنى خاصة فصح وقوله لا تأمل للجهل بالمعدن بباب الرابحة فى غير النافع أما تابع فمتبع بجملة والمعدن من توابع الأرض كالحل بفتح أمة فى البيع وغيره ولا ينافيه عدم صحه صفات اللبن بتملها لان الشرع جعل اللبن فى الشرع كمو فى الاناء بخلاف المعدن ولان ذات اللبن للتصود منها اللبن والأرض ليس المقصود منها المعدن فلا يطلان أمالوعلى بالمعدن أو أحدهما أمالوكان فيها مبيع ذهب يتحصل منه العرض على النار لم يصب لانه مقصود بالمقابلة جرت فيه القاعدة اه بل عرف (قوله كما أوضحت فى شرح الروض) لان الماء وان اعتبر على القاعدية به تابع بالإضافة الى المولع لم يمتد اليه التصدي عليه غالبا بخلاف المعدن ولان كونه تاما بالإضافة كونه مقصودا فى نفسه حتى بشرط التضرر به فى البيع ليدخل فيه وهما والحاصل أنه من حيث أنه تابع بالإضافة اغتفر من جهة الربا ومن حيث أنه مقصود فى نفسه اعتبر التضرر به فى البيع ليدخل فيه زى (قوله واعلم انه

الجنتين بحيث من الآخر
يحت لا يقصد اخراجها
(كبيع نحو لم يجرى)
ولو غير جنسها وغيرها كقول
كان بيع نحو لم يجرى بقر بقر
أوابل أوجار فانه باطل
التي عن ذلك رواه
الترمذي مستدرا أبو داود
مسما وللهي عن بيع
الشاة بالحم رواه الحاكم
والبيهقي وصححه اسناده
وزدت نحو لا خال الألبنة
والطحال والقلب والكليفة
والرثة والكبد والشحم
والسنام والجندل للأكل
قبل دفعه ان كان مما يؤكل
غالباً

(درس)

(باب فيأتهى عنه من

اليوع وغيرها)

كالنجش

(قوله أى عماله تلقى

باليوع) هذا معلوم من

التدريج هذا الباب تحت

كتاب البيع

(قوله ولكن عبارة

الشرح في هذه الترجمة

لا تصدق الخ) أى بسبب

عطف الضمير على البيوع

تفسير للناسي وزيادة

المتضمنين على الترجمة غير

معية لكن يمكن دفع

القول بالصدق على ما في

قوله ما نهى عنه ان

معناه يوع فيصدق الغير

بالذى لم ينعو بمعايهى عنه من غير اليوع عماله تلقى بها تأمل

لا يضر مفهوم قوله متبذين (قوله ليرة) ليس بقيد (قوله بطهر في الكيل) أى لم ينقص
الكيل لاسببه وهذا ضعيف والتمتع عدم الضرر مطلقاً ظهرت أول نظراً انتهى عـش زيادة (قوله
بحيث من الآخر) أى ليرة كاصريه مر فقوله بحيث الخ بيان لاصطابق كونها ليرة كقصد شعير في
أردب قح فان القصد لا يقصد اخراجها من الأردب لقلته والتمتع ان اختلاط أحد النوعين بالآخر لا يضر
مطلقاً واختلاط أحد الجنتين لا يضر لان أكثر بحيث يقصد اخراجها للاستعمال وحده وان أثر في
الكيل كافي شرح مر وعبارته وظاهر كلامهم الصحة عندها وان كثرت حبات الآخر وان خالف ذلك
بعض المتأخرين اذا انفرد بين الجنس والنوع أن الحبات اذا كثرت في الجنس لم تتحقق المناهضة
بخلاف النوع وقوله والتمتع الخ وعليه يلغز ويقال لناشيان يجوز بيعهما عند الاختلاط لاعتد
الانفراد هما النوعان ويجوز بيع بقر بشعير وفيهما أو في أحدهما حبات من الآخر ليرة بحيث لا يقصد
تمييزها فتستعمل وحدها وان أثر في الكيل كافي شرح مر (قوله كبيع نحو لم يجرى) وأول معك سكوته
بجوان حتى يفرج السمك والجراد الملتى وهو تنظير في الحكم وليس من القاعدة بخلاف بيع اللبن
بالحيوان وبيع البيض بالحيوان فانه صحيح فيه وبيع لبن بقره بشاة ولو في ضرعهما لبن يتصلح لعل
وبيع بيض بدجاجة لا يبيح لها وان أعجب جسمها ولا يبيع بيض ذات لبن بذات لبن ولا ذات بيض
بذات بيض ان أعجب جسمها إلا في الآدميات حل والاستثناء راجع لذات اللبن وعبارته مر أو ما عرفت
لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسها إذا لاین في الضرع بأخذ قسط من اللبن بخلاف الآدمية
ذات اللبن ورفق بأن لبن الشاة متلافى الضرع له حكم اللبن ولهذا امتنع عقداً لاجارة عليه بخلاف لبن
آدمية فله حكم للثمن ولهذا جاز عقداً لاجارة عليه انتهى ولو باع شاة ذات لبن بقره ذات لبن مع
لاختلاف جنس الحيوانين وجنس اللبنيين لان الألبان أجناس والبقرة والجوامس جنس
وكذا الثمن والمغر (قوله) وأبو داود ومرسلاً وارسلها مجبوراً بساند الترمذي له قال الماوردي
المرسل عند الامام الشافعي مقبول ان اعتضد بأحد أمور سبعة القياس أو قول الصحابي
أوفعه أو قول الأكثرين أو انشتر من غير دافع أو عمل به أهل المصر أو لم يوجد دليل سواء
وهذا هو القول الجديد وضم إليها غيره الاعتماد بمرسى آخر أو بمسند اهـ يراوى (قوله
واللهي عن بيع الشاة بالحم) جعل اللحم في الدليل ثمناً وهو في المتن مثناً فلم يطابق دليل
للدهي ويجب بأنه أشار بالدليل إلى أنه لا فرق بين جعل اللحم ثمناً أو مثناً فكأنه قال كبيع
نحو لم يجرى بعوان وعكسه (قوله الألبنة) بفتح المعزة والكلبة بضم الكاف حرف (قوله) ان كان ما
يؤكل) كالسبيط لا ما خشن

(باب فيأتهى عنه من البيوع وغيرها)

أى عماله تلقى بالنجش والسوم على السوم وكذا في الركان فانه حرام وان لم يحصل
بيع حل والا فلا فير شامل للصلاة والمجوع وغيرها ولم يتعرض لشي منها عـش ولكن عبارة خارج
في هذه الترجمة لا تصدق بقوله فيأتهى وصح بشرط خيالي لا لا تصدق أيضاً بفضل تفرق
الصفة الآتي مع أن المتن جملة متدرجاً تحت هذا الباب حيث عبر فيه بضم وعبارته مر ومع فـ
قرر والترجمة بما صدق به حيث قال بآبى البيوع المهي عنها وما يبيعها اهـ والفرق بينهما في عبارة
الشاح ظاهر للثامل هذا وقد ترجم لتفرق الصفة صائب الرض باب فوفسلف المتن بتلك
أحسن تأمل وانما ذكر الصنف هذه للثبات مع علمها من أركان البيع وشروطه لنسب الصنف

عليه

عليه ردا على الجمالية الذين كانوا يقولونها **(قوله)** والتي عنها قد يفتنى بطلانها بأن كان قد ات
 الفقدان لازمه بأن قد يفيض أركانه أو شرطه زى وقوله أنه كبيع جبل الحيلة فإن البيع معدوم وقوله
 أو لازمه كبيع الملامسة فقوله بأن قد يلحق البع ونشر مرتب **(قوله)** هي التي **(قوله)** قال قل
 وهذه التفتت صفائر وقال حج أن التفرغ من الكبار وقرر شيخنا ح أن السك من
 الكبار **(قوله)** عن عيب الفحل ثم قل عن بيع عيب الفحل لأن المراد أع من ذلك كأبدل
 عليه قوله فتحرم أجره **(قوله)** وهو ضرباه بكسر الصاد قال في المصباح وضرب الفحل الناقص ضرابا
 بالكسر زاعلها انتهى وهو ظاهر في أن الضراب مصدر ضرب وعليه فهو مصدر مباحي والافعال ضرب
 وزنه فعل بالكسر وهو مصدر فاعل فقياسه أن يكون مفعلا لثواب لا لضرب عرش وقدم هذا
 القول لأنه لا شوب من تركه مما يليه يقال **(قوله)** ويقال ماؤه أي الذي في صلبه أخذ من قوله
 الآتي والمضى فيه الخ قال في متن المهاج وقال أجرة ضرابه ولعل سبب إسقاط الشيخ له رجوعه في
 المعنى إلى الأول عرش **(قوله)** ضفاف أي جنس الضفاف لأن فيهما ضافين أي بذل بدل عيب الفحل
 وأخذ كأي أو أخذ بالذبح كيرة لأن من كل أموال الناس بالباطل يرمى **(قوله)** لبيع النبي
 لأن الأحكام الشرعية لا تتعلق بأفعال المكذبين والضراب فعل غير المكاتب والمالك عيب لا يتعلق بها
 حكم رى **(قوله)** من أجرة ضرابه على التفسير الأول أو ثمن مائه على التفسير الثاني وهذا التعميم
 هو المأمول على أن الشارع لم يقدر بيع عيب الفحل كأفعل فباعه حل **(قوله)** فتحرم أجره
 أي دفعها وأخذها وتفرق جواز الاستحجار للتحقق النخل بأن الأجير قادر على التلقيم ولا عين
 عليه إذ لو شرط عليه فسد العقد شوبى والمراد من قوله فتحرم أجره أي أيجاره كما يؤخذ من
 قول الشارع للضراب كذا قيل ولكن الأنسب لقوله وثمان مائه بقاء الأجرة على ظاهرها فتكون
 الأجر للتعديل وعلى الثاني التعبدية وهو يستحق أجرة مثل كافي الأجرة القاسدة وقد يفتنى التعديل
 عدم الاستحقاق تأمل شوبى واستوجه عرش الاستحقاق وعليه فالمراد أجرة مثله للاستعمل فيها
 يقابل بأجرة كالمثل مدة وضع يده عليه بالاتفاق المذكور **(قوله)** والتي فيه أي في النبي من حيث
 ما يتخذه من الفساد فكانه قال والحكمة في الفساد الخ وبعبارة شرح مر أوضح من هذه ونصها
 فيحرم من ماله ويطلب به لا من غير مستقوم الخ ولا يصح رجوع الضمير للحكمة لأن هذه الحكمة
 لا تنجها وقوله فما الفعل الخ راجع لقوله وثمان مائه وقوله وضرايه راجع لقوله أجره فقوله وضرايه
 مطوف على ما على سبيل اللب والذعر المشوش كافي حل **(قوله)** ليس يتقوم أي ليس له قيمة
 وليس المراد بالقوم ما قال في قوله ولا مقدور على تسلمه المناسب لتعبيره سابقا بالفقرة على
 القسم أن قوله لا مقدور على تسلمه شيخنا ح **(قوله)** لتلقه باختياره والازا كما لضرابه (حبل
 عنه وما قيل من محذور استحجاره لازما محمول على ماذا استأجره مثله إياها فله حينئذ انزاعه وحده
 الطريقة واجبة على مالكه حيث اضطر إليه أهل ناحية وعليها حل قول بعضهم إن منه كبيرة قال
 عرش على مر فان قلت لا يلزم للمالك أن يبدل ماله بمجانا وقسمتم البيع والأجرة قلت طريق ذلك
 أن يؤخره من أن يمتنع من البيع بمائة بخلاف ما لو استأجره لمعين كالمثل ليس له الانزاع وإذا وقع
 الفعل حل ضرابه فبات أو أنكر ضمه صاحب الأثر إذا كان مستعبره لأنه تلقى حال
 الاستعمال المأذون فيه فيبذره لايه كوقوع الهبة في يث اللبقيق حاله طعنها أما إذا كان مستأجره له
 فغضبان **(قوله)** ولذلك لا شيء عبارة حج ويجوز الإهداء لصاحب الفحل بل لو قيل يبدله لم يبعد
(قوله) لا عار للضراب محبوبة أي مستحبة كافي مر وعلى ذلك حيث لم يتعين والأوجب وكان

والتي عنها قد يفتنى
 بطلانها وهو الراد عنها وقد
 لا يتبينه وسيأتي (حى
 النبي **(قوله)** عن عيب
 الفحل) رواء البخارى
 (وهو ضرباه) أى طريقه
 لا التى (ويقال ماؤه) وعليها
 يقدر في الخبره ضاف لبيع
 النبي أى عن بدل عيب
 الفحل من أجرة ضرابه أو
 ثمن مائه أى بذل ذلك وأخذ
 (فتحرم أجره) للضراب
 (وثن مائه) عملا بالأصل
 في النبي من التحريم
 والمضى فيه أن ماء الفحل
 ليس يتقوم ولا معلوم ولا
 مقدور على تسليمه وضرايه
 لتلقه باختياره غير مقدور
 عليه لملكه ولما لا الاتى
 أن يعطى مالك الفحل شيأ
 حدية وإعارة للضراب
 محبوبة (وغير) بيع (حبل
 الحيلة) بفتح الحيلة
 والموحدة رواء الشيخان

الاستماع منها كبيرة حيث لأضر عليه في ذلك ويجب الاعارة بحماز يفرق بينه وبين المصنف حيث لا يجب اعارته بحماز وإن تعين لقراءة الفاتحة بأن لم يكن في البدل غيره بأن المصنف له بدل بأن يقفه غيبا يختلف هذا اهـ وخالف الآمام أحد في الاستحباب ويصح وقفه للضرب وإذا أُنْتُفَ شياً لايضمه الراقب بخلاف ما لو وقف عبداً فضاء متلفاً عليه والفرق بينهما أن العبد متلفاً متلفاً بريقته وقد قوتها الملك الوقت والفعل لا يمتلئ بريقته متلفاً فالضمان متلفاً على أن هو تحت يده ولو جن شخص على الفعل الموقوف أخذت منه القيمة واشترى بها غيره وقت مكانه برماوى **(قوله وهو نتاج التاج)** قيل المطلق جبل الحيلة على نتاج التاج فيه مجاز الأول لأن الجبل خاص بمائى البطن والنتاج خاص بالنفصل ورد ذلك بأن الزايد وغيره من الماحوشى صرحوا بأن هذا المطلق لقوى الأذن يكون مراده أنه مجاز شرعى وبعبارة حل قوله وهو نتاج التاج الخ أى لغة بل يقول يمتك ولما تله وهذا بيع جبل الحيلة حقيقة وقوله أو يبيع شأين إلى هو بيع جبل الحيلة على التسام أى البيع المتعلق به فالأضافة لا تدنى ملاحة ويضمن ضمان الضمير حر وزى **(قوله أى على نتاج التاج)** وهذا هو المسمى في الرب بالمقاومة وهو بيع الدواب ويؤجل الجن إلى أن يؤخذ من أولاد الدابة والامر على فاعله لأن هذا ما يمتنى فيمنع فيه كاذ كره ع ش وقوله أو يبيع شأينها تفسير ابن عمر راوى الحديث به قال مالك والثايفى برماوى **(قوله وهو بكر النون)** أى وشيها حل وشرح حر **(قوله معنى المفعول)** مأخوذ من تحت الناقة بالباء المفعول لأخبر حر أى في سورة النبى المفعول لكنه في الحقيقة مبنى للفاعل فتحت الناقة بمعنى ولدت فالتاة فاعل ع ش **(قوله ولا يقال جبل لغير الأذى)** فقيه يجوز من وجهين الأول المطلق الجبل على العلم وهو مختص بالآدميات والثانى المطلق المصدر على اسم المفعول وهو المحلول اه زى وصلاة الأول المطلق لأن الجبل خاص بمعمل الآدميات أطلق هنا على مطلق محل سواء كان في الآدميين أو في غيرها وعلاقة الثانى التعلق **(قوله على التفسير الأول)** هو أن يبيع نتاج التاج والثانى أن يبيع بمن الخ ع ش **(قوله ملقوثة)** أى ملقوح بها فقيه حذف وإصال يقال فتحت الناقة من باب تم فقهى لا تقع أى حلت فقهى حامل برماوى **(قوله وهو لغة جنين الناقة خاصة)** برده على أن النلقى المقوى أخص من الشرعى مع أن للشهور العكس الآن يقال هذا المشهور أغلبي والأفقه يكون متساويين أى أراد قد يكون المقوى أخص كأهنا شيخنا **(قوله من الاجنبة)** شمل الله حر والذى وانظره مع قوله جمع ملقوثة وشو برى ويمكن أن التاء في ملقوثة للبالغة أو للوحد شيخنا **(قوله وعن بيع المضايف)** سميت بذلك لأن الله أدعوا في ظهورها فكشها مضيتها قاله الأزهري مجبة وقال شيخنا حر سميت بذلك لأنها في ضمن الفحول **(قوله من الماء)** أن قلت يستثنى عن هذا بما تقدم في السب فارجحه ذكره قلت وجهه ورود النهى عن خصوص الصبيتين فرأى بشوهم مخالف للحد وكذا لاند كورة مع أن لكل منهما معنى آخر به تفارق الأخرى شو برى شيخنا بأن الرجوع في عب الفحل إلى اسم للضرب وبعض الناس خص الأول بأن يشترى ماء لائق شلا وهنا يشترى بملقاوا لينظر ما يستدرك حل ور بما يدل على ذلك كلام الشارع وكبب إضافا الفحل الذى في صلبه يسمى باسمين يسمى عباوى يسمى مضمونا أو مضيا ما جمع بينهما لورد النهى عن خصوص الصبيتين وعلى تفسير السب بالماء يكون أعم مما هنا لأنه شامل لما كان في غيره الصلب ولم يظهر من كلامه المسمى الثانى للمضايف المفارقة لى عب الفحل وقال الأستاذى الأول أن يشترى ماء مطلقا والثانية أن يشترى ما يحمله الاق من ضرابه في علم أوعاين عليه فهما ميتين

(وهو نتاج التاج بان يبيع
أى نتاج التاج (أو) يبيع
شياً (بمن إليه) أى إلى التاج
التاج أى إلى أن تلهذه
القامة ويده ولدها قوله
ولدها نتاج التاج وهو
تكرس النون مصدر بمعنى
المفعول كما أن جبل فى جبل
الحيلة كذلك والحيلة جمع
حائل كفاش وشفة ولا
يقال جبل لغير الأذى إلا
مجازاً وعدم صحة التبعين
ذلك على التفسير الأول لأنه
بيع مالىس بمولوك ولا
معلوم ولا مقدور على تسليمه
وعلى التالى لا إلى أجل
مجهول (و) عن بيع
للملاقيح (جمع ملقوثة
وهي لغة جنين الناقة خاصة
وشرعاً أعم من ذلك كما
يؤخذ من قول (وهى ماني
البطون) من الاجنبة (و)
عن بيع (للمضايف) جمع
مضمون كجائين جمع
مجنون أو مضيان كضامح
ومتاح (وهى ماني الاصلاب)
للفحول من الماء روى
النهى عن بيعهما مالك

مرسله الإزاره لصدمة محبة بينهما من حيث المعنى للمعاصر (٢٠٧) (د) عن بيع (اللمسة) رواه الشيخان (بأن يمس) بضم الميم وكسره (تو بالهرا) لكونه مطوياً أو في غلظة فهو أعم من قوله مطوياً (ثم يشترطه على أن لا خيار له أذكاره) اكتفاؤه بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسه فقد بعتك) كفتاؤه بلمسه عن الصيغة أو بوجه شيئاً على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (د) عن بيع (اللماسة) باللمسة رواه الشيخان (بأن يحصلا البند بيعاً) اكتفاؤه بعم الصيغة فيقول أحدهما إن هذا لك أو في بعتة فيأخذها الآخر أو يقول بعتك هذا بكذا على أني أذنبته إليك لزم البيع وانقطع الخيار وعدم الصحة فيه وفيما قبله لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط القاسد (د) عن بيع (الحصاة) رواه مسلم (بأن يقول بعتك من هذه الحصاة) ما يقع (هـ) هذه الحصاة (عليه أو) يقول بعتك (لك) مثلاً (الخيار إلى ربهما أو بجمعا) أي للتبايعان (الري بيما) وعدم الصحة فيه للجهل بالبيع أو يزن الخيار أو لعدم الصيغة (د) عن بيع (العمرون) رواه أبو داود وغيره وهو بفتح العين والراء وبضم العين واسكان (بأن يشتري سلمة

عندمان كان ع ش على حر (قوله مرسل) وهو ما شرط منه الصحابي قال النافع • (قوله للمعاصر) أي من أنه ليس بمطوياً لا مقدور على تسلمه ع ش (قوله وعن بيع اللماسة الخ) أي عن بيع مثقال باللمسة وكذا يقال فيما بعده (قوله يمس) ما فيه لمس بفتح الميم حل (قوله ثم يشترطه) أي بإيجاب وقبول حل (قوله عن رؤيته) فيطيل هذا فاعلم وإن قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط القاسد واليس لا يقوم مقام النظر شرعاً ولاعادة قول ذي (قوله أو يقول إذا لمسته) قال حمزة يصح قراءته بضم التاء وتحتها وكذا في كل مواضعها أي التاء وعال الألف مثلاً وبالفتح والصلو عن الصيغة الشرعية وبينه الاستوى بأنه أن جعل ليس شرطاً فطلانه لتعليق وإن جعل ذلك بيعاً فقد أفسده شو برى مع زيادة (قوله قد بعتك) أي فيقبل الآخر فهو وإن وجد الإيجاب والقبول لكنه مع الشرط القاسد وهو الالس حل (قوله خيار المجلس وغيره) أو أو بمعنى أو شو برى (قوله إن هذا لك) بكسر الاء وباءه ضرب كافى المختار (قوله وانقطع الخيار) عطفاً لزم على لزوم (قوله وعدم الصحة فيه) أي في بيع التابذة بصورته وفيما قبله وهو بيع اللماسة بصورة الثلاث وقوله لعدم الرؤية أي في الصورة الأولى من صور اللماسة وقوله أو عدم الصيغة أي الصيغة الصحيحة وهناك الصورة الأولى من التابذة والثانية من اللماسة وقوله أو فطر القاسد أي في الثانية من التابذة والثالثة من اللماسة تأمل (قوله أو عدم الصيغة) يرد عليه أن قوله في اللماسة قد بعتك صيغة فكان الوجه أن يقال إن البطلان في هذه لتعليق لعدم الصيغة وأجاب الشيخ حمزة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله قد بعتك خيار لا إنشاء وأنه جعل الصيغة مفقودة لا إنشاء شرطاً وهو عدم التعليق ع ش على حر (قوله أو لشرط القاسد) لأن خيار المجلس مثلاً لا ينقطع إلا بالتفرق أو الزام المقدور وقطعه بالأس أو بالتبذع كونهما في محلهما لم يلزم المقدركه في خيار المجلس ونفيه منسحب عليه وبالمعنى أيضاً في خيار اليب بالأس والتبذع كورين مع أنه لا يفتي بذلك اه قل على المحل (قوله ولك مثلاً) أي أولنا أو لى مرحف (قوله أو بجمعا الري بيما) أي اكتفاؤه عن الصيغة فيقول إذا ربيت هذه الحصاة فهذا الثوب مبيع منك فإذا رماها أخذته الآخر من غير مبيع قوله المذكور إنما يكون قاصداً بالأخبار لا الإنشاء فان حدهه الإنشاء صح لأنه حينئذ يكون إعراضاً عن قوله إذا ربيت هذه الحصاة فإذا قبل مبيع حل لأن قصد الإنشاء ينفي التعليق فأن دفع ما قبل كيف يصح مع التعليق وقال ع ش أو بجمعا الري بيما بأن يشترطاً على ع ش ثوب ومبيماً أو على أن الري نفسه يكون مبيعاً فيقبل للشرى ذلك ثم يري بالباع الحصاة فأرقت الحصاة عليه يكون مبيعاً بهذا تارياً قبلها (قوله للجهل بالبيع) أي في الأولى أو زمن الخيارين الثانية أو لعدم الصيغة في الثالثة (قوله وقال المرابن) وقد قبله عنه همرق في الثلاث شو برى (قوله سلمة) بالفتح وأما بالكسر فهي الفدة التي تخرى الحيوان وتطلق أيضاً على المتاع شو برى وبعبارة الصباح السلمة خارج كهيئة الفدة ثم قال والسلمة البضاعة والجمع فيها سلم مثل مدرة وسدرة والسلمة أيضاً الشجر والجمع سلمات مثل سجدة وسجدات اه وفي قيدتها بالكسر مشتركة بينهما بالفتح خاصة بالتجوف في القاموس السلمة بالكسر المتاع جمهها سلم والفدة في الجسد وقد فتح أن خارجاً في الفتح وأسلم أي صار ذاك سلمة فهو سلموه و بالفتح الشجرة ع ش وقول ع ش خارج بوزن غراب ويصنعهم وسلمة للمتاع سلمة الجسد • كل بكسر الين هكذا ورد أماني بالفتح فهي الشجرة • عبارة الصباح قاله في نهج

الراء ويقال المرابن بضم العين واسكان الراء (بأن يشتري سلمة

(قوله) ويعطيه نقدا) أي يدفعه الشرط في حطب القعد على أنه إنما أعطاهما ليكون من الثمن ان
 رخصها م ر وعش (قوله بالنسب) إنما قال ذلك ليكون من تمام الصيغة الأولى بأن المشتري
 بمجموع هذا اللفظ سواء أنصب المشتري أي على أنه خبر ليكون المحذوف أرفع على أنه خبر لما
 عذوف أي والافهوجة ح ل مع زيادة وقوله ليكون من تمام الصيغة الأولى غير ظاهر لأن الصبها
 لا يدل على التزام ذكر المشتري لهذه الكلمة حتى يكون من جملة الصيغة الأولى الصبها على المنع
 ليكون وهي لا تنمى ما ذكر كالإتيان بخلافه في بيع الصبرة الذي تقدم فانه على الحالية كما سمي وهي قيد
 ما ذكر كالإتيان تأمل (قوله لاشتهاله) أي البيع بمعنى العقد بخلاف ما لو افتقده على ذلك ثم تابعا
 من غير ذكره في العقد فانه صحيح قاله الاسنوي شو برى وقول الشارح لاشتهاله أي ضمانا عبارة م
 لاشتهاله على شرطين مفسد شرط الحبة وشرط رد المبيع يتقدم برأى برضى (قوله) وعن تفرق
 هلال قال وعن البيع ونحوه الحاصل به التفرق بين أمة وفرعها لان الكلام إنما هو في المبيع المسمى
 عنها لا بيان للثبات عنها ولو غدير يبيع ح ل (قوله) أوردت بيب) والتجسس منع التفرق بر جوع
 الفرض ومالك القطة دون الأصل الواجب لان الحاق القطعة والفرض ثابت في القدم وصورة للمع
 أنه وعبه الام حلاله حيث في يده وأتم بوله فالواجب لا تماثل في الولد والأولاد جميعا له معاملة بعبه
 الرجوع في أحدهما لعدم تأني العلة فيه حل (قوله) أوسفر) أي ان حصل له فضر لا وهو فرس خلية
 شو برى وعبارة ح ل قوله أوسفر أي حيث كانت رقيقة لان الحرة يملكها الفرع مع أي وان كان
 مزوجة وظاهره وان لم يجعل له إحصاء لا يبعد تنقيده بذلك (قوله) لا بنحو وصية وعقبة) أي لان
 للثمن محسن والوصية قد لا تقتضي التفرق بوضعها فعمل الموت يكون بمنزلة التبرير ويؤخذ
 أنه لو مات الموصي قبل التبرير بين بطلانها ولا يندفيعه شرح م ر أي وقبل الموصي الوصية وقبته
 البطلان وان أراد الموصي له تأخير التبرير إلى تميز الولد في بعض المواقف خلافه والاقرب البطلان
 كما في عش (قوله) وعقبة) أي منجز أو معاقب لاشتهاله التبرير والكتابة ولفائدة بدر (قوله) بين
 أمة) أي ولأولاد وقوله وان رخصت أي أو كانت كفرة أو مجنونة لها منجونة بتصرعه بالتفرق كان
 شرح م ر وخرجت الحرة فلا يحرم التفرق بينها وبين فرعها كما يأتي والحديث عام مخصوص بالامة
 (قوله) وفرعها) أي الرقيق المملوك لما لكها كابدل عليه قوله فلو كان أحدهما حراً أي ولين زنا
 أومن مسئولة حدث قبل استيلادها وان ارتكبت بالديون السيد وتبقى مستقرة في ذمت براري
 (قوله) ولو مجنوناً) دخل فيه البالغ حتى ينفق وهو كذلك قال الناشري وهذا اذا كانت عند المجنون ثمة
 زنا لم يولد لأماً بالبيرة فالظاهر أنه كالنفس شو برى (قوله) حتى يميز) التمييز فهم الخطاب والولد
 قاله الاسنوي شو برى وخرج به التفرق بين البهيمة ولدها وفيه تفصيل وهو لا يحرم ان كان يقع
 لها وأولادها المذبح ولأولادهم مع استثنائه عنها ويكره حيثنوع بحرم التصرف فيها بعد ذلك
 ولا يصح التصرف في حالة الحرية بنحو بيع فلو باع أحدهما لمن يغلب على ظنه أنه يذبحه لم يصح قتله
 لا يذبح بشرط الذبح عليه غير صحيح اه شيخنا كتب أيضاً قوله حتى يميز أي ولو في دين البيع أي
 سبع سنين على الأوجه عند شيخنا تفرق بين ما هو مسمى الصلاة من اعتبار البيع مع التبرير بأن فيها
 نوع تكليف وعقوبة فاحتيط لما شو برى وقوله في أول العبارة خرج به التفرق بين البهيمة
 أي وتوله حتى يميز لان ولد البهيمة لا يمكن تمييزه وقوله أيضاً فلو باع أحدهما لمن يغلب على ظنه
 للمتمتع عند م ر أنه لا يصح البيع مطلقاً مع المشتري أم لا ولو علم أنه يذبح كما يروى خنن ح ل
 (قوله) غير من فرق الح) يخرج مملون من فرق بين والدته ولدها قال م ر وهو من الكافر ولو روي

الشدب

ويعطيه نقدا) مثلاً (ليكون
 من الثمن ان رخصها والا
 فنية) بالنسب وعدم محته
 لاشتهاله على شرط الرد
 والحبة ان لبرض السلعة
 (د ر عن) تفرق) ولو
 باقلا أورد يعيب أوسفر
 (الابنحو وصية وعقبة)
 كوف (بين أمة) وان
 رخصت (وفرعها) ولو
 مجنوناً (حتى يميز) يتلوه من
 فرق بين والدته ولدها

(قوله) ولا يتجسس منع التفرق
 رجوع المقرض ومالك
 القطة دون الخ) سواء
 تلك في القطة لا من الفرع
 أولاد فقط وأتم بالفرع
 عنده وهو كذلك لما
 ذكره (قوله) والوصية قد
 لا تقتضي الخ) راجعنا
 الاصل فوجدنا فيه دوق
 م ر عدم قد لا يتجسس
 ما في قد لانها بوضعها
 لا تقتضي إنما الذي يوجب
 الموت بواسطتها تأمل وغير
 الشارح في شرح الهبة
 بقوله لعدم الضرر في الحال
 (قوله قبل التبرير) عبارة
 سم فان مات قبل أي زمن
 التحريم وقبل الموصي له
 بأحدهما الوصية احتمل
 أن يقال ينتشر التفرق
 حالاته في المدام وان يقال
 بيان ما والذي يشبهه
 الأول اه حج

زى وشرح هو وحج لانه حيث ليس مبنيا على الاول **(قوله كمتك عدى بآلف)** قال صاحبى
 وفي قوله هذا العبد وقالهنا أيضا بشرط الخ وقال أولا على أن يتبين وقال أيضا بما تامة وقال أولا بكنا
 كل ذلك لثنتين حرف **(قوله ورفق المقد الثاني)** أى استغافه وقوله بصن الخن وهو استغافه بالمقد
 الثاني **(قوله وكبىه زرا)** أى شرطه فالشرط المشترى والبايع يوافق كاصحر به الاصل وصبار
 ولو اشترى زرا بشرط أن يعده البائع أو ثوبا يخطيه فلا يصح بطلانه اهـ ويذهب أن يكون ثلثا
 شرط البائع ذلك والمشتري يوافقه لأن ذلك في معنى شرطه وانما لم يجعل كلام المصنف على الثاني
 عن التأويل لأن المذكور في كلامهم الاول لكن المناسب قول البائع ومعين بشرط بقا الخ بجه
 لأن يراد بالبيع الاول ما يشمل الشراء حل مع زيادة وهذا كله فيما لا يجعل المحاد أو الخياطة على
 البائع أو بائني فإن جعل على المشتري فإنه يصح وفي قول على الجلال فإن شرط المحاد على المشتري
 لم يشتر وان كان الشارط البائع خلافا لظاهر ما في العباب **(قوله بشرط أن يعصم)** البائع
 أو بائني أو قال ومحمد بخلاف واحد بهينة لاصح فإنه لا يكون شرطا لأن صيغة الامر شئ مبتدأ
 غير مقيد لما قبله فلو كان في معنى الشرط بخلاف صيغة الخبر فأنه مبتدأ فكانت بمعنى الشرط
 حل قال الشورى من هذا القبيل اشترى منك هذا الخاطب بشرط أن تجعله إلى البيت سواء كان
 البيت مرفقا أم لا وكذا لو شرط عليه حل الطبخة المشتراة ونحو ذلك **(قوله لاشترى البيع على شرط)**
 (عمل) فمبني أنه لو ضمن الزاد ما عمل فيما يملكه أى المشتري كأن اشترى ثوبا بشرط أن يبقى حله
 صح وهو غير صادق بل الوجه البطلان قطعاً كما دل من قوله بشرط بيع أو قرض أدهما بلان بيع
 بشرط اجارة أو اعادة بطل ذلك سواء قدم ذكر الخن عن الشرط أم أخوه عنه شرح هو **(قوله)**
(فيا) أى شئ وقوله لم يملكه أى ذلك الخن وهو المبيع **(قوله بعد)** أى أن معناه أبى لم يملك
 ففكأنه شرط على غيره أن يعد له في ملكه فلا يقال بخذ من هذا التبديل له لو شرط على الخ
 أو غيره أن يعد له في ملكه المستقر جار حل وعبرة قول على الجلال قوله فيما يملكه بمعنى أن
 لأن المشتري لا يحصل له ذلك إلا بعد تمام الصيغة ويحتل أن يقال إن المشتري شرط على البائع فلا
 فيما يملكه البائع بعد تمام الصيغة وتلك لو شرط عليه المشتري عملان فلا يملكه البائع غير الحال الفد
 قطعاً لا بتمه **(قوله وصح بشرط خيار)** البائع بمعنى وفيه بعد وهذا كالاتر كذا على قوله
 وشرط فهو مستثنى منه وعبرة الاصل ويستثنى منه صور كبيع بشرط خيار الخ وعبرة الخن
 هذه الامور في المعاملات كالرخص في المبادلات يقع فيها توقيف الشرع ولا تعتمد على كمال
 مصلحة اهـ ووجه ما ذكر واحد عشر صورة **(قوله وسأني الكلام عليها في محال)** أى يبيع
 وانما ذكرها هنا لبيان انها من المشتريات يرادى **(قوله وبشرط أبى)** أى في غير الروى دله
 الشارح العامل للاشارة إلى أن قوله لم يملكه راجع للتأني الاخرى فقط ولم يعمد المصنف له **(قوله)**
(وكنيل) أى كفالة كقيل للمشتري بمن في ذمته أو البائع لم يبيع في ذمته ولو لم يبيع أو ادركه
 يشمل الضامن ولو أسقط شرط الاجل لم يسقط بخلاف شرط الرهن أو الكفيل فإنه بطلان
 الاجل مئة تامة فهو غير مستقل بخلاف كل من الرهن والكفيل حل **(قوله معلولين)** أى تبين
 الاجل فيسقط علم عدلين غير العائدين كما يأتي في السلم في قوله لا يلزم رعه أو عدل غير
 معنى كون الرهن معلوماً انه اسم المقتدان متعلقه معلوم وهو الرهن وشيئا وقوله لم يرضع
 للثلاثة واللام فيه بالنظر للاجل لا المقتوى أى أجل عوض بالنظر إلى الرهن والكفيل لأم البائع
 أى لا يلزم تحصيل عوضه في استعمال المشتري وهو اللام في معنييه معلوماً المقتوى والتعليق

يشيخا

كبتك عدى بآلف
 بشرط أن ترضى مائة
 والمعنى في ذلك أنه جعل
 الالف ورفق المقد الثاني
 تمنا وانما المقد الثاني
 فاسد فبطل بعض الخن
 وليس له قيمة معلومة حتى
 يفرض التوزيع عليه وعلى
 الباقي فبطل البيع (وكبىه
 زرا أو ثوبا بشرط أن
 يعصم) يضم الصاد كسرهما
 (أو يخطيه) لاشتغال البيع
 على شرط عمل فيما يملكه
 المشتري بعد ذلك فاسد
 (وصح بشرط خيار أو
 برادة من عبا أو قطع خر
 وسأني الكلام عليها في
 محالها (و) بشرط (أبى)
 ورهن وكفيل معلومين
 لموض) من يبيع أو ثمن
 (في ذمته)

(قوله هو وغير مستقل فلا
 يغوث فلا سقط كالجمود
 والرداء اهـ يرادى
 قوله في كى علم عدلين الخ)
 لابد من كونه محمدا
 كالى مستقر لالى المحاد
 ونحوه اهـ هو
 (قوله معنى كون الرهن
 معلوماً تامة لم الخ) لكن
 المناسب لثنتين كونه لهما
 العدين ويشتر مئتا أو
 يغول تأجيل وكذا تأمل

الحاجة إليها في معاملة من
لا يرضى أياها وقال تعالى
إذا دعيتهم فدين أن أجل
مضى أي معين فكتبوه
ولا بد من كون الرهن غير

البيع

(درس)

فإن شرط رده بالثمن بطل
البيع لاستلزامه على شرط
رهن مالم يملكه بعد العلم
في الرهن بالشاهدة أو
الوصف بصفتها السلم وفي
الكفيل بالشاهدة أو بالاسم
والتب ولا يكتفى بالوصف
كوسرة في بحث الزاني
إن أكتفى به أول من
الاكتفاء. تشاهدة من
لا يعرف حاله وسكت عليه
الدوي بتعديري بالاموض
أشمن من تعديري بالثمن وخرج
بقيته في ذمة الكفيل كما قال
بنتك بهذا الفهرام على أن
تسله في وقت كذا أو
ترهن بها كذا أو يضمنك
ها فلان فإن التذمة بهذا
الشرط باطل لأنه رفق
شرع لتحصيل الحق
والعين حاصل في شرط كل
من الثلاثة منه واقع في غير
ما شرع له وأما صحة ضمان
العوض للثمن بشرط
بقية كاسياني في محله

(قوله رجه الله أعمر من
تعديري بالثمن) يشمل الرهن
والكفيل والأجل على
البيع في التذمة وإبطاله
سأورد أني لا يقول العتمة

شيخنا ح (قوله الحاجة إليها) أي إلى هذه الثلاثة كما هو ظاهر كلامه من وانظر لمجوز عود
الضمير على الثلاثة التي قبل أيضا فيكون راجعا للثمة تأمل الظاهر لم (قوله وقال تعالى إذا دعيتهم)
دليل ثان على الاجل وقسم الدليل العقل على الآية لمعومه وضوحها بالأجل فلذا قال وقال تعالى ولم
يقبل لقوله تعالى والآية وإن كانت واردة في السلم فالعبرة بعموم لفظها (قوله غير المبيع) لا الرق بكماله
السابق أن يقول ولا بد من كون الرهن غير الموض شوري وقيل بغيره عن الشارع بأن ذكر المبيع
لجود الخليل كالمعول قوله أو للموض وانما يشترط لأن التأجيل يقتضي أن الثمن دون المبيع والغالب
في المبيع أن يكون معينا عن (قوله فان شرط رهنه) أي المبيع المعين ولو بعد قبضه وقبل تمام الصفقة
وشأنه أن شرط رهنه الثمن المعين والمبيع في الذمة بطل وكلامه أو لا تشمل لذلك فإذا سكتها
مجرد تصور لأن الكلام انما هو في بيع الاعيان حل (قوله على شرط رهن مالم يملكه) أي
المشتري أو البائع بعد أي الآن لأنه انما يملكه بعد البيع أي تمام الصفقة فهو بمنزلة استثناء منته من
المبيع حل ولا بد أن يكون الشرط من المبتدئ من المتبايعين حتى يبطل البيع فلورهنه بعد قبضه بلا
شرط منته صمد من وطا من ولو في المجلس وهو ظاهر والشرط المفيد أن يكون في صلب العقد
قبل تمامه عن زيادة (قوله والمثل في الرهن) أي في مثله (قوله والوصف بصفتها السلم) ولا
يتاقي ما سري بيع الغائب من أن الوصف لا يجزئ عن الرؤية لأنه في معين لا موصوف في الذمة وما هنا
في وصفه مرد على عين معينة شرح من ملخصا (قوله في الكفيل بالشاهدة) ولا نظر إلى أنها
لا تعبر بحاله لأن ذلك البحث معها تفصيل ولأن الظاهر عنوان الباطن شرح من (قوله أو بالاسم
والتب) أي وهما يران ذلك السمي المنسوب والا كان من قبيل الغائب سم (قوله ولا يكتفى
الوصف) ولا يصح البيع حينئذ (قوله كوسرة في الرهن) لأن الأصول لا يمكن التزامه في الذمة لا قضاء
القدرة عليهم بخلاف الرهن فانه لا يكون الا على ما كان له في الذمة حل ومثله من ثم قال
بعد ذلك بهذا جرى على الغالب ولا نقدي يكون الثامن وقدمت محبة التزامه في الذمة ومحة ضمانه بأن
سيده وأضافكم موسرة فيكون مطلقا فالتاس مختانون في الإبقاء وإن اختلفت وإيسارا وعدالة
فأدفع بحث الرافعي أن الوصف به من أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله اه شرح من والرفيق
لا بد لعدم دخوله في الموسر لأنه لا يملك شيئا (قوله من لا يعرف حاله) وأوجب عنه بأن الأصول
لا يمكن التزامه في الذمة لعدم القدرة عليهم فانه في شرح الرهن وبأن الثقات يتفاوتون اه شوري
في بحث الرافعي من حيث وأجاب الجاني بأنه بمقتضى ظاهر الشخص بعلم حاله وبما هو عليه من الصعوبة
أو السهولة غالبا والظاهر عنوان الباطن (قوله وسكت عليه) أي رضيه وأقره بخلاف سكت عنه فانه
يعني بغيره رمادي (قوله لأنه رفق) الضمير راجع لشرط كل من الاجل والرهن والكفيل حل
وعبارة من في شرحه لأن ذلك انما شرعت لتحصيل ما في الذمة (قوله فنظر كل من الثلاثة) أي
الاجل والرهن والكفيل وقوله مع ما في المعين (قوله وأما صحة ضمان الخ) جواب أو ما عتد في الذمة ذكر
تعليلها والتقدير وأما صحة ضمان الخ فلا تردد اذ ذلك الحكم مشروط بقية كاسياني وما هنا قبل القبض
لأن الشرط في صلب العقد أي إذا قبض ما ذكرتم خرج مقابله مستحقا فانه ضمن يده إن تلف سواء
أ كان المستحق الثمن أو المبيع فهو في قوة ضمان دين شيئا وهذا لو ارد على مفهوم قول المتن للموض في
ذمة النظر للكفيل وهو جواب عما قيل لا يستقيم في سلفة الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لأن
الاصح تضمنان المبيع المعين والثمن المعين فممن من كلامه أن الكفالة تامة لضمانه وقيل بهذا السؤال
لا رد لأن الكلام هنا في شرط ذلك في العقد وما ياتي بعد العقد انسياني قول وصح ضمانه ذلك بعد

اقتداء من مبيع في الذمة بلفظ البيع فيما أساما على التمتد

قبض ما يشمن ورفق بينهما ولعل هذا جواب الشارح بقوله فشرط قبضه أى قبض واقماني حلب
 المقدر بل يبدى بخلاف ما هنا عبارة شرح مدر كائن عجز ولا رد على ذلك صفة ضمان العين للميتة والزمن
 العين بعد القبض فيم ما وكذا سائر الاعيان المضمونة للقبض من كلامه الآتي في باب الضمان اه أى فيكون
 ذلك مستثنى من عدم ضمان الميت وقال شيخنا حنفى قوله فشرط قبضه أى فهو في قولنا قبضه
 فأنقبض هو مثله ع ش **(قوله ويشرط في الاجل أن لا يبعد الخ)** أى بالنسبة لمن المؤلف وقوله بقاء الدنيا
 وان بقاء المتعاقدين أو أحدهما اليه لقيام وارثهما مقامهما سم ع ش **(قوله بنحو ألف سنة)**
 للم حال العقد يسقط بعنه وهو يؤدي الى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لان الاجل يقاله لسط من
 الفتح حل و مدر وعلم من قوله معلومين أن البيع يبطل بالاجل المجهول لليلة المذكورة كما مر به
 مدر كالى المحاد **(قوله فهو أولى من عكسه)** لشرف الماقل لكن الاصل لاحتكاك الرهن غير عاقل
 وقدر حوا بأن ما يجمع قياسا مطردا بالالف والتاوصف المذكور الى لا يعقل ولو بالتغليب حل
(قوله معينات) يجاب عن الاصل بأنه غلب الاكثر ع ش عبارة حج غلب غير العاقل لانه
 أكثر اذا لا كثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت تطرق الى الاجل الى أنه مدة وفي الرهن الى أنه عين
 وفي الكفيل الى أنه نسمة فالتدفع قول الاستوى صوابه للمعينين على أن ما جع بألف وثان فيكون
 مفردة مذ كرا فتصويه ليس في محله **(قوله بشرط اشهاد)** أى على العقد خوفا من الجور أى سواد
 كان الموضع في القصة أو معينا ع ش قال بعضهم من المعلوم أن المراد الشرط في صل العقد حقيقة لانه
 كان الشرط من البائع على المشتري يكون اشهاد المشتري على اقرارها بالعقد بأن يأتى بالله الله
 بالشهود فيقره والبايع لهم بأنهم تبايعا كذا فيشهدون على اقرارها هذا عبارة ما يكره دأما
 الاشهاد على أصل صدور العقد وحضوره فلا يتصور في هذه الصورة أى فيها اذا شرط الاشهاد في فعل
 المقنول لعل فيها كتبه قل على الجلال اشارة الى ما قلنا حيث قال قوله بشرط الاشهاد على جريان
 المقنول فله محامته لان ما قبله خاص بالمعومين وهذا عام كأشاره بالغاية وشامل أيضا للاشهاد على
 العقد وعلى العوض **(قوله واشهدوا اذا تبايعتم)** وزاد في السلم كما قال ابن عباس لا يمنع الاستدلال
 به في غيره لان العبرة بعدم اللفظ فان قلت أى عمومها قلت الفعل كالشركة وهي جزا لشرط لعمد
 فكذا الفعل اي باع وشو برى أو لان الضمير في قوله واشهدوا راجع للاشخاص والعموم في الاشخاص
 يستلزم العموم في الاحوال شيخنا بابل اط ف وصرف الامر في الآية عن الوجوب الاجماع وهو
 اصرا شاد لا تواب فيه الا لان قد بدى الاستثلال كذا قبل فليراجع قل على الجلال **(قوله وان اشهدوا)**
 الشهود أى اولئك يكن الموضع في القصة ع ش **(قوله لان الحق يثبت)** ولذلك لو عينهم لم يثبتوا
 كاسياني في الشرح ولا تأثر لغايات الاغراض بتفاوتهم وجاهة ونحوها وهذا مما يشهد به
 ابداهم بدوهم وهو كذلك ع ش مدر ع والذى في شرح الروض جواز ابداهم بطلانهم أو فقهه
(قوله أو كذا تبايعت) أى ولو فاسدة أو تديره ومثله المعلق عنه بصفة ان كان لا يصح رهنه حل **(قوله)**
 أو امتناع من رهنه أى عدم الرهن عليه عقد مستغلا وقوله وكفونه عدم اقباضه امتنع من
 اقباضه بصد عقد الرهن فلا تكرر اه ع ش بالمعنى فالمراد بالرهن في قوله وبفوت رهن ما يشتر
 للرهن والعقد عبارة شرح مدر أو امتناع من رهنه أى امتناع المشتري من رهن ما شرط عليه رهن
 أى رهن غير الميت ولو اعى قيمته كما شهدهم لان الاعيان لا تقبل الابدال لغايات الاغراض
 بذواتها **(قوله ونحوها)** كأن تعلق أرض جنابيه برقبته وان عفاهه بمجانا لان ذلك ينص فيه
 وكان وقع أو رهنه وأوقفه حل **(قوله وكفونه عدم اقباضه بعد رهنه)** وهذا يشهد أن انشئة

ويشترط في الاجل أن لا
 يبعد بقاء الدنيا اليه فلا
 يصح التأجيل بنحو ألف
 سنة وفي فقهي يعملون
 تغليب الماقل على غيره فهو
 أولى من عكسه الذى عبر
 فيه بقوله معينات (د)
 بشرط (اشهاد) لقوله تعالى
 واشهدوا اذا تبايعتم (وان)
 لم يبين (الشهود)
 اذلا تفاوت الرض فيه لان
 الحق يثبت بأى عدول
 كانوا بخلاف الرهن
 والكفيل (د) بفوت رهنه
 بموت للشروط رهنه أو
 باعتاق أو كذا تبايعت أو امتناع
 من رهنه أو نحوها وكفونه
 عدم اقباضه ونصيه قبل
 قبضه وتطويع عيب قديم
 به ولو بصدقه

(أولشهاد) وهو من زبدي (أو كغلة خبر) من شرط له ذلك لثبوت الشرط ثم لوعين في الأشهاد شهود أو ما أو أمتنعوا فلا خيار
لأن غيرهم يقوم مقامهم وتبصر بالفوت أعم بما عير به (كشرط) (٢١٣) وصف بقصد ككون المبد كاتباً أو

للأمانة من أدى وغيره
(حامل أذونات لبن) في
صفة البيع والشرط

(قوله فلا خيار في الجميع)
أي لانه أي إذا الكلام فيه
وأما البايع فوقع فيه تردد
لبعض المشايخ وقرر شيخنا

أنه لا يثبت له الخيار إذا شرط
كونه خلاصاً لفلان موعوا
ومن ذلك ما يقع ان الشخص

يشترى بقره مثلاً ويبيعه
له البايع عن أنها حائل ثم
تظهر حاملاً فلا خيار
لأحد لتقصيره في عدم
تفتيشه عن حالها أو أخبره

جاس مثلاً بأنها حائل
كأذا فبانت حاملاً فلا خيار
له لتقصيره في عدم التفتيش
بغيرها فخير أو يسي

(قوله ولو اختلفاني الحمل
قبل الخ) وكل ذلك عند
فقدان الحمل فلو وجدوا
فالعمل عليهم تأمل وعلى

هر الأولى بأن الأصل عدم
تطبيق المشتري عليه بارد
والثانية بأن الأصل عدمه

ثم انظر الفرق بين المشائين
لمختلف الأصل فيهما
وعبارة حجج لومات المبيع
قبل اختياره صحت
المشتري يمينه في فقد الشرط

الرجن يدخل فيه شرط إباحته ويقر بينه وبين الآخر حيث لم يعملوا إلا بالرجن اقراراً بإباحته
بأن سبب الإقرار على البقير حل (قوله أو اشهاد) أي بأن انتقم من شرط الإشهاد عليه أي أومات
قوله وقوله أو كغلة أي أو فوت كغلة بأن لم يكفل ذلك المبيع بأن مات أو امتنع وإن أن يكفل أحسن منه
حل (قوله من شرط له ذلك) أي ولا يجبر الآخر على القيام بذلك لأن الشرط له دعوة أي مخلصاً
بسبب التخير ممع ع و المراد خبر فورالانه خيار قص حل (قوله نعم لوعين) هذا استدراك
على ما قد يشبه قوله أو اشهاد لانه يجوز أن يكون المراد به أملاً أو مقة ومنها تبيين اليهود حل (قوله
كشرط وصف بقصد) أي عرفاً وإن لم يقصده العاقدان لانكسره كأي التوبة فاعلم لا تقصد عرفاً
ويكني أن يوجد من الوصف الشرط ما يطلق عليه الاسم إلا أن شرط الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون
حسناً عرفاً ولو شرطها لثبانت بكذا أو شرطه مسلماً فإن كفاً أو شرطه خلاصاً لموعوا فلا خيار
في الجميع بخلاف معكوسه فالأكثر والموسع ورغبة الرقيقين في لكافراً في قل على الجلال ولا
نظر إلى غرضه لضعفاته من إزالة البكرة لأن العرف في الأغلى وضده بالعرف كأي سول وظاهر
وجوه رغبة الرقيقين أي للمسلمين والكفار في الكفار مع انها لا تظهر بالقسبة للمسلمين وقد يقال رغبة
للمسلمين فيه من جهة أنه يجوز لهم بيعه للمسلم والكافر بخلاف ما إذا شرط كونه كافراً فإن مسلماً فله
الخيار لعدم جواز بيعه للكافر فيه تنقيح على المشتري ثم رأيت في شرح الرض ثبوت الخيار إذا
شرط إسلامه فإن كافر هذا أي قوله كشرط وصف بقصد تنازع فيه صح وغيره كما يدل عليه قوله
في صفة البيع (قوله أو للأمانة حامل) ويرجع في حل البعثة لأهل الخبرة يكتفي برجلين أو رجل
وأمرأتين أو أربع نسوة ولو اختلفا في الحمل قبل موتها صدق البايع أو بعده صدق المشتري ولوعين
في الحمل كونه ذكراً أو أنثى بل العقد حل مع زيادته من قل وقوله أو أربع نسوة ظاهر في حل الأمانة
أما البعثة فتد يقال لا يثبت عليها بالقاء المخلص لانه مما يطالع عليه الرجال غالباً ع (قوله من أدى
أوغیره) فالأمانة مستعمل في معناها القوي حل و يتيقن وجود الحمل عند العقد بانفصاله لمون سنة
أشهر من العقد مطلقاً أو لمون أربع سنين منه بشرط ان لا توفاً أو ما يمكن أن يكون منه اه (قوله
أذونات لبن) بخلاف ما لو شرط أنها تدراً وتغلب كل يوم كذا إلا يصح البيع كالمشروط كون المبد يكتب
كل يوم كذا لانه لا يضبط اه زى أي وإن علم قدرته عليه وكذا يقال في لبن حل قال قل على
الجلال ويكني ما يقع عليه اسم الكتابة عرفاً فان شرط جنسها اعتبر ولا يحتاج إلى وصفها بالكتابة
بكونها بغيره بقاء البعثة مثلاً ان لم تنقل بها غرض والأوجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا يطالع
العقد وان تحقق منه ذلك أو اختلفا في الكتابة فالحال فيصدق المشتري بصدومه والبايع في حياته
كذلك ولو رغب بحث باكان اختياره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الحمل فتأمل قل (قوله في
صفة البيع) ظاهره أن هذا وجوه التشبيه فيكون التشبيه به أي الذي شبه بهذا الشرط قوله السابق
ومع شرط خياره لكن يبعد هذا قوله وثبوت الخيار إذا هذا لا يستفاد من ذلك بل هو مستقل
فالأولى أن يكون التشبيه به قوله وبفوت رهن أي قوله خير وتنفاد الصفة منه لزوماً تأمل شوري
وقوله أو باق في صفة البيع حمل متعلق بكاف التشبيه أي بمادته عليه فكأنه قال انشابه المذكورة في

لأن الأصل عدمه بخلاف ما لو ادعى عبداً قديماً لأن الأصل السلامة وهذا رادفاته بعضهم بأن البايع يصدق يمينه في كونها حاملاً إذا شرطه
وأشكره المشتري ولا يتأق به تعيرهم فإذ كر بالموت لانه محض كمو بر واما الدار على أنتم معرفة الشرط بنحو يتفقد المشتري في
فيه لما حذر أن الأصل عدمه انتهت وصم اده بعضهم والله مر

الأمر الثلاثة **(قوله)** وثبت الخيار بالوقت) ومثله إذا شرط كونها مالا من ستة أشهر فلا بيان
إنها ماله من أربعة أشهر مثلاً فإنه الخيار لأن له غرضاً في هذا الشرط ع ش على مر **(قوله)** ينقضي
بمصلحة العقد وهي العلم بمصالح البيع التي يختلف بها الفرض ح ل **(قوله)** فلا خيار بفوته) لأنه
من البائع إعلام بذلك العيب ومن المشتري رضاه ح ل وهذا المانع نص في البائع صحيح
مع هذا الشرط فالنقيض في المتن يكون الوصف بقصد ما هو بالنسبة إلى ثبوت الخيار بالوقت بالنسبة
لصحة البيع **(قوله)** وبشرط متناه) أي ما ينقضي البيع وهو ما رتب الشارع عليه شيخنا ع
وحاصله أن الشروط في العقد خسة أحوال إما لمصلحة كشرط قطع الفترة أو من مقتضى
كالقبض والرد بالعيب أو من مصالح كالكتابة والخياطة أو بالاعراض فيه كالمطلعية أو غشاً
للقضاء كعدم القبض فهذا الأخير قد علم قد دون ما قبله وهو معمول به في الأول وثأ أكد في الثاني
ومثبت الخيار في الثالث ولاغ في الرابع اه **(فرع)** اختلف جمع فيمن اشترى حاد شرط أن
ينبت الذي يتجه فيه إيماناً به قبل بذره بعدم إتيانه خيبران خير فده ولا نظر لأن كان عدم
إتيانه يفرق قبل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالأشترى بطبيعة فخر زبارة في واحدة منه فوجدنا
معية حيث رد الباع لأنه لم يثبت من عين المبيع شيء وكذا وحلف المشتري أنه لا ينبت لما قرره ابن
عينة لفقد الشرط فان اتفق ذلك كله بأن بذره كله ولم ينبت شيء مع صلاحية الأرض وتمتد لزبارة
من أرض غير يقوم أو حدث عيب فله الأرض وهو ما بين قبحته حباتاً بائناً غير بائناً كالأشترى
بقرة بشرط أنها لا يورق في سنتي بده ولم يورقها يورق وحلف أنها غير يورقون له الأرض والمبيع إذا تضمن
زماناً للمشتري وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم ينبت يلزم البائع جميع ما خسره المشتري عليه كأجرة البذر
ونحو الخراج وبعضهم أجرة البذر فقط بعيد جداً إذا الوجه بل الصواب أنه لا يقره شيء من ذلك إذ
ليس مجرد الانبات تقريراً بموجب جباله لأنهم رأيت شيخنا أفتى في بيع بذرة على أنه بذرة فزوعه للمشتري
فأورق ولم يثمر بأنه لا خيار وإن أورق غير ورقتاه فله الأرض اه حج بحرفه **(قوله)** ورد بيب
عنه إذا أمكن الوفاء به والاكتفاء كان للمشتري رهنه وأراد الوفاء بغيره فلا بد له من أن يرضى
المهر من يديه في الدين بشرط الرد بالعيب فإنه لا يصح تنذر الوفاء لتنذر ما يلاذه بمجرد ملكه لما
شورى **(قوله)** لا غرض فيه) أي عرفاً فلا عبرة بفرض الماقد بين أحداهما م **(قوله)** والشرط
في الأول صحيح) هي شرط مقتضاه والثانية هي شرط ما لغرض فيه الخ ع ش **(قوله)** لا يورق نذا
أي من المشتري: البائع ع ش **(قوله)** بشرط اعتاقه) أي العبد كله أو بعضه ليعين فلو اشترى بعه بشرط
اعتاقه ما اشتراه أو بعض ما اشتراه ميتاً صح وإن لم يكن باقيه حراً على الرابع أو مهيأ لم يصح خلافه
لأنه يجوز عبارة زوي بشرط اعتاقه أي الرقيق أو ماله بعه البعض بشرط اعتاق ذلك البعض مع
ولو بعه الكل بشرط اعتاق بعه قال الأسنوي للوجه الصحة أمكن بشرط تعيين لفقد الشرط
فالمراد أنه إيماناً ببيع الكل بشرط اعتاق الكل أو ببيع الكل بشرط اعتاق البعض أو ببيع
البعض بشرط اعتاق ذلك البعض اه بحرفه وزاد صورة رابعة وهي ببيع البعض بشرط اعتاق
بعض ذلك البعض وكان معناه ع ش على م ولا فرق في صحة التقديم إذا ذكر وزيد مع اتفاق المشتري
بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع وبواقفه عليه المشتري أو عكسه على التعمد هذا ما حمل
ما ذكره سم على التحفة **(قوله)** بقيد زه) بقوله الخ) أي فالز يد مجموع قوله مطلقاً أو مذهب
قيداً للمردد وفي رابع يؤخذ من كلام الشارع بعد ذكره م قوله حيث كان الشرط بلب

يتمكن

وثبت الخيار بالوقت
ووجه الصحة أن هذا
الشرط يتناق بمصلحة
المقترض فيقصد وصف
لا يقصد كون شرطه فلا خيار
بفوته **(د)** مع **(بشرط)**
مقتضاه كقبض ورد بيب
(أ) بشرط ما لغرض فيه
(ك) بشرط أن لا يأكل إلا
كذا كهرية والشرط
في الأول صحيح لأنه أكد
وتعليقه على ما تقرر في السابق
وفي الثانية على أنه لا يورق
تنازلاً غالباً **(أ)** بشرط
اعتاقه) أي الرقيق المبيع
(منجزاً) بقيد زه بقوله
(مطلقاً وعن مشتر)

(قوله) مجرد الانبات الظاهر
أن يقول عدم الانبات اه
مصحح
(قوله) لا غرض
فيه) أي وإن كان يلزم السيد
في الجلة إذا كان من نوع
ما يلزم فدخل تعيين
ما كولي ثقة الرقيق مثلاً
كالهريسة لأنه من جملة
الكتابة اللازمة لألشرط
عليه خصوصاً ثلثاً وألجمع
بين أمين الرقيق فالقيد
بطلانها منهم من شرح
الروى الشارع فراجع

يمكن من الوفاء بالشرط بقول المصنف اعتاقه أي لم يبر من يعتق عليه معنى الإطلاق أن لا يضيئه إلى
 أحد من بائع أو مشتري أو غيره ما بدليل المقابلة بقوله أو عن مشتري **(قوله فيصح البيع)** ومثل البيع
 الحقة والقرض بشرط العتق رمادي **(قوله وليتبع)** مطالبته ظاهره ولو قيل لزوم البيع وهو الذي
 يظهر فليحذر شوري لكن الأقرب أنه لا يطالبه إلا بعد لزوم البيع لأن المشتري قبله متمكن من
 التصح ع ش على م د ومثل البائع ولزومه والحكم وكذلك التيق للبيع لا غيرهم من الآحاد خلافا
 لما يرويه كلام الشارح والمطلب يلزمه العتق فوراً ويحرم تأخيره بمده قبل الاعتاق ولو بعد الطلب
 استخداً لم يولد بالوطء وكذا وعاءه لأنه لا رهنه ولا يبيعه ولا يوفقه ولا يجارعه يلزمه فداؤه لو جنى كأم الولد ولو
 قتل قبله قتل ولا يلزمه شرعاً غيره ما لأن مصلحة الحر به وقد قامت بخلاف مصلحة العبيد المنذورة فإنها
 لغفراً فلذا جاز شرعاً ما لم يبيعهما إذا تفتت وكون كسب العبد لا يشتري قبل الاعتاق بشكل يمانو
 أو يبيع باعتاق رقيق فأخر عتقه عن موت الوصي حتى حصل منه كسب فإنها لا للوارث وقد يفرق بأن
 الوصي يبيع العتق بعد الموت لأنهم ليسوا بالبيع بشرط العتق إلا يمكن بعد الموت رقه بالاختيار والبيع بشرط
 العتق يمكن رقه بالاختيار بالتقابل وفيه بالخيار والبيع ونحوهما فلينبأ على م د وم
 على حج ولا يجزئ عتقه عن كفايته فيعتق عنه بالشرط لا عنها قل وبعبارة م د والأصح أن
 لبائع ويظهر الحاقه وبمطالبة المشتري بالاعتاق لأنه وإن كان حقاقة تعالى لكن له غرض في تحصيله
 لا يأتى على شرطه بغيره فالحق الآحاد له ولومات المشتري قبل اعتاقه فلتباين أن وارثه يقوم مقامه ويغير
 القاضي المشتري على الاعتاق أن لا تمتنع ولا يثبت الخيار للبايع بناء على أن أئني فيه لله تعالى فإن أصر على
 الانتناع صار كالولي فيعتق عليه القاضي **(قوله القاضي)** والشرط والشرط وقاؤه في المجموع اه زى **(قوله)**
 كغيره مرجوح والربح أه ليس الغير بمطالبة إلا أن يحل كلامه على ما إذا كان قاصياً ونحوه كوارث
 البائع دون الآحاد رمادي فالمتعدان الغير خاص بوارث البائع والحكم والعبد المبيع ح ف ومقتضى
 كون الحق لله تعالى أن لكل أحد أن يطالب وهذا من الشارح بقوله فيما يظهر **(قوله وإن قلنا)** الأولى
 اسقاط الوالي لنسب التعميم الذي ذكره بقوله وليتبع كغيره لأننا قلنا الحق فيه للبائع لأنه تعالى كان
 المطالب هو البائع فقط **(قوله)** حل وأجاب شيخنا بجعل الوالي للحال **(قوله كاللزم بالشرط)** أي
 كقول العبد المأتمم بالشرط في كون الحق في العتق لله تعالى لا للعبد شيخنا وقال ع ش أي في أن لكل أحد
 المطالبة أي أي كاهو مقتضى قوله كغيره وهو مسلم في القيس عليه وغيره مسلم في القيس تأمل **(قوله لأنه)**
 أي الاعتاق لم يشرطه فثبت أنه لازم بالشرط لا المشتري لم يكن الحكم كذلك شوري وانظره مع ما تقدم
 عن سم من قوله لافرق في جهة التقديم ماذا كالحق فأصل وهذا عني قوله لأنه الحق لله تعالى بقوله ببيع المطالبة
 الحق لكنه لا يناسب قوله كغيره لأنه لا يبيح الاطالبة البائع تأمل **(قوله ولو لمع العتق)** أي الاعتاق
 وقوله لغير المشتري متعلق بقوله بشرط شيخنا **(قوله)** غير مشتري وخرج أيضاً ما لو باع أحد عشر بكي
 حتمه من شريكه بشرط أن يعتق الشريك الكل فلا يصح لاشتهاء على شرط عتق غير المبيع ع ش
(قوله أماني الأولى) هي مبيع بشرط الوالي لغير المشتري والاخر عني قوله ونحوه عن غير مشتري الحق
 والبقية هي ما لو شرط تدبيره أو كتابته أو اعتاقه معلقا ع ش **(قوله فله الحق)** لأن ما ورد به الخبر
 العتق المطلق وفي معناه العتق عن المشتري فقط **(قوله ما يرد به خبر بريرة المشهور)** وهو كما في شرح
 الشجر بريرة عائشة اشتريتها أي بريرة بشرط العتق والوالا أي لم ولم ينكر رسول الله ﷺ الاشتراط
 الوالي لم يقوله مبال أو لم احم اه أي لأن البائعين كانوا اشتراطوا الوالي لا تقصم وكانت بريرة جارية

نبيع البيع والشرط للشرط
 الشارع إلى العتق (وإبانع)
 كغيره فيما يظهر (مطالبة)
 للمشتري (به) وإن قلنا الحق
 فيه ليس له بل لله تعالى وهو
 الأصح كاللزم بالشرط لأنه
 لزوم بالشرط وهو خارج عما ذكر
 يبيع بشرط الوالي ولو لمع
 العتق لغير المشتري أو بشرط
 تدبيره أو كتابته أو اعتاقه
 معلقاً أو منجزاً عن غير
 مشتري من بائع أو أجني فلا
 يبيع أماني الأولى فلهما خلفته
 ما تقر في الشرع من أن
 الوالي لمن أئني وأما في
 الأخيرة فلا نه ليس في معنى
 ما ورد به خبر بريرة المشهور
(قوله لأن المشتري قبله)
 الحق هذا لا ينتج تأخير
 المطالبة **(قوله فيعتق عنه)**
 بالشرط لا عنها وإن أذن
 له البائع اه شرح للروض

وأما البقية فلا تعلم بحصل في واحد منهما ما تشوف إليه الشارع من العتيق الناجز ولا يصح بيمينان يعق عليه بشرط اعتاقه لتصرف الوفاء به فإنه يفتقر قبل اعتاقه كذا قلناه

ولا شك في تركه العتيق (ولا يصح بيع دابة) من آدمي أو غيره (ودخلها) لجلها لاجل المجهول سبعا بخلاف بيعها بشرط كونها حلالا لأنه جلد فيه الحاملة وصفاتها (أو) بيع (أحدها) أما بيعها دون جلد فانها لا يجوز أفرادها بال عقد فلا يستثنى كأعضاء الحيوان وأما سبعا فلما علم بما في بيع اللاتيخ (كبيع حمار بحر) فلا يصح لأنه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى واستشكل صحة بيع همار المؤجرة فإنه صحيح مع أن اللعنة لا تدخل ككأنه استثناءا لصحة بيع همار المؤجرة ويجب أن الجدل أشد أصلا من اللعنة بدليل جواز أفرادها بالعقد فأنه ضاع استثناءها شرعا عنه (ويدخل حل دابة) ملكها (في) بيعها مطلقا عن ذكره معها بغيرها فبما لها فان لم يكن ملكا لمالك لم يصح البيع

(قوله) ردها كبيع حامل بحر) لو أعتق حلالا من نحو كلب وفت غير آدمي أو ثاء مشلا فالأقرب صحة البيع وبسبب ذلك كان حاجة في جوفها ولا يدخل كالحمل بحر فيكون مستثنى شرعا لا يصح و بما رأيت في كلام حج ما خالف ذلك كذا بخط شيخنا حرر له شوبر

لقوم من الأضرار كبيعها على نسيئة أو من الذهب في نسيئة أو ما لم يكل عام أوقية والأقرب على الأصح أن يعمون دهرها فشكت لعائنة قتل النجوم فقلت لما قولي لم أن عائشة تشتري بياضة أواق قد افقدت وأخبرتهم بذلك فقالوا بشرط أن يكون لنا الولاء فرجعت بريرة وأخبرتها بذلك فأتت عائشة النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فقال لها شترتها ولم يشرط لها الولاء فاشترتها على ذلك كما في البخاري وهو مشكل من وجهين الأول أنها مكتوبة والمكتوبة لا يصح بيعه الثاني أن شرط الولاء باطل مفاد وأجيب عن الأول بأنها مجزئت فغسلها بدليل ساق الحديث وعن الثاني بجوابين الأول أن ذلك خصوصية لبريرة يعني أنها تمت بصحة بيعها مع اشتراط الولاء بالباضة من طوائف أني الأدم يعني على أي اشترط عليهم أن الولاء كقولهم تعالى وإن أسأمت فلها أي عليها كما في القسطلاني على البخاري والجواب الثاني هو الظهور والأول هو المناسب لحال الباضة وتوحيه لم يقبله سابقا فأول ما لم يحصل أن يكون يوش نأخذ لصحة اشتراط الولاء (قوله) وأما في البقية (فانه) أي الشرط في البقية (قوله) كذا قلناه (الخ) معتمده (قوله) وفيه نظر) أي في عدم الصحة (قوله) ويكون ذلك تركيدا للحنى لأن الغرض من شرط العتيق حصوله وهو حاصل في ذلك ومن ثم قال بعضهم لو أراد الاعتاق العتق أي لا الاتيان بالبيعة صح به يجمع بين الكلامين ويكون كالمو شرط مقتضى العقد مما وحل (قوله) ودخلها) فقولهم منه ولا يصح العطف للتكرار مع قوله أو أحد هما بشيئا (قوله) لجلها لجل (الخ) فيلزم من ذكره نوزع الفتن عليهما وهو محمول واعتاق حكم المعلوم إنما هو عند كونه باعلا مأمورا كذا ذكره مر قال زى وهذا بخلاف بيع الجبقة وشوا وألجار وألجارون الحنفى سمي الجبة والاسم سمي الجدار بخلاف الجبل (قوله) وصفاتها (أخذ) بعضهم عدم الصحة لقول بكتما كان حاملها فراجعهم قل على الجلال (قوله) أو أحدهما) أي دون الآخر أي صرح بذلك في العقد ولذا قال الشارع أما بيعها دون حمالها (قوله) أما بيعها بدون حمالها) ويفارق صحة بيع الشجرة بدون ثمرتها فيقضي وجود الثمرة والعلم وصفاتها بخلاف الجبل والباضة كلوا زى (قوله) كأعضاء الحيوان) وقد يفرق بأن الجدل آبل إلى الاتصال فالأولى أن يقال هو لئلا مجهول من معلوم فيصير للبيع مجهولا وهذا فارق صحة استثناء منفعة الدار المؤجرة قبل البيع إذ لا يسلو بالمنفعة ونحوه الشجرة ولو غيره برة نهم يرد ما لو استثنى المنفعة في بيعها بغيره وبرة فله لا يصح لا أن يقال يصح إذا قرمده فراجعهم وقد يقال أن هذا مخالف لقضي العقد مطلقا فيسقط مطلقا فراجعهم قل على الجلال (قوله) في بيع اللاتيخ) أي من ليس بمعلوما ولا متقولا مقدورا على نسيئة عن (قوله) كبيع حامل بحر) أي كأن اشتريت أمعة لشخص برزوتة الحرة فان الولد حتى هذه الصورة عن وقال زى أو يرقى لغيره كالمو يبيعت لملك الرقي (قوله) فكأنه استثنى) عبارة مر لئلا للاستثناء الشرعي بالحسي (قوله) واستشكل) أي عدم الصحة (قوله) فصح استثناءه شترتها) لأن أن تقول إن المنفعة أشد اتصالا من الجبل لأنه متبني للاتصال ولا كذلك في الولاء بالباضة الشرف للثاني من أنها استثناء مجهول من معلوم فيصير الشكل مجهولا بخلاف المنفعة فالحال لست معلوم من معلوم زى وقد قدم قل (قوله) ويدخل (الخ) الأولى تقدمه على قوله كبيع حامل بحر للتناسب اه (قوله) مطلقا) أي بيما مطلقا حل (قوله) فان لم يكن ملكا لمالكها) أي أن كان

موصى به وقوله لم يصح البيع ولو مالكا الحل (تنبه) حذف المقد في مدة الخيار لا يصح البيع
 الفاسد لان ما وقع فاسدا لا يتقلب صحيحا والحاق المقد فيها يفسده لان الواقع في مدة الخيار كالأوقع في
 المقد قبل على الحل

(فصل فيها تنهى عنه من البيع الخ) أى في أو أسمى عنها فقلتك بين ما قوله من البيع ونذكر
 الصريح عنه باعتبار لفظ ما رواه أنه في بطلانها باعتبار ما هنا وفي هذه الترجمة واضحة وذلك لأنه لم يذكر
 في هذا الفصل فيما صححنا من الاعتلال الأخير وهو قوله ويبيع بخور وطبخه مكررا فكان
 المناسب تقديمه وأما غير هذا المثال من بقية أسئلة الفصل فالتى عنه فيها ليس بها وانما أمور
 تتعلق بالبيع في الحقيقة قوله ولا يذكر معها شامل لجميع ما عدا المثال الأخير من الاسئلة (قوله وما
 يذكر معها) كالنجنش والسوم على السوم فهو مطلق على قوة البيع (قوله من التهيى) أى من
 البيع الى تنهى عنها نوع لا يبطل الخ فالموصول ولا يخفى صور هذه العبارة لانها لا تشمل السوم
 على السوم والتجنش من كل ما ليس ببيع مع ذكره لأن يقال التقدير من التهيى عنه نوع لا يبطل
 بالهيى ونوع آخر غير ذلك وهو السوم على السوم والتجنش قوله وسوم على سوم بالرفع عطف على
 ما لا يبطل كاستنبه عليه حل قال الا فتعنى أقول وقد عني إيراد السوم والتجنش قولنا الشارح وما
 يذكر معها بان يجعل مثالا له يكونان بالجر على هذا (قوله ما لا يبطل بالهيى عنه) أى نوع مغاير
 لأول والتعريف في بطلان عائد على البيع دلالة السياق عليه و يصح أن تكون ما واقعة على البيع
 فافعل مذكور أى ما لا يوقف لا تعميم مستتر زى وقال شيخنا ح ف ان كانت ما واقعة على نوع فيكون
 للتي من التهيى نوع لا يبطل بيه أى البيع منه فيكون التعريف راجعا لبعض أفراده ويكون التمثيل
 بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيح لان النوع شامل للبيع وغيره وان كانت واقعة على بيع يكون
 التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للباي ليس متاعا عن التهيى عنه وانما هو سببه والسبب ليس
 من البيع وأما السوم على السوم والشراء على الشرأ لهما بيعا فيتمين الاول (قوله لادانته أو
 لازمه) أى بأن كان التهيى لاصرا خارجا لان التهيى ان يرجع لادانته المقد كان فقدر من أن كانه أولا زمه
 كان فقدر شرط من شروطه اقضى الفساد وان لم يرجع الى ما ذكر بأن كان لاصرا خارج غير لازم
 بغض الفساد كبيع الحاضر للباي لان بيع الحاضر للباي قد يردى لتعنيق فنهى عنه لذلك (قوله
 كبيع حاضر لباد) أى كبيع حاضر لباد وهو قوله اتركه لايه تدر بجا باعلى لان قول الله كور
 نهى عن ما لم البيع فآثر ع ش قال ابن قاضي شبهة في نكتة قد قيل التهيى عنه في الحاضر للباي
 والنجنش والسوم ليس ببيع ككيف يصدر من البيع التهيى عنه او بجا باه لما تعلق هذه الامور
 بالبيع أطلق عليها ذلك شورى وأجاب ع ش بأنها كانت سببا للبيع بها بيعا يضمن تسمية الب
 باسم السبب اه أقول وقد عني إيراد هذا ونحو السوم قولنا الشارح وما يذكر معها اه اعني
 (قوله لاد) متعلق بمحذوف أى متاعا كحائنا لاد وعبارة البهتو بيع حاضر تاع باد (قوله بان
 قدم البادى الخ) ويظهر أن بعض أهل البلوكان عنده متاع غزور فخرجه لبيعه حال تعرض
 لمن يبيعه تدر بجا باعلى حرم الله الآتية حج لكن كتب الشورى بهما شح المتد عند
 بيع التهيى بالباي والحاضر الخ بوافى الاول (قوله بمانم) أى تنكر أى شأنه ذلك كما فخرج
 هو وأشرقت الشارح بقوله وان لم يظهر بيه الخ (قوله أى حابة أهل البلد) أى مثلا هو وبه
 قوله مثلا على أن البلد ليست بقبا ضاوان جميع أهل البلد ليس بقيد وسواء احتاجوه لا تضهم أو

(فصل فيها تنهى عنه من
 البيع نوعا لا يقتضى
 بطلانها وما يذكر معها
 من التهيى) عنه لفتى
 يبطل بالهيى
 اقترن به لادانته أولا زمه
 (كبيع حاضر لباد) بان
 (قدم البادى بمانم
 حابة) أى حابة أهل البلد
 (اليه) كالطعام وان لم
 يظهر بيه بيهة البلد
 فقلته أو لمعوم وجوده
 ورخص السر أو لسكر
 البلد

(قوله بان يجعل مثاله
 الخ) لكن كون للتي بطل
 للشارح بيد
 (قوله بوافى الاول) يمكن
 أن يقال له أبقي القدم
 بحالة فلا ملاحظة

دوابهم حالا أو لا وقد يفهم منه أن لو احتاجت إليه طائفة من البلدان اعتيادهم الانتفاع بدون غيرهم
 كان الحكم فيهم مشله في احتياج عامة أهل البلد وهو ظاهر لما فيه من الضيق عليهم ثم لا فرق في
 ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم ع^ش **(قوله لا يبيعه حالا)** يظهر أنه تصوير فلو قسم
 لبيعه بعد ثلاثة أيام مثلاً فقال له أنكره لا يبيعه لك بعد أربعة أيام مثلاً حرم عليه ذلك لأن في
 وعمله التقيد بما دل عليه ظاهر كلامهم أنه يريد به بغير الوقت الحاضر فإنه تأخير عنه ويوجه
 بأنه لا يشترط التصديق الاحتشاد لأن النفوس إنما تنشوق للشيء في أول أمره اه^{هـ} صحيح والأقرب الأول
 لظهور العلة فيه ومثل البيع الأجرة فلأفراد شخص أن يؤجر محلاً فأرشد شخص إلى تأخير
 الجائر ولو قل كذا كرس من قبل ملاحم ذلك لما فيه من إبداء المستأجر ع^ش على من روى في قل
 الحلال قوله لبيعه حالا ومثله ليشترى به شيئاً **(قوله فيقول الحاضر)** ولو أنه ناره البدرى فإياه عطف
 وجب عليه إرشاده لما فيه من النصيحة على أوجه الوجهين وقال الأذرى أنه الأشبه وكلام الأمل
 يحمل إليه وأنهما لا يلازم لاجتماع إرشاده توسيعاً على الناس ومعنى عدم وجوب إرشاده أنه يكتف
 بغيره بخلاف نصيحته كذا أشار إليه هر وقضية عدم وجوب الإرشاد الإباحة وقد يفهم من كلام
 ع^ش حيث قال وقال ابن الوكيل لا يرشده توسيعاً على الناس لمتناع الإرشاد وهو الظاهر انتهى ع^ش
 روى في قل على الجلى ولو أنه ناره صاحب المتاع في التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو لم يمانه
 التصديق فقد لا يلزم على المتعمد اه^{هـ} ولو تمعد القائلون مما أمرت أن أفعلكم كما هو ظاهر يرمي
(قوله أنه) أى عندي أو عندك فلان أو ليصرح بشئ من ذلك فيجزم لله الله المذكورة
 وهي التصديق فقيده الأصل بعندى جرى على الغالب ولو قال الحاضر من غير إشارته يملك له على
 التصريح أحط حرم أيضاً ط^ف **(قوله لا يبيعه)** أى ولبيعه لك فلان بل ولو قال لا يبيعه أنت بغيرهم
 لوجوده للشيء حل وبعبارة ط^ف قوله لا يبيعه ولبيعه فلان مسمى أو ينظرى ولبيعه فلان فقط وذكر
 البيع فيدمت بغيره وقال أنه تركه من غير ذكر البيع لم يحرم وإن واقفه صاحب المتاع على الترك ع^ش
(قوله بغيره) أى أو دفعة واحدة تعد يوم حل وهو أى التمرد بما أخذ من المرد كان يصعد شيئاً
 شيئاً **(قوله بأعلى)** ليس يقيد وأما قيداً به ليكون أدعى لاجابة البادى حل والظاهر أنه قيد
 لأنه إذا سلمه الحضرى أن يفوضه إليه بغير يومه على التمرد لم يحمله ذلك على موافقته فلا يكون
 سبباً للتصديق بخلاف ما إذا سلمه أنه يبيعه بأعلى فلا زيادة ربحاً جعلته على الموافقة فيؤدي لتصديق
 ع^ش على هر **(قوله فيجيبه)** ليس قيداً الحرمة قالوا لو حرموا لم يحجب بل وان خالفه بعدالة
 بالبيع حالا **(قوله لك)** أى للترك **(قوله لا يبيع)** صحح بالرفع والحزم بل قال بعضهم الرواية بالجزء بل
 عليه حذف الباء الثانية ع^ش أى لا يشيب حاضر في بيع متاع لباد بالقيود المذكورة في المتن فليس
 عنه سبب البيع لا البيع والحديث مفيد بالقيود المذكورة في المتن **(قوله زاد مسلم الخ)** أن يزيد
 التي ذكرها مسلم لموسمها ووقع للشرح أنه زاد في غفلتهم ونسب لمسلم وهو غلط فلا وجود لله
 الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كقضى به سرياً بأيدي الناس منها اه^{هـ} صحيح زى وقال بل
 وقوله سرياً بأيدي الناس أى تنج وتفتش بأيديهم **(قوله دعوا الناس)** فأنكم أن تركتم
 بالغ ذلك المتاع أهل السوق يبيعاً مباحاً وحيث أنتم من الأمم ويرزق الله بعضهم من بعض وقوله
 يرزق الله تعالى أى دعوا الناس في حال يرزق الله بعضهم من بعض وعليه فيرزق من فروع لا يمتثلان شيئاً
 جزءه في جواب الطلب فصد الجزاء وهذا القصد مفيد لما في هذا لأن الرزق من الله لا يشيب عن رزق
 الناس اه^{هـ} شورى إذا ثبت أن الرواية بالجزء فيقول بالسبب الظاهري ويكون معناه أنه دعهم

(لبيعه حالا فيقول الحاضر)
 أنكره لا يبيعه تدريجاً أى
 شيئاً شيئاً (بأعلى) من
 يبيعه حالا فيجيبه ذلك
 تحريم الصحيحين لا يبيع
 حاضر لباد زاد مسلم دعوا
 الناس يرزق الله بعضهم
 من بعض واللفظ في الآية

والبادي ساكن البادية
والحاضر ساكن الحاضرة
وهي المدن والقرى والريف
وهو أرض فيها زرع وخب
وذلك خلاف البادية
والنسبة إليها بدوي والى
الحاضرة حضري والتعبير
بالحاضر والبادي جرى على
الغالب والراد أى شخص
كان ولا يتفقد ذلك يكون
القادم غريبا ولا يكون
المتاع عند الحاضر وان
قيد بهما الأصل (وتلقى
ركبان) بان (اشترى)
شخص (منهم بغير علم)
وهو من زيادى

(قوله) بأنه لا غرض لها
الح) لم يظهر الفرق بهذا
والاخرى جمعا فى الفرق
للتعم صلايته لهما لان
الوط لا يتأتى الا من
اجتماعها والحرام هنا هو
الهلاله) وهي غير مشقة
على الاجابة فتأمل
(قوله) ويجوز جره عطا
على بيع الح) الاول فى هذا
الوجه ان يقال ان عطف
على قوله حاضر أى وكبيع
تلقى أى متبعب عن التلقى
(قوله) وحمل على ان اشترى
شخص منهم الح) ومن
الركبان بان اشترى بعضهم
من بعض اه اطف
(قوله) أى ولو صورة
استفهام) أى طلب الشراء
ولو الخ (قوله) فتحرم مجازتها

أى الوسط الصحراء

بأنه لا غرض لها على عدم تمكينه فراجعه قل قال صحيح ولا يقال هذا باباته معين على مسالة لا شرط
أى شرط كونه معيناً للصحة أن لا توجد الصحة إلا منها كلب الشايفى التطريح مع من يحرمه
ومبايعته لا تنزها لجمعة مع من تزعمه بعدداتها وهما الصحة تحت قبل أن يجيبه الله سبحانه
ولا خيار للشرى) أى ولا نظر لكونه لو اشتراه عند القوم بل اشتراه بارخص ح ف ولو سلم البادى
يريد الشراء فمن ثم الحاجة إليه فترض له حاضر يريد أن يشتريه رغباً وهو المسمى بالسار
فهل يحرم ذلك كإلى البيع ترد فيه فى الطلب واختار البخارى التحريم وقال الاذرى بنى الحزم
بفعل وهو للعمدة قال سم فان النفس القادم من ذلك الشخص أن يشتريه بل يحرم كإلى النفس القادم
لبيع من غيره أن يبيع له على التدرج اطف (قوله) والبادي ساكن البادية) عبارة التحفة فى باب
القبض البادية خلاف الحاضرة وهي الصادرة فان قلت فقرة أو كبرت فليدا وعظمت فديشة أو كبرت
ذات زرع وخب فريف شو برى ظاهره أن كلا من البلد والقرية لا يسمى ريفاً بل الريف الأرض
الخالية من السكنى المستقلة على زرع وخب وهو خلاف ما اشتهر فى عرف الناس أن الريف ما عدا
المدن والبادية على كلام صحيح أرض قفراء لا عمارة فيها ولا زرع ولا ثمر (قوله) وخب) بكسر
الخاء المهملة وهي كثرة الثمار ونحوها وقال فى المصباح الحب وزان حل الثمار والبركة وهو خلاف
الحجب وهو اسم من أحب المكان بالالف فهو محب وفى لغة وخب تحب من باب تم فهو خبيب
وأخضعه للوضع اذا أنبت فيه العشب والسكاد عش (قوله) وذلك) أى المذكور من المدن
والقرى والريف عش على حر (قوله بدوى) أى على غير قياس والقياس بادى وحاضر لفضل
مطرد فى نميله قال ابن مالك • وفعل فى فميلة الحزم • أى فميلة متبينة هنا فيكون فعلى على
غير قياس (قوله) جرى على غير الغالب) فلو قال حاضر حاضر أو بادى لبادى أو بادى حاضر أو بالسكس
على القائل لا لقوله ريمادى (قوله) ولا يكون المتاع عند الحاضر) معنى هذه العبارة لا يكون
الحاضر يطلب كون المتاع عنده (قوله) وتلقى ركباً) أى الشراء منهم وهو مطوف على قوله لا
يطلب أى ومن المتى عنه تلقى الح) ويجوز جره عطفاً على بيع فى قوله كبيع الح) أى وكبيع متبعب عن
تلقى ركباً أو أنه أطلق على التلقى بما لا نسب له شيئاً ح ف والتلقى ليس قيدها لو كان للشرى
منهم فالحكم كذلك حل وقع السؤال فى الدرس مما يقع كثيراً أن بعض العربان يضم المعمر
ويريد شراء شيئ من الفلانة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفاً من التفتيش على الناس
وارتفاع الاسعار فهل يجوز الخروج لهم والبيع لهم وهل يجوز لهم أيضاً الشراء من المدين عليهم ليل
قدومهم إلى مصر أم لا لانهم لا يعرفون سعر مصر والظاهر الجواز فيها لا تنادى بالصحة فيه الغالب
على من يقدم أنه يعرف سعر البلد وان العربان اذا أرادوا الشراء يأخذون بأكثر من سعره فى
البلد لا احتياجه اليه لم ان منع الح) من البيع لهم حرم لمعا لفتاح الحكم وليس ذلك من التلقى فى
الكلام فيه عش على حر (قوله) بان اشترى شخص منهم) أى ولو بصورة استفهام متبعب
بالشراء وقتبته أنهم لم يجيبوه للبيع لم يحرم عليه وهو ظاهر عش ولو تقاهم البيع عليهم كان كالتد
منهم فى أصبح الوجهين خلافاً للاذرى شرح حر وزى وعمل حومة ما ذكرنا لاجتماع ما يزيد من حر
البلد ولا فلا حومة كما هو ظاهر اطف ومعلوم أن للواضع التى جرت عادة ملاك الحاج بالترولين
كالصنفية مثلاً تعد بلد القاديين فتحرم مجازتها وتلقى الح) لبيع عليهم والشراء منهم قبل ومعلوم

(متاعا قبل قدومه)

البدمشلا (ومرغهم)

بالسر) المشتري بأنه

اشترى بدون السر

المقتضى ذلك للبين وان لم

يقصد الثاني كأن خرج

لنحو صيغة قرأهم واشترى

منهم وما عبرت أولى عما

عبر به (وغيره) وافورا ان

عرفوا الفين) فغير

لصحيين لتلقوا الزكبان

ولبيع وقرواية للبخاري

التلقوا السلع حتى يهبط

بها الى الاسواق فن تلقاها

فصاب السلعة بالخيار

وأما كونه على الفور

فقياسا على خيار الغيب

والمعنى في ذلك احتمال

غيبهم سواء أخرج المشتري

كاذبا أم لم يخبره باشتراء

منهم بطليم أو بغير طليم

لكن بعد قدومه أو قبله

وبعد مرغهم بالسر أو

قلها واشتره أو بأكثر

فلا يحرم لتلقا الغير

ولا خيار لتلقا المعنى

السابق ولو يعرفوا البين

حتى رخص السر وعاد الى

ما عاوبه فهل يشتر

الخيار وجهان منشؤها

اعتبار الاداء أو الاتقاء

وكلام الشاغي يقتضى عدم

استمراره

(قوله أي امكانها) فكان

النسب أن يقتصر على

المرقة

لما اعتيد الزول فيه ع ش على مر (قوله متاعا) وان ندرت الحاجة اليه ع ش (قوله قبل قدومه) صادق بماذا ظهر بدوا دخول البديل اجتنابا ليهاجرم الشراء منهم في حال مرورهم وهو أحد احتالين اعتمد به (قوله ومرغهم) أي امكانها حل (قوله المشتري) أي الثاني المذكور مع الشراء المتكورا أي ولا بد ان يشترى بدون سر البند وحل بشرط أن يعلم أنه دون سر البند أو يكتفي في الاسم شرطا بدون ولا بد ان يشترى بدون سر البند وحل بشرط أن يعلم أنه دون سر البند (قوله يبدون السر) بان اشترى منهم بدون عن السوق حال شرائه على الايجاب ان صدق في اخباره ولم بالسر بأن أخبرهم بملعوقه فزاد بعد اخباره وقبل شرائه ولو اختلف الثمن في الاسواق وادعى لو طبق أحداهما هل العبرة بما عاوبه كثر الناس أو لافرق محل نظروا قبل الادتيار بما عاوبه الا كثر لاهم لا يبدون مغلوبين الا اذا باعوا بديونه لم يبدون بديونهم (قوله للمقتضى ذلك) أي البين (قوله ويخبروا) فوراً ان عرفوا الفين) أي وان لم يبدوا البند وقبل يخبروا ان دخلوا البند قاطن الا يباع وهو الوجه مما قبله ومتى فسحوا قبل العلم على الاول أو قبل دخول البند على الثاني لم ينسخ وقد يشكل عليه مع مال مورثه الآن يجب بان الشروط والاركان وجبت ثم تخافهم بخلافه اذا شرط الفسخ المزع على الاول ودخول البند على الثاني والفسخ وتتم قبل شرط فلما وايضا فالتين ليس مقتضى الفسخ وحده وانما مقتضى عدم الرضا به بعد الاطلاع عليه ولا ينصو عن الرضا على الجهل بالتين ومن ثم اجتمع خدامها قرره ان لو فسخ بسبب جاهل بوجوده بان موجودا لا ينفذ فسخه فقد بعض شرطه بالظن الامر كظاهر ايعاب شوري ولو ادعى جهله بالخيار أدركه على الفور وهو يخفى على مصدق وعذر كافي مر (قوله لا تلقوا الزكبان) ينتج اتفاق أي تلفوهم كذا يقال في نظائر الآية شوري (قوله البيع) أي والشراء (قوله حتى يهبط) أي حتى تلبية أي ليهبط بها (قوله والمعنى في ذلك) أي النهي المنه للتحريم والتخير احتمال غيبهم أي الثاني عن شرائه بدون السر وهذا مع قوة السابق للمشتري يقتضى حصول الاتم وان اشترى منهم بسر البند أو أكثر منهم أنه ليس كذلك لانه وان لم يحصل لم غيبه الآن احتمال الفين والاشعار بأنه اشتراء بدون السر حاصل فكان ينبغي اسقاط لفظ احتمال حل أي لان المداق في الخيار على الفين بالفعل والمداق في ثبوت الحرمة على احتمال الفين حل لكن قول الشارع بعد ولا خيار لا تنفاه المعنى يدل على ان اسم الاشارة تراعى للخير وقال البرماوى لفظ احتمال محتملة وعبرة التحمل وللمنى في ذلك غيبهم قال قول عليه أي بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على التمسك بقول المتج احتمال غيبهم يراد بهذا ولفظ احتمال محتملة (قوله لكن بعد قدومه) أي ومرغهم ولو قبل دخول السوق وان احتال غيبهم وجهه قصيرهم حيث وما اختاره جمع منهم ابن للنظر من الحرمة في هذه الحالة يمكن جعله على ما قبل تمكنهم من معرفة السر شرح مر لعدم قصيرهم وثبت لهم الخيار حيث لا على التمسك ع ش (قوله ويصبرهم بالسر) أي ولو اخباره ان صدقوه شرح مر (قوله فلا يحرم) تيقن كان النسب ان يقول فلا يحرم ولا خيار لا تنفاه البين الذي قدمه والمراد تنفاه بالفعل وليس هو للمنى السابق الذي عليه حل مر (قوله لا تنفاه المعنى السابق) وهو الفين كاقسم عن بمر (قوله حتى رخص السر) في المصباح رخص التي رخصا فهو رخص من يقرب وهو ضاعف لا بد يعمد بالمعنى فقلنا رخص لفظ السر وتبدته بالتصنيف غير معقول رخص مثل قتل اسم منه اه (قوله اعتبار الاداء) فان اعتبرنا الاداء قلنا بالخيار وان اعتبرنا الاداء فلنا بد مع شيئا (قوله يقتضى صحتها) هذا هو التمسك كافي شرح مر حيث قال وجهه ما عاوبه كافي زوال عيب البيع

وان قيل بالفرق بينهما واصل الفرق بينهما أن ضرر المشتري ان دفع بزيادة عيب المبيع والضرر هناك بان
 بغوات المالية فلهذا متحدة هنا استمرار إثبات الخيار بأن ينسحب ويدخل في عودته فأنسل
 ا ط ف **(قوله والاوجه استمراره)** ضيف **(قوله ظاهر راغب)** اذ ظاهر ثبوت الخيار له وإن اشتراه
 بمراليد حل **(قوله جمع راكب)** وهو قوله خاص بركاب الا بل لکن المراد بالجمع على قوم غير
 وسوم على سوم بالرفع عطف على قوله لا يبطل لان المراد به البيع أى ومن المتي عندهم سوما لم يغير
 بيان لقوله السابق وما يذ كر معها أى البيوع حل والظاهر أنه يجوز ان عطف على بيع أى وبيع
 نتي عن سوما لم يغير حل والظاهر أنه يجوز ان عطف على بيع أى وبيع
 كونها واقعة على بيع والجبر هو الظاهر والمراد بالسوم ما يشمل الاسماء من صاحب السلفة والمراد بها
 هنا طلب جميعها كالامر للمائع بالاسترداد والمشتري بالرد لا حقيقة لان حقيقة السوم أن يأخذ
 السلفة لينأمل فيها أن يجبه فيشترى ما لم لا يفريدها والاسماء كون المالك يعطى له يسوما فيقول ان اشرح
 بأن يقول تبيع مجازي لان عيب الاسماء على التصو والاول والوسوم على الثاني لانه يسوما فليان
 يشترى بها وحل للمرة ان كان السوم الاول جائزا الا كسوم نحو عيب من عاصر الخمر بغير علم السوم
 على سومه بل قال العلامة الكركي يستحب الشراء به دة قال بعض مشايخنا بظاهر أن يجري ذلك في
 البيع على البيع والشراء على الشراء ويؤيده جواز الخطية على الخطية اذا كانت الاولى محرمة ولو
 أخذ منها غير متميز الاجزاء لياخذ به ضمن ذلك البعض فقط والباقي أملة وذلك كقطع فاش
 سامه لياخذ به عشرة أذرع فلو كان متميز الاجزاء كقطع بين أرواد أخذت كلها فقلنا ولو بغير تبيع
 فانه ينضمن الشكل لان كل واحد مأخوذ بالسوم اه برماوى مع زيادة تشبيها ولا يجوز على
 التحريم لکن قال ع ش على مر مانسه لو كان المأخوذ بالسوم نوعين متقار في القيمة وقدره
 شرا ما يجبهما اليه فقط وتلقا فهل يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما قيمة لجواز ان كان يجبه الاتي
 قيمة والاصل رادة التضمن الزيادة في نظر واصل الثاني أقرب سم على حج وهو يفيد أنه لا فرق
 في عدم الضمان للشكل بين كون ما يسمه متصل الاجزاء كسوم بر يدشرا بعضه وكونه غير متصل
 كالنوعين الذين ير يدأخذوا حذمتها الا يقال كل من التو بين مأخوذ بالسوم لانه كما يحتمل أن يشتري
 هذا يحتمل أن يشتري الآخر لا نقول هذا بينه موجود في الثوب الواحد لانه كما يحتمل أن يأخذ
 هذا النصف من الطرف الا على يجوز أن يأخذ من الاسفل **(قوله وهو خير بمعنى النبي)** اي لان
 لو كان خيرا محض الزم الخلف في خبر الصادق لما هو مشاهد من أن الشخص يسوم على سوما غيره **(قوله)**
 والمعنى في الايراد قال مر في شرحه أى وان كان المشتري أو الباعث مغبونا والبيع مكالوبية تحمل
 بالعرض من غير بيع **(قوله فغيرهما مثلها)** فالذي والمعاهد والمؤمن مثل المسلم وخير الحرب
 والمراد فلا يحرم ومن ثلها الزاني المحسن بدتوب ذلك عليه وتارك الصلاة بعد ما آمن بالامم ويحتمل أن
 يقال بالحرمة لان لها الزاني الجيلة ع ش على مر **(قوله وانما يحرم ذلك)** ولا بد من اتفاقها
 عليه صر جامع المواعدة على إيقاع العقوبة وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم افترا قمن غيرهما بعد إقرار
 السوم حيث شئ كما قبله الامام عن اصحاب شو برى وصف **(قوله صريحا)** في الكون لا يعم
 كافة الجلال اه **(قوله بأن يقول)** مثلهما وأشار به بما عهده على ذلك لوجود الدالة وكذا في بيع
 ما بأتى فالاشارة هنا ولومن الناطق كاللفظ ولا يشك ذلك بتصریحهم بأن اشارة الناطق للوالايا
 استثنى لان ذلك بالاشارة بالصقيد بمعنى أنه لا يصح جامع ولا شراء ولا يقع بها طلاق ولا عتق واما
 ليس من ذلك وبعبارة قول على الجلال ومثل القول أن يخرج له من جنس ما يرد شراره وهو

والأوجه استمراره وهو
 ظاهر الخبر ومال اليه
 الاثنى في شرح للنهائج
 والركان جمع راكب
 والتعبير به جرى على
 الغالب والمراد القامد ولو
 واحدا أو ما يشاء **(وسوم)**
 على سوما أى سوما غيره
 خير الصحيحين لا يسوم
 الرجل على سوما غيره وهو
 خبر بمعنى النبي والمعنى فيه
 الايراد ذكر الرجل والاخذ
 ليس للتفريق بل الاول لانه
 الغالب والثاني للرقعة
 والعطف عليه وسرعة
 استثناء فغيرهما مثلها واما
 بغير ذلك **(بمدقيرتين)**
 بالترافى صر بما بأن
 يقول أن أخذ شيئا ليشتر به
 كبداره

(قوله لرحه الله وسوم على سوما)
 ولما أخذ بالسوم
 مضمون ولو بغير تبيع
 فان كان ير يدأخذ به
 فظاهر أو بضمه متميز
 كقطعين أخذها ليشترى
 منها واحدا أو غير متميز
 كقطع ير يدأخذ به
 ضمن ما كان ير يدأخذ به
 وهو الاقل قيمة ان كان
 على مر اه فويست

أرخص منه وقت فريضة على اراد قاله والتفيد بالاقبل المفهوم له قال شيخنا ح ف والقول
 المذكور حرام وان لم يوجد بدلا بيع لازما، وروح الزواجر فيه فباعده بأنه من الكبار **(قوله)**
 حتى أبيعك الخ فان سكت عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا م فلاحوة لانه قد يكون
 له أو يعيب واعلمه به جاز وان لم عليه الرد كاذب ذكر الماوى في السكاح وقده بهنهم بما إذا كان
 من البائع تدليس والافلاحيوز الاعلام اذا زال الضرر بالضرر قل **(قوله)** ومشله باقل ليس قيدا
 بل ذكره ليكون أدعى الاجابة لان المدا على حصول الايداء وهو حاصل ولو بطل الثمن وكذا قوله
 فبايأتى أو بأكثر شيئا قل حل وحشد معنى كونه سائما على سوم غيره أنه عرض بضاعته
 لسوم الواقع لعملة غيره ومثل القول المذكور عرض لعمته التي مثل البيع بأقصد أو أوجد منها بجن
 للثل قال شيخنا والوجه أن عمل هذا اذا كانت السلعة تقوم مقام المبيع في الفرض المقصود لاجله
 حل **(قوله)** وخرج بالتقريب ما يوافق به على من يزيد فيه أى والحال أنه يريد الشراء والاحتم
 الزيادة لانهما من النجس الآتى بل يحرم على من يرد الشراء أخذ التاع الذى يوافق به مجرد التفرج
 عليه لان صاحبه إما يذن عاقد في قبليه لمز يد الشراء ويدخل في ضابطه بمجرد ذلك حتى لو تعلق
 بغيره كان طر يقا للضمان لا غائب بوضع يده عليه فليقتب له فانه يقع كثيرا عى على م
(قوله) بيع على بيع بالجرعة فاعلى بيع في قوله كبيع حاضر حل ومثل البيع غيره من بقية العقود
 كالأجرة والعارية ومن أمن عليه بكتاب ليطالع في حرم على غيره أن يسأل صاحبه فيسأل فيه من
 الإيداء اه برأوى قوله أن يسأل في أى يطلبه من صاحبه ليطالع في هو أيضا **(قوله)** كأن يأمر
 المشتري بالفسخ أى وان كان مذكورا والتبعية الواجبة تحصل بالترخيص من غير بيع م ر وسى
 هذا بما لانه قد يؤدى بعد الفسخ إليه عى فهو من اطلاق اسم السبب على السبب والامس ليس
 بشرط بل الذى عليه الاكثر أن مشله أن يعرض عليه سلعة من المشتري يزيادة مع حضور البائع لانه يؤدى الى
 الأول بل قال للملاورى يحرم عليه طلب السلعة من المشتري يزيادة مع حضور البائع لانه يؤدى الى
 التدمر والفسخ والامس حرام وان لم يفسخ لازما برأوى مع زيادة **(قوله)** وشراء على شراء هو
 بالجر أيضا عطا على بيع الأول وما ذكره المصنف في تفسير البيع على البيع والشراء على الشراء ليس
 بمتواترا حقيقين بل هو سبب لما يحرم بذلك زى **(قوله)** أعم لانه لا يشمل خيار اليب **(قوله)**
 قبل لزومه أمابه لزومه فاعلم انه وان تمكن من الاقالة يتخوفا ومحاكاة فبايظهر خلافا للجوابرى
 شرح م ر ويرى **(قوله)** كأن يأمر البائع بالفسخ ويتصور ذلك في خيار العيب مع أن الرد به
 فورى بما اذا وجد عن رد كان يكون في الل حل وعى ويتصور فسخ البائع باليب بما اذا وجد
 عيب بغير اللين **(قوله)** حتى يتناع أى لاجل أن يتناع الخ لكن لا يناسبه قوله أو يذر
 فالأولى أن تكون تعليقية بالنظر ليتناع وغاية بالنظر ليسر فهو من استعمال المشترك في معنييه
 وانشكرك رجوع الضمير في يتناع الى البعض بأن البعض باع لا مشترى فليحسن أن يقال حتى يشتري
 البائع وأوجب بأن بيع مصدر متصرف لفعوله وهو المشتري أى على بيع أحد البعض والضمير راجع
 له حيث أن بفان المصريح الضمير معلوم من المقام كما قاله حل وهذا على كون يتناع بمعنى يشتري
 فانما ناسخا منه الباع فلا إشكال وعبارة البرأوى قوله حتى يتناع لعل المراد حتى ينظر ما يؤهل اليه
 الامر بأن يتناع أى يلزم البيع فيتركه أو يذر أى يفسخ البيع فيعيه غيره فهو غاية لم تنع البيع
 الأول لأن لفظه يتناع متعجمة **(قوله)** والمعنى في ذلك أى في الهى عن الاثنين **(قوله)** فبدق
 المشكين هما قوله وبيع على بيع وشراء على شراء ولا فرق في حرمته ما ذكر بين أن يكون للبيع

حتى أبيعك خرامنه بهذا
 الثمن أو بأقل منه أو مشله
 بأقل أو يقول للمالكه
 استرده لا شتر به منك بأكثر
 وخرج بالتقريب ما يوافق به
 على من يزيد فيه فلا يحرم
 ذلك (ويع على بيع) أى
 غير مضمون خيار بيع بغير
 اذنه كأن يأمر المشتري
 بالفسخ لبيعه مثل المبيع
 بأقل من غناه وخبراته
 بشل غناه وأقل (وشراء)
 على شراء أى شراء غيره
 (ومن خيار) أى خيار
 مجلس أو شرط أو عيب فهو
 أعم من قوله قبل لزومه
 (بغير إذن) من ذلك الغير
 كأن يأمر البائع بالفسخ
 ليشر به بأكثر من غمته
 الصحيحين لا بيع بفسخ
 على بيع بعض الرادى
 حتى يتناع أو يذوق معناه
 الشراء على الشراء والمعنى
 في ذلك الإيداء فتولى زمن
 خيار لا يتوقفت المشتكين
 وخرج بزمن الخيار وهو
 من زياق في الثانية

بلغ قيمته أو نقص عنها ولا ين كونه ليتم أو غيره نعم تعريف المليون فبینه لا يحذور فيه لانه من
الصحة الرابعة ويظهر أن محله في غبن نشأ عن غش تصغير البائع فبال باضراء بالفسخ فلا
مالوناً العين عن تصغير المليون لعدم بحته لان الفسخ حينئذ ضرر عليه أي البائع والضرر لا يزال
بالضرر الحرف (قوله ما وقع ذلك) أي الأمر بالفسخ وقوله في غيره أي لا يجوز لأنه لا يبعد شيئاً
(قوله ما وزن البائع) علته أن كان البائع مال كافاً كان ولا أو وصياً أو كلاً ونحوه فلا عبرة بانه
كان فيه ضرر على المالك ومحله أيضاً أن يأذن لآخر من جنس ونحوه والافلاصة بانه شرح حر (قوله
ويجنس) بالرفع عطفاً على ما يطل وهو لغة الاثارة بالثقة لما فيه من اثاره الرغبة في البيع المحار
أثره من مكانه من باب ضرب قول ورواى وجهاً ظهر عطفاً على مع ماضر (قوله بأن يزيد) لا
لا يبعد أن ذكرنا زيادة لانه الغالب والافلاصة فيها مما يشاء لا لرغبة فيها فينبغي استناعه نعم ينبغي أن
يستثنى ما يسيى في العرف فتح الباب من عارف يرغب في فتحه لانه لمصلحة بيع السلعة لان فيها
في العادة يحتاج فيه إلى ذلك شو يرى ومنع السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنجس شرح حر قال
عش وتحتنه ان لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر لان المصح مجردة لا يجعل للمالك على
الامتناع من البيع بما دفع فيها أولاً بخلاف الزيادة لان المالك اذا عارضها بمتنع في العادة من البيع
بما دفعه أولاً (قوله لا لرغبة) أي لأرغبة لكن تصادف ارغفه ع عش (قوله ليرغبه) يقال غره
يفرغ الضم غرور اخذعه والفرير رجل النفس على الفرير اه مختار وقوله ليرغبه ليس قيداً
لأراد الفتح لبيع ولم يفسد تعريفه كان الحكم كذلك شرح حر (قوله ولا خيار لغيره)
تفريظه أي بسم مراجعة أهل الخبرة وتأمله وقبل له الخيار للعدل كالتصريح وعمل الحق
عند موافاة البائع للناجس والافلاص جزءاً ويجرى الوجهان فيما لو قال البائع أعطيتك منه
السلعة كذا فإن خلافة كذا أو أخبر عارف بأن هذا عقيق أو فزوج بمواطاة البائع فاشتره فإن
خلافة ويشارك التصرية بأنها تنفي في ذات المبيع وهذا خارج عنه اه حر في شرحه وقوله فإن
خلافة وصورة المسئلة ان يقول بهذا مقتصر على ما لو قال بعثك هذا العقيق أو فزوج فإن
خلافة لم يصح العقد لانه حيث يسمى جنساً فإن خلافة قد يختلف ما لموسى نوعاً وتبين من غيره فان
البيع صحيح ويثبت الخيار ومثل حر محالو بيع رد على أن حواشي سر في انتم غيره لم يطل البيع
أولاً فيه نظراً لجلب صحة البيع وقال لان الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع عش عليه أي
ويثبت الخيار لغيره (قوله بيع بخور وب) ومع كونه ما فهو صحيح ولا يثاق هو في هذا النوع
وما يشبهها خارج عن التسليم شرعاً لم يصح البيع لانهم ذلك بأن الخبز عنه ليس بوصف لازم للبيع
بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه وبه فارق البطلان الآتي في التفريق لا يوصف فإن
البيع موقوف على العقد شرح حر وأما آخر المصنف هذا فلما قدمه عند البيع لانه لم يرد فيه
بخصوصه فقد قال السبكي لم أتق عليه نهى فيه بخصوصه ومن النحو بيع الامهان عرف بالغير
والجار يقطن بخلفه الفناء الحرم والمختب لمن يتخذ آله هو والطعام مسلم مكلف كافر لا يكتفى له
ومضان يكتفى به بغير طعماء أو ولن أنه أي كلفها كما أفتى به والشيخان ومن النحو التزاد عن
وظيفة لغير أهلها حيث علم له بقره فيها من ذلك الفراغ عن نظارة عن علمه لا يتبدل بعض ما كان
الوقت من غير احتياط شروط الادال اه حل وقرره ح (قوله لم يتخذ مسكراً) أي لو كان
لحرمته ذلك عليه وان كنا لا تعرض له بشرطه وهو عدم اظهاره وهل يحرم بيع الزبيب حتى يخبه
مسكراً كاهو فنية الطاة ولا لأنه يستفحل التبيذ بشرطه وهو عدم الاستكراه في نظره يخبه الاث

نظر الاعتقاد البائع سم على حجب عرش (قوله أعمد أول) وجهه الأولى أنه ليس فيه إطلاق الخمر على عصير الرطب بخلاف عبارة الأصل فإنه أطلقه عليه وهو إنما يطلق لفة على عصير العنب وأيضاً الخمر لا يصير وإن أعيب عنه بأن المعنى لعصير العنب الذي يؤخذ في كونه خمرًا نعم في غير اللفة يطلق على كل عصير وأما عصير الرطب والرزيب فيقال له في اللفظة تبيذ والعموم في قوله نحو رطب لأنه يشمل الرزيب والقرينين (تنبه) اعلم أن البيهق تعزير به الأحكام الخمسة فيجب في نحو اضطراب ومالغسل محجور عليه ويندب في محجوز من الغلاء وفي الحماة للعالم ما يكره في نحو بيع مصحف وفوركة وفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره وعن أكثر ما هو حرام خلافاً للزالي وفي خروج من حرام بحيلة كسحق رباو يحرم في بيع نحو العنب مما هو يجوز فيما عدا ذلك وما يجب بيع ما زاد على قوله سنة إذا احتاج الناس إليه ويحرم الحاكيم لولا يكره أما كسح عدم الحاجة وما يحرم القدير على الحاكم ولو في غير الطعومات طيلة لاسمروا فإن الله هو المسحر ولا يحرم البيع بخلافه لكن الحاكم أن يعزير من خاف إذا باع ما شق الصا أي اختلال النظام فهو من التزير على الجائر وقبل يحرم وما يحرم الاحتكاك وهو أن يشتري قوتاً لا غيره فزمن الغلاء بقصد أن يبيعه باغياً تخرج الشراء ما لم أسك غلة خبثته ليديها في زمن الغلاء وبالتصدد ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقاً لم طراً لها ما كذا ذلك وزمن الغلاء زمن الرخص ويمكن الغلاء كأن اشتراه من مصر لينقله إلى مكة ليبيعه باغياً أو من أحد طرق البلد إلى طرفها آخر ذلك فلا حرج في شيء من ذلك على المتقدم عند شيخنا مر خلافاً لابن حجر في بعض ذلك قول على الجلال

(اصل في تفريق الصفة) أي المتقدمين للمقود عليه والألفاظ لا يفرق لانه شيء واحد وسعى بذلك لأن العرب كانوا يضافون عند الصفة الملائكة الجارية والمراد بالتفرق أثره وقوله في تفريق الصفة أي في بيان ما يقتضي تفريقها وبيان ما يقتضي تعددها ومعنى التفريق اختلافها جهة المصلحة لشيء وفاداد النسبة لآخر ابتداء ودواما والتفرق في اختلاف الأحكام منها أن يعلى كل عقدين المختلفين حكمهما ولا يوجد في الآخر شيخنا (قوله وتفرقها ثلاثة أقسام) وكذا تعددها لانه إما بتفصيل الثمن مع الشئ أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري برماوى (قوله لانه إمامي الابتداء) وضابطه أن يجمع بين عقدين يصح البيع في أحدهما دون الأخرى وقوله أولى الدوام وضابطه أن يجمع بين عقدين كل منهما بالقد وتلقا أحدهما قبل القبض وقوله أولى اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عقدين لأزمن أو جازين واختلاف العقدين من جهة اشتغال كل منهما على ما لا يشمل عليه الآخر من الأحكام وإن كان كل صحيحاً برماوى و قول وقال شيخنا لانه غلب التفرق في اختلاف الأحكام على التفرق في اتفاقها ثلاثاً سابعاً في قوله ولوجع عقد الخ لا يشمل منتفى الحكم واتحاش على اختلاف الأحكام حفاظاً لانه محل خلاف فلذلك غلبه (قوله ولو باع) المراد بالبائع هنا الإيجاب قط ويكون حيثن من ظرفية الجزء في الشكل لان الصفة العقد المركب من الإيجاب والقبول ولا يصح أن يراد بالبائع العقد لا يلزم حيثن ظرفية الشئ في نفسه وعبارة عرش لو باع أى ملك اه واتحاش البائع ليس لكونه موضع البحث والألاجارة والترويح وغيرها كلهن كذلك فإذا رهن ما يصح وبالأصل صحيح فيما يصح وبطل في غيره ولذا روج بقتو بقت غيره من غير وكالة صحيح بقت (قوله واحدة) أي به بدعفة مع أن التاء للوحدة لدفع توهم أولاده الجنس كشمرة خمر من جواة (قوله سلاوسوما) أي مقسوداً سلاوما كأي وهما لغتان في الحلال والحرام ومن ثم قرئ وحرم على قرية والمراد بالحل الذي يحل العقد عليه وبالحرم الذي يحرم العقد عليه لان الأحكام

أعم وأولى من قوله وبيع
الرطب والعنب لعاصر الخمر
(درس)

(اصل في تفريق الصفة
وتعددها •

وتفرقها ثلاثة أقسام لانه
إمامي الابتداء أولى الدوام
أولى اختلاف الأحكام
وقد بينها بهذا الترتيب
فقلت لو (باع في صفة
واحدة (حلاوسوما) كحل
وخراً وعبد وسراً وعبد
وعبد غيره أو مشترك

لما تعلق بأفعال المكلفين وذات الشيء لا توصف بالبيع ولا بحرفة شيئا (قوله بغير اذن الغير والشرىك) منهوم الفيد مختلف في المشترك يصح في الجميع وفي عبد الله بطل في الجميع كان كره بعد شيئا (قوله صح البيع في الحلل) سواء قال بعثك هذين أم هذين الخاين أم القين أم الخاين والخرام القن والخرم وفي مما يقتضيه التعميم بعثك هذين الخرين أم الخرين أم أشرار الخ وغيره بالخرم والخرم وعبر عنه بخل وكذا في مسألة الحر والعبد فهل يصح في هذه العمرة أم لا يظهر قول زي في حاجته أو وصفه بغير صفته وسواء قدم الحلال على الحرام أو أخره عن الصحة لكن رد على ما عن صم في الشرط الخامس من أنه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه كأن سمي القطن حر أو بالاسم لم يصح إلا أن يجاب بأن ما كان ما هنا كالجنس الواحد وإنما اختلفا في صحة البيع في الحلية والحرية ولا في مع اتحاد الأصل وهو الانسان والعصير لا منزلة اختلاف النوعين فلم يرد ذلك أو يقال لما سمي الخ والعبد بالبر لا بد على صوابه أصلا لغيره لاختلافه فان كان له اسماء بغير اسمه كالحر ربح الخ ما يصلح أن يكون مورد البيع ولم يوجد ذلك المسمى فيه في الخارج فأبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع إمكانه عرض اطاف (قوله من اخل وعبد الخ) ودخل الصحة في القول بعثك الخ واخل الخ والخرم وأما حكمه كالقول بعثك الخ واخل الخ والعبد في بطلان الكل قاله الزركشي لأن العقد على المستمتع يمنع قال قال نساء العالمين طوائق وأنت يازوجي لم تطلق لطفها على ما يتعلق ورد الكتاب من هذا القياس بأن قياس ما هنا أن يقول ملقت نساء العالمين وزوجي وفي هذا تناقض وزجته لا تملك إلا ذلك وهو العالم في الثاني ويستند بغيره بخل وقياس ما قال نساء العالمين طوائق وأنت يازوجي أن قال هنا هذا الحر مبيع منك وهذا الخل وفي هذه لا يصح البيع في الخل لأن عقد الخل يتم الجلة الثانية ولا عبرة بنية تمامها وهو طائقي في الأولى ومبيع في الثانية حل وعرض ملخصا (قوله) وقيل بطل فيما) إنما قال ذلك لقوة الخلاف والأفاسي هذا بقرته برباوي (قوله قال البيع والخرم) عبارة شرح حر وقال البيع واليه رجع الشافعي آخره ودرجات كونه آخرها في ذلك كونه الضموي وإنما يكون المتأخر مذهب الشافعي إذا أتى بما ذكره في مقام الاستنباط والترجيح بالرجوع عن الأول فلا ولا البيع إذا أطلق انصرف للرادى لا للجرى (قوله أنه لا يصح بيع العبد) أي أن لم يفصل الثمن كما هو موضوع المسألة من كون العدة واحدة ويؤخذ من المسألة أيضا أمالوفه فاته يصح فيما كالقول بعثك عبيدي بدينار وعبد زيد بدينار ويكون من قيل قوله الآتي ويتمادى بتفصيل ثمن إلى آخره شرح حر بتصرف (قوله لا يجوز) هنا الخ بعينه موجود في الأصل بآذن مع أنه صح في أحدهما الآن يفرق بشدة الجمل لآذن لأن حينئذ في تخمين وذلك في ثمن قسم والاولى أن يفرق بالتنازع في الآية فيما إذا آذن بخلافه بآذن بالتنازع بين البائع والمشتري مدفوع بتغيير المشتري والتنازع فيما إذا آذن بين الكلي كان بقوله أحدهما عبيدي بدينار كذا وينكر الآخر حر بالمتى قال قد لا يجوز بيع الخ في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لا لآلية وقد يشكل فيه بأن الرجوع في لاهل الحبرة (قوله يحتمل من المسمى) أي أن كان الحرام مقصودا أم لا كان غير مقصود كما فيصح في الخل بجمع الخ المسمى والمشتري الخيار على المتأمل لغير حر عرض (قوله باعتبار فيما) أي في غير المشترك والتلحق للثمن القيمة لانه لا حاجة الى النظر للقيمة في هذه النوعين

الرجوع في الم لا لاهل الحبرة) قال شيخنا قد لا يوجد أو يحتلوا (قوله رحمه الله سواء أعلم الخ) أرجع عرض الضمير للعائد وإنما أو بشرىا ودفعه قوله وأجاز قرينة على مرجع الضمير وهو الضمير

لكل منهما حكم وقيل بطل فيما قال البيع واليه رجع الشافعي آخره فلا وزن له شريك في البيع صح بيع الجميع بخلاف ما لو أذن مالك العبد فاته لا يصح بيع العبد في الجمل بما يخص كلاله عند العقد يحتمل من المسمى باعتبار قيمتهما) سواء أعلم الحال أم جهل وأجاز البيع (قوله كذا في مسألة الخ) قد قال اشارته للرفيق بوصف الحرية اقرارها ويمكن الجواب بما إذا كان وكذا مثلا لأن قراره لاغ اه شيئا (قوله رحمه الله بخلافه) أذن مالك العبد الخ ومثل اذنه يصح معصقة أو بيع وكيلهما وكذا لو باع عبده لاثني لكل واحد واحد فاته يفسد في جميع للبيع شرح الروض (قوله رحمه الله لا يصح بيع العبد) وكذا كما هو ظاهر أن يكون لكل عبد والاصح على حسب الحصة اه شرح الروض (قوله مدفوع بتغيير المشتري) فيه أنه لا تغيير مع العسل فالاولى عدمه بالتعاقب والفسخ اه مسم (قوله وقد يشكل فيه بأن الرجوع في الم لا لاهل الحبرة) قال شيخنا قد لا يوجد أو يحتلوا (قوله رحمه الله سواء أعلم الخ) أرجع عرض الضمير للعائد وإنما أو بشرىا ودفعه قوله وأجاز قرينة على مرجع الضمير وهو الضمير

أى الغير الممنون شوبرى ومفهومه أنه لو أجزه الممنون الصحة في الجميع ولعل وجه الصحة أنه لما كانت
الاجارة معه كأنه رضى بنقص الوثيقة على نفسه لانه اذا بيع عند حلول الدين ببيع مطلوب للصحة
والاجارة صرته بالدين الى القضاء مدة الاجارة لان الحق له كاتبه الحرف **(قوله فيبطل في الجميع)** لانه
لما زاد على الناذون فيه خرج عن ولاية القدر وانما يطل في الزائد فقط في الزيادة على عقد المدونة على
أربعة أشهر أو عشرين نفعيا بالحقن للدماء من **(قوله يستثنى)** غايته بينه وبين ماله حيث عبر
فيخرج لشمول قول المدعي باع هذه المبيع بماله خارجة بلفظ البيع **(قوله فيزاد في خيار الشرط)**
انظر وجه استثناء هذه من كلام المصنف فان القسم باع حلا وحرم شوبرى فالصواب جعله خارج
بيع **(قوله على القدر الجائر)** وهو في الخيار لأنه أليم وفي العرايا دون خمسة أوسق عرش على **در**
(قوله اذا كان الحرام معلوما) أى ما إذا كان لا يمكن علمه بعد العقد بخلاف الحل فلا بد أن يكون
معلوما عند العقد شوبرى والحاصل كأشار إليه من أن الحرام إن كان مجهولا جهلا مطلقا بأن لم يكن
معرفة لاحال العقد لا بعد موصح العقد فيهما كأن قاله بعتك عبدي هذا وعبد آخر متولا أن يكون
مجهولا حال العقد لكن كانت عكس معرفة بعده كأن قاله بعتك عبدي هذا وعبد آخر متولا أن يكون
ملاصحا العقد في الحل بخصته من المسمى وإلغى في غيره كأن تقدم ولا يضر الجهل به حال العقد لا كان
المعرفة بعده عرش **(قوله وخبر فوراً الخ)** أى لكونه خيار نقص وقوله لتبعض الصفة عليه أى مع
كونه معفورا بجعله فهو كبيع ظهر ومحل الخيار إن كان الحرام مقصودا فإن كان غير مقصود كعدم فاعلم
أنه لا خيار له لانه غير قابل بشئ من الثمن كما قاله الشارح في شرح البهجة والاشارة بوثوق الخيار في
حيث كان جاهلا برمى أو صرح به **در** الحقوق الضرورية وأقره عرش على **در** **(قوله جهل المحل)**
ويصدق للمشتري في دعواه ذلك لأنه لا يملك الاثمة ولان الاصل عدم الاقدام على ما علم في العقد عرش
على **در** **(قوله وان لم ينجب)** الاول للحال أى والحال أنه لم ينجب له الا الحصة عرش وقال شيخنا هذه الآية
محيضة وابست الاول للحال خلافا لبعضهم لانه قد ينجب له الحصة فقط بأن كان الحرام مقصودا ولا ينجب
لأحصة فقط بل ينجب جميع الثمن بأن كان الحرام غير مقصود **(قوله لتعديبه)** وعذره بالجهل بدوم
مقتصر في الوطن انهما ملكه بهذا انما يتأتى اذا كان عالما فاقول لتقصيره لكان أولى حل وقال قلنا في
تعديبه أى ولو كانا تفرط الجاهل ولو عبر بالفرط كما عبر به لهما **(قوله باع حيا ماله بك)**
ولا يقال ان التبعض حل البائع لان التفرق في الثمن غير منظور اليه أصالة فاغفر تفرقه دولالة
بفتن في الدوام بالافتن في الاندثار بخلاف الثمن فانه المقصود بالعقد فأقر تفرقه دولاما ومع مجل
شرح **در** قال عرش عليه وقوله غير منظور اليه أصالة يتأمل معنى الاصالة في الثمن بها اذا كان الثمن
والثمن قد بين أو عرضين فان الثمن ما دخلت عليه الياء منها والثن مقابل فاسمى كونه غير منظور
اليه فباي قال بعتك هذا الدينار بهذا الدينار وهذا الثوب بهذا الثوب اللهم الا ان يقال مراد الآية
ما هو لابس من كونه الثمن نقدا والثمن عرضا اذا المقصود غالبا بحصول العرض بالثمن لا لكونه
بذاتها كابس الثوب بأكل الطعام وانما يتعدى بقصد ذلك بل انشاء الحاج به **(قوله باع بوعبيد)**
ومضاي هذا القسم أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع بقيل الا فرادى المقدم أى ببيع بوعبيد
ومن ذلك ما لو كان المبيع عه برفتمخر بعينه أو كان دارا قلص سقها قبل قبضه فينسخ العقد ب
وتستمر بعينه في الباقي بفسطه من المسمى اذا وزع على قيمته وقيمة الثالث وخرج بقولنا يطل لانه
بالقد سقوط بدل المبيع ومضى واضطراب سقها البار ومحوها عما لا يفر بالقد فلا يفسط بعض
المن بل بالخيار ليرضى المبيع بكل الثمن أو بفسخ ويسترد الثمن شرح **در** **(قوله يلو مع عه)** عه

فيبطل في الجميع ويستثنى
من الصحة ما زاد في خيار
الربوي أو زاد في خيار
الشرط أى العرايا على
القدر الجائر فيبطل في
الجميع وظاهر أن محل
الصحة اذا كان الحرام
معلوما يتأتى التقييد
(وخبر فوراً) (مسترجع)
الحال بين الفسخ والاجارة
لتبعض الصفة عليه فان
علم الحال فلا خيار له كالم
اشترى مبيعا يعلم عيبه أما
البائع فلا خيار له وان لم ينجب
له الا الحصة لتعديبه حيث
باع ماله بملكه بفسطه في ثمنه
(أو) باع نحو عبديه
تلف أحدهما قبل قبضه
انسخ البيع فيه كما هو
مصلح **(والم يفسخ في
الآخر)** وان لم يقبضه **(بل
يشترى مستر)** بين الفسخ
والاجارة **(فان أجاز
فبالحصة)** من المسمى
باعتبار قبضها لان الثمن
فتوزع عليها في الاندثار
ونحو من يبايئ **(ولو جمع
عقده)** عقدين **(لازمين
أو جازين)**

شروع في تفریق الصفقة باختلاف الاحكام بمعنى تفریق الصفقة في الاحكام أن لكل من العقدين حكمًا يخصه لا يمتصح أحدهما ويطل الآخر وهذا ظاهر في مختلفي الحكم وانظر ما مضى في تفریقها في منقح الحكم **(قوله)** إن اختلف حكمهما تعميم في كل من التسعين فيحتج كل منهما إلى ما تبين من قوله كاجارة أو بيع سواء كانت واردة على العين أو القيمة بالنسبة لقوله وبيع وأما بالنسبة لقوله أو وسلم فليراد به الواردة على العين شرح مر ولاجل أن تخالف السلم فإنه يقتضي القبض في المجلس بخلافه أو يتل لتفني من اللازمين بالسلم والازمة الواردة على القيمة للقدرة بمحل العمل فهي لا تقتضي التأنيث كسالم يقتضي قبض الاجرة وفي المجلس كسالم وقوله وشركة قراض مثل التفتين من الجائر كما قال وقد مثل على الخ وانظر ما مثل التفتين من الجائر **(قوله)** كاجارة وبيع كأن قال بعتك عبدي وبترتك داري شهرًا بكذا وقوله أو اجارة وسلم بعتك كذا فيمضي لسما وأجرتك داري شهرًا بكذا قال لا يقتضي وأى الصفقة يتبين اللازمين للإشارة إلى أنه لا فرق في المبيع بين كونه مبيعًا أو في القيمة **(قوله)** أو شركة وقراض مثال لما إذا لم يختلف حكمهما كأن خلط الفلين له بألف لغيره وشارك على أحدهما وقاره على الآخر وفيه أن هذا يشوبه على أن سائر ما يتبر في القراض يتبر في الشركة وليس كذلك جرمه وسكت عن مثل منقح الحكم من اللازمين ومختلفي الحكم من الجائر بين وقد يقال مراده على فرض أن يوجد اتفاق واختلاف الأحكام في شيء من ذلك اللازمين والجائر **(قوله)** ووزع المسمى على قيسهما هذه العبارة غاية الاشكال بالنسبة للقراض والشركة لأنه ليس فيها معنى وانما فيها معنى فكان الأولى أن يقول ووزع المسمى في غير الشركة والقراض باعتبار القيمة أما فيما يوزع الربح علمًا بما تقرر القدر قاله الشرنبلالي ويجب أن التوزيع مخصوص بغير الشركة والقراض كابد عليه قول الشارح أي قيمة المؤجر **(قوله)** أو يوزع المسمى على قيسهما الخ أي أن احتيج إلى التوزيع بأن حصل فسخ أو انقضاء للاجارة أو البيع أو السلم بأن تلفت العين المؤجرة أو نعتت واستمر ما معها جميعًا أو تلف المبيع قبل قبضه أو انقطع السلم فيه عند حلول الأجل وبيعت الاجارة على المصحة فيحتج إلى التوزيع حينئذ فإذا كانت قيمة المبيع عشرة وأجرة العبد المصحة تلك المصحة فإذا باع العبد من أجله وأجر الدار ستين في عشرة دينار فيخص العبد منها ثمانية وبغض الدار أربعة فيكون أولًا كاتقيمة **(قوله)** من حيث الاجرة أي لمن حيث قيمة العبد وغرض من هذا أن الاجرة تسمى قيمة له في قيمة المصحة ع ش والاولى أن يقول من حيث المصحة لأن الاجرة هي القيمة فيسبغ المسمى أي قيمة المؤجرة من حيث القيمة **(قوله)** ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما أي اللازمين والجائر بنأى ولا يؤثر ما قد يعرض للجائر واللازمين من اختلاف الأحكام الناشئ بذلك من أسباب الفسخ والانقضاء أي على فرض أن يوجد ذلك فقد يوجد اختلاف الأحكام في البيع لمعين والاجارة لمعين وقد لا يوجد ذلك فيها كالبيع في القيمة والاجارة على مقابل حل قال شرنبلالي مراده بذلك أنه في قوله ولا يؤثر مدعى الغالب في التعريف وغيره شرح مر وقد عارض الظاهر البطلان لأنه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء يقتضي فسخ أحدهما يحتاج إلى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلاهما من عوض وذلك عند حدوث وأبداً الأول بما مضى من قولنا ولا يؤثر ما قد يعرض الخ تأمل **(قوله)** ما قد يعرض لاختلاف حكمهما ما رافضة على الفسخ والانقضاء للملومين من الممارشيد في هذا قوله من أسباب الفسخ والانقضاء من وضع الظاهر موضع الضمير لأن كان يقول من أسبابه أي أسباب ما يعرض لكن أظهره واضح لأن الأضرار فيه خفاء وقال شيخنا العزيز قوله ما قد يعرض أي تنازع وتوزع مع قد

وإن اختلف حكمهما
(كاجارة وبيع أو) اجارة
(وسلم أو شركة وقراض)
 بها ووزع المسمى على
 قيسهما أي قيمة المؤجر
 من حيث الاجرة وقيمة المبيع
 أو السلم فيه ولا يؤثر ما قد
 يعرض لاختلاف حكمهما
 باختلاف أسباب الفسخ
 والانقضاء المخصوص إلى
 التوزيع المستقر
(قوله) وفيه أن هذا يشوبه
 على الخ يؤخذ من قول
 الشارح باختلاف أسباب
 الخ أن مدار الاختلاف
 والاتفاق على أسباب
 الفسخ والانقضاء وزاد
 بعضهم علمًا بشرط الانقضاء
 وصرح بذلك سم عن الامام
 وحج ربه وعلى هذا الاشكال
 على الثالث
(قوله) وسكت عن مثال
 منقح الحكم الخ وقد
 تقدم تبينه في قوله ويتل
 للتفتين من اللازمين
 ومثال مختلفي الحكم من
 الجائر في القرض والقراض
 كالقراض أو ما قد يعرض
 على ألف فانه في القراض
 يوزع الربح بخلاف القرض

بمرض الخ واللام في الاختلاف يعني عند وقال الرشدي أن اللام تعليلية قوله بمرض والبال
باختلاف حبيبة فلا يتأني هذا الكلام في متنى الحكم لأن الغالب فيما أن أسباب فقهما
وانساخا متحدة ولأن التصديره إلى على الخالف وهو انما ساق في المختلفين تمليلا للطلان وأساب
السخ كتيب الدابة وانقطاع السلم فيه والانساح كوت الدابة المؤجر المعتبر وانما الدار المؤجرة
شيخنا (قوله الجهل عند العقد) قد يقال الجهل موجود عند العقد فطلوان لم يعرف ما ذكره
أن يقال وان كان موجودا عند العقد لكن لا ينظر إليه الا حين بقا أحدهما سقوط الآخر لهذا
بقيا فان المقصود المجموع فلا حاجة إلى التوزيع المرب عليه الجمل حل (قوله ألا ترى أنه يجوز
بيع ثوب الخ) أى فهذا عقد واحد في جهل بالتوزيع حال وجوده ولو لم يطل فأولى أن لا يضر متلاني
القدريين وفارق عدم الصحة في عبده وعبد غيره لما من التنازع برامى وقل (قوله لا يضر
بقيد) ان قلت اذا كان كذلك كان المناسب ان يعمر بضد فيقول فيا تقدم وان اتفق حكمهما كما
هو عادة وهما نعم بنفس القيد بقوله وان اختلفا الخ قلت انما فصل ذلك لان القيد فعل الاختلاف فاس
أن يضي به ليرد على الخالف وبه يجب ان تعقيد الأصل لان متنى الحكم يصح جمعها جزا شيئا
(قوله كبير وجعالة) أى وكجارة وجعالة والمراد بيع وقضيان القبض في المجلس كل روى
والسلم وأجارة التمة كان يقول بعثك هذه الدراهم وجاعلتك على رد عيسى بدينار وكان يقول
اشترى منك صاع برصته كذا وكذا في ذمتك سلوا جاعلتك على رد عيسى بكذا أهـ وكأنت
ذمتك على لك وجاعلتك على رد عيسى بكذا عبارة عث قوله كبير أى الذى يلزم فيقضي
العوضين أو أحدهما في المجلس كالصرف أى بيع النقد كبير الدراهم بدينار في كمال السابق
بيع العين وأجارة العين فيصح مجموعهما الجعالة فحينئذ مدار الصحة على إمكان الجمع ومدار التنا
على عدمه وليس المدار على الاتفاق في الجواز والزم والاختلاف فيهما (قوله لأنه لا يمكن الجمع
بينهما) لان العوض في الجعالة لا يلزم تسليمه إلا بفراغ العمل وفي البيع المذكور يجب تسليم الجمل
وتناق الوازم يقتضى توافي المذرمات وفيه أن هذا يفيد أن اختلافهما في الزم والجواز يجره
ليس مقتضيا للطلان حل (قوله ان الاجارة تقتضى التأثيت) أى وأنها تنسخ بالتلف بعد القبض
بخلاف البيع والسلم شرح حر (قوله زعمد) أى المقدسواء كان عقدا بيع أو غيره كما به على هذا
العموم بقوله وتعميرى بالعائد الخ وهذا هو القسم الثاني لأنه قال في تفرق الصفقة وتمدها والطلب
أن يقول وتعمد أى الصفقة لانها السابقة فوائدها تعدد جواز افراد كل صفة بل ذكره
الشارح بقوله ولرد أحدهما بالجب (قوله بتفصيل ثمن) أى مع الثمن كما يؤخذ من تخرج
ما فصل الثمن فقط أو الثمن فقط كما لو قال بعثك هذا الصبي بدينار وثوب أو بعثك هذا الصبي
الجارية بدينار فلا يتصدق هذا والمراد بتفصيله عن ابتداء العقد لترتب كلام الآخر عليه والحاصل أن
التعدد انما يكون اذا فصل البادى من البائع المشتري دون اقبال فافصل الموجب أو قبل القابل
كان العقد متعدد حلا للاجمال على التفصيل ولو أجل الموجب وفصل القابل لا تعدد العقد
للتفصيل على الاجمال وهذا هو المفهوم من كلام الاصحاب وجوز عليه شيخنا كان حمر اه حل ولا
يشركه التفصيل وان طالها الفصل بين الايجاب والقبول لان هذا فصل بما يتلقى بالصفوة
ذكر كالمقود عليه شرح حر (قوله كيفك ذا بكذا) وليس من التعدد بعك ذا وذا بعشرة من
الدراهم وعشرة من الدينارين أو منها ولا بعك ذا بعشرة من الدراهم وعشرة من الدينارين اه (قوله)

فيل

دار في صفقة وإن اختلفا في
الصفقة واحتج إلى
التوزيع المستقيم لما
ذكر وحذف قوله مختلني
الحكم لئلا يفسد بقيدان
غيرهما كذا في الحكم
وقد مثلت له من زيادتي
بالشركة وانقراض وخرج
زيادة لارمين أو جازين
ما لو كان أحدهما زنا
والآخر جازا كبيع وجعالة
فانه لا يصح لأنه لا يمكن
الجمع بينهما بيان اختلاف
الاحكام فيها اختلفت
أحكامها بما ذكر أن
الاجارة تقتضى التأثيت
والبيع والسلم يقتضيان
وعنه السلم يقتضى قبض
رأس المال في المجلس بخلاف
غيره (و زعمد) أى العقد
(بتفصيل ثمن) كيفك ذا
بكذا وذا بكذا

(قوله أما بيع العين
وأجارة العين الخ) فيه أنه
لا بد فيها من التأثيت أو
التقدير بمحل عمل دون
الاجارة
(قوله دون القابل) المناسب
دون الثمن
(قوله كان العقد متعدد)
فله ولا يشك هذا بقول
الحنفى أن أول الكتاب ولو
أوجب صفه بمسئلة
ونصفه الآخر بمسئلة
فقبل المشتري باللاف بلا

بفعل فان العقد بطلان محل ما عني البيع الذى هو عتيان وابتاعك البيع عين واحدة اه قويسى

يقبل فيها ولو رد أحدهما

العيب (وتمدّد عاقد)

موجب أو قابل كعناك ذا

بكذا يقبل منهما وله رد

نصيب أحدهما بالعيب

وكمشكذا بكذا فيقبلان

ولاحدهما رد نصيب بالعيب

(ولو) كان عاقد (وكلا)

بمقد زوته بقولي (لا في

رهن وشفعة) فالعبرة في

اتحاد الصفقة وتمددها في

غيرهما بالوكيل شلحق

أحكام العقد به كزوجة

البيع وبثرت خيار المجلس

أو خرج ما اشتراه من

وكيل اثنين أو من وكيل

واحد معيبا فله رد نصيب

أحدهما في الصورة الثانية

دون الأولى ولو خرج

ما اشتراه وكيل اثنين أو

وكيل واحد معيبا للموكل

الواحد رد نصيب أحدهما

وليس لأحد الموكلين رد

نصيبا مافي الرهن والشفقة

فالعبرة بالوكيل لا بالوكيل

اعتبارا بإعاده الدين والمك

وعنده فلو وكل اثنان

واحدا في رهن عبدهما

عند زيد بماله عليهما من

الدين ثم قضى أحدهما

دنه افتك نصيبه وتيمرى

بالعقد أعم من تعبيرة

بالبيع والشعري

(درس)

(باب الخيار)

هو شامل لخيار المجلس

وخيار الشرط وخيار العيب وسأ في الثلاثة

يقبل فيها فلو قبل في أحدهما لم يصح على الأوجه لعدم مطابقة القبول للرجوع وكذا يقال في قوله
يقبل منهما برأى (قوله موجب أو قابل) فعدم أو قابلية اثنين من اثنين كان بمنزلة أربعة عقود
شرح حر (قوله كعناك ذا بكذا) سواء قلاه مما أمرتيا ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعناك
نصفه بكذا وقال الآخر كذلك برأى (قوله فيقبلان) فلو قبل أحدهما دون الآخر لم يصح شرح
حر (قوله ولو وكلا) سكتوا على ما لو باع الحاكم أو الولي أو القم على المحجورين شيئا صفقة
واحدة والظاهر أنه كالموكل فيعتبر العاقد لا للبيع عليه شرح حر (قوله وشفعة) فيه إيهام بأن الشفعة
لا تتمدّد بالشعري وليس مراد تأمل شورى (قوله ولو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين)
للسبب التفرع (قوله للموكل الواحد) أي في الصورة الثانية (قوله بإعاده الدين) أي في الرهن
ولذلك أي في الشفعة فلو وكل واحد اثنين في شراء شخص مشفوع فليس للشفع أن يأخذ بعض
للشعري نظرا للوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل ولو وكل واحد اثنين في بيع شخص مشفوع
من دله فليس للشريك أن يأخذ بعض البيع نظرا للوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل حل
(قوله فلو وكل اثنان واحدا) هذا التخييل باعتبار تعدد الدين ومثله باعتبار اتحاد مال وكل واحد
اثنين في رهن عبده عند زيد بماله عليه من الدين ثم قضى ذلك الموكل بعض الدين لم ينفك بعض العبد
نظرا لاتحاد الدين ولا ينظر لتعدد عقد الرهن ولا يخرج الشراة لشفقة ومثالا باعتبار تعدد مال مالك المال
وكل اثنان واحدا في بيع لهما من الدار المشتركة بينهما وبين ثالث فثالث أخذ نصيب أحد
المالكين دون الآخر نظرا لتعدد المالك ولا عبرة بإعاده البائع ومثالا باعتبار اتحاد المالكين ولو وكل
واحد اثنين في بيع نصيب من الدار المشتركة فليس للشريك أخذ بعض الحصة دون بعض نظر اتحاد
لذلك ولا ينظر لتعدد العاقد بل يترك جميع الحصة للبيعة أو يأخذ جميعها فتأمل (قوله وتيمرى بالعقد
أعم) أي لشموله المؤثر والمستأثر تأمل

(باب الخيار)

هو اسم من الاختيار الذي هو طاب خير الأصغر من الامضاء والقسخ أي اسم مصدر أي اسم مدلوله
لفظ المدلولان فله أن كان اختار قصده اختيار وان كان خير بالتشديد قصده تخيير (قوله خيار
المجلس وخيار الشرط وخيار العيب) هو من إضافة السبب للسبب واتصافه في الترجمة على هذه الثلاثة
بروم أنه لم يذكر غيرها مع أنه ذكر فيه التصرية وبمعبر الوجه وغيرهما من كل تقرير فلي فعل ذلك
كان الأولى أن يقول وما يدكره من أنه لا يجوز أن يكون له حصة في المال إلا أن يترك في الباب غير
الثلاثة أو يرد بخيار العيب خيار الترجمة فيمثل التقرير الفعلي فان قلت الترجمة هو العيب قلت ليس
كذلك لأن العيب ما تنصص العين أو القيمة وهذا لا يشل التقرير عى حر وفيه أن التقرير
ينصص القيمة لمن عرفه عن قيمته بفرضه سلبا من التقرير (قوله وسأ في الثلاثة) كان الأولى أن
يقول وشرعت في بيانها فقلت الخ لأن خيار المجلس متصل بالترجمة وبإيه القسبان الآخران لأن خيار
بأصل كان المجموع منهما هو الثاني والاخير لا يتحقق إلا لاثنين بغير ما ذكر عى أو المراد أنها
سأ في بدال الترجمة أو المراد مجموعها (قوله ثبت خيار مجلس) خلافا لإمام مالك ولو سمع منه ما حكم
قضى حكمه لأنه وان كان رخصه فتنزل منزلة المذمة والتماشع فيه الخيار مع أن وضعه الزموم أي
الزنى بمقتضاه الزموم وقابل المتأخرين وهو ما لا ينعى الضرر وهو خيار البتص ولما لقوى أي
انتهى له وبه بان المجلس والشرط وقدم الكلام على خيار المجلس لقوته بوثونه من غير شرط ولو لم
يطل العيب لأنه يتناقضه واعترض بأنه عارض لأن الأصل في البيع الزموم كما علمت فكيف ينال

وخيار الشرط وخيار العيب وسأ في الثلاثة

مقتضاه وأجيب بان الشارع صير هذا العارض كالتعضي وحاصل ما أشار اليه أن خيار المجلس ينتج في كل ممارسة محضة وأتمته على عين لازم من الجانبين ليس فيها تلك تفرق ولا جارية بحري الرخص حل وقوله وأتمته على عين أي أدنى، نفعه مؤبدة باقظ البيع كبيع الحق الوضع والراد بالمختص إلى نفسه فسادا لدوس كالبيع فأن لو باع بدم أو ذلك غيره فبدل خلاف التناكح وانقطع فأن لو تناكحها بدم أو ذلك غيره لم يطل عقد التناكح ويجب مهر المثل وفي المختار المجلس بكسر اللام موضع المجلس ويتحقق للمدبر له (قوله وان استعقب عقدا) أي طلب البيع أن يعقبه عقد البيع بغيره فأن في البيع بغيره تنبيه على مرقا النفس وأثبت الطلب تخيير فالبين والثاء الطلب فأن دفع مبرمجهم ظاهر المبرمجين أن البيع يمتد إلى العقد لان هذا الإيهام يمتد إلى انهما إذا كانا في الغاية الرد (قوله كشراء به) من أصل أو فرع وإنما كان الأصل بغير الفرع لان تسميته أصلا تسب عنه بقوله بغيره حقيقة أو حكما قال الشوري وفارق شراء القريب شراء من أقر بجريته أو شربه بجريته فانه لا يثبت له الخيار بل اقتداء من جهته لتقدم المتق بالنسبة لافتراره على الشراء فله بيع يضمن ملكه للشري بائنا ولا ظاهرا بالنسبة لافتراره بخلاف شراء القريب فانه عقد صحيح باطنا وظاهرا اقرب عليه للعلم المتق ومن لازم ترتب ذلك ثبوت الخيار (قوله بناء) متعلق بمحذوف أي وأثبت خيار المجلس في صورة البيع المستعقب للمتق لسكن من العاقدين بناء على الأصح الخ وهو معمول لأجله أو جاري حالة كونه مبيعا والأول أظهر وقوله موقوف وهو الأصح وكذا ثبت الخيار لها ان يبيعا على أنه موقوف وحده لم يملك المشتري وأما لو يبيعا على أنه لثلاثة قبل موقوف وخلافه لا يحكم بالمتق مراهبا لحقه لان الملك في زمن خيارها فيه أي أقال ثلاثة قبل موقوف وقيل بالبيع وقيل للشري وأما حكمه فيكونه أي الخيار للشري أيضا لان مقتضى ملكه أنه لا يمكن من ازالته وأن يحكم بمقتضى كنهنا امتنع الثاني مراعاة حق البائع في الأول وحيث لا يمتد في ثبوت الخيار له فعلى هذا ثبت خيار المجلس ابتداء للبايع وكذا لو انزى منه شخص عبدا أقر بجرته فلا يثبت الخيار للشري لان ائتمرا اقتداء منه وما يثبت للبايع لان معتقده أنه بيع حقيقي وفيه تبعض خيار المجلس ابتداء بخلاف ما لو باع المبد من نفسه كسياتي لانه موافقة على أنه اقتداء شيخنا وبعبارة العمل مخرج من ولو اشترى من يعتق عليه كأمه وفرعه فان قلنا فيها اذا كان الخيار لها الملك في زمن الخيار للبايع وهو مرجوح أو موقوف وهو الأصح فلهما الخيار لوجود مقتضى وهو مجلس العقد وان قلنا للملك للشري على الضعيف فغير البايع اذ لا مانع أيضا منها بالنسبة إليه دون للشري فحقه ملكه لعدم تمكنه من ازالته وأن يرتب عليه المتق حالا فلو تعذر الثاني على البايع فحين الأول وبالزوم من جهة البايع يتبين عتقه عليه ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يرد العقد فيبين أنه عتق من حين الشراء (قوله من أن الملك) أي في غير هذه الصورة أي صورة اشتداد المتق بخلاف في غيرها لا فيها وقوله في زمن خيار التبايعين أي خيار الشرط فإلحاقه فإلحاقه على الملك المبني على الخيار في الشرط لها وقوله فلا يحكم بعتقه الخ أي وان كان الثمن خلاصا للشري له قبل (قوله حتى يرد العقد) أي من جهة البايع وان لم يرد من جهة الشري فمجرد الزوم من جهة البايع يتبين عتقه من حين العقد وان كان للبايع حق المجلس بأن يوفى الشري في الحال فلا يكون حق المجلس مانعا من نفوذ المتق ومعلوم أنه حيث عتق امتنع على البايع حيث وعليه فيكون هذا مقتضى مما ثبت فيه حق المجلس للبايع وقد بوجه بأن يمينه من متق عليه قربا

على

وان استعقب عقدا (كشراء بغيره بناء على الاصح من أن الملك في زمن خيار التبايعين موقوف فلا يحكم بعتقه حتى يرد العقد وذلك

(قوله جرحه لغيره وان استعقب عقدا) ومنساقا لغيره ان يملك فأن حو فيثبت الخيار لاجل حصول المتق له خط وموعش (قوله فيبين أنه عتق من حين الشراء) ولا يبال على جعل الملك للبايع انما يثبت للملك عنه من حين الاجازة فعتقه من حين الشراء ينزوم عتق ملك الغير حال ملكه لانا نقول لتزول ملك البائع وتشتوف الشارع للمتق لم يطر إلى ملكه وعتقه من أول العقد له سم وعش تصرف.

(قوله أي خيار الشرط) أو مجلس لتبريد هذه الصورة أعني استعقب المتق كما قدمه

(كوي وسلم) وتولية

وتسريك وصلح معاوضة
على غير منفعة أودم عمد
وبعته شواب خلافا لظاهر
ما في الاصل قال **عليه**
اليان بالخيار ما لم يتفرقا
أقول أحدهما لا آخر
اخترناه الشيطان ويقول
قال في المجموع مشوب بأو
بتقدير الأوان أولي ولو
كان معطوفا لجزمه فقال
أوبقل (لا) بيع عبده منه
(و) لا (بيع ضمني) لان
مقصودهما المتق (و) لا في
(قصة غير رد) لا في
(حوالة) وان جعلنا

قوله رحمه الله ولو كان
معطوفا لجزمه أي والعطف
مستلحق لأن يقتضي
المغايرة يقتضي ثبوت
الخيار مدة عدم أحدهما
وان وجد الآخر وهذا فاسد
لأنه متى وجد أحدهما
انقطع الخيار بغير الآخر
أولاً وأما لاقلنا انتهى حين
التي يكون التي مسلطا
عليها معاشكون بمعنى
الوافيقون التي معجبها
كان قوله تعالى لا جناح
عليكم ان تلقن النساء ما
تموهن الآية اه تقرير
(قوله) والمتعد فيها أنها
غير بيع الخ اعتمده
جاءه الشارع في إيجابه لا
فاقطع ما هنا لا يباع فيها
بذلك واقرنا في إيجابه اه

شيتنا

على الرضاة غير قبض الثمن كالبيع بمؤجل **(قوله كوي)** أي كبيع كوي ع ش أي كبيع طعام
بتمام **(قوله)** وصلح معاوضة على غير منفعة) خرج ما لو كان عليها فانه إجارة كما حكاه من المراد
التي أدعيا عليك على منفعة دلوك سنة ولا خيار فيها كاسياني وقوله أودم عمد أي موجب عمد
معطوف على منفعة فهو من غير مسالطة عليه والمراد بغير موجب عدم العمد الدية في الخطأ وشبه العمد
فهو غير موجب عدم العمد وهو القود فغنى العبارة أن الصلح على الدية في الخطأ وشبه العمد صحيح
ويثبت فيه خيار المجلس وهو كذلك بناء على معتد الشارع الآتي في كتاب الديت من أن إبل الدية
معلقة بالتبوع والصفة وقول بعضهم أن الصلح عليها باطل مبنى على جهالة صفتها وصورة الصلح عليها
أن يذبح زيد على عمرو دارا والجالان عمرا استحق على زيد دية قتل الخطأ أو شبه العمد لكونه
أي زيد قتل مورت عمرو قال زيد له مرد وصلحتك من الدار التي أدعيا عليك على الدية التي
تستحقها على أي تركك الدار في نظره دية أي سقوطها عن فاهية مأخوذة **سكا** وخرج السلي
عن عدم العمد أنه صحيح لكن لا يثبت فيه خيار المجلس لانه في المعنى عفون القود فهو معاوضة غير
مختصة بوجه أن يذبح زيد على عمرو دارا مثلا والجالان زيد اقل مورت عمرو عدا فقال زيد
لعمرو صلحتك من الدار التي أدعيا عليك على القود الذي تستحقه على أي تركك الدار وأخذت
القود وإذا لمسكه سقط عنه فالجمل أن الصلح عن عدم العمد صحيح ولا خيار فيه وهذا مفهوم العبارة
وان الخطأ وشبه المصدع الصلح فيها وفيه الخيار وهذا منطوق التي بغير قائل ولا تفرق بما وقع في
بعض الحواشي وهذا التصور بل يشبه ما إذا صلح من الدية أو القود على غيرهما فيكونان
متركون شيئا عن غيري **(قوله)** اليان) تلبية بيع والمراد بهما البالغ والمشتري فهومن المطلق
البيع على الشرأ فني المختار بقابل بالبيع والمشتري يمان بنشد بداليا وقوله بالخيار أي متلبان به
وقوله ما لم يتفرقا ما صدقة طرفية وقوله يتفرقا أي سواء كان التفرق منهما أو من أحدهما وقوله
أوبقل الخ أي فإذا قل ذلك الاحتمال ذكر بطل خياره بغير خيار الآخر كاسياني في قوله ولو قل
أحدهما لا آخر آخر غير ذلك الخ تأمل **(قوله)** مشوب بأو أي مع أو فلا ينافي ان التامسب أن يدل
قوله بتقدير الأوان **(قوله)** ولو كان معطوفا لجزمه عبارة شرح هر لا بالعطف والاقبال يقل بالجزم
وهو لا يصح لأن القصد استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية لا مغايرة له الصادقة بعدم وجود
القول مع التفرق وبعبارة حل قوله ولو كان معطوفا لجزمه على أنه فاسد من جهة المعنى غير صحيح أيضا
أذ صبر التفسير اليان بالخيار مدة عدم أحدا الميرين وذلك يقتضي ثبوت الخيار لما عدا عدم
أحدهما ولو وجد الآخر وهو فاسد وهذا بناء على ما هو أصل القممن ان العطف بأو لا يقتضي كون
نفيا أحدهما لا على ما قرره الرضي من أنه يجب الاستعمال بكون نفي الكل منهما **(قوله)** لا بيع عبد
منه استثناء بمعنى ومن معنى الإلام أي له وقوله ولا بيع ضمني ضمني استثناءه بيع حقيقة قدره
لكن لا خيار فيه لأن البيع على التامسح لنسب صيغة التثنية اه ع ش **(قوله)** لان مقصودهما
المتق أي لان المقصود منهما عاقل هر البيع المتق يقول لانه لا بد فيه من تقدير قوله في ملك
المشتري قبل المتق وذلك من لطيف لا يتأق معه تقدير آخر أي زمن آخر فالخيار فيه غير ممكن قاله
الزكري ع ش ويرد على تعليق الشارع شرأ به فانه فالقصد منه المتق مع أن فيه الخيار وبجواب
أن قصد المتق هنا كمال من المتقين فكان أقوى وفي شرأ به فانه قصد المتق من المشتري حل
(قوله) لا في حوالة) خرج بقولنا ولا جارية بحري الرخص **(قوله)** وان جلا يما أي التسمية
بموريتها والحوالة وهذا ضمني في قصة الافراز والمتعد فيها غير بيع ومقتد في قصة التصديق

وفي الحوالة شيخنا **(قوله لعدم تبادرهما فيه)** أي في المبيع لأن الحوالة ليست على قوانين المعاملات والابطال لتناهي دين بدين وقوله في معنى منه أو العبارة مقبولة والأصل لعدم تبادره فيها **(قوله)** وخرج بمذاكر أي وقوله في كل بيع **(قوله وصلح حطيطه)** وهو الصلح من الشيء على بضم السين كان رعيته فهو في الأثر لبراءة وفي الثاني هبة بلا ثواب وهذا خرج بقوله معاوضة **(قوله ونسكح)** هذا يخرج بقولنا محصة حل **(قوله هبة بلا ثواب)** المناسب أن يقدمها على النكاح وبذكر المساقاة عند الإجارة كالأجنحة **(قوله وشتمه)** هذا يخرج بقولنا ليس فيها تلك فهي لانهما بالهر والجار فلا معنى لثبوت الخيار فيها وقوله ومساقاة لانها كالإجارة فهي واردة على المنفعة لانهما من قولهم وشركه وقراض خرج بقولنا لازمة من الجانبين لأن الشركة والقرض كل منهما من الجانبين والرهن والكتابة من جانب واحد ولا حتى لثبوت الخيار فيها وجاز ولو من جانب حل وخالف الأثر في الشفعة فصحح في بابها إثباته الشفع وإذا قلناه فهل معناه أنه يتخير في المجلس مع الأخذ بين رد المال وإسائه أنه يأخذ يتخير قبل الأخذين الأخذ وتركه وجهان أحدهما ما كان المجموع الأول اه شرح الهبة **(قوله وصدائق)** لأن المعاوضة فيه غير معمة مكره وجهان أحدهما ما كان المجموع شرح مر وهذا لا يفي عنه قوله سابقا ونكاح لأن النكاح والصدائق عقدان مختلفان وإن حلان عقد واحد فعلى فرض ثبوت الخيار فيهما يكون الخيار بين إبقاء الزوجية وردها بفسخ النكاح بين إبقاء المسمى برده بفسخ التسمية والرجوع لمهر المثل وقد قيل به في الصدائق دين النكاح كما يؤخذ من متن المناجاة فتأمل **(قوله وإجارة)** أي بإسائر أنواعها على المتعمد شرح مر أي سواء كانت إجارة عين أو دعة قدرت مدة أو بمحل عمل **(قوله ولو في الدعة)** غاية لإدعائه ما أشار به بقوله وقال القتال الخ وقوله لانها أي المذكورات من قوله كالإجارة الخ لا تسمى بعبارة عرفا وهذا التعليل للصواب المحرر حلها وهو بالنسبة للإجارة يجري في سائر أنواعها ثم عليها بتعليل خاص بهما ليس بغير أنواعها وهو المقدرة بمدة فالمعامل الأول المذكورات الأثني عشر ولسائر أقسام الإجارة والتعليل في خاص بعض أقسام الإجارة ع ش وقوله ثلاثين جزء من العقود عليه يمكن التخصيص بهما أو أن يشترط أمرين أما بأن يقدر في غير وقت العمل بأن يقول لا استأجرتك لتخطي في غدا أو بأن يشترط أول وقت العمل ويشترط الإجراء في العمل وهما في المجلس وثبوت الخيار لثباتي شروع في العمل فيجبره العقد بطلاله للكتري بالشروع في العمل فان عمل فذاك والافسخ العقد فتأمل **(قوله)** يترك جزء من العقود عليه أي ولانها لو كانت على معدوم وهو المنفعة عقد غير راد والخيار غير راد يجتمعان شرح مر **(قوله كالمثل)** فرق بينهما بأنه لا تسمى بهما بخلاف المثل وإن العقود على السلم تصور وجوده في الخارج غير قائم منه شيء بمعنى الزمن بخلافه فإسكان أقوى وأدق فترى إجارة التسمية حل **(قوله ويرفع للتدوير)** لم يبق وخالف التدوير كما قال وخالف الفقهاء لأن التدوير كغيره فإسكانه ليس فيه إلى سبق فلم لانهم اتفهموا برون غالبا بقوله م ووقع في العبارة التي هي فيها سابق فإمرى ملخصا **(قوله في المقدرة بمدة)** قال في مهمات المهمات ويكتفي فيعلم منه الثبوت غيرهما بطريق الأول شو يرى أي لانها تقدر فيها المنفعة بمعنى الزمن ومع ذلك فيها الخيار فيكون التي لا تنوت أولى وهذا كله على الضعيف **(قوله من اختيار الزوم)** أي صريحاً كما لا يشك في ذكرها الخارج أرضاً بأن يتبايعا العوضين بمدة فيهما في المجلس انذاك متضمن لمرتب في الأول فلا ترده هذه الصورة على مفهوم كلام المصنف شرح مر وقوله بأن يتبايعا العوضين متضمن لا يقطع بتبايع أحد العوضين كأن أخذ الباع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه بغير

لعدم تبادرهما فيه وقول لا بيع إلى آخره من يذاني وخرج بمذاكر غير البيع كبراء وصلح حطيطه ونكاح وهبة بلا ثواب وشفعة ومساقاة وصدائق وشركة وقراض ورهن وكتابة وإجارة ولو في الدعة فلا خيار فيها لانها لا تسمى بعبارة اختيارها ودر في البيع ولأن المنفعة في الإجارة تقوت بمعنى الزمن فالزمن المقدر ثلاثين جزء من العقود عليه لا في مقابلة العوض وخالف الفقهاء وطائفة فقالوا بثبوت الخيار في الواردة على الدعة كالمثل ووقع التدوير في تصحيحه تصحيح ثبوته في المقدرة بمدة (وسط) خيار من اختيار الزوم أي البيع

منها كأن يقولوا اخترا لزمه أو لميناه أو أجزأه فيسقط خيارهما أو من أحدهما كأن يقولوا اخترت لزمه فيسقط خياره وبين خيار الآخر ولو شتر بالآخر للبيع عن يمين عليه سقط خياره

نصف أحد لثمة قد ين مع الآخر اجازة وذلك يقتضى عدم الخيار بماد كقولهم قوله الموضن مجرد
 تصور ع شىء حر ودون اختيارى طوعا كإيانى ولما إذا اختار لزمنا كإيانى وقوله ولو
 قل أحدهما الآخر ولو شتر فهو تعميم للثنى **(قوله منهما)** بيان لمن قوله من أختار أى الذى هو
 هما أو أحدهما **(قوله)** كأن قولنا لزمه أى القيد وظاهر كلامهم أن هذه الصيغة صريحة فى
 مع ذكر المقتضى انصر على تخيارنا فهو محتمل حيث قد يقع من ادعى أنه أراد تخيارنا فسخه حينه
 لا عليه سواء تقرر أم لا فان قال أحدهما الآخر أردت بقاء القيد وقال الآخر لم أفسخ أو العكس
 صدق الآخر حينه لان ذلك لا يبرر الانسحاب **(فرع)** اجتمع خيار المجلس والشروط والعيوب
 فسخ القيد وأطلق انفسخ بالنسبة للجميع قال الهارنى قال الزركشى وبمحتمل انصرافه للقدم إن
 ثبتت والوجه الأول اه شوى **(قوله أو أجزأه)** أو أطلنا الخيار أو أفسدنا خيارا اختياريا
 لا كرها **(قوله)** ولو شتر أى أعاد كى لم يعم دخوله فى قوله بين خيار الآخر نطوطة لقوله ثم لو كان
 الخ يردى **(قوله)** سقط خياره حيثن أى حين اختياره البائع وقوله أى أى كالبائع **(قوله)** فسخ
 يقتضى البيع أى عدم المعارض لسقوط خيار البائع بخلاف ما احتج به سابقا بقوله بناء الخ
 من أبولقلاء المثل الذى وحده لا يحكم يقتضى البيع لوجود المعارض وهو مراعاة حق البائى حيثنا
(قوله) ولو قل أحدهما الآخر **(توضيح)** أى ما يرضيك من الفسخ أو الاجازة وقوله وأخيرتك أى فيها
(قوله) لم أفسخ أى بتقديم الفسخ على الاجازة هو باعتبار الظاهر والا ففى الحقيقة لا تقدم لان
 الفسخ والاجازة لم يوردا على محل واحد فان من اختار لزم إما اختاره فى حق نفسه فيسقط خياره
 وبين خيار الآخر ومعنى بقاءه أن ما شافه وان شاء أجاز فاذ فسخ لم يكن فسخه معارضا لاجازة
 الآخر فانها إنما أثرت فى حق من صاحبه ع شىء وقوله لم يوردا الخ فيه نظر فانها ما يوردا على البيع
 وكأنه نظر الى العاقدين ولو قال أجزت فى نفسه وفسخت فى نفسه انفسخ فى الكل وعبرة قل
 وقوله قدم الفسخ وان تأخر أمها وكان فى البعض فينفسخ الكل فهرا عليه وكذا خيار الشروط
 والعيوب فلهذا يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته **(قوله)** بفرقة بدن ولو تابا أو جاعلا خروج
 بفرقة البدن فرقة الروح والعقل فانه لا يسقط الخيار بهما بل يخلف الماقد وله أو وارثه كإيانى
 فى قوله ولو مات الماقد الخ وتخرج بذلك بناء ماثل بينهما ولو بآدمها فلا يطل الخيار به وقال
 ع شىء بفرقة بدن أى فلا يجتمع انتفاع الخيار فى هذه المفاقر بخلافه فيا قبلها ومن ثم لما كان
 الخيار فيها قد ينقطع وقد يثبت فدها على هذه نظر المروءة بقاء الخيار وبهذا يدفع ما يقال كان الطابق
 لعدم السابق أن يقدم المصنف قوله وكل بفرقة بدن على قوله وسقط خيار الخ اه ولو كان الماقد
 متوليا لربن الخيار انقطع الخيار بخاتمة مجلس المقدم شرح حر ولو تابا من بدبيع ثبت الخيار لهما
 واستمرار بخلاف أحدهما كذا فان فارقه ووصل الى موضع لو كان الآخر مسمى بمجلس المقعد فترقا
 على خيارهما ولو بقصد كل منهما جهة صاحبه خلافا لربن الزمة شرح حر **(قوله)** عرفا لانه لا نص
 لقارة ولا لأول القنفية سم ع شىء **(قوله)** فإيهما الناس الخ أشار بهذا الى أن قوله عرفا راجع
 لثمة وأشار بقوله من اختار الخ إلى أن قوله طوعا راجع للسكتين لكن كان
 مقتضى علمه أن يقول فإيسر عند قولهم من اختار لزمه طوعا اه **(قوله)** فان كانا فى الدال شرح

(قوله) فرع اجتمع خيار
 المجلس الخ لعل من فوائد
 ذلك ما يأتى عن حر وقل
 فى فسخ بعض الورثة بالعيوب
 تدبره

(قوله) ولو قال أجزت فى
 نصف الخ ولو قال أجزت
 وفسخت أو عكسه اعتبر
 التلقيم من القنطين فان
 قال أجزت أو فسخت بالتردد
 أو عكس عمل بالأول شرح
 عاب سم وبقى ما لى قال
 أجزت فى النصف أو قال
 فسخنى فى النصف وسكت
 عن النصف الآخر والذى
 يظهر فى الثانية أنه يفسخ

فى الفلك لانه لا يغلوها أن يردى النصف الآخر أو أجزته وقد تقدم أنه يفسخ فى الكل فيها وأما فى الأول فيمحتمل أن يراجع فان قال
 أردت لا يفرق بين الباقي فيصانفت الاجازة فان تفسرت مراجعتها لما لماله لتعارض الامرين فى حق موبى الخيار عملا بالاصل اه ع شىء

فيا بعدد الناس فرقة أو فئنة كبيرة فإن يتقل من مقدمها إلى مؤخرها وبالعكس بخلاف الصغير
لا بد من الخروج منها أوفى حاربها والنفية الصغيرة تنجز بجمرة ولوم غيره عادة في رأب
والنفية الكبيرة ككلام الكبيرة حل مع زيادته من قول (قوله) بأن يخرج أحدهما منها ظاهر
ولو كان قريبا من الياب وهو مافى الأتوار عن الامام والنزالي ويظهر أن مثل ذلك مالم كان إحدى
رجله داخل الدار معتمدا عليها وأخرجها وقوله أو يصعد سطحها أي أو شياً مرتفعاً فيها كمنصة
مثلا مثل ذلك مالم كان فيها يثرت بها فيها يظهر عش (قوله من صهي) كناية عن قعر الدار والدفنة
كناية عن سطحة عالية فيها (قوله) فإن بولى أحدهما ظهره وكذا الوشي القهري الأولى جهة
صاحبه عش وقول قوله بولى ظهره ليس بقيد (قوله) ويبنى قليلا ضبطه في الأواخر حيث قال
لشي القليل بأن يكون مابين الصفتين في الصلاة وهو ثلاثة أذرع حل وأصل العبارة في شرح مدر قال
الريشي قوله ولكي القليل قدر ما يكون بين الصفتين الخ نظر لم يجعله حائلي المادة نظير ما في
مسئلة حقوق الحاربه انتهى والذي مره أي الرشي قوله وإن هرب أحدهما إلى أن قال وعند طوقه
أن يلحقه قبل انتهائه إلى المسافة يحصل بطلها الفارقة عادة والاسقط خياره ويجعل عليه ما قل
الكفاية عن القاضي من ضبطه بفوق مابين الصفتين وقول على الجبل قوله ويبنى قليلا زيادة
على ثلاثة أذرع على الزاجح واعتمده مدر (قوله) وأفارق كرها أي فتر حل بخلاف مالم كان
كان عقدا في ملك شخص وأكرها على الخروج منه وأحدهما فإنه ينقطع به الخيار أي مالم يخرجه
والأدام الخيار ولو زال الإكراه كان موضع زواله كجلوس المقدان أثقل منه إلى غيره بحيث يفسد
له انقطاع خياره ومحل حيث زال الإكراه في محل يمكن المكث فيه عادة أمورا زال بجعل لك ب
للمكث عادة كاجتماعه ينقطع خياره بفارقه لانه في حكم المكروه على الاستقامة لعدم ملائحته
للجلوس عش على مدر (قوله) وإن لم يبدقه وهذه الغاية للرد على من قال إنه يسقط خياره حيث
لم تكن من الفسخ بالقول (قوله) إلا أن منع من الخروج منه) انظر لزوال الإكراه ببطله بحد
الخروج عند زوال الإكراه ليتبع صاحبه أولا ويشتري في الدول ما لا يشتري في الابتداء فيه نظر والأثر
الأول عش على مدر لان عنو المكروه بالإكراه غايته أنه يصير كالباقي بالجلوس والعقدان إذا كان
بجلوس وفارق أحدهما بطله انقطع خيارهما حل (قوله) ولو هرب أحدهما أي عند زوال
هرب خوفا من سب أو نارا أو قاصدا لبطل مثالا للظاهر أنه كالمكروه فينبى خياره وإن لم يكن فله
إكراه على خصوص الفقرة مم ويبقى أن مثل ذلك إجابة التي سلمت عليه وسلم فلا ينقطع
الخيار إذا فارق بجلوسه عش على مدر وكان المناسب تقديم قوله ولو هرب الخ على قوله فأن
أوفارق لانه من صور المنطوق وأجيب بأنه ذكر في صور المفهوم لأجل الفرق بينه وبين ما فيه
يؤخذ من قوله سم كون الحاربه فارق مختارا (قوله) لم يبقه الآخر) فإذاته لا بد أن يلحقه قبل
انتهائه إلى المسافة لا يحصل بطلها الفارقة عادة والاسقط خياره لحصول التفرق شرح مدر (قوله) فك
من الفسخ بالقول) منه يؤخذ أنه لو كان تأثما مثلا لم يبطل خياره وظاهره وإن لم يكن هناك من ينسب
على الفسخ وسأقي في الرد عليه أنه لا يفسخ إذا كان بحضور من يشهده لا معنى له حيث لا يقع
رد بما يتعزى عليه ثبوته بحضور البايع حل (قوله) كون الحاربه الخ) خلاف التي قبلها وإن
تمكن فيها من الفسخ بالقول إلا أن الفارق فارق مكرها حل أي وقيل للمكره كالمعروف
لم يبقه المكثية (قوله) وإذا ثبت خيار الجلوس) أشار به إلى أن قوله فيبق مفرع عن قوله بعت
الخ فكان الأولى تقديمه على قوله وسقط خيار الخ فتأمل (قوله) أو أغنى عليه) يعني أن يح

بأن يخرج أحدهما منها
أو يصعد سطحها أو كبيرة
فإن يتقل أحدهما
صهي إلى صهي أو يبيت
من بيوتها أو يهرأ أو
سوق فإن بولى أحدهما
ظهره ويبنى قليلا (لوعا)
من زيادته فن اختاروا
فارق مكرها لم ينقطع خياره
وان لم يبدقه في الثانية
فإن يخرج منه الآخر فيها
بطل خياره إلا أن منع من
الخروج منه ولو هرب
أحدهما ولم يتبعه الآخر
بطل خياره كالحاربه وإن لم
يتمكن من أن يتبعه لم تكنه
من الفسخ بالقول مع كون
الحاربه فارق مختارا وإذا
ثبت خيار الجلوس (فيبقى)
وطول مكثها أو تماسيا
منزلا وإن زالت للدة
على ثلاثة أيام للخيار السابق
(دوامات) القاعد (أو)
جن) أو أغنى عليه في
الجلوس

(انتقل) الخيار (أوليه) من حاكم أو غيره كخيار الشرط والعيب في معنى من ذكر موكل بالقدوسية وبغعل الولي مافيه
المصلحة من الفسخ والاجارة فان كان في المجلس فظاهر وأما بين غيره فلهما (٢٣٧)

بلوغ الخبر (وحلف بأن فرقة
أرفسخ قبلها) أي قبل
الفرقة بأن جا آمادهم
أحدها فرقة وأنكرها
الآخر فليفسخ أو اتفعا عليها
وإحدى أحدهما فاختارها
وأنكر الآخر فيصدق
الثاني لو امتنع للاصل
وذكر التعريف من زيادتي

درس

(نصل) في خيار الشرطه
(لهما) أي للماعدنين

(قوله) فلو فارق الوارث
(الخ) ولو أجاز الوارث وأفسخ
قبل علمه بوث مورثه
فالوجه فودفسخه دون
إجازته لأنها رضاء وانما
يحتق مع العلم أن شرح
الروض ومصحح مدر الاجارة
أيضا اه سم

(قوله) ولو اتفعا على الفسخ
والترق (الخ) ولو اتفعا على
عدم التفرق واختلاف
وجود الفسخ كان هذا
نسخا من مدعيه اه شرح
الروض

(قوله) بأن تلفظ هو به (الخ)
لاموقع لكتابة ذلك هنا
تصويرا لكلام شيخ
الاسلام وإن كان قدسه
اصلاح عبارة النووي
(قوله) أما إذا شرطه للآخر
بقوله (الخ) أي متصلا بما

ذلك إذا أيس من افاته أو طالت التلدة والانتظر حل (قوله) انتقل الخيار لو ارثه) أي ولو علمنا ان كان
الوارث مضافا كان غيرا حل نصب الحاكم عنه من فعل المصلح له من فسخ أو اجارة ولو بلغ العي
رشداهو أو المجلس لا ينتقل اليه الخيار بوجه بصد أهليته حين البيع وبيع الولي برأوى قال حل
ولو أضاف الجنون أو الفسى عليه في أثناء المجلس عادلهما الخيار إذا كانا عاقلين وألو عقد الولي الجنون أو
لمسى عليه ثم أضاف في خيار المجلس لا ينتقل اليه من الولي بل يتي الولي (قوله) كخيار الشرط) أي في
كون الخيار فيها يثبت الوارث ولو (قوله) وفي معنى من ذكر) أي الوارث والولي وقوله موكل
العائد كأن مات الوكيل العائد في مجلس العقد فيقتل موكله وهو لذلك وكذلك إذا مات العبد
للأذن به في العقد المجلس فيقتل السيد وعرض الشارح بهذا تعبيره قول للفقن ولو مات الخ بمأذا
كان الميت أو الجنون متصرفا عن نفسه ولا انتقل إلى من واثب عنه لا الولي الجنون ولا الوارث الميت قل
على الجلال (قوله) فان كانا) أي الوارث والولي في المجلس (قوله) فظاهر) ولو ورثه جماعة صنف
مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بفرق بعضهم له يتبدل ما فرقة جميعهم لانهم كلهم كورثهم وهو لا
ينقطع خياره إلا بفرقة جمع يذنه أو عاقلين عنه ثبت لهم الخيار وإن لم يجمعوا في مجلس واحد
وفسخ العقد بفسخ بعضهم فيصير أو الجميع وإن أجاز الياقون كالفسخ المورث في المجلس وأجاز
في المجلس ولا يفيض الفسخ للإضرار بالحي ولا يرد عليه ما لو مات مورثهم والمعلوم على عيب بلبيع
فسخ بعضهم لا يفسخ أي في الجميع لان للفرق ثم جازوا هو الأرض ولا يجره هنا شرح مدر وقول
(قوله) امتد الخيار لما (الخ) وينقطع خيار الآخر بفرقة جملة على المتعمد عنه مدر خلافا لمن قال
بند إلى اقتضاء خيار الغائب (قوله) امتد خيار المجلس بلوغ الخبر) فلو فارق الوارث المجلس لجهل بوث
مورثه فهل يتي خياره وينزل عليه أولا احتمال أن أقر بهما الثاني لأن هذا من باب خطاب الروض
وهو لا يؤثر في الجهل بإبواب شوري وفي قل وأما الحي فالصيرة في حقه يجعله فسخي فارة
انقطع خياره ولا يضر نقل الميت من المجلس لا انتقال الخيار عنه وكذلك من الخ به (قوله) بأن جا (أما)
أي إلى مجلس الحكم وقوله وإحدى أحدها فرقة أي قبل مجيئها (قوله) فيصدق الثاني) ومثله
تصدقه في الأولى بقاء الخياره وإليس لديه الفرقة الفسخ ولو اتفعا على الفسخ والترق واختلاف
السابق منها فسكا في الرجعة أي فيصدق مدهي التأخير قل وبعبارة عن فلو اتفعا على الفسخ
والترق واختلاف في السابق قسم من سبق بدعوى الفسخ وإن سبق بدعوى التفرق أو تناوب في
دعوى الفسخ والترق صدق الثاني الفسخ اه (قوله) لو امتنع للاصل) ولا نظر لظاهر لاجل ذلك
الدة (فرع) ادعى أحدهما التفرق بصدق قبل بوي أو أنكر الآخر التفرق صدق الأول بالنسبة
لصحت الثاني بالنسبة لعدم لزوم حل

(نصل) في خيار الشرط) أي الذي التوى الناشئ عن الشرط فهو مضاف إلى سببه أي في الخيار التسبب
عن الشرط وما يشق به من قوله والله الخ وأخوه من خيار المجلس لان خيار المجلس أشد لزوما
ببطلان العقد بانه (قوله) لها شرط (الخ) بأن تلفظ كل منهما بالشرط ولا أحدهما بأن
تلفظ هو بهذا كان هو الملتزم بالإيجاب أو القبول وبواقفه الآخر من غير تلفظ به وبحيث فلا
اعتراض على قوله ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه وخلافا لزعمة ما إذا شرطه لآخر قوله أو إيجابه
فاه فلا ينافي أن هذا شرطه في مدة الخيار إن توافقا عليه فظنا كاقدم ثم رأيت صحيح قاله على عبارة مدر ومنها لم يمتد له ما لا أحدهما
لنواضع لا يتردد من جواز العقد كخيار مجلس أو شرط الحاق شرط ماله حيث لا يكون كقوله في حجب العقد

فيقال المقدم المطلق شرح مر وعبارة قل على الجلال قوله ولأحدهما هو بيان أن يقع منه
الشرط لأصح وقوعه من أجنبي لما أولاهما معنى وقوعه معهما أن يتلفظ به كأن يقول المبدئ
منهما بترك كذا بكذا بشرط الخيارين ثلاثة أيام فيقول لست تربت بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام
ومنى وقوعه من أحدهما أن يتلفظ به للبدي منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو لم يوافق
يقول بترك كذا بكذا بشرط الخيارين مثلا فيقول لست تربت على ذلك فلا اعتراض ولا إشكال وإنما
للشروط له يجوز أن يكون هما أو أحدهما معينا أو أجنبيا كذلك فلا بد من تعيين الشرط له الخيار
ليخرج ما قال بشرط الخيار لأحدهما مثلا فلا يكفي وينفذ المقدم كالوصف عنه الأول بشرط
الثاني أو بشرط الأول ونقاه الثاني ولقال بشرط الخيار يوما ولم يقبل لنا ولا في مثلا فهو لما وافق
للفائل قطعه والحاصل أن الخيار إما أن يكون لما أو البائع أو المشتري وموقع الأثر إما أن يكون في
منهما أو البائع أو المشتري أو الأجنبي فهي أربعة تصرف في ثلاثة نياح اثني عشرة صورة كما في
الشرطين وإذا زاد على ذلك الأجنبي في الأول كانت أربعة مضروبة في أربعة والحاصل من كلام
الاصحاب وقرره مر وغيره أن الذي يشترط له الخيار هو الذي يوقع الأثر سواء كان البائع أو المشتري
أو هما أو الأجنبي وهو المتمد وما ذكره الشارع من شرط الخيار لأحدهما وإيقاع الأثر لأخرى غير
له وليس في شرح مر ولا في شرح ابن حجر وأعلم أن الجار والمجرور أعني قوله لما خبر مقدم وقوله
شرط خيار مبتدأ مؤخر وقول الشارع لما يتعلق بخيار لا بشرط وهو تعميم فيمن يشترط له الخيار
وقوله سواء شرطا ذلك تعميم في قوله لمن أجنبي وقوله ولو على أن يوافق أحدهما نص في قوله
من اثنين في الشارع أربع تعميمات فتأمل (قوله وهذا أولى من قوله) لأنه يقتضي أن لأحدهما
شرط الخيار وإن لم يوافق الآخر وليس كذلك كما في كونه بقوله وبكل حال لا بد من اجتماعهما على
وهذا بناء على أن هما ولأحدهما خبر عن شرط وأما وجعل خبره في أنواع البيع وهو ما يتعلق بخيار
والقدير بشرط الخيار للكان هما ولأحدهما ثابت في أنواع البيع كما قال مر سارى تعبير الشيخ
فيكون بيان أن شرط له الخيار وليس قوله لما يتعلق بشرط كما قال حل لوجود المخدور المذكور
لأنه حيث يكون بيان للشرط لكن يلزم على أرباب مر تقديم معمول المضاف إليه على الخاف أن
عبارة المنهاج هما ولأحدهما شرط الخيار في أنواع البيع وأجيب أيضا بأن قول المنهاج ولأحدهما
أي إذا وافقه الآخر عليه (قوله إيقاع أثره) أي الخيار وأثره هو الفسخ أو الإجازة وظاهر كلامه أن
الخيار ثابت لهما وإن الأثر هو الثابت للأجنبي ولا معنى لثبوت الخيار للثبوت أثره. له لما كان الأثر
لا يمكن أن يوجد بدون الخيار وكان المقصود من الخيار بالحقيقة هو الأثر غير بما هو المقصود
الأثر له ثبوت الخيار ويذكر على هذا قوله وليس لشرطه يعني الأثر للأجنبي خياره هذا ظاهر مشهور
وهذا يدل على أن الثاني الخيار لأثره فلا حاجة لتقدير مضاف ويصح شرط الخيار ابتداء للأجنبي كال
مر وعبارة عرض سواء أشرط إيقاع أثره وهو صادق بأن بشرط الآخر من الاثنين مع كون الشرط
لأحدهما فقط أو بأن يجعل إيقاع الأثر لثنين لكن كل واحد عن واحد أو بشرط الأثر لثنين
معان الاثنين وعلى ذلك لو كان أحدهما من البائع والآخر من المشتري فلكل الإجازة والفسخ
اختلاف فسخا وإجازة قسم الفسخ وإن كانا معان أحدهما القادين هل يجب على كل موافقة الأول
الإجازة والفسخ أم لا في نظر والأقرب الثاني لأن كراماتك لا يقع الأثر ولا يملك فيه فلا يجب الموافقة
ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرطا لهما وإيقاع الأثر من غيرهما فلهذا لا معنى لثبوت الخيار لإيقاع الأثر
الأن يقال إن الخيار للشرط هما ولأحدهما واستحقاق للشرط له الفسخ والإجازة والأثر

النفق

وهذا أولى من قوله لما
ولأحدهما (شرط خيار)
لما أولاهما سواء
أشرط إيقاع أثره منهما
من أحدهما

(قوله هذا يظهر مشهور)
هذا مناف لكتاب الشارع
كما يظهر فتأمل لأن
الشارح جعل الخيار
تدعا غير تعميم الأثر
شيئا
(قوله أن كراماتك) أي
ملكاً متو باو كذا دليل
عدم شرط الوصف مثلا له
صح

أمن أجني كالمبيع
رسوا أشراط ذلك من
واحد من اثنين مثلا ولو
على أن يوقعا أحدهما لحد
الشركين والآخر للآخر
وابس لشرطه للأجني
خير إلا أن يموت الأجني
لو قبل أحدهما شرطه للآخر
وللأجني بغير أن يموت
وله شرطه لو مكه ونفسه
(د) كل (ما) أي بيع (فيه)
خير مجلس الإنيا يمتنع
فيه المبيع فلا يجوز شرطه
(اشتر) فإتاه وهذا من
زيادتي (أو) (د) (ر) بود
وسم فلا يجوز شرطه فيما
لاحد لا بشرط القبض
فيما في المجلس وما شرط
فيه ذلك لا يحتل الاجل
فأول أن لا يحتل الخيار
لأنه أعظم غررا منه لئله
المالك أولزم واستثنى
التوري مع ذلك ما يخاف
فساد مده الخيار فلا يجوز
شرطه لاحد وهو ظاهر

(قوله تنكيت الاجني)

شوق ملحق تصرف

عليه اه ع

(قوله لا توكل) أي محض

فلا ينافي كتبنا مقر بولا

ساقه ع من انه ينزل

بالقول

اللفظ بفسخ أو جزو بنافي هذا قوله بعدم إيس لشرطه للأجني خيار فانه يقتضي أنه إذا شرط إيقاع
اللز له يره لا يكون له خيار إلا أن يقال أراد بالخيار هنا إيقاع الأمر به بمرورته (قوله أمن أجني)
والوجه كقوله الزكشي اشتراط تنكيت الاجني لأرضه وانه لا يخرجه فعل الاشتاء بناء على أن
شرط الخيار تنكيت لا توكل وهو الأقرب مد ع ش (قوله وسواه أشراط ذلك) أي إيقاع الأمر من
واحد من أجني واحد ع ش فهو تعمم في الأجني (قوله وليس لشرطه) أي وقوع الزلزله
بينهم من مضمين أن الأجني لا يشرط لخيار بل وقوع الأمر ويحتل رجوع الضمير للخيار ويكون
في ذلك إشارة إلى اعتماد الخيار والأمر حل وقوله خيار أي خيار (قوله إلا أن يموت) أي أو يموت
أو يفنى عليه كإيفاده قوله قبل الفصل تكبار الشرط من انه إذا مات أو جن من شرطه لا خيار من
العاضدين انتقل لورثه أو وليه ثم قال في معنى من ذكره موكل العاقه وسيد ولا شك أن من له الخيار هنا
ينزل الموكل ثم يفتي عوده طامذا أفاق ع ش قال في حاشيته على مد ولو كان الوارث غائبا حشد
يحل لأصل الخبر إليه إلا بعد انقضاء المدة حل بقوله يلزم العقد بمرافق العقد ولو لم يتناخا خيار إلى بلوغ
التمه للضرورة فيه نظر والاقرب أن يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثلثه ما في منها والآخر العقد
لانه لم يمتد يادة المدة على ثلاثة أيام (قوله وليس لو قبل أحدهما) أي للمالكين أي في العقد وهذا
تقييد لقوله لما شرط خيارهما أو لاحدهما فهو قيد في المستثنين ع ش أي محل شرط الخيار للآخر
أول الأجني إذا كان الشرط غير وكيل وقوله للآخر أي ولوم نفسه فان شرط ذلك بغير إذن بطل
العقد اه قل (قوله له شرطه لو مكه) أي ما ينه عن ذلك ع ش (قوله أي بيع) خرج البيع ماعدا
فلا يثبت فيه خيار الشرط قطعا وإن جرى خلاف في ثبوت خيار المجلس فيه ع ش (قوله فيه خيار
مجلس) يؤخذ من المتن والشارح أن كل ما يثبت فيه خيار المجلس يثبت فيه خيار الشرط إلا في أمور
خسنة لا تملك للمتن والثنين في الشرح أعني قوله واستثنى الخ (قوله الإنيا يمتنع الخ) لا يجني أن هذا
الاستثناء متمم لانه لو اقتصر على قوله لما شرط خيارهما أو لاحدهما في كل ما فيه خيار مجلس لم
يصح لأن من جملة ما صدق عليه قوله ما اشترى بضمه فان اشكل منها فيه خيار المجلس فيقتضي أن طمان
بشرطه أي خيار الشرط للمشتري وليس كذلك حل وقال بعضهم لأوجه الاستثناء هذه لأن خيار
المجلس لم يتقدم إليه يثبت للمشتري وحده حتى تستثنى هذه بل تقدم في الشرح أعني أجاز البائع البيع
سقط خيار المشتري في قوله نعم لو كان الخ (قوله فلا يجوز شرطه لشرط) أي وحده وقوله لما فات أي
بين الخيار والعق لا بشرط المشتري يستلزم المالك والملك يستلزم المتق والعق مانع من الخيار وما
أي ثبوته لعدمه غير صحيح من أصله بخلاف ما لو شرط له المدة أي لكونه موقعا أو البائع فقط
الذلك حل وشرح مد وأشار بقوله فلا يجوز إلى أن قوله لشرطه ملحق بمحذوف (قوله أو يور يور
وسم) الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيث استثنى من الأول هذان والآخر بعدهما في
الشرح خصوصا مع أن المدة في الامتناع متأينة في خيار المجلس أي خيار المجلس يثبت فورا وليس له حد
محدد بخلاف خيار الشرط اه حل (قوله فلا يجوز شرطه فيما) وفسد به البيع حل (قوله
لنه) أي الخيار للمالك أي أن الخيار للبائع أو لماله كان الخيار للمشتري ع ش (قوله
ما يخاف فساد مده الخيار) أي المدة التي تشرط ولو أقل من الثلاث بخلاف ما لا يخاف فساد كصحن
هريه بشرط الخيار ساعة فانه يصح شيئا وثقة الاستثناء ثبوت خيار المجلس فيه وإن ازمن تلف
المبيع وقبضه بقرقوث خيار المجلس فهاشوري وبعبارة شرح مد ويمنع شرط الخيار فيما يقارع

واستثنى المجوري المصراة فقال لا يجوز اشتراط خيار الثلاثة فيها لانه يمنع الملبوز كمنع بالهبة حكمه عن حق المطلب وانما يجوز شرطه (مدة معلومة) متصلة بالشرط متوالية (ثلاثة) من الايام (عاطل) بخلاف ما لو أطلق أو قصد مدة مجهولة أو زائدة على الثلاثة وذلك لتعسير الصحيحين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يبيع ببيع فقال له من يبيع فقل لا خلاصة ورواه البيهقي بإسناد حسن بلفظ انما يبيع فقل لا خلاصة

(قوله لانه يحافظ على ترك المبيع) • فرع • لو وقع البيع زمن المبيع واشترط الخيار ثلاثة أيام لم يذكر المبالى فيظهر تقدير المبالى فاصلة بينها لضرورة تقدير ذلك في كثير من الاحكام ويحتمل أن يقال ان ما دفع وقوع العقد مقارنا للتعذر الذي قدسوا به أوقات الصلاة لم تدخل البسلة الأخيرة بالفرض كقراءة العقد لتعذر الحق وان صاف وقوعه في أثناء يوم تقديره دخل البسلة الأخيرة مع ش على ما يصرّف

إليه الصادق للذة الشرط وهذا بينهم جواز شرطه مدة لا يحصل فيها العقد (قوله المجوري) هو بإزاء المصلحة وضم المليم وما ينطه حج في بعض الحالات من أنه بإزاء إله شخص آخر وعبارة الشرى رأيت في طبقات الشافعية للاستوى ما نصه وأبو الحسن على المجوري بضم المليم وإزاء المصلحة قال ابن الصلاح كان من أكابر الشافعية كتاب المرشدي عن عمر جندب قال نصحه أن قاله حج وما في الأمان وهم وأن الصواب ما اشتهر به يعرفه (قوله لا يابى) ولومع المشتري فقد قال شيخنا والاربعان شرطه فيها لمحا كذا وكذا وإن مثل الثلاث ما قال بها ما شأنه الأضرار بها ما قيل كيف يعلم المشتري بضميتها حتى ينتج عليه شرط الخيار بائع أجيب بأمر أحسنه أنه من ذلك ولم يفتقد حل ومثله في شرح مدر وقوله أنه من ذلك أي فكذا ما لا يارب الآخر أو مروجان كان المبيع لا لانه كاليتين ع ش عليه (قوله لانه يمنع الملب) أي لانه يحافظ على ترك الملب ليس في البائع من ملها أشعرته التصرية فلا يفوت فرضه أي من تزويجها فالدفع ما يقال كيف ينتج البائع من ملها والمالك له والبيع في زمن الخيار له للمالك كذا في بيعت قياس الملب على المصراة في ذلك أم حل ويجب أيضا بأنه ينتج عليه ملها لان الملب لا يوجد حال البيع للمشتري وانما الملب للمانع للموجود بعد فاذ تم البيع اصطلاحا مدر وينتج الملب على المشتري أيضا لان الملب ليس له فيكون المانع على الملبول الثاني شرعا على الاول غير شرعى (قوله مدة معلومة) فيه ما يقتضيه عند قوله ثلاثة فاقول أنه انصرف عليها ليناسب الاختصار لأن يقال راعى الاجمال ثم التفتصيل وشرط الخيار لغيره ما قيل بشرط علمه يشاء المدة أو لان الحق متعلق بمادونه كل محتمل والثاني أقرب حج شوري (قوله متوالية) بدقني عنه قوله متصلة إذ يلزم من اتصال المدة للشرطه وتواليها والاتصال لا يفصل بينهما الغرض من ذكره دفع توهم أن المراد بالاتصال ما يشل اتصال بعضها لعل هذا هو الحسنة في عدم بيان محتمزه شوري وعبارة حل قوله متصلة بالشرط أي ابتداء لاداموس ثم احتاج قوله متوالية (قوله من الايام) ويدخل في الايام للشرطه ما اشتملت عليه من الايام للضرورة وينتد أنه لو عقد وقتا فجبر لا يثبت الخيار في الليلة الثالثة بخلاف نظيره من مسح الخلف وقرق لانه بأن الخلف ورد فيه النص على الايام والمبالى بخلاف الخيار حل وعبارة قول على المبالى لانه للضرورة هو أي دخول المبالى حيث كانت المبالى داخله في المدة والا فلو شرط وقت التعذر الخيار يوما لم تدخل الليلة التي بعده ويومين لم تدخله الليلة الثانية أو ثلاثة لم تدخل الليلة الثالثة شرط دخول واحد منها بطل العقد وفارق دخوله في مسح الخلف (قوله بخلاف ما لو أطلق) أن بأن قال بشرط الخيار لا يقال له لاجل ذلك على المدة المعهودة شرعا التي هي الثلاثة لان قول المدة اختيار على خلاف الاصل فانخص بالمحدد لما في غيره من الإهمار حل فلو زاد الخيار على الثلاث بطل العقد له زى وصل وهذا شروع في محتمز القيود الثلاثة التي في القوم لم يذكرها محتمز في غير الذين ذكرها في الشرح لانه سيد كر محتمز الاول منهما بعد قول المتن من الشرط وليد كر محتمز الثاني استثناء عنه بالتعليل الذي سيد كره بقوله واللا أدى الجواز بعد زومه شيخنا (قوله ذلك غير الصحيحين) استدلال على قوله لم يشرط خيار ثلاثة أيام كما يفهمه من حيث في شرح الروض (قوله يندفع) أي يضمن يسي أنه اذا اشترى لسمعتي بشرطه ما بأكثر من ثمنها وأذبا على ملها بما يرضى عنها (قوله من يابى) أي يضمن أي اشترى بتمه بدليل قوله بائعنا لان الرجل كان يندفع فيقول فقل لا خلاصة أي فاشترط الخيار ثلاثة أيام ولو بهذه العبارة ان عرفنا معناها والأبطل الصفة عن عن العباب بأن يقول المشتري اشترى بتمه لا خلاصة لكأنه قال والخيار ثلاثة أيام فلو

ابتعتا ثلاث ليال وفي رواية
للعاصم عن عمر لجعل له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عهدة ثلاثة أيام
وخلافة بكسر اللجمة
والمراد به الدين والخلافة
قال في الورقة كاسمها
اشتهر في الشرع أن قول
لا خلافة عبارة عن اشتراط
الخيار ثلاثة أيام الواقعة في
الخبر لا اشتراط من المشتري
وقبيل به الاشتراط من
البائع ويصدق ذلك
بالاشتراط منهما معا بكل
حال لا بد من اجتماعهما
عليه كما عرفنا مما مر وعجب
المدة للشرطة (من حين
الشرط) للخيار سواء
أشترط في العقد أم في محله
فهذا أعم من قوله من
العقد ولو شرط في العقد
الخيار من النقد بطل العقد
والأدنى إلى جواز به
لزمه ولو شرط لأحد
العاقدين يوم وآخر يومان
أو ثلاثة جاز (والملك)
في البيع

(قوله رجع الله والأدنى
إلى جوازه بملازمه) لله
نظر للثأن ولا فقد
يومان بالجلس حتى
تدخل المدة تأتلى أو يراد
بعد لزومه من جهة خيار
الشرط ويغده عش على
مر بعد توقف سم بنظر

درواه البقي الخ إلى جها الرواية لأجل التفسير الذي فيها وهو قوله ثم أتت بالخيار فإنه تفسير لقوله
لا خلافة وقوله ابتعتا أي اشترى (قوله ثم أتت بالخيار) هذا كالتفسير منه **(قوله)** لا خلافة
أه حل وقوله ثلاث ليال لما كان المداخلة على الأيام وإن لم يتم ثلاثا بخلاف مسح الخلف
أي بالرواية الأخرى التصريح فيها بالأيام شيخنا قال البربادي والتماعير في هذه الرواية بالليالي وإن كان
المداخلة على الأيام لأن العرب كانوا يحسبون التواريخ بالليالي **(قوله عهدة)** بالتونين وعدمه
بإبدال ما بعدهما بدل اشتال وإضافته اليها على معنى وفيما هنا العطف والتبعية أي جعل له عطف
أي تعليل بالبيع من جهة الفسخ أو الأجازة في ثلاثة أيام وأما على الإبدال فالتنوين الثلاثة مشتقة على
هذا التعلق وفي القاموس أن العهدة الرحمة تقول لا عهدة أي لا رحمة شيخنا **(قوله الدين)** أي
في الأصل وعطف الخديعة على ما قبله عطف سبب على سبب **(قوله والواقعة)** أي الخصلة
الواقعة وهي الاشتراط وقوله من المشتري أي وحده وكذا يقال في البائع **(قوله)** ويصدق
ذلك أي الاشتراط من المشتري والاشتراط من البائع ويستند بكون المراد بالصدق الأفادة
أي ويصدق ذلك وكان ينبغي أن يجعله مقبلا كالمحل في النكاح حل **(قوله كما عرف مما مر)** أي
من قوله لما شرط خيار **(قوله)** سواء أشرط في العقد أم لا فإذا شرط ثلاثة أيام وكان عشي من حين
المقبول يومان ومما يجلس صح الشرط المذكور فلو تمت تلك الثلاثة ومما يجلس ليس لها اشتراط
ثلاثة أخرى وأما لو شرطها أي الخيار في خيار الشرط فلا بد أن لا يزيد مجموع المدة للشرطة مع المدة
المستتبعة على ثلاثة أيام حل **(قوله أعم)** أي وأولى لأنه يومه أنه إذا اشترط في محله بعد مضي مدة
تجب المدة من العقد **(قوله ولو شرط في العقد)** هذا محتمل لقوله متصلة وقوله والأدنى من هذا
التعليل بطلان عدم التولية ومن ثم لم يذكر محتمره وسكتوا عن اشتراط تعيين من يشترط له
الخيار وظاهر ما مر عدم اشتراط ذلك وعليه فلو قال البائع أو المشتري بشرط الخيار كان لها وفي كلام
شيخنا في شرح الأصل ما يبعد اشتراط تعيين من شرط له الخيار حل وعبارته ولا بد من تعيين الشرط
له بأن يلفظ هو به إذا كان هو الباعث **(قوله)** لا يجاب أو القبول ويرافقه الآخر ولو لم يرفض له قال
عش فثبت بطلان فيما لو قال بعتك بشرط الخيار من غير ذكرى أولئك أولنا ويوجب احتمال أن يكون
للشرط له أحدهما وهو مبهم أه وكان المناسب للشارح التفرع وقوله في العقد ليس بقيد **(قوله)**
والأدنى إلى جوازه بعد لزومه أي جوازه من جهة العاقدين بعد لزوم من جهةهما فلا بد ما لو
حدث عيب بعد العقد وقبل القبض وأطلع عليه المشتري بعد مدة فانه ثبت به الخيار شورى أي
لأن الجواز من جهة البعده لا من جهةهما وحيد صا جازا بعد لزومه **(قوله)** ولو شرط لأحد العاقدين
يوم وآخر يومان أو ثلاثة جاز لأن للمعنى أن اليوم الأول مشترك بينهما يثبت الخيار فيه لها
لأنه متى خياريه عن شرط له يومان أو الثلاثة لأن ذلك مبطل للعقد كاتقدم وأن اليوم الثاني مختص
بمن شرط له اليومان وأن اليوم الثاني والثالث مختص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة المشروطة
زيادة على ثلاثة أيام بخلاف ما فهم ذلك من ضمة الطبة وغيرهم أه قل على الجلال فقوله ولا آخر
يومان أي منها اليوم الأول فيكون اليوم مشترك بينهما وما بعده مختص بمن شرط له اليومان
وعليه فلو شرط للبائع يوم وللمشتري يومان بعده بطل العقد وكذا لو شرط للبائع يومان وللمشتري
يوم بعده وباتفاق اليوم الثالث بخلاف ما لو شرط اليوم الأول لها ولأحد هامين الثاني والثالث
فانه صحيح وها نحن الآن أنه متى اشتتل العقد على شرط يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل والاخلا
وسه لو شرط اليوم الأول فانه يشلا والثاني والثالث لا يجزي عنه فيصح على الرابع من وجهين

ماسطر تامن أنها قيد بشرطان في العقد قبل الدقة انفرق

لأن الأجنبي لكونه تابعاً عن شرط له اليوم الأول بمؤد ذلك إلى جواز العقد بعد لزومه بل الجواز منسحب بالنسبة لبايعة ع ش على حر **(قوله مع توابه)** إذ إن التواب هيا يقتضي دخول ما في قوة ولا فروق وفيه نظر لأن حل الوطء في زمن خيارها ليس موقوفاً بل هو حرام كما يعلم مما يأتي وعق البائع في زمن خيارها ليس موقوفاً بل نافذ كإسائه وكذا بيحه وغيره مما يأتي وقوله الثاني وتفسير الخ في غير شرط سم أي لما ذكر من اقتضائه وقف حل الوطء، والتحق مع أنه ليس مراداً **(قوله من فولد)** من مشقة أو منفصلة كاللبن والمهر والحل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فإنه يسبب كلاماً لقائه بقسط من الثمن شورى والظاهر أن التفصيل يجري في غير الحل أيضاً كما يؤخذ من حر وقفتان الحل الحادث في زمن الخيار للشرط لأحدهما يكون له وإن لم يبيع حيث كان الخيار البائع أو نفع الخيار المشتري ع ش على حر ولو تلف البيع بأفة مساوية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع فان كان التلف بعد القبض فان كان الخيار البائع انفسخ أيضاً ويسد المشتري الثمن ويرجع البائع عليه القيمة فان كان الخيار لها أو المشتري في الخيار فان تم العقد بأن أجاز المشتري البيع لزمه الثمن والا فالقيمة سم ملصقا **(قوله لمن انقرد بخيار)** ولو اجتمع خيار المجلس لما وخيار الشرط لأحدهما فهل ينال الأول فيكون للملك موقوفاً أو الثاني فيكون للملك لأحد الظاهر كما أفاده الحاج الأول لأن خيار المجلس أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط وقول الزركشي الظاهر الثاني في زمن خيار الشرط بالاجماع بعيد حر **(قوله من باع)** أي من يبعه البيع ومشتري أي من يبعه التراب فالبيعة وإن كانت عامة المراد بها خاص وهذه البيارة التي في ذلك وقت في الرض واعترضها الشارح بقوله ولا يخفى ما في قوله للملك لمن انقرد بالخيار من الإيهام لأن من يفرغه قد يكون أحد العاقدين وقد يبيكون غيرهما وإذا كان أحدهما قد يبعد نفسه وقد يبعد لغيره وليس المراد السلك كالإختي حل والنفقة عن مله الخيار وعليها في حالة الوقف ويرجع من لم يمله الله على الآخر أن ينفق بإذنه أو بإذن الحاكم عند فقده أو امتناعه أو بإشهاد عند فقده الحاكم وإنتهه والافلا يرجع على المتمد عند شيخنا وقال بعض مشايخنا يرجع أن نوى الرجوع عند فقده الحاكم أو الأشهاد وهو بعيد والزوائد في مدة الوقف تابعة لقيمة وهو أمارة في بد الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده اهـ قل **(قوله ولا فروق)** فيه أن حل الوطء في زمن خيارها ليس موقوفاً بل هو حرام كما يعلم مما يأتي وعق البيع في زمن خيارها أيضاً ليس موقوفاً بل ينفذ من المشتري إذا أذن له البائع كما يأتي وكذا بيحه وغيره مما يأتي وبعبارة العبد أي قوله فروق ومنه الوطء فهو موقوف أي حله موقوف بمعنى أنه يتمتع عليه الوطء **(قوله فيما ذكر)** أي للمبيع وتوابه **(قوله وكأنه لم يخرج عن ملكه)** أي القوى السابق على العقد فذلك عبر بكان لا بعد العقد ليس قويا كقوته قبله شيخنا **(قوله ولا فرق فيه)** أي التفصيل المذكور **(قوله)** وكونه أي خيار المجلس لأحدهما الخ أي فهو له ولما وهو جواب عن سؤال مقدمه بكونه بضمير خيار المجلس لأحدهما وحده وتقدم أنه يثبت لأحدهما ابتداءً فيمن اشتري من آخر بمرتبة توهماً أخرج توابه وأن الملك فيها ليس لمن انقرد بالخيار ع ش **(قوله ويحصل النسخ)** أي بقوله وسياً بالقول وجعل ما ذكره من صرائف النسخ والاجازة قال شيخنا ولعل من كتابتها غولاً في أولنا شترى الابكنا أو لأربع في يبي أو في شرائي فراجع قل **(قوله كرفت)** أي رفعت كـ أي الثاني عنه وهو جواز التصرف فيه لانس العقد لأن الواقع لا يرتفع شورى **(قوله والتصرف)**

مع توابه من فولد كنفوذ عنق وحل وطء **(فيه)** أي في مدة الخيار **(لمن انقرد بخيار)** من باع ومشتري **(والا)** بأن كان خيارها **(فروق)** فان تم البيع بأن أنه أي الملك فيما ذكر **(لمشتري)** من حين **(العقد والا فبأنه)** وكأنه لم يخرج عن ملكه ولا فرق بين خيار الشرط وخيار المجلس وكونه لأحدهما بأن يختار الآخر لزم العقد وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقف ملك الثمن وتفسيرى بالملك لشموله لملك المبيع وتوابه أولى من تغييره بملك المبيع **(ويحصل النسخ)** العقد في مدة الخيار **(ينحو)** فسخت البيع كرفت واسترجعت المبيع والاجازة فيها ينحو أبزت البيع كسأنته والزمت **(والصرف)** **(قوله لا يكذبا الخ)** أي محو زيادة **(قوله فراجع)** أطلق ابن حجر في التالين الأولين النسخ وتقدمه بعدم موافقة الآخر فانظر حل هو قيد

فيها كونه الخ) الحاصل أن في تصرف البائع ثلاث جهات وهي حصول الفسخ به وتقوذه وحله
 وتظهيره في تصرف المشتري وقد استوفاهما الشارع بيانا فأشار بقوله وصح ذلك منه: أي إلى الجهة الثانية
 والاولى في التمتع وتقوله لكن لا يجوز وطؤه إلى الثالث فهذا في قوة قوله وكل تصرفه حلال الا لو طه
 فيه تفصيل وأشار إلى الجهة الثانية من تصرف المشتري بقوله والاتفاق نافذ منعه قوله والبيعة صحيحة
 الخ وأشار إلى الثالثة منه بقوله وطؤه حلال الخ كذا قال كلها جائزة مطلقا الا لو طه فيه تفصيل
 لكن ذكر بيان هذه الجهة في خلال بيان الجهة الثانية وقوله كونه أي بخلاف مقدمات الوطء فلا
 تكون فسحا ولا اجازة وللرد الوطء الذي غينا للبيع لا يقيتني قبالها علمه بأنها المبيعت ولم
 يبعد الزامه بحلها وان لم يحل أو حرم عليه الوطء لكون اختيارها كاختار بيعه ذلك بعد قوله
 وطاهر أن الوطء إنما يكون فسحا لا يجوز مثل ذلك في ربه المشتري الفسخ اه قل بان كان جارية
(قوله واعتاق) أي اعتاق البائع الرقيق للبيع أو اعتاق بيته ولو مطلقا يسرى لباقيهم مثل ما ذكر
 علواً في الحاصل دون حلها وهو ظاهر وكذا الوطء لا يفسخ ولا يحال باستدخال المالك في الاعتق من البائع
 المتقربان وقد تضمنت سنة أشهره والافلاحتي ولا فسخ والاحبال باستدخال المالك في الاعتق من البائع
 أو المشتري في الفسخ والاجازة والصحة قل **(قوله ويبيع)** أي يباشر بشرط اختيار للمشتري فان كان
 البائع أو له ما يمكن فسحا والاجازة كالحرم به في العيب حر ويطل البيع الثاني اه **(قوله)**
 وبيع أي لا بد أن لا يرد أو لا يرد ما يرى **(قوله وصح ذلك منه)** أي مطلقا سواء أذن له المشتري أم لا
 فإذا كان اختيارها معلوما أن الصحة تنسخ عن الفسخ فيقدر الفسخ قبل العقد يرى ولعل الفرق
 بين تصرف البائع حيث لم يوقف تقوذه على إذن المشتري كافتاءه المطلق بين تصرف المشتري حيث
 توقف تقوذه على إذن البائع كما قدمه بقوله والاتفاق نافذ منعه وقوله والبيعة صحيحة الخ أن تسلط
 البائع على البيع أقوى بدليل سبق ملكه بخلاف تسلط المشتري فانه ضعيف لغير ما يملكه شرح
 حر وعش عليه قوله أي بأنه نفع البيع **(قوله لكن لا يجوز وطؤه)** أي فلا تلازم بين حصول
 الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ حل **(قوله الا ان كان الخيار له)** فان كان له ما
 يحل أو أذن له للمشتري وهو ظاهر ع **(قوله وأذن له البائع)** أي أو كان لها وأذن له البائع لان
 القسم كاعتق أن الخيار له أو لها حل ومنه الشورى ولا يصح شموله لما اذا كان الخيار للبائع
 لانه ينافيه قوله وغير نافذ ان كان للبائع **(قوله وغير نافذ ان كان للبائع)** أي وحده وان أذن
 له بدليل ما يأتي في مسئلة الوطء أن مجرد الاذن من البائع ليس اجازة حيث كان الخيار له وحده
 حل وأتى الشارع بهذه تقديرا للاقسام والافلاحتي وهو كون الخيار له أو لها غير مادي عليها شيئا
(قوله ويوقوف ان كان لها) فان قيل الفرض أن التصرف المذكور الذي من جملة الاعتاق
 محله به اجازة العقد من المشتري فقامعي وقت الاتفاق حيث يجب بأنه اذا حصلت الاجازة
 من طرف المشتري بقي خيار البائع فيوقف المتق لا جمل حق البائع فان اجازة وانقضت مدة الخيار بين
 تقوذه المتق وان فسخت بين عدم تقوذه تأمل **(قوله ووطؤه حلال)** مرادهم بحل الوطء المشتري
 مع عدم حيلان الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطة البائع وان حرم
 من حيث عدم الاستبراء فهو كحرم من حيث نحو أو لم أو يحض شرح حر **(قوله والأحكام)** أي
 بان سكان الخيار للبائع أو لها يرى أي وأن أذنه البائع أخذا بما يأتي ولا حاشية والوطء حر
 لسبب ولا ينفذ استيلاده حل وعليه المهر اه يرمي **(قوله يقول الاستوى الاستوى حلال ان أذن له)**
 البائع الخ) ظاهرا أنه لا فرق بين أن يكون الخيار له وحده أو لها وهو واضح في الاول دون الثاني لما

فيها (كونه واعتاق
 وبيع واجازة وتزوج
 ووقف) للبيع (من بائع)
 واختيار له أو لها (نسخ)
 للبيع لاشارة بعدم البقاء
 عليه وصح ذلك منه أي
 لكن لا يجوز وطؤه الا ان
 كان اختيار له (ومن مشتر)
 واختيار له أو لها (اجازة)
 للشراء لاشارة بالبقاء
 عليه والاتفاق نافذ من ان
 كان الخيار له أو أذن له البائع
 وغير نافذ ان كان للبائع
 ويوقوف ان كان له ما لم
 بأذن له البائع ووطؤه
 حلال ان كان الخيار له ولا
 لحرام وقول الاستوى أنه
 حلال ان أذن له البائع
 مبنى على أن مجرد الاذن

في التصرف اجازة وهو بحث القوي والتقول خلافاً للبيعة صحبة ان كان الخيار له أو اذن له البائع والافلاظ اظهر أن الوطء انما يكون
فسخاً وإجازة إذا كان الموطوء أثنى (٢٤٤) لا ذكر الاثنى فان اثنى أو تولى أو أخبره فعلق الحكم بذلك الوطء وبقي

تقدم في الاعتناق حرة حل (قوله في التصرف) أي في شيء مما تقدم وفيه من من جملة ما تقدم الأذن
الاعتناق حل (قوله والبيعة صحيحة) معطوف على قوله والاعتناق نافضة والمراد بالبيعة ما عدا الوطء
والاعتناق من التصرفات التي تقدمت (قوله وأذن له البائع) شامل لما إذا كان الخيار للبائع أو لوطءه
كذلك يرمز (قوله ان كان الموطوء أثنى) أي مباحة لولا البيع بان لم تكن محرماته ولا يمتنع
الحرم كالجوسية وكان الوطء في القبل وكوطء الحرم ووطء المرأة كإفائه حج ع ش على حر (قوله لا عرض)
يجوز قراءته بتأجير عطا على ووطء بالرفع عطا على التصرف اه ع ش والجبر غير ظاهر لاقتضائهما
العرض والأذن من جملة التصرف (قوله وأذن) الواو بمعنى أو (قوله احتالهما التردد) أي ولا يند
يتضعدان به يفيد ما يقع فيه يعلم أن ع ش مخرس حر م

(فصل في خيار اليب) وهو حاصل بثوات مقصود معطون نشأ الثمن فيمن تقرر فعلى أو فسخ
عرفي والزام شرطي لأن كلامه يدل على أن التقرر بالفعل من اليب وقدره في الأول فقللت
الحق في الثاني بقوله ويطور عيباً وقد عديم الكلام على الثالث في قوله وبثوت من أو بائنه
كذلك غير كشرط وصف فصد الخ (قوله) بإيد كرمه منه التقرر بالفعل وقد عديم المصنف لفظ الكلام
عليه أو أنه أراد خيار العيب خيار التقيصة فيكون التقرر بالفعل من العيب ع ش وقوله وقد
الصفى أي على خيار العيب خلاف ما عديم أصله حيث أخر التقرر بالفعل عن العيب وأحكامه فذكر

فصل استقلا فقبل باب المبيع قبل قبضه فقال فصل التصريه حرام الخ قال حل قوله وما يذ كرمه أي
من الكلام على الأرض والرد وغيرهما كلامه يقتضي أن التقرر من العيب (قوله لتجاهل الخ)
وكذا البائع بظهور عيب قسم في الثمن وأمره الأول لأن الغالب في الثمن الانضباط فيقول بظهور عيب
فيه وإيضاً فليبيع بمقصود المشتري وأما الثمن فليس بمقصود البائع ع ش (قوله بما يثنى) أي قوله بتقرر
فعل وأشار إلى أن قول المصنف بتقرر متعلق بخيار ومتعلق جاهل مخدوع كما هو مذهب الجمهور
أعمال الثاني عند التنازع وقبل أن قوله بتقرر فعلى متعلق بخيار فقط لأجل عطف قوله ويطور عيب

باق عليه ولو جعل متعلقاً بكل من جاهل وخيار لاقتضى أن المعطوف كذلك فيصير الفعل مشتركاً
بظهور عيب باق الخ وهذا لا يصح لأن الظهور يشعر بالجهل فلا فائدة للتقيص به في جانبه ويكون متعلق
قوله جاهل مخدوعاً أي بتقرر فعلى وقول الشارح بما يثنى بوجه أن كلامه قوله بتقرر في جانبه ويطور
عيب متعلق بجاهل وقد علمت ما فيه ويمكن أن يخص ما يثنى بالتقرر تأمل قال ع ش فثبت أن كل
تقرر فعلى ثبت الخيار وليس كذلك ما عديم حر م من أن توريم الضرع لا يثبت الخيار إلا أن
يقال إن ذلك ثبت الخيار غالباً أو يقال بعبارة عن فصل من البائع بضر المشتري ولا يظهر له
النام فلم ينسب المشتري في عدم معرفته إلى تصدير اه وكذا يثبت الخيار بتقرر بقرول كما يثبت

مفهوم قوله لو باع بشرط براءته من العيوب الخ من أنه لو باع بشرط براءه المبيع من العيوب فإنه لا يبرأ
من شيء نهابل المشتري الخيار في جميعها وتقرر بقرول من البائع (قوله للتدليس) أي على التدليس
والفرض كل علة مستقلة بثبوت الخيار كإبرشاد إليه قوله لعدم التدليس وقوله لمعقول التقرر وسمنا
قطاً ما وقع في بعض الأوهام في هذا المقام اه شورى وهذا يقتضي أنه علة ثبوت الخيار م

فصرها على الخيار كان المناسب تقدم بها على وهو حرام لكن الشارع سلك التوزيع واتكحل
(قوله لم يقتضيه أنه علة الخ) كون التدليس علة للحرمه ظاهر وأما كون الفرع علة للحرمه فلا يظهر بدليل أنه علة
عن تصديقان لا خلافاً لم يظهر أنه لا يراد على الحصى شيء من هاتين لأنه لا يمكن التوزيع بدليل قوله ثبوت الخيار والتصديق

بما
ذكر أعم مما عبر به
(لا عرض) لليج على
(بيع وأذن فيه) في مدة
الخيار فليبين فسخاً وإجازة
لليج لعدم اشتراطهما من
البائع بعدم البقاء عليه
ومن المشتري بالبقاء عليه
لاحتالهما التردد في الفسخ
والاجازة وتعميرى بالأذن
لشمله لأذن المشتري
ليبيع عن نفسه أعم من
تعميره بالتوكيل

(فصل في خيار العيب
وبإيد كرمه (لشتر)
بقيد زنده بقول (جاهل)
بأنى (خيار) بتقرر
فعل وهو حرام) التدليس
والضرر

(قوله منه التقرر بالفعل)
بناق ما قدمه
(قوله أي بتقرر فعلى)
لكن بما يصير التقرر
لشتر جاهل بتقرر فعلى
خيار بظهور عيب الخ ولا
فائدة فيه
(قوله) ينسب المشتري في
عدم معرفته الخ هل هو شرط
أخر أو أن ما قبله سببه
تأمل (قوله) علة مستقلة
لثبوت الخ لكن السابق
خيار وسمنا فان ادعى

الحرمة
عن تصديقان لا خلافاً لم يظهر أنه لا يراد على الحصى شيء من هاتين لأنه لا يمكن التوزيع بدليل قوله ثبوت الخيار والتصديق

(كسرية) حيوان ولو

غير مأكول وهي أن
يثرك حليه فعدامة قبل
بيعه ليوم المشتري كسرة
البلن والاصل في تحريمها
خير الصحيحين لانصروا
الابل والغنم فمن ابتاعها به
ذلك أي بعد النسي فهو
غير النظيرين بعد أن
يجلها ان رزها أسكها
وان سخطها ردها وصاعا
من تمر وقيس بالابل والغنم
غيرها

قوله لان اللين يقابله قسط
من الثمن فهو بعض المقود
عليه وقد تلفت فبيد أن
حليه تلفتني ما يأتي في
الشرح عند قوله ويرده من
قولهم سوا تلفت ناها جعل
التلف بالتلف ناها جعل
الاعتراض على كل أفراد
المصراة الآن يراد بالتلف
اختلاف بما للشئ على
ما فيه تأمل ثم وجد في
الشرح في الرض قال
لا يكاف رد اللين ما
حدث بهد البيع ملكه
وقد اختلط بالبيع وتميز
فإذا أسكها كان
كالتلف وأنه لا يرده على
البائع فها وان لم ينعض
فقد ما أحبها على ما فيه
من أنه قد يكون علم
التمرية في مدة خیار
البائع وأخبارها وأيضاً قد
يكون علمه بغير الحب

الحرمه والمراد بالضرر الضرر المشتري لانه هو الذي يطرد في جميع أمثلة التبرير بخلاف ضرر المبيع فانه
انما يظهر في بعضها كالتسمية (قوله كسرية) لانظر لالاب الناس فان كانت كذلك فلا خيار
وانتمرة من الكسائر لقوله (قوله كسرية) لانظر لالاب الناس فان كانت كذلك فلا خيار
الاسلام عنه من كونه لم يزل في مقت الله أو كونه لللائكة فلهذا كان في الرض عنه صغير وفيه
نظر لما ذكر من لو بعد التسمية ع ش على مدر ملخصاً (قوله ولو غير مأكول) الظاهر أن الغاية
لرد وكان عليه أن يقول ولومن غير النعم لان الخلاف انما هو في غير النعم ما كولا أو غيره لا في غير
المأكول فقط (قوله وهي أن يترك) أي شرعاً وأما لغة فهي أن يرتبط حيلة الشرع ليجتمع اللين
برمادى (قوله ليوم المشتري كسرة اللين) ثم لود اللين على الحد الذي أشرعت به التمرية فلا خيار
كاهو الأوجه اه شرح مدر وقوله ثم لود اللين أي ودام مدة يوجب فيها على الظن أن كثرة اللين
صارت طبيعة لها لود المدعو يوسين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور أن اللين في ذنك لما رضى فلا
اعتبار به ع (قوله والاصل في تحريمها) أي وثبت الخيار فيها وكان الأولى أن يأتي به حل وقال
ع ش عند اللين قوله في ذلك لعدم صحة رجوعه مطلق للقرار في الفصل باعتبار ما دل عليه الحديث
وله انما لم يخل في تحريمها وثبت الخيار مع أن الحديث شامل لهما اما لان ثبوت الخيار فمهم من قوله
للتدليس والضرر السابقين واما لان ثبوت الخيار فبأن كونه مفرغ على النسي لان الحديث لم يسقط له
كثيراً ما يعلم من الحديث على معان قاصرة عن مدلولاتها اعتداداً على ظاهر السياق (قوله لانصروا)
بضم الناء، وتنع الصاد ونصب الابل من التمرية وهي الجمع أي أن يجمعوا اللين في ضررها عند
لرادة بيعها حتى يعظم ضررها فيظن أن كثرة اللين عادة مستمرة وورد لانصروا بفتح التاء وضم
الصاد من السر وورد لانصر الابل بضم التاء من غير واو بعد الراد والابل نائب الفاعل من السر
أي انه هو وسط أخلافنا جمع خلف وهو رأي النسي اه سيوطي شوري قال النوي في شرح مسيل
والدولى هي الصواب والمشتهور (قوله فمن ابتاعها) أي اشتراها (قوله أي بعد النسي) مفهومه أنه لو
وقع قبل النسي للمصراة ثم علم بتسريتها المشتري بهد وورد النسي أنه لا خيار له ولعله غير مراد
وأما ما فيسب بعد النسي اشارة إلى أن ما ورد من ذلك قبل النسي لانه فيه ع ش (قوله بعضان بجلها)
بضم اللام كافي الفتناء وبكسرهما كافي القاموس من باب شرب وطب وفي المختار أنه من باب نصر
ففيه يكون المصدر بالكسر وهي لغة قليلة لان المشهور فيه الفتح كما ضبطه الشارح في بابز كانا خلطة
قال شيخنا وقد بهد لا التمرية غالباً لانظر الابد الحلب والأفلا على ما قبل الحلب فله الخيار كذلك
وقوله ان رزها بالغنم النظيرين (قوله وان سخطها) بإيمرط عنان يدل عليه قوله تعالى أن سخط
الذين عليهم ودله وبسخطه نظيرين (قوله وان سخطها) بإيمرط عنان يدل عليه قوله تعالى أن سخط
الذين يقابله قسط من الثمن فهو بعض المقود عليه وقد تلفت وسيأتي أنه لا يرد فها ريب بعض ما بيع
معتقاً وتلف البعض الآخر لأن يقال ذلك معصور بما إذا كان كل فرد يسقط واللين لا يفرده لانه
ناقص غير مبرم أي أنه رأيتني ع ش على مبرمهاه والقياس استناع ود للمصراة قال الرافعي لكن
معمولاً لا مع ويتركه على جمهور النحاة ان شرط المتول معه أن يكون فاعلاً يرد به ليس بشرط
بديل سرت والبال فان قبل التسمية بالرد في المصراة واضح فمأخوذ التمييز بالرد في اصاع فالحلوب أنه
مثل قول الشاعر • علفتها تابتاً وبابدا • مجاز عن فعل شامل لالمرين أي نالها فيجعل الردي
الحديث على نحوها التأويل اه شوري بن يؤرد بهد فاعل البالي فان قلنا أنه معمول معه وجب

رد الصاع فوراً وان قلنا انه معطوف لا يجب رده فوراً عبارة ع ش على مر يصح أن يكون مغفولاً
 معه وان يكون مغفولاً يشمل محذوفاً والتقدير ودفع صاعاً فاعلى الاول يجب رد الصاع فوراً بخلافه على
 الثاني ولعل وجهه أنه اذا جعل مغفولاً معه اقتضى أن رد الصاع صاحب رد الصاع ووجهه ما قورى
 فيكون رد الصاع فوراً بلع أن المقر بأنه ليس بغوري فالثاني أولى أو متعين بناء على ما ذكر من أن
 الاول يقتضى وجوب الفور بدق رد الصاع ع ش على مر ملخصاً ولو اشترى أربعة صاعاً ففعل يجب
 على الجميع صاعاً أو على كل أحد صاعاً فتردد والراجح أنه يجب على كل واحد صاعاً لأنه يصدق قوله
 كل واحد ان شاء الله بالي فالراجح أنه يتعدد بتعدد المشتري وكذا بتعدد البائع ع ش على مر (قوله
 بجمع التديس) هلاقال والضرر وقد يقال لم يأت به ليحسن تبرع ماذالم يقصد الصرية حل
 (قوله) وتصروا بوزن تركوا) أى فاصله تصربوا مثل تركوا فاعل محذوف الباء لها كنين بعد
 حذف سكنها التثقل شورى (قوله من صر الماء) أى صرى الرباى كما هو فى الحق لان أصله صرى
 فيكون بعد الراء أقصر ثم ياء فكان الاولى للشارح أن يقول من صرى بالياء اللب الآن يدل
 حذفها الانتفاء السا كنين لكتنا وجدت فى بعض النسخ (قوله) لبيان أو نحوه) كما اذا كانت البينة
 مدعته فيها الصرية ثم باعها من غير حلب بعد أن رآها (قوله) وأجمعها ماعند القاضي) أى
 وعليه فيكون قوله فليقدم فقد اقتدا بالحرمة فقط لا فى ثبوت الخيار (قوله) لحصول الضرر أى
 ضرر للمشتري كما تقدم بقياس ذلك ثبوت الخيار فيها ويحمد الشر بنفسه أوجهه غير الال وهو من
 الجارية وجهها وقوله لحصول الضرر أى وإن اتنى التديس لكن ضرر المشتري حاصل فأحد
 الامرين كافى فى حصول الخيار حل (قوله) ويحمد بوجه) وتور به ووضع خوف فى خدتها غلغل
 تور به ضرر الحيوان فإنه لا خيار به فشرح مر قال ع ش عليه والفرق بين تور به الوجه ب
 يثبت به الخيار وتور به الضرع حيث لا خيار به أن التديس فى تور به الضرع يسهل الاطلاع على
 بحاله للداية فيعلم منه كثرة اللين وقتله ولا كذلك تور به الوجه والفرق بين وضع نحو القطن
 شديها حيث يثبت به الخيار وتور به الضرع حيث لا يثبت به أن التور به لما كان فى ظاهر البدين
 يطالع عليه بالحس عادة نوب المشتري فيه الى تقصير بخلاف وضع نحو القطن فإنه لا ستار به
 الاطلاع عليه ولو وقع ذلك من المبيع لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل أو لا بل
 والا قرب أن يقال ان كان مراده الترويج ليبيع حرم عليه ولا خيار للمشتري لاقتناء الترويج
 البائع والا فلا والفرق بين تحمير الجارية وجهها حيث قيل فيه بعدم ثبوت الخيار وهو نصرت
 بنفسها ان البائع للداية نسب فى عدم تمهيد الداية لتقصير فى الجلة فى كل يوم بخلاف الجارية مثله
 تمهد وجهها ولا ما حى عليه من الاحوال المارضة لها ع ش على مر (قوله) وتورد شر
 ويحمد بوجه) يشمل الملائكة المذكورة والاشىء وكذلك كافة الاذرى ويلحق بذلك الخنزير فله
 والاوجه يحرم ذلك لما صرح من التديس ولابد فى ثبوت الخيار من أن يكون ذلك بغير
 غالب الناس أنه مصنوع حتى لا يثبت للمشتري الى تقصير ع ش وخبره بتجديده ما لم يصب أى
 مستر سلفان جمعا فلا خيار لان الجمود أحسن شرح للروض (قوله وهو) أى الحمد للهيون
 تجديده ما فيه التواء واختبار أى تن أى عدم ارسال شيخنا (قوله) لا مفضل السودان) غير شرع
 مر لا كمثل السودان اه أى فان جعل الشراء على هيئة أى للمفضل لا يثبت الخيار له
 دلالة على تامة البيع المتقضية زيادة الثمن فيعلم منه أن قول الشارح لا مفضل السودان مستلزم
 كمثل السودان أى على هيئة والمراد بمفضل السودان مفرقه يقال تفضل القوم اننا نفضلهم

بجمع التديس وقصروا
 بوزن تركوا من صر الماء
 فى الحوض جمع فاعلى يقصد
 الصرية لبيان أو نحوه
 فى ثبوت الخيار وجهان
 فى الشرحين والروضة
 أحدهما للتع وبه يزم
 الفزال والحادى الصغير
 لعدم التديس وأجمعها
 عند القاضي واليقوى
 ثبوته لحصول الضرر وجه
 الاذرى وقال انه قضية نص
 الام (ويحمد بوجه وسويد
 شعر ويحمده) الدال على
 قوة البدن وهو ما فيه
 التواء واقتضاض لا مفضل
 السودان

(وحسب ماء قنأة أو ماء

(رش أو رسل) أي ماء كل

منها (عند البائع) وتصير

بالتعريف القليل مع تبخيل له

بما ذكر أعني عما عده به

(اللاطخ نوبه) أي الرقيق

(بمداد) تحيلا لكتابته

فاختار فلاخبار فيه إذ

ليس فيه كبير غرر لتقصير

المشتري بعدم استحائه

والسؤال عنه (و يظهر

عيب) بقصد زنده بقولي

(باق) بأن لم يزل قبل

(الفتح) (بفتح) بفتح الياء

وضم القاف أفصح من

ضم الياء وكسر القاف

المشدة (العين) تقصا

(قوله) قد يقال هذا بأن

(الح) فيه أن الكتابة شأنها

(الظهور بخلاف اللين

فالسؤال يسهل عن

الكتابة ولا يسهل عن

اللين تأمل

(قوله) والرد لا ظهور عيب

ولو عند البائع (الح) المشد

أن العيب الذي يظهر في

المبيع عند المشتري لا بد أن

يبين أنه كان موجودا عند

البائع له شرن ولا يشتر

أن شيئا مما لم يصوا عليه

عيب الإبشادة صدى

شهادة بأن قد فدا في مسافة

الصدوى صدق البائع أفاده

مروج نفي بأن ومع ذلك

للمشتري الصغ بالخنا إذا

كان محتافا بأن فيه الظفر

وليس له الظفر بارش مع عدم الصغ تدبره ع ش على مر

لرمع عطف على ما (قوله وحسب ماء قنأة) انظر لروا عيسى بن نفسه هل يثبت فيه الخيار أم لا فيه نظر
والأقرب الأول قياسا على الصرية ويوجه بأن الغالب تمهيد ذلك من المالك لا لتفاد به أما بنفسه
أو باتباعه ع ش على مر (قوله أو ردا) هو الطاحون وهي تمد وتقصروا في الخيار الرامعة وهي
مؤنة وتنتهي وحيان ومن مد فالجاء ورحا آن وأرضية مثل غطاء وغطا آن وأعطية وثلاث أوج
والكثير أروما (قوله أرسل عند البائع) أي بيع البستان والقنأة أو الرطام قناتها أي بيع القنأة فقط
في الأول وفي الثاني (قوله اللاطخ نوبه) عطف على كصمية فلاخبار فيه ومع ذلك يحرم على البائع
فإن ذلك لأنه يقرر بيقع البيع بل هذا أولى بالتحريم مما يختير فيه لأن التدليس ثم المرافع وهو
الخيار وحتا إذا راعاه لم يضره بضرع نحو الشاة ليوم كثره الماين وتكبير بطن الدابة بالاعطاف ليوم
السر أو كونها حاملا ولاخبار أيضا بغير فاش كظن مشترحو زجاجة جوهر نالغ فيها لمن حل
وزى (قوله) لتقصير المشتري بعدم استحائه ر بما أخذ من التعليل أنه لا مكانا يحل لائنه فيه بما
يتحقق به ثبوت الخيار وليس مراد إلا أن ذلك نادر فلا نظر إليه ع ش على مر (قوله) بعدم استحائه
أي مع سهولة ذلك والأفذا بأن في تحميم الوجه وما بعده وقوله والسؤال عنه قد يقال هذا بأن في
الصرية وما بعده إلا أن يقال هو موزع علة حل (قوله) وهو يظهر عيب معطوف على قوله بتقرير
فدل وإنما أعاد العامل إشارة لاختلاف النوع أو طول الفصل أو أنه معطوف على الذي
وهو لطف وأيض القيد بعده والمراد ظهور عيب ولو عند البائع وذلك في الأوصاف الجلية لأن الظاهر
اعتبارها بخلاف غير الجلية لا بد أن توجد عند المشتري بموجودها عند البائع ككسائي وبدل عليه
قوله يظهر عيب لا يشتر به أن كان موجودا حل مع زيادة وسائلي أن يجعل الامتعة التي بعد
اتصاف كلها جلية الأول في الفرائض فأن يجعله غير جلي فلا بد أن يحصل عند المشتري ثم رأيت في
ع ش على مر قوله زنا إلى أي ولو يوجد عند المشتري وحده بل عند البائع فقط أو يوجد عندهما
أنلو وجد عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع فهو عيب حدث عند المشتري فلا رد به وماتومه
بعضهم من أنه يريد بما ذكر لأن وجوده بيد المشتري أمارة على وجوده قبل في يد البائع لما روت به
العادة الألية مع أنه تعالى لا يكشف السر عن عيبه أول مرة فصرح كلامهم بخلافه لأن الأحكام
اتصاف بالأمور الظاهرة فلا تتفاضل له وقصده الرد على زى وحل القائلين بأن وجوده عند
المشتري عيب لأنه من آثار الوجود عند البائع وفيه أيضا بظهور عيب أي في المبيع للمعين وغيره لكن
يشترط في للمعين الغور بخلاف غيره كباقي له بعد قول المصنف الآتي والرد فوري ومثل هذا يجري في
العين لكن إن كان الثمن معين ورده انفسخ العقد وإن كان الثمن لا ينفسخ العقد بله ولا يشترط
رد العيب بخلاف الأول هذا كله فبأن القصة أن كان القبض بعد مفارقة المجلس أما لو وقع القبض
في المجلس ثم اطمع على عيب فيه ورده فهل ينفسخ فيه أم لا ولا تكون وقع على ما في القصة فيه نظر
ومعنى قولهم الواقع في المجلس كواقع في العقد الأول ع ش على مر (فرع) لو اشترى فلان
عاطل السلطان التعامل بهما قبل القبض فليس بعيب خلافا لما حنفية له عجرة (قوله) بأن لم يزل قبل
(الفتح) أي ولو قدم من غير على إزالته شرح مر قال ع ش على أي بمشقة أخذنا من قوله الآتي
لأنه مشقة فيه فكان يقدر على إزالته من غير مشقة كإزالة عوجاج السيف مثلا بضره فلاخبار
له وهذا ظاهر إن كان يعرف ذلك بنفسه فإن كان لا يحسنه فهل يكف سؤال غيره أم لا لأنه فيه نظر
والأقرب الثاني (قوله) بفتح الياء وضم الغاف وعلى هذا يكون متديلا ولزما وأما قوله أفصح من
ضم الياء وكسر القاف المشددة فلي هذا لا يكون الاستدسا والفتنة التي هي النصيحة قال تعالى ثم

لم يتصوركم والثانية ضعيفة وبقي لعدة ضيقة أضاعوا ضم الياء رسكون النون وكرر القاف كالي
 الصباح وذكر قل اللغات الثلاث **(قوله)** غوث به غرض صحيح هل المراد غرض العقدين
 أو غالب الناس في محل المقد قال حج لهله الأخير والأول أن يؤخر قوله قضا لمع عن قوله أو قبمتها
 ليكون قيدا فيهما أي في نقص العين ونقص القيمة كما تستفي من النجاسات ويخرج على رجموه القيمة
 نقص بـ لا يتناهي به **مر** **(قوله)** أو ينقص قبمتها أي نقضا لا يتناهي به **حل** **(قوله)** وغلى
 مقتضى هذا الضابط أنه لو اشترى رقيقا فوجده لم يصل أنه لا خيار له لأنه غلب في جنس المبيع فالغنى
 عدم ثبوت الخيار **مر** لأن الغالب في الرقاة ترك الصلاة ع **(قوله)** إذا الغالب على ثبوت الخيار
 بظهور العيب قال قل والفتية قال شيخنا معتبرة بالأقل بكه لا يبلغه من وقال شيخنا **مر** يجمع
 الاقلام وفيه نظر ظاهر **(قوله)** وخرج القيد الأول أي باقير الذائق هو قوله ينقص العين أو قبمتها
 والثالث هو قوله وغلب في جنسها عدمه **(قوله)** من ثبات غلبتها من أن ثبات ذلك لا يمنع الإجزاء
 التحية فيكون عيبا كما سيأتي **اه** شورى **(قوله)** ما لا يغلب فيه ما ذكر **ابن** غلب الوجود
 كقلم من قيد السنين أو أسوى وجوده وعدمه كقلم من من ذكر **ابن** بدل الأربيع هكذا
 حج فيها في شرح الباب شورى **(قوله)** كقلم من في الكبير مثال لما يغلب ويسود من نقص
 العين وقد يكون معناه نقص القيمة أيضا وقوله وثبوته مثال الغالب وجوده في نقص القيمة وفيما
 هذا في نقص العين أيضا **حل** أي أن الثبوت لا تكون الإجزاء البكرة وهو جملة وهو عين قول
 بسهم المجلدة لا تزول وإنما يتبع محل وليس فيه قص عين شيخنا **(قوله)** وثبوته في أو بقاء وهو
 سيم أو ما قاله يهاشوري الأولى تقع لأنها مقتضى للحجب **(قوله)** وذلك كقلم أي النقص مطلقا
 نقص العين والقيمة قوله كقلم أي وهو ما يغلب في جنس المبيع عدمه كما هو الغرض أو ما كان
 الخفاء في ما كوله يغلب وجوده فيه أو نحو بنال أو برادين فلا يكون عيبا لغلته فيها **مر** وبغيره
 ابن قاسم أخذ شيخنا **مر** من ضابط العيب المذكور أن الخفاء في البهائم في هذا الزمان ليس عيبا
 لغلته فيها والخفاء حرام إلا في ما كوله صغير لطيف له في زمن معتدل وهو عيب في الأدي مطلقا أما
 غيره فلا يكون عيبا إلا أن غلب في جنس المبيع عدمه شرح **مر** وانظر هل هو من الكبار أو العذر
 قال سم الظاهر أنه من الكبار وقضية تقييد الجواز يكونه في صغيره ما كوله أن ما كبر من قول البهائم
 يحرم شواؤه وإن تسد أو لا تنفع أو عسر مادام خلا وبني خلاصته حيث أم هلا كه بان غلبت
 السلامة كما يجوز قطع النعته من العبد مثلا إزالة الشين حيث لم يكن في القطع خطر ع **ش** على **مر**
(قوله) ويرع أي نفس وليس المراد به الجري وبغيره **مر** وكونه موصوفاً وحى تقييد كقوله ذلك هنا
 والألف لا يكون عيبا وكونه موصوفاً من شيء زائد وقرب لفظها وإن لم يكن ما كوله أو بقاء غيرها أو بقاء
 را كيه سقوطه عنها خشونة مثبها أو كونه موصوفاً من شيء أسقطه الإنسان لا كبر أو قلية الأكل
 أو سقوطه الأذن بقدر ما يمنع التضحية ولو كانت غير ما كوله شرح **مر** وقوله أو قلية الأكل
 بخلاف كقوله أكليا وكقوله أكل القنفليس وأحد منهما عيبا وبخلاف قوله شرها فباعتبار لاه
 لا يورث شفاؤه بخلاف قوله أكل القنفليس **ع** **ش** على **مر** **(قوله)** وزنا وإن لم يكن به الوطأ وإن كان البهائم
 وتمكين من نفسه والمساقة ويثبت زنا الرقيق باقر الرابح أو بيعة ويكفي فيها رجلا لأنه ليس في
 معرض التعبير حتى يشترط له أربعة رجال ولا يكتفي إقرار العبد بالزنا لأنه ضرر بغيره فلا يثبت له
 أي بالنسبة لكونه عيبا بربه وإن كان بعد هذا الإقرار **(قوله)** ومرة **مر** نعم لا تضر مرقته من دل
 الحرب لأنه غشيه ولا سرقته ماله سيده المصور لرد إليه وبما عسرة نظر المصورة **اه** في ولا فرق

غوث به غرض صحيح أو
 ينقص قبمتها وغلب في
 جنسها أي العين عدمه
 إذ الغالب في الاعيان
 السلامة وخرج بالقيد
 الأول ما لا زال العيب قبل
 القسح والثاني قطع أصبع
 زائد فوقع بغيره من غلته
 أو ساق لا يورث شيئا ولا
 يفوت غرضا فلا خيار هما
 وبالثالث ما لا يغلب فيه ما
 ذكر كقلم من في الكبير
 وثبوته في أو بقاء في الأمانة
 فلا خيار به وإن قصمت
 القيمة به وذلك كقلم
 بالمخلووان لنقص القوت
 لغرض من الفحل فله
 يصلح لما يصلح له الخصى
 وإن زادت قيمته باعتبار
 آخر رقيقا فكان الحيوان
 أو بهيمة فعوله كقلم أعم
 من قوله كقلم رقيق
 (وجامع) منه بالكسرى
 امتناعه على واكه
 (عض) روع لنقص
 القيمة بذلك (وزنا وسرة)
 (قوله) رجحه الله فلا خيار
 (بها) حيث لم يوصو على
 أنه عيب والألف بغيره بنص
 التقسدين ولا اعتبار
 بهر مخالفته **اه** حج
 (قوله) رجحه الله (عض)
 ولا خيار بكثرة أكليا
 ولا بشدة شرها لا بكثرة
 أكل القنفليس **اه** ع

منها وان لم يتكرر تاب عنه

أول قرب فذلك ذكر كان

أولى مضى أو كبر اخلافا

للهرى فى الصغير (وبخر)

منه وهو الناقى من قدير

المعدة لما ص ذكر كان

أولى أى أمانتير القم لفلح

الاسنان فلان لا بالانطيف

(وصان) منه ان خالف

العامة بأن يكون مستحكما

لما ص ذكر كان أولى

أما الصان اعراض عرق

أوسرعة عنيفة أواجتماع

الوسخ فلا (بول) منه

(براش) ان خالف العامة

بان اعتاده فى غير أوله لما

ص ذكر كان أولى

نقولى من زيادى (ان

خالف العامة) راجع

للسنتين سواء أحدث

الب (قبل القبض)

لبيع بأن قارن المقدم

حدث بعده قبل القبض

لان المبيع حينئذ من ضيان

البائع (أو) حدث (بعده)

أى القبض (واستندليب

متقدم) على القبض

(كنهه) الى المبيع

المبدأ والأمانة (مجانة

سابقة) على القبض جعلها

المشتري لانه لتقدم سبه

كل تقدم

(قوله رجه القبول) ان

وجمعه للمشتري أيضا والا

فلا يكتفى بالبيع والبيع

هو من الاوصاف الجلية

التي رجع اليها الطبع بخلاف

ما قبله وشمل ما لم يدبره الا بعد كبره وان حمل بسبب ذلك قص فى القيمة اشرح مر

فى السركة بين الاختصاصات وغيرها ع على مر (قوله وابق) حتى أول قبض عند المشتري ثبت له
الرد لانه من آثار الباقي الاول الذى كان عند البائع فلا يقال انه عيب حادث في بيع الرد لانه من آثار
الاول اه زوقه لانه من آثار الاول والفرض انه عيب حادث في بيع الرد لانه من آثار
عنده فلا رد لانه عيب حادث عند المشتري كما يؤخذ من ع على مر وفى المختار أبق العيب باقى
وباقى بكسر الباء ومنه أى هرب (قوله وان لم يتكرر) عبارة شرح مر وسواء فى هذه الثلاثة وما
الحق بها من اللواط تكررت أم لا وجدت فى بدل المشتري أيضا أم لا ولو تاب باعها وحسن حاله لانه قد
بأنه لم يزل يمتنعها أى القيمة المحاسة بها لا تزول ولهذا لا يعود إحسان الزاقي بتوبته وهذا هو المعتد
وان رده بعض التائخرين والفرق بين السركة والباقي وبين شرب الخمر ظاهر وهو أن تهنيتها
لا تزول بخلاف شرب الخمر لانه حل بشرط لحة توبته من شرب الخمر ويحرم مضمومة مضمومة الاستبراء
وهى سنة وألفيه نظرا لاقرب التائى شرح مر وع على مر (قوله تاب أول قبض) ومنها فى ذلك
الجنابة عمدا والقتل والردة فهذه الستة يرد بها وان لم يتكرر أو تاب منها كقوله الشارح وما عداها تنفع
فيه التوبة شورى وقد ظلمها بعضهم فقال

مجانة يتبناها العبد لو يتب • بواحدة منها يرد لبايع

زنا وابق سركة ولواط • وتمكنه من نفسه لما جامع

ورده أتية لبيسة • جنابته محمد اجاب طواع

(قوله فذلك) أى لثمة القيمة (قوله وبخر) هو بالياء الموحدة تومله الخمر بالتون وهو تغير رائحة
الفرج ذكره الراوى (قوله من تغير المدة) سواء أخرج من القم أو الفرج وهو المستحكم به أى ثمتها
وبخر وسخ الانسان للثمة أى اذا تغير ذوقه (قوله لدمر) أى لثمة القيمة (قوله وصان)
ضبطه فى القاموس بالقم يضم الصاد ع (قوله بان اعتاده) أى عرفا فلا تكتفى مرة فيما يظهر لانه
كبر ما يمرض مرة بل ومرتين ومرات ثم زول ومثل الفراش غيره كما وكان يسيل بوله وهو ما شانه
ثبت به الحيار بالمرى الاول لانه بدل على ضمة انانة ومثل ذلك خروج دود الفرج المعروف اه
ع على مر (قوله فى غير أوله) بان يبلغ سبع سنين فله الرد به ولو لم يبلغه الا بعد كبره وان حمل بسبه
الكبر تنقص القيمة بخلاف ما حيث قال اردو يرجع بالارش لان كبره كعب حدث حل وشرح
مر وقوله الابه كبره أى العبد أى بان اشترى بول الى الكبر ولم يبلغه ع (قوله راجع)
للسنتين أى احسن الاول والاخرى رجوعه لانه لثمة أى هذين وبخر وذلك لانه جعل مخالفة
الصان للعامة ان يكون مستحكما لازما وقيد مر فى شره البخر بالاستحكام الذى هو مخالفة العامة
ومن عبارته وبخر المستحكم بان لا يجرى كونه من المدة ثم زواله وصنائه المستحكم مخالف العامة
دون ما يكون لعرض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ ومرضه وان يكن مخفوقا لم يكن مخالفا
كمداء يسر فلا رد به بخلاف بعضهم (قوله وابتعد واستندليب متقدم) فلو حدث به ولم يستند
لسبب متقدم فلا خيار للمشتري لانه لا يقضى صار من ضيائه فكذا جازؤه وصفتوه محل ذلك بعد لزوم
القدام قبله فان كان الحيار للمشتري وسدأ رخصا فكذلك لو كان البائع وحده ثبت الخيار للمشتري
شرح مر بنصرف (قوله بمجانة سابقة) أى سواء كان انقطع قودا أو سركة وان لم تكن الجنابة
مبنة للخيار دون القطع ولم تأملوا الحكم فيما بالقطع ومنها شورى ع زيادة (قوله لانه لتقدم) يبه
وتكونان بيان حكم القمار القبض والوجه أن له حكم ما قبل القبض لان البائع عليه حافلا
برفع ضيائه لا يشتق ارتفاعها وهو لا يحصل الاجتماع قبض المشتري له سلبا مر ع شقوله قبل

فان كان عالما به فلا يخبر ولا أرض (ويشتمه) أى البيع (البائع) بجميع الثمن (بقتله ردة) مثلا (سابقة) على قبضه جهلا للثمنى ان قبضه تقدم به كالتقدم فيفسخ البيع فيه قبيل القتل فان كان للثمنى عالما بها فلا يشترط (لا يجوز به مرض سابق) على قبضه جهلا للثمنى فلا يضمنه البائع لان المرض يزاد شيئا فشيئا الى الموت فلم يعمل السابق وللثمنى أرض للمرض وهو ما بين قيمة البيع صحيحا ومريض من الثمن فان كان للثمنى عالما فلا يشترط ويترفع على مستثنى الردة والمرض مؤنة التجهيز فهى على البائع في تلك وعلى المشتري في هذه (ولو باع) حيوانا أو غيره (بشرط رآه من العيوب) في البيع (يرى) عن عيب باطن حيوان قوله رحمه الله سابقة) هل مثل سبقها القبض كونها بعد في خيار البائع وحده حر قوله رحمه الله ولو باع (الحاصل المورأه) اما ان يكون مجربا أو غيره وعلى كل اما ان يكون العيب باطنا أو ظاهرا هذه اربعة وعلى كل اما ان يكون موجودا وعند العقد أو غير موجود

القبض أى قبل تمامه فيشمل المقارن له فيه الخيار كما عبر به في حاشيته على حر (قوله فان كان عالما به) أى بالسبب وفى نسخة بها وهو الانسب بقوله جهلا أى الخباية (قوله بجميع الثمن) أى فيجب عليه ردة للثمنى وقوله فى مسئلة المرض فلا يضمنه البائع أى لا يجب عليه ردة أى الثمن للثمنى بشرط حر أى فهو ضمان عقد حل (قوله ردة) أدرك ملاءة أو قبل عبارة أدركه أو فوود ودكون الثمن فى تارك الصلاة انما هو على التصمم على عدم القضاء وهو موجود عند المشتري لا يضر لان الموجه هو الترك والتصمم انما هو شرط للاعتناء شرح حج (قوله مثلا) انه هذا على الناطق الا انهم هو ان يقتل بموجب سابق كقتل أو سرابة أدرك ملاءة تقدم (قوله وهو ما بين) أى قرينة ما بين قيمة البيع صحيحا ومريضا فهو على حذف مضافين قوله من الثمن أى حاله كون هذا التعرض هو من الثمن لانه يشترط عليه نفس ما بين القيتين لانه قد يكون قرار الثمن أو أكثر مثلا اذا كانت قيمة البيع صحيحا تسعين ومريضا ثلاثين وكان الثمن ستين فالتفاوت بين القيتين ستون فلذلك ان المشتري يأخذ ما بين القيتين وهو التسعون يلغ اذذاك بين الموضع وهو الثمن والموضع وهو البيع فيبنى أن يأخذ من الثمن بنسبة التفاوت بين القيتين وهونكا القيمة فيأخذ ثلثي الثمن وهو أر بون شيئا والمتعارف أقل التيم من يوم العقد الى القبض لان ما بعد القبض من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع قل وبرامى (قوله من الثمن) أى فيك وجزا منه ذبته اليه كسفة مائة من المرض من الثمن على ما باق فى نبي قوله وهو ما بين ثبته صحيحا ومريضا ساعته ع ش اه (قوله فهى على البائع) أى شين أن البيع فسخ قبل قبضه أى فى مسئلة الردة وعلى ليست للوجوب لان الرند لا يجب تجهيزه ويجوز اغراء الكلاب على جيفته أو يقال حاله وجوب المراد بتجهيزه تنظيف المظن فان تأذى الناس برأشته ع ش (قوله ولو باع بشرط رآه) أى البائع وأما بشرط رادة البيع قال بشرط أنه سلم أو لأعيب فيه فالظاهر أنه لا يبرأ عن العيب المذكور حل وبعبارة قل على الخلاف قوله رآه أى البائع على ما سلمه الشارح ويصح رجوعه للبيع كأن يقول بشرط أنى يرى من كل عيب فيأوان للبيع يرى أى سالم من كل عيب ومثله لو قال له كلعيب أوكل عشرة تحمها عيبا ولا رد على بعيب أو هو لم يفتقأ بعينه كقرا حبل أو يعتمر ملة أو نحو ذلك وقال ع ش على حر بمن يقيده بالشرط للتصرف عن نفسه لانه غيره لانه انما يصرف باصله وليس في ذلك ملحظة فلا يصح العقدا خذاهم تقدم أن الوكيل لا يجوز له أن يشتري المبيع ولا أن يشترط الخيار للبائع أو لهما فشرط المشتري البراءة من العيوب في البيع أو البائع البراءة من العيوب فى الثمن وكلاهما يضر عن غيره لم يصح لا نفاء الحظ لن يرد العقد (قوله من العيوب) وقوله يرى عن عيب يستفاد منه أن يرى يفتقأ بغير عن وعن لكن في المختار لا قصر على تعدية بمن يعمله وقوله يرى عن عيب يضمن معنى التباعد مثلا ع ش على حر (قوله يرى عن عيب باطن) ومنه الزنا والسرقه والكفر والردة بما يصير الاطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه نكاح الحلالة لانه يسهل فيه ذلك وهذا ما لا حج وقعه شيئا زى وشيئا حر وقيل الباطن ما يوجد في محل لا يجبر بزيه في البيع لأجل صحة البيع والظاهر بخلافه وجرى عليه سم ولا يصدق المشتري في عدمه بوعيب ظاهر قل والحاصل أن المورأه في هذا المقام ستة عشر وذلك لان الميب اما ظاهرا أو باطنا في حيوان أو غيره فهذه أربعة وعلى كل اما أن يكون ذلك العيب حادثا بعد البيع وقبل القبض أو موجودا عند العقد هذه ثمانية وعلى كل اما أن يعلمه البائع أو لافهذه ستة عشر وبرأى صورة واحدة وهي ما استشكلت فيه ولا ريب بعة ولا يبرأ في البقية وأشار اليها الشارح فى المذهب اجمالا بقوله بخلافه غير العيب

المذكور تم تبينه بقوله فلا يرفع العيب في غير الحيوان فهذه ثمان صور لانه اما ظاهر أو باطن
 موجودا عند المقد أو حدث بعده وقبل القبض وعلى كل علمه البائع أم لا وقوله ولا فيه لكن الخ فيه
 أربع صور لانه اما ظاهر أو باطن علمه أم لا كما يفهم جميع ذلك من قوله مطلقا وقوله ولا عن عيب ظاهر
 فيه صورتان قوله ولا عن عيب باطن فيه صورة واحدة فهذه خمس عشرة صورة وذلك لان قوله مطلقا
 رابع للمؤمنين لكن يفسر في الاول بالظاهر والحق علمه البائع أو لا موجودا عند المقد أو لا وفي
 الثاني بأن يقال سواء كان مخفا أو ظاهرا أو سراة علمه البائع أو وجهه والفرض أنه في الحيوان وأنه
 موجود عند المقد ولا يقيدنا في هذا والذي قبله بما ذكرنا يحصل التكرار مع بعض الصور اما حجة
 تحت قوله ولا فيه لكن حدث الخ تأمل **(قوله موجود حال المقد)** ولو اختلفا في وجوده عند المقد
 وعدمه فهو ان رجح صحح منها ما يدعي المشتري وشيخنا كواله تحدد بين البائع ولو اختلفا في
 اشتراط البراءة بان ادعاء البائع وأنكر المشتري تعاقلا ان هذا اختلاف في صفة المقد كما هو ظاهر
 شورى مع زيادة **(قوله قبل القبض مطلقا)** أي ظاهرا أو باطنا حل **(قوله ولا عن عيب ظاهر في
 الحيوان)** ومنه الكفر على المتمد وعليه فلو لم يشرى رقيقا بشرط براءة فمن العيوب فوجد المشتري
 كاذبا لم يثبت له الروعة الجنون وان كان منتظا فانه يثبت به الرد ع على م **(قوله ولا الاصل في
 ذلك)** أي فيما ذكر من شرط قابضه وما من الصور الستة عشر وقوله ما رواه البيهقي الخ أي مع ضمنية
 كلام الشافعي أي ومع الضمنية التي زادها الشارح بقوله أي فيحتاج الخ شيخنا قال حل فان الواقعة
 في حيوان وان ذلك العيب كان موجودا عند المقد وان ابن عمر لم يطلع على العيب ولو كان ظاهرا
 لا يطلع عليه ولو اطلع عليه لم يخف **(قوله بالإبراء)** الباء بمعنى مع أي باع مع شرط البراءة أي براءته هو أي
 البائع **(قوله فقال للمشتري)** وفي الشامل وغيره أن المشتري زيد بن ثابت وابن عمر كان يقول
 ترك بيمينته فوضي الله عنهما رايه م وقوله به دام لم يسمه أي وهو خفي ليوافق الاستدلال به
 اه رشيدى **(قوله دل قضاء عثمان)** أي المشهور بين الصحابة فصار من الاجماع الكوثر واذا نظر
 للاجماع لا يحتاج الى قوله وقدوافق الخ بل كان الاولى تركه وذكر ذلك حتى يكون دليلا أي ذكر قوله
 المشهور بين الصحابة حل مع زيادة ووجه الدلالة أن قضاءه على ابن عمر بأن يحلف في كل العلم
 بالبيع ولا اكتفاء بذلك مربي على شرط البراءة في البيع اذ لو لم بشرطها البائع لم يكتف منه بالحلف
 على نفي السلم بل لابد من حلفه على البت كاسيأتي في شرح قوله واختلفا في قدم عيب حلف بائع
 كجواب من قوله ولا يكتفي بالحلف والجواب ما علمت بهذا العيب عندي لان ما نحن فيه وان لم يكن
 ما سألنا في من كل وجه لان حاصله الاختلاف في وجود العيب وعدمه وماسيأتي في الاختلاف في
 قسم العيب وحدوثه لكنه متفق في الحكم وهو الحلف على البت **(قوله وقدوافق اجتihad الخ)** جواب
 عما قبل من الامام الشافعي رضي الله عنه مجتهد كالصحابة والمجتهد لا يقلد مجتهدا فأجاب بأنه من باب
 التوافق في الاجتهاد لا من باب التقليد وقال الماوردي ان الفسقة اشترت بين الصحابة فصار اجماعا
 سكونيا شيخنا وشبهه قل **(قوله يفتدى في الصحة والسقم)** قال ابن العماد معناه يتقرب من الصحة
 الى السقم كثيرا وقال صحح انما يأكل غداء وعشاءه في حال صحته وسقمة فلا مارة ظاهرة على سقمة
 حتى يعرف بها شورى **(قوله والسقم)** قال في الصباح سقم سقمان باب نصب طالع منه وسقم
 سقمين باقرب فهو سقم وجمعه سقام مثل كرم وكروم يسمي بالظن والتضمين ع ش على م
(قوله وتحول) هو يفتى الثالثاء وضم الاول والاشددة مجرور وعطف تفسير على ما قبله أو يضم التاء
 وتفتح الاول وانما مرفوع وطباعه نائب فاعل أي تفترا أحواله فهو عطف عام قل **(قوله لا يفتى بيزرم)**

موجود) فيه (حال المقد
 جهله) بخلاف غير العيب
 المذكور فلا يبرأ عن عيب
 في غير الحيوان ولا فيه لكن
 حدث بعد البيع وقبل
 القبض مطلقا لا تصرف
 الشرط الى ما كان موجودا
 عند المقد ولا عن عيب
 ظاهر في الحيوان علمه
 البائع أولا ولا عن عيب
 باطن في الحيوان علمه
 الاصل في ذلك ما رواه
 البيهقي ومعه ابن ابن عمر
 باع عبدا بثمانمائة درهم
 بالبراءة فقال له المشتري به
 دام لم يسمه الى
 عثمان فتضى على ابن عمر
 أن يحلف لقد باعه العبد
 وباه دام يعلمه فأن أن
 يحلف وارجع البديقاه
 بألف وخمسمائة دل قضاء
 عثمان على البراءة في صورة
 الحيوان المذكورة وقد
 وافق اجتاده فيها اجتهد
 الشافعي رضي الله عنه
 وقال الحيوان يفتدى في
 الصحة والسقم ويحول
 طباعه فلما يفتك عن
 عيب خفي أو ظاهرا يرى
 فيحتاج البائع فيه الى شرط
 البراءة لا يفتى بيزرم

(البيع) أي في الحيوان وقوله فبالإيالة من التي أي الوجود عندنا المقيد بهذه صورة المنطوق للثمن وقوله دون ما يملكه مطلقا فيه ثمان صور لأن قوله في حيوان أو غيره من جملة تحصيل الأطلاق ومن جملة أن يقال سواء كان العيب ظاهرا أو باطنا وسواء كان وجوده عندنا المقيد أو حدث بعده وقوله وبالا يملكه من الظاهر فيما أي دون ما لا يملكه من الظاهر فيما أي في الحيوان أو غيره أي سواء كان موجودا عندنا المقيد أو حدث بعده وقوله أو من التي فيه صورتان وقوله بخلاف الحيوان أي بخلاف التي التي لا يملكه في الحيوان أي وكان موجودا عندنا المقيد بهذه صورة واحدة فأن ترى الشارح أخذ الصور الستة عشر من كلام الشافعي منطوقا ومفهوما بواسطة الضميمة التي زادها تأمل وهذا حكمه ذكرها ثانيا **(قوله فبالإيالة)** متعلق بيباع أو بشرط البراءة وقوله تلبية أي تلبية متعلق بمحذوف والتقدير فلا يبرأ في هذه الصورة وهي ما إذا كان يملكه تلبية على وقوله وبالا يملكه معطوف على قوله يملكه من قوله دون ما يملكه وقوله أو من التي معطوف على قوله من الظاهر يعني أي لا يبرأ من الذي يملكه مطلقا ظاهرا أو باطنا في حيوان أو غيره وكذلك لا يبرأ من التي لا يملكه من التي في الظاهر فيما وكذلك لا يبرأ من الباطن في غير الحيوان فلا يبرأ في هذا الثلاثان شرط أنه يبرأ منها شيئا **(قوله صحيح مطلقا)** أي صح الشرط أولا حل أي في الصور الستة عشر **(قوله كاعلم من باب المناهي)** أي من قوله هناك أو براءة من عيب والمراد علمه صرح بمحاولته لمعالم من كلامه هنا ضمننا لأن الحكم بالبراءة نازعه بعده أي أخرى رفع حجة العقد حل **(قوله لا)** شرط يؤكده المقدم يتأمل هذا مع كونه برضا العيب وبلغوا الشرط في غالب الصور فأن التاكيد ولا يظهر التاكيد إلا في الصورة التي يبرأ فيها البائع وقد يجب أن يبرأ يؤكده بحسب الظاهر أي في بعض صور وهو العيب الباطن عني على حر **(قوله ولو لمع الموجود)** حل بطل فيه أيضا أو يخص البطلان بما عرفت ويصح في هذا أو يأتي فيه ما تقدم ثم رأيت الشيخ قال لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما عرفت وفي حاشية أبي الحسن الكبرى على الحل البطلان فيه ما قاله لأن ضم الفاعل إلى غيره يقتضي نفي بعد وقوله ويصح في هذا الضمير في يبرأ على الشرط أيضا وكذلك يقال فبأيده **(قوله لمع)** الشرط) وأما البيع فصحيح على المتمد حل وقيل **(قوله ولو بشرط البراءة)** عن عيب عنه) هذا عتذر قوله ولو ببيع بشرط براءته من العيوب فما تقدم براءة علمته وهذه براءة خاصة بقوله عيبه فليس لغيره من عيب وجوب الشرط محذوف تقديره فبغيره تبصير وبعبارة شرح حر شرح بشرط البراءة العامة شرطا من عيب سبهم أو معين الخ **(قوله فان كان عالما بيباع الخ)** أي بصر من ذلك أيضا ولو ببيع ثورا بشرط أنه يرقن الفرائش أو يبيع في الطاحون أو بشرط أن الفرس جوح وذبيبتين كذلك فيزيات البائع للملك المذكورة أي لرضا فلا خيار له عني على حر **(قوله فان أراد البيع)** أي بالشاهد فلا يكتفي إعلانه به على المتمد ومثل ذلك قول البائع المشتري في بيئته هي قرعة شلأ ثم رجدها كذلك فله رد حاجت كان في زمن لا يقبل وجود القرع فيه وقيل لا رد لأن في ذكره إعلانه له رباوي **(قوله لتفاوت الأغراض)** يؤخذ من هذا رد ما أتى به بعضهم في بائع أوفيه المشتري التي وقته اتقده فان يبيع نفا أي عيبا فقال البائع رضيت بزيه فظهر فيه زيف بأنه لا رد له ووجهه أن زيف لا يبرأ فقدره في الدرهم بمجرد مشاهدته فله رد الزيادة شرح حج ودر وقيل **(قوله ولو لمع)** خرج بما لو متعلق به حتى لازم فلا أرشله كإسباني عني **(حاشية)** وقع السؤال عنها وهي شخص المشتري حيا وبذره فثبت بعضه وبعدمه ثبت فادعى المشتري على البائع أن عدمه ثبت

البيع فبالإيالة من التي دون ما يملكه مطلقا في حيوان أو غيره لتلبية فيه وبالا يملكه من الظاهر فيما لتدرة خفاؤه عليه أو من التي في غير الحيوان كالجزور واللوز إذا غلب عدم تقديره بخلاف الحيوان والبيع مع الشرط المذكور صحيح مطلقا كاعلم من باب المناهي لأنه شرط يؤكده المقدم يوافق ظاهر الحال وهو السلامة من العيوب (ولو بشرط البراءة عني) بحث منقابل القبض ولومع الموجود منها (لم) يصح الشرط لأنه استقل للثمن قبل ثبوته فلا يبرأ من ذلك ولو بشرط البراءة عن عيب عنه فان كان مما لا يبرأ من كذا أو صرفا فلا يبرأ يبرأ منه لأن ذكرها إعلانه هو أن كان ما يبرأ من كعبره فان أراه إياه فكذلك ولا فلا يبرأ منه لتفاوت الأغراض باختلاف قدره ومحل (ولو تلف بعد

حيث كان الثلف أو شرعياً
كان أعتقه أو أرقه أو

استوله الامة (م عيباً به
فله ارض) تعدد الرد

بنوات البيع ومسعى
لأخوة وأثرنا لتلفه بالاسرى

وهو الخصومة فلا يشتري
من يشتري عليه أو غيره

بشرط التقى وأعتقه ثم
هل العيب استحق الارش

كله السكى من وجهين
لأرجح فيها فى الروضة

كاملها مالاً بوى المذكور
كل ذهاب بيع بوزنه ذهباً

فإن مبيعاً بعد تلفه فلا
ارش فيه والالتصاف الثمن

فيصير الباقي منه مقابلاً
بأكثر منه وذلك وبا

(وهو) أى الارش (جزء
من ثمنه) أى للمبيع (نسبة

اليه) أى نسبة الجزء الى
الثمن (كسبة مانقصة

العيب من القيمة لو كان
المبيع (سلباً) إليها فلو

كانت قيمته بلا عيب مائة
وبه اثنين فنسبة النقص

الى القيمة عشراً فالارش
عشر الثمن وإنما كان

الرجوع بجزء من الثمن
لان المبيع مضمون على

البائع فالثمن فيكون
جزؤه مضموناً عليه بجزء

من الثمن فان كان يقصد
جزؤه والاسقاط عن

المشتري بطلبه (ولورده)
المشتري يعيب (وقد تلف

البعض لعيب فيمنع من اتيانه فأكثر البائع (والجواب) ان يذر الحبل المذكور على الوجه المذكور بعد اتمامه فان ثبت المشتري عيب المبيع استحق ارضه والا فقول قول البائع بعدم العيب فان حلف على نفي العلم به فذاك والارث العين على المشتري فيحلف أن به عيباً من اتيانه ويقضى له بالارض وعلى كل لا يستحق المشتري على البائع شيئاً ماصرفه على حوت الارض وأجزائها وغير ذلك مما يصرف بسبب الزرع لانه لم يعلته على ما فعل بل ذلك ناشئ عن مجرد تصرف المشتري في ملكه اه
عش على هر (قوله بسبقته) أى الشرعى أى بان كان من جهة البيع فان قيمته لا عن جهة البيع كان فيضرها فان المبيع ينسخ لانه في هذه الحالة من ضمان البائع عش مع زيادة (قوله) كان أعتقه ولو كان للمتن والعين كافرين أو علمه بصحة ووجبت ولا نظر لقول الاموى فى الكافران قد يلتحق بالدار الحرب ثم يرق بمحصل الأيسر رده قل (قوله ثم علم عيباً) أى عيباً ينقص القيمة بخلاف ما ينقص العين كالنقص وهذا يفهم من قول المتن وهو جزء من ثمنه بحيث دل على ان القيمة قد فصلت بها فنقص (قوله فلا أثر) فى المختار الارش بوزن العرش دية الجراحات اه ففعل الملاحه على الخصومة هو الاصل ثم نقل منه الى دية الجراحات ثم توسع فيه فاستعمل فى التفاوت بين قيم الاشياء عش على هر (قوله فلا يشتري) تبرع على قول المصنف ولو تلف بعد الحول لم يضر الشارح كج وهو لما وقع بحرية وشهد بها لو دلت شهادته ثم اشتراه أو اطاع فيه على عيب هل يستحق الارش أم لا فيه نظر ولا قرب الاول لان جعل ما فى التمسيد به فى مقابلة السلم وقد تدين خلافاً وفى عدم أخذه الارش اضرار على عش (قوله من يدين عليه) أى براءة لا بدحسب اقراره وشهادته بحريته بخلاف ما واشترى المبدقة ثم اطاع على عيب فان اوجه عدم رجوعه بالارض لانه ليس عقد مبيع بل عقد عتاق والارض فرع ثبوت اخبار الوجه أن اخبارها لا يثبت لما تقدم شوى (قوله) وأعتقه مفهومه أنه قبل عتقه لا يستحق الارش وفيه انه لا يمكن من إسقاط الشرط الزوم باعتاقه شرعاً وعليه ما غيىس أنه يستحق الارش بمجرد المصاحه على العيب للأيسر من الرد عش فقولوه وأعتقه ليس بقيد وإنما فيه ليسكون مثلاً للثلف الذى كلاً مانبه (قوله فلا ارش) سواء كان الارش من المجلس وهو واضح أو من غيره لانه يشترط من قاعدة مدجوة ودرهم التفاضل في ذلك محقق حل ومع هذا فالخيارات للمشتري فان أبقاه فذاك أو دفع استرد الثمن وغرم بدل التالف شرح هر (قوله وذلك را) بل طريقه أن يرضع المقنن ويستر الثمن ويغرم بدل التالف على الأصح هر (قوله كسبنا نقص) أى كسبة الجزء التى نقص المبيع وقوله لو كان سلباً متعلقاً بالقيمة أى من القيمة باعتبار سلب السالبة وقوله اليام متعلق بنسبة المبرورة بالكاف أى كسبة الذى نقصه العيب من القيمة اليها أى الى تلك القيمة شيخنا (قوله فلو كانت قيمته) أى أى قيمته بلا عيب عش (قوله بطلبه) أى طلب المشتري بالارض فيسقط الارش عن المشتري ان كان الثمن فى الذمة وإن لم يرض البائع بأعطاء الارش شيخنا (قوله وقد تلف الثمن) ولأوداه أصل عن محجوره رجع بالفسخ للبحرور لقدرة على نكاحه وقوله لا أجنبي رجع لاؤدى لان التصدي اسقاط الدين مع عدم القدرة على التملك وإنما على ذلك ضرورة السقوط عن المؤدى عنه اه شرح حج والذى رجه هر أنه يرجع للمشتري أيضاً (قوله وشدة) كان المشتري عبداً ينقص منه فو وأخذ الشريك بالثمنه ثم رد العبد مبيع فردد البائع قيمة الثمن وهو المقتضى (قوله أخذ بدله) هل ولو أراه البائع من بعض الثمن أو كله قال شيخنا لأوجه كما هو قياس ما يأتي فى الصدقات أنه لا يرجع فى الأبرام من جميع الثمن يثنى وفى الأبرام من بعضه لا (الثنى) حساً وشرعاً كان أعتقه ولو تلف بمقتضى لازم كرهه وشدة (أخذ بدله) من مثل أو قيمة

(ويعتبر أقل قيمتهما) أي المبيع والثمن للفقهاء (من) وقت (بيع ال) وقت (قبض) لأن قبضه مان كانت وقت البيع أقل قال بآية في البيع حدثت في ملك المشتري (٣٥٤) وفي الثمن حدثت في ملك البائع وأما وقت القبض أو بين الوقتين أصل

بالباقى بخلاف ما ذهب إليه البائع للمشتري جميع الثمن فإن لا يشتري أخذه بدل الثمن حل (قوله ويسترجع البائع) راجع للثمن قبله وهما فوه ولو لم يبيع غير بوى وقوله ولورد الم (قوله حدث في ملك المشتري) أي يتبين أن المشتري ملكها وإن كان الخيار للبائع وحده حل (قوله وفي الثمن حدثت في ملك البائع) أي فلا تدخل تلك الزيادة في التقويم م (قوله فلا يدخل) أي أنه كور من الزيادة والنقص كما يؤخذ من م فهو راجع لجميع ما قبله شورى (قوله ولو لم يملكه أي المبيع) أي إذا ثمن (قوله لمن هو) أي المالك المفهوم من قوله ولو لم يملكه وأبرز الضمير لثمنه م عوده على الفرض شيئا (قوله لأنه قد يورده) فإن لم يورده لثمن حسا أو شرعا رجوع للمشتري الثاني على المشتري الأول الذي هو بالثمن وهو على بالثمن للمشتري الأول يرجع ولو قبل غرمه لا يشتري الثاني على بالثمن وإن أراء المشتري المذكور من ذلك الأرض حل (قوله فإن عاد فله رد) أي على القاعدة المخطوفة في قوله وعائد كزوال لم يرد • فيل مع حبة لولد

في البيع والقرض وفي العدا • يمكن ذلك الحكم اتفاقا

والحكم مبتدأ وخبره يمكن ذلك وقوله فله رد أي ولو طالت المدة جدام لم يحصل للمبيع ضعف يوجب نقص القيمة ع ش على م (قوله ونحوها) كإفائه وكتابه الصحيحة اه حل (قوله والرد بالبصر فورى) والمراد أنه على الفور من حيث البصر وإن كان في زمن خيار مجلس وشرطا وقبل القبض ولا بد من التلفظ بالفسخ فلا تنكح إرادته واختار باللفظ عن الإشارة من الناطق أما الكفاية فهي كناية وأما كان الرد فور بالأن يضع العقود الزم في الرد أي ترك الفورتي على أصلها كان نية التصرف في الصلاة فإن تركها بقيت الصلاة على أصلها من التمام وأعلم أنه متى فسخ البيع ببصر أو غيره كانت مؤنة رد المبيع بعده إلى محل قبضه على المشتري بكل حال يعضا من يجب على ربها أي البصر مؤنة الرد بخلاف بد الأمانة قل مع زيادة من شرح م ولو بعد المأخوذ منه هنا من محل الأخذ واتى المشتري إلى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب إليه إلى مؤنة فهل يصرف ما احتاج إليه ثم يرجع به على البائع أو يسلم المبيع للحاكم ثم إن وجدته ولا يبعدها يرفع الأمر إلى الحاكم وإن وجدته فيستأنفه في الصرف والأولى الرجوع وأشهد على ذلك وإن افسخ المشتري البيع كان البيع فيه

مضمونا عليه لأنه أخذته على حكم الضمان ع ش على م بخلاف ما ذهب إليه الأصل للفرع بعد الرجوع فيه فأمانة عند المرد قبل أخذه من الفرع (قوله ولو بصريه) لارد على القائل بأن الخيار للصرامة ثلاثة أيام باستند بالخبر الآتي والأولى تأخير بعد قوله فورى لأنه يوه أن الرد بالبصر به خلاف وليس كذلك بل الخلاف إنما هو في أن الرد بها فورى أولا (قوله بلا عذر) حل من العذر ليس الحكم أو البصر ونحوهما ثم رأيت تعلقا ع ش عند قول الشارع ويعتذر في تأخير بيعه في قرب عهده الإسلام ما منه مخرج جهل الرد أو الفور ما لم يعلم الحكم ونسبه فلا يمتنع به لتقصيره (قوله خذل على الثالب) أي فالمدار على علمه بالبصرية ولو بدأ كقر من ثلاثة أيام على العقد فتي علم أنها مصرة رددها فورسوا. كان علمه بذلك في الثلاثة أو بعده تأمل (قوله لا تظهر إلا بثلاثة أيام) أي من العطلان العائل بأن الخيار بثلاثة أيام يحب للدة عنه من القصد على أنها مصرة أولا

فالنقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من ضمان المشتري فلا يدخل في التقويم وذكر ذلك في الثمن من زيادتي (ولو ملكه) أي البيع (غيره) بموض أو بدونه (فصل) هو (عيبا فالارش) لأنه لا يورده (فان عاد) له يرد ببصر أو غيره عقالة ويهين شرا (فله رد) كزوال

درس

المانع وكتمليك رهنه وغيبه ونحوهما (والرد) بالمبيع ولو بصريه (فورى) فيعطى بآخيه بلا عذر وأما خبر مسلم من المشتري مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام فحل على الغالب من أن انصرية لا تظهر إلا بثلاثة أيام على اختلاف المصنف وألأوى أو غيره ذلك

(قوله رجاءة والرد بالمبيع فورى) فليس له التأخير طلب لبن أوبز صوف حدثنا عندها في الصنع الذي صنف به بل يرد م جلب أو يجزأ وينزع الصنع فكذلك يصح بع ش ع م م وبه تعين الوقت على حجة فراجعه (قوله

أيضا فورى) ويصرف مدة الأجرة قبل علم البائع أن الم مرض به البائع مملوك المنفعة وكذا إذا اشتبهه بالرد ببصر فيخرج عن الإثابة وانتقل لغيره وكذا إذا تقابل بأجرة قاله البائع أو بل عنك العيب فيها وكذا إذا انتظر عودا بين اه حج (قوله رجاءة) وعننا في البدوات انتظارا وشرقا فصله شتم الشيم الحاضر ثم لا الزام البائع لرأه العيب في مدة لا تقابل بأجرة اه ابن حجر

ويعتبر الفور (عادة فلا
يسرنحو صلاة وأكل
دخل وقتها) كقضاء
حاجة وتكميل لذلك أو
للبل وقيدان الزعة كون
البل عفدا بكنة السرفه
وأفهمه كلام التولي ولا ين
بابس ثوبه وإغلاق باب
ولا يكف الصدوق المشي
والركض في الركوب لبد
وكعبير بما ذكراولما
عبر به وظاهر أن الكلام
في بيع الاعيان بخلاف ما في
التمسك لأن المقوض عنه
لا يكف الإبراء ولأنه غير
معقود عليه ويعنفق
تأثيره بمجهله أن قرب
عهده بالإسلام أوتأبعا
عن العلماء ويجهل فور بته
(قوله وعمله في البيع المين)
أى في العقد لابتدعه وإن
كان في المجلس كما أفاده ابن
عبدالحق وإن اتضى
المين بالجلس كالعقد
خلافه عش يتصرف
قوله لكن يتنافيه قوله
(الح) انظر التمام فانها غير
ظاهرة فان معناه عدم
السعد على عينه وعدم
السعد عليها لإنشائها الملك
بالقبض وأما الرضا شرط
وعدمه بقوله لزوال فمرا
لتقرر للملك والاملا ملك
مبيع في القيمة تأمل

فالمزمل بأهماصرة الإيمضى الثلاث سقط خياره عند هذا القائل ولا يقال يرد على الفور كما
يفيد كلام الحق حل لأنه لا يرد عنده الا قبل تمام الثلاث وإليه في قوله بتصرفه السببية أن كان
العيب قبله العين على خلاف ما نلتشى وزائدة أن كانت التصرفية نفس العيب كما يعلم من قول
المتن سابقا كسمة (قوله ويعتبر الفور) لعل غرضه منه الإشارة إلى أن قوله عادة متعلق بالفور
لا يرد كانه يتوهم ويعمل خلافه شورى وقال عش قدر لانه أظهر في البيان والافهمك جهله
معمولا لفور (قوله عادة) للرد عادة عامة الناس عش على مر وفي قل على الجمال قوله
عادة أى إعادة مره أى الراد كما يدل عليه ما قبله اذ اعتبر كل شخص عماله كما قال القائل وهو المعتمد
(قوله عموملا) أى فرضا أو تفلا مؤقتا أو مطلقا لكن لا يزيد فيه على ركعتين وإن توى عددا أن
علم قبل فراغها والآن الركة التى هو فيها فان زاد على ذلك أو زاد في الفرض أو غيره على ما يطلب
لأما غير المحصورين من نحو قصر المفضل مثلا أو شرع في النقل المطاق بمعدله بطل رده اه خط
وقال شيخنا له زيادة والشروع والتطويل بالمد مقصرا عرفا وقال شيخنا مر أنه يفسرها بما
يرخص في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عنده فيجب عليه الا شاهد كالأعداء الآية ونيه نظر وعلى
ما ذكره لو أنه سقط الانتهاء إلى البائع والحال كترجائه قل وعبارة الشورى وشمل كلامه التامه
مؤقتة وذات سبب لمطلقة الا أن كان شرع فيمنه أو لاه واقتصر على ركعتين انتهى وأعتبر عاده
في الصلاة تطولا أو غيره اه سم (قوله أكل) ولو تفكها مر قال عش عليه قوله ولو تفكها أى
دخل وقتها بأن حضر بالعلم بقياس ما في الجماعة أن قرب حضوره كحضوره (قوله دخل وقتها) وهذا
يفيد أن شرع في صلاة النفل سقط خلفه وانظر وقت الأكل ما ذاهل هو تقديم الطعام أو قرب حضوره
حل والظاهر أن كلامهما يقال وقت الأكل وكذا لو كان نفسه اليه وقتة شيخنا (قوله وتكميل
ذلك) أى الصلاة والاكل وقضاء الحاجة وقوله وأقبل عطف على ذلك أى وتكميل الليل إلى الفجر
والاحسن إلى ضوء النهار كما مر به المروى في الاشراف حل والاقرب اعتبار عادة أهل بلده في
وقت السير (قوله لا بأس بليس ثوبه) ولولتجمل ويعنفق التأخير لنحو مطر أو وحل بسقط طلب
الجماعة ولو سلم على البائع لم يؤثر بخلاف محادثته حل بزيادة (قوله وظاهر الح) عبارة حج ورد
على الفور إجماعا وعمله في البيع للمين فان قبض شيئا في القيمة بنحو بيع أو سلم فوجده مبيعيا بالثبوت
فورا (قوله في بيع الاعيان) مراده بالأعيان المينيات لأن الاعيان ما قبل التامع وليس مراد تأمل
(قوله لأن المقوض عنه لا يكف الإبراء) أى بعينه فلو لم يعلم بالعيب وقال رضى بته تم تبين انه مبيع
له أنه يرد ولو على التراضي لأن رضاه ليرصاف محلا يراوى وقضية هذا التحليل أن الفوائد الحانصة
متقبل العلم بالعيب ملك البائع فيجب ردها وإن رضى المشتري بمعيها وأن تصرفه فيه يبيع أو نحوه
فيل العلم بمعيها بل والظاهر خلاف هذه القضية في التيقن وإن الراد لا يملك ملكا مستقرا الإبراء
عش على مر مد ومقتضاه أنه ملكه ملكا غير مستقر لكن يتنافيه قوله ولأنه غير معقود عليه تأمل
(قوله ولأنه غير معقود عليه) فحق بالاول اسقاط الواو حل أى لأنه لعله لعله اللهم الآن يقال
أن من علمه المسألة على المعلوم وهر مثل الشارح (قوله) ويعنفق تأخير بمجهله أى يجهل أن
البيع بيت الراد قرب المعلوم أى ولم يكن من الظن أن أهل القيمة والأفلا بد من يمينه حل (قوله)
أن قرب عهده وقوله إن خن) قضيته اختلاف حكم الجهلين وليس مرادا من كل وجه خلافا لجمع
المقوضات وانما الجهل الاول أبعد ودر منه في الثاني فالقربة المدة للاول لا بد أن تكون
أقرب من القربة للمدة الثاني شورى (قوله وأتأبعا) المراد بالبعدها أخذ من كلام الشيخين

أن ينشأ محل يجهل أهله الأحكام والغالب أن يكون بعيدا عن بلاد العلماء وهل محل من يعرف
 الأحكام الظاهرة التي لا تكلف السامعة به بل ماعداها لو فرض أن محل يجهل ذلك وهم فر يوبن
 من يعرف ذلك كان حكمهم كذلك فبأن يظهر فالتصير بالمدليس للإعتراف بل لأنه الغالب في مثل ذلك
 ويجرى مثل ذلك في نظائره اه حج عش والمراد العلماء بهذا الحكم أن يهملوا غيره اه سلطان
(قوله أن نفي عليه) مقتضى قول الشارح أن نفي عليه من غير تنقيح كالتى قبله أنه ينفى عنه
 الصورة ولو كان تخلفا لاهل العلم لأن هذا مما يفتنى على كثير من الناس شيخنا **(قوله فبده)** ولو
 بركله أو وليه أو وارثه أو موكله فبده حصة ترد على الخلة المذكورة وهو البائع أو موكله الخ أو على
 الخا كضرب حصة في ستة فيمير المجموع ثلاثين صورة شورى بالمعنى وكلام المنصف انما يشمل
 عشرة أو اثني عشرة أن نظير الحاحكم وإن زيد السيد على الخصة وعلى الستة كانت الصور اثنتين
 وأربعين من ضرب ستة في ستة اه شيخنا قال عشي وبقره سالك أقرب النظر فيقبح حيث
 لا عذر **(قوله على البائع)** أي بائع ماله بنفسه **(قوله أو وكذا)** إن كان البائع وكذا عن غيره في البيع
(قوله أو وكذا) بان باع ماله أو وكذا في قبول الرد أو كان وكذا في البيع شورى **(قوله أو وكذا)**
 بأن جن بهد القصد فلو كان وليه الخا كإن مات الماقد وخلف طفلا ولهم الخا كإن الله كور وكان
 بحيث ورد له الخا كمن خيف على الدل منه فينفى أنه لا يجوز له الرد حيث أنه عليه كاحرصوا به
 ينفى التأخير إلى حال الأطفال وزوال المبيع وفوائد المشتري وضمانه عليه كما هو معلوم عشي على
 مر **(قوله أو برفع الأمر)** أي الشأن وهو الفسخ الخا كأو يفسخ مع تحري الأشهاد عند عذر ولو يجب
 حيثما انقور في الرد ولا يسطح أنه ان رخص حيثما أنه فهو عند الإطلاق على العيب بخير من الرد
 أو الرفع الخا كأو الفسخ مع الأشهاد فوراً مر بالمعنى **(قوله من رد عليه)** أي إذا كان من رد عليه
 بالبدل تخير المشتري بين الرد على الخا كمن بين الرد على غيره ومقتضى التخيرة لو أنى إذا كان من رد عليه
 عنه إلى الآخر لا يضر لسن مقتضى كون الخا كأك أنه لو أنى البائع مثلا وعده على الخا ك
 لا يضر بخلاف عكسه حل ومنه مر وفي قول على الجلال ولو ترك المشتري الرد على البائع أو وكذا
 أو نحوه ابتداء أو بعد لاقائه على المتمد عند شيخنا مر لم يضر إذا حل ما اعتد به أنه لا يطل حقه
 بعدوله عن نحو البائع إلى الخا كأو عكسه ولو بعد اللقاة فيها إلا أن مر بجعل الخا كوعده على
 الخا كآخر تم بغير عديم سقوط حقه بمروره بالزمن على عرفه غرامتها ووقع ولو عدل عن وكيل
 البائع إليه أو عكسه قبل اللقاة لم يضر والأشروع يتبعه أن يلحق بذلك عدوله عن أحد رضاء أو أحد
 وليه أو أحد وكذا إلى الآخر فراجع **(قوله وواجب في غائب)** معنى كونه واجبا أنه إذا تراضوا
 الرفع الخا كسقط حقه من الرد لأنه يأتى بترك شيخنا **(قوله بأن يهدى رافع الأمر)** أنهم إذا
 كان حاضر الأيدي لم يفسخ من غير دعوى ه والخاصة إذا كان كل من انقسم الخا كالمالك والمالك
 الذهاب إلى أحد هان أو سقط حقه وإن فسخ إلا أن شهد على الفسخ فلا يسطح ولا يزمه القابل
 بذلك وإنما ذهب للحا كمن كان البائع حاضر أبداً بالفسخ بعذر الخا كمن استخضر الخا ك
 البائع لرد عليه فإن آخر الفسخ بعذر سقط حقه كما فهم من كلامهم وإن كان غائبا فطرقت الفسخ
 ما ذكره الشارح وأعم إن الرفع إلى الخا كالمالك يفسخ عده في فيه التيقن عن البدل وقد فسخ
 الرضى قال وأما القضاء فوصل الأمر فلا بد من شروط القضاء على الغائب فلا يفسخ عليه مع قرب
 المسئلة بل لا بد أن يكون فوق مسافة العدوى ولا يباع له إلا لتعز أو توار وقد فسخ في الفسخ الخا كمر
 بالبدل إذا أخيف به بالغائب عنها ومنه مر **(قوله فبده)** أي إن كان قبضه وقوله إن فسخ

البيع

أن نفي عليه (فبده) أي
 المشتري (ولو بركله) على
 البائع أو موكله أو وكذا أو
 وليه أو وارثه تخييرى بما
 ذكر أع مما عر به (أو)
 برفع الأمر الخا كمن يفسخه
 (وهو آكد) في الرد (في)
 حاضر) بالبدل من رد عليه
 لأن بما أوجه إلى الرفع
 (وواجب في غائب) عنها
 بأن يهدى رافع الأمر شراء
 ذلك الشيء من فلان الغائب
 فجن معلوم فبده ثم ظهر
 العيب وأنه فسخ البيع
 ويقبى البينة

(قوله رحمة الله وواجب في غائب) فلو لم يكن بالبدل أحد
 ممن رد عليه ولا شهود
 فهل يزمه السفر إلى من
 رد عليه إذا مكنته بالمشقة
 لا تحتمل وقد يفهم من
 إتمام التزوم فأراجع سم
 على حج **(قوله فإن آخر)**
 سقط حقه وإن فسخ الخا ك
 قد قبل بثبت الرد عليه
 فلا يقبل الفسخ بعذر
 الإطلاع ولا نفي عليه بعده
 ثم يتدعى منه فلم يملك
 منه الميمن على عدم حله
 بالفسخ فينتج أو يرد
 عليه الميمن فيثبت الفسخ
 وغاية ما أجاب به شيخنا
 بمسائل أنهم لم يقولوه

ويقضى الدين من مال
 الغائب فإن لم يجد له سوى
 المبيع باع فيه ولا يأنى
 ذلك إذا ذكره الشخان في
 باب المبيع قبل قبضه عن
 صاحب الدين وأقره أن
 لشترى بدينه على المبيع
 حبس المبيع إلى استرجاع
 ثمنه من البايع لأن القاضي
 ليس خصم فيؤنح خلاف
 البايع (وعليه) أى
 المشتري (أشهاد) لعدلين
 أو عدل (بفسخ في طريقه)
 إلى المردود عليه أو إلحاح
 درس

(أو) حال (توكيله أو
 غيره) كرض وغيره عن
 بلد المردود عليه وخوف
 من عدو وقبح عن
 التوكيل في الثلاث وعن
 المضي المردود عليه والرفع
 إلى إلحاح أو أيضا في التيسير
 احتياطا ولا الترتك يؤذن
 بالأعراض وقول أو
 توكيله وغيره من زيادتي
 (فان عجز) عن الأشهاد
 بالنسخ (لم يلزمه نطق به)
 أى بالنسخ إذ يبعد زومه
 أن يأتى به عند المردود
 عليه أو إلحاح كم

(قوله لا يجب عليه
 تحريم) بل لو اشتغل
 بالتفتيش عليهم بطل حقه
 أى سم على حج
 (قوله لم يسم بوجوب الشهود)

البيع لعل المراد به الأخباران وجد النسخ والأشياء الفسخ شورى (قوله بذلك) أى بأنه اشترى الخ
 ماعه الفسخ أن لم يفسخ من طريقه لأنه يفسخ حيثن عندنا كم (قوله بعلمه أن الأمر جرى
 كذلك) لأنه قضاء على غائب أى والد على غائب يحتاج إلى بين بعد البينة فتعتبر شروطه بأن
 يكون غائبا بمسافة لا يرجع منها بمكره وهذا هو الضماد ويكون متواريا حل مع زيادة (قوله
 وبحكم بالرد على الغائب) أى أن كان فوق مسافة المدوى ولا يخفى أن الدعوى لا تنوق على كون البايع
 غائبا بمسافة المدوى بخلاف الحكم عليه شرح الروض حل (قوله عند عدل) ولو المشتري (قوله
 باع فيه) ظاهر هذه العبارة أنه لا يبيعه إلا إذا لم يجد غيره ولمه غير ما دلل على الظاهر أنه يفعل القاضي
 ما فيه الصلحة من بيع المبيع أو غيره عرض وعبارة العبادى قوله فان لم يجد مصرح في أنه يجب عليه
 أن يقدم غير المبيع عليه في البيع فيحافظ على إبقائه لاحتمال أن الغائب حجة بظهورها إذا حضر اه
 وفى عرض على حر والإباعة أى حيث تمت الصلحة في بيعه أو لا تخبر بينين غيره كأن كانت
 الصلحة فيقول غير سواء (قوله ولا يأنى ذلك) أى أخذ المبيع من المشتري قبل أن يسترجع الثمن
 لأنه انصرح بأنه ليس لشترى حبه حتى يرجع الثمن حل (قوله لأن القاضي ليس خصم)
 أى لأنه بعينه يرى مصلحة كل منهما ولا تصرف فيه سم (قوله فيؤنح) بالرفع أى فهو
 يؤنح وليس مضو باعلى جواب التنى إفساد المعنى لأنه يصير للمضى فلا يؤنح (قوله وعليه أشهاد) أى
 إن صادف الشهود في الأولين فلا يجب عليه فيها عجزه وبأن البينة الثالثة فالمراد أن عليه تحرى
 الأشهاد إذا يجب عليه فيها التفتيش على الشهود شيئا وأذا عجز بحضرة الشهود سقطت عنه الفورية
 لود المبيع إلى ملك البايع بالنسخ فلا يحتاج إلى أن يستمر حتى ينه إلى البائى أو إلحاح كم الاتصال
 الامراة وحيث لا يطل بدأ خبره ولا يستخدمه نعم يصير به متديا وحيثن فمضى إعجاب
 الأشهاد في حالي وجود المذو وفقدانه عن موجوده يسقط الانها، ويجب تحرى الأشهاد أن تمكن
 منه وعند فقدته يخبر بينين بين الانها، وحيثن يسقط الأشهاد أى تحريه فلا يأنى وجوبه لو صادف
 شاهدا وهذا يجب باظهر في هذا المقام شرح حر (قوله لعدلين) أى باللام عاقلته على ثوبين المقت
 وقوله أو عدل أى ليحلف معه قل (قوله أو إلحاح توكيله) أى في الردان وجد العدلين أو العدل
 وليس الراد أنه يجب عليه تحرى أشهاد من ذكر والحالة هذه بل إن وجد من ذكر أشهد والا فلا
 حل وقرره شيئا قوله أو إلحاح توكيله أى إذا كان التوكيل لا يصلح للأشهاد كالفاسق والكافر
 والأيك في الشهادة (قوله أو عدل) أى عليه الأشهاد في حال غيره والمراد تحرى ذلك للأشهاد في
 كل ما رآه الأيمن من الأيتان به وتحريه حل فالتحرى في المذو فقط وعدم التحرى في غيره
 فأناصر في طريقه ليرد المبيع ورأى شهودا في الطريق أشهدهم على الفسخ وان لم يجدهم
 في طريقه لا يجب عليه تحريمهم والتفتيش عليهم للأشهاد حر وحج (قوله وقد عجز) أشار
 إلى تنبيه المذو بذلك والترك مع ما قبله لأن التوكيل يجب للأشهاد فيه ولو كان لعدلين تأمل
 شورى (قوله في الثلاث) هى العقوف والنيية والمرض شورى (قوله وعن للمضى الخ) أى
 وعجز عن للمضى والرفع أى لم يرد ما فان أراد ما لم يجب عليه تحرى الأشهاد فهنا تنبيه لوجوب
 تحريه في صورة النية (قوله احتياط) لتليل لقوله وعليه أشهاد (قوله فان عجز عن الأشهاد)
 أى في الأنسام الثلاثة التى فى اللقن ولا يخفى أن التعبير بالجزءين أو الأشهاد فيها بمعنى تحريه إلا أن
 ظاهرا عما استعمل فيه اللفظ في حقيقته مجازه ومجازه ترك الأشهاد لعدم وجود الشهود في طريقه

حل فيكون الهجز على حقيقته بالنسبة للعنود بمعنى ترك الاشهاد بالنسبة لغيره **(قوله عليه)** أى بعد الاطلاع على العيب **حل** **(قوله ترك استعمال)** هو طلب العمل فلا خدمه وهو ساكت لم يضر ولو طلب منه ضرر وان لم يفعل على المعتدش يرى **(قوله لا ترك ركوب الخ)** أى أودرك به لغيره به من اغارة وأذهب **حل** قال ع ش على م وانظر حيث جوزناه استعمال البيع في هذه المسائل حل من غير علم الفسخ والاحرم لغرضه عن ملكه وان كان له عذر أو يباح مطلقا فعنروا من خرج عن ملكه اه سم أقول وقد يقال العنود يبيع له ذلك مع الاجرة **(قوله فاكبداته)** أى في هذا التعميل وهو أنه اذ لم يمسر السوق والقود سقط الرد ولا انلا **(قوله ولو يبيع تصويره)** أى عدم التزام وهو ضعيف **(قوله ومثله التزول عن العاية)** وكذا لو ركب غير الجوح لمشقة المشى عليه فورد ما قلنا عند أن المار في ذلك على حصول مشقة لا محتمل عادة سواء كان من ذوى الهيا تنأ **حل** وسم وعش ومن عبارة المعتد في كل من العاية والثوب أنه ان حصل المشقة بالتزول عن العاية أوزع الثوب لم يسقط خياره والاسقط من غير تفرقة بين ذوى الهيا كغيرهم **(قوله فلو استخدم رفيقا)** أى طلب منه أن يخدمه بضم الهاء وان لم يتحمل ومثل استخدامه خدمته كأن أعطى العبد ليدركوا من غير طلب فأخذته ثم رده بغيره بخلاف ما اذ لم يرد له ان مجرد أخذ البسيط لا يستعمل ان رده في يد السيد كرضه في الأرض شرح م ر وهل مثل الاستخدام الاشارة الى الخدمة أو لا ان لشارع الناطق لقول (المراد بالى الاشارة لومين الناطق مثل القول قال شيخنا والمراد استخدامه قبل الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلو استخدم بعد الفسخ فلا يمتنع الردوان كان يحرم عليه من حيث التصرف في ذلك الغير ولا بد أن يكون علما بالحكم فان كان جاهلا ولو خاطبا للعلماء عند ذل ومثل قوله لو استخدم العبد ما لو احتاج الى ذلك لصلاته كأن كان لا يمكنه الاستئذان الجعبي ومنه ما لو مال شخص على المشتري فطلب منه المعاونة فرفضه عنه فيسقط خياره لانه يحفظه بغيره بخلاف ما لو مال على العبد فطلب منه ذلك فلا يقطع رده قياسا على ما لو ركب العاية للهرب بها خوفا عليها من اغارة وأذهب ع ش على م **(قوله كقولنا اسقى)** بهمة الوصل ان كان من سقى وبهزة القطع ان كان من أسقى على القاعدة من أن الهمة ان كانت في الماضي فهي في الامر همة قطع والانهزيمه زومل شيخنا **(قوله أو تادى)** ومثلهما أو أثار اليه كاهو ظاهر وأمال الكتابة فيجوز له أن ان تادى بغيره بغيره الطالب منه أو نواه بطل خياره والا فلا كالتية ع ش على م **(قوله أو أغلق الباب)** بفتح الهمة من أغلق قال في المختار أغلق الباب فهو مغلوق والاسم الغلق وغلقه لغة رديته منوكة ع ش **(قوله ترك)** أى من لا يعتبر بجهله ذلك بخلاف من يعتبر بجهله ولو خاطبا لانه من الدقائق أى غنى شيخنا **(قوله سرى أو كافا)** ولو لمالك للبايع أو اشتراه معها حيث لم يضرها من ذلك والاين عرفه من من إزالة ذلك عنها تيمينا لم يضر ومثل ذلك ما لو ترك ما ذكر لمشقة حله أو كونه لا يلبق به **حل** وقول **حل** أو اشتراه معها فيوقف لانه يرد على الحالة التي اشتراها عليها وخرج بمذاكر العلم والعدا والمقود نحو القيد سواء ترك ذلك فيها أو أبىه فلا يضر لانه لحفظها ولو حلهما أو يضرها أو علمها أو سقاها أو رعاها في الطريق واقفة مع ما كان ذلك وهي صائرة بطل حقه لانه لغيره من ذلك كذا بخلاف خلع فلها ان لم يعيها خلع **(قوله البرذعة)** بفتح الموحدة وسكون الراء وضع قد للجمعة واللملة ع ش **(قوله وقيل نفسها)** والمراد هنا واحد ماذكر في غير رواه العيب كذا التارخ لما سويرى **(قوله ولو حدث عنه عيب)** لم يتقدم به ولم يزل قبل علمه بالقديم لم يتقدم عليه معرفة القديم أخذنا من كلامه بعد ولو كان يفعل البائع والمرا ديه كل ما يثبت به الردا تنأ

(د) عليه ترك استعمال
(لا) ترك (ركوب ماعسر
سوة قفوده) (لوعا) العيب
وهو راكب فاستداه
فكابداه بخلاف ما لو علم
عيب الثوب في الطريق
وهو لا يهزمه لا يهزمه زعمه
لانه غير معهود قال
الاسنوى ويعتبر تصويره
في ذوى الهيات ومثله
التزول عن العاية انتهى
(فلو استخدم رفيقا)
كقوله اسقى أو تادى
القوب أو أغلق الباب (أو
ترك على دابة سريا أو
اكافا) بكسر الهمة أشهر
من ضمها وهو ماتحت
البرذعة وقيل نفسها وقيل
ما قفوها (فلو رد لا رضى)
لا شعار ذلك بالرضا بالعيب
بخلاف ترك تحوّل (ولو
حدث عنه عيب)
والطالع على عيب قد يرم
يسقط الرد القهرى

قوله والا فلا كالتية أى
نية الاستخدام فلا يطل
التحليل اه شيخنا

نسيان القرآن الحرفة برماوى وقوله سقط الرأى بالبائع القديم فلا ينافى أنه لو كان الخيار له وحده
 أوعى البائع كان له الردم حيث الرقى أى التتهوى فلو رده عليه مع جهل البائع بالمحدث ثم علم به كان
 له فسخ هذا الفسخ حل وبعبارة قد قوله لو حدث عنده عيب وهو ما يفتى الراد ابتداء ثم التوبة
 فى أوامه لا تفتى الراد وحدها يمتنع كذا عدمه مرة العبد صفة لا يثبت الراد ونسيانها يمتنع **(قوله)**
 لا ضرر له البائع **(عنه)** هذا لا ينافى فيما لو كان العيب بفعل البائع فالأولى التحليل بأنه أخذ عيب فلا يرد
 ببين حل **(قوله ثم انرضى به البائع)** أى هو ممن يعتبر رضاه لا نحو وكيل أو ولي وقوله أوقع به
 عطش على رده عليه قد **(والحاصل أن المراتب ثلاثة الأولى رضا البائع بالفسخ بلا أرضى والثانية**
اتفاقها على الفسخ أو الاجازة مع الارضى والثالثة عدم الاتفاق أصلاً (قوله فى غير الروى السابق)
أى الذى يبيع بحسنه حل فالحال للمالكى (قوله) وأجازة مع أرضى وحيث أوجبنا أرضى المحدث
 لا نسبته إلى الفسخ بل إلى قسمة المبيع بين البائع القديم وقبضه ميباهو بالمحدث بخلاف أرضى القديم
 فان نسبته إلى الفسخ حل **(قوله)** فإذا كانت قبضته بالمحدث القديم وقبضه ميباهو بالمحدث بخلاف أرضى القديم
 بأن طلب أحدهما الفسخ أى سواء كان الطالب البائع أو المشتري وكذا فى قوله والآخى الاجازة
(قوله مع أرضى الخ) أى مع أخذه ان كان الطالب بالفسخ البائع أو دفعه ان كان الطالب للمشتري
 وقوله مع أرضى القديم أى دفعه ان كان الطالب للاجازة البائع أو أخذه ان كان الطالب للاجازة
 للمشتري وقوله أوجب البائع الماهر وان كان الآخر منصرفاً عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الراد
 وينبى أن يقال ان كانت المصلحة فى الراد وطلب الولى الاساك لم يجز لما مر أن الولى انما ينصرف
 بالمصلحة فان طلبه غير الولى فيجب ان لا يلزمه مراعاة مصلحة الطفل ووليه الآن غير متمكن
 من الراد عى من هر وبعبارة قد على الجلال **(قوله)** أوجب طالب البائع لو عيبه المشتري بيمين لا يمكن
 فصله وطلب البائع رده وغير قسمة الصغى أوجب لان ما يفرقه فى مقابلة الصغى فكأنه لم يفرم شيئاً
 بخلافه غير ذلك ولو كان غزلاً لفسخه علم عيبها فان شاء البائع تركه ورغم أرضى القديم أو أخذه
 ورغم أجره الفسخ **(قوله)** فيتمتع بيمين الفسخ أى ان أراد ذلك فإن أراد الاجازة من غير أرضى القديم
 صوب الراد لا يمتنع اما كهم أرضى القديم لأنه يؤدى إلى الرابضيننا **(قوله)** وعليه اعلام بائع فوراً
 أى على العادة فظهر ما مر فى فور به الراد فى تفصيله فيما يظهر ابعاب شوى ثم يقبل دعواه الجهل بوجود
 فور به ذلك لأنه لا يعرف الا لحواض فلو عرف الفور بيمين نسبها فيبقى سقوط الراد لندسة نسيان مثل
 هذه وتفصيله بينان الحكم بمساعرة شرح هر وعش عليه **(قوله)** من أخذ المبيع أى مع
 أرضى المحدث **(قوله)** فلو الراد انتظر المراء بقوله فلا رد لان كان المراء يد أنه لا رد فها فاصح أنه
 لا رد فها وان بدر وان كان المراء لا يرد وان رافضياً عليه فكذلك أيضاً لانه مالو تراضيا على الراد من
 غير عيب بلطفه فانظر هذا الذى روى بحجاب بان التوى مجموع الراد والارض فلا ينافى أنها لو تراضيا على الراد
 من غير أرضى جاز اه **(مع جميع زيادة (قوله)** ثم لو كان المحدث) استمرارك على قوله وعليه اعلام بائع
 فلو راد جعل الشارع هذا الاستدراك مفهوم قوله بلا غنى لكان أحسن **(قوله)** قريب الزوال
 يظهر ضبط القرب بلا غنى بل بالتمام فالحال كما قاله شيخنا كحج وظاهر كلامهم انتظاره للعب المذكور وان
 ماله عندئذ القرب بلا غنى بل بالتمام فالحال كما قاله شيخنا كحج وظاهر كلامهم انتظاره للعب المذكور وان
(قوله) يمسى بكسر الحاء وضمة برماوى **(قوله)** غنى أى تأخير اعلام **(قوله)** وهذا ما يفرم به فى
 (الاراد) مستند عش **(قوله)** ولو بالحدث) تنقيح لقوله سقط الراد القهرى فتدله الرأى القهرى
 دون قولنا تراضيا الخ أى ولو بالحدث بعد ان تراضيا على أرضى القديم بغير قضاء غله الرأى القهرى

أرضى للمحدث (أو قبحه) بلا
 أرضى القديم (والا) أى وان
 لم يرض به البائع (فان اتفقا)
 يقبضونه بقولى (فى غير
 الروى) السابق (على فسخ
 أو اجازة مع أرضى للمحدث
 أو القديم بأن يفرم المشتري
 البائع أرضى المحدث وفسخ
 أو يفرم البائع للمشتري
 أرضى القديم ولا يفسخ فذاك
 ظاهر (والا) بأن طلب
 أحدهما الفسخ مع أرضى
 المحدث والآخى الاجازة مع
 أرضى القديم (أوجب طالباها)
 سواء كان الطالب للمشتري
 أم البائع لما فيمن تقرير
 العقد أمارا لروى فيتمتع
 فيها بالفسخ مع أرضى المحدث
 (وعليه) أى المشتري
 (اعلم) بأن فوراً بالمحدث
 مع القديم ليختار ما قدم
 من أخذ المبيع أو تركه وإعطاء
 الارضى (فان آخر) اعلامه
 (بلاغنى فارد) له (ولا
 أرضى) عنه لاشعار التأخير
 بالرضا به ثم لو كان المحدث
 قريب الزوال غالباً كره
 وحى عنه على أحد قولين
 فى انتظار زوله ليد المبيع
 سالمين المحدث وهذا ما
 يفرم به فى الأنوار وقد
 يؤخذ من كلام الشرح
 الصغير ترجيح المنع ولو
 زال المحدث قبل علمه
 بالقديم فله الراد أو بعد أخذه
 أرضى القديم أو قبله بعد القضاء
 بالقديم قبل أخذ الراد أو بعد أخذه

بالارض فلا رد ولو تراضيا بغير قضاء غله الراد ولو زال القديم قبل أخذ الراد أو بعد أخذه

فصور زوال الحادث أربعة اثنان فيمردوا اثنان لاردونها فلو حال أو ترابها كان أولى لمطهه على
ما قبله أو بعد أخذ أرض القديم أي أو زال بعد عمله بالقديم لكن بعد أخذها حل **(قوله)** أو بعد
أخذها (وه) وإن طالت المدّة شو برى ولو زال الحادث وقد أخذها لم أره وفسخ العقد مع المشتري
في أرضه ولو حث عيب يشبه القديم كيباض العين زاعده المشتري ثم ذهب بضم زال أصدى
واختلافا قال البائع الزائل القديم فلا رد ولا أرض وقال المشتري الزال الحادث ففي الرد على كل منهما
على ما دعاه وسقط الرد بحذف البائع ووجب للمشتري بحمله الأرض لتعذر الرد من نكس منها ففى
عليه حل وشرح مر وقوله رده ظاهره وإن طالت المدّة جذا ظاهره وإن كان أوله المشتري بنحو
دواؤلا شئله في مقابلته عش **(قوله)** ولو حث عيب (الح) تنيد آخر لتقول المقتنض لرد القهرى
وليس من ذلك ما لو اشترى جزاء هيمة فذبحها ورأى لها مستفادته لا يردّها قهر الذبح لأن التث
يمكن أن يعرف بدون البيع كما في به مر خلافاً لنوع أنه يردّها ولا أرض عليه للذبح لأن التث
يعرف إلا به فلهامه عبارة عش على مر ولو ظهر تفسيره لم الحيوان بعد ذبحه فإن ما من معرفة
بدون ذبحه كما في الجملة امتنع الرد بعد ذبحه وإن تعين ذبحه مر يقا لمعرفة ذبحه فلهذا هذا ما حصل في
به شخا إلى اه سم على حج وقوله فله الردى ولا أرض عليه في مقابلته الذبح كما هو ظاهر
الفرض أن تغير اللحم لا يعرف إلا بالذبح اه بحرفه **(قوله)** لا يعرف القديم (بدونه) أى عيب العرف
لا عند المشتري قل **(قوله)** ككسر يرض نعم أى فوجده غالياً من الفرج قال سم المراد بكسر
البض تقياد كسره تعيب لأحاجة اليه **(قوله)** ولو قهر بطنين فلو اشترى نحو يرض أو بطنين
كثير فكسره واحدة فوجدها معينتم يتجاوزها لثبوت مقتضى ذلك بل ما في من امتناع
والبعض فقط فإن كسر الثانية فلا رده مطلقاً فبا ينظر لوقوفه على السبب المتقضى لرد الأول فكان
الثاني عيباً حادثاً كما في شرح مر وقوله فكسره واحدة ولا فرق بين كونها كبيرة وصغيرة وقوله مطلقاً
أى سواء وجدها معيناً وسليمة **(قوله)** مدّده (بعضه) أى بعض المذكور من البطنين والجزء لكن
غير الهندى وأما يرض فببعضه أى عدم صلاحته للفرج عتقدت منه لبطنين وجوز
(قوله) بكسر الواو من ردّ الطعام فلهذا لم يقال داد الطعام بداد دودا بوزن خاف بخاف خوه
وأداد دوداً قد تدوبدا كما معنى اه مختار عش على مر **(قوله)** يرض غير الطعام كيبض الصالح اذا
وجده بعد كسره من أى غالياً من الفرج فببعضه القديم كونه مندا كما يؤخذ من شرح مر وفرضه
حرف **(قوله)** لتبين بطلان البيع وأما يرض الطعام فببطين بطلانه فيه لبقائه قسره وهو متقوم كما رده
شبخنا **(قوله)** لو رده على غير متقوم فيرجع المشتري بجميع الثمن وبالم بائع لتطيف الحملت
ما لم يكن المشتري قبله إلا فيزومه فله حل **(قوله)** للدودك أى الجزء والبطن للدودك
وقوله فكذلك أى فلا رد وكان ينبغي أن يقول فكذلك لذلك أى لتبين بطلان العقد الح ويمكن أن
يكون قوله فكذلك إشارة إلى الأمرين أى للعلل مع علته **(قوله)** فإن استكن معرفة القديم أى
بالنظر للواقع أى لظنه كما يصرح به كلامهم اه حج ولو اختلفا صدق المشتري لتحقق عيب القديم والكلى
بدونه رجح قبله لظهوره فلو قدروا أو اختلفوا صدق المشتري لتحقق عيب القديم والكلى
مسقط الرد عش على مر قال على الجملة فلا فزرارة في بطيخة فصادفت حلالة فكسرها
فوجدتها حوضه في الجانب الآخر مثلاً فلا رد ولا أرض اه **(قوله)** وكشور كبير دية كسر
الثنا والجمهور الذين لا يمكن معرفة مراتبهما بدون كسر **(قوله)** وليد (أى) وجوب باع البصرة
أى سواء كان قد اشتراها كلها أو جزءاً منها شو برى وقوله للأ كولة ولأربنا والمعنى فكذلك أن لبن

للوجود

أو بعد أخذها رده ولو حث
عيب لا يعرف القديم بدونه
ككسر يرض لعام وجوز
وتقوير بطنين بكسر الباء
أشهر من فتحها (مدّود
بضمه) بكسر الواو (رد)
ما ذكره بالعب القديم (ولا
أرض) عليه الحادث لأنه
مستور فيه والتقدير بالبيض
بالبعض وفى المدّود بالبيض
من زبدي وخرج بالأول
يبض غير الطعام فلا رد لتبين
بطلان البيع لو رده على
غير متقوم وبالثاني المدّود
كذلك فإن أمكن
معرفة القديم بأقل مما
أحدثه كشور بطنين
حاض يمكن معرفة حوضه
بفرش فيه وكشور
كبير يستخى عنه صغير
مسقط الرد القهرى كما
العيوب الحادث (وليدهم
للمصاة للأ كولة صاع
نمر)

(قوله) على ما دعاه أى مع
نفي ما دعاه صاحبه كما علمه
مما فى فى الشافى

(اللين) تخبر الصحيحين السابق وان اشتراها بضاع أو أقل أو ردها ببعب آخر هذا (ان لم يتنقا على) رد (غير الصاع) من اللين وغيره سواء. أنفق اللين أم لا بخلاف ما إذا لم يحلب وأنفق على الرد وتبصر بذلك أعم وأولى ما عبر به والعبرة في القرب بالتوسط من تمر البلد فان فقدت قيمته بأقرب بلد آخر إليه وقيل بالمدنية الشريعة وعلى قوله عن الماردي اقتصر في الروضة كأصلها وعلى مقتضاها جرت في شرح الوجهة الكبير والماردي لم يرجع شيئا بل حكى الوجهين بلا ترجيح قال السبكي وغيره والأول أصح أخذ من كلام الشافعي ثم العبرة بقيمة وقت الرد وخرج بالأكولة غيرها كأمة وأنان فلا يرد معها شيئا لأن اللين لا يعتل باعتاض عنه غالباً واللين الاتان ينص أمارد غير المصرة بمدا الحلب فكل المصرة على كلام ذكرته في شرح الروض (فردع) (لارد) فهرا ببعب

(قوله يخلط بالحادث

ويتنفر) فيه أنه قد

يكون حسنة في مدة خيار

البائع أو خيارهما (قوله بل

منه النسخ بخيار المجلس)

الظاهران الماتة اتماهي بين العيب والخيار

الوجود عند البيع يخلط بالحادث ويتنفر بغيره بين الشارع له بدلا قطعا للصومة كالقرفة وأرض للوجه اه سم (قوله بدل اللين الحلوب) ليس بقيد بل المدا على اتصال لين منها ولو تنف أو ردها بالدها وأرضت عن نفسها أنزل على الأرض شيئا حل والمراد بدل اللين الذي كان موجودا عند البيع لتعذر رده بسبب اختلاطه بما حدث بعده فملك المشتري فلما تنفر بغيره وجب رده بدل من القرف وذلك لأن اللين الموجود وقت البيع جزء من البيع فيجب رده معها بوجوب التردد كور تسمى إذا التماس الضمان بتل اللين الحلوب (قوله وان قل اللين) لكن لا بد أن يكون متشوبا لا ذلا يضمن الاما هو كذلك ويتصد الصاع بتصد الباهو بتصد المشتري ويتصل الفتن قاله ابن الملقن وأج على التحريرو قال قل لا يتصل الفتن فخر فاذا اشترى عشرة مصرة من عشرة رد كل من المشتري عشرة أصح لكل باع صاع فيكون المردود ما في الصاع والظاهر وجوبه ان كان ما يخص كل واحد من الشركاء غير متشوب (قوله أو ردها ببعب آخر) أي أو لا ببعب أصلا كأن ردها في زمن الخيل كقرفة شيئا (قوله هذا ان لم يتنقا على رد غير الصاع) أي أو على عدم رد شيء آخر فانه جائز وأسطح الشارع لفظة رد لتشمل ذلك وبعض النسخ تأخير لفظ رد عن لفظ غير وهي واضحة حل (قوله سواء أنفق اللين) تبصر في قوله بل عدم المصرة الخ (قوله بخلاف ما إذا لم يحلب) أي ولم يشرب ولربل على الأرض (قوله أو اتنقا على الرد) أي رد اللين حل أي أو على ردها من غير شيء كان شرح حر (قوله والعبرة في القرب بالتوسط من تمر البلد) أي وان لم يكن من نوع تمر الخيل ع ش (قوله من تمر البلد) حل لمراد بله الباع أو الاطلاع على العيب أو النسخ بغيره ويرى واعتد شايخنا الاول (قوله بالتوسط من تمر البلد) كذا عبر به جمع ولا ينافيه تبصرهم بالغالب كالقسط زاما لأن المراد بالوسط هذا وأن الوسط يعتبر بالنسبة لانواع الغالب زى (قوله فان فقد) أي بان تعذر عليه تحصيله عن مثله بلده ودون مسافة التصرياح فيها لنهرا أخذ ما يأتي في قدابل العدة زى وحل (قوله وقيل بالمدنية) معتد ع (قوله والماردي لم يرجع شيئا) لا ياتي ما تقدم من قوله وعلى المراد به النسخ أو رد اللين بعده وهلا كان المراد بقيمة وقت تعذره كان نفاذه شو يرى (قوله وأن) بتنا فوقية وهي الاتي من الحز الالهية وجهها في القلة آن بهمز فين وإبدال الثانية ألفا على وزن ألفس وفي الكثرة أن يضرب الهزاة واثا واسكانها أيضا يراوى (قوله لا يعتاض عنه غالباً) أي يؤخذ في مقابلته عوض (قوله فكل المصرة) أي للمصرة في كلامه ليست بقيد وانما قيدتها لانها محل اتفاق وكان المناسب أن يقول و رد غير المصرة بمدا الحلب كاللمصرة لان قوله أما يشرب بأن حكم غير المصرة بخلاف حكمها (قوله على كلام ذكره في شرح الروض) عبارته هناك متنا وشرا فرع لور رد غير المصرة بمدا الحلب ببعب فهل يرد بدل اللين وجهان أحدهما وبه جزم البقوى ومعهما أن في حريرة وابن الرفعة ثم كاللمصرة فبد صاع ثم وقال الماردي بل بقيمة اللين لان الصاع عوض اللين المصرة هذا لين غيرها فان اختلفا في قدرهما صاعق المشتري لانه غلام وانهم لا لانه قليل غير متين يجمعه بخلافه في المصرة وقلة السبكي كغيره عن نص الامام الشافعي ثم قال وتحقيقه أنه ان لم يكن هلا لين وقت الشراء أو كان يبيعا كالشعر ردها ولا شيء منها لان اللين حدث على ملكه ولا ينفى أوجه أمهها قول البقوى أنه يرد معها الصاع كاللمصرة بجماع أن اللين يقابله قسط من الفتن له (قوله فردع) أي خسنه بجعل قسمي الزيادة فرعين ويجعلها فرعا واحدا تكون أربعة (قوله لارد فهرا ببعب) أي لا يفسخ في البض والعيب ليس بقيد بل مثله النسخ بخيار المجلس

الظاهران الماتة اتماهي بين العيب والخيار

(بعض ما بيع صفقة) وان
(درس)

لم ينقص البعض يردده فصار
أشترى عبيد يمينين أو
سلبا ومعيا صفقة فليس
لرؤد أحدهما فقرأ لما فيه
من تفريق الصفقة وله
ودها لا تنفك ذلك فقرأ
لرؤد البعض فيها لا تمتدت
الصفقة بتعدد البائع أو
للشترى أو بتعدد الثمن
وأنه لا رد أن لم يتعد فيها
لا ينقص بالتبعض كالبيع
وهو ما اقتضاه كلام ابن
القرى وغيره من وجهين
أحدهما في الرخصة كاصحابها
وأما في الام والبيع
على جواز ذلك فمحمول
على تراخي العقدين به
وتعميره بمجاز كقول من
تعميره بغيره (ولو اختلفا
في قدم عيب) يمكن حصوله
(حلف بائع) فيصدق
لما اقتضاه الاتصال من
استمرار العقد وانما
حلف لاحتال صدق
للشترى نعم لم يرد في قسم
عيبين فاطر البائع يقدم
أحدهما ولادى حدوث
الأخر فالصدق للشترى
يجوز لأن الرد ثبت بقرار
البائع بأحدهما فلا يبطل
بالشترى بحلف (كجواب)
على القاعدة الآتية في
كتاب المهور واليقات

والشرط سواء وقت تقعه على البعض الآخر كأحد خين أولا كما أشار إليه بقوله وان لم ينقص البعض
أى الردود حل (قوله بعض ما بيع صفقة) ظاهر سواء كان مينا أو ماعا في الدقة كأن باعه عبيد
تلاصفتهما كذا وكذا وأحضرهما بالصفة ثم أطلع في أحدهما على عيب فليس له فسخ العقد
أحدهما لتفريق الصفقة ع ش (قوله وان لم ينقص) الغاية لرد وقوله البعض أى الردود (قوله
فلو اشترى عبيدين) أى جازلا بالمال حل (قوله فليس له رد أحدهما) أى وان خرج الآخر عن
ملكه ببيع أو هبة أو لوليا لم أومن يقوم مقامه من وارثه ونحوه لأنه لم يرد كما تلك فلو قال رد للمعيب
منهما فهل يكون رداهما الأصح لا وهذا مستثنى من قوله ما لا يقبل التبعض يكون اختيار بعض
كاختياره وإسقاط بعضه كإسقاط كل فن الأثر بصدك طالق ومن الثاني غنى مقتضى القصاص
عن بعضه لأن هذا أى المبيع صفقة واحدة لا يقبل التبعض فقرأ وان كان قبله بالرضا حل قال
الزكشي لو مات من يستحق عليه الرد للمعيب وخلف ابنه أحدهما اشترى هله الرد على أخيه
نصيبه الظاهر لم والأوجه خلافة لتبعض الصفقة م ع ش وله الأرض في مقابلة النصف الذى خص
أناه وسقط عنه ما قابل النصف الذى خصه لأن الإنسان لا يجعده على نفسه شئ وعلمه الأدمى كمن دين
والاتفاق حمله الأرض بالركة فترام مع أرباب البيروني ع ش (قوله فصل) أى من قوله صفقة
شورى وقوله وخرج بالصفة لكان أولى (قوله بتعدد البائع) ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل
مشتري من كل تسعة ٧ وضابط ذلك أن تضرب عدد البائعين في عدد المشترين عند التعدد من الجانبين
أو أحدهما عند الانفراد في الجانب الآخر فاحصل فهو عدد العقود شرح م (قوله بتبعض
الثنى) أى مع الثمن (قوله وأنه لا رد) أى وعلم أنه الخ وهذا علم من قوله وان لم ينقص البعض
يرده وفيه أن هذا تقدم التصريح به في قوله وان لم ينقص البعض يرد وأجيب بأنه كرهنا ردة
لقوله وما اقتضاه كلام ابن القرى كالحل ع ش (قوله أطلقهما) أى عن التبريع فلم تعرض لرجوع
واحدتهما (قوله والبيع على حلف مضاف أى وكتاب البيوع أى هو من قبيل التمتع
حيث سمي الكتاب باسم صاحبه كقول الناس قرأت الخطيب أو أنه مشترك بين الكتابين وذلك
والبيع على نسبة إلى بوبى قرية بصعيد مصر الأدنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان
خليفة الشافعي ومات محبوسا بعد الامتناعه من القول بخلق القرآن اه براموى (قوله على جواز
ذلك) أى جواز رد بعض ما بيع صفقة ما لا ينقص بالتبعض ع ش في هذا الجواب
نظر لأن الكلام مفروض فيها لو رد فقرأ على البائع وألزمنا على الرد فلا خلاف فيه فخرج هو وان
كان فيه نظرا أولى من التمتع حل (قوله أولى) أى أولى به عدم لا أولى به إيهام لأن إيهام الأولية
مدفوع بأن المبدل أى جامد لا مدفوع له كما قرره شيخنا (قوله ولو اختلفا في قدم عيب) أى
وحدوثه أى رادى البائع الحديث وقوله في قدم عيب أى واحد أخصنا من قوله نعم لو رادى قدم عيبين
(قوله يمكن حدوثه) أى وقدمه وبعبارة شرح م واحتمل صدق كل (قوله حلف بائع) وكذا
بحلف لادى للشترى حدوثه قبل القبض ليرد به وادى البائع قدمه حتى لا يرد به فالقول قول البائع
وهو قد ذلك فيا إذا باع بشرط البراءة من الميوب فالشرط إنما ينصرف لما كان موجودا عنه
العقد لا لما حدث فالبائع يدعى قدمه حتى لا يرد به لشمول الشرط لهزى (قوله فالصدق للشترى)
(يجوز) فلا تنكسر عن اليقين لم يرد على البائع ويتنحى الرد لأن تنكسر للشترى ثبت كون البائع
حاداً بالنسبة لمتعدى البائع فلا فائدة في بينه فلا يفسخ البيع بشكاف كان البائع أن
عطف أن العيب حاداً لا يفسخ حرج وعبارة قول لا يجيز انفرادا كانت كتبت

بالفراق نراها أكثر من البائع هنا بدليل أن الزيادة المتصلة بتقيد الأصل هنا وفي سائر الأبواب لا في
 الصداق اه شو برى **(قوله إذا لم يكن أفرادها)** أى بالمقد ولأن الملك قد يجدد بالنقص فكانت
 الزيادة المتصلة فيه ثابتة لا تلتصّل كالنقد ولو باع أرضها أصول نحو كرات فثبت ثم ردها بسبب فالتأني
 لشترى كما في شرح حر وقال شيخنا وأشار الشارح بهذا إلى ضابط المتصلة والمتصلة فالاول
 هي التي لا يمكن أفرادها بالمقد والثانية هي التي يمكن أفرادها به والمراد بقوله لا يمكن أفرادها أى
 ضلها عن محلها **(قوله كحل)** هذا نظير لما قبل بدليل عود الكاف وعدم عطفه على ما قبله
 وأيضاً الفرض أنه قارن البيع فلا يكون زيادة لأن الحل مادام في البطل بإبطاله لا زيادة متصلة ولا منفصلة
 وإن أعطى حكم المنفعة ثارة وحكم المتصلة أخرى قال الشارح في شرح البهجة بعد تقريره ما ذكره ويمكن
 جعله مثلاً بخلاف منضاف أى ذكر زيادة حل بمعنى نحوه وكبره شو برى ويكون قد حذف العاطف وهو ما
(قوله أركان جاهلا) هذا ما قاله الاسنوى واعترض بأن الصواب ما خلفه الشيخان من أن علم
 الفرق بين حالتي العلم بالحل والجهل به يعني أن المعتقد أنه إذا انتقص أمه بالولادة لا يرد مطلقاً علم الحل
 أو جهله ويرق بينه وبين القتل بالردة السابقة أو القطع بالجناية السابقة بأن النقص هنا سبب
 بسبب ملك المشتري وهو الحل فكان مضموناً عليه ما نقص بالولادة وأما القتل والقطع فمحصلا
 بسبب ملك للمشتري وأيضاً فالحل يترادف في ملك المشتري قبل الوضع فأشبه ما إذا مات غيباً للمشتري
 بمرض سابق قول وشرح حر وعش **(قوله وذلك)** أى كون الحل ينتج أمه **(قوله وكان كمالاً)**
 بالحل ليس بقيد على المعتقد **(قوله الحادث في ملك المشتري)** أى وكان حل بمهمة بخلاف
 حل الأمة فإنه يجب فيها حكماً أى فيمنع الرد القهرى وهذا التنبيه لإثبات قوله فيما بعدهم وللازمة
 إلى أن ذلك مفروض فيما بعد الاتصال بخلاف ما هنا فانه مفروض قبل الاتصال **(قوله يأخذ)**
 قال الماوردى والمشتري حبس الام حتى تضع حر وعش والمؤنة على البائع وإذا لم يجبها
 ولدت وجب على البائع رده اليه ولو في ولد الأمة قبل التمييز لا اختلاف المال لكن فان لم يرضع الرد قبل
 الولادة استنع وله الارشحالا **(قوله إذا انفصل)** أى فله ردها للبائع حاملاً ويأخذ الولد إذا انفصل
 ولا يحرم التفرق بعد الوضع في هذه الصورة لانه لم يحصل بالرد لان الرخص قبل الاتصال وانما هو
 طارى عليه فاعتقر للضرورة ع ش وصل وبعبارة حل قوله يأخذ إذا انفصل ولو قبل الاستثناء
 عنها وليس هذا من التفرق المحرم لان الفرض أن الفسخ وقع قبل الوضع في وقت أخذ الولد
 لم يحصل تفرق في اختلاف مال كليهما وقبل الاتصال لا تفرق اذ هو اتحاداً يكون بين الام
 وفرعها لا ينفاد بين حلها اه **(قوله كوله)** قال ولد شيخنا الرابع أن الصوف واللين كالأى
 فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد أولاً ومثلها البيض كالأو ظاهر ويرجع في
 كون اللبن حادثاً أو قديماً لم هو تحت يده وهو المشتري فيقبل قوله فيه جبهه وكذا يقال
 في الصوف كالأى ع ش على حر **(قوله وأجرة)** والظاهر أنها موزعة فأرد أنها موزعة من ربح
 المصنف بين الوصل والأجرة ليطمئنه أنه لا فرق في عدم امتناع الرد بين أن تكون من نفس المبيع كوله
 أم لا كالأجرة قال ع ش وأشار بذلك للرد على أى حنفية ومالك حيث قالان الزيادة كانت من
 نفس الأصل كالأجرة وأجرة وجب ردها معه **(قوله ونمرة)** أى حدث بعد القدوس أو برئاً ولا
 فان كانت موجودة حال القدوس مرة فهي للبائع كالأجل وكأجرة الصوف والروايبض واللبن فأن
 منه موجود حال القدوس للبائع كالأجل ومحدث بعده والمشتري سواء انفصل أولاً وإذا اختلف
 الحادث من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلاف الأجرة وسأيت قال **(قوله بالبيع)** أى

القدوس

أذا لا يمكن أفرادها
 (كحل قارن بيعاً) فانه
 يقيم أمه في الرد وان انفصل
 ان كان له الرد بأن لم تنقص
 أمه بالولادة وكان جاهلاً
 بالحل وذلك بناء على أن
 الحل يعلم ويقابل بقسط
 من الثمن فان نقصت بها
 وكان عالماً بالحل لم يرد لها بل
 له الارشح كالأمر بما روي
 بالمقارن الحادث في ملك
 المشتري فلا يبيع في الرد بل
 هو له يأخذ إذا انفصل
 (و) زيادة (منفعة كوله
 وأجرة) ونمرة (لا يمنع ردا)
 بالبيع محلاً ينقض البيع

(قوله) وأشار بذلك للرد
 (الح) أى مع ضمنية وهي
 لمن حدثت في ملكه
(قوله مؤبرة) قال شيخنا
 القرويني الظاهر أنه ليس
 بقيد بل المدعى على الوجود
 اه ثم رأيت ابن حجر قال
 والطلع كالأجل والتأخير
 كالوضع فلاؤملت في يده
 ثم ردها يعيب كان الطلع
 للمشتري على الأوجه

الرخصة التفرق بينهما كما مر في باب المناهي (كاستخدام) لبيع من مشتر أو غيره أو لئمن من بائع أو غيره (ردعه فب) بغير زناهما قبل القبض أو بعده فانهما لا اعتناع الرد (وهو) أي الزيادة المنفصلة (لمن حدثت في ملكه) من مشتر أو بائع وإن رد قبل القبض لانها فرع ملكه وإن النسخ رفع المقسم عنه لان أصله وتبعية بذلك اعم من قوله المشتري (وزوال بكارة) لائمة البية من مشتر أو غيره ولو بونه فهو اعم من قوله وانقضاء البكر (عب) بها فان حدثت بعد قبضها ولم يستند لب مقدم جهله المشتري منع الرد أو قبضه فان كان من المشتري فلا رد بالعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ناقص من قيمتها فان قبضها زنه الثمن بكامله وان تاب قبل قبضها زنه قدر النقص من الثمن أو كان من غيره وأما زهو البيع هل الرد بالعيب ثم كان زوالها من البائع أو باق أو يزوج سابق فهو من أجنبي عليه الأرض ان زالت بلاطه أو بوطه زناها ولا زنه مهر بكر منها بلا فإردا وشيكون لشترى لكنه ان رد بالعيب

القديم وقوله عملا يقتضي المبدأ يقتضي العيب الرد (قوله) ثم والامامة أي ومثله وهذا البينة قبل استغنائه عنها ع ش (قوله) لخصة التفرق فيجب الارش وإن حصل بأس لان تصرف الرد باعتناعه شرعاً ولو لم ير الضامه كالشئ من له حج دمر وعش (قوله) كاستخدام أي قبل الاطلاع على العيب حل (قوله) ووطه فب) أي ولو في الكبريت مع بقاء بكارتها ومثل البوطه البكر في ردع فلا يتبع الرد ع ش على مر (قوله) بغير زناهما فان كان زناهما بان ظنت البعد اجنبيا فان كان قبل القبض فكذلك وان كان بعده القبض منع الرد لان عيب حدث حيث علم بأنه أي الزنا بعد عند البائع حل والظاهر ان هذا زنا موصري (قوله) هو لمن حدثت في ملكه فان حدثت في ملكه البائع فله وأما اذا كانت في زمن الخيار فان كان الخيار للبائع فعليه حل وان اجزوا ان كان الخيار لشترى فعليه حل وان نسخ وان كان الخيار له فوفوقه ع ش (قوله) لانها فرع ملكه يؤخذ منه أن محل عدم وجوب المهر على المشتري اذا كان الخيار له أو خياره وان كان الخيار للمشتري وكذا ان كان له أو نسخ البائع وكذا يقال في البائع في الثمن شورى وحل البائع فله المهر على المشتري أي المصلحة الحاصلة بالبيع وهي حل الانتفاع والا لا العقد المركب من (قوله) ولان النسخ يرفع العقد أي المصلحة الحاصلة بالبيع وهي حل الانتفاع والا لا العقد المركب من (قوله) ولا يوجب القبول بالتصور نفسه ع ش (قوله) من حيث أي النسخ وقوله لاسن أصله أي العقد (قوله) زوال بكارة أي الامامة للبعين مشتر أو بائع وأجنبي أو زوج أو بائع فبها وبه كما اشار إليه بقوله ولو بونه فذهب عن صورتي زوالها على كل سواء كان الزوال قبل القبض أو بعده ولم يستند لب مقدم أو استند له المشتري أو وجهه ففهم أربعة تضرب في الحقة بعشرين فأشار إلى خمسة عشر بقوله ان حدثت بعد قبضها ولم يستند له لان قوله ولم يستند له الخ صادق ثلاث صور مضرورة في الحقة وأشار بقوله أو قبله فان كان الخ الحقة فتامل وتذكر هذه القصة عقلياً لانه لا يمكن جريان الحقة في الثلاث (قوله) وانقضاء البكر هو بالقاف والفاء قال الشوبر ودر الانقضاء ازالة القصة ينتج القاف أي البكارة (قوله) ولم يستند لب مقدم كزواج سابق بأن لم يستند لب أصلاً أو استند لب متأخراً ومقدم علمه المشتري ومفهوم هذا الذي هو الاستدليل بمقدم جهله المشتري وسكبه أنه ثبت الرد لقوله فها قد حدث قبل القبض أو بعده واستند لب مقدم (قوله) فلا رد له بالعيب أي القديم (قوله) بغير ناقص أي بغير نسبة ناقص من القيمة أي قيمتها سالمة والمراد بالقدرا الشرائي فيؤخذ بمثل تلك النسبة من الثمن لأنه يستقر عليه نفس ناقص ان قد يكون قدر ناقص قدر الثمن أو أكثر حل وهذا القدر لا يسيئ أو شابل هو جزء من الثمن استقر للبائع في مقابلة الجزء الذي استوفاه من البيع فإزالة البكارة من المشتري في هذه الحالة من قبيل قوله الآتي وانلاف مشترقبض (قوله) وان كان من غيره بأن كان من البائع أو من زوج أو من أجنبي كما يأتي (قوله) فلا رد بالعيب أي العيب القديم الذي اطلع عليه بعد اجازته بعيب زوال البكارة وليس له الرد بعيب زوال البكارة لانه اطلع عليه وأجاز البيع حل وقال مر كذا قال الشارح وهو محمول على ما اذ لم يطلع عليه الا بعد اجازته وقال ع ش قوله فله الرد الظاهر ان المعنى أنه اذا عاير باقتضاض غيره فان نسخ فذاك وان اجزى عمر العيب القديم فله الرده وبقى الكلام فيما اذا علم جميعاً ما فعله تخصيص الاجازة بسبب الانقضاء والنسخ والآخرة نظر اه سمع الظاهر ان نسخاً بعد اجازته في آخر سقط خياره (قوله) نعم ومعنى كونه هدرا انه اذا اجاز المشتري البيع أخذها وقنع بها من غير ثمن وان نسخ أخذت ك (قوله) فعليه الارش ويكون لمن استمر ملكه على البيع فان اجاز المشتري فله والا فلا يبيع (قوله) يكون لشترى هذا واضح اذ لم يكن في خيار البائع وحده أو غير ما لو نسخ العقدان كان

للبائع وحده فبقضى أن يكون له من ذلك المهر ما عدا قدر الارش مطلقا كما هو الفرض وكذا قدر الارش أيضا فنسخ لان ذلك القدر يدل على البيع فيقبضه وان كان لها ما دفع فبقضى أن يكون ذلك المهر مجزئاً له اه عتاني (قوله سقط) أي عن الاجنبى ان لم يكن قبضه المشتري والاول أن يقول ثبت قدر الارش وهو ما نص من قبضتها حتى لو كان المهر قدر الارش استغنى البائع اذا رد عليه بيب ولا يلزم المشتري شي لو كان الارش أكثر من المهر لانه لم يدخل في قبضه الى الآن اذا الفرض أنه قبل القبض حل (قوله لا يلزم) متعلق بمحذوف تنديده ويكون للبائع وسقوطه بالنسبة للمشتري (قوله لا يخالص) فيه أن الخالصة موجودة قطعاً وما ذكر لا ينافي وانما يصلح فأرنا بين الموضع الاول أن يقول كمال مر وفرق بين وجوب مهر بكرهنا ومهر شب وأرض بكرة في النصب والح ويكمن أن يجاب بأن المعنى لانخالص مخالفة مفسدة أى من غير فرق (قوله مافي النصب) بأن غصب زيد أمة عمرو ووطئها بغير زناها وقوله والديات أى بالقول لدى شخص من سوة وأزال بكارتها بالوطء مكرهه وعيارة المثنى والديات ولو أنزل إلى الزوج بكارها فلا شيء عليه أو غيره بخلافه كالحكومة أو به وعرفت فمهر شب وسكوة ونظم بهم حكم هذه الابواب قتال

(قوله وجه الله مقطعه) من المهر قدر الارش بالنوا ما بلغ ولو زاد على المهر أو سواه أخذه وانما قال سقط منه جر إعلى الغالب من زيادة المهر على الارش وانظر فيما اذا زاد الارش على الثلث هل يرجع به البائع على الاجنبى أو لا جور جواباً وفرقاً والقياس على نظائره أنه يلزمه ذلك اه عن ثم ساق عبارة حل بعدها (قوله وجه الله بما قلنا) أى قلنا استوفى بعض أجزاء البيع أو جبا عليه فثبت جزء البيع وهو الجدة والموطئ بكارهية القدر أو جبا عليه المهر تعددت الجهة فوجب الشبان لمن جهة واحدة والموطئ منه الوجهة واحدة وهو النصب لمعجب عليه أرض البكرة ثلاث يتخاف غرم البكرة مرتين مع اتحاد الجهة ووجب عليه الشبان بقدر ذلك اه تقرير شيخنا قوينى

في النصب والديات مهر شب • كذا ك أرض البكرة المطلب فيوطء مشترقة فسد • مهر لكر مع أرض أبدا فيوطء زوج في نكاح قائم • مهر لكر دون أرض زائد كذا كوطء أجنبي لأمة • قبيل قبض للمشتري قد ختمه (قوله لان ملك المالك) أى وهو للمشتري هنا ضعف لان الفرض أنه قبل القبض فلا يتحمل إعجاب شيتين وهما أرض البكرة ومهر شب بخلافه ثم أى في النصب والديات فان ملك المالك قوى فاحل الشيتين حل (قوله ضعيف) أى بدليل أنه لو تلف البيع انفسخ العقد لكونه قبل القبض أو لوقوعه يؤخذ منه أن الخيار اذا كان لها أو للبائع ووطئها الاجنبى بغير زنا منها ليس على الاجنبى الا مهر بكرهنا لسواء قبضها للمشتري أم لا شورى (قوله بين الخرة) ان قلت الخرة لا ملك فيها أصلاً حتى يقال أنه قوى قلت يمكن أن يقال المراد به ملكها لمنفعة نفسها قوى اه شيخنا (قوله لوجود العقد المختلف حول الملك به) انظر ماوجه استفادة الفرق من هـ هذا بل كان المناسب العكس لان ذلك متفق عليه فكان أى بإعجاب شيتين بخلاف ملك المشتري هناك فإنه مختلف فعلى أن هذا الفرق واضح أيضاً لان ملك المالك الذى هو البائع أضعف مماها اذا اختلف في حصول ملك للمشتري يستلزم الخلاف في حصول الملك البائع فيكون مختلف فيه وبما نحن عليه مع أن الفرض أن الواطئ هو المشتري في صورة البينة بيماعاداً ومقتضى الخلاف في حصول الملك له الاتخفيف بما يجب عليه بالتعليق كما هو الواقع وإن الواطئ في صورة البينة قبل القبض شخص أجنبي غير البائع والبائع وليس زوجاً بل هو زان أو واطئ بشبهة فليس له ملك لا متفق عليه ولا يختلف فيه والنائب له التعليق لا الاتخفيف كما هو الواقع فلا يتبع الدليل أى قوله لوجود العقد بإعجاب شيتين فالنائب في حصول الجواب ما يستلزم من كلام الزايد فيما كتبه هنا في الفرق بين النصب والبائع الضعف وهو أن يقال في قوله لوجود العقد أى تعددت الجهة بسبب الاختلاف في حصول الملك أى وتعددت الجهة فتعفى شيتين بخلاف ما هنا فالجهة واحدة فالخامس أن ما هنا اذا نظر إليه مع النصب

كافي النكاح الفاسد
غلافه فها ذكر
(درس)

(باب ٦ في حكم المبيع
ونحوه قبل القبض وبمده
والنصف قبله تحت يد
غيره مع ما يتعلق بهما)
المبيع قبل قبضه

(قوله فهو من ضمانه أيضا
الخ) لا يأتي فيه قوله واتلاف
مشتري قبض ولا تغيير
بأتلاف الاجنبي وعبرة
شرح الرض ولو أنقله
متن ولو بدقبضه واختار
للبيع وحده انفسخ البيع
كأما صورة التلغ انتهت
ومراده بالتلف ما قدمه في
قوله فرع لو تلف المبيع
بأقعة سارية بعد القبض
والخيار للبائع وحده انفسخ
البيع لانه ينفسخ بذلك
عند بقاء بده فقبض بقاء
ملكه أولى لان قتل الملك
بعد التلف لا يمكن اه
قوله فإماز متلف يشمل
الاجنبي والمشتري فيفيد
مجموع كلامه أن التلف في
مدة خيار البائع ينفسخ
العقد قبل القبض وبمده
بأقعة أو أبيع أو مشتري أو
اجنبي

واللهيات يفرق بالقوة بالضعف وإذا نظر إليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجبهة وعدمه وتعدد الجبهة
يعلم من كلام زى يقول الشارع لوجود العقد المختلف الخ أى مع تعدد اللوج وهو موطء الشهية وإزالة
الجلدة فوطء الشهية أوجب مهر البكر وإزالة الجلدة أوجب أرض البكره لأن أجزاء المبيع مضمونة
على المشتري وقوله في حصول الملك لأن أبا حنيفة يرى حصول الملك للبائع الفاسد فان تلف المبيع
عند المشتري ضمنه باقن عنده (قوله كافي النكاح الفاسد) والمتن وجوب مهر بكر فقط في
النكاح الفاسد كما عايناه في بينه وبين البيع الفاسد بأن البكره في النكاح الصحيح غير مضمونة
بذلك لانه لو أزال البكره بأمره وطلقها قبل الدخول ليس عليه زيادة على نصف المهر بخلاف ما لو
أزالها في البيع الصحيح فانه يستقر عليها أرضها عن انفساد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه
والبكره مضمونة في صحيح البيع دون صحيح النكاح وأجاب عن عرض عن الشارع بأن التشبيه في
أصل الضمان لا في قدر المضمون (قوله غلافه فها ذكر) أى فليس فيه عقد مختلف فيه وإنما فيه غصب
من الاجنبي لكن المضاف لذلك وجب عليه شيء واحد لا بد من ملاحظة هذا المقدار في الفرق
شورى وقال العلامة حل قوله غلافه فها ذكر أى فانه لا غلافه في الاجنبي الواجب الكلفة وموجب
مهر البكر في بوطء البيعة كما قد استدلوا به لانه لا غلافه في الاجنبي الواجب الكلفة وموجب
الجلدة ولا يخفى أن هذا بعينه موجود في الاجنابة والنصب مع انه أولى بذلك لأن يقال للوجوب لمهر
البكر وأرض البكره في النصب جهة الضرب وهي جهة واحدة فلو أوجبتا عليه مهر بكر لتضاعف
غرم أرض البكره من ثمن من جهة واحدة وهو متنع حل فادفع ما يقال الفاسد الذي لم يختلف في عدم
ملكه أولى بالتعظيم من اختلاف في ملكه اه حج زى

(باب ٦ في حكم المبيع الخ)

ذكره أحكاماً ثلاثة الاتصاف بالتلف وثبوت الخيار بالتعب على التخصيص الآتي وعدم صحة التصرف فيه
كاشد كره بقوله ولا يصح تصرف الخ وقوله ونحوه كالصداق والاجرة والمدينة وأما المثل فداخل في
المبيع وقوله قبل القبض ذكره في المتن منطوقاً وقوله وبمذكر مفهومه ما من التقييد بالظرف إذ يفهم
من قوله قبل قبضه أنه بعدد ليس من ضمان البائع لكن عمله ان لم يكن خياراً أصلاً وكان للمشتري أرضها
فان كان البائع وحده فهو من ضمانه أيضاً كقول القرض في التخصيص الآتي لكن قوله ونحوه لم يذكر
لنحو الأحكام الثلاثة التي ذكر في المبيع بل ذكره الثالث فقط وهو عدم صحة التصرف فيه كما شهد هجوم
قوله ولا يصح تصرف الخ وقوله والتصرف فياله هو ما سبذكره بقوله وله تصرف فياله يندفعه وقوله
وما يتعلق بهما الذي يتعلق بالمبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الآتي في قوله وقبض غير
متناول لآثار الباب والذي يتعلق بالتصرف فياله تحت يد الغير مثله الاستدلال ببيع الدين لا يبرهن
هو عليه الآتيان في قوله وصح استبدال الخ وصح لتسليمه بثلاثة التصرف فيها نظراً لها من حيث
أنها تصرف في الدين وفيها تصرف في الدين وكل من الدين والدين ليس تحت يد بالتصرف اه
شيخنا (قوله المبيع) خرج زواوجه فهي أمانة ولا أثر لها وإن استعملها ولو بعد طلبها كالبيع
أى لانه لا أثر لها إذا استعمله البائع قل وعبرة شرح هر المبيع قبل قبضه احتاز بالمبيع عن زواوجه
المنفعة لاحتازة في يد البائع كمشرة والدين يرض وصف فها أمانة في يد البائع وان تعدى بحبس المبيع
بأن طلبه المشتري فغنى ولم يكن له حق الحبس ولو استعمل البائع المبيع قبل قبضه لم يبرمه له أو تصرف
ملكه للمشتري وقال صحيح في شرح الصواب ان طلبه للمشتري واستمتع البائع من أقباضه لزمت الاجرة
ولا (قوله قبل قبضه) أى عن جهة المبيع وهو الناقل للضمان وكذا بعده والخيار للبائع أو كان

القبض لاعتد جعة الباع انتهى شوى وبعبارة شرح هر المبيع قبل قبضه أى الواقع عن جهة الباع
فالقبض الواقع لاعتد جهة المالك فهو بعده باقى كونه من ضمان الباع وذلك كان قبضه المشتري
من الباع على حيل الودعية بأن أودعه الباع إليه فأخذ منه ودعية وكان الباع عن حيل القبض
بيد المشتري في هذه الحالة كلفه بيد الباع كاصروا به أنه لا أثر لها في القبض ولهذا كان لا
قضاء حبس الباع بعده وقول هر وكان الباع عن حيل القبض مفهوماً لم يكن له عن حيل القبض وأودع
للمشتري المبيع حصل به القبض المضمن للمشتري كفى عى (قوله من ضمان الباع) وان عرضه على
المشتري فقبضه لبقاء حيلته عليه وان قاله المشتري هو دوىة عندك ولا ينافيه قوله بديان
بده ضمانه بده لأن ذلك مفروض في ضمان اليد كالمعار والسلم وما هنا في ضمان المقدس شرح هر (قوله
بمعنى انقضاء البيع الخ) وهذا يقال له ضمان اصطلاحاً ولا مشاحة فيه ولأنه كان يلزم دفع الثمن
للمشتري ان قبضه صار كأنه ضامن به بمعنى غرم بده أى لا يمتنع الضمان الذى هو غرم البذل من مثل
أوقمة لان ذلك في ضمان اليد وما هنا في ضمان العقد (قوله أو انقضاء الباع) ولو باذن المشتري حل
(قوله وان أبرأه) أى الباع وقوله منتهى أى من الضمان أى من مقتضاه وهو غرم الثمن والعامة لرد وقول
سم وان تيب لا خيارى وهذا غير ظاهر بل المراد أنه أبرأه من الضمان بمعنى غرم البذل فيه باستخدام أو
المضى أبرأه من مقتضاه وهو غرم البذل فيكون على حذف مضاف (قوله فان تلف) أى ما اشترى
ومن الثاني أن يدعى العبد الحرة قبل القبض ويحكي بغيره فلا كان بعد القبض لم يرحم على الباع
بالثمن لغيره بل بمسئال كآله حل (قوله لتعذر قبضه) أى عدم قيام البذل مقاد فلا رد
مأياً فى انقضاء الاجنبي (قوله فيسقط الثمن عن المشتري) أى الذى لم يقبض فان كان قد قبض
وجب رده لقول التسليم المستحق بالمقدس قبل كآلو تفرق فى عقد السرف أى التذ قبل القبض
شرح هر (قوله وينقل الملك في المبيع الخ) ويرتب عليه الزوائد فتكون للمشتري حيث لم يمتنع
الخيار بالبيع ومؤنة تجهيزه على الباع كفى هر وحل وكون الزوائد للمشتري اذا كان الخيار لها
مشكل لانه غير مالك هو (قوله وكالتف وقوة دوة) أى جوهره في البحر لا يمكن انوارها
ولو بصرفان عادت في هذه الحالة تبين عدم الانقضاء وكذا يقال في الطير والصيد بخلاف ما اذا قبل
الخرفان الفسخ باق بحاله لانه انتقل من حاله الى آخرى بخلاف ما تقدم شوى وبعبارة حل ودى
قوله واتقلب الصير خرا أى مالاً يدخله والا ثبت الخيار للمشتري (قوله واختلاط مفرداً) أى
أى الباع بخلاف اختلاط المثل باخر فان اختلط بغيره كشرح يز في كالتف ايشان لخط
بجسته ثبت الخيار للمشتري ويكون المخلوط شركة عى على هر ولم يفسد في وقوع الردة وباعده
بين كونه من الباع أو بنفسه فيفسخ البيع أو من المشتري فيكون قبضاً أو من اجنبي فيثبت الجبر
وشبه يقال في قوله وأما غرق الارض الخ فتارة يكون الفرق وقوع الصخرة من المشتري أو
الباع أو من اجنبي أو من غير فاعل والظاهر ان هذا التفصيل متعين ولو قال الشارع وشبه
التلف الحسى والحكمى كوقوع دوة كما عبر به قل لكان أوضح (قوله أو وجد الباع) أى
بأن قال لم أبعك هذا حل وبعبارة عى قوله أو وجد الباع له أى أن أنكر أصل البيع
فيحلف على ذلك ثم يمس الخلف حيث كان المشتري علماً بأن البيع وقع له بخبر بين الضم
والايجازة فان فسح أخذ الثمن من الباع ان كان قبضه والاسقط عنه وان جاز أنما الثمن ونصرف
فيه بالفقر بمعنى أنه يشتره مثل المبيع فان لم ينف بما قبضه الباع منه لخص السرف في الثمن

من ضمان الباع) بمعنى
انقضاء البيع بثلثه أو
انقضاء باع وجوب الخيار
بشعبه أو تصيب باع أو
أجنبي وبإتلاف أجنبي كما
يأتى (وان أبرأه) منه
(مشتري) لأنه أبرأه عاملاً
بجب (فان تلف) باقاً أو
أكله باع انفسخ البيع
لتعذر قبضه فيسقط الثمن
عن المشتري وينقل الملك
في البيع لاعتد قبل التلف
وكالتف وقوة دوة في بحر
وانفلات طير أو صيد
وشوش وانقلب الصير
خرا واختلاط مفرد
بأخر لم يغير ما غصب
المبيع وأبانه أو وجد الباع له

قوله أى للبائع) فان كان
لأجنبي صدق ذواليدنى
قد رضى صاحبه بينه اه
سم على صحيح وقوله فان كان
لأجنبي أى وثبت للمشتري
الخيار كآله اه شيخنا
(قوله غير بين الفسخ
والايجازة) وكذا يخبران
أنكر الباع البيع والثمن
فان فسح أو جازأتى الفخر
فيها اه قويسى
(قوله فان لم ينف بما قبضه
الخ) كان الصواب أن
يقول فان لم ينف بثلث ما جمده
الباع منه الخ اه شيخنا

أولئك وعي في الثمن أخذت الشري ما قص عمادته البائع بطريق تأوله أن لا يحلف البائع ويمنع
 المقصود بأخذ الثمن لعدم وصوله إلى حقه **(قوله)** ثبت الخيار وهو على التراخي في الثلاث على
 التعمد حل وعش **(قوله)** لا يمكن رفضها أي لا يصرفان لم يكن أملا فلف أي فيتمسك البيع
 كذا قاله مرق في الحواشي وقال يضافان ربحي أحصا لئلا عنها لكن محامدوها ولم تميز عن غيرها
 فكأن خلاص العبرة بغيرها من أي أنه الخيار **(قوله)** تب أي فيثبت الخيار وقوله تلقى أي فتمسك
 الاجارة **(قوله)** والفرق لا يخفى أي ظاهر وهو أن المقصود من الاجارة للفتة وهي تلفب يعني الزمن لانها
 تقتضي الاشتغال في الحال وهو متصرف بحيلة الماء والصخرة بخلاف البيع فان المقصود منه ذات المبيع
 وهي باقية مع المحاولة فلا تنسخ فيه حل بإيضاح **(قوله)** والاتلاف مشتر أي من وقع له المقدول بذن
 البائع أو كرهها لا أن وكيل المشتري وإن بشر الصفه كالأجنبي **(قوله)** قبض له أي أن كان الخيار له
 أو لها أو لأخيار أصلا أو التناقص شوري أي فيسترده المشتري الثمن من البائع ويغرمه بدل المبيع من
 مثله أو قيمة عث على مرق والمراد أنه قبض حيث كان أهلا ولا بأن كان غيراه لم يكن قبضا بل عليه
 البلور البائع الثمن المبيع باقتضاح البيع وقد يتقاصم حل **(قوله)** أي قبض أي قبض البائع
 بذلك فصح التنبية بقوله كما كل المالك طعامه قد يقتضي التنبية أن الخيار
 لو كان للبائع لا يكون اتلافه قبضا هو كذلك بل لو أتلفه بغيره حينئذ فسخ وأوجب عليه تعبير
 كآله بعض المتأخرين وأقره حج مرق قال حل وهذا التباس يقتضي أن اتلافه غيراه لا يلحقون
 والبيع قبض لانه لو أكل طعامه للصوص ضياعه التماس وليس كذلك والفرق أن ملكه على
 ذلك مستتر وهو متصرف مستقر من كان ذن للمشتري للأجنبي في الاتلاف لقوا انتهى وقوله ضياعا
 من المالك وهو ليس قيدا **(قوله)** فان الغاصب يبرأ بذلك أي إذا لم يحدث فيه شيء قال مرق ولا فرق في
 ذلك بين أن يندمه له الغاصب أو أجنبي أو يأكله هو بنفسه **(قوله)** وكردة ومثل الردة ترك الصلاة
 وقطع الطريق وزنا المحسن واغرض بأن الاحسان لا يتصور من الرقيق لان شرطه الحرية وأوجب بأنه
 يتصور في ذمى وهو محسن ثم حارب واسترق ثم بيع فاذا قبله المشتري عند البائع يكون قابضه لا يقال
 كيد يكون للمشتري إذا لم يكن اما قابضا بقتل المردوسين ذكر مع أنه غير ممنون على قاتله لا ناقول
 بين أنه قتل ملكه من غير ضرر عليه فيستر عليه عنه ولانه لا تلازم بين ضمان القيمة والجنم والمرتد
 وقطع الطريق لا ضمان بالقيمة ويضمن بالجنم وأم الوصل للموقوف لا ضمان بالجنم ويضمن
 بالقيمة من مرق وشرح الرض **(قوله)** والمشتري الامام أو نائبه لا كان قابضا لانه لا يجوز له الاتيات
 على الامام ولا نظر لكونه مهبرا واستشكل بأنه غير ممنون وأوجب بأن ضمان المقود لا يتأثر بعدم
 ضمان القيم فالمرتد لا يضمن بالقيمة ويضمن بالجنم وقطع الطريق وأم الوصل للموقوف بالسكن
 وأعاد الكف ثلاث مراتهم يرجع قوله والمشتري الامام ما قبله وهو الصالح أو قد وهل كون قتل الامام
 المرتد ليس قبضا اذا قبله لاجل الردة ولا كان قبضا اه سلطان **(قوله)** وفي معنى الاتلاف أي فيكون
 ضمانا وكان المناسب أن يقول وفي معنى اتلافه احوال الاب وعجز المكاتب وموت المورث بعد التبراء
(قوله) ما قبلها أبوه و يلزمه القيمة مطلقا والمهر أنزل بعد دخول الحنفية لاقبله ولا منه لانه ما أدخل
 الا وهي من ملكه من مرق **(قوله)** ما لا يشتري السيد من مكاتب ظاهر هذا ابقاء المقدم حصول القبض
 بذلك وهو كذلك شوري وقاعدة كون هذا بمنزلة القبض همه تصرف السيد والوارث في
 المبيع وأن لم يدخل تحت حبه وعدم تعلق الدين الذي على المكاتب أو المورث بها بل أن كان له مال
 غيرها كما تفرقت منه والاشاع على صاحبه كما قرره شيخنا بعبارة الثاني فان قلت ما فائدة كون

ثبت الخيار وأما غرق
 الأرض أو وقوع حفرة
 عليها لا يمكن رفضها فرجح
 الشيخان هنا أنه تعيب
 وفي الاجارة أنه تلفب والفرق
 لا يخفى (واتلاف مشتر)
 له بغيره (قبض له) وإن
 جعله أن البيع كما كل
 المالك طعامه للصوص
 ضياعا للغاصب ولو جاهلا
 بأنه طعامه فان الغاصب
 يبرأ بذلك ما أتلفه له بحق
 كسيال وقود وكردة
 والمشتري الامام فليس
 بقبض وفي معنى الاتلاف ما لو
 اشترى أمة فأقبلها أبوه
 ومالواشترى السيد من
 مكاتبه أو المورث مورثه
 شيئا ثم عجز المكاتب

(قوله) أي من وقع له المقدول
 وكذا الاتلاف بذاته اه
 حج مرق **(قوله)** لا لا وكيل
 للمشتري هذا تعطيل لقوله
 من وقع المقدول لا للبائع
 وإن كان وكسلا وقد
 تصرف في عبارة حج مرق

التي هي وموت الميراث كالانقسام أن النعمان والمتمن يقتل للميراث والوارث فلتأخذ ذلك أنه
 لو كان على المكاتبين وعلى الميراث دين فله يقضي من النعمان لأنه استقر بذلك **(قوله)** أوصات
 (الميراث) أي عن الوارث الحاضر فإن مات عن أبنتين أحدهما المشتري لم يتصرف في الصنف الذي
 يخصه أثناء البعد فيه كذا ذكره في الروض حل قوله بمدينته أي من أخته لأنه يقوم مقام الميراث
 إقباض النصف كافي للتوري **(قوله)** وغيره بالانقسام **(قوله)** أي فورا **(قوله)** فلا ينفخ البيع هنا
 لا يشكل بانساق الاجارة فيالوجوب العين المؤجرة غاصب حتى اقتضت للمدة للمعقود عليه هنا الحل
 وهو واجب على الجاني بخلاف الاجارة فان المعقود عليه للنفعة وهي غرواجية على متلفها سم **(قوله)**
 وهذا الخيار على التراخي ضعيف وقوله لكن نظريه القاضي معتمد ع **(قوله)** كالانقسام أي التبر
 فان كان بأمر البائع فكالنصف فينسخ البيع وان كان بأمر المشتري كان بائنا وان كان بأمر الاجنبي
 خير للمشتري بين الفسخ والاجارة وان كان بأمر الثلاثة أي البائع والمشتري وغيرهما فالقياس الانساق
 في ثلثه والقبض في ثلثه والتخيير في ثلثه قاله الاسوي قال شيخنا ولا يقال يلزم من ذلك تغير في الصفقة
 على البائع وهو محتج لا نقول فلهذا اقتضى ذلك وهو امر من ذكر بالانقسام فصار بمنزلة رضاء بغيره
 اه ومقتضاؤه أنه لو كان باذن المشتري والاجنبي لا يكون المشتري قابلا للنصف ولا يتغير في النصف الآخر
 لما لم عليه من تفريق الصفقة حل **(قوله)** في غير البري أي الدين لتضمن القاض والبدل لا يقوم
 مقامه فيه حل وبعبارة عرض أمال البري فينسخ فيه العقد لأنه يشترط القبض في المجلس وهذا يؤخذ
 من قول الشارح والافسخ فيه البيع لأنه راجع للثلاث اه **(قوله)** أهلا للانقسام خرج به الحرفي
 وقد اشترطوا في الجاني في باب القود أن يكون مقربا للاحكام وأضر جواره الحرفي وغير المكلف فلتغير
 الفرق ويمكن أن يقال فرق بين التزام الاحكام والتزام الدين الذي يحسن فيه فان كل من السعي والمجون
 أهل لاشتغال ذمتهم بالدين وغير أهل لالتزام الاحكام أي التكليف **(قوله)** فرضيه مشتر أي بأن
 أجاز البيع وفهم من هذا التعبير أنه الخيار في هاتين الصورتين وهو كذلك كإقراره شيخنا وهذا
 الخيار على القود وبعبارة أهله مع شرح م ر ولوعبه البائع فلهذا ثبت الخيار للمشتري على القود
 جزأه لما لا كالأداء والافسخ الاجنبي وكل منهما يثبت الخيار شاء فسخ وإن شاء أجاز بجميع النعمان
 اه **(قوله)** وحصول الميب بغيره أي لأخياره فلو ظهر عيب قدم استعج له رده كما هو مقرر فاما
 أنفقه فيستقر عليه من النعمان حقه وهو ما بين قيمته سلبا ومعيها فلو كان الميب جرحا مرسى ففسخ
 استقر عليه النعمان كله حل وقوله حقه أي حقه ما أنفقه وقوله وهو ما بين قيمته الحقة ففسخ وحق
 التعبير أن يقول وهو جزء من ثمنه نسبة إليه كنسبة الثناوث الذي بين قيمته سلبا ومعيها **(قوله)** أهد
 للالتزام بغيره حق حمايقان في تفرير الارش لاقى ثبوت الخيار فكان الاول تأخير ذلك عند ذكره
 غرم الارش عناني لان التخيير ثابت مطلقا **(قوله)** خبره المشتري أي فورا على وجهه والوجهين كما
 أجي به والله مدر **(قوله)** فلا تفرير أي الآن **(قوله)** ما يأتي في الدين وهو ما لا مقدمه من لخر
 يجب فيه ما نقص من قيمته وماله مقدر فينبغيه للقيمة حل وبعبارة هناك وفيه رقيق قيمته
 وفي غيرهما متصا من ان لم تقدم من سواها فبنيته من قيمته **(قوله)** ففي بد الرقيق اذا كان
 القاطع للمشتري ثم قلنا لا يسري عند البائع فله يستقر على المشتري من النعمان ما نقص حل وبعبارة
 عرض قوله ففي بد الرقيق نصف قيمته ما اذا كان الجاني أجنبيا أما المشتري فالارش في حقه جزء من النعمان
 نسبت إلى النعمان كنسبة ما نقص الميب من القيمة اليه لو كان سلبا فلو كانت قيمته سلبا لا يثبت
 ومقتوعا عشرين استقر عليه ثلث النعمان فاذا مات عند البائع بغير سريه ضمن المشتري مائة كـ

(ولا يصح تصرف ولوع

بائع بنحو بيع ورهن)

كيفية وكتابة واجارة (فبا

لم يقبض ومن بعد)

كبيع ونحو وصداق معينات

التي عن بيع المبيع قبل

قبضه في الصحيحين

وغيرها ولنصف المال

ومحل من بيع المبيع أو

التمن من البائع أو المشتري

اذ لم يكن بعين المقابل أو

يشبه ان تلف أركان في

القصة والافهوا قاله بلطف

البيع فصح ومحل منع

رهنه من اذهرن بالمقابل

وكان من حق الحبس والاجاز

على الاصح النصوص

(ويصح) تصرف فيه

(بنحو اعتاق ووصية)

كايلا يدوير تزوج ووقوف

وقفتموا باحطاطا للفقراء

اشترأ جزاء لشرف

الشاعر الى التقت ولعم

توقه على القدرة بدليل

صححة اعتاق الآبق ويكون

به المشتري قابضا في معناه

البقية

(قوله أي فوصف المبيع الخ)

انظر مع ما قاله قبل لانه

يؤخذ مما قبله انه قيد لعل

كلامنا الآن والا كان من

مسئلة الاستبدال وسأني

ولعل مراده في القيد

لعموم ما هنا والاستبدال

فاندم ما جال ان المشتري اذا عيب المبيع أخذه بجميع الثمن كاذكره الصف فكيف يستقر
عليه أثر التمس (قوله ولا يصح تصرف) هذا من جملة حكم البيع ونحوه قبل القبض أو
بعد بتخلل زواله الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لاتمام ضمانها كالمسلم ويتبع التصرف أيضا
بعد القبض اذا كان الخيار البائع أو لهما قاله شيخنا اه حل (قوله ولوع بائع) الغاية للرد والمراد
بأن في قوله أي قبضه صحيحا للتصرف سواء لم يقبض أصلا أو قبض قابضا ناقلا لقضاه فقط كما
قضى من ضمان بائع ومشرط في قبض مابيع مقدرا الخ ففرق بين القبض هنا والقبض في قوله المبيع قبل
بيع مقدرا اه (قوله فبا لم يقبض) وان أذن البائع وقبض الثمن اه سم عش (قوله ومن
بعد) وهو الذي يضمن للمقابل (قوله معينات) وأما اذا كانت في القصة فقبضه تفصيل يأتي
في الاستبدال وهو أنها اذا كانت ثمن أو صداقا صح أخذ غيرها عنها والا فلا أي وهذا
يصدق عليه أنه تصرف قبل القبض في الثمن والصداق شيئا أي فوصف المبيع للبائع ليس
قدرا لانه لا يصح الاستبدال عنه مطلقا كما سيأتي (قوله اذ لم يكن بعين المقابل) بأن كان بغير
جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة وقوله أركان في القصة عطف على تلف أي أركان
تتلف لكن كان في القصة والا بأن كان بعين المقابل أو يشبه ان تلفوا أو بمثل ان كان في القصة فهو
في هذه الصورتين حل (قوله أركان في القصة) صورة ذلك أن يشتري المشتري عبدا مثلا
بدنار مثلا في ذمته ثم يبيع بمقابل قبل قبضه بدنيار في ذمة البائع أو يكون المشتري أقبض البائع
بدنار عما في ذمته ثم يبيعه العبد بدنيار في ذمة البائع أو يضمن غير الذي دفعه له ولوع وجود الذي
دفعه وعلى كلا الصورتين يقال له باع بمثل المقابل والمقابل في القصة شيئا (قوله منه) أي من
كل من المشتري أو البائع مثلا (قوله اذهرن بالمقابل) أي عليه وقوله وكان له أي لكل (قوله
والا) بأن كان بغير المقابل أو لم يكن له حق الحبس جاز على الاصح وبما يصدق به كلامه صحة
رهنه على غير المقابل مع كونه له حق الحبس هذا والمعتد عدم صحة الرهن مطلقا أي سواء كان بعين
المقابل أو بغيره وسواء كان له حق الحبس أم لا حل لنصف المال فليس مراد الشارح بالنصوص
ناص عليه الشافعي بل هو بحث لا ذمعي والسبكي وضابط كونه له حق الحبس أن يكون
التمن حالا ولم يقبضه كلا أو بعضا (قوله ويصح تصرفه فيه) أي فيا لم يقبض بنحو اعتاق هذه
صور ثمانية مستتة محاقبها ويصير قابضا في ثلاثة منها وهي الاعتاق والا بداء والوقف ولا يصير
قابضا في الباقي (قوله كايلا يدوير) مثل لنحو التقت وقوله تزوج هو وما قبله مثال لنحو الوصية
وقوله ووقف مثال لنحو الاعتاق كقوله الشوري وعبارة عش قوله كايلا يدوير هو من نحو الوصية
لكونه نطقا لتقت على اللوث فأنه الوصية لكونها تلك بالوث بغير شرط القبول (قوله ووقف)
أي سواء كان على معين أو لا عش (قوله ونسبة) أي نسبة افراز أو تمديد أي لان الرضا غير
مستقيمها واذ لم يقبض الرضا جاز أن يقبض انقبض كالشفعة حل وعبارة عش قوله ونسبة أي افراز
أو تمديد لا بد لانه لا يصح بدله الاجبار بخلاف التمديد بدخلها الاجبار فكانها ليست يبيعا (قوله
وابتاع طعام للفقراء) ليس يقيد وانظر هل الطعام قيد لا (قوله اشتراء جزاء) أي ابتاع في عدم القبض
أو لاشتراء مسكلا فلا بد لصحة البعته من كليه وقبضه شرح الروض (قوله ويكون به) أي بالاعتاق
المشتري قابضا وانظر هل يترتب على كونه قابضا أو غير قابض فائدة لان الرضا هنا خرج عن ملكه
شيئا (قوله وفي معناه) أي التقت البقية أي في الصيغة بدليل قوله لكن الخ والجامع

كون كل تصرف للمالك وقوله لكن الخ مقتضى كونه غير قابض بالذات كورات أنه اذا تلف أو أُلغى
 البالغ انسخ البيع والتصرف المذكور **(قوله)** لكن لا يكون قابضاً قال نكتان من ضمان البالغ
(قوله) بولسية أى ويكون قابضاً عند ذلك كالإيداع والاعتاق حل **(قوله)** ولا بد من ذلك
 ما لم يتلشترى لأنه يقتضي حيزاً فيكون قابضاً شورى **(قوله)** ولا البضاعة أى غير الإيداع **(قوله)**
 ان لم يقبضوه أى الفقراء وأما عند ذلك فلا بد فيه من قبض الشئ أو من يقوم مقامه عند مو
 حل **(قوله)** ولا يجوز اعتاقه تفيد لصحة الاعتاق بكونه على غير مال وبعدم كونه عن كثرة البر
 قوله ولا يجوز اعتاقه على مال أى لأنه يبيع ولا عن كثرة الغير لأنه شئ حر أى ولا يلزم
 الضمنية كقولنا له اعتق عبدك عنى ولم يذكر عوضاً فاجابه كقوله ع ش ولما رد بقوله على مال أى
 من غير العبد والافه وعقد عتاقه فيصح لأنه يقع بمجان **(قوله)** ولم يذكر ذلك أى للتصرف الذى
 يصح قبل القبض والذى لا يصح قبله قاعدة وذلك احتياج الشارع الى تعدد الأمانة في قوله كالإيداع
(قوله) ولا تصرف فيه الخ هذا مفهوم قوله وضمن بعد نخرج به ما إذا لم يضمن أصلاً أو ضمن بغير
 عقد كإدراكه الشورى وقوله فيه ماله بالإضافة لأنه بلفظ الموصول يشمل الاختصاص به ولا يصح
 بيعه فلا يضمن قراءته بفتح الهمزة لا لأنه ترجعه على الإضافة كفى ع ش **(قوله)** كودية) ومثله
 وقصود غنية فلاحه للمستحقين أو الفانيين بيع حصة قبل إقرارها فله شيخاً بخلاف حصة من يث
 المال فلا يصح بيعها قبل إقرارها ورؤيتها واكتنى بعض شائخنا بالانقراض قطع ولوم غيره قل
(قوله) كان لا يورث التصرف فيه) بأن كان غير موهون **(قوله)** وباق يبدوله بعد رده) أركان
 مضنوا لكن لأضمان بعد بل ضمان بدفعه ولم يأخذ بسوم عطف على ودية لأن الودية مثال
 لما اتى فيه الضمان بالكسبة وهذا المال إذا اتى فيه ضمان العتق لئلا يأخذ بالسوم بضمن
 ضمان بدان أخذ له ليشتره كله فان أخذ نصفه ليشترى نصفه مثلاً ضمن نصفه لأن النصف الآخر فيه
 أمانة حل أى لأن قوله مما لا يضمن بعد صادق بأن لا يكون مضنوا أصلاً أو يكون مضنوا ضمان
 بدفعه الأول بقوله ككودية وقراض وموهون ولثالثاً بالأخذ بالسوم وللعار وضمان اليدعو
 ضمان القيمة في التقوم والنسل في المثل والمعتق المأخوذ بالسوم ضمن بقرته يوم التلف وان كان
 مثلياً كالعار شورى **(قوله)** بعد رده) أى أو بعد إفاقته فلو عير بزوال الحجر لعله له أبى **(قوله)**
 أبيه) بضم الياء من أعجب قال تعالى يعجب الزراع وأما التلافى فهو لازم قال تعالى وتجب
 فحجب قولهم فيتعدي بمن فيقال عجبت من كذا فقول الرماوى أنه يفتح الياء من عجب غير ظاهر لأن
 عجب التلافى لازم والذى في الشرح متعدي الصواب أن يكون ضمنهما من الرابح وفي المحاص والمقدار
 مانعه وعجب من الشئ عجبان باب تعجب إلى أن قال وأعجبنى حسه **(قوله)** وعلاوك) أى البالغ ديب
 فسخ البيع **(قوله)** زحله في المملك (فسخ) أى أى فسخ كان سواء كان بيع أو إجارة أو صدق
 أو غيرها ع ش **(قوله)** ولو أكرى صباغاً وأضار الخ هذه الواردة على قوله ولا تصرف فيه
 غيره مما لا يضمن بعد لصحة بما لا يضمن أصلاً أو ضمن ضمان بدفعه مستثنى من الأول كقوله لا بد
 فكان الأول أن يقول نعم لو أكرى الخ **(قوله)** وسله) أى به ليكون ماله الكلام فيه وهو تصرف
 ماله يبيع غيره والأفليس قيداً كإني عليه الشارع في شرح الأرض فينتعج عليه التصرف وإن
 لم يسله وفي عبارة شيخنا خلافه فليراجع حل **(قوله)** قبل العمل) أى لئلا يفتى على الاجرة بغير
 الاجرة لازمة من الطرفين وقوله وكذا بعد ما لم يكن سلف الاجرة لاستحقاقه حبسها على الاجرة
 فكانه معجور عن ثلها شرعاً **(قوله)** (ومع استبدال) بشرط أن يكون الاستبدال بإيجاب وقيل

بالوسية ولا بالتدبير ولا
 بالتزويج ولا بالنسبة ولا بإبادة
 الطعام للفقراء ان لم يقبضوه
 ولا يجوز اعتاقه على مال
 ولا عن كثرة الغير ولم
 يذكر ذلك قاعدة
 وتصير بما ذكر أهم من
 نصيره عا ذكره) ولا تصرف
 في ماله بغيره مما لا يضمن
 بعد كودية) وقراض
 وموهون بعد تفاسكه
 وموهون كان لهورث
 التصرف بواق يبدوله
 بعد رده) (ومأخوذ بسوم)
 وهو ما يأخذه من يرد
 الثراء لثأله أبجيه أملاً
 ومعارى ملكه يفسخ لنظام
 الملك في المذكورات ويحذف
 الملك بفسخ بعد رده
 لمشتريه ولا يصح بيعه
 لأنه حبه الى استرداد
 الثمن ولو أكرى صباغاً أو
 صار العمل في ثوب وسله
 له فليس له تصرف فيه قبل
 العمل وكذا بعده ان لم
 يكن سلف الاجرة وتصير
 بما ذكر أهم مما عير به
 (ومع استبدال)

(قوله) وهو لا يصح بيعه)
 فيه ان الكلام ليس
 مفروضاً في خصوص البيع
 فالاول العموم بأن شرأ
 بلفظ الموصول **(قوله)** ولوم
 غيره) أى غير المذكور من
 الزبنة **(قوله)** أركان مضنوا

الخ دخول على قوله وما يؤخذ بسوم

عمر كنت أبيع الأبل بالدينار وأخذت مكاها درهم وأبيع بالدرهم وأخذت مكاها الدينار فأتيت رسول الله ﷺ فأنك عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقا وليس ينسكثن رواه أبو داود وغيره ومعهما الحاكم على شرط مسلم والثن النقد فان لم يكن أوكا قدين فهو ما نسلت به الباه والثن مقابل أما الدين للثن كالسلم فيه فإلصاح استبداله بما لا يضمن إقالة لعدم استقراره

(قوله روحه الله ودین قرض) ولو كان القرض ذهابا فموض عنه ذهابا وضمة انتفع لانه من قاعدة مدحوجة ودرهم ولا ينافي ذلك ماو صالح من خبيل دينار وألف درهم على ألفي درهم حيث يجوز لان ذلك استيفاء لاف درهم عن ألف درهم وموض للثلاث الآخر عن الدينار فلا محذور في ذلك إذ ليس فيه موضع المجموع عن المجموع حتى تجري فيه قاعدة مدحوجة ودرهم فلو صرفا بموض المجموع عن المجموع استنع لا يثبت

والإتلاف ما يأخذ منه السك وهو ظاهر وبحت الأذمى الصحة بناء على صحة المعاملة سم (قوله ولو في صلح) وصورة أن يقول ما نسلت من الدينار الذي أدعيه عليك درهم وهذا هو المناسب لقوله ودوني صلح أي ولو كان الاستبدال بواسطة صلح وأما موهو المزري بقوله صورته أن يصلح من الثوب الذي عليه صلح ثم يستبدل عن الألف شيئا فلا يظهر إلا إذا كان التصب في الدين بأن يكون للمنى وصح الاستبدال عن دين ودوني صلح أي ولو كان الدين بثلث بواسطة صلح (قوله عن دين) أي غير موهو وغير رأس مال السلم على التعمد فالقبول ثلاثة وقوله ينعدين رابع (قوله غير ثمن) وكذا ما يجب تسليمه في المجلس كرأس مال السلم والروى أي الذي بيع بمشله كافي شرح الروض وكافية الأجزاء التي في القصة كآفروه شيئا (قوله ينعدين) أي سابق على الاستبدال والأصل صلح بدين يحدث حيث شذ فصحح شوري (قوله كثن في القصة) قال بعضهم لكن عدلزم الصدق فلا يجوز في زمن خياره قال في الإيجاب وأما ابتداء إذا كان الخيار لهما أو لبايعه عزاف ما إذا كان للثمن فان بايع ملك الثمن فالثالث من جواز استبداله عنه شوري (قوله خبران عمر) هذا دليل لجواز الاستبدال عن دين موهو وقوله ليس ينسكثن أي من عقد الاستبدال حل (قوله والثن النقد) منه يؤخذ أنه لو باع دينارا بفلس معلومة في القصة امتنع الاعتراض بخلاف الدينار هو الثمن والفلس هو الثمن ومثل الفلاس الامتعة والعبد إذا كانت مملوكة في القصة فلا فرق ومقتضى هذا أنه لو قال سللت اليك هذا البعد في عشرة دراهم في ذمتك صلح الاعتراض عنها لانه ثمن مع أنها مسلم فيها وفي كلام المؤلف في شرح الروض قد يفتقر عدم صحة الاستبدال عن ذلك ويجعل قولهم صلح الاستبدال عن الثمن على الغالب اه أو سيثم بمقد بلفظ السلم ويثبت محتاج للفرق بين الثمن والثن لان الثاني لا يصلح الاعتراض عنه مطلقا حل (قوله كالسلم فيه) أي ولو كان السلم فيه قدما كأن أسلم عديا فقد قيمته الاستبدال عن النقد على التعمد في شرح الروض وغيره مع أنه ثمن لان النقد في الحقيقة سلم فيه فقولهم صلح الاستبدال عن الثمن جرى على أغلب أي ما لم يكن مصلحافيه وكلمته في المبيع في التمسك ان عقد عليه بفرض السلم كأن عقد عليه بلفظ البيع شوري وهذا على غير طريقة الشارع أما على طريقته فالبيع في القصة سلم فيه وان عقد بلفظ البيع نظرا للثمن كسبائي وفهوم قول الشارع كثن في القصة أن الثمن للمعين لا يصلح الاستبدال عنه مع عموم التعليل الآتي وهو قوله الآتي ولان الثمن قصد ما ليه وهو حدث ان عمر تقدم وهو قوله كنت أبيع الأبل بالدينار وأخذت مكاها درهم للمعين ولما في القصة وانما ظاهر أن قول الشارع في القصة ليس قيدوا بدل عليه عدم ذكره مع زعمو به وهذا التعميد ما قل عن الروض أن الثمن الذي يصلح الاستبدال عنه هو الذي لا يشترط قبضه في المجلس وهو شامل للثن للمعين فلهذا ذكر القصة بيان لما ثبت فيها من غايته الثمن فليأتمل اه كاتبه اط ف وهذا ينافي قول الشارع سابقا كسب وعين وصادق معينات والظاهر أن قوله في القصة قيد معتبر فالعين لا يجوز الاستبدال عنه لانه يصدق عليه أنه تصرف فيه قبل قبضه لانه باع الذي قبضه به وحدت ابن عمر ناصح في القصة (قوله بما لا يضمن القصة) بأن كان بفرض رأس مال السلم أو بزيادة عليه أو بنقص كأن أسلم اليه فشرعا لأردب في ذمته ثم أراد أن يستبدل الأردب بلدين فولا شلا فاصح أنه لو استبدل بالقبول وهو القرش فانه يصح اه بش ويصير القرش ديناً على السلم اه

من أفرادها هذا حاصل ما أقي به شيئا الشهاب الرمي وهو ما لا شك فيه اه سم على حج

فصح حينئذ الاستبدال عنه **(قوله)** فإنه مرض باق طاعة، والجهة في ذلك أن يتفاخا عقد السلم ليعبر رأس المال ديناً ذمته لم يستبدل عنه بشرطه الآتي أي هنا في المثل وعمل التفاسخ عند موصله كإعطاء السلم فيه لأنه لا يلزم له يجوز فسخه إلا بالسبب اهـ زيادى زيادة **(قوله)** فسخ أى على القول الضعيف والافساق أى أنه لا يفسخ بالاتفاق بل بغير السلم حل **(قوله)** أو الفسخ وهو الفسخ يعنى أنه إذا انقطع السلم فيه وفي حال الحل قيل يفسخ السلم وقيل يجب السلم اختيار بين الفسخ والأجرة وهو المتمد اهـ **(قوله)** بخلاف الفسخ المذكور فإن القصد ومنه المالية شورى **(قوله)** ونحوه أى من دين القرض ودين الألف ودين الأجرة وكل مضمون ضمان عقد حل وعمل مع الاستبدال في السلم فيه مالم يضمنه شخص أمواله منه شخص فإن السلم أن يضمنه ضمن الضامن وهذه ثقلها مبر في شرحه عن والده وأما صح فهاذا كونه في الحقيقة اعتناض عن دين الضامن لأن دين السلم فيه كإقراره شيخنا العزيزى **(قوله)** كيمه الضمير راجع للدين المذكور غير مضمون وبكونه يفيد من فاشترط كونه يفيد من هذه المسئلة مستفاد من المتن فكان على الشارح تقديم قوله يفيد من على قول المتن أن يضمن عليه حتى يكون من تمام ضمير الضمير فكان يقول كيمه أى الدين غير المضمون يفيد من الغير من هو عليه **(قوله)** أى الدين غير المضمون أى الضمير راجع للدين المستبدل عنه بقيد والكاف للتظهير للصحة لا للقياس لأن هذا ما عاين على الأول ولو رد النص فيه كاذ كره الشارح بقوله كيمه لمن هو عليه **(قوله)** يفيد من أى سابق على الاستبدال والألف بأنه يدين منشأ وقت العقد فصحيح سل **(قوله)** له جزء من تسليمه لأن ماني القصة غير متصور على تسليمه لأنه غير معين وما عين ليس عين ما فيه وأجوابه أن الشرط قدرة المشتري على التسليم وهو حاصل بالتبض في المجلس للشرط بصحة ذلك **(قوله)** ويشترط أى بيع الدين لغير من هو عليه كون الدينين ملبأ أى موصرا من اللامه قوهى السنة وقوله مقرأ أى أو عليه بينة وقوله مستقرا أى مأون من سقوطه خرج به الأجرة قبل تمام المدة فانها ليست مستقرة فلا يجوز بيعها وكنجوم الكتبة **(قوله)** كالوصار في السنة أى في بيع الدين إن هو عليه أى استبدلا في القيمة كأن قال استبدل عن الدرهم الذى في ذمتك ديناراً في ذمتك وبقيته في المجلس ويجرى في بيعه لغير من هو عليه بأنه كان باعاً لعمرو ومات له عزى زيد بمات في ذمة عمر ولا مثال المتن شامل لهذه فاسل **(قوله)** ويشترط غيرها حاصل للمتمد أنه في بيع الدين لغير من هو عليه يشترط القبض في المجلس للعرضين مئة أى سواء اتحدوا على الأرملا وأما في الاستبدال عن الدين إن اتحدوا على الأرملا يشترط القبض في المجلس والاشتراط التعيين فقط وإن قبض فيه شيخنا وانظر الفرق بينهما **(قوله)** تعيين ذلك أى البدل في الأول والعرضين في الثاني **(قوله)** لا قبض فيه ضيف بالنسبة لبيع الدين لغير من هو عليه **(قوله)** كلاً أى ثوباً أى قيساعى مالم باع بالمال الاستوى وعلى هذا يكون قولهم باع القصة لاثنين لا بالتبض محمول على ما به الزوم أما قبله فيتعين برضاها حل **(قوله)** في القيمة رابع لكن من الثوب والدرهم لأنه أنسب للقيام وقوله لا يشترط قبض الثوب أى ولا الدرهم بل الشرط تعيين كل منهما في المجلس إن كان من قبيل بيع الدين لغير من هو عليه وتعيين الدرهم فقط إن كان من قبيل الاستبدال كإقراره شيخنا **(قوله)** وإطلاق الشيخين المتمد إطلاقاً للشيخين والفرق بين المتمد في عملة الرابو غيرهما والجل ضيف لأنه لا يأتي في قول الشيخين أموال باع عبيد زيد بمات له على عمر اهـ زى عبارة حل المتمد أنه لا فرق ويضعف هذا الجمل قول الشيخين في التمثيل لهذا

وخرج بغير دين فياذكر
 الدين أى الثابت قبل
 كأن استبدل من دينه ديناً
 آخر أو كان لهما دينان
 على ثالث فباع أحدهما
 الآخر دينه بدينه فلا يصح
 سواء اتحد الجنس أم لا
 للشيء عن بيع الكالئ
 بالكالئ رواه الحاكم وقال على
 شرطه وفسر ببيع الدين
 بالدين كما ورد التصريح به
 فدراية البيهقي والتصريح
 بشرائط التبيين في غير
 الصلح من زيادتي ولا يجوز
 استبدال المؤجل من الحال
 ويجوز انعكاسه كأن كان صاحب
 المؤجل يملكه (وقبض غير
 منقول) من أرض وضاع
 قبل أو أن الجندل قصير
 بذلك أعمن قوله وقبض
 العقار بتخليته (لمشتري)
 بأن يمكنه منه البائع ويسلمه
 المفتاح (وتقرينه)

(قوله الرب عليه ضمان
 البائع) كان الصواب
 أن يقول للرب عليه ضمان
 التصرف بنحو البيع بعده
 (قوله رده الله وشجر)
 هل يكتفى بالنقل لا أظهر
 في القبض
 (قوله وأما وشجر) فيشترط
 تفرغه من المرحلت بيع
 الشجر وحده أو بهما
 وسأيت ما يروى في قوله
 ولو اشترى الخ

أى اشترى بميز يد يمانية له على عمرو وفيه أنه لا منافاة له بمعرفة (قوله وخرج بغير دين الخ) هذا
 مفهوم القيد الثاني المصرح به ولا يقوله بغير دين وإنما يقوله كيده إذا انصرف راجع للدين المستبدل عنه
 فبيده أى كونه غير مضمون وكونه بغير دين وأما مفهوم الأول فصرح به في الأول بقوله أما الدين الثمن
 وسكت عنه في الثاني كما فاده شيبخنا (قوله فياذكر) أى يبيع الدين لمن هو عليه ولغيره من هو عليه
 حل (قوله الدين أى الثالث الخ) أى يشترط في الاستبدل أن يكون الدين غير دين ثابت قبل عقد
 الاستبدل بأن يكون عيناً أو يكون ديناً منشأً بأن قال له استبدل عن العشرين ريالاً الذى فى ذمتك
 خمسة ذنابى في ذمتك لكن بشرط أن يقبضها في المجلس لاتفاقهما في عدة الرابا (قوله كأن
 استبدل عن دينه) كأن كان لازدعى بكر عشرة دراهم وبكر عليه دينار فلا يصح أن يستبدل
 أحدهما عن دينه من الآخر وقوله على ثالث كأن كان لازدعى بدينين على بكر والعمر عليه دراهم فلا يصح
 أن يبيع أحدهما بدينه بدينه الآخر مع كونهما في الذمة من غير قبض كآثره شيبخنا (قوله
 الكالئ) هو البكر كما ينطه نزع الحديث (قوله البكر) هو البكر على البخارى وهو من السكادة
 وهو الحفظ ولا شك أن الدين محفوظ فكذا أطلق عليه اسم الفاعل والقياس اسم المفعول وجوابه
 أنه متأول بوسيلة ما قبله من تأويله أنه استعمل الأول في موضع الثاني مجازاً كقوله تعالى ما دأبني
 مدقوق ولا عامم اليوم من أمر التأتى لا مصوم شورى (قوله وفسر ببيع الدين بالدين الخ) هذا
 التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والذى في الصحاح وغيره أن الكالئ بالكالئ هو
 النسيئة بالنسيئة أى المؤجل سم (قوله وقبض غير منقول) هذا بيان حقيقة القبض المرتب عليه
 ضمان البائع فيه والمشتري بعده للذكر أو أول الترجة بقوله للمبيع قبل قبضه الخ فهو جواب سؤال كأنه
 قبضه ما للقبض قبضه بقوله وقبض الخ وحاصل أطراف هذه المسئلة أن للمبيع ما منقول أو غيره وكل
 ما حاضرى في مجلس العقد أو غاب عنه وكل ما يبيع للمشتري أو غيره وكل ما منقول أو غير منقول
 وللشئول ما بائعته المشتري أو البائع أو الأجنبي أو مشتركة وللشركة ما بين اثنين منهم أو بين الثلاثة
 والمراد بأربعة المشتري ما يبيع عليها وحده ولو بوديعة وإن كانت بائعاً ولا لاجنبي وكذا البينة والمراد
 قبض غير منقول حاضرى العقد وليس بيد المشتري كما يمل ذلك من قوله الآتى فإن كان للمبيع
 حاضراً حل أى قوله بشرط في غائب والمراد بغير المنقول ما لا يمكن نقله بحاله الذى هو عليه حالة
 البيع فلا ينافى أن المرأة منقولة ع (قوله وضباع) بكسر الصاد جمع ضبيعة وهو القرية الصغيرة
 قطعاً على ما قبلها من مقارن القرية اسم للأرض والبناء (قوله وشجر) وإن بيع بشرط القطع حر
 وحل (قوله قبل وأن الجندل) وكذا يبيده على التعمد كما مر جوابه في مسألة العراق حيث اكتفوا
 فيما يتخلل في البيع واقع بعد أو أن الجندل حل وحل الجندل يفتح الجيم وكسرهما مع إجماع اللذين
 وأما لما فيه فإما عار لغات (قوله أعمن) وبه المصوم مشموله لغير النخل من الشجر والتمر واللبنة على
 الشجر فإن العقار على ما فى النخل الأرض والنبات والنخل ولكنه قال فى باب العين النسيئة العقار ثم
 قال قلت قال الأزهري النسيئة عند الحاضرة النخل والكرم والأرض والرب لا تعرف النسيئة إلا
 في الحرة والصناعة وعليه فهو به المصوم مشمول للثمرة (قوله أى بالعقار لا يشمل السكن) في كلام
 بعضهم ما يبيد أن العقار يشمل الثمرة عند الفقهاء فهو حقيقة عرقية وعليه فلا عجة حل (قوله بأن
 يكتم) أى يلفظ بدل عليها ككليت بينك وبينه أو يأموم مقام القذف بالكتابة والإشارة وحصل
 اشتراط ذلك كما هو ظاهر أن البائع حق الحبس أما إذا لم يكن له شيئاً فإنه يستقل للمشتري قبضه
 فخرجت إلى لفظه أى عند تاتى شورى (قوله ويسلمه المفتاح) أى أن كان متلفاً وكان المفتاح

من متاع غيره) أي غير
في المار البيعة يجعل منها
وخلل بين المشتري وبينها
سوى المثل مقبوض فان
تدل الامتعة منه الى عمل
آخر صار قابلاً للحملة
وتعبري بمتاع غيره أولى
من تعبري بامتعة البائع
(و) قبض (منقول) من
سفينه أوحوان أو غيرها
(بنقله) مع تفرغ اليد
(قوله أو اجني) لعله حسي
مقابل شرعي

(قوله لا يشترط التفرغ)
ولا يشترط قبض الامتعة
تلقها اه شرح الروض
(قوله أو لا لكنه) فيه انه
اذ لم يكن متعبراً به ولم يكن
لصق الحسب فما وجبه
توقعه في الاذن في النقل
للقبض بان وجه يكون به
عليه حسيه نفاه اطلاق
المتن بقوله لا لا يتعذر ولم
يقيد بالأذن ونفاه قوله
استقلال قبض الخ فالجواب
انه ان كان له حق الحسب
احتجج للآذن في النقل
للقبض والا فلا يملك نقلها
فيه حق البائع والا احتجج
له أيضاً تأمل فلذا لم ينقل
اليه ولم يكن له حق الحسب
لم يحتج لانه كما يقتضيه
عموم قوله لا استقلال الخ
وكون به حسيه ضعفه
البيع مع عدم استحقاق
الحسب ومن هذا نعلم انه
انما خص المتعذر بالأذن
لعمومه لبعض في الحالتين

موجوداً ولو اشتملت المداير على أما كن بهما مانع فلا بد من تسليم ذلك المانع وان كانت تلك
الاما كن صغيرة كالخشب اه حل فالمراد بالفتح الجنب فلو قاله البائع تسلمه واصنعه
مفتاحاً فينبى أن يستثنى بذلك عن تسليم المفتاح اه سم ومع ذلك يفسخ العقد في الفتح بما يتأجله
من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بنقله في البائع وان كانت قيمة المفتاح باقية عرش على مر الزمان
لتسليمه المفتاح مع عدم مانع شرعي كشل الدار بأمتعة غير المشتري أو اجني ككونها في يد غائب
وللرأدياً بالمفتاح مفتاح غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل كما قاله عرش (قوله من متاع غيره) وهو
المشتري الامتعة مع الدار فلا بد في قبضها من نقلها ولا ينعى في بقا الامتعة كحسبها لا قبض
صغير الجرم كبر القيمة في طرف صغير ويرى بينه وبين الحقيق بأنه لعله بقصد حفظه في الدار واسوره
بهما فتدفعه ولا كذلك الحقيق اه حل ونصل بعضهم فقال ان اشتراهما مع الدار أو بعدهما اذ
اشترط التفرغ وان اشترى اهما قبل شراء الدار لم يشترط التفرغ (قوله نظر العرف) أي للاحكام والحرز
(قوله لعدم ما يثبت) على الملقه صريح بما ذكر ان العرف مؤثر عن الفقهاء الذي في جمع الجوامع فلا
وهو تقديم العرف على اللغة وقد يقال ان ذلك في الافاظ الموضوعه لمان أي يقدم المعنى الشرعي وان
تقدر حل على المعنى العرفي فان تقرر حل على المعنى اللغوي وهذا في المارد من اللفظ الذي لم يوضع للمعنى
وانما فهم معانهم الاستعمال بقراءة الاحوال عرش (قوله فاسوى المثل مقبوض) ظاهر وان كانت
الامتعة في جانب من المثل وهو واضح ان أغلق عليها باب البيت والا فينبى حصول القبض فيها
الموضوع الحارى للاستعانة عرفاً عرش على مر (قوله أول من تمير) أما أول الاذن قوله أمتعة مع
فيهم أنه لا يشترط التفرغ من متاع واحد وليس كذلك نعم لا يشترط التفرغ من متاع قبل
القيمة كجرة مكسورة وأما انما فلا نكلام بهوم أنه لا يشترط التفرغ من متاع الاجني وليس
كذلك بل ولو كان مستركاً بين المشتري وغيره فلا بد من التفرغ كما في ره شيئا (قوله وقبض منقول)
أي حاضر بجعل القيد وليس يبدل المشتري كما يعلم من قوله الآتي فان كان البيع حاضراً حل (قوله ان
سفينه) أي صغيرة أو كبيرة في البحر أما كبيرة في البر لا تنقل عادة فقبضها بالتخليه والتفرغ من متاع
غيره زى كالمقار وقال مر اذا كانت لا تنجز بالجر فهي كالمقار سواء كانت في البر أو في البحر ولا بد
كانت تنجز بجره ولو بمعاونة غيره على العادة فكالمقول ولا يشترط أن تكون تنجز بجره وحده
بدليل أن الجمل الثقيل الذي لا يقدر وحده على نقله ويحتاج الى معاونة غيره فيه من النقل اه
يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط أيضاً أن تنجز بجره مع الخلق الكثرة والاكمل فحينئذ يمكن بوجه
يجمع الخلق الكثير اه (قوله بنقله) فاذا قل المشتري لما يختص به البائع من غير انفساح
القبض الناقل للضمان لا للميلد للتصرف وكذلك نقله بإذنه لكن لا عن جهة القبض فان نقله في نقل
النقل للقبض حصل القبض القيد للتصرف سواء كان المكان الذي نقل اليه مختص به البائع أو لا
لكن ان كان البائع صار للمشتري غاصبه اذ لم يأذن في النقل اليه مع جهة القبض القيد للميلد
حينئذ تنصيص المتن بقوله لما يختص الخ انما هو في كون المشتري غير غائب وكونه مستورا
الشارح في النقل للقبض كان عليه أن يقول انه اذ جعل التفصيل كما شراره به بقوله الذي انفذ
النقل اليه (قوله بنقله) أي نقل المشتري له ولو بنائه وان اشترى حيزه بعده أو ان شره من الجير
صفه مالم يكن تاباعاً غير مقصود كما في الجير الموجود حال شراء البئر وكش الحوان أمره بالانتقال
انتقاله ولا يكتفي بركوبه واقفا ولا استخدم الرقيق ولا الجلوس على الفراش البيع نهراً نقله
البائع من ضلانه لما علمت من أن المصادر في ابراء البائع من الضمان على استيفاء للشرع

الشحونة بالامتعة نظر
لغيره في روى الشيخان

عن ابن عمر كان شترى
الطعام جزأاً منها رسول
الله ﷺ أن يبيعه
حتى تنقله ويحبس بالطعام
غيره هذا أن تنقله (لما)
أى حبس (لا يختص بائع
به) كسائر أودار
لشترى (أو) يختص به
لكن قد (بأنه) في النقل
للقبض (فيكون) مع
حصول القبض به (معبراً)
له) أى الجزأ الذي أذن في
النقل إليه ليقبض فأن
يأذن الا في النقل لم يحصل
القبض للمقيد للصرف
وإن حصل لصاحب اليد ولا
يكون معبراً للجزء وكتفه
بأنه نقله إلى متاع مملوك
له أو معار

(قوله وإن لم يكن له حق
الحبس) أى فلا تقع بقتله
لما له فيه حق الإبدان في
القبض ثم أن قال في
هذا النقل مثلاً كان معبراً
والا كان المشتري غاصياً
(قوله لأن يده عليه حية)
لكن عبارة الشارح في
شرح الروض علم التوقف
على الأذن مطلقاً إلا إذا
كان له حق الحبس أه ثم
ظهر أن الأذن أن كان
لبائع حق الحبس الأذن
في الأخذ ما أن لم يكن له
حق الحبس فالأذن يحتاج
لأن حيث قبله على البائع
لأن يده عليه حية فلا تزول إلا بانه في القبض حيث كان النقل لما البائع فيه حتى يذره

بوجه ما حل (قوله أيضاً بقتله) أى إلى محرم آخر فلا يكفي أخذه ومشي به ولو مدة طويلة كما قاله
مر وعنه فيه عني وقال يكتفي منه به لأنه يصدق نقله له (قوله المشحونة بالامتعة) أى البعير
المحملة كخبرة وبعض ماعون أى فلا يشترط تحليتها ومن مثل الفينة في ذلك كل ما يصدق في العادة
فظهر الحيوان لا يصدق عادة فلا يشترط القاماعل ظهره ومن الامتعة آلات السفينة حل (قوله)
نقل العرف) قسمه الجليل العنق على النقل لمعومه ولكونه يدل على النقل والتفرع والمحدث يدل
على الأول فقط (قوله وروى الشيخان الخ) الحديث فيه ذكر الطعام وهو منقول ويحس عليه كل
منقول كما قاله الشارح وكونه جزأاً ليس بقيد بل هو بيان للواقع أوقيد لا كسقاء بقبضه من غير
تقدير ويحس على منع بيعهم له بقبض التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك كما عبره الجلال
الحلي في شرح الأصل (قوله لا يختص بائع به) يقتضي أنه لو نقله إلى مشترك بين البائع
وغيره حصل القبض ولو غير إذن قال الاستوى وفيه نظر والتمتع أنه لا يحصل القبض بالنقل إليه كما
هو قضية النظر زى أى فلا بد من الإذن فيه أيضاً مع النقل أه شورى فالأولى أن يقول لما ليس
لبائع يذبح أى خاص فلا يرد الشارع والسجد ونحوهما لأن حقه فيها عام لا يحتاج إلى إذنه (قوله)
أودار لشترى) أى أوليغيره ولو لم يطل رضاء مر بلعني وإن سرح (قوله أو يختص به) ولو بنحو
الجارة ووسية وعارية فإن قلت يشكك على هذا قولهم أن المستعير لا يبيع مع ما يأتي أنه لا يذبح
لقبض نقل لا يشكك لما يأتي أنه لا يشكك من يستوفى له المنفعة لأن الانتفاع راجع إليه وماهنا من هذا
لأن النقل للقبض انتفاع يعود ببيع بده عن الضمان فيكون لذنه وفيه لم يكن محض اعادة حتى يمنع
وحيداً تستفي من هدم معبراً باعتبار الصورة لا الحقيقة أه زى قال عني وتحتية أنها لو تلفت البقعة
تحتيد لشترى لم يضمن وهو ظاهر لما ذكره من أنه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المستعير
(قوله في النقل للقبض) فلا بد من ذلك وإن لم يكن له حق الحبس فيقول أذنت لك في النقل للقبض
لأن يده عليه حية حل ولا بد أن يتول أذنت لك في النقل للقبض إليه أى إلى المحل المختص به كما
يجل عليه قوله فيكون معبراً له أى للجزء الذي أذن في النقل إليه (قوله فأن لم يأذن الا في النقل) بأن
قال أذنت لك في نقله لا لا قبض عني (قوله لم يحصل القبض) أى أن كان له حق الحبس قاله
السبكي وغيره صح وضمننا زى كلام السبكي واعتمد التسمي أى سواء كان له حق الحبس أم لا
(قوله أيضاً لم يحصل القبض المقيد للصرف الخ) لأن بد البائع على حيزه تتكون يده على المبيع
التي فيها يحل (قوله وإن حصل لصاحب اليد) وكذا لصاحب المقيد فينبغي على الأول أنه لو تلف
حبقت عند المشتري ثم خرج مستحقاً فإن المالكة يطالب المشتري وهو يرجع على البائع بما يفرمه
من يده وفي رجوعه على البائع مع نقله عنده نظراً لمن ضاها ويشتبه أنه لا يفقد ويرجع عنه على
البائع أن كان قبض والاقتضاء عنه ويثبت على الثاني أنه لو تلف عند المشتري بل أرعد البائع فيقال
رجعه المشتري لتوثيق به أن كان له حق الحبس فإن القيد لا يفسخ ولا يسطع الثمن عن المشتري
لأن هذا القبض كاف في نقل الضمان عن البائع وبعبارة محل قوله وإن حصل لصاحب اليد الخ فالرجوع
مستحقاً بدقته غرم يده لمستهحقه ويرجع به على البائع ولا يسترعيه الثمن لو تلف وكان غير
مستحق بل يربط البائع البائع على الآل وهو يدل على أنه ضمان بدقته فقط (قوله ولا يكون
معبراً للجزء الخ) لأن إذنه في مجرد النقل لا يقتضي رفع يده عن الجزأ فيده على المبيع حية حل
فكانه نائب عن البائع في النقل بخلاف ما إذا أذنه في النقل إليه لأجل القبض ونقل فقد رخصت يده

عن المبيع فيكون معبراً بالهله عبارة ع ش قوله لا يكون معبراً بالهله أي بل يكون المشتري غاصباً له
إذا أذن له في التناول بل قبل طهرى الخاص في وأما إذا أذن له في التناول لهله الخاص به ولم يكن له
التناول له لاجل القبض فلا يكون غاصباً ولا يكون البائع معبراً له لأن يده على المبيع وعلى مكانه باقية
والمشتري نائب عنه في نقل المبيع من مكانه إلى مكانه الآخر تأمل **(قوله)** في حيز يختص البائع به وحله
أن وضع ذلك المساك أو للمار في ذلك الحيز باذن البائع اه رى **(قوله)** في قوله لا يختص
بأن تسمى بائناً **(قوله)** فإن كان المتناول خفيفاً تنبيه لقول المصنف بنقله بما إذا كان البيع قبلاً
(قوله) ووضع البائع المبيع أي الخفيف وقوله بين يدي المشتري أي بحيث يتناوله بيده وأن يكون
أقرب إلى المشتري منه إلى البائع **(قوله)** بين يدي المشتري ليس يقابل وكذا عن يمينه أو يساره
أو خلفه حيث سهل تناوله فالمراد بكونه بين يديه أن يكون في مكان لا يحلله **(قوله)** قبض أي أقباض
فبعد اللازم لأنه يلزم من الأقباض القبض **(قوله)** لم يضع يده عليه ويستولى عليه
والإقباضه كافي حل وقوله لم يضعه أي ضبان يده وهو ظاهر وأما ضمان العقد فيضنه بهذا الوضع
حيث لم يخرج مستحقاً بمعنى أنه لو تلف لم ينفسخ ويستقر عليه الخ **(قوله)** بغير أمره وكذا بغير
على الرأبج خلافاً للشارح **(قوله)** خرج مستحقاً أي وتلف لم يضعه أي لم يخطأ به بله لأنه يخرج
بده عليه وضمان اليد لا يذهب من وضعه حقيقة شرح مر **(قوله)** قبض الجزء الشائع عبارة مر في
شرحه ولو لم يرضه من مشترك لم يجز له أي البائع الاذن في قبضه الا باذن شريكه والا فلا حكم فإن
أقبضه البائع بلاذنه صار طريقاً في الضمان والقرار فينا يظهر على المشتري على الحال أو ما يحصل
التلف عنده وإن خص بعضهم ضمان البائع بحالة الجهل لأن يد المشتري في أصلها بديان مر في
الجهل فيها اه بحرفه وإذن الشريك شرط في حل القبض في المتناول لا في القارن لا يدل على المتناول
حصة وعلى القار حكمة حل وقال سم أن الشريك شرط في هذا القبض وضعه شيخنا والمصنف
عند مر أنه شرط في حل قبض المتناول لا في محله **(قوله)** والراثة أمانة أي أن كان الباقي البائع أو
لغيره وأذن له في القبض **(قوله)** وشرط في غائب أي ييد المشتري بقرينة ما سأتى من الاستدراك
ع ش **(قوله)** عن محل العقد أي محله وإن كان باليد ع ش **(قوله)** مع إذن البائع في القبض فإن
يقوله أذنت لك في قبضه أو قلته وانظر ما الحكمة في تنبيه الشارح على هذا العهد في بعض الصور
دون بعض مع أن جميع صور الباب على حد سواء في هذا التنبيه كما قرره شيخنا **(قوله)** متى زمن
واستنداً زمن العقدان لم يكن البائع حق الجبس والأذن حين الاذن اه شيخنا **(قوله)** والتفرغ
فيه تسمع لأن ظاهره أن المراد أنه يشترط في هذه الحالة تقدير التفرغ وليس بواضح لأنه إن كان مشغولاً
بأمتعة للمشتري لم يشترط تفرغ الحقيقة ولا تدبراً وإن كان فارغاً فلا يخفى تقدير التفرغ مع عدم
صوره وإن كان مشغولاً بأمتعة غير المشتري فلا بد من التفرغ بالفعل فليأخذ على وصول وأجاب
شيخنا بأن هذا الاشكال لا يتوجه على كلام المؤلف الاعتدال التفرغ معطوفاً على معنى الواقع
في كلام الشارح فإن جعل معطوفاً على معنى الواقع في كلام المتن وقيد بكونه مشغولاً بأمتعة غير
المشتري فلا إشكال في كلامه ويندفع الإشكال أيضاً عند جعله منصوباً على كونه معطوفاً مع
الأولى للشارح تقدم قوله في غيره على قوله والتفرغ لم أعلمت أنا أن التفرغ شرط في كل من المتناول
وغيره وأجيب بأنه جرى على الغالب من أن التفرغ لا يبيكون في المتناول **(قوله)** لأن المخور
أي مخور المبيع أن يجلس العقد قبض فيه وقوله فلما أسقطناه أي المخور لم يجرى وهو للنت
(قوله) في الزمن أي في اعتباره **(قوله)** في اعتبار الزمن ويسترب على ذلك اه إذا تلف

في حيز يختص البائع به
قاله القاضي ويمكن دخوله
في قوله لا يختص ببيع به
لصدقه بالبيع فإن كان
المتناول خفيفاً قبضه
بتناوله باليد ووضع البائع
بين يدي المشتري
قبض ثم إن وضعه بغير
أمره فخرج مستحقاً لم
يضمنه قبض الجزء الشائع
قبض الجبس والراثة أمانة
بيد القاضي (وشرط في
غائب) عن محل العقد
مع إذن البائع في القبض
أن كان له حق الجبس
(منى زمن يمكن فيه قبضه)
بأن يمكن فيه المنى إليه
والتفرغ في المتناول لا يخلو
والتفرغ في غيره لأن
المخور الذي كنا نتوجه
لوالاشكال لا يتأتى في الإجهاد
الزمن فلما أسقطناه لم يجرى
ليس موجوداً في الزمن بقى
اعتبار الزمن ثم إن كان
المبيع يدير المشتري

ان شرط قوله أو تخلية أيضا

وتعبر بمذاكر أولي من قوله يمكن فيه المضي اليه فان كان البيع حاضرا متقولا أو غير متقولا لا شفع فيه لغير المشتري وهو بيده اعتبر في قبضه مضي زمن يمكن فيه النقل أو التخلية ولا يحتاج فيه الى اذن البائع الا ان كان له حق الحبس هذا كله فيما بيع بلا تقدير بكيال أو غيره فان بيع بتقدير فبأي وشروط في القبض كونه مريا للقايض والا فكالمبيع فيه الزكوى عن الامام (فروع 4) أي المشتري (استقلال قبض) الجبيع (ان كان الثمن مؤجلا) وان حل (أو) كان حالا كذا أو بعضه (أو الحال) المستقر فان لم يسهل بان لم يسهل شيئا منه أو لم يسهل لم يستقل بقضه فان استقل به لم يسهل رده لان البائع يستحق حبه ولا ينفذ تصرفه فيه لكنه يدخل في ضائه ليطالب به ان خرج مستقرا وليستقر منه عليه فوولي أو لم الحال أولى من قوله أو يسهل أي الثمن (وشرط في قبض البائع مقدرا مع ما سيجو ذريع) بالحكم القائل ببيع كيل وفنذ وعدا بان بيع ذريعان كان بذرع أو كيلا

قبل مضي الزمن يكون من شأن البائع أو بعده يسكون من شأن المشتري اه برامد (قوله) اشترط قوله أو تخلية أي مع التفرغ أيضا والمعنى أنه لا يكتفي بمضي زمن إمكان النقل فقط بل لابد من ذلك من النقل بالفعل كان يوجد النقل في الزمن الذي حصل بعده إمكان الوصول اليه وليس المراد أنه لابد من زمن بعد زمن إمكان الوصول بوجود النقل فيكون الماحصل بعده إمكان الوصول زمانين أحدهما قبل فيه النقل والآخر يوجد فيه لان اعتبار مثل ذلك لا معنى له عش وكان عليه أن يقول لشرط قوله أو تخلية وتفرغه (قوله أيضا) أي كما يشترط ذلك في الحاضر (قوله) وتعبر بمذاكر أي مضي زمن يمكن فيه قبضه وقوله أو في وجهه الأولي بأن ما في الأصل يومه أن مجرد الوصول كاف عش (قوله فان كان المبيع حاضرا) هذا قيل لا تقسم في اللقن من قوله وقبض غير منقول وقبض منقول الخ أي فعل ما تقدم اذا كان حاضرا لم يحل العقد وليس بيد للمشتري كانه عليه حل اه وقال عش انه مفهوم قوله في غائب وهو غير ظاهر (قوله ولا أمتنع فيه لغير المشتري) بان لا تكون أمتنع بالسكنة أو في أمتنع للمشتري فان كان في أمتنع لغيره فقد تقدم اللقن انه لا يشترط ثمره بالفعل ولا يكتفي بمضي زمن ذلك حل (قوله مضي زمن يمكن فيه النقل) ظاهره ان كان ذلك المنقول خفيفا ككتاب رافاه بيده فلا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناول ذلك الثوب ولا يكون مقبوضا بنصف العقد حل (قوله مريا للقايض) أي وقت القبض أيضا كوفت الشراء أي ولو حكا فيفضل الغالب بان يلاحظ صفته التي رعاها قبل (قوله والا فكالمبيع) أي فان كان لا يملك تقديره للدع الحاملة بين المقد والقبض صح (قوله فروع) أي دة (قوله استقلال) أي بمعنى أنه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع ولا اذنه في القبض ولكن لو كان المبيع في دار البائع أو غير ذلك يمكن للمشتري الدخول لاخته من غير اذن في الدخول لما يترتب عليه من التمتع وهناك ملك الغير بالدخول فان امتنع صاحب الدار من تخمينه جاز له الدخول لاخته فان صاحب الدار بامتناعه من التمكن يصير كالمالك الجبيع عش على م (قوله فان استقل به لم يسهل) أي عصى بذلك ولم يسهل فلو قال له البائع حينئذ أدت لك في قبضه عني لم يصح لاحاد القايض والقبض بخلاف ما إذا لم يقل ذلك حل (قوله ولا ينفذ تصرفه) أي المشتري فيه وقوله لكنه يدخل في ضائه أي ضاياه بدو ضاياه عقد كما أشار اليه بقوله ليطالب به ان خرج مستقرا أو تلفد وليستقر منه عليه أي ان تلفد لم يخرج مستقرا فهذا يدل على انه ضاياه بقدم ما قبله يدل على انه ضاياه بدو ويحل وللمتقدم عر أنه ضمن ضاياه بقدم ما قبله لا يسهل ولا يسهل عش على م (قوله مضي زمن) أي من النقل في التخلية والتفرغ من أمتنع غير المشتري في غيره أي فيبيع من الارض مقبولا للقراء اه عش والاولى تقديم هذا أي قوله وشرط الخ على الفروع لانه شرط في القبض (قوله نحو ذرع) ولابد من وقوع ذلك من البائع أو زنايه فلا بد من المشتري أن يكتال من الصبرة عنه لم يصح لاحاد القايض والقبض شرح م (قوله من كيل أو ذراع الخ) أي وان فصله للمشتري قبل قبضه شره فلا يكتفي بذلك الا ان بقي الفروع أو الكيل لا يحتاج الى تفرغه واعانه حل (قوله من ابتاع طعاما) ليس في هذا دليل على خصوص المدعي بل هو على المشتري جزاءا لغيره وهو غير ضار في الدليل فغير الجزاء دل عليه ما ذكره وخرج الجزاء دليل آخر نحو ما تقدم في رواه الشيخان عن ابن عمر كنا نشتري الطعام الخ وروجه أنه غايه في بيعه بالم نقل يدل على توقف المبتاع جزاءا على النقل لا على غيره من الكيل ونحوه

ان كان كيل أو ذراعان كان بورزا وعدا ان كان يده • والاصل في ذلك خبر سلم من ابتاع طعاما

بشرة على أنها عشرة
أصح ثم ان اتفاقا على كمال
مثلا فذاك ولا نصب
الحاكم أمينا يتولاه فلو
قبض ما ذكر جزافا لم يصح
القبض لكن يدخل
للقبوض في ضائه (ولو
كانه) أي ليكر (طعام)
مثلا (مقدر على زيد)
كثرة أصح (ولعمرو)
عليه مثله فيكتل لنفسه
من زيد (ثم) يكتل
(لعمرو) ليكون القبض
والا قباض صحيحين
(ويكنى استدامة في) نحو
(الكيل) هذا من
زيادتي (فلا قال) بكر
لعمرو (القبض من) أي
من زيد (مالي عليه) لك
فصل فسد القبض بقيد
زده بقولي (له) لا أعاد
القباض والقبض وما
قبضه مضمون عليه
ولا يلزمه رده لانه بل
يكيله القبض للقابض
وأما قبضه ليكر فصح
تربا به فزيد لا ذمة في
القبض منه (ولكل) من
العاقدين غير معين أوفى
الذمة وهو حال (حبس)
عوضه حتى قبض مثابه

عش (قوله فلا يبيع حتى يكتال) أي ومعلوم أن صحة البيع فرع من صحة القبض لكن ليس في الخبر
أنه يبيع بمقدار الكيل ولعلمهم أخذوا بالقيود بذلك من المتي أو دليل آخر حل (قوله أمينا)
أي كالأموال وأما وعدا فلو أعطى الكيل وما بعده فانه يكون ضمانا لتعبرهم بخلاف خطا التاد
ولو باع فانه لا يضمن اذا تمسك الرجوع به على المشتري من لكن لا أجرة له أي فليعطه فيه فقط
دون البقية وعدم ضائه لانه مجتهد بخلاف الكيل وما بعده وأما الثاني فيضمن لانه غير مجتهد به
مقتصر على الكيل والوزن والعدد واختلفا في التعمير وعدمه صدق التاد فيمنه ولا أعطى الثاني
الوزن ضمن كالموغلط في النقش القى على القبان ولو أعطى نقاش القبان كأنه نقش مائتين أو
أكثر ضمن أي النقاش لانه ليس مجتهدا بخلاف التاد كذا قاله الشيخ عبيد الجراهوري وهو
ضعيف واعتمد ع ش على من عدم الضمان لانه غير مباشره أقول في تضمين النقاش نظرا لان
غايته أنه أحدث فيه فعلا توب عليه تغير المشتري وكثرة رداخباره فالحاصل منه مجرد تغير
وهو لا يقتضي الضمان وينبغي أن مثل خطا الوزن والكيل في الضمان مالي أو خطا التاد من نوع
التي نوع آخر وكان المميز بينهما علامة ظاهرة كالريال والكتب والمجيد والمقصود ولو كان لا يبرق
النقد بالرة وأخر بخلاف الواقع اه بحرورة وقوله أمينا يتولاه وأجره بالنسبة لبيع على الباع
كإجراء من كلامه الآتي في باب التولية كأجرة احضاره الى عمل العقود بالنسبة لثمن على المشتري
أجرة النقل المحتاج اليه التسليم فعل المشتري بالنسبة لبيع وعلى البائع بالنسبة لثمن كأن أجره قد
التمن على البائع وأجرة قد لبيع على المشتري كإجراء ذلك من كلامه لان القصد اظهار عيبه ان كان
ليده حل (فرع) الدلالة على البائع فلو شرط طهاع على المشتري فسد المضمون ذلك قوله يبتك بشرط
مثلا لما يقول اشترى بثلان معنى قوله سالما أن الدلالة عليك فيكون العقد فاسدا (قوله)
لم يبيع القبض ويلزمه رده قال الشوري فلو تلف في يده في انقضاء العقد وجهان صحيح القول
منهما المانع لتمام القبض وحصول المال في يده حقيقة وانما في معرفة مقفداره وهو لعمرو وأما الله
البائع فهل هو كذلك أو لا ويرق قال الشيخ فيه نظرو مال الى الفرق (قوله في ضائه) أي ليطالب
بهان خرج مستحقا ويستقر ثمنه عليه ان تلف فهو مضمون ضائه و ضمان عقد باعيلين
كالقصد في الفرع السابق فلا منافاة بينهما فالحاصل ان الشارع ذكر هذا المشقة في هذا الفرع
ثلاثا سألتم هذا والذي في الفرع السابق والذي عقب قوله فيكون عمرا له كقوله ربيعة (قوله)
مثلا) راجع لطعام وليكر لان بكر لم يضمن له ذكر حتى يرجع الضمير اليه (قوله فلا يكتل لنفسه)
أي يطلب أن يكاله لانه يكيل بنفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القابض والقبض فلا يصح أن يباشر
الكيل وان كان له المالك كقوله ربيعة (قوله ويكنى استدامة في الكيل) ويترتب على ذلك
لو اشترى هذا المالك برا بكذا واسترجع المشتري بيمينه ملا تاولا يحتاج الى كيل من ع ش (قوله)
فلو قال قبض منه) بكر البائع في المختار قبض الشيء أخذه والقبض أيضا عدم البسط وبه ضرب
(قوله قبضه منه بقوله) أي لعمرو (قوله لا يلزمه) بل لا يجوز له (قوله بل يكيله للقبوضه) وهو
بكر للقباض وهو عمرو (قوله وأما قبضه ليكر فصح) أي لان قبضه لنفسه من المدين يستلزم انقضاء
عن الآذان والآذان في المستزاد في لازمه صحيح في لازم وان فسد في المزمود شوري (قوله ليكر)
من الماعدين) وهذا الفرع الثالث (قوله وهو حال) سبأ في محتمره بالنسبة لثمن في كلامه لفساد

والبيع

اجتماعا ليد من زلده فسد ولا يلزمه كون الكيل شرط للمسمى القبض

لا مكان ان يبد القبض شوب البيع على الكيل تأمل

ان خاف فوته) هرب أو غيره وهذا أعم من قوله

والبائع حبس مبيعته حتى يقضى ثمنه لما في اجباره على تسليم عوضه قبل قبضه مقابلته حيث قد من الضرر الظاهر (والا) بأن يفتق فوته (فان تنازعا في الابتداء بالتسليم فقال كل منهما لا أسلم عوضي حتى يسلني عوضه (أجبر) بالزام الحاكم كلا منهما باختيار عوضه اليه أو إلى عدل فان فعل سلم الثمن للبائع والمبيع للثمن يبدأ بأيهما شاء هنا (ان عين الثمن) كالبيع (والا) بأن كان في القصة (بائع) يجبر على الابتداء بالتسليم (رضاه) بتعاقب حقه بالقيمة (فاذا سلم) باجباراً وبدونه (أجبر) من غير تسليمه (ان حضر الثمن) مجلس المقد (والا) فان أعصره فلبائع (فسخ) بالقبض وأخذ المبيع بشرط حجر الحاكم كإتيان قبليه (أو أيسر) فان لم يكن له بمساقه قصر حجر عليه في أمواله (كلا) حتى يسلم في أمواله (كلا) يتصرف فيها بما يبطل حق البائع (والا) بأن كان له بمساقه قصر (فلبائع فسخ) وأخذ المبيع لتضرر نصيب الثمن كالاتلاف به ولا يكتف العبر إلى استنار المال من ضرره بذلك (ان

والمبيع معين وكان الفضل لازماً ح (قوله ان خاف فوته) أي ويأتي فيها ما يأتي من اجبار الحاكم كلاً ولا يقال انه حيث قد استخدم المقابل لان ما هنا أعم والمقابل خاص بما اذا عين الثمن ولا يتنازع في اجبار الحاكم قول الشرح لما في اجباره الخ لان الاجبار للمتنع اجباره على تسليم صاحبه (قوله) لما في اجباره) أي اجبار كل ذلك في اذالم يتنازعوا ولا فيجب ان كاعتلت اه حل (قوله) فان تنازعا في الابتداء) مقابلة مخدولة للمعقد به تقديره وان لم يتنازعاً فالاصح ظاهر (قوله) (أجبر) أي بعد لزوم العقد (قوله) هذا) أي اجبارهما ان عين الثمن كالبيع وباع كل عن نفسه وأما لو كان أحدهما وكلاً أو أولاً أو ثاناً ورضاهما على قراض فلا يجبر على التسليم بل لا يجزله حتى يقضى الثمن المذكور أي الحال ولو بايع ثابتن عن الفسخ لم يثبت اجبارهما اه شرح م (قوله) ان عين الثمن وكذا ان كانا في القصة فيجبر فيهما ما قسم (قوله) بأن كان في القصة) أي والبائع معين وأما عكس وهو ان يكون الثمن مبيعاً للبيع في القصة وذلك في بيع القوم فيرلطف السلم لا يشترط فيه قبض في المجلس ففي هذه الصورة يجبر المشتري ان حضر المبيع إلى آثار التفصيل الآتي كما قررته شيخنا (قوله) (رضاه) قضية الملة انه لو كان الثمن مبيعاً للمبيع في القصة أجبر المشتري فراجعه يرادى وري (قوله) باجبار أو بدونه) ضعيف بالنسبة للفسخ والمعتمد خلافه بالنسبة للفسخ لانه اذا سلم متبرعاً لم يجزله الفسخ اذا رضى البائع بالثمن فحين ان صورته للسئلة باجبار الحاكم وقد يقال هو بالنسبة للاجبار فقط لا لا بعد فلا تضعيف اه شوري وفي القصة بعده قوله فلما تم فسخ لانه لا يفسخ الا اذا سلم باجبار (قوله) (أجبر) (مشتري) فان أصر المشتري على الاستمرار لم يثبت للبائع حق الحليس شوري (قوله) ان حضر (الثمن) المراد حضور عينه ان كان معينا أو نوعه الذي يقضى منه ان كان في القصة فان ما في القصة قبل قبض لا يبري ثمناً الا جباراً خطيب شوري (قوله) مجلس المقد) اما اعتبر مجلس المقد دون مجلس الخصومة لانه الاصل فلا نظر لغيره انه قد لا تقبله خصومة شرح م (قوله) فان أعسر) أي بأن لم يكن عنده مال في غنة وقوله أو يسرى بأن كان عنده مال في الثمن غير المبيع بش (قوله) فلما تم فسخ) قال خرج بعدا لغيره قبله والمصدق عند شخنا في شرحه انه لا فرق ويرشد اليه المطلق الشرع هنا وتبيده في مسألة الاعسار قبله شوري (قوله) بشرط حجر الحاكم) أي على المشتري قبل فسخ البائع ومنهوه ان البائع لو فسخ قبل الحجر على المشتري لم ينفذ فسخه فليحجر الحاكم فليشخنا وهذا الحجر ليس من القريب بل هو الحجر المعروف اذا القرض أنه معسر بخلاف الحجرين اللذين في القصة فهما من القريب اذا القرض فيها أنه موسر (قوله) فان لم يكن له بمساقه قصر) بأن كان دونها والحاصل ان المشتري خسه أحوال لانه لما حضر الثمن أولاً فان لم يحضره فاما ان يكون معسراً أو موسراً والوسر ان يكون له دون ساقه اقصر أو فيها واذا كان فيها فاما ان يبرر له خسره أولاً (قوله) حجر عليه) أي حجر عليه الحاكم وهذا يسمى بالحجر القريب لا ينفارق حجر القرض في الايجاب معين المبيع ولا يتوقف على سؤال غيره ولا على فك القاضى بل ينفك بمجرد التمسك على الراجح ولا على نقص ماله عن الوفاء لئلا يبالغ صاحب سلم اجبار الحاكم ومن لم يوسر متبرعاً اعتبر النقص أي قص ماله عن الثمن كالتسليم وفي أنه يتوقف على غنونه تنفقه موسر ولا يتعدى لحادث ولا يباع فيه سكن ولا حرام لاسكان الوفاء من غيره أي اذا كان في المال سعة اه زى (قوله) بما يبطل) أي موت حق البائع (قوله) بأن كان له بمساقه قصر) أي من يملك المبيع فيها يظهر فواته فأنفصل البائع منها إلى بلد آخر فالوجه كما يتبينه ظاهر تعليلهم بالتأخير اعتبار بلد البائع لبلد البيع (قوله) (لمسار) أي لا يتصرف فيها بما يبطل حق البائع (قوله) وعمل

مبيعاً إلى احتاره (فاخرج) يضرب على المشتري في أمواله لاصر وعمل

الخير في هذا الخ) فيه أن شرط الخير بالقبول زيادة دينه على ماله وهذا ينافيه اليسار الذي هو فرض المسئلة الآن يقال المراد باليسار بالثمن وذلك بجماع حجار الفلاس سلطان وأشباه عيش بأن اليسار ينافيه حجار الفلاس في الابتداء لا في الفراغ ضرورة اليسار بعد الحجار لا ينافيه (قوله) أما الثمن للمزجل فلينس لياتم الخ) ومن ثم كان ليس له أن يطالب المشتري برهن ولا ضمان وإن كان غريبا وخاف الفوت لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في العقد وهو محذور قوله فيأبى أو في الدمة وهو حال (قوله) فلاجله أيضا) حلا حذف هذا وتكون لو غايته

(باب التولية والاشراك والرابعة والمطاعة)

هذا شروع في الألفاظ المطلة التي لها مدلول شرعي يحمل عليه غير معناها القوي • والتولية اصطلاحها نقل جميع للبيع إلى المولى بثل الثمن المثل أو قيمة المتقوم بلفظ ولينك أو ما شئت منته والاشراك نقل بضمه بنسبه من الثمن بلفظ أشركتك أو ما شئت منته ومعناه لغة تصيره شريكاه والرابعة بيع بثل الثمن أو ما قام عليه به ربع موزع على الأجزاء والمطاعة بيع ذلك مع حط منه موزع على الأجزاء اه شوري (قوله) أصلها تقليد العمل أي لفظة الزامه كأن الزامه القضاء بين الناس أو الزامه فعل في قال في المصباح تقليد العامل توليته كأنه جعل العمل قلادة في عنقه وقوله ثم استعملت فيأتي أي شرعا وكلامه بفهم أن الاستعمال المذكور قاصر على التولية وليس كذلك بل لكل واحد من الاشراك وما بعده استعمل في الشرعي بعد نقله عن القوي أيضا فكان الأولى تأخير قوله ثم استعملت الخ عن الجبيع الآن يجاب بأنه حذف من الثاني وما بعده لهدالة الأول وأن النقل من هذه الثلاثة أعني الاشراك وما بعده إلى المعاني الشرعية لم ينقل إليها خاصة بل تستعمل فيها في القولية ككلمة للمالين وإذن أحدهما لا يتر في التصرف أي نقلها للمعاني الشرعية لإيناق القولية لوجود المعاني الشرعية فيها ع ش الخف (قوله) وذكرها في الترجمة) واكتفى بالأصل عنها بالرابعة لأنها في الحقيقة بيع المشتري الثاني (قوله) لو قاله مشتر) أي بمدقته وزد المدقعه بالثمن أو المشتري أو لئلا أتى مداتها أو الرجل في عوض الخلع بأن ولت المرأة على مداتها بلفظ القيام بأن قالت ولينك الصداق بمقام علي فكانها باعتته عوضه بمهر المثل أو الرجل في عوض الخلع أن علم مهر المثل فيها بأن يقول الزوج الآخر ولينك عقد الخلع بمقام علي فكانها باع عوضه بمهر المثل لأنه قيمة البضع الذي ملكته بالمعوض الذي دفعته له ومثال الإجارة أن يقول متبردا لزوجها مثلا ولينك عقد الإجارة بمقام علي وهو الإجارة كلها أن كانت في أول المدد أو لا يلقط منها فبيع على الوجه وهذا هو المتمد زى فلو قال المصنف لو قال مستحق شيء بعد بدل مشتر لكان أم وقوله أي زى وزد المد أي من جهة البائع سواء لزمت جهة المشتري أم لا م وشه لا كان الخيار لها وأذن له البائع (قوله) من عالم بمن سألته) بيان لكل من المشتري والمتر فلا بد أن يكون كل من المشتري والمتر عالما بالثمن بقدر وصفه ومنها كونه عرضا أو موقفا إلى كذا ويكون الاجل من حين التولية وإن حل قبلها لا من العقد فلاحظ التولية من غير علم ولا نصير عالم حل وبعبارة زى ولهذا لو كان الثمن مؤجلت في حقه مؤجلا بقدر ذلك الاجل من حين التولية وإن حل قبلها لا من العقد بل من الأوجه اه وشه م (قوله) وعلمه) أي أن البائع أو غيره قبل قوله ولو بعد الإيجاب أماله بعد التولية ولو في مجلس العقد فلا يجب ويكون هذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه عرض على م (قوله) عيب اه

الخير في هذا وما قبله إذ لا يمكن محجور عليه بفلس والافلاجير أما الثمن للمزجل فلينس لياتم حبس المبيع به لرصاه بتأخيره ولو حل قبل التسليم فلاجله أيضا

درس

(باب التولية)

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيها يأتي (والاشراك) مصدر أشركه أي صيره شريكاه (والرابعة) من الربع وهو الزيادة (المطاعة) من الخلق وهو النص ذكرها في الترجمة من زياتي (لو قال مشتر نصيره) من عالم بمن سألته أو جاهل بموعده قبل قوله

(قوله) لوجود المعاني

الشرعية) لجهة القوي يأتي

فيكون تخصيصا لا قلا

(قوله) ربع المشتري الثاني

أي بالنسبة لما اشترى به

البائع والافقد يكون معها

مقبولات تأمل وزاد صحيح بعد

ما ذكر الخشي أو اكتفاء

عنها بالرابعة لأنها أشرف

اه ولا يخفى ما فيه أيضا ثم

رايت عرض قال قوله أو

اكتفاء هو أولى للفرق

بينهما فها وسكا أو يقال

ترجلت زى وزاد عليه ولا

كايصل ذلك مما يأتي
(وليك) هذا (المقد
قبل) كقوله قبله أو
نوليه (١) (بيع بالثمن
الاول) أي قبله في الثمن
وقيته في العرض مع
ذكر مو بمطلقا بان انتقل
اليه (وان لم يذكر) أي
الثمن في عقد التولية فيشترط
فيها ما ذكره من شروط
البيع حتى علم المتعاقدين
وبيت لها جميع أحكامه
حتى الشفعة في شفع
منفوع عفا عنه النفع
في العقد الاول (ولو
عن) أي عن المولى (كله)
أي كل الثمن

(قوله لا في التفسير
الذكور) الاسن التعميم
(قوله كافي شرح الروض)
يؤهم بأنه صرح بأن
المراد بالعرض ما قبل التقد
مع عبارة شرح الروض
كسيرة الشارح سواء
بسواء

(قوله فيكون البراءة) أي
على مقتضى هذا الجواب
أي مع أن الامر بخلاف
ذلك من أن المراد بالمثل
عمومه يظهر قوله فلا يقال
الحل لانه لا يرد الا على أن
المراد ما ذكره اسم والرمز
قابل للمثل بالثمن
قوله وفيه أن المشتري
عالم فيئنه قال وأجابه
وعليه قبل قوله (قوله
قط ان كان التولى لجاهلها

كايصل ذلك مما يأتي) أي في قوله وليعلم تحته لان ذلك عام في التولية والاشراك وما بعدهما
لانه خاص للراعية كاهو الظاهر للباقي من كلام المفسر ولا يعني أن الاتي انما هو في بيت بما
اشرت أو بمقام على خاصة حل وعبرة اطاف قوله كايصل مما يأتي انظر عليه من أي عمل يأتي
فان قلت من قوله الاتي وليعلم تحته قلت ممنوع لان التفصيل المذكور من الجهل وعلمه لم يرد مما يأتي
وعبرة عرض قوله كايصل ذلك مما يأتي انظر في أي عمل يأتي وقد يقال أراد به قوله أو قبضته في العرض
مع ذكره لان المراد منه أن يقوله وليعلم انما لا يعجب في القول ثم قوله أيضا قبضته في العرض قد يشكك بأن العرض
مقابل التقدمة البرهوج وفيها خلاف قوله أي قبله في الثمن أوجب بأن مراده بالمثل التقط كافي
شرح الروض فيكون البرهوج ما هنا فوج قبضته لا قبله وكذا غيره من المثليات فلوقال أو قبضة
القوم وبمطلقا انما انتقل إلى السكن ألى (قوله هذا المقد) هذا صريح بنفسه وهو بعينه
اشرت صريح بغيره ولو سكت عن ذكر المقد فهو كتابة على التمهيد ومن السكنية جعلته كما
اشرت مثلا قل على الحال (قوله في العرض) المراد به ما عدا المقد والمثل لاجل المقابلة اه
فيحتمل وهذا أولى من الاول (قوله مع ذكره) أي العرض بأن يقول ليك المقد بمقام على وهو
عرض قبضته كذا في الصريح به وذكر العرض لدفع الآثم لاصحة العقولانه يشترط في البيع بالعرض
ملا يشترط في البيع بالتقدم انما كان ذكر العرض لدفع الآثم لاصحة لان الكذب لا يقتضي بطلان
العقد شرح مدر كتب يضاهيه أن المشتري عالم بالثمن فأى حاجة لذكر العرض وفيه أنه لا يذ كر
الافعال لان العرض من ذكره لا اعلام به حل (قوله به) أي بين الثمن الاول مطلقا أي مثليا
أو ضمنا حل (قوله بأن انتقل) أي الثمن اليه أي لتولى كأن انتقل اليه به أو أوردت بأن كان
البائع والحق الثمن لتولى أو دونه اليه عن دينه فأخذ للبيع بين ما اشرته للمولى وهذا يفيد أنه لو انتقل
اليه الثمن لم يصح التولية لايبينة تأمل سم على المنهج عرض على مدر (قوله في عقد التولية) أي
حيث عرف أن عقد التولية بيع لظهور أنها بيع بالثمن الاول لمسايق أن خاصتها التزيل على الثمن الاول
أي سواء ذكر كأن قال بما اشرت أو لم يذكر وأما ذكر المقد أو البيع فلا بد منه فلا يكتفى أن يقول
وليكن هذا بل يكون كتابة كالتقدم وحيث كان لا يجب أن يقول بما اشرت أو بمقام على بل يكتفى
أن يقول وليكن العقد كسبب عليه أن يذكر العرض وقيته وقد يقال يجب ذلك اذ لو كان
يشرط ذكر الثمن بأن كان المشتري لا يصلح لان الشرط أن يرد المشتري ذلك ولو باعلام البائع به
حل (قوله حتى علم المتعاقدين) انما أشد غاية لانما ذكر أن الثمن لا يشترط ذكره و بما يؤولهم أنه
لا يشترط علمهما اه ع ومنه التقاض في البروى وبه ان الزاوية المنفصلة للمولى وله مطالبة للتولى
بالثمن وان لم يطالبه بالثمن به وليس البائع مطالبة للتولى وإذا اطلع للتولى فيه على عيب قدّم أي موجود
عند البائع رد على المولى لا على البائع وأن قال ابن الرافعة ظاهر نص الشافعي في غير (قوله ولو سجد)
الاول ما يحرمه المسئلة عن الاشراك والراعية لجرأيتها فيما أمضت في الحاملة كقوله زى وعبارته
وكالحل الا بوارث للمولى الثمن أو بعت فيأتي فيها هذا التفصيل والاصل يأتي في الاشراك بل
وفي الراعية والحلقة فلا يؤثر عنها كأن قال ولا الوجه أنه لا عبرة بخط موصله بالثمن ومثال لانها
أستبين عن العقد بطلان قدر يرد ما دلف الصنف بلط ما يمثل السقوط فيشمل ما ورت للمولى الثمن
أو بعت كافي شرح مدر وصورة الوصية بالثمن ما وصى المالكة بدين عبيده اذ بيع بدمونه
وتليد بالوصية فباع الوارث العبد ليكر بدين في ذمته فهو بصر عقد البيع لمعروفه زيد

الذكر العرض) أي بل يحتاج إلى الذكرية

الموصى به بالتفن وأسقطه عن المشتري من الوارث وهو المولى فلا يسقط عن عمرو المتولى لان زيدا
أجنى من المقدلانه ليس بأب ولا شتر بأوصافه الحولية مالم يباع بذكر عبيدا متلاني في ذمت ثمن
زيدا أحال خاله بدينه القدي عليه على بكر فباع بكر العبد بقدر التولية لعمر ويدا خاله المحتال وأسقط
الدين المحتال به عن بكر أي أبرأ منه فلا يسقط عن عمرو لان خاله المحتال أجنى من المقد **(قوله بعد**
لزم تولية) أي من جانب المولى وظاهر كلامهم أن الحط للكل والمضي بأن في المولى وبني ونظر لانه
يعتبر فيه المختال حل وعبرة الشورى قوله أسقط عن التولية أي في غير عقد الماشترط فيه انتم
(قوله ولو بعد التولية) أي ولو قبل الزوم ع ش والناسب أن يقول ولو قبل التولية لانه التوم
فكلامه في البعض شامل لثلاث صور **(قوله أسقط عن التولية)** شمل إطلاقه مالم يكن الحط بعد
قبض المولى لجميع الثمن من التولية فيرجع المتولى بعد الحط على المولى بتمرد ما حط من الثمن كلاكه
أو بصفائه بالحط تبين أن اللازم للتولية الاسترقاق عليه العقد بعد التولية ومالم يقض البائع الثمن من
المولى ثم دفع اليه بصفائه أو كاهية فلا يسقط بسبب ذلك عن التولية شيء لان الهبة لا دخل للعقد في
الأول فيها حتى يسرى منه إلى عقد التولية ع ش على م **(قوله لان خاصة التولية)** أي فأنه في **(قوله**
واشراك بعض بين كتولية) قد يؤخذ من التشبيه أنه لاجابة ذكر الثمن وأظهره من ذلك قوله
في شرح الرض والإشراك هو أن يقول المشتري لمن م في التولية أشركت في البيع فقولهم م
في التولية أي وهو العالم بالثمن كالصريح في أنه لاجابة ذكر الثمن اذ لو اشترط لم يصح لكونه للتولية
علما به بغير وقفية التشبيه أيضا أنه اذا كان الثمن عرضا لا يصح الإشراك الا لمن انتقل العرض اليه الا
أن قال بتمامه على فليتنامل مم **(قوله في شرطها)** من كون الشرع علما به وقوله وحكمها منه الحط
فأذا حط كله بعد لزوم الإشراك أو بصفائه مطلقا عن المشتري الثاني لان الإشراك كتولية في بعض
البيع حل وعبرة قل على الجلال قوله في أحكامها السابقة منها الحط وللبعض وانه لو كان حط
البعض قبل الإشراك لم يصح الا بقدر ما يضمن الباقي وانه لو حط الثمن كله قبل لزوم عقدا لشرك لم
يصح أو بعده أسقط عن الثاني وأنه لو كان عرضا لم يصح الإشراك الا ان انتقل أو يذم مع قبضت
وأنه من انتقل فبين الثمن منه وأنه اذا لم يذكر لفظ العقد كان كتابة على المصدق كالمص ويذكر
بجمل كلام المهرج ويصح رجوع كلامه للتولية أيضا وغير ذلك من الأحكام اه **(قوله كقوله**
أشركت فيه) أي في العقد أو في هذا المبيع أو في بيع هذا ولو لم يضمن ذلك أي من ذكر العقد أو البيع
كإسائي في كلامه فلو قال أشركت في هذا لم يكف يكون كتابة وان كان ظاهرا كلامه كالمص
لا يشترط ذكر ما ذكر في الإشراك ويشترط في التولية حيث صرح بالعقد في التولية وسكت عنه د
مع أن الامام إنما بحث ذلك أي بين العقد في الإشراك وقبض عليه التولية حل **(قوله نصف ثل**
الثمن) أي في التولية أي أو نصف قيمته في العرض مع ذكر العرض أو نصفه مطلقا ان انتقل اليه
وان لم يذكر الثمن حل **(قوله في ثمين النصف)** ولعل وجهه أن عدله عن يشترط به نصف
الثمن إلى أشركت في نصفه قربت على ذلك والمعنى حيث أن أشركت فيه بجمل نصفه لك نصف
الثمن إلى آخره ومع ذلك فيه شيء وثقي ما لو اشتره بمائة ثم قال لآخر أشركت في نصفه فغني عن
يكون له النصف والربع فيه نظر والأقرب أن ربعه لان عدله عن قوله نصف الثمن أن قوله
فغني عن ربعه على أنه بيع مبتدأ وكأنه قال بعثك ربعه فغني عن ربعه **(قوله لم يصح الجمل**
بالمبيع) ظاهره وأن قال بعده بنصف الثمن وأجوه ويذني عن عمل البطلان بالمبيعين جزم أن من
ذكره كان قال أشركت في شيء منه بنصف الثمن أو بربعه كان قرينة على إرادته ما يباع من الثمن

(بعد لزوم تولية أو بصفائه)
ولو بعد التولية **(أسقط عن**
المولى) لان خاصة التولية
التنزيل على الثمن الأول
وخرج بز يادى كله بعد
لزوم تولية مالم يحط كله قبل
لزومها سواء أسقط قبلها أم
بعدها وقبل لزومها فلا
يصح التولية لانها حيث
بيع بلا ثمن سواء في ذلك
الحط من البائع أو لورثه أو
وكيله ومن اقتصر على
البائع جرى على الغالب
(واشراك) في المشتري
(بعض بين كتولية)
في شرطها وحكمها كقوله
أشركت فيه بالنصف
فيلزم نصف ثل الثمن فان
قال أشركت في النصف
كان له الربع لأن يقول
بنصف الثمن فبين النصف
كالمص به التوري في ثمنه
فالربع بين البعض كقوله
أشركت في شيء من لم يصح
لجمل المبيع

(فلوالمائق) الاشراك (صح) العقد (مناقشة) بينهما كالواقر بشئ زيد وعمرو وخضبة كلام كبيراً لا يشترط ذكر العقد لكن قال الامام وغيره يشترط ذكره بأن يقول اشركتك في بيع هذا أوقى (٢٨٥)

هذا قوله صاحب الانوار وأقره وعليه اشركتك في هذا كناية (صح بيع مراعاة كبت) أي كقول من اشترى شيئاً بمائة لغيره بعتك (بما اشترت) أي بته (درج درهم لكل) أوقى كل (عشرة أودج) ده يارده (هو الفارسية) يعني ما قبله فكانه قال بمائة وعشرة فيتبته الخاطب وده اسم لشرة ويارده اسم لحد عشر (د) صح بيع (محاكمة) وتسمى مواضعة (كبت) أي كقول من ذكر لغيره بعتك (بما اشترت وسط ده يارده) فيقبل (ويحط) من كل أحد عشر واحد) كأن الرجح في المراجعة واحد من أحد عشر (ويدخل) في بعت بما اشترت منه الذي اشترى عليه العقد (نقط) وذلك صادق بما فيه حط عما عقد به العقد أو زيادته عليه

(قوله فلا بد من ذكر البائع) (ها) ثم أن أخبر بكل على حدة كبتك بمقام على وهو كذا وكذا دخل ما نص عليه وإن يكن من مؤن الاسترخاء وأما لو أجل كقول بعتك بمقام على

فصح ويكون في الاول شر بكا للعقد وفي الثانية شر بكا لبيع عرض (قوله فلوالمائق الاشراك) كقوله اشركتك في هذا العقد فلا يشترط شيئاً ثم اشركانيه ثالثاً لقياس ما ذكر أن يكون شر بكا بالصف وبحث الركنين أن يكون كأحدهما ويكون شر بكا لثالث حل (قوله كالواقر بشئ زيد وعمرو) لأن ذلك هو للتأيد من لفظ الاشراك ثم لو قال ربع الفين كان شر بكا لبيع كالتقدم في اشركتك بمعناه نصف الفين وتوهم فرق بينهما بعيد حل (قوله لكن قال الامام وغيره يشترط ذكره) وكذلك يشترط في التولية (قوله ولا يكفي اشركتك) أي في مراعاة التولية والاشراك بدليل ما بهد عرض (قوله وصح بيع مراعاة) أي ونحوها مما في معناها من غير تولية واشراك لان خاصتها الشتر على الفين الاول حل أي صح البيع المشتتل عليها وقوله درج درهم بالجور والنسب على الصنف أو على المقموله ودرج بعيد ولم يذكر معنى المراجعة والمحاكمة لفة وشراء يجوز أن يقال هما مصدران راجع وحاطط لفة فيكون معنى المراجعة إعطاء كل من اثنين صاحبه ورجاء المحاطة فصح كل من اثنين شيئاً بما شترت حقه صاحبه (قوله أي بته) أي في المشتل أي وبقيته في العرض مع ذكره وبه مطلقاً ان اتقل اليه على قياس ما تقدم في التولية والاشراك حل (قوله لكل عشرة) أي أودج كل عشرة ولو قال درج درهم من كل عشرة صح على الوجه ثم ان أراد تعديلاً فكلامه والا فلا درج والمعتدان من كلامه لا يلزم الياء قوله ودرج درهم مر زى (قوله وده اسم لشرة) عبارة شرح مر وده مفتاح للمهلة وهي الفارسية عشرة ويار واحد وده يعني ما قبلها وأمره باله كقول وقوعه بين الصحابة واختلافهم في حكمه اه قال شيخنا السجيني والحاصل أن ده اسم لشرة ويار من يارده اسم لواحد وظاهر هذه العبارة ليس مراد لانه يؤهم أن ربع الشرة أحد عشر بل المراد منها أن ربع الشرة واحد فقط وسيتبين مكان الظاهر للصف أن يقول بدل مقدمه ربع ده يار بدون ده كاعتلت ويحاج عنه بأن لفظ يار في اللغة الفارسية لا يدل على الواحد الا اذا ضم اليه ده فلذلك ذكره الشارع منضاه اليه فتكون ده قرنة على ذلك وليست مقصودة بخلاف بك في تلك اللغة فانه يدل على الواحد سواء انضم الى لفظ ده أم لا وفي عرض على مر ماضه لا يقال خضبة هذا التعبير أن ربع الشرة أحد عشر فيكون مجموع الاصل والراجح واحد أو عشرين لا ناقول لا يلزم تخرج اللفاظ الجبينة على مقتضى اللغة العربية بل استعمال العرب من لغة الجهم يكون خارجاً عن فهم وهو ما يتأمله ربع درهم لكل عشرة وكان الثمن عليه ربع ده ما يصيرها أحد عشر (قوله وصح بيع محاكمة) أي ولوقى تولية واشراك حل (قوله بما اشترت بوسط الخ) فلا يشترى بمائة الفين تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر (قوله وسط ده يار ده) الظاهر ثمن النصب هاتين الجرجاء الاول أن يقول وسط يار من يار ده لأن يار اسم لواحد ويصير للمنى وحط درهم من كل أحد عشر (قوله ويحط من كل أحد عشر) بيان للراحم العبارة وإن كان ظاهرها غير مراد (قوله واحد من أحد عشر) باعتبار انضمام الواحد الى الشرة (قوله ويدخل في بعت بما اشترت الخ) صورة المسئلة أن المولى قام عليه البيع فغن مؤن استرخى واسترخى عليه ما يتقدم في بعتك بمائة الفين تسعون وعشرة أجزاء في غيره فلا تقوم التولية وإن قال بعتك بمقام على دخلت في عبارة فتقوم التولية وأما لو أجل مؤن فلا فرق بين العارفين وأما لو كان المشتري جاهلاً بالمؤن فلا بد من ذكر البائع لها

وهو عشرة ثم تبين انما في مقابلة لا يدخل مع ما يدل على الزيادة اه حج وفي هذه يحتاج الى قوله يدخل الخ لآخر غير مؤن الاشراك على أن قوله لا يملك الخ اجاباً لا على معنى من آمن النظر في كلامه

في القدر ليصح ولا يقال بدخل في بيعت بمقام على المؤن لانها مذكورة صراحة فلا يمنع بدخولها تأويل وقوله وبدخل في بيعت بمباشرة أو وليك القعد أو شركتك في هذا القعد فلا يختص هذا بيع المراجعة والمطالبة كما قد يتوهم من نصه حل وكذا ما بعده شامل للاربع (قوله في زمن خيار المجلس) متعلق بالخط والزيادة وأما الوسط في المراجعة بعد الدوام القعد الاول وقبل لزوم عقد المراجعة أي بعد جريانها وقبل لزومها بلحق المشتري فلا يحيط عنه كالأحيط عنه بعد لزومها وان وقع الخط قبل جريان المراجعة فان خط الشكل لم يحز بيعه بلفظ قام على ويجوز بلفظ الشراء وان خط البض ياز بلفظ الشراء ولا يجوز بلفظ القيام إلا بعد اسقاط الخطوط حل وقال ع ش مفهومه ان هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر (قوله وبدخل في بيعت بمقام على المثلج) ومعنى هذا الدخول أن تضم هذه المؤن للمؤمن ثم يقول قام على كذا وقد بعته بمقام على ربح كذا وليس المراد انه يملك ذلك وتلك المؤن تؤخذ منه للجهل بها حيث أن العيب شو يري أمالها كان علمها بما قد تدخل وان لم يذكرها بخلاف أجرة عمله وحصل التطوع عنه فلا تدخل الا اذا كان كرها وان علم بها المشتري وبدخل في باق على المكس بخلاف خلاص المصوب والفرق أن المكس متبادل بينهما فلا يشتري موطن نفسه عليه والبايع أيضا ور بما يغاوت الثمن وبه ولا كذلك المصوب فتأمل شيئا وقوله بخلاف خلاص المصوب أي ان حدث غصبه عند المشتري أمالها كان ذلك قبل البيع فيدخل كل مؤن للرض القديم وبهذا يجمع بين التناقض في ذلك (قوله كأجرة كمال) وأجرة متبادلين وأما البيع فعلى البايع وقوله للمثلج أي فاتها على المشتري وأما كمال البيع فأجره على البايع حل قل شيئا محل كون هذه المذكورات أوقيتها لزم للتولي اذا كانت بعده ولا بأن كانت بعينه عند كان كبل شخص من غير عقد أو دلل عليه الدلال من غير عقد أو وصف من غير عقد فلا تقوم للتولي اه وبعبارة الايعاب هذا كله كاهو ظاهر ان وقع عقد نحو أجرة ثم دفع ما وقع به القعد والافضل ذلك بلا عقد ثم دفع له نحو الأجرة كاهو المتعارف فلا يدخل ذلك لانه متبرعه بقبضه فانه بماتوهم فهو المحكم فيا ذكر العرف أي عرف التجار فاعده أهله من مؤن التجارة دخل وبلا فلا وانما يرجع إلى فيما لم يتصور فيه على شيء ولا عمل بما قالوا وان فرض أنه بخلاف العرف الآتي كان نظرك أنتهى (قوله ودلال للمؤمن) أي وأما البيع فهي على البايع ولو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك أن يقول بعتك بكذا فالمالان معنى ذلك أن الدلالة عليك وكيفية الزام للمشتري ذلك أن يقول اشتريت بكذا ودرهم دلالة (قوله للمؤمن) بأن كان عرضا فاستأجر من عرض البيع ثم انذرى السلقه شورى (قوله في الثلاثة) هي قوله وحارس المثلج (قوله ومكان) أي قدما كثرى لاجل البيع بخلاف ما يأتي في قوله ومعنى أجرة عمله إلى قوله ككثرة ان صورته على البايع كان كثره لاجل البيع بل على آحوشينا وبعبارة ع ش قوله في معنى أجرة عمله المثلج لا تنافي بين هذا وقوله لا وكان لان ذلك فيالوا كثره لاجل ان يضعه فيه وهذا فيالوا كان مستحقه قبل الشراء ووضعه فيه (قوله وفي طين دار) كتبنيها بخلاف ربيعها لانه لا استحقاق حل (قوله زائد على المتبادل للمشتري) أي وان لم يحصل ذلك بل وان حصل منه للرض ع ش (قوله كأجرة طبيب) وخرج لأجرة الطبيب ثم السواء فلا يدخل مر اط ف (قوله ان اشترى امرضا) أي وان اشترى مرضه ثم وزا بعد ذلك انما حدث عنده من آثار الاول بخلاف ما لو اشترى سليما ثم مرض عنه فاتها لا تحجب عليه زى (قوله) ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من البيع) أي ما استحق استيفاء من فوائد ان وجبت فلا قد يحصل منه فوائد مع ذلك لا يدخل شيء مما ع ش اط ف (قوله لأجرة عمله) لزم عقده على

في زمن خيار المجلس أو الشرط (د) يدخل في بيعت بمقام على نفسه ومؤن استبراح أي طلب الربح فيه (كأجرة كمال للمؤمن للكيل (ودلال) للمؤمن للنادى عليه ان اشترى به البيع (وحارس وقصار وقيمتين) البيع في الثلاثة وكأجرة جمال وخنان ومكان وطين دار وكلف زائد على المتبادل للمؤمن وكأجرة طبيب ان اشترى مرضيا وخرج بمؤمن الاستبراح مؤن استيفاء الملك كؤنة حيوان فلا تدخل ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من البيع (لأجرة عمله) لا أجرة (عمل منطوق به) فلا تدخل لان عمله وما تطوع به غيره لم يشتر عليه وانما قام عليه بما بذله

وقوله ومؤمن استر باع وباجر فعاطى مَدْخُول الكاف وهو الاحسن ليكون فيه اشارة الى ان هذه من جملة مؤن الاستر باع **(قوله ويترقه)** أى طريق ادخال أجرة عمله والعمل المتطوع به أن يقول لماذا ذكر أى فاقدم كانت صورته أن يقول بعتك بمقام على ولم يقل وهو كذا وكذا حيث كان عالما به فيدخل فيما تقدم لأجرة عمله فإن أراد دخول ما ذكره فى العبارة **(قوله ورجم)** بالجر فعاطى كذا الجريدة أو نائبه مفعولا معه **(قوله أجرة مستحقه)** أى الثمن الذى يستحقه البائع بملكه وأجازه **(قوله)** ويلما) هذا شرط للصحة وسكت عن هذا وما بعده فى الترجمة فكان حقه أن يقول وما يتعلق بذلك من المراد بالعلم هنا العلم بالقدرة والمعة ولا تكتفى بالحينة وإن كفت فى البيع والاجارة فكان الثمن حل والى عليه وبني ان عمل عدم أوصلة غير كيلة لم يصح على الاصح اه شورى ومنه فى شرح حر قال دراهم معينة غير مؤنة أو حصة غير كيلة لم يصح على الاصح اه شورى ومنه فى شرح حر قال عرش عليه وبني ان عمل عدم الصحة مالم يتقبل المعين للقول والمراد أيضا علمه ما قبل العقد كفى عرش **(قوله أى المتبايعان)** تولى أو اشرا أو كرا أو حاطة أو مراجعة حل **(قوله وأما به)** لم يأت فيه بنحو كما به عن انه نحو وكثرت وحل ولعله حذف من الثانى لدلالة الاول كذا كره الاخفشى ويكنى فيها عمله بالقيمة فى جواز الاختيار ان كان من أهل الخيرة والأفليس عدلين يقومانها أو واحداهما ما ذكره بعضهم فان تنازع فى مقدار القيمة التى أخبر بها فلابد من عدلين فان لم ينفذ ذلك تعالفا لهما اختلاف فى قدر الثمن ونقل بالمرس عن شرح الرض ما يوافقه عرش **(قوله وليصدق)** هذا شرط لعدم الائم كما بين من قوله الاكى فلذلك الاخبار إلى أى حيث كان علم المشتري لأبطل بذلك الاخبار لان علم المشتري يقتضى فيه باع على البائع ولو قبل القول وبعد الاعجاب فان لم يصدق ثم وصح العقد حل **(قوله بقدر ما استقر عليه العقد)** أى عند القوم فلواشترى شيئا ثم خرج عن ملكه واشترى ثانيا بأقل من الاول أو بأكثره غير وجوب بالاختلاف بل بان الكثير من الثمن فى بيع موطأة فله الخيار ان باعه مائة حل **(قوله ببراء عرض)** المراد بما قابل العقد **(قوله قيمته كذا)** فى وقت العقد ولا ينافى براءتها بما سبق من قول **(قوله من مولى)** أى ابنه الصغير لانه قد يزبدل فى الثمن **(قوله)** ان كان البائع أى الاول **(قوله ان المشتري)** علة لقوله وليصدق باع وكان الاول أن يقول لان الثمن **(قوله يستند أماته)** أنهم أنه لو كان عالما لم يحتج الى اخبار وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به قل **(قوله شره)** أى اشتراه هو فى نسخة شرهه **(قوله فلذلك)** الاخبار بنى من ما يجب ذلك أى الصانع بجميع ما تقدم بان سكت عن الاخبار أو أخبر كاذبا ويشيع ارادة الثانى وأولى منه أن يقول فلذلك فى الاخبار حل **(قوله فالباع صحيح)** وفيه ان جملة ما يصدق به اسم الاشارة الاخبار بقدر الثمن وصحته ترك الاخبار بذلك الجاهل بسطل البيع وقد باع بأن المراد غير ما ذكرناه من نصيبه تفصيل وهو أنه ان ترك الاخبار به لجاهل بطل وأعلم لم يبطل حل وأنت غير بائع هذا اعتبارا إذا أراد من قوله فلذلك الاخبار باعها وليس مراد بل متعافا فلما أخبر كاذبا بالان الا فى العلم فيبطله والمهمود الاخبار على وجه الصدق لقوله وليصدق باع معناه وليخبر صادقا وقوله لكن لشترى الخيار علة كما هو ظاهر اذ لم يخبر بقدر ثم يبين خلافة اذ فيه لا خيار له سواء تبين ثانيا أنه أقل ما صرح به بعد قوله فلو أخبر بمائة إلخ أو أكثر على المتقدم ان الخيار به البائع لا لشترى **(قوله لكن لشترى الخيار)** أى فورا لانه خيار عيب عرش حر **(قوله وستأق)** الاشارة لذلك أى فى قوله فيخلصن عنه الأزيد ولشترى الخيار إلخ ولا ينافيه أن ما سياتى على الرجوع لانه ليس مرجوحا معناه ط **(قوله ان ذلك)** أى الى صحة البيع أو الباطل بان ثبوت الخيار لشترى على الوجه الضيق الذى فى كلامه فاصحة أشار لها فى اللقن بقوله فان صدقه صح وثبت

صحيح لكن لشترى الخيار قد ليس البائع عليه وستأق الاشارة الى ذلك

دوره لكل عشرة كاسم
 (فإن أنه اشتراه (بأقل)
 بحجة أو إقرار (سقط
 الزائد ورجمه) لكن
 (ولأخبر) بذلك لها أنا
 البائع فلتدليس أو لا للتدليس
 وهو ما أقصر عليه الأصل
 فإنه إذا رضى بالأكثر
 في الأقل أولى (أو) أخبر
 بماتة (فأخبر) ثانية (بزيد
 وزعم غلطاً في أخبار ما لا
 بالنقص (فإن صدقه)
 المشتري (صح) البيع كالم
 غلط بل زيادة ولا تبطل
 الزيادة وله أخبار لا للتدليس
 (والأبأن كذب المشتري
 فإن لم يبين) أي البائع
 (لفظ) وجه (محتمل)
 بفتح البيع (لم يثبت قولوا
 بيته) أن أقامه عليه
 لتكذيب قوله الأول لها
 (والأبأن بين لفظيها
 محتمل كقولهم واجت
 برديتي فغلطت من فغن
 مناع إلى غيره أوجأت
 كتاب مزور من وكلي
 أن الفتن كذا (سمعت) أي
 يثبت بآن الفتن أزيد
 وقيل لا نسلم لتكذيب
 قوله الأول لها قال في الطلب
 وهذا هو المشهور في اللذهب
 والنصوص عليه (وله
 تخليف مشتر فيها) أي
 فيها إذا لم يبين وما إذا بين
 (أن لا يعرف) ذلك لأنه قد
 يفرع عنه عرض الميعن عليه
 (قوله هو الذي ذكره (قوله وهذا هو المشهور) هو ضعيف والمتمنع من أخبار البائع له
 عرض (قوله وله) أي البائع الثاني تخليف مشتر أي فيها إذا لم يبين البيعة والأفلا فائدة في تخليفه (قوله
 إذا بين) أي ولم يثبت فإن أقامه دليل التحليف عرض على من (قوله أنه لا يعرف ذلك) أي
 الفتن مائة وعشرة وقوله في شرائع فإن أفر بيكون كالتصديق السابق (قوله أي يثبت أخبار البائع
 ولا تكتب الزيادة وقوله أمضى المقدح أي ولا خيار لواحد منهما ولا تكتب الزيادة وقوله لا نسلم
 حيثما أي حين حلف البائع بمعين الرد وهذا الأصح ترتبه على البناء المذكور لأن البناء المذكور

ينص

(قوله هو الذي ذكره) وهذا كالحل هذا أعني جوابه للمشتري قولاً عند التصديق ابتداء

يقتضى تبين هذا أي يقتضى أن الخيار للبائع دون المشتري وقوله بمحلف عليه أي بإذابة التي حلف عليها البائع أي تثبت لإذابة على هذا القول وقوله وأصلها أي الرافعي وقوله كذا أطلقوا أي أطلقوا هذا الحكم وهو أن الخيار للمشتري وقوله مقتضى قولنا لم يأخذ فلتأخذ القول المذكور بل بنى العيين المردودة على القول بأنها كالأقرار فيقوم فيما ذكرنا قوله ما ذكرناه وعدم ثبوت الزيادة وثبوت الخيار للبائع **(قوله فان حلف)** أي المشتري **(قوله كالأقرار)** أي من المشتري أي كأنه أقر بأن ثمنه لا يزيد **(قوله رد على البائع بناء)** أي ثبوتها بناء على ما لم يأخذ البائع أي كالبينة لم ترد إلا في اثنين لفظه وجهها محتمل لإذابة في البينة عند عدم التبيين فكذلك ما هو بناء على مفهوم كلامه تفصيل فلا يتعرض عليه • والحاصل أن امتناعه بهذا ليكون الرد في المشتريين أمالو يتباعد في مقابله لم ترد إلا في الثانية دون الأولى وهو ما لا يبين وجهها محتمل لأن البينة هناك لا تقع فيثبت فلا رد العين لعدم ثبوتها كالبينة اه شيخنا **(قوله الخيار بين امضاء العقد)** هذا مبني على الرجوع القائل بثبوت الزيادة أماعلى الأصح فلا يثبت له والخيار شرح حر وقرر شيخنا ما هو قوله وهو لا يثبت أي حيث بدأ حين حلف البائع بين الرد على هذا القول ثبتت لإذابة البائع كما شار إليه الشارح بقوله بين امضاء العقد بمحلف عليه هذا ولتعمدان الخيار امتناع البائع لا للمشتري ولا تثبت الزيادة • والحاصل أن الزيادة لا تثبت للبائع في جميع الصور وأن الخيار لا يثبت للمشتري في جميعها على المتمدن بخلاف بعضها وإن التفصيل في ثبوت الخيار للبائع وعدمه **(قوله كذا أطلقوه)** أي أطلق الفقهاء القول بأن المشتري الخيار أي لم يبنوه على أن العيين المردودة كالأقرار والتصديق أو كالبينة ولو بنوه على واحد من هذين لما قالوا إن الخيار للمشتري بل قالوا لا خيار له لأنه تقدم في حالة التصديق أن الخيار للبائع لا للمشتري وكذلك في اثنين لفظه وجهها محتمل أي وأقام بينه فان الخيار للبائع لا للمشتري وما هنا كذلك أيضا أي فالخيار للبائع لا للمشتري على المتمدن على إطلاق الفقهاء ذلك أي لم يبنوه على أن العيين المردودة كالأقرار أو كالبينة قالوا للمشتري الخيار ولو بنوه على واحد من التقدم لفتوا عنه الخيار اه شيخنا وتفسير شيخنا للمعبر بالأصحاب لا يناسب منج الشارح وذلك لأن المراد بالأصحاب أصحاب الإمام وهذا لا يناسب قوله فان التولى والإمام والفرا إلى فان هؤلاء ليسوا من أصحاب الإمام وإنما هم من أكابر الفقهاء وقال شيخنا ح ف قوله كذا أطلقوه أي عن البناء على أن العيين المردودة كالأقرار انقل بنوه على ذلك لم يقولوا إن للمشتري الخيار إذ لو أركان الخيار للبائع لا للمشتري كما هي فإذا صدق في أن الشارح لم يعلق بل بناء على أن العيين المردودة كالأقرار لأن قال بأنهم أطلقوه في كتبهم **(قوله ويقتضى قولنا لم)** هذا إشارة إلى بناء القول بالرد على القول بأنها كالأقرار ولم يشر الشيخان إلى البناء على أنها كالبينة لاعتناء ذلك بامتناع في المسئلة الثانية وهو ما ذابن وأما الأولى فلو يتباعد على أنها كالبينة لم يرد إلا في اثنين لفظه وجهها محتمل **(قوله أي فلا خيار للمشتري)** تفسير بالأدلة أي قوله ما ذكرناه أي لأن المراد بما ذكرناه ما قدمه وهو ثبوت الخيار للبائع وعدم ثبوت الزيادة **(قوله قال في الأنوار)** هو لا رد على ع وش وقوله وما ذكرناه من كلام صاحب الأنوار فراده به الاعتراض على الشيخين **(قوله وما ذكرناه من الملاحقهم)** أي الفقهاء **(قوله فان التولى لم)** وهو من أكابر الفقهاء **(قوله وأوردوا)** أي ذكروا أنه أي حلف البائع بعد نكول المشتري كالصديق والتصديق اقرار فلا خيار للمشتري والله أعلم

(باب بيع الأصول والثمار)

أي بيان ما يدخل في لفظ العقود عليها وما لا يدخل اه قول وهذا شروع في الألفاظ المطلقة التي

فان حلف أمضى العقد على ما يعلق عليه وانكسر من العيين ردت على البائع بناء على أن العيين المردودة كالأقرار وهو الاظهر فيحلف ان ثمنه لا يزيد والمشتري حيثما الخيار بين امضاء العقد بمحلف عليه وبين نسخه قال في الروضة وأصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا أن العيين المردودة كالأقرار أن يعود فيما ذكرناه في حالة التصديق أي فلا خيار للمشتري قال في الأنوار وهو الحق قال وما ذكرناه من الملاحقهم غير مسلم فان التولى والإمام والبناء على أن العيين المردودة كالأقرار من كل وجه حر وجع

(باب بيع الأصول)

(قوله يقتضى قبض الح)

أي يجب الظاهر للتبادر

وان كان قد يوجهه على

البناء بأنها ليست كالأقرار

أوساحتاً أو بقعة أو عروة)
(مطلقاً) لا قهرتها (ما يابى)
من يابو شجر وأصول بقل
(يبن) مرة بعد أخرى (أو)
تؤخذ ثمره مرة بعد أخرى
ولو بقيت أصوله دون
ستين خلافاً لما يرويه كلام
الاصل الاول

(قوله قد ترجم لثمن وزاد
عليه) وانما لم ينص عليه
لتبينه وان أبعد مع وقد
يقال لادائع من ذكره
بطريق الاصالة وان لم
يترجمه فانه سم على حج
(قوله من كل ما ينقل) ولو
في المال فدخلت الروية
وجعل الجعالة سم على
للنج

(قوله خلافاً لج) له
في غير النجعة والاداعي
فيها فلا يبيعه أنه
لا استيعاب فيه اه يبنى
التوكيل ثم رأيت عبارة
سم ونصها قال مر ان
التوكيل بيع الارض
يدخل فيه ما يبن من نحو
بناء وشجر واستدل بأن
بعضهم قال ان بيع التوكيل
كبيع الملك فيخرج نفي
مقتضاهم عبارة النجعة
يكون الصواب المعنى
العكس تدبر

(قوله فان قيد بنيد يدخل
الج) وانظر لو نص على

تستبيع غيرهما أي القوى والافناناوكه يقال له مسماها عرفاً اه حل أي وشراً (قوله ولو
الشجر) تفسيره اذ لا اصول هنا الا فهي جمع أصل وهو لغتها يبنى عليه غيره عش وقال شيخنا
حرف قوله هو الشجر اعترض حصر الاصول فيذكر بأنها أكثر من ذلك كالمراغة أصل بالنسبة
لما فيها وكذا الدابة فانها أصل بالنسبة لئلا وكذا البستان والقرية كباقي ذلك كذا الا ان يقال
اقتصر على الارض والشجر لان كونها أصلين لغيرهما أشهر في العرف بخلاف غيرهما وقال بعضهم
ان الارض شاة لا لا موراؤه لانها تارة يعبر عنها بافظ الارض وتارة بلفظ الدار وتارة بلفظ القرية وتارة
بلفظ البستان فخرج من كلامه الالهية ان تضم مع الشجر الاربع المذكورة فتكون الاصول
المذكورة هناسة فالمراد بالاصول الامور التي تستبيع شرعاً غير مسماها علة كقوله قل على الجلال (قوله
جمع ثمرة) أي جمع معنى والا فهو اسم جنس جمعها وجمعه المحقق ثمرات في الصباح الفجر ينتعجن
يجمع على ثمار مثل جبل وجبال ثم يجمع الثمار على ثمر مثل كتاب وكتب ثم يجمع ثمر على ثمار مثل
عنت وأعتاق (قوله مع ما يابى) أي من قوله وغيره شرعاً وقوله جاز بيع زرع ولا وجه الباقى ان
الباب فقد ترجم لثمن وزاد عليه (قوله يدخل في بيع) أي ونحوه من كل ما ينقل الملك الاول ان يقول
في نحو بيع أرض ما ينقل الملك لا في نحو رهنها بما ينقله اذ من كلامه بعدد ولو كلف في بيع أرض
مثلاً يدخل في التوكيل ما يدخل فيها لو الموكل مر خلافاً لما يجرح حيث قال لو كان وكذا مطلقاً
وباع العروة دخل فيها ما يدخل في بيعها ولو باعها الموكل اه سم عبارة عش على مر يدخل في بيع
أرض ولو كان البائع وكلاً ما ذكرناه في بيع الارض من غير نص على ما فيها ويذكر ان مثله ولو البعور
عليه بل أولى فانه نائب عن المولى عليه شرعاً فله كلفه (قوله في بيع أرض الخ) هذه الارض
اصطلاح الفقهاء القطعة من الارض حل وعش (قوله أو ساحة) هي اللغة الفقهية لا يابى
وقال مر القضاء بين الابنية والبقعة هي التي خالفت غيرها اختصاراً وأرنا فاعا والعروة هي الخدائي
بين الدور اه مختار ومنه يعرف ان الفقهاء لم يستعملوا العروة والساحة في معناها القوي بل أشد
أن اللفظ الاربعه عرفاً بمعنى وهو القطعة من الارض لا بقيد كونها بين الدور عش وقيل لا
كان معناها واحداً فخرجوا بينها وقال في الصباح البقعة من الارض النقطه منها بضم الباء في الاكثر
وتجمع على بقع كقوله غرضو يفتحها فتجمع على بقاع ككبة وكلاب وقال فيه أيضاً ساحة
الوضع للسمع اسمها والجمع ساحت وقال فيها أيضاً عروة الدار ساحتها وهي البقعة الواسعة التي ليس
بناو والجمع عراض مثل كبة وكلاب وعراض مثل سجدة وسجدة انتهى وعطف الساحت
ما قبلها من عطف الخاص على العام (قوله مطلقاً) أي فيما مطلقاً غير مقيد بشئ وقيل مطلقاً عن
التي والآيات فان قيد بنيد يدخل لا في البيع ولا في الرهن أو بآيات دخلت فيها بالنسبة لا بآيات
قال بما فيها او يحقوقها ذلك كلفه قطعاً حتى في نحو الرهن أو دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل فيه
(قوله وأصول بقل) البقل خضرات الارض كافي الصحاح والاعانة بالنسبة لما يبنى على الارض
فلاصول بمعنى الجذور وبالنسبة لما تؤخذ ثمره مرة بعد أخرى يابى في الاصول اي البقل نفسه كمن
الطيبخ واختار في يدخل في البيع قال في الصباح البقل كل نبات اخضرته الارض (قوله أو ثمره
ثمره) أي وأغصانه قل (قوله خلافاً لما يرويه كلام الاصل) عبارة الاصل وأصول البقل التي في
ستين قال مر في شره أو أكثر أو أقل وان تبق فيها الا دون ستة بحيث تجز مرة بعد أخرى فغيره

(كفت) بنتانة وهو علف

الباهم ويسمى بالقرط

والرطنة والصفحة بكسر

القافين والملمتين والغضب

بجمجمة وقيل لهو زئناغ

(د) الثاني (حوبنفسج)

وزجس وقناه وبليخ

وذلك لان هذه المذكورات

للثبات والدمام في الأرض

فتدبها في البيع بخلاف

رهنها لا يدخل في شيء من

ذلك والفرق ان البيع قوي

بنقل الملك فيستتبع بخلاف

الرهن ويؤخذ منه ان جميع

ما ينقل الملك من نحو هبة

ووقت كالبيع وان مالا

ينقله من نحو اقرار وعارية

كلهم ومن التعليل

السابق تقييد الشجر

بالرب فيخرج الياس وبه

صرح ابن الرقة وغيره

نفقها وهو قياس ما يأتي

من أن الشجرة لا تناقل

غصنا بابا وعلى دخول

أصولها البقل في البيع فشكل

من الفرقة والجزءا لثباتين

عند البيع البائع فيشترط

عليه قطعا لها ثم زيد

ويشبه البيع بغيره

(قوله) رجه الله من نحو

اقرار أي فاذا أقر لك خص

بقطعة أرض فلا يدخل

مافيها من الشجر ونحوه

جوى على الغالب الصائب ما قلنا (قوله) كفت) أي وكتمت فارسي وساق بكسر الهمزة وهو معروف
ومنه نوع لا يجزئ سوى مرة واحدة أي فلا بد من كل واحدة والحانة (قوله) وهو علف الباهم) وهو المعروف
بالبرسم قل وهذا تفسير مراد الالف الصالح الفت الصفحة اذا دبست (قوله) ويسمى بالقرط) بكسر
القافين وسكون الراء هما صامتا هبة وهونين يشبه البرسم (قوله) والغضب) بجمجمة كما وكل هذه
الذكورات ماعدا النضاع اسم الفت خشكون معطوفة على قوله بالقرط وقوله ونضاع معطوف على قوله
كفت شيخيها (قوله) وقيل بجمجمة أي منزلة (قوله) ولضاع) في الاختار النضاع والنضاع كجفر
وعده بقلة والقاموس ان النضاع كجفر وهم يرمواى (قوله) وبفسج) بوزن سفرجل عش
وهونين أزرق كالياسمين (قوله) وزجس) بكسر الجيم وفي النون الفتح والكسر وهما لانه لأنه
ليس في كلامهم فمثل كذا في القاموس وهو زهر أصفر وهو البورق أي بيض ذكر الرائحة (قوله) وقناه
في المصباح القناه صلب وهونين أصل وكسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم لالسبه الناس بالخييار
والهونين القفوس الواحدة قفانة أرض مقلدة ذات قناه وبض الناس يطلق القناه على نوع يشبه
الخييار وهو مطابق لقول القناه في البرق النضاع الخييار وجهان ولو حلقت بأكل النافكة لا بحث
بالقناه والخييار (قوله) وبليخ) بكسر الهمزة مفتوحة وقرفة لاهل الخييار تقدم الماء على الماء
والعامة تنضج الأول وهو غلاظ لفقد قليل بالفتح مصباح (قوله) وذلك) أي رجه هذه
الذكورات وقوله والدمام والدمام في كل شيء طول بقائه عادة لونه أواقل وكتبنا بضائعه لان هذه
الذكورات للثبات والدمام لا ينقل ما منتهى الدمامل مع أن منتهى القيلة وإن أخذت صفة بعد أخرى لا نا
تغول كما في المتناقل مثلا أخذ ما ظاهري مع ضياء أوله أشبه ما قصد منه الدمامل كذلك ما يؤخذ غدة
واحدة وعطاف الدمامل على الثبات عطاف خاص على عام (قوله) فيستتبع) أي يطلب أن يقيمه غيره
(قوله) ويؤخذ منه) أي من الفرق أن جميع ما ينقل الملك انظر جعل الجمالة ولا يبعد أنه كالبيع
لان فيه تغاير ان لم يكن في الحال فليست أمثل وقد يؤيد دخوله في الوصية مع أنه لا نقل فيها في الحال عش
(قوله) من نحو هبة) كوصية وبعض خلق ومدائق واصلح وأجرة أي بان جعل الأرض أجرة بخلاف
ما لو أجرة فلا بد من دخول فيها ما يأتي في كافي شرح مدر وعش عليه (قوله) من نحو اقرار) كالاجارة فالمراد
بما ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الأرض لأن الاقرار اخبار بحق سابق وعدم دخول غير الأرض
في الاحتمال حدوثه قل (قوله) ومن التعليل) أي ويؤخذ من السابق وهو قوله لان هذه المذكورات
للثبات والدمام (قوله) وهو قوافيس الخ) بل أولى لانه لا شك ان دخول الضمن في اسم الشجرة أقرب
من دخول الشجرة في اسم الأرض واستشكل عدم تناول اسم نحو الأرض للشجر الياس بما يأتي من
تناول المار ما ثبت فيها من بدو ونحوه وأوجب بأن الوند ونحوه اذا دخل في اسم المار لانه أثبت فيها
للاستماع فصار كجزء من مختلف الشجر الياس ومنه أخذ أنه لو عرش على الشجر الياس دخل في
سمى نحو الأرض صبرونه كالجزء واعتمد شيخنا ان قصد التمرش كاف فلا يشترط وجوده بالتمل
وكذا اذا جعلت عا من شجر ارا وغيره وأمر بطالع الدواب كالوند حل مع زيادة (قوله) وعلى دخول أصول
البنن) أي اذا دبست عا من شجر ارا وغيره وأمر بطالع الدواب كالوند حل مع زيادة (قوله) وعلى دخول أصول
هنا ويقدر على دخول النوع الذي يدخل في قوله أي هذه المليات استرسله من شيخه المولى الذي نبه
على الخلاف (قوله) شكل من الثمرة) كالخييار والقناه وقوله والخزعة بنتج الجيم وكسرهما كان القاموس
وقوله البائع كانه من قوله أصول شرح مدر ولو قال يخرج بأصول الثمرة لكان أولى عناني (قوله)
فيشترط) بالباء المقعول سواء كان الشرط من المشتري أو من البائع على نفسه وبواضحة المشتري وقال

عش فيشترط أى المبتدى منها أى فان كان المبتدى المشتري فالضمير في عليه البائع وان كان
البائع فالضمير في عليه نفسه أى البائع وقوله قطعها الضمير راجع للجزء لانها أقرب منه كور وبدليل
قوله سواء بلغ مظهر أو ان الجزء أم لا وقد صرح بها في شرح الهبة فقال فيشترط عليه قطع الجزء
اتشى وأما الفقرة فمفصلة وهو أنه ان غلب لاحقة واختلط الحادث بالموجود فلا بد من شرط
القطع أيضا والا فلا يشترط وبهذا التفصيل صرح ابن القري في موضعه لكن في شرح جبر مانه
فيجب عليه شرط قطعها وان يلبغا أو ان الجزء والقطع للراز بدقيته الباع في شرح جبر مانه
التي لا يوجب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك انتهى بحروفه وقوله فيشترط البيع أى ولو أنقطع وحصل
الاختصاص واختلاف في ذلك فان افتتاعا شئ فذاك والاصدق صاحب اليد كماله ع ش عليه ولا مخالفة
بين كلام جبر وماتيه عند التأمل **(قوله سواء بلغ)** تعميم في محذوف والتقدير فيكف قطعها سواء
أبلغ الخ وقوله الا انقص لمقتضى من ذلك المحذوف وهو تكذيب القطع لامن شرط قطعه لانه لا بد
منه شورى **(قوله أى الفارسي)** أى بأى التفسير لانه لا تفسير ليس في كلام التمس وما في التمس
هو المصنف اه اطف وفي قل على الجلال قوله الا انقص هو مستثنى من لزوم القطع للمعومين
شرطه قال بعض مشايخنا ولأجرته مئة بقاءه والمراد انقص الفارسي البوص المعروف فهو بلهية
للفتحة وقول الاستوى هو بالمجبة سهو لدل انقص المأ كور وهو الخلف مثله والخبر به عنهم
شجر الخلاف أيضا **(قوله فلا يكف قطعها)** أى وإما ان شرط قطعها فلا بد منه لانه لا يلزم من اشتراط
القطع تكليفه وحينئذ يقال ما فائدة الشرط الآن يقال فائدة صحة البيع ولا بد من وجوب تأخير
القطع حال المعنى بل قد عهد تخلفه إلى كفاية ذلك في بيع الثمرات تلك الشجرة حل وشرح جبر وعبارة
ع ش قوله فلا يكف أشار به الى أن كلام التمس انما هو في تكليف القطع لا في عدم شرط القطع
فالاستثناء انما هو من تكليف القطع لامن شرط القطع زى وعليه فكان الاولى أن تقول فليشترط
عليه قطعها مطلقا ويكف قطعها الا انقص الفارسي فلا يكف قطعها **(قوله يتنفع به)** ولومن بعض
الوجود وهذا غير ظاهر لان شئ ثبت منه يتنفع به من بعض الوجود فيكون مثل غيره فلا بد
الاستثناء فالصواب أن المراد يتنفع به من الوجهة التي يراد الا تنازع به منه كالتمس فيه وبسبب دواء
للدخان أو أقل ما يكتب بها تأمل **(قوله ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض)** عبارة في شرح
الروض قال السبكي في الاستثناء نظرو الوجهة التقوية فاما ان يعتبر الانتفاع في الكل أو لا يستعمل
الكل وهو الأقرب ويحجب عن كلام السبكي بان تكليف البائع قطع مائتي ثوب يؤدي الى أنه لا يتنفع
به من الوجهة التي يراد الانتفاع به بخلاف غيره انتهى أى فان الجزء الظاهرة من نحو الثوب
والكرس والصكرات والسلق يتنفع به من الوجهة التي يراد الانتفاع به وان يبلغ أول الجزء
بخلاف انقص الفارسي وحاصل الجواب الذي ذكره ان غير الفارسي من جهة الرسم فلا يتنفع
للاكل مثلا وأما انقص التلمي يظهر منه قدر فلا يتنفع به في جهة من الجهات لانه مراد انقص
الكرس فانه يدخل في بيع الأرض أيضا لانه لا يقطع ثلاث مرات بقاء أصله وهذا واضح بالنسبة للجزء
الظاهرة وأما بالنسبة للشمرة من كونها يتنفع به من الوجهة التي يراد الانتفاع به فبطل أن القسم
فيه منظر وسيا في كلامه ما يثبت انه يكف قطعها من الوجهة التي يراد الانتفاع به **(قوله وعلمنا تشرع)** أى
من قوله وأصول بطل الخ **(قوله دفعة واحدة)** بضم الدال وفحواها شرح جبر **(قوله وجزر)** مع
الجزم وكسرهما وفتح الزاى وقوله ويحل بضم الفاء بولن قفل قاموس **(قوله وخبره مشتمل)** أى
بيع أرض فيه زرع أى رعاقيه أو من خلاله جبر **(قوله ان جهله)** وصورته انتهى الأرض من بيت

سواء أبلغ مظهر أو ان الجزء
أم لا قال في التمس الا انقص
أى الفارسي فلا يكف قطعها
الآن يكون مظهر قدرا
يتنفع به وسكت عليه
الشمخان والسبكي فيه نظر
ذكرته مع الجواب عنه في
شرح الروض وقوله أو
عرصة من زياتي وعلمنا
تقرر ان ما يؤخذ دفعة
واحدة كجزر ويحل لا
يدخل فيها ذكر لانه ليس
لشأنه العلم فهو كالمتنولات
في الداء (وخبره مشتمل) بيع
أرض فيها زرع لا يدخل
فيها (ان جهله وتشرع) به
قوله وأحق بعضهم شجر
الخلاف أيضا وهو البان
والذى حققه جبر انه روعان
نوع ينقطع من أصله كل سنة
فكانت حرقا يعرف
ونوع يكف ساكه وتؤخذ
أغصانه فهو كالنار اه يعنى
فبدل في البيع والوجود
منه لا بد من شرط قطعها
ويكف فهو كالنار المتلاصقة
الغالبية الاختلاط **(قوله)**
وحيث قال ما فائدة الشرط
الخ ويقال أيضا ما فائدة
الابقاء مع أن الزيادة لشرى
الآن يقال غلط الموجود
حال البيع فليحظ فلا يناء
قائمة وان تردد فيه بعضهم

لأخبر انتفاعه بالأرض
فإن علمنا لم يتضرر به كأن
ترك البائع وعليه القبول
أو قال أفرغ الأرض وقصر
زمن التفريغ بحيث لا يقابل
بأجرة فلا خيار له لانتفاء
ضرره وقبوله وتضرر
المتصرف بلا بدخل من
زيادتي (ومع قبضها
مشغولة) بالأرض فتدخل
في ضمان المشتري بالتخلية
لوجود التسليم في عين
المبيع وفارق نظيره في
الامتعة المشحونة بهما الدار
المبيعة حيث يمنع قبضها
بأن تفرغ الدار من أثاث في
الحال بخلاف الأرض (ولا
أجرة) له (مدة قبضه) أي
الأرض له رضى بثلث
المنفعة تلك المدة فاشبه مالو
إتباع دار مشحونة بأمتعة
لأجرة له مدة التفريغ
وبسبب ذلك إلى أن شرط
الحصاد أو القلع نعم إن شرط
القلع فأن وجبت الأجرة
لتركه الوفاء الواجب عليه

(قوله ما لم يتضرر بذلك)
فإن تضرر كأن لم يمكن
لقدومه وقع وعظم ضرره
المطلوب مدة تفريغه فبوت
أجرة أو كان لزوم فبوت
عليه منفعة الأرض
المرادة من الأشجار لبيان
كان لا يتأتى زرع شئ فيها
مع وجود الذي بها له سم
وعش على الشرحين

الزرع ثم مضت مدة ثم اشتراها خالياً عن حده متلاً فانه غير متلفان كان أيقاً أو أرقاً قبله اه شيخنا
(قوله لأخبر انتفاعه) بهذا ليعرف مالو الجهل ما يدخل فانه لا خيار وإن قال يحقوقها شورى (قوله
فإن علمه) إلى قوله فلا خيار ظاهر مساواة كان الزرع له أو لغيره وبوجه بأنه اشتراها مسلماً بالمنفعة
ولو قيل بأنه الخيار لأن الزرع لغير المال لم يكن بعيداً لاختلاف الأغراض باختلاف الأشخاص
والأحوال كما قاله ع ش من قال شورى ولو ظهر أمر يقتضي تأخير الحصاد من وقت المعتاد
فله الخيار اه (قوله) كأن تركه ولا يملك إلا التملك فإن رجع عاد خياره شورى (قوله) وعليه
القبول) متى كونه عليه أنه لم يثبت له خياره لأنه واجب عليه شيخنا تركه أعراض لا يملك
الآن وقع صيغة تملك أو يمكن وإذا عاد فيه عاد الخيار قل وقال ع ش وعليه القبول أي فلا خياره
لذا امتنع من مال لا يتضرر بذلك (قوله) ومعه قبضها مشغولة أي القبض للغير لا تصرف بل يضمنه
الناسل لضمان عكس عليه في التفرغ أن يقول فيصح تصرف للمشتري فيها وأما عرضه لثقل
الضمان فلا يلزم منه صحة التصرف (قوله) حيث يمنع أي النحن (قوله) متى أتى الحال أي شأنه
ذلك فلا بد مالو كان الزرع قليلاً والامتعة كثيرة قل وع ش (قوله) بخلاف الأرض لا يتأتى
تصرفها من الزرع في الحال أي شأنها ذلك حل أي فلا كان الزرع قليلاً جداً وكانت الدار معلومة
بأمتعة كثيرة لا يمكن تفريغها في الحال كان الحكم كذلك (قوله) ولا أجرة له مدة قبضه) وكذا مدة
التفرغ أي ما خلا ما شرع في شرح الرض وقوله مدة التفريغ أي الواقع قبل القبض أخذ من قول
الشارح لا يعرضي ثلث المنفعة الخ ومن قول المصنف الآتي وكذا أجرة مدة التفريغ بعد قبض لكن
لأنه يقتضي عكس الفرق بين ما قبل القبض وما بعده قال سم قلنا من الناصر والجواب أنه قد
ينشئ له بمفرق وهو أن المشتري هنالك الخيار مطلقاً فضرر أم لا إذا كان جاهلاً فيزيل ضرره بالخيار
وفي الحارة لا خيار له إلا في بعض الأحوال كما يأتي ع ش (قوله) لا يعرضي هذا لا يتأتى فيها إذا جهل
الزرع قال الشيخ وأقول بل يقال مطلقاً أنه يتأتى في الجهل والعلم لأنه إذا أجاز البيع ولو مع الجهل
بالزرع فقدرت شورى بإيجاز (قوله) داراً مشحونة بأمتعة ولو كانت الامتعة لغير البائع
لما باعته من أمتعه ذلك أو يفتى بأن المشتري يستحق على الأجنبي الأجرة وكذلك لو كانت
للمتاع من أمتعه بعد البيع فإن الأجرة يجب للمشتري على المشتري من البائع قاله في حواشي شرح الرض
شورى (قوله) الأول أن الحصاد كسر الحاد وقبحها بهما قرئ قوله تعالى وأتاحه يوم حصاده
والرد بقوله إلى أن الحصاد أي أول زمن إمكان الحصاد المعتاد في مثله ولا فطر بعد دخول أول أمانته
لأن زيادة ثمنه يقبله بعده فإن أجزء من ذلك زنته الأجرة وكتب أيضاً لاعتدأ أخذها رطباً لم يلزم
للمشتري بقائه إلى أن الحصاد أو القلع شورى (قوله) أو القلع) كأن يكون جزراً أو جلاً أو أصلاً
قال هر وعند قله يلزم البائع تسوية الأرض وقطع ما ضرب بها كقروى القرة شرح هر وقوله
ما ضرب بها كان الأولى أن يقول ما ضربها أو ما ضرب بها لأن الفعل من هذه المادة إن كان مجرداً تصدى
بنفسه أو من يد فيه الميزة تصدى بحرف الجذر قال ع ش على هر وأما ذكره ليعرف من الوقوع
مثله (قوله) ثم إن الشرط هذا اشتراك على قوله ولا أجرة له مدة قبضه اه ف (قوله) وجبت الأجرة
أي من وقت القبض ع ش وظاهر كلامهم هنالك لا فرق في وجوب الأجرة بين أن يطلب المشتري
بالقلع أو بالبيع منعت وإن لا يوافيها بما في الشجرة والتمرة بعد أو قبيل بدو صلاح الشروط
فقط ما من لا يجب الأجرة إلا أن يطلب بالشروط فانتع وتغير في أن المؤخر ثم عين للبيوع وهما
عين خبيثة وعمل المبيع يتباع فيه كثيراً بما لا يتباع في غيره ملحمة بقاد السعد بل ولغيرها ألا ترى

بِمَاذٍ مَجْعُومَةٌ (كِتَابَتُهُ)
فَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ
بِمَاذٍ لَا يَدْخُلُ فِيهَا دُونَ بِمَاذٍ
مَالًا يَدْخُلُ فِيهَا وَخَبِيرٌ
الْمَشْتَرَى أَنْ جَدَّهَ وَتَقَرَّرَ
وَصَحَّ قَبْضُهَا مَشْغُولَةً بِمَا
أُجْرَتْهُ مَدَّةً بِقَائِمٍ (وَلَوْ
بِأَعْرَاضٍ مَعَهُ بِمَاذٍ أَوْ بَعْدَ
لَا يَغْدِرُ بَيْعُ) كَبْرًا كَرَّمَ
يَكُونُ فِي سَبِيلِهِ (بَطْلُ)
الْبَيْعِ (فِي الْجَبَلِ) لِحُجُلِ
بِأَعْدٍ الْقَصُودِينَ وَتَعْدِيرُ
التَّوْزِيعِ إِنْ أَمَّ دَخَلَ فِيهَا
عِنْدَ الْأَطْلَاقِ بِأَنْ كَانَ
دَامَ الثَّبَاتُ مَعَ الْبَيْعِ
الْكُلِّ وَكَانَ ذِكْرُهُ
تَأْكِيدًا كَقَوْلِهِ الْمَوْلَى
وغيره وَأَنْ فَرَضُوا فِي
الْبَيْعِ وَاسْتَشْكَلَ فِيهَا إِذَا
لَمْ يَرَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ يَبْصَحُ
الْجَارِيَّةُ مَعَ جُلُودِهَا بِجَبَابٍ
بِأَنْ الْحُلَّ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ
الْجُودِ بِخِلَافِ مَا هُنَا
فَافْتَرَضَ مَا لَا يَفْتَرِضُ فِي
الْحُلِّ (وَيَدْخُلُ فِيهِمَا)
أَيُّ الْأَرْضِ (بِحِجَارَةٍ ثَابِتَةٍ
فِيهَا) عُلُوقُهُ كَانَتْ أَوْ
مَبْنِيَّةً لَهَا مِنْ أَجْزَائِهَا
وَقَوْلِي ثَابِتَةً أَعْمَمَ مِنْ قَوْلِهِ
عُلُوقُهُ (لَا مَدْفُونَةٌ) فِيهَا
كَالْكَنْزِ وَلَا تَدْخُلُ
فِيهَا كَيْسٌ دَارِفِيهَا أَمْتَعَةٌ
(وَخَبِيرٌ مَشْتَرٍ إِنْ جَوَلُ)
الْحُلِّ (وَضُرَّ قَلْعُهَا وَلَمْ
يَتَرَكَهَا بِأَمٍّ) خَرَّ تَرَكَهَا
أَوَّلًا (أَوْ) تَرَكَهَا (وَضُرَّ)

أَنْ اسْتَعْدَلَ الْبَائِعُ قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَجَرَةِ قَبْضِهِ وَأَنْ طَلَبَ مِنْ قَبْضِهِ فَاتَّخَذَ تَعْدِيلًا وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ
إِنْ حُرِّطَ (قَوْلُهُ وَبِمَاذٍ كَرَّمَ) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ وَخَبِيرٌ مَشْتَرٍ لَخَلَّانَ مَعَهُ الْقَبْضُ تَسْتَلِمُ مَعَهُ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ
أَنْ يَقَالَ لَهُ عِلْمُهُ وَمَقَابِلُهُ وَمَتَابِعُهُ ذَلِكَ بِمَقَابِلِهِ أَوَّلًا شُورَى (قَوْلُهُ مَشْغُولَةً بِمَاذٍ كَرَّمَ) أَيُّ
بِالْزَّرْعِ الَّذِي لَا يَدْخُلُ (قَوْلُهُ وَبِمَاذٍ كَرَّمَ) أَيُّ فِي التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ بَعْضِ كَرَّمَ الْكَلَامِ
فَهُوَ رَاجِعٌ لِأَوَّلِ الْبَابِ وَبِمَاذٍ مَدَّةً وَبِمَاذٍ الْمَسُوعُ بِالْإِسْدَاءِ بِالْكَسْرِ الْعَصُومُ وَقَوْلُهُ لَا يَغْدِرُ أَيُّ كُلِّ مَنْ يَلْزَمُ
وَالزَّرْعُ وَهَلَّا قَلَّ لَا يَغْدِرُ لَنْ أَوْلَتْهُ تَوَصُّعٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فُقِيرًا فَلَهُ أَوَّلَى هُمَا وَاتَّخَذَ
بِمَاذٍ الضَّمِيرُ بَعْدَهَا هِيَ الَّتِي لَكَ كَأَشْرَافِهِ سَمَّ تَقَالُ عَنْ إِنْ هَتَمَ أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا
هِيَ الَّتِي لَكَ وَنَحْوُهُ دُونَ الَّتِي لِلتَّوَصُّعِ فَأَتَاهَا بِزَيْلِهِ أَوْ عَشَى عَلَى مَرِّ (قَوْلُهُ لَا يَدْخُلُ فِيهَا) كَبْرًا
أَوْ شَبِيرًا وَجَزْرًا وَبِغْلٍ (قَوْلُهُ لَا يَغْدِرُ) أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا خِلَافٌ بِمَاغْدِرُ كَالشَّعِيرِ وَالزَّرْعُ الَّذِي لَا يَغْدِرُ
الْمَشْتَرَى بِالْأَرْضِ كَالْفَعْلِ أَوْ بِمَا لَيْسَ مِنْ مَصَالِحِهِ كَالسَّيْلِ وَالْبُسْرَةِ الَّذِي لَا يَغْدِرُ هُوَ بِمَاغْدِرُ وَغَيْرُهُ
رُؤْيُهُ وَاسْتَعْمِلَ أَخَذَهُ أَيُّ تَقَرَّرَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ زَيْ وَشَرَحَ مَرِّ (قَوْلُهُ كَبْرًا) مَثَلُ
الزَّرْعِ الَّذِي لَا يَغْدِرُ وَمَثَلُ الْبُسْرَةِ الَّذِي يَغْدِرُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتِمَّ بِغَيْرِهِ وَتَبَيَّنَ أَخَذَهُ وَالزَّرْعُ الَّذِي
يَغْدِرُ كَالْقَبْضِ الَّذِي لَمْ يَسْبِغْ أَوْ سَبَّلَ وَغَيْرُهُ طَاهِرَةٌ كَالْقَرَّةِ أَيُّ الْعَصَى وَالشَّعِيرِ أَوْ سَلَّ قَالَ عَنْ
الْقَبْضِ اسْمُ الزَّرْعِ الصَّغِيرِ وَهُوَ الْغَالِقُ (قَوْلُهُ إِنْ أَمَّ دَخَلَ) أَيُّ الْبُسْرَةِ أَوْ الزَّرْعِ وَدَخُولُ الْبُسْرَةِ ظَاهِرٌ
وَأَمَّا دَخُولُ الزَّرْعِ فَغَيْرُ ظَاهِرٍ لِمَا سَمَرْنَا الْجُزْءَ الظَّاهِرَ عَنْهُ الْبَيْعُ الْبَائِعُ وَالَّذِي يَدْخُلُ التَّامُّ أَمَّا هُوَ
كَمَا سَمَرْنَا الْأَنْ يَرَادُ بِالزَّرْعِ هُنَا أَيُّ فِي قَوْلِهِ نَعْنِ أَنْ دَخَلَ الْحُجْلُ أَسْوَلهُ تَامِلُ (قَوْلُهُ دَامَ الثَّبَاتُ) هُوَ الثَّبَاتُ
لِأَيَّامِهِ كَنُتَى النُّخْلِ وَهُوَ تَعْدِيرُ مَا يَرَى وَفِيهِ أَنْ السَّكَلَامُ فِي الْبُسْرَةِ وَالزَّرْعِ وَهَذَا لَا يَلْزَمُ الْبُسْرَةَ
قَالَ صَوَابٌ قَرَأْتُمَا هَذَا الثَّلَاثَةَ (قَوْلُهُ مَعَ الْبَيْعِ فِي السَّكَلِ) فَرَضَ فِي دَخُولِ الْبُسْرَةِ وَأَنْ لَمْ يَرَهُ الْمَشْتَرَى
وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ بِالْأَرْضِ بِنَاءً وَشَجَرًا لَمْ يَرَهُ الْمَشْتَرَى فَهَلْ يَفْتَرِضُ عَدَمَ الرُّؤْيَةِ فِيهِ لَكُنْهُ نَابِعًا وَأَمَّا دَخُولُ
رُؤْيُهُ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا بِكَوْنِهِ نَابِعًا فِيهِ نَظَرٌ وَمَقْصُودٌ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ مَعْنَى
اسْتِغْرَاطِ رُؤْيَةِ الْبُسْرَةِ لَكُنْهُ نَابِعًا جَرَى فِي الشَّجَرِ وَنَحْوُهُ فَلَا يَشْتَرِطُ لِحُجَّةِ الْعَدَمِ رُؤْيُهُ لَكُنْهُ لَيْسَ
مَقْصُودًا بِالْعَدَمِ وَتَامَّ دَخُلُ تَبَيَّنَ وَقَدْ يَفْرَقُ بِأَنْ رُؤْيَةَ الْبُسْرَةِ قَدْ تَعَدَّرَ لِاخْتِلَافِ الطَّائِفَةِ وَتَعْدِيرُهُ نَابِعًا
بِخِلَافِ الشَّجَرِ وَالْبِنَاءِ عَشَى (قَوْلُهُ وَاسْتَشْكَلَ) أَيُّ الَّذِي كَوَّرَ مِنْ مَعْنَى الْبَيْعِ فِي السَّكَلِ (قَوْلُهُ غَيْرُ
مُتَحَقِّقٍ الْجُودِ) أَيُّ شَأْنُهُ ذَلِكَ فَإِنَّ كَانَ مُتَحَقِّقَ الْجُودِ كَانَ أَخْبَرُ بِمَعْنَى مَا كَانَ الْحَكْمُ كَنْكَ
شُورَى (قَوْلُهُ وَبِمَاذٍ كَرَّمَ) أَيُّ فَيَلْتَمِسُ عِيَا الْإِيْزُ عَدَمَ الزَّرْعَةِ وَأَعْبَهُ هَذَا
قَضَرُهُ الْحِجَارَةِ قَوْلَ عَلَى الْجِلَالِ (قَوْلُهُ حِجَارَةٌ ثَابِتَةٌ) أَيُّ وَلَوْ مِنْ أَحَدِ الْقَدَمِينَ بِمَا يَظْهَرُ عَشَى (قَوْلُهُ
لَا نَهَامَ أَنْ يَجْزَأَهَا) ثَمَّ أَنْ قَضَرْتُ الْأَرْضَ زَرْعًا أَوْ غَرَسْتُ كَانَتْ عِيَا بِثَبَاتِ الْحِجَارَةِ أَوْ هِيَ مِنْ قَوْلِهِ
كَانَتْ عِيَا بِعِلْمِ أَنْ السَّكَلَامُ فِي حِجَارَةٍ قَضَرُ بِالزَّرْعِ وَالْفَرَسِ وَيَقْنَى أَنْ مَثَلُ الزَّرْعِ وَالْفَرَسِ مَا وَضَعْتَ
لِبْنَاءِ وَأَضْرَبْتَهُ أَوْ عَشَى عَلَى مَرِّ (قَوْلُهُ لَا مَدْفُونَةٌ فِيهَا) وَلَوْ اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمَشْتَرَى فِي الْقَبْضِ
بَعْدَ تَعْلَمُ الْمَشْتَرَى الْحِجَارَةَ كَانَتْ مَدْفُونَةً فِيهَا وَقَالَ الْمَشْتَرَى كَانَتْ مَبْنِيَّةً بِسَدَقِ الْبَائِعِ كَالْقَبْضِ فَيَلْزَمُ
أَنْ الْبَيْعُ كَانَ بَعْدَ التَّأْيِيدِ وَقَالَ الْمَشْتَرَى قَوْلَهُ أَوْ حُلَّ (قَوْلُهُ كَالْكَنْزِ) أَيُّ قِيَّاسًا عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ كَيْسٌ
دَارِفِيهَا أَمْتَعَةٌ تَنْظِيرُ (قَوْلُهُ وَخَبِيرٌ مَشْتَرٍ إِنْ جَوَلُ) حَاصِلُ مَا يُوْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ عَنِ مَدَّةٍ
لَا لِلْمَشْتَرَى إِمَّا أَنْ يَجْلُ الْحَالُ وَلَا وَعَلَى كُلِّ مَا أَنْ يَضُرَّ الْقَلْعُ أَوَّلًا وَعَلَى كُلِّ مَا أَنْ يَتَرَكَ الْبَائِعُ أَوَّلًا يَلْزَمُ
كُلَّ مَا أَنْ يَضُرَّ التَّرَكُّ أَوَّلًا فَدَكَ كَثَبُوتِ الْحِجَارَةِ لِأَنَّهُ قَبُولُ كَأَشْرَافِهِ الْبَهَائِي السَّرْحُ وَكَرَّ الْبَيْعُ لِمَعْنَى

تَرَكَهَا لَوْ جُودَ الضَّمِيرُ وَقَوْلِي وَلَمْ يَتَرَكَهَا أَيُّ تَرَكَهَا (وَالَا) بِأَنْ عِلْمُ الْحَالِ يُوجِبُهُ وَلَمْ يَتَرَكَهَا

ضرر قلها أو ضرر تركها

وكان لا يزول بالقلع فيه

الخيار كما صرح به الشيخان

في الاول والتولي في الثانية

(وعلى بائع) حيثئذ

(تبرخ) للارض من

الحجارة بان قلعهما

وينقلها منها (وتسوية)

للحفر الحاصلة بالقلع قال

المطلب بان يعد التراب

لزال بالقلع من فوق

الحجارة مكانه أي وان لم

تؤد ذكر التسوية فيها

اذاع المشتري اذ لم يضرب القلع

من زباني (وكذا) عليه

(أجرة) مثل (مدة

التبرخ) الواقع (بعد

قبض) لاقبضه (حيث خبر

مشتري) لان التبرخ

المقوف للغة

(قوله رضاء بالمخ) تدبقل

فرض كلام التولي انه علم

ضرر القلع قطع ففأية ما

رضى به ضرره وقد يكون

ضرر الترك الذي لا يزول

بالقلم أعظم من ضرر القلع

فلا يلزم من رضاء بضرو

التمتع رضاء بضرو الترك

الذي لا يزول بالقلع وان

كان اخياره بضرو اقلع

(قوله) ومقتضى (المخ) حله

حج ومم عليه على ما اذا

زال الضرر بالقلع ولم يكن

لقلعهما ذلك لأجرة فليأتمل

منه ضرر للمعبر ولم تجسد

أتركها البائع ولم يضركها (ثم) خيار للمعبر بخلاف الاول واتقاء

ثبوته أي الخيار ضمن الا فاشترى بقبوله والا بأن علم الحال هذا مفهوم القيد الاول وفيه تحمان

صور وتضمن البائع السابق وقوله أوجهه ولم يضركها هذا مفهوم القيد الثاني وفيه أربع صور كذلك

قوله أتركها هذا مفهوم القيد الثالث للرددين القيدن السابقين وفيه صورة واحدة اه شيخنا

(قوله) أتركها (البائع) وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الحبة فله الرجوع فيها ويؤد خيار

للمشتري ولا يسقط خياره بقول البائع أنا أعزم لك الأجرة والارض لئلا لا يقلل من الترك منه ولا يلزمه

تحملها لانه قول لئلا فيسقط بما هو متصل بالبيع فيه بجزء بخلافه في ذلك اه شرح مر

شوري (قوله) نعم استمر على قوله والا بأن علم الحال فلا خيار شوري (قوله) وكان لا يزول

بالقلم أي أو يزول ولكن يحتاج لمدة ثلثها أجرة بأن كانت يوما فأكثروا يومين فأكثرت على ما قاله

البيدنجي والرويان أو أكثر من ثلاثة أيام على ما في الجواهر في الأجرة عن الماوردي والذي يتجه

في ذلك أي يتجه بمتن خلاف البلاد والحال ابن حجر شوري (قوله) والتولي في الثانية) أي نظرا الى

أنه اذا علم بها وجعل ضرر تركها كان كلما في أن البائع يتركها له بخلاف ما اذا علم به ولم يضركها

لا خيار له لانه لا يطعم حيثئذ وضعف كلام التولي بأن طعمه في أن البائع يتركها له لا يثبت الخيار كذا

في شرح الروض وهو يحتاج الى تحرير وفي غرض ماضه قوله والتولي في الثانية ضعيف والمتعدد

أنه لا خيار في الثانية لرضاهما بشوهم من الضرر سواء كان بالترك أو القلع ولا يضركها بجهل ضرر الترك

لان الأصل في المتقولات حيثئذ دخل في البيع أن يأخذها البائع وقدمه أن قلعهما مضر فادامه

رضاهما بالضرر الحاصل انتهى وبعبارة الشوري قوله في الثانية ومقتضى كلام الشيخين فيها عدم ثبوت

الخيار وهو المعتمد وليأتمل وجهه مع أن الفرض وجود الضرر اه (قوله) وعلى بائع حيثئذ أي

حينئذ لا خيار للمشتري أو غيره وأجاز حل (قوله) قال في المطلب (المخ) لا يقال إيجاب التسوية على

البائع والغاصب يشكل عليه عدم وجوب إعادة الجدار على هادمه لانه قول طم الأرض لا يكاد

ينفث ويهتد الأبنية تتفاوت فالمع يشبه المثل والمجدل ينسب للتقوم شوري (قوله) بأن يعيد

التراب) فان تلقى عليه الأبنان بمثل شرح مر سم والكلام في التراب الطاهر أما النجس كالرماد

النجس والسردين فلا يلزم مثله لانه ليس مالا انتهى غرض على مر ولا أجرة عليه مدة إعادة ما ذكر

وان طالت وكانت بعد القبض كأي حل (قوله) مكانه) قد يقتضي أنه اذا لم يملأ الحفرة يجوز جعله في

جانبها كيف كان ولو لم الاعتراض أو الاعتراض لكن الظاهر أنه يسو به فيها الى الحد الذي ينتهي

اليه بقربها بالارض من المدة التي كانت عليها يحبس المكان شوري (قوله) أي وان لم تنو) ولا يجب

عليه أن يأتي بتراب آخر ليعالج إيجاب عينه تدخل في البيع نعم ان تلقى التراب كلف الأبنان بضيره

ولا أجرة عليه مدة إعادة ما ذكر وان طالت المدة وكانت بعد القبض حل فان حصل فيها نقص

بالتبرخ بعد القبض لم أره كأي في قوله وكأزوم الأجرة لزوم الارض حل وحش (قوله) وكذا

عليه أجرة (المخ) ويفرق بين هذا ومثله لأجرة حيث لا يلزم الأجرة مدة التبرخ بعد القبض لان

تبرخ في الأجرة أمر لازم فاذا كان على أجزأ قد وطن نفسه على وقوع ذلك فلا أجرة بخلاف الحجارة

تبرخها ليس لازما شيخنا وكذا في أجرة التبرخ مع تغيير المشتري وإجازه وقصة لانه باجازه

وطن نفسه على عدم الأجرة له حل (قوله) بعد قبض) ظاهره كثير حصول القبض مع كونها

مشقوقة بالحجارة وذلك بشكل على الفرق الذي دفعه في الأمانة المشحونة بها المار وقد يجب بان الأمانة

اه فلا بد حيثئذ قول الشوري وليأتمل المخ لعدم ضرر الترك الذي جعله ولا خيار بالقلم وان تولد منه ضرر للمعبر ولم تجسد

منه ثلثها أجرة تدبره منضا

دته جناية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لاقبله قال البقيني فلو باع البائع الاحجار بطريقة فهل عمل المشتري عمل البائع او يلزمه الاجرة مطلقا لانه اجنبي عن (٢٩٦) البيع لم يقف فيه على نقل والاصح الثاني فان لم يخبر فلا جرة له وانما المصلحة

ثم متعلقة بالظاهر فكانت مائة من الانتفاع مع تأني نفر بينهما لا يختلف ما حلتا من الانتفاع لان
 التجارة باطن الأرض شوري (قوله مدته) بالتبظ طرف لقوله الموت او طرف للتفرغ وقوله
 جناية خبره لان وليس مدته مبتدأ وجناية خبره والجهة خبران كما هي البض شيئا (قوله بطريق)
 أي بان باعها لمن ركا قبل الدفن ع (قوله فهل عمل المشتري عمل البائع) أي في هذا التصيل
 وهو انه يلزم مشتري التجارة لمشتري الأرض اجرة مثله مدة التفرغ الواقع بعد القبض بخلاف الواقع
 قبله كما قرره شيخنا وفي الصباح وحالت بالمدخل من باب قد مر زنته اه (قوله مطلقا) أي سوا
 كذلك بعد القبض اقبله اه عن (قوله لانه اجنبي عن البيع) أي بيع الارض والاجنبي جاني
 على البيع مضمونة بخلاف جناية البائع لانها كالأجرة فلا تضمن عليه شرح مر (قوله لم يقف)
 أي في جواب هذا التردد وقوله والاصح الثاني للظاهر أن هذا من كلام الشارع لأن من كلام البقيني
 كابدل عليه عبارة مر وهذا ادفع ما يقال إن في كلام الشارع تنافيا حيث قال لا يقف فيه على نقل
 ثم قال والاصح الثاني وحامل الدفع أن الأول من كلام البقيني والثاني من كلام الشارع وهذا أولى
 من قول بعضهم قوله لم يقف فيه على نقل أي في كلام الشارع وقوله والاصح الثاني أي راجع عند
 الثاني لانه بناء على أنه من كلام البقيني فتأمل وفي اط ف أن قوله والاصح الثاني من بينه كذا
 البقيني ويصرح بكونه من كلام البقيني قول مر كما هو أصح احده "ين في كلام البقيني لان جاني
 أي الاجنبي مضمونة مطلقا اه (قوله فان لم يخبر) أي بان كان عالما بها (قوله فلا جرة له) في
 الشوري انظر وجه عدم وجوب الاجرة مع العلم دون ما اذا خبره وقرره شيخنا حرف وجهه قد قال ان
 اقدمه على البيع مع علمه بالخلل يقتضي رضاه بشغلها مدة التفرغ وأما في صورة ما اذا جهل الخلل
 وكان لا يضر القلع فانه ليس هناك مدة تقابل بأجرة كما يقيد به فيما مضى وأما في صورة ما اذا جهل
 الحال وتركها البائع فلا جرة عليه لنفسه (قوله ولو بعد القبض) لاجابة الى لانه من المعاون
 الاجرة لا تكون الا بعد القبض لأن يبدل الاول الحال ويمكن ان يكون بيانا للواقع اه شيخنا (قوله)
 وكذا جرم الاجرة له لزوم الارض قضية هذا التشبيه أنه ان حصل العيب بعد التسوية قبل القبض
 لا يجبر أرشه على البائع او بعده وجب لكن قضية قول سم على حج فياقله عن شرح لرضي
 قوله وظهر أنه لا أرض يضاعف الفرق ع (قوله أولى) لانه لا يلزم من النقل التفرغ لانه
 ينقله من عمل الى آخرتها وأيضا التصير بالنقل لا يشمل مدة حفر الأرض واخراج الحجر من تحت
 الظاهر ع (قوله ويدخل في بيع البستان) وكذا في رهنه فلا خلاف في بعض كتب ولا يان
 شريف ثم البناء الذي في البستان لا يدخل في رهنه لانه ليس من مباحه ويبنى دخول الثانية بيت له
 شوري فان قلت ان البستان مساهلة أرض وشجره بناء والكلام في الفاظ كتبت غير مساهلة
 وأجيب بأن المراد بالبناء البناء الداخل في البستان كما يهيم من قوله وبناء فيما هو الذي من مساهلته
 الميطه (قوله وقرية) وكذلك يدخل في بيع أرض البستان والقرية بما فيها من بناء وشجره ولا
 يؤمنه كلام شارح البهجة سم ومثله مر قال في كل الجلال وعمل دخول الأرض فهذا كذا في بعض
 محسنة فان كانت لا يدخل ولا يسقط بمقابلتها من اثنين فانه شيخنا مر اه (قوله لا مزروع) ثم

التفرغ ولو بعد القبض
 وكذا جرم الاجرة لزوم
 الارض لوبي في الارض
 بعد التسوية عيبها قاله
 الشيخان واستبعد
 السبي وتصير بالتفرغ
 أولى من تصير بالنقل
 (و يدخل في بيع بستان
 وقرية أرض وشجره بناء
 فيها) لثباتها لزمزراع
 حولها لانها ليست منها

(قوله دخول السابقة)
 متعلها وكذا متعلها
 الذي توقف عليه نفع
 متعلها اه مر وسم والمراد
 من السابقة الآلات الخشب
 التي يستقي بها من البئر
 قد دخل في بيع البستان
 ومع ذلك لا تدخل في بيع
 البئر استقلا وان أثبتت
 وبنت كما صرح به ع
 مر في فتايل فانه نص
 على دخول آلات البقينة
 في بيعها ففرق ع (قوله نفسه)
 يشاهد بين آلات مدف البئر
 أعني العدد المديد حيث
 لا تدخل على استظهاره
 بأن الانتفاع بالبقينة
 يتوقف على تلك الآلات
 مثلها مع دخولها في المسمى
 عرفا بخلاف المدق اه

فعل هذا كان المناسب دخول آلات التي
 تدبره تأمل تدبر ما يأتي للرشيدي قد ينحل هذا الاشكال

(و) يدخل في بيع (دار)
 هذه الثلاثة أي الأرض
 والشجر والبناء التي فيها
 حتى جامعها (ومثبت فيها
 للبقاء وبما له) أي ثبتت
 (كأبواب منصوبة) لا
 مقفولة (ومثلها) يفتح
 الحاء واغلقا المثبتة
 (وابانات) بكسر الهمزة
 وتشديد الجيم يابضل فيها
 (ورف وسل) يفتح اللام
 (مثبتات) أي الابانات
 ولرف والسل (وحجري
 رحى) الا على غلق
 (الثبت) ومفتاح غلق
 (مثبت) وبرقعة نم للماء
 الحاصل فيها يدخل بل لا
 يسع البيع الا بشرط دخوله
 والا اختلط بما للشجرة بما
 البائع واقتض البيع وذكر
 دخول شجر القسرية
 والدار مع تثبيت الابانات
 بالابواب من زبادي (لا
 منقول كدلو وبكرة)
 يفتح الكاف واسكانها
 مفرد بذكر يفتحها
 (وسرير) وحمام خشب
 فلا يدخل في بيع الدار
 لان اسمها

(قوله بخلاف الاقبال)

ظاهره ولو كانت مقفولة
 الباع على أبوابها ويمكن
 أن يجري فيها ما جرى في
 وتر القوس من المجمع تدبر
 ومع ذلك اخلق الشرحان
 عدم الدخول فيها أعنى
 القفل ومفتاحه وصرح

جج بعم دخول الوتر في ظاهر الدار مما حكا

لمصرح به المصنف من عدم دخول المزراع ونحوها لوقال بمقتضاها لعدم اقتضاء العرف دخولها
 ولهذا لا يعتد من حقل لا يدخل القربة دخولها مرعش (قوله ويدخل في بيع دار) مثلها الخان
 والحوش والوكالة والري يتوهم منه الحاق ربيع بذلك فراجعه قل على الجلال ولو باع علوا على سقف
 فهل يدخل السقف لا يمتدح موضع الفراك لأرض ولا يدخل ولكن يستحق الانتفاع به على العادة لأن نسبته
 إلى السفل أظهر منها للعلو والإرساء الثاني كآفتى به في خلاف لما أفتى به الجلال من الدخول اه و يظهر
 فائدة عدم الدخول فيها لو ائتم السقف فانه يأخذه البائع بمسئله له ولا يكلفه إعادته وفيما لو لم يضر
 من صاحب العلو صاحب السفل فانه يضمنه كذا ذكره ائلف خلاقن شرح مرعش (قوله حتى جامعها)
 ابتدائية والخبر معروف أي حتى جامعها يدخل في بيعها لا علاقة لان عطف الخاص على العام إنما يكون
 بالوفاة لا اعتراض على المصنف شرح مرعش لخصا والاولى أن يكون من عطف الجزء على الكل
 فلا حاجة إلى جعل حتى ابتدائية مع حذف الخبر وانظر لمنص عليه وبعبارة مرعش قوله حتى جامعها فائدة
 فيها فلا حاجة إلى تقييده بل ثبتت على أن التقييده يفهم من قوله الآتي وحمام خشب اه (قوله
 ومثبت فيها ببقايا) فتية اختصامه بالدخول في الدار عدم دخوله في بيع البستان فليحذر شوري
 (قوله وبما له) المراد اتباع حاله كالمستقل توفع عليه للمثبت (قوله كأبواب منصوبة لا مقفولة)
 بخلافه لاراد الرب والكل أن لا السقف فانه يدخل وإن كانت منفصلة لان العادة جارية بانفعال ذلك
 بخلاف باب الحل (قوله يفتح الحاء) في المختار الحلقة بالتمكين حلقه الدور وكذا حلقه الباب
 وحلقه القوم والجمع الحلق يفتح حتى على غير قياس قال الاصمعي الجمع حلق كبيرة وبدروضة
 وضع وسكى بوس عن أي عمرو بن العلاء حلقه في الواحد يفتح حتى والجمع حلق وحلقات قال ثعلب
 كلم على صنف قال أبو عمرو والنشابة ليس في الكلام حلقه بالتحريك أي قولهم هؤلاء قوم حلقه
 الذين يحلقون الشعر جمع حائق ومثله في المصباح (قوله مثبتات) ظاهره ولو لم يربط للسور والرف وفي
 كلام بعضهم ما يقتضي أن الرف والسور لا يدخل في جعلها مثبتين من تسميهما أو بناهما كاقربه شيخنا
 ح ف ومثله في حل وهو المصنف (قوله ومفتاح غلق) أي ضبة بخلاف الاقبال المقفلة فانه لا يدخل
 هو لا مفتاح بها كذا ذكره القوس كقوله حل وقال قل على الجلال ويدخل وتر القوس في بيعه
 والمثبت لعدم دخوله وأشار بعضهم إلى الجمع بأنه إن بيع وهو موجود دخل وتره والا فلا راجعه
 وعلى مر في شرحه دخول الخبر لا على ومفتاح الغلق المثبت لانها ما يباع ثبت قال الرشيدى عليه
 لانها ما يباع ثبت أي مع كونها لا يستعملان في غيره لا يتوقع جديد ومعالجة متأنة فلا رد
 نحو علو والسكر تمامه قد تقدم بهذا الم الجواب عما وقع السؤال عنه في حدس الشيخ كما في حديثه
 من أن هذا ما يدخل في حل هل تدخل آتة التي تدق بها أو لا هو أنها لا تدخل لانها كانت تشمل فيه
 تشمل في غيره من غير علاج وتوقيع فهي كالبيكرة وهذا لا أخذنا في مما لم يملكه الشيخ في الحاشية
 كالأغنى (قوله لم الماء الحاصل في الخ) هو مفهوم قوله ويرى ما لا يمتدح للاستدراك ولو قال بخلاف
 ما لها لكان أول مرعش (قوله الا بشرط دخوله) ولو بيعت متفلة ولا بد من معرفة العاقبين قدر
 ما في البر من الماء ولو ادعوا دعوا دعما كذا قل سم عن شرح الروض وقرره ح ف وكالما فيذكر
 المعائن الظاهرة كاللحم والنور والسكر يت بخلاف الباطن كالذهب والفضة شوري (قوله وانفتح
 البيع) مراده أن لا بشرط بطل البيع لانه مع ثم انفتح شوري أي فالمراد لا تقاض عدم المصلحة
 وبعبارة مرعش أي أن لا في الانفتاح لانه انفتح بمجرد الاختلاط (قوله لا منقول) أي غير تامة

بيع (دابة نملها) لاصاله
بها الا ان يكون من نحو
فئة كربة البعير (لا) في
بيع (ريقن) عبدة أو ثمة
(ثبابة) وان كانت سارة
العورة فلا تدخل كالا
يدخل سرج الدابة في
بيها (د) يدخل في بيع
(شجرة) بقيد زونه
يقول (رطب) ولومع
الارض بالتصرع أو ثمة
(أغصانها الرطبة وورقها)
ولو يابسا أو ورق ثوت

درس

مطاعا مكان البيع أو
بشرط قلع أو قطع أو بقاء
لان ذلك يعينها بخلاف
أغصانها اليابسة لا تدخل
في بيعها لان العادة فيها
القطع كالخمر (وكذا)
يدخل (عروقها) ولو يابسة
بقيد زونه يقول (ان)
بشرط قطع والا فلا تدخل
عملا بالشرط (لامرغها)
بسرالاه

(قوله وكذا عروقها)
فالمشترى أخذ العروق
وان تولد منه حسم بناء
الارض بالبيع بذلك لا تقصير
من المشتري في أخذ حقه
اه عرض على هر (ربما)
(قوله ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم)
ولا يجوز له ان يبيع حقه من
الارض بالبيع بالارض بالارض
ولا يجوز له ان يبيع حقه من
الارض بالارض بالارض

(قوله لا يتاوها) أي شرعا والافالكلام في ألقاظ تقابل غير مباهة أي القوي وان كان مباهة
شرعا (قوله ويدخل في بيع دابة نملها) أي المسمى كقوله السبي وغيره ويدخل عليه التسليل سواء
كانت الدابة من الدواب التي تنمل عادة كالخيل والباغال والجرأ أولا سمع ع (قوله لاصاله بها) أي
مع كون استعماله لمنفعة تعود على الدابة فلا يرد عدم دخول القوط والخاتم والخرامع اتصالا بالبعد
عش على هر (قوله كربة البعير) وهي الحلقة التي تجعل في أنفه أي نملها يدخل بامكن من أحد
التقدم لعدم المساعدة بذلك فهو رابع للثمن والمشتري منه لكن تعساقا من من ذهب وأنها
من ذهب قال شيخنا وكذا أصح من ذهب ولا نظر في أنه تعدى بالاصح لانه كالجزء منه ومن ثم لا يضر
وان كان الفخ ذهب حل (قوله لا في بيع رقيق ثبابة) وعلى هذا فهل يلزم البائع ابقاء ثبابة عورته
الأن يأتي له المشتري بشرطه نظرو بدل على عدم اللزوم جواز رجوع معبر بشار العورة كما
تقرر في باب العارية سم على ابن حجر هـ قول لو تضمنر على المشتري ما يستر عورته عقب القبض
ولو بالاستحجال لا بعد بقاء ردم سائر العورة للبايع بأجرة على المشتري ع ش على هر (قوله كادخل
مرج الدابة الخ) وكذا لا يدخل الاحكام والاقطود ولا البرذعة والاحرام قل (فريق) اشترى
سكة فوجد في جوفها جوهره فهي البائع ان لم يكن عليها أو لم تكن الا لقطعة قل (قوله ويدخل في بيع
شجرة) أي منفردة أو مع عملها تصر بها أو مع فاكها مشاملة ثلاث صور بيعها وحدها أو ببقائها
أوهما معا فإذا بيعت الارض وحدها كانت الشجرة تابعة لها وأصلها معها لكن قولنا ان بعد
لا يفرسها يتأهب بيعها وحدها فقط وهذا أي بيع الشجرة مع الأصل السادس وأما بطول الكلام على
وتقدم شجرة أصول (قوله أغصانها الرطبة) هذا القيد جار في كل من الأغصان والورق والعروق
فيخرج اليابس من كل منها فلا يدخل في البيع على العمدة وقوله ولو يابسا ضعيف ومثل الأغصان
المعروق هر وقوله وورقها شمل ورق الثبلة والخنا ومحل كون الفرقة الموجودة عند بايع البيع
كانت الفرقة معورق وأما إذا كانت ورقا كانها فاتها تدخل في البيع بناء على أن الثبلة والخنا من الشجر
وكذا إذا قلنا انهما من أصول البقل فتدخل الجزء الظاهرة في البيع ويخص كونها البائع بغيرها ولو
ملخصا (قوله أو ورق ثوت) هذا من جملة الغاية وهي بالنسبة إليه لاراد على الوجه المضمّن في جملها
أصله مع شرح هر وورق الثوت الأبيض الاتي الميمية شجرته في زمن الربيع فيخرج من أغصانها
لا يدخل لانه بعد ثباته بدور القروالتوت بناء على الصريح في قوله لا يملك الثبلة في شجرة (قوله لا
كان البيع الخ) هذا التصميم انما هو في بيعها وجعلها كالمشترى في البيع ولو لم يكن له نصيب في
شرط القلع وكذا يقال في قوله ان لم يملكه فله في قوله ان يملكه في قوله ان يملكه في قوله ان يملكه
المواضع الثلاث في كلام المصنف في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه
القلع ولا التوقيع كما سيأتي في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه
فذلك لا بد منه) أي في ذلك وحدها في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه
لأنه لا بد من ذلك في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه
التي لا بد من ذلك في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه
المادة التي لا بد من ذلك في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه
كامل الذي يرضى له (قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه
التي لا بد من ذلك في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه في قوله لا يملكه

أي موضع غرسها فلا بد خل
في يمينها لأن اسمها لا يتناول
(د) لكن المشتري (يقتنع
بما يثبت) أي الشجرة تبعا
لها (ولو أطلق بيع شجرة
بأية لزم مشتريا فلها)
للمادة فلا شرط قلها أو
قطعا لم يوافقها وأبقاها
بطل البيع وما تقرر علم أن
بيع الشجرة لا يثبت بدخل
فيما غرسها وورقها مطلقا
وعروقها أن أطلق

(قوله فلأراد المشتري الخ)
هل ولو كان مستورا للعارض
ترابها تأمل والظاهر أن
له الحق أن يظهر عادة
تأمل

(قوله أي ماسما من
الارض) أي من أصلها
كما عبر به قول على الجلال
(قوله هذا علم من الحق
بالدولي للمسلم من الحق
بالدولي عموم الازالة عند
الشرط لا خصوص كون
الازالة بواسطة المشرط

(قوله أي من قوله رطبة)
فيه أن رطبة لا يثبت من
ذلك لعل الأنسب أن ذلك
علم من عدم ذكره في مقام
البيان شيئا مخالفا فيه للرطبة
البابية الا لزوم القطع حالا
عند الإطلاق وحيث كان
الابواب موجبا للقطع قد
أفاد عدم الانتفاع بالمترس

في حلقها فلأراد المشتري حفره من الارض ليتوصل به الى زيادة ما يقطعه لم يكن (قوله أي موضع
غرسها) أي ماسما من الارض ويمتد الى عروقها فينتع على الباقي أن يقتنع بما يضر الشجرة
وفيه أنه يلزم من ذلك أن يتجدد في كل ساعة لا يشتري استحقاق لم يكن له ورده بأنه لا مانع من ذلك
لأن الباقي بمقتضى بيعه لا يضره قطع حل ودفع لزيد على حل هذا اللزوم بقوله لأنه متفرع
عن أصل استحقاقه والمنتع انما هو بمقتضى استحقاق مبتدأ كأصح به حج ولا بد منه في دفع
الاشكال (فرع) لو ثبت من الشجرة حول أصلها فخالها من غيرها استحقاق إبقائها كأصلها
ويجوز كلف الشجرة والعروق الحادثة شوبري قال در ولو تفرع عنها شجرة أخرى استحق
إبقائها ذلك لا أصل سواء أعل استخلافها كما وز أملا (قوله لأن اسمها) أي الشجرة لا يتناول فيه
نظر لأن هذا الباب معقود لما يتناول غير اسمها الآن قال المراد اسمها الغوى وما يتناول هو اسمها
عرفا وهذا غير اسمها الغوى حل قوله لا يتناول أي عرفا (قوله لا يقتنع) أي عما من غير أجرة
ما ثبت في الانتفاع التعلق بالشجرة على المادة فليس له إلزام تحتها لضررها بالباقي كما قاله
عش على در وبعبارة قول على الجلال لكن يشتحق المشتري منفعة لا يمتنع أن له اجازة وأرض
منافع فيه وأجازه بل يمتنع أن له منع الباقي أن يفعل فيما يضر بالشجرة بخلافه لا يضرها فله فعله ولو
بحوزم (قوله ما يثبت) فان قلت أو اقلعت لم يجز له عادة بدخلها مطلقا بل ولا إعادتها هي وان ربح
عودها على الأوج من تردد لزركتي إيجاب قال سم قال شيخنا در وإذا قلت أو اقلعت
ولم يضر وأراد إعادتها كما كانت له الرد أو فرعه عش على در ثم قال وقوله وإذا قلت أي ولو بفعل
الشتر حيث كان لضرر كأنهم من قوله لم يضر وقوله لم يضر أي ويرجع في ذلك إليه اه وحل
استحقاقه من باب العارية اللازمة أو الاجارة جري ابن الرضا على الثاني وفي الإيجاب الذي يشه
الأول شوبري وبعبارة قول على الجلال قوله ما يثبت الشجرة وخلفها. ثلها وان أزيلت وكذا ما ثبت
من محل قطعها لعودها بعد قطعها كان حية نيت ولا فلا وليس له غرس بدخلها مكانها ولا إبقاؤها
ان جفت ووصل غرس بها في حياها ولا يطالب المشتري بقطعه الا ان زاد على ما تقتضيه عادة
أغصانها (قوله ولو أطلق بيع شجرة الخ) مفهوم قوله رطبة وإشارة إلى أن في المفهوم تفصيلا وهو أن
البابية أن يبيع بشرط الإبقاء فسد البيع أو بشرط القطع أو أطلق مع البيع ويلزم القطع
في صورته بشرطه والقطع في صورته بشرطه في صورة الإطلاق ولا يقتنع المشتري بغرسها بخلاف الرطبة
في هذه الامور الثلاثة وهي بطلان البيع بشرط الإبقاء ولزوم قطعها عند إطلاق بيعها وعدم انتفاع المشتري
بغيرها دونها في دخول الأغصان والورق والعروق (قوله لم يضر مشتريا فلها) ظاهره أن قطعها
غيره كمن أن يضره كالبعض منه الآن بقول عمل لزوم القلم إذا كان بقاء الأصل مغربا بالباقي (قوله
لزم لولا) متناع من الحق بالاولي الآن يقال أي في توطئتها بعده فنام (قوله بطل البيع) أي
ان لم يكن له غرس في إبقائها كوضع جنس عليها عش (قوله وما تقرر علم الخ) أي من قوله رطبة
ومن التعليل بقوله لأن ذلك يثبت من قوله بدخل فيه أغصانها وورقها مطلقا من التعليل وقوله
وهو قوله الخ على من رطبة بطل في المفهوم تأمل ومصدق يقال عليه لظهر تنقيح الشجرة بكونها
رطبة قائمة على أن التلوي من رطبة بطل في المفهوم تأمل ومصدق يقال عليه لظهر تنقيح الشجرة بكونها
للغرس ثم يخالفان في التفصيل الذي ذكره في العروق بقوله وكذا عروقها الخ وفي قوله لا يقتنع
بما يثبتها تنقيحها لم يذكره فقط (قوله وورقها مطلقا) أي بشرط القطع أو الإطلاق أو الإطلاق
منه للمردن الإطلاق بدليل ما بعده ولا يصح أن يراد به ما يشل التعميم في الورق والأغصان بالرطب

والبايس من كل منها لذيمعد أن تكون الشجرة تاياسة والاغصان أوالأوراق رطبة قبل على الجلال ولواستنى لنفسه شجرة من يستأن باعه لم يدخل للقرس في الاستئان وله الانتفاع به كما مر وحمل النبات كقرس الشجرة (فرع) لوقطع شجرة فوقعت على شيء فالتفت مضمنة ان علم به كان قائله شيخنا هر وقال حج وغيره بالفتيان مطلقا لأنه من باب الالتاف ولا دخل لشرط العرف فيه فراجع قله (قوله أو شرط القلع إلخ) بخلاف شرط الإبقاء فإنه مبطل لما مر بخلافه في الرطبة وقوله وان المشتري لم يهذهل من قوله ولو أطلق بيع شجرة الخأى من قوله ما بقيت (قوله ونمرة شجر يسج) قد يتوهم أن هذا شروع في بيع الخمار الذي هو القسم الثاني من الترجمة وليس كذلك بل هو من تقديراته لما تكلم على الاغصان والورق والعروق شرع بتكلم على الفرع من حيث التبعية بعده بالكنز تكلم على بوجه أعين التبعية والشرط وعلى كلهما الفقرة ليست مبيحة بدليل أنها قد تكون للبايع بالشرط وإلزم يظهر منها شيء وكذلك قد تكون للشرى وبدليل عدم التفصيل بين بدو التصالح وعدمه وأعماله الشجر وحده وأما بيع الفروع وحدها أو مع الشجر فسيأتي شيئا والمراد بالشرع ما يشمل السموم كورد والبايسين والمرسين ومثله شجرة البقل التي تؤخذ صرعة بعد أخرى وتقدم عن السمرى أن الباذنجان والبطيخ من البقول والظاهر أن مثلهما البامية أه حل (قوله ان شرط لا دهم) أي شرط جعلها أو بعضها للمعين كالنصف شرح هر (قوله ظهرت الفرة أم لا) قد يقتضى أنه يصح أن تشرط للبايع بل عدم وجودها أصلا وهو ممنوع بل هو فرع الوجود كما هو الفرض لتفسيره ظهور بالتأخير وعدم الظهور بعدم ذلك فقوله ونمرة شجرة أي موجودة ع ش ملخصا (قوله بتأخير) أي ولو لبعضها وان لم يرد في غير وقتها كموثبة إطلاقهم خلافا لما وردى وان تبعه ابن الرقعة شرح هر أي حيث قالان تفتت قبل وأنه فلهم شترى والألف بائع (قوله أو بدونه) أي بدون التأخير لعدم انصاف نمرة غير النخل بل يأتي في تعريف التأخير وليس المراد أنه يتبع بالتأخير ولكنه لم يوجد ع ش (قوله لانور هل) النور بقع النون الزهر على أي لون كان شرح هر وقال ع ش قلاعن المختاران الزهر بفتحين وفي الصالح زهر النبات نوره الواحدة زهرة مثل نمرة وقد قطع الهاء قالوا ولا يسي زهر اخي يفتح (قوله وتناثر) أي بلغ زمانا يتناثر فيه النور عادة وان لم يتناثر بالفعل حل (قوله كمشش) بكسر ميمو كفتحهما وفي النهاية لابن الأثير أنه بتثنية اليمين (قوله لبايع) لكن إن لم يعلم المشتري بنحو البايع ليس رؤيته تخبره ع ش يرى ويصدق البايع في البيع وقع بعد التأخير ع ش تكون الفرة هل دخله ولا دخله كانت الفرة موجودة قبل العقد أو حدثت بعده فالصدق البايع على الاصح عند الشارع خلافاً لغيره (قوله ولعسرافراد للشاركة) المراد بالأفراد الغيبة أي لعسر يميز نصيب المشتري في الشاركة أي الخلفة أي اذا قلنا ان الظاهر للبايع وغيره للشرى فلاضافة على معنى في والمراد أن شأنه عسر الأفراد لا ينافي قله لا يصير أصلا كما لو ظهر في شجرة واحدة من أشجار وهو معطوف على قوله كأي ظهور إلخ أي القياس على ظهور كلها ولعسرافراد وهو قياس أدون (قوله بالوجه المذكور) أي بالتأخير وما صد (قوله لاسم) أي في قوله في تحليل دخول الاغصان والورق لأن ذلك يصحها كالورق حل ويدرئ (قوله لم يخر الصحين) معطوف على مجموع الملل الثلاثة فهو راجع للمل على الثلاثة (قوله أرت) بالتخفيف والتشديد لأنه يقال في الفعل أرت النخل من باب ضرب وأمره بالتشديد حتى كان المختار ع ش وأنه لأنه اسم جنس جمعي يجوز تأنيثه قال تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية وقال تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر (قوله فشرتها بالبايع) هلا قال له يرجوع التمهيل ولعله أظهر من ذلك

أو شرط القلع وان المشتري لا يتبع عسرها (ونمرة شجر) هو أعين من قوله نخل (مبيع ان شرط لا دهم) أي التبايعين (هه) أي عملا بالشرط ظهرت الفرة أم لا (والا) بان سكت عن شرطها لو احدهما (فان ظهر) منها (ثنى) بتأخير نمرة نخل أو بدونه في نمرة لانور لها كسوت أوها نور وتناثر كمشش (هه) أي كلها (لبائع) كما في ظهور كلها للغيره بالأولى ولعسرافراد للشاركة (والا) بان لم يكن ظهور بالوجه المذكور (هه) أي كلها (للمشتري) لما مره وتكرر الصحيحين من باع نخل فبأرت فشرتها بالبايع

(قوله على مجموع الملل الثلاثة) لأنه الأربع والرابع القياس

الافراد راجع لماذا اختلف الجنس اجماع وعبارة اطراف قوله لا تقطع التبعية هذا لتبعية عام وقوله
واختلاف زمن الظهور أى فيما يأتى فيه الاختلاف من الجنبين والبسنتين وقوله باختلاف ذلك أى
المجموع كالأمر المقدر اهـ **(قوله باختلاف ذلك)** الاشارة واضحة على أنواع الاختلاف الأربعة من
حيث تعلقها بالماله الأولى وعلى اختلاف الحال والجنس من حيث وقوعها على الثانية فالأولى شاملة
للاربعة والثانية لاثنتين منها وأما الثالثة فهي شاملة للأربعة أيضا وقال بعضهم قوله واختلاف زمن
الظهور باختلاف ذلك أى الجنس والحال والبسنة والعقد فان قلت لا يلزم من اختلاف مذكر
اختلاف زمن الظهور لانه يمكن اتحادهم مع اختلاف ماذ كقولنا الفرض أن زمن الظهور يختلف بكم
ذكره الشارح بقوله والظاهر من ذلك أى أحدهما لم فعل هذا يكون كلا واحد من المثلثات
للمسور الاربعون جعل الثانية علة لاثنتين منها لم ينظر لقوله والظاهر من ذلك المثلث **(قوله لم يخرجه)**
عن ذكر قوله غالبا فكان عليه أن يقول ويخرج أو يترك التقييد بغالبا قال الشورى وهذا لا يتبين
يجوز أن يكون استمررا كاعلى قول المتن فلكل حكمه بل هذا أول **(قوله لم يخرجه)** علم آخر أى
ظهوره لا يفرض أنه موجود **(قوله لانه من ثمرة العام الأول)** أى الظاهر ذلك فاعدا للحال ان
التخل لا يعمل مرتين ومقتضى ذلك أنه لو تحقق كونه حلالا آخر لا يكون البالغ بالتبعية بل لشئ
وقد دفع ذلك الشارح بقوله ولحقا للنادر بالأعم الغالب بالنسبة للجنس أى الغالب والاختلاف
يعمل في العام الأمرة واحدة فواجب منه ولو توفا على خلاف ذلك لاعتبر به ولو اطرحت عادة بأن
كان يعمل مرتين دائما حل وحديثه يكون مستقيا من اتحاد الحال **(قوله للنادر)** وهو كونه حلالا
ثانيا لا أن كونها تحصل مرتين في العام نادر وقوله بالأعم الغالب وهو كونه من ثمرة الحال الأول ان
الغالب لا يعمل الأمر واحدة في العام **(قوله في حكمه)** أى لانه السابق وتوفا فيه أى في الحكم
السابق وهو أن ما ظهر من ذلك البالغ وما يظهر للشئى حل أى لانه يعمل في العام مرتين فكت
الأولى البالغ والثانية كالمشترى في قوله والابان تعدد الحال فلما راجع حكمه السابق في قوله لا
فلكل حكمه وفي كلام بعضهم ما يقتضى أن الضمير للثنتين والعنب ويؤيده قول الشارح دلل بها
أسوة في التوقف في العنب أى دون الثنتين الذى توفا فيه وهذا واضح لوقال الشارح في الحكم السابق
والانضمير حكمه يرجع للثنتين أى جمعا وحكم العنب حكم الثنتين المستفاد من ذلك تعدده وحديثه يكون
الشارح أقام الظاهر مقام الضمير حل أى لانه إذا كان الضمير في توفا فيه راجعا لحكمه بالنسبة
للعنب فقط فيكون قول الشارح فيما يأتى في التوقف في العنب أقام الظاهر مقام الضمير حيث أنه
حيث كان للناس أن يقول في التوقف فيه لانها ما حيث لم يتوفا الا في العنب هذا يمكن حيث
أى يكون قوله فيما يأتى في العنب بدلا من الضمير في قوله وتوفا فيه وما بينهما اعتراض وهو
بعدم الفصل والأولى أن يكون الضمير في فيه راجعا للحكم بالنسبة للثنتين والعنب بدلا من قوله الت
فيما يأتى **(قوله وتوفا فيه)** أى بعد أن سؤ يا بينهما نقل عن التذيب فالسورة منقولة عن التذيب
والتوقف من عندهما فالتاقي والذى يؤخذ من كلام الرملى أن التوقف إنما هو في العنب لانه حكم
الذين حكم وفاق كما يدل عليه قول الشارح ولعل العنب نوعان وسكت عن الثين وبلد ما يتخلل
الشارح ما يتاخر ولا يتاخر قوله في العنب لانه اظهر في محل الاشعار للاصلاح والتوقف في أخيه
في سبب الحكم وهو تعدده في العام كما يدل عليه قوله ولعل العنب نوعان لان المراد بالغ
بين القولين والتذيب ناظر للنوع الذى يعمل في العام مرتين والتوقف ناظر للنوع الآخر لكن
لما كان يلزم من التوقف في سبب الحكم التوقف في الحكم جعل التوقف في الحكم اهـ **(قوله ليدل)**

باختلاف ذلك واتقاء
عسر الافراد بخلاف
اختلاف النوع نعم لو باع
مخلو دق ثم راحه ثم خرج
ظلم آخره فالبائع كالمسرح
به الشخصان فلا لانه من
ثمرة العام الأول فلتلحقا
للنادر بالأعم الغالب واعلم
أنها سؤ يا بين العنب
والثين في حكمه السابق
فقلع عن التذيب وتوفا
فيحوى

(قوله من حيث تعلقها)
بإشارة بذلك وبمع
لأن المراد تعلقها أى كذا
باختلاف قوله لم ينظر
لقوله والظاهر لكن
حيث لم ينظر لاتكون
إليه الثانية القاصرة على
الحال لانه لا يلزم من
اختلاف الجنس اختلاف
زمن الظهور تأمل

هـ
و
هـ
د
هـ
هـ
هـ
هـ
هـ
هـ

الفتح أي فسحه الحاكم
تضمن اضافته الاضرار
بأحد هاتين صاح الضرر
فلا نسخ كانهن من قول
وتنازعا وصرح به الاصل
ايضا لانه متى صاح
الضرر فلا تنازع (ولو
اتصن شرط بصفة شجران
البائع قطع للشر (أو
سقي) للشجر دفعا للشر
للشترى

(فصل)

في بيان بيع الثمر والزرع
وبدق صلاحهما (جاز بيع
ثمران بدالصلاحه) وساقى
تصديده (مطلقا) أي من
غير شرط (و بشرط قطعه
أو باقيته) خبر الشيخين
والفتا لم يتبينوا الثمر
حتى يبدو صلاحه أي
فيجوز بعد بدقه وهو
صادق بكل من الاحوال
الثلاثة والمعنى الفارق بينهما
أن العادة بعده غالباً وقوله
سرع اليه لضعفه فيوثق
بقله الثمن وبه يشتر
قوله **بما** رأيت أن منع
لله الثمرة فم يستحل
أحد كماله شيء (والا) أي
وان لم يد صلاحه (فان
بيع وصده) أي دون أصله
(لم يجز) للخبير المذكور
(الا بشرط قطعه) فيجوز
اجتماع شرطه السابقة في
البيع من كونه مياستمتا
بالغير ذلك (وان كان أصله لشرى) فيجب بشرط القطع

والضرر عن كل منهما كالمال شيئا لزم وهو المضمحل خلافا لما في شرح الاشراء (قوله الاضرار)
أي بالنظر لحقهما وان حرم من حيث حق الله تعالى فتنى عدم الجواز التمتع وعدا في الرشد للضرر
عن نفسه قل (قوله فسحه الحاكم) المتمدن الذي يفسخ هو للضرر حل وعش وقل على
الجلال وما قبل مما يتجمله ضعيف فاحذره

(فصل في بيان بيع الثمر والزرع) أي وما بدق كرم ذلك من قوله وعلى البيع ما بد صلاحه إلى آخر
الفصل (قوله ان بد صلاحه) ولو حقه في بستان بان بلغ صفة يطلب فيها غالبا حل (قوله أي من غير
شرط) بينه أنه ليس الغرض من الاطلاق التعميم وهذا ان لم يغل بطلب اختلاط حالته بوجوده ولا
غلاب من شرط القطع كاستدركه حل (قوله وبشرط قطعه) أي اذا بيع وحده فهو المشتري إذا
بيع مع أصله فلا يجوز بشرط قطعه على قياس ما يأتي وان أوهم تفصيله ثم عرهم بان ذلك عدا
شوري قال سم فان باعه بشرط قطعه فأخلفه فباع بخلاف ما لو باعه بشرط قطعه فلما
أخلفه لشرى (قوله أي فيجوز بعد بدقه) لان مفهوم الغاية يمتنع به حل (قوله وهو) أي
الحديث صادق بكل من الاحوال الثلاثة أي لان الحديث في تأويل نكرة بعد الثاني أي لا يجوز بيع
للشترى فيكون عاما وبعبارة عن وهو الحديث صادق بعدم الصحة قبل بدق الصلاح في الاحوال
الثلاثة لكن يخصه الاجماع بشرط القطع كما يأتي اه وكذلك مفهومه صادق بالصحة في الاحوال
الثلاثة (قوله والمعنى الفارق بينهما) أي بين ما بد صلاحه وبالب بد صلاحه عش (قوله فيوثق)
أي لو صحته (قوله وبه) أي بهذا المعنى الفارق بشرط قوله **بما** رأيت ان لا يظا هرا ذلك
من صحة الحديث للتقدم حل ويصير رجوع الضمير للفوات أيضا كقوله الشوري (قوله أرأيت)
أي أخبرني يا باقر وقوله ان منع الله الثمرة أي سلب عليها العادة أي فان منع الثمرة لا يكون غالباً
الا عند عدم بدق الصلاح لضعفه فيثب حل والعادة الآفة (قوله فان بيع وحده) أي على شجرة
ثابتة أخذها ما في أموال كانت على شجرة مقطوعة فسيأتي أنه لا يجب شرط القطع مخرج بالبيع ان
والزمن فلا يجب شرط القطع فيها ووجه ذلك أنه بتقدير تلف الثمرة بجائعة لا يوثق على
شيء في مقابلة الثمرة وكذا المرهين لا يوثق عليه الا بعد التوثيق ودينه باق بحاله بخلاف البيع
بتقدير تلف الثمرة بعاهة يضع الثمن لاقابلة شيء فاحتج فيه بشرط القطع لآمن من ذلك عش
على م (قوله للخبير المذكور) أي خبر الشيخين (قوله الا بشرط قطعه) أي حالا ولا شيء
المادة في بزم لشرى القطع فوراً ولا جرة عليه ولو تأخر ولو بغير رضا البائع لعل البائع لا يشتر
م والآن طالبه البائع به والشجرى بد لشرى أماته لعدم المكان فسلم الثمرة بدونه وبذلك فاق
صكون طرف البيع عار به ولو استثنى البائع الشجرة الثمرة قبل بدق الصلاح لفسخ لم يجب شره
القطع بل يجوز بشرط الابقاء لأنه استعمله ملك قل (قوله فيجوز اجاماً) والاجام محض
للخبير المذكور فانه يقتضي أنه لا يجوز بيع ما لا بد صلاحه مطلقا حل (قوله مستغنى) لا بد
غير محتاج اليه لانه معلوم من اشتراط التمتع في كل مبيع لا ناقول هذا شرط وانما هو الاستدراك
الحال لوجوب قطعه بخلاف غيره فانه يكفي فيه وجود التمتع في المستقبل كبعض مبيع كما قسم في
قال لا يمتنع به في الحال لا يصح بيعه بشرط القطع ولا بغيره وان أمكن الانتفاع به في المستقبل
بترت على الشجر كافي حل (قوله وان كان أصله الخ) هو غاية لعدم الجواز أي لا يجوز بيع

لا مطلقا ولا بشرط ابتداءه
 وتسمى بالاجرة السابقة
 وبدواصلاح أعم مما هو
 به وعدم اشتراط القطع أو
 القطع ببيع بقدر اصلاحه
 صرح به ابن الرقعة نقلا
 عن القاضي والمبارودي
 وظاهر نص الام وحمل
 الحلاق من اطلاق الاصل
 اشتراط ذلك في بيع الزرع
 الاضطر على ما لم يبدصلاحه
 وقول أولفلس من زيادتي
 وظاهر مما في التمر أنه
 لا يجوز بيع الزرع من
 الارض بشرط القطع أو
 القلع وعدم مما في البيع
 أنه لا يصح بيع حب مستر
 في سنبله الذي ليس من
 صلاحه وأنه لا يضر كالأزال
 الا لاكل وإن ما كان يصح
 بيعه في السك الأسفل دون
 الاعلى

درس

(وبدواصلاح مما) من تمر
 وغيره (بلوغه صفة) يطلب فيها
 غالبا) وعلاسته في التمر
 المأكل التلون أخذ في
 حمرة أو سود أو صفرة
 كلبح وعتاب وشمش
 واجنه بـ كسر الحدة
 وتسمى يد الجيم وفي غير
 التلون من كالعنب الأبيض
 ليس نوعه وهو صفوة
 وجريان المداقة

شرط القلع أو القطع وبه تم الحقاقة بين أصول الزرع ونحو البطيخ ع ش على حر (قوله) لا مطلق
 ولا بشرط ابتداءه (الخ) أي فلا يجوز أي يحرم ولا يصح شرح حر (قوله) وحمل الحلاق من اطلاق
 (الخ) فلأورد أن يشتري لرحى الهام فطريقه أن يشتري بشرط القطع ويستأجر الأرض أو يستعيره
 أه زى وح (قوله) وظاهر مما في (قوله) أي من قوله أو بيع التمر مع أصله جاز لا بشرط القطع مع قوله
 أبيه بشرط قطعه فلا يجوز (الخ) وغرضه من هذا تنبيه قولنا (الخ) والفتح أرضه وقوله وما في البيع
 (الخ) غرضه بالاعتذار عن عدم ذكر هذه الفروع الثلاثة في المتن مع ذكر الأصل لها هنا (قوله) أنه
 لا يجوز بيع الزرع أي الذي لم يبدصلاحه الذي مر في التمر أنما هو التقييد في التمر يبدصلاحه وما
 مابدصلاحه فلم يقيد بهذا قيد وإن كان الواقع أنه لا بد من تقييده أيضا كاستعمال الحوائث هذا هو
 للنسب في فهم العبارة (قوله) وتمام في البيع أنه لا يصح قال ابن الرقعة والسكان إذا بدمالاه
 يظهر جواز بيعه لأن ما يغزل منه ظاهر والسالك في بطلانه كالنوى في التمر لكن هذا لا يجز في رأي العين
 بخلاف التمر والنوى أه والأوجه أن عمله أخذ مما هو مبيع مع زرعه ببدصلاحه والأفصح
 كالخطة في سنبلهما شرح حر (قوله) بيع حب مستر في سنبله) كبر وسهم وعسد وحسن وحمل
 أو صمغ أو ما أذيع الأصل وحده فيصح ولا يصح بيع البرسم مع حب وقد اعتقدوا لرحى الهام والتفر
 لكون حب ليس مقصودا الآن بخلاف شعير وذرة وأرز في السنبلة فإنه يصح بخلاف السنبلة فيه لا يصح
 لاختلاف قشره خفة وزنة ولا يصح بيع نحو جوز وبخل ونوم وبصل في الأرض لاستقرار مقعده
 بخلاف الخس والكرب وقصب السكر لأن ما مر من ذلك غير مقصود غالبا حل وقوله بخلاف شعير
 قال مم ينبغي في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة وبالقابل رؤية البيض كافة وذلك كما ذكرنا
 أجزاء الصرة لا يكفي رؤية بعضها أه (قوله) وأنه لا يضر كالأزال وطلع النخل والبطيخ حل
 والجمع أكام وأكة وكام وأكام ع ش على حر (قوله) وإن ما كان (قوله) كالجوز والتين
 والياقوت حل (قوله) في السك الأسفل) لأن بقاءه فيه من معالجه دون الاعلى لاستناره به
 ليس من معالجه شرح حر (قوله) وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغه أي وصوله وقوله صفة أي حلا وقوله
 يطلب فيها في سببة بمعنى الباء أي يطلب بسببها أو بمعنى مع أي معها ويمكن بقاؤها على جلدع
 قد يرمض أي يطلب في أوتها (قوله) وعلاسته في التمر المأكل (الخ) وفي قوله المأكل كقوله
 أن نبدأ لما قصد منه كدفع ● وحاصل ما ذكره أو بعد أنواع من ثمانية ذكرها المبارودي
 كغيره بقوله أحدها اللون كاللحم والعتاب ثانيا الطعم كحلاوة التصب وجودة الريان ثانيا البيع
 واللين كاللبن والبطيخ وأبعها بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير خاصها بالطول والاشتداد
 كالقطن والبقول سادسها بالسكبر كالثاء سابعا بانشقاق كاهه كالقطن والجوز ثانيا بانشقاق كاهه
 وفي منها لا كاهه كالسليسان فيظهوره ويمكن دخوله في الاشعية قل (قوله) المأكل التلون
 أي غير البقول فلا يشترط ثلوه أي طردون عليه وهو المصفرة (قوله) كلبح وعتاب) بضم العين
 الحظ وهما مثالان للحمرة وقوله وشمش مثال المصفرة وقوله واجنه مثل السواد وهو الحمر
 بالقراصة فاللف والنسر ملخبط وقيل البلب مثال الجميع ولا مانع منه والأول أقصد قل (قوله) كلب
 الأبيض) أن قلت إذا كان أبيض فيكون داخل في التلون لأن يقال التلون هو التي يصفونها
 بعد التمر وهذا العنب أبيض خفته ويستمر على البياض فكان نوعا من العنب على هذا المذهب
 وصفه بقوله الأبيض وليس المراد مطلق العنب شيئا (قوله) نوعه) عطف نصير الأول نوعه
 يقال في ضله نوعه إذا كان وليس مصدره على نحو بهنم يقال مؤلف الشيء نحو بهنم لاهه بضم

ذلك بحسب أو بعد بدمته القوي وهو اللبليس اه عتاروسلوم أن ذلك ليس مرادها عش
(قوله وفي نحو التناهي) منتضى عطفه على القروا فله بسلامة على حذنه أنه لا يقال له ثمروه هو خلاف
 ما تقدم من أنه يقال ثم في قوله وتعبير بالاصل أعم من تعبيرة بالشجر لشموله بيع البطيخ ونحوه
 ومن النحو افتاده قرره شيخنا إلا أن يقال هو من عطف الخاص على العام وكذا يقال في قوله وفي
 لشموله الزرع وأما وجه الأول في قوله فإنه عبارة عن الحاجة فيها لاخبار بالخاص وهو قوله لظهور مبادئ النضج الخ
 لأنه خاص بما فيه حلالة كالصبي والريان وليس شاملا للين العنب ونحوه وبه والنضج في كلامه
 استواء وهو بضم النون من العام وهو قوله وبدو صلاح الثمر لأن الثمر في كلامه شامل للقرع والخيار
 والبطيخ والباذنجان والليمون والمالح والحلو والريان والحلو والخاص وهو لا يجوز بخلاف عبارة الشارع
 وأما بوجه عدم اشتراط اللين والقوي فيقال يتلون مع أنه لا بد منهما فيه وأما بوجه أن الصفرة
 ليست بدو صلاح بل بالنسبة لما يصف بها كالشمس وأما بوجه أنه لا بد من اجتماع النضج والحلوة
 مع أن الريان الخاص بدو صلاحه الوضوء وأجاب الجلال الهلبي على النجاشي بأن قوله فيقال يتلون
 متعلق بدو ظهور فاشترى على هذا الابتدأ والخبر في المحصور شيخنا وأجيب عن الأخير بأن
 الوارد في قوله والحلوة يعني أو يشمل الريان الخاص والليمون الخاص فادفع ما يقال أن الأخبار
 بالخاص من العام لا يندفع على كلام الهلبي أيضا لعدم شموله الريان الخاص والقرع والباذنجان لعدم
 الحلوة بل جمع فيهم الأصل وفي غيره جملة مستقلة ليست من الخبر بدليل قوله بأن يأخذ ولو حنف الباء
 لكأن من الخبر **(قوله وإن قل)** كناية عن بيستان وسبلة في زرع كترجيد لأن اشتراط بدو
 صلاح الجميع فيه من الصبر المأخوذ لأنه يؤدي إلى أن يباع الحلوة ح ل وبعبارة أخرى لأن الله
 تعالى لما علمنا بطيب الثمار على التسريع لحالة الزمن التفكك فلو شرط طيب جميعه لآدى إلى أن
 لا يباع شيء لأن السابق قد قبلت رتبة الحلوة بعد الحلوة وفي كل حرج شديد اه وقوله كظهوره أي
 قياسا على ما تقدم في ظهور الدفص كالتأخير حيث اكتفى ببعض أي عن الكل بالشرط السابق وقد
 أشار إلى ذلك بقوله إن اتخذ حل أي فكما أن ظهور البيض فيما هو كظهور الكل فكذلك جعل
 بدو صلاح البيض كبدو صلاح الكل **(قوله كظهوره)** التشبيه في مطلق التبعية وفي الشرط **(قوله)**
 وعند أي وحل في ثمر وأما سقوطه لأن كلامه فيما هو أعم من الثمر كما هو ظاهر شرعي أي لأن كلامه
 يشمل الزرع ولا يقال فيه حل لأن الفرض أعم من الثمرة الموجودة وهناك باع الأصول وبييت الثمرة
 لا بيع كظهوره بضمها بضم ما ينظر في ظاهره أن اتخذ حل كالأختي ولو تأخر الثمن بطنها بذاصلاحها وبيتنا
 في بصلها مع بيع الكل ورب شرط القطع في ما يبدو صلاحه دون ما يبا **(قوله وتعبير بمبادئ ك)** أي
 قوله وبدو صلاح بيته وقوله لا فائدة للشرط المذكور وهو قوله أن اتخذ بيستان وقوله أولى وجه الأول في
 أي ما في الأصل بوجه الاكتفاء بدو صلاح البيض وإن اختلف الجنس **(قوله وعلى باع ما يباصلاحه)**
 أي حيث يقع لغير ما كان الأصل من شجر وأرض فأن باعها لغير ما يرميها كاهو ظاهر لا تقطع المعلقة بينها
 نزع حر وكذلك لا يرميها السقي إذا باع مع الأصل الأولى سم على حرج ولو باع الثمرة نزع في ثم يباع
 الشجرة لعدم محل يرميها السقي أم لا فيه نظر والأقرب للزوم لأنه التزم السقي له فيعيب الشجرة لغيره
 لا يقطع على ما تقدم عش على حر **(قوله وأقضى)** أي استحق تمامه بأن بيعه بدو صلاح مطلقا أو
 بشرط غايته أنضج قوله الثاني فلا بيع بشرط القطع الخ عش على حر **(قوله سقي ما يقي)** أي أن
 كان ما يسيق وأما لا يحتاج إلى سقي كان يشرب بمروقه لقربه من الماء كالبعلي فلا يرمي

وفي نحو القضاء أن يبيح

غالبيا للاك وفي الزرع

استداده بأن يبيها لما هو

المقصود منه وفي الورد

اقتضاه تغييره بمذاكر

المأخوذ من الروضة

كأصلها أعم وأولى من

قوله بدو صلاح الثمر ظهور

مبادئ النضج والحلوة

فيقال يتلون وفي غيره بأن

يأخذ في الحرة أو السواد

(و بدو صلاح بيته)

وأن قل (كظهوره) فصيح

بيع كله من غير شرط القطع

أن اتحد بيستان وحيث

وعقدوا الفسك حكمه

فيشرط التعلق فيما يريده

صلاحه دون ما يباصلاحه

وتعبير بمذاكر لا فائدة

الشرط المذكور أولى مما

عبر به (وعلى باع ما يبا

صلاحه) من ثمر وغيره

وأبني (سقي ما يقي) قبل

التحلية

(قوله في مطلق التبعية)

والأخذا بذاصلاحه يجوز

ببعضه مطلقا بخلاف ما يبيد

صلاحه

(قوله بذاصلاحها) ولو

البيض

فلو شرط على المشتري

بطل البيع لانه خلاف

قضيته وبما تقرر علم أن

ذلك محله عند استحقاق

المشتري الإبقاء فلو بيع

بشرط القطع لم يلزم البائع

السقي بعد التخلية

(ويتصرف فيه) مشتريه

و يدخل في ضلته بعد

تخلية) وإن لم يشرط

قطعه حصول قبضه بها

وأما خبر مسلم أنه صلى

الله عليه وسلم أمر

بوضع الجوائح فحصول

على التدب وبما ذكره علم

ما صرح به لاصل أنه لو

اشترى ثمراً أوزعاً قبل

ببوصلاحه بشرط قطعه

ولم يقطع حتى ذلك كان

أولى بكونه من ضلته محال

يشرط قطعه بعد بدو

صلاحه لتفرط بترك

القطع للشروط أما قبل

التخلية فلا يتصرف فيه

للمشتري وهو من ضلته

البائع كضارته (فالتلف

بترك سقي) من البائع قبل

التخلية أو بعد ما

(انسخ) البيع وهذا

من زيادتي

(قوله ثم باعها لآخر الخ)

أي الاجار آخر أي فانه

لا يعمل ذلك إلا بعد حمل البائع

فيكون الاجرة لا تلتزمه

الابسا قبض بل حكمه

تلقه لانه الاجرة مطلقا بخلاف البائع فلا تلزمه الا بعد القبض اه ع

اه حل (قوله وبعداه) انظر لوباعه المشتري هل يسقط السقي عن البائع ويلزم المشتري الاول السقي
له الاول ويجعل المشتري الثاني محل المشتري الاول فيلزم البائع السقي له استظهر شيخنا الزايد الثاني وفرق
بينه وبين ما تقدم فيلزم المشتري او يراو ويبدىها بحجارة ثم باعها لآخر لتقدم في كلام الشارع بان السقي
غاية بخلاف موضع الاجار بالارض اه وحزم الغنائى بالثاني فقال يلزم البائع وان تعدد المشتري وانظر
حكم هبة هل هي كبيعها أو يفرق وانظر أيضا لوقف الحفر بترك السقي هل ينفسخ العقد الثاني
قطعا أو الاول لكل محتمل ولعل الثاني في الجميع أقرب اه شورى (قوله قمر ما جو به) قضيت أنه
لا يكون ما يدفع به عنه التلف والتعب بل لا بد من سقي شيء على العادة في مثله وهو ظاهر وقوله
وبسلم من التلق عطف مقابرو والقصاد عطف تفسير أو ما يران أن ربه العيب عيش على بر
(قوله من تمة التسليم) أي الواجب (قوله كالكيل في المكيل) إباحته أن البائع التزم البغاه في
استحقاقه المشتري بالمقدور ولا يلزم إلا بالسقي اه زى (قوله فلو شرط على المشتري بطل البيع) سواء
أشترط على المشتري سقيه من الماء المله أو يجلب ما ليس معد السقي الشجرة البيعة غيرها عيش
على بر (قوله وبما تقرر) أي من قوله وأبقى عيش (قوله فلو بيع) أي ما بدلا صلاحه بشرط القطع
أو اقله ومثل ذلك إذا لم يبدى صلاحه و باعه بشرط القطع حل (قوله لم يلزم البائع السقي بعد التخلية)
أي إذا كان أخذها لا يتأخر في الأقر من طوبى بل يحتاج فيه إلى السقي والارجب عليه السقي وتخرج به
التخلية ما قبلها فيقرمه السقي لانه من ضلته حل وبعبارة عيش قوله لم يلزم البائع السقي بعد
التخلية مفهومه وجوب السقي قبل التخلية وإن أمكن قطعه حال ودخل في شرح هر دله كرجع
هذا القيد فقضيته أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق إبقاءه
معنى تكليف البائع السقي الذي شيء ثم رأيت سم على حج ذكره هؤلاء وقد يقال بوجوده قبل
التخلية كألفه كلام الشارع ويوجه بأن التفسير من البائع حيث لم يعمل بين المشتري وبينه فالتلف
بترك السقي كان من ضلته وقد يصريح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضلته البائع وإن
البائع لا يبرأ من إسقاط الضمان اه (قوله ويتصرف فيه) أي في ذلك من التفرغ فيه لا يشكوه
بداصلاحه كذا قاله بعضهم وفيه أن قوله الآتي وبما ذكره على ما صرح به لاصل يدل على أن الكلام
فيما بدلا صلاحه خاصة إذ على الاول يكون ما صرح به لاصل من أفراد ما معلوم من الاول اه حل
(قوله بعد تخلية) رابع للاتباع (قوله وان لم يشرط قطعه) أي سواء شرطه أم لا فهو
للضمان لا للتصرف حل قال شيخنا ح ف وانظر لم يعمل غاية لهما أيضا مع أن الأمر كذلك لها
اه (قوله حصول قبضه) أي بالتخلية وان دخل أو ان الجذا خلا من قال لا يحصل فغيره
فقد بلغ أو ان الجذا إذا انقطع هر وانظر هذا الاطلاق مع أن الذي شرط قطعه لا يحصل فيه لا
بالتخلية سم (قوله أمر بوضع الجوائح) أي من المشتري جمع جائحة وهي العاعة والآلة كالحجر والنس
والغربة أي بوضع ثمن تلك الجوائح (قوله فحصول على التدب) أو على ما قبل التخلية حل يكون
الأمر لوجوب (قوله وبما ذكره على) أي من قوله وان لم يشرط قطعه (قوله فلو تعلق الخ) شيء قوله
و يدخل في ضلته بعد تخلية لا مقتضاة أن القدر لا ينفسخ بالتلف لاختيار التبع فكانه لم يعمل على ذلك
في ضمان المشتري بالتخلية بالنسبة لغير تلفه أو قضيته بسبب ترك السقي والافهم من ضمان البائع ضمانا
وهذا على من قوله أو لا وعلى البائع ما بدلا صلاحه الخ ومن ثم فرع هنا عليه بإبقاء (قوله أو تبسب) انظر
أنه لا يشرط في التبع هنا عرض ما يقتضيه عن قبضه وقت البيع بل المراد به ما ينشأ عنه كونه كبر

نوعه ما أنه عليه عبد الله الذي قد ما يجتمع ويضمن التلف اه ع ش على حر **(قوله أو تعيب بخير**
مشتري) أي أو اخرج مالي وتعيب بخير ما انظر لو تعيب به ما هل يفتنه الخيار أولا وأذا قلنا بالثاني هل له
أرض العيب بتركه الذي يحرمه شرعي الظاهر أن له أرض العيب **(قوله خير مشتري)** هذا كلامه ما لم يتخذ
التي فان تعذر بأن غارت العين أو انقطع الثمر فلا خيار له كما صرح به أبو علي الطبري ولا انقضاء بالتلف
أيضا ما ولا يكتفي في هذا الحالة بجراد ما آخر كما هو قضية نص الام شرح حر **(قوله بين الفسخ والإجازة)**
فلو يفسخ وآل به التعيب الى التصحيح بالمشتري ولم يفسخ لم يفرقه البائع شيئا بناء على الرجوع من
وجهين حل **(قوله وان كانت الماشقة)** أي متلفها والوال للحال وقوله من ضاها أي المشتري بعد الضالية
حل **(قوله لان الشرع)** عقلا لا من قبله **(قوله والتلف والتعيب بتركه الخ)** أي بخلافها بالماشقة
فانهما من ضمان المشتري فكون متلفا بالمحتمل ضمان المشتري لا ينافي كون متلف ترك الشيء من ضمان
البائع **(قوله ولا يصح بيع ما)** أي ثم أورد ع كانه شيئا كآبن حجر والمراد زرع بجزرة بعد ما يرى
بحيث يكون يصنع البائع وبعضه للمشتري حل **(قوله ما ينقلب حادثه بموجبه)** أي يقينا أخذنا
من قوله أو قبل لا يعلب سواء اندر الخ ع ش واحتضر بذلك عمال تميز بكبرا وصغرا ورواة أوجدوا أو
غير ذلك فلا يفسخ ولا انقضاء كأي التوري **(قوله ينقلب تلاخذه)** أشار به الى أن ذكره في متن المتنازع
ليس ضروريا وأن الاختلاف يعني عنه فلذلك اقتصر في المتن على الثاني وهو وإن استلزم التلاحق
فالتلاحق لا يستلزم مجوزا أن تظهر مرة ثانية تقبل قطع الأولى ولا تنقبها للفرع أو ردا عنها وغيرها وغير ذلك
لكن إن حل التلاحق في مشاركتها لا دل في الوجود والصفة كان متساويين وقوله وان بدأ إصلاحه
مجوزا أن تكون الواو للحال لأن حكمه ما يبدل إصلاحه تقدم أن محبة يمه لا بد لها من شرط القطع ومجوز
أن تكون التعصم وهو لا يضر لان غاية ما هن من عطف العام بعد الخاص وهو جائز لكن يقيد بناء على هذا
قوله بشرط القطع عند الاختلاف بما يابعد بدو الإصلاح لان ما قبله لا بد فيه من شرط القطع حالا كما تقدم
ع ش **(قوله لعدم القدرة)** لا اختلاط الحادث الذي هو ملك البائع بالمبيع والأولى التمييز بالقسم كما صرح
(قوله لا بشرط قطعه) فالشرط في الحال والقطع عند خوف الاختلاط **(قوله عند خوف الاختلاط)**
الأولى استقامته لأن تعلق بالقطع يقتضي أنه لا بد من ذكره في المقدم وان تعلق بالشرط اقتضى أن الشرط
يكون عند خوف الاختلاط وليس كذلك بل لا بد من حالة البيع وأقول هو متعلق بمحذوف والتقدير
ويكتف بالقطع عند خوف الاختلاط كما يدل عليه كلام حل **(قوله لزوال المحذور السابق)** وهو
عدم القدرة على التسليم **(قوله يصح في الانقلب)** وهو ما ينذر اختلاف أو تساوى فيه الأمران
أو بجملة حل **(قوله كما صرح)** لعل المراد في قوله فصل جاز بيع ثم بدأ إصلاحه لئلا ذكره وتوطئة
ليبين حكمه اذا وقع فيه الاختلاط ع ش **(قوله خير مشتري)** وهو خيار عيب فيكون فور يلا يتوقف
على ما حكم لمعد حد العيب السابق عليه فانه بالاختلاط صار ناقصا التمسك للرقبة فيسقطت فان
إجازة للمشتري ولم يصح بيعا جازا فيه ما أتى ولا يعني أن صاحب اليد حيثه البائع شرح حر مع زيادة
للحلي **(قوله جهة)** أن قلت يشتتر في الموهوب أن يكون معلوما وهذا ليس كذلك قلت جازت الجهة
هنا وإن كان للوهوب غير معلوم فالضرورة كما قيل نظيره في اختلاط حمام البرجين فهو مستقيم من عدم
صحة الجهول **(قوله وأعراض)** ويسلك بخلاف العمل ان عدمه متوقف شرعي وبعبارة حل قوله
أو أعراض حيث أنه يمكنه من غير صفة فليس له الرجوع فيموهو مخالف لنظيره لانه لا سبيل الى
تخير عن البائع كأي السائل بالأعراض ولا أثر لكونها في ضمن عقد بخلاف العمل

(أو تعيب بخير مشتري) بين
الفسخ والإجازة وان كانت
المحتمل من ضاها لان الشرع
أذن البائع التسمية بالشي
فالتلف والتعيب بتركه
كالتلف والتعيب قبل
القبض (ولا يصح بيع ما)
هو أعم من قوله ثم (ينقلب)
تلاحقه و (اختلاط حادثه
بموجودة) وان بدأ إصلاحه
(كآبن حجر) و (تلاحق
لعدم القدرة على تسليمه
(لا بشرط قطعه) عند خوف
الاختلاف فيصح البيع
لزوال المحذور ويصح فيها
لا ينقلب اختلاطه بيمينه مطلقا
وبشرط قطعه وأبانه كما
صرح (فان وقع اختلاط فيه)
هو من زيادتي (أو فيها
لا ينقلب اختلاطه قبل)
التخليع (سواء ما نذر وعليه
اقتصر الأصل أم تساوى
الأمران أم جهل الحال
خير مشتري) دفعا للضرورة
عنه (ان لم يمسح له) به
(بائع) جهة أو أعراض
والا فلا خيار له لزوال المحذور
وكلام الأصل كالروضة
وأصلها يقتضي تخيير المشتري
أولا حتى يجوز له المبادرة
بالفسخ فان بدأ البائع

وكلاي ظاهر في الاول
ويحتمل الثاني بمعنى أن
المشتري يتخير إن شاء
البائع ليسمح له فلم يسمح
وخرج زبدي قيل
التخيلة ما وقع الاختلاف
بعدها فلا يتخير المشتري بل
أن توافق على قدر فذلك
والاصح صاحب اليد
يبيعه في قدر حتى الآخر
وهل اليد بعد التخيل للبائع
أو للمشتري أو لم ينافيه أوجه
وقضية كلام الرافعي ترجيح
الثاني (ولاصح بيع يري
سندله بـ) (صاف) من
التين (وهو الحافة ولا)
بيع (ربط على غل تجر
وهو للزمانة) انتهى منها
في الصحيحين ولعدم
العمل بالمائة ليسا ولأن
المقصود من البيع في الحافة
منور بما ليس من مصاد
وهي مأخوذة من الحقل
جمع حقة وهي الساحة التي
تزرع سبت بذلك لتعلمه
يزرع في حقة وللزمانة من
الزمن وهو البعق لكثرة
الغبين فيه فيريد الغبون
دفعه والثاني خلافه
فيحتاجان وقائمة ذكر
هذين الحكمين نسبتهما
بما ذكره والاقتداعهما
ص (ورخص في) بيع
العرايا جمع عرية وهي
ما يزرعها مالكها لاكل

ملكه البائع ما عرض للمشتري عنهما إذا نسل العدة ثم اطاع على بيعها وردها لأن العمل عود
للمشتري متوقع إمكان انتفاله عن العدة اه (قوله رخص) بفتح الهمز وفي المصباح سمع يسع
بفتحين سموحا وسامحا وساجادا اه (قوله سقط خياره) أنظر لوقرن ساحة البائع من خيار المشتري
هل يقبل الفسخ فينفذ والساحة فلا ينفذ حرشوى برى (قوله قال في المطلب) ضيف (قوله أن)
الخيار للبائع) أي بين الصباح وعدمه لا بين الفسخ والاجازة في لا يتخير خيار المشتري حل مع زيادة (قوله ظهر)
والظاهر أن البائع لو سكت ساعة يتروى أي ينشهى لا ينقطع خيار المشتري حل مع زيادة (قوله ظهر)
في الاول) وهو كون الخيار أولا للمشتري وقوله ويحتمل الثاني وهو كون الخيار أولا للبائع من أن يسع
بالزائد أولا ووجه ظهوره في الاول أنه شامل لتخير المشتري مع عدم علم البائع بالصفة فيمن
حيث لا يملكه أن يسع معناه أن لم يوجد منه الساحة وهو صادق بعدم العلم وقوله بمعنى متين
بيحتمل على أنه قصوره (قوله وهل اليد بعد التخيل للبائع) أي لأن بعض الخطأ لم يعمد كون الامر
لهما يتناول على هذا فهو والاصح وقوله أو للمشتري لأن بعض الخطأ لم يعمد هذا فهو والاصح وهو للمشتري
وقوله أو لم ينافيه أي لأن مجموع الخطأ لما هو على هذا فيقسم ما تنازع فيه بينهما وهذا الخلاف خاص به
للمثلة والافترعاهم من كل بيع بعدي فقه اليد في المشتري اتفاقا شيخنا (قوله وأدعم العلم بالمائة) فيها
عبارة شرح مر وجهه فسادهما فبهمان الرباع اتفاقا رتبة في الاول ولهذا رابع وزغير يري
قبل ظهور الحب يجب أو براسا فيا بشعيرتو بقاء في المجلس جار ادلا باو يؤخذ من ذلك أنه لا يمكن
أي الزرع بريا كان اعتيد أكله كالحبة امتنع بيه وجه به جزم الزركشي اه (قوله بسند)
أي الحافة بمعنى المقيد بذلك أي هذا اللفظ (قوله والاقتداع) أي في باب الربا فيما جاز (قوله بسند)
التحليل الاول في باب البيع في الحافة كآفاده الثاني (قوله ورخص في بيع العرايا) هذا مستثنى من
قوله ولا رطب على غل فكأنه قال لا في العرايا ولو حذف الشارح لفظ بيع لكان أولى لأن
للمرخص فيه أتمها هو الرابا بلعنى الشرعي وهو بيع رطب الخ كأي في غير الخطأ مع ثبوت هذا البيع
ورخص في بيع البيع وهو تنافى يمكن جعل الاضافة بياناً أي بيع هو الرابا فيه أن الرخصة لا تكون
في خطاب الوضع والسعة والفساد منه الآن قال الترخص من حيث الحكم الشرعي وهو محرم
بيع الربويات بعضها بدون الشرط اه شيخنا (قوله في العرايا) أي بالعمى القوي كإشارة بغيره
جمع عرية فصح ما قدره الشارح والافلا كانت بالعمى الشرعي لكان التقدير ورخص في بيع البيع له
شيخنا وفيه أنه إذا كان المراد به بالعمى القوي يكون في المتن قصورا إذا يكون التقدير ورخص في بيع
ما يزرعها مالكها لاكل والقرض الترخيص في بيع الرطب والعنب على الشجر مسطحا (قوله جمع)
عرية) وأصلها عارية قلبت الواو ياء أو دغمت في الياء فهي لغة التخلة نغلة بمعنى فاعلة غلة للجرور
لأنها عريت بأعرامها لعلها من باقي النخل فهي عارية بمعنى مقفولة عند آخرين من عراهم
إذا أناء مالكها يعرؤها أي بأنها فهي معروفة وعليها فتمتية العقد بذلك مجاز عن أصل بلفظ
عليه من يري وهذا ظاهر بحسب اللغة وأما بحسب اصطلاح الفقهاء فقد يقال أن إطلاق الفعل البع
حقيقة كقوله العناني وقول الشوري وأصلها عرية الخ فظاهر أن قنا هنا من عرا يعرأ بمعنى أن
وأما أن قلنا أنها من عرى يعرى كعرب فاصلها عرية بين يدينا دغمت أحداهما في الأخرى وهذه
هو اللباب لقول الشارح لأنها عريت الخ (قوله لأنها عريت) لأن حكم جميع البستان أن يكون
متعلقة ببيع ولا يجوز التصرف فيه والعربة عريت عن حكم جميع البستان لأنها يجب لزمانة
هذه

لأنها عريت عن حكم جميع البستان

(وهو بيع رطب أو عنب على شجر خرما ولو لا غنياه، خرأوز بيب كسلا) لانه **عنب** أرخص فيها فالرطب رداء الشيطان وقبس به العنب بجمع أن كلاهما زكوي يمكن خرصه بدخر يابه وظاهر الخبر التوسية بين الفقراء والاغنياء، وما ورد بمخالفه تخصيص ذلك بالفقراء ضعيف وتقديره فتاذ كرفيه حكمه الموسوعية ثم قدیم الحكم كما في الرسل والاضطباع وكالرب البسر بعد بدو صلاحه لان الحاجة اليه كسلي الى الربذ كره المارودي والرواني قيل وشبه الحصرم ورد بأن الحصرم اريد به صلاح العنب وبأن الخرص لا يدخله لانه لم يمتناه كبره غلاف البسر فيها ردولى خرصا من زيادته ودخل بقول كسلا لاي باع ذلك خرأوز بيب على شجر كسلا فغلافه ما يباعه خرصا فقيده الاصل كغيره بالارض جري على الغالب وان فهم بعضهم أنها قيد معتبر قرب عليه في المنع ذلك طاعنا ولهذا لم يرد بها في الروضة كصلها ومحل الرخصة (فبا و ن خسة أوسق)

لقد تم يجوز التصرف فيها أى لانه خرص بعض البستان فقط لتصرف في هذا الخرص بيع أو كل أو غيرهما **(قوله)** بيع رطب الخ) الخمر وبيع الرطب بالمتى الشرعي والرطب بالتسوية بالمعنى القوي فيه استخدام **(قوله خرصا)** ويكنى خارس واحدا ويكنى كونه أحد العاقرين توسعا في الرخص شورى **(قوله)** ولو لا غنياه) فلا يختص بيع الرطب بالفقراء وإن كانوا ميب الرخصة لشكائهم له **عنب** أنهم لا يجدون شيئا يشترون به الرطب الا الخمر لان المسرة بعموم اللفظ دون خصوص البسوة والاربعاء من لاهد بأيديهم وان ملكوا أموالا كثيرة غيره اه اهل سول **(قوله كسلا)** أى مكايه بأن يذكر في المقدم كسايه احترازا من الخراف وليس الغرض أنه لا يبيع الا بعد الكيل لانه ليس شرط لما يبي قال مكايه أو ما يدل على ذلك الصاع كأن يقول بيبى صاع رطب صاع تمر صاع البسوة وسبأ في الرطب وهو التفاضل في كلامه شيخنا **(قوله في الرب)** بدل اشتال من الضمير **(قوله)** وليس به العنب) فان قلت هذه رخصة وقد قال الشافعي ولا يتبدى الرخصة موضعها قلت محل حيث لم يدرك المصني فيها كما أشار الى ذلك المحقق المحلى شورى **(قوله)** كما في الرسل والاضطباع) فان حكمه للتوسيع فيهما أن التركين كانوا يظنون ضعف الصحابة حيث قالوا أصغر مني يترأى المدينة ففعلوها ليطنوا أنهم أقوياء فيها يومهم اه شيخنا **(قوله)** وكالرب البسر الخ) وما يفيد أن ما لم يبد صلاحه يقال به سر اه ل قوله بعد خلاف البسر فيها يتقضى أنه لم يبد صلاحه فيمكن حل ما يأتي على ما ذواته حرره أو صفره وحل قوله قبل على ما ذواته البسر والبسر هو الباع الاجراء أو التصرف فيه أن الجامع للقدم لا يوجد فيه لانه لا يدخر يابه **(قوله)** الحصرم) هو العنب الذى لم يبد صلاحه وهو بكسر الحاء على وزن زرج قال في المصباح الحصرم أول العنب ما دام حاضرا قال بوز: بوحصرم كل شئ حشفه ومنه قيل للبخل حصرم ع ش **(قوله)** خلاف البسر فيما) أى في سوا المصالح والخرص ع ش **(قوله)** على شجر كسلا) أى مقدرا بكيلى أى وقت التسليم والا فلا يمكن أن يكال وهو على الشجر فالمقدور هو على الشجر فقط ثم يقطع بمقتضى دفعه ويكال اه قل واعتمد الرمل أنه لا بد أن يكون على الأرض حيث لا يجوز أن يشتري وهو على الشجر وفيه ما لا يخفى عانى فالأرض قيد معتبر عند مر والمراد بكونه على الأرض كونه مقطوعا ولو على أرض الشجر ع ش على مر وعبرة قل على الجلال اعتمد شيخنا الرمل أن الأرض فيه خلافا لشيخ الاسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لانه انما يدركونه على الأرض حالة التسليم فهو لا يغافل شيخ الاسلام لاعتباره كسلا فلا حاجة لاعتباره ولا تضعيف أو كونها عليها بقاء العقد لا معنى له لانه يقطع ويكال والجلس وجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن المراد بالارض ما ليس متصلا بالشجر لا حقيقة الارض فالوجه كلام شيخ الاسلام وأما كون الرب والعنب على الشجر فلا بد منه لان معنى الرطب والافهون من الباب بالمرح فأنزل **(قوله)** خلاف ساول باع عسوم) أى تخصنا بأن قال بكتك ما على هذا الشجر فالمراد أنه باع جزاء **(قوله)** فقيده الاصل) قال شيخنا المتشدد التقييد لان الرخص لا تتجاوز محل ورودها وانما تجوزت الى أذنيها. لعمريهم بذلك ولهذا قال شيخنا سم معتزضا فتجاوز به قياس العنب على الربط والصحيح في الامور جواز انقياس على الرخص ومن ثم اعتمد شيخنا طهانه مثال لا يقتضى شورى **(قوله)** المنع بذلك) أى بهذا كان على الشجر **(قوله)** مطلقا) أى كسلا أو خرصا اه ا ج **(قوله)** ولهذا) أى لكونه التقييد بالارض جري على الغالب **(قوله)** فبا و ن خسة أوسق) أى بقدر يزيد على ثغرات الكيلين فالحكمة تقرب وقيل بحمد بعد فان زادت بطلى الكيل ولا تفرق الصفقة اه قل وهذا أعنى

قوله فليدون الخ متعلق برخص ولله بدل من الرايا كقوله الشورى تسلمان سم خيلتد لاجابة الى هذا التقدير رأى قوله عمل الرخصة وبجواب بأنه حل معنى لطلو الفصل لاجل اعراب قال ابن حجر لا بد أن يكون النقص فوق ما يقع بين الكيلين والايصح وجري عليه الشيخ في شرهه اه شورى **(قوله بتدري الجفاف)** متعلق بدون أى فالمدار على كونه دون بالنظر لحال جفافه وان كان يوت البع أكثر من خمسة وقوله يخله متعلق بمحذوف حال من المون أى حال كونه مبعا بخله اه شيخنا **(قوله دروى الشيخان)** استدلال على هذا الشرط **(قوله بخرها)** بكسر الخاء وفتحها والنسخ أصح كقوله النورى في شرح مسلم أى بتدري بحرمها اه زى **(قوله وظاهره ان عمل الرخصة لها ان)** يتعلق بها حق الركة الخ • والحاصل أنه لا يجوز بيع الرايا الا ببيع شروطه أى أن يكون المبيع غير رطب وأنها لا يكون ماعلى الارض ككيله ولا آخر محرر وما وأن يكون ماعلى الارض بإسلا أو آخر رطباً وأن يكون الربط على رؤس الاشجار وأن يكون دون خمسة أوسق وأن يتفاضل التفرق وأن يكون بداصلاحه وأن لا يتعلق به زكاة وأن لا يكون مع أحد هاتين من غير بيعه ويؤخذ من كلام المتن والشرح ثمانية شروط **(قوله أرخص على المالك)** أى وضمن المالك حق المستعدين في ذمت وكان موسراً كأنهم وظاهره أنه لا بد من حرص الجميع مع أنه يكفي حرص قدر المبيع وظاهره أنه لا يحتاج الى حرص خاص مادونهما أنه لا بد منه في صحة البيع وبجواب بأنه لا يحتاج بالنسبة للركة لعدم وجوبها فيه فلا ينافى أنه يحتاج في صحة البيع هنا **(قوله أما ما زاد على مادونها)** أى في صفقة واحدة بدليل قوله فان زاد الخ **(قوله فلا يجوز فيه ذلك)** فيبطل في المبيع فلا يخرج على تقرير في الصفقة شرح مر **(قوله فان زاد على مادونها)** تفصيلهم للمتن **(قوله أم تعدد الشئرى)** علم أنه أمثل بأع اتان لاثنين صفقة فليدون عشرين صح لان الصفقة هنا حكرار بعه عقود وبنى لعدم الصفقة بتفصيل المتن فتأمل شورى وقد يقال انها داخله في كلام المتن أيضاً تأمل **(قوله بتسلم ترأوى ببيع كيله)** أى لانه منقول وقد بيع مقفراً فاشترط فيه ذلك كاسرى في ياهو وقوله تخلي في شجر أى لان غرض الرخصة طول التفكه بأخذ الربط شيئاً الى الجذاز فلو شرط في قبض كيله فذلك شرح مر **(قوله وتخلى في شجر)** أى وان لم يكن بمجلس العقد لكن لابد من شائه فيه حتى يضى زمن الوصول اليه لان قبضه انما يحصل حينئذ ولا ينافى ما مضى في الربا أنه لابد فيه من القبض الحقيقي لان ذلك في قبض المنقول وهذا في قبض غير المنقول اه مرسل **(قوله بين الكيلين)** أى كيله رطباً وكيله حافاً **(قوله لم يضر)** لان الظاهر في العقود جريانها على الصحة ومن ثم لم يجب بصد الجفاف الاستحسان ليعرف النقص أو مقابله اه ابن حجر

باب الاختلاف في كيفية العقد

(درس)

أى فيما يتعلق بمن الحالة التى يقع عليها من كونه من قدره كذا وصفته كذا ع ش وعبر عنها الكيفية وما يأتى بالصفة للفقهاء أى وما بد كرم مع من قوله ولورد مبعا مبعا مع ما يلى ع ش على مر **(قوله)** أع من نصير الخ انما خصهما بالذكر لان الكلام في البيع والاختلاف فيه أغلب من غيره والاختلاف عديم معارضة وان لم تكن محذوق الاختلاف في كيفية ذلك كذا شرح مر **(قوله ان يتنقل مالاً)** أى عند المراد بأمر العقد ما يترتب عليه من القبض والتجار والنسخ شيخنا **(قوله ان يتنقل)** أى ولو في زمن خيار مر وفيه أن في زمن الخيار يمكن النسخ بدونهما فهما الباقي

كلام

هذا أع من نصير من اختلاف التباين وكذا

(اختلاف مالاً كأمريعت)

باب الاختلاف في كيفية العقد

بشغل

نصير ي بالقدر العوض فيما يأتى أع من نصير مبيع والمقن والمبيع

فالمقد باسفل وخرج بالربط والعتب سائر الثمار كالجزر واللوز والمشش لانها متفرقة مستورة بالادراك فلا يأتى انصرس فيها وقول أو زيب من ز يادى وطها عبرت بشجر بدل نصيره

خنة أوسق خلك دأوين الحين أحمره وانه فأخذ الشافعي بالاقول في أظهر قوله ومظاهران عمل الرخصة فيها اذ لم يتعلق بها حق الزكاة بأن كان للوجود دون خمسة أوسق أو حرص على المالك أما ما زاد على مادونها فلا يجوز فيه ذلك (فان زاد) على مادونها (في صفقات) كل منها دون خمسة أوسق (جاز) سواء تعددت الصفقة

بتعدد العقد أم بتعدد الشئرى أم بالبيع (وشرط) في صحة بيع الرايا (تفاضل) في المجلس لا ببيع معلوم معلوم (بتسلم) تمسراو زيب) كيلاً (وتخلي في شجر) ومعلوم أنه لابد من المانسة فان تلف الربط أو العتب فذلك وان جفف وظهر تفاوت بينه وبين الخمر أو أواز ييب فان كان قد مر ما يقع بين الكيلين لم يضر وان كان أكثر فالعقد باسفل وخرج بالربط والعتب سائر الثمار كالجزر واللوز والمشش لانها متفرقة مستورة بالادراك فلا يأتى انصرس فيها وقول أو زيب من ز يادى وطها عبرت بشجر بدل نصيره

كلامه من الرد على ابن القري القائل بأنهما لا يتحالفان في زمن الخلفاء المتكلمين من الفسخ بدون التحالف وأجاب بأن الفسخ صار له جهتان وأنه لا يلزم من التحالف الفسخ وعبارة الشورى وأجاب عنه الإمام بأن التحالف لم يوضع لفسخ بل لعرض العيين على المنكر رجاء أن يشكل الكاذب فينظر القديعين الصادق اهـ (قوله من مالكيين) هذه صورة واحدة وقوله أوثانيهما يشمل أربع صور الوليين والوكيلين والولي والوكيل وقوله أوثانيهما يشمل صورة واحدة وقوله وأحداهما وثاب الآخر يشمل أربع صور البائع مع الولي أو مع الوكيل والمشتري مع الولي أو مع الوكيل وقوله وأورثه يشمل مورثين البائهم وورث للمشتري والمشتري وورث البائع وقوله وأورث أحداهما وورث الآخر يشمل أربع صور الولي مع ورث البائع والولي مع ورث المشتري والوكيل مع ورث البائع والوكيل مع ورث المشتري جملة ذلك خمس عشرة صورة زى الأولى ستة عشر ٥ قال شيخنا حاصل الصور خمس وعشرون صورة لانهما إما مالكان أو وليان أو وكيلان أو ورثان أو عبيدان مأذونان وهذه الخمسة ضرب في نفسها خمسة وعشرين وعلى كل ما أن يكون الاختلاف في القدر أو الجلس أو الألف أو الأجل أو قدره فهذه خمسة ضرب في خمسة وعشرين بمائة وخمسة وعشرين اهـ وعلى كل ما أن تعدد البينة لكل منهما أو لكل بيته أو لطلقا أو لملقت احدهما وأرخت الأخرى أو أرختا تاريخ واحد فنضرب المائة والخمسة والعشرون في هذه الأربعة أيضا فنبلغ الصور خمائة ٥ وقال شيخنا المزي زى يشمل الثابان نفع صورلنائب اما الولي أو الوكيل أو العبد المأذون لانهما من السبله استخدام لوكيل فهذه ثلاثة من جهة البائع فنضرب في ثلثها من جهة المشتري وقوله وأحداهما وثاب الأخرى ستة البائع مع ثواب المشتري الثلاث الولي والوكيل والعبد والمشتري مع ثواب البائع الثلاث اهـ (قوله أو ورثاها) اطلاق الوارث يشمل مالوكان بيت المال ليس لأورثه غيره فهل يحلف الإمام كامله كلامه أو لافيه نظر اهـ ايحاب اهـ ع ش واستوجبه اطف عدم حلقه (قوله أو ثاب أحداهما وورث الآخر) فيه ست صور أيضا وان اعترت الذي يبدأ بالحلف هل هو البائع أو المشتري وهل يبدأ بالثني أو بالاثبات زادت الصور كثيرا وإذا نظر لكون القديما أو سلفا أو كتابة أو خطا أو صلحا عن دم أو صداق أو اجارة أو ساقاة أو قرصا زادت كثيرا (قوله في صفة عقد مع وئمة) خرج بالعقدا اختلافهما في أصل العقد وسيأتي أي في قوله ولواهي أحداهما يمين الأخرى الخ وإنما كان ما ذكر اختلافنا في الصفتان لاختلاف في جزئه وهو الثمن أو الثمن أو في صفة جزئه من حلول أو تأجيل اختلاف في صفة وإن كان بواسطة وقوله أو أجله وهو يقل أو أجله لثلاث يتوهم رجوع الضمير في قوله أو قدره العوض فيكون مكررا مع قوله كقدر عوض وخرج بالمعوضة غيرها هو كقت وجهه ووصية فلا تحالف فيه وخرج بقوله وقد صرح بالاختلاف في الصحة والسادس أي في قوله ولواهي أحداهما صحت الخ زى (قوله معاوضة) يراد غير محنة أو غير لازمة كمداق وخلع وصل عن دم وقراض وجماله وفادته في غير اللازم لزوم العقد بالنكول من أحداهما وبعد الفسخ في الصداق والخلع يرجع للمهر للث والصلح عن المهر إلى البنية وبعد فسخ عوض الكتابة بعد قبض السبله يرجع بقيته قائل للأرشاد وشرحه وبعد الفسخ يرجع الماقد في سائر المعاضات إلى عين حقه الا اصدقاوا تطلق والصلح عن المهر المقتى بموض كالكتابة فلا يرجع فيها عين المهر واليمن ورقية العبد لتعذرهما بل باعتبار يرجع ليدها وهو البنية في الأول ومهر المثل في الثاني والثالث والقيمة في الرابع والفسوخ فيها هو المسمى للعقد (قوله وقد صحت) أي بانفاقهما أو بيمين مدعيها حل (قوله مبيع) كبتك مداهم فقال بل مدني به شرح ٥ وجع (قوله أكثر) فنية مضميه أن هذا القيد معتبر

من مالكيين أو ثانيهما أو ورثاها أو أحداهما وثاب الآخر أو ورثه أو نائب أحداهما وورث الآخر (في صفة عقد معاوضة وقد صرح كقدر عوض) من نحو مبيع أو ثمن ومدعى المشتري مثلا في المبيع أكثر أو البائع مثلا في الثمن أكثر (أرجفه) كذهب وفضة والتصرع به من زيادتي (أوصفته) كصاح

(قوله وان اعتربت الذي الخ) أي في كل المسائل (قوله وفادته في غير اللازم لزوم العقد) أي مضيه والافهوا بقى على الجواز له شيخنا

فما يأتي من الجنس وما بعده وهو ظاهر فليراجع سم **(قوله وبكسرة)** بأن قطعت بالقرض أنوارا معلومة لأجل شراء الحمايات والأشياء الصغيرة أما عو أو باع القروش فهي تقود صريحة وأما عو للقبض والقبض المشعور وكذا المكسرة فاعتقدها بإجل الجهل بقيمتها قل **(قوله بأن لم نوزعنا بتار عشرين)** أي مختلفين بأن ألقطنا أو ألقطت أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتار ع واحد لأن الذي دخل على مفيد بقيدن فيصنع ثلاث صور فإن أرختا بتار عشرين مختلفين حكم بمقتضى التار ع كأن تقول إحدى البيتين تشهد أنه اشتراه بمائة من ستة وقول الأخرى تشهد أنه بلغ عشرين من ستة أشهر فيحكم للاولى لتقدمها والأخرى لاتعرضها حال السبق بل لعارضها بالنسبة لمدة المتأخرة فيستألفان بالنسبة اليها فيعمل بالسابقة لخلوها عن العارض ولانظر لاحتمال عوده وانتقاله عنه لانه خلاف الأصل والظاهر كافى شرح مر في كتاب الدعوى والبيات وكذا اذا كان لاحدهما يثبت دون الأخرى فيحكم لصاحب البينة وهذه الصورة أضعاف محترز قوله ولا يمتنع وقوعه حكم بمقتضى التار ع أي بالم يقو جانب مؤخره كأن كان داخلا لكن لا يقم بيبته الادعاءات الخارج يثبت اه سلطان **(قوله بحالفا)** وإن كان زمن الخيار باقيا كافى حل ر ع ن والتحالف على التراضي والفسخ كذلك على الراجح بدليل قولهم إن البيع لو كان أمة جاز للشرى وطؤها قبل الفسخ وبعد التحالف كذا يحفظ شيخنا مر اه شورى والمراد من قوله بحالفا أي عند الحكم بالحكم وأخبره المحكم بفتح تحالفهما بأنفسهما فلا يؤخر فسخا ولا لزوما ومثله فبأن كرجع الأيمان التي يترتب عليها فصل الخصومة فلا يثبتها الا عند الحكم أو الحكم كاصرح به ع ش مر **(قوله لها ولو)** الاختلاف في ذلك بعد القبض ومنها ما وقع الاختلاف في عقد قبل القبض أو قبل الأبرار أو ولادة أو بعدها فلا تحالف وان ترجع الاختلاف الى قدر البيع لان ما وقع الاختلاف فيه من أجل والفرع تابع لأصح افراده بمقتضى القول قول البائع يمينه لان الأصل بقاء ملكه ومن ثم يوزع المشتري بأن البيع قبل الاطلاع أو لأجل صق وهو ظاهر اذا أعمل عدمه عند البيع كذا قيل والأصح تصديق البائع شرح مر **(قوله في ذلك)** أي قدر الموضع وما بعده **(قوله بعد القبض)** أي قبض ما وقع الاختلاف فيه ثم أومئنا وهذا أعني قوله بعد القبض ليس قيد ابل هو تصوير كافى ع ش وقال البرماني فيبه انه قبل القبض مع الأقالة لا فائدة في الاختلاف **(قوله مع الأقالة)** كأن باعه ثوبا بعشرة ثم أقاله وقيل ثم أتى المشتري بالشوب فقال البائع ما بينك الآن وبين فيجلب المشتري أنه ثوب واحد لانه مدهى النفس أو أدى البائع للثمن وهو العشرة فقال المشتري ما اشترت الا بعشرين فيصدق البائع عند لانه غلام كاقهره الشيخ عديده وقوله لانه غلام في هذه أي غلام للثمن ع ش والأشياء غلام في ذلك فأقبل ولا يحتمل الأقالة الا ان صدرت بإيجاب وقبول بشرطه للفرق بين من كونه القبول مصادرا بالإيجاب بأن لا يتخلفهما كلام أجنبي ولا سكوت طويل على مامر صريح مر وع ش **(قوله لا تلف)** أي الذي يفسخ به العقد بان قبضه المشتري وكان الخيار للبائع وحده ثم تفتى بده به ما به سارية أو بآلاف البائع ثم اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا أو قدر البيع الذي يربح فيه ع ش وهو عطف على الأقالة أي أو كان بعد القبض وتلف وليس عطفه على القبض حتى يكون التلف في التلف واما كان بعد القبض وأقبله كابدل على الاول كلامه الآتي في قوله الاول يشبهها اه حل وفيه شورى قوله والتلف أي قبل القبض مطلقا وبعده والخيار للبائع وألفه أو تلفه أي لا يمتنع ذلك فلا يمكن الفسخ بالتحالف لان ضمان البيع بعد القبض من ضمان البائع اذا كان الخيار له وحده أو لغيره

وبكسرة (أو أجل أو قدره) كسهر وشهرين (ولا يثبت لاحدهما (أو لكل منهما يثبت) (تعارضتا) بأن لم نوزعنا بتار عشرين وهو من زيادتي (محالفا) وقول (غاليا) من زيادتي وخرج به مسائل منها ما لو اختلفا في ذلك بعد القبض مع الأقالة أو التلف

(قوله أي مختلفين) لأجابه له بل لا منهوهم مع ما يرد من قوله أو بتار ع واحد تأمل **(قوله كأن كان داخلا)** وهو ذواليد تأمل وبالجملة فهذا التقييد ليس بظاهر أصلا ن محل هذا التقييد فيما اذا ادعى العين وعنالم يداعي العين أنما ادعى العين المقدوان لم يداعي العين اه قويسني وقوله نأما نداعي السعد أي وهو لا يدخل تحت اليد قوله هل كان قبل التأخير أو الولادة الخ (كان قال يثبتها قبل أن تلد قالوه مبيع وقال مستحبها بعدان ولم تهو باق على ملكي فالصدق البائع اه قويسني

لانه علم وكل منهما على نفي

دعوى صاحبه فى الثانية

على الاصل وعدلت عن

قوله انتفاعى بحته البيع

الى قولى وقد صح لان

الشرط وجود الصحة

للافتاق عليها فى الروضة

كأصلها لوقال ببتك بالف

فقال بل بحسمتها وروى خر

حلف البائع على نفي سبب

الفساد ثم يتحالفان

(فيحلف كل) منهما

(بمينا) واحدة (بجمع

نقيا) لقول صاحبه

(وابتانا) قوله يقول

البائع مثلا والله ما

بكذا. ولقد ببتك بكذا

ويقول المشتري والله

ما اشتريت بكذا ولقد

اشتريت بكذا ما حلف كل

منهما فلغير مسلم الممين

على المدهى عليه وكل منهما

مدهى عليه كأنه مدمع وأما

انه فى بين واحدة فلان

الدعوى واحدة ومنك كل

منها فى ضمن مثبته لجاز

التمرضى الممين الواحدة

لنفي والايجاب ولانهم اقرب

لنصل الخصومة وظاهر أن

لوارث انما يحلف على نفي

الم

(قوله ماو اختلغا فى عين

أحدهما فقط) أى واقفا

على صفة الآخر وقرره أو

اختلغا أحدهما فى مر

(قوله أى غالبا) وقد تكون

تلفاً لانه (قوله أدنى عين بحوليب والتمتع معا) كأن يقول ببتك هذا العبد بهذه المائة الدراهم فيقول المشتري بل هذا جار لي بهذه المائة الدراهم كما ذكره الرشيدى وخرج بقولنا ماو اختلغا فى عين أحدهما فقط فانها تتحققان على القولين المتعددين خلافا لما جرى عليه بعضهم من عدم التحالف بل بحلف كل على نفي مدهى عليه ولا يخفى شرح مر (قوله فلا تحالف) أى لأنه لا معنى للتحالف فى مسألة الافتاق اذا كان الاختلاف فى الاجل وغير ذلك وان كان له معنى لأنه لا يلتصق اليه حل (قوله بل بحلف مدهى النقص) هذا لا يشمل الجنس فانها قد تختلفان فيه ولا تنقص كأن دعى البائع البيع بكذا من درهم ودعى المشتري أن يكذبه من الدينار وقد مرها مقارفا لصدق حيثذا العامر ط ب (قوله الأولى بشقيا) مما قولهم فى الألفه أو التلصوا الثانية هى قوله أدنى عين بحوليب والتمتع الخ ع ش (قوله على نفي دعوى صاحبه) أى ويلزم كلا منهما مائة ما أخذه برماوى وبعبارة ع ش على مر قوله وكل منهما على نفي دعوى صاحبه ولا فسخ بل يرتفع العقد بطلعهما فيبقى العقد والجار بقيد البائع ولا شيء على المشتري ويجب عليه رد ما قبض منه من قبله المشتري منه والا كان كمن أقر لشخص بشئ وهو ينكره فيبقى تحت يد البائع الرجوع للمشتري واعتراقه ويصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما فى الباطن فالحكم بحال على ما نفي نفس الأمر اه فان أقام البائع بينة أن البيع هذا العبد للمشتري بينة أنه لا مائة فلا تعارض ذكر أثبت عقدا وهو لا يقتضى نفي غيره ويؤخذ منه أن سورمنا أن لا تتفق البتة على أنه لم يجر الاعتد واحد حيث قد قسم الأمانة للمشتري وقر العبد بيده ان كلاً قبضه ولا تصرف فيه ظاهر إجماعنا للضرورة وهذا فى الظاهر أما فى الباطن فالحكم بحال على حقيقة الصدق والكتب اه شرح مر (قوله لان الشرط وجود الصحة) ولو بين البائع (قوله حلف البائع على نفي سبب الفساد) أى فى البض وهو مقابل للحر والوا فالتزم مع الخصم لا يقتضى الفساد فى الكل لانه من باب باع خلا ورماع فى الحل وفسد فى الحر فراه بقوله وقنع أى فى الكل وفائدة حلفه صدق جميع المبيع ولكن لا يثبت الا بطله اذا احتجج الى التحالف بعد وحيث قد يظهر أن المشتري بحلف كادى اه رشيدى على مر وقوله حلف البائع أى فيقول فى حلفه والله ليس فى الفم خر شقينا عزرى (قوله ثم يتحالفان) من تحه كلام الروضة وهى أيضا حاله لدخول على كلام المصنف ع ش ولا يحصل التحالف بمجرد حلف البائع على نفي الفساد بل ينشئ بعد حلفه مطالبة المشتري ببيان من صحيح فان بين شيأ وواقفه البائع عليه فذاك والاتحافا (قوله كما أنه مدع) قال بعضهم الأولى استفاضة لان الدعى فى جانبه البينة وقال حل فبان بين المدهى على ما يدعيه خارجة عن التواعد لان الممين اجماعى على الدعى عليه أى غالبا (قوله وأمانته) أى الحلف وهو موطن وقول فى بين واحدة مفيد باختلاف الظروف والمظروف بالاطلاق والتقييد ورجوع الضمير للجمع المجهول من قوله تجمع نفيا يبدو ويجوز أن يكون فى بينة واحدة للنفي وواحدة للاثبات بل يظهر استعجابهما شروبا من خلاف من أوجبهما كاقوله ع ش على مر (قوله ومنفى كل منهما) أى أى من نفي كل منهما فى ضمن اثبات مثبته فظاهر العبارة ليس مرادها الا لا يفتى فى النفي من حيث يفتى فى اثبات من حيث اثباته فادفع ما يقال ليس المنفى فى حلف المشتري فى ضمن مثبته (قوله وظهر أن لوارث الخ) وشبهه ولما لم يجز أن شورى وبعبارة شرح مر ومعلوم أن لوارث فى اثبات بحلف على البت وقى على نفي المظروف معنى لوارث سيد العبد للأذن له لكنه بحلف على البت

وغيره أنه لو اختلفا فى أى الصفة والتمتع لا تحالف وعليه فقوله شارحنا عينهما ليس قيداً تأمل

على المدهى ككسامة واللذان اه قويسى

في الطرفين قوله على نفي العلم أي في النقي وعلى البت في الإثبات ولوحظ على الإثبات كفي الأول
 (قوله ويبدأ ينق) أي ليكون للإثبات بعده فائدة لا هذا إذا قال ما به تلك تسعين ينق لقوله ولقد بعته
 بمائة فائدة لم تستفد من النقي بخلاف ما لو قال بعته لك بمائة ينق قوله ما به تلك تسعين لم يرد أنك
 والتأسيس خيرة اه فرده شيخنا البالي اه عبد البر وما لم يكتب بالإثبات نظر الاغناء عن النقي لان
 الأيمان لا يتقنى فيها بالازم والفهوم ومن ثم انجبه عدم الاكتفاء بما به لا بكذا وما اشترت الا بكذا لان
 النقي فيه صريح والإثبات مفهوم كالحق في الأصول اه يرمادى (قوله وبائع مثلا) كالزوج قل هر
 والزوج في السداد كالبائع فيسده به لقوة جانيه بقاء التمتع كما نوى جانيه البائع يعود للمبيع ولان
 أثر التحالف يظهر في المصدق لافي البع وهو بذله فكان كبايعه اه شرح هر وكان القياس أن
 يبدأ بالزوجة لانها تظهر البائع زى (قوله لان البيع موداليه) أي عين البيع موداليه لان البيع يعود عليه ولا يأتي
 مثل هذا في العين الذي هو في القيمة كافرعه ولوقته البائع لان العائد ليس عين العين المقصود عليه
 لانه في القيمة والمقصود بدل عنه شيئا وبعبارة ع ش لان المبيع أي الذي هو المقصود بالثمن لا يعود
 أن المشتري أيضا يموله الثمن اذا قبضه البائع سم (قوله ولان ملكه على الثمن) أي الذي في القيمة
 قدم بالعقد بدليل أنه أن يجعل عليه ويستبدل عنه قال الشوري فاني قلت ماني القيمة معرض
 للقوط بثلث مقابله المعلن فاعني تمام ملكه واستقراره بالقبض الجيب بأن معنى استقراره جواز
 الحوالة عليه والاستبدال عنه (قوله فحل ذلك) أي البداية وبالعقود وهذا نفع على قوله ولان
 ملكه على الثمن قدم بالعقد لان هذا لا يجري الا اذا كان الثمن في القيمة لان المعلن لا يملك الا بالقبض
 (قوله نفي العكس يبدأ بالمشتري) أي لانه صار قو ياحيقت فتلخص من هذا أن المبدأ ينقسم
 الذي هو المشتري لان المبيع الذي هو المثل في القيمة والتمن الذي هو رأس المال اما معين في القيمة
 أو في المجلس والتمين فيه كالتمين في العقد ع ش على هر وبعبارة حل قوله في العكس وهو كون
 الثمن معينا والمبيع في القيمة يبدأ بالمشتري لان ملكه على المبيع قد تم يعني أنه لا ينسخ باطلعه ولا
 فالحوالة عليه غير صحيحة اه (قوله معينين) أي في المجلس أو في العقد شوري (قوله وفي القيمة)
 فالصور أربع (قوله ندبا) أي حال كونه مندوبا أو ذنبا ويندب ندبا فهو على الأخير معقول
 مطلق كذا في الإيعاب وعليه فليحرر صاحب الحال وعلمنا قاله الشوري والظاهر أنه حال البيع
 المفهوم من يبدأ (قوله لا وجوب) لعل الاتيان بذلك ثلاثيه قراءة ندبا بالثالثية مع القول
 الماضي النبي الجهور أوله مقابلته وهو للوجوب وعليه كيدون شو يري وحل (قوله لحول
 المقصود) تحليل لنفي الوجوب واتخاذ كز في الوجوب مع أنه لازم لندب قصدا لرد على من ذكر
 وسيلة للتعليل لئنه به لرد ولو ذكر التليل دون نفي الوجوب لم يصح لان الندب بعيد الطلب والتحليل
 لا يقتضيه ع ش (قوله أو تراشيا) قال القاضي حين وليس لأحدهما الرجوع بمدهاه سم (قوله
 فان سمح أحدهما) أي يري في الآخر على التراجع قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كل ورض
 بالبعب حج ع ش وقوله بمادعاء أي ادعاء الآخر (قوله أجزأ الآخر عليه) فان قلت كيجد به
 مع أنه مدعاه ومطلوبه الجيب بأن معنى إجباره إجباره على بقاء العقد وليس له الفسخ حينئذ (قوله
 فسخا مأ أحدهما) علم من عدم انقضاء بنفس التحالف جواز وطه المشتري لا المبيع فالحال التراجع
 وقبل التحالف بعده أيضا على أوجه الوجهين بقاء ملكه بفضية تعليلهم جواز أيضا صاحب الفسخ

للتقرب على التحالف لولا ان
 ملكه على الثمن قد تم بالعقد
 وذلك للمشتري على البيع
 لا يملك الا بالقبض فحل ذلك
 اذا كان للمبيع معينا والتمن
 في القيمة نفي العكس يبدأ
 بالمشتري وفيها اذا كانا
 معينين أو في القيمة يتولى
 فينتج الحاكم بأن يعتد في
 البداية أي بأمسا (ندبا)
 لا وجوب لحصول المقصود
 بكل منهما وهذا من زبادي
 (تم) بعد تحالفهما (ان
 أعرضنا عن الخصومة أو
 راضيا) بما قاله أحدهما
 فظاهر بقاء البعده في
 الثانية والأعراض عنها
 في الأولى ومن زبادي
 (والا فان سمح أحدهما)
 للأخر بما ادعاه (أجبر
 الآخر) وهذا من زبادي
 (والا فسخا أو أحدهما
 أو الحاكم)

(قوله رجع الله والفسخاه
 أو أحدهما الخ) ولو قال
 لا خردا بتي تحت يدك مبيعة
 فانكر فلا أثره عليه
 لا فتراته بأنها ملكه ولو
 كان أمة ووطئها فالقرب
 لزوم المهر ولذا حلت منه
 قالوه حوسب ولا يلزمه
 قيمته لا لقرار البائع بأنها
 ملك المشتري ولا لحد للشبهة
 وإذا ملكها بعد ذلك
 حارت مسئلة هل تمواخذة

له بقوله الأول وهذا بحسب الظاهر اه ع ش على هر

اذلزل به ملك الشرى وهو كذلك اه شرح حر وقوله اذلزل به ملك الشرى أى لتعلم حق
لازم به كأن كان مروحونا ولم يصير الباع الى فكا كه كسبائى اه وشيى أى فله الوطه حينئذ
لكن باذن المرنين أو كان قد كاتبه كتابة صحيحة **(قوله أى لكل منهم فسخه)** انظر هل كلامه يروم
الاجماع حتى دفعه بذلك وهذا التوهم يبد مع ذكر أو وقد يقال أى بذلك لمفع نومه لاجتوب
ويستند بفسخ ظاهره بلنا وذلك ظاهر اذا فسخته كل منها أو الحاكم وأما لو فسخه أحدهما فلا
يفسخ ظاهره بلنا الا اذا كان صادقا ولا انسخ ظاهره فقط حل **(قوله لانه فسخ لاستدراك**
الظلمة) أى تدراكها بأن نزال وهذا انما يعنى تعليلا لفسخهما وفسخ أحدهما أو أفسخ الحاكم
فانما هو قطع المصنوعة كما علة حر **(قوله فأشبه الفسخ باليب)** أى من جهته سواء لا من جهة كونه
على الفور فان الفسخ هنا على الترابى اه سلطان **(قوله لكنهم اقتصروا في الكتابة)** أى التى
من أفرادها أى فاتها ضعف من حيث صدق بالكتابة اذ المذكور في بابها أن الفاسخ لها هو
الحاكم فقط هذا مراده والمتمم أن الكتابة كتبها فيفسخها لريق أو الوليد أو الحاكم وقوله
وفصوله أى في فسخ الحاكم بين قبض الخ أى فيفسخ عقد النجوم لاعتدال الكتابة وقوله وعدم
قبضه أى فيفسخ عقد الكتابة أى وهذا التخصيص خلاف ما هنا لمتقضى ما هنا أن الفسخ لمقداه
مطلقا والمتمم التخصيص الآتى وغرض الشارح أنهم صرحوا في الكتابة بما يخالف ما هنا من وجهين
الاول أنهم اقتصروا على أن الفاسخ لها هو الحاكم فقط والثاني أنهم ضاعوا هناك بالتفصيل المذكور
ومتقضى ما هنا أن الفسخ لمقداهما من غير تفصيل وبعد ذلك فالتألف من الوجهة الثانية مسلمة ومن الوجهة
الاولى متبعة اه حل **(قوله على فسخ الحاكم)** المتمم أن الكتابة كالبيع من حيث أن الفاسخ
هما أو أحدهما أو الحاكم كالحاكم فقط حل **(قوله بين قبض مادامه)** أى فيقتضى ولا فسخ لمقد
الكتابة وقوله وعدم قبضه أى فلا يفتق ويفسخه الحاكم وهو حاصله أنه ان كان السيد قبض ما كاتبه
عليه وادى المبدان نصف ما قبضه عن الكتابة ونصفه الآخر وديعة عند السيد كأن أقبض السيد السيد
عشرة وادى أن خمسة منها عن الكتابة وأن المقد وقع على خمسة فقط وان الخمسة الاخرى وديعة
عند خالفوا بفسخ الموضع فقط وحكم بتمتة ويرجع السيد عليه قبضته ويرجع العبد بماداه والا
بأن لم يقبض شيئا محالفا وفسخ عقد الكتابة وحكم برفقه كإقراره شيئا **(قوله وسبأني بيان ذلك**
في الكتابة) وبعبارة الملتق هناك ثم إن لم يقبض مادامه ولم يتفق ففسخها الحاكم وان قبضه وقال
المكاتب بضعة وديعة ورجع بمادأى السيد قبضته وقديتقا فان **(قوله ثم بعد الفسخ يرد مبيع)**
أى ان كان باقيا لم يتفق به حق لازم لغيره وقوله بزيادة متصلة أى لتجنبنا للاصل دون المتصلة
قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع المصنوع عنه لامن أصله وشمل ذلك ما لو فسخ الفسخ
ظاهره فقط واستشكل السبكي بأن فيه حكما للظاهر وأجاب حو عنه بأن الظاهر للمشتري انفسخ
ذلك وعلى البائع رد الثمن القبوض كذلك وبؤنة الرد على الراد كما فهمه التفسير يرد اذ القاعدتان
من كان خاضعا لمن فؤنة ردها عليه كإذ كره حر في شرموى قل على الجلال قوله بزيادة متصلة
أى مطلقا أى ومنفعة ان حدث بعد الفسخ **(قوله ان تعيب)** ظاهره اطلاقه ولو بعد الفسخ وهو
كذلك لانه ممنوع من حيا الظاهر نعم في قطع بدمانقص من قبضته يوم التمسك بيوم التمسك وهو
ولو كان ارش مقدس من حيا الظاهر نعم في قطع بدمانقص من قبضته لانقصها الارش هنا غيره فيما
للب العبر سم **(قوله ان تعيب)** أى بأن مات وقوله كان وقفا لاجل أمثلة كتلف الشرى
عش **(قوله أو كونه)** أى كتابة صحيحة عش **(قوله رد منه)** فالتلف بفسخه بالقبول بعد الثالث

أى لكل منهم فسخه لانه
فسخ لاستدراك الظلمة
فأشبه الفسخ باليب
لكنهم اقتصروا في الكتابة
على فسخ الحاكم وفصولا
فيه بين قبض مادامه
السيد من النجوم وعدم
قبضه وسبأني بيان ذلك
في باب الكتابة (ثم) بعد
الفسخ (يرد مبيع) مثلا
(يزيد) له (شعلا وارش
عيب) فيه ان تعيب وهو
ما نقص من قبضته كما يضمن
كاهما وكرار زيادة المتصلة
من زيادتي (فان تلف)
حسا وشرعا كان وقفا و
باعه أو كونه (رد منه) ان
كان مثلا وهذا من زيادتي
(أو قبضته)

(حين تلف) وفارق اعتبارها بما ذكر اعتبارها لمرء الارض بأقل قيمتي الصدق والبض كاسم
 بأن النظر اليها لم لا تتم بل ليصرف منها الارض وهذا المفهوم القيمة فكان اعتبارها لمرء الارض
 خط وتقص بأنه جعل النظر الى قيمة الفخ الثالث عند رد البض حكم الارض من اعتبارها أقل ما كانت
 من يوم الصدق الى يوم القبض مع أن النظر فيها لتفرم اه سرل (قوله فلتابع قيمته) وهي للقبولة
 بخلاف ما لو وجد هار بافاته بفرم قيمته يوم الحروب للقبولة سرل وفي شرح حج ولوردها
 كاتبه كتابة صحيحة غير البائع بين أخذ قيمته للقبولة بخلاف ما سرل الا لا يمنع ذلك البيع
 بخلاف الزمن والكتابة فأشبه البيع (قوله وأنتا ردك كاه) وأما غير الزوج في نظيره من
 الصدق لان جبر كسرهما بالطلاق اقتضى ايجابه على أخذ البديل حالا (قوله فلأخذ) أي يجب
 عليه أخذه والمراد أخذه حكما بدليل قوله ولا يتزعم له وليس له طلب قيمته عرض تقبل عن شرح
 الروض وعن مدر وظاهر كلام حج والشارح أي حيث قال فلأخذ أنه غير بين أخذه مالا مع امرأة
 مثل ما بقي وبين الصبر الى فراغ المدة وأخذ القيمة للقبولة (قوله وهو) أي التفرغ للتسوخ
 يعمد الى ذلك أي باعتبار قيمته يوم التلف من التمام والماران لهما غير ممكن حل وهذا كان
 معلوما للشرعي قبل الفسخ والفتان متأصل فيهما وقد اعتبرت قيمتهما وقت التلف فهذا أولى
 شو يرى ولان المالك هنا ساطل المشتري على البيع يبعه (قوله حلف كل منهما على نفي دعوى الآخر)
 يعلم من هذا الفرق بين التحالف والحلف وهو أن التحالف لا يفيده من نفي واليات كاتدم خلاف
 الحلف شو يرى (قوله ثم يرد مدعيها بزوائده) استشكل رد الزوائد مع انتفاءها على حدتها في ملك
 لراد بدعوا الهبة وقرار البائع له بالبيع فهو كمن وافق على الاقرار له بنفي وخالف في الهبة وأوجب بأنه
 تفصيل كل أن لا عقد فصيل بأصل بقاء الزوائد على ملك مالك العين ولا يشك بأنه لا أثر لبيان
 في الاستعماله مدعي الهبة لأنه يتفرق في المنافع ما لا يتفرق في الاعيان شو يرى (قوله اذ لا ملك له به
 ظاهرا) قد يقال الملك ثابت على كل حال وأما اختلافنا في سببه حل هو الهبة أو للمبيع أن يغالب
 بينهما أن لا عقد أصلا تأمل (قوله على عقد) أي بل اختلافنا في العقد أو في هبتهما عرض (قوله
 كاه ذلك من أول الباب) أي من قوله في صفة عقد لان هذا اختلاف في أصله ويكون على طري
 المفهوم كايؤخذ من كلام الزايدى (قوله وأدعي أحدهم بعت) أي البيع والآخر فاده من ذلك
 ما لو ادعى أحدهما رؤية المبيع والآخر عدمها سواء كان المدعي البائع أو المشتري ومن ذلك ما لو
 ادعى أحدهما أنه كان حال العقد ميبا أو مغبونا والآخر خلافه فالصديق مدعي الصحة على التمسك
 مدر زى ومن ذلك ما لو اشترى ما ثمانين محسوس ثم أخذه المشتري في أنه ثم بعد ذلك وجذب
 فأرغمته فقال المشتري للبائع هذا كان في أمانك وقال البائع كان في أمانك فيصدق البائع لأنه مدعي
 الصحة يرادى وهذا غير قول المصنف وأولاد مصحح (قوله أي البيع) تبع في ذلك الأصل وكان
 الأولى أن يقال أي المصدق لشمع عقد النكاح وليناسب كلامه السابق وقوله فبأي شيء ولو وقع البيع
 لم شو يرى (قوله معلومة القرعان) كأن وجه التقييده أن جمهورنا لا يفتيد دعوى المشتري
 شيوع القرعان الصحة اذ لا يبرر المبيع معلوما بالجزئية بل هو على وجهه بخلاف المعلومة لا به
 معلوما بالجزئية حر سم (قوله ثم ادعى لرادفة ذراع معين) أي في ارادته ليسد البيع فالراد بلين
 اللهم أي عند المشتري فيكون معينان في ارادة البائع مهما عند المشتري فيكون مجهول للشرعي
 لأنه الذي يترتب عليه الفساد لا الشخص لان ارادته لا يترتب عليه الفساد حيث أنه أورد الشخص

ونكسون

حين تلف) حشاو
 شرعا ان كان متوقفا
 وان رهنه فلتابع قيمته
 أو انتظارا فسا كه أو أخره
 فله أخذه ولا يتزعمه من يد
 المشتري حتى تنقضي المدة
 والمسمى للشرعي وعليه
 للبائع أجرة مثل ما بقي منها
 واعتبرت قيمة المتقوم حين
 تلفه لاحين قبضه ولا حين
 العقد لان الفسخ يرفع
 الصدق من حينه لان
 أصله وهو أولى بذلك من
 التمام والتمتار (ولو
 ادعى أحدهما بعتا
 والآخر بعتا) كأن قال
 بعتك بكذا فقبل بل
 وهتبع حلف كل منهما
 على نفي دعوى الآخر ثم
 يرد الزوما (مدعي) أي
 الهبة (زوائده) المتصلة
 والمتصلة اذ لا ملك له فيه
 ظاهرا وأعمال يتحالفها
 لهما لم يتفق على عقد
 علم ذلك من أول الباب
 وأما ذكره هنا ليرتب عليه
 رد الزوائد فانه قد يخفى
 (أو ادعى أحدهما بعتا)
 أي البيع (والآخر فاده)
 كأن ادعى اشتأه على شرط
 فاسد (حلف مدعيها) أي
 الصحة فيقول لان الظاهر
 معدود خرج ز يادى (غالب)
 مسائل منها ما لو باع ذراعا
 من أرض معلومة للقرعان
 ثم ادعى ارادة

ذراع معين ليغد البيع
وادمي المشتري شيوعه

فيصدق البائع بينه و ما
اختلفا هل وقع الصلح
على الانكار أو الاعتراف
فيصدق مدعي الانكار
لانه الغالب (دور) المشتري
مثلا (ميمعا معينا) هو
أولى من تعبيرة بالعبد
(ميمعا فأنكر البائع أنه
للبيع حلف) البائع فيصدق
لان الأصل مضي العقد على
السلامة فان كان البيع
في الذمة ولو سلمناه بأن
يقض المشتري ولو سلمنا
المؤدى عما في الذمة ثم
يأتي بمبيع فيقول البائع
ولو سلمنا اليه ليس هذا
القبوض فيحلف المشتري
أن هذا هو القبوض لان
الأصل بقاء شغل ذمة البائع
ويجيء مثل ذلك في الثمن
فيحلف المشتري في المعين
والبائع في باقي الذمة وذكر
التعليق من زيادتي

درس

(باب في معاملة الرقيق •

عبدان أؤتمت قصيرى
به فيما يأتي

(قوله على القول المرجوح)

وقسمته العبرة بنماها
في حج وتعبه بأن الشبهة
للمذكورة متعقبة على
الاصح أيضا

(قوله والاصح أنه استخدام)

ومن ثم لم يحج لقبوله بل
لهو زورده فيما يظهر حج

ويكون وجه البطلان عدمها للثمن عليه تأمل شورى مع زيادة (قوله ذراع معين)
بأن يقول أؤتمت ذراعا معينا في العشرة الصادق بأولها وآخرها واحد من وسطها ويجب أن يكون
شيها بعد من عيه وذلك باطل اهـ عبد البود قال سم المراد للمعين للمبيع فيكون مجازا علاقته
الثنية والقربة استحالة للمعنى الأصل لان التعيين لا يقتضى التصاد (قوله فيصدق البائع معينه)
أى لان ذلك لا يبعد الأمن جهته شرح مر (قوله على الانكار) فيكون باطلا (قوله مدعي
الانكار) فلودفع انسان عينا لأخر آدمي الدافع أنه دفعها اليه ليشتريها وقال المدفع اليه بل هي
هدية يصدق الدافع معينه عى (قوله ميمعا معينا) أى فى العقد أو فى حمله فدار التعيين في هذه
المسئلة سواء كان فى المبيع أو فى الثمن على التعيين أو العقد أو يحمله حل (قوله هو أولى من تعبيرة
بالعبد) الأولى أن يقول أعمل لاني العبد لا يفهمه فلا يلزم من إلحسكم عليه بين ثغية عن غيره فغيره
مكوت عنه عى وفى الشورى وسبأ فى جنابة الرقيق أنه قال وتعبيرى به أعم فلي تأمل وجه
للغاية (قوله حلف البائع) فيصدق ولا يرد عليه سواء أكان الثمن ميمعا أو فى الذمة (قوله لان
الأصل مضي العقد على السلامة) عبارة حج لان الأصل السلامة وبقاء العقد (قوله فان كان البيع
في الذمة الخ) والضايق أن يقال إن جرى العقد على معين فالقول قول الدافع لبيع أو الثمن لانها
اتفا على قبض موقوف عليه العقد تنازعا فيسبب النسخ والأصل عدمه أو على ما في الذمة وقبض في
الجلس فالقول قول المردود عليه بأما كان أو مشتريا وإن جرى على ما في الذمة ولم يقبض في المجلس
فالقول قول الراد كذلك ويجرى هذا الضابط في جميع البيوع وسائر المعاملات كما قاله شيخنا
العلامة العزيزى ولبعضهم

حلف الدافع في المعين • وأخذ في ذمة فأتهم

وقوله في المعين أى فيما إذا كان المدفع ميمعا ثمنا أو غيرها وقوله وأخذ في ذمة أى يو حلف
الأخذ فيها إذا كان المأخوذ ثابتا في ذمة المأخوذ منه سواء كان ميمعا أو ميمعا أو غيرها وأطلق الذمة على
ما فيها تحوزا (قوله فيحلف المشتري في المعين) أى ولا يرد عليه سواء أكان المبيع ميمعا أو فى الذمة
وقوله والبيع فيما في الذمة أى يرد على المشتري سواء أكان المبيع ميمعا أو فى الذمة

(باب في معاملة الرقيق •)

وما يبيع ذلك من قوله ولا يملك ولو بتخليك وذكره هاتين الشافعى أولى من تقديمه على الاختلاف
الواقع لنحوى كالأرض لانه تبع للحرف فأخوت أحكامه عن جميع أحكامه ولو تأنى فيه بعضها وتوجيه
ذلك ممكن أيضا بأن فيه إشارة لجرى ان التحالف في الرقيقين كما مر من تعقبيه للقراض الواقع في التثنية
لأنه وإن أشبهه في أن كلابيه بمصبلد ربح يأن في تصرفه لكنه إنما يتضح على القول المرجوح
أن أن السيد ينفق تركيزه والأصل أنه استخدام شرح مر وقوله معاملة الرقيق مصدر مضاف لقاعة
أو مفعوله وكل مراد والمعاملة أخص من التصرف وهى المرادة هنا كالمسبأ (قوله عبدا كان
أؤتمت) لان الرقيق يشتوى فيه المذكور ولؤث شيئا ومقتضاه أنه لا يباع بريقة معناه واقعى
كلامه لمقت عمل استواء للذكر ولؤث فيه أى في فعل لاذجرى على موصوفه نحو امرأة رقيق
ودجلد رقيق وأما الذي يعرج على موصوفه فالتأنيث واجب دها لالتباس نحو بت رقيقة مثلا ذكر
الشورى هذا التفسير في باب قسم المتي والغنية وأشار اليه في الخلاصة بقوله
ومن فعل كقتيل أن تبع • موصوفه غالباً بالتثنية

(قوله أولى من تعبيره بالعبد) لانه يوم ان الاحكام التي ثبتت للعبد لا تثبت للامة مع انها مستويان
وساكن في جنابة الرقيق أنه قال وتعبيره أعم فلينظر وجه المغايرة وقوله وان قال ابن حزم لم ينفذ
اليه لانه خلاف المشهور حل (قوله الرقيق) خرج بالرقيق الظاهر في أنه رقيق الشكل المبض فانه
ان كانت مهاباة لم يشترط شراؤه لنفسه في نوته انه اذن مالك بضمه وفي غير نوته لا يصح شراؤه
له فان لم تكن مهاباة صح شراؤه لنفسه ان قصدها أو أطلق فيها يظهر ترجيح من تردد وقيل
يجري فيه خلاف فترقب الصفقة وما احتال ان لا يدرى شوري باختصار (قوله تصرفاته) للراد
بالتصرفات الأفعال ولوقولية لانها فصل اللسان بقوله كالولايات أي كأثرها كالترجيع والقضاد
والمراد بالنفوذ الاعتدابه شرعا وقوله كالعبادات ولوقولية فانها أفعال كالمسبخة (قوله كالولايات)
أي أثر الولايات أي ما ينشأ عنها من الترجيع والحكم مثلا والولايات نفسها لا تنصف بكونها تصرفا
بل هي معنى قائم بال شخص شيئا ولا فرق في الولايات بين أن تكون عامة أو خاصة كافى عن (قوله
والشهادات) أي حصول أداء (قوله كالعبادات) ومنها الحج فيصح حجه بغير ان يسجد بوقته فلا
وان كان له تحليله اه ع ش قال شيئا ولا يخفى ما في إطلاق التصرف على العبادات من السامعة وكذا
الشهادات الا أن يراد بالتصرفات مطلق الأفعال والشهادات فصل اللسان والعبادات فصل الراد
ومع كون العبادات نافذة أنه معتد بها في إسقاط القرض (قوله والادارة) سواء وردت على العين
أو على ما في الامة ع ش (قوله لا يصح تصرفه في مالي) أي لا يصح مباشرته لعقد مشتمل على مال غيره
في المعاملة المحضة ليخرج الخلع أما هو فيصح منه سواء كان زوجا أو زوجة وبعبارة في الخلع وشروط
الزواج محضة طلاق فيصح من عبد ومحجور عنه وبدفع العوض للمالك أمرهما ثم قال وشروط في
التمتع إطلاق تصرف مالي فلا تختلف أمة بل اذن سيدي بين بآنت بهر مثل في ذمتها أو بدني في ذمتي
(قوله بغير اذن سيده) وقيد صح تصرفه فيه بغير اذنه كأن امتنع سيده من اتفاقه عليه أي لما جاب
اتفاقه عليه أو تصرفت مرهجه ولم يكن في الصورتين مرهجة الحاكم فيصح شراؤه في هذه
وبين مال سيده ما تحس حاجته اليه وكذا وقبل الرقيق هبة أو وصية من غير اذن صح لغيرهم
السيد عن القبول لانه ككتاب لا يعقب عوضا لا خطاب ودخل ذلك في ملك السيد فهو الآن
يكون الموهوب أو الموصى به أصلا وفرع السيد يجب عليه نفقة حال القبول لعمومية وأصغر لاصح
القبول ومثله قبول الولي لموليه ذلك شرح مر ويبنى أن مثل المال الاختصاص فلا يصح بيع
يده عنها ويحرم على الآخذ ذلك وانما اقتصر وعلى المال لانه الذي يصف بالصحة والفساد وان غير
تابع له ع ش على مر وقوله أيضا بغير اذن سيده وان كان في الامة وان تعدد السيد فلا بد من اذن
كل وحشيش يكون مأذونا لكل منهم ويكره له بذن الآخر بأن قال كل امرئ لشره وكذا في ذمتي
يسير ويكره كل القول للمذكور نظر لان كلا ليرسل في ذلك الا أن يقال هي وكالة عبدة
يكن مهاباة والا اكتفى باذن صاحب التوبة حل وبعبارة مر أي كل من له عليه عبدة فلو كان
لاثنين رقيق فاذن له أحدهما لم يصح حتى ياذن له الآخر كالأذن له في السكاح لا يصح حتى ياذن له
فلم ان كان بينهما مهاباة كفي اذن صاحب التوبة اه وقوله سيد أي الكامل أوليه وان تعدد
بذني المشترك من اذن جميع الشركاء وان كان التصرف لواحد منهم وفي المهاباة يعتبر اذن صاحب
التوبة والمبعض في نوته كالمر في غيرها كالرقيق ان تصرف لغيره فان تصرف لنفسه
صح ولو في توبة السيد بغير اذنه كما قاله العلامة الطيلاوي (قوله فيرد المالك) أي يجب رده على
مالك فور اوان لم يطلب رده ففوة الرد على من العين في يده وتعلق بذمة العبد على القسمة

أولى من تعبيره بالعبدان
قال ابن حزم لفظ العبد
يتناول الامة (الرقيق)
تصرفاته ثلاثة أقسام مالا
ينفذ وان اذن فيه السيد
كالولايات والشهادات
وما ينفذ بغير اذنه كالعبادات
والطلاق والخلع وما يتوقف
على اذنه كالبيع والادارة
وهو ما ذكره بقولي
(لا يصح تصرفه في مالي)
هو أولى من اقتضاه على
الشراء والاقتراض (غير
اذن سيده) فيه (وان سكت
عليه) لانه محجور عليه
لحق سيده (فرد) أي
البيع أو نحوه سواء كان
يده أم يده سيده (للمالك)
لانه يخرج عن ملكه

(قوله أي يحصل) كان
الابن حذفه لان المردود
على الرقيق أداء والافصح
تحققه بالمعنى وصح أداء
كامل يحمل ناقصا اه شيئا

ولو أدى الفتن من مال
سيده استرد أيضا (فان)
تلف في يده أي بد الرقيق
(ضمنه في ذمته) لانه
ثبت رضاستحقه ولم
يأذن السيد فيه (أو)
تلف في (بدسيده ضمن
المالك أهبمشتا) (وضع
بدهما عليه بغير حق (و)
لكن (الرقيق أحمالطال
به بعد عتق) له أوليغته
لانه لا مال له قبل ذلك
(وان أذن له) سيده (في
تجارة تصرف بحسب
أذنه) فتح السين أي
بقره
(قوله بعد وضع السبيده)
قد لا جـل مطالبة السيد
والأهله مطالبة الغير سواء
وضع السبيده أولا
(قوله والقرار على السيد)
أي أن تلف هنده وان
أومت مع ما قبلها خلاف
ذلك تأمل وكان الأوليان
يقول والقرار على من وقع
التلف تحت يده الا ان كان
بإتلاف فعلى المثلث تأمل
وفي المقام صور لا تخفى على
العلم
(قوله وانظر لوقال الخ)
الظاهر انه من باب المانع
والفتنى فيقبل المانع
اه شيخنا حرم حق ثم
وجدته عن الشيخ القوري

قل فهي فذمة العبد ان كان للبيع في يده وعلى السيد ان كان في يده (قوله ولو أدى الفتن من مال سيده استرد) أي الفتن لكن ان رده الآخذ للسيد فظاهر وأما لو رده الى العبد فهل يبرأ أم لا قال شيخنا ع شى يظهر انه ان كان للمال تحت يد العبد بإذن السيد يرى برده اليه وان كان تحت يد العبد بغير اذن سيده لا يبرأ يرد العبد برماوى (قوله فان تلف في يده ضمنه في ذمته) أي ان كان باله رشيد اهلان كان سفيا تعلق الضمان برقية العبد لا بذمته وهذا بخلاف ما لو أودعه رشيد فتعلق في يده بلا ضمان وان فرط كاذك الشيوخ في باب الوديعة ولعل الفرق بينه وبين ما هنا حيث تعلق الضمان بذمته أنه التزمه هناك بعد تعلقه به بخلافه ثم اذلا التزامه قبله وان التزم الحفظ ع شى على مر (قوله لا توثب رضاستحقه) لتعليل لكون الضمان في ذمته للمالط الضمان اذا القاعدة ان مالزمه رضاستحقه وان كان السيد يفتعل بذمته ومالزمه بغير رضاستحقه كتلف نصب يتعلق برقته فقط أي وان أذن له السيد في التلف ومالزمه بغير رضاستحقه واذن السيد يفتعل بذمته وكتبه وما يمدى ولا يزمه الا اكتساب ما لم يصح كجائى فظيره في الفلى شرح مر وجمع بعضهم حاصل ما في هذا المقام بقوله

يضمن عبد تالفا في ذمته • ان يرضه المالك دون سادته
وان يكن يلازما من استحق • فليس الا بالرؤية اعتلق
ورضا المالك مع سيده • علق بذمته وما في يده

(قوله ولو بأذن) أي او اهل او هو عطف على ثبت ع شى (قوله أو في بدسيده) أو غيره بعد وضع السبيده عليه مر (قوله ضمن المالك الخ) والقرار على السيد تعدي بوضع يده عليه (قوله ولكن الرقيق الخ) راجع لسكن من المثلثين وقوله بعد عتق أي ويسار وعليه ولو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بمأغرمه عليه لان قرار الضمان على من تلفت العين تحت يده أو لا فيه نظر وقياس ماسيا في من المأذون له اذا غرم بعد عتقه مالزمه بسبب التجارة لا يرجع على سيده انه هنا كذلك وهو المأخذ وقد يفرق بان المأذون له ما كان تصرفه باذن السيد ونشأنه الدين نزل ذلك منزلة المنفعة التي استحقها قبل اعتاقه كأن أجر مدة ثم أعنته فان الاجرة لسيد بعد الاعتاق ولا يرجع بها عليه العبد بخلاف ما هنا فان تصرفه ليس ناشئا عن اذن السيد ولا علة له فقل ما يفرمه بعد العتق منزلة غرم الاجنبى وهو يرجع على من تلفت العين في يده ع شى مر (قوله أوليغته) مثله حج قال ع شى على مر والا قرب ماله حج لان امتناع مطالبة له جزء من الأداء بعدم الاكسفت ماله ما يقدر به على الوفاء ولو لبص ما عليه فلا وجع لانه على أن الأخير قد يؤدي الى تفويت الحق على صاحبها ع شى لا يوزن نفسا سيده قبل العتق اه امكن العتد ما في شرح مر ان عتق جميعه قديم معتبر ح ف وعبارته يستحق لجمعه لا يضمنه وكلام حج وجبه (قوله وان أذنه) أي أو وليه ان كان سيده محجورا عليه وكان آمن قن زى (قوله في تجارة) بان قال تجرول أو قال تجرول بقل غلاف التجار فانه فاعد فيها يظهر من احتمالات في ذلك ولا يشترط قبول الفتن لاذن بل لا يرد برده لأنه استخدام لا توكيل ايعاب وانظر لوقال التجري وتفكك شورى (قوله بحسب أذنه) فان لم ينص له على شى تصرف بحسب الصلحة في الأنواع والازمنة والبلدان (قوله فان أذنه في نوع) قال الاسنوى فهم من نصبه بان الرقبة أن تعيين النوع لا يشترط لانها تستعمل فيما يجوز أن يوجد وأن لا يوجد ولا تستعمل فيما لا بد من اختلاف اذا قال والامر كذلك اه مر فان لم يدفعه مالا فيصرف في الذمة سبته (قوله بفتح السين) وقد يمكن لكن في الترخاظة ولم يتبد بذلك في القاموس اه مر حل

(قوله فان أذن له في نوع الخ) كالركيل وعامل القراض وسكت عن القدر والاجل والحلول لان الحال قد يقتضي ابدال ذلك لمصلحة كافي الوكيل قاله ابن الحناط اهـ حل (قوله وعخاصة في عهدته) أي علة ناشئة عن المصلحة فلا يخاف من نحو سارق وغاصب أي من مال التجارة اهـ زى (قوله ولا ينزل بذلك) وبقى ما وجب أو أنغي عليه ثم أفاق هل يحتاج إلى إذن جديد أم لا في نظر الاقرب الثاني لانه استخدا ولم يتردد فيه سم على المتعش عش على مر (قوله ولا ينصرف في البلدة التي أقرق اليها) وهل يتبدد ذلك بما اذا قواى قدامها أم لا فيه نظر والاقرق أنه يتصرف فيها باعتصاف به في محل الاذن من قبله أو غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض كمال القراض ولذا انشأ شيئاً يزبدعنه في محل الشراء على ثمنه في محل الاذن لم يجز الا اذا غلب على طنه حصول ربح فيه كان يقسريه في محل الشراء بزيادة على ما اشتراه به عش على مر (قوله يصح تصرفه لنفسه) أي بان يكون مقلقاً رشيداً زى (قوله ولا يدرع) أي اذا لم يعلم رضا السيد والافيجوز عش (قوله ولا في كسبه) أي الحاصل من غير مال التجارة سول (قوله ولا لأذن رقيقه أو غيره) أي بغیر مال السيد فان أذن له فيه جازو ينزل الثاني بعزل السيد له وان لم يتزعم من بدال ذلك هذه في التصرف بالمع فان أذن للأذن لعبد التجارة في تصرف خاص كشرأ ثوب جاز على المتمد عش على مر وهذا خرج بقوله في تجارة وله الشراء نسقته إلى البيع بها سول (قوله رقيقه) سباه رقيقه من حيث كونه يتصرف فيه والإضافة تأتي لادنى ملازمة (قوله لهما) أي التجارة لا تقتلوا شيئاً من أي من هذا المذكورات (قوله ولا ينفق على نفسه من مال التجارة) والقساؤه أراض الحاكم في غيبة سيد ليأذن له في الاتفاق على نفسه فان تصرفه جازله الاستقلال بالاتفاق لضرورة وليس له الاقراض على المتمد زى وصدق في قدر ما أنفق كقائه عش وانظر الفتحة على أموال التجارة كالسيد والمالم والذي يتجه أنه ينفق عليها لانه من أنواع التجارة شو برى (قوله ولا يعامل سيده) وهو بطريق الوكالة عن الغير بأن يوكل الغير السيد في شراؤه فلا يصح أن يشتريه من ذلك السيد لانه صار يشترى مال نفسه اهـ عبد البر ومثل السيد أذن له ببيع أو غيره لان تصرفه له مر عش وبعبارة الشيخ سلطان قوله لان تصرفه لسيده يؤخذ من التعليل أن السيد لو كان وكيل عن الغير في شراؤه وروحه عند عبده كان له الشراء منه (قوله بخلاف المكاتب) فانه يعامل سيده لانه لا يبيع كالاخي فهو رابع للأخيرة فقط لانه مفهوم التعليل أي قوله لان تصرفه لسيده اذ يفهم منه أن الذي تصرفه لنفسه وهو المكاتب يصح أن يعامل سيده وهذا علم أن المراد بالمكاتب الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا يبيع سيده كإخيه به ان القرى في روضه وهو المتمد شو برى واعتمد عش التسوية بينهما وبعبارة بخلاف المكاتب ولو فائدة لا نتمتع بغيره كافي التهذيب وهو مقتضى إطلاق الشارح كالميل وقال عـ قوله بخلاف المكاتب فالمكاتب مستثنى من الرقيق في قوله الرقيق لا يصح تصرفه وهذا يدل على أن قوله بخلاف المكاتب متعلق بقوله الرقيق لا يصح تصرفه في ماله وهو ببعد كلام الشو برى أدلى بـ صواب لان كلام حل يقتضي أن المكاتب يصح تزوجه وتبرعه بغيران سيده مع أنه ليس بكلمة نص عليه المتن في باب الكتابة (قوله ويسأق في الاقرار) مراده هذا الاستثناء من القسم الاذن وهو قوله لا يصح تصرفه في ماله بغيران سيده لان الاقرار المذكور يصح بالاذن وبغيره وكان الاصل قد عني قوله وان أذن له رقيقه ان الاقرار ليس تصرفاً واجباً به بشبه من جهة أن فيه نقل بغيره من شخص إلى آخر ومراده أيضاً الاعتذار عن ترك ذكره هناعم ذكر الاصل له شيئاً وعيداً من كتاب الاقرار وقيل اقرار رقيق بموجب عقوبة ويدبر جنابة ويتعلق بدمته فقط ان لم يصفه به

وقيل

فان أذن له في نوع أو وقت أو مكان لم يتجاوز موصوفته بالتد بالاذن فيها ما هو من ثوابها كمنشور على روح متاع إلى ما هو متروك بسبب وعخاصة في عهدته (وان أقرق) فانه يتصرف بحسب اذنه ولا ينزل بذلك لانه معصية فلا توجب الجهر وله التصرف في البلدة التي أقرق اليها الا ان خص سيده الاذن بغيرها وظاهر أن شرط صحة تصرف الرقيق بالاذن كونه بحيث يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً (وليس له) بالاذن فيها (نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه) رقيقة ومنفعة ولا في كسبه (ولا اذن) رقيقه أو غيره (في تجارة) لانها لا تقتلوا شيئاً منها ولا ينفق على نفسه من مال التجارة وتبصرى بالتبرع والتصرف أعسم من تبصره بالتصدق والاجارة (ولا يعامل سيده) ببيع وشراء وإجارة وغيرها لان تصرفه لسيده بخلاف المكاتب ويسأق في الاقرار صحة اقراره بديون معاملة وبغيرها

(ومن عرفه لم يعمله)

أي لم يحزن إن عمله لم يعلم

الاذن بساعة سيده أو بيته

أشيوخ بين الناس حفظا

له قال السكبي وينهي

جوازه بغير عدل واحد

لحصول الظن به وإن كان

لا يكتفي عدلها كم كالا يكتفي

ساعة من السيد ولا يشوع

وخرج بما ذكر قول الرقيق

أما ما ذكر في فلا يكتفي في جواز

معاملته لأنهم (ولتلف

في ما ذكر) له (من سلمة

باعها فاستحق) أي

فخرجت مستحقة (رجع

عليه مشر يده) أي تخا

لأنه المباشر للمقد فتعلق به

العهدة تقول الأصل يدها

أي بدل منها (وله مطالبة

السيد به كما يطالب بمن

ما اشتراه الرقيق) وإن كان يده

الرقيق وها لأن المسئلة

فكانه العاقد (ولا يعلق

دين تجارته برقبته) لأنه ثبت

برضا مستحق (ولا ينفع

سيده) وإن اعتقد بأنه

لأنه المباشر للمقد (بل ينعلق

بمال تجارته) أصلا رجحا

(وكتبه) لمطياذ ونحوه

فيذكره بقولي

وقيل عليه بدين تجارته لأنه فيها **(قوله ومن عرف)** أي والشخص الذي عرف المعامل رقه أي رقب
الشخص للمعامل فمن واقعة على الشخص المعامل بفتح اليم فالعده جرت على غير من هي له ولم يبرز
لكون الارزاق يجب الاتي الوصف بخلاف الفعل وليست من واقعة على المعامل بفتح اليم لأنه يلزم
عليه حيث تعود الضرب رقه على الرقيق ولا معنى لكونه يعرف رقب الرقيق الا بالتأويل بأن يراد
بالرقيق الشخص بقطع النظر عن وضعه ورقه وعبارته الاصل ومن عرفه رقبه حج المراد بالعبد
الانسان وقوله أو يضمن عرف رقه المراد بالعلة ما يشمل الظن الرابع ع ش فان لم يعرف رقه ولا
حج تجارته لمعاملته لان الاصل في الناس الحرية كما يجوز معاملة من لم يعرف رقه ولا سلفه به شرح
هر **(قوله بجز)** ولا يصح ظاهرا ع ش **(قوله حتى يعلم الاذن بساعة الخ)** أي فتجوز معاملته وإن لم
يثبت الاذن بالساعة وسع ولا الشيوخ كسبائي ع ش وقوله حتى يعلم الاذن أو يظن بقول السيد أو
بيته أو شيوخ فاستعمل العلم في حقيقته وبجازه شوي **(قوله أو بيته)** المراد بالبيته أخبار
عبدان أو رجل وامرأتين أو عدل إن لم يكن عندهما كم شيننا **(قوله حفظا له)** في تليل عدم
جواز المعاملة بهذا نظر الا لا يلزم الاذن حفظا له **(قوله جوازه)** أي التماس المفهوم
من المعاملة **(قوله بغير عدل)** ولو عدل رواية كيدوا صراة س ل **(قوله وإن كان لا يكتفي)** أي
خير العدل عندالحا كم كذوله لا يكتفي ساعة أي عندالحا كم فالمعنى يكتفي الا كفا بغير عدل واحد
في جواز معاملته وإن كان غير العدل الواحد لا يكتفي في الثبوت عندالحا كم كونه رقب المعامل والسيد
اتهم ع عبد المراك أن اشتري شيخا بغيره وبالباع به ليدفعه من الترام التي يده فأنكر السيد أنه
ما ذكره له في التجارة واقتسم هو والمعامل عندالحا كم فطلب الحاك من للمعامل بيته أن هذا العبد
ما ذكره فلا يكتفي عدل واحد في الثبوت عنده شيخنا عزري وقوله وإن كان لا يكتفي أي خير العدل
عندالحا كم كالا يكتفي ساعة من السيد ولا الشيوخ كذا ثبت لاق بعض النسخ وفي بعضها باستقلالها
منها ومنه توجيه ذلك أن إثباتها مبني على أنه تنظير لقوله وإن كان لا يكتفي عند الحاك واستقلالها
مبني على أنه تنظير لقوله وبني جوازه بغير عدل أي أنه يجوز معاملته بغير العدل كما يجوز بساعة من
السيد والشيوخ **(قوله كالا يكتفي ساعة)** أي ساعة للمعامل بلا واسطة أي لا يصل بقوله سمعت
أي الاذن من سيده حتى يحكم الحاك بذلك وإن كان يكتفي ساعة لجواز معاملة رقه وقوله ولا الشيوخ
أي لا يثبت الاذن عندالحا كم بالشيوخ حتى يحكم بذلك وإن كان يكتفي الشيوخ لجواز المعاملة اه زى
بإصاح بالكلام في مقامين قال شيخنا العزري صورة هذه المسئلة أما إذا أنكر السيد الاذن بعد
المعالمه واقتسم هو والمعامل ولا يفتي للمعامل أنه سمع الاذن من السيد أو من الاشارة لا ينفعه ما ذكره
عندالحا كم كالا يكتفي ساعة من السيد حتى يحكم به **(قوله فلا يكتفي)** وإن ظن صدقه لا كونه
يثبت لنفسه ولا ينفق الرقيق إن الرقيق يده في الجلة بدليل جواز معاملته بناء على ظاهر اليد
تأمل شو يري **(قوله يرجع عليه مشر يده)** ولو بعد عتقه ولا يرجع على سيده بما غرمه بعد العتق
بخلاف ما عمل الخاير بفرار الرقيق من الرقاب الذين مطالبتهما وإذا غرم راجع لان ما غرمه بعد العتق مستحق
بالصرف السابق على عتقه وقدم السيد كقدم السيد فالمرم بعد العتق كالمرم قبله س ل **(قوله)**
فتعلق به (العهد) أي العتق والغرم وللواخذة شرح الروض **(قوله وله مطالبة السيد)** ومن غرم
منه لا يرجع على الآخر بخلاف الرقيق وعامل الفراض إذا غرمه بعد العزل لكن لا يطالب السيد في
الضمان فاسد لان الاذن لا ينفقه فيتعلق بتمه العبد فقط قل على الجلال **(قوله وإن كان يده**
الرقيق) الغاية لارد **(قوله لأنه ثبت برضا مستحقة)** أي وقد أذن له سيده **(قوله لأنه المباشر للمقد)**

(قبل حجر) فيؤدي منها
لاقتناء الصرف والاذن
ذلك ثم ان يقي بعد الاداء
ثم من الذين يكون في ذمة
الريق الى ان يفتي فيطالب
به ولا يثنى ما ذكر من ان
ذلك لا يتعلق بذمة السيد
مطالبته به اذ لا يلزم من
المطالبة بشئ ثبوته في الذمة
بدليل مطالبة القريب بنفقة
قريبه والموسر بنفقة
المضطر والمراد انه مطالب
ليؤدي ما في يد الرقيق لان
غيره ولو ما كسبه الرقيق
بسد الحجر عليه وفادته مطالبة
السيد بذلك اذ لم يكن في
يد الرقيق وفاء احتمال انه
يؤديه لانه لم يعلق في الجلة
وان لم يلزم ذمته فان اداه
برئت ذمة الرقيق والا فلا
(ولا يملك) الرقيق (ولو
بملك) من سيده وغيره
لانه ليس اهل لملك واصله
لملك الي في خبر الصحيحين
من باع عبدا له مال فله
لما تم الاذن بشرطه المتابع
لاختصاص لا ملك
وتعبري عما ذكرناهم من
قوله ولا يملك عبد بملك
سبه

(درس)

(كتاب السلم)

وقال له السلف والاصل
فيه قبل الاجماع آية يأمرها
الذين آمنوا اذا قد انتم
بدين فسرهما ابن عباس

أى وسيد لم ياتر تطابق الدليل المذهب (قوله قبل حجر) أى قبل أن يبيع على السيد ببيع أو
اعتاق أو نحوها حل كتمه من التصرف والمراد كسبه بعد لزوم الدين لامن حين الاذن كالسكك
بخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حين الاذن بخلاف مؤن السكك والدين محل وهذا
أى قوله قبل الحجر راجع للسكك بدليل إعادة الاية اذ لا يظن رجوعه لمال التجار فيؤدى شرح مر أنه
راجع للامرين (قوله من أن ذلك) أى دين التجارة (قوله مطالبته) أى كاسر في قول المتن
وله مطالبة السيد الخ وحاصلها أن قول المتن وله مطالبة السيد يثنى قوله ولا يذمة سيده فدفع التنازع
للتافة (قوله والموسر بنفقة المضطر) أى مع عدم ثبوتهما في ذمتهما شرح مر (قوله والمراد أنه
مطالب) راجع لقول المتن وله مطالبة السيد كما يطالب بجن ما اشتراه الرقيق أو راجع لمطالبة المذكور في
الإيراد والأول أولى لأن فيه شرحا لثبوت قوله ليؤدي عما في يد الرقيق راجع للغة التي ذكرها التنازع
ساخا قوله وان كان بيد الرقيق وفاء وقوله وفادته مطالبة السيد الخ راجع للطوى تحتها للغة المذكورة
فلو كره قوله والمراد الخ بعد قول المتن كما يطالب بجن ما اشتراه لريق لكان أحسن تأمل (قوله ما
في يد الرقيق) أى ساقه أن يكون في يده وان ارتفع السيد منه وهو مال التجارة أصلا ورجعها حل
(قوله ولو ما كسبه) أى ولو كان ذلك الثمن من الخ (قوله لانه) أى السيد وقوله بأي الدين وقوله
في الجلة أى في هذه الصورة وانما كان له تعلق بالدين في هذه الصورة لانه ما كان له في التصرف فكان لانه
سببا في لزومه للسيد بخلاف المنصوب والمسرور فلا علاقة للسيد به أصلا وانما يحتاج لقوله في الجلة اذا
أرد بالدين مطلق الدين الشامل للدين المعاملة وغيرها كبذل المنصوب والمسرور اذا تلفت أو أريد
بدين المعاملة فقط كما هو الظاهر فلا حاجة لقوله في الجلة ومن ثم لم يذكرها حج (قوله وان لم يلزم
ذمته) أى السيد والواو للحال (قوله ولا يملك الرقيق) ولو ما ذناله (ولو بملك) غاية لمراد
على التقديم القائل بأن الرقيق يملك بملك سيده وعلى أى حيفتنا أيضا القائل بذلك لكن ملكه
ضعيف عنده (قوله وإضافة الملك) أى والإضافة التي ظاهرها الملك الخ وفي بعض النسخ وإضافة
للمال وهو أولى شيئا والمراد الإضافة القوية (قوله لأن بشرطه المتابع) أى بشرط دخوله في البيع
بأن يقول بعني هذا العبد معقى مضمون ثياب وغيره ما قبعا على الجميع وأما شرطه له في العقد من غير جهة
سبعا فالظاهر أنه مبطّل المقدور (قوله لا يملك) والافاء جملته للسيد اه زى (قوله أعم من قوله
الخ) أوجب عنه بأن مراده الدعى الخالفه صرح بما بأن غير الخليلك بفهمه بالولى

(كتاب السلم)

من المعلوم أن السلم من أفراد البيع يقر بینه قوله هو بيع موصوف الخ وانما أفرد بكتابه لاختصاص
بالشرط السبعة الآتية فالقرض من هذا الكتاب ذكرها (قوله) وقال له السلف أى لثمة
وهذه الصيغة تشر بأن السلم هو الكثير المتعارف وأن هذه الصيغة قليلة وذكرها توفيقا لتجديد الألفاظ
وسمي هذا العقد بالأول لتسليم رأس المال في المجلس وبالتالي لتقدمه ذكره ابن عمر حفظ السلم والى
عدم اقتصار الفقهاء على السلف لانه أقوى اشتراكا بين هذا والقرض في ما يشار به من القرض
أنهم لم ينظروا للخالفة بين عمران الشافعي لم يوافق على ذلك حل (قوله والاصل فيه الخ) أى لأن
وقفا فأنظر باب الضياع فذكرنا تجاوبوا إلى ما يفتقرونه على مصالحها فيفسلون على اللغة وأرأى باب الميراث
يتضمنون بالإرخص يجوز للمالك وإن كان فيه غرر كالاجارة على النافع المضمومة شرح مر (قوله وان
تدأ بتمدين) أى تعلمتم دينها بآية صلة شيخنا وقال الجلالى أى تاملتم بدين (قوله فسرهما ابن عباس

رضي الله عنهما **(السلم)** أي فسر الله فيها بدن السلم وهو سلم فيه شيخنا فخطب فيها **(السلم)** **(قوله من أسلف)** أي من أراد السلف في شيء منته حجة وبعبارة من مر أسلف في شيء فليس في كمال الخ والعلما وروايتنا وضحت أنه لا يجوز قيامه بالبرق والعتود وغير مرادوا معاير بذلك جري على الغالب وبعبارة حل من أسلف في شيء من أراد أن يسلف في كمال فليكن معلوما وموزون فليكن معلوما أو لا بل فليكن معلوما لا يحصره في الكيل والموزون والموزون لأنه عند الإطلاق يكون حالا لا في شيء ما في أن السلم يكون فيما بعد كاللبن أو فيما يدرج كالناب حل مع تغيير وفي غيرها كالبوان **(قوله ووزن)** الواو بمعنى لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن ع ش على مر **(قوله هو بيع موصوف الخ)** قال الهللي بإلزامه فوصف صفو موصوف محذوف أي شيء موصوف كإقده الشارح هنا وانما فعل كنهه لأن البيع لا يصح وصفه للتمه فلو قرئ بالرفع كان للمعنى بيع موصوف في التمه **(قوله في ذمة)** متعلق بموصوف أو يبيع على سبيل التنازع وقوله بعد فلو أسلف معين يؤيد الثاني إذا لم يصح وصفه بكونه في التمه لا يجوز أن يقال موصوف مبيع أو ما يتعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة إلى الجوز وهذا متاء شرعا ما لم يقدّر في ذكر المصنف ولا غيره من التافعية لكن ذكر العلامة سلا مسكين من الخفية في شرح الكثر أن معناه أنه الاستبدال وقال شيخنا أنه لفته التذمير أو التاخير لأن فيه استعمال الرأس المال وتقدمه وفيه تأخير السلم فيه قال ع ش ويؤخذ من جعله بيعا أنه قد يكون صريحا وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وإشارة الأخرس التي يفهمها الفطن دون غيره ويؤخذ أيضا من كون السلم مبيع أنه لا يصح سلم الكافر في الرقيق السلم وهو الأصح ومثله لاند كالم في البيع شرح مر ومثل ذلك كل ما يجتمع فيه الكافر كالمصنف وكتب السلم ع ش وقوله أنه لا يصح سلم الكافر في الرقيق المسلم مفهوم أن المسلم إذا أسلف الكافر في عبد مسلم صح قال حج الذي يشجعه فيه عدم الصحة مطلقا أي سواء كان حاصلا عند الكافر أو لا لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر فأشبه السلم فيما يز وجوده ولا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لأن ما في التمه لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها يجوز تملكه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود ع ش على مر **(قوله لا يلفظ البيع)** تحليل لمحذوف أي لا يلفظ البيع لأنه الخ **(قوله)** لكن نقل الاستنوي الخ ويشترع على اختلافه جواز شرط الخيار وتسليم رأس مال السلم في المجلس والاستبدال عن الثمن والحالة فيه وعليه والإجماع أنه بيع فلا يشترط قبض في المجلس لكن يشترط التحين في المجلس لئلا يكون بيع دين بدين ويجوز الاعتياض عن الثمن ويثبت فيه خيار الشرط وأما الاعتياض عن البيع فلا يصح على القولين شورى من زيادة **(قوله)** والتحقيق أنه بيع هو الاعتماد اعتبارا باللفظ والاحكام فيها أيضا نامة لفظ فلا يشترط قبض في عقد المجلس وبصح الاعتياض عنه والحالة فيه وعليه وغير ذلك من الاحكام وهذا قول ثالث قدس به الجميع بين القولين وكونه ملغيا نظرا إلى ضعف **(قوله)** لكن الاحكام نامة سيأتي أنهم إنما يرجعون للمعنى إذا قرئ وبين السبيل إلى اقتضى قوة المعنى هنا ولعله كونهما اشتراطا في شرطها وقبض عليه أحكاما مناسبة رعاية للمعنى كعدم الاستبدال عن رأس مال السلم على ما يأتي في كلامه والافطس في اللفظ ما يدل على قوة المعنى ع ش **(قوله نامة المعنى)** منيف **(قوله)** حتى يتحقق الاستبدال فيه أي في البيع قاله الشوري والأي أن يكون الضمير واجعا للمضاربة لأن مال السلم لا الاستبدال عن البيع ينتج قسما أو قلناه مبيع أو لم وإنما الخلاف قد رأينا مال السلم لأن مال السلم لا الاستبدال عنه وتأخير قبضه عن المجلس وشرط الخيار فيه وإن قلناه سلم لا يصح هذه الثلاثة ويكون قوله كاسم متاء نظير ما مر شيخنا وبعبارة ع ش قوله فيه أي

رضي الله عنهما بالسلم وخير الصحيحين من أسلف في شيء فليفت في كمال معلوم ووزن معلوم لأجل معلوم (هو بيع شيء موصوف في ذمة بلفظ سلم) لأنه بلفظ البيع مع لاسم على ما صححه الشيخان لكن نقل الاستنوي فيه اضطرابا وقال الفتوى على ترجيح أنه سلم وعزا للنص وغيره واختاره السبكي وغيره والتحقيق أنه بيع نظرا فلفظ سلم نظرا المعنى فلا منافاة بين النص وغيره لكن الاحكام نامة المعنى للوافق للنص حتى ينتج الاستبدال فيه **(قوله يؤيد الثاني)** فيه أن المعين إنما يقابل الموصوف لالتمة تأمل **(قوله)** إذا البيع لا يصح هذا التعليل لا يناسب كلامه فلا أولى ذكر هذا التعليل في أقواله قبل **(قوله)** قال حج الذي يشجعه فيه عدم الصحة الخ الظاهر أن مثله المدح ونحوه لكن يظهر منه سلم إلى الكافر عدة حرب تأمل **(قوله)** وتسليم رأس مال السلم الأولى وتأخير تسليم رأس المال عن محل تأمل

كأمر وفاة الجمهو ورخلافه
لما في الروضة كأصلها ويدل
لذلك ما ذكره من اجرة
القسمن أنها اجرتو يتنعم
فيها الاستبدال نظرا لغير
عمل الخلاف اذ الذي ذكر
بصدقه والواقع ما هو
كما به في الشبان في تفرق
الفتنة (فلا اشارة معين)
كان قال اسلم اليك هذا
الثوب في هذا العهد قبل
(لم ينقذ) سلسا لاتغاه
الدينية ولا يبعثا لاختلال
اللفظ لان لغة السم يقتضى
العينية وهذا جرى على
القاعدة من رجوع اعتبار
اللفظ وقته برجوع اعتبار
المعنى اذ اقوى كترسيخهم
في الحجة ثواب معلوم
انقاضيها بواب (وشرط البيع
شروط البيع) غير الرؤية
سبعة أمور اصحابها ومن
زائد (حلال راس مال)
كل ما (اراد) فانها (اتسابعه
بالجلس) قبل التفرق اذ لو
تأخر لكان ذلك في معنى بيع
السكنى بالاكلى (ان كان
راس المال في القسمة ولا ان
السم عقد غرر يجوز له الحاجة
فلا يلزم له غررا آخر

(قوله الا اذا قاله متصلا)
ولا بد أن يكون القائل هو
المبتدئ* اه قبل

فإننا ومثنا لكن بشكل عليه قوله كما رآه الذي مره هو حجة الاستبدال عن دين غير مشن
تفرض على وقد يقال لا شك ولا يجعل قوله كما رآه أي بالنسبة لمن الذي وقع في كلامه وبالنسبة لمن
الذي وقع في كلام غيره في ذلك الموضع كزور والعباب فلها ما صرنا به مع الاستبدال عن رأس مال
الم (قوله كما رآه) الذي مره مع حجة الاستبدال عن المن في التهمة بلغة مع أو لم حل (قوله
ويدل لذلك) أي لكون الاحكام ثابتة على (قوله) ويتبع بها الاستبدال) أي عن الاجرة وعن
التمتع معاولة غير مراد بل المراد الاول فقط أخذنا من قوله في الاجارة يجوز ابدال للمتنوع
والمستوفى فيه فليراجع ع (قوله نظرا للمعنى) لانها لم في المنافع معنى وأوجب عنه بأن الاجارة
قد وردت على معهود بتغير استيفاء وقدفة واحدة ضعف خبرها ومع الاستبدال عن عوضها (قوله
اذ لا يذكر بعده) أي بدليل (قوله والاوتع) هل ولورأى في ذلك أم لا فيه نظر والاقرب
أنه لا يستبعد الا اذا قام بمصلا ليكون سلما ع (قوله فلا ورأى معنى) مفهوم قوله قدفة وذكر
عن قوله بلفظ سلوة استوفاه في الشرع (قوله ولا ع) وان رواه حج (قوله وهذا) أي عدم
اقتضاه بما يجاوز في القاعدة (قوله) من ترجيح الامتياز (اللفظ) لان ما في ذلك من ابطال الاحكام
ثابتة على ان خلقا بالنسبة وذلك في الاحكام أو يقال هذا على كلام غيره قوله كلامه
(قوله كذا ترجمه في الهبة بنواب الخ) أي لان ذكر الخن قوى اعتبارا (قوله غير الزوية) أول
أن أراد بسلط البيع إخراج استثناء الزوية لانها انما اشترط في بيع المعينات لا ما في المهر ع في المهر
سل فيأتمل م شوري فيخص البيع هنا بيع العيان لا بيع الله تعالى في المعنى زى (قوله
مهر) لكن الاول ما منه متعلقان برأس مال السلوة والحقه الباقية متعلقة بالسل في تأمل (قوله
حلول برأس مال) ويتجوز برأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عروة الوجود بفرق بينه وبين المهر
فيه بأنه لا عروة حاله ان أفضى في المجلس وسه لا فلا يحل عنه م شوري (قوله كرا) أي
قياسا على الراجح أن كلا منهما يشترط فيه البض بالجلس ويتبع الاحتياط عن كل (قوله
تسليم المجلس) المراد بما في التسليم كافي في الاصلاح مع الهبة عنه كالا يكفي الوضع بينه وبين
شيئا مر لا بد من التسليم بالفعل وقال بهنم كفي التسليم هنا ولوم الهبة عنه حسنا من سلطان
العقد وهو ظاهر وخج هذا مال قد لا بد من اجعل في ذمتك رأس مال سل على كذا في ذمتك أذن
غيرك فلا يصح له انما فيض يقض من نفسه أو وكيل في الزالة نفسه وكل باطل من لازم التسليم
غالباً كونه حالاً في صلح فيه الاجل وان قل وحل وقض في المجلس ليس من العقد ومنه
المجمل أس مال لعدم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فان قبض قبل التسليم مع العقد ومنه
على التسليم اه (قوله قبل التفرق) أي وقبل التغير وهذا إذا ياراد ان المجلس حتى وقوف
ومما شائز حل القبض قبل التفرق لم يضر ع على من قبل (قوله فلا تواتر) ع
لا من (قوله لكان ذلك) أي المقضي في بيع الكلي بالكل أي الدين بالدين وانما كان فيه
لم يكن من لان هذا بين دين وشا وذلك بين دين ثابت قبيل بدين كذلك ولا يخفى أنه يتخلل
بيع الكلي بالكل في تعيين رأس المال وتعيين البيع في المجلس وذلك غير كافها وقوله لا يضر
الهبة عر فيه أن تعيينه في المجلس ينفي العر لانه بذلك يتعين حل أي فكلا التعليق لا يتبع
المعنى (قوله فلا يصح الهبة عر آخر) لانه اذا لم يسلم رأس المال المعين لم يحل ان لا يوق أفضى
فيكون عر (قوله أيضا فلا يصح الهبة عر آخر) وهو تأخير قبضه عن المجلس أي ان كان من

(ولو) كان رأس السلم
(منفعة) فيشترط تسليمها
بالمجلس (وتسليمها بقبلم
العين) وإن كان للشر في
السلم القبض الحقيقي كسبائي
لأن ذلك هو الممكن في قبضها
لأنها تابعة للعين (فلأجل ذلك)
رأس المال في العقد كانت
اليك ديناراً فذمتي في كذا
(تم) عين (سلم) أي في
المجلس (مع) لوجود الشرط
(كل أو دعه) فيه السلم إليه
(بمقتضى السلم) أوردته إليه
عن دين فانه يصح خلافاً
لروايتي في الثانية لأن تصرف
أحد العاقدين مع الآخر
لا يستدعي لزوم السلم إلا أن
أحيل به من السلم فلا يصح
السلم (وإن قبض فيه) أي
قبضه المحتال هو السلم إليه
في المجلس لأن الحوالة يقول
الحق لا دمة المحتال عليه فهو
يؤديه به جهة نفسه لأن
جهة السلم ثم إن قبضهم
المحال عليه أو من السلم إليه
بمقتضى بذنه وسهه اليق
المجلس صح ولو أحيل على
رأس المال من السلم إليه
وتفرق قبل التسليم لم يصح
السلم وإن جعلنا الحوالة قبضاً
لأن المتبرع بها القبض الحقيقي
ولهذا لا يكتفي فيه بالإفراد
أن السلم إليه لم يفرق التسليم
إلى المحتال فعمل في المجلس صح

للمال معاً ليأقيل قوله في اللمة شيخنا (قوله ولو منفعة) كألست اليك منفعة نفسي أو خدمتي شهراً
أو تعليمي سورة كذا وإذا سلم نفسه ليس لأخرها مالاً وكان رأس مال السلم عقاراً غالباً كان قبضه أن
يعني في المجلس زمن يمكن الوصول اليه والتخليه وتفرق به من أمتعة غير المشتري حل ولا يكتفي
ألمت اليك منفعة عقار منته كذا لأن منفعة العقار لا تثبت في القيمة عرش على مر ٥٠ ومال
مالم يخص من شرح مر وعرض عليه أن المنفعة يصح كونها رأس مالاً إن كانت معينة سواء كانت منفعة
عقاراً أو غيره وإن كانت في القتل لا يصح جعلها رأس مالاً لأن كانت منفعة غير عقار (قوله وتسليمها
بالمجلس) فلو قبضت العين قبل فراق المدة يعني اقتطاع السلم بها يقابل الباقي لتبين عدم حصول
القبض فيه كولو قبضت المدة المأمورة قبيل المدة فليحرم رسم عرش (قوله لأن ذلك) علة لحذف
تقديمه ولو يتبرع بها القبض الحقيقي لأن ذلك الخ وقوله لأنها تابعة للعين علة لقوله وتسليمها بقبلم العين
وبذلك علة عبارة الشارح في شرح الروض هي قبضها بقبض العين لأنها تابعة أو علة للعلمه كما قرره
شيخنا وأقول إن ظاهره أنه علة لتسليمها الخ وقوله لأنها تابعة علة للعلمه تأمل (قوله ولو لأجل ذلك)
الخلق نارة يكون في مقابلة التبرع كسبائي ودارة في مقابلة التبرع وهذا منه أو الفهم جيد بما في اللمة
تأمل شو برى وبعبارة مر فلأجل أني عن تعيينه في العقد (قوله في ذمتي) ليس قيداً بل يكتفي ألمت
اليك ديناراً أو يعمل على ما في اللمة تأمل عرش على مر (قوله لوجود الشرط) وهو الحول والقبض
قبل التفرق لأنه لا خلاف في صحة حل (قوله كل أو دعه) أي رأس مال السلم حل والمادة أوردته
مفعول ثان وقدمه لاقباله بالمسلم والمفعول أولاً لأنه فاعل في المعنى (قوله فانه يصح) أي كل من
عقد السلم والأبداع والرهن والعين (قوله لأن تصرف أحد العاقدين) تمثيل لقوله فانه يصح بالنسبة
لثانية لأن الأول ليس فيها تصرف وقال بعضهم إنه علة للثنتين قبضه ومعه أنه تصرف أحد العاقدين
في البيع أو الرهن مع الآخر لا يستلزم اقتطاع الخيار الذي هو مفيد لعقد السلم لذا رفق قبيل التفاض
فأبدعه لأوردته على العين تصرف في الرهن وهذا التصرف لا يتوقف على لزوم العقد ولا يقتضيه
لوقف العمل فلا مانع منه (قوله لا يستدعي لزوم المالك) أي لا يتوقف على لزوم المالك بل يصح قبل لزومه
بخلافه في الجاني فاستدعي لزوماً لا بد أن يلزم والأول قبيل بصدقه ذلك قبيل لزومه لزوم إسقاط
ما ثبت لأحد المتبايعين من الخيار وقوله بخلافه مع الإجماع بل رد على هذا قوله فيما سبق والتصرف
فيما من مستنداً بانه إذا كان الخيار لم يملكه مع أنه لم يلزم المالك وأجيب بأن محل كون تصرف المشتري
مع البيع اجازتي زمن الخيار لم يملكه أحد لأن البيع لم يملكه كصرحه الشارح هناك بقوله والقبض المشتري
لأن كان الخيار له أولاً لأن له الخيار فلهذا أن لم يملكه كان البيع لم يملكه رأس مال السلم على شخص آخر ولا يعني
أن الحوالة به وعليه غير صحيحة فالتبرع به نظر اه حل مع زيادة وقال بعضهم لم يملك أو عليه
لأن الغاية لأنها لا تأتي في الحوالة عليه بل يملك بين القبض وعدمه كما أشار إليه الشارح (قوله فهو
يؤديه) أي لو قلنا بصدقه الحوالة حل (قوله ثم إن قبضه) أي السلم وهو المجلس من المحتال عليه وهو
الاجتماعي لأن السلم إليه الذي هو المحتال بذنه أي ذن جديد غير الذي تضمنته الحوالة أفساد الأذن الذي
تضمنته الحوالة بخلافه إذا استطاعت في عموم الأذن فيها لأنها تصرف عن الغير بخلاف الحوالة ولو
أذن للمحل عليه أن يدفعه للمحال لم تصح حل قال العلامة الشو برى هذا الاستدراك فيه نظر
لمحذو له قبضه فانه فهو استثناء صوري إبطال الحوالة (قوله به قبضه) أي قبض السلم إليه رأس
مال السلم (قوله وتفرقاً) ليس قيداً لأن الحوالة عليه بلطفاً (قوله فأن ذن السلم إليه) هنا تفصيل

فمفهوم قوله السابق وتفرقا قبل التسليم أى عمل المحققان تفرقا بعد ما إذا أذن للمسلم اليه للقبض
 القبض وفيما هنا حيث ذكره كالا حواله **(قوله وكان)** أى الحال وكلاعه أى السلم اليه على كل تقدير
 فالحواله بالمله توثق معها على صحة الاعتراض على الحال به وعليه وهو متغية فى رأس مال السلم
 فلا تغفل شورى **(قوله على عاذه كونه أولا)** فى قوله وشروط له مع شروط البيع وفيه نظارة ولغير
 الرؤية لأن يقال الاستثناء بالنسبة للسلم فيه شورى والاولى أن يراد به مذكوره أول البيع وقوله
 وتكنى معانيه، ووضا الخ كقائه عى **(قوله من أن رؤية رأس المال)** أى الشئ على الاصح
 والمتقوم إنفاقا شرح مدر **(قوله على معرفة قدره)** فحينئذ لا تنفى من معرفة الجنس والمقتضى له
 غير مراد كالتعديق بالبيع من الاكتفاء برؤية العوض للمعين وان جهل جنسه أو صفته رأى سم
 على حج صرح بذلك فراجع عى **(قوله يفتض له)** كاتقطاع السلم فيه حل **(قوله بأن)** أى
 لم يتعلق به حتى تأت والا فبأنى جميع ماص فى التمن بعد الفسخ بنحو رد بعبا وأقاله أو يخالف والمطر
 لو خرج عن ملكه ثم عاد ويظهر أنه كالعرض فبرده شورى بعبارة قول المراد كونه فى ملكه لو كان
 زال وعاذ صرح به أيضا عى على مدر **(قوله)** أى ولا أرض له فى مقابلة العيب لا حدث فى ملكه
 كائن فان المشتري يأخذ من البائع بالأرض إذا نسخ عقد البيع بعد تعييه حيث كان العيب بنفسه
 لا تنقص عين فان كان كذلك رده مع الأرض كاصرح به الشارح باب الاختيار عى والمراد بنفس
 الصفة ما لا يرد بالعقد فيشمل قطع نحو اليد والمراد بنفس العين ما يرد بالعقد كاستفاد العين
 كقائه حل **(قوله وان عين)** الدابة لارد على من قال ان عين فى المجلس لا يجبره بعينه بل يجوز ردها
 بعبارة تأمله وقيل السلم اليرد بدهان عين فى المجلس دون العقد **(قوله لا بالعقد)** أنظر فائدة الايتين
 به **(قوله وانما البيان محل التسليم)** وحاصله أن الصور ثمانية لان السلم فيها مال أو مؤجل وعلى
 كل ما نقله محل التسليم مؤنة أولا فبهذا رعى وعلى كل ما لا يكون المكان الذى عقد فيه صالحا
 للتسليم أم لا فبهذه ثمانية أو بعنة فى المؤجل وعلى كل ما لا يفسد أم لا سواء كان المكان صالحا للتسليم
 أم لا فيجب بيان محل التسليم فى هذه الأربع الاصوره منها وهى ما إذا كان محل التسليم
 ولا مؤنة للجهة أو بعنة فى الحال أيضا مثل هذه التقدمة فعلى كلام الشارع لا يجب البيان فيها كلها
 يؤخذ من قوله ما إذا أسلم فى حال حيث أطلقه وفصل فى المؤجل بعده والتمتد به يجب البيان فيها كان
 الموضوع غير صالح كان لنقله مؤنة أم لا فبهذه اثنتان يضاهان ثلاثة للمؤجل تكون الصور التى يجب
 البيان ختم والثلاثة لا يجب فيها البيان كأفاده شيخنا وصرح به سم على حج قال مدر وفى لزوم
 التبيين فتركه لم يصح العقد قال عى والحاصل أنه لم يصلح اللوغ وجب البيان مطلقا أى لا
 أو مؤجل لجهة مؤنة أو لا وان صلح وليس لجهة مؤنة يجب البيان مطلقا أى لا أو مؤجل لان صلح لجهة
 مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا بعد احتياج كلام المحلى أى وكلام الشيخ فليد سم
 على حج **(قوله لا يصلح له)** سواء كان لجهة مؤنة أم لا **(قوله أو لجهة)** أى أو يصلح ولجهة مؤنة وقوله
 لجهة مؤنة أى من المحل الذى يطلب تحصيله منه إلى محل العقد ووقع فى نسخة المؤلف لفظ المخرقة
 وإثباتها فى قوله نهائى فى الشرح ولا مؤنة لجهة والأولى إثباتها هنا وإسقاطها ثم ليد مائى برضى
(قوله فيما يراد من الامتنة فى ذلك) أى بسبب ذلك أى فيما أسلم فى مؤجل بمحل لا يصلح له
 فالترقية بمعنى الباء وقوله فيراد متعلق بالاعتراض وقوله من الامتنة بيان ما وقوله فى ذلك متعلق
 بتفاوت شيخنا وقال عى قوله فى ذلك أى فى التسليم وهو أظهر **(قوله وان عينه غير تعين)** ظاهر
 ولو غير صالح وقر شيخنا زى امه اذ عين غير صالح بمحل العقد حل وعبارة التى شورى أى ولو كان

وكان وكلاعه فى القبض
 وعلى عاذه كونه أولا ماصرح
 به الاصل من أن رؤى برأس
 المال تنكى عن معرفة قدره
 (وبنى نسخ) السلم يفتض
 له (وهو) أى رأس المال
 (باقره) (يعني) وان عين
 فى المجلس لا فى العقد لانه
 عين مال السلم فان كان نالفا
 رده له من مثل أو قيمة (و)
 ثانيا (بيان محل) بيع الحال
 أى مكان التسليم السلم
 فيه (أو أسلم فى مؤجل بمحل
 لا يصلح له) أى التسليم (أو)
 لجهة أى السلم فيه (مؤنة)
 تفاوتت الاغراض فيما يرد
 من الامتنة فى ذلك أما إذا
 أسلم فى حال مؤنة مؤجل لكن
 بمحل يصلح للتسليم ولا مؤنة
 لجهة فلا يشترط فيه ذلك
 ويتعين عمل العقد للتسليم
 وان عينه غير تعين والمراد
 بمحل العقد

قال كايته البرهان العظمى ثم رأيت أنه يتعين أقرب محل صالح على الأقرب من وجهين اه باختصار
(قوله تلك الحلة) يعني أي موضع منها وان لم يرض به السلم ولا يؤمنه إيساله الى منزله ولو قال في أي
 مكان من الحلة أو البلاد لم يضر ان ينسج البلد والافند كالأقال في أي البلاد مشتق أو في بلد كذا قال
 ولو قال قد سلمه لي في بلد كذا وهي غير كبيرة كفي احصائه في أولها وان صدع بمنزله كافي شرح مر
 وعش وبيق ما لو اختلف اعتقادهم اهل العبرة ببقية السلم أو السلم اليه فينظر والأقرب أن العبرة
 ببقية الحلة كالمرفوع اليه عرش على مر **(قوله فخرج عن صلاحيه التسليم)** أي سواء كان ذلك
 لحراب أو خوف أو غيرها وهو ظاهر خلافا لما في الباب من التفرقة بين الحلف والغراب حيث قال
 ان كان غراب تعين أقرب موضع وان كان غلوف فلا يجب على السلم ان يقول فيه ولا السلم اليه الانتقال
 فيخبر السلم قاله عرش على مر وفي قول على الحلال ومنى هينوا غير صالح بطل العقد ومنى خرج محل
 التسليم عن الصلاحيه تعين أقرب محل اليه ولو أبعد من الاول ولا أجرة ولا خيار للسلم لانه من تحت
 التسليم الواجب مر بل لو طالب السلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب اليه تعين الأقرب شرعا
 كالتسليم عليه اه قال عرش على مر وفي ما لو نادى الحلال هل رأي جانب السلم أو السلم اليه
 فيه فنظر والأقرب تحجير السلم اليه لصدق كل من الحليلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح
 لغيره عليه وقوله ولا أجرة أي بأخذها السلم في الأبعد أو السلم اليه في الأقص والمراد أجرة
 الزيادة في الأبعد وأجرة النفس في الأقص **(قوله وصرح السلم حال)** أي ان كان السلم فيه موجودا
 حيث لا تعين كونه موجدًا لشرح مر يعني أنه يتعين التصريح بالتأجيل واللا ينفرد بشي وقوله
 حال وانما للأئمة الثلاثة اه يراوى **(قوله بأن يصرح بها اليه)** انما يقيد هذا فلا يشترط روم قوله
 ومطلقه **(قوله)** ولا ينقض أي التاميل **(قوله والتأجيل يكون إلج)** دفعه ماومه المباشرة أنه
 اذا أجل بأجل مجهول لها أو لأحدهما صدق عليه أنه مؤجل وان كان العقد فاسدا مع أنه حيث فقد
 العقد فلا شيء في القدم يتصف بمحلول ولاتأجيل عرش **(قوله يعرفه العاقدان أو عدلان)** واكتفي
 هنا معرفة العاقدين الاجل أو معرفة عدلين ولم يكتب بذلك في صفات السلم فيه كسبائي لأن الجهالة
 هنا راجعة الى الاجل ولم الى النقود عليه فجاز ان يحتمل هنا ما لا يحتل هناك وقوله أو عدلان أي
 فيكفي أحدًا من المرين بخلاف ما يأتي في الصفات حيث قال وذكره في العقد بلغة يعرفانها وعدلان
 ولا يأتي على غيرهما **(قوله أو عدلان)** أي في محل يلزمهما الحضور منه لودعيًا للشهادة على ما بحث اه
 شوري وهو مسافة السدوي قل **(قوله الذي يليه)** أي على عقد السلم **(قوله أو عاقدان)** بضم
 الجيم وتنسج السلم والعدال وبيد بين الأولى منهما متقلبة عن الآفة التي في المرد وكسر النون قال في الخلاصة
 آتو بمقصود نفى اجعله يا • ان كان عن ثلاثة مرتبتي

(قوله رجحانه أو عدلان)
 ولا يشترط حضور العدلين
 ولا معرفة العاقدين لها بل
 الشرط أن يوجه في غالب
 الا زمان من يعرف هنا
 الاجل من عدلين أو عدل
 تواتر اه شيخنا

وإبرههما كالذين قبلهما لان نحو العبد اذ اني قصد تنكيره فيقول منه تعرف العلمية بخلاف
 جمادى فيقيم عليه ويحذف للإبراف باللام ثلا مجتمع عليه معرفان وهذا مقرر في كتب
 العربية لكن يتيق الظرف في وجه خروج الجهادين عن القاعدة من التنكير عند ارادة التثنية
 أو الجمع فلجرح اه شوري يزيادة والذي في كتب العربية أن العلم اذا أريد تنقيته وجمعه
 بقصد تنكيره وهو شامل لجادى فيلنظر وجه عدم دخول آل عليه ولعل ذلك للتخفيف لكونها
 غير لازمة **(قوله أو في شهر كذا فلا يصح)** أي لانها جملا جع النهر ظرًا فيصدق بأي جزء من
 أجزاءه والفرق بينه وبين تسلمه لي في بلد كذا اختلاف الفرض في الزمان دون المكان كما قاله سول
 وأما جاز ذلك في الطلاق لانه لما قيل التعلق بالمجهول كعدم زيد قبله بالمأم ثم أطلق باراه لتعينه

أولى من قوله ويشترط العلم بالأجل (ومطلقة) أى البهتان يطلق عن الحلال والتأجيل (حال) كالتن في البيع المطلق (وان عينا شهر أو لغيره بعبارة) كالفرس والروم (صح) لأنها معلومة متبوعة (ومطلقة اعلاية) لأنها عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أوها (فان اندكسر شهر) منها بأن وقع العقد في أثناءه (حسب البقي) بعده (بأجله) ونعم الأول ثلاثين) مما بعدها ولا ياتي المنكسر لثلاثين ابتداء الاجل عن العقد ثم لو وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكنى بالاشهر بعده بالأجله وان قص بعدها ولا يتم اليوم مما بعدها وان قص آخرها لانها متضمنة لغيره كواحد ونعم من الاخير ان كل (د) رابعا (قدرة على تسليم) السلم فيه (عند وجوبه) وذلك في السلم الحلال بالقدرة وفي المؤجل بحال الاجل فلا بأس في منقطع عند الحلال كالربط في الشتاء لم يصح وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وإنما صرح به هنا مع الإغتهاء عنه بقوله مع شروط البيع ليرتب عليه ما يأتي ولا ن

لوقوع فيه لا من حيث الوضع ولا من حيث العرف بل من حيث صدق الاسم به كاهو القاعد في التعليق بالصفات أنه حيث صدق وجود الاسم للمعاقبه وقع التعليق اه جمع مع اختصار اه شوري وأما السلم فعلم يقبل التأجيل بالمجهول لم يقبله بالعلم (قوله أولى من قوله ويشترط العلم بالأجل) لأنه يومه أنه يشترط علمهما وأوجب بأن المراد علمهما أو علم عدلين غيرهما (قوله ومطلقة حال) ولزاحمها أجبنا في المجلس لحن ولو صرح بالأجل في العقد ثم استقطاه في المجلس سقط وصار حالاً ولو صدق فأنه لا بد لم يقبل العقد صحهما س (قوله وذلك بأن يقع العقد) أى في قوله لا ياتي كها خلافاً إذا وقع في أثناءها فابتدأ حلاله بل بالبعض شيئا (قوله ويتم الأول ثلاثين) انظر لماذا ذكرنا الأول وهما ضمير راجعا للمكسر ولله الايضاح وقوله مما بعدها حال قال مما بعدها ويكون الضمير راجعا للباقي المتقدم لأن يقال رجا يومهم رجوعه للاول وأنت الضمير نظر اليه (قوله ولا ياتي المنكسر) أى اليوم الذي وقع فيه العقد ومما بعده الى آخر الشهر والمراد بالغاية أن لا يحسب من المدة بل يتم (قوله يتم) قد حصلت الخافعة في هذه الصورة لما سبق في قوله فان اندكسر شهر الخ اذ مقتضى ما سبق أنه لو نقص الاخير يتم اليوم مما بعدها ليكمل المنكسر ثلاثين يوماً فهو استدراك على قوله ويتم الأول ثلاثين مما بعدها وليس استدراك على قوله ولا ياتي المنكسر لان معنى الالفاء عدم الحساب ونقص اليوم في هذه الصورة محسوب من الاجل وان قص الاخير شيئا وانظر كيف يحسب نصف اليوم مع أن الأشهر التي وقع التأجيل بها لم تعد له فبقم على حنبلة أن يكون الاجل أزيد مما شرطاه وقوله ثم الخ استدراك على قوله ولا ياتي المنكسر (قوله اكنى بالاشهر بعده) يلزم عليه تأخير ابتداء الاجل عن العقد ولعله اغترق قلته (قوله ولا يتم اليوم) أى الذي وقع العقد فيه (قوله وان نقص آخرها) تأمل هذه الغاية ولعل الوجه حذف الوقت غير أن الوجه إيقاظه لان المراد لا يكمل يوم العقد مما بعدها مطلقاً أى قص آخرها أولاً وأما من الاخير فيحصل فيه بين كاله أولاً وان كان يفهم من عدم التكميل مع النقص عدم التكميل مع السكال بالاول تأمل شوري بايضاح هو الحامل أن اليوم الذي وقع فيه العقد لا يكمل من الشهر الذي في الشهر المؤجل بهاء مطلقاً سواء أكلت أو نقصت ويكمل من آخر الشهر المؤجل بها ان كل معنى له على ان في أثناءه وان نقص لم يكمل (قوله كواحد) أى من حيث الشرع وان كانت ناصة شوري (قوله) ونعم من الاخير) فاذا وقع المقصود الزوال من آخر ذي الحجة مثلاً وأجل شلته أشهر اكنى بالحرم وصفر مطلقاً كما سبق أو ناقصين أو مختلفين وكذا ربيع الاول انقص خلافاً اذا قل كل من الدين بحال يزوال اليوم الاخير منه ع ش وقوله بخلاف الخ انظر الفرق بينهما تأمل (قوله ونقصه) على تسليم يؤخذ من كون هذا من شروط البيع كما يأتي أنه كان الاولى التعبير بالقدرة على التسليم كعبه به فيما سبق فعلى هذا الأولى أن يكون شرطاً زائداً على شروط البيع اه لكن الحق بهذا التعبير وفريق بين ما هنا وما سبق كافي ع ش على مر وعبارته وقديري بين ما هنا بين البيع بالاجل لما ورد على شئ بينهما كتنفي بقدره المشتري على انتراعه بخلاف ما هنا فان السلم يرد على ما في السنة فلا بد من قدرة السلم اليه على تسليمه لكن مقتضى قول الشارع وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع أن الشرط بالقدرة على التسليم حرر ذلك (قوله بحال الاجل) أى ان يسلم الله قدرته عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعند العقد وقال الامام أبو حنيفة وبها فيها قد (قوله كالربط في الشتاء) أى في أكثر البلاد ما في بلدي يوجد فيه الربط في الشتاء كبرقيع السلم فيه اه اعاب شوري (قوله ما يأتي) وهو قوله فلا يؤس لم فيما يز الخ اه شيئا (قوله) وان

المقصود بيان **الحل** هذا أولى بما قبله لان محصل هذا أن الشرط كون القدرة عليه في محله وهذا زيادة على مفهوم القدرة على التسليم فلا يفتى أن الأمور المعترسة سبعية ليس منها القدرة على التسليم بخلاف الجواب الأول فإنه يستلزم أن من الشروط للمعترسة القدرة على التسليم مع القدرة على التسليم وهو كلام لا يمتنع له ويجوز أن تأويل العبارة بما يخرجها عن عدائها شرط ع **ع** قال سم **ع** ورد عليه أنه لا الحال إلى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لان البيع في القصة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهي تارة تقتصر بالمقد وتارة تنازع عنه كأن السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجلة في ذلك وملاحظة البيع المعين دون غيره والافتراق بينه وبين السلم مما لا حاجة إليه إلا أن يقال بيع المعين هو الغالب فيجوز ملاحظته دون غيره **سلطان** **قوله** مطلقا أي سواء كان الثمن مؤجلا أو حالا ولا فالحل المعين لا يكون مؤجلا شورى **ع** وقال **ع** قوله بالمقد مطلقا لمجرد أن كيد إذا لمعين لا يدخلها أجل وعبارته أنهم لم يصبح أحلازم مؤجلا وليس كذلك فقل المراد بالإطلاق أنه ليس له إلا هذه الحالة وأن المراد ولو كان محلا أو مؤجلا لكن هذا بعيد عن السياق فلا تستقل نقطة مطلقا كان أولى كالإحتي في الحقائق **قوله** بلا مشقة أي بالقسمة الغالب الناس في تحصيله إلى موضع وجوب التسليم **ع** والمراد مشقة لا تحتصل عادة فيا يظهر شورى **قوله** كقدر كثير من الباكورة الباكورة هي القرعة عند الابتداء وعند النفاذ أي الانتهاء راجع الأنوار شورى وفي المصباح وزى وبأكورة الناقة أول ما يدرك منها **قوله** فانه لا يصح أي فلو قيل إنه كثير في نفس الأمر فهل يبين صحة التقيد كشفاً بما في نفس الأمر أو لا نظر التقيد شرط ظاهر فيه نظر وقضية قولهم البعرة في شروط البيع بما في نفس الأمر الأول **ع** **قوله** محل آخر ولو فوق مسافة القصر لانه لا يؤنة لنقله على المسلم إليه حل لان الأقل غيره **قوله** اعتيدتله منه قال الأذرى يفتى أن لا يكتفى باعتيادته من غاوسين بل أن يعتاد نقله كثيرا أو غالباً لانهم اعتبروا عموم وجود المسلم فيه عند الحمل شورى وبعبارة **ع** اعتيدت نقله أي كثيراً أخذاً من قوله نادراً فانه يفهم منه أنه لا بد في الكثير من الاعتياد اه وفي ماذا استوى الأمران فهل يصح السلم حينئذ لأنه نظر وينبغي القول بالعقد لانه حينئذ لا مشقة في حصوله **ع** على **ع** **قوله** كالدببة أي ولم تجرعادة للمهدي إليه بالبيع لم يكن هو المسلم إليه والأصح فيما قاله شيخنا أن يوزع في الثانية لانه قد يتلف فلا يجزأه قل على الحال وفي **ع** على **ع** مر أو قل لنحو هدية أي ما يعتد للمهدي إليه بها والاحتسار كالتفوق للبيع وفي ما لو كان السلم إليه هو المسمى إليه هل يصح أن يضافه نظر والأزهر بدع الصحة لا لانتفاء عدو الأسلم في السلم الصداقة يمز وجوده من هو عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتد وعمل أسلم لكافر في عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر وأسلم لتزول ملكه اللهم إلا أن يقال لا يعتيدتله للمهدي إليه كثيراً وهو السلم إليه سبعة مثقاله الموجود وتزويج التسليم **قوله** وما لا انتصاف أي استبعاد وصفه **قوله** مثل لؤلؤ كيار الخ لانه لا بد فيمن العرض لا يحجم وازن والشكل والصفا واجتماع هذه الأمور نادر اه شرح **ع** **قوله** كبر بكرة بكرة فأنضم كمن مفردا وحيداً وقد تشدد الباء وقد تنحفت اه شرح **ع** وظاهره استزادها مفهوما وفرق بينهما بأنه إذا أفرط في الكبر قيل كبراً شديداً وأذا لم يفرط فيه قيل كبر بالغم غمفاً ومنه طوال بالتشديد وبالتخفيف كما في المختار فهما **ع** على **ع** مر قال نعالوكر وكرامكر كبراً أي عظيماً جداً بأن كذبوا حاراً ودومين تبعه اه جلال **قوله** وما لا تدرة

المقصود بيان عمل القدرة وهو حالة وجوب التسليم وهي تارة تقتصر بالمقد لكون السلم حالا وتارة تنازع عنه لكونه مؤجلا كما قرر بخلاف البيع المعين فان للمعتبر ائتمان القدرة فيه بالمقد مطلقا وخارج بر يادني **بلا** مشقة عظيمة ما لو ظن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة فانه لا يصح كإقال الشيخان انه الأقرب في الكلام لا أكثرين **ولو** كان السلم فيه موجود **بمحل** آخر فيصحب ان **اعتيدتله** منه لبيع فان لم يعتد نقله لم يان نقل له نادراً أو لم ينقل له أصلاً واعتيدت نقله لغير البيع كالدببة لم يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه **فلو سلم** فيها يمز وجوده اما نقلته **كشيد** بمحل عزه أي بمحل يمز وجوده فيه **و** اما لاستقامه وصفه الذي لا بد منه في السلم فيه مثل **لؤلؤ كبر أو ياقوت** واما لتدرة

اجتماعه مع الصفات مثل

(أمة أو أمة أوله واليه يصح)

فيه انتفاء الوتوق بتسليمه

في الأولى ولندرة اجتماعه

مع الصفات للشرط ذكرها

في الأخيرين ونخرج بالكبار

العصار فيجوز السلم فيها

كيلا ووزنا وهي ما تطلب

للتدوير والكبار ما تطلب

لترزين قال الماوردي ويجوز

السلم في البلور بخلاف العقيق

لاختلاف أحواله (أو)

أسر (في غير ما تطلب) كعاد

بعضه (في عمله) بكسر الحاء

أى وقت حاله (ضم) على

التراسي بن فسحة والصر

حتى يوجد فيطالبه فان

أجاز ثم بدله أنه يشحن سكن

من الفسخ ولو أسقط صفه

من الفسخ لم يسقط على

الاصح في الروضة وعلم من

تغيره أنه لا ينسخ السلم

بذلك بخلاف تلف المبيع

لان السلم فيه يتعلق بالذمة

(لا قبل انقطاع فيه) أى

في الحال وان عمله قبله أى

فلا خيار له اذ لم يجمع وقت

وجوب التسليم (و) انما

(قوله) وضبط الصغر وزن

(الح) عبارة شرح مردويه

الجوهر بدس دينار وله

باعتبار ما كان من كثرة

وجود كبره في زهره أما

الآن فهذا لا يطالب الا بالزينة

لا غير فلا يصح السلم فيه

لعدمه انتهى

اجتماعه وان كان عنده ذلك حل قال الثوري اورد على هذا اذا شرط في الجارية انها مائة
 اوقى العبد انه كاتب فان ذلك صحيح مع انه يميز وجوده باعتبار ما شرط فيه من الصفات واجيب بأن
 الكتابة والتشطيف صفتان ويمكن تحصيلهما بخلاف هذا فانه عين أخرى يعتبر فيها صفات أخرى
 (قوله مثل أنه) أى وكذا بهيمة وولدها فان قلت هذا لا يندر اجتماعهما قلت يندر بالنظر للوصف
 التي يجب ذكرها في السلم كما اشار اليه الشارح بقوله مع الصفات فكون البهيمة توصف بأوصاف
 مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما يندر تاقاسل وكذا تقول في اللؤلؤ والياقوت والذرة وأنها
 وولدها كافي حل (قوله لا تنفاد الوتوق) ان كان انتفاء الوتوق للندرة فرغاب في قبيل الأولى
 والثانية وان كان غيره فلهو وهلاخل بالندرة فيها أيضا وقد يخار الأول وانما يخار لاندرة التسري
 الأولى ذاتية وفي الثانية عرضية باعتبار ما عرض له فامل شوري (قوله بتسليمه في الأولى) م
 قوله اما قلته (قوله ولندرة اجتماعه مع الصفات) فيه إشارة الى أن الأخيرين مؤداهما واحد وموان
 اللاتك الكبار لا يندرجانها الامع الصفات وكذا الامة وبنها حل (قوله فيجوز السلم فيها)
 اذا علم بوجودها قلعة تفاوتها فهي كالقمح والقول وضبط الصغر وزن سدس مثقال وبنفي ضط بما
 لا يقبل الثقب حل (قوله والكبار ما تطلب لترزين) أى تقبيل الثقب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز
 في اللؤلؤ الكبار الواحدة والجملة والقياس في البطح محتمل في الجملة لانه في الجملة لا يحتاج الى كماله في كل
 واحدة حيث لم يذكر مع ذلك العدد على ما سأل في حل (قوله فاقطع) أى من بلد التقليم وما يجب
 تحصيله منبأ كان يته وبينه دون مسافة القصير ولم يتلف بقله ولم يتغير به من بيعه حتى مثله
 يجب على السلم اليه تحصيله حيث لا يخبر المسلم حيث لا يخبر بالمال يعمل فوق مسافة قصير
 من بلد التسليم أو دونها وكان به لا يبيع الا بأكثر من ثمن المثل فلا يجب عليه تحصيله حيث لا يخبر بالمال
 حيث لا يخبر بالمال وفى معنى انقطاعه ما لو غاب السلم اليه وتعذر الوصول الى الواقع وجوده للزلف
 شرح مردويه عبارة سلم الرادى انقطاعه أن لا يوجد أصلاً أو يوجد ببلد بعيد مسافة القصير أو ببلد
 آخر ولو نقل لفسد أو لم يوجد الا عند قوم لا يبيعونه أو يبيعونه بأكثر من ثمن مثله بخلافه
 غلاسه فانه يحصله وفي شرح مردويه وجدته يباع عن غاب أى ولم يزد على ثمن مثله وبه تحصيله
 وهذا هو مراد الروضة بقولها ويجب تحصيله وان غلاسه لأن المراد أنه يباع بأكثر من ثمن مثله
 لان الشارع جعل الموجد بأكثر من قيمته كالعدوم كافي الرقة وما العاهة وأيضا فلهذا
 لا يكفى ذلك على الاصح فهذا أولى (قوله بكسر الحاء) أى لانه يقال في العمل حل العين يعمل
 بكسر الحاء واسم الزمان والمكان في فعله بالكسر واسم الزمان من حل بمعنى زل بلسن
 فيا فتفتح الكسر لانه من مزارعه محل بالضم ع ش على مردويه (قوله بين فسحة) أى لفعل بين
 ولا يصح في اسمه وان قبض بعضه الآخر حتى لو فسح في بعضه انتسخ في جمعه كذا قالوا ونذكر
 أنه اذا تفرق ما قبض قبض بعض رأس المال صح فيه بقدره من مقابلته قداسه هنا كذلك الا أن يرد
 فراجع اه قل (قوله فيطالبه) له عليه تغيير مراد لانه لا يتفرع على كون الخيار على التفرق
 ولو غير بالوارد لكان أولى اه ع ش واجيب بأنه مفرع على قوله حتى يوجد (قوله وعلم من غير
 الح) غرضه هذا الرد على الضميف وعبارة صلح شرح مردويه لم يزل يقطع في محله لم يزل
 كالمثل المبيع قبل القبض اه (قوله أنه لا ينسخ السلم بذلك) أى بالانقطاع وقوله بخلافه
 المبيع أى قبل القبض (قوله لا قبل انقطاعه) عطف على مقدري آخر وقت انقطاعه في محله لانه

فتأمل **(قوله وعلم بقدر)** قيل هل معلوم من شروط البيع اذ البيع في القصة لا بد من علمه قدر اوصافه
 وأجيب بأن الكلام ثم في البيع المعين وما هنا في البيع في القصة والتأخر يرى أن البيع في القصة سلم
 وكذا يقال في قوله وسمرة اوصاف الخ **(قوله كذا)** يتميز من قدر محمول عن المضاف اليه أي بقدر كذا
 وقوله أو نحوه معلوف عليه وبحول تصرف بالاضافة كمثل وشبه فلا يلزم وقوع التميز بمعرفة شيئا
(قوله لا يخبر السابق) وهو من أسلفني شيء فليسلفني كمال معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم **(قوله)**
 مع قياس ما ليس فيه وهو المورد للندرج على يافيه وهو المكمل والوزن محل **(قوله معلوم)**
 أي من كلام الاصحاب عبارة محل قوله ومعلوم أي مفرق النفس لما عرفت أنه لو أسلف في ممدود لا بد
 من المدوذا أسلف من ندرج لا بد من الندرج فما جع بين الصفتين لا بد من مقتضاها فيه ومعلوم أن
 الجمع بين الندرج والاصد لا يوجب عزة الوجود **(قوله كبسط)** بصتين جمع بساط بكسر الباء
 ككتاب وكسب قال في الخلاصة

وفصل لاسم رباهي يد • فنزد قبل لام اعلالا قد

ويجوز تركين السين تخفيفا **(قوله نحو جوز)** كالوزن فستق ويدق في قدرها الا سلف أي الذي
 يكسر عند الاكل لا الا على القدر بل عنة عادة قبل يمه واذ فهم له كرهه المسئلة فائدة لأنه ان
 كان العرض من ذكرها أن الجوز نحووه الضابط فيه الكيل ويصح السلم فيه وزنا فهو في الجوز
 ونحوه مكيال لان الكيل انما هو ضابط فيها هو أقل جريا من القدر ويسمى بهذه المسئلة في قوله
 ويصح مكيال يوزن الخ فيلحرح ل وأجيب بأن مراده بقوله ويصح نحو جوز الخ ما هو أعظم من
 كون الكيل بعد ضابط فيه أولا وأن قوله ويصح مكيال يوزن الخ انما ذكره مع علمه من هنا ونقطة
 قوله لهما وفي شرح هر ما يفيد أن الجوز مكيال حيث أن كلام الاصل وهو قوله وكذا كذا في
 الاصل وذكر مقابلة حيث قال والثاني لا لتجانسهما في المكيال اه ثم رأيتني ع ش على م
 ما صه قوله يجوز ما جرمه الخ وفي الرا بجمعا وما بعد الكيل فيه ضابطا ما كان قدر القدر فافل فانظر
 الفرق بينهما وقدر قبل لما كان الغالب على الرا بالتد احتيط له فقدمنا ما بعد كيله في زمنه
 بالفرق لكونه كان مكيلا في زمنه عليه السلام بخلاف السلم اه ح **(قوله ويصح نحو)**
 جوز) من لوز وفتق والخ به بعضهم الذين المعروف الآن اه شو برى ولا فائدة له كرهه المسئلة
 لأنه ان كان المراد من ذكرها أن الجوز نحووه مكيال ويصح وزنا فلا حاجة اليها مع قوله الآتي ويصح
 مكيال يوزن وان كان المراد منها التبيين على أن الجوز نحووه موزون فلا حاجة اليها أيضا مع قوله
 الآتي ويصح موزون بكيل الخ وبوجه الجوز كذا في النسخ ولهذا قال ح ل لم أفهم له كرهه
 المسئلة فائدة وأجيب بأنه أي بها للرد على الامام ومن تبعه لأنه يمنع السلم في الجوز والوزن وزنا وكذا
 ان كان من نوعه بكثرته فلهذا ينفذ ثوره ورفقا كذا في فافهم **(قوله مما جرمه بجرمه)** ويصح
 بلوزن أنما جرمه على الجوز بالاول وعلى هذا فلا شك في قوله بعد ما جرمه بجرمه يجوز الخ
 والحاصل أنه اعترض قوله يعذبه الكيل ضابطا بياه بقوله وما صغر جرمه كالجوز بأنه لا حاجة اليه
 بل لا يصح جعله مقابلا للوزن على هذا الوجه لان حاصله أن ما صغر جرمه موزون ومكيال وحاصل
 الجواب كما عرفت أن شرا لا في الالوزن لا يتقيد بجرم وتانيا ان ما صغر وزنا صحت كذا اذا عذبه
 الكيل ضابطا بأن كان يقدر الجوز قادونه فأفاد أن الجوز ما دونه ويصح كذا وزنا وما زاد على
 الجوز ويصح وزنا لا كذا هذا وقضا اعترض على قوله ويصح نحو جوز يوزن بوجه آخر وهو ان
 قوله ويصح الخ يفيد ان الاصل في الجوز الكيل وان الوزن طارى عليه وقوله تانيا وموزون بكيل

(علم بقدر) له **(كذا)**
 فيها بكل **(أو نحوه)** من
 وزن فيها يوزن وعذ فيها
 بمدوزن فيا يذرع الخبر
 السابق مع قياس ما ليس
 فيه على ما فيه ومعلوم أنه
 لو أسلف في ممدود ممدود
 كبسط اعتبر من الندرج العدد
 درس
(ويصح نحو جوز) مما
 جرمه بجرمه فافل

(قوله وأجيب بأن الكلام)
(الخ) لكن في هذا الجواب
 نظرا لأنه قال وشروط له مع
 شروط البيع وحله على
 البيع المعين فيكون داخلا
 فيا قسم أول الدرس قبل
 الآن يقال ان العلم بالقدر
 في البيع المعين خاص
 بالخطاط وعذا فم فخذل
 بهذا الاعتبار

فيدين الأصل في الجوز الوزن والكيل ما رى عليه فكانه كالالميار الأصل في الجوز الكيل والميار
الأصل في الجوز الوزن وهو ناقض والجواب أنه انما قصد بذلك مجرد بيان ضابط الوزن والكيل
من غير التفات إلى أن أحدهما أصل والآخر طارئ اه ع ش **(قوله أى سلمه)** قرره لأن الصفة
لا تتعلق بالقوت بل بالقود والعيادات الإضافة بمعنى في التقدير أى السلم فيه **(قوله خلافاً)**
للامام أى حيث قال لصح فيه أصلاً أى لا كيلاً وزناً هر قوله الآتى وإن كان في نوع الخ لارد
على الامام أيضاً **(قوله)** في غير شرح الوسيط) أمافيه فوافق غير الامام من المجهول وقدم ماني
شرح الوسيط على غيره لأنه متنع فيه كلام الأصحاب لا يخفى رى ع ش بل قيل أنه آخره فلهذا
(قوله كجوز ولوز) سقوه يقتضى أنه موزون الأصل وتقدم قبله أنه كيل وأنه يصلح سلمه موزوناً
تأمل وقد يقال الذى تقدم انما هو بيان صحة السلم فيه وزناً أى لأصله الوزن فيه فأما فيه هنا
البيان أصالة الوزن فيه شوى رى **(قوله)** وإن كان في نوع) الغاية للردوق بمعنى من أن كان ضمنه كان
راجعا لنحو الجوز وإن كان راجعا للسلم كانت على بابها وقوله بما مر أى بنظر قسوره ورقها **(قوله)**
كفتات مسك) في الصباح الكفتات بالضم ماقتب من الكئ **(قوله)** والكيل) الأولى التفرع **(قوله)**
وكبيطخ) مطوف على قوله كفتات الخ **(قوله)** وباذنجان) بنسج الباء وكسر الدال وفتحها شوى رى
ورماوى **(تنبيه)** في اشتراط قطع أقماع الباذنجان احتلان للواردى رجح الزكى منها للمع
لأنه العرف فيه ليعه لكن يشهد للاشتراط قول الامام إذا أسلم قصه الكيل لا يقبل أعداءه الذى
لاحلاوة فيه ويقطع بجمع عرقه من أسفله فيطرح ما عليه من القشور وأى الورق وعلى الأول ينزى
بأن التفاوت فياذ كفى القصب أعلى منه في الأقماع فسوح هنالاه اه حج وقوله لا يقبل ظاهره
صحة التقيد بشروط القطع ولكن إذا أحضره السلم إليه بالورق لا يجب على السلم قبول اه ع ش
على هر **(قوله)** مما كبرجرمه) كالبئض وهو بضم الباء في المعاني والأجرام كانهما بكسرهما في السن
يقال كبر كسر الباء في الماضي وفتحها في المضارع للكبير في السن وبضمها فيما الكبير في الجسم
والمعنى وقد نظام بعضهم ذلك فقال

كبرت بكسر الباء في السن واجب • مضارعه بالفتح لا غير بإصح
وفي الجرم والمعنى كبرت بضمها • مضارعه بالضم جاء بإصح

اه من حاشية ع ش على المواهب **(قوله والجمع فيه)** أى للذين كرمين البطيخ وما يصد **(قوله)**
لكل واحدة) أى وللجيلة أكانت معه شيخنا الشهاب هر وحاشية على البطيخ الواحدة والعدد
البطيخ كل منها لا يصح السلم فيه فلو تألف السان عددا من البطيخ فهل ضمن قيمته لأنه غير مثلى
لأنه لا يصح السلم فيه أو ضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر مجرد الوزن يصح السلم فيه وإشباعه فيه إنما
جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه فنظر والتوجه ما حرم من الباحث مع هر أن العدد من البطيخ
مثلى لأنه يصح السلم فيه وزناً فيضمن مثله إذا تألفوا كما يرضاه امتناع السلم فيه إذا جمع بينه
والوزن الغير التقربيين وأن البطيخ الواحدة متقومة تضمن ما يقبضه لأن الأصل مع السلم في بيان
عرض جواز فيه إذا أراد الوزن التقريبي اه سم **(قوله والوزن لكل واحدة منقسم)** هذا فيه
السكى والمتعد البطلان مطلقا سواء قال لكل واحدة أم للجملة لعمدة الوجود اه زى وقوله لما يأتي
في قوله قلا أسلم في مائة صاع رعى أن وزنها الخ والذي يأتي فيه قوله لأنه يمز وجوده بعبارة هر في
شرحه نعم لم أر أراد الوزن التقريبي فالوجه الصحة ختت في الصورتين وهما الجمع بين الكيل والوزن
أو العدد والوزن لكل واحدة لا تتفاء عزة الوجود اذ ذلك وقول السكى ممنوع اه ع ش وكما قيل

البطيخ

فإن نوع ينكر اختلافه بنظر
قصوره ورقها خلافا
للامام وإن تبعة الراوى
وكذا التوى في غير شرح
الوسيط (ر) صح (موزون)
أى سلمه (بكيل) بقيد
زده بقولى (بعد) أى
الكيل (فه ضابطا) لأن
القصود معرفة المقدار
كدقيق وماده. خر جرمه
كجوز ولوز وإن كان في
نوع يكفر اختلافه بما مر
بخلاف ما لا يعد الكيل
فيه ضابطا كفتات مسك
وعبر لأن القدر اليسير منه
مالية كثيرة والكيل لا يحد
ضابطا فيهه وكبيطخ
وباذنجان ورماني ونحوها
مما كبرجرمه فيضمن فيه
الوزن فلا يكتفى فيه الكيل
لأنه يحتاج في المكيال
والألمد لكثرة التفاوت
فيه والجمع فيه بين العدد
والوزن لكل واحدة مقصد
لما يأتي بل لا يجوز السلم في
البطيخه
(قوله راجعا لنحو الجوز)
الأولى لما مر جرمه
(قوله تنبيه في اشتراط قطع
أقماع الخ) أى هل يشترط
في التسليم أن تقطع أقماعه
أولاً أى هل يلزم السلم إليه
قطع الخ
(قوله وإن البطيخه الواحدة
الجميع) انظر الفرق بين
العدد والواحدة مع أنه يجوز السلم فيها إذا أراد الوزن التقريبي

العدد والواحدة مع أنه يجوز السلم فيها إذا أراد الوزن التقريبي

ويعوها لانه يحتاج الى ذكر جزءها مع وزنها فيورث عزه لوجود قولي بعد فيه ما قبله اولي عما ذكره (د) صح (مكيل) أي سلمه (بوزن) لخاص (لايهما) أي بالكيل والوزن معا فلاؤسلم في مائة صاع برعي أن وزنها كذا لم يصح لان ذلك يعز وجوده (ووجب في لبن) بكسر الباء وهو الطوب غير المحرق (عدوس) معه (وزن) فيقول مثلا ألف سلتة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن اختيار فلا يعز وجوده والاصح في وزن على التقريب لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه ونخاته وأنه من طين معروف وذكر سن الوزن من زيادتي (وفسد) السرد ولو حلا (بتعيين تحميكال) من ميزان وذراع ومنجته

(قوله ذكره ثم لبان أنه موزون) عليه يكون معلالان ما كان موزونا بل محمته وزنه على أنه تقدم أنه مكيل عند مر تأمل تقدم ان الاول في تصالده وان كان قوله بوزن فيما مستنكرا

(قوله لم يصح) أي ما لم يرد الوزن القتر بى كاتقدم عن

الطيب بين الصدور والوزن الجع في الثوب بين القرع والوزن بخلاف الخشب ونحوه لا مكان تحت مازاد ولا يتناقص ذكر طوله وعرضه ونخته لان الوزن فيه تقريبي (قوله ويعوها) كسر جلة ويضه قال شيخنا لم يرد الازاد الوزن التقريبي فالوجه الصحتي الصورتين أي في هذه والثاني بقاءها لتقاء عزه لوجوده انذاك حل (قوله وقولي بعد فيه ما قبله) قال في القوت أطلقوا اجواز السلفي القبول وزنا وفي الحاردي لما وردى أنها ثلاثة أقسام قسم بقدمه شيان أصله ورثه كالنخل والفجل قال سلم في باطل وقسم متصل به ما ليس بقصود كالجزر واللفت فلا يجوز الابعاض وقسم قطع ورثه وقسم كله مقصود كالهندايجوز وزنا حل وبعبارة مر في شرح قول النخ ومنطقة وسائر الخبث كالتفر ويصح في القول ككرات ونوم وبل وبجل ولسن ومناع وهندابوزنا فيذكر جنبها ونوعها ولو نها وصغرها أو كبرها اه وهي مخالفة لكلام حل لأن يعمل ما قاله على السلفي ورثه مع ورثه وكلام مر على السلفي أحدهما كذا قدره شيخنا ثم رأيت في سم على حج ما يشهد لشيخنا حيث قال وقائل أن يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورثه أو ورثه لزال الاختلاف فتأمل اه من خط شيخنا الثياب حل (قوله وصح مكيل بوزن الخ) والفرق بين هذا الباب ولباب الراجح جواز وزن ما يكال وعكسه هاتون ذاك أن المداق في هذا الباب على غير المعادين بالفسر وهو وجود بوزن للمكيل وكيل الموزون وذلك فيه ضرب من التعبد فلا يصح في المكيل وزنا والموزون كيلا فتأمل شيخنا عز بزي وأوجب أيضا بأن المداق في المداق على المكيال بالفسر وهو الكيل في المكيل والوزن في الموزون قال الشوري هذا غير من قوله وصح بحجوز بوزن وهو يقال ذكره نوطشة لقوله لاها ما أو يقال ذكره ثم لبان أنه موزون قطا لا لبان أنه مكيل أصالة ويصح السلفي فيه وزنا تأمل (قوله لخاص) أي من أن المقصود معرفة القدر شوري (قوله في مائة صاع بر) وكذا الواسم في مائة ثوب على أن وزنها كذا أو في ثوب واحد على أن وزنه كذا لم يصح للعدلة المذكورة بخلاف الحث فان زائد منحت شرح مر والصاع اسم للوزن أصالة لانه أربعة أسداس وللدرطل وثلاث صا رسا بالكيل عرفا وهو لمدان هنا قال (قوله وهو الطوب غير المحرق) ومثله بعد حرقه ان لم يكن رخوا وكذا الخراف انضبط وميابه المتوكفا الخشب لغير القود أخذ من الملة والاداعية بوزن فقط قال (قوله على التقريب) أي يعمل على ذلك فلا يرد الادعيات كذا

لانه يضرب عن اختيار حل (قوله وفدبتين تحميكال غير متعاد) بأن لم يعلم قدره فان علم للمعادين وعدلين صح ويجب تعيين المكيال ان تعدت المسكايل ولا غلب وتعيين ذراع اليد مفدا لن لم يرد معرفة لاحتال الموت اه قل وفي مر ولو اختلقت المسكايل والوزن والقدرة ان اشترط بيان نوع بينهما لم يكن شرعا بل يحمل عليه الاطلاق ومثل ذلك ما لو اعتد كبل محصور في حب مخصوص بله السلفي فيعدل الاطلاق عليه اه وقوله ولو اختلقت المسكايل الخ ومن ذلك ما هو بمصرنا من تفاوت كبل الريلة وكيل غيرهما من بقة مكاييل مصر وعليه فيبني أن المعادين ان كانا من الريلة حل على اذن اومن غيرهما حل عليه اه عني على مر (قوله ولو حلا) الغاية لدر على من قال لا يضر التعيين المذكور في الحال قياسا على ما قال به نكسل هذا الكوز من هذه الصيرة ورد بان الصيرة لا كانت معينة حاضرة تأمكن أخذه منها قبل تلفه ولذا رد عليه الشارح بقوله لانه قد يتلف قبل قبضه الخ وبشبهه بخلاف ما قال به نكسل الخ (قوله ميزان) كان قاله ألسلت اليك دينار فاجزعه هذا ائتمان أي الذي يزنه الباقين من القرملا ولم يرد مقدم ما يخرجه بأن عيننا من ميزان ائتماني وقال ألسلت اليك دينار يخرجه من وضع آلة الوزن على هذا الحمل والصنعة شي بوزن به مجهول القدر كان قال ألسلت

قد يتلف قبل قبض ماني
الذمة فيؤدى الى التنازع
بإلغائه ولو قال يستكمل
هذا الكوز من هذه الصبرة
فانه يصح لعدم الفرطان
كان متاداً لم يفسد السلم
وبلغ قيمته كالمشروط
التي لا غرض فيها ويقوم
مثل المدين مقامه فلشروط
أن لا يبطل بطل السلم وهو
من يادى (د) فساداً
بتعيين (قد مر ثمرة
قيل) لانه قد ينقطع فلا
يحصل منه شئ لامن ثمرة
قرية ككثير لانه لا ينقطع
غالباً وتعبى بالليل
والكثير في المزدادى من
تعيينه ماني في القرية اذا المزم
فيكثر في الصغيرة دون
الكبيرة (د) سادسها
(معرفة اوصاف) لم يقره
أى معرفتها للعاقدين
وعديلين (يظهر بها اختلاف
غرض وليس الاصل عنهما)
فان قد ثبت لم يصح السلم لان
البيع لا يحتل جهل المقود
عليه وهو عين فلا
لاحتسبه وهو دين أولى
وخرج بالتيسر الاصل
ما يشاع بأهل ذكره
كالسكن والسمسرة
الزينة والثاني وهو من
ز يادى كون الزينة قويا
على العمل أو كاتبا مثلاً فانه
وصف يظهر به اختلاف
غرض

اليك في قدر هذا الجبر من البئر بأن يوضع في كفة الميزان ويقال له السلم فيبقى الكفة الاخرى وبذلك
حصلت المتافرة بين الميزان والصنعة اه شيخنا وقال في المباح قال الاخرى قال القراء هو بالسبب
ولا يقال بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقل صنعة الميزان بالصاد ولا يقال بالسبب في
نسخته من اليد بصفة وصنعة وقال ابن أعرب وأصح لان الصاد واليمين لا يجتمعان في كفة مريه كما
في ع ش على مر (قوله غير متاد) المراد بان لا يكون معلوم القدر والمعاداة بخلافه حل (قوله لانه
قد يتلف الخ) هذا لا يشمل الحال كذا قيل وهو متوع شوى أى بل يشمل لانه قد يفسد القبض
في الحال فينتل للمكاييل كما قرره شيخنا (قوله فانه يصح) أى فلو تلف قبل القبض تخبر لنتلف
فان أجاز صدق البائع في قدر ما يحوى به الكوز لانه النام وقضية قوله من هذا أنه لو قاله من البر الفاني
المعلوم له لم يصح وأعله غير مراد وأنه جرى على الخاب وان المارعى في كون البره مينا كما دل عليه قوله
لانه قد يتلف قبل قبض ماني الذمة ع ش على مر (قوله لعدم الفرط) لان المدين يأتي بضمه لا بخلاف
ماني الذمة اه حل (قوله فان كان متاداً) بأن عرف قدره أى عرفه العاقدان وعدلان غير
وهذا كله ان لم يختلف تحول المكاييل ولم يكن ثم غاب ولا فلابد من بيان نوعه فان كان ثم غاب حل
الاطلاق عليه كان اعتيديل مخصوص ببلد السلم فيجمل الاطلاق عليه حل (قوله من ثمرة
قيل) هو الذي لا يؤمن فيه الاقطاع والكثير بخلافه شوى أى ماني السلم كما فغير صحيح فلو ذكر
شرح مر لانه قد يتلف منه شئ أو ينقطع غناه (قوله لانه قد يتلف) والذى يشعبه لا فرق بين
الحال والمؤجل حل (قوله لامن ثمرة كثير) وهل يتعين ذلك المزاوي في الاتيان بتعيين
احتلال للام والمفهوم من كلامهم الاول وعليه لو أتى باجود من غير تلك القرية أوجب على قبوله شرح
مر (قوله وتعبى بالليل والكثير الخ) أى منطوقاً وهو ما (قوله أولى من تعينه) هدى
القرية) أى بالليل والكثير أى يلزم بهما وهو الصغيرة والكبيرة لان الاصل اتمامه في القرية
بالصغيرة والكبيرة لا بالقليلة والكثيرة وفيه أنه لا تلازم وأوجب بأن بينهما تلازماً عادياً (قوله أى
معرفة للعاقدين) ولو اجاباً كحكمة الاعمال الاوصاف بالسباع وعديلين ولا بد من معرفتها للفتن
بالتعيين لان الغرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا بمعرفة تعيين
كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش على مر فاذا أسلم اليه في عبيد ترك في كفة مريه
العاقدين بأن في العبيد نوعان تركيا وأما العدلان فيشترط عليهما بهذا النوع تعييناً بأن يرفعه لانه
التي يتميز عن غيره بحيث اذا عرض عليهما العبد للسلم فيه يعرفان أنه ترك أو غيره فالراد بالاصد
ما يشمل النوع الآتي في الرقيق وكذا اذا أسلف في برسى (قوله وعديلين) وان لم يحضر الفستوي
والراد أن يوجب أيداف الخاب في عمل التسليم وما قرب منه عدلان يعرفان الاوصاف أى سلطوا
لجميع اليهما عند التنازع في أن هذه الصفات ليست المشروطة والمراد عدلا شهادة ولو رجلا وأما
بأن يوجدا في مسافة العدوى شيخنا (قوله فان قدفت) أى للقرية (قوله فلا ن لا يحتسبه) لانه
لام لا ابتداء وأن لا يحتسبه ميتة مؤول بمقدار أى فليعلم احبته الى شيوخنا (قوله وخرج بالتيسر) لا بد
وهو ظهوره باختلاف الغرض ولو شرط ذلك أى ما يشاع اجماله اعتبر ولم يجب القبول بدون حل ومر
(قوله والثاني) وهو كون الاصل ليس عندها وقد يتوقف في كون الاصل في البدان أن يكون ثوباً
على العمل الا أن يقال المراد شدة القوة وبه قال شيخنا كسج وأورد ابن شعبة على هذا الفاظ كثيرة
التي يسمع أن الاصل عندها ورد بأنه لا غالب وجودها صارت بمنزلة الاصل وجوده اه حج كسج

مع أنه لا يجب التعرض
لأن الأصل عدمه (د)
سابعها (ذكرها في العقد
بأنه يعرفها) أي يعرفها
العاقدين (وعقدان)
غيرها ليرجع إليها عند
تنازع العاقدين فوجب لها
أو أحدهما أو غيرها ليرجع
المقدور هذا بخلاف ما صرح
الاجل من الاكتفاء
بمعرفة أحد أو معرفة عدلين
غيرهما لأن الجدل ثم راجع
إلى الاجل وهذا إلى المقدور
عليه بخلاف أن يحتل ثم لا
يحتل هنا وليس المراد هنا
وتم عدلين معينين إذ لو كان
كذلك لم يجز لاحتال أن
يجوز أو أحدهما أو يغنيان
وقت الجدل فيستمر معرفتها
بل للدار أن يوجد أدا في
الغالب عن يعرفها إعلان
أو أكثر وأبصر يبدلين
أولى من تعيينه بغير العاقدين
(لا يذكر (جودة ورداءة)
فإسليمه فلا يشترط ذكر
شيئ منها (وطلقه) أي
السلم فيه بأن يقر به شيئ
منها (جديد) للعرف بيزل
على أقل درجته وكذلك
شرط شي منها حيث يجوز
ولو شرط ردى نوع أو
أردا جاز لا نضابها وطلب
أردا من المضرعة بخلاف
ما لو شرط

أه حل (قوله) أنه لا يجب التعرض له) المناسب أن يقول مع أنه لا يشترط معرفته لأنه المدعى في قوله
ومعرفة أوصافه لأن يقال في كلادش مقدر والتقدير ومعرفة أوصافه التي يجب التعرض لها في العقد
كأن شرح البهجة لكن لما كان بغير من في وجوب التعرض في وجوب المعرفة استغنى به عنه لكن
على هذا التقدير يكون الشرط السابع ضاراً لأن يقال عقده قوله في العقد بلغة يعرفها (قوله) وذكرها
في العقد) أو أراد منها ذلك لا بعدد ولو في المجلس قال الاستوى هذه من المسائل التي لا يحل فيها الواقع
في المجلس كالاتي في العقد حل قال شيخنا وحمل الشرط هو قوله في العقد لا قوله بلغة إذ قوله بلغة
يعرفها على قدر من الشرط السادس كما ذكره م من أن كون ذكرها في العقد بأنه يعرفها على
من لازم معرفة العاقدين وعدلين الصفات وعبارته مع الأصل ويشترط ذكرها في المقدمة بقرينة ليستبر
المقدور على فلا يكتفى ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد لم ين أن توافق العقد وقال أردنا في حالة
العقد كما استغنى عليه مصح على ما قلناه الاستوى وهذا ونظير من له بنات وقال لا آخر زوجهك بلقي ونوبا
معتبر لا بد من كون ذكرها على وجه لا يؤدي إلى العزلة الموجودة في قلته لأن الدم غر يكاسم أه ثم رأيت
في قول على الحلال ما صدق ذكرها في العقد فلا يكتفى ذكرها قبل العقد ولا بعده ولو في مجلسه ولا ينبت
مطلقاً وما نقل عن شيخنا الرضى من الاكتفاء بنيتها في العقد كالمقدور عليه في النكاح ليرفعه شيخنا
قاله يفرق بينهما باختلاف الثلاث فخر (قوله) يعرفها (وعقدان) المراد بمعرفة اللغة معرفة مدلولها
وحيث يقال إن هذا يعني عنه ما قبله فلا تصور معرفة اللغة أي من حيث مدلولها مع جهل الصفات
وعبارته شرح م ومن لازم معرفة من ذكر الصفات ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدين وعدلين
أه فإذا شرط كونه أدهج أوزج أو كل شرط معرفة مدلول هذه الألفاظ من العاقدين وعدلين أه
(قوله) فلا جملها) أي اللغة وأما جهل الصفات فقد تقدم تعليله شورى (قوله) فيعتبر معرفتها)
أي الصفات (قوله) بل المراد أن يوجد أدا في الغالب (الحل) أي الغالب أن يوجد في سائر الأزمنة والمراد
وجودها في محل التسليم فاقول على ما قلناه لسدوى لأن من تعين عليه أداء الشهادة لا يجب عليه
الاجابة لأن المجلس الذي كونه كالتحليل ما حل وعبارته شورى بل للدار أن يوجد أدا في أي محل
التسليم أو أقرب منه أه ولا يخفى أن في العبارة تقديماً وتأخيراً المراد أن يبل وجودها عليه غير
منه كما قد تقدم ما يله قوله بدأ بناتي قوله في الغالب فأقول على أن يعالج وجودها في سائر الأزمنة
فوله في الغالب فترة لا بد من أنها أدا فالمراد بالبدية التالية في غالب الأزمنة أه (قوله) عن يعرفها)
أي الصفات واللغة سمها كقول شورى (قوله) أول من نصيبه بغير العاقدين) وجه الأول بيقان
غيرهما يصدق شاقين أو بعدل فقط أو بعدل وفاق أو فاق فقط ع ش (قوله) لا جودة) فيه
الخطب على ضمير المخفص من غير إعادة الخفض على رأي ابن مالك (قوله) منها) أي من الجودة
والزادة (قوله) حيث يجوز) وذلك لأنها كان ردى نوع أو أردا في الرداءة كما يأتي على الأثر كما قلنا
أسست اليك في رجب قمح سقي ردى أو أردنا وفيماذا شرط كونه جيداً في الجودة فيترك على أقل
درجات الردى أو الأرداء والجيد بقوله حيث يجوز حقيقة فتبين بالنسبة لرداءة بخلاف الجودة فلاها
لا تكون إلا بآلة وتشرح هذا التيد بقوله بخلاف ما لو شرط ردى عيباً أو أردا بالاولى وقوله
أو يوجد مفهوم الجودة هو الحاصل أن في الرداءة والجودة تأثر بغير ردى وأردا وجيداً وجود للمتع الأخير
فقط في العيب أن كان ردى وأردا متعاوناً شيخنا قال صرسته منها ثلاثة متممة (قوله) ردى نوع)
أي ردى نوعه وقوله ردى عيب أي ردى عيباً وردي بسبب عيبه ومثل الج ردى العيب
بالتمعن الموسى لأن الموسى لا ينضب (قوله) وطلب أردا من المضرعة) جواب عما يقال أن شرط

ردى. الأنواع يؤدى إلى التنازع. وحاصل الجواب أنه يجبر على دفعه من أردل الأنواع وإن كان هناك
أردامته لأنه أعلى من الشروط إن كان هناك أردمن أنوع **(قوله ردى عيب)** ماضى
كلمى وسكت عن الأردل في العيب وفي شرح الارشاد أنه كذلك حل **(قوله)** إذا تفرق ذلك أى
ما ذكر من الشرطين الأخيرين فهذا فرع عليه ما كابد عليه كلامه في شرح البهجة وبعبارة
السورى قوله إذا تفرق ذلك أى معرفة الأوصاف وذكرها في التعديل وأليس المراد باسم الألفاظ
جمع الشروط المتقدمة كالإيضاح في دخول رأس المدل وتسلمه وبيان الحمل والقدرة ونحوها لا يفرع
عليه ما ذكره والظاهر أنه فرع أيضا على العلم بالقدرة لأن دخل في الانضباط ومعرفة الأوصاف
لا تفتى عنه في الرشيدى أنه أى قوله فيصح تفرع على اشتراط معرفة الأوصاف أنما لا ينشيط مقصود
لا تعرف أوصافه **اه (قوله في منضبط وإن اختلط)** فيشترط علم العاقدين بكل من أجزاء على المتشد
وعليه فيظهر إلا كتماننا بالظن اه حـ حج شورى **(قوله من الكباب)** والأوجه أن المراد بالانضباط هو
معرفة المتعاقدين وزن كل من الأجزاء كجبرى على ذلك الأذى خلافا للسكى لأن القسم والأغراض
تتفاوت بذلك تفاوتاً ظاهراً مد عـ ش **(قوله وما)** أى الثاني والخمير مقصود أركانها برفع
أركانها على النية عن الناعل ولا تصح الإضافة قول **(قوله على الأشهر)** قلالتورى
انظر غير الأشهر اه وأمله الكسر فيها وأيس في الصباح والخيار الأوجهان للذكوران ولما
الثاني والشهد بفتح الشين وضما السمل في شمعها والجمع شهاد بالكسر **قلت** لما قال في شمعها
لأن السمل يذكرو يؤنث ولكن الأغلب عليه التأنيث اه ثم رأيت في قول على الجلال قوله
بفتح الشين وضما أى مع كون الماء وبكسرهما **(قوله وشمعه)** بفتح الليم وسكونها لحن
عش وهو من إضافة الجزء للسلك **(قوله ودين)** يضم فككون أو يمتشيت مع تخفيف التون
وتنبيهها ثم إن تهرى أركان تنقياً ليصبح السمل فيه لعدم ضبطه والسلك الملح مثله اه قل
وقوله والسلك للملح كاليمين قضية التنظير أنه لا يصح في التقديم **اه (قوله قواسم)** بفتح القاف
وكسرهما والكسر أفصح **(قوله على مجرور الكاف)** فهمى من أمثلة المنضبط لكن من القسم
الثاني منه وهو ما اختلط بضمه بعض وذلك البعض غير مقصود **(قوله لا مجرورى)** فيلزم أن يكون من
غير المنضبط ومن هذا إلى الاتفاق على صحة السمل في الشهد والخلاف إنما هو حل منضبط أولاً وتلا
شيخنا زى ان بعضهم قال بعدم صحة السمل فيه لعدم انضباطه وأهل قائل ذلك يقول بعدم صحة السمل
كل ما ذكر مع الشهد من الجين والافط والخل لأنه قيل فيها أنها غير منضبطة قال شيخنا مد والادب
أن المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين وزن كل من الأجزاء وفيما أن بعض الأعيان لا يعرف مقدار وزن
كل من السهم والسمل وكل من الجين والافط والخل والسهم والسمل والى يفتى أن المراد بالانضباط أنه لو زاد أو نقص
أفقد وهو واضح على ما فيه من الجين والافط دون السهم والسمل اه حل **(فرع)** تقدم من شين
مد أنه لا يصح بيع القطعة ولا بيع السمل بشمعه ولا بيع الزبد ولو دللوا بأهم فقوله هنا كبيره
يصح السمل في الزبدان خلافاً عن كثير من غيرى في القطعة ولا بضرباً بها من بعض الأطرون أو يفتى
أردو في السمل بشمعه مخالف لذلك مع أن السمل أشيق من البيع فالأوجه عدم الصحة فذلك ليس
الشمع في السمل كالسوى في التمر لأن السهم مقصود أنه وليس بشيء فيه من مصالحه لأنه إن عجز
فهو كالجمرة المحبوبة المختلطة بالسوى فلا يصح إلا إذا شمع ما مع من معرفة قدر السمل في نفوس الجاهل
بأحد المقصودين على أنه مانع من رؤية السمل فيه أيضاً لا ظرف له والشهد في كلام الصنفين
من حيث الصحة العمل الخاص من شمعهم فقط لا مضمه وتفسير الشرح له بيان لهنا القوى فكذا

ردى عيب لعدم انضباطه
أوجبوا لأن أفضاء غير
معلوم إذا تفرق ذلك
(فيصح السمل في منضبط)
وان اختلط بضمه بعض
مقصود أو غيره **(كثاني)**
وتن من الشيا الأول
مركب من قطن وحري
والثاني من إبريسم ودر
أوصوف وما مقصود
أركانها **(وشهد)** بفتح
الشين وضما على الأظهر
مركب من عمل وشمعه
خلفه فهو شبيه بالتمر وفيه
النوى **(وبين وأقط)** كل
منها فيه مع اللين المقصود
الملح والافط من مصالحه
(دخل تمر أوزيب) هو
بمحصل من اختلطهما
بالأذى هو قوامه فشهد
وبإجماعه معطوفان على
مجرور الكاف لا مجرورى
(قوله كاليمين) عبارة
شرح مد ويذكر نوع
الجين وبلده وربوطه
وبه القى لا تفرق فيه أما
ما فيه تغير فلا يصح قبلانه
معب وعليه يحمل منع
الثاني السمل في الجين القديم

الانفاس مضطربة مصدرة كهربية ومهيون وغالية) وهي مركبتين ملك وعبد وعود وكافور كذا في الروضة كأصلها وفي تحرير
 وشو والبارة لاني يذكر
 أقدرها وأوضاعها وخرج
 بزادي مركب المفرد
 فيصح السلم فيه ان كان
 جديدا واتخذ من غير جلد
 والا امتنع وهذا ما حوره
 السكي وغيره لكنهم
 أطلقوا الصحة في غير الجلد
 ويشهد بان صحة السلم
 في التياب المغطاة الجديدة
 دون البوص (ورباق
 مخلوط) فان كان مفردا جاز
 السلم فيه هو بآ، مثانة
 أدوال المهملات وأما كذلك
 سكورات ومضمومات
 فتيه ست لغات ويقال
 دراق وطارق (ورؤس
 حيوان) لانها تجمع أجناسا
 مقصودة ولا تنضبط
 بالوصف ومثلها العظم
 وهو غير مقصود (ولا في) ما
 تأثيره غير منضبط هو
 أول مما عبر به فلا يصح
 السلم في خبز وطبوغ
 وشوى لا اختلاف الفرض
 باختلاف تأثير النار فيه
 وتمنع النضبط بخلاف
 ما ينضبط بتأثيره كالسلم

(قوله لا اختلاف حوصته)
 غير متشعر حر ولا يصح
 في حاش البين لان
 حوصته عيب الا في عجن
 لاما فيه فيصح فيه ولا
 يضر وصفه بالحوصة لانها

أول ضرورة كونها من المخلوط الذي في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل قل ونائب زى فقال
 يصح السلم في لشور ووصح السلم في الخيض ان خلا عن الماء وكذا يصح في الثابن بشر أنواعه الا
 الخامض لا اختلاف حوصته (تنبيه) علم عاذر كانه يصح السلم في الزبد والسنن حيث ذكر حيوانه
 وما كوله ولابد ان يبين جلد السنن من عتيقه وطرارة الزبد وصددها وجليد السنن الذي يشجاف
 في الكيلاب بوزن لان الكيلاب لا يصح ما يضافه وأقوى والشيخنا بصحة السلم في القنطة ولا يضر فيها
 الامر من أنه من مصالحها اه حل (فرع) أقضى شيخنا بأنه لا يصح السلم في القول للمدشوش ولا يحنى
 أن مثله الفصح للمدشوش وقال في شرح الروض يجوز السلم في النخالة اذا انضبط بالكيل ولم يكثر
 آثارها فيه اه سم (قوله لا في) لا ينضبط مقصوده الخ) علم من كلامه أن المخلوط أربعة أقسام مختلط
 أركانه مقصودة غير منضبطة كهربية وغالية أو منضبطة كثنائي وزخ أو بعضها مقصودة والآخر
 لا صلاح كالخيل والافا وهذه كلها صناعية ومختلط خلق وهو الشهادة لاول لا يصح السلم فيها وما
 عداه يصح السلم فيه اه حل (قوله في) تحرير النورى ذكر الدهن) ولغاها متلاها قد تامل هكذا
 ويكذلك الدهن مراد في الاو لا أيضا والتثيل الدهن باز يتوقع في كلام بعضهم قتلان التحرير
 والشهور عند أهل الحجاز واليمن فهو من البان لا غير اه ابياب شوري (قوله وخف مركب) أى
 ونعل وقوله لا يشتهل على طهارته بطلانه وليست منضبطة وكل منهما مقصودان كانت من جنس واحد
 وقام كل المصنف كأصله ان قوله وخف عطف على هرسة فيفيد أن المنع فيه لعدم انضباط أجزاءه
 لأن لا مانع من ذلك ما أشار اليه بقوله والبارة الخ وقمنا شارى ذلك أى أن الاولى عدم عطفها على
 على الحرسة لاجل الخل المحلى بقوله وكذا الخفاف اه حل (قوله والبارة) أى عبارة القاعدتين لا عبارة
 الكتاب (قوله وأوضاعها) أى أشكالها وعبارة شرح حر لان البارة غير وافية بذكر أوضاعها
 وأندارها (قوله والا) بأن لم يكن جديدا أو اتخذ من جلد (قوله لكنهم أطلقوا) ضعينه قوله
 ويشهد لصحته وهو هذا السلم الخلف الجديدا إذا كان من غير جلد حل وقال بينهم قوله لما نكته وهو
 تقييد الصحة في غير الجلد الجديد (قوله يترق مخلوط) أى من أجزاء طاهرة فالترياق الاكبر وهو
 الذي يعمل فيه علم الحيات لا يصح به ولا السلم فيه لا تنفاد شرط محتم وهو طهارة عتقه بقول الصباح
 وقيل مأخوذ من الرين والتأثر منه ووزنه فعال بكسر الما فيه من رين الحيات بيان الحكمة
 السميوية ولا ينزف من صلبه اه ع ش وفي الزبدي قال القاضي أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه
 يطرح فيه علوم الحيات وأول الألمان نص عليه في الام قال الزبدي فيحمل كلام المصنف وغيره
 على تزيق طاهر (قوله ويقل دراق وطارق) أى بكسر أولهما واصله والتشديد كذا نقل عن شيخ
 الاسلام ما شرح لروض وانما غير في التميز لان الأخيرين قليلتان جدا وعبارة قل دراق
 بدل المهملات أولها وطا مهمل أولها وثنانة كذلك ويجوز إسقاط التحتى في الاولين مع تشديد لراء
 وكل منها يضم أوله وكسره فتيه عشر لغات وقال الجلال لغات المأخوذة اه (فرع) يصح السلم في النيدة
 والنية الخالصة من محوطتين وفي البجوة غير المجهوثة بنواها اه قل على التحرير (قوله أجناسا)
 من عظم لحم ودهن وعبارة شرح حر ولا يشترط على أبعاض مختلفة من المناسخ والمناشر وغيرهما
 ويشترط عليها (قوله لا في) تأثيره غير منضبط) عطف على فيا لا ينضبط حل (قوله كأصله)

مقصود تيسر البين المطلق بعمل على الحلو ولجف اه شرح حر ثم قال يصح السلم كليا ووزنا ووزن برغونه ولا يكلها لانها لا تؤثر
 في البين

الحق بها والسكر والغايمة والعبس (٣٤٠) والباء فصح السلف فيها كمال في ترجمته النور في الروضه صرح شمع بجمع في جمع
 التنبه في كل ما دخلته نار
 لطيفة ومنش للذكورات
 غير العسل لكن كلام
 الراعي يميل الى النعج كافي
 الربا به بزم صاحب الانوار
 واعتمد الاستوى ويؤيد
 الاول صفة السلف في الآخر
 كما صرح الشيخان وعليه
 يفرق بين البابين يتيقن
 باب الراء (ولا في) (مختلف)
 أبرزوه (كرمة) أي قدس
 (وكوزطس) بفتح الطاء
 وكسرها ويقال فيه طست
 (وقم وتارة) بفتح الميم
 (ومنجبر) بكسر الطاء
 الست وفتحها النور
 وقال الحريري فتحها النور
 لح الناس (معمولة) كل
 منها لتعذر ضبطها وخرج
 بمعمولة المبسوبة في قالب
 فيصح السلف فيها كاشفه
 الكلام الآتي (وجلد)
 لاختلاف الاجزاء في الرقة
 والنفذ ثم يصح السلف في
 قطع منه مذبذغة وزنا
 (ويصح) السلف فيها عيب
 منها أي للذكورات أي
 من أصلها القاب (في)
 قالب) بفتح اللام أصح
 من كسرها (د) يصح في
 (أصطل) سرعة أو متوزنة
 فاطلة لها عن تقييدها
 بالر بفتح تأخيرها عما عتب
 منها في قالب أولى مما صحت
 ويصح السلف في دراهم وناير
 بغيرها لانتهاهما ولا في
 أحدهما بالآخر خالدا كان

الحق) أي عمل النحل لانه المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق مداني (قوله والسكر) أي والصابون
 والخص والنورة والزجاج والصفحة انضبط وماء الورد والشمع وقد يقال في انضباط نار العسل نظر
 لانهما يشبهه فالخير حاصل بها غشياً وكثرت تأمل حل (قوله والغايمة) وهو العسل للأنثى ومن
 أطراف القصب المسماة باللكايلك أي الزعزاع وهو غير ملو وقيل المأخوذ من القصب جسمه واللبس
 ماء العنب بدمه (قوله والباء) بالهمز وانصرف أول ما علب (قوله في كل ما دخلته نار لطيفة)
 المراد باللطيفة المنضبطة وان ترتب شيئا (قوله ومنش للذكورات غير العسل) وهو السكر والغايمة
 والعبس والباء حل (قوله يميل الى النعج) أي في المذكورات غير العسل (قوله كافي) أي لان
 لا يجوز جمع بعضها ببعض الجهل بالمعالة (قوله صفة السلف في الآخر) ومثله وان عرفت حل (قوله
 وتارة) تجمع على متأثر بالهمز على غير قياس تنبيه الاصل بالزائد وأصله متاثر كذا في الصلح
 وغيره ونظيره مصائبهم ما بوزع بعضهم الصواب متاثر لانتاثر غير جميع ايجاب شوري
 والمراد بالكرة المرساة التي يقاد فيها مأخوذة من النور (قوله وخرج بمعمولة) لاجل قوله بعد وأصل فيه من ان قول
 التمر يربح فهاصب منها في قالب وانما ذكر الصف للمفهوم لاجل قوله بعد وأصل فيه من ان قول
 يصح فيه مطلقا وكان الاول قد صرح قوله ويصح على الجدل ليعمل المفهوم بالمنطوق وأقدم المجلد
 البرمة (قوله في قالب) بفتح اللام اذ مكسورها البسر لاجر وقيل يجوز هنا الكسر أيضا حج
 شوري في قول على الجلال وهو آله يعل بها الاواني تصب الملعون القارية فيمن غير طرق ولان
 اه والجمع فوال بكسر اللام لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين جمعه فوعل بكسرها كم
 بالفتح ودعوا إلى كسرها ع على حر (قوله كاشفه الكلام الآتي) هذا يقتضي ان ما يأتي في
 من هذا مع أنه عينه كايه من قول للفقهاء الاول أن يقول كايه من الكلام الآتي (قوله
 أولى مما صحت) لان المصطلح في بيان مثل المراجعة المذكورة اه وتأخيرها بقيد صفة السلف فيها لان كان
 معمولة ولملوجه أن المعمول منها لا يختص بأجزاءه وقوله غلظا حل وانظر الفرق بينها وبين الطنجير
 وقيل الفرق أن الطنجير لما كان شأنه أن يستعمل في الأركان اختلاف أجزائه بركة والنجير
 مضرا لانه وبما أسرع اليه الخلل من الجزء الرقيق وان السطل لما كان المقصود الاغلب استعماله في
 غير الأركان اختلاف أجزائه بما ذكره غير مضرا لكن يرد على هذا الفرق نحو الطشت والقنم (قوله
 لانتهاهما) لانتها أحكام السلف والصف لان الصف يقتضي قبض العوضين والسلف يقتضي قبض
 أحدهما في المجلس فيلزم أن يكون العوضان يستحق قبضهما ولا يستحق قبضهما في المجلس اه حل
 وقول حل يستحق قبضهما الخ أي فيكون الشيء الواحد يستحق قبضه ولا يستحق قبضه في مجلس
 ذلك بمجهتين ولا يجوز في مثله إلا أن يقال المجهتان المستندان لعقد واحد حكم المجهة واحدة اه
 سم قال في شرح الروض ثم محل ذلك اذ لم ينو بال عقد الصف والاصلاح لان كان مرعياً
 ولم يجد نقاذ في موضوعه يكون كناية في غيره وهذا أي كلام الحلي المتقدم لتمامه لو كان السلف يقتضي
 تأخير القبض على المجلس كما لا يخفى مع أنه ليس كذلك بل إنما حاله أنه لا يقتضي القبض ولا عيب
 في السلف (قوله بشرط في رقيق الخ) شروع في تفصيل ما جله ولا يتولد وكراهي الصلح في
 يختلفها الفرض وليس الاصل عدمها في العقد ع وش وبأن النوع من الصلح شيئا (قوله
 كذكر) ان نقلت التركيب نوعا وانما هو صنف من النوع الذي هو شأنه كما هو مقرر في الشرع
 وكلام الشرح يقتضي أن الرقيق جنس والتركي نوع من أنواعه مع أن الجنس إنما هو الجبروت

المراد بالجنس والوهمنا عند أهل اللغة فاهم يطلقون الجنس على ما تحته أصناف والنوع على ما تحته افراد وليس المراد اصطلاح اللغتين شيخنا **(قوله كطاني)** يتخلف الماء نسبة إلى خطاه بلدة باليم وهو وما بعده متفان من الترك شيخنا **(قوله ود كونه)** أي الرقيق ان اختلف كأيض فحيث ان لون الترك يختلف فيكون أيضا نارة وأسود أخرى وليس مراد بل كله أيض وعليه فالمراد التناوب في مقدار البياض عرش لكن حيث لا حاجة إلى ذكر اللون لانه لم يختلف وإنما اختلف وصفه فذكر الوصف يفي عنه وإن أراد بالاختلاف اختلاف اللون من أمه فذكر النوع يفي عنه لانه اذا كان النوع لا يكون لونه الواحد اذ اختلف بالشد والضعف فذكر النوع مستدرك على كل حالة تأمل **(قوله)** كأن يصف بياضه بسمرة أي بجمرة بأن يكون البياض مشوبا بجمرة وقوله أو شقرة أي صفرة **(قوله كالزنجي)** بفتح الزاي وحكي كسرها عرش وفي الصباح التجمع طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم حمارة قال بعضهم وينشد بلادهم من الغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم من نيل مصر والواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لغة **(قوله أو حنم)** أي أول عام احتلامه احتم بالفعل أو وقت وهو تسعين هر والا فابن عشرين سنة يقال له حنم زى وقوله أو زى أول وقت ما كانه بدليل قوله وهو ابن تسعين سنين وأما قول حنم وهو تسعة عشرة سنة فهو بيان لوقت الحق فالتأني **(قوله)** وذكر قوله أي القامة كان يقول ستة أشبار مثلا حل **(قوله من قصر أو بنة)** نعم لو جاء به قصيرا على خلاف العادة لا يجب قبوله لان القصر على خلاف العادة عيب حل **(قوله أو بنة)** بكون الباء وفتحها مشو يرى **(قوله)** حتى لو شرط الخ اختصاره على هذا لان ذلك لا يأتي في غيره معاذكم سر حل أي من الوصف والقيد ويمكن أن يأتي فيهما أيضا بأن يقول طوله خة أشبار ولا يزيد ولا ينقص أو يقول بياضه مشوب بجمرة من هذا الشخص لا يزيد عليه ولا ينقص عنه بأن يكونا سنين شيخنا **(قوله)** ويعتمد قول الرقيق أي الصل في دينه **(قوله في الاحتلام)** ظاهره ولو كافرا وهو ظاهر يوجب بأن ذلك لا يسلم لانه كما ذكره الشيخ جدان عرش لكن هذا لا يتم الا اذا كان المراد بالحنم الحتم بالفعل ولما اذا كان المراد به بلع من الاحتلام وان لم يحتم فلا يقبل قول الرقيق في الاحتلام بهذا المعنى فقول الشارح ويعتمد قول الرقيق الخ يبين أن المراد بالحنم من احتم بالفعل وقوله ان كان بالنا أي مسلما وقوله والا فقول سيده أي السلم **(قوله)** والا فقول سيده أي الصل السلم ظاهره أن السيد لا يقبل قوله الا اذا كان السيد غير بالغ ولم له غير امر وحيتئذ فيمكن تقرير الشرح بما حاصله أنه يعتمد قول الرقيق ان كان بالنا وأخبرنا أن لم يوجد ذلك بأن كان غير بالغ أو بالنا ولم يجد غير قول السيد ولكنه يقتضي أن اذا تمارض قول السيد والسيد قدم قول السيد لانه انما قبل قول السيد عند عدم اخبار السيد وهو محل تأمل ان يظهر شريطة تقوى صدق السيد كآكله عنده وادعى انه أورد ولادته ولم يذكر البعد قرينة يستدل بها ليل قال سي كذا ولم يذكر رأيت في شرح الباب لحج ما يصرح بالاول حيث قال والاول وان لم يولد في دار الاسلام لم يلح السيد من حاله شيئا وان كان الرقيق غير بالغ أو بالنا ولم يلح من نفسه وكذلك اختلف السيد من السيد فيا يظهر اه أي فيقدم خبر السيد عرش على هر **(قوله)** وان رقيق الاسلام ليس قيدا في الدار على علمه وان لم يولد في دار الاسلام هر وبعبارة قول ابن اود أي السيد في الاسلام أي ان كان أي حين ولادته مسلما وسيد كذلك والمراد بالسلم الصل في كل ما ذكره فيه **(قوله)** فتقول النخاسين أي اثنين منهم فيا يظهر بل لوقيل واحتمل يبطو يشترط فيهم التكليف والعدالة نظير ما مضى الرقيق والسيد يظهر الاكتفاء بعدل الرواية شو يرى فان لم يخبر وابتدئ

كطاني أو رومي (د) ذكر
(نوعه) ان اختلف كأيض
أو أسود (مع وصفه) كأن
يصف بياضه بسمرة أو
شقرة وسواده بصفاء أو
كدرة فان لم يختلف لون
الرقيق كالزنجي لم يجب
ذكره (د) ذكر (سنة)
كأين است أوسع أو حنم
(د) ذكر (قده طولاً أو
غيره) من قصر أو بنة
(تقريباً) الوصف والس
والقدح لوشط كونه
ابن سبع سنين مثلاً
زيادة ولا تنقص لم يحز
لشده و يعتمد قول
الرقيق في الاحتلام كذا في
السن ان كان بالغاً والافقول
سيده ان ولد في الاسلام
والافقول النخاسين أي
الدلائل يظنونهم وقول
أوغره أو لم يولد وقصر
(قوله حرسه الله في درهم)
كان الاول التبر بالروبي
لان غير المضروب مثله
وغير الله مثله هكذا
صرح في شرح الروض
(قوله أي فيقدم خبر العبد)
الصواب ان كانت عبارة
الباب كذلك ان يقول
أي فيقدم قول النخاسين
فلا يصرح بالاول ولا
ملازمة تأمل

(و) ذكر (ذكورة أو

أنوثه) ريثوبة أو بكارة

(لا) ذكر (كل) يتبع

الكاف والحاء وهو أن

يعالجون العيين سواد

من غيرا كمال (وسن)

في الأعر (بحرهما) كحلة

ودع وهو شدة سواد

الصين مع سنها وتكلم

وجوهها سوادنه لتساع

الناس بأهلها (وشرط

(فلمنية) من أهل وشر

وغنم ونخل وبقل وجبر

فهو أهم من قوله وفي الأبل

والنخل والبقل والحجر

ذكر (كل) أي الأمور

الذكورة في الرقيق من

نوع كقولهم من أم بلد

كذا أنتم بني فلان ولون

وذكورة أو أنوته وسن

كأن غضاض أو ابن لون

(الأوصاف) اللون (وقدا)

فلا يشترط ذكرهما

والصريح بهذا الاستثناء

من زياد في قول الرافعي

اتفاق الأصحاب عليه في

الثانية لكن جزم ابن القمري

فيها بالاشتراط وسببه إليه

لما ورد في قال وليس

للاختلاف به وجه وبسن

في غير الأبل ذكر الشية

كسجول وأغر ولطم وهو

ماسا لشرة في أحد شق

وجهه ولا يجوز السلم في

أبواب لعدم اشتراطه (و)

شرط (في طبر) وسك

ولهما

وقد أمر بالاصطلاح على شئ كان ع ش والنخس في الأصل الضرب باليد على الكفل (قوله)

وذكورة (الخ) أي ولا يصح في الخني وإن اضح بالذكورة لزم وجوده وعليه فلا سلم إليه في ذكر

بجاهه بخني أضحت ذكورة وكذا لو سلم اليه في أي وفي بخني أضحت أنوته لم يجب قوله لأن

اجتماع الآتين يقل الرغبة في ديورث تصافي خلقة ومثل الخني الحامل للعلقة الذكورة وقد تقدم

عدم صحة السلم في الحامل عن حج هذا والاولى أن يقال هنا إذا لم يذكر في المقدون السلم فيسما

أسملائه أي أنه يحمل فإن كانتا معا لم يدخل فيها عيبا لم يجب قبولها ولا وجب ع ش على هر (قوله)

وثوبة أو بكارة) انظر هل هذا راجع للذكرا أيضا بأن تقدمه تزويج واللاتي أولا شية فقط شيئا

وعبارة ع ش ضهاويثني تقييده باللاتي وبعبارة من الروض وشرح يجب في الامة ذكر الثوبة

والبكارة أي احدهما له (قوله لا ذكر الخ) لكن لو ذكر شيئا لم يجب اعتباره باتفاق الاولين

ويترك على أقل للرجل بالنسبة لغالب الناس اه ع ش على هر (قوله جعون العيين) أي من

داخل (قوله في الامة) راجع لكل من السجول والسمن وإنما اقتصر على الامة لكونها محل

نوم الاشتراط دون البعد فلا اعتراض عليه كالحمل في التقييد بالامة ع ش وأيضا ذكرها لأنها محل

اختلاف لأنه قيل بان شرطها فيها وأعمال بشرطها لأن القدمين الرقيق الخدمة (قوله كحلات) وي

تناسب الاعضاء أوصفة يلزمها تناسب الاعضاء والمراد الملاحظة بالنسبة لغالب الناس ع ش وقد وثق

ح ل الحسن يقال ملح الشيء بالضم ملوحة وملاعة أي حسن فهو ملوح وملاح (قوله ودعج)

ولو اشترط شئ من ذلك حالة القعد وجب اعتبارهم ينزل على أقل للرجل بالنسبة لغالب الناس

والفائدة أن كل ما لا يجب ذكره في القدمين الاوصاف إذا ذكر تعيين لانزاهه بشرط قول (قوله)

لندفع الناس) لأن القدمين الرقيق الخدمة (قوله من نوع) أي وما يقوم مقامه وقوله كقوله

الم بيان لما يقوم مقام النوع ومثال النوع يخاف أوعراب أو يقال يمكن أن يكون تمثيل الشارع

لنوع باعتبار أنه معلوم عنده العاقدين وعدلين أنهم بني فلان يخاف أوعراب مثل شيئا (قوله)

ونقل الرافعي) قال شيئا في شرحه يعمل على كون ذلك بلدا لا يختلف بذكره مع عدمه غرض جميع

شوري وما جزمه ابن القمري في الثانية هو المعتمد (قوله ويسن في غير الأبل) فضنه أن الشية

توجد في البقر والغنم وغيرهما من بقية الأنواع إلا الأبل مع أن الأقسام التي ذكرها اعترف في الجبل

دون غيرها وعليه فعل المراد أن غير الأبل لا يبعد كونه من الجبل ولا غيرها توجد فيها شية مجردة عند

من يعانها وأفرادها مختلفة باختلاف الأنواع فيوجد في البقر مثل ملامعة مجردة ترغب بها كذا يوجه

في غيرها من الغنم وبحرها تأمل ع ش لكن عبارة في شرح البهجة وزين في الجبل ذكر الشية

(قوله ذكر الشية) أي اللون الخافق لمظلم ولها ومنه لاشية فيها زى (قوله كسجول) هذا وما

بعدهما شية الشية فالسجول هو الذي في قواعه بياض والآخر هو الذي في جهته بياض مختلف لمظلم البن

شيئا (قوله ولا يجوز السلم في الأبل) قال شيئا مزايا في بياضه بل بغير وجوده في قول وهو

مبنى على أن الامة في عدم صحة السلم فيه عزة الوجود فعل القول بأن الامة في ذلك عدم الانضباط فلا يصح

السلم مطلقا كقوله ع ش وفي المختار الباقي سواد وبياض وكذا البقلة بالصم يقال فرس البقلة على

فيثنى أي يلحق بالابن ما فيه جرحه بياض بل يحتمل أن المراد بالابن في كلامهم ما تشتمل على

لوتين فلا يختص بمافي بياض وسواد ع ش على هر ويصح في الآخر وهو لون بين البياض والبود

قال (قوله بشرط طبر) أي غير النحل أما النحل فلا يجوز السلم فيه وإن جوزنا فيه كونه

الأنهره لأنه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن شرح هر وقوله النحل الحاء الهمة وأما النخل

(نوع وجنة) كبرا وصغرا
 أي ذكر هذه الامور وكذا
 ذكرورة وانوته انما يمكن
 التمييز باختلاف جهما
 الفرض وان عرف السن
 ذكر أيضا ويذكر في
 الطيرولة ان لهررد لا كل
 وفي السمك أنه نهري أو
 بحري طرى أو مالح (وفي
 لحم غريصيد وطير) قنيد
 أو طرى ملى وغيره أن
 يذكر (نوع) كحلم بقر
 عراب أو جواميس أو لحم
 شأن أوميز (ود كخصي
 رضيع معارف جفوع أو
 ضدها) أي التي خل طعم
 راع نبي والرضيع والطعام
 الصغير أما الكبير فنه
 الجذع والتي ولا يكتفي في
 اللؤلؤ الطيف صرة أو
 صرات بل لابد أن ينتهي
 إلى مبلغ يؤثر في اللحم قاله
 الامام وأقره الشيخان
 وقولي جفوع من زيادتي
 (من غفلة) بأجسام البقال (أو
 غيبة) ككتكت أو جفوع
 من سعين أو هز بل كافي
 الرضة كاسلمها عن
 الرقاقين وتعبيري بغيرها
 أهم من قوله أركبت أو
 جنب وخرج بزلدي غير
 صينوطير لهما فيذكر في
 لحم الصيد غير السمك ما
 ذكر في غيبة ان أمكن
 وأنه ميسم بأرحولة أو
 جارية وانها كلبا وقهد

بالخاء فالنارحة السرم فيلا مكان ضبطه باللول وبحوه فيقول أسلعت اليك في تحلة صفها كذا
 فيمحضرهالة الصفقة التي ذكرها ومن الصفقة أن يذكر مدة نباتها من سنة مثلا كقافله ع ش عليه
 (قوله نوع وجنة) هلا قال أن يذكر أو ذكر كجفنة الملوفاة شورى (قوله أي ذكر هذه
 الامور) فيها اسمان الآن يقال المراد بالجمع مانوق الواحد (قوله ان لهررد لا كل) وفيه أن
 الاوز لا يبيض لاجوزا كلب يصير له جل قال الشيخ منصور الطوسي ولعله اذ لم يخل وبلا لانه يحصل
 منه ضرر شديد (قوله انه نهري) أي من النهر الخلق وقوله أو بحري أي من البحر الملح اه ع ش
 (قوله طرى أو مالح) يستأخذ بلين بل الطرى يقابله القنيد والمالح يقابله غير الملح بدليل ما يأتي في
 اكتشاف (قوله) وفي لحم غريصيد لم يشكك على الصيد نفسه لامتطوقا ولا منهوما ويمكن دخوله في
 المائية فليحرج حل ولواختلف المسل والماء اليه في كونه من كذا وغيره صدق المسل عملا بالاصل مالم
 يقل المسل اليه أنا ذكر كجفنة صدق ع ش على مر (قوله قنيد) فيه إشارة إلى انه لابد في صحة السلم في اللحم
 من بيان كونه قنيدا أو غيره وان كان قول المتن وفي لحم غريصيد وطير نوع الخ قنيدهم خلافه فلو
 أنه أي قوله قنيد الخ أو جمعه من مدخول الاشتراط كان أظهر ع ش لانه لابد من ذكره (قوله
 أن يذكر نوع) هكذا فعل الصنف هذان في الملوفاة إلى آخر الفصل وذكر في المطوقات قبله لفظ
 ذكر في المتن حيث قال بشرط فرقيق ذكر نوعه ثم قدر ذلك في المطوقات إلى ما ذكرنا وما بعده
 فليقل وجه مقابلة الاسلوب مع تقديم ما يتنص إلى الثاني به مصدرا صريحاً كونه قنيدا لعله قد عرفت
 فليأتمل شورى قلت تأملنا فوجدنا عذر المحافظة على عراب المتن لانه لو قدر المصدر هنا لزم عليه
 جر المرفوع وأما فسق قلنا لمحافظة بجرورة فاسب فيها تقدير المضاف لكن يصح على هذا
 الترجيح ما ضمنه في قوله وفي طير نوع حيث كان مرفوعا كالذي بعده ومع ذلك فمرتببه المصدر
 الصريح على وجه لا يخرج عن كونه مرفوعا كآزى وكان يمكنه أن يقدمه في البقية على هذا الوجه
 فيبحث الشورى بى إلى لوجه لكن تقدير المصدر مؤخر فيه طول وبعبارة ع ش فان قلت لم غابرق
 الاسلوب فغير فيا سبقت يذكر وهذا بان يذكر قلت غير به للتفنن أو تأمل ما يذكر العامل وكان
 الاصل في العمل للتعلم كقنيد شورى (قوله غر عراب) وهو ما قبل الجواميس الذي اشتهر بالطلاق
 البقر عليه الآن (قوله أو طير شأن) جميع شأن شورى (قوله كخصي) يفتح الخاء شورى (قوله
 جذع) أنظر لوز ذكر كونه جذعة شأن هل يحزى ما أجذعت قبل العام أو ما تأخر اجزاءها عن تمام
 العام وقد يقال لا يحزى في الاوّل وكذا في الثاني ان اختلف به الفرض سم على المنهج والأقرب الاكتفاء
 بها اذا اجذعت قبل تمام السنة في وقت جرت به العادة بأجزاء مثلها فيه لان عدوله عن التقدير بالسنة
 قرب على ارادة مسمى الجذعة وكذا بداهة ما يقتتل إلى حد لا يطلق عليها جذع عرفا ع ش على
 مر قال الشورى قياس ما تقدم في علم من أنه يؤخذ الحظ بالسنة أو بالأحتمال أن يكون هنا كذلك
 فيؤخذ ما هنا سنة أو أجذعت مقدم أسستها وان لم تبلغ سنة فقد قالوا ان الاجزاء قبل تمام السنة
 كالجزء أو الاجزاء لا يكتفى (قوله ان مكن) لعلها احتراز عن الخفاء وضده وعن الطيف وضده وفيه
 أنه يمكن وجودهما بأقسام اذغزا لا دغزا وعلمه ثم ذبحه فلفل كلامه مفروض فيها اذا ذبحه عنه
 اصطاده كاهو الثالب فلما كان لحم الصيد ينقص عن غيره عما ذكر ويذكر عليه من كونه ميسمهم
 أو أسبولة الخ ميسم مع غيره ولما في على الشرح من مفهوم المتن لحم الطير والسمك ذكرها بقوله
 فلفظ الطير والسمك ما مرأى في قوله وفي طير وسمك ونحوهما الخ ففرضه تكميل مفهوم المتن
 وان علم حكمهما عام فلا تكرر في كلامه ولحم صيد السمك أطيب لان السمك يخرج اللحم والاصبولة

وفي علم الطير والسماك والحيوان وغيره بالنوع أو في معاصره (و يقبل عظم) اللحم (معتاد) لانه بمنزلة النوى من الغرغان شرط نزعه جاز
ولايجب قبوله ويجب أخا قبول (٣٤٤) جلد يؤكل عادة مع اللحم كجلد الجسد والسماك ولايجب قبول

الرأس والرجل من الطير
والدنب من السمك الا
أن يكون علمه فيجب
قبوله نص عليه في الام
ونص في البولي على أنه
لايجب قبول رأس السمك
(د) شرط (في ثوب) أن
بذكر (جنه) كقطن
أوكتان (دوعه) وهو
من زبادي وبلده الذي
ينسج فيه ان اختاب به
الفرض وقد بين في ذكر
النوع عنه وعن الجنس
(وطوله وعرضه وكذا
غلظه وصفاته ونعومته أو
ضدها) من دقة ورقة
وشونة والفاظ والدقة
صفان للفرز والصفقة
والرقة صفان النسيج
والأولى منهما انضمام بعض
الخطوط الى بعض والكثبة
عدم ذلك (وطنه) أي
اثرب عن القصر وعدمه
(نام) دون مقصور لان
القصر مفتراضة (وصح)
السم (في مقصور) لان
القصر وصف مقصور (د)
في (ميموغ) قبل نسجه
كأبريد لا ميموغ بعده لان
الصبح بعده يسد الفرج فلا
تظهر منه الصفقة بخلاف
ما قبله وصح في قبص
وسراويل جديدين ولو
مغسولين ان يضط طولاً
ومعرضاً أو يضط باللبوس مغسولاً كان أو غيره لانه لا يضبط (د) شرط (في ثوب) أو
زبيب (هون من زبادي) (أوجب) كبر وشعر أن يذكر (نوعه) كبري أو عظمي (ولونه) كأجر أو أبيض (وبلده) كتي أو كسي (و) (٣٤٥)

نكتم السم (قوله وفي علم الطير والسماك الخ) ان أراد أي بوله ماس في غير الصيد والطير فأنزعهما
وان أراد في الصيد فإضاهما تأمل سم وقد يقال باختبار الشئ الثاني وسكمته التفتيش أنه أعبر في
الصيد كونه صيداً حيوة أو غيرهما وهو زائد على ماس وفي الطير النوع والجنه وعبر عما ماس أي في
الطير ولولم يضاهما لاهم أنه يشترط فيها ما يشترط في علم غيرهما من الحيوانات من كونه راعياً أو
معدواً أو فطياً أو غيرها ع (قوله ماس) أي ذكر النوع والجنه ودون ما ذكره هنا في غيرها أي علم
بما مر أنه لا بد من ذكر النوع والجنه وكان الأولى أن يقول وأما الطير والسماك فقدم كنهما ولا
مدخل للنساج والمعلقين وعبرهما كالكورة والأنثة في ماس الصيد حل وأولى من هذا أن يراد ماس
في قوله وشرط في طير وسماك ولهما الخوذ كونه ليقب عليه كلاً بفعل عنه وهذا التقرير مطلق
من التردد بشو برى (قوله وبقيل) أي وجوباً (قوله فان شرط نزعه) أي العظم وغيره ماس
شرط نزعه نوى الفرج فلا نزعه يفسده ع (قوله كجلد الجسد) أي السبيط (قوله فبول
رأس السمك) إلا أن يكون علمه فيجب قبوله كما يؤخذ من شرح مدر ونص عليه ع (قوله
الأن يكون عليه) أي على الدنب من السمك وأما رأس ورجل الطير فلا يجب قبضها القبول مطلقاً
سواء كان علمها علم ولا كما يؤخذ من شرح مدر وعبارته ويجب قبول جلد يؤكل في العادة مع اللحم
لرأس ورجل من طير وذئب وأرأس اللحم عليه من سمك اه بحرقه قال ع (قوله لا يجب
راجع لكل من الدنب والرأس اه (قوله وشرط في ثوب الخ) ويجوز الرجاء في الكسنان أي بعده
أي نقض لا قبله فيذكر يده ولونه وطوله أو قصره ودموعته وغشوته ودقته أو غلظه ومتعده أو دقته
ان اختلف الفرض بذلك شرح مدر (قوله وبلده) أي قطره ولا يشترط خصوص شخص الله
الا ان كانت قطره لا اختلاف الفرض حيث حل (قوله وقد بين في ذكر النوع الخ) أي بأن كان
ذلك النوع لا ينسج الا من جنس كذا في بلد كذا كان أصل البلد في بفت حجازي فانه لا يكون الا من
القطن (قوله وكذا غلظه) أتى بكذا لاجل قوله أو ضدها (قوله ومطلقة عام) فلو أحضر القصور
فهو أولى قاله الشيخ أبو حامد ومقتضاه وجوب قبوله وهو الأوجه الآن يختلف به الفرض فلا يجب
قبوله شرح مدر (قوله عن القصر) يفتح القاف وسكون الصاد (قوله كالبرد) وكالترتيب
لانه يصح قبل نسجه ع (قوله لان الصبح بعده الخ) يؤخذ من ان ما غسل بحيث زال السواد
المرج يجوز والسم فيه كان يقول أسألت أباك في ثوب ميموغ بعد النسيج مغسول بحيث لم يبق فيه
انسداد حل وهو كذلك كاجزءه من سم (قوله وسعة أضيفاً) هذا كالنسيج لما قبله لانه
بين العرض وقابله فقد بين السعة ومقابلهما فيبينهما في عن شبيخنا (قوله في ثوب) ولا يصح في
الفرز المكسور في القواصر وهو المعروف بالجمرة لتغير استواء صفته المشروطة حيث ذل ولا يلقى
على صفته واحدة غالباً كما نقله اللورد عن الأصحاب وأقنوه بالوالمدرس عدم صحة السلم في الفرز
فتشرته العليا كما أتى به الوالد خلافاً لما في ثوب المصنف كالبحر اذا يعرف حيث تولوه وسفره
وكبره باختلاف قشره خفة وزرته وانما يصح بيعه لانه يعتمد الكاهدة والسلم يعتمد الصفان ومن
ثم يصح بيع الحيوانات دون السلم فيها شرح مدر وقوله لتصدر استواء صفته هذا فغيره
صحة السلم في الجمرة المنسولة وهو كذلك اه شوري وعش على مدر (قوله وسفره)
أي شعب القلة لاشيع الارز فلا يجوز السلم فيه وان جاز بيعه حل (قوله وبلده كتي)

ها
ومعرضاً أو يضط باللبوس مغسولاً كان أو غيره لانه لا يضبط (د) شرط (في ثوب) أو
زبيب (هون من زبادي) (أوجب) كبر وشعر أن يذكر (نوعه) كبري أو عظمي (ولونه) كأجر أو أبيض (وبلده) كتي أو كسي (و) (٣٤٥)

کبرا اوصفرا (وغتہ)

بضم العين (أوحداً)

ولا يجب تقدير مدة صفته

قال الماوردي وبين أن

الجفاف على النخل أو بعد

الج. ذاذ وشرط في الوطب
ال. ذاذ وشرط في الوطب

والغضب ماد في الالهة
الالهة (ف.ع.ا) (أ.ع.)

والحدادة (ولى غسل) الى
عالم نخل وهو المراد عند

الاطلاق: أن يذكر (مكانه)

كەلىۋاتقاندا، ئۇلارنىڭ بىر قانچىسىنىڭ

بلدہ کججازی اومصری

(وزمانه) کہنی اوخرینی

(ولونه) کا بیض اوامفر

لتفاوت الغرض بذلك قال

الموردی و بین مرعاه

وقوتہ آورقہ لاغتہ او

الام لا تولا ولا تخاف الفرض

فهذا الذي يخالف ما قبله

١٠ فصل في بيان أداء غير

المسلم فيه عنه وقت

أدائه ومكانه)

(صح أن يؤدى عن مسلم)

فيه أردأ أو أجود) منه

(صفة ويجب قبول
الاستدلال)

منه عناده لان الجوده صفة

لا يمكن فصلها فهو تابعة

بِخِلَافِ مَا لَوْ أُسْلِمَ إِلَيْهِ فِي

خشبہ عشرة أذرع جفاء.

بہا احد عشر ذراعا اما

الارداً فلا يجب قبوله وان

كان أجود من وجه آخر

وكانه أبس حقه مع لصره
وكانه أبس حقه مع لصره

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من أحب الله أحب الله وأهله وأرضه وأهله وأرضه».

نعم الاعتياض عن المرافه

٢٠٠٥

هذه آية من المراد بالباطل لا يختص بالموحد حيث يختلف قال السيوطي جواز إعادة الناس أن لا يذكر اللون ولا صفة الحب وجودة فاسدة بخلة نص الشافعي والاصحاب لقال الشوري
 يشبهه (قوله كبر أو صغر) أي أن صفة الحب أقوى شرح حر (قوله ضم العين) وضبطه
 الأسوي بكسر هاء الفوق وسائر حركاتها ويجوز أن يكون منها لا يغير شوري (قوله ولا يجب قد ير
 مد عنه) فيه نظر لا اختلاف الفرقة به حل (قوله) وبين أن الجفاف على النحل أو بعد الجفاف
 أي من الأول أو من الثاني أصل لامة جفافه لا محل يختلف فيه أو الفرق بين حل (قوله أي
 غسل على) وبني على الأصلين لا ينفك عن وضع بين من التبر (قوله وزمانه) لمحل
 وزنه لا الاختصاص لموازنة ما قبله شوري (قوله) بين مرء) الضمير للمحل يتغير بمرء أي
 مرء أمه وهو النحل وكما أباهه والمراد بين وجوب (قوله وقوة) بتشديد الواو أنه أنقرئ
 بلسانها كسر مع قولهم مرء والمراد بها التخييل بقوله أو قوة في جميع ما في هذا نص وعليه فحل
 المراد بالقوة ما قبل القوة ع و انصرف في هذا عن مرء قال في الإعاقة فيه حذف الحذف
 من كلام المرادي ومن قوله وقوة وكأنه فهم أن كيدمان النحل لا قوته إلا بما رعا وفيه
 نظر بل شيء يمكن فهم أوله يعلم ملاك ويستند في حذف الفرض بما عساه فوجب بيانه
 شوري أي فيكون عطية على المرء من عطية العام على الخلف

[illegible]

اعتبرت في العقد له لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينها ومتواحدة فلم يستوف الا ما عطف عليه
 ع ش قال مر والحقيقة في الاعتراض أن ينسخا السلم بأن يتقايلا فيه ثم يعترض عن رأس المال اه بل
 الرصيد قوله بأن يتقايلا الخ أي فلا أثر لجد التفاسخ اذ لا يصح من غير عيب خلاص طبع فاسم وان
 كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارع اه وقوله ثم يعترض عن رأس المال أي ولو كان
 أكثر من رأس المال بكثير اه ع ش على مر **(قوله كاسر)** أي في باب البيع قبل قبضه لكن
 تقدم أن عمل ذلك اذ لم يضمنه شخص والاجاز الاعتراض عنه بغير قبضه أو توعد له لأن دين ضمان
 لا دين سلم لان الثابت في ذمة الضامن نظير السلم فيه لا عينه عز بزي **(قوله من مدر)** أي متى مضى
 وقوله ونحوها كالتين **(قوله جاز)** أي يجب الآن يكون لاخراج نحو القرباء مؤنة فلا يبره قوله
 شوري و حل **(قوله أو وزنا)** أي فلا يجوز أي لا يجب القبول شوري **(قوله لا يجوز فيه وزنا)**
 وبالعكس أي ولا يكيل أو وزن غير موقوف العقد عليه ولا يزلل المكيل ولا يوضع الكف على
 جوانبه بل يؤوله ويوجب على رأسه بقدر ما يحل اه شرح مر وقوله ولا يزلل المكيل أي وان اعتيد
 ذلك في بعض الأنواع وكان السلم فيه مثلاً ما عوى به المكيل مع الزلزلة لا يفسخ ذلك التل في الأعيان
 اه قال في شرح الروض فإن قال قائل فله انفساد القبض كالأقضية جازاً ولا ينفذ التصرف فيه كـ
 صرف البيع وكذا لو اكتله بغير المكيل الذي وقع عليه العقد كأن باع صاعاً فاكته بالدعوى ما رجه
 ابن الرقة من وجهين والمراد بالضمان الضمان البدوي المثل في المثل وقيمة يوم التلف أي تلف كالسلم
 اه سم وقل **(قوله والرطب غير مشدخ)** بضم الميم وفتح السين للمجتمعة وتشد به الدال الهمزة واسم
 خامس متباح يسير بغير محل لم ير رطباً يقال به بصر الممول فان اختلفا في أنه معمول متى
 السلم اليه لان الأصل عدم التشدخ بخلاف ما اختلفا في طمأنينة مئة أومد كـ ثم إن قال السلم اليه
 دعت نفس صدق هو والتدري في ذلك كـ باليمين ويجري الحكم السلم على القبول ثم بعد ذلك انظر
 ماذا يفعل فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عمل بحكم الحاكم وبالمظاهر أو يعمل بظه فلا
 يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه مئة في ظنه في نظر والمظاهر الثاني ع ش على مر **(تنبيه)**
 جعلوا من اختلاف النوع كاختلاف الجنس وفي الراب كاتفاه ولعله للاحتياط فيها أمام فاضحة وأما
 هنا فلا في غير راد هو يكفر مع اختلاف النوع دون الصفه قل وحج **(قوله ولو لم يجل)** مـ
 السلم فيه في جميع التفاصيل الآتية كل دين ورجل شرح مر وقال حل ولو لم يجل أو جلا أي كان
 التسليم أو لا **(قوله اى علف)** أي لم يقع أو محتاج إلى مكان حفظه أو كان يترقب به زاد مـ قوله **(قوله)**
 طربا راجع لما لم يثبت لأن فعل لا يستوي فيه الفرد وغيره وفيه ان فعلا انما يستوي فيه للثبوت وفيه
 اذا كان معنى مفعول وهذا ليس كذلك لانه معنى قام به الطراوة لأحسن أن يقال طربا أي كل منها
 أو أفرد لان المصطفى بأو اه شيخنا **(قوله أو وقت نهب)** عطف على حيوان فيكون للثبوت أو كونه
 أي للسلم فيه وقت نهب وهذا فائد لان فيه الاخبار باسم الزمان عن القات وهو للسلم فيه وأجيب
 بأن كلامه على تقدير مضافين أي كون وقت لهجه وقت نهب وصرح الشارع بأولها أنهما من
 الخبر وأول في الوقت عوض عن الضمير فاندفع ما قال من أين أخذ الشارع لفظ الوقت ولم يفسد
 ما بدل عليه وحالاته أو كونه وقت نهب ويكون على تقدير مضافين كما فسرنا **(قوله كاسر)** أي
 قوله لم تضربه **(قوله أجبر على قبوله)** أي فقط على المتمدن أو أفسأ في مقابله بقوله وقد يقال الخ ولا
 يختص الاجبار بهذه المسئلة بل يجبر الدائن على قبول كل دين حال أو الإقرار منه عند استيفاء غرضه وقد

كاسر ويجب تسليم لير
 ونحوه يقين مدر ورتاب
 ونحوها فان كان فيه
 قليل من ذلك وقد أسلم
 كـ جازاً أو وزناً فلا بأس
 فيه كـ لا يجوز قبضه وزناً
 وبالعكس ويجب تسليم
 الفرجاء والرطب غير مشدخ
 (ولو لم يجل) السلم اليه
 فيه (مؤيداً في قبضه) السلم
 (لغرض صحيح ككونه)
 هو أول من قوله بأن كان
 (حيواناً) فيحتاج الى
 علف أو كونه ثمراً أو لحماً
 يريد أكلها عند الحزن
 طربا (أو) كان الوقت
 (وقت نهب) فيختص
 ضياعه (بـ) على قوله
 وإن كان يؤدي غرضه
 ص فان لم يكن له غرض
 صحيح في عدم قبوله أجبر
 على قبوله سواء كان يؤدي
 غرض صحيح في التجهيل
 فكذلك من أرضها

أخضره من هو عليه أو أوارته لأجنبي عن محي بخلافه عن ميت لأثر كماله بما يظهر لاحتج برأى ذمت
وسبأني أن لم يكن يجب الطلب أدناه ورا شرح مر **(قوله)** أو مجرد براءة قسنته وكذا يجبر لو لم يكن
لغرض أصلاً في شيخنا الرمي بقتل من الشرحين والروضة لكن في وجوده نظر اه **قل** ثم رأيت
في عرض على مر ماضيه قوله أولاً لغرض في تصوير انتفاء الغرض للسلم النظر لأن أقل المراتب
حصول البراءة بقض السلم لا أهم إلا أن يقال المراد أنهم قصد حصول البراءة وإن كانت حاصلة
بقبول السلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلاً كونه مقصوداً اه **بحرورة** **(قوله)** وعليه اقتصر الأصل
أي كونه له فيمعرض **(قوله)** أم أي لا لغرض أصلاً أي لم يلاحظ عند الأداء واحداً مما مر وبهذا
يندفع ما قبل لأشك أن البراءة حاصلة بذلك ولا بد فلا يتصور عدم الغرض بالسلمة لأنه لا يلزم من
حصول البراءة ملاحظتها حل **(قوله)** أخذه الحاكم **(قوله)** ويظهر وجوبه عليه عند الطلب ويروى للدين
وحيث أخذه الحاكم فهو أمانة عنده كأموال القاتنين اه **شرح** مر **وقل** **(قوله)** ولو أخضر السلم فيه
الحال أي أصلاً في شيخنا المجلد إذا حل وبتلك كل دين حال اه **زى** وهذا مفهوم قول المتن ولو لم يجز ولو قد
يقال بالتخيير في المؤجل أي المذكور في قول الشارح فإن لم يكن له غرض أجبر على قبوله وقوله والحال
المحضري غير مكان التسليم مفهوم قوله ولو أخضر السلم فيه الحال في مكان التسليم **(قوله)** لغرض غير
البراءة **(قوله)** فكذلك من وضمان **(قوله)** أجبر على القبول أو الأبراء لكأن تقول لأجبر في الشيء الأول
أعني إذا كان الغرض غير البراءة على القبول أو الأبراء كما في الشيء الثاني أعني إذا كان الغرض البراءة
لان الغرض في الشيء الأول كذلك ألزم من يحصل به البراءة إلا أن يفرض بأنه لم يكن في الشيء الأول
البراءة مقصودة بالبراءة اقتصر على الأصل من مطالبته بقبول بخلافه في الشيء الثاني سم وبغاية **قل**
وإنما يجبر على أحدهما في الشيء الأول لعدم تنحصر غرض البراءة فيه **(قوله)** بالتخيير في المؤجل أي
ولم يكن للسلم غرض صحيح في الاستمتاع لان هذه بعينها مفهوم المتن الذي صرح به بقوله قبل فإن لم
يكن له غرض صحيح أجبر على قبوله لحزمه الإيجاب على القبول جراً على المعتمد وأما ذكره: الغرض
الفرق الذي أشار إليه بقوله وعليه لم شيخنا **(قوله)** في المؤجل أي الذي عمل على عمل التسليم؛ يمكن
السلم غرض صحيح في الاستمتاع وكان غرض المؤدى هو البراءة وقوله والحال أي وكان غرض المؤدى هو
البراءة وقوله المحضرة للحال شيخنا وحل **(قوله)** الثاني أي الحال وقوله وعليه يفرق أي بين
المؤجل مطلقاً أي المحضري مكان التسليم أولاً والحال المحضري غير مكان التسليم وبين الحال المحضري
مكان التسليم وقوله في مستثنى أي بوجه قوله ولو أخضر السلم إليه الحال في مكان التسليم فلم من هذا
التفريق أن السلم إذا لم يكن له غرض في المؤجل للمجل وكان السلم إليه غرضه من تجهله براءة ذمته يجبر
السلم على القبول فقط لأعليه على الأبراء الذي هو التخيير حل **(قوله)** الإيجاب فيها أي إن لم يكن
السلم غرض صحيح في الاستمتاع فإن كان له غرض كان ليقه مؤتمنة إلى محل التسليم ولم يتحملها السلم
إليه أو كان الموضع غرضاً يجبر كما يأتي **(قوله)** لوجود زمانه ومكانه أي ولا نظر لتضرره لكون الزمن
نوعاً من غيره قبل الحل اه **شورى** **(قوله)** بطلب الأبراء أي والقبول وبه نظر لان التضييق في
ذلك أشد لان فيها الإيجاب على القبول في مستثنى التخيير بين القبول والأبراء تأمل وأوجب بأن
طلب الأبراء فيه تنسيق حيث قيل له إن تأمل قبل أو تبرئ **(قوله)** بخلاف ذلك أي المؤجل والحال
المحضري غير مكان التسليم فإن المؤجل الذي عمل المحضري غير مكانه فاختلف فيه الزمان والمكان
والمحضري مكانه فاختلف فيه الزمان والحال المحضري غير مكانه فاختلف فيه المكان وحل وقول الروضة
هو لعدم **(قوله)** ولتلف مؤتمنة ومثل المؤتمنة ارتفاع الأسعار فإذا وجد السلم السلم إليه في محل كان السلم

فما على من عمل التسليم فلا يلزم المسلم اليه تسليمه فيه قبل وير وقوله ولتلقه مؤنة هل ولو كانت تأنيه
شورى وفي شرحه مر أنه لابد أن يكون لما وقع عرفا وقوله ولتلقه من عمل التسليم الى عمل التفرج
العبارة مقابلة وأصلها ولتلقه من عمل التفرج الى عمل التسليم مؤنة كإدخاله عليه قوله بعد كان كل لتلقه
الى عمل التسليم مؤنة الظاهر ثم **(قوله بذلك)** أى بالتزام مؤنة التفرج لان الأصل فى الاداء أن يكون
كذلك اهـ حل **(قوله ولا يطالبه بيمين)** قال الزركشى لكن له الدعوى عليه ولزامه بالتسليم الى عمل
التسليم وألن وكيل ولا يحسب اهـ سم **(قوله فله الفسخ)** بأن يتقلا عند التسليم من **(قوله لم)**
يتحمله المسلم اليه بأن يشكك بتلقه من عمل التسليم بأن يتأخر من يحمل ذلك وليس المراد أنه
يدفع أجره ذلك المسلم لانه اعياض أى شبه اعياض لانه اعياض عن صفاء المسلم فيه وهى الفسخ
لأن المسلم فيه اهـ حل بزيادة **(قوله فان لم يكن له غرض صحيح)** هذه بينهما مسئلة الأتوار للشر
الها بقوله فيسبق والحال المضرب لكن ذكرها هناك لغرض الفرق وهى أنها لو كانت مفهوم للفقهاء
تكرار وقد يقال ان هذه فى الحال بعد الاجل كأشارته بقوله بعد الجمل والمقدمة أى مسئلة الأتوار
فى الحال ابتداء بدليل ان الحوائش أخفوا بها الحال فى البرام **(قوله ان كان لا يؤدى غرض صحيح)**
الاولى حذره لان مفهومه معطل عنانى **(قوله ولو اتفق كون رأس مال المسلم)** كأن أسل جارية
صغيرة فى جارية كبيرة فكبرت عنده أى متصفة بالصفات التى ذكرها فى أى ولو طلبها المسلم اليه كان
زى وقوله فكبرت أى الجارية التى هى رأس مال المسلم حيث وجدت فيها صفات المسلم فى ما ذكرها
ويأتى مثله فى مسائل الجواريات وغيرها وانما خص الجارية لأنه كونه قديتهم امتناع خروا من
وطئها ثم ردّها عرض على مر

(فصل فى الرض) أى بيان حقيقة وهو بفتح القاف أشهر من كسر الهمزة به السلم فى الضابط الآن
جعلها ملحقة بقرجيه بصل بل هو نوع مناه كل منهما يسمى لمقا شرحه مر وقال عرض قد يقال
بمجرد تسمية كل منهما بذلك لا يقتضى أنه نوع من تغاير مفهومهما اذ السلم بيع موصوف فى القيمة
والرض تملك الثمن على أن يرد به فكيف يكون نوعان مع تغاير حقيقةهما ثم تسمية كل منهما
بذلك تحتمل أن السلف مشترك بينهما اللهم الآن يقال ان المراد بعمله نوعان أن يتبرع بماله النوع لانه
نوع حقيقة فاعا لزمه النوع لان كلا منهما ثابت فى القيمة انتهى وانما عبر بالرض دين الاقراض
لان المذكور فى الفصل لا يختص بالاقرض بل غالب أحكامه الآتية فى الرض كقولهم **(قوله بيمين)**
وقوله اداء وصفه وسكانا كسليم بيمين بعض الأحكام فى الرض يعنى الاقراض فذلك عبر بالرض
بعبارة تطلق على المعين وعلى الاقراض فلا عبر بالاقرض لكأن الترجمة قاصرة وهذا أولى على
حاشية الشيخ اهـ رضى على مر وبعبارة عرض قوله فى الرض ووله أثره على ما فى المتن لا يتأخر
التصريح به وليقد له استعمالين وبهذا يدفع عدم التوافق بين الترجمة والمق والرض يتبع
القاف لفتح القطع اطف **(قوله بطلق)** أى شرعا وقوله لهما أى اسم عين لا اسم مصدر **(قوله بيمين)**
الرض والرض ومن قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فهو مقبول به لا مصدر ولا يمكن
القياس اقراضا شوى **(قوله ومصدرا)** أى قرضه وقوله بيمين الاقراض توطئة لقوله الاقراض
سنة **(قوله وهو تملك)** أى شرعا **(قوله على أن يرد به)** وبإحدى العادة فى زماننا من دفع
التعويض فى الاقراض صاحب الفرض فى يده أو يد مأذونه هل يكون حجة أو قرعا أطلق الثانى
جمع ويرى على الاول بينهم قال ولا أثر للفرض فيه لا خطر له مالم يقل خذنه مثلا وينبى الرض

بذلك (ولا يطالبه بيمين)
ولو للحيلة لامتناع
الاعتياض عنه كما مره
الفسخ واسترداد رأس
المال كما لو قطع المسلم فيه
امادام لم يكن لتلقه مؤنة أو
تحملها المسلم فيلزم المسلم
اليه الاداء (وان امتنع
المسلم (من قبوله) أى
فى غير محل التسليم وقد
أحضر فيه وكان امتناعه
(لغرض) صحيح كأن كان
لتلقه من على عمل التسليم
مؤنة ولم تحمله المسلم
اليه أو كان للوضع مخوفا
(بيمين) على قبوله تصرفه
بذلك فان لم يكن له غرض
صحيح أجبر على قبوله ان
كان لا يؤدى غرض صحيح
لتحمل براءة الفسخ ولو
اتفق كون رأس مال المسلم
بصفة السلم فيه فأحضره
وجب قبوله وتبصر
بمرض أعظم مما عبر به
(فصل فى الرض)
يطلق لهما يعنى الثمن
القرض ومصدرا يعنى
الاقراض ويسمى لمقا
(الاقراض) وهو تملك
الثمن على أن يرد مثله

ويعنى في نسبة ذلك هو وورثه وعلى هذا يحمل إطلاق من قال بالثاني وجمع بعضهم بينهما يحمل الأول على ما إذا لم يرد الرجوع ويختلف باختلاف الأشخاص والمقدار والبلاد والثاني على ما إذا اعتيد بحيث علم اختلاف تعين ما ذكر في شرح مدر بحروفه **(قوله سنة)** الا في المظن فواجب ولو في حال محجوره كما يجبر عليه مع مال محجوره فلفظ المصيرنية وعلى السنية ما لم يرد أن المقرض ينقعه في سنة الا بغير علمها وبحرم الاقتراض على غيره مطلق الرجوع من جهة ظاهرة ما لم يعلم المقرض بحله حل **(قوله)** فالحاصل أنه يكون سنة كمال الضمن وقد يجب كافي الضمن وقد يحرم كمن ظن منه صرفه في محبة وكغيره مطلق الرجوع وفاء لظاهره المقرض بحله ولكن أظهره في لوع المقرض بحله لم يقرضه كافي صدقة التطوع ولاندخه الاباحة لأن أصله التنب وقال شيخنا بانه إذا لم يرجع وفاء كما هو علم للمالك بحله فراجعه قل على الجلال وقوله ولاندخه الاباحة الخ عبارة عن عي على مدر ولم يذكر المباح ويمكن تصويره بما إذا رجع الى غنى يسأل من الدافع مع عدم احتياج الغني اليه فيكون مباحا لاستحبابه لانه لم يشغل عن تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله في ذمة المقرض وقوله لا يرجع المقرض بحله فان علم خلاصته وحل يكون مباحا أو مكروها فيه نظر ولا يبعد الكراهة لانه يمكن حاجة عي على مدر **(قوله)** لان فيه امانة فهو أفضل من درهم امانة الذي قد لا يكون فيه ذلك بل يورد أنه **(قوله)** رأى ليله للمراج على باب الجنة مكتوبا ان درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض بخمسة عشر وزيادة الواجب دليل الفضل وقوله عليه جبريل لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوبه بأنه لا يقع الا في محتاج في الغالب واعتدنا شيخنا مدر ان درهم الصدقة أفضل لمدم الموضع فيه وسكة كونه بخمسة عشر أن فيه درهمين بدلا وميدلا فمعا عشرين يرجع المقرض في الاصل وهو اثنان فتبقى المضاغة وهي ثمانية عشر قل على الجلال وعبارة مدر وجه ذلك ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجة فقيه عبادان كل عبادة بشر حسنة النصف ثمانية عشر والاصل اثنان لكن الاصل سبعون ثم لو أبرأته كان له عشرين ثواب الاصل والمضاغة اه ثم قال مدر في بعض اسناده ضموه على حسنة فيمكن أن تعدل الخمانية عشرين من حسنة درهم الصدقة وقال سيدى على الاجهوى في كتابه النور والوجاه في الاسراء والمراج وجه ذلك بان درهم القرض لما كان لا يأخذ الا المحتاج كان بمنزلة درهمين من الصدقة كما ورد فيهما عشرة أمثله ففيهما عشرين حسنة اثنان أصليان وثمانية عشر مضاغة لهما فلهما عشرة المقرض المحرم القرض سقط ما يقابل وهو اثنان لانه منزل منزلة درهمين أخذا ووردا وبقوله من الثواب ثمانية عشر حسنة وانما لم يطل الرجوع أصليا كما بطل ذلك الاصل رجوعه لانهما من محض فضل الله تعالى وما كان كذلك لم يسقط كما سقط أصله كانه لا يؤخذ في مظالم العباد كما يؤخذ أصله اه وقوله كانه لا يؤخذ في ما كان محض فضله وهو التعفيف لان المأخوذ من حسنة الظالم الظالم انما هو أصلها لا المضاغة **(قوله)** على كسوف كربة أى ثلاثة شدة كالشدة الازالة والكرهية الشدة شيئا **(قوله)** لا ذكره أو كان البيع ومنه يعلم انه لا بد أن يكون القرض معلوم القيمة ولو لا دليل حسنة اقتراضه كسحط لم يرد مدقة حل **(قوله)** بحله راجع للملكة أو على أن زبدته أو أخذته وردده أو صرفه في جوارحك وردده حل **(قوله)** كنهه بحله المتمدن شيئا هنه صريح هذا صريح ولا كتابة في البيع على المتمدن اه شوى لان موضوع القرض والمثل حقيقة وأصوره فلا يحمل غير القرض بخلاف سنة بكذا في كتابة في البيع مدر وزى وقى قل على الجلال قوله خذته بحله أو

(سنة) لان فيه امانة على كسوف كربة أو ذكره أو كان البيع كايام عياني وبمحله (باجباب) صريحا (كافر منك هذا) أو سلفك أو ملكك بحله (أو) كتابة كنهه بحله

(قوله) ولكن أظهره (سنة) شاملة لسعة التي مع انه لو أظهره في صدقة التطوع ملكه بلا حرة

(قوله) ولاندخه الاباحة فان ظن صرفه في مكروه كره صحيح

(قوله) هل يكون مباحا الخ هذه اية من فيها قل بالاباحة عن شيخه

(قوله) في بعض اسناده أى حديث الثمانية عشر

(قوله) كانه لا يؤخذ تقدم في الصوم رده

(قوله) ولو لا دليل الخ أى بشرط أن يتبين قدره

فيما بعد عبارة صحيح ويجوز قرض كسب من نحو دراهم

لثنتين قدرها بعد ويرد مثله هنا ولا أثر للجهل بها

حالة المقد

ببطله فهو ماصر محان خلافا لما في المتنج ولو قال خذ هذا الدرهم ب درهم فكتباية لانه يحتمل البيع
والقرض فان نوى به البيع فبيع والاقترض وأما خذ فقط فكتباية لانه يحتل القرض والصدقة ونسبة
البطل والمثل كذ كره و يصدق في ارادتهما وكذا لمكتسكه ولو في مضطر دما لان من هذه المكتسبة
وفي حرج أن لفظ العارية كناية في قرض النفعة المعينة فراجع به اه ولو اقرض القرض وقال أقرض
صدق بجه لعدم المنفعة اذا القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القرض كافي شرح م (قوله يقول)
أي لفظا فلم يقبل لفظا أو لم يحصل إيجاب معتبر من القرض لم يصح و يحرم على الآخذ التصرف في المثل
ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بإئيل أو بالقيمة ولا يلزم من إعطاء القاضيه المصحح
شابهته له من كل وجهه ع ش على م (قوله كاليوم) لماذا كذا المصنف فباي أن شروط القرض
والمقترض وسكت عن شروط القيمة أشار لها الشارع بقوله كاليوم أي في الشروط الخاصة المتقدمة من
موافقة القبول للإيجاب ولو قال أقرضتك ألفا قبل خمسمائة أو بأكثر لم يصح وما عارض به من
وضح الفرق بأن القرض متبرع فليصدق فيه قبول بعض المسمى والزيادة عليه بدفعه المطلق
كونه متبرعا كيف و وضع القرض أنه يملك الشيء ليرد مثله فإدى البيع اذ هو يملك الشيء بمقتضى
اشتراط موافقة كذا هنا وكون القرض فيه شاتبة تبرع كافي لان اتفاق ذلك لان العارضة في
للمقترض شرح م (قوله نعم القرض المحكي) ومن القرض المحكي أمر غيره بإعطائه غرض
فيه كاعطاء شاعرا أي حيث شرط الرجوع أو ظالم أو ظالم قبيح وهذا لا يفتق على نفسك فتنق
القرض و يصدق فيها و هو ردي كافي في آخر الصلح و ينادي كذا كان الرجوع بمقدار أو بمبلغ يرجع
بطله ولو صورة القرض وكذا شرطه اذ يملك فيرجع بقيته م ع ش قال لطف أي حيث شرط
الأمم الرجوع كأشياء إليه م لان ما كان لازما له كقوة العين أو منزل منزلة اللازم كقول الاسير
لعيره أفدني لم يحتج فيه للشرط الرجوع وما لم يكن كذلك لا يذ فيه من شرط الرجوع واعطاء نحو
الشاعر من هذا القبيل و يحتمل أن لا يحتاج لشرط الرجوع فبايدفعه للشاعر والظالم لان القرض
من ذلك دفع هجو الشاعر حيث لم يعط ودفع الظالم عنه وكلامه منزلة منزلة اللازم وكذا في عمودي
لان العمارة وان لم تكن لازمة لكنها تنزل منزلة لجر بان العرف بعدم إيمان الشخص للكه في
بغرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر أن عين للدافع قدر انذاك ظاهر والاصدق بالغ في القصد
اللائي ع ش ومن ذلك أيضا دفع بعض الناس الدراهم عن بعض في القهوة والجملة ونحوه. بعض
الجزبان بقهوة وكلمة مثلا كافي ع ش ومن ذلك أيضا كسوة الحاج بماء جارية العادة بأنه يرد كل ذلك
أما جرت به العادة من دفع النقوط لجزين أو الشاعر ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان بذن صاحب
القرض و شرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوته على الآخذ ولو وضع السبينة للفرقة الآن
على الأرض وأخذ النقوط وهو ما سكت اه والذي يحرم من كلام الرمي وحج وحوائشها
لا رجوع في النقوط المتعاد في الاقراض أي لا يرجع به مال كذا اذا وضعه في يد صاحب القرض أو يد
مأذونه بالشرط ثلاثة أن يأتي بلفظ كخذ ونحوها وأن ينوي الرجوع و يصدق هو ووارثه فيما دون
يتعاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه أو في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين أن
صاحب القرض و شرط الرجوع كاحققة شيخنا ح ف (قوله كالانفاق على القبط) أي من لإع
عليه بان كان مسرا بخلاف الموردا كان المنفق عليه معسرا فلا يكون قرضا بخلاف المورس والرد
أيضا لانفاق اذن الحاكم فان لم يوجد أشهد بالانفاق فان لم يوجد أنفق بنية الرجوع والامرج

وقبول (كاليوم نعم القرض
المحكي كالانفاق على
القبط المحتاج

(قوله فهو ماصر محان) في
غيره بوي شرطت فيه
للمنازلة والافكتابه ان
نوى به بيعا وقم أو قرضا
فكذلك لان للثبته واجبة
فيه أيضا عند البيع وان
كانت مثلية البيع حقيقة
ويكتفي هنا بالصورية
وعبرة حج والذى يشبه
أنهما ان نوى بملكك
الدرهم ب درهم أو بمثل
البيع أو القرض نعم لما
قرر من صلاحته لما
والا كان في مثله مبيع
قرض وفي درهم مبيع
بيع عملا بتبادرهما فهو
مبيع في البابين ويتخصص
بالبينة ان وجدت والا
فبا لتبادر والتم ذلك
لضرورة اقتضاء النظره
انتهت بصرف

والطعام الجامع ركوة
العارى لا يفتقر إلى إيجاب
وقبول وأما قول
كأقرضك أنه لأحضر
لمع الإيجاب فإذا كره
بقوله ومبته أقرضتك
إلى آخره (شرط مقرر)
بكسر الراء (اختيار) فلا
يصح إقراض مكره كإث
عقوده وهذا من زيادتي
(وأهلية تبرع) فإيا قرضه
لان في الإقراض تبرعا فلا
يصح إقراض الولي مال
محجوره بالضرورة لانه
ليس أهلا للتبرع فيه نعم
القاضي أقصر مال
محجوره بالضرورة ان
كان المقرض أمينا موسرا
خلافاً لما سبق لكثرة اشتغاله
وله إقراض مال الفليس
أيضا حيث أنه إذا رضى
الغرماء بأخبر القصة
لجشع المال وشرط
المقرض اختيار وأهلية
معاملة (وإتمام قرض

(قوله) وأما إذا كان
الذي يقدم المال هو في البيع
ولا يلزم اعتبارها في القرض
ولو توجب إشارة هنا ولا
هناك أن ذلك اه تقرير

كأنى سأل قال الشورى وانظر هل الواجب مثل ما تقدم ولو متقوما أو بدله وقضية كلامهم الأذل
فيلزم صرحوا في باب الأهلية واللقطة بالثاني فليراجع اه وفي هر ماضه ويأخذ كإن كان المرجوع
بهم صرحوا أمينا يبيع بثله ولو ضرورة كالقرض (قوله) والطعام الجامع أى الذى وصل إلى الحالة
لا يمكن أحد البقاء معه ويشترط غناء بخلاف من لم يدل أنه ما ذكر فلاش على ان المالك مقصر
حيث لم يذكر عوضا وبخلاف الفقير لإيجاب عيشه لان الطعام معتد من فروض الكفاية على
أهل الحر وتو بهذا القرض يرضط ما هو من تناقض كلامهم هنا وفي السيرة لأطعمة شورى وحرف
وعبارة حل قوله ولا يفتقر إلى إيجاب وظاهر كلامهم وإن كانوا أملاكاً لمخالط فلا تنفيذ ذلك بأن
يصلوا إلى الحالة لا يمكن كون فيها من الخطاب اه بحر وفه وحل كون الطعام قرضا حيث كان الدافع غنيا
والدفع له غنيا أو كما فقيرين أو كان الدافع فقيرا والدفع له غنيا فإن كان الدافع غنيا والدفع له
فقيرا فلا يكون قرضا لوجوب الدفع له في السيرة أن الطعام الجامع ونحوه واجبه يذيق صدق الأخذ
فيأول دفعه والفقير أو أنكره الدافع عى (قوله) فإذا كره بقوله وصيته فقرضك (الح) عبارة وصيته
أقرضك وأما أنك وأخذ به ثله ولكنته على أن ردده اه وحيث كان على الشارع أن يزيد
أشلة على ما في عبارة الأصل حتى تظهر لنا التفتة لكورة وكان عليه أن يناقش أيضا بأنه عبارة أولى
من حيث أن إعادة الكاف تبياناً ما بعدهما بخلاف ما قبلها في كونه كتابة يراها لها صرح بمال طر بقته
(قوله) وشرط مقرر (اختيار) أتمام ذلك وبإقل وشرط العاقد لاختلاف الشروط المتبعة في
القرض والمقرض في البيع لما كان المتبرع في البائع معتبرا في المشتري قال وشرط في العاقد ولما
كان المتبرع هنا في المقرض أهلية التبرع في المقرض أهلية للعامة ذكر ما يخص كلا على انفرادهما وأما
إذ كره حكم المقرض في المقتن لأن حكمه علم من شروط العاقد في البيع وذكر للقرض لانه يتبرع أهلية
التبرع وليس شرطاً في البيع اه قاله عى وقرض الأعمى وإقراضه كيه فلا يصح في الدين ويصح
في الهبة ويحكم من يفيض له أو يقبض عنه كما في شرح هر وعى (قوله) فلا يصح إقراض مكره
أى بغير حق فلا كره على صرح ذلك بأن يجب عليه الإقراض بنحو اضطرار أى مع انحصار الأمر
فيه عى (قوله) وأهلية تبرع أى تبرعاً مطلقاً بأثر التصرفات حل (قوله) فإيا قرضه فلا رد عليه
نحوه وصية السفيه وتبذيره وتبرعه بمقتضى هذه الحقيقة شرح هر (قوله) لان في الإقراض تبرعا أى
بمقتضى الشيء المقرض فلا حاجة لأهليته لانه يردده (قوله) أمينا موسرا أى وعدم الشهيق ماله ان
سلم من مال المولى على وجه الإقراض لا يأخذها أن رأى ذلك هر وهذه الشروط معتبرة في
إقراض الولي أيضا وقوله حيث أنه حين ان يكتسب المقرض أمينا موسرا لم يرد عليه أن
من الضرورة ما كان المقرض منقرضاً قد قل عن ابن حجر أنه يجب على الولي إقراض المظفر من مال
المولى عليه مع اتفاده هذه الشروط ومن الضرورة ما لو أشرف مال للمولى على الهلاك بنحو غرق
وثمن خلاصه إقراضه ويعد اشتراط ما ذكر في هذه الصورة فإن اشتراطه قد يؤدي إلى الهلاك
المال والمالك لا يرد ذلك اه (قوله) لكثرة اشتغاله أى بأحكام الناس فيما غفل عن المال فذاع
فيترضمن غير ضرورة ليحفظه عند المقرض شيخنا (قوله) إذا رضى الغرماء ظاهراً أنه لا يشترط
رض الفليس وقبل بشرط رضهم رضا الغرماء لانه مالك ولهم حق فيه (قوله) وأهلية معاملة) بأن
يكون بالغاً عاقل غير محجور عليه فدخل المبد المأذون له شيخنا وعبارة عى وأهلية معاملة أى
ولأن كل أهل تبرع كالكتاب فيقرض بلادن من سيده ولا يصح إقراضه لعدم أهلية التبرع

اه وصح اقتراض الولي لولي له لانه لم يكن أهلا للتمتع **(قوله ما يرضيه)** أي في نوعه والا فالعين لا يصح السلم فيه ابن حجر أي فلا يرد للمعين فانه يصح اقتراضه لا السلم فيمكن صح السلم في نوعه وهو ما إذا كان في القصة وقوله معينا كان الخ تنبيه في المقرض فلا يصح اقتراض الدابة لحامل لعدم صحة السلم فيها عرش على حر **(قوله أو موصوفا)** أي أن قبضه قبل طول العمل ولو بعد الفرق شرح حر وشدته سم وشو برى بخلاف المعين في العقد فيصح قبضه ولو بعد طول العمل كما في شرح حر أي أننا وانظر الفرق بينهما ويمكن الفرق بأن المعين لما كان أقوى بمعاينة القصة لم يرضه فيه القبض حالا **(قوله لصحة ثبوته)** أي ما يرضيه حر **(قوله لا ما لا ينضب)** ومن ذلك نرض الضمة للقاصيص فلا يصح قرضها لهذه العلة وطريق الصحة فيها أن يقرضها وزنا والأقرب عدم صحة قرضها مطلقا وزنا أو غيره لثبوتها في نفسها كبر أو صغارا وإن وزنت مع ذلك لو خافا ومقتضا واختلاف ذلك فاقول قول الأخذ بها ناسي كذا من المهرام الحيدة فيه فعلها عرش على حر **(قوله)** يتعذر أو يتعذر راجع لما قبله على سبيل القبح والتعذر للرب **(قوله)** فهو يجوز اقتراض نصف عقار هنا مستثنى من المفهوم وقضيته أنه لا يصح السلم في نصف العقار فادونه وأمل وجهه عزة الوجود عرش وخرج بقوله نصف عقار اقتراض ثلثي عقار أو كله فلا يصح لأن ثلثي العقار أو كله لا يوجد له مثل في الصورة وإن كان له نظير من عقار آخر لأن الذي يرد انما هو للثلثي الذي كان يرضى بخلاف نصف العقار فانه مثلا في الصورة يمكن تحصيله وهو النصف الآخر وانظر ما للمانع من صحة قرض ثلثي العقار أو كله ويستبعد عنه من عقار آخر لأن الاستبدال فيه جائز بخلاف السلم وأوجب بأن المقرض قد لا يرضى بالاستبدال فيستعذر رد المثل **(قوله نصف عقار)** أي شائما بخلاف المعين فانه لا يصح قرضه عن ولو كان المعين عقارا أو أقل من النصف كالأصح السلم فيه وأتم ما يصح اقتراض نصف العقار للمعين لأن النصف الثاني قد لا يكون مثل الأول فلا يرضى به المقرض **(قوله)** واقتراض الحيز وزنا اعتمد زي وحر مع أنه لا يصح السلم فيه فالأولى وعده مستثنى من المفهوم يجوز اقتراض العين ولو خراجا مائنا وزنا لما ذكره وقوله وفي الكافي اعتمدته طب وهو ما جرى عليه الناس في الأعمار والأعمال فالوجه اعتبارها بالعمل به كإفاله قبل وضعه عرش والمراد الحيز بساتر أنواعه كإعاش عرش وقوله يجوز عدا وعلى الأول لورده عدد المصح قبضه لما في السلم من أنه لا يصح قبض ما سلم فيه وزنا بالكيل ولا عكسه فيجب جرده لانه ان يبقى وقبضه ان تلف ويسترد بدل ما قرضه وزنا عرش على حر **(قوله لا)** أنه محل لقرض ولو كان صغيرا جدا لانه يما يبقى عنده إلى بلوغه زمانا يمكن التمتع بما فيه عرش على حر **(قوله)** فلا يجوز قرضها أي كلها ويجوز في بعضها الاستثناء العلة قبل **(قوله)** لانه مقتضى جازر به فارق جواز عنة الجار بقلوه مع جواز استراجه طاميد وطول ولا بد أن عقد العلة لازم من جهة التملك أي من حيث هو وإن كان جائزا في هذه الصورة وفارق ما لو كان رأس مال الجارية في جارية فله ردها عن السلم فيه وإن وطئها حيث كانت بالصفات كاتقدم ذلك لازم من الجانبين سهل بائع **(قوله)** وهو بما يطؤها الوطئ ليس قيدا وهو ما يؤخذ منه جواز قرض محور رقاء أو قرناء سباحين مسح وللعلم استناعه لأن المانع خوف التمتع وهو موجود فتعديهم بخوف الوطئ جرى على القول كذا كره حل ولو قال لانه بما يمتنع به الكمال أولى ليشمل ما ذكره وبعبارة عرش على حر **(قوله)** لانه قد يطؤها أي أو يجمع بهان يدخل المصوح لا مكان تنفخها **(قوله)** أو يجمعها فلو استأمنت الصخرة وانظر على الاستمرار حل يجوز الوطئ حيث ينزل والمانع ألا لا احتمال الرد في المحذور قال الشيخ

ما سلم فيه) معينا كان أو موصوفا لصحة ثبوته في القصة بخلاف ما لا يرضيه لأن ما لا ينضب أو يتعذر وجوده يتعذر أو يتعذر ودشله يجوز اقتراض نصفه فاقول واقتراض الحيز بساتر المفهوم المحاجة إليه وفي الكافي يجوز عدا (الامة محل لقرض) فلا يجوز اقتراضه ولو غير مشتمة وإن جاز السلم فيها لانه عقد جائز يفت فيه الرد والاسترداد وما يطؤها المقرض يهردها فيه اعراض الامة فلو لم يخلاف من لا يعمل لوطؤها مخزية وتنجس

(قوله) أي أن أفضه الخ الأولى كتابة ذلك على قوله ذلك قبضه كاصنع الشارح في شرح البهجة تأمل

قوله ويمكن الفرق بأن المعين الخ أي بخلاف ما في القصة فيبعد بعد طول التأمل بما ذكره على الفضل المصنعي تأمل أفاده حجة وبعبارة البهجة بمساذ كالحكم قال تصدرا لبيان على العقد حيث

(قوله) من جهة التملك له المالك والأردا لقرض راجحه

فيه نظرم رأيت شيخنا في حواشي شرح الروض جزم منع الوطء لان المانع طراً لا باختياره وبه فارت
نحو أخت الزوجة وقضية جواز اقتراس الامه للزوجة ويستمر القرض بعد فراغها لان عروض الحل
فيها على قرضه ليس باختياره تأمل شوري (قوله أو نحوه) كلالته (قوله في نحو أخت الزوجة)
الفرق بين هذا وبين الجبسية وان كان المانع يمكن الزوال في الشكل أن زواله ليس في وسعه في الجبسية
بخلافه في نحو أخت الزوجة شيخنا وقضية هذا التعليل الفارق بين الجبسية ونحو أخت الزوجة أن
للمطلقة ثلاث عمل فرضها المطلقة بحث بعضهم عنم حله قرب زوال المانع بالتعليل كما في شرح
وعبارة الشوري اعتمد شيخنا أنه يجوز اقتراس المطلقة ثلاثا لمطلقاتها وإن حجر للمنع ونوع في تعليله
بقوله قرب زوال المانع بالتعليل بأنه لا يمكن من حلها إلا برضاها ولورضيت لم يصعب المحلل على التطبيق
(قوله وعنها) الواو بمعنى أو (قوله وقد ذكرنا) حاصله أنه لا يمنع أن يكون مقرضاً لامة تحمل
لان كان ذكرها كابدل عليه كلامه بعد لبعد اقضائه بالذكورة وكان مقتضى الاحتياط للمنع لاحتمال
ذكوره فلو اوضح ذلك بأن بطلان القرض لان العبرة في العقود بماتى نفس الامر بخلاف ما لو
أسئت الوثبة والمجوسية أو عطلت المطلقة ثلاثا لم يبطل القرض لانه يقتصر في الدوام ما لا يتغير في
الاستدعاء وهل يمنع عليه الوطء حيث لا احتمال أن يبردها فيوجد المحذور للذكور وللجبه للمنع
ويمنع أن يكون مقرضاً لعدم صحة السلم لانه يميز وجوده وذ كرنا في المار به امتناع كونه مستعيراً
لانه ومعار حل بإيضاح (قوله واستثنى مع الامه الزوجة) وهي خيرة من اللين الحامض تاتي على الابن
الحبيب فيه وبالله الجوهري زي قال شيخنا وبعدهم من ألفتها بغيره الخبز وهذا الاستثناء فهم أن
الزوجة يصح السلم فيها ولا يصح قرضها فهي مستثناة من الطرد وفيه نظر لانها من مفهوم انتقاعدة أي
الضابط للذكور الذي ذكره للصف لانه لا يصح السلم فيها ولا اقترانها كما يؤخذ من قوله لا اختلافها
فالحن عدم استثنائها اه شيخنا ولذلك تبرأ منه بقوله واستثنى (قوله أو ملك يقبضه) أي كقبض
البيع من النقل في المتقول والتخليف في غيره ثم ان الشئ للقرض ان كان معينا بأن وقع القصد عليه
صح قبضه في المجلس وبعده ولو بزمان طويل وان كان في النسيه اشترط قبضه في المجلس أو بعده على
القول وانما اشترط قبضه على القول لانه بمثابة عوض مائي للذمة ونوسه وانما في ذلك فاكثروا قبضته
ولو بعد التفرق لكن على القول مدر وشوري وحل ومنه يؤخذ ما يقع من أن الشخص يستلف
برأي الشاء ليرد به في الميف ان كان القصد وقع على عين البرص قبضه مطلقاً أو على مائي الذمة
اشترط قبضه في المجلس أو بعده على القول مدر قل فلو قال أقرضتك الفار قبل وتعارفتم أعطاه أنا
جلان قرب الفصل عرفاً ولا فلا وان نازع فيه السبي أموال قال أقرضتك هذا الاثب مثلاً وتعارفا
منه سلمه اليه لم يضر وان طال الفصل (قوله يقبضه) فلا يجوز له التصرف فيه قبل القبض وبعده
القصد قل على الجلال (قوله وان لم يتصرف فيه) غلبة لفرده على الضعيف القائل بأنه انما يملكه
بالصرف المزيل لذلك بمعنى ان اذا تصرف فيه يبين حصول الملك من حين القبض شرح مدر
(قوله كالمحسوب) أي فلا بد أن يكون القبض بالذن المقرض أي كالمحسوب وان الزوائد قبل القبض
كسكت فيه أو دفعته وللقرض رده عليه فها زي وشرح مدر قال سم وقضية كلامهم أنه
ليس بالمطلبة بالبدل الاعتدال لقولت وهو ظاهر لان الدعوى بالبدل غير ملازمة لتسليم الدعوى عليه
من دفع العين المقرضة اه (قوله وان وجده مؤجراً) ويأخذه ملوب للتمعة لا يقال لا يكون له
أجرة للذمة الباقية من حين الرجوع وللقرض المسمى كافي فظاهر ولا نقوله هنا منسوخة وهي

أو نحوه فيجوز اقترانها له
ثم المنجبه كما قال الاسوي
وبغيره المنع في نحو أخت
الزوجة ونحوها وقد ذكرت
حكم كون الخنثى مقرضاً
أو مقرضاً بفتح الراء في
شرح الروض واستثنى مع
الامة الزوجة لا اختلافها
بالمجوسية (وملك) الشئ
القرض (يقبضه) وان
لم يتصرف فيه كالملحوب
(ولمقرض رجوع) فيه
ان (لم يطل به حق لازم)
وان وجدته مؤجراً أو مطلقاً
عنه بصفة أو خرج عن
ملكه

(قوله لان المانع طراً)
له لتعليل لقوله استمرت
تأمل (قوله ان كان معينا)
أي غير مقار لمقتضى من
عدم صحة قرض العين من
العقار تأمل

أخذ للثمن الصوري والحقني صل وبعبارة شرح حر ولذا يرجع مع مؤيد الصبر بين الصرا لاقتناء
الدمن غير جوفله وبين أخذ بدهله اه قال ع ش وظاهر انه لو أراد أن يأخذ مملوك للغة لا يمكن
منه وهو غير صرا فله أن يرجع فيه الآن ويأخذ مملوك للغة وعليه فيغير بين الصبر إلى فراخ
الدمن بين أخذ مملوك للغة حالا بين أخذ البذل اه ولا يرجع بأجر المملوك الباقية لأنه متعوضه
عن أخذه وهو أخذ البذل صل **(قوله ثم عاد)** أي لأن الزائل العائدها كالمدة لم يزل وأتى بمنهم
في جذع نخل اقترضه مني عليه وحسب بذرته أنه كالمالك فيتعين بدهله شرح حر **(قوله كافي أكثر
نظاره)** أي الشار اليافي النظم للشهور وهو

وعائد كزائل لم يعد • فيلس مع حبة لولد
في البيع والقرض وفي الصدق • بعكس ذلك الحكم بانفاق

كإذ انما ع شأوا بعه المشتري ثم رد عليه يجب قديم فانه رده على ياته ومصوره الصدق أن يعيل
صدقا دابة مثلا ثم باعتها ثم رد عليها يجب قديم فاذا فارقتها زوجها قبل السحول رجع فيها أولى
نفسها **(قوله)** أو أخذته (سليا) فثبت أنه لو طاب القرض خلافه لا يجب وهو ظاهر بل الجواب
لعل القرض وبعبارة سم أو وجدته تصافا شأوا أخذته مع أرثه أو ماله سليا قاله المالودي ع ش
حل ويصدق القرض أنه قيمه وبه هذا النقص وأيد بأن الأصل براءة التمة ولا لفل الكون
الأصل السلامة وإن الحادث يقتدر بأقرب زمن **(قوله)** بما تقرره أي من قوله وإن وجدته مؤجرا
الحديث جعل عبارته شاملة لهذا كله خصوصا من جعلته قوله أو انصا رجع فيه مع الأرض الخ وقوله
أن نصيري بما ذكر أي قوله لم يطل به حق لازم أولى من قوله ما دام باقيا بعه لأنه يخرج ما وجد
زال ثم عاد وما لو وجدته معاير بما يخرج ما وجدته مؤجرا اه **(قوله)** يرد المقرض ولو قسنا
أعطى السلطان المماثلة ومثل التقاد القلوس الجدد وقد عمت بهذه البلوى في الديار المصرية فغلب
الزينة خبث كان لذلك قيمة أي غير نافعة ردمته والارد فيتمه باعتبار أقرب وقت في وقت الغالب
له فيه قيمة حل ومهر **(قوله)** وانقوم مثلا صورة أي ولو كان القرض فاسدا خلافا لمع قالوا في التامد
يوجب القيمة شو يرى **(قوله)** اقترض بكرا وهو ما دخل في السنة السادسة وقوله ورد بجا
بفتح الراء وتخفيف الياء على وزن مفاعل وهو ما دخل في السنة السابعة حل وانظر سبب مره
ولعله للتناسب قال زي نعم يمنع على مقرض لنحو عجزه وأوجه وقف ودل زيادة اه **(قوله)** ان
خيركم أحسنكم قناده قال الكرما في خيركم يحتمل أن يكون مفردا يعني الخير وأن يكون جمعا
فان قلنا أحسن كيف يكون خيرا لانه مفرد قلنا أفضل التفضيل المتناقص لمرة المقصود به الزيادة
فيه الا فرادى والمطابقة لمن هو له شو يرى قال ابن مالك

وتلوال طبق والمصرف • أنصف ذوجهين عن ذي معرفة
(قوله) وأدأؤه (صفة) انما قيد بالصفة ليسمع قوله كسليم فيه انذا. النوع والجنس هاتين الكلمتين
لانه هنا يصح أدأؤه غير جنسه ونوعه لصحة الاعتياض هنا ولا يصح في السلم كاتقدم وقوله كسليم به أي
كاتقدم في قوله ولو ظفر به بعد الحبل في غير محل التسليم الخ وفي قوله وان استع من قبوله ثم عرض
لمعبر بقول الشارح فلا يجب قبول الردى الخ ثم يرجع على قوله وأدأؤه صفة وقوله ولا يقول للشارح
تفرع مع على قوله وسكانا لكن قد علفت أن قوله وسكانا مفاده صورتان والشارح في التفرع مع
القصور والشارح لا يقول للشارح الخ فليظفر بقوله في السلم وان استع من قبوله ثم عرض
لمعبر وهذا متأخر في المتن وقوله ولا يلزم للمقرض الخ نظير قوله ولو ظفر به الخ وهذا منم من

ثم عاد كافي أكثر نظائره
ولانه تفرع منه بدهله عند
القوات فالمطالبة به أولى
فان يطل به حق لازم كان
وجده مرهونا أو سكانا
أو متعلقا برقبته أرض
جناية فلا يرجع فيه فان
وجده زائدا زيادة منفصلة
رجع فيه دونها أو انقصا
رجع فيه مع الأرض واخذ
منه سلبا وما تقرره حل أن
تعيى بما ذكر أولى من
قوله ما دام باقيا بعه (ورد)
للقرض لعل (مثلا لانه)
أقرب إلى الحق (ولتقوم
مثلا صورة) ظفر سلم انه
اقترض بكرا ورد
وباعا وقال ان خيركم
أسنكم قناده (وأدأؤه)
أي الشئ المقرض (صفة)
وسكانا

(قوله) خلافا لمع الخ متى
ع ش فيما يرى على كلامهم

المحل في غير محل الاقراض ان

كان له غرض صحيح كأن
كان لقله مؤنة ولم يتحملها
المقترض أو كان للموضع
مخوفا ولا يلزم المقترض
الرفع في غير محل
الاقراض الا اذا لم يكن
لقله مؤنة أو له مؤنة
وتحملها المقرض (لكن
له مطالبة في غير محل
الاقراض بقية ماله) أى
لقله (مؤنة) ولم يتحملها
المقرض لجواز الاعتراض
عنه بخلاف نظيره في السلم
وبخلاف ما لا مؤنة لنقله
أوله مؤنة وتحملها المقرض
وتعتبر قيمته (بمحل
الاقراض) لانه لعل الخلفك
(رد المحتار) لا وقت
استحقاقه وحسنا من
زيادتي واذا أخذ قيمته
فهو لفى الفصوله للحيولة
حتى لو اجتمعا بمحل
الاقراض لم يكن للمقرض
ردها وطلب الشئ ولا
للمقترض استردادها
ودفع المثل (وفد) أى
الاقراض (بشرط جو
نفا للمقترض كذا في زيادة)
في القدر أو الصفه كذا
صحيح من كسر (كأجل
لقرض) صحيح (كزن
نهب) بغير زمة تبعا
للتسريح والروضة بقولى
(والمقترض مله) لقول فضالة
بن عبيد رضى الله عنه كل
قرض بر منتهى الرضى فيه أن موضوع القرض اذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فنعى عنه جعلى شرط بالرفع
لقرض مما يطالبه الماسع جعل ما بعد مثله لأى من اقتضاه على المشتة (فلان زيد) قدرا أو صفه (بلا شرط لمن) لما في خبر

وعن الشارع في عدم ملك الترتيب أن قول المتن لكن لمطالبة الخ استدراك على مقتضى التنزيل
بالرضى الشئ الأول الذى هو قوله ولو ظفر به بعد المثل الخ فلذلك أخره الشارع ليصل به الاستدراك
وقول المتن ومكانه يقل وأجلا مع تقدمه في السلم لان الاجل لا يدخل القرض لانه ان كان لقرض
أى والمقترض مله فأفسد والا فلا ذكره اه شيئا نقوله صفه أى لأجنا ونوعا فان أدى غير
جنسا ونوعه صح فيجوز أن يؤدى عنه غير جنسه وصفته (قوله كسفيه) انظر هل يشترط لمحل
تسلمه ما تقدم في المسقيه من تعيينه كان عن النقد غير صالح أو لقله مؤنة أو لا ويرق بينهما
مال شيئا زى الأولى ليلحروا بشرى (قوله) كأن كان لقله مؤنة ولم يتحملها المقرض (فان
تعملها أوجب المقرض على القبول وشمل تحملها ولو دفعها مع القرض وعليه في غاير المسقيه باشتتاع
الاعتراض بالسلم لاحنا عى والمراد بقوله بأن كان لقله مؤنة أى من محل القرض الى محل
الاقراض أو كانت قيمته بمحل القرض أكثر من قيمته بمحل الاقراض فأفسد الامر من أى مؤنة
النقل وارتفاع السرمانع من الاجبار على الاداء كما تقدم في السلم فيه لان من ينظر الى المؤنة ينظر الى
القيمة بالمرى الأولى لان للدار على صول الضرر وهو موجود في الحالى وكلام الشافى بشرط
كل من المثلين فاذ أقرضه طعاما بصرته بقيه بكه لم يضره دفعه اليه لانه بكه أعلى كذا نص عليه
الشافى عنهما اهـ بأن في نقله الى مصر ضررا فالظاهر أن كل واحدة منهما ماسة مستغلة ولا تلازم
بين مؤنة النقل وارتفاع الاسعار فقد وجد ارتفاع السر وكونه نقص حل أى من غير مؤنة النقل
(قوله) لكن له مطالبة) ولا يطالب في هذا الحالة بالشئ شرح هر وشمل لو كان بمحل القرض أو
قيمة كالأداء أقرضه طعاما بكه ثم يبيع السر كذا الذى في شرح الاندلسى انه ليس له في هذه
مطالبة بالقيمة بل لا يضره الاثنته ويشد (قوله في غير محل الاقراض) خلا سقأ أل منه في
للموضوعين وكذا من قوله المطالبة والاداء الى من قوله لقرض لرياسة الاختصار وما فائدة الثابت
للكورت تأمل بشرى (قوله وفد بشرط الخ) • فائدة الشرط الواقع في القرض ثلاثة أقسام ان
جزعنا لقرض يكون مفسدا وان جزعنا لقرض يكون فاسدا غير مفسد لقرض كأن أقرضه عشرة
محمية ليردها مكسرة وان كان لا ورق كشرط وهن وكفيل فهو صحيح زى فالشرط الاول فاسد
مفسد والثاني فاسد غير مفسد ومعلوم ان محل الفساد اذا وقع الشرط في صلب العقد أمالو اتفاقا على
ذلك لم يقع شرط في العقد فساد عى على هر (قوله جزعنا لقرض) أى وحده أو مع المقرض
لكن لم يكن نفع المقرض أقوى بدليل ما ساقى في قوله أو لمها والمقترض مفسر كفى شرح هر (قوله كرد
زيادة) أى كشرط رد زيادة (قوله وكأجل) أى شرطه (قوله بغير زمة تبعا) انظر حكمه التبعية في هذا
البيد من غير من بقية البيد بشرى (قوله والمقترض مله) أى بالقرض أو بدله فيما يظهر شرح هر
قال الرشيدى قوله والمقترض مله بالمقرض أى في الوقت الذى عينه والا فلا بد بأنه مله به عند العقد
ليصور اعساره به فيحدث أى عند العقد (قوله لقول فضالة) هو صحابى وقاله بحضرته **ع**
وأقره عليه فهو حديث وضاعة بفتح الفاء والتاء كذا في الشورى (قوله جزعنا) أى شرط فيه
جزعنا لقرض شرح هر والمراد جزعها بشرط أمأجرها من غير شرط فلا يضر (قوله أمشة
لأزل) وذلك لان اقتضاه على الأمشة يومه ان الفساد مخصوص بالابتهاج زها الى غيرهما عى
(قوله ليرد زيدا) ولو لم يرد أى كفى هر ولا يجوز رجوعه في الزائد لانه مية مقبوضة ولا يحتاج

فيه إلى إيجاب وقبول هر شورى لانه: فك تبعا وان كان مستمرا كأن اقترض درهم فردعا معها
تخوسن ويصدق الأخفى كون ذلك عهدة لان الظاهر منه اذا لواراد الدافع انه اعانني به ليأخذ به لئلا
و معلوم بما صورته ان المراد القرض ولا يادة عما ثم ادعى ان الزيادة ليست عهدة أما لو دفع إلى القرض
وتخوسم كون الدين باقيا في ذمته وادعى انه من الدين لاهدية قاله يصدق الدافع عرض هر **(قوله)**
أوان يقرضه غيره) أي أن يقرض القرض المقترض قرضا آخر حل وزى وليس المعنى أن يقرض
المقترض قرض لانه حينئذ يجر نفعا المقترض فلا يصح قائل **(قوله)** والمقترض غير ملي. أي
بالقرض أو ببله حل **(قوله)** لعا الشرط) أي فقط ويسن الوفاء في الصورة المذكورة شرح هر
(قوله) بل المقترض) لو قلنا بصحة الشرط واللاه ولاغ وكذا يقال فيما يعمده وكونه المقترض في ثلاثة
الاول **(قوله)** أولها) أي في صورته ما اذا كان الاجل لفرض صحيح والمقترض غير ملي. بأن كان
معسرا وعبرة هر ولاصيرة يجرها للقترض في الأخيرة لان المقترض لما كان معسرا كان المجرأ
أقوى فقلب اه **(قوله)** والمقترض معسر) راجع لقوله أولها فقط والظاهر انه لا حاجة إلى **(قوله)**
واستشكل ذلك) وهو كون جواز المنفعة للقترض لا يفسد القرض بتقديم قوله بل المقترض بأن
وهو كون المنافع لغيره من يفسد الرهن ومنه المتأخرة الشهورة فهي بل رادع الفراهم تنتفع بالعين
المرهون والحيلة في ذلك أن يبره الأرض أو يؤجرها له بأجرة معلومة **(قوله)** وبجاء الخ) ولا يصح
القرض على جواز المنفعة للقترض فلم يفسد بشرطه شورى **(قوله)** داهي القرض) أي الباعث عليه
وهو اثواب **(قوله)** بشرط رهن) من فوائد أن المقترض لا يحل له التصرف في العين التي اقترضها قبل
أوقافا بشرط شورى **(قوله)** وان كان له الرجوع بلا شرط) فانه قد يستحي منه اذا كان بلا سبب وأما
فلا رجوع حينئذ جاز قضا بخلافه بلا سبب رماوى وعبرة حل فان الهاء والرواء يمتنعان من الرجوع
بلا سبب فإذا وجد سبب من هذه الأسباب كان القرض معذورا في الرجوع حينئذ تغير معلوم عليه ومن
فوائد الشرط أيضا الأمن من الجحود والبطل على الاستيفاء وصون العرض عن الرجوع بلا سبب

(كتاب الرهن)

(قوله) هو لغة الثبوت) أي والحسين هذا ظاهر بناء على أنه مصدر رهن لازما بمعنى دلم وثبت ولك
لا يناسب قوله الآتي بمعنى فآرهنوا وأقبضوا أما اذا جعل مصدر الرهن متعديا فانه يناسب أن يقال هو
لغة الثبات والحاصل أن رهن يستعمل لازما بمعنى دلم وثبت ومتعديا يقال رحت الشيء عنه ومعناه
أثبتته عنده والثبوت انما يناسب اللزوم بدون التعدى الذى هو المقصود اللهم الا أن يقال أخلق الكون
الذى هو أثر الثبات وأرداه الامتياز نفسه لكنه لا يناسب قوله ومنه الحالة الراعية وانما يصح من
رهن بمعنى ثبت ودام لان الاركان الآتية لا تناسبه عرض **(فائدة)** رهن أوضح من رهن بلع
الازهرى الثانية شورى **(قوله)** ومنه) أى من الاول ومن الثاني نفس المؤمن مرهونة بدنه حتى
يقضى عنه دينه أى بحبوسة من مقامها الكريم وهو محمول على غير الانبياء وغير نحو الديان كان
لزمهم من بالافهم كما انه محمول أيضا على من لم يخلف وفاء مع تمكنه من الاداء أو عصى بالاستعانة
حل دهر ومفهومة ان من خلف وفاء لا يعجب وان لم يقض لان التفسير حينئذ من الوتيرة فلام
عليهم لعلق الدين بالترك فاذا قصروا فيها تعلق الدين بدنتهم وأما من مات ولم يخلف وفاء دام
يتمكن من أدائه فلا تكون نفسه مرهونة لانه معذور اه عتاني وعبرة حل عوبوسى في
لتغير منبسطة مع الارواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقة عن دخول الجنة قال عرض البزخ

سلم السابق ان خياركم
أحسنكم فناء ولا يكره
لفرض أخذ ذلك (أشراط)
أن ورد (أقص) قدرا أو
منه كد مسكر عن صحيح
أوان يقرضه غيره أو اجلا
بلا غرض) صحيح أو به
والمقترض غير ملي. (انما)
الشرط فقط) أي لا المقد
لان ما جره من المنفعة ليس
القرض بل المقترض أولها
والمقترض معسر والمقترض
عقد ارفاق فكأنه زادى
الرافق وعدم وعدا عداها
واستشكل ذلك بان مثله
يفسد الرهن كما سبأنى
وبجاء بقوة داهي القرض
لان منة بخلاف الرهن
وتعيرى بأشع أعم من
قوله مكسرا عن صحيح
(صحيح) لا افراش (بشرط)
رهن وكفيل واشهاد) لانها
توثيقا لمانع زائدة
فالمقترض اذا لم يوف
القرض بها التسخ على
قباس ما ذكر في اشتراطها
في البيع وان كان له الرجوع
بلا شرط كما مر وذكر
الاشهاد من زياتى

(كتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة
الرافضة شورى

(قوله) أى والحسين) الوار
بمضى وأولان كلامي مستقل

جعل عين مال وثيقة بدين

يستوفي منها عند تملد روقاته

والاصل فيه قبل الاجاع قوله

تعالى فرهن مقبوضة قال

القاضي معناه فارهنوا

وأفوضوا اليه مسمى جوا

للشرط بقاء أجرى مجرى

الامر كقوله تعالى فتحرر

ورقة رهنه المصحيح انه

قال رهنه رهنه عند يهودي

بالحال يور الشحم على ثلاثين

صاعا من شعير لاهل والوثائق

بالفوق ثلاثة شهادته وروهن

وذهبان

(قوله رهنه والته والاصل فيه

الح) لا تخافك ان مقبوضة

الحق في الآلة الشريفة قياس

فله قبض بذلك على هذا

قول الخلاصة

وفي اسم مفقول الثلاثي المراد

زنة مفقول ثم ان مقبوضا في

تفسير القاضي لا يغلو ما أن

تقطع هزته واما ان توصل

فان قطعت لزم مخالفة

ما في الآلة اذ كان قياس

اسم المفقول حيثن مقبوضة

كما هو ظاهر وان وصلت لزم

اختلاف معنى الضميرين

في رهنوا لقبضوا الخاطب

حيثن بالرهن من عليهم العين

وبالقض من لم الدين

وكان فيسوقه ما في الآلة

الآن يختار الاولو يكون

ما في الآلة باعتبار لزم ما قاله

القاضي عادة قررر حيثن

القوي ينافهم فانه نفيس

للهذا ان بين الموت والبعث من مات فقد أدخل العريخ (قوله جعل عين) قد اشتمل التعريف على
الاركان لاربعه لان العمل بمصحة في مستلزم موجباً بالاروقه عين مال أى متمولة اشارة الى المرهون
وقوله يدين اشارة الى المرهون به وقوله وثيقة يدين أى ولومنة بخلاف المرهون فلا يصح كونه متمولة
اه شيخنا (قوله يستوفي منها) أى من ثمنها وهذا ليس من التعريف بل بيان لقائه وقيل انه منه
لاخراج الاصح الاستيفاء منه كالموقوف فوضو المصوب ومن في قوله منها لا ابتداء لا لتعويض لانه يقتضى
أن تكون قبضة العين زائفة على الدين مع أنه لا يشترط وقوله عند تملد روقاته ليس بقيد بل جرى على
الغالب الضمير في وفاته عند تملد جنس العين الصادق ببعضه شيخنا قال الصلاة قل وعلمن ذلك
أنه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين الا في رهنه على مال محجور (قوله والاصل فيه) أى في
مشروعيته وطلبه كما يدل عليه جعل المصدر في الآلة الاعلى الامر (قوله قال القاضي) أى القاضي
حسين على ما هو القاعدت انصراف هذا الاسم اليه في عبارة الفقهاء وليس المراد البيضاء كما يرويه
سياق تفسير الآلة وقوله معناه غرضه بهذا صحيح كونه جوا للشرط لانه لا يكون الاجمالي برذعية أن
هذا المطالب لا يتوقف على كونه بمعنى الامر بل يمكن جملة جملة اسمية أى فليكن رهن أى اعيان
مرهونة بدليل قوله مقبوضة وقوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا
فيقه لان الغالب أن الرهن لا يكون الا عند علم الكتابة كما قال بعض المفسرين وقوله لانه مصدر أى
باعتبار مفردة وفيه نظر لان رهنها على ليس مصدر بل هو جمع رهن بمعنى مرهون بدليل وصفه بمقبوضة
وحديثه فليس هو كما نظر به من الآلة وقد يجاب بوجه كونه جمع رهن الذي هو المصدر ولا ينافيه
مقبوض لان وزن مفعل يأتي مصدرا أيضا اياب قاله الشوري وقال شيخنا بخنا عبد ربهان قال
اذا كان كذلك لا يصح وصفه بمقبوضة لان الحديث لا يصح وصفه بكونه مقبوضا لانه من صفات
الاعيان لأن قاله وصفه باعتبار متعلق لان الرهن مشتملة العين وأن يكون هذا من باب الاستعظام
بمعنى ان جعلنا الرهن بمعنى المصدر وأعدنا الضمير المستتر في مقبوضة عليه بمعنى الاعيان هذا كالمصار على
أن الرهن بمعنى المصدر وما اذا جعلناه بمعنى الاعيان فلا اشكال اه وبعبارة سم فيه أن وصفه بمقبوضة
ينبع من جملة من جعله على المصدر لا في يتعلق به القبض إنما هو العين لا الحديث الا أن يقال وصفه بالقبض
من الاسناد الجازي والاصل مقبوض مشتملة أى وهو الاعيان أو ان استعماله بمعنى العين مجاز عن
المصدر ع ش على مر (قوله فتحرر ورقة) أى فان المراد منه فيلحز ورقة (قوله يور الشحم)
لكونه كان سنيا (قوله على ثلاثين) أى على ثمن ثلاثين وقوله لاهل أى اشتراها لاهل وانفك
بمداو بكر وقيل على وقيل غيرهما والصحيح أنه انفك قبل موته كما قاله قل والبرماوى وخالف
ع ش فقال الاصح أنه توفي قبل انفكه وتوفي في شرح مر وهو ضيف والمعلول عليه ما قاله قل وعيانه
على الجلاء والصحيح أنه انفك قبل موته كما رأته مصر جابه عن المارودي وغيره من الائمة وكون
المرح لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موت النبي ﷺ لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم
البادرة لا عنه بعد ذلك وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال ان اليهودي أبرأ من
الدين لان ابرأ منه صدقة كما ذكر في باب الايمان وهي محرمة عليه بذلك بمراد القول بأنه
لو اقتضى من أصحابه كالواو يروونه فتأمل وانما أثر اليهودي بالرهن منه على أصحابه لبيان جواز
معاملته هل الكتاب رجوعا الى كل من أموالهم أو لان أصحابه لا يسترونه أو غير ذلك ليس من المنة
اه مجروره (قوله والوثائق بالحق) أى يجنس الحقوق اذ انتهاء تدخله الثلاثة كالبيع ونيها ما تدخله

الشهادة فقط وهو السابق ونجوم الكتابة ومنها أنه دخله الشهادة والكفاة دون الرهن وهو المانع من
 الفراغ من العمل ومنها أنه دخله الكفاة فقط كضمان الدرك ع ش على مـ و بروى (قوله كافر
 قبيل الباب) أى فى قوله لا يـ توفيقات للمنافع ولكن ماسبق لا يغيد المحصر الذى ذكره هنا فلف المراد
 أنه من كونها توفيقات لأن المحصر استفيد مما سبق مع رعاية المقام والباب والكتاب يطلق كل منهما على
 الآخر فلا يقال للمبره الكتاب دون الباب اه ع ش (قوله وموهون ومروهن) أى عاقل يقل
 بدهما ومعقود عليه كاضل فى البيع ونحوه لان الشروط المتبردة فى أحدهما غير للمعتبر فى الآخر فكان
 التفصيل أولى لما يقتضيه ما به من قوله بشرط فى الموهون كونه عينا ع ش على مـ (قوله فى البيع)
 قسم شروط الصيغة اهتماما بالاختلاف فيها يؤخذ من هذا اشتراط تخاطبه من وقع معه العقد نظير ما
 فى البيع فلو قال رهنتم موكلا لم يصح خلافا لبعضهم كما تعتمد مـ وقد يفهم أيضا توافق الاعجاب والقبول
 ولعله غير مراد ويرى بأن الرهن يرد محض فلا يضر فيه عدم التوافق كما فى المبة فلو قال رهنتمك هذين
 فقبل أحدهما صح وكذا لو قال رهنتمك هذا بألف فقبل بحسبة كفى ع ش على مـ ولو قال رهنتمك
 هذا على أن رهنتمى عليه كذا فقال اشترى وشورهن صح وليس هنا قبول وكان ماصدا من البائع فنيا
 عنه وقال البغوى والقاضى لا بد من القبول بهذا اه واعتمد شيخنا طب الاول فى تصحيح
 قاضى عجول انه المرجح واعتمد مـ أيضا اه سم (قوله فان شرط فيه) تبرع على قوله شرط
 فيها أى البيع أى من الشروط الخمسة من يحتب بشرط مقتضاها ولا يغرض فهو لا ينافى فيه مع ما
 فى البيع يجرى هنا ولو لم يجرى فيها مالى البيع لكان أظهر لان محته بالشرط وعدمها لم يرد فى مقام
 الشروط وإنما ذكره فى مقام آخر وان كان يؤل لكونه شرطا (قوله مقتضاها) للتقضى والمصلحة
 متباينان وذلك لان التقضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت فى العقد ان لا بشرط وأما المصلحة فلا يلزم
 فيها ما ذكره كالشهاد فاه من مصالحه بل مستحب فيه بما تقرره علم المراد بالمصلحة ما ليس باللازم مستحبا
 كان أو مباه ع ش على مـ (قوله وأيضاً فيه) أى الرهن أى عقد وقوله مصلحة له أى العقد
 وكذا يقال فى قوله كأنه يده (قوله كأن يأكل العبد الموهون) قد يقال كذا هو الشرط مما لا غرض
 فيه محل نظر لجواز أن يأكل فيما بشرط يضر العبد مثلا فر بما تقتضيه الويقة بخلاف البيع فانه لا يخرج
 عن ملكه البائع لم يكن له غرض فيها أبداً وإن أضر به ع ش على مـ (قوله ولغا الشرط الأخير)
 أى فهو شرط فاسد غير مفسد الشرط الاول تأكيذا للثاني معتبر قـ و بروى (قوله أى الرهنين
 والراهن) تفسير لثلاث البهوه وقوله هاهنا لفظاً أحدهما فهو باهر ويصح جعله ضميراً أحده
 وبدل على إرادة الناحى الاول عدم الاتيان بأو ع ش (قوله كأن يبيع) أى أصلاً أو ألباً كمن
 نمن مثله قـ (قوله وكشرط منفعة) أعاد الكفاة لانه مثل ما يفسر الراهن وما قبله يفسر للرهن عن
 (قوله وأن تحدث زوائده موهونة) أى أن تكون زوائده موهونة حال حدوثها لأنها تحدث موهونة
 بالرهن ولا يصح شرطه من الرهن كساب والمنافع قطعاً قـ (قوله لا خلال الشرط بالفرض) لان الغرض
 يعمد المحل حل (قوله وتفسير قضية العقد الخ) أى لان قضية العقدان تكون منافع الموهون
 للراهن حل لان التوافق انما هو باليمن والمنافع للراهن وقد يقال هذا كله موجود فى الثالث أيضاً وكان
 الاقوى أن يقول وتفسير قضية العقد فى الأخيرتين وجهات الزوائد فى الثالث فتكون الثالثة معاملة بليغ
 فانهم وقال بعضهم فيها أن كون المنفعة للراهن ليس قضية عقد الرهن بل مطلقاً رهن أول رهن
 لانها فرع ملكه الآن يقال ان قضية عقد الرهن التوقي فقط وشرط المنفعة للرهنين تغيير قضية

كأمر قبيل الباب فالتشادة
 تخلف الجدا والآثران تخلف
 الاقلاص (أركانها) أربعة
 عاقد وموهون ومروهن
 بموصية وشرط فيه) أى
 فى الصيغة (ما) مرفياً فى
 البيع وقد مر بيانه فى باب
 وفلسان زبدي (فان شرط
 فيه) أى فى الرهن (مقتضاها)
 كقتضيه منهن به) أى
 بالموهون عند زوام الرهن
 (أو) شرط فيه) مصلحة
 له كأنه يده أو ما لا غرض
 فيه) كأن يأكل العبد
 الموهون كذا (صح) العقد
 ولغا الشرط الأخير (لا)
 ان شرط (بإسراء أحدهم)
 أى للرهن والراهن (كان
 لا يباع) عند الحل والتفصيل
 بهما من زيادى (وكشرط
 منفعة) أى للرهن للرهنين
 (أو) شرط (أن تحدث
 زوائده) كشرط الشجرة
 وتاج الشاة (مروهونة)
 فإبصار الرهن فى الثلاثة
 لا خلال الشرط بالفرض
 منه فى الأولى وتفسير قضية
 العقد فى الثانية وجهاته
 الزوائد ومعضها فى الثالثة
 فان قدرت المنفعة الثانية

العقد اه **(قوله والرهن شروط في بيع)** يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهتلك هذه الالار على كذا
 على أن يكون لك سكهنا هتة بدنيار وانظرا المانع من هتة هتو يكون جعابن رهن واجارة فليار ج
 شوري ومثله في حل وعبرة قول على الجلال ثم ان قدرت النفعة عدة معلومة كسنة فهو جمع بين
 بيع ورهن واجارة وان كان الرهن يزوجا بعد البيع والا فهو جمع بين بيع واجارة وشروط رهن وكل صحيح
 وعبرة شيخنا حر في شرحه ثم لو قيل للنفعة سنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو جمع بين بيع
 واجارة فيصالحان اه قال شيخنا سكت عن انتهائه على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع يحتاج
 الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المنزوجه بدليل قوله ان المشروط عليه قد لا يفي بالشروط ويحيث
 يقال ان استحق النفعة بالعد كاهو قضية الجمع للذكور فليس من اجارة مرهون والا فلا جمع
 لتوصف الاجارة على وجود الرهن ولربو بد فمى بالامة لعدم اتصال النفعة بالعد وفي شرح الرضوان
 الشرط من حلة المزاج حيث قلنا فيه ولو قال بعك اوز وبعكك اآيزنك بكذا عن أن رهنتي كذا
 فقال الآخر اشتريت اوز تزوجت اواسنوت ورهنت صح وان لم يقل الآخر بعده قلت اولرهننت
 لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا فيلنظر ماصورة الشرط المحتاج الى عقد رهن بعده
 المشار به بقوله السابق وعبارته العنان والرهن مشروط في بيع حذف هذا القيد في الفرع فاتفق
 كلامه اه مة مطابقا فرجه **(قوله فهو بيع واجارة)** بأن يقول بعك عبيد مة مثلا بشرط أن
 زعتي مهادار وأن تكون منفعتي لسة قبض العبد مبيع وبمادة مة في مقابلة منفعة الدار فلو
 كانت منفعة الدار في هذا المثل تساوى حينئذ فالعبد موزع على الخجين والمائة بالجزئية فثلاثة
 مبيع في مقابلة المائة وذلك أجرة في مقابلة النفعة تأمل هذا التصور فان سكتنا من الناس عجز
 عنه وقد ظفرت به في بعض شروح التنبيه لانه سكوني بعد التوقف كثيرا والسؤال عنه كثيرا فبوزع
 البعد على النفعة والمائة زى وقوله بعك عبيد مة يعطى من بقية عبارته أن في هذا التعبير مساعة
 وأن المعنى بعك بمادة وقوله وأن تكون منفعتي لسة أي بقية العبد والافظاهاها أن
 المائة ومنفعة الدار لسة مجموعا من العبد وانظرا المانع من ابقائها على ظاهرها ويقطع النظر عن
 كلام زى آخر حر قال حل فلو عرض ما يوجب انتفاخ الاجارة انتفخ البيع فيما قابل أجرة مثل
 الهارس من العبد اه كلامه وصوابه انتفخ العتق وانتفخت الاجارة لان البيع لم ينسخ ولا
 ثبت لشرى الخيار في البيع عند انتفاخ الاجارة ولو فاته بعض العبد وذلك لان الصفقة لم تتحدد ما
 يحتاج من الاجارة والخيار انما يثبت حيث انتصت الصفقة عى على حر **(قوله ولو شرط في العاقد)** أي
 للعقد عقدا مطلعا غير مفيد بضرورة والغيطة بدليل قوله فلا رهن ولى الخ والاقتضى اشتراط أهلية
 التبرع في العاقد أن الولى لا يصح رهنه وارتهانه مطلقا اه شيخنا **(قوله وأهلية التبرع)** لم يظهر
 لهذا الاشتراط في الرهن وجه لانه لم يشترع بشئ بل توفى على دينه وكذا لم يظهر له في الرهن وجه أيضا
 لان منفعة الرهن لراهنه ولا يمكن من الانتفاع به ولو بالاسترداد كإسباني فلو كان متبرعا بشئ وعبرة
 شرح حر في الرهن نوع تبرع لتجسس مال بغير عوض اه ولم يظهر منها أن التبرع بأشئ حل
 وكون المجلس بغير عوض لا يظهر فيه تبرع لان المجلس لا يقابل بمال الا كانت المنافع تقوى على
 للمالك وليس كذلك كاعتلت اه وأوجب بأنه يشبه التبرع لان فيه نقل عين من شخص الى آخر من
 غير عوض والرهن متبرع بهما المدين وخذمتا الرهن تأمل **(قوله فلا رهن مكره)** أي ولا يصح رهنه
 عى **(قوله وأجد)** أي عند عقد الال وقوله أو وصيا أي ممن تأخر موته منها وقوله أو ما كأي
 عند عقد الثلاثة أي ان بشر بنصفه وقوله وأمينه أي ان أقامه نائب عنه شيخنا **(قوله وأغبطه ظاهرة)**

والرهن مشروط في بيع
 فهو بيع واجارة وهو جائز
 (و) شرط (في العاقد) من
 راعن ومريهن (ما) سر
 (في القرض) من الاختيار
 وهو من زياتى وأهلية
 التبرع (فلا) برهن مكره
 ولا يرهمن كائ عقوده
 ولا رهن (ولى) أبا كان
 أوجدا أو وصيا أو ما كأي
 أو أمينه (مال محجوبه)
 من صبي ومجنون وسفيه
 فهو أعم من تعبيره بأصبي
 والمجنون (ولا يرهمن له الا)
 اضرة أو غبطة ظاهرة

(قوله يحتاج الى عقد جديد)
 أي حيث لم يأت في المتأخر
 بصيغة كأن قال قبلت على
 ذلك فلا تعسف ولا توقف
 ولا حاجة لما أحال به أمالو
 أنى المتأخر بصيغة رهن
 فن حله المزوج
(قوله ما يوجب انتفاخ)
 الاجارة أي قبل استيفاء
 ثمن المنفعة لاجل كلامه
 بسدوان لم يكن قيدا

بأن في الشركة أن العبط ماله وقع فانظر مفاد قوله هنا ظاهره شو برى وسبوا له أن المراد بظهورها ظهور نعمتها الأولى فكذلك يكون ماله وقع لكن يعارض بخلاف **(قوله)** فيجوز له الرهن هذان سبوا بعد امتناع فيصدق بالوجوب فيجب عليه ذلك للصاحبة برماوى بخلاف القرض فانه يرض ماله مطلقا لان القرض ممنون والرهن غير ممنون **(قوله)** على ما يقتضى الحاجة (حاجة) أى شديدة ليلامق قوله الا لضرورة وهذا الدفع ما يقابل الحاجة أهم من الضرورة فانها تشمل التفكوك وثواب الزينة مثلا فينبغ فسر الضرورة بذلك **(قوله)** أو اتفاق بفتح التو أن أى رواج وقوله كاسد أى باثر وفي المختار تنق البيع ينق بالضم نفاق راج وفي المصاحبة تنققت السعة والمرأة نفاقا بالفتح كعطلها وخطاها اه وفيه أيضا كسد الشيء يكسد من باب قل كسادا ينق لغة الرغبات فيه فهو كاسد حل **(قوله)** أو نحوه كسرة **(قوله)** أن يرهن ما يساوى ماله لان المرهون انفسه فظاهر والا كان في المبيع ما يجبره فان امتنع لهائم الابرهن ما يز يدعى الماتكة ترك الشراء اذ قد يتلف المرهون فلا يوجد جابر اه شرح حر **(قوله)** بمائة نسيئة أى وقد اشترط البائع الرهن كما هو ظاهر أن الأولى لا يجزى له في مثل ذلك الرهن من غير شرط لانه عند تأجيل الثمن حيث قد يستفيد المبيع فأى حاجة له الرهن حيث قد يتضرر في الخلف أيضا بأن اشترى مما يتقادم طلبت فتعثر فرهن عليها فيشترط في الرهن ما ذكر كما هو واضح اعاب شو برى **(قوله)** وهو يساوى مائتين أى حالتين عجيبة وشو برى وعش وانظر ما روي التقييد بكونهما حالتين وعبارة قل على الجلال قوله يساوى مائتين تشمل حالة أو مؤجلة بمثل ذلك الاجل وتخليهم بالحل لانه ليس قيده اه **(قوله)** كاسيحي وفي باب الحجر رابع لصورتي الرهن الأولى أي لرهانه لاجل القبطه ولرهانه لاجل الضرورة وعبارته هناك متنا وشرحا وبتصرف الأولى لمصلحة ولونسيئة ومن مبالغ النسيئة أن يكون بزيادة أو تخلف عليه من يحوئبه وأن يكون للعامل مائة قسط ويشهد خنافية فيه نسيئة ويترهن كذلك بالفن رهنا واقفا **(قوله)** الامن امين أى يجوز ابداعه بأن يكون عند رواية آتينا أى لا يتبدل له الخوف في زمن الخوف ولا بد من الاشهاد وكون الاجل قصيرا عرفا كما تقدم فان نقد شرط من ذلك بطل البيع فان خاف تلف المرهون فالأولى عدم الارتهان لا احتال نفسه بعد تلفه إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلف المرهون حر عش وان لرهن فلا بد أن يكون الرهن واقفا بالدين وأن يكون الاجل قصيرا ويشهد فشرط الارتهان ثلاثة وشروط الرهن أربعة للغة في كلامه وشرط بينهم في الارتهان شرطا رابعا وهو أن لا يخاف تلف المرهون لانه وبما روى الى حاكم يرى سقوط الدين بتلف المرهون من ل لكن الذي عش فان خاف تلف المرهون فالأولى عدم الارتهان **(قوله)** وبما تقر أى من قوله وشرط في العاقبة ماضى للقرض **(قوله)** أى فرع عليه قوله الخ وحديثه فلا يصح تفريع منع رهن الولي ولرهانه الذي ذكره على ما فيه وجب البيع كونه مطلقا التصرف اذ حقيقة مطلق التصرف هو من لا يجبر عليه فيه أصلا وهو حجر عليه في البيع فكأنه غير مطلق حقيقة لا باعتبار ما يرى **(قوله)** لانهم صرحوا علة الخوف أى وهذا التفرع لا يصح لانهم لم يروا قوله ولأى وفيه اشعار بأن الأولوية إنما هي بالنظر في الصراحة والاختصاص حل الملاقاة التصرف على ما يساوى أهلية التبرع وقد أجاب بذلك الشارح بهامش المعبري حيث بين بما حمله ان اللام في التصرف للاسترقاق أى بأن يصح منه كل تصرف وهذا عين أهلية التبرع اه عش مع زيادة **(قوله)** وكأولى في ذكرك المسكبات الامع السيد فيجوز رهنه وارتبائه ومع غيره على ما يؤدى به النجم الاخير لا ضافة الى المتق حل وفي شرح حر ما يخالفه من اقتضاء جواز رهن المسكبات وارتبائه مع السيد مطلقا سواء كان على ما يؤدى به النجم الاخير أو على غيره ولعمري غيره

فيجوز له الرهن والارتبان فيها دون غيرها ما ملها للضرورة أن يرهن على ما يقتضى الحاجة المؤجلة لولي مما ينتظر من غلة أو حلول دين أو اتفاق متاع كاسد وأن يرهن على ما يرضه أو يبيعه مؤجلا للضرورة نهب أو نحوه وما ملها لفظة أن يرهن ما يساوى ماله على ثمن ما اشترى بمائة فيقضى هو يساوى مائتين وأن يرهن على ثمن ما يبيعه نسيئة بدينه كما سيحيى في باب الحجر وإذا رهن فلا يرهن الامن أمين آمن وبما قرع علم أن تفسيره بما تضمن أهلية التبرع أولى من تفسيره بطلق التصرف الذي فرع عليه قوله فلا يرهن الولي لانهم صرحوا بأنه مطلق التصرف في مال محجور غير أنه لا يتبرع بكأولى فيا ذكر المسكبات والبعد المأذون له

(قوله) سقوط الدين أى حيث ساقى قيمة المرهون وطالب الزاخر بمجازاد على القيمة ان شخص كذا قال الخفية

ان كان على ما يؤدى به النجم الاخير وعبارته وحيث منعنا الكلاب فيستفي رهنه وارثانه مع السيد
وسلو رهن مع غير السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لانضائه الى المتق **قوله** اقول لخالقه يجعل قوله
على ما يؤدى به النجم الاخير راجعا للغير وقوله فإذ كراى كونه لارهن ولا يرهن الا للزور وناو
غيبه ظاهر شيخنا **قوله** ان اعلى ما لأدريج **قوله** فيدي السيد قط والا بأن لربطه مالا ولا ربح فله
البيع والشراء في القسمة خلا وشملا لارهن والا رهنان مطلقا أى سواء كان لزوردة أو غيبه أم لا حل
كان اشترى دابة بمن ذمته ثم اشترى شيئا آخر بمن ذمته ورهن هذه الدابة على الثمن فيجوز له
الرهن مطلقا شيئا بوجه سم على حج **قوله** أدريج أى إذا لم يسطر مالا لكن حصل له ربح بأن
صار يبيع ويشترى في الدمة وحصل له ربح شيئا **قوله** عينا **قوله** عينا ولو وصوطة في الدمة بمئة السلم
أو مشغولة بنحو ربح والقول بعدم ههنا للمشغولة محمول على غير الملكية قبل وللمراد كونه عينا ابتداء
والا قد يصير الرهن دينا كإسائى كما لو تلف الرهن بانلاف فبدله في ذمة الجاني رهن قال عى
على مر و ظاهر ما أنه لا يشترط في ههنا عدم طول الفصل بين القبض على خلاف ما جرى في القرض
في الدمة وقد يفرق بأن الرهن من الرهن التوثيق وما دام باقيا في ذمة الراهن محتاج الى التوثيق
والقرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائه مع طول الفصل بين التفرق والقبض بل اذا اخل
المصل بالطلب على القرض اعرضه عما اقترحه والسعى في تحصيل غيره لظنه امتناع القرض من بقاءه
على القرض ولعلمهم بنظر اهل القلة في المين لانه يميزه عن غيره واملق حق المقرض بدون غيره من
قبض المال المقرض زل منقولة ما قبضه في املق نفسه وعدم التفاتها الى غيره مادامت الدين باقية اه
قوله لا يصح رهن **قوله** الكلام في رهن الجعل فلا ينافي صحة رهنه شرعا انما لم يأت وعليه دين
لرهنه ربحا يردى **قوله** لانه غير مقدور على تسليمه عبارة شرح مر ولانه قبل قبضه غير موقوف
بهو بعد مخرج عن كونه دينا اه وبعبارة حل لانه غير مقدور على تسليمه أى لانه لا يلزم الرهن الا
قبضه واذ اقبض خرج عن كونه دينا **قوله** لارهن منفعة أى ولو في الدمة أى ابتداء أيضا فالرد
ملوكا مشتركة قول **قوله** لان المنفعة تختلف فيه نظر بالنسبة لعمل المقرض في الدمة متلايل وبالنسبة
لنفعه ذلك الراهن كان رهنه منفعة سكنى دار مستنة من غير تعيين الدمة سم على حج **قوله** في
نظر لان المنفعة المتعلقة بالمين يشترط اتصالها بالسند وهو يؤدى الى فوائدها كالأدوية أيضا فقبل وقت البيع
عش على مر **قوله** ولو شاعا فالرهن حصة من بيت دار مشتركة فقتسما فإذا وقع البيت
فانصب التبريك لزمه قبضه رهنها كما لانه بعد انقضاء قول **قوله** ولا يجوز قهله **قوله** أى محرمه يصح
ورجعه بالفقر فيجوز بيعه ان كان التبريك دينا أى اذا انقضت عدم الضمان وبوجه بأن الدية لم يلبس
حبة وأنه لا تصدى في قبضه فوازه عش **قوله** بغير اذن التبريك فان قله بغير اذنه حصل قبضه
وصارت حصة التبريك مضمونة على الراهن وعلى من يمتد يده والقرار عليه وقال السبكي القل
بجعله القبض سواء كان باذن التبريك أم بغير اذنه لكن لا يحل الاذنه فالقولون فعلى اذن التبريك
في النقول حل القبض لا صحة كذا في حواشي الروض شورى ومثله عش على الشرح **قوله**
ظرونا بعتنى القبض مقتضا أن يكون تابعه بنفس الراهن وليس كذلك بل لابد من اللفظ من
اسدما وعدم الرهن الآخر كما يعلم من باب الوكالة عش على مر **قوله** وان تنازعا أى للرهن
وشريك الراهن **قوله** نصب الحاكم عدلا أى عدل شهادة لا رواية كما هو ظاهر وتكون بدنه ثابتة
عن ادعاءه في شرح الروض أنه عندما يؤجره ان كان بما يؤجره من الحاكم أو اعدل باذن الحاكم
عليه ما لا يباله لانه يلزمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونه كمالين فكيف يجبرهما على ذلك

ان اعلى ما لأدريج (د)
شرط (في الرهن كونه
عينا) يصح بيعها فلا يصح
رهن دين ولو رهن حويله
لا يغير مقدور على تسليمه
ولارهن منفعة كان رهن
سكنى دار مستنة لان المنفعة
تختلف فلا يحصل لها اشتقاق
ولارهن عين لا يصح بيعها
كوقوف ومكاتب وأم ولد
(ولو) كان (شاعا) يصح
رهنه من التبريك وغيره
ويقبض بتسليمه كذا
البيع فيكون بالتخليصة
في غير النقول وبالنقل
النقول ولا يجوز قله بغير
اذن التبريك فان اذن
الراهن رضى الرهن
يكونه في يد التبريك بغير
وثاب عنه في القبض وان
تنازعا نصب الحاكم عدلا
يكون في يده ما

لأنها بائناهما صارا كالنقصين بنحوه فكأنه الشارع من جبرهما راعيا لمصلحتها فان قلت
 يشكل عليه ما يأتي في نظيره وأخره المار به أنه يعرض عنها حتى يسطلها بقرن بقى بان مال كل من
 يده وليس للإمام زعمه أنه لا موجب له فجعله الأعراض عنها وأما هنا فإنه يلزمه ألا يفتقر لتعذر
 وضعه عند أحدهما وإذا أخذ صار من جملة الأموال التي تحت يده وهو يلزمه رعاية الإصلاح للمالكها
 وحيفته بقية وجوب الإجارة عليه لما تقررتها إصلاح لها إيجاب شو برى **(قوله أو كان أمة)** في
 بطل غايته قوله كونه عينا يصح بيعها نظر لأن الأمة لا يباع بغير رخصة لا بقيد إلا بقيد أو أن هذا
 يصح بيعها في حد ذاتها بقطع النظر عن حرمته النفر في أو أن الغاية راجعة لا بقيد إلا بقيد أو أن هذا
 إشارة إلى الاستثناء من المفهوم وإن كان خلاف الظاهر أو أن المراد يصح بيعه ولو لم يصح غيرها اهـ عرض
 وهذا أي كون المهر من أمة دون ولدها عيب فيها يفسخ البيع به بالشرط فيه ألزهن إن كان المهر من
 جاهل كونها ذات ولها أي يجوز ألزهن الذي هو البائع فسخ البيع المدكور إذا أتى به المهرن الذي هو
 المشتري بأمة فرحها عنه ثم تبين له أنها ذات ولد يعزم التفريق بينها وبينه اهـ من شرح ٣٠ وعرض
 قال قل ومثل الأمة غيرهما من كل حيوان يحرم التفريق بينه وبين ولده **(قوله وبما كان ما)** أي أن
 كالمسك والراهن والأبيع المهر من وحده حل ولورهنه أحد العد واحد والولد عند استرواختلف
 وقت استحقاق أخذها للذين كان أحدهما حالاً والأخر مؤجلاً فهل يباع من استحق دية
 دون الآخر لاجابة أو يقتصر لحلول المؤجل ليبيعهما أو يباعان ويوزع الثمن بأخص حال بوجه
 وبأخص المؤجل يرون به إلى حلوله احتمالات أقربها الثالث يربعه بأنه عديم المهر من قبل حلول
 العين عندلا احتياج إليه ويحفظ ثمنه إلى الحلول ولربعه تأخير بيعه لحلوله حتى لو شرط في العقد تأخير
 بيع المهر من عن الحلول بعد ثم يصح **(قوله ثم مع الآخر)** وعكس هذا التاميم صحيح ثم ليست
 للترتيب ولابد من وصف الأية كونهما حاضرتا والولد كونه محضونا اهـ قل **(قوله وبوزع الثمن عليها)**
 وقاعدة هذا التوزيع مع قضاء الدين بكل حال تظهر عند تراحم الغرماء شو برى **(قوله ورهن جان)**
 هذا الحكم علم من قوله كونه عينا يصح بيعها فصح رهن المرئى عت من قوله بيعها المتعلق وعمه
 رهن الجاني من مفهوم قوله يصح بيعها عرض **(قوله وتقدم في البيع)** أي صريحا وقوله في الخيار
 ضمنا فالقول تقدم في قوله وقدرته تسله إلى أن قال ومهره على ما يأتي ولجان تعاقى رقبته مال قبل
 اختيار فداءه وإلا الثاني تقدم في قوله ويضمنه البائع يقتله برده سابقه **(قوله وأذا صح رهن الجاني)** أي
 المتعلق برقبته مال وهو المرحوم الذي على مقابل الأصم القائل بصفحة يبيع فكان من حق الشارع
 إسقاط هذا لأنه مفرع على ضعيف من عادته أن لا يذكر الضعيف ولا يابئني عليه إلا أن يبالوا
 كان الفرق على الضعيف فيه غموض احتاج لذكره فأمل وكتب أيضا أي إذا قلنا بصحة قولك
 المتعلق به قوداً وبذمت مال كذا يبادر المفهم وليس مراداً لأن الفداء انما هو في المتعلق برقبته
 لا بدمته مال ولا برقبته خاص بل المراد أن الفداء يصح رهن الجاني المتعلق برقبته مال وذلك على الوجه
 الضيف القائل بذلك حل وبعبارة الجلال المحلى في شرح الأصل على الصفحة في الجاني الأول لا يكون
 بالرهن مختاراً للفداء عندلا كثر بينه وبينه بل إن كلام الشارع مفرع على ضيفه هو رهن الجاني
 المتعلق برقبته مال بل جنى خطأ أو شبهة هذا الجاني المتعلق برقبته خاص فيصح صحيح وكذا ردت ولا
 يقال فيه لا يكون به مختاراً للفداء لأن الاختيار انما هو من الجاني عليه لا من سيده نرى **(قوله)** غرض
 يبيع على وجه) أي على الوجه الصحيح ليبيع يكون البيع مختاراً للفداء والفرق ولتحس وذلك لأن عمل

(أو) كان (أمة) دون
 ولدها الذي يحرم التفريق
 بينها وبينه (أو عكس)
 أي أن المهر من ولدها دون
 (وبما كان) معا حذر من
 التفريق بينهما انتهى عنه
 (عند الحاجة) إلى توبة
 الذين من ثمن المهر من
 (ويشترى المهر من) منها
 موصوفا بكونه حاضرا
 أو محضونا (م) يقوم (مع)
 الآخر (الزائد) على قبضته
 (قيمة الآخر يوزع الثمن)
 عليها) بذلك النسبة فإذا
 كانت قيمة المهر من ماله
 وقيمتها مع الآخر متوحدتين
 فالنسبة بالثمن فيتمتع
 حق للرهن بثلثي الثمن
 والتوزيع بصورة العكس
 من زباني (ورهن جان)
 ومرئى كيهما) وتقدم
 في البيع أنه لا يصح بيع الجاني
 المتعلق برقبته مال بخلاف
 المتعلق به قوداً وبذمته
 مال في الخيار أنه يصح بيع
 المرئى دون رهن الجاني
 لا يكون به مختاراً للفداء
 بخلاف بيعه على وجهه لأن
 عمل الجاني باقي في الرهن
 بخلافه في البيع (ورهن)
 سببر) أي متعلق عنه
 بموت سببه (ومتعلق عنه)
 بصفه

الحاجة إلى ويمكن أن يكون قوله على وجه متفاهل من صح رهنه وبيع أي وإذا صح رهن جان على
وجان حل (قوله لم يزل الحول قبلها) أي وكان الدين مؤجلا كما يفهم من ذكر الحول لم يشترط بيعه قبل
وجود الصفة لعدم الصحة في الملق ثلاث فيود تلم من الملق والشرح (قوله بأن علم حوله بعدها الخ)
هذه وما بعدها مأخوذتان من رجوع التي يقتضيه قوله قبلها وصور الاحتمال أربعة مأخوذة من
رجوع التي يقتضيه هو علم الحول (قوله أو احتمل الاصران فقط) أي البعدي والبعدي وقوله أو مع
سبقة أي الحول وهو مطوف على قوله فقط أي احتمل البعدي والبعدي والسبق وقوله أو معها أي
أو قبلها ومعها بالصورة واحدة وصحبة والستاطلة حل وقوله سبعة بل ثمانية لأن المفهوم
صورتان وقوله لثلاث الفرض من الرهن في بعضها أي الثلاثة الأولى أي بسبقه قبل الحول حل وقوله
في الباقي وهو الثلاثة الأخيرة (قوله وإن كان الدين حالا) الغاية للرد على القول الآتي في الرخصة
وهو مفروض في الحال (قوله فإن علم في سبعة المعلق الخ) شروع في بيان للفهم وهو صورتان هذه
فإن بعدها ما قبله وكذا في الصور للذ كورة الخ فهو صورة زائدة على مفهوم المقتضى به إلى قيد
ملاحظ في المنطق تقديره لم يزل الحول قبلها لم يشترط بيعه قبل وجودها فنشترط بيعه مع الاحتمال
بأن يحصل شعور بالصفة والحاصل أن صور الملق تسعة سنة في المنطق بأربعة زمتان في المفهوم
مصححان واحدة صحبة أي ضاهي عتزل القيد القدر (قوله أو كان الدين حالا) مفهوم المؤجل
العدم من نفي الحول الحول (قوله إن شرط بيعه) أي بيع قبلها أو الاعتق وتبين بطلان الرهن وقوله
قبل وجود الصفة أي زمن سبب البيع (قوله نيا) أي في بيع يصدق أي ذلك التعبير بالاحتمالات
وهو قوله أو احتمل الاصران فقط أو مع سبقة أو احتمل قبلها وبعدها أو الآخر هو قوله أو معها (قوله
ومثل) أي مثل ما قاله ابن أبي عصرون (قوله البقية) أي ما زاد على مسائل الاحتمالات غير الأخير
وهماسننا العلم والاحتمال الأخير ووجه الأول في مشتق العلم واضح لأنه إذا حصل حلول الدين
بعدها أو معها يحرص على بيعه قبل وجود تلك الصفة لتحقيق الفوات عند الحول بخلاف مسائل
الاحتمال بما يتناولون وترأخي وأما الأولية في الاحتمال الأخيرة على باقي الاحتمالات أن ما قبل فيه الاحتمال الأول
أي ما دون الثالث حل ومنه ووجوب الأولية الأخيرة على باقي الاحتمالات أن ما قبل فيه الاحتمال الأول
فما كثر فيه لأنه أقل إيهاما وقال بمنهم وأما وجه الأول في الاحتمال الأخيرة على ما بقي من الاحتمالات
نظائر أماني الاحتمال الأول فلأن فيه احتمال المصلحة والبعدي وهما أكثر غررا من احتمال القليلة
والمصلحة وأما الثاني فلأن في الاحتمال البعدي بخلاف الأخيرة وكذلك الثالث في احتمال البعدي (قوله
صورتي العلم بالمقارنة) هذه هي الثانية وقوله واحتمال الخ هذه هي السادسة لأن المراد بالثاني خبرها تأخير
الصفة فيكون الدين على هذا الاحتمال مستقما والحاصل أن كلام الأصل فيه ثلاث صور من صور
الاحتمالات وبيئ ثلاثة واحدة وهي الأولى من صورتي العلم بمفهومه بالأولى أو دأخ في جعل الامكان
على العلم وبيئ ثنتان قد ناقضت هما (قوله وقد نقض في الرخصة) غرضه بهذا التنبيه على التعيب
الذي رد عليه سابقا قوله وإن كان الدين حالا في سبعة للدر (قوله واستشكل الفرق) أي على
القول للفتن الذي صرح به الملق وهو أنه لا يصح رهن المبرم مطلقا أي سواء كان الدين حالا أو مؤجلا
بخلاف الملق عتقه بصفة فله يصح رهنه إذا كان الدين حالا وقرق الشارح بينهما كابد على هذا
فولو يمكن الفرق بأن الفتق إلى صرح به البراوى أيضا (قوله بناء على أن التدبير تعليق عتق
بصفة) أملاو ببناء على مقابله وهو أنه وصية للبعدي بصفة فلا يتأتى الاشكال لانهما لم يشتر كافي
ولهي يبنى على هذا الخلاف ما علم من شرح هر في كتاب التدبير وعبارته هناك مع الملق والتدبير

لم يزل الحول (الدين قبلها)
بأن علم حوله بعدها أو
معها أو احتمل الاصران
فقط أو مع سبقة أو احتمل
حوله قبلها وبعدها أو معها
(بطل) لقوات الفرض
من الرهن في بعضها والفرق
في الباقي وإن كان الدين
حالا في سبعة للمدبر لانهما
لا كس من الشرع يمت
السيد بخانة فان علم في
سبعة الملق بصفة الحول
قبلها أو كان الدين حالا مع
رهنه وكذا في الصدور
لذلك كورة إن شرط بيعه
قبل وجود الصفة كإفقال
ابن أبي عصرون في المرشد
فيها يصدق الاحتمالات غير
الأخيرة ومنه البقية بل
أولى وبما قرر علم أن
تعبيد يمتد كراوى من
تعبيد بصفة يمكن سبقتها
حلول الدين لاقتضاء تعبيد
الصحة في صورتي العلم
بالمقارنة واحتمال المقارنة
والتأخير وهذا وقد قال في
الرخصة القوي في المدبر
سبعة رهن المدبر انتهى
واستشكل الفرق بينه
وبين الملق عتقه بصفة
بناء على أن التدبير تعليق
عتق بصفة على الأصح

لمتلق عتق بصفة لان صيته صيته تليق وفي قول وصية للعبد ائتمن نظرا الى ان اعادته من الثالث
فخرج عنه بقول وشله لشارة أحوس وكتناه مع نية كايطلته فسخته فتضه رجعت فيه صح
الرجوع ان قلنا بالرجوع له وصية لماس من جواز الرجوع عنها بالعلو والأبنا نقل وصية بل
تليق عتق بصفة كاهو الاصح فلا يصح الرجوع بالعلو بل بالعمل نحو يسه كثر التعلقات **(قوله)**
فلمصح رهنها أي مطلقا أو يمنع رهنها أي مطلقا أي فكيف يعلو رهن المدير مطلقا ومع رهن
المتلق عتقه بصفة اذا كان الدين حالا أو على الحلول قبل الصفة حل **(قوله)** كاقاله البلقيني قسم
البلقيني مع تأخره عن السبكي لزمه بما قاله وورد السبكي كأشهر به قوله كماله اليه السبكي عن
(قوله) انتهى أي كلام المستشكل أوكلام السبكي **(قوله)** يمكن الفرق الخ خلافا لما أشار
إليه في تقدمه وهو أن المدير لا يسلم من الفرر بموت السيذة أو قاتل شو برى **(قوله)** بأن المتلق في
الدبر أكرهه انظر وجه الأكره فانه جعل جريا بالخلاف وليس على الأكرهية ولم يرم وجه
الأكرهية التي ترتب عليها جريان الخلاف ع وحسب وجهها بضمهم بأن المدير يعلو عتقه بصفة تامه
وهو الموت وهو أقرب من حل الور بدفكان الفرر فيه أقوى **(قوله)** وعلى ما قرر أي من قوله
وفي المهرن كونه عينيا يصح بينهما قال العلامة الشوري انظر هل هذا كمرع ما تقدم في شرح قوله
وشرط في المهرن كونه عينا الخ فتأمل ولا يظهر الا تكراره لكن أخبر بعض الشايع أنه مضروب
عليه في بعض النسخ انتهى وقال سول ذكره جوابا عن كونه أسبقا عن شرط المهرن كونه
صح بيه اه **(قوله)** وهو قوف هذا تقدم ذكره عند شرح قوله وشرط في المهرن كونه عينا
يصح بيهما فهو مكرزى وعش **(قوله)** ومع رهن ما يصرع فسادة ينظر في هذا المقام من
كلامه ست عشرة صورة لانه اما أن يمكن تجفيفه أولا وكل منهما فيه ثمان صور لانه اذا سكن
تجفيفه اما أن يرهن بحال أو مؤجل على حوله قبل الفساد أو بعده أو معه أو احتمل اثنان من الثلاثة
أي احتمل حوله قبله وبعده أو قبله ومع أو بعده ومع أو الثلاثة هذه ثمان صور واعتبر منها
فيما لا يمكن تجفيفه ثم الكلام فيما في مقامين الاول في محبة الرهن والثاني فيما يعمل فيها بعد الرهن اما
الاول فالرهن صحيح في جميعها لكن بشرط في اليض كأشار اليه بقوله أو يعمل بعد فساد الخ فهو
وصح رهن ما يصرع فسادة ان أمكن تجفيفه في ثمان صور تعلم من البيان السابق وأشار الى خمسة ما
لا يمكن تجفيفه بقوله ورهن بحال أو مؤجل على قبل فسادة ولوا احتمالا أي شيئا أو احتمالا فخلد
واحدة والمؤجل على ما أن يعلم الحل قبله أو يحتمل قبله أو بعده أو قبله ومع أو الثلاثة وقوله أو شرط
الخ لشارة الى ثلاثة بأن علم الحلول بعده أو معه أو احتملا الاصران يجعل أو أمانة فخلد كله في المقام
الاول وأما الثاني فيجفف في ثلاثة من الثلاثة الاولى كأشار اليه بقوله ان رهن مؤجل على لان
الثاني في قوله لا يعمل قبل فسادة صادق بأن حل بعده أو معه أو احتملا الاصران ويبيع في ثلاثة
عشر داخلية تحت التفسير في قوله بيع في غير ما يكون مختصها في ثلاثة منها التي هي صور التبرع
السابقة ويحتاج الى إنشاء رهن الثمن في العشرة الباقية **(قوله)** على قبل فسادة أي بمن مع البيع
عرفا شيئا حث وقوله ولوا احتمالا المعنى شيئا أو احتمالا القليلة بأن احتمل الحلول
قبله ومع أو قبله وبعده أو قبله ومع أو بعده وخرج ما اذا انتفت القليلة المحقة والمغنية بأن علم
الحلول بعد الفساد أو علمه أو احتمل أنه يعمل بعد الفساد ومع فالتن ثلاث صور فقول الترخ
بأن لم يعلم الخ تفسير لقول المتلق يعمل قبل فسادة ولوا احتمالا بالازم ان يلزم من ثبوت القليلة شيئا

فلمصح رهنها كاقاله
البلقيني أو يمنع كمال اليه
السبكي وقال انه مقتضى
المطلق النصوص انتهى
ويمكن الفرق بأن المتلق
في المدير أكره منه في
المتلق عتقه بصفة دليل
أنهم اختلفوا في جواز بيه
دون المتلق بصفة وعلم مما
قرر عدم محبة رهن
ملا يباع ككتاب يوم ولد
وموقوف (وصح رهن
ما يصرع فسادة ان أمكن
تجفيفه) كزلب وعنب
يتجففان (أو رهن بحال
أو مؤجل على قبل فسادة
ولوا احتمالا)

فدس

بأن لم يزل يعمل قبل الفساد وبعد ان الاصل عدم فساد قبل الحلول واستشكل صورة الاحتمال بان من عدم محتمل من اللحق
وتشرف الشارع اليه (أو)
عنه بصفة يحمل فيها الحلول وتأخرها عنه ويمكن الفرق بقوله المتق (٣٦٥)

يحل بعد فساد أو مضمعه
لكن (شرط يسه) عند
اشرفه على الفساد (وجعل
مضمعه) مكانه وانغض
هنا شرط جعل منه رهنا
للاجابة فلا يشكل بما يأتي
من ان الاذن في بيع
للمرهون بشرط جعل منه
رهنا صحيح

(قوله رحمه الله بأن لم يزل
الح) يتأمل هذا التصور
فان من جهة انتفاء علم
القبلة أو البعدي ما اذا
علم ما أواحتسهما أي
البعدي والعبي فيقتضي
أنهما داخلان في كلام المتق
مع انه ليس كذلك لان
موضوع كلام المتق ما اذا
وجد حلول الدين قبل
الفساد يقينا أو احتمالا وفي
هاتين ليس فيه قبلة لا حقيقة
ولا احتملة في التصورين
تأمل ويمكن أن يجاب بان
معنى كلامه أو موجد يحل
قبل فساد يقينا أو احتمالا
ثم صور صور الاحتمال
بقوله بأن لم يزل انه يحل
قبل الفساد أي وماذا اعلم
قبل الفساد فهي المقدمة
قبل الغاية ثم قال أو بعده
أي وانما حل الحلول بعده
وأما اذا حل الحلول بعد
فستأتي في قوله بشرط

احتمالا فتشاعف البعدي وانتفاء علم البعدي وانما احتمالا المحرمين فقط اذا علمت هذا علمت أن قول
الشارح بأن لم يزل انه يحل قبل الفساد موابه أن يقول بده بأن لم يزل انه يحل مع الفساد أو بعده بأن
اتقنا هاهنا الصورتان وكان عليه أن يقول لنا وبأن لم يزل البعدي والمبني مع العلم بالخارج بالقبلة
والحقيقة ومضمعه صور ثلاثة كانت وأما صورة القبلة التي نقاها قوله بأن لم يزل انه يحل قبل الفساد
فهي الملوحة تحت الغاية بقوله ولو احتمالا فهي مراد في العبارة فلا يصح فيها تأمل (قوله بأن لم يزل
الح) بأن احتمل حلول قبله وبسده أو قبله ومعه أو قبله وبسده معه اه حل (قوله واستشكلت
صورة الاحتمال) الاضطرار لحسن لان صورته ثلاثة وهي الباطنة تحت الغاية كاعتل وقوله يحتمل
سببها الحلول وتأخرها عنه أي من غير مية أو مضمعه فبإبره عتملة لصورتين من الستة السابقة
صور الملحق عنه بصفة فاذا كان بدون مية فهي الصورة الخامسة هناك واذا كان معها فالاربعة
هناك وبق عليه انه كان ينبغي له أن يأتي بعبارة تصدق بصورة ثالثة وهي السادسة من الصور المتقدمة
وهي احتمال سبق الحلول على الصفة ومقارنته لها كأن يقول يمكن سببها حلول الدين وتأخرها
عنه أو يمكن تأخرها عنه ومقارنته لذلك لان الاشكال هاهنا صور الاحتمال الثلاثة وهي مشكلة
بصورة ثلاثة منظره هاهنا صور الصفة لا اثنين فقط (قوله ويمكن الفرق) وقرق أيضا بأن علامة
الفساد هنا تظهر دائما بخلافه من قول وأوجب أيضا بأن سبب الفساد ثم هو التعلق موجود عند
ابتناء الرهن بخلافه هنا انتهى شرح الرض قال الشو برى وهما لفرق بمأثره لباري فباقتسم وهو
أن للبر لا يسلم من الفرز بموت السيد جاة (قوله أو يحل بعد فساد) أي يقينا وقوله أو مضمعه أي
ولو احتمالا بأن احتمل حلوله بسده ومعه فلو ما نفعه خلوص حل (قوله لكن شرط يسه) كأن قال
رهنتك هنا بشرط أن يتيمه اذا أشرف على الفساد فلو شرط يسه الآن بطل واعترض بأنه يبيع
قطعا يسه الآن أسط وري بأن الاصل في بيع المرهون قبل الحل المنع الا للضرورة وهي لا تتحقق
الا عند اشرفه على الفساد فلو أشرف على الفساد وترك الرهن يسه حيث قد ضمن ولا يقال انه
سبب أن لا يصح بيع الرهن الا بحضرة المالك لا ناقه لذلك عند الاستيفاء من ثمنه لانه منهم
بالاستعمال بخلافه هاهنا فان غرضه الاستيقاق منه فهو يطلب زيادته انتهى شرح ٣٥ (قوله عند
اشرفه) ظرف للبيع لا للشرط اذ الشرط في المصدق والماليع فمضمون الفساد ويغني أن مثل
اشرفه على الفساد ماعرض ما يقتضي يسه فبيع وان لم يشرط يسه وقت الرهن فيكون ذلك
كالمشروط حكما ومن ذلك ما يقع كبريا فرى مصر من قيام طائفة على طائفة وأخذ ما يدينهم
فاذا كان من ريد الاخذ منه فهو ناعسه دليلا ولا ريد أخذها منه أو عرض ابق السيد مثلا
جاز له البيع في هذه الحالة وجعل الفتن مكانه ويؤدبه مسئلة الخلقة المبينة الآتية ع ش على ٣٥ (قوله
وجعل رهنا مكانه) بصفة المصدق معطوف على يسه أي شرط يسه بشرط جعل منه ولا بد من
انقراط هذا الحل فيجب أن يكون رهنا خلافا لاسنوي حيث قال يكون رهنا وان لم يشرط كونه رهنا
وفي كلام شيخنا أنه لا بد من هذا الشرط لثلاثتهم من اشتراطه يسه انفسك رهنه حل (قوله
من ان الاذن) أي من الرهن بعد محتمل الرهن فراهن في البيع بشرط جعل منه رهنا لا يصح أي الاذن
فهاهنا كأن أولي الفساد له عقد وتأخر العقود بالشروط أكثر والفارق الحاجة شيخنا وعبارة
ويستدل كان عليا أن يقول لا مية ولا علم يسه ويقول أيضا ولا احتسهما أي البعدي والعبي فيكون المتق ثلاث صور ستأتي الصحة فيها
بشرط وصورتها لم بالحلق قبل الفساد قدمت على الغاية

فكأن في لايه بشرط تبجيل مؤجل أو بشرط رهن ثمه فلا يصح البيع لفساد الأذن فساد الشرط
 وجهوا فساد الشرط في الثانية بجهالة الثمن عند الأذن اه فلا وزن للرهن فخرط بأن ركازاً
 يأذن له وترك الرفع إلى الغاشي كاعتق الرائي وقوله التودى ضمن اه روى وشرحه شوي (قوله
 وجفف في الأولى) هي قوله وصح رهن ميسر فساد اه أنا ممكن تحجيفه أي بجبر عليه وقوله رهن
 يؤجل لا يعمل قبل فساد بان كان يعمل بعده أو معه أو احتمل حلوله معو بعده فهذه ثلاث صور وشهدا
 كان يعمل قبله زمن لايه البيع وخرج بالمؤجل الحال وبقوله لا يعمل قبل فساد ما إذا كان يعمل قبل فساد
 يقينا أو احتمالاً بان احتمل حلوله قبله وبعده أو قبله ومعاً أو قبله وبعده معو مع ضرورة الاحتمال ثلاثة أي انضمام
 إلى القليلة يقينا وإلى الحلل فالجميع خمس صور ليس فيها تحجيف بل بيع فيها ككأن في قول الشارع
 وذكر البيع فباخرج بقيد الأولى فغاده بما خرج بقيد الأولى هذه الصور الخمسة مما يمكن تحجيفه لأن قوله
 وبيع في غيرهما أي في غير الأولى بقيد هاهو صادق باتفاقها مع قيد هاهو باتفاق قيد حافظ وبيع أضاف
 الصورة الثانية والثالثة أعني قول المتن أو رهن بحال أو مؤجل عمل قبل فساد وكذا إذا شرط بيعه ممكن
 عمل بعد فساد أو معاً أو محتمل للبيعة والبعديّة وبمجموع ذلك ثمان صور وهي صور ما لا يمكن تحجيفه
 فنضم هذه الثمانية للخمسة السابقة فيكون البيع في ثلث عشرة صورة منها ثلاثة شرط فيها البيع
 والتحجيف في ثلاثة وقوله وجفف في الأولى أي وجوباً (قوله على ماله) ولو معبراً وقوله الجفف
 له أي الأمر تحجيفه وانما جفف حفظا للرهن فان امتنع أجبر عليه فان قصروا أغشع منباع
 الحاكم جزأ منه وجفف بغيره ولا يتولا الرهن إلا بذن الرهن ان أمكن والاراجع لما حكم حل
 وقوله أي الأمر به أي على وجه يستلزم الموضع أي بان سعى أجرة أو فلا شيء عليه كولو قال
 آخر انسل في ذلك اسم أجرة ثم ان كانت الاجرة مهيبة لزم المسمى وان كانت فاسدة فأجرة لثل
 عش (قوله وبيع في غيرها) أي غير الأولى وهي ما لا يمكن تحجيفه ورهن بحال أو مؤجل عمل
 قبل الفساد حل أو بعده أو معاً وشرط بيعه في صور عدم إمكان التحجيف الثمانية وبها
 خرج بقيد الأولى وهو قوله يؤجل لا يعمل قبل الفساد فالخارج به خمس صور الحال والمؤجل الذي
 يعمل قبل الفساد يقينا أو احتمالاً والاحتمال شامل لثلاث صور القليلة والبعديّة أو القليلة والبيع
 أو القليلة والبعديّة والبيعة (قوله عند خوفه) محله في صورة الحال اذا لم يكن الفرض التوبة
 والافياح من الآن (قوله حفظا للوثيقة) راجع لكل الصور وقوله وعمل بالشرط أي في حسنة
 شوي (قوله ويكون في الأخيرة) وهي ما اذا كان يعمل بعد فساد أو معاً وشرط به أي
 يكون الثمن رهنان غير انشاء عقد حل (قوله ويجعل في غيرها) وهي المسئلة الأولى بالنسبة
 لما لا يتجفف والا فهي ثانية بالنسبة لما يسرع فساد وهي ما اذا رهن عمل والثانية وهي ما
 رهنه بمؤجل عمل قبل الفساد فلا بد من انشاء عقد رهن في ذلك خلافاً للشيخ خط حيث قد
 بعلم بشرط انشاء عقد في الصور الثلاث شوي (قوله فباخرج بقيد الأولى) هو قوله أن رهن
 يؤجل لا يعمل قبل الفساد الخارج به ما اذا كان حالاً أو يعمل قبل الفساد حل وقوله لا يصح
 البيع حينئذ ويجعل ثمه رهن الرجوع وفاء الدين فالواجب بيعه ويجاب بأنه قد يتأخر دفعه
 وان كان حالاً وفيه أيضاً أن هذا ليس قيدا في الأولى بل قيد في التحجيف في الأولى فتأمل في التعم
 ساعة والتقدير وخرج بقيد التحجيف في الأولى (قوله وقول ثمه تنازع الخ) ذكر
 قولهم الا أنه كان عليه أن يأتي بضمير الرهن ويؤخره بقوله ثمه رهنه لانه يكون الميسر لايه

(وجفف في الأولى) بقيد
 زنده بقول (ان رهن يؤجل
 لا يعمل قبل فساد) مؤونة
 تحجيف على ماله الجفف
 له كانه ان الرهن (وبيع)
 وجوباً (في غيرها عند خوفه)

أي فساد حفظا للوثيقة
 وهما بالشرط (ويكون في
 الأخيرة يعمل في غيرها
 ثم رهنها) كانه مؤد كذا البيع
 فباخرج بقيد الأولى مع
 قول في الأخيرة ويجعل
 في غيرها من زياد في قول
 ثمه تنازع يكون ويجعل

(قوله باتفاق مع قيدها)
 وبه ثمانية وقوله باتفاق
 قيدها الخ وفي خمسة
 (قوله في ثلاثة) وهي تمام
 المستعسر لانه جملة الثلاثة
 عشرة بل قولوا التحجيف
 عطف على البيع من قوله
 فيكون البيع

التأني فانه لا يمكن استيفاء الحق من الموهن عند الحول والبيع قبله ليس من مقتنيات الرهن وهذا ما صرح الاصل بتصححه فيها وعزاه الرافعي في الشرح الكبير الى تصحيح العراقيين ومقابله صرح بيباع عند تعرضه للفساد لان الظاهر أنه لا يفسد افساده وعزاه في الشرح الصغير الى تصحيح الاكثريين وقال الاسنوي ان التوثيق عليه (ولا يضر بطرما عن رضه) أي (كرا بابل) وان لم يفسد تخفيفه لان الموهن أقوى من الابتداء بل يجب الرهن عند تعرضه تخفيفه على يده وجعل ثمنه رهنا مكانه (ومع رهن مبادن) من مالكة لان التصود التوثيق وهي حاصلة به (ولم يلق به) لا يذمة المير (المرن) فيشترط ذكر جنسه أي المير (وقدره) وصفت كحلول وتأجيل وصحة وتكبير (ومرتهن) لا اختلاف الاغراض بذلك واذا عين شيئاً من ذلك لم تجز مخالفته نم لو عين قدراً فرهن جنسه (و بعد قبضه) أي الميرتن (المرن) (لارجوع فيه) المارقي في الميرتن لان الحق

وهو يكون كإبداله قول ابن مالك • وأثره ان يكن هو المير • والمير شامل للنسخ فانظر وجهه قوله حذف عن مذهب بعضهم (قوله: فهم عاذرك) أي من قوله لكن شرط بيعه شو برى (قوله: أو اطلاق) أي بان يشرط بيعاً لا عدماً ولو أن في بيعه مطلقاً ولم يقيد بكونه عند الاشراف على الفساد أو لأن قول صرح حلال البيع على كونه عند الاشراف على الفساد ولا احتاله لبيعته الآن فيه نظر الاقرب الاول لان الاصل ان عبارة المكلف قمان عن الالغاء عـش على مر (قوله في الأولى) هي منع البيع والثانية الاطلاق وقوله فانه لا يمكن أي لفساد الموهن قبله اذ فرض للسلطة انه يعمل بعد فساد وقوله فيها أي الثانية وهي صورة الاطلاق (قوله) وهذا ما صرح الاصل بتصححه) معتمد وقوله وعزاه في الشرح الصغير الى تصحيح الاكثريين ضعيف عـش (قوله: ويبيع عند تعرضه للفساد) ويصير ثمنه رهناً على دينه من غير انشاء عقد اكتفاء بـمـكـونه مقتضياً لهذه الصبرورة شوري (قوله) ولا يضر بطرما عن رضه) أي في دوام صحة الرهن أي لا يقتضي افساخ الرهن مر (قوله كرا بابل) الاولى أن يقول كرا بابل يرشوري لان الابتال هو الذي عرضه للفساد وقال البرمادي قوله كرا بابل مثال للرهن الذي طرأ عليه معارضة للفساد فلا يبال كان الاول كرا بابل مر اهـ ومثل هذا ما لمرض الحيوان مرضاً مخوفاً فيجبر الراهن على بيعه ويكون ثمنه رهناً فلو قال الراهن انا ابدل القيمة لتكون رهناً ولا يبيع فالظاهر اجابته كما قسم وقـل (قوله) لان ادم أقوى) الا ترى ان بيع الأبق بالطل ولو ابقى بعد البيع وقبل القبض يفسخ شرح مر (قوله) وجعل شو برى رهناً أي بانشاء عقد عـش وفي الشوري قـلـان الايجاب ان اثنين يكون رهناً من غير انشاء عقد (قوله: يصح رهن معار) ولو كانت العارية ضمنية لمحو رهنه عـش على ديني فقلت أنه كالأقضية رهنه حل ويجوز له الانتفاع بالمعار الذي رهنه لبقا العارية مر قال عـش ويشترط هذا الى أنه لا يشترط كون الموهن مسلماً للراهن بل يصح ولو معاراً (قوله) فيشترط ذكر جنسه) أي له يروى المعبر بالدين مضمون عن ذكر هذه الامور كأي الايجاب شو برى (قوله) وقدره وفي الجواهر لو قال ارهن عبيدي بمائتت صح أن رهنه بأكثر من قيمته حل (قوله) وصفت) ومن ذلك كونه عن دين القرض أو غيره فبالو كانه عليه فلا بد من تعيينه حل (قوله) واذا عين شيئاً من ذلك ولو بأن يدين له زيداً فبرهن من وكيله أو عكسه على ما عناه بعضهم أو يميناً على محجور وغيره من بـكـايـه برماوى (قوله) لم تجز مخالفته) فلو خالف بزيادة بطل في الجبيع لا الزام فقط خلافاً للسبكي شو برى (قوله) نم لو عين له قدراً) استمدك على قوله ولو ادا عين شيئاً قال حل وعلى قياسه على أنه لا يجلو فرهن باقل منه جائز ولو عين فيه شيئاً بيقيناً لا يجوز اختلاف الفرض لان المعبر بقدره على تخليصه في الزمن الذي عينه دون غيره انتهى (قوله) فرهن بدونه) أي من جنسه فلو استأجره لبرهنه على ما عـد بـتـار فرهنه على ما قدره لم يجز اهـ حل وكذا لو طلب منه لبرهنه عند غيرته فرهنه عند ثقته لانه قد يكون له غرض لسهولة معاملة غير الثقة ومثلها لو استأجره لبرهنه على حال فرهنه بمؤجل برماوى بزيادة (قوله) ولا ضمان) أي ولو كان الرهن فاسداً لانه يستفاد من الاذن للراهن بوضع الموهن تحت يد الميرتن حل لان وان بطل انصوص وهو التوثيق لا يبطل العموم وهذا ان المالك يوضع تحت يد الميرتن برماوى (قوله) ولا تفتقيد الميرتن) أمالفتق عند الراهن قبل الرهن • وبعد ما بعدا كما كفيضته كثر العوارى حل (قوله) ولا على الميرتن) أي مالكة والا يمكن هذا الرهن متى ما قبله قبل الرجوع فيه لعدم لزومه (ولا ضمان) على الراهن (لوتق) ليسقط عن ذمته ولا على الميرتن لانه أمين

ما لم يقصر امان قصر ارضنا **(قوله ويبيع برجاعة الخ)** هو بكسر اليا وسكون الياء وهذا أظهر من قرأه
بفتح الباء وضم العين وقد نقل العلامة السمرى هنا فقال لنا صرهون يصح بيعه جزأين بغير أن المرهن
وصوره استمراريًا لبرهته بشرطه فعمل ثم اشتراء المستعير من المبيع بغير أن المرهن لعدم تقويت
الوثيقة وهو الواجب خلافًا للقبلي حيث تردد شرح حر عشي وقد نكث ذلك بمضمون بقوله
عين لنا صرهونة قد صححوا • بيعها من غير أن المرهن

ذلك معارضة المبيع من • من استأجر الرهن فارهن

والرد بقوله بيع برجاعة مالكة أى يبيعه الحاكم برجاعة مالكة له بقضيه فإن يأذن في بيعه مع
قهرًا عليه وبعبارة أصله مع شرح حر فاذا حصل الرهن أو كان حالاً أو مهلاً للمرهن فإن طالب ربه
واستع من أداء الدين وبيع المالك للمبيع لأنه قد يفسد ملكه **(قوله بقدر يتفان)** أى يتناع
الناس يتله والابن كان كثيراً لا يتناع به فلا يصح البيع عباب **(قوله وشرط في الموهون به)** أى
عليه قاله • معنى على أوسية وقوله ليصح الرهن دفع به ما بقا الشرط أو امتنع كون المقود
والعبدات والموهون به ليس واحداً منها فكانه قال شرط صحة الرهن الخ عن **(قوله ديناً)** قال
الخطيب ومن هنا يؤخذ بطلان ما جرت به عادة بعض الناس أى بطلان الشرط لا يوقف من
كونه يفسد كباو بشرط أن لا يمارأ ويخرج من مكان يجس فيه الابرهون به صرح الماردي
وإن أفتى القفال بخلافه وقال السبكي أن أراد الوقت الرهن للقوى وهو أن يكون المرهن تذكراً
لا جبراً ومصح وكذا أن لم تعرفه ارادة ويحل على القوى تصحيحها للكلام ما مكن وهذا هو
المعتمد من غير **(قوله ولو منفعة)** وصورتها أن يقول شخص آخر أؤت ذنك حتى حال
المكان الصلاني باجره معينة أو في ذمته ويدفعها له في المجلس أو يأخذ منه رهناً على المنفعة **(قوله)**
فلا يصح الرهن **(يعني)** أى على عين بان يسجره عيناً أو يأخذ عليها رهناً وقوله لا يمتنع أى ولا على
منفعة قاله في الموضوعين معنى على كان يؤجر دابة أو يأخذ منه رهناً على منفعته فإنه لا يصح لأن
منفعة العين المبيعة ليست ديناً **(قوله ولو منفعة)** الغاية الرد **(قوله لانه)** أى العين ومثلها
منفعتا والمناصب أن يقول لانهما إذا ادعى عدم الضحة في العين ومنفعتها **(قوله وافرقت منعتها)**
الخ غرضه بهذا الدعى التعيف القائل بصحة الرهن كالضمان وبعبارة شرح حر وإثبات بيع
كفهاها ورفق الأول بان الضمان العين من بقدر على تخليصها فيحصل المطلوب بالثمن وحصول
العين من ثمن المرهون لا يتصور لانها لا تستوفى من ثمنه **(قوله بان ضماها لا يجر الخ)** وصورتها
أن يضبط شخص دابة آخر فيقول رجل للضوب منته ضماها على لأردها لك لانها مدامات باقية
لا بزم الضمان سوى الرد وانكفت نفسك الضمان ويصح الرهن على بدلها من القالب فيستوى
الضمان حينئذ مع الرهن اه عبيده **(قوله لو انتلف)** وكذلك لو انتلفت إضافة لا يضمن كما هو معلوم
لانه لم يضمن الرد والعين لا لابلل من ولانها لو انتلفت انتك الضمان وانما يقيد ببيان الفرق بينا
وبين العين المرهون عليها أما لو انتلفت فلا يصح ولا يفرق وبعبارة حر عشي قوله لو انتلف معقوب الضمان
لو انتلف وليس مراد ان الضمان للعين لا يفرم شيئاً بثلثها ولعله انما يقيد بذلك لان صورة الضمان لا تخاف
الرهن بعد التلغ بخلافه قبله فان الضمان لا يلحقه ضرر مدامات العين باقية والرهن يلحقه ضرر بدو
سبب العين المرهونة بيد المرهن **(قوله الى ضرر ولم الجبر)** الاضافة بيان وبعبارة حر قوله الى ضرر
دولم الجبر في المرهون لا الى غاية لانه كاعلت لا يمكن تحصيل العين ولا منفعته من ثمن المرهون **(قوله)**
قد اوصفتها أى بعينها **(قوله بانها)** هذا الحاجة اليه لانه لم يوجد لنادين غير ما بات حل **(قوله أى موجوداً)**

(وبيع المار) (برجاعة

مالكة في) دين (حال)

ابتداء أو بعد تأجيل (ثم

ربح) أى المالك على

الرهن (بجته) الذى بيع

به سواء أبيع شيته أم

بأكثراً أو بقل بقدر يتفان

الناس يتله (و شرط

في المرهون به) ليصح

الرهن (كونه ديناً) ولو

منفعة فلا يصح الرهن بعين

ولا يمتنعها ولو منمنوعة

كصخرة وبمعارة لانها

لا تستوفى من ثمن المرهون

وذلك بخلاف فرض الرهن

عند البيع وفارق صحة

ضماها لتدوان اشتراكى

التوفيق بأن ضماها لا يجر

لولا تنفك الى ضرر بخلاف

الرهن بها فيجر الى ضرر

دوام الجبر في المرهون

(مسؤولاً) للعائد قدرا

وصفة هو من زيادتي فلا

يصح الرهن بدني مجهول

كدها (بأن) أى موجوداً

(قوله روح الله لانها

لا تستوفى) لانه ان كان

الرهن على العين لم يصح

لانها مدامات باقية يجب

ردها وان رد على ما يجب

لمن بدلها في المستقبل

فهو رهن على ما يجب

اه قوينى

(لازما ولو لا) كالفن بعد

الزوم وأقبله فلا يصح

بنجوم كتابة لان الرهن

للتوثيق والمكاتبه النسخ

حتى شاء فقط به النجوم

فلا معنى لتوثيقها ولا يجعل

جعله قبل الفراغ من

العمل وان شرع فيه لان

طما فسخها فيسقط به الجمل

وان لم الجامل فسخه

وبعد اجرة مثل العمل

(وصح مزج رهن بنحو

بيع) كقرض (ان توسط

طرفين وتأن) الطرف

(الآخر) كقوله بئتك هذا

بكذا أو أقرضتك كذا

وارتنت به عبدك فيقول

الآخر ابنت أو اقترنت

ورنت لان شرط الرهن

في ذلك جائز فربه أولى

لان التوثيق فيما كد لانه

قد لا يني بالشرط واغتر

تحم أحد طرفيه على

ثبوت الدين لحاجة التوثيق

قال القاضي في صورة البيع

وبشر

(قوله ردها وصح مزج

رهن الخ) هل عمله اذا لم

الباع البيع أو يفترونه

فذن من خيارها

(قوله ردها الله ان توسط

الخ) خرج مالوا قال ارتنت

كذلك بعد ابشره فقال

قبل ورنت وما لا قال

بئتكذا وارنت عليه

كذا فقال رنت بئتك

أى الآن ولا يني عن عقد الدين إذ لا يلزم من القسمة الوجود والايهيم المعلوم معدوما شرح
 وفيه أنه فرق بين المعلوم والدين (قوله فلا يصح بحسب) كنفقة زوجته في الله (قوله لا يرد له
 ما لا) أى لا يرد الى الزوم بنفسه فلا يرد ان جعل الجملة آيل الى الزوم لانه بواسطة العمل لا بنفسه تأمل
 (قوله أو قبله) أى لا يجازى للمشتري وحده لانه يملك البايع الفنى حتى يرتن عليه (قوله والمكاتب
 له النسخ حتى شاء) ولا يقال باقى منه في البيع قبل الزوم لان البيع وشعه على الزوم فهو أقوى (قوله
 ولا يجعل جملة) صورة الجملة أن يقول من رده عيى فله دينار فيقول شخص اننى برهن وأأمرده
 وشئنا رده فله دينار وهذا رهن عليه أو من جاء به فله دينار وهذا رهن عليه (قوله وان
 لم الجامل) أى يلزمه اجرة مثل العمل ان ظهر أثر في العمل كأن جاءه على بناء دار مثلا فبنى بها
 فان لم يظهر أثر في العمل كأن قال من رده عيى فله كذا فشرع في رده شخص من غير ان يملكه وفسخ
 قبل ان يرد فلا يني عليه اه شيخنا (قوله وصح مزج رهن) قال في شرح التفتيح ولا بد من ثبوته
 الى صورة مزج الرهن بالبيع أو القرض بشرط تأخير أحد طرفي الرهن انتهى وبه يعلم ان المشتقة مستكنة
 أى من شرط التوثيق فلا حاجة الى التخللات والشكافات شوبرى واستفيد من منيع النصف أن
 الشرط وقوع أحد الطرفين بين شئ نحو البيع والآخر بعدهما فيصح اذا قال بئتك هذا بكذا ورنت
 بعده فقال بئتك ورنت ولو قال بئتك وأقرضتك بكذا على ان رنت بكذا على ان رنت بكذا فقال اشترت
 أوزيت أو أباستوت ورنت وصح كما رجح ابن القرمى ومن صور المزج أن يقول بئتك بكذا ورنت
 ورنت به الثوب فيقول بئتك ورنت اه من شرح (قوله فيقول الآخر) ولو اقتصر على
 قبل البيع لم يصح لعدم المطابقة اه شوبرى (قوله لان شرط الرهن في ذلك) أى في نحو البيع (قوله
 لانه) أى المشتري أو المقرض للمطوعين من المقام وقوله قد لا يني بالشرط أى بخلاف المزج لا يمكن
 من عدم الوفاة الا يصح أن يقول قبلت البيع وايقول ورنت اذ لو فعل كذلك بطل عقد البيع
 لعدم توافق الإيجاب والقبول (قوله واغتر تقدم أحد طرفيه الخ) جواب عما يقال أتم قد شرطتم
 في رهنه ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكمت صحة الرهن مع أن الدين غير ثابت لانه لا يثبت الا
 بنجوم صفة البيع فأجاب بقوله واغتر الخ وقوله قال القاضي الخ جواب آخر عن هذا الاشكال وحاصله
 أن الدين ثابت قدرا وأن الرهن انعقد بعد الثبوت قدرا أيضا شيخنا قال ابن قاسم قد يقال بل
 الطرفان جميعا مستندان في صورة القرض بناء على أنه انما يملك بالقبض اذ قضى توقف الملك على
 القبض توقف ثبوت الدين عليه اذ كتب بئتك بدون الملك الآن وبور ذلك بما اذا وقع القبض بين الطرفين
 بأن غلب قوله أو قرنت هذه الراهم تسليمه له وقدين مع ملكها هذا التسليم قبل تمام العقد لان
 يقال كفى ملكه مع تمام العقد فيصدق أنه لم يتمم الأحدا لتعين سم (قوله لحاجة التوثيق) أى
 التاكيد والا فالتوثيق يحصل بالاشتراط مع تأخر طرفيه اه ح (قوله قال القاضي) لاحاجة اليه
 مع قوله واغتر الخ وبعبارة (قوله بئتك كلام القاضي والايه عدم الاحتياج لئلا يفتقر رده
 له ملكه ما لا يغترار التقدم فيه لحاجة بخلاف ذلك لا بد منه فيه وقد يقال في الجواب عن الشارح
 ليس مراده أن هذا يحتاج اليه مع قوله واغتر الخ بل المراد حكاية قول آخر لوجه الصحة مقابل قوله
 واغتر والى أن الجمهور اغترروا مثل هذا أو كفتوا به ومنهم من قال تمام السيقه مقدر قبل
 طريق الرهن فكان صفة الرهن لم يقع الا بعد تمام صفة البيع عى فهو جواب ثان فاولى الاتيان

وجوب الثمن وانقاد الرهن
عقبه كالقول أعنت جبهك
عنى على كذا فأعنته عنه
فانه يقدر للثمن على يتيق
عليه لاختنا الفتى تقدم
الملك ويسير بمذاكرتهم
مما ذكره (د) صح (زيادة)
رهن) على رهن (بدن)
واحد لانه زادة توتعه فهو
كالرهن بماء (الملك)
أى زادة دين على دين
برهن واحد وان وفى بما
فلا يصح كالأصل رهنه
عند غير الرهن وفارقها
قبله بان هذا شغل مشغول
وذلك شغل فارغ نعم يجوز
العكس فالرجوع للرهن
فداء الرهن بدين الرهن
ليكون رهنه بدين وفداء
وفى الأول فحق الرهن عليه
بشرطه ليكون رهنه بالدين
والنفقة (ولا يلزم) الرهن
(الايقضية) بمصر في باب
المبيع قبل قبضه من ضمان
البائع (بأن) من الرهن
(أو اقباض) ستمن زياتى
ومعلوم أن عمل ذلك اذالم
يرض مانع فلو أن
أقبض بدين أو اقضى عليه
يجزئونه والزوج انما هو
في حق الرهن والقبض
والاذن أو الاقباض انما
يكون (نعم يصح عنه)
الرهن فلا يصح شئ منها
من غيره كمنه ويجوز
ومعجوز عنه

بلوا وكان يقول وقال القاضي (قوله وجوب الثمن) أى ثبوته (قوله) وانقاد الرهن عقبه أى
الوجوب وهذا التقدير لا يقع في القرض لانه لا يملك الا بالقبض فيحتاج القاضي في صورة الرهن
الى التوجيه السابق كإقراره شيخنا (قوله) وصح زيادة رهن) هذه تناسب قوله تباين نظر قوله
لا عكس به لوصح لكان رهنه على ما لم يثبت (قوله) أى زادة دين على دين برهن واحد) في هذا
نصرح بأن محل البطلان اذ رهنه بانما ع ارادة بقائه رهنه بالاول وأما لو ردها إلى من أنفس
الاول أو يصرح بالفسخ المذكور وصح وكان فسخ الاول كسأى في حل قال هر ومن هذا للرهن
الوارث التركة التي عليها الدين ولو غير مستغرق لمان غير المثلت بدين آخر فانه لا يصح الرهن عليه
الجاني ونظر لالرهن الشرعي منزلة الجعلي نرح هر (قوله) بأن هذا شغل مشغول) أى فهو نقص
من الوثيقة لانه صار بعضها رهنه على الدين الآخر وقوله وذلك شغل فارغ أى فهو زادة في الوثيقة
شرح هر ويقتضى أن يزداد في الصلة بأن يقال بأن هذا شغل مشغول أى لغير ضرور فحققت لا يرد
ذكره في الاستدراك وبعبارة حل قوله مشغول والمشغول لا يجوز شغله لغير ضرورة فلا ينافي ان
الميد الجاني اذ اجبى جنابة أخرى تتعلق برقبته كالاولى وما سبأ في كلامه اه (قوله) فداء الرهن
بدين الرهن) فلو فداء بلاذن فهل يصح القبض لفداء ويكون مستحب به كمن وفى دين غيره بفداءه
أما بطلان الرجوع على المدفوع به بمادفة فغير نظر والآخر الثاني لانه انما أدى على من ظن الصلة وان
يصرح به هو بالدين وليس اذ اشترط ذلك عند الدفع للجنى عليه عى على هر (قوله) ليكون رهنه
بالدين والفساد) وقوله بالدين والتفقه ظاهره ولومع الجمل بقدر الفداء والتفقه الاذن وقد يلزم
ويقتصر الجمل بحافظة على صلحة حفظ الرهن حج شورى (قوله) بشرطه) أى الاتفاق أى بشرط
الرجوع فيه وهو ان ذلك المالك أو الحاكم عند تدمير الاذن من المالك وانظر هل يشترط بيان قدر النفقة
لان شرط للرهن به كونه معلوماً أو يقتصر هذا الوقوع بما كل محتمل ولعل الاول أقرب شورى
وعى ولا بد من علم الأيام التي يفتى فيها أيضاً ليكون المرهون عليه معلوماً كقوله حل (قوله) ولا
يلزم الرهن الا يقضيه) فلو أقبض المرهون ولم يقصد أنه عن الرهن فوجهاً لا يرجع قال هر
والمعتمد أنه لا يقع عن الرهن سم عى وهل يكتفى بقبض المشترك بين الرهن وبين غيره فبأن
ذلك الغير ولا بد من اذن ذلك الغير ليلزم الرهن للقول عن السبكي أن اذن الغير بدفع الام لا يلزم
الرهن وفى الاعاب خلافه حل قال عى على هر ولو اختلف المالك والرهن في الاذن لم يقع به
عليه أو رهنه وعنده فالظاهر تصديق لذلك لان الاصل عدم الاذن وعياه فاذانف المرهون من
بأقضى التيم اه (قوله) أن عمل ذلك) أى عمل كون الرهن يلزم بالقبض بالاذن وبالاقباض كإقراره
شيخنا لكن لا يتناسب قوله لم يجزئونه والتناسب أن يقول لم يلزم بقبضه وبعبارة هر بعد قوله
يصح عقده فلا يصح من يجوزون ولا من وكل رهن من أو اقضى عليه قبل اقباضه وكذا ولا من
مرهون اذ ذله للرهن أو اقضى فطر ذلك قبل قبضه (قوله) اذالم يرص مانع) أى قبل وجود القبض
وقوله وأقبض أى شرع في الاقباض وقوله بغير الخ أى قبل قبض المرهون (قوله) لم يجزئونه) أى
ولا يلزم اذ اقبضه لانه يلزم من عدم الجواز عدم اللازم فانه مع ما يقال الاولى أن يقول لم يلزم لاجل القبة
(قوله) والزوج انما هو في حق الرهن) أما المرهون لنفسه فلا يلزم الرهن من حقه وقد يتصور فسخ
الرهن الرهن بعد قبضه كأن يكون الرهن مشروطاً في بيعه ويقبضه قبل التفرق من المجلس ثم يفسخ
البيع فيفسخ الرهن تبعاً كقوله الرافى في باب الخيار شرح هر والزوج مستأنه قوله انما هو في
أو منصوب معطوف على اسم أن أى ومعلوم أن اللازم الخ أو يجوز عطفه على اسم الإشارة أى مسلم

(د) أي القاض (الاية ثيرة) فيه كالعقد (الاية) (مقبض) من رهن أو ثابته لا يؤدي الى اتحاد القاض والقض فلو اذن الرهن لتغير في الاقباض امتنع اثبات في القبض بخلاف ما اورد في الرهن فقط فتعيرى بالمقبض أو لم في تعيريه بالرهن (د) لا اية (رقبة) لاستقلاله باليد والتصرف كالاجنبي ومثله بعض بينه وبين سيده مهاباة ووقت الاية في توبته (ولا يلزم رهن ما يد غيره من) كودع ومضوب ومعار (الاجنبي زمن امكان قبضه) أي المرحون (واذن) أي الرهن (فيه) أي في قبضه لان اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للقض عن المراد بمعنى ذلك منه من الاذن (ويبره عن ضمان يد ابداعه لارتبائه) لان الايداع اتمان ينافي الضمان والارتبان توثق لا ينافيه فانه لو تصدى في الرهن صار ضامنا مع بقاء الرهن بحاله ولو تصدى في الوديعة ارتفع كونها ودية وفي معنى ارتبائه قراض وتزوجه واجبرته وتوكيله وبراءه عن ضمانه وتعيرى في هذه والتي قبلها بما ذكر أعمر مما عبر به (ويحصل رجوع) عن الرهن (قبل قبضه) يتصرف بزل ملكا

(٣٧١)

أي القبض ولو كان رقبته أو بالان يدوم كيد (الامكانية) تصح اياته

أن عمل الزوم له قوله ولا القبض مبتدأ خبره قوله انما يكون الخ اشارة الى أن قول المتن عن صح عدمه متعلق بكل من الثلاث اه (قوله) أي للعائد مطلقا اية غيره فمأى في القبض والاقباض وبمنهم خص العائد للرهن بدليل ما بعده وعبرة به ويحرم في أي في كل من القبض والاقباض التباينة لكن لا يستتبع الرهن في القبض رهنها اه والمراد بالغير من صح قبضه يخرج نحو محجور السه كافي عرش (قوله) امتنع اثبات في القبض أي اية للرهن كلام الرهن والغير وقوله ولا باقير فبقاى ولا أن يثبت للرهن في القبض رقبتي القبض وانما صح توكيله في شراء تقسم مولاة لتتوف الشارع لعتق فم نظروا في ذلك الى تزيل العبد منزلة مولاة في ذلك اه حل وقوله وانما صح الخ مع أن القياس أنه لا يصح لان توكيل العبد توكيل لسيده فكأنما وكل العبد وكل سيده فصارا لثامنا (قوله الامكانية) أي الصحيح الكتابة اخذنا من التعليل شوري (قوله) ووقت (الاية) الاولى القبض وقوله في توبته أو توبة السيد لم يشترط عليه القبض فيها وقض في توبته حل وعبرة به ومثله للمضمان كان يمتنع بين سيده مهاباة ووقت القبض في توبته وان وقع التوكيل في توبته السيد ولم يشترط فيه القبض في توبته (قوله) ولا يلزم رهن ما يد غيره (منه) أي اه (قوله) واذن عتقه على معنى لا على زمن بدليل قول الشارح والمراد الخ أي فلا بد من اذنه بالتعليل ولوقته كان أظهر (قوله) والمراد الخ قيل لو قسم الاذن في المتن على معنى لثامنا ذكره تأمل وفيه شيء (قوله) ويرى الشخص الذي عنده شيء مضمون ضمان يد كالمضوب ابداعا على ابداع المال له فهو مصدر متصرف للمفعل بعد حذف القاض (قوله) ابداعه أي ابداع الشيء المضمون المفهوم من ضمان (قوله) لارتبائه أي لارتبان الشخص ليا فهو متصرف للمفعل أيضا وحذف الفاعل وكذا يقال في قراضه وما بعده وهذا هو المقضى لانه هذه المسئلة في باب الرهن فلو قسم الارتبان بان يقول ولا يبره عن ضمان يد ارتبائه بخلاف ابداعه كان أنسب كإكمال الاصل وإعلام أنه لا يضمن ضمان يد الا لأربعة فمضوب للمار والتمام والمقبوض بالثراء الفاسد وما عداها يضمن بالمقابل حذف (قوله) فراضه انهم تصرف في مال القراض يرى كسائتي في ابداله نفسه باذن مالكه والاعن بد شرع الرض رضى وكذا اذا تصرف فيه بعد توكيله فانه يبرأ من ضمانه (قوله) وتزوج بان كان أمته (قوله) وتوكيله أي في بيعه مثلا (قوله) وبراءه عن ضمانه لانه ابراء عما لم يجسبه لانه ابراء عن عين والا براء انما يكون عن دين ويصور اجتناع القراض والعارية في اعارة التفاضل بين أوله والآخر على طبعه وانما تصرف فيه يرى منه حل ودر (قوله) ويحصل رجوع عن الرهن والمراد بالعقد (قوله) يتصرف بزل ملكا كنعو بيع بناؤ بشرط الخيار للشترى وكذا بالبيع ولما هو وعبرة عرش على به مد بقوله كبيع وظاهر أن البيع رجوع وان كان بشرط الخيار بناء على ما يأتي في الحبس والرهن قبل القبض لان ترتب الملك على البيع بشرط الخيار الاول ظاهر بناء على ما يأتي في الحبس والرهن قبل القبض لان ترتب الملك على البيع بشرط الخيار أقرب من ترتبه على المشتري قبل القبض لان البيع بشرط الخيار آيل الى الزوم بنفسه ولا كذلك اية

(قوله المضوب) وللغائب

اجبار الرهن على ايقاع

ولو قاله انما في أرواستك أو ودعتك قال صاحب التذيق في كتابه العليق يرى وليس الرهن لاجباره على رد للرهن اليه

ليقرع به عليه ثم يستدعيه من الرهن بمحكم الرهن فلا غرض له في براءة فذمة للرهن اه شرح به

وعلى فقول المصنف يصرف يزيل ملكه عنه بقرينة زوال الملك أو تصرف حوسب زوال الملك
 اه **(قوله كيهتم بقضية)** أي مقبوض متعلقه وهو الموهوب وقيد القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم
 لهما رجوع ولو بلا قبض وتقييد الشيخين بالقبض كونهما متعلقين لا يزيل الملك حقيقة وشل
 الرهن ما لو كان مع الرهن وهو كذلك فيكون فسخا للرهن الأول قل **(قوله وهرن)** أعاد العامل
 انشأه على استقلاله أي فليس مطلقا على الحبة لان هذا لا يزيل الملك بل على تصرفه به يسقط ما قد
 يتوهم أنه لو قال كيهتروهن مقبوضين لكان أخصرا أي لانه لا يصح عبارة ع ش أعاد العامل لولا
 يتوهم أنه بما يزيل الملك **(قوله وقضية)** أي قضية التقييد بأن ذلك أي للذكر من الحبة والرهن
(قوله وهو موافق لتخرجه الر بيع) أي لا استنبطه من كلام الامام الثاني من أن رجوع الاصل
 فيها وجه لفرعه بهت لغيره لا يحصل الا قبضه للموهوبه بخلافها بدون ذلك فانها لا تكون رجوعا عن
 الحبة لفرعه قطعا فان الموافقة لها لا لا يحصل الرجوع عن الرهن بما ذكره الا قبضه والتخرجه أن
 يكون في المسئلة قول الجتهد فيخرج منها إلى مسئلة أخرى نظيرة لها وأشار ابن السكيت إلى ما
 التخرجه بقوله وإن لم يعرف الجتهد قول في المسئلة لكن عرف في نظيرتها فهو قوله الفرج فيباع
 الاصح اه وهو ما له كأوجهه شارحه وسواشبهه أن يكون هناك مشكلتان متباينتان قبض
 الجتهد في كل على حكم غير مانص عليه في الأخرى فيخرج الاصحاب في كل منها قولا آخر استنبطه
 من النص في الأخرى ومثاله نص الثاني في الرجوع عن الرهن بهتروهن على أنه يحصل الرجوع
 بهما ولو بلا قبض ونص في نظيره هذه المسئلة وهو وجه الاصل لفرعه على أنه لا يحصل الرجوع عنها به
 أخرى وأرهن الامع القبض على قول تخرجه الر بيع في مشكلتنا الثانية قولا آخر وهو أنه لا يحصل
 الرجوع بهما الامع القبض استنباطا من النص في مسئلة الحبة لفرعه ومتنصى الثاني أن الر بيع
 خرج للثاني في مسئلة الحبة قولا بأنه يحصل الرجوع بهما ولو بدون قبض استنباطا ما هنا لكن
 ينافيه قول مدر في الحبة أنها قبل القبض لا تكون رجوعا قطعا **(قوله وصورة في الأخرى)** هو المشد
 فيكون القبض ليس قيدافهما **(قوله لنظيره في الوصية)** أي ذبا لو أوصى لشخص بهذا العدم
 وبه لمصر فيكون رجوعا عن الوصية وإن قبض الموهوب له **(قوله وهو في الأخرى)** هو قوله وقضية
 أن ذلك الخارج والثاني هو قوله لكن قل السكيت الخ ع ش **(قوله له يوجد فيها قبول)** بل مجرد الإيجاب
 وهو فيها مضمين لان هتته متوقفة على التبول والقبول لا يصح الا بعد الموت خو برى مع زيادة **(قوله)**
 بخلاف الرهن فإنه لا بد فيه من القبول لإيجاب بأن الرهن وإن وجد فيه قبول لا يكتفي به فله
 لزومه لكونه قبل القبض فيبطله بمجرد الحبة والرهن للغير وإن لم يقبض ذكر شيخنا لما أبطل
 ولما بطل ما يطاهر كل تصرف يتم ابتداء الرهن إذا طرأ قبل القبض أبطله وكل تصرف لا يتم ابتداء
 الرهن إذا طرأ قبل القبض لا يبطله الا الرهن والحبة وهذا إنما يصح عند من يقول بعدم اشتراط القبض
 كشيخنا المذكور فليحذر حل ولا رد عليه التخصر والابق مع أنها يحتاجان إبداءه ولا يبطله إذا
 طرأ قبل القبض لأنها ما بداخلين في التصرف وقوله الا الرهن والحبة ومثلهما البيع بشرط التأجيل
 لغير المشتري والكتابة الفاسدة والحجاية الموجبة لال ع ش على مدر **(قوله وكتابة)** ولو فسد ك
 في الشورى مدر والفرق بين ما هنا وما تقدم فيها أن أبا مكانه في القبض من اشتراط كون
 الكتابة صحيحة أن المدار هنا على ما يشعر بالرجوع وذهب على الاستقلال وهو لا يستقل إلا إذا كانت
 الكتابة صحيحة ع ش **(قوله وإحبال)** أي منته أومن أصله والاولى وجب لبطل ما هنا ثبت
 لإحباله أو باستبدال ما به ولو في المبر كما قاله ع ش على مدر أو أطلق الاحبال وأرسل ما بطل

(كيهتم بقضية) (زوال محل)
الرهن (وبرهن كذلك)
 أي مقبوض متعلق حتى
 الغير وتقيدهما بالقبض
 هو ما جزم به الشيخان
 وقضية أن ذلك بدون
 قبض لا يكون رجوعا
 وهو موافق لتخرجه الر بيع
 لكن قل السكيت وغيره
 عن النص والاصحاب أنه
 رجوع وصورة الأخرى
 وهو الموافق لنظيره في
 الوصية وعلى الأول يفرق
 بينهما بأن الوصية لم يوجد
 فيها قبول فليست في الرجوع
 عنها القبض بخلاف
الرهن (وكتابة وتدير)
 وإحبال لان متوردها
 الحق

وأنه لا يوطء (لا يوطء) لعدم منافقتها له
(و هو منافق) من رهن
أوسرهن (و هو منافق)
والجواب أن معنى الرهن
فلا يرتفع بذلك كالبيع في
زمن الخيار فيقوم في
الموتورة (الرهن) والمرفق
مقامهما في الاقباض
والقبض وفي غيره من ينظر
في أمر المجنون والمغنى
عليه (وتخسر) لعدم
تخسره بعد قبضه
للقوم بالأولى ولأن حكم
الرهن وان ارتفع بالتخسر
عاد باقتساب الغير خلا
(والباقى) لرقبتي الحاقه
بالتخسر (وليس الرهن
مقبض رهن) لثلاث راسم
الرهن (د) لا (وطء)
لخوف الاحبال فيمن يحبل
وحدا للباب في غيرها (د)
لا (تصرف بزيل ملكا)
كوقف لانه بزيل الرهن
(أو يتصرف بزوج)
وكجارة والدين حال أو
يجل قبل انقضاء مدتها
لان ذلك ينقص القيمة
ويقل الرغبة في فان كان
الدين يعمل بعد مدة الاجارة
أو مع فراغها جزأت الاجارة

(قوله فانها تصح) ومع حل
الرجعة لم يحرم عليه الوطء
بعدها وكذا التمتع حيث
خشى الوطء كغيره بل ولو
اكثر اهداها الرهن ولو ساد

استعمالا للصبر أثره فيتمهل ما لو استدخلت منبها لغيره وأرسلت عليه وبه أتدفع ما قبل كان
اللاقى التعبير بالجل (قوله وهو منافق الرهن) أي مضعفه حيث يهدم القبض فلا يراد أن الاحبال
بمداقبض لانه ينافيه كباقي (قوله لا يوطء) أي بلا احبال لانه لا يستعمل وقوله وتزوج لانه لا يتعلق
له بورد الرهن بل برهن الزوج ابتداء جائز سواء كان للزوج عبدا أو أمة حر ومعنى كون هذه
أوسرهن أي أدركها أو يوكل أحدهما حر (قوله ويستهون وانما) أي أوجر عليه بفسه
أو نكح شرح حر (قوله لا يوطء) قد يمنع هذا التعليق لان معنى مصرف القابل للزوم إنما
يكون في العقود التي تزم بنفسها بصرف المانع كالبيع بشرط الخيار فإذا احتضى الخيار ثبت بنفسه
والرهن إنما يلزم بالاقباض الآن يقال هو بالنظر القالب من أن الرهن اذ ارهن القالب عليه أن يقبض
العين الموهوبة ع (قوله فلا يرتفع بذلك) أي بالموت وما بعده (قوله فيقوم في الموت ورتة
الرهن الخ) ويستند لا يتقدم الرهن به على الفراء لان حكمه يتعلق بعين التركة بالمولد كذا قاله
الشيخين وروى أن الرهن يتعلق حكمه بالموت قبل الموت لجرى ان العقد حل (قوله ولو لم يمس عليه)
المعد انتظارا فانه ثلاثة أيام اه ح (قوله حل كلامه على ما إذا أيس من افاته أو زاد على
ثلاثة أيام (قوله كخسره بعد قبضه) الكاف للقياس بدليل المصنف وهو قياس أدون فقوله
وكخسره عقلا أو وقوله ولا يلزم على تانية (قوله ولا يسم الرهن) وهو التوثيق (قوله عاد) أي
يعود بقتلها بغير خلاف من هذا أصلا أنه لا يصح قبضه حال التخسر فان فعل استوفاه القبض بعد التخلل
لفساد القبض حل قال حر لكن يادام خرايو بعد القبض حكم الرهن بالحل لخروجه عن المالبة
فإذا تخلل عاد الرهنه وولقب القبض (قوله وابق رقيق) ظاهره وإن أيس من مودود ينفى في
حينئذ لم يطالبه الرهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة بعد كالتألف ع ش على حر (قوله الحاقه)
بالتخسر) بجامع أن كلامهما انتهى الى حالة تمتع ابتداء الرهن قاله الجلي شوبرى وهذا الجامع يقتضى
أن كل من التخسر واللاق بزيل الرهن كاعلم من الضابط الذي ذكره ع ش مع أن الفرض أنهما
لا يربطانه فالأولى أن الجامع مرجعا للصدق كل (قوله وليس الرهن الخ) أي لا يجوز له ذلك ولا ينفذ لا
مأبى إلى بخلافه قبل القبض فيجوز التصرف سواء حصل به الرجوع أم لا شيخنا وقوله ثلاث راسم
الرهن في المصباح حته زحمان باب تنفع دفعته في راسم بفتح الحاء وكسرها أي لثلاث يكون سباني
مراضته (قوله ولا يوطء) أي للمصر وتزوج بالوطء لا يستعمل فلهذا كباقي في نم لو نكح الزنا ولم
يعاها نه وطء فانها بطلانها كالمطهر قاله الأذرى وخرج بلوط بغيره التمتع خان خوف الوطء اذا تمتع
سواء بالوطء وصداها بغيره بالشرع واستظهره حر ع ش (قوله أو يتصرف) بفتح اللام التحنية
وسكون النون وضم ما بعده هو موافقة لقوله تعالى لم يتصرفكم شيئا (قوله كخسره) سواء العبد والامة
تخلله كان للدين قبل انقباضه بالحظ وقضية العلة خلاه لان ذلك لا يقلل الرغبة فيه ولا ينقص
القيمة بل هو كالباع دون من للدين بقدره يتناهي به وعلى الأول يوجه البطلان ببقاء بدل المتأخر حاقه
بمداقبض المدة ع ش (قوله فان كان الدين يعمل بعد مدة الاجارة) أي ولو احتملا بأن احتمل
حله قبلها وبمداقبض بان كانت الاجارة مقدرة بعمل كتناه وشياطة وقوله جزأت الاجارة أي ان
كان للتأخر عدلا أو رضى الرهن بيه ح (قوله وانما ظهر في عمل الاضرار وهذا قاله جازت
فلو فرض حلول الدين قبل فراغها كان من الرهن فالاصح أنها تبقى الاجارة بحالها وينتظر

اعتناؤه لان الذي يغتفر دوما فيضارب مع الغرام بدبسه في الحال و بعد انقضاء ما يقضى بالدين
من الرهن شورى روى بصبر الى انقضائها **(قوله)** يجوز ان تصرف المذكور مع الرهن اكن
لا يجوز الرهن منه الا بعد فسخ الاول بخلاف البيع فانه يجوز مطلقا سم **(قوله)** من هذا التصرفات
أى المزايا للكل أو المنقصة بقرينة تبينه حل **(قوله)** الاعتناق موسر أى وقت الاعتناق وكذا
الاياد والاقدم عليه جائز كما صرح به مدر في شرحه وانظر هل منه اقدم للمور على الوطدان
غايته الاحبال واحاله نافذ كاعتاقه يظهر الآن لم يزمه من لكن قيده بما اذا قصبه الاياد
وحيتضد ينصرفون ولم لا يجوز الوطد خوف الاحبال في المعسر سم وقد يفرق في الاعتاق
والاياد بان الحرية ناجزة في العتق أقوى نظرا لتأخر الاحبال كذلك الاحبال فانه منظر ولا يخصص
ويؤيد أن العتق الناجز هو المتفاوت اليه أنه لو باع العبد بشرط اعتاقه منجز صاح أو غير منجز
كاعتاقه غدا لم يصح ع ش **(قوله)** بصرية اعتاق أحد التركيبين لان الرهن والرهن كأنهما يشتركان
في الرهن **(قوله)** لغو العتق حالا أى بالنسبة للاعتاق وقوله أما لا بالنسبة للاياد شورى وهو
علة للعلم مع علته أو علة لقوله تشبها ولو ارد على هذه العلة الاحبال المعسر واعتاقه فقتضاها أيها
ينفذ أن يأتدافه بقوله مع بقا حق الوثيقه في **(قوله)** ثم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة غيره لانها
وقع وبوال الغير وكان بعض كان يحوال الأكان به وهو ممنوع منها فكان كان الضمير هو الرهن يجر
لان ما ذكرنا من كراهته وينفذ عن كفارة اه حل **(قوله)** المور بقبضه للرهن بقبضه يمتنع
القبض اعتبار بصره باقل الاسمين من قبضة للرهن ومن قدر الدين وهو كمال الزكفي يمتنع
ع ش سواء كان الدين حالا أو مؤجلا على المعتمد كإقالة الزايد وقوله المور بقبضة للرهن أى
فاضلا عن كفارة يومه وليلته يحتمل ضبطه بمائى الفطرة اه شورى وفي قل على الجلال والاراد
بمن يتك قدر ما يفرم زيادة على ما يترك للفلس **(قوله)** نفذ قبضاً بصر بقبضة هذا يجري في العتق
والاياد فينفذ الاياد في البعض فيعتق بموت السيد والبعض الآخر يباع في الدين كقراره شيئا
(قوله) وتكون رهنا مكانه بغير عقد اه عيرها بالتأخر وفيما يأتى في قوله غرم قبضتها وكأن رهنا
مكانها لمضى له لان ما يأتى تحقق فيه وجوب القيمة عليه بموت الامة وأما هنا فالاحبال بجره
لا يستلزم كونها رهنا لجواز عرض ما يقضى عدم بيع الامة بعد حلها وبيان ما يقضى فساد العتق
فناسب التعبير فيه المستقبل المحتمل لعدم الوقوع ع ش **(قوله)** وقبل الرهن بقبضه فساد العتق
كون القيمة قبل الرهن دينا ما تقدم من امتناع رهن الدين لان الرهن انما يمتنع رهنه ابتداء وقبضة
ذلك تقدم للرهن بذلك على الغرام وعلى مؤنة التجهيز لومات الرهن وليس له سوى قبول قبضة
اه حل **(قوله)** كالارض في ذمة الجاني كان قطع شخص يد العبد الرهن فان ارش اليه وهو من
قبضة يكون رهنا في ذمة الجاني قبيل الرهن وقبضة ذلك كالفائدة في الذي قبض اه شيئا **(قوله)**
المعسر أى وقت الاعتاق والاياد وإن أيسر بعد كافي حل **(قوله)** فلا ينفذ نفسه اعتاق ولاياد
ظاهره وان جوزناه الوطد بطرف الزايد هو ظاهره سم على حجة قول لا ياد الوطد ظاهر عدم القوة
لان في النفوذ قولنا خلق الرهن فليأمل ع ش **(قوله)** والدور حسب أى وإن ينفذ لئلا
لانهما تبه في ملكه حج بقوله من وطء الرهن أى ولو معسرا **(قوله)** لكن بغير اولى البكره
أى ما نقص من قبضتها بكر لو هذا استدراك على قوله ولا مهر عليه وبني عليه مع انما دخل في التبه
لانه يفرم قبضة بكر لئلا وهم سقوطه أو يقال هو راجع للمعسر فقط وعليه فقائه ظاهرا لانه يفرم
من عدم قو وداياده عدم غرم ارش البكره فبه على أنه يفرمها شيئا **(قوله)** ويكون رهنا أى

ويجوز التصرف المذكور
مع الرهن ومع غيره
بأن كباي (ولا ينفذ)
بجملة ش من هذه
التصرفات لتضر للرهن
به (الا اعتاق موسر
وابلاده) فنبدأ ننبينا
ط ما بصرية اعتاق أحد
التركيبين نصيبه الى
نصيب الآخر لقوة العتق
حالا أيضا مع فساد حق
الوثيقه بفرم القيمة كباي
ثم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة
غيره والمراد بالمور المور
بقبضة للرهن فان أيسر
ببعضها نفذ قبضاً بصر بقبضة
(ويفرم قبضة وقت اعتاقه
وابلاده) وتكون (رهنا)
مكانه بغير عقد قبضتها
مقامه وقبل الرهن يمتنع أن
يحمك بأنها رهونة كالارض
في ذمة الجاني وخروج
بالمور المعسر فلا ينفذ
اعتاق ولاياد وذكر
الرهن في الاياد من يادى
(والد) الحاصل من وطء
الرهن (حر) ونسب ولا
يفرم قبضته ولا عدم ولا مهر
عليه لكن يفرم ارش
البكره ويكون رهنا

(والذي ينفذ أي الاعتاق)
والإيلاء (فانك) الرهن
من غير بيع (فقد الإيلاء)
لا الاعتاق لان الاعتاق
قول يقتضي العتق في الحال
فإذا ردك والإيلاء فصل
لا يمكن رده وأما بيع حكمه
في الحال الحق الغير فإذا زال
الحق ثبت حكمه فان انك
بيعت له ينفذ الإيلاء الآن
ملك الامة (فومات
بالوادة) وهو معسر حال
الإيلاء ثم أيسر (غرم
قيمتها) وقت الاجبال
وكانت (رهنًا) مكانها
لانه تسبب في اهلاكها
بالاجبال بغير استحقاق
(ولو علق) عتق الرهون
(بصفة فوجدت قبل الفك)
لارهن (فكاعتاق)
فينفذ العتق من المورس
وترتب عليه ما فيه
لان التسليم مع وجود
الصفة كالتجيز (والا)
بأن وجدت بصد الفك أو
معه وهو من يادق (شد)
العتق من موسر وغيره
اذلا يبطل بذلك حق
الرهن (وله) أي الرهن
(اتساع) بالرهنون
(لا ينقصه كركوب وسكني)
تغير البحارى الظهور بركب
بنقته اذا كان رهونا
(البناء وغرس) لانهما
ينقصان قيمة الأرض نم
لوكان الرهن مؤجلا وقال
أبيد

القيمة (قوله) والذي ينفذ أي لكون كل من العتق والجعل معسرا الأول وقت الاعتاق والثاني وقت الوطء الذي منه الاجبال وظاهر كلامه الآتي أنه لو أيسر بعد ذلك لم ينفذ الإيلاء إلا ان انك الرهن بغير بيع حل وحيث بيعت أم الولد فالحق يجوز بطلانه شروط أن تضع ولدها لانه حر وأن ترسمه أبقا وأن توجد له مرفة تكفيه فإذا وجدت جاز التفريق بينهما لكون الولد موسرا اه ح (قوله) فاذر المراد به عدم نفوذه وقوله والإيلاء فعل لا يمكن رده بدليل نفوذه من السبه والمجنون دون اعتاقهما حل وقوله وأما بيع حكمه وهو عدم صحة البيع ومنع عدم صحة كسبته عن صحة (قوله) ملك الامة الخ فلو ملك بعضها فقد الإيلاء فيه وسريان كان موسرا حينئذ وكذا لو أيسر بعد فيها يظهر كذا في شرح الغاية شو برى (قوله) فومات بالوادة مفرع على محذوف تقديره هذا ان بقيت والا فترفعه على ما قبله غير ظاهر وقيل انه يقبيلتهوم المقتنى أي على كون الامة التي احبها للمسر باقية على الرهن من غير غرم قيمتها ان تمت بالوادة ولو وقع سوء بنية فانت بالوادة لم يجب عليه دينها لان الوطء سبب ضعف ولانها لا تدخل تحت اليد وأما أوجبنا الضمان في الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عليها والعلوق من آثاره وأدلتها اليد والاستيلاء والمرة لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت زوجته أمه كانت أو سرت بالوادة لتولده من مسر حتى شرح حر وخرج به ما لو كان الوطء بنفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت أمة ودينها دية خطأ ان كانت حرة ولما اختلف الواطئ والورث في موتها به فالصديق الواطئ لان الاصل براءة ذمة وعدم اللوث به لانه الغالب اه ع (قوله) وهو معسر) كأن التقييد بذلك لان المورس يلزمه قيمتها بمجرد الاجبال من غير توقف على موت بالوادة انتهى سم (قوله) غرم قيمتها أي اذا كانت مساوية للدين أو أقل والا فلا يبرم الا قدر الدين شيئا ح (قوله) ولو علق عتق الرهنون بصفة فوجدت أي سواء كان التسليم قبل الرهن بأن علق بصفة بعد حلول الدين قبلها واقتضى لم يبيع ووجدت الصفة قبل انفكك الرهن أي ان كان بعده ع (قوله) فينفذ العتق من المورس) ولا ينفذ من المورس وان وجدت ثابته بعد الفك لا يحلل التسليم أو لامن غير ثابته سم (قوله) وترتب عليه ما فيه أي من غرم قيمته وقت اعتاقه ويبررها حل (قوله) اذلا يبطل بذلك الرهن أي لا يحصل به فوات حق الرهن لا سيما قبل العتق أو معه ع (قوله) أي الرهن) ومثله ومعيره فذلك (قوله) اتساع به فان نسب الاتساع فلا غرم عليه فان اذ هو رده على الرهن فلا يصدق الا بالينة فظهر حكمه اه ح (قوله كركوب) أي أيسر والفرس جدال في البلدان اتسعت جدا حل (قوله) اذا كان رهونا انظر وجه التقييد به شو برى وأوجب بأن التقييد به لانه التوهم (قوله) لا بناء وغرس) بالرفع أخذته من ضبطه بالتمه اه شو برى وبحسب الاندحى استثناء بناء خفيف على وجه الارض بالعين كقطعة الناطور ولانه يزال عن قرب كالزرع ولا تنقص القيمة به وله زرع ما يدرك قبل حلول الدين أو معه ولم تنقص به قيمة الأرض اذ لا ضرر على الرهن فانما حل الرهن بالبناء والفرس الخارجين عن الرهن لان حق الرهن ينشأ من قيمة الأرض لكونها مشغولة بالبناء وحدها مع كونها مشغولة بهما فانه في ما يقال البناء والفرس يزدان قيمة الأرض لا ينقصها كما قاله الشارح (قوله) فذلك اه أي لم ينقص قيمة الأرض بالتمه ولم ينقص حل (قوله) ما قبلها) وهو قوله وله اتساع شو برى (قوله) وان علم أي الحكم محكم أي قوله ليس لارهن من ينقص من ولا تصرف بزل ملكا أو ينقصه كتر ويجوز ان هذا من جعلها ينقصه حل لم يكن البناء والفرس علم من منطوق قوله السابق أو ينقصه كتر ويجزى حكم جواز الاتساع من الركوب

أنا أقول عند الاجل فذلك وحكم البناء والفرس مع ما قبلها وان علم عامر أبيد

قيمتها (يجهن وزادته)
أي يطلع ذلك ولم يأت
الراهن في بيعه مع الارض
ولم يحجر عليه خلق حتى
المرهن بأرض فارغة فان
وقت الارض بغيره أول
تد بالقلع أو أن الرهن
فبادر كراو حرج عليه بقلع
بل بيع مع الارض
ويوزع الثمن عليهما
وبحسب النقص على
البناء والفراس (ثم ان
أمكن بلا استرداد)
للمرهون (انتفاع يريده)
لراهن منه كأن يكون
عبداً يخطب وأراد منه
الخطبة (لم يسترد) لان
البعد للمرهن كما سأتى
وقولي يريده من زديقي
(والا) أي وان لم يكن
الانتفاع به بلا استرداد
(فبفسد) كأن يكون
داراً يسكنها أو دابة يركبها
أو عبداً يخدمه ويرد إليه
والبعد الى المرهن ليلا
وشرط استرداده الا أنه
أمن غشيانها ككونه
عمرها أو ثقتة أو أهل
(ويشهد) عليه المرهن
بلا استرداد للانتفاع
بشامعين في كل استرداد
(ان انهم) فان وقع به
فلا حاجة الى الشهادة (وله)
بأن مرتهن ما منضاه
من تصرف وانتفاع فيحل
الوطء فان لم يحل المرهن بماله وان أحل أو أعتق أو باع فقد توبط بل والرهن

والسكنى علم من مفهوم القول المذكور (قوله ليبي عليه) أي حكم البناء والفراس مع ما قبله فيبي
على حكم البناء والفراس (قوله فان قل) ويبنى على حكم ما قبله ما هو الانتفاع قوله بعد ثم
ان أمكن الخ أي فلهذا قال ما يأتي ولم يقل ليبي عليه قوله فان قل الخ (قوله بل يطلع بعده) أي يفتح
القلع بالشروط الاربع المذكورة (قوله ان لم تقم الارض) أي وهي مشغولة بهما (قوله ولما يحجر
عليه) أي بفلس حل (قوله بل يباع مع الارض ويوزع الخ) أي الأخرى والتي قبلها كما هو
ظاهر شو برى وبيع الارض وحدها في الأولين (قوله وبحسب النقص) أي فيقابل الأخيرة فقط
وهي الثالثة وهي قوله أو أذن الراهن اه عزى وعبارة هر بل يباع مع الارض أي في الأخيرة
ويوزع الثمن عليهما وبحسب النقص في الثالثة على الزرع أو البناء أو الفرار وكذا في الرابعة كأي
كلام التبيين اه ويشد (قوله وبحسب النقص على البناء والفرار) صورته أن تقوم الارض
خالية عن البناء والفراس ثم تقوم مشغولة بهما مع قطع النظر عن قيمتها فلو كانت قيمة الارض خالية
عشرين مثلاً ومع البناء والفراس مع قطع النظر عن قيمتهما عشرة أي وقيمة البناء والفراس عشرون
ثم يباعا بثلاثين مثلاً فالذي يخص الارض الثلثان فيتملك حتى المرتهن بهما والبناء والفراس الثلث
هذا ان حسب النقص على البناء والفراس ولو لم يحسب عليهما لكان يخص الارض الثلث وما
النصف شيئا (قوله ثم ان أمكن بلا استرداد انتفاع يريده الخ) يظهر أنه لو كان له حرق لا يمكنه يد
المرهن الأدياناً جازله نزعاً لاستيفاء أعلاه اه فتح الجواد وظاهره أنه لو ملكه أعلاه عند المرتهن
لا يجب لأديانها عنده شو برى (قوله والا فيفسد) أي وقت الانتفاع وأهم التقييد بوقت الانتفاع
ان يادوم استيفاء منافعه عند الراهن لآرده مطلقاً وأن غيره يرده عند غيره فريد الحامد والركوب
للتعفف بهما تاراً في الوقت الذي جرت العادة بالراحة فيه لا وقت القبول في الصنف لما فيه من الشقة
الظاهرة ويرد ما يتعفف به لئلا كالخاس نهاراً وفارق هذا الجبوس بالثمن فان بالبايع أن تزال عنه
لأستيفاء منافعه بل يكسب في يده المشتري بأن ذلك المشتري غير مستقر بخلاف ملك الراهن شرح
هر واذ اناب في يده من غير تقصير فلا ضمان كما صرح به الروياني في البحر (قوله لا) مبنى على
العالم بل لو كان عمل البعد ليلآرده نهاراً (قوله أو ثقتة) أي أو كونه ثقتة (قوله ولأهل) أي حلبة ولأهل
مثل ذلك حرمة أخذ ما ياتي في بعد حل وعبارة هر أو ثقتة عنده نحو حلبة يؤمن معاهات عليها فالله
حينئذ بالأهل من منع الخلوة وان لم يكن زوجة (قوله ويشهد) أي له الانتفاع من النقص على أن يشهد
لأنه يأتم بترك ذلك أي ليس له أن ينتفع من دفعه الى ان يشهد في غير المرة الأولى حل فلا يجب عليه
الاشهاد أصلاً كأي هر (قوله شاهدين) أي او رجلاً وامراًين كأي المطلب لانه في الدل وطلب
الاكتفاء بإحدى الحلف مع مخرج هر (قوله في كل استرداد) المتقدم أنه لا يجب في غير المرة
الأولى حل وكلام الشارع وجبه لان الفرض أنه انتمه في كل مرة (قوله ان انهم) أي في
أخذة الانتفاع شرح هر وانهم بان ظن أنه أخذة فليار الانتفاع كعادته انتمه انهم ثم ان كان
مشهوراً بالخطية لم يلزمه رد به وان أشهد لانه وبما يحل في انقائه بل ويرد له قاله في شيئا هر اه قول
(قوله فان وقع) بأن كان ظاهر حاله العدالة من غير أن يعرف بالتمه اه شرح هر (قوله وله بأن
مرتهن ما منضاه) من جملة ذلك الرهن فيجوز وينفذ ويكون فسخه لا دل ان كان الرهن من غيره
فان كان منه فلا بد من النسخ قبل ذلك على ما تقدم اه حل (قوله وبأن) والرد له لا يرد في غير
كان لا يستلزم بدله ورواها في الوكاية بأنها عند شرح هر (قوله فيحل الوطء) ولا يتناول الاذن في

(لا يبع بشرط تعجيل

مؤجل) من غنه وعليه

اقتصار الاصل أو غيره

(أو) بشرط (من غنه)

وان كان الدين حالا فلا

يصح البيع لقصد الاذن

بفسد الشرط ووجهوا

فساد الشرط في الثانية

بجهالة الثمن عند الاذن

(وله) أي الرهن (رجوع)

عن الاذن (قبل صرف

راهن) كالموكل الرجوع

قبل صرف الموكل وله

الرجوع أيضا بعد تصرفه

بجهة أودعه بلا قبض

وبوطء بلا احوال (فان

تصرف بعده) أي بعد

رجوعه ولو احواله (فان)

تصرفه كصرف وكيل

عزله موكله (دوس

) فصل فبا يترتب على

(لزم الرهن)

(الاذن) الرهن (فالايد

في الموهون (للمرهن)

لانه الركن الاعظم في التوثق

وتخرج زيادتي (غالب)

ما لو رهن رقبا مسلما أو

معصفا من كافر أو مسلما

من حربي فيوضع عند

(ولو لمعه الله فالايد) أي

الحسية حتى يتم قوله غالبا

والا فالايد الحسية وهي

منع الراهن من التصرف

في موجوده حتى في الخس

صور المذكورة

الامرأة فالايد في كل مرة من اذن جديد وان حبلت لانه لا يبطل بالاحوال حل قال مر تقلاعن
الشارع فلو اذنه في الوطء فوطئ ثم اراد العايله منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان محبل من
تلك الوطء فلتاخذ لان الرهن قبيل وأقره الشوري وهو الموافق لقول الشارع وان احوال الخ (قوله
لا يبع بشرط) بأن يصح بشرط أو بنويه والا فلا يصح عشي وحل للمراد أن يصح به في حالة
الاذن أو في سلب البيع فان كان للمراد الاول كاهو الظاهر فادجه فساد الشرط وانظر هل الشرط
من الراهن أو للمرهن لكن قول الشارع فساد الاذن بفساد الشرط يقتضي ان الشرط في الاذن وان
الشرط من المرهن لان هذا اقتضاه قوله وله اذن من رهنه ما منعته من تلته مستثنى منه (قوله ووجهوا
فساد الشرط) وجهه التبري ان قضيه هذه العلة أنه لو عين الثمن صح والظاهر عدم الفرق ولما عاقل في
الاية بأنه كالموشر ان رهنه عنده عينا أخرى وهو علة صحيحة فله شيخنا في شرحه اه شوري وقال
عشي لجهة الثمن أي غالبا (قوله قبل صرف رهنه) وكذا منه لبقاء حقه شوري (قوله
وبوطء بلا احوال) معطوف على قوله بهية أي وله الرجوع بعد تصرفه بوطء بلا احوال ولعل معنى
الرجوع أنه ان يمنع من الاذن في الوطء مرة أخرى لانه يتوقف على الاذن كل مرة والا فلا يصح
هناك شيء ينقضه ويظهر رجوعه وصحته في التقييد بقوله بلا احوال لان الوطء يتوقف
على الاذن كل مرة ولو كان بعد الحبل فلتأمل (قوله فان تصرف بعده) أي بغير اعتناق وإيلاء
وهو موسر مر

(فصل فبا يترتب على لزوم الرهن) وهو كون اليد للمرهن أي وما يتبعه من نحو توافقه ما على وضعه
عند ثالث وبيان أن فاسد كل عقد كحجيحه عشي على مر وفي الحقيقة الترجعة لاتزل الاعلى قوله
لذا لم ياليد للمرهن غالبا وما عاقل هذه المسئلة من مسائل الفصل كه زائد على الترجمة (قوله اذالزم
الرهن) أي باقائه أو بقبضه مع الاذن أو بمضي زمن يمكن فيه القبض في الغالب من الاذن والمعاد
لزم من جهة الراهن لانه من جهة المرهن جائز أبدا (قوله فالايد للمرهن) أي اليد الحسية أي كونه
في حوزة أو في ممتلكاته وحامل ما خرج بذله غالبا مسائل خمسة الرقيق المسلم والمصحف والصلاح
والأمانة والمرهون من حيث هو في حالة استرداده لا لانتفاع فالايد الحسية عليه لغير المرهن على التفصيل
للتكوير ولوجلت اليد على السرعة أي كونه في سلطنته وفي ولايته بحيث يمنع على الراهن التصرف
فيه بما يزيل الملك أو ينقصه بغير اذن المرهن إجماع التقيد بغير الايدان اليد الشرعية على المرهون
لرهنه ذاتها في الصور الخمسة المذكورة وتخرج للمرهن ولرهنه فليس على الراهن الرضا عليه وان
ساوفا عدالة كافي الشوري (قوله لانه الركن الاعظم في التوثق) هذا يقتضي ان هناك بدا أخرى
لهادخل في التوثق ويستركنا أعظم وليس الراد جهاد افران لانه تنافي في التوثق فليس تركنا فلفل
المرد به بدالات يوضع عنده الرهن كباي في فهمي ركن في التوثق لكن يد المرهن أعظم (قوله
وقيضا مسلما) ولو فاقضى فبشئ المرئد (قوله فيوضع عنده) له تملكه مقتضى مبيعه أن كلام حج
الصحنو للمسلم والصلاح يسأل ليس له تملكه ثم يترفع منه ويجعل يمدن له تملكه وفي كلام حج
أن من ليس له تملك ذلك يوكلي قبضه من له تملك ذلك وتقدم ان في المصحف يتعين التوكيل دون المسلم
والصلاح والظاهر ان المراد بالمصحن ما يحرم على المحدث سدهون غيره بما يحرم عليه تملكه ويجوز
لحدثه كتب العلم الشرعي المشتمل على شيء من القرآن وكذلك العبد يسأله ثم يترفع منه وجعل
المراد من يملك لملكه أو من يصح أن يملكه يخرج من أقر بحرية الرقيق أو وقفه أو وقف
المصحف حل وبغيره لبرادري قوله فيوضع أي بعد قبض ما عدا المصحف وتقدم في كتاب البيع عن

شرح حر أن المراد بالمصنف الذي لا يصح أن يحكمه الكافر ما فيه قرآن وإن قل ولو سوغا أن تصدأه من القرآن ولو في ضمن نحو تنبيه أو علم وقوله وهل المراد من يصلح الخ لا فيه لهذا الرد بل الراديه من يصلح لحكمه بزماله دخل ما لو أقر بحرية الرقيق أو شبهه بالانه لا يفتقر إلى لا يحكم بمتفق عليه بوضع يده عليه من غير تلك تأمل **(قوله من له تلك)** عبرة لك دون قوله عند مسلم ليسل جواز وضع السلاح عند ذي في قبعة ع ش ويقض المرتين العبد دون المصحف يفرق بينهما بأن العبد يكتسب الاستغناء إذا حصل له الذل **(قوله فان كانت صغيرة لا تشتهي)** أي لا حاد مطلقا لاهل طباع سلبه أم لا فلو كان له من لا يعمل حتى تشتهي فيحصل أن يقل بمنع وضعه عنه ابتداء ويحتمل أن يقال نوضع إلى حين تشتهي فتؤخذ منه اه عظمى شوى يرى وهذا الثاني هو المصدق ع ش حر على حر ذو صارت الصغيرة تشتهي قلت وجعلت عند عدل برضاها فان تنازعوا فيها الحكم عند من براديه ما لم يأت حليته أو حرمة أو سافرت قال حج وشرط خلاف ذلك بمقد وقضيته أنه بعد للفتن وهو ظاهر لانه شرط خلاف مقتضاه اه قال شيخنا وهذا الشق من التخصيص ليس خارجا عما لا يبايل هوته وإنما ذكره لضرورة التقسيم وإنما الخارج الشق الثاني وهو قوله والافتدح حر الخ **(قوله حرما)** أي لا يرى نكاح الحرام حل **(قوله أو فتة)** لعل المراد به عفيف عن الزنا حل **(قوله من امرأة)** بيان للفتة ويرد عليه أن من بيانية ولا يستفاد منها أنه يشترط في المرأة وما بعدها العدة لأن ما بعض البيانية مفسرا لما قبلها والفتة على أن الثقة هي المرأة وما بعدها سواء كان كل منهما عدلا أو فاسقا يمكن جعل من حالا مفيدا للفتة يعني أنه يشترط في الثقة كونه امرأة أو مسووحا أو أجنبيا عنه من ذكر فلا يكفي أجنبي عدل ليس عنه من ذكر من الحلية فيما بعده ثم ما ذكر يقضي أن حلية الأجنبي وحرمة لا يشترط فيها العدة ولا يوجب بأن الحلية تغاير على ما والحرم يستحق منها كذا جهلوا فاسقين كما يفيد تنقيده المرأتين بالثقتين دونهما ع ش **(قوله وأمرأتان فتان)** هلا كتبت بواحدة لانها مع المروءة يجوز الخلوة بهما وأما حصة الخلوة بها قبل المروءة فأمر آخر لا يتعلق بالهن ثم رأيت حر قال يكفي واحدة سم لانها مع الأمة يجوز الخلوة بهما يؤيده الاكتفاء بالحرم الواحدة وخالفه حج قال ع ش والاقرب ما قاله حج لان مدة الزمن قد تطول بذلك يؤدي إلى اشتغال المرأة بالفتنة يعني الأزمنة فتحصل خلوة المرتين بالأمة ويرد عليه ان هذا يأتي في الحرم الواحدة والحلية الواحدة اه بحرمة وبعبارة حر قوله وأمرأتان فتان اعتمد شيخنا أنه يكفي امرأة واحدة وقال إن كلام الشارح مبنى على أنه لا يجوز الخلوة بأمرأتين والراجع الجواز واعتمد حج كلام الشارح ودفق بين ما تناول الخلوة بأمرأتين بأن للمدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة ظنة للخلوة بها انتهى **(قوله لا افتدح حرما)** بأن لم تكن صغيرة ولم يكن المرتين حرما لما لا فتة من مر لا يقال مداعين ما قبله وهو قوله أو كان المرتين حرما الخ فالتحسين المقابلة لما قبله الحر والفتة هنا غير المرتين بخلافها فيهما **(قوله من مر)** أي في قوله من امرأة الخ ولعل المراد بالفتة هنا العفيف عن الزنا وإن كان فاسقا بعد **(قوله والفتة كالأمة)** أي فيقابل الأوامر بعدها **(قوله لا يوضع عند امرأة أجنبية)** أي ويوضع عند غيره من من مسووح الخ ع ش وظاهره أنه يوضع حتى عند أجنبي عنه حلية أو حره لكن قال شيخنا يعني أن لا يوضع عنده لامتناع أن يخرج الأجنبي لحاجة فيلزم عليه اعتدال الرجل على احتمال بأمرأة فحينئذ لا يوضع الا عند حرمة أو مسووح اه حر و ع ش واستوى الشوى يرى أنه يوضع عنده لأن كل من الحر والمجسلة يمنع الخلوة به بفرض كونه أجنبي **(قوله)** وتقدم أن البذل الخ أي يقض لما خرج بقوله غالب ع ش فهو في المعنى معطوف على قوله ويرى

من له تلك والمراد به أمة
فان كانت صغيرة لا تشتهي
أو كان المرتين حرما أو فتة
من امرأة أو مسووح أو من
أجنبي عنه حليته أو حرمة
وأمرأتان فتان وضت
عنده والافتدح حرما لها
أو فتة عن مر والفتة
كلامه لكن لا يوضع عند
امرأة أجنبية وتقدم أن البذل
قوله رحمه الله لا يوضع
عند امرأة الخ سكتوا
عن حكم الله ذكر كان
المرتين امرأة وهما وكان
أمر دجلا حوره
قوله لأن كل من الحر
الخ هذا ليس دافعا للاشكال
التقدم

(عندئذ أو اثنين) مثلا

لان كلا منهما قد لا يتنى

بالآخر وكما يتولى الواحد

الحفظ يتولى القبض أيضا

كما اقتضا كلام ابن الرفعة

(ولا ينفرد في صورة

الاثنين (أحدهما يحفظه

كغظير في الوكالة والوصية

فيجعلانه في حوز لهما فان

انفرد أحدهما يحفظه ضمن

نصفه أو سلم أحدهما للآخر

ضمنا معا النصف (الا

بأن من العاقدين فيجوز

الانفراد أو تسيير كل روضة

وأصلها بالتأويل من

تعيينه ببدل فان التناقض

كالمعدل في ذلك لكن محله

فيم ينصرف لنفسه

النصف التام أما غيره

كولي وكيل وقدم وما ذن

لوعامل قراض ومكاتب

حيث يجوز لم ذلك فلا بد

من عدالة من يوضع

للمرون عنده ذكره

الأدري (ويقل عن هو)

أي المرون (بيده من

مرتبين أو نزلت وإن لم يتنبر

حاله إلى آخر (بأقاربها)

عليه وإن تسيير حاله بموت أو

فقه أو زيادة فقه أو

عجزه عن حفظه أو بدو

عداوة بينه وبين أحدهما

(قوله مقتضا أنه لا يقسم

لخ) أي على المعتد والا

فنه قول بالقسمة ان

رفيخ الف نفوس جلها خارج بالغالب وقال الشوري وهذا جواب من جذف من الأصل قوله ولا زال
 الارتفاع فأجاب بقوله وتقدم الخ (قوله زال الارتفاع) أي وإن لم ينفذ لا تنافي الاستيفاء عليه حكما
 عززي (قوله ولم شرط وضعه) أي دائما أو وقت دون وقت كأن شرطاً كونه عند ثالث يوماً
 وعند للمرئ يوماً وعند الزمان يوماً برمولي وهذا لا تدعى الترجع لان الشرط في المقدل بسد الزموم
 (قوله عند ثالث) أي ولو لم يقدوسل الثالث لم شرط أن يكون بسد الزموم بقبض المرئ وموضوعاً
 عند الزمان سم دبر (قوله يتولى القبض) أي لذلك ولا فليس يلزم أن يتولى القبض بل يجوز
 أن يتولى المرئ ويتولى الثالث الحفظ كما هو ظاهر قوله ولم شرط وضعه عند ثالث تأمل وبعبارة
 من قوله يتولى القبض أيضاً فلا يحتاج في توليته للحفظ إلى أن يقبضه المرئ بل أن الزمان ثم بدقه
 للثالث بل كاستقلال الحفظ باستقلال القبض (قوله والوصية) أي الإيصاء أو في باب الوصية لان
 الإيصاء أصل منها (قوله فيجعلانه في حوز لهما) مقتضاه أنه لا يقسم لكن سيأتي في الوصية أن
 الأكثرين فيها إذا اختلفا في الحفظ ولم يكونا متفقين بأنه يقسم وهو الأصح شرح الروضه أقول يمكن
 الفرق بأن تصرف الرمي أتم فان التصرف هنا مقصور على الحفظ شوري (قوله فان انفرد أحدهما
 يحفظه ضمن الفرد) وكذا صاحبه إنما يمكنه فعله لا كالدفع والدفع واجب عليه تأمل شوري
 (قوله ضمن نصفه) يعني أن يكون المراد من الاستقرار بأن يكون الآخر طر فبقي ضمان ذلك النصف
 لما تمكن من حفظه ومنه الآخر من أشده فترك لأنه لو دمج يجب عليه الحفظ مع التمكن وقال الشيخنا
 الطيلاوي ثم عرض على مرف فوقفت عرش (قوله ضمنا معا النصف) أي ضمن كل منهما جميع
 النصف الذي سلم للآخر لان أحدهما متد بالقبض والآخر بالتدليم وأما نصفه الذي تحت
 يده فلا يضمنه لأنه أمين بالنسبة ولو التزم في النصف الضمون على الذي تلقى تحت يده فاذن لم يرجع
 وإذا غرم صاحبه وجب عليه المراد بكونهما يضمنان معا النصف أيهما يطالبان به لان كل واحد
 يضمن ربه سم بإيضاح (قوله فيجوز) ويجوز تدليس لهما بأن يقبضه حل (قوله أولى من تعبيره
 ببدل) فتبدل أي عبارة الأصل أولى من عبارته لان في مفهومها تفصيلاً وهو أنه ان كان ينصرف
 عن نفسه لا تسترط العدالة والا اشتربت وبعبارة مثله لتعبر المراد لان الثالث يشمل الفاسق بقطع
 النظر عن قوله لكن محله الخ فيفتنى المفهوم أنه لا فرق بين أن ينصرف عن نفسه أولاً عرش
 (قوله لكن محله) أي عمل منعه عند الفاسق في الزمان والمرئ الذين ينصرفان لأنفسهما بان
 يكون كل حرار ليسد نائباً عن غيره أمثالاً قوله بسد فلا بد من عدالة من يوضع المرون عنده
 (قوله كولي الخ) هذه الأمثلة ما عدا المكاتب تحتمز قوله ينصرف لنفسه فان الولي وما بعده لا
 ينصرفون لأنفسهم وقوله ومكاتب تحتمز قوله التصرف التام وقوله حيث يجوز لم ذلك أي الزمان أي
 إذا كان لضرورة أو غبطة ظاهرة فالولي لا يجوز له الزمان من ماله لضرورة أو غبطة ظاهرة
 وكذلك لا يجاب عنه مبيخنا (قوله وان تعبيره) واختلفا في تفسير حاله صدق الثاني بلايين قال
 الأدري ويبقى أن يحلف على نفي العمل حل (قوله بموت) من تم تسليم أنه لو مات للمرئ وورثه
 عدول كان الزمان تقبضه من أيديهم كحصرها بذلك وبعبارة العباب كالروض وغيره ولو كانت اليد
 للمرئ فتعبر حاله أيام طار عن طلب الثقل سم (قوله وفقه) ظاهر كلامهم أن السجل لا
 ينزل عن الحفظ بالنقض قال ابن الرفعة وهو صحيح إلا أن يكون الحاكم هو الذي وضعه عنده
 أكتفى به بل قال البرلسي إنه إذا نص على أن لكل الانفراد انقضاء كونه عند أحدهما فذلك وإن تنازعوا وهو ما يقسم قسم بينهما
 ولم ينقسم صفنا هذا متوجه آخر له سم ملخصاً

لانه تأتبع فيه زل بالنفس سم **(قوله وتشاها فيه)** أى فى النقل بان قال أحدهما ينقل وقال الآخر لا ينقل وقيل التعبير راجع للآخر أى الذى يوضع عنده ولو تشاها عند عدم تعبيره يثنى أن لا يلتصق بهما بل ينفق فى يده وروافقا وفيه تصريح بأن الثالث لا ينزول عن الحفظ بالنفس أى الحاصل عند الوضع وهو واضح أن كان تأتبعها ولم يكن أحدهما رهن عن غيره حل **(قوله وتعبيرى بما ذكر أعني)** لشموله للرهن أى لما إذا كان المرهون تحت يد المرحون فإن وأثره يقوم مقامه إذا مات وبثله الوارث والراهن وبضائه عند آخر باقتضاها ووجه الأولية أن عبارة الأصل تقتضى أنه لا يجوز أن يجعله حيث يتفقان إلا أن مات أو تعبيره بالنفس وليس كذلك بل مثله الجزع عن الحفظ أو حدوث عداوة بينهما وبين أحدهما شيئا أو أيضا يقتضى كلام الأصل أنه لا يجوز قسده من يده إلا أن تعبيرهم أنه يجوز قله بانفاقها وإن لم يتغير وقول الأصل وإن كانا معا قبل لقوله حيث يتفقان فيقتضى أنه خاص بموت المصلد أو فسقه مع أن وضع الحاكم الرهن عندهم يراه حيث تشمل حدوث العداوة والجزع حفظ **(قوله وإن تشاها)** أى والحال هذه حل **(قوله ويبيعه الراهن)** خلا قاله الراهن كإقراره منه وقوله للعاجلة حلالا لما جاز مع أنه أخسر وقوله أى عندهما إشارة إلى أن اللام بمعنى عنه **(قوله باذن منهن)** ولا ينزعه من يده ولو حل الدين فقال الراهن رده لا يملك بيع بل يبيع فى يده ثم يصفو فانه أى الدين يسله للشرى رضاه الراهن أن كان له حق الحبس أو الظاهر رضا الشئ أى ما لم يكن له حق الحبس وإن لم يحتج رضاه ولا يسلم المشتري الثمن لاحدهما إلا باذن الآخر فإن تنازعا فالحاكم شرع مقرر قوله ما لم يكن له أى للراهن وهذا قيد فى قوله رضاه للشرى وقوله ولا أى فى أن كان له حق الحبس لم يحتج إلى رضاه أى للشرى بأن يقي عليه بعض الغبن **(قوله باذن منهن)** فإن عجز عن استئذنه واستأذن الحاكم صمحه حل لكن لا يتصرف فى ثمنه لتعلق حق الشرى به بوفاء البيع استراحت من التفتة عليه مثلا حل **(قوله للعاجلة)** انما جازها بكونها تعلقا لتفصيل الآتي ولا فكل راهن يبيع باذن مطلقا كإص في قوله باذن منهن ما منما **(قوله أى عندهما)** أشار به إلى أن اللام بمعنى الوقت لا لتعليل لصحتها بسبق الحاجة ومقارنتها بأخوها عرض وعرفه ولم يقل حاجة ليعني على أن اللام للعهد فالدفع الاعتراض بأن الأولى حذف أل **(قوله باذن حل الدين)** أى أو أشرف الراهن على السداد كإظهاره شوى وبعبارة حل قوله باذن حل الدين ولم يوف أى من غيره ومنه يعلم أنه لا يجب على الراهن أن يوفى من غير المرهون وإن لم يوف عليه تأخير كغيره بوجهه ليس من الآتي أن يشتر الراهن محجورا عليه فى البيع المرحون تقع مطالب بوفاء الدين من طلب التوفية الجزع اه وطريق الرهن فى طلب التوفية من غير المرهون أن يشتر الراهن محجورا عنه من جهة وطلب الراهن بالتوفية اه عمية عرض والرهن طلب بيع المرهون وأدونه فلا يعين طلب البيع من طلب أحد الأمرين أن الراهن أن يختار البيع والتوفية من ثمن المرهون وأن قدر على التوفية من غيره ولا نظر لهذا التأخير وإن كان حق الرهن واجب فورا لأن تعلقه بدين الرهن رضاه بائنه منوط بشفه البيع اه شرح مر **(قوله قال الحاكم)** حلالا كما كان قبله وكذا قاله الجاهل به شوى فإن أجيب عنه بأن أل للعهد المعنى فيقهر منه كما حل البدور عليه فكسره قبله **(قوله)** بحبس وغيره متعلق بألزمه والى ما سبق أى بسبب حبس **(قوله فان أصر أحدهما)** هذا ظاهره أن أصرار الراهن فان أصر الرهن فلا مانع من اذن الحاكم للراهن فى البيع ومرح به غير واحد شوى والاصر للراهن قيد ابل كفى مجرد الاستناع كإقاله حل **(قوله على الأيا)** أوقاف للرهن صحة على الدين الحال فى غيبة الراهن ولو لم يحقق غيبة الراهن بينة أدلم يكن ثم حاكم فى البيع

(وتشاها فيه) وضعه
 حاكمه عند يراه قضا
 للترافع وتعبيرى بما ذكر
 أعني وأولى من قول يولي
 العدل أو فسق جعله
 حيث يتفقان وإن تشاها
 وضع الحاكم عند عدل
 (ويبيعه الراهن) ولو
 بتأجيله (باذن منهن) ولو
 بتأجيله (للعاجلة) أى
 عند ما بان حل الدين ولم
 يوفى وبما احتج إلى اذن
 للرهن لأن له فيه حقا
 (ويسلم) أى للرهن
 (جنه) على سائر القرماء
 لأن حقه متعلق به وبالدقة
 وحقه متعلق بالذمة فقط
 (فإن أبى) للرهن (الأذن)
 قال له الحاكم (أذن) فى
 بيعه (أو أبى) دفا
 لفرد الراهن (أو) أى
 (الراهن) يبيع الحاكم
 (به) أى يبيعه (أو يوفاه)
 بحبس وغيره (فإن أصر)
 أحدهما على الإياب

(والمزمن يعمه) في الدين (بأن)

راهن وحضرته) بخلافه

فغيرته لانه يبيعه فرض

نفسه فيهم في الاستعجال

وترك النظر في الغيبة دون

الحضور نعم ان كان الدين

مؤجلاً أو قال بعد كذا صح

البيع لاتنقضاء التهمة (ولكن

يعمه عند الحمل (ان شرطاه

وان لم يراجع الزمان) في البيع

لان الاصل دوام الاذن أما

المزمن فقال العراقيون

يشترط ما رجعت قطعا فما

أهمل أو أقر أو قال الامام لا

خلاف أنه لا يراجع لان

غرضه توفيق الحق والمقتصد

الاوّل لان اذنه في البيع

قبل القبض لا يصح بخلاف

الراهن وينزل الثالث

بزل الراهن لان المزمن لانه

وكيله في البيع واذن المزمن

شرط في محته ويكون بيع

الثالث (بأن مثله حالا

من قد بدله) كالوكيل فان

أخل بشئ منها لم يصح البيع

لكن لا يضر النقص عن

ممن الخلل بما يتباين به

الناس لانهم يساعون

(قوله أي لان الرهن لم

يتم) هذا خاص بكون

الاذن قبل القبض وأما

أذن بعد القبض فانه اذن

في غير وقت الحاجة لكن

هذا التعليل غير ظاهر لقولنا

وله باذن مزمنه مامنته

منه ومن جعلته البيع قبل

الحمل فالاولى لتقليل حل

بنفسه كالظاهر فيرجع من حقه حل (قوله بإعالمكم) أي فتراعيه بعد قبوت الدين والرهن
كالمتبع بلا رهن من البيع لهينه شورى وقال العلامة حج قاس ما يأتي في الفس أن إلحاق
لا يتولى البيع حتى ثبت عنده كونه ملكا للراهن الا أن يقال البع لرهن فيسكن اقراره بأنه
ملك للراهن حل وأقضى السك كبيع ما يرى يسه من المروون وغيره عند غيبة الراهن
الى مسافة العدوى أو امتناعه لانه لا ينفق الغالب فيقبل ما يراه مصلحة فان كان له تقصير من جنس
الدين وطلبه للمزمن وفامنه شرح حر (قوله وقضى الدين من غنه) قال حر ولحقا كحينئذ يبيع
غير الراهن من أمواله بالصلحتين الشورى بقوله من غنه ليس بقيد (قوله باذن الراهن) عليه اذا قال
للمزمن بعمى أو أطلق قال به لك لم يصح التهمة حج (قوله وحضرته) ظاهره ولو تعدد الراهن
ولا يكتفي حضور بعضهم وهو ظاهر شورى (قوله وترك النظر) عطف لزم (قوله نعم ان كان
الدين مؤجلاً) أي وأذنه في البيع حالا (قوله صح البيع) وكذا لو كان من المروون لا يبيعه بالدين
والاستعانة من غيره متفرق أو متصّر بفلس أو غيره لانه يحصر على أوق الاذن أي تقتضي
التهمة أو تقتضي كإعالمته الركني حل حر (قوله ان شرطاه) أي شرطاه به عند الخلل حل والمراد
شرطاه في عقد الرهن كما في شرح حر (قوله وان لم يراجع الزمان) هلا نكره كقضى قبله شورى
(قوله لان الاصل دوام الاذن) أي الذي تضمنه الشرط حل (قوله قطعا) وقوله بعد خلاف الخ
فيهما ما تافه أو لم كانهما في اختلاف ما لفت لعم اعتداده به لظهور دليله عنده وضعت دليله مقابله
ح (قوله لان اذنه) عليه مخوف أي ولا يكتفي باذن المزمن السابق لان الخ والمراد الاذن الذي
تضمنه الشرط الخ ومقتضاه أنه لو كان ذلك بعد القبض يتعده وليس كذلك بحيث كان لا يصح لا يأتى
خلاف الامام وقرر شيخنا زى انه لا بد من مراجعة المزمن وان أذن اذا تفرغ غير الذي تضمنه
الشرط بعد قبض الثالث له أخذ من التعليل بالامهال أو الإبراء حل فقول الشارح قبل القبض ليس
بقيد (قوله لان اذنه) أي اذن المزمن قبل القبض لا يصح أي وشرطهما أن يبيعه الثالث وان كان
مضمنا للاذن من جهة المزمن أيضا لأنه قبل القبض أي قبض الثالث وقوله لا يصح أي لان الرهن
لم يبرمج عند (قوله وينزل الثالث) أي من البيع وقوله لانها في الثالث وكيله أي الراهن الخ (قوله
لالمزمن) لكن يبطل بزمه لانه شورى (قوله واذن المزمن شرط الخ) ويبطل اذن المزمن فلا
يضمن بمجده الاذن منه حل ولولا الرهن انظره حل وبعبارة حل قوله شرط في محته لكن يبطل
اذنه بزمه وموته فان جدد له لم يشترط تجديد توكيل الراهن له لان لم ينزل وان جدد الراهن اذا بعد
عزله لم اشترط اذن المزمن لانزال الصلح بزل الراهن (قوله ويكون بيع الثالث) قيده لم
بقيد يكون بيع الجميع الشامل للراهن والمزمن كاقبل حر لكونه في كلام الأصحاب والا فله الراهن
والمزمن كما يأتي في كلامه ع ش وانما قدر العامل مع أنه يصح تعلقه بلفظ بيع في قوله والثالث يعمه
لان تباينه باللام بوجه أنه يجوز بيع الثالث بأقل من ثمن مثله فقد راعى العامل فاعلمنا التوهم لا يفيد
ازد بعمه بغير ثمن (قوله بغير مثله) ان لم يزد رغب أخذها بعمه (قوله من قد بدله) أي البيع
(قوله كالوكيل) ومنه يؤخذ عدم محتمل الخيار لتعريفه توكيله ولا يصح المبيع قبل قبض الثمن
والاشن حل قال قبل وان لم يكن من جنس الدين ويبيده لالحا كبحنه (قوله فان أخل بشئ
منها) أي من هذه الامور الثلاثة لم يصح البيع وظاهره وان كان تقديرا بالبداهة فحل (قوله لكن
لا يضر النقص الخ) مالم يكن ثمن يدفع عن الكل والا فلا يبيع الاذنه حل (قوله لانهم يساعون

في معنى الثالث الرهن
والرهن كما عرفت الا ان
ولو رأى المالك يبيع بعض
الدين من غير نقد البلد
فان زاد في الثمن (راغب)
قبل لزومه أي البيع
واستقرت الزيادة (عليه)
بإثباته وان لم يفسخ البيع
الا ان يكون الثاني نسخا
له (والا) وان لم يفسخ
فمكنه من بيعه (انسخ)
وهذا من زيادتي ولورج
الراغب عن الزيادة بعد
الحكم من بيعه اشتراط
جديد وقول فليعه أولى
من قوله فليفسخ وليعه
لانه قد يفسخ

(قوله تغير بالزوم) على
تسامع ما عداه لا بد ان يفسخ
لانه يصير المعنى ولا يفسر
النقص بما يتضاعف فافسخ
به وهذا لا يجوز فيه لانه
تطيل لعدم ضرر النص
اه شيخنا

(قوله بالبريق الأولى)
قد تنازع في الأولى
(قوله) وكانت عملا يتنازع
الحق على هذا يكون حكم
التنازع قبل البيع محذورا
لما عداه كما قدمه حل
(قوله) سألني البيع فمضى
تعليلها أن يفسخ أيضا في
زمن يمكن فيه البيع وهو
مستقر (قوله) فلا بد من
اخذ جديد) أي من الرهن
ولعل مثله الرهن (قوله)
رجعه الله فلو رجع الراغب
عن الزيادة) وكذا عن
الشرامسة

فيه الخ) فيه تعليل التي بنفسه لان التنازع انما وجب باننا لنسلم أن معناه الاتساع وانما لمعناه
يقتضي بالدين به كثير أو تفسيره بما تقدم تفسيره باللازم سم بالفي وبعبارة عرض على هر بما يتنازع
بالناس أي يتلون به كثيرا وذلك انما يكون في الشيء البصر (قوله) وفي معنى الثالث الرهن) أي فلا
يجوز له البيع بدون ثمن للثمن الا ان كان الثمن الذي يبيع به في الدين فصح وان كان ما يبيع به دون قيمته
بكثير لا يفسد ولا ضرر على الرهن فيه وانظر لم يدخل الرهن والرهن في المتي مع امكان شمولها
بأن يكون قوله بغير مثله راجعا لبيع الرهن والرهن أيضا بأن يقول ويكمن بيع الجميع بغير مثله الخ لان
الثالث هو الموجود في كلام الصحاح ولأنه عمل التوهم أي توهم به أي شئ كان وكل في بيع الرهن انما
نقص عن الدين فان لم ينقص عنه كالوكان المرهون يساوي مائة والدين عشرة فباعه باذن الرهن
بمشرقة صحت الا ضرر على الرهن فيه اه حل وسلمان (قوله) ولورأي الحاكم) أول الرهن الذي هو
المالك وهذا تقديره قوله من نقد البلد (قوله) من غير نقد البلد جار) مستندوه لان الرهن ذلك سم
أقول انما قياس أن لذلك بالطريق الأولى نعم لو أراد بيعه بغير جنس الدين وتحصيل الدين من فني
استناعه الا باذن الرهن لانه رجماء ذلك إلى تأخير التوفيق بغير الرهن عرض (قوله) فان زاد
في الثمن) أي والزيادة محرمة لانه من الشراء على الشراء كما هو ولا يحرم الجميع له من الوكيل لانه
يتصرف عن غيره بالصلحة كافي قل وعرض وبعبارة حل وظاهر كلامهم لا حاجة الى زيادة قوله
فلا ينافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لامكان حمل ذلك على التصرف لنفسه لكن ظاهر
كلام سم انه لا فرق وهو الذي يتبعه وعليه فالحال ما يطولها بها تلك الاحكام مع حرمتها راجعاً إلى الغير
انتهى بحروفي (قوله) راغب) أي موثوق به وسلم ما له من الشبهة ان سامعها لبيع فيها يظهر بل لو كان
المبيع أقل شبهة من ما احتمل أنه لا يثبت زيادته أيضا شورى (قوله) واستقرت الزيادة) وكانت
عملا يتنازع بينهما وقوله قبل لزومه بأن كان زمن خيار المجلس والشرط للبايع أو لم لا
باستقرار الزيادة عدم رجوع الطالب بها عن الشورى والظاهر أن هذا التصدير لا يصح لان
الشارح جعل استقر الزيادة شرطاً في قوله فليعه والا ففسخ ومقتضاهما هو المفسر بأن يرجع
الراغب بها عن الم يفسخ وقد صرح الشارح بخلافه في قوله ولورجع الراغب الخ وبعبارة عرض
على هر واستقرت الزيادة بأن جزم الراغب فيها وهو اظهر (قوله) فليعه بزيادة) اه
لراغب أو الشورى حل (قوله) والا ففسخ) لان زمن الخيار كونه العقد وهو يتنوع عليه أن
يباع بغير مثل وهناك راغب بزيادة ولو لم يعلم أي الثالث بالزيادة حتى لم يبيع وهو مسخرة
قال السبكي الأقرب عندى تبين الفسخ لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لكن لم
أمر من صرح به ولوارتفعت الاسواق في زمن الخيار فيبني أن يجب عليه الفسخ كالمطلب زيادة
بل أولى ولابد كره ولا فرق في ذلك بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والاوصياء والحكم
عن تصرف لغيرهم شرح هر وحل وقال لان العبرة في العقود بما في نفس الامر (قوله) اه
الحكم من بيعه) أي الرأب (قوله) اشتري بيع جديد) لا تنسخ الأول أي من غير اعتذار
اخذ جديد ان كان الخيار لمسا أو لم يبيع لم يعد انتقال الملك شرح الرض شورى والا فلا بد من
جديد وفي قل على الجلال والاحتياج في بيعه ان اذن الرهن لعدم خروج البيع عن ملكه لا
يتناقض ما في خيار العيب من أن المبيع اذا رجع لم يبيع الوكيل الا باذن جديد لانه يخرج عن
الموكل (قوله) لا ففسخ) أي يستقل بالفسخ فخرج الخ بخلاف ما اذا استقبل البيع من ابتداء

الامر **(قوله فيرجع الراغب)** أي عن الزيادة قبل الفسكن من البيع له لأنه بعد الفسكن ينفسخ البيع **(قوله فان زيد بعد المثلزم)** أو كان اختيار المشتري قط كذا قاله حل والظاهر أنه لاجابة لهذا اذا جعلنا المثلزم في كلام المتن المثلزم من جهة البائع الذي هو الثالث سواء من جهة المشتري أو لأجل الحلي فهم ان المراد المثلزم من الطرفين احتاج الى زيادة هذه الصورة **(قوله فلا تراز يانة)** لكن يسن للبائع أن يستقبل أي يطلب الاقالة من المشتري ليعيه للراغب بالزيادة شرح م ردق **(قوله والتمن)** عنده أي الثالث منه من أوله المدين يدينه ليهله للداين فقال للداين تركه عندك وهو من ضماناته تلف عند الرسول فهو من ضمان المرسل شرح م رد والظاهر انسكر الراهن وكذا المرهون وكذا قوله المشتري والراهن بعده وقوله والتمن راو لم يمت تنكيه مارة وتعرفه أخرى مع رعاية الاختصار تأمل لا يقال عرف التمن فرا من الابداء بالنسبة لاننا نقول اذا وصفت ساغ الابتداء بها كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك شو برى **(قوله صدق)** أي المرتهن لان الاصل عدم التسليم وقوله فان ادعى الثالث قلته صدق بينه المراد انه يصدق بينه على قصيل الوديعه **(قوله ورجع الراهن على الثالث)** وحيث أنه قبل هذا الثالث ان يرجع ان كان صادقا في نفس الامر على المرتهن فاذا نظر بدئ من ماله أخذه كالظافر بقلته لا تسبب في غريمه أو على الراهن لأنه الذي غريمه أو يفرق بين أن يصدق في الحق الى المرتهن فيرجع عليه أو يصدقه فيرجع على المرتهن ولعل هذا أوجه فليحذر شو برى **(قوله وان كان أذنه في التسليم)** أي تصديره بعدم الاشهاد عدم عوده ثمة على الراهن ثم ان قال وان لم يشهد فلا يرجع عليه كقوله شيخنا ح في عبارة حل قوله أذنه في التسليم أو صدقه في التسليم أول ما بهم بالاشهاد لتخصيصه بترك الاشهاد فان قاله أشهدت وغابت الشهود وأما لو اصدقه الراهن أو قاله لا تشهد وأدى بخصرة الراهن لم يرجع فاعتزله في الأولين واذنه له في الثالثة ولتخصيره في الرابعة **(قوله فان تلف الثمن في يده)** أي بلا تقيط أخذ بما بعده **(قوله ورجع المشتري عليه)** لأنه وكيل الراهن أو على الراهن لأنه أقام الثالث مقامه والافهم لم يقم منه عقد ولا يده على الثمن حل وم لان قرار الضمان عليه **(قوله أو على الراهن)** وجه ذلك أنه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا الى نائب الثمن للعدل فإذ عاين ما قبل فيه والافطالبة له مشككة لانه لا يده ولا عقد ولا يضمن بالتغريزي قال الشوري لو كان الراهن معاراهل يرجع على المعبأ أيضا أو عليه أي الثالث فقط حرر وعبارة قل ولو خرج الراهن المتسارع متحقا لطلب الراهن والعدل والمعبأ والفرار عليه لانه غائب **(قوله فان كان أذنه في البيع الحاكم الخ)** هذا تقييد لقول المتن يرجع عليه أو على الراهن أي على هذا اذا كان الثالث وكيل عن الراهن فان كان مأذون الحاكم فيرجع المشتري في مال الراهن ولا يطلب الثالث **(قوله وهو)** أي الحاكم لا يضمن فكذا نائبه **(قوله وتلف الثمن في يده)** أي قبل تسليمه للمرتهن وأبأن تسلم المرتهن ثم أعاده الثالث صار طريقا للضمان فيرجع المشتري عليه أي أيضا شو برى ومرد **(قوله قصر الضمان عليه)** أي الثالث مع كون الراهن طريقا للضمان أيضا ع ش على م رد والذي فرره شيخنا التريزي أن المراد بكون قصر الضمان عليه أنه لا يردد الطلب بين الثالث والراهن اه **(قوله وان اتفق المطلق وغيره)** أي أعطوا أن للمشتري يردد الطلب بين الثالث والراهن اذا تعلق بمقتضى هذا أن القول بالتصديق يقول ان قرار الضمان على الراهن مع كون التلف بتفريط الثالث وبسكن حل المطلقهم على ما ذالك بل لا تقيط لان سبب تضمين الراهن كما عرفت كونه أقام

فيرجع الراغب فان زيد بعد المثلزم فلا تراز يانة **(والتمن)** عنده من ضمان الراهن حتى يقبضه المرتهن لانه ملكه والثالث أمينه في تلف في يده يكون من ضمان المالك فان ادعى الثالث تلف صدق بينه أو تسليمه الى المرتهن فأنتسرك صدق بينه فاذا خلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على الثالث وان كان أذنه في التسليم **(فان تلف)** الثمن **(في يده ثم استحق للمرهون رجوع للمشتري عليه أو على الراهن والقرار عليه)** فيرجع الثالث الغريم عليه فان كان الأذن لفي البيع الحاكم لنحو غيبة الراهن أو موته يرجع للمشتري في مال الراهن ولا يكون الثالث طريقا للضمان لانه نائب الحاكم وهو لا يضمن ولو تلف الثمن في يده بتفريط فتفتت تصوير الامام قصر الضمان عليه قال السبكي وهو الأقرب وان اقتضى الملاق غيره خلته وفي معنى الثالث

فبازكر المرهن (وعليه) وأجرة سقى أشجار وجداد نمار ونجبتها ورد أبقي وسكان حفظ فيجير عليها خلق المرهن (ولا ينسج) الزمان (من مصلحته) أى المرهون (كمنصف وحجم) ومعالجة بأدوية عند الحاكم إليها حفظا للملك ولا يجبر عليها (وهو أمانة بيد المرهن) تخبر الرهن من راحته أى من ضلته رواد ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيعين فلا يسقط بتلفه شئ من دينه كسوء الكفيل بجامع التوفيق ولا يضمن المرهن إلا الأتقى فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين

درس

(وأصل مالك عند) مدر

(قوله ولا خلق الله الخ) لأنه من جهة حق الله تعالى له قطع الأشجار وعدم الدار بلا غرض وإن سرق من حيث ذلك

(قوله أن غلبت السلامة) سواء كان يسهل قبل الحلول أولا وانظر الفرق بينها وبين ما قبلها تأمل وعبرة حجج في السلامة كنهه الأئمة ذكر في المختار أن مثل الإدمال قبل الحلول عدم تقص القيمة بدو الظاهر أنه لا يترك في

السلعة أن الغالب عدم التقص بقطعها فهو اسوا

الثالث مقام جعل يده كيد فاذ فرط فقدا استقل بالعدوان فليستل بالقبض حل (قوله فبازكر) أى في التخصيص المتقدم من قوله والحق عنده من ضمان الزمان إلى هنا مقتضاه أن المرهن إذا باع بآمن الزمان لا يملك منه قبضه وإن كان من جفس دينه ويوجه بأن فيه اتحاد القابض والمقبض تأمل وجوز (قوله أى الزمان للمالك) وأما في المستعير فليملك المرهون وهو المبيع حل وشورى (قوله) وعليه مؤنة مرهون) أى التي بها بقاؤه تخرج نحو أجرة طبيب دون دواءه ففى واجبة ولو لمعمر مرهون وكفى مؤنة سمن فلا يجبر عليها ولو تمتت المؤنة من الزمان لقيته أو أعادها على الحاكم من ماله أن رأى ماله مالا لا فيقرض عليه أو يبيع جزأه ولو ماله المرهن رجع إن كان بل إن الحاكم أو أبشهاد عند فقدده والا فلا قل على الجلال (قوله كنفقة رقيق) وما يلزم كالزمن إعادة ما يهدم من المرهون وأعمال يجب نظير ذلك في الدار المؤجرة لأن تخيير المستأجر يجبر ضرره بذلك والمرهن لا يجبر لضرره إعادة المرهون على ما كان عليه هذا ما يتجلى في الفرق كالإعني قاله في الإيعاب وشورى (قوله) فيجبر عليها خلق المرهن) أى لامن حيث الملك لأن له ترك سقى زرعه وحمايته داره ولا خلق الله تعالى لاختصاصه بذوى الروح وأعمال يلزم المؤجر عماره الدار لأن ضرر المستأجر يتدفق بشئ من اختياره زى (قوله ولا يمنع الزمان من مصلحته) لامن حيث الملك ولامن حيث حق الله تعالى لاختصاصه بذوى الروح وله خزان الرقيق وإن كان كبيرا إن لم يخف منه وكان يندمل قبل الحلول لأن الغالب فيه السلامة وله قطع سلعة أن غلبت السلامة والا فلا حل وقل قال العلامة الشورى فلم يقبل بالمالك كفاه ولعله خذفته لئلا يفتنه كإيرشاديه قوله حفظا للملك ويبقى التفرق في ضمان الزمان عليه كانه ينفسه لانه من المصلحة وزيله الوديع أولا بد في ذلك من مراعاة الحاكم وأواله للمالك وميل هذا هو وجه فلراجع (قوله كمنصف وحجم) وكذا حق ولوكبير مع غلبة السلامة وقطع سلعة كذلك قل (قوله عند الحاجة إليها) فلم يكن حاجة منع من الفصد دون الحماية قال الماوردي والرواني خذ روى قطع العروق مسقة والحاجة خبره شرح م ر (قوله ولا يجبر عليها) أى على المرهن فلا ينفق وجوبها على السيد على الرقيق كآفي النفقات وشورى (قوله وهو أمانة بيد المرهن) ولستى بالقبض من هذه القاعدة فيما لا يحتمل ثمان مسائل ما لو تحوّل المصوب رهنه أو تحوّل المرهون غيبة أو تحوّل المرهون عارية أو تحوّل المستأجر رهنه أو رهن المقيض ببيع فاسما أو رهن مقيض بنوم أو رهن ما يبدد بإقالة أو نسيخ قبل قبضه أو عالم على شئ ثم رهنه قبل قبضه عن خاله شرح م ر (قوله) أى من ضلته) أى لامن ضمان المرهن فالإدالة على الدعي مفهوم الحديث خلافا للمالك إلى جنة فافهم ما يجلا من ضمان المرهن وأنه يسقط بتلفه قدره من الدين عن الزمان ولو زاد فادع عليه بقرينة كآفي قل ودخل سقوط قدره من الدين عند الإدمال مالك إذا كان عمالا حتى كالمصوب ولم يتم قبضه على التلق (قوله فلا يسقط بتلفه شئ من دينه) أى سواء تلف بقرط أو يبدونه وإن كان عند التفرط ضمن قيمته ومع ضلته لم يدينه باق وقوله بجامع التوفيق الظاهر أن الرهن بجامع فوات التوفيق بين مع بقاء الدين بماله وعند أى خيفة يسقط أقل الأمرين من قيمته والدين وعنده ملك كذلك أن تقبض بسخني والا فلا كآفي قل (قوله أو امتنع من رده) أى يسهل عليه كإيهام من الانتع قبل طلب أمانة المراد بده تخليته قل وبعبارة مر أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبات أما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على أمانته (قوله وأصل ما فعل بك قد علم) المراد بالإصل العكس وهو الغالب قال خط ولوقل في هذه القاعدة كل عين لاتدى فيها وكانت مضمونة بفتح

صحح

صحیح كانت مضمونة بفاسد العقد ولا فالرد من هذه المختبات التي ذكرها الشارع
 (قوله من رشيد) بأن كان كل من العاقدین رشيداً أي غير مجور عليه فيقبل السفيه
 المهل وللرد مدر من رشيد مع رشيد فلو صدر مع فلاح من السفيه مطلقاً كسأني في قوله
 ولا يضمن أي السفيه مضمون من رشيد ونضرو بالافه في غير أمانة مثله المي أي لا يضمن ما قبضه
 ولو بالافه كاحسح به من شرط العاقد في أول البيع وقوله في ضمان أي في مطلق الضمان وإن كان
 البيع في البيع الصحيح يضمن يائمن وفي البيع الفاسد يضمن بأقصى القيم في المقوم وبالثقل في المثل
 فالرد من هذه القاعدة التسوية في أصل الضمان لا في الضمان فلا يرد أن الولي لو استأجر لوليه فاسداً
 تكون الامور عليه وعلى الصحيحه على موليه ولا في العقد فلا يرد كون صحيح البيع مضموناً باليمن
 وفاسد البطل والقرض يمثل المقوم السوري وفاسد ما قبضه ونحو القرض والجاره والمساقة بالمسي
 وفاسد بأجره المثل اه حج (قوله لانه ان اتقنى صحیح الخ) المقام للتفريع كالاجتن (قوله ففاسد
 أولي) لأن الصحيح قد أن فيه الشارع والمالك والعاقد لم يأن فيه الشارع بل فيه التجري عليه
 شيناً حاف (قوله ففاسد كذلك) أي يقتضي عدم الضمان لأنه أولي لأن لم يلقه بقوله لأن واضح
 الخ لا يقيد الاذك وبعبارة عني على هر وقوله ففاسد كذلك قال سم وليرقل أولي لأن الفاسد
 ليس أولي بعدم الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك أن عدم الضمان تخفيف وليس العاقد أولي به
 بل من أن يكون أولي بالضمان لا ضلته على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالنصب اه
 فيكون قياس الفاسد على الصحيح في عدم الضمان قياساً أدون (قوله لأن واضح اليد) جواب
 مما قال الصحيح لا يضمن لانه أن فيه كل من الشارع والمالك وأما الفاسد فلم يأن فيه الشارع
 فكان ناسب الضمان لمي الشارع عنه فأجاب بأن واضح البطل كان يأن المالك لم يترتب عليه الضمان
 وقوله لم يترتب البطل ضماً لكون صحیح غير مضمون فقوله ولم يترتب البطل الضمان (قوله وخرج
 يزادي من رشيد) اعترض بعضهم اتخيد رشيد بأنه لا حاجة اليه لأن عقد غيره باطل لا اختلاف
 ركنه لافاسد والكل على الفاسد وأقول لهذا الاعتراض ليس بشئ لأن الفاسد والبطل عندنا سواء
 الا فيما لشي وهو أثر من الحج والمعارية والخلع والكتابة بالنسبة لأحكام خصوصاً في تعيد في غاية الصحة
 واحتياج اليه فليتامل (قوله ما هو مدر الخ) ما الأولي مصدرية ولوزاودة والثانية واقعة على عقد
 أي وخرج صدر عقد لا يقتضي الخ ومذموم يقتضي أن قوله من رشيد قيد في الشئ الثاني قط وهو
 قوله وعنده لانه كرهه عزرازي الأول بل في الثاني وهو متعين لأن البيع الصادر من رشيد اذا كان
 مستناً بكون الصادر من غيره مضمناً بالأول (قوله لا يقتضي صحیح الضمان) كل من والمبة (قوله
 فاه مضمون) أي متعلق وهو اقتبوس فيه على القابض الرشيد (قوله تبع الاصحاب) أي في قوله
 الاصل أن فاسد كل عقد كصحیحه قال بعضهم مراد الاصحاب بالأصل النابط ووجه للسف على
 العاقل فلا يظهر كون كلام الاصحاب مستنداً له (قوله على أنه قد يخرج عن ذلك) أجاب هر وغيره
 عن خروج هذه المسائل بأن المراد الضمان وعنده في المال الذي وقع عليه العقد وأما القرض
 والمساقة والقرض والقرعة التي في المساقة غير مضمون وكذلك الشركة لا ضمان فيه وضمان المروهن
 والمكسك للموهرين لمرض النصب لأن من حيث الفساد والصحة فلم يدخل حتى تخرج اه ح
 أي قال كل من الاعيان المقبوضة التي اتقنى فيها كايؤمن قول الشارع بالقبوض الخ وأما عمل

(من رشيد كصحیح) في ضمان وعنده لانه ان اتقنى صحیح الضمان ففاسد كذلك لان واضح البطل لا يأن المالك ولم يترتب عليه الضمان ففاسد مع أو اعارة مضمون وبفاسد رهن أوجه غير مضمون وخرج يزادي من رشيد مالو صدر من غيره لا يقتضي صحیح الضمان فاه مضمون ونبت يزادي أصل تبعاً للاصحاب على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل

(قوله لم يرد من هذه المختبات الخ) لانه ما خرج ثلاث مسائل بالنسبة للشئ الأول وهو الضمان وهي غير واردة على عبارة خط لان العمل في الأولى والثانية ليس عينا وما عقد عليه الجزية ليس عينا بل هو في النمة وأخرج بالنسبة للشئ الثاني ثلاث وهي العمل في الشركة والمروهن أو المؤجر المنسوب فاعمل ليس عينا والمروهن أو المؤجر وإن كان عينا لانه متعدي فكاه مملوم

العمل ليس عينه بقصة حتى يرد ومن ثم لم يذكر في المتنازع لفظ أصل **(قوله في الاول)** أي فما يخرج من الاول وهو قوله في ضبان أي اذا كان صحيحه يقتضي الضمان فسادا أولى ولا يقتضي صحيحه الضمان وفاسدا لا يقتضيه كالمسائل التي ذكرها ومنه أيضا ما لو عرض العين المكتسبة على المكتري فاستمع من قبضها إلى أن انقضت المدة ففسدت الاجرة في الاجارة الصحيحة ولو كانت فاسدة لم تستر شريح **(قوله في قوله فراض فاسد)** فصحيحه يقتضي ضمان عمل العامل بالرجع المشروط وفاسده المذكور يقتضي عدمه **(قوله في قوله لا يستحق العامل اجرة)** مع أنه يستحق في الصحيح جزأ من الرجع ولو قال ولا يستحق العامل شيئا لكان أوضح فتأمل وقد قال ملاحف قوله ولا يستحق العامل الخ من أحدهما استثناء بذكره في الآخر والمراد بقوله ولا يستحق العامل اجرة أي وان جهل الفساد على التمسك لانه عمل غير طامع كافي ع **(قوله من الثاني)** أي وبما يجزى من الثاني وهو قوله وعدمه الذي حذفه المصنف اكتفاء بذكره مقابله كافي قوله تعالى سرايل تفكر الخ أي والرد اه شوري **(قوله فانه لا يضمن كل من الشريكين)** أي لان المسامحة في العمل متباددة بين الشريكة فانما صح عقد الشركة لم يقع بينهما تغيير ولا يبدان مقصرين بخلافهما عند الفساد فاهما لما نصرا أما مقتضى ذلك التشديد عليهما فوجب الاجرة في الفاسدة تغليظا وزجرا عنها اياب شوري **(قوله عمل الآخر)** أي اجرة عمله **(قوله ويضمنه مع فسادها)** أي فيضمن كل اجرة مثل عمل الآخر اتقاعليه فلو اختلفا وادعى أحدهما العمل صدق للشكر لان الاصل عدم العدل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق للغيرم حيث ادعى قدره الاتقا اه ع **(قوله فانه لا يضمنه)** أي للغيرم والمتأخر **(قوله وان كان القرار على المتدعي)** أي اذا كان الاخذ منه مجهول نصيبه والقرار للضمان على من يتحمل به لاعلى المتدعي شوري **(قوله وشرط كونه مبيعا)** أي بان قال رعتك هذا بشرط أي أو على أني ان أوف عند الحلول فهو مبيع منك فالرهن مؤقت بالحلول وتأنيته يسلطه لا بشرط فيه ماني البيع كامس ومتنناه أنه لو قال رعتك هذا الى حلول العين لم يصح كقوله الثاني لانه يقتضي أنه ينفك عند الحلول وان لم يوف الدين فتأمل قال **(قوله من فروع هذه القاعدة أي قوله)** وفاسد كل عقد كصحيحه ما ذكره بقوله وشرط كونه مبيعا الخ فقوله وهو قوله أمانة مفرع على قوله وعدمه فمكان المناسب الاثبات بالفاء بأن يقول فهو أمانة وقوله بعده مضمون مفرع على قوله ضمان على الفاء والتمتر المشوش ثم قال ومن ذلك أي من فروع هذه القاعدة ما لو رعتك أمانة وأمانة في غرسها بعد شهر فمضى قبل الشهر أمانة بحكم الرهن وبعده عارية بحكم العارية لان الفرض وقع عن المجهتين جميعا فزم كونه مستعرا بعد الشهر **(قوله أي قبل الحل)** وكذا يبيد الى معنى بين يمكن فيه قبضه قال **(قوله وبعده مضمون)** أي بأقصى القيم قال **(قوله بحكم الشراء الفاسد)** كم بحث الزركشي أنه لو لم يفسد عند الحلول زمن ما يأتى فيه القبض وتلق فانه لا يضمن لانه الآن على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض يفسر فيه في أدنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير تأمل فيه شرح حج ودر قال سول اعلمه شيئا كالم الزركشي ونظيره ع ش على حد بأن القبض الاول وقع عنهما **(قوله فان قال رعتك الخ)** غرضه بهذا بيان محترز قوله وشرط كونه الموعودا شرح **(قوله في قوله وشرط الخ)** قال رعتك الخ **(قوله قال السبكي لا الرهن الخ)** الاوجه فساد الرهن **(قوله لانه مؤقت)** معنى الثاني رعتك بشرط أن يكون مبيعا منك عند انقضاء الوفاء شوري **(قوله لانه)** بشرط فيه شيئا **(قوله لانه قول كيف قاله بشرط كونه مبيعا)** ومعنى العارية كاري رعتك بشرط أن يكون

في ان الرجح كلى فهو فراض فاسد ولا يستحق العامل اجرة وما لو قال ساقيتك على أن الفترة كلها هي فراض فاسد ولا يستحق العامل اجرة وما لو صدر عقد القصة من غير الامام فهو فاسد ولا تجزى فيه على القبي ومن الثاني الشركة فانه لا يضمن كل من الشريكين عمل الآخر مع صحته ورضيته مع فسادها وما لو صدر الرهن أو الاجارة من متعدد كخاصة فقلت العين في يد الرهنين أو المتأخر فذلك نصيبه وان كان القرار على المتدعي مع أنه الاضمان في صحيح الرهن والاجارة (وشرط كونه) أي للرهنين (مبيعا لانه عند الحل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (مفسد) للرهن لتأنيته وبيع تحليف (وهو أي للرهنين بهذا الشرط (قبيل) أي قبل الحل (أمانة) لانه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبعده مضمون لانه مقبوض بحكم الشراء الفاسد فان قال رعتك وانما أفسد عند الحلول فهو مبيع منك قد البيع قال السبكي لا الرهن فباظهاره لانه بشرط فيه شيئا وكلام الروابي يقتضي (وعلق) أي

الرهنين يصدق (في دعوى تلف) لانه كسبه كالمكتري فان ذكر سببه

مبيعا

مبيناك عند انتفاء الوفاء لا يلزم صورة المستعان يتراخى هذا القول عن مينة الرهن لا يقول ذلك
 بدعي الصحة لاحتياج الال التبي عليه ويكون قول السبي فباظهر لامتنع له شوري وقوله وسخ
 البار ازل السبي عن ان منها ذلك يكون قد سقط جهة مستعانة على صفة الرهن فلا يتأثر بها كقول
 قال لفلانة عليك التمسيت فمع وجوب الالاف لم ان اذ ان شرط ذلك في الرهن اتجه البطلان
 كما في نظيره المذكور انتهى بحرفه وقوله لا الرهن ضعيف والمتعدد عدم صحة الرهن ايضا لانه مؤقت
 معنى **(قوله فيه التفصيل الآتي في الوديعة)** عبارة هناك متا وشرا وحلف في تلفها مطلقا أى
 من غير كسب أو بسبب خفي كسرقة وظاهر كحرق عرفه دون هجومه فان عرف هجومه ولم ينهم فلا
 يفتقر وان جعل السبب الظاهر ملوب بينة بوجوده ثم يحلف انها تلفت به انتهى **(قوله والرد)** أى
 بقوله انه يصدق بينه **(قوله الالاف المتدنى كالغائب)** أى والالاف ان المراد بتدنيقه انه لا يضمن بل قلنا
 انه يضمن البذل فلا يصح لان المتدنى كالغائب يضمن فيلزم عليه مساواة المتدنى لغيره أى تخفى من خفاص
 كلام المتن قاعدة وهي ان كل ولع بدسوا كان أمينا وصامنا يصدق في دعوى التلف بينه وأما دعوى الرد
 فيفضل فيها بين الضامن فلا يصدق الا بالينة من غير استثناء وبين الامين فيصدق بينه المتأجر
 والرهن قال عث وليس من المتأجر الا بالذوال الصاغ والخطاب والطحان لانهم أجروا لاستأجرون
 لما في بدعيهم فيدعون في دعوى الرد بالينة **(قائدة)** قال هر في شرحه بعد قول المتن والرد بالغيب
 على الفور كل بد صامنة يجب على ردها مؤنة الرد بخلاف بد الامانة اه أى فان مؤنة الرد على المالك
(قوله) كالغائب يصدق بينه في ذلك أى في دعوى التلف أى لاجل الانتقال من المين الى القيمة والافهر
 يستأنف بأقصى القيم شيئا **(قوله)** لانه قبضه لفرض نفسه وقدره اكل أمين ادعى الرد على من اتهمه
 صدق بينه الا الرهن والمتأجر لان كلا منهما يقبض لفرض نفسه حل قال شيخنا ح ف هذه
 العلة تأتي في دعوى التلف والفرق الواضح بينهما ان التلف غالبا لا يتحقق باختياره فلا يجزى من اقامة البينة
 عليه فيضطر خلاف الرد فانه يتعلق باختياره فلا تنعز فيه البينة **(قوله)** كالمتبر هولى أمين بل هو
 ضامن فهو قاس أدنى وانما مثله المتأجر لان كلامهما أمين فلو عير بالمتبر لكان أولى
(قوله) ولو وطئ الرهن أى الفكر الواضح المرونة الاتى الواضحة من غير اذن الرهن أى المالك
 فدخل المير وخرج المتبر قل **(قوله)** لانه مهر تيب ان كانت يتواو مهر بكران كانت
 بكر او رث بكرة ان لم يكن له في الوطء الا لعب الارش ويرى عبارة عث على هر قوله لانه
 مهر قال شيخنا زى ويجب في بكر مهر بكره وشمارش البكرات عم الاذن لا مع وجوده لان
 سبب وجوبه بالاتفاق وانما ينفق أثره بالان وهذا هو المعتد **(قوله)** كأن كرها ولا تدخل
 تحت بدء بذلك فالصير منقوض على قولك بصدك بغير الوطء اما لو تلفت به فيضمن ولو اختلف
 الواطء ولا ينفق الا كراو عدم محل تصديق الامتوالوطى فيه ونظرو بحتم الاذن لان الاصل وجوب
 للمهر دون اتمه الفير والاقراب الثاني لان الاصل عدم الاكراو عدم لزوم المهرضة الواطى عث
 على هر **(قوله)** وأوجبت التحريم انظر له يقيد جهلها التحريم بما يأتي في الرهن في قوله كان
 جهل نحر بموازنة فيه الرهن الخ فيقال هنا وأذن لها السيد تمكن الرهن من وطئها أو قرب
 ههنا بالاسلام أو نشأت بعيدة عن العلم اه شيخنا وفي الشورى مانصه قوله وأوجبت
 التحريم ونظر اخلاقهم وجوب مهر الجاهلة وتقييد جهل الواطى بما يأتي أنها تخالف في ذلك
 ولكن انها تلتها في التفصيل الآتي وحذفه للعلم به بمن يمكن الفرقان من شأن الفاس جهل مثل

فيه التفصيل الآتي في
 الوديعة والمراد انه لا يضمن
 والالاف المتدنى كالغائب
 يصدق بينه في ذلك (لا)
 فدعوى (رد) الى الرهن
 لانه قبضه لفرض نفسه
 كالمتبر (ولو وطئ)
 الرهن المرونة شبهة أو
 بدونها (لزم مهران
 عثرت) كأن اكرها
 أو جهلت التحريم كالجحمة
 لا تنقل (ثم ان كان) وطؤه
 (بلا شبهة) منه حد لان الرهن
 (قوله) فان مؤنة الرد على
 المالك لكن ربما يفيد
 كلام سم استثناء من
 لا يصدق في الرد
 (قوله) على من اتهمه صدق
 الخ قوله فمهر المالك مؤنة
 الرد اه سم
 (قوله) من اذن الرهن
 ليس بقيد لان الكلام هنا
 في لزوم المهر وهو يلزمه
 وان كان زانيا وانما عدم
 الاذن قيد في لزوم الارش
 أى أرض البكرة اه شيخنا

(ولا يقبل دعواه جهلا) بحریم الوط. (والله عريق غير نسيب والا) بأن كان وطؤه بشبهة منه كان جهلا بحریم هو اذن له فيه الرأى وأقرب اسامه
أوتنا بديعنا العلاء. (ولا) (٣٨٨) أى فلا يعهد ويقبل دعواه الجاهل بينه والودس ونسيب لاحق به لكثرة (وعليه

قيمة الولد لما كماله)
لنغو بنه الرق عليه وقولى
ولو وطئ الى آتوا معهما
ذكره (ولو اختلف مرون
فبيله) ولو قبل قبضه
(رهن) مكانه بغير عقد
ويجعل بصدقته في يدين
كان الاصل في يده من
الرهن اذ ائناك وتصيرى
بما ذكر اول من قوله ولو
أنتف المرون وقبض بده
صارهنا لما عرفت أنه
يكون رهنهنا قبل قبضه
كان دينا كبريجه في الرزمة
لاننا من انما يتبع رهنه
ابتداء (والقسم فيه) أى
في البذل (لما لك) راهنا
كان او معمارهون لانه
لما لك الرزمة والنفقة

(قوله والذى يشبه الاول)
هو خلفنا في الجاهل اه
شيخنا
(قوله أى حيث كان لا يخفى
على مثله) لكونه بين أظهر
العلاء بعد عهده بالاسلام
أى أو كان يخفى عليه
بأنه الرهن
(قوله ارجعه فهو يجعل بيد
قبضه) ظاهره حكم
الاكتفاء بقبض الثالث
كان هو الموضوع عنده
الاصل بل لا بد من قبض
الرهن من الثلث أو قبض
الرهن من الرهن الثلث

ذلك مسطوقا والذى يشبه الاول باب اه (قوله ولا يخفى) أى حيث كان لا يخفى على مثله بان كان من
العلاء. حل (قوله يتحرر الوط) أى ان لم يأنه الرهن ولا نأى بعيدا عن العلاء. والاقرب به
بالاسلام أخذنا من قوله والا بان كان وطؤه الخ عى (قوله غير نسيب) اعاد ذكره بعد قوله رقيق لانه
قد يكون رقيقا وهو نسيب كان تزوجوا بأمه ووطئ أمه غير بشبهة بطنه تزوجته الامه عى (قوله بان
كان وطؤه بشبهة) كان طئا حاله وتجهل بحریم أى ظن ان الارتباط يبيح الوطئ أى ان كان من يجعل
ذلك ولو علمت اذ وجته الرقيقة فالرقيق حل (قوله كان جهلا بحریم) وكان مثله بجهل ذلك بأن
يكن مستغفرا لم فان كان مستغفرا فلا يسنر ولا يتعدى ما قل عن عطاه من امانة الجوارى الوطئ بلان
السيد لانه مكذوب عليه انتهى مر وى (قوله بآذن له) أى ذكره عن من يخفى عليك ولو نأى بين
العلاء بآذن لان التحريم مع الاذن قد يتجنى حيث كان مثله يخفى عليك وان كان من المسلمين بالاصالة
الخالطين لانا من مثله خفى على عطاه وداوس وحيث وجد الاذن لا يضمن أرض البكرة لانه لا يضمن
اه حل واعتدته عى على مر (قوله وأقرب اسامه) سواء نأى بين أظهر السفين أو قدم
من دار الحرب عى على مر (قوله وأتينا بديعنا العلاء) أى بهذا الحكم ويظهر ضبط البذل
بماسة التصريح برى وحل (قوله وعليه قيمة الولد) أى وقت الاذن وان كان من يثق على الرهن
بأن كان الرهن انه فيكون الوطئ ان به خلا فالر كسى وان تبعه الخطيب ولو ملكها الرهن يسل
تصرأ وله الا ان كان بأل الرهن ولو ادعى الرهن الوطئ أنه تزوجها من الرهن أو ائنا رهنهنا أو ائنا
من قبضها أو انكر الرهن صدق بينه والودس رقيق فان رد عليه الجين أو ملكها بعد في غير صورته الزوج
صارت أمه والودس قل وشرح مر (قوله ولو اختلف مرون) أى كلا أو بعضا من أجهاد
الرهن أو الرهن فيلزم من ولو ائنا على قبضه كان قطع ذكره وأشياء فان فعل به ذلك وهو على كان
مرهوناته ويكون السيد رهنهنا ولو في ذمة الرهن أو الرهن اذا كان هو الثلث والنفقة في ذمة
الرهن منع الرهناء من المطالبة بما في ذمته فيقدم به على الرهناء في الوطئ الرهن ولم يخلف الا ذلك ائنا
بل وعليه مؤنة تجهيزه والخاله عده حل وقوله والرهن الخ به يلزم فيقال لنا شخص انفسه له فوجب
عليه غرم بده والراد بقوله ولو ائنا مرون أى اتلافه ضمنا خارجا لو ائنا بنفسه أو ائنا فبطلت له الا
بذله بل يثبت الرهن حيث اه (قوله بغير عقد) بخلاف بدل الموقوف اذا ائنا فان الاصح أنه
لا بد من انشاء الوقت فيعبر بالرقى أن القيمة يصح أن تكون رهنهنا ولا يصح أن تكون ونفاسطان (قوله
من الرهن أو الثالث) أى أو الرهن ولو قال ويجعل بيدين كان الاصل بيده ليشمل الرهن في الرهن او ائنا
أن يكون تحت يده لكان أولى عى الا ان يقال ان كونه في يد الرهن ليس في كلام الاصحاب (قوله
والقسم فيه) أى في البذل أى في استعماله من الثلث حل فلاننا في الرهن أن يخاضع من به
استحقاقه التوفى بالبدل فادفع ما يقال ان الحصر في كلام المصنف غير مسلم والرد ملك التصرف
ليشمل الوصى والقم وما اذا أريد ملك الرقة كما فهم من قول الشارع لانه ملك الرقة والنفقة
فيكون المفهوم فيه تقصيل وهو ان غير المالك ان كان وصيا أو قاضيا فهو يخاصم وصيتها أو وصيا
فليس يخاصم والمفهوم اذا كان فيه تقصيل لا يترض به فادفع الاعتراض بأن المالك يرضع الوصى
والقسم مع أنها ما غاصبان فاقبل اه حى (قوله وأبى الرهنون) نعم ان تصدرت خمسة الرهن

لشبه

وبما فهمه من مالى الذمة لا قبض صحيح لكن قد قيل ان الاصل بيده

وكان مستحقا لوضع البذل عنده صار ثابثا شرعا فاعتد قبضه اه سم تصرف وظاهره أنه لا يجوز اتعاد القابض والقبض

بغلاف الرحمن وان تلق
 حقه بما في القصة وله اذا
 خاتم المالك حضور
 خوصته لتلق حقه بالبدل
 وتعييرى في الموضعين
 بالمالك أولى من تعبيره
 بالراهن (فلوجب قصاص)
 في المروءات التلف
 (واقص) أى المالك له
 أو غنابال (فاتالراهن)
 فما جنى عليه لقوات عمله
 بلا بدل (أو) وبسب (مال)
 بعبءه عن قصاص بمال أو
 كون الجناية خطأ أو شبه
 عمد أو همدا يوجب مالا
 لعدم المكافأة مثلاً وتعييرى
 بذلك أهم من قوله فان
 وجب مال بعبءه أو بجناية
 خطأ (أبرص عفوه عنه)
 لحق الرحمن (ولا) يصح
 (إبراء الرحمن الجاني) لانه
 ليس بمالك ولا يسقط بإبراءه
 حقه من الوثيقة (وسرى
 رهن الزيادة) في المروءون
 (متصلة) كسمن وكبر
 شجرة ألا يمكن انفصالها
 بخلاف المتصلة كشمرة
 وروبو في ذلك انتفاء ذلك
 ولانه عقد لا يزيل المالك
 فلا يسرى اليها

(قوله رحمه الله فاتالراهن)

قال في شرح الروض نم لو
 وجبت قيمته بأن كانت
 تحت بدخايب أو نحوه لم
 يتعين الرهن بل تكون
 قيمته رهنا مكانه اه
 وبعبءه قول الشرح بلا بدل

لقبه أو كان التلف الراهن جازل الرحمن الخاصة ليتوق بالبدل وكذا قبل في المستأجر اذا انفردت
 خاصة المؤجر لقبيته شويرى (قوله غلاف الرحمن) هذا اذا أراد الخاصة في العين مع حضور
 الراهن ولو امتنع الراهن من الخاصة فأراد الرحمن الخاصة لحق التوق بأن يدهى أنه يستحق
 التوق على دينه بهذه العين والغاصب قد حال بينه وبين ذلك كان له ذلك خصوصاً مع غيبة الراهن
 ومنع خاصته فيحتاج في دعوى إثبات حق التوق إلى إثبات ملك الراهن العين فان أنكر الغاصب
 أنه ملك الراهن كان له إثبات ذلك بالبينة كان يدهى أن هذه العين ملك فلان رهنا عندى وقد
 غصبها فلان يسرى وكانت يدهى عليها حتى وإن سألها وفريده عنها كان له ذلك أيضاً هكذا قاله
 البقعي واعتمد وقيدته إطلاق النسيخين سم قوله بخلاف الرحمن الخ أى فليس له خاصة من
 حيث ملك العين وأما من حيث كونه يستحق بدله وثيقة عنده فله الخاصة سم قوله وله حضور
 خصوصاً معناه أنه مخاصم من حيث كونه يستحق البدل وثيقة عنده بأن يدهى أنه يستحق التوق
 على دينه بالعين التي أنفها هذا الرسل واستحق بدله لأن توقيها على ديني وليس للمراد أنه يحضر
 مجلس الخصومة من غير خاصة لأن غيره مثله في ذلك شيخنا عزى وقدمه عن سم قوله وله اذا
 خاتم المالك حضور خصوصاً أى ليس للقاضي منه اذا حضر والا فليعبره عن ليس له تلقى الحضور
 ولكن لقاضى منه ح (قوله وتعييرى في الموضعين) هما قوله وعليه قيمة الولد للمالكها
 وقوله والخصم فيه المالك ويده الأول بقاؤه لصيره يوهان القبيته في الأولى للتعيرى وأنه الخصم
 في الثانية وليس مراداً فيها بل القيمة في الأولى للغير وهو الخصم في الثانية عرش (قوله أولى
 من تعبيره بالراهن) قال الماوردى وأما عبر بالراهن لينسمل لوروى والوصى ونحوها شرح
 (قوله واتصالح) وأعرض الراهن عن القصاص والغنابال سكت عنها لم يعبرى أحدهما
 شرح در (قوله فاتالراهن) أى ان كانت الجناية في النفس فان كانت في طرف ونحوه فالرهن باق
 به شرح در وقد يقال قوله فاتالراهن أى كلاً أو بعضاً كما يدل عليه قوله فبا جنى عليه فلو كان
 الرهن عبيدين وقتل أحدهما واتصحت فاتالراهن فيه فقط (قوله أيضاً فاتالراهن) أى بطل العقد
 وليس للمراد بالراهن المروءون لما يفرم عليه من تعليل التي ينسب في قوله لقوات عمله لانه المروءون (قوله
 لعدم المكافأة مثلاً) أى كالجراسات التي لا تنضبط فانها توجب المال ابتداء مع وجود المكافأة
 كالحائقة عن (قوله أبرص عفوه) ولا تصرف فيه بغير إذن الرحمن وصار المال مروءاً وإن لم
 ينض كاسم حل (قوله ولا يسقط بإبراءه حقه من الوثيقة) الا ان أسقط حقه منها شرح در بأن
 قال أسقط حتى من الوثيقة فانه يسقط خصتها حل (قوله وسرى رهن الزيادة متصلة) ضابط
 المتصلة هي التي لا يمكن أفرادها بالعقد والتمتصه هي التي يمكن أفرادها بالعقد فالحل من المتصلة كما قرر
 شيخنا (قوله وتعييرى شجرة) ظاهر مان الرهن لا غلظها لا غلظها بديل صفته على السن كما يصرح بتعليقه
 بقوله لإذ لا يمكن انفصالها وعلى هذا فلو لم يمان الزيادة المتصلة فلا يسرى الرهن إليه ومثلها ما قبل
 الزرع الحادثة بعد الرهن ولول قبض قبضه وليف وصف ونحوه صوف غنم كذلك فرائسه قد على
 الجلال (قوله مولد) أى حدث بعد النسخ أخدمان قوله بخلاف رهن الحائز الخ (قوله ويض) ولو
 موجود حالة الرهن وصوف وان لم يبلغ أو ان الجزلين ولوق الفرع وقت الرهن ولوروى يمتنع
 ففرغ وتو بلا إذن أو بغيره كذا في الفرع كذلك فثبت فالفرع والنبات رهن وقال الامام أبو حنيفة
 يسرى الرهن إلى الزيادة المتصلة كالتصه وقال الامام مالك يسرى اليها ان كانت من جنس الاصل
 كوك جارية بخلاف مرة شجرة قد (قوله لا تنفاه ذلك) أى عدم إمكان الانفصال كافي حل

والشورى وهو علة لقوله بعد فلا يبرى الخ ولأخوه بعده لكان أولى فتأمل **(قوله كالاجارة)** أى
 فى أنه لا يبرى حتى المستأجر الى زوال الدين المنفصلة شورى **(قوله)** ودخل فبرهن حامل حمله
 ولواختلف الراهن والمرتهن فى الحمل وعنده فيبقى تصديق الراهن لان الأصل عدم الحمل عند الراهن
 فيكون زيادة منفصلة اه ع ش على مر **(قوله)** بناء على أن الحمل لم يبرهن أى يعامل بمادة العلم
 فصح دخوله فى عقد الرهن ولو بيننا على أنه لا يعلم لم يدخل لانه لا يصح رهن ما لا يعلم وتماثلنا بمادل
 بمادة المعلوم لانه ليس معلوما حقيقة لاحتمال كونه ثاقنا **(قوله)** بناء على ذلك انظر وجهنا الى البناء
 على بهذه العلة للدخول وعلى جهات المدعى العلة الواحدة لا تنتج التقييد الا ان يقال قوله اولاً بناء
 على أن الحمل لم يبرهن أى مع وجوده حال العقد فكان اذن رهننا وقوله ثانياً بناء على ذلك أى مع عدم
 وجوده حال العقد فكان اذن غير رهن وقبل وجه البناء فى عدم التبعة ان الحمل عندهم بمنزلة الزيادة
 للتبعة فى ما يباحل يقع كإضافة التبعة فقال الشارح لا يتبع بناء على ذلك ولو بيننا على مقابله قبل
 بالتبعة لانه لا يادة للتبعة الحادثة بعد الفرهن وعبارة بعضهم قوله لا يتبعها الخ لما كان الحمل الحادث
 يتوهم أنه يادة متصلة كالسمن الحادث فيكون رهننا دفعه بقوله بناء على ذلك أى على أن الحمل
 يبرهن وهذا غير معلوم لعدم وجوده فيكون كإضافة التبعة التى توجد بعد الرهن واذ قلنا لا يبرهن
 رهننا كان يادة للتبعة الحادثة بعد الرهن تدبر **(قوله)** ويتعبر بهما (لا) فى شرح شيخنا كج
 ان التعبر محصور بما اذا كان الحمل لغير الراهن بأن كان موصى به وحيداً فلا تاقى الاستبراء
 الا على حل أى لان الاستبراء مفروض فيما اذا كان الحمل للراهن وعبارة ع ش قوله وتعبر بها
 حاملا هذا ان تلقى به حتى مات بوصية أو بغير فليس أو تلقى الدين بركة أتمه دونه كالجانية والعارضة
 الرهن أو نحوها فان لم يتعلق به أو بهما من ذلك أزم الراهن البيع أو توفية الدين ثم بعد البيع
 تنسأى الدين والتفرق فذاك وان فصل من الثمن شئ أخذه للمالك أن خص طوب بالباقي اتى
 زى ومثله مر **(قوله)** لان استثناء الحمل) أى على عقد البيع ككأن يقول بعك هذه لاجلها
 وقوله متعذر لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يستثنى كأعضاء الحيوان وخرج به ماورن نحة
 فأطلعت فانه يصح بيعها واستثناء الثمرة **(قوله)** لكن نص فى الامم وهو للعقد وهو استبراء
 على قوله يتعبر بيعها حاملا للقيدها ينتج بيعها مطلقا فلو جرح لتوقف حل **(قوله)** كانه ذلك
 قال حج ومن هنا وقوله غير الدين على بيعها اذ لا يمكن عنده غيرها استثنى الاستثنى ماور
 من التفرق ثم حله على ما اذا تعلق بالحمل حتى مات اه سلطان **(قوله)** ولو جنى صرهون على (جنم)
 على نفس أو غيرها ولم يأمره السيد وهو غير مر أو أعمى يستند وجوب طاعة سيده ولا يمكن
 السيد هو الجانى حتى يجب عليه قصاص فى عمد أو دية فى خطأ ولا يتلقى رقبته البضيان على الامم
 فى الروضة كاصلا وقد يقال لاجابة لهذا الاستثناء لان كلام المصنف حيث اورد حيث اورد على عيب
 صرهونه حقان بقرينة قوله قدس به وحيث كان السيد هو الجانى لم يمتلحق حتى الجانية بالعين المهرية
 سم زى ولا يقبل قول السيد أنا صره أى غير الملبى بالجانية فى حق الجنى عليه لان قوله المذكور
 يتضمن قطع عنه أى الجنى عليه عن الرقبة بل يباع فى الجانية وعلى السيد قيمته فتكون رهنه كانه
 لا قراره بأمره بالجانية قاله حل فلو اختلف للمرتهن والسيد بأن أنكر السيد الامم أو اعترف به
 وأنكر كون المأمور غير مبرم أو كونه يعتد وجوب الطاعة ولا يمتنع ذلك إتاللول للمنفذ
 بين الجانية وللتابعة بحيث يمكن حصول التمييز أو زوال الجبهة أو حصول حالة تشعب بما انفصله
 صدق السيد لان الاصل تعلق جنابة العبد بربيته ولم يوجد مسقط كافى ع ش على ج

قوله

كالاجارة (ودخل فبرهن
 حامل حمله) بناء على أن
 الحمل يبرهن ظهوره بخلاف
 رهن الحائل لانيتهما حملها
 الحادث فليس يبرهن بناء
 على ذلك ويتعبر بيعها
 حاملا لان استثناء الحمل متعذر
 وتوزع الثمن على الامم
 والحمل كذلك لان الحمل
 لا صرف قيمته قال الاسنوى
 كذا أطلقه الرافى لكن
 نص فى الامم على أن الراهن
 لو سأل أن تباع ويدل الثمن
 كله للمرتهن كان له ذلك
 درس

(ولو جنى صرهون)

(قوله) ولم يأمره السيد)
 ليس بقيد كافى مر وأمر
 غير السيد العبد بالجانية
 كالسيد كما ذكره فى
 الجنائيات وصرح به الماوردى
 اه **(قوله)** لاجابة لهذا
 الاستثناء) أراد بالاستثناء
 قوله ولم يأمره الخ وقيل على
 بل هو محتاج اليه لان
 المصنف قال ولو جنى الخ
 والمأمور الاجمعى أو غير
 الدين جان صوره قلنا
 استأجر الى قوله ولم يأمره
 وأن كالم نظرنا لما فيه
 قوله فتم الخ يكون الحق
 مع سم

(قوله على اجنبي) يمكن أن يراد به ما ينسل المرتهن ويكون للراد بقوله قدم به على المرتهن أى قدم بدين الجناية على دين الرهن أو يقال للرتهن فيه مهتان من حيث الجناية اجنبي ومن حيث الرهن غير اجنبي فلهما تافت في البراءة شورية وفي عش المراد بالاجنبي غير السيد وعنده أى غير المرتهن عند شخص آخر بقرينة قول المصنف وإن قتل موهون الخ عش على حر (قوله لان) مستحسن في الرقبة) بدليل ان المرتهن لو مات وهو الجاني سقط حقه حل وعبر به دون التعلق كإتيان به للاحتمار هنا فاعتين ألقى (قوله فان اتقص) قد علم من اقتصاره على التخاص والبيع أنه لو سقط حق الجاني عليه بغير أو دفاء لم يطل الرهن سل (قوله المستحق) بدل من الفاعل المستتر العائد على معلوم من المقام وليس من باب حذف الفاعل لانه لا يجوز في مثل هذا حذف وانما عبر بالمستحق دون الجاني عليه لمعمو لان المستحق أعم من أن يكون الجاني عليه فبا اذا كانت الجناية على الطرف أو وارثه فيها اذا كانت الجناية على السكك (قوله أى لحقه) أشار به الى تقديره سابقاً وان الادم لتعليل لا لعدم (قوله فالتلزم) أى كلاً أو بعضاً أى انفسخ عقده وليس المراد به التلزم لانه لا يلزم عليه تعلق الشيء بنفسه في قوله لم يطل حله فبا اتقص فيه من انفس أو غيرها وقوله أو بيع أى كلاً أو بعضه فيقول في كله أو بعضه حل (قوله فبا اتقص) فيه أو بيع) احتراز عن غيره فلو كانت الجناية قطع بد قطعاً بده بطل الرهن بالنسبة ليه دون باقيه ولو كان الارش فهو بعض قيمته فقط من به قدره أو بقي باقيه رهنا فان تعذر بيع بعضه أو نقص بالتبعية بيع السكك أو في الفاضل عن الارش رهنا اه حر مم (قوله لم ان وجبت قيمته الخ) صورة سداه له غصب من عند المرتهن وبيعى عند الفاضل أو كان مضموناً بعنده أى للرتهن ثم رهنه عند ورجى جناية عند توجب عليه فصاعداً بخلاف ما لو أوجب الجناية ما لا فان الغاصب الذي هو هو للرتهن يلزمه سداه وهو باقى على رهنه كما هو ظاهر شوري وهذا استدراك على قوله فان الرهن بالنسبة للتخاص وأما بالنسبة لوجوب المال فيبقى فيها الرهن بحاله عند المرتهن وبغديه الغاصب باقى الا من من قيمته وأرض الجناية كاستدراك الملق بقوله ولو جنى مضروب فتلحق برقبته مال فداه الغاصب بأقل من قيمته ومال المبيخا وسيل (قوله كأن كان تحت بدغاصب) أى أو مستعير أو مشتر بشرافند حر (قوله فلو عاد للمبيع الى ملك الراهن) أى عاد بالمبيع في الجناية بسبب آخر غيرهما ينقل بمعد البيع السكك لاجل الجناية كأن عاد له ببراءاً وأرضاً ووصيةً وغيرها فان عاد له بفسخ أو رد بسبب أو فاة تين بقاء حق الجاني عليه عش على حر وقوله تين بقاء حق الجاني عليه أى متعلقاً بقرينة الجاني وذلك لان التين قد ندرج الى المنزلى فيرجع حق الجاني عليه متعلقاً برقبته كأن قبل البيع والظاهر أنه مودعها إيماناً وان كان الجاني عليه مقدماً به وكان الأولى أن يقدمه على الاستدراك من غير تعريض (قوله لم يكن رهنا) أى فإنا نل المادتها كالمسألة (قوله فاقص منه المستحق) وهو السيد غير النفس والوارث فيها فان لم يقص لا يفوت وفي هذا حذف الفاعل في غير موضعه وكان الأولى إسقاط لفظ المستحق ويجعل اتقص مبيهاً للقول ذكره شيخنا الرسل وفيه نظر اه حل وأجاب شيخنا حـف بان الفاعل ضمير عائد على معلوم من المقام المستحق بدل منه وعبراً عـش على حر وعبر بـباب بان هذا ليس من الخلف في شئ بل الفاعل المستتر يعود على المستحق المعلوم من السياق وذلك نحو قوله تعالى حتى تورثها لـجـباب (قوله ففوت الرهن لذلك) أى لم يفلت محله حل (قوله) وجعل وجوبه وجوب مال) مطوف على مدة وقد تقدراً أو جنى على سيده وجعل وجوبه وجوب مال لان وجب على المشتري مطوف على فاقص لانه يلزمه وجوده وجوبه وجوب مال لان لم يقص

على اجنبي قدم به) على المرتهن لان حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتهن لتعلقه بها والتمس (فان اتقص) منه المستحق (أو بيع له) أى خلفه بالـ أوجب الجناية ما لا أو عني عنه على مال (فات الرهن) فبا اتقص فيه أو بيع لم يفلت محله فلم ان وجبت قيمته كأن كان تحت بدغاصب يفت الرهن بل تكون قيمته رهناً كانه فلو عاد للمبيع الى ملك الراهن لم يكن رهنا (كالو تلت) المرتون بـاقـة سارية (أو جنى على سيده فاقص) منه المستحق فيفوت الرهن لذلك (لان وجد)

بذلك أهم من لتعير به في
على مال (دان قتل
مرهوناً له
عند آخره) فمنه
السيد (فان الرهان)
لثوت عهلهما (دان وجوب
مال) كأن تخطأ أو عفا
على مال (سب) أي
المال (حق مرهون
القتل) والمال متعلق
برقة القاتل (فباع) بقيد
زده بقوله (ان لم تزديته
على الواجب) بالقتل
(ونحوه) ان لم يزده على
الواجب (رهن) والاقتدر
الواجب منه لأنه يصير
نفسه رهنا

(قوله وقد يقال انما عفا
بالمال الخ) حاشاه أنه انما
يقيد بالمع عدم إمكان
القوات أصلاً بخلاف
القصاص يمكن القوت اذا
وجد سبه

(قوله ثم مات المورث) أي
بغير الجناية اه قوبنى
قال في شرح الرض وان
قوله أي مورث السيد أو
مكتبه خطأ أو عفا ففما
السيد على المال وجب
المال بناء على أنه يثبت
لمورث ثم يتفادع المورث
وبقاس بالمورث المكتبة
والجناية على عبيد من ربه
السيد اذا مات المورث
كلمة على من ربه المورث

أو يقول ان لم يقتض فلا يفوت مع اننا أوضح وأخصر وأجاب ح ف بأنه لو قل ذلك لثوم ان الكلام
في المدة فقط (قوله والجناية على أجنبي) وفي بعض النسخ وفي الرجوع الباعلي غير أجنبي بزيادة
غيره أو إصلاح ليس بضروري لان معنى قوله فلا يفوت الرهن أي بمجرد وجود السب وانما يفوت
بالباع لأن يقال في التقييد بالأجنبي نظراً من حيث أن غيره كذلك تأمل وإيضاحه خلاصة الكلام لامل
لأنه فرقه في الجناية على السيد لهما ان سبب القصاص بخلاف سبب المال فيفوت الرهن بمجرد
وليس مراداً بل انما يفوت فيما بالقصاص أو البيع فيلزم على هذا التوجيه هذه الاطراف على الرجوع
إلى الأول لم يحدد ثوري لكن رد عليه انه لا حاجة إليه أي إلى قوله والجناية على غير أجنبي وهو
السيد وأعبده لأنه موضوع المسئلة الا أن يقال هو بيان للواقع وفي قتل على الجلال فتقوله والجناية
على غير أجنبي متعين خلافاً لما في بعض النسخ من إسقاط لفظ غير كتحديد وجود السب للمال
غير مناسب إذ وجود سبب القصاص كذلك اذا يفوت الا ان قصص بالفعل وقد يقال انما يقيد بالمال
بالنظر لما به موجود السب وقد يوجد الفوات في القصاص دون المال فأمل (قوله سب وجوب
مال) وتخص السبب عن السيد لوجود مانع وهو أن السيد لا يجبه على عبيده مال وهذا أعنى قوله
لا ان يوجد سبب الخ بزيادة النسخة التي فيها غير قوله والجناية على غير أجنبي والافتقار إلى وجوب مال
تأمل (قوله كأن عفا على مال) قيد بقوله على مال ليكون مثلاً لقوله لا ان لا يجل على ولا فلا يرب
عليه حتى فهو كفوء عما لا السيد لا يجبه على عبه مال (قوله فلا يفوت الرهن) لان السيد لا يثبت
له على عبيده مال ابتداء لا في ذمته ولا متعلقاً برقبته بخلاف الدوام كالأجنبي غير عفا على طرف مورث
أو مكاتب ثم مات المورث وعجز المكاتب فان المال يثبت للسيد ثم يذم يبيعه فيه حل وقد علم الرهن
وسم لأنه محتل في الدوام لا محتمل في الانتهاء قال سم وقدم على الرهن في وبفوت الرهن (قوله
مرهون) ليس هذا بياناً لتكون الفاعل محمداً اذا أصبح حذفه كما هو معلوم بل هو تضييع لغير
السكن في العمل وكان عليه أن يأتي بأي التفسيرية فيقول وان قتل أي مرهون (قوله فان
الرهان) فان عفا السيد عما أي بالمال يطل الرهن في القتل فقط وبقي رهن القاتل فذل
(قوله وان وجب مال) من هذا فلو ان كون المال يثبت للسيد متاعاً عليه مفتر لاجل حق الرهن
ولو عفا على غير مال صح بلا اشكال محيرة وعجابه الثوري قوله وان وجب مال الوجوب هنا (عفا
حق الرهن وان استلزم وجوب سبب السيد على عبيده (قوله والمال متعلق برقة القاتل) أي على من
القتل لان السيد لو اطلب المورث لفرم قبته لحق الرهن ثم تعلقه بعبده أولى (قوله فباع) أي ان
لم يثنى الرهن والمرهون على قله أخذاً من كلامه بعد (قوله ان لم تزديته الخ) أي ان سبباً أو عفا
وصرح بكلامه أنه اذا لم تزديته قبتة على الواجب ببيع جميعه وان زاد المثل على الواجب له لا يبعد رها
الامتداد إلى الواجب من المثل لا لبيع ثوري أي والد الله على الواجب يستوفى به مرهون القاتل (قوله
وإن لم يزده الخ) لا يقال ينفي عنه قوله ان لم تزديته الخ لا ناقول لا تلازم بين القتل والقبته قد
تكون قبته مائة وعشرين شخص بمائة وعشرين مثلاً (قوله رهن) أي من غير التادئة
ثوري (قوله والاقتدر الواجب) أي بان اقتدره الواجب هنا مراده وأما عفاً وقوله ان لم
قبتة فقد ذكره بعد بقوله فان زادت الخ ولو لم يذكر الشارع عجزه بعد لكان داخل في عفا
للكورة وكان أخسر (قوله لأنه يصير نفسه رهنا) معطوف على قوله فباع أو عفاً منه ومن
أي لأنه يتحول رهنا عند مرهون القاتل وهذا رد على الضعيف عبارة أصله مع شرح به وقيل به

اه وسيتذنبون الرهن كما يوضح من لتليل السراج اه سم فظهر ان قول شيخنا بغير الجناية ليس قيدا

مؤجلة فقد توثق) والفائدة: حيث نشأ من الافلاس عند الحلول وأما قوله ويطالب الخ فليس بيانا للفائدة لان المطالبة يلو قبل النقل **(قوله)** وان اتق الدينان) هذا تصور لا تنقذ الغرض ولعدم النقل **(قوله)** تنقل الوثيقة) ولو كان بأحدهما الذي هو دين القاتل ضامن فطالب المهرين تنقل الوثيقة من الدين الذي بالضمان الى الآخر حتى يحصل له التوثيق فيما يجب لانه لغرض سلطان **(قوله)** لعدم الفائدة) فيه نظر لانه لا قد يكون قيمة القاتل قدر الدينين فينقل منها قدر دين القاتل ليكون التوثيق على كل منهما وهذا فائدة أي فائدة من ثم قال الشيخ بحيرة يعني أن يحصل كلامهم على ماذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب وإرضاء طلب شو برى أي فيجيد قول الشارع وقيمة القاتل أكثر مما اذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه **له** **(قوله)** وان كانت قيمة القاتل) هومن حيث للمني مسطوف على قوله فلو كان أحد الدينين حال الخ الذي هو ترمج على منطوق المتن لان هذا لا مطوف فيه فائدة أيضا فهو من الترمج على المنطوق تأمل **(قوله)** قلته) أي من منه بأن يباع ويحسب من ثم قدر قيمة القاتل عرش قال سم ظاهره وان كان الباقي من قيمة القاتل دون قدر الدين المرحوم فوعليه انتهى **(قوله)** مع الاطلاق عن التقييد) أي مع عموم الاطلاق أي العموم الذي يفهم منه وهو قوله عند شخص فأكثر والا فالاطلاق ليس قلنا حتى يكون من زيادته واعلم أن الاول لمسا كان حاله فوات الوثيقة وذلك عند انقضاء وحالة نقصها وذلك عند وجوب المال وعلى كل منهما هي مطلقة عن التقييد بكون الدين عند شخص واحد وان الاصل لابد كرامة القوات فيها فاعلان الاطلاق أو التقييد وبما ذكر حالة النقص وقيدها بكون الدين عند شخص وعبارته فان كانا موهوبين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة أو بدينين وفي نقل الوثيقة غرض قلت **له** بقول الشارع في النقص حل من الاول أي وأما الاطلاق عن التقييد في الاول في حالة القوات فليس من زيادته لان الاصل لابد كرامة القوات كما عرفت فضلا عن اطلاقها أو تقييدها **له** **(قوله)** عن التقييد في الاول) انظر هل يعسر على دعواه الاطلاق في الاول قولهم ان التقييد اذا تأخر كانه خارج لجميع المطوفات وحيدة فلا إطلاق شو برى ويحجب بأنه لا يعسر له محله عند عدم قرينة التخصيص والقرينة عادة الباء في المطوف نهى قرينة على كون القيد عاما وبلا يرجع المطوف عليه **(قوله)** في النقص) أي لا في القوات عتاق أي لان الاول لمسا عتاق القوات والنقص حل قوله في النقص أي في حالة النقص أي نقص الوثيقة في قوله والا نقص وهو بدل من الاول وهو على ثبوت تكرار العامل فلا يلزم تعاقب حتى يبرى واحد يعامل واحدا ومتعلق بمجنز أو الكسفي النقص **(قوله)** وينفك بسخس مرمهن) مالم يكن الدين على ميت وقتلنا بأن التركة رهن بالدين وهو الامع فلانك بسخس المهرين الذي هو رهن الدين لان الرهن لمصلحة الميت والفك بسخسها له حل ولان نص عن الدين عينا انفك رهن فلو تفتت أو تقايلا في المعروضه قبل قبضها عاد المهرين رهن **(قوله)** ولو بدون الرهن) أي ولو بدون بسخس الرهن عرش **(قوله)** لان الحق له وهو جائز من جهة) يحل نظر لانك بسخسه للزوم من جهة حل **(قوله)** بأداء) أي من الرهن أو من غيره منه وقوله وأردأ من المرمهن فقط **(قوله)** أو وحالة) أي من الرهن للرهن أو من المرمهن لترهعه على الرهن نى **(قوله)** لا يرهنه) كارتشأ واعتياض لكن لو تقايلا في الاعتياض عاد الرهن كما عاد الدين **(قوله)** لا يرهنه) (بعضه) فلو مات الرهن عن ورثته فأدى أحدهم نصيبه منك كافي للموثر ولان الرهن غير امتياز واحد وقبضته حسن كل المهرين الى البراءة من جميع الدين بخلاف ما قد نصيب من التركة بأن دفع ما يخص من الدين فإنه ينفك لان تعاقب الدين بالتركة كما كتبت على الرهن فهو كالتوعد الرهن أو كتبت

الارش

مؤجلة فقد توثق ويطالب بالحل وان اتق الدينان قدرا وحصولا أو تأجيلا وقيمة القاتل أكثر من قيمة القاتل أو مساوية لطالب تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وان كانت قيمة القاتل أكثر قل منه فمرقيمة القاتل يزكف فوات الوثيقة في الصورتين مع الاطلاق عن التقييد في الاول في النقص بشخص من زياقي (وينفك) الرهن (بسخس مرمهن) ولو بدون الرهن لان الحق له وهو جائز من جهته (وبراءة من الدين) بأداء أو إبراء أو سؤالة أو غيرها (لا) براءة من (بعضه) فلانك شئ من المهرين **(قوله)** على ماذا كانت القيمة لا تزيد) أي قيمة القاتل لا تزيد على الدين الذي هو مرمهن عليه تأمل أي وزاد موروثا المفهوم فيقال وان كانت قيمة القاتل أكثر أي أو مساوية أو أقل وزادت على دينه لا يبرى مرمهن به قال شيخنا وهو أحسن وأسهل مما قاله الحق بعد

شكى حبس المبيع وعق
المكاتب ولان وثيقة بجميع
أجزاء الدين كالشهادة
(الان تعدد عقد أو
مستحق الدين) أو مدين
أو مالك معاردين) فينفك
بعضه بأقساط كان رهن
بعض عبد مدين وباقيه
بآخره برى من دين
أحدهما أو رهن عبداً
الذين يدينهما عليه ثم يرى
من أحدهما أو رهن اثنان
من واحد يدينه عليهما ثم
برى أحدهما لماعليه أو
رهن عبداً استعاره من
الذين ليرهنه ثم أدى نصف
الدين وقصد فكاه نصف
العبد وأطلق ثم جعله عنه
وذكر تعدد المستحق
واملك للمار من زياتى
درس

(فصل في الاختلاف
في الرهن وما يتعلق به •
لو (اختلفا)

أى الراهن والمرتهن (في
رهن تبرع) أى أصله

(قوله رحمه الله أوستحق
الدين) أى تعدد المستحق
إشياء بخلاف ماذا مات
الدائن وورثته فأدى للدين
الى بعضهم بعض الدين فلا
ينفك شئ من الرهن لانهم
كورتهم اه شيخنا
(قوله رحمه الله أو مدين)
أى ابتداء فان تعدد ابتداء
كان مان الرهن وخلف

الارض بالمان فهو كمن العبد المشترك فأدى أحد الشريكين نصيبه فيشطر التماق عنه شرح
(قوله شكى حبس المبيع) أى مان جعله محبوس بكل جزء من الثمن فأداه بعض الثمن لا ينفك شئ
من المبيع عن الحبس اه (قوله ولا ينفك) ومن لم يشرط الراهن أنه كلفضى شيئا من الدين انفك
من المروهن بقدره فدل على حل (قوله كالشهادة) أى كأن الشهادة وثيقة بجميع أجزاء الدين
فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد بجميع الشئ الذي به فلا تنفى شهادة كل منهما بنصفه
شبهت أن يرى (قوله أوستحق الدين) لا يغال مأخذه أحدهما من الدين لا يختص به بل هو
مشترك بينهما فكيف تنفك حصة من الرهن بأخذه لا تقول صورة السئلة فيا إذا اختص القابض
بمأخذه بأن قصد المانع أن يملكه وحده بخلاف الارث ودين الكتابة كإتيان في آخر الشركة
مر وصل (قوله أو مالك معاردين) يجوز أن يقرأ بالاشارة أى معاردين على كون رهن مصدرا
وبعد مبادئ معاردين على كونها مبادئ للقول وانظر أمأولى ولعل الأولى والاشارة على
معنى الكلام أى معاردين أى المروهن (قوله كأن رهن بعض عبد) وينفك بعضه أيضا فكل الرهن
كان فسخ الرهن في بعضه لان فسخ كله فيفسخ أولى (قوله ثم يرى من أحدهما) أى بأداء أو إبراء
بشرط أن ينفك ذلك عن البعض للركور فان قصد الشيوخ فلا وإن أطلق صراحة الى ما شاء شرح مر
وبعارة قل قوله ثم يرى من دين أحدهما أى لو باذنه له سواء أعتد الدين خلافا لخطيب واختلف
لان ما يأخذ يختص به وكذلك الشراء في الديون المشتركة الا في مسائل ثلاث الارث والكتابة
وربع الوقت فباأخذه أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم إن أحاله اختص المحتال بما
أخذ وهذ من جيل الاختصاص وما أخذ أحد اليمينين مثلام دين الكتابة لا يختص به وما
أخذ أحد الموقوف عليهم من ربع الوقت لا يختص به وإن كان له النظر في حصة وأجرها بنصفه قاله
شيخنا مر واعتد به وصمم عليه وفيه نظر فتأمل وخرج بالوقوف عليهم أرباب الوقت والمشاركة
فباأخذه أحدهم من النظر أو غير يختص به وإن حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه
برضا غيره منهم اه قاله شيخنا مر (قوله أو رهن اثنان من واحد يدينه) هو بيان لتعدد الدين
بمخلافه يدينه على غيرهما بأن قاله هناك عبداً بإلاف الذى لك على فلان فان نصيب كل منهما
رهن بجميع الائت جزء به في التثنية اه شورى (قوله أو رهن عبداً استعاره من اثنين
ليرهنه) وإن قال أعزتك العبد لترهنه يدينك خلافا لركنى حيث قال في هذه لا ينفك نصيب
أحدهما بأداء نصف الدين لان لا ينهض رهن الجميع بجميع الدين بصورة كلام الأصحاب
أن يأذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين وكتب أيضا ظاهر كلامهم وإن قصد المانع
أحدهما حيث يخاف أن يمسأى من أن العبرة بقصد المؤدى اه حل (قوله أو أطلق) ثم جعله عنه
انفك نصيبه فلما إلى تعدد المالك بخلاف ماذا قصد الشيوخ وأطلق ثم جعله فيما أول يعرف حاله ولو مات
الرهن قبل أن يصره في هذه الصورة وصورة تعدد المقدماء رارة مقامه فان فقد الوارث جعل بينهما مر
(فصل في الاختلاف في الرهن) أى الشامل لأصله أو عينه أو قدره كإذ كره بعد وقوله وما يتعلق به
مستوفى على الرهن والضمير على المسمى للركور والمراد بما يتعلق به قدر المروهن به وعينه وقبض
المروهن والركور عن لادن فيه والاختلاف في الجناية إلى آخر إيجاب فكأنه قال فصل في الاختلاف
في تعدد الراهن والاختلاف فيما يتعلق به ومثله من عليدين بأحدهما وثيقة ترجع الما يتعلق
به فالجاء (قوله أى الراهن والمرتهن) أو الراهن والمير حل (قوله في رهن تبرع) وهو الذى لم

ورقة فلا ينفك شئ بأداء أحدهما بانخصه بخلاف الرهن التبرعى في هذا اه شيخنا

يشرط في بيع أخذ من كلامه بعد **(قوله كأن قال رهنتي كذا)** أي وأثبتته لان شرط الدعوى أن تكون موزنة كمنافاة البرمادي وفي الشورى ما يقتضى أن هذا الضيق ضعيف ونهه ذلك لحلف الرهن في شرح العباب قال الزركشي والكلام في الاختلاف بعد القبض لأنه قبله لا أثر له في تحليف ولا دعوى ويجوز أن تسمع فيه الدعوى لاحتمال أن يشكك الرهن في حلف الرهنين وبغير الرهن بإقباضه كذا كره في المحل والفرق بينهما انتهى واعتد به في شرحه هذا الأصل له سم قال شيخنا وتسميتهما رهنين في هذه الصورة أي الاختلاف في أصله إنما هو بحسب الظاهر بحسب عزم الرهنين **(قوله وأقده)** أي المرهون وكذا المرهون به أوصفته كقدر الاجل ونهه ما هو قال رهنتي العبد بمائة فصدقه لكن قال كل نصفه تحسب من قل على الجلال وحل **(قوله)** يعني المرهون في كلام المصنف استخدام **(قوله قال بل الثوب)** وحيث صدقنا الرهن في هذه فلا تلحق للرهن بالثوب لانكاره ولا بالبيع لانكار المالك وعليه فلو أراد الرهن التصرف في الثوب ببيع وغيره فهل يتوقف على إذن الرهنين لأنه مرهون بزعم المالك أولا لأنما ينكار للرهنين ليزين حتى وقياس ما يذكره عن سم اعتبارا منه وقد يفرق وهو المقتضى بأنه فيأبى إذا انقطع حق الجني عليه بإبراء أو نحوه ثبت الحق للرهنين كما قاله سم فيأبى ومهما انكار الرهنين أسقط اعتبار قول الرهن بالكلية كن أفر يثنى ينكره حيث قبل بطل الإقرار وينصرف المقر فيه بتمامه ولا يولد للقره وإن كذب نفسه إلا بقرار جديد وبأى مثل ما ذكره في الاختلاف في جنه كما قول رهنه بلهنا يبر قال بل بالبراهم ع ش على مر **(قوله وأقده مرهون به)** أوعيته كبراهم ودأبه وصنعت كان يدعي للرهنين أنه رهن على المال المحلة فينتسحق وأدعى الرهن أنه على الموجب ح **(قوله حلف الرهن)** الأولى أن يقول حلف المالك لينسب مع الرهن ع ش على مر بق قل على الجلال قوله رهن ولو كان مستعينا بالتعبير بما ولى من التعبير بالمالك خلافا لزمعه **(قوله)** كان المرهون يبدل الرهنين غاية للرد على القول الضعيف القائل إذا كانت العين يبدل الرهن فهو الصدق ترجيحاً للدعوى بصد كفاي الميمرى **(قوله لان الأصل الخ)** وإن لم يبين الرهن جهة كونه يده حل **(قوله)** واختلاف في معنى مام من قدر المرهون أوعيته أو أقده المرهون به **(قوله)** الأولى وهي الاختلاف في أصل الرهن بأن قال الرهن رهنتي كذا أو ثبت بالشرط وانكر الرهن ذلك وقال لم أره فلا تخالف وصدق الرهن بيمينه والرهن فسخ البيع حيث لم يره عنده لا بل هذا بيمينه يأتى في غير الأولى أيضا لا تقول في غيرها فتعاقلي عقد الرهن واختلف في صفة صدقته بخلاف في الأولى لم يتفق على المقد تأمل حل **(قوله)** فثبتا فلان فيه وإذا تخالفا فيسخنه أي عه الرهن أو أحدهما أو إلحاق الاختلاف في اشتراطه في البيع فيفسخ البيع وانما هذا لا يها اختلاف في صفة عقد معاوضة وهو الرهن أو اشتراطه كاتقدم في بابا في التخالفا في البيع حل **(قوله)** وأقبضاه قال حل ينظر حكمة التقييد بالأقباض في هذه دون التي قبلها وأجاب ع ش بأنها فيه لا لاجل أن تكون الدعوى موزنة لأنها بدون قبض غير موزنة فلا تسمع **(قوله)** لئلا يأن الأصل عدمه بإدعية الرهنين ثوري **(قوله)** فان شهد بهما آخر أي وأما أن يشكك في **(قوله)** اختلاف في قبضة إنما حصل هذه عن الصور الأربعة السابقة من إن الحكم في الجميع واحد وهو الرهن لان طول الكلام عليها بقوله ولأقر الخ **(قوله)** وهو يبرهن أي وقال الرهنين اختلاف في مئة مثلا قوله وقال الخ راجع للثانية شيخنا **(قوله)** وأثبتته عن جهة أخرى وكذا ما فيه عن جهة الرهن وهو المقتضى من وجوب صدق الأقباض عنه وطارق البيع بأن البيع لازم قل **(قوله)** كذا

كان قال رهنتي كذا فأنكر **(أوقده)** أي الرهن بمعنى المرهون كان قال رهنتي الأرض بشجرة فقال بل بصدقه **(أوعيته)** كذا العبد فقال بل بالثوب **(أوقده مرهون به)** كفاين فقال بل بأن وهذان من زيادتي **(حلف الرهن)** وان كان المرهون يبدل الرهنين لان الأصل عدم ما يدعيه الرهنين وخرج برهن التبع الرهن بالشرط في بيع بأن اختلاف في اشتراطه فيما أتفقا عليه واختلاف في شيء مما غير الأولى فيتحالفتان فيه كذا صور البيع إذا اختلفا فيها **(ولو ادعى أنها رهنه)** وأقبضاه وصدقه أحدهما فخصيه رهن تحسب **(وأخذته)** بالقرار **(وحلف المالك)** لماس **(وتقبل شهادة)** المصدق عليه خلافا عن الثبنة فان شهد بهما آخر أو حلف للمدعي ثبت رهن الجميع وقول وأقبضاه من زيادتي **(ولو اختلفا في قبضة)** أي المرهون **(وهو)** يبرهن أو يبدل رهنين وقال الرهنين غيبته أو أثبتته عن جهة أخرى كالمزاجية وإيداع

(قوله) واذا بيع الدين في الاول) سواء كان للقره اهن أو للمرهن فلا شيء للجنى عليه لان القرآن كان هو المرهن فقد سلف المالك أنه لم يحن وان كان القره هو الراهن فقد سلف المرهن أنه لم يحن فقول البديهي هو ما عجزوا عليه لطفه وحيث قد سجل بين الجنى عليه وبين ما حقه فيه وهو العبد بحلف المرهن فلا يرجع على الراهن لان سلفه متعلق برقية العبد فقط وفي صورة ما اذا كان المرهن هو القره وتسلف الراهن أنه لم يحن ثم باع العبد فلا يلزم تسليم نفسه للمرهن لان مقر بأن الحق في نفسه للجنى عليه وقوله ولا يلزم الخ خاص بهذه الصورة تأمل شيخنا قال سم وانظر كيف يبايع الدين اذا أقر للمرهن الجنبية وكان وجهه ذلك مراعاة غرض الراهن في التوصل الى براءة ذمته من الدين فاذا ظلمه أوجب اليه فاقبل سم على حجر فلو بايع في الدين بل فك يبيع في الجنبية اذا كان القره هو الراهن مؤاخذه له باقراره وقوله ولا يلزم الخ ولو كان مقر الجنبية هو الراهن لم يلزمه غرم جنابة المرهون لتعلق حق الجنى عليه بالرقبة فقط فاذا أقر بوجود الجنبية قبل القبض فهو مشتمد باقباضه فليذا غرم أقل الامرين حل بزيادة وكسباً يئسنا واذا بيع في الدين في الاول سواء كان القره الراهن أو المرهن وكذا اذا بيع في الثانية صورته لا شيء للقره وهو الجنى عليه لحلف المرهن على عدم الجنبية ولكن يلزم تسليم الجنى في الصورين للمرهن فذلك وقوله الى المرهن المقر أى في اذاعى الجنبية أما للمسكر يبنى في الاول فيلزم تسليم الجنى له لان سلف الجنبية وعلى كل من الصورا يلزمه وبيع المرهن عليه فليخلص الى الجنى في اذاعى المرهن فلا شيء للقره من غنى في الصورا يلزمه وبيع المرهن عليه فليخلص الى الجنى في اذاعى المرهن لتسليمه الوثيقة عليه ففوتها على نفسه باقراره ويتوقف بيعها على استئذائه لانه يحكم ببقاء الرهنية كماله ابن قاسم وشيخنا اه شوبرى (قوله) ولا يلزم الجنى أى من حيث كونه رهن او من حيث وفاء الدين قل قال الشوبرى قضيت جواز التسليم وهو كذلك وعليه فهل يجبر المرهن على قبوله أو لا يظهر الا ذلك لفرض الراهن وتبرأ به ذمته حيث لم يعلم صدق المرهن ويلزم المرهن تسليمه للجنى عليه لاعتراجه بأنه يستحقه دونه هكذا ظهر فليحرم شوبرى والمرهن أخذ نفسه من مال الراهن بطريق الظاهر اه الحلف (قوله) واذا حلف أى للمسكر في الثانية) امانى الاول فلا حق للقره اذا كان المقر فيها الراهن لان اقراره لاغنى بالنسبة للقره وان اتفك الراهن سم بلغنى أى لاجل حق المرهن السابق على الجنبية لان الفرض انه ادعاها بسد القبض أى ادعى وجودها بعده بخلاف الثانية (قوله) أى للمسكر أى المرهن وقوله في الثانية أى بصورتها (قوله) غرم الراهن) قال في الرض الحلي اه وقضيت أنه اذا فاك الراهن له الرجوع فباغرمه وبيع الراهن الجنبية قاله الشيخ وبيعه أنه لم يحن عليه الغرم عينا الاتساق حق الغرم وحيث زال الرجوع الى الاصل وهو تخيير بين الغرم وتسليم المبيع اه شوبرى (قوله) فيما) أى في صورتين كل واحدة بصورتها وقوله سلف الجنى عليه أى في الصور الاربع وقوله لا المقر وهو الراهن في ثلاثة والمرهن في واحدة وقوله ثم بيع الجنبية أى في الصورة الرابعة وقوله لا يكون الباقي رهنا أى في صورة واحدة من صورتين الثانية فقط وهي بالودعي الجنبية قبل العقد (قوله) حلف الجنى عليه) وبه يلزم فيقال للثانين رد حقه على غير اللهمي لان الجنى عليه غير مدمعنا (قوله) ولا يكون الباقي رهنا) أى ان كانت الجنبية قبل القبض شوبرى وصوابه قبل العقد كما يؤخذ من اتعمليل وهذا في احدي صورتين الثانية وبعبارة سم أى ان كانت الجنبية قبل العقد ما لو كانت بعد القبض أو بينه وبين العقد كان الباقي رهنا قطعا اه (قوله) لان الجنى المردودة) أى من المرهن على الجنى عليه قال سم يؤخذ منه أنه

(واذا بيع الدين في الاول)
فلا شيء للقره ولا يلزم تسليم
الجنى الى المرهن المقر (واذا
حلف) أى المنكر (في
الثانية غير الراهن) للجنى
عليه (الا من قيمته) أى
المرهون (والارضى) كافى
جنبته أى لو لم يستأجر البيع
(ولو نكح) المنكر فيها
(سلف الجنى عليه) لان
الحق له لا المقر لانه لم يدع
لنفسه شيئاً (ثم) اذا حلف
الجنى عليه (بيع) العبد
(الجنبية) ثبوتها باليمين
المردودة (ان استقرت)
أى الجنبية قيمته والا يبيع
منه بقهره ولا يكون الباقي
رهنا لان الجنى المردودة

كالبينة أو كالأقرار بأنه كان
 جانياً في الإبداء، فلا يصح
 رهن شيء، منه وقوى قولنا ونسكت
 إلى آخرون زيادة في الأولى
 وإن استقرت من زيادتي
 في الثانية (ولأن) أي
 للرهن (في بيع موهون
 فبيع ثم) بعده (قال)
 رجعت قبله وقال الرهن بعد
 حلف الرهن) لأن الأصل
 عدم رجوعه في الوقت الذي
 يذبحه والأصل عدم بيع
 الرهن في الوقت الذي يذبحه
 فيتراضان ويؤيد أن
 الأصل استمرار الرهن
 وذكر حكم التحليف في
 هذا الوقت بعد ما من زيادتي
 (كن على دينان بأحداهما
 وثيقة) كره (فأدى أحدهما
 ونوى بنبأ) أي الوثيقة فإنه
 يحلف فهو مصدق على
 للتحقق القائل أنه أدى
 عن الدين الآخر وما اختلفا
 في نية ذلك أم في لفظه لأن
 المؤدى أعرف بتصدده وكيفية
 أدائه (وإن أماني) بإدائه
 شيئاً (رجعه عما شاء) منهما
 كأنه إذا كان الدين الحاضر
 والغالب فإن جعله عنهما
 قسطهما بالسوية لا بأساً
 كما رخصه في شرح الروض
 ونعيرى بما ذكرنا من
 قوله أنان بأحداهما رهن
 (صل) في تعلق الدين بالركبة
 (من مات وعليه دين)

ادعى أنه جنى قبل الرهن بالركبة بخلاف ما إذا ادعى قبل القبض وبعد الرهن فيكون ما زاد على
 الأرض رهناً بأخذ الرهن سم (قوله كالنية) أي من المقر وهو الرهن (قوله أركاناً لأقرار) أي
 من المرفوعين (قوله في الإبداء) بأن صرح بأن الجناية قبل العقد والفاصل عوى بأنه جنى قبل القبض
 لاستلزام الجناية في الإبداء أذ الجناية بعد العقد وقبل القبض لا تبطل الرهن سم (قوله فذهب)
 أي المبيع فاستلزاماً في نفس الرجوع بأن قال بعد البيع رجعت من الإذن وأسكر الرهن فأقول
 قول الرهن بينه لأن الأصل عدم الرجوع سم (قوله في الوقت الذي يذبحه) وهو موهون عوى
 البيع (قوله والأصل عدم بيع الرهن في الوقت الذي يذبحه) وهو قبل رجوعه عن الإذن (قوله ويبقى أن
 الأصل استمرار الرهن) ويبطل البيع فيما اهـ حـ فلو انفك الرهن عن المشتري ويمنع على
 الرهن التصرف فيه لاعتباره بأنه للمشتري والظاهر أنه لا يفرم قبضه للحيلولة لأن رهنه سابق على
 ذلك حل (قوله فانه) أي من عليه دينان فان مات ولم تعلم نية جعل بينهما منه دفعة حل (قوله)
 فهو مصدق (الح) ويجري ذلك في المكاتب إذا كان عليه دين عاملة ونجوم ككتابة فادى وهو ما كان
 ثم ادعى أنه قصد النجوم وادعى سيده أنه قصد دين العالة فأقول قول المكاتب بينه بخلاف
 ما لو تنازعا في الإبداء فأقول قول السيد في إرادة أخذه من دين العاملة لأنه مرض السقوط من غير
 بدل بخلاف دين الكتابة فإنه وإن كان معرضاً للسقوط أيضاً لكن بعدل وهو الرقة زى قال عوى
 على مر ومن ذلك ما لو اقترض شيئاً ونذر أن القرض كذا ما دام المال في ذمته أو شيء منتم دفعه لغيره
 بجميع المال وقال تصدته الأصل فسقط عنى فلا يجب على من الدين شيء فيمضى ولو كان للمدفع ماله
 غير جنس الدين ورغل ذلك حيث لم يقل وقت الدفع أنه عن النذر والصدق الآخر بصره بغيره
 اختلفا في نية أولئك اهـ (قوله لأن المؤدى أعرف بتصدده) قال ابن حجر ومن ثم لو أدى لهك شيئاً
 وقصد أنه عن دينه وقعه عنه وإن ظنه الدائن ودبته أو هدبته كذا قالوا وقضيه أنه لا فرق بين أن يكون
 المدان بحيث يجبر على القبول بأن كان من الجنس وأن لا بأن كان من غير الجنس لكن بحث السكي
 أن السوابق الثانية أنه لا يدخل في ملكه الإبراء والمتمتع تصديق الدافع مطلقاً ولو كان من غير جنس
 الدين حيث أخذ موهو به زى ملخصاً (قوله جهله عما شاء) فان مات قبل التحين قام واره منه
 كما فنى به السكي فبأن إذا كان بأحداهما كفىل فان تغرد ذلك جعل بينهما نصفين والتمعين بينهما
 يرى منه من حين الدفع لمن التحين كإلى الطلاق المبهى حل
 (فصل في تعلق الدين بالركبة) أي وما يبيع ذلك من قوله ولورثت أسما كمالاً في الح من قوله وذ
 أنصرف وارث الح وهذا هو الرهن الشرعي وما تقدم في الرهن الجعلى وقوله بالركبة أي يؤكث
 ديناً ومنفقاً وإن كان الرهن الجعلى لا يصح بهما (قوله من مات) ولو كان يهرن ويكوث لهفان
 تعلق خاص وتعلق عام وفائدة الثاني أن الرهن إذا لم يغيبه بزام بماتى له فله العراق في الشك
 شو يرى (قوله وعليه دين) أي غير لقطعة تملكها لأن صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوماً للرجوع
 لأنه لا غاية لتعلقه وقد صرح النووي بأنه لا مطالبته بها في الآخرة لأن الشارع جعلها من جملة كسبه
 دين من اقتطع خبره لانتقاله لبيت المال بعد مضى العمر والغالب بشرطه دفعه في عدم لتمامه قض
 أمين ففقه ولو من الورثة يصرفه كل منهم في مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كسب وشمل
 دين لله تعالى ومنه المصح فليس لوارث أن يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكتفى بالاشتراك
 ودفع الآخرة كمنافاة السباغى ولو كان الدين لوارث سقط عنه بقدره قول على الجلال (قوله)

اولادى (تعلق بتركه

كرهون) وان انتقلت الى

الوارث مع وجود الدين كما

بأنى لان ذلك أحوط لبيت

وأقرب لبراءة ذنبه

وبستوى فى حكم التصرف

الدين للمستغرق وغيره

فلا ينفذ تصرف الوارث

فى شئ منها غير اعتاقه

كإلجاده ان كان موسرا

كلهون سواء أعم الوارث

الدين أم لا ان ما تعلق

بالحقوق لا يختلف بذلك نم

لو أدى بعض الورثة من

الدين بقسط ما ورث انك

نصيبه كما فى تعدد الزمان

بغلاف ما ورث للورث

عينا ثم مات

(قوله فان انك تعلق الخ)

بنفيه قول حج أو برأ

مسئحة الا ان يراد الإبراء

من غير الرهن فلا يزاحه

الوارث

(قوله فقبض يدفعها) يفيد

أن قبضه أو قبضه الجاهل بما

يجب دفعه وهو الظاهر

(قوله فلا يحرر الجواب)

بنفيه القاضى عن الغائب

يندفع الحرج

(قوله رجع ائتم لو أدى

الخ) يمكن أن محل

الاستدراك قوله بخلاف

لان اتركه شاملة للرهنونة

ابتداء والوارث عند عدم

الرهن يكون كل الرهن اتحادا

وتصددا فر بما يفيد

مستغرقا وغيره) أى بان قل الدين جدا (قوله بتركه) أى غير المرهون منها لتعلق حق الرهن به قبل للموت فان انك تعلق الدين به بخلاف حق الرهن فانه يتعلق ببقية التركة أيضا قاله شيخنا م ر اه حل (قوله كرهون) أى جملى فلا ينافى ان هذا من شرعى قال الشورى قبل ورد عليه أن التركة لو كانت أقل من الدين غلبت بدفع الوارث فيمتنع بذلك بخلاف كون التعلق تلقى رهن فى هذه الصورة انتهى وقال من قبل فتنبه كلامه ان الدين لو كان أكثر من قدر التركة فوق الوارث قدرها فقط لا ينتفك من الرهنه وليس مرادا وجاب بأن التنبيه فى أصل التعلق وبه يجبهما أو رد عليه أيضا بأن مفتضا أن الوارث يصح تصرفه فيها بان صاحب الدين لانه كالمرهن والوارث بمنزلة الرهن انتهى (قوله وان انتقلت) أى لو اختلف (قوله كما بأنى) أى فى قوله ولا يتعلق الدين بها اولا ولو قبض بعض الورثة بعض الدين الموروث لم يخص به فلو اختلف بحتة اختص المقتل بما قبضه لانه عن الحوالة لاعتبار الارث حل (قوله وبستوى فى حكم التصرف) كان الانبساط يقول فى حكم التعلق أو يؤخر هذه عن قوله فلا ينفذ تصرف الوارث فى شئ منها أى سواء أذن له صاحب الدين فى التصرف أم لا وهذا اذا تصرف نفسه أما اذا تصرف لغيره المثل كتمسك الدين فيصح بان الغرامة ولا يصح بدون اذنه ومحل المسحوق اذا اذنا جميع فلا يكتفى اذنه بعضهم الا اذا كان البعض الآخر غائبا وأذن عنه الحاكم فلا ينافى ان يكون ذلك التصرف بمن المثل ويكون القرض قبل دفعه للمان رهنارية لبراءة ذنبه المثل على من قبل هو واقع بينهم بأنه لا يصح إيجار شئ من التركة لقضاء الدين وأن اذن الغرامة ويورثها على من ضرر بالدين بقضاء رهن نفسه ان القضاء مدته الاجارة اه أو اقول هذا ظاهرا ان كانت الاجارة منقطة على الشهور مثلا أو مدة إلى آخر المدة أم لو أجرة بأجرة حالة وقبضه او دفعها لرب الدين فيه نظر لان الاجارة حالة فباعتد تجرأ بدفعها للمان ذمة المثل لا يحال بمقتضى نفس الدين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فيما بقى من المدة لا تا قول الاصل عدمه والامور المستقبلة لا ينظر اليها فإذا انفرد وحدها شئ يجوز جعل رأس المال السلسل منقطة عقار وان كان السلم خلا فتقضى بقبض عليها ولا ينظر لاحوال التصرف ماؤه لافرق فى ذلك بين أن يتصرف عن نفسه وعن غيره كالولى فى مال المسمى على م ر (قوله فلا ينفذ) وان أذن له المان سراعا تعلق المثل وقوله تصرفه أى لنفسه بخلاف لقضاء الدين ا ط ف وكلامه شامل لما اذا كان الدين قابلا لجدا كقراض والتركة كثيرة جدا وشامل لما اذا كان صاحب الدين غائبا وبلا بعيدة وافرقة قدره فى عدم صحة التصرف فى شئ من خارج وضيق لاسا لى اذا كانت الورثة عاقلين أو صعدا اذ ذلك الضيق قل أن يوجد منه فى الشريعة لانه مشبه بالولى لانه قد قل أن يوجد م ورثى من مدين وان قل فلحرج الجواب (قوله ان كان موسرا) أى عند الاعتاق والابلاذ لانه وقت الائلاف ولا يضر عروض الاعسار وان ائتم عليه ضرر بالدين شئ أى لا يملك ما يضر مصلر عليه عدم دفع قيمة الدين اعتقه وأجله الا ان يملك ما فيه واجبه لا يجلو فاما الدين (قوله كلامه) راجع الثلاثة أى لقوله وبستوى وقوله فلا ينفذ وقوله بغير اعتاقه وقوله وسواء أعم الوارث الخ راجع أيضا لكل من الثلاثة (قوله لان ما تعلق أى التصرف الذى تعلق بالحقوق أى الدين ومعنى تعلق التصرف بالدين أنه لا ينفذ حتى يورثهون وقوله بذلك أى بالدين والجمل اه (قوله ثم الخ) هذا الاستدراك لاعتلاله لان الرهن المملوك منه بعض المرهون بأداء الدين لانه ائتم: الرهن فالشرعى والجمل على سدسوا. وهذا الحكم وقوله بخلاف ما ورث الوارث الخ أى رهنه تعلقا وقوله فلا ينفذ شئ منها أى عن المثل وذلك لان الرهن واحد وهو المورث شيئا (قوله لو أدى بعض الورثة) أى يجمع أر باب الدين قضيتاه

(١) = (جمبرى) - قال (التنبيه انه كذا شئ من التركة اذا أدى أحدهم نصيبه فليأرهنها المورث قبل موته جعليه تأمل

ولكن الوارث واحد وأدى البعض لانفك وتقدم في الماشي خلافه فليحروا كتبنا هذا الظن لأدى
 لجميع أبواب الدين بعض مال كل خویری الظاهر لانفك شيء من أحيى بالجميع **(قوله)** لانفك
 شيء منها إلا بأداء الجميع أي كافي المورث ولأن الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيه جبر كل
 المهرمون إلى البراءة من كل الدين ومنه يؤخذ أنه لو مات المهرمن عن اثنين فوق الرهن لأحدهما نصف
 الدين لم ينفك نصيبه وهو ما ذكره السبكي وأطال في الرد على ابن الرضا حيث بحث أنه ينفك اه
 شرح الروض سم **(قوله)** إذ ليس في الارث أي مع الارث **(قوله)** للمنفك **(قوله)** قال في التفتنة
 وقضية كونها ملكه لجبره على وضع يده عليها وإن لم تصبه لغيره لكونها ماثمة لانه خليفة
 مورثه ولأن الرهن يجبر على الوفاء من رهن لا ينك غيره فان امتنع نائب الحاكم عنه وكلامه في وارث
 عامل المساقاة ظاهر في ذلك انتهى **(قوله)** رضى ما قرأ من لأرباب الدين مطالبة هذا الوارثون
 لم يضع يده على التركة لانه مطالب بوضع يده عليها شو برى **(قوله)** أ كثر أي تعلق أكثر **(قوله)**
 بالمورث الاول حذفه **(قوله)** تعلق أي كس تعلق رهن وأورش وقوله ذلك أي تعلق الرهن الاول والارث
 لا ينك للملك في المهرمون والجاني أي فكذلك تعلق الدين بالتركة لا ينك الارث كآخذه شيخنا أي
 ليس تعلق الدين بالتركة أكثر من تعلق الدين بالمهرمون ومن تعلق أرضا لجانيه بالبسد الجاني بلسو
 وأقل والتعلق بهذين لا ينك للملك بدليل نفوذ الاستحقاق والاياد من الرهن المورس والظاهر والآخر
 في التعليل أن يقول أن ليس تعلق الدين بالتركة أكثر من تعلق الدين بالمهرمون والارث للجاني تأمل
 وبعبارة الرمي لأن تعلفه بها لا يزيد على تعلق حتى الرهنين بالمهرمون والجاني عليه بالجاني في كلام
 الشارح بتقديم وتأخير وحذف وزيادة انتهى **(قوله)** وتقديم الدين مبتدأ وقوله لا ينك غيره وهنا
 وارد على قول المتن لا ينك لانه حاصل الإبرادان مقتضى الآية أن الدين يمنع حيث فيها بقوله من
 يتأدى المهر مناه وحاصل الجواب الذي أشار إليه أن التقديم في الآية من حيث القسمة والاخراج لأن
 حيث الاستحقاق أي أنه عند القسمة لا تصرف في التركة يجب تقديم إخراج الدين على أخذ الارث
 حتى هذا الثاني أنه استحق التركة من حين الموت فقوله لاخراج من أصل التركة علة لقوله لا ينك
 ذلك متقدم تعليمه أصل الكلام وتقديم الدين على التركة في قوله تعالى الخ لا ينك ذلك أي لما وارث
 لها لاخراج من أصل التركة أي لكون التقديم من حيث الاخراج والقسمة لأن حيث الاستحقاق
 تأمل وهو ببسبب الظاهر أن قوله لاخراج متعلق بتقديم وليس علة لما بعده **(قوله)** فلا يتعلق بزواله
 ظاهر ولو لمصلحة الكسمن تقوم مهزولة ثم سببه فازاد عن قبضتها مهزولة انتص به قولة لكن
 عبارة حج بزواله التركة المنصرفة وهو مان التصلية بتعلقها الدين لكه ذكر بسبب تعلق الج
 إذا انعقد بعد موت الدين ما يقتضى أن الزيادة للمصلحة لا تكون وهما تقوم التركة بالزيادة وبهذا
 كاسبق فليراجع ولو بشراروايات والبرسنة بالارث لم ير منه شيء ثم ثبت برز مسلمات
 قال م يكون جميع ما يرز تمامه لوارث لأن التركة هي البره وهو باستقار في الارض كان استقار
 برزته ليس عينه بل غيره لكن متوهنا شيء منه كقوله م وأعلن أن ذلك بمحضته لا خلاف في تأمل
 اه سم أي فانه فيقال ان البره حال استقار كالحل وهو لورث مطلقا انتهى ع ش ع
 وسبأني ما يقبضه عن قل قريبا وبعبارة الرمي **(فرفع)** لو مات ورك زرع لم يبرز زرع له
 فهل تكون السابل للوارث ثم ترك قال لا ازهره الاقرب الاول أي فأخذ الوارث السابل ويترك
 على ما كان موجودا لوقت الموت فلو برز السابل ثم مات وصارت حيا فها موضع تأمل والبره

فلا ينك شيء منها إلا بأداء
 الجميع والفرق أن الرهن
 الوضئ أقوى من الشرعي
 (ولا ينك) تعلق الدين بها
 (إذنا) إذ ليس في الارث
 المنفك لذلك أكثر من
 تعلق الدين بالمورث تعلق
 رهن وأورش وذلك لا ينك
 الملك في المهرمون والبسد
 الجاني وتقدم الدين على
 الارث لاخراج من أصل
 التركة في قوله تعالى من
 يصدقة يوصي بها يورثين
 لا ينك ذلك (بلا تعلق)
 أي الدين (بزواله) أي
 التركة

(قوله) إذا انعقد بفيد
 وجوده الأنفع منه متقدم
 ان وضع كلام حج فيأول
 مات عن زرع ولم يسبل ثم
 طال أو سبل فما وجد
 الوارث تشهره فهو
 كالزيادة المنصرفة اه ثم
 ذكر في السابل لو وجدت
 عند الموت هل تكون تركة
 لو جودها عند الموت أولا
 لعدم مقصودها هكذا ورد
 الاخرى فترتب عليه انه
 فيأول برز السابل فأت
 ثم صارت حيا موضع تأمل
(قوله) وسبأني ما يقبضه عن
 قل الخ الذي انما هو في
 سابل الزرع لاني البسر
 تأمل

كسب وتاج لانها
حدثت في ملك الورث
(ولو لورث اسماها بالقل
من قبيلتها والدين) حتى
لو كان الدين أكثر من
التركة وقال الورث اخذها
بقيتها وأراد الفرماء بيعها
لتوقع زيادة واغاب
الورث لان الظاهر انها لا
تزد على القيمة وهذه الصورة
واردة على قول الاصل
للورث اسماها وقضاء
الدين من ماله (ولو تصرف
ولدين قطرا دين) بنحو
رد مبيع ببيع ثمنه
(والمسقط) أي الدين باده
أو إبراء أو نحوه (نسخ)
التصرف فم لم أنه لم يقين
فساده لانه كان جائزا له
ظاهرا وتبري بما ذكر
أولى مما عبر به أمالو كان ثم
دين خفي ثم ظهر بعد
تصرفه فهو فاسد كما مر
الاشارة اليه

درس

(كتاب الغفليس)

هولة

ماضد بعضهم أن الزيادة الحاصلة بمدلولات الورثة فلا يتعلق بها الدين وفصل الحكم في ذلك فبا
يظهر أن يقوم الزرع على الصفة التي كان عليها عند ملوثة فيتعلق الدين بقدر ذلك من ثمنه والزيادة
للورث أما الفرعة غير الحاصل فتد بقض للتأخير إن مات وقدرت ثمرة لا حكم لها فهي تركة وكذا
إن كان لها حكم لكن أثبت قبل موته فان لم يورث أو ترك حيوانا مسلما فوجها بناء على أنه يأخذ
فقط من الثمن أو لأشهر م ر والرابع أن الحمل يأخذ فقط من الثمن فيكون تركة على المعتد
م ر (قوله كسب وتاج) يفيد أن للراد الزيادة للصفة ومنها سائل زرع وزيادته في الطول
وطول شجرة أما التصلية كسمن وغلة شجرة وطلع ليرث بر وحل موجودين وقت الموت فهي من
التركة فيتعلق بها الدين وقيل من شيخنا الربى أنه يقوم الزرع ونحوه وقت الموت ويعرف قبته
فلا زاد للورث وهذا لا يناسب القواعد ولم يرفعه شيخنا كالملامة ابن قاسم ولي بها أسوة اه قل
(قوله وتاج) بأن حلت بصلواتها وحلته قبل الموت فانه يكون كـ (قوله وللورث اسماها
لح) ثم لو أوصى بدين من ثمنها بدينها أو من عبتها أو بدها بدلا عنه أو تعلق بدينها لم يكن
للورث اسماها والقضاء من غيرها قل حل حل عش فلو خالف وقيل نفذ تصرفه وإن أتم
بساها لرضا المتعلق بما به الورث ووصوله إلى حقه من الدين ويحتمل فساد القبض لما فيه
من قوة يشترط غرض المورث والظاهر الاول وسكذا واشتملت التركة على جنس الدين فليس له
اسماها وقضاء الدين من غيرها لأن لمعابه الدين أن يستقل بالأخذ اه زى بالثمن ما قول
يتأثر بحدك فان مجرد استئصال صاحب الدين بأخذه من التركة لا يقتضي منع الورث من أخذ
التركة ودفع جنس الدين من غيرها فان يورث الدين لم يتعلق حقه بالتركة تعلق شركة وانما يتعلق بها
تعلق رهن والرهن لا يجلب عليه ثوبة الدين من عين الرهن اه ثم رأيت في حـ (قوله وللورث
اسماها لح) يستثنى من جواز أخذه ما إذا أوصى بدينها ففادته واما اذا اشتملت التركة
على جنس الدين لأن لمعابه أن يستقل بأخذه واما اذا تعلق الحق بدينها اه زى (قوله أجب
الورث) ثم إن وجد الرغب بالفعل أجب الفرماء م ر و قل (قوله لان الظاهر انها لا تزيد
لح) ولان الناس غرض في اخفاء تركة مورثهم عن شهرتها لكن هذا التعليل بما يقتضي اجابته
ولو كان هناك رغب بالفعل وتعليل الشارع يقتضي أنه يجاب الفرماء حل (قوله وهذه الصورة
واردة لح) فديخال الحاصل في حقه فضا. بعض الدين لا يجلب الدين فلا يرد كذا قرره شيخنا زى
وب نظرا لخي اه حل وأجيب عنه بأن كلامه في الجواز لا في الالزام وهذا أحسن من قول زى
فديخال (قوله ولم يستف) أي قبل الفسخ (قوله فسخ التصرف) أي فسخ الحاكم أي
لم يكن قيمة المردود بالبيع في بطلان من الدين والا فبيني أن لا فسخ سم و حل (قوله فسخ)
أي من قوة فسخ عـ (قوله انه لم يقين فساد) وحيث أنه فلا يرد قبل طرقة الدين للشترى
لان الفسخ يرفع النفس من جهة لا من أصله (قوله لانه كان جائزا له ظاهرا) أي وولجنا عـ (قوله
أما لو كان لح) مفهوم قوله فطرأدين لان الدين هناك موجودا (قوله كما مر في الاشارة اليه) أي في
فوقه. نعم الورث الدين أولا عـ أو قوله ويستوى في حكم التصرف لح

(كتاب الغفليس)

أي إضاع وصف الانقلاص من الحاكم على الشخص واختبر هذا التعبير على الانقلاص الذي هو
وصف الشخص لانه التصود شرعا كما أشار إليه الجلال المحل في شرح الاصل بقوله يقال فله

التداء على الفلاس وشهره

الحاكم المدينون مقلدًا بجمته
من التصرف في مال بالاصل
فيه ما رواه الفار قلبي
وصح الحاكم استدان من
التي سلم عليه عليه وسلم
حجر على معاذ وباعها في
دين كان عليه وقسم بين
غرمائه فأصابهم خسة
أسباع حقوقهم فقال لهم
التي سلم عليه عليه وسلم
ليس لكم الا ذلك (من)
عليه دين أدى لازم له
زائد على ما حجر عليه)
فعله ان استقل (أوعلى)
ولي) في مال مولى ان لم
يستقل (وجواب) فلا حجر
بدن لله تعالى غير قوري
كفر مطلق وكفارة لم
يخص بسبها ولا بد من غير
لازم كنجوم مكتابة
لنفس الدين من اسقاطه
ولا يؤجل لانه لا يطالب به
ولا بد من ماله أو ناقص
عنه فلا يجب الحجر في
شيء من ذلك نعم لو عليه
الفرام

(قوله وانحصر مستحقوها)
حيث قيدت بالانحصار فلا
فرق بينها وبين غيرها من
ذلك لانه اذا انحصر
مستحقوها جاز الحجر
لاقتضاء للمنفى الذي ضمنه
الحجر لخلق الله وهو عدم
تمين طالبيه لان المنصف

الحاكم كذا في الفلاس قبل والتفليس مصدر فله أي نسب للافلاس الذي هو مصدر رأس
أي صار إلى حالة ليس معها فلا شرح حر (قوله التداء على الفلاس) أي للمسر لا بقيد الشروء
الآتية في موجب الحجر عني حر (قوله وشهره) أي اشتهار بصفة الافلاس عطفًا بغيره وقوله
بيان أن المراد الداء عليه من جهة الافلاس لا من جهة أخرى سم ويصح أن يكون من عطف الافلاس
على اللزوم أو الملب على السبب (قوله بصفة الافلاس) تنازع على من التداء وشهره (قوله التي
أخس الاموال) أي بالنسبة لغيرها فانها بالنسبة للذهب والفضة خيسة وباعتبار الرغبة فيها العامة
والادخار فنية عني حر (قوله مقلدًا) ينفي ضبطه بفتح الفاء وتشديد اللام لانه لو وافق
لقول حر هو أي التفليس مصدر فله اذا نسبه للافلاس اه عني والمضى جعل الحاكم للمدينون
مقلدًا أي ممنوعا من التصرف بمنع الحاكم لياه فنع مصدر صناف لقوله (قوله بجمته من التصرف)
ظاهر أنه يكفي في الحجر منع من التصرف وهو الواجبه وقيل يستعان بقول حجرت عليه بالفلاس لان
منع التصرف من أحكام الحجر فلا يقع به الحجر سل (قوله حجر على معاذ) أي يسؤله وقيل يسؤله
غرمائه والأول أصوب ولا مانع من موافقة سؤله لسؤالهم ومن كون الواجبه متعددة أي السؤل ولا
فيعد أنه حجر عليه من ينفاه لو تكررت لقل كما في شرح حر وعني ثم تمت له الدين وقال لعل له
يعبرك ويؤدي عنك دينك فلم يزل بالدين حتى توفى رسول الله ﷺ كذا كره حل بغير
وقضى دينه الباقي بركته عليه الصلاة والسلام وقوله في دين أي في جنسه لانه الذي عليه دين بدليل
قوله بين غرمائه (قوله ليس لكم الا ذلك) أي الآن والقرينة قول النبي له في أموال الحديث لعله
يعبرك ويؤدي عنك دينك ولو كان الباقي سقط عنه ما لم يجر النبي وفاء الدين فاذا قصر بصغر
الوارد وجب عليه التوفية (قوله من عليه) ولور قيسا ما ناله فاحجر عليه بالفلاس لغايش لاليه
والمراد بالدين ما يشمل النفع كأن يلزم حل جماعة الى مكة مثلا عني (قوله زائد على ما) أي
بأقل متمول ويعتبر أن يكون ماله الذي ينسب اليه الدين زائد على ما يقبله من محدثات نويسوري
(قوله حجر عليه فله) فان لم يكن له مال بالكلية بحث الرافعي جواز الحجر عليه منعه من التصرف
فبما عدا محدث باسطياد ونحوه ورده ابن الرضا بأنه انما يحجر على ذلك بما لا يوجد وما يخرجه
بجواز قصدا قال الاذري وهو الحق والحاجر هو الحاكم لا محتاجه الى الحجر للنظر والاجباد أو الحاكم
في شرح العباب ويكني فيه منع التصرف ولا يجب أن يقول حجر على المدين حل (قوله وجوب)
أخذ بالاعتدال ما جاز بعد استئذان وجب حل وان قال بعضهم بالجواز (قوله غير قوري) منيف
والمعتد ان حقوق الله تعالى لا فرق فيها بين القوري وغيره لبنيها على المساهلة حر نعم لو زلت الركة
القيمة وانحصرت مستحقوها فلا يبعد الحجر حيث سم و سل وحل (قوله كنجوم مطلق) ليس له
على التمسد وكذا قوله لم يخص بسبها وانما قيد بها جازيا على كلامه من التتميد بغير القوري (قوله
وكفارة) ككفارة القتل خطأ (قوله كنجوم مكتابة) وكاف من مدة خيار المشتري فلا حجر بانه
اللزوم كما صرح به حر وكشرطه للمشتري شرطه للبايع أو لمعا فلا حجر به لانتفاء الدين لكن رأت
بعض الهوامش أنه يحجر بالثمن في زمن خيار المشتري لانه آيل الى القويم وفيه وقف عني (قوله
لنفسك للدين) أي هو للكتاب (قوله فلا حجر) بل لا يجوز بل يلزمه الحاكم خذاه
فيا انذارا له أو كان مساويا لدينه فان امتنع باعه عليه أو أكرهه عليه بالضرب والمجلس في التتميد

ويحجر

ناظر الى ما يطالب به معين ضعف بأنه لا يمين حتى في القوري تأمل وأي فرق بين الزكاة
وغيرها من حقوق الله (قوله ليس قيد) لكن مقتضى مسألة الزكاة انما اذا انحصر المندور ولم يندور الزكاة عنه مضطر بطل

في المساوي أو الناقص بعد
الامتناع من الاداء وجب
لكنه ليس بمجبر فلا بد
مجر غير بل والمراد بماله
العيني أو الذي الذي
يتيسر الاداء منه بخلاف
النافع والمصوب والغائب
ونحوها وقولي أدبي لازم
مع قولي أدبي وليوجوب
من زيادتي وإنما يجبر
على من ذكر (طلبه)

(قوله فلا يكتفي اقراره)
لعل الأولى اقامتها بدل
اقرار والا فلا أقل من ثبوته
حيث قد يعلم القاضى بسبب
الانفراد فأمل ثم مكر كان
مرادهم الاتبات فلا بد
من تقديم الدعوى في الجمع
بعد ذلك فالظن توقفه على
الاثبات ولا يكتفي بثبوته
ولعله أنه ربما اتهم بنحو
تقليل نفقة فتوقف على
تقديم الخصم بالدعوى
ثم رأيت سم على عب قال
بعد قوله بعد الدعوى ولم
يدع الرضا فقتضى كاد
ابن الرقة يخرج الجبر
على الحكم بالمر فظهر أنه
لامعق ثبوته فلا تكتفي الخ
لما هو مقرر من أنه يحكم
بعدمه مثل ذلك

وبكره شره ولكن يجهل في كل مرتبة يرأى من الأولى لا يؤذى الى قتله اه حج قال سم عليه
قوله بالشر قال في شرح الروض فان لم ينزجر الجليس الذي عليه التزم ورأى الحاكماً شره أو غيره
فذل انزاد مجموع على الحد اه والما حلت الزيادة على الحد هنا لما امتناعه بعد ما لا يرد وقع
الناقل لا يتبدد وقوله وبكره شره أى لا ضمان عليه لذات بسبب ذلك انتهى (قوله في المساوي
أو الناقص) من مستقيمة فيظن ان لم ينفذت كثيراً سم ع ش وهى الجبر عليه بعد طلب الغرماء
والامتناع من أداء الدين فإذا كان الدين مساوياً أو ناقصاً (قوله ليس بمجبر فلا بد) يبنى على ذلك
انه لا يفتى الدين انك بغيرك فاض بخلاف هذا (قوله بل مجبر غير) هذا واضح اذا كان
الدين نحو من اذقتني كادهم في سمحت الجبر التزم اختصاصه بذلك صواباً لعلامات من أن
تكون سبباً لضعف الاموال أمداً فلا تكون ائلاف فلا جبر في الناقص ولا في المساوي غير بيا ولا غيره
وهذا جمع حسن حج ورسول وقال حل الجبر التزم هو الذي لا يتوقف على فاك فاض بل يفتك
بمجرد دفع الدين فيفارق الجبر المهور في هذا بخلافه أيضاً في أنه يفتق على موهبة نفقة المورس بن في
انه لا يفتى لعمادته من أهوله وفي انه لا يباع فب مكنه وتاديه موسى غير بيا كونه لا توجد فيه
شروط جبر فلا (قوله والمراد به) أى في كاد الملق وأما قول الشارح في ماله فالمراد بما شمل
للفاع وما بعدهما بدليل قول الشارح بصلوة منفعة بعد قول الملق وبه يفتق حق الغرماء بماله وبدليل
قول الملق في باني وبلازم صدقة الجدة أم ولد موقوف على مال الذي يقابل بينه وبين الدين
الذى عليه لا يدخل فيه نحو المانع مما ذكر وان كان الجبر عليه يتبدى لماله كادهم في مقامين ع ش
على مخلصاً (قوله لا يفتى بتيسر الاداء مستحلاً) بأن تكون العين حاضرة غير موهبة والدين
على مقاربه بينة وهو حاضر ودينه أن يكون موسراً حل وهو يقتضى ان الذى يتيسر الاداء منه
راسع لاثنتين (قوله بخلاف المانع) أى التي لا يتيسر الاداء منها أى فلا تدمن ماله فلا تعتبر في زيادة
الدين عليها وان لم يدر الجبر عليها لم يمكن من تحصيل أجرتها حالاً والاعتبرت وبنى أن مثل المانع
لو طاف والما مكى في اعتباره الزول عنها بوض فيتمتع بالموض الذى يرغب بتمتع فيها عاده و يضم له
للوجود فاذا زاد دينه على مجموع ذلك جبر عليه والا فلا ع ش على م (قوله أيضاً بخلاف المانع)
ع ش زنته بالمعنى والدين وقوله والمصوب الخ ع ش زنته الذى يتيسر الاداء منه بالنسبة لكل
منها فحتمت من النسبة للمعنى المصوب والغائب وع ش زنته بالنسبة للدين داخل في قوله ونحوها وذلك
كل من المحجود والذى على مصر أو موسر وليس به بينة ولا اقرا تامل (قوله والمصوب) أى الذى
لا يتيسر الاداء مستحلاً ومثل المصوب للموهون فلا تميز زيادة الدين عليه حل (قوله والغائب)
وكذا من موجب أحوال على مصر أو موسر وهو أن يكون فوق ساقفة القصر وقوله ونحوها كالموهون
وكذا من موجب أحوال على مصر أو موسر وهو أن يكون فوق ساقفة القصر وقوله ونحوها كالموهون
زيادة الدين عليها وان شملها الجبر فأنه في الموهون خلافاً لزيادة المصوب فيه ولو كان
الزمن وانظر حكم الدين للموهون عليه هل يحسب من الدين المحجود بها أو لا نظراً الى أنه لا يطالب
بمن غير الموهون اعتمد شيخنا زى الثاني شورى (قوله طلبه) أى طلب من عليه دين بعد
الثبوت عليه اقراره أو حكمه اذ انتهى أو اقامة الغرماء البينة بعد تدعى دعوا علم فلا يكتفى اقراره من غير
تقديم دعوى شورى وإنما قد قلنا في النقص بالسلف بأولى طلبه أو وليه انتهى فلا يجبر بدين غائب
رشداً لطلبه كالاستيفاء منه لمن كان من عليه الدين غير ثقة وعرض الدين على الحاكم كزنته
فتقبل كمن أمانة والاحرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه أنه يجبر عليه حتى يشبهه من مثله

بنيته قبل تيسر القبض منه بمحمل خلافه حج سول **(قوله ولو يركله)** لم يقل ولو بنائه كسرى
 بعده لان النائب يشمل الولي فيقتضي أن الحجر على الولي يطلب وليه مع أن الحجر اتصافه على الولي
 في مال مولى كاتقدم **(قوله أو طلب بعضهم ودينه كذلك)** وبدا الحجر بذلك لا يخص صاحب ذلك
 الدين بل يعم كل حق حال قبل القسمة فيزاحم صاحبه مع التفرام حل **(قوله فان كان لغيره حل)**
 خاص) تفيد قوله أو طلب غرامه أي عليه ان استقل التفرام كابدل عليه عبارة حج **(قوله حجر)**
 عليه الحاك أي وجوبه على المقتصد والمراد قاضي بلد المحجور عليه لا قاضي بلد ماله خلافا لآراء
 بل لا يجوز له كايده بما يأتى في الحجر ويجزأ الحجر من غير سؤال لان القاضي ان كان وليه فظاهر والآخر
 يلزمه النظر في حالهم بالصلحة وهي منحصر في الحجر بشرطه وهو زيادة الدين على ماله الخ اياب
 شو برى بعبارة حج وقد يجب على الحاك الحجر من غير طلب وذلك في اذا كان الدين موجب للحجر
 لمسجد أو جهة عامة كالقراءه وكالمسلمين فيمن مات وورثه ماله على منفس شو برى **(قوله حج)**
 النداء عليه) فيقول النادى الحاك حج على فلان فلان وأجرة النداء في ماله يقدم بهما على جمع
 التفرام كائن على قبل الجلال وكان القياس أنه لا يجب أجرة النداء على النفس لانه على التفرام بل على
 مال المصالح أو نحوها والوجه خلافه كما عرفت قل والنداء سنة أيضا فتقوله مع النداء منطلق بأنها ذات
 سن له الا شاهد والنداء وعبارة حج وأشهد الحاك تدعى بحجر ويسن أن يقرأ بالنداء على
 الحاك حج عليه اه **(قوله تعالى)** هو بتشديد اللام لا تخفيفا لانه حجر بمعنى أنه اذا حجر بسبب
 الحال لا يجعل للمؤجل عنى وقال حل يجوز أن يقرأ بالتخفيف أى بحال الاحوال ويجوز أن
 يقرأ بالتشديد وهو وان كان غير محتاج اليه فيه عليه ثلاثا يقل عنه اه فليد على الأقل بمعنى وعلى الثاني
 سببية وعلى على الاول متعلقة ببطل وعلى الثاني بحجر **(قوله بخلاف الموت)** والردة المتقبلون
 والاسترقاق فانه يعمل فيها الدين للمؤجل وتظهر فائدة ذلك في اذا اراد المحجور عليه القى عليه من مؤجل
 وقسم ماله على ديونه الخالدون المؤجلة ثم مات فان ربا الدين المؤجل يشاركه وتبين فسادا
 من حين الردة برماى وفائدة قوله بالرق مع ان الرقيق لا ماله انه يقتضى من ماله القدى غنم مملوكا
 ذكره في الجهاد **(قوله لان القسمة)** هي وصف قائم بالانسان صالح لا لازم ولا التزام وهو زيل الموت
 فلا يمكن التملك بعده وقال بعضهم المراد بالقسمة معطاه هو القات وقوله ضربت بالثوب خبثكم والرد
 ضربت بالنسبة للقبائل التي لم تقدم لها سبب أو ما بالنسبة لما مضى ولما تقدمت عليه فلا كذا فخر بها
 عدوانا فانه يضمن ما وقع فيه فلو وقع فيه آدمى خنته من تركه عند عدم العاقبة فان لم يترك
 بالية أخذت من بيت المال ويجعل لتقدم سببه كاتقدم ومثل الموت الردة للتصلي بالموت أي توب
 الموت أهمل من حين الردة وتظهر فائدته في اقسام ماله بين ربه وموته ثم مات فتبين فسادا
 حين الردة اه برماى أى اذا ترك المؤجل قال الرضى وكذا استرقاق الحر في وثقه من التعبد
 من الحلول بالموت أن من استأجر محلا بجزء مؤجلة مات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بجزء
 أبقى به الشرف للناوى وأما قضاء الجلال المحلى بعدم حلولها فانظر الى أنها ما يستوفى مقابل خلاف
 صور الحلول بالموت فردودا بسبب الحلول بالموت خراب القسمة وهو موجودها اه سول **(قوله)**
 يشلق حق التفرام بماله أى ما لم يكن ميسافا من خيار أى له ولها فحق التفرام لا يشلق
 الفسخ والابادة على خلاف المصلحة وما لم يكن يترك لمن ثياب بدنه فله التصرف في ذلك كمن
 حل وكذا النفقة التي يسلف الحاك له أو لمؤنه انتهى شيخنا ح **(قوله أو يدينه)** أى للنداء

ولو يركله لان فيه غرما
 ظاهرا **(أو طلب غرامه)**
 ولو بنواهم كأولياهم لان
 الحجر لحقهم **(أو طلب)**
 بعضهم ودينه كذلك
 أى لان مولى أو وفان كان
 لغيره مولى خاص ولم يطلب
 حجر عليه الحاك **(رسن)**
 له **(اشهاد على حجره)**
 أى النفس مع النداء عليه
 ليحذر الناس معاملته
 والتصريح بالنسب من
 زباني **(ولا يحل دين)**
 مؤجل بحجر بماله
 بخلاف الموت لان الردة
 ضربت بالموت دون الحجر
(ويه) أى بالحجر عليه
 يطلب أو يدينه **(يدل)**
 حق التفرام

بوجه فان كان لغيري مولى اه **(قوله)** بوجه كانه الصف فبيع وان كان ضبطه بالفتح
يشل الاختصاص والباقي بالعين **(قوله)** عينا كان اودينا او منعة لا يقال هذا التعميم بان
قوله اولا يخلف للماضي لانقول المراد بما قدم ان المانع لا نضم الى ماله العيني والدين الذي يتيسر
لواحدة منهن في النقص بين الثلاث وبين الدين وانما ينظر للدين والدين قطع ثم اذا زاد دينه على
ما ذكره على بعد الجهر فتدعى اولى اعيانه ودينه ومنافسه فتؤجر ماله وما وقف عليه صفة
بما تخرى حتى يروى ما عليه من الدين فلا منافاة بين تدعى الجهر الى المنفعة وعدم اعتبارها في ابتداء
على ان السلام في منعة لا يتيسر منها يضمن الى المال حلا وما هنا في الاغم لاننا في المال هنا نعم من المال
قبل الجهر فالدين خاص بالدين والدين والمنفعة التي يتيسر الاداء من الكل بخلاف المال بعد الجهر
ففرق بين المال الذي يقابل بينه وبينه وبين المال الذي يتدعى اليه الجهر ثم اخرج من تعدى
الجهر الى المنفعة التي لا تحصل منها شيء في ابتداء هو كتدعى الجهر الى ما بيعت من كسوفه اه
عش **(قوله)** فلا تراهم فيه اليه من الحادثة أي عند العلم بالجهر على طريقته الآتية ما عند الجهر
فيما هو على ما يأتي به فلا منافاة بين هذا وبين ما يأتي آخر الفصل حول ومع ذلك فالتمسدا بالحق
هنا عدم المزاغة مطلقا **(قوله)** وبصح تصرفه فيه بما يضرهم ضابط ما لا يصح منه كل تصرف
مال متعلق بالدين مفقود على الغرماء انشائي في الحياة ابتداء نزع المال نحو الاطلاق والعين القيمة
كالمال والموت ملك من يمتدح عليه جهة اولئك او صدق لها بان كانت محجور عليها وجعل من
يقع عليها مصادقا وصية او لاشاء الاقرار وسياق في الحياة التدبير والصيغة ونحوهما والابتداء
رده بمبعضه قال الاندلسي ولا تصرف في مقتضى كونه بأى وجهه كان قل وقوله كوقف وجهه
أي لا يرد على المعتد **(قوله)** ولولفرمائه بدنيهم غاية للرد على القائل بصحة البيع حيث ان المعتد
جنس الدين وباعهم بلفظ واحد زى **(قوله)** لان الجهر يشترط هذه المدة بما تقتضى البطلان
حيث اذن القاضي وقصر صيغة البيع ولولا جني باذن القاضي كجاء عليه قوله بغير اذن
القاضي وقد يفرق بأن القاضي يحتاط بظهور التبريم فيه بعد من ظهوره عند عدم الاذن **(قوله)** على
المعصوم أي لاجل الغرماء الحاضرين وغيرهم فعلى التمثيل وقوله من الجاهل من تمام العلة وهو محلها
(قوله) ان يكون له غريم آخر أي ولا يلزم من نداه عليه وقت الجهر بلوغ ذلك لجميع ارباب الدين
بلو غيبة بعضهم وقت النداء او صرحه بغير الحال عش على هر **(قوله)** القيد بما سمي أي في قوله
وتصرف فيه كان الاولى أن يقول الخ دليل قوله بده ببعب وذلك لان المذكور قيدان قوله تصرفه
فيه وقوله بما يضرهم يخرج بالادلة التصرف في القصد والكنه والطلاق والعلل واسقاط انصاف ونزع
بالثاني للرب والبيع والاقالة **(قوله)** ركسكاه وخلافة الخ مناعة لقاعلا وفي تنويع استيلاده خلاف
الراجح عدم التنويع لان جهر القاس امتاز عن جهر الارض بكونه يتصرف في مرض موته في ثلث ماله
وعن جهر السلف بكونه في التبريد حول **(قوله)** ان صدر من زوج أي لانه يأخذ الموضع وفي العبارة
نفس فكان الاصح أن يقول ان أي للقلس هو الزوج فيخرج بما لو كانت هي المصلحة فان
تأملت بين من اعيان ماله يصح وحلاص بهر التل قياسا على ما واختلفت بعين مضمومة
وأصيب بأن الجهر على العين المضمومة شرعي وعلى عين ماله باعلى والجعل أقوى من الشرعي وان
تأملت فنهنا مع عبارة عش قوله ان صدر من زوج فان صدر من غيره وهو الزوجة أو وكيلها أو
الاجني اذا كان كل منهم مفلسا فيه تفصيل وهو انه ان كان بين لم يصح الاختلاف بما ساء للملتزم

زوج

(قوله لارد على القائل الخ)

هل يؤول بصحة الاعتراض

عند اختلاف الجنس أيضا

وقوله ان ائخذ أي ان هذا

هو محل الخلاف والافولم

يحدد كان كبيع زيد

وهو وعبديهما بمن واحد

أوردت فالبطالان أيضا

واضح لضرر البقية أي

فالبطالان قطع في الغيوم

تأمل وبعد ذلك قيد

الاتحاد البطلان بفقده

لان حيث التفليس لانه

لا يصح من غير القلس أيضا

فلذا دعي لذكره هنا انما

الذي يخص البيوع الصحة

في ذاتها هل تمسح هنا ولا

فلذا دعي الاقوله ان باعهم

ومفهومه أنه يصح بيع المثل في ذمته فليراجع أو يدين مع وزم ذمته ولا يزاحم به الفراء. لحديثه بعد
 الجهر **(قوله)** واسقاطه القصاص أي ولو جازنا لأنه لا يكف إلا كسب وإنما لم ينعن الموعوظين
 لعدم الثبوت على الفراء بقياس ما يأتي من وجوب الكسب على من عصى بالدين أنه إن عفاها
 عن القصاص وجب كونه على مال لأنه كالكسب الواجب عليه لكن لو عفا عما جازنا لاستل المحنة
 مع الأثم كالتضام لملاهم عش **(قوله)** ورد بهيب أي يجوز له ذلك ولا يجب عليه للتدبير لا ليلزم
 إلا كسب كما يأتي تنبيهه وهو شامل لما اشتراه في حال الجهر وهو الوجه وإنما لم يرد لولا أنه
 يلزم رعاية الاحتياط لميلهم ويرى وسئل **(قوله)** في حقهم التماقيد به لاجل التفضيل المذكور في المتن
 أمّا حقماي للقرن نفسه فيقبل مطلقا من غير تضييق بمعنى أن ما قر به يستقر في ذمته **(قوله)** ولو بعد
 الجهر أي ولو كانت الجنابة بعد الجهر ومثله ما حدث بعد الجهر وتقدم عليه كإهداء ما جوه
 قبل إقلاسه والحاصل أن ما وجب بعد الجهر إن كان برضا من تحققه لم يقبل ولا قبل بزاحم الفراء
 من أي ولو أسند الوجوب لما بعد الجهر فذه الغاية بالنسبة للجنابة أي سواء أسند لما قبل الجهر
 أو بعد ولا ينافر رجوعه للعين أيضا يمكن رجوعها لها من حيث وجوبها لأن حيث ذاتها أي ولو
 كانت العين وجبت أي ثبتت للقر له عند الفلاس بعد الجهر كان غيبا بعده ولا يصح رجوع التميم
 لأن الزوال عن الفرض أن الإقرار في الشكل بعد الجهر وأيضا لأنه في مقابلة تنبيه المتن **(قوله)** كما يحسن
 حق الكفاف القياس أي قياسا على محنة في حقته وقوله وكافرا لربنا على أي يجمع الجهر على
 كل وإن كان في المرض بالنسبة لما زاد على الثالث **(قوله)** يزاحم به الفراء يحتمل أنه متى لم يعامل
 والفاعل ضمير يعود على المريض وللزاحم في الحقيقة وإن كان هو المقر به بالدين لكن يصح إسناد
 المراجعة للزاحم أيضا باعتبار إقراره وهو السبب فيها ويحتمل تناوذه للفضول والفراء نائب الفاعل والتقدير
 يزاحم للقر له الفراء **(قوله)** فإن أسند وجوبه لما بعد الجهر هذا محذور التنبيه بقوله لما قبل الجهر
 وقوله أولم يسند وجوبه الخ محذور قوله أسند وجوبه فهو قول ونشر وشوش **(قوله)** في حقهم وأما
 بالنسبة خلق نفسه فإن ما قر به ثبت في ذمته **(قوله)** لتقصيره بمعاملة له في الأول وهي ما إذا
 أسند لمعامة وقوله في الثالثة وهي ما إذا لم يسند وجوبه لما قبل الجهر ولما بعده وقوله وقيدها أي الثالثة
 وقوله فينبغي أن يرجع فإن أسنده لما قبل الجهر فواضح أولا بعده فإن قيده بدين بمعاملة لم يخلو أو
 بغيرها كالجنابة قبل حل **(قوله)** على أقل المراتب إنما كان أقل لأنه لا يقبل إقراره في حقهم بدين
 للجنابة على لأنه قبل إقراره في حقته وحقهم وملا على بقوله ولتنزهه على القالب وهو دين المعاملة
 غالب بالنسبة لغير الجنابة **(قوله)** بما إذا انفردت صراحت كان ما توجب من آخر **(قوله)** لا يخل
 إقراره أي فيقبل تفسيره فالتعليق ناقص **(قوله)** بأنه لو أقر بدين أي بدين معاملة وقوله قبل أي بالنسبة
 خلق للقر له بالنسبة خلق الفراء لأنه تقدم قريباً أن ما وجب بعد الجهر لما قبل في حقهم فلا يزاحم للقر له
 من **(قوله)** وطل الخ قال شيخنا وهو ظاهر في الأمر للساري لذلك التقدير للقر به فإدونه ولو أسند
 أكثر فحل وان كان مقتضى تعليل الشارح بطلان ثبوت اعسار مطلقا أي بالنسبة لمعالمه بدين
 ابن قاسم لا يثبت أي فيهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الجهر وأغصا كما أنه لا رد ولا شك أن
 إقراره بالمادة أو ثبوتها بعد الجهر لا ينافي محذور لظروحه وأما بعده ولو فرض وجودها قبل قولنا بطلان
 ثبوت الاعسار مع ثبوت الجهر لم يطالبوا بذلك المقدار لأن يتوزعوا عن نسبة ديونهم لمعالمه عوى
 الاعسار ولم حبه وعلازمته أن وفاء الدين لا يبرئ الدين وإن كان الجهر باقيا لأنه لا يملك إلا ذلك

القاضي

واقصاه واسقاطه القصاص
 ورد بهيب أو فاقه إن كان
 بضمة لا لأمر على الفراء
 بذلك (و يصح إقراره) في
 حقهم (وبين أو سنية) ولو
 بعد الجهر (أو يدين أسند
 وجوبه لما قبل الجهر)
 كما يصح في حقته وكافرا
 المريض بدين يزاحم فيه
 الفراء فإن أسند وجوبه
 لما بعد الجهر وقيد بمعاملة
 أولم يقيد به أو لا يغيرها
 أولم يسند وجوبه لما قبل
 الجهر لا بأس به لم يقبل
 إقراره في حقهم فلا يزاحم
 للقر له في الثالث تنصيره
 بمعاملة له الأولى ولتنزهه
 على أقل المراتب وهو دين
 للمعاملة في الثانية ولأن
 الأصل في كل حادث تقديره
 بأقرب زمن في الثالثة
 وقيدها في الروضة بما إذا
 تعذر مراجعة للقر فإن
 أسكت فينبغي أن يرجع
 لأنه يقبل إقراره انتهى
 وينبغي بمشله في الثانية
 (تنبيه) أن في ابن الصلاح
 بأنه لو أقر بدين وجب به
 الجهر واعتبرت بقدرته
 على دفعه قبل بطل ثبوت
 اعساره

أى لان قدرته على وفاته شرعا

تستلزم قدرته على وفاته حقيقة
الديون (و يستدعي الجبر لها
حدث بمسده بكتب
كاصطلاح) وهذا أهم من
قوله حدث بعده باصطلاح
(ووصية شرارة) نظرا
للمصود الجبر للفتن شموله
للحدث أيضا انما ان وهب
له بضه أو أوصى له به وتم
الصدق فانه يصدق عليه ولا
تعلق للفرما به (وليأثم)
ان جهل الحال الفسخ
والثقل بماله كسابق (وان
يرأسم الفرما) فجهل
وجدهن ماله بخلاف العالم
لتصغيره

درس

فصل فيما يفعل في مال
المحمور عليه الفلوس من
بيع وقسة وغيرهما
(يبادر قاض بيع ماله)
بقدر الحاجة للتأطول زمن
الجبر ولا يفرط في المبادرة
لئلا يطمع فيه بمن غش (ولو
مركوبه ومسكنه

(قوله وبيع الحاكم ليس
حكما) لاجل ما هنا بل
محلهما قوله ولا يبالغ
(قوله الا ان يجاب الخ)
وجواب أيضا بل المال الذي
يتعلق الدين به أكثر من
الذي ينظر يتصور بين الدين
صك التامع التي لا يتأني
الاستيفاء منها حالا ونحو
ذلك تأمل

القاضي وان طلع أساره سم وحل (قوله لان قدرته على وفاته الخ) لانه لا يوجب الامتداد لان
الفرض ان حدث بعد الجبر زى (قوله على وفاته شرعا) الذي يظهر أن يحمل كلامه على ما إذا قال
وأفتر على وفاته شرعا فحينئذ يجب ولا يترتب حتى يوفى جميع الديون كاملة ويطلق ثبوت اسعاره (قوله
تستلزم قدرته الخ) لانه لا يجوز له توقيته الا بعد توفيقه جميع الديون المتقدمة عليه وبعبارة سم قوله
لان قدرته الخ فنظر لان عبارة القليل فيها تقييد القدرة بالسرعة ويجوز أن يريد القدرة
الحية فالواجب أن يطلان ثبوت اسعاره انما هو بالنسبة لذلك التدر الذي اعترف بالقدرة عليه
فيأتمل سم اه سم لان الاستمرار لا يكفي في ذلك الباب فيجب ولا يترتب إلى أن يوفى ذلك القدر
التأخر عليه وبقسمه بينهما ولائى للفر له حد وثبته بعد الجبر (قوله لاجل حدث) أى وان زاد ماله
على الديون لانه دام بغير فية مالا يفتقر في الابتداء سم (قوله نظرا لتقصير الجبر) وهو وصول
كل ذى حق حقه (قوله ولم القدر) راجع لكل من الحبة والوصية ونعاه في الحبة بالقبض وفى
الوصية بوث الموصى والقول بعده (قوله وليأثم) أى بمن فذمة الفلوس وأما البائع بعين ماله أى
لفلوس فيه باطل من أصله وصدق دعوى الجهل لان الأصل عدم العلم كما في شرح هر وعش
(قوله أن يرأسم) والراجع أنه لا يرأسم حيث أجاز لان له مندوحة أى غلما من المزاجه فسحقه
سم وحل فان وجد عين ماله ففسخ وأخذ، والاقبال للمال فذمة الفلوس (قوله بخلاف العالم) فلا
يرأسم ولا يفسخ كباقي قوله له فسخ معارضة محتمة لم تقع بعد جبر عمله لتصغيره ومثله عدم المزاجه
المجاله اذا أجزأ خلافا لما تقتضيه عبارته قال في الصاب فان علم أوجب ليرأسم الفرما لحسنه رضاه
قال شيخنا ومالى الصاب هو المنقول انتهى شو يرى

فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلوس (قوله وغيرهما) كترك ما يليق به من الصاب
والغلة عليه واجرة أم ولد أى وما يقع ذلك كثرة اسعاره الخ للشار اليه بقول المتن واذا أنكر
غرماء اسعاره الى آخر الفصل (قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضى قاضى بلد الفلوس اذ الولاية على
ماله لو بغير يده لم تعال الفلوس وما يتلف للفلوس من بيع ماله كاذكر رعاية خلق الفرما بأنى نظيره
في تمتع من أدامه وجب عليه بأن أيسر وطالب به صاحبه واستمع من أدائه فيأمره الحاكم به
فان استعير ماله ظاهر وهو من جنس الدين وفى منه أومن غيره باع عليه ماله ان كان يحمل ولاية
ولكن غارق المتع الفلوس في أنه لا يمتنع على القاضى بيع ماله كالمسلم بل له بيعه كما تقرر وكره
للمتتع مع تعزيره بحبس أو غيره على بيع ما بين الدين من ماله على بيع جميعه مطلقا وبيع المالك
أو وكيله بأن الحاكم أولى هنا ليقع للاشهاد ليسع ولا يحتاج الى بينة بأنه مسكه بخلاف سألوا الحاكم
أو نائبه لادان ثبتت مسكه على ما قبل عش على هر ونسج المحكم فليس له البيع وان قلناه الجبر
على ماله حج في شرح الباب وان كان عموم قول هر فيبايق جبر القاضى دون غيره بخلافه
لان الجبر يستدعى قسمة المال على جميع الفرما فمن الجواز أن يغير فرما له الموجودين ونظر المحكم
دعصر من مرقم عش (قوله ببيع ماله) ومثله التزول عن الوكالات بدارهم وبيع الحاكم
على المتعذر اه قل (قوله بقدر الحاجة) متعلق ببيع قال عش على هر وهذا صريح في أنه لا يبيع
لا بغير الدين ويشكل متعذرهم أن لا يعجز عليه الا اذا زاد دينه على ماله الا أن يجاب بأنه قد يصير
بعض الفرما بدار الجبر أو يحدث له مال بداره أو نحوه (قوله ولا يفرط) أى وجوب عش وهو يضم
ليادسكون الغالب أى يسرع (قوله غش) أى قليل (قوله ولو مركوبه) الغاية للرد وكذا كتب

وغلده وان احتاجه
لنصباؤن لغيره لانه سهل
تصليها باجر فان تصرف على
الصلين والتصرح بذكر
الركوب من زيادتي
(بحضرة) بنفسه أو نائبه
(مع غرامه) باقتضاه أو
تواهم لانه أطيب للقلب
ولانه بين ما في ماله من
العيب فلا يردوهم قد
يزيدون في الخن (في سوق)
لان طاعيه فيه أكثر
(وقسم منه) بين غرامه
(تدبا) في الجيع وهو من
زيادتي فان كان لقل المال
الى السوق مؤنة ورأى
القاضي استدعاء أهله اليه
جاز قال الميرودي وابن
الرفعة ولا بد في البيع من
ثبوت كونه ملكه وحكي
فيه السكوت وجهين ورجح
الاكتفاء بالبدو يؤيد
الاقلال ان الشركاء لو طلبوا
من الحاكم قسمته شئ بأيديهم
لمجهم حتى ثبت ملكهم
(بمن مثله حال من قد
عجل) أي البيع لانه أسرع
الى قضاء الحق (ومجوبا)
في ذلك وهو من زيادتي نعم
ان رأى القاضي البيع بثلث
ديون القراما أو زواضع
الفلس فمن مؤجل أو بغير
تقدال

(قوله يشتر شرطه الخ)
فاكتفى بالبدل فلهو ان
لا تنازع في ظهور الجبر

العالان استثنى عنها الوقت (قوله وداعه) أي وفرته الاما يسامح به لانه قيمته كغيره وكما خلق
حل (قوله ولغيره) كزمانته وحكي داء ملازم زمن الانسان فيمنعه من السك بالعمى وعلى الدين
زى (قوله لانه سهل تصليها باجرة) أي من بيت المال وقوله فلي السهلين أي ميسرهم أي موات
لا قرضا واعترض بأن ميسرهم انما لهم الشئ الضروري أو ما يقرب منه وما ذكر ليس ضروريا للقلب
والقرى بانها واجب بان أهية للتصبر بما يقرب عليها مصلحة عامة فقلت مثله ما يقرب من الضروري
زى والجهة بنص المزة ونسب يداليه الموحدة معناها الفخر والتميز (قوله بحضرة) اليه بمعنى مع
متعلقة ببيع والمائة مثله الفتح أصح (قوله لانه) أي حضوره وحضورهم أغلب للقلب (قوله
ولانه بين ما في ماله) أي أو يذكر صفة مطلوبة فتكثف به الرغبة حل (قوله والتصرح بذكر
للكوب) لانه داخل في المال (قوله في سوقه) أي وقت قيامه كالجس مثلا والمراد السوق
المهود لسلل نوع فلا ضافة لده وشيخنا عز برى والسوق مؤنة وقد ذكر مشتقة من السوق لسوق
الناس بضائعهم اليها كما قاله بعض شراح البخاري قال ابن مسك والقلب فيها التأنيت قل والدليل على
ذلك انه غير ما على سوق بذكر صاحب الانارة شهر بيع القمار لظاهر القبول ولو باق في غير سوق
بغير مثله لزم ان تعلق بالوقت غرض معتبر للقلس والقرام واجب من قول دهر (قوله وقسمت)
مطوق على بيع ماله وقوله من مثله الآتي متعلق ببيع (قوله بين غرامه) أي على نفسه وبينهم وامتنع
من القسمين محجور على كتاب الفلوس وعليه دين مائة ودين جنانية فله يقدم من المال في تهمدين الجنانية
ثم النجوم لان دين الماملة يتعلق بمافي يده ودين الجنانية مستقر متعلق بالرقة ونجوم الكتابة معرفة
للقوط حل (قوله مؤنة) أي كبيرة بحيث لا يسامحها في ثقله عادة عرش (قوله ورأى القاضي
استدعاء أهله) أي السوق اليه أي المال (قوله جاز) بل وجبا لرعاية المصلحة زى وحل (قوله
ولا بد في البيع من ثبوت الملك) أي لا يبيع الحاكم حكمه بأنعله لان تصرف الحاكم حكمه كإتاني في
الترافض وتقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكما وانما هو نيابة انتزعت اولايه حل وهذا قول
الشارح ولا يخفى (قوله يؤيد الاول الخ) ويفرق بان طهر بشره امره ولو كان ثم مستحق لغير
بخلاف الشركاء حل وبعبارة من وفرق بتضرر المحجور عليه وتعلق الغير بهناور بما تأخر يصلم
ساعدا للبيئة ولا كذلك الشركاء وفرق عرش بأن حق القراما في ذمة الفلوس لا في أعيان ماله فلا فائدة
أحدهم عينا من أعيان ماله بدنه ثم خرجت مستحقة لا يسقط حقه لعلقه بالذمة بخلاف الشركاء فان ماله
في العين وهذا أولى من فرق حل لعدم ظهوره (قوله بغير مثله) ولو تضمنت بشرته بغير مثله من مثله من
البدل وجب الصبر بخلاف ماله للنووي في فتاوه وقال ابن أبي العمري باع المهر من بمادفع به بعد التنازل
والانتظار وان شئ بعد عدل انه دون ثمن مثله بخلاف بناء على أن القيمة تصرف قائم بالذات فان طاعتين
اليه الرغبات فواضع لما مدفع فيه هو بغير مثله وعليه ففارق الزهن مال الفلوس بأن لزام ان يملك
حيث عرش ملكه بوجهه ليعلم ألا ترى أن المسلم البعلا التزم تحصيل المدينه ولو باكثر من ثمن
مثله لم يرد قالو روى أي الفرق بأن هذا لا يتبع بيع ماله بدون ثمن مثله بل الوجه استواء المهر ولو
بغير مثله فهو بدو ولقب في زمن الخيار وجب البيع له فان لم يبيع له انتفع البيع من حل (قوله لانه
فلا يبيع مؤجلا وان لم قبل القسمة حل (قوله لانه أسرع) على قوله حالا وبما بعده (قوله لانه
رأى القاضي الخ) استدراك على قوله حالا من تعدد محله وقوله بثلث ديون الخ أي كان غير نقد الفل
(قوله أو ردوا الخ) أي بعد انذار القاضي لم يبيع لانه ما طعن من غير تعقيب بدئ عرش وكذا ردوا

وهذا من زيادتي (الحبوان)

لحاجته الى التفتة وكونه

عرضة للهلاك (فنفقوا

فمقاراً) بفتح العين أشهر

من ضمها لان النفقول

يغنى عليه الرفع ويحوما

بخلاف المقار قال السبكي

الاحسن تقديم ما يتعلق به

حق ثم غيره ويقدم منها

ما يخاف فساد قال الاذري

والظاهر ان الترتيب في غير

ما يخاف فساده وغير

الحبوان منسوب لواجب

(ثم ان كان القد) الذي

يبع (غير دينهم) جنسا

أو نوعا (اشترى) لم (ان

لم يرضوا) بالقدس لانه

واجبهم (والا) ان رضوا به

(صرف لم الاي محوسل)

عما يتبع الاعتراض فيه

كبيع في القصة فلا يجوز

صرفه ولم يحسم من ياتي

(ولا يسل) القاضي (بيعا

قبل قبض منه) استحاطا

لانه تصرف عن غيره فان

خالص ضمن كذا في الروضة

وأصلها ويبنى كما قال

السبكي ان عمله اذا فعله

جاهلا أو معتقدا بحرمه

فان فعله باجتهاد أو تخليد

مصحح

(قوله ويقدم منه المهرمون

الح) فيه ان المهرمون وما

مما يقدم عليه نذا بمرتبة

كاشله عموم قوله فالتعلق

به حق كما يشهد به آخر كلامه

ولم يثبت ان المراد ان يقدم من يتعلق به حق نذله على الحيوان ووجوبه على المقار لم يصح بقوله بعد بل قال شيخنا حتى على الحيوان أمل

بدون من التعلق صا القاضي قياسا على ما قبله وانما خشيخ لرضا القاضي لانه قد يكون هناك غريم آخر
 زى بزيادة يفرق بين البيع بدون من التعلق وبينه بالزجل بأن النقص خسار لاملحة فيه
 القاضي انما يصر فيها سم ومن ثم قال هر الى المتفرق بأن الثالث هنا جزء من الثمن فيحتاج
 فيه لاحمال ظهور غريم بخلاف المؤجل فان الثالث فيه صفة وكذا غير تقد بللد (قوله وليقدم) أى
 وجوبه وقال شيخنا نذا لشيخنا هر ان التقديم في هذا المثل كورات منوط برأى القاضي فيأبراه من
 المصلحة (قوله ما يخاف فساد) أى أو نهيا أو استيلاء ظالم عليه شرح هر (قوله لتأخير)
 انظر لورق غيره فكل هل يصنعه لتقصيره ولا لانه لم يرج منه فدل شوري والا قرب أن يقال ان
 قدم غيره لملحة فكل هو لاضمان والاضمان اه اطاف (قوله فالتعلق به حق) أى نذله وانظر لم
 لم يطلع كاشفه للاحقة تأمل (قوله حبوانا) أى وجوبه بالمال يكن مدبر انى الامانة لا يبيع الا ان تفسد
 الاداء من غيره فيخرج عن الشكل وجوبه بل يوجب نذله لانه للتدبير عن الابطال حل وألحق بعضهم به
 للتعلق بصفة لا لاحتال موت السيد ووجود الصفة فراجع ويقدم جان على كرهون وهو على
 غيره قل (قوله فنفقوا) أى نذله ويقدم منه الملبوس على نحو النحاس ويقدم منه المهرمون ومال
 القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان (قوله فمقاراً) ويقدم البناء على الارض حل
 وحل وقل (قوله وقال السبكي الح) ضعيف وقضيته أن الذى يتعلق به حق لا يخاف فساده يقدم
 على ما يخاف فساد ما لم يتعلق به حق وليس يتجبه لان قوله ثم غيره شامل لما ذكنا بخاف فساد وما
 يتعلق به حق لا يخاف فساد وهذا وجهه لانه لا يخاف فساد مقدم والاحسن من ذلك كله ما
 قال الاذري ان يوكل الامرائى نظر القاضي وبإبراه مملحة ومحل الحلاق الاصب على الغالب سم
 حل وعش (قوله ثم غيره) برفع والتقدير ثم يبيع غيره أو ثم يبيع وأمانته أو جزء فلاذري
 خلاهما لما يلزم عليهما مما ليس مراداً ان التدبير في النصب يقدم غيره منى الجرثم تقدم غيره وليس
 بعده حتى يقدم هو عليه عش (قوله ويقدم منها ما يخاف فساد) أى على ما يخاف فساد منها
 وحيث يقدمان ما يتعلق به حق ولم يخف فساده يقدم على ما يتعلق به حق وخيف فساده وليس
 معتمدا وحيث نذر أن قول للنصب ويقدم ما يخاف فساد أى وجوباً وقوله فالتعلق به حق أى نذله
 وقوله حبوانا أى وجوباً وقوله فنفقوا أى نذله حل (قوله في غير ما يخاف فساد وغير الحبوان الح)
 أى وأمانتهما فواجب (قوله والا لأن رضوا به) أى ان كانوا استأجروا أو ألبواهم والمصلحة في
 الشومس الأولى على حل (قوله كبيع في القصة) ومنفعة في اجارة القصة حل (قوله ولا يسل) أى
 لا يجوز له ذلك في حرم ولوم وجود ضمان نفقة أو رهن عش ومثل القاضي في هذا الحكم ما ذكره
 كاتلس في بيع الح) (قوله قبل قبض منه) ويستثنى منه ما يباع شيئاً لاسد الغراما وعلم انه يحصل
 له عند القصة مثل الثمن الذى اشتراه فانه يجوز أن يسلمه له قبل قبض الثمن والا حوط بقاؤه في ذمته
 لأنخذوا بادهان السبله ان كان الثمن من جنس الدين جاء النقص وان لم يكن من جنسه ورضى به
 حصل الاعتراض فمحل تسليم بقاء الثمن على كل تقدير قال جمع والا حوط بقاؤه ذمته وان لم
 يحصل نقصا ولا اعتراض حل (قوله لانه تصرف عن غيره) إشارة لضايط وهو أن كل من تصرف
 عن غيره فلا يسل التصرف فيه حتى ينجس بمقابله شيخنا عزى وهوة للعلمة والأول مع علته
 (قوله ان كان الضمن) أى المبيع بقيته ولو مثلاً لانها الحيولة وعلى هذا يجبر المشتري على التسليم
 أو لا لم يكن تابعين غيره والا فلا يجبران على التسليم بل يجبران على القصة حل وتأمل قوله على
 عن شيخنا فان المراد ان يقدم من يتعلق به حق نذله على الحيوان ووجوبه على المقار لم يصح بقوله بعد بل قال شيخنا حتى على الحيوان أمل

القسمة وعبارة **هر** فان تنازعا أجبر الشترى على التسليم أو لأمال يكن ثابتا عن غيره فيجبران بها
 يظهر أى البائع وللشترى وهو ظاهر ان كان البائع للفلس باذن القاضي أو لو كان البائع هو اللهضى
 فالمراد بإجباره وجوب احتضاره عنده ثم بأمر الشترى بالاحتضار فاذا احتضر سلمه المبيع وأخذ منه الثمن
 عش على **هر** **(قوله فلا ضمان)** لان خطأه غير مقطوع به حل **(قوله بما قبضه)** فسه أى ندبا
 شرح **هر** وصنع **هر** فى شرح المنهاج يقتضى أن يقرأ قبض بالبناء للفعول لكن المسموع عن
 الشايع ضبطه بالبناء للقاعل اه لكن بحث السبك ان الغرام اذا استودا وطلبوا منهم على الفور
 وجبت التسوية قال الجوزى وهو متجه جدا ففرار من الترجيع ومن اضرار بلعهم بالتأخير أو
 الحرمان ان شاق المال شرح **هر** **(قوله بين الغرام)** أى الحالة ديونهم ولا بد من قول شيئا وقوله
 بنية ديونهم وهذا بخلاف المديون غير المحجور فانه يقسم كيف شاء وفى قول نعم يقدم مرهون على
 غيره لتعلقه بالعين ومشتحق أجرة على عمل فى عين كقصارة لان الجبس له أجرة القاسم فى مال الصالح
 فان تعذر فعل الفلس وإذا تأخرت قسمة ما قبضه الحاكم فلاولى أن لا يجسده عنده لثبته بل يقرضه
 أميناموسرا برقبته الغرام غير مائل ولا يكسر هنالاه لاجابة به اليه واتا قبله لمصلحة الفلس
 وفى تكليفه الرهن سدا له بآه فارق اعتبارها فى التصرف فى مال نحو الطفل فان فقدت أودعت قته
 برضونه فان اختلفوا فاقين يوضع عنده وأعينوا غير قته فمن رآه القاضي من العدل أولى وظنه عنده
 من ضمان الفلس شرح **هر** ودعت الاذرى ان ابقاه بضمنه مشترعين أولى من أخذه واثرا لصلته
 حل وقول **(قوله بل ان طلب الغرام)** ألى اللص فيمدق بطلب واحد منهم عش **(قوله)**
 طلبوا قسمة انظر ما وقع فى هذا التر كيبوهلا أى بالورود بحاج بأهنا للانتقال لا بالضراب ولو
 أتى بالورول كان أحسن تأمل **(قوله فى النهاية)** معتمد يجمع بينهما بفعل ما فيه المصلحة كما يرى
 قوله ولعل هذا مراد الشيخين قول **(قوله الظاهر خلافه)** معتمد وكل منهما له توجيه كما أشار اب
 بقوله لان الحق لم **(قوله ولعل هذا مراد الشيخين)** أى فكلام الشيخين محمول على ما اذا ظهرت
 المصلحة فى التأخير وكلام النهاية على خلافه اه **(قوله لا يكون الخ)** أى لمساواة البينة على التى
 أى لا يكون اثبات ذلك اما بالبينة أو بإخبار من حاكم آخر وقيل البينة مع أنه نفي علمانه محصور
 بخلاف الورثة حيث يكونون أن لا وارث غيرهم حل أى لان الورثة أضبط غالبا كذا قوا وفيه نظر
 قول وعبارة **هر** وبخلاف نظيره فى الميراث ان الورثة أضبط من الغرام وهذا شهادة بمصدقها
 فلا يلزم من اعتبارها فى الأضبط اعتبارها فى غيره اه وإذا كانت الورثة أضبط فهل فائدة البينة على
 أن لا وارث غيرهم لا شأنهم أن يعرفوا **(قوله وأعم من قوله بينة)** لان عبارة الصنف شاملة
 لشاهد معين وإخبار حاكم آخر فانها اثبات وليا بينة بخلاف عبارة الاصل شيخنا وفى
 شرح **هر** ولا يكونون بينة أو إخبار حاكم قال عش عليه قوله أو إخبار حاكم أى أو علم كاه
(قوله لان الخراج) أى لا وجود غيرهم آخر لا يمنع الاستحقاق من أصله ولا يتضمن مزاجه بل هو
 إقراره بخلاف الوارث فانه قد يمنع استحقاق غيره الارث يتضمن مزاجته حل **(قوله فظهر غير)**
 أى يجب دلالة فى القسمة بأن سبق دينه الجرح شرح **هر** والفا بمعنى الوفا لا تنظر فى الورثة كاه
 عش **(قوله وأحدث دين الخ)** معطوف على ظهور الواقع فى حيز الفاء فكل من المحدث والمحدث
 واقع بعد القسمة ومن المعلوم أن الحديث هو الحصول والتجدد بمسألة يمكن اذا علت هناك
 ان يماثل به الشارع غير مطابق لكلامه للثبوت ذلك لان الدين فى المال هو بدل الثمن والقسمته
 للفلس وجوب البذل من حين تلف الثمن وتلفه تارة يكون قبل الجرح وتارة بعده كما ذكره حل وكل

فلا ضمان **(وباقضه)**
 بين الغرام بنية ديونهم
 على الشرع لثبوته ذمة
 للفلس ويصل إليه المسحق
 بل ان طلب الغرام القسمة
 وجبت **(فان عسر)** قسمة
 للتسوية كثره ديون **(آخر)**
 قسمة ليجمع ما سهل
 قسمة فان أبوا لا خير بل
 طلبوا قسمة فى النهاية
 يجمعهم وقوله السبك عن
 المرابين وقال الشيخان
 الظاهر خلافه وقوله غيرهما
 عن المارودى وغيره وقال
 السبك بل الظاهر ما فى
 النهاية لان الحق لم فلا
 يجوز تأخيرهم عند الطلب
 الا أن تظهر مصلحة فى
 التأخير ولعل هذا مراد
 الشيخين **(ولا يكون)**
 عند القسمة **(اثبات أن)**
 هو أعم من قوله بينة بان
(لا غرم غيرهم) لان
 الجرح يشترط ولو كان ثم
 غرم لظهر وطلب حقه
(فلو قسم فظهر غرم أو)
 حدث دين

سبب الجبر) كأن استحق مبيع مفسد قبل تجريره وثمة المقبوض تلف (شارك) الغريم في الصورين الغرماء (باحص) --
 تنقض القسم لعمول المتصور بذلك مع وجود السوء ظاهرا وفارق نقضا (٤١٣)

منها سابق على القسمة فحدثت حين قبلها لا بعدها كأنه عطف حدث على ظهر الواقع بعد
 القسمة فجاء هذا المثال ظهريه الدين بعد القسمة فمل هذا يكون قول المتن فظهر غريم مفتيا عن
 قوله أوحث دين الخ وبعبارة أصله وأخرج شئ بأه النفس قبل الجبر مستحقا والتمن المقبوض
 ثالث فكذلك ظهر غريم قال هر أي من غير هذا الوجه فسقط القول بأنه لا معنى للكفا بل هو دين ظهر
 حقيقة انتهى فأنشأه فدمج هذا الدين من قبيل مظهره لأن قبيل ما حدث فالأولى التمثيل لما
 حدث بماد كره هر في شرحه بقوله والدين لك قسم سبب كالقديم فلو أجزأ راقبض أجزأها ولو أنظفها
 انتهت بعد القسمة رجع المتأخر على من قسم عليهم بالحصة اه (قوله سبب الجبر) أركان
 سبب جنابة ووجدت بعد القسمة حل (قوله مبيع مفسد الخ) وأما لو استحق مبيع قض فيأني
 في قوله ولو استحق مبيع فاضل الخ (قوله وتمة المقبوض تلف) قبل الجبر أو بعده فلو كان باقيا رده
 حل (قوله لحصول المتصور بذلك) أي بالشاركة (قوله مع وجود السوء للقسمة) وهو أن لا غريم
 ولا دين حل (قوله وفارق) أي عدم النقص للأخذ من قوله فلا تنقض القسمة وغرضه بهذا الرد
 على الضيف وبعبارة أصله مع شرح هر وقيل نقض القسمة كالأقسمة الورثة ثم ظهر وارث آخر
 فأنقض على الأصح وحل نقضا في القسومات دون التلقيات فيؤخذ منها الزائد على ما يخص الآخذ
 فأنشأنا الغريم (قوله فلو قسم مال النفس وهو حصة عشر الخ) والقاعدة أن يلبس دين كل
 غريم لجموع الدين ويؤخذ بتلك النسبة من الموجود (قوله فلو أعسر بعضهم) ألحق بذلك أبو
 زرعة ما لو قسم الورثة التركة فظهر دين وقبض أعسر بعضهم فيجعل مانع للموسرين كأنه كلها فيأخذ
 الفائز كل دينه ثم إذا أيسر للموسرين رجع عليه بقدر حصته اه ووضح أنها لو قسمت بين غرماء
 لبت فظهر غريم فكأنها أيضا اه حج (قوله وشارك الغريم الباقي الخ) عبارة هر فلو كان
 الشف أخذ الحصة استرد لها كم من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها لمن ظهر وهي ستة ثم إذا أيسر للشف
 أخذت الآخران نصف ما أخذته وقبضها بينهما على حسب دينها وقس على ذلك (قوله رجعا) أي
 الغرماء عليه بالحصة فلو كان الذي تلف ما أخذه وهو مصرر أخذ الحصة أخذها كم من أخذ العشرة
 ثلاثة أخماسها للغريم الذي ظهر فإذا أيسر من ذكر أخذ منه الغرماء نصف ما أخذه وهو اثنان ونصف
 وقسموه بينهم على حسب دينهم فاخذ من له العشرين واحدا ومن له الثلاثون واحدا ونصفا يبقى له
 اثنان ونصف وهي التي تخصه لأن دينه نسبتة إلى بقية الدين السدس فله سدس الحصة عشر وقبض
 ثمانية عشر خنت نصفه وهناك طريقة أخرى نظمها بعضهم بقوله

أذا عن دين قبل مال النفس • ففي المال فاضل يدين كل غريم
 وحامله قاسم على الدين كله • نخر بنصيب الشخص عند علم
 وهناك طريقة أخرى وهي أن تنسب للمال الموجود إلى جميع الدين وقس على كل واحد من دينه يمثل
 تلك النسبة فإذا نسبنا الحصة عشر لجموع الدين وهوسون وجدتهار بها تقطع كل واحد ربع
 دينه فربع الشرة اثنان ونصف ربع العشرين حصة ربع الأثنين سبعة ونصف فلو ظهر للنفس مال
 قيم أرواحات بعد الجبر عند ظهور الغريم صرف منه تلك الغريم بقسط ما أخذه الغرماء وما فضل
 يضم عليه وعليهم نعم إن كان دينه مائة فلا يشترك في المال القديم حل (قوله وتعيرى بماد كره)
 أخذها اثنان ونقص من سدس الحصة عشر يؤخذ منها ما زاد وهو اثنان ونصف تقسم بين صاحب العشرين والثلاثين بنسبة كل من الدينين
 إلى الآخر فيأخذ صاحب العشرين واحدا وأخذ صاحب الثلاثين واحدا ونصفا تأمل

درس
 (قوله روحه الله وشارك
 الغريم الخ) فيجعل في
 المثال السابق كان الدين
 خسون فنسب في المثال
 الثلاثين إلى الدين فيوجد
 ثلاثة أخماس فيرجع على
 صاحب العشرين ثلاثة
 أخماس ما أخذه وهو ستة
 اه تقرير
 (قوله روحه الله رجعا عليه
 بالحصة) فنسب دينه في
 المثال السابق إلى حصة
 الدين فيأخذ سدسا
 فيستقر له من الحصة التي
 في المثالين

أى يقولوا وحديثين - يقسبه الجراح - وقوله على ماثل به فى الشرع هو قوله كان استحق بيع
 الخ شورى **(قوله ولو استحق مبيع قاس)** قال الزركشى فان قيل كيف تصور ذلك اذا قلناه
 لا بيع الا بائنة عنه انه ملك النفس فكيف تنص أى قبل وتسمع البئنة بخلافه والجواب ما
 فى البحر أن تقوم بينة بأنه كان باع قبل الجرح أو وقفه فانها قد عدم على بينة الملك المطلق أو بينة بينة
 الملك مانع و بئرض سلا متفاد تقام بينة أخرى، معها مرجح آخر كشاهدتين مع شاهدتين شورى
 وقوله اذا قلناه أى على القول الضعيف فهذا الإيراد عليه أما على التعمد وهو الاكساف، بإيدى لا يرد
(قوله مبيع قاض) أى أوبائنه حر وليس من النائب المالك بأن جعل القاضي النفس نائباً عنه فى
 البيع كفى شرح الرض وليس القاضي وما ذكره نطرقا فى الفصاحات سم وعلاه بأنه نائب الشرع وفى
 سم عن شرح الرض وإن كان البايع النفس قبل الجرح فكذلك قد ظهر فشارك المشتري من غير
 نقض القصة كما تقدم بخلافه بعد الجرح فإنه لا أثر له فى دينه حدث لم يتقدم بسببه اه ومعلوم أنه لا بيع
 الا بئنه القاضي ولم يلحقه ببيعه وذلك بدلى على أن المراد بأذن القاضي الذى يلحق به من عينه
(قوله لغير غيبة الناس) أى فتقدمه من مصالح الجرح حل **(قوله)** ويومون بونه اه عى على حر
 وكونه اسكاناً واخذاً ما حل وهو معطوف على قوله يبادر قاض الجرح وكذا قوله يترك لم يردست
 ثوب لائى **(قوله)** اللانى نكجهن قبل الجرح أمالكسوكات بعده فلا ينفق عليهن من ماله ولا ينفق
 الولد المتجدد ولومن النكوسة بعده بأنه لا اختيار له فيه بخلافها ولا يرد على ذلك تنكب من
 استلحاقه بعد نفيه لانه واجب عليه فلا اختيار له أيضاً وإنما تنفق على ولده البتة اذا أقر به من بيت
 المال لان اقراره بالمال وما يشق به غير مقبول بخلاف اقرار النفس شرح حر وحل وقال شيخنا
 النريزى المال كسوكات بعده فتفتقهن فى ذمته فبصير حتى ينفك الجرح وبوسر اه وقال قد
 على الجلال ينفق عليهن من كسبه اه ويمكن حل كلام الشيخ على ما ذكرنا لانه لا يردست
 الولد المتجدد الخ بأنه لا اختيار له الخ أى ولو طرد وان كان باختياره لا يلزم منه الاحمال عى **(قوله)**
 وأقاربه المراد بالأقارب الاصل: الفرع ولا ينفق على القريب الا بعد دليبه ان أهله فلو كان طفلاً
 مجنوناً أو عاجزاً عن الارسال للحاكم كمن أنفق عليه لا يطلب حيث لا لولى له خاص يطلب لمشرح حر
 فلو أنفق عليه من غير طلب فهل يضمن للفرما ما نفقه أولاً والاقر بعدم الفدان وانه لا يرجع عليه
 لان نفس الامر أخذت منه عى **(قوله)** وان حدثوا أى المالك والاقارب لان التفتق على
 المالك من مصالح الفرما، لا يبيعونهم ويقسمون منهم فان قيل هذا لا يتأتى فى الولم بائع
 فهو ذليل لا بد فوالواشترى أمقى ذمته بعد الجرح فاولد هاقلاً قد تباع فى كبر من الدور وهذه قولنا
 وجبت النفقة على الاقارب قد توجب حل قال شيخنا حاف ورجوعه لامهات اولادهم بينى على القول بطلو
 ايلاده والصحيح أنه لا ينفق اسيلاده بعد الجرح وفى عى مثله فانها تراجعة لغير امهات الاولاد **(قوله)**
 وتصيرى بماد كرى أى من قوله ويومون ووجه العموم أن المؤقتة عنهم النفقة وذلك قال حر فى شرح
 عبارة الامل والرد بقوله ينفق يومون فشمك الكسوة والاسكان والاخذ لم تكفي من ما لم يتم قبل
 القسم لان ذلك كله عليه وشمل ما ذكر الواجب فى تجهيزه وكذا المدون ان لم يتم الفرما، انتهى
(قوله) مالم يتعلق به حق آخر أى وحمل الاتفاق من ماله مالم يتعلق الخ وأما اذا اتفق به حق آخر كان
 يكون جميع ماله موهو فلا ينفق عليه ولا على عياله منه سى بايضاح **(قوله)** نفقة المفسرين نال
 لزوجت قال الصلاة الشيخ سلطان واعترض بأنه لو أنفق على الزوجة نفقة المفسرين أنفق على

القريب

(ولو استحق مبيع قاض)

ومنه للقبوض نائب (نفس)

مشتري يدل منه اذلو

حاصص الفرما به لادى

الى رغبة الناس عن شراء

مال النفس ما غبر انكاف

فبهد (ويومون) أى القاضي

من مال النفس (يومون)

من نفسه وزوجاته اللانى

نكجهن قبل الجرح وما يملكه

كأهات اولاده وأقاربه

وان حدثوا بعده وتصيرى

بذلك أعظم قوله و ينفق

على من عليه نفقة (حتى)

ينفى يوم قسم له بليت)

التي بعده أولئك قسم ماله

بيومها الذى بعده ما مال

يتعلق به حق آخر كمن

وجنابة وذلك لخبر ابدأ

بفسك ثم بن قول

وينفق عليهم يوماً بيوم

نفقة المفسرين

القريب لان نفقة لا تجب على المسرور وبأن اليسار للمعتبر في نفقة الزوجة غيره في نفقة القريب
 لان المورس نفقته من فضل له عن قوته وقوت عياله يومه وليته وعبارته ان هناك فصل لزم
 موسر ولو يكسب يلقى بما يفضل عن قوته وقوت عياله يومه وليته كفاية أصل وفرع لم يكسب كما
 وجهر المهر من كسب يلقى الخ والمراد باليقل في كلامه ما عدا الاصل والفرع وفي نفقة الزوجة من
 يكون دخله أكثر من خرج **(قوله)** يكسبهم بالمهر **(قوله)** في النفقة كسوة للمسرور ح ل
 فلو كان له عياله باليقل بمعناه وكسوا ما ما يلقى بخلاف ما قال في النفقة بالزوجة والقريب ذلك
 المرأته كما أم ولد قبل الخمر وكذا الزوجة والقريب وكسب عليه شيئا لا يوجب له العمل
 انتهى حواشي روض أي فاما يكسب كان مادفع لها فلا يلقى ل وكسب عليه شيئا لا يوجب له العمل
 الزاينة كما أم ولد قبل الخمر وكذا الزوجة والقريب وكسب عليه شيئا لا يوجب له العمل
 متعاول به بالخبر بخلاف الزوجة والقريب والبال كسبي بعده انما هو الحاكم بالمهر وفي الجميع
 فأنسأله ع ش **(قوله)** وانما استمر ذلك أي الاتفاق الى القسم لانه موسر في نفقة القريب وان
 كان مسررا بنفقة الزوجة لان اليسار للمعتبر في نفقة الزوجة غير اليسار للمعتبر في نفقة القريب ح ل
(قوله) ان القسم أي يومه وليته **(قوله)** لانه موسر بالزوجة **(قوله)** أي وتعلق حتى الغرماء بالاموال
 بطريق العوض والافهم بطريق الامالة متعلق بالدمه كافرره شيئا القريب **(قوله)** الا أن يقتضى
 أي المفسر شرح مر وان كان ظاهر كلامه رابع لمونه الشامل لاقر به ويؤيد الاول قوله الا أن
 يخل الخ **(قوله)** لا ينفق به بأن لا يكون مزرياه فلو ضي بما يلقى به وهو مباح لم ينفق منه وعبارته
 در كسب حلال لا ينفق ع ش في القريبهم ما نظر والظاهر أنه جرى على الغالب مع ما يأتي من عبارة
 ان امتنع من الكسب لا يكفئه قضية التقدير بما ذكره انه ان كسب غير لا ينفق به ينفق عليه من
 ماله مع حرم ماله كسبه في يده والظاهر انه غير مراه وعبارته خ ط ولورضى بما يلقى به وهو
 مباح لم ينفق منه قال الاندري وكذا لمؤتاه فحصل معناه ما يأتي انه ان كسب بالفعل
 لا ينفق عليه من ماله وان امتنع لا يكفل الكسب **(قوله)** وصرف كسبه الى ذلك وان كان الكسب
 لا يرمه كما يأتي **(قوله)** فان تصرف لم يكسب أي وان سبق له أمه بال كسب ع ش على مر **(قوله)**
 قضية كلامهم انه أي الذي يكون من النفس من ماله أي النفس فلا يجبر على الا كسب وقوله
 خلافه وهو ان لا ينفق على عياله من ماله بل يكفل الا كسب بالنسبة لقريبه ولا يكفل بالنسبة
 لنفسه وزوجته لندرها على الفسخ سم **(قوله)** دست ثوب أي لان الخي أفضل من الميت والميت يقدم
 كفه على الدين والدمت لفظة انجمية اشتهرت في الصرع وهي اسم الرزمة من الثياب أي الجملة من
 الثياب كأي الصراح اه اج وعابه فاضافته ثوب بيانية والمراد بالثوب المجلس قال الشرح س ل
 أي كسوة كاله ولو غير جديدة بشرط ان يتيقن فيه انعم عرفا فانه يظهر وليس كما ذكره متعبنا الا ان
 تفضل مراه بترك شئ منه ا الواجب من ذلك ما تحت المرأة بفقده ومنها التديل وانكس **(قوله)**
 وسرول أي ان كان من يابس ذلك كأي ح ل وهو مبرر بد كرويت وثوبانون بدل للادم
 وبالمجيب بدل الماهية أي ثياب فان لازمه السراويل العجمية ع رت وجاء السراويل على انظر الجماعة
 وهي واحدة وأول من امله التايل على الله على نبينا وعليه وسلم واشتراه صلى الله عليه وسلم كاسح
 ولم يمسح انه ايسه ووجد في تركته **(قوله)** كأي الثوب **(قوله)** وطيلسان وهو ما يجعل
 فوق العمامة كالشال والروضة شيئا وفي الصياح الطيلسان فارسي معرب قال افراني هو فيعنان
 بفتح الفاء والعين وبضمهم يقول كسر الدين لغة **(قوله)** ودراغة بضم الدال وتشديد الراء اسم
 للزينة ونحوها مما يليس فوق القميص بخوذة وجبة والمراد انه يترك له ذلك ان كان من يابس

ويكسبهم بالمهر وانما
 استمر ذلك الى القسم
 لانه موسر بالزوجة
 وقولي بليته من زيادتي
 (الا أن يقتضى كسب)
 لا ينفق به فلا ينفق منه
 وبصرف كسبه الى ذلك
 الا أن ينفق منه شئ فيرد
 الى المال وان نقص كل
 منه فان تصرف لم يكسب
 قضية كلامهم أنه يكون
 من ماله واشتره الاثنوي
 وقضية كلامه المتول خلفه
 واختاره السبكي (وبترك)
 من ماله (لمسونه دست)
 ثوب لا ينفق به من قيس
 وسرول بر وعمامة وكذا
 ما يليس تحتها فيما يظهر
 ومداس وخف وطيلسان
 ودراغة فوق القميص

(قوله) رجه نفعه لانه موسر
 الخ أي يسار بالنسبة
 لنفقة القريب وهو ان
 يكسب ما ينفق عليه كفاية يومه
 وليته ما ينفق عليه كفاية القريب
 وان كان مسررا بالنسبة
 للزوجة لان يسارها هو ان
 ينفق دخله عن خرج
 كفاية المهر الغالب أي
 فيسار القريب لا ينفق
 اعصار الزوجة او قوسى

(قوله ويراد في الشتاء) أي الشتاء في عملية وكتب أيضاً أي أن وقت القسمة فيه أو دخل وقت الشتاء في الحجر على ما استوجهه الشيخ ابن قاسم شو برى وبعبارة عرض قوله في الشتاء أي بان وقت القسمة في الصيف ولا ينافيه تفسيرهم بنى لأنها لتبديل بدليل قول بعضهم يراد ليردو بدليل أنه يترك له الطيلان للتجمل به والافتراء الجلبة أكد أحسن والمتعمد خلاف ذلك مرأى فلا يصح ذلك إلا في وقت القسمة في الشتاء وأدخل الشتاء وقت الحجر (قوله والراء مقنعة) بأن كانت محجوراً أو من زوجها محجوراً عليه عليها المرأة معطوفة على التصريح للشتاء في زيادة المأخذ للفلس مطلقاً أي رجلاً وامرأة (قوله مقنعة) قال في مختار الصحاح القنعة والقنعة بكسر الهمزة ما قنع به المرأة رأسها أي تغطيتها كالقوطة والدورة والقناع أوسع من القنعة كالخبرة والملاة انتهى بحجوه عرض (قوله ولا يترك له فرش) بضم الفاء والراء قال تعالى متكئين على فرش بطائئ من استبرق الآية (قوله لكن ينساع باليد المحصر الخ) ويظهر أن آله الأكل والشرب النافهة القيمة كذلك حجج عرض على مر (قوله تغتبرا) أي مثلاً يعاب وكتب عليه أيضاً انظر لو كان يلزم لانتزاع بل لنحو الاقتصاد بالنسبة ولكن كسر النفس أو نحو ذلك من الأغراض الصحيحة والظاهر أنه يرد مع ما ذكر إلى الثاني إذ لا يلزم أن يكون مثل هذه الأغراض الصحيحة يالمنع عن الثلاث فليتا ١٠ أقول من اعتاد ذلك لا يتأثر بغيره فلا معنى لرد عنه شو برى (قوله ولا يترك له العالم كنبه) ما لم يستغن عنها بالوقوف أي بخلاف آلات الحرف فلا يترك ومثلاً لرأس مال يتجر فيه وأن لم يحسن الكسب الآية اهـ وبحث بعضهم أنه يترك له رأس مال يتجر فيه إذا لم يحسن الكسب الآية ح ل وفي رواية لرأس مال أن قد يقول ابن سريج يترك له رأس مال إذا لم يحسن الكسب الآية حله الذي هو على تافه اهـ وبغني أن يأتي هناك تعدد النسخ ما يأتي في قسم الصدقات من أنها تترك له واحدة لأن يكون مرفقاً في له نسختان لأجل المراجعة ويحتمل الفرق شرح مر ويبيع المصحف مطلقاً لأنه يهل مرابحة الحنفية ويؤخذ من أنه لو كان محل لاحتفاظه بترك له شرح مر ورسل (قوله وكل ما يترك الخ) قال شيخنا وقتاً خلق كثير وإن كل ما يترك له لم يوجبه عمله استبركه وظاهر أنها تستبركه الكسب ونحوها مما ذكر وفيه نظر ظاهر وإن سمع بعضهم عدم شراء ذلك لاسباع استئناله بموقوف ونحوه بل واستغنى به عنها يبيع ما عنده وقال الشورى الأوجه شرائها إن لم يستغن عنها بموقوف ولا يملك الحجر عن الفلس بالقضاء القسمة ولا بإتفاق الغرما على رده وإما يفك القاضي له كاتقيد لما ثبت بالأبواب فلا يرتفع الإرفاق كبحر السفة لأنه يحتاج إلى نظر واجتهاد كما في شرح مر وقوله وإما يفك القاضي قال الشاذلي ظاهره وإن حصل وفاء المدين أو الأبراء منها فلا يلزم له احتمال ظهور غريم آخر كمالوا به عدم إعادة رضا الغرما فليراجع (قوله يلزم بعد القسم اجزاء) اهـ (وله) أي يلزم للفلس فهو المخاطب بالوجوب وبعبارة الروض وعليه أي القائل أن يؤجر لم مستولة وموقوفاً عليه اهـ رشدي لكن ينبغي فيه الوجوب عليه بما إذا كان الحاكم قد نكح الحجر عاقل أم يجرى على الجارة والقضاي بأجرة محجلة ما يظهر تفاوت بسبب تعجيل الجارة إلى حد لا يتبين به القائل عرض قضاء الدين والتخاصن من المطالبة وماله المستولة وينبغي أن يكون اجزائه مستقلة يؤجر له منة يملح على القائل فيأخذ إلى اقتضاها وأن لا يصرف من الاجرة إلا ما يبين استحقاقه الفلسة بمعنى الموقفتة أنه لا يصرف الغرما إلا ما فضل عن مؤنة الفلس وكونه لا لهم يتضمن بذلك في الحال الحاضر في المتزل متزكته أولى وقد يمنع بالانراعي حقوقهم في المستقبل بل يرد

ويراد في الشتاء جبة أو نحوها وللراء مقنعة وغيرها مما يلزم بها ولا يترك له فرش ويصط لكن ينساع باليد المحصر القليلة ولو كان يلبس قبل الإفلاس فوق ما يلزم به رد إلى الأجرة أو دونه تغتبرا ليرد عليه ولا يترك له العالم كنبه قاله العبادي وابن الأستاذ وقال قنعه يترك له الجندی المرتزق خيله وسلاحه الخناجر اليها بخلاف للتلوقع بالجهاد وكل ما يترك للفلس ابن البرجد في حله اشترى له (و يلزم بعد القسم اجزاء أم و له وموقوف) هو أعم من قوله والارض الموقوفة عليه (بغني ابن)

بدليل أنها ضمن بالصعب
فيصرف بدل منفعة الدين
ويؤجران مرة بعد أخرى
الى البراءة قال الشيخان
وقضيت ادامة الحجر الى البراءة
وهو كالسب بعد (الكسب)
(لا اجارة فيه) فلا يلزمه
لبقية الدين قال تعالى وان
كان ذو عسرة فنظرة الى
ميسرة حكم بانظاره ولم
يأمره بالتكسب نعم يلزمه
التكسب لدين عسى به
كامله ابن الصلاح عن محمد
ابن الفضل القراوى (واذا
أنكر غرمائه) أى المدين
(اعساره) فان لم يعرفه مال
حلف فيصدق لأن الأصل
العدم (والا) بأن عرفه
مال كان زعمه بشراء وأقرض
زعمه (بينة) بأعساره وحلف
معهما يطلب الخصم ويبنى
عن بيته الاعسار بينة تلقف
المال وتعبى بما ذكره أبى
من تعبيرة يلزم الدين في
معاملة مال اذا لمعالة ليست
شرطا وشرط بيته اعساره
كوتها (تخبر)

(قوله لم يحلف تانيا) يؤخذ
من الفرع الآتى المنقول عن
سم أن عمل كونه لا يحلف
اذا ادعى الأوفقرا مما تلا
الأول وأكفرته فان كان
أقل منه فالذى يظهر تخليفه
لانه لا يلزم من اعساره بالنسبة
لغير اعساره بالنسبة لقل منه

القصة فقط كما هو وهذا من هذا القبيل فالوجه حيث ذكرنا شرحه (قوله لأن منفعة المال
مال) أى بخلاف منفعة الحجر فليت مال شرحه (قوله وقضيت) أى قوله الى البراءة وقديم
مكون هذا قضيت لأن براد ادمه الحجر في مافهما أى أم لوك والموقوف لمطلقا (قوله وهو
كالسب بعد) فبقوله هو وان لم استبعده لأبد من المصير اليه لكن لمطلقا بل فيها مؤجرا عليه
ثلا تصرف فيه بما يغنى أجرته أو يبطل منفته وعبارة الدخار فان قلنا يؤجر عليه فيدلم الحجر
عليه المنافع الى وفاة الدين اذا انتفع لاحصر لما شوى وقال شيخنا هو ظاهر بالنسبة لغير المنافع
المؤجرة لبقية الدين أماى فلا ينكط الحجر فيها فملت أى المنافع به وان فك القاضى ومن ثم قال
بضمهم وهو كالسب بعد أى بعد فك الحجر والا فلا استبعاد لانه لا ينكط الا ابتك القاضى واذن
افك فبدا للنافع (قوله لا كسب) أى ان كان حرا أو أئالا الذين له فيكسب الكسب لتعلق الدين به
شورى (قوله فلا يلزمه لبقية الدين) لا يقال الا كسب لنفقة القرب واجب مع أهانة ط بعضى
الزمن بخلاف الدين لا تقول قدر النفقة بغير الدين لا ينكط قدره (قوله نعم يلزمه الكسب)
هذا اعراض وهو الخرج من المعصية للدين (قوله لدين الخ) وان صرف ذلك أى الدين للطاعة
فيئزبه الكسب لتحقق توثيقه وان كان في هذه العورة يعطى من الزكاة حة قال عى على در
يلزمه الكسب وان كان مري به متى أطاعه لا نظر للروك في جانب الخرج من المعصية انتهى وهل
من الكسب التكليف فيلزمها التكليف عت أهل عصرى للزوم واستبعد شيخنا اه شورى
(قوله لدين عسى به) كدراهم فحسب حل قال الشيخ (ول يقل عن الزنى أن من
استطاع الحج ولم يصح عليه الحج فان لم يقدر فعله أن يئال الناس ليصرف اليهم الزكاة أو الصدقة
ما يصح به فان مات قبل الحج مات ماصيا ومثله عى على در (قوله القراوى) بالنسبة الى
فراوا بد بقر بخوارزم انتهى ب السيلوى عى وهو راوى صحيح الامام مسلم وصاحب امام الحرمين
انتهى شورى (قوله) واذا أنكر غرمائه الخ محل التفصيل المذكور ان لم يسبق منه اقرار باللاءة
فأقر بها مدعى الاعسار فتنوى القول لا يقبل قوله لأن يقيم بيته بذهاب ماله الذى أقر به الى ماله
محل (قوله أى المدين) أى لا يفيده كونه مغفلا بدليل قوله الآتى ولا المكاتب للنجوم فان من المعلوم ان
للكاتب لا يحجر عليه الفلس لنجوم فهذه المسئلة من مبادئ الباب شيخنا عزى (قوله فان لم يعرف
له مال) كان زعمه لى بشان أو اتلاف (قوله حلف فيصدق الخ) فلو ظهر غريم آخر لم يحلف تانيا
ومن هذا يلزم حكم ما عت به البوى أنه لو حلف أن يوفى فلا تنافى في وقت كذا ثم ادعى الاعسار فيه
التفصيل السابق فى الفلس فيصدق عيجه ولا بحث ان لم يعرفه مال أو يعترف ببيته صاحب الدين قال شيخنا
وبينهم قبل الوقت ونوزع فيه بأنه وقت الموت بالختيار قال بعض شايخنا لا ينظر مال الراد بالاعسارها
حل وهو كالفلس فلا بحث بما يتره أو المار ادعز مع جنس الدين واذن ان لا يسار لا يكون بالمعرض
بل بالضم أو بالدهم مثلا حل يصدق ويعترف به راجع وسرور يتجه أنه يصدق كل ما شرع به بأنه يغنى
عليه اذ اجبت الزوجة فلا نفقة لها ولو من الزوج وكذا عكسه الا ان حبسه عن نفقة قل (قوله أو
فرض) أى غير النفقة زى وعى (قوله لزمه بيته) وهو رجلان لرجل وامرأتان ولا رجولين (قوله
ويجى بما ذكرى) أى قوله والارزمية بيته لا تمثله لما ذكرناه من معاملة الدين بجمالة وغيرها بخلاف تعبير الأصل فانه
لمصر على الأول وعبارة الأصل فان زعمه الدين في معاملة مال بشراء وأقرض فليده اليه ولا فيصدق عيجه في
لاحص (قوله بشرط بئاعساره الخ) خرج بيته نفسه فلا يشترط فيها خبر بملته كفى العباب سم (قوله خبر

بأنه في الفخار غير الامر عليه وبأنه صر والاسم الخبر بالضم وهو العلم بالكفر واستخبرته امتحنته والمغيرة
بالكسرة انتهى **(قوله)** بطول جواره بكسر الجيم أصح من ضمها شوى وري وأشار إلى أن وجوده
الاختبار ثلاثة إما الجوار أو العلامة أو المرافقة في السفر ونحوه كما وقع ذلك لأمير المؤمنين عمرى رضي
عنه حيث قال بن زكي الشاهدين بماذا تفرهما قال بالدين والصالح فقال له هل أنت جارهما تعرف
صاحبهما ومساها قال لا قال فهل علمتهما في الصفراء والبيضاء أي الذهب والفضة قال لا فهل
راقتهما في السفر الذي يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال فذهب فانك لا تفرهما
فلك راقتهما في الجامع بيلان قل على الجلال ثم قال لهما الثاني من يعرفكما **(قوله)** فتدبر
التي لا تحصى عبارة شرح هر ويلعل الشاهد هو مصر ولا يحصى التي كقولها لا يملك شيئا لأنه
لا يمكن الاطلاع عليه بل يجمع بين نفي وإثبات بأن شهادته مصر لا يملك الاقوت يومه وثواب بدنه
واعترضه البقيتي أخذنا من كلام الاستوى بأنه قد يملك غير ذلك كمال غالب بمائة الف قصر وهو مصر
بدليل نسخ الزوجة عليه واعطائه من الزكاة وكبدنه مؤجل أو على مصر أو جاحد وهو مصر أيضا
لما ذكر ولأنه لا يلزم الحج وبأن قوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثواب بدنه قد يربى على ما يلزم
به فيصير موصرا بذلك قال فالطريق أنه يشهد أنه مصر عاجز البجز الشرعي عن وفائه من هذا الدين
أومصر لا مال له يحب وفائه من هذا الدين منه أوما في معنى ذلك فان أراد بدنبوت الاعصار من غير
نظر إلى خصوص دين قال شهادته مصر الاعصار الذي تمتنع معه المطالبة بدين من الدين اه وجاب
بأن ما ذكره من الصبح انما يأتي بالملاحقة من عالم بهذا الباب وافق مذهب الحاكم فيه وأقوله يشاهد
بغير ان بأنه كذلك فالنظر لما ذكره لتعذر أو تمسك بوثب اعصاره وفيه من الضرر لا ينبغي فكان
اللائق بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع أنه النقول ولا نظر للشاخصة التي ذكرها لان المراد الاعصار
في هذا الباب ولأنه لو قدر على الكسب أو كان معه ثياب غير لا تقفه لم يحض على دأته غالبا فكان
سكوته عن ذلك قرينة على عدم وجودهما مع أن التفاوت بذلك لا ينظر إليه غالبا في قضاء الدين
والحسب عليها **(قوله)** لأنه كذب أي رجع ذلك لوجه التي كفي وثبتت الاعصار إذ غلبت الكذب
والكذبة الواحدة لا تزد الشهادة بها كذا اعتمدت هر **(فروع)** اذا ثبت اعصاره بالقبية قد قريت
بالقبية لما فوقه دون مادونه سم **(قوله)** ولا يلزم أي ولا يطالب بفتح مصر مطالبته كاصح من في الجواهر
شوى **(قوله)** بخلاف من لم يثبت اعصاره فانه يحبس وأجرة الحبس والسجان عليه وحمل كونه محبس
ان كان بمنزلة الحبس والأراي فيه ما يراه من ضرب وغيره حل وبعبارة هر وأجرة الحبس والسجان
على المحبوس وقتنه في ماله أي ان كان له مال ظاهر والافق بيت المال ثم على ميساب المسكين فانه
ينزجر الحبس ورأى الحاكم ضربا أو غيره فضل ذلك وان زاد مجموع على الحق لا يبرره فائتيا شوى
الأول اه فان خالف ضمن ما توفقه منه به ع ش وقال هر أيضا في باب القضاء بدقول الصف وسجالاته
حق وأجرة السجن على المسجون لانها أجرة للسكان الذي شفه وأجرة السجن على صاحب الحق
وبينما يخالف قال ع ش يمكن أن يفرق بينهما بأن الحق ثم ثابت صاحب فحبه لم يفرغه فوث
الاجرة والحبس هنالك قصيره بعدم إقامة البيت التي تشهد اعصاره ويسوق بما ادخلس لاثبات الاعصار
قطر وما هناك بما لو ثبت عليه الحق بالفعل وامتنع من أدائه وحسب له اه **(قوله)** نعم لا يحبس **(وهو)**
(الحق) أي كل من له ولادة سواء كان ذكرا أو أنثى من جهة الأب والألم انتهى شوى وري ومثل من ذكر
للربض والخندة وابن السبيل فلا يحبسون كل ما عتدهم والدور أو غيره بل يترك لهم ليرتدوا ولا يفتقدوا
الجنون ولا أوبه والوصى والقيم والوصكيل في دين لم يجب بمعاملتهم ولا العبد الخاني ولا عبد

بأنه بطول جواره وكثرة
مخالطته فان الاموال تخفى
فان عرف القاضي أن
الشاهد بهذه الصفة فذاك
والأفله اعتاد قوله أنه بها
(رثته) مائة مصر لا يملك
الا ما يلقى لمونه تنفيد
التي ولا تحصى كقولها
لا يملك شيئا لأنه كذب
(وإذا ثبت) أي اعصاره
عند القاضي **(أهل)** حتى
يوسر فلا يحبس ولا يلزم
الولاية السابقة بخلاف من
لم يثبت اعصاره نعم لا يحبس
الواحد الولد ولا المكاتب
التجريم

(قوله) رحمه الله وكثرة
مخالطته أي قالوا معنى
أدركني هر اه

ولا من وقت على عيه
اجرة للدين اذا تصرف له
في الحبس بل يقدم حق
الكسرى (والاجير عنها) أي
عن بيعة الاعصار (بوكل
القاضي) به (من يبعث
عنه) أي عن حاله (فذا ظن
اعصاره بقرائن اعادة) من
أضاق الرجل أي ذهب ماله
(شده به) تلا يتخلله في
الحبس

درس

(فصل في رجوع للمعامل
بالفلس عليه بما عمله ولم
يقض عوضه
له) فسحق معاوضة عنه لم تقع
بعد حجر عمله بان وقت
قبل الحجز أو بعده وجهه
في رجوع الى ماله ولو بلاقض

(قوله وكانت في النسخ الخ)

ظاهرة أنها ان لم تكن في
النسخ بان كان على حسنواه
أو كانت في المصارفة لم يجوز
له النسخ مع أن الظاهر أنه
يجب عليه عدم النسخ في
الاجرة سر تأمل وبعبارة
شرح هو وقد يجب النسخ
بان يقع من يلزمه التصرف
بالنقطة وهي في النسخ
ككتاب دولي ومنه البائع
إذا أفلس وحجر عليه وطلب
غرماء ومنه الرجوع على ما
يجته بعضهم والاوجه خلافه
لما سر أنه لا يلزمه الاكتساب
انتهت بمقتضى هذا التعليل
أنه ان لزمه لصيان يلزمه
الرجوع

شرح هو (قوله ولا من وقت على عيه اجرة) لكن لقاضي أن يستوفى عليه مدة العمل وان خاف
هر به فصل ما يراه (فرع) القاضي منع المحبوس من الجمعة والجماعة ومن الاستمتاع بحبليته
وعادة أصدقائه ومن ضم الإبراهيم زفها أي لالرض وإن حبست الزوجة على ما استأذنت ولو بأن
زوجها سقطت فحقها مدة حبسها فان طرأ المرض على المحبوس أخرج ان يجبره ضاله حل دهر قوله
ومن الاستمتاع بحبليته قال حج ولا يلزم الزوجة لاجبته الى الحبس الا ان كان بيتا لا تقاها لوطاها
التي فيها يظهر عرش (قوله اجرة) أي لغير الدين اه شورى (قوله للدين) أي لا يحبس
للدين لان العمل مقصود لادائه والحبس مقصود لغيره وهو راجع للخير ولا لا تحصره من ساقاة العدوى
اذ لم يسر العمل في الطريق حرف (قوله والعاجز عنها) أي يحبس القاضي ثم يوكله به وجوب لمن
يبحث عنه اثنتين أو أكثر فلوا دعى الغرماء عليه بعد ثبوت اعصاره بأيام أنه استفاد مالا أو يتوجه ذلك
سمعت دعواهم ولم تحل عليه ماله لم يظفر للقاضي أن غرضهم ايدأوه ولا لم نسمع دعواهم ولو أقيمت بيعة
باعصاره وأخرى بيسار قدمت بيعة الاعصار حيث لم يعرفه قبل ذلك ماله والأقدمت بيعة اليسار حل
وبعبارة زى ولو أقام العمل على الاعصار فادعى غرضه اليسار وأقام بيعة فان عرفه قبل ذلك ماله قدمت
بيعة الاعصار لانها شهدت بأمر باطن غنى على بيعة اليسار وبيعة اليسار شهدت بأمر ظاهر كاتقدم بيعة
البحر على بيعة الصدبل وإن لم يعرفه قبل ذلك ماله قدمت بيعة اليسار لانها شهدت بأمر حادث غنى
على بيعة الاعصار وبيعة الاعصار شهدت بالاصل لان الأصل في الناس الاعصار كاتقدم بيعة البيع
والتقضى على بيعة الملك انتهى وبهذا يظهر ما في كلام حل من المخالفة (قوله بوكل القاضي) أي بعد
حبسه شورى وقوله من يبعث عنه أي ويكون الباحث اثنين وأوجه تلك كل من يتل مال فان لم
يكن في ذمة للدين إلى أن يورس فيها ظهر فان لم يرش أحد بأن يبعث سقط الوجوب عن القاضي فيما
يظهر شيئا

(فصل في رجوع للمعامل بالفلس) أي الذي هو غلبه بالفلس وكالحجر بالفلس الموت مفلا أي مصرا
فهو رجوع للمعامل بإحدى من هذين الأمرين وبعبارة شرح هو وفي حكم الحجر بالفلس الموت مفلا
في خبر أبي هريرة أن أبا هريرة أفلس وأما مفلا فصاحب القناع أحق بمقتاعه اه ومسئلة الموت تأتي
في الفرائض في قول المتن وما مات مشتر بمفلا وسبأ في معنى قوله مفلا أي مصرا بمنسواه
أعجز عليه قبل موته أم لا كسبأ في الشرع فلأفلس الرجل ولم يحجر عليه ولم تأمر أو حجر عليه
لأنه لا رجوع لمعامله عليه اه (قوله ولم يقض عوضه) أي لم يقض جميع عوضه بأن قبض بعضه
فقط أو لم يقض شيئا من ذلك ما أتى في كلامه وكثيرا ما يجدون من الأول له دلالة الثاني عليه عرش
على هو وعبارته في الشرع قوله ولم يقض عوضه أي شيئا من ذلك ما أتى في كلامه وهذا يجب
لأنهم من أن قوله فان كان قد قبض بعض الحق مقابل لهذا وليس كذلك لان هذا من الترجع بل
هو مقابل فقره والتدبر له فمساواة أي في جميعها ان لم يقض شيئا من الحق (قوله له فسحق
معاوضته) أي حبسهم يمكنهم من تصرف بالنقطة كالولي وكانت في النسخ والواجب النسخ حل
(قوله عنه) وهو التي تقدم بفساد القابل لخرج السكك والخلم وفي حاشية الشيخ قول قوله
عن كالأجرة والسار والقرض وإن كان لا يتعين في القرض النسخ بل له الرجوع وإن لم يحجر على
القرض اه ومثل الحق (قوله لم تقع بعد حجر عمله) قصد بالقدار فله الرجوع في عينه وبعبارة
شيئا تقتضي عدم الرجوع حل (قوله ولو بلاقض) أي لا يحتاج في النسخ الى الرفع عرش

(قوله) (قوله) ولو ادعى جهله بالغورية قبل كالد بالعيب بل أولى لأنه ما يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك ولو صرح عن الفسخ على مال صحيح و بطل حقه من الفسخ ان علم الان جمل ولو حكم منع الفسخ حاكم لم ينقض حكمه لان السلطة الجهادية والتمسك لاف فيها قوى اذ النص كما يحتمل أنه حق عين شاعة يحصل أنه أحق منه وان كان الأول أظهر فلا ينافيه قولم لا يحتاج في الفسخ الى حاكم يؤمنه بالنص شرح مدر (قوله) ولو تخلف ملك غيره) أي عاذا اليه بالمعاوضة أخذها عاذا في قول لا حاجة له وموفوه فان خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقض الثاني العوض أيضا فهل يقدم الأول أم لا لم يعمل ما د على ماذا عاذا اليه بغير معاوضة لكان بين هذه العبارة والعبارة الآتية تناف فان هذه متضمنة أنه لو ملكه غيره ثم عاذا اليه يقدم الأول والآتية صرح فيها بالخلاف بقوله فهل يقدم الأول والثاني أم الخ أم شيئا أي فالرائل المأخذ كالمى لم يزل عنه ملكه والمعتمد خلافه كما قال

وعاذا كرائل بعد * في فلس مع هبة لولد

(قوله) وان صح في الروضة غلانه الذي صح في الروضة هو المتضمن ظاهرا بما في المبتغى ولو فرق الراد بالعيب ورجوع الصداق والطلاق بالرجوع في الأولين خاص العين دون الدليل وبالرجوع زان العين فاستصحب ولما اختلف في الأخير فإنه عام في العين وبدلها في رزل بالزوال من قول (قوله) (قوله) (قوله) يتعلق به) أي وقت الرجوع حتى لازم أي يتعلق به كباقي (قوله) والعوض حال) قال مدر في شرحه وعلى ما تقرر أن شروط الرجوع تسعة أولها كونه في معاملة محضة كبيع ثأنيها رجوعه عطفه بالجر ثأنيها كون رجوعه بنحو فسخ البيع كما هي رابعها كون عوضه غير مقبوض ولو كان قبض متبعا ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خاصها تعذر استيفاء العوض بسبب الافلاس سادسها كون العوض دينافلا كان عينا تقدم بها على الرغما سابعها حلول الدين ثأنيها قبضه في ملك المثلث ثأنيها عدم تعلق حق لازمه اه محروقه ومن تأمل في المتن وجد الشروط أحد عشر آخرها قوله بنحو فسخ لا يرد الخ لان قوله والعوض حال أي دين حال اه حل وقول المتن وتعذر حصوله بالافلاس تبدا كان من كلامه بعد فيخرج به العين ويبدل كرها الشارع بقوله واشترى المثلث شأين (قوله) (قوله) (قوله) بأن حل الاجل وقت الرجوع (قوله) ولو بعد الجبر) غايته في قوله أو عرضا (قوله) خبر انا ظهر الرجل الخ) والمثلث شرعا هو المحجور عليه كما تقدم أول الكتاب فأنه يقال من أين يستفد من الحديث أنه محجور عليه (قوله) فهو أحق بها) أي حقيق بها بعد الفسخ فأفضل التفضيل ليس على باب (قوله) وقياسا الخ) القياس عليه في مطلق ثبوت الخيار وان كان خيار الراد على الرافض شريفا (قوله) باهدام الدار) أي تعيبا لهدمها تنفيذه الاجارة كما هو ظاهر شري وأمر اهدامها مأمور بعضها كما قال عث وعبارة قول أي أهدمت اهداما يمكن الاتعاض معه أم أهداها لم يمكن فأنه تنفس (قوله) بجامع تعذر استيفاء الحق) فبما إذا كان الراد اهدامها اهداما متعاضا لا تعذر الاستيفاء الآن بجهاب بأن المراد تعذر الاستيفاء التام أو على الوجه المقصود (قوله) ولو قبض بعد العوض) مراده بهذا أن قوله ولم يقض عوضه أي كلاً أو بعضاً وقوله كذا أي في قول المتكلم كان قبض بعض الثمن أشد ما يقابل باقيه فهذا يدل على أن قوله الأول فان كان قبض الخ وبيع لولا له فسخ معاوضة كباقي لا لا اقبله تأمل (قوله) الهبة ونحوها) كالهبة والصدقة والاباحة في حق مدر وللراد الهبة بالانواب كان وهب متاعاً أو قبضها له (قوله) كالنكاح) صورة أن يزوجها بغير رضى

في الروضة خلافه وأمره كلام الاصل (ولم يتعلق به حق لازم والعوض حال) أصالة وعرضا ولو بعد الجبر (وتعذر حصوله بالافلاس) خبر الصحيحين إذا أفلس الرجل ووجد البايع سلمته بعينا فهو أحق بها من الرغما وقياسا على خيار للمسلم باع قطع السلم لم يعلى المكثري باهدام الدار بجامع تعذر استيفاء الحق ولو قبض بعض العوض فسخ فيها يقابل بعض الآخر كباقيها وخرج بالمعاوضة الهبة ونحوها بالفسخ غيرها كالنكاح والطلاق والمباح عن مد لا ياليت في معنى المتعوض عليه لا تعاضا المتعوض في الهبة ونحوها

(قوله) رجعه الله كالنكاح) كان تزويجه بغير رضى منه ودخل بهام بغيره فليس طأن فسخ أم لا كان قبل المحلول فانها تنفس هكذا قاله حل والى يخرج من كلامهم واقعاً عن أن لزوية ليس لها الفسخ فليس حتى تنفس حال بالمر أو بالنفقة وأما قولني الاستدراك ثم فكان معناه أنها تنفس بالمر من جهة الاعذار فتزجر قبل ذلك أنه إذا كان الاعذار بالمر فلا تنفس الا

بعدمه لانه لا يتحقق الاعذار الا حيث وان كان بالنفقة فلا تنفس الا بعد مضى

ثلاثة أشهر من التمسك تأمل وافهم

وبدخلها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بيعها وكذا لو كان المداق معنا فاتها تملكه بنفس
 العقد وتطلب به بعد لجرو صورة الخلع أن يخالها على عوض في ذمتها ثم يحجر عليها بالفسخ فليس له
 فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة وصورة المصالح عن الدم أن يستحق عليه قصاصا ويصلحه عنه
 على دين ثم يحجر على الحائض فليس له فسخ العقد والرجوع للقصاص عتس تضمن المصالح
 المفوعة وعبارة الشو برى كالنكاح ولو قيل المدخول ولا يشك عليه قوله لتستأقبه كاتوم
 لأن المراد عدم سقاطه عليه بعد المصالح اللهم ما هو التا قبضه وكذا الخلع انتهى أي ليس فيه شيء
 ناقص حتى يكون المراد بالتعريف العوض في حل تقيده بكونه بعد المدخول وعبارته قوله
 كالنكاح أي بعد المدخول كما يلزم من الاستدراك الآتي وهو الظاهر في قول ما يوافق الشورى
 وعبارته وسوابقه وفي الخلع قبل المدخول بعده والتحويل في النكاح للأغلب **(قوله)** وتضمن
 استيفائه أي العوض يعني للموض في النكاح والخلع فليس لها أن تفسخ النكاح
 وترجع في بيعها لقوله لأن الفرض أنه بعد المدخول وليس له أن يفسخ عقد الخلع ويرجع في بيعها
 لقوله بالبيوتة وهو في المصالح القصاص فليس للرجوع عليه أن يفسخ عقد المصالح ويرجع إلى القصاص
 لقوله المصالح حل لأنه لا يتضمن المفوعة **(قوله)** البينة وهو النكاح وما بعده عتس **(قوله)** ثم
 ازومت أي حل المدخول في المهر ومطلقا في النفقة حل وعبارة لا يعاد ولا يرد على هذا ما يأتي
 من فسخ المرأة النكاح بأعسار الزوج والمهر والنفقة لا تملكه غيرهما من ثم لم يقيده بالرجوع وبه
 تعريضه قوله ثم لم يخلع الاستدراك صوري وكتب أيضا قال سم فاهي الصورة التي ينتج فيها الفسخ
 بفساخ الزوج بدون الاعسار المذكور حتى يصح قوله السابق كالنكاح انتهى وقديحجاب بأن المراد
 أن لا فسخ من حيث القس وان فسخت من حيث الاعسار كما أنهم قوله لكن لا يختص الخ
 شورى وهذا استدراك على هجوم قوله وبالحجة غيرها انتهى **(قوله)** لكن لا يختص ذلك بالرجوع
 وهل لها صورة الخلع الفسخ بمجرد رد أو يمنع الفسخ مادام المال باقيا إذا لا يتحقق اعساره الأبقسة
 أمواله فيه نظرو الأقرب الثاني إذن الجائر حدوث مسألة أو براءة بعض الثمالة أو ارتفاع بعض
 الأسعار وأما الفسخ بالنفقة فليس لها الفسخ إلا بعد قسمة أمواله ومضى ثلاثة أيام بعد ذلك كما يأتي
 في النفقات عتس على م **(قوله)** والمال في الفسخ عن المهر أي بأن له اختيار على الفور **(قوله)**
 ولو خرج المال عن ملكه وكذا الرجوع له حال إرماله لو كان المبيع ميذا فأحرم البائع فاذل
 من إرماله ورجع ولو كان المبيع كافرا فأفسد في بد المشترى والبائع كافر فرجع ولا يشك بما تقدم في
 مسئلة التفسير قرب زوال المانع فيبذل المال بدخل في ملك الكافر في صور عديدة بخلاف الصيد
 مع الحر اه **(قوله)** حسا أي يبيس حسا وقوله واشترعا أي بسبب شرعي وقوله كنفست مال
 لحسي وقوله ويبيع وقفتا لشرعي شورى ولحسي أيضا كاله البرمادي **(قوله)** ويبيع أي
 بشا أو اختيار للشرى وحده بخلاف ما إذا كان اختيار البائع أولها حل ورجل وليس للبائع فسخ
 هذه التصرفات بخلاف التبع لبق حقه عليها لأن حق الشفعة كان ثابتا حين تصرف المشتري
 لأنه ثبت بنفس البيع وحق الرجوع لم يكن ثابتا حين تصرف البائع لأنه امتانبت بالأفلاس والجبر
(قوله) ولو تعلق به حق لازم أي عتس به كما يؤخذ من كلامه بعد فلوزال التعلق جاز الرجوع
 وكذا في رجوع المالك شرح م **(قوله)** الحق لازم الذي يمنع به لا لازم من الطرفين والأفلاجرة
 لأنه منها والرجوع والكتابة لازمان من طرف واحد فقط مع دخولها وخروج الإجارة **(قوله)**
 كمن مقبوض ولو قال البائع للزمت أنا فدفع الحق وأخذ عين مالي ثم يحجر على الأوجه من وجهين

ولتضمن استيفائه في البينة
 ثم لزومه بأعسار زوجها
 بالمهر والنفقة فسخ النكاح
 كاستيفائي في بابها سكن
 لا يختص ذلك بالرجوع وخ
 بالبيعة ما لو وقت المعاوضة
 بعد حجر عمله لتفسيره ولأن
 الأفلاس كالعب فيفرق
 فيه بين المهر وعدمه ومالو
 تراخي الفسخ عن العلم
 لتفسيره ومالو خرج المال
 عن ملكه حاسا أو شرعا
 كنف وبه وقف وما
 تعلق به حق لازم ثالث
 كمن مقبوض

(قوله) وليس للبائع فسخ
 هذه التصرفات الخ أي
 لأن حقه متأخر عن
 التصرف لأنه لا يثبت حقه
 إلا بعد الجبر بخلاف نظيره
 من الشفعة فلا أخذ
 بالشفعة فسخ التصرف
 الذي فعله للأخوذ منه
 تأمل لتقدم حقه لأنه يثبت
 بنفس البيع اه قويس

عن ملكه بخلاف تدبيره
واجباره ونحوهما لانها لا
تتبع البيع في اخذنه في
الاجارة سلاب للنفقة
أو يضارب فان خرج عن
ملكه وعاد بمعاضة ولم
يقض الثاني الموضع أيضا
فقبل يقدم الاول أو الثاني
أو يرجع كل منهما الى
التصفية أوجه لم يرجع
الشيخان منها في أوجه
منها ابن الرضة الثاني به
جزم المادوري وغيره لان
المال في حقه باق في سلطنة
الفرع من حق الاول زال
ثم عاد وخرج ما وكاف
الموضع مؤجلا حال الرجوع
وما لو لم يتصرف حوله
بالافلاس كان كان به رهن
في ما أوصاه على مرقوله
بلاذناً واشترى شيأ بعين
ولم يسله وهو ظاهر

(قوله لارجوع) أي البائع
والظاهر ان المشتري البائع
لا أثر له الرجوع مطلقاً
صورة يسهل على فليس
(قوله لم يرجع الشيخان
الح) والمصدر لم يرجع
صرحوا بان كان فيهم من
عدم الرجوع في الصورتين
قبل عدم الرجوع في هذه
بالاولى لتعلق حق ثالث به
اه شيخنا (قوله الا ان
يقال الح) هذا الجواب مع
القوله بعد لاعل لم يابعد
الحل للتقدم تأمل

طردوها الا ذرعي في الجنى عليه انتهى **حل** (قوله وجنابة) أي توجب ما لا يتعلق برقبته كحل
شرح حر لانها التي تمنع البيع بخلاف ما توجب التماس لانها لا تمنع البيع كالتقدم فراه بالذم ما يمنع
البيع كما قاله حل وبدل عليه قوله لانها لا تمنع البيع فاذا أخذ البائع ثم قبل خصاماً لم يرجع على
الفلس أو يفرق بين العلم وحرو الطاهر الثاني (قوله رصكنا) أي فعله والابتعاد
كالكتابة كما في الروضة (قوله ونحوهما) كتبتك المتق بصفة والكتابة الغاسدة ع (قوله
في اخذنه في الاجارة سلاب للنفقة) ولا يرجع باجرة المثل لما في من المدة بخلاف ما قدم من التعاق
من انه اذا وجد بعد الفسخ مؤجراً رجوع به وله اجرة للمدة الباقية لانه لا يدعوه هناك بخلافه
لانه مندوحة وهي المضاربة **حل** وحل قال زى نعم لو أقرضه المشتري لغيره وأقبضه له لم يجر
عليه أو باعته بغيره على فزمن الخيار رأى الثابت له أو طهره أو باعته وأقبضه أو باعته وأخر ثم انشأ
وخرج عليهما فالبائع الرجوع اليه كالمشتري والمتقدم هذه الصور لارجوع الا اذا كان الخيار قائم
أولها فانه لا يمنع الرجوع لعدم زوال الملك وحيث زال الملك انتفى الرجوع وانما جعل كلام
للمادوري على ما اذا كان الخيار البائع أولها كالمشتري فلا ضعف وكان صحيحاً ذكره (قوله فان خرج
الح) فتبدل قوله ولو تخطأ ملك غيره بما اذا عاين بغير معاوضة فكان الاول ذكره (قوله لو
معاضة) أي فكلما الروضة المتقدم فيها اذا عاين بغير معاوضة أو بمعاضة وأقبض الثاني الموضع ولا
كان كالمشتري لم يزل ويحتدل لا يكون هذا بخلافه السابق عن الروضة حل وقوله فكلما الروضة المتقد
فيها اذا عاين بغير معاوضة الح أي كما يدل عليه قول الشارع حاتم يرجع الشيخان منها شيئاً عن الثوري
صاحب الروضة رجوع عدم الرجوع كما تأمل (قوله فهل يقدم الاول) أي ليس فيه حقه وقوله
الثاني أي اقرب حقه (قوله لم يرجع كل منهما الى التصف) ان قساي الختان والارجع كل كيفية تة
حل (قوله فيه أوجه) يوم أن الوجه غير ما ذكره مع انها عين ما ذكره فلو قال فيه هذه الوجة
لكان أظهر فتأمل وأجيب بأن قوله فيه متعلق بربيع وقوله أوجه غير بل عطف بخلافه قد بره
أوجه (قوله لم يرجع الشيخان منها شيئاً) فيه أن الشيخين صرحا بان الزائل المكشوف كالمشتري لم يرجع
وهو مخالف ما تقدم عن الروضة الا أن يقال هذا على خلاف الصحيح في الروضة حل (قوله
ورجع ابن الرضة الثاني) ترجيعه متعين على تصحيح الروضة المتقدم وعلى الأوجه انما هو عن
طريقة الشارع والمتقدم كلام الروضة وكتب أيضاً وكالتاني الثالث والرابع وهكذا فلا شبهة
شورى وهو مخالف للحلي (قوله لان المال في حقه) أي الثاني باق على ملكه (قوله ثم بعد)
فكان لم يعد كما قال

وعائد كزائل لم يعد • في فليس مع حجة قوله

(قوله لو خرج بالوكان العوض مؤجلا) انما المطالبة به في الحال وهذا كعدم قوله لو خرج بقية
أن يقال اعاده لطول العهد والافتقار في السابق أن قول وما لو كان العوض مؤجلا (قوله) كان كذا
رهن) مثالا لما لا يتم حصوله أصلاً (قوله يتي به) فان لم يسه فله الرجوع في مقابل لا في
حل (قوله أوصاه على مرق) أو عليه بينة يمكن الاخذ بها حل وأما لو كان العوض مع
جاءه لولا بينة فيرجع لتسند الثمن بالافلاس شرح حر (قوله واشترى شيأ بعين) كان لينة
للفلس عبداً بامة ولم يسله وهذا خارج بدني الذي وقع حاله له كالمشتري لم يرجع حل لكن الخارج
جعله خارجاً بقوله وتصرف حوله فليس كلام حل كان الاول قد تقدم بما هو ضمه قوله ما لو كان العوض
مؤجلا اه وبعبارة عرش أو اشترى شيأ بعين هذا خرج بقوله حال لان الاعيان لا تروى
بحل

معلوم ولا تأجيل والشرح جعله خارجاً بقوله وتعتبر حمله كأنه لا مأى بالصور التي خرجت بهذا
 القيد فبالبخراج إليه لصحة إخراجها كإصح بغيره واختاره لكونه أنسب بالصور المذكورة
(قوله في طالب) أي البائع للفلس في الأخيرة وهي قوله أو اشترى شيئاً بعين وقوله في الأولى هي
 مسألة الاختراع وقوله في غيرها هي مسألة الحرب والامتناع وقوله والتصريح بمحضة وقوله ولم
 يتناول حتى لازم في نسخة بمقوله والتصريح بمحضة مع ذكره يتعلق به حتى لازم أم عني **(قوله)**
 وكأقطع جنس الخ كان اشترى رجل شيئاً بغير معلوم وقصد التفتن وقوله أو هرب موسراً وهو
 للفلس بأن أسر بدمان حجر عليه وهرب بالموض أو امتنع من دفعه وهو موسر وهذا لا يتحقق
 المحجور عليه فقل مراد الشراح الاطلاق وبذلك عليه قوله أو هرب موسراً حيث لم يقل أو هرب به أي
 للفلس فرائه العموم وهذا لما لا انفرد حمله بغير الاطلاق له وبعبارة حل وكأقطع جنس
 الموض الذي هو الخن فهو معطوف على كان كان به رهن يعني به فهو من جهة عجزت قوله وتعتبر حمله
 بالافلاس لأنه شامل لما لا انفرد حمله بغير الافلاس انتهى وفيه أن هذا خروج عن موضوع المسألة
 لأن الكلام في الافلاس لا أن يتركه لا يضر كون الاقسام أعم من التقسيم كإقراره شيخنا العزيز
(قوله) فإن فرض حجر أي من السلطان **(قوله)** بالشرط أي والتصريح بالشرط المذكورة
 بقوله وان جعله الخ فالمراد بما صرح فيه بإدائه الشرط لجميع القيود المذكورة هنا وقوله في مسألة
 الجهل في المعاملة بعد الطرح للجهل به في المعاملة في منطق قوله تم تعجب بعد حجر علمه **(قوله)** في مسألة
 الجهل) ووجه ذلك أنه ذكر في المنهاج أنه لو ادعى بعد حجر جهله كان له الفسخ وإدراكه شروطاً
 وذكرها لأعماله قبل الطرح ثم حجر عليه كان له الفسخ بالشرط والمصنف لما عبر بقوله لم يتم بعد حجر
 عليه فمثل ذلك لا يمكن ثم حجر أصلاً وكان جهله والشرط التي ذكرها راجعة لها فهي بالنسبة
 لجهل المحرم من زبده عني **(قوله)** وإن قدمه الفرياء هذا غاية لقوله ففسخ الخ وهذا بخلاف ما لو
 قدم الفرياء للرهن بدنه فانه يسقط حقه من الموهون والفرق أن حق البائع أكدلانه في العين
 وحق للرهن في بدلها كما في شرح مر **(قوله)** فله الفسخ صرح به وإن كان معلوماً من جهله غاية
 لحوال الفسخ بناء على المشهور في نحو زبدان كثره له تجل من أن الواو في قوله وإن اعتراضه وحذف
 جواب الشرط دلالة غير المتبادر عليه والتقدير يزبد تجل وإن كثره له فهو تجل فهو هنا وإن كان
 معلوماً احتج إليه وبما يقتضيه التركيب عريبة أم عني وقبل أن وصلية لأجواب هنا **(قوله)** لما
 في التقديم من المتن) أي فبالوقدمه من ما لم وقوله وقد يظهر الخ فيا إذا قسمه من مال الفلس أم
 محال وقبل لا يمتنع لأن التمتع بوجوده وإن قدمه من مال الفلس وإن كانت غير قوية **(قوله)** وقد
 يظهر غريم) فلما جهم ظهر غريم آخر ويرجع إليه بالمصنف لم يرجع أي البائع فيما يقابل ذلك من
 العين لتبعه ورضاه بالترك وكتب أيضاً فلما جهم ظهر غريم آخر لم يرجع له لأن ما أخذه لم يدخل
 في ملكه للفلس حقيقة بل مضاع على قول مروج والفرياء امتناعاً في مداخل في ملكه حقيقة حل
 وقوله فيما أخذه أي أن كان من مال الفلس فإن كان من مال الفرياء فلا يرجعه لعدم ملك الفلس له
(قوله) ويحل الفسخ الخ قدره طول الفصل والاقوله بنحو متعلق بفسخ المتقدم **(قوله)** كنفقت
 أي أو أطلته أوردت الخن وأفسخت البيع فيه أوردت في البيع أو استرجعت حل **(قوله)**
 لا يبرئ) وإن زوى به الفسخ كافى حل لأن الفسخ لا يتقوى على رفق الملك للفسخ بخلافه فزمن
 لتقديره استمرار الملك كذا بهامش شرح الروض بخط والشيخنا وقضى علته اختصاص الخبر
 بغير خيار العيب لأن خيار العيب طرأ بعد استقرار الملك لأن يقال لما تقدم سببه كان كالتقدم شو برى

فيطالب في الأخيرة بالعين
 وكأقطع جنس الموض
 أو هرب موسراً وأمتناعه
 من دفعه لجواز الاستبدال
 عنه في الأولى وامكان
 الاضياف بالسلطان في غيرها
 فان فرض تجز فاد
 لأعباء والتصريح بمحضة
 ويقول لم يتعلق به حتى
 لازم وبالشرط في مسألة
 الجهل من زيادى (وان
 قدمه الفرياء بالموض)
 فله الفسخ لما في التقديم
 من اللنة وقد يظهر غريم
 آخر فيزاحه فيما أخذه
 ويحل الفسخ (بنحو
 فسخ العقد) كنفقت
 وأدفعته والتصريح بهذا
 من زيادى (لا يبرئ وهو معروف)

قال غش على مر وإذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه أولا الظاهر الأول ليقا الموطأ على ملك المثلث ولا حمله للخلاف في أنه يحصل به الفسخ أولا **(قوله)** كاعتناق وبيع (وقفت) أي وتفوت هذه التصرفات لمادة فهاك التفسير مر **(قوله)** كأي الحبة للقرع حيث لا يحصل الرجوع فيها بذلك حل **(قوله)** ولو تعيب أي بأن حصل فيه نقص لا يفرق بالعقد أو لم يكن بغيره فهو داخل في عموم قوله الآتي وله أخذ به وضارب بحصة الباقي ولذلك أشار الشارع بقوله سواء أثلث الباني أم لا **(قوله)** بجناية (بائع) أي متلازمه له للجانب عاقبه **(قوله)** أو بجناية (أجنبي) أي ضمن جناية أم لا أجنبي الذي لا ضمن جنيته كالخريف جنيته كالألة انتهى شرح مر **(قوله)** وضارب من أي شارك بالناقص من ثمنه فن تبعه سواء أخذ للمثلث الأرض من الجاني أولا غش قال شيخنا وصورة ذلك فيما إذا كان الجاني البائع أن يبيعه بمحسب وقيمتها ثم يحنى عليه البايع فيساري بسبب الجناية تحين ينقص عشر القيمة وهو عشرة وأربعة النقص إلى اثني عشرة وهو عشرة ثم يحبر على المشتري أو يعل البايع بالخريف فبيع البايع في مبيعوه يضارب بمشراثن الذي هو حصة يأخذ منه المشتري أو هو للمثلث عشر القيمة الذي هو عشرة **(قوله)** بنسبة نقص القيمة هذا ما فرقا لأرض له مقدار أماله أرض مقدار فرجع عليه به **(قوله)** الذي استحققه (المثلث) أي على الجاني وهو صفة لنقص القيمة وعمل كونه يستحق ما نقص من القيمة في غير المبيع كذا فيه أن لم يكن للمبيعة أرض مقدار من حوالا فالواجب مثل ذلك القدر من قيمته كأي نظاره كأي سر وعبارته قوله الذي صفة لنقص وهذا جرى على الغالب من أن الجناية في العبد لا تكون على ماله أرض مقدار كانت فله ارثه وعلى كل فالبايع إنما يضارب من ثمنه بنسبة ما نقص من القيمة انتهى والغدير يرجع إلى نقص القيمة • والحاصل أن البايع يبيع بالأرض وهو جزء من الثمن نسبت إليه كبنية ما نقص المبيع من القيمة البا والمثلث يرجع عليه بنقص القيمة وقد يؤدي الحال إلى التناقص ولو للبعض كاتبه عليه الشهاب بن قاسم رشيدى على مر **(قوله)** رجع بعشر الثمن ومعنى رجوعه بأنه يضارب به **(قوله)** أخذنا (ناصا) أي بالأرض **(قوله)** أو ضارب (بثمنه) وهذا مستثنى من قاعدة ما نحن فيه من أن يضمن ومن ذلك الشاذ للمحبة في الزكاة إذا وجدها نالقة ضمنها الآخذ أو نالقة استرداها أو أرض وعلاوه بأنه نقص في ماله فلا يضمنه كالفسل وقد يضمن بعضه ولا يضمن الكل ذلك فله جنى على كاتبه فإنه إذا قل له لم يضمنه وان قطع عضوه ضمنه سر وحل **(قوله)** له أخذت (أي الفسخ) كأنه أعاد بقرع ثلاثين نصفاً فإنه لا يأخذ نصف الأرض بوضارب بقية النصف الآخر ولو كان باقيا وهو خمسة عشر انتهى وقيد الأذرى الرجوع بما إذا لم يحصل به ضرر بالتعيب ع الراماماه وقال السبكي لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا في شرح الروض وهو المشتمل على أن التفرق بالنسبة للفرما أنفع من الفسخ في كله سر **(قوله)** أم لا وهو أن كان فيه تفرق السنة لأنه لا ضرره على المثلث بل فيه نفع للفرما كونه يضارب بالباقي كافرره شيخنا في وجبة شرح مر وكاله استردا للمبيع لا استردا به لأنه مملوكة للفرما اه **(قوله)** فإن كان تعيبا (بائع) هذا ما فرغ على قوله فسخ معاوضة الخ كانه قال على كونه بفسخ في المبيع كله لم يضمن بائع الثمن فإن كان قبض بعض الثمن أخذ من ماله أي بعد الفسخ في البعض الذي لم يأخذ منه المبيع ومعرفة كان يبيعه أو بقرع بأربعين فصا أو بأخذ منه عشرين ثم جبر على المشتري فيأخذ من ماله بأنه بائع الثمن وهو نصف الأرض ويكون هذا النصف في مقابلة العشرين التي لم يأخذها شيخنا قوله عشرين بماله وتنازل قيمتهما وقبض منه تحين رجع عليه بنصفه مالا في عهده منها لا يضمن

كاعتناق وبيع وقت كأي الحبة للقرع تعبيرى بصرف أهم من اقتضاه على الاعتناق والبيع (ولو تعيب) مبيع مثلا (بجناية بائع) بفسد زده بقول (بعد قبض أو) بجناية (أجنبي) أخذه وضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة إلى الذي استحققه المثلث فلو كانت قيمته سائما مائة ومعيها تسعين رجع بعشر الثمن (والا) بأن تعيب بائع مائة أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو قبض أو بجناية مبيع أو مشتر كزوجه له عبدا كان أمانة (أخذه) نالقا (أو ضارب (بثمنه) كأي تعيب المبيع في يد البايع فإن للمشتري أن يأخذ نالقا أو يتركه (وله أخذ بثنه) سواء أثلث الباقي أم لا (ووضارب بحصة الباقي) فإن كان قدر قبض بعض الثمن أخذ

(قوله) أي بأن حصل فيه نقص) كان الأولى أن يقول أن كان ناقص لا يرد الخ والألف معنى لكون النقص لا يرد فإن حصل على الناقص فلا معنى لكونه حصل فيه نقص تأمل

لان فيه ضررا على الغرماء سهل وحل **(قوله من ماله)** أى البائع ولو قال من المبيع لكان أظهر
وسماه ماله نظرا لما كان **(قوله بلا مبيع)** قد يقال لاجابة اليه بل هو بيان للواقع لان التعم مصدر تعلم
بنفسه بخلاف التعلم فانه مصدر عمله غيره وقيل يحتاج اليه لان تعلم يكون مطاوعا لم بقال عمله فعمل
فمعدق أيضا بما اذنع يعلم وهو الظاهر فلو كانت يعلم كان المشتري شرى كباي زيادة للقاعدة أنه حيث
فعل بالمبيع بايجوز الاستعجار عليه كان شرى كباي نسبة الزيادة كما في شرح م **(قوله فبيع فيها)**
وكذا حكم الزيادة في جميع الابواب الا في الصداق فان الزوج اذا فرق قبل الدخول لا يرجع بالخلف
اذا اراد ارضا الزوجة كتابا في ولو تفرقت حصة المبيع حتى صار الحيز زرعاً خضرًا والبيض فرخا أو العير
غلا أو الزرع شتاء الحلب أو زرع الأمانة وولدت أو غلط الزيت أو نحوهم من الثليات بخله أو بدونه يرجع
البائع فيه نباتا وقرنا وخلا وشتاء الحلب لانها من عين ماله كقيد حصة أخرى فأشبهه بضرورة
الودي - خلا له حيزا بلزم من الرجوع حيث يكون الزيادة تأمل قال سم وقبضه على الودي
في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافي أن الزيادة في الودي اذا صار تخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة
في المذكورات فانها للفلس كاذ كره في المعات انتهى وبعبارة شرح م بعده قوله والزيادة المتصلة الخ
ولو تفرقت حصة المبيع كان زرع الحب فثبت قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعي أنه
يرجع وجزءه من المقرى وأتى به الشيخ قال الاسنوى ومقتضى الناطق في المسئلة السابقة أن لا يجوز
البائع زيادة فاعلمه اه قال عشي عليه قوله أن لا يجوز البائع أى بل يشتركه المشتري ولعل صورة
المشاركة أن يقوم المبيع حيا ثم زرعوا يقسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتي في مسألة الصبي اه فتكون
الزيادة للفلس كاقدم من سهل خلا فانها كلام ابن حجر **(قوله حدنا بعد البيع)** أى وانفصلا قبل
الرجوع عشي **(قوله هو أولى قوله)** وجه الاولوية أن ما في الاصل يشمل المميز وله البهيمه
للتسبي عن اللبن عشي **(قوله ولم يزدل)** فان بذل البائع قيمته أخذ مع له امتناع التفرق ولو
بذل البائع قيمته وطلب للفلس البيع فيظهر اجابة البائع لأن مال للفلس مبيع كله زى **(قوله بمجمعة)**
أى بمسومته لأن من باب نصح عتار **(قوله حدنا من التفرق)** كذا قالوا وأنت خير بأنه اذا اختلف
للكم لم يحرم التفرق وحيث صححو الرجوع هنا في الام فقد اختلف المالك فلا حرجة وقد يقال
ظنا في الما قبل الرجوع وهو بعيد بل غير مستقيم قل **(قوله وأخذ حصة الام)** وكيفية التقسيم كما
قوله الشيخ اربو حنا تقوم الام ذات ولها ثلث تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد
أى حصة كونه محضاً وتقوم حصة أحدهما الى قيمة الآخر وتقسم عليهما شرح م وما ذكره من
كيفية تقسيم حصة على مقابل الاصح فيقال وهن الام دون ولدها والاصح ثم أن تقوم الام وحدها
ثم مع قولها فان ذلك قيمته وعليه فينظر الفرق بين ما هنا وثم حيث جزم هنا مقابل الاصح هناك وسوى
ربحت الام وتغلبت ولدها بثلثا نظير ما يأتي في تلك المسئلة الفراس والبناء في الارض المعارة وأنه
لا بد من منزلة هذا الصغير الرجوع فلا يكتفى بالاتفاق عليه حفرنا من التفرق بينهما اذ هو متع ولوفى
خلق كاختصاص ما لهما شرح م **(قوله ولو وجد حل)** للشيء أربعة أحوال لانه لما أن يكون
موجودا عند البيع والرجوع أو عند البيع دون الرجوع أو عكس فيرجع فيه البائع في الثلاث والرابعة
لم يكن موجودا عند البيع ولا عند الرجوع عكس الاول ومعناه أنها حلت عند الفس وانفصل قبل
الرجوع بانه يكون للفلس وكذا لو حدث ثمرة بعد البيع وكانت مؤبرة عند الرجوع فهي للفلس اه

من ماله (ما يقابل باقية) أى
باقى الثمن ويكون ما قبضه
في مقابلة غير لا يؤخذ كالأ
رهن عديد بمائة ونلف
أحدهما وقد قبض خسين
فالباقى مرهون بالبقى
أو قولى والا إلى آخره أعمهما
ذكره (والزيادة المتصلة)
كمن وتعلم حصة بلا مبيع
(البائع) فيرجع فيها مع
الاصل (والمنفصلة)
كشترت ولدها بعد البيع
(لشتر) فلا يرجع فيها
البائع مع الاصل (فان
كانت) أى الزيادة المنفصلة
(ولدها لم يميز) هو أولى
من قوله كان الولد صغير
(ولم يفسد) بمجمعة
(البائع قيمته بيبا)
مع احدا من التفرق
المنعونه (وأخذ حصة
الأم) من الثمن فان بذلها
أخذها (ولو وجد) للبيع
(حل) أو غير

مر وصورة ما اذا كان ظاهرا عندها وان كانت خارجة من اللقن الانثى تعلم بالاولى اى يرجع لولى
 من كونه موجودا عند احداهما فقط اه ح ف وعبارة النهاج ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البع
 اوعك اى حاملا عند البع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله فاصح فعلى الرجوع للولد اه نو
 حذف النصف قوله لم يظهر لكان اوضح لانه ليس بيد **(قوله لم يظهر عند البع)** اى لم ينفصل الحمل
 ولم يظهر الفرس من كونه فالمرء لم يظهر كل وأفراد الضرب لان الملقن بأو وتبينه لانه الذى يورثهم عن
 الرجوع فيه حيثما اذا كان كل ظاهرا عند البع والرجوع فالأمر واضح وأراد بظهور الحمل
 انفصاله لانه لا يسمى حلا حتى حقيقة وأراد بظهور الفرس تأبيره وتثيقه فى النخل وسقوط نحو
 التورق غيره ح **(قوله عند البع ارجع)** ظرف لقوله وجد كيدل عليه قول الشارح بأن
 كان الحمل الخ وأوفى كلامه مائة خلق فتجوز الجمع فليقتد بصديق منطوق اللقن ثلاث صور كوالشارح
 منها اللقن بقوله بأن كان الخ والثالثة ما لو كان كل منهما موجودا عند كل من البع والرجوع وهذه
 مستفادة من كون أمانة خلق وتركها الشارح لان حكمها معلوم بالاولى من الصورين اللتين
 ذكرهما ومفهوم اللقن صورة واحدة لا يأخذ بالبع فيها الحمل ولا الفرس وهى ما اذا كان كل منهما باهر
 موجود عند البع والرجوع بان حدث كل وانفصل بين البع والرجوع فيكونان اللقن وهذه تقتض
 فى قول الشارح كثرة وره حداثا بعد البع تأمل **(قوله بان كان الحمل متصلا والفرس مستترا عند البع)**
 بان باعه الدابة وحملها فى بطنها عند البع أو باعه الشجرة والفرس مستترا اى لم يؤبر عند البع وقوله
 دون الرجوع اى لم يكن الحمل والفرس مستترا حالة الرجوع بل كان الحمل منفصلا حالة الرجوع بان
 انفصل عند اللقن وكان الفرس ظاهرا عند الرجوع بأن أرجعته اللقن فالتأثير كان انفصال الحمل
 وشيئا **(قوله اوعك)** بان كان الحمل متصلا والفرس مستترا عند الرجوع بان باعه الدابة وهى حالي
 ثم حلت عند اللقن اى وانفصل عند الباع بعد الرجوع أو باعه الشجرة وهى غير مشتركة ثم أرت
 عند اللقن ولا يصح أن يقال فى صورة العكس بأن كان الحمل متصلا والفرس مستترا عند الرجوع
 دون البع بأن كان الحمل منفصلا عند البع والفرس ظاهرا عند البع لانه لا يمكن شيئا **(قوله بان)**
 فى الحمل فى الاول على أنه يسم فكا أنه باع عيينين ف يرجع فيما كان بيننا على أنه لا يبيع فلا يرجع
(قوله وتبعنا فى البقية) اى صورة الفرس بقسمها وصورة الحمل فى العكس وقوله لان ذلك اى المذكور
 من الحمل والفرس وهذا لتعليل التبعية وقوله ويرق الخ راجع لاحدى صورتى الحمل وهى صورة العكس
 بالنسبة اليه تأمل **(قوله وبين نظيره فى الفرس)** كأن رجع عنده الدابة حالما تم حمل عند الفرس
 فان الحمل لا يبدل فى الفرس وقوله وفى الرد بالبع كأن يبيعه الدابة حالما تم حمل عنده ثم يظهر
 عيب قدّم فانه يرجع فى الحمل اذا انفصل وقوله ورجع الوالد فى هبة كان يجب لولد دابة
 حالما تم حلت عنده ثم يرجع الوالد فى الدابة فانه يرجع فيه دون الحمل لانه لا يبيع باعده اذا انفصل كالز
 شيئا **(قوله بان سبب الفسخ)** وهو عدم توفيق الفرس **(قوله)** عن أخذ منه وهو الملقن
 فلفظنا عليه وتفتيان اللقن والاطلع على عيب فى المبيع فردّه على الباع أن يكون الحمل للفقير
 ولو كان موجودا عند البع لان الفسخ نشأ من قصور الباع بعدم اعلام اللقن ببيع وليس مرد
 لان الحمل من الزوائد المنفصلة جميع الابواب فى العكس ع ش ومنه لتجيب الزكاة **(قوله ولو فرس)**
 اى الملقن الارض اى وأراد بالبع الرجوع ولربما تم حجر عليه كاقال ذلك فيما اذا طعن حل ول
 لشمله لما اذا قدم الحجر على البع بان كان الباع جاهلا بالحجر اه وجواب الشرط عن حذف

لم يظهر عند البع ارجع
 بان كان الحمل متصلا والفرس
 مستترا عند البع دون
 الرجوع اوعك (أخذه)
 بناء فى الحمل فى الاول على
 أنه يعلم وتبعنا فى البقية
 للاصل لان ذلك يتبع
 البع فكذا فى الرجوع
 ويفرق بينه وبين نظيره
 فى الفرس بان الفرس يبيع
 بخلاف الفسخ لفظه الملك
 وفى الرد ببيع ورجوع
 الوالد فى هبة بان سبب
 الفسخ هنا نشأ عن أخذ
 منه بخلافه ثم والتصریح
 بحكم عدم ظهور الفرس عند
 الرجوع من زيادى (ولو
 غرس) الارض

(قوله وهى غير مشتركة الخ)
 الاولى والفرس على ما أثرت
 عند اللقن اى ولم تؤبر
 لان حاصل ما ذكره صورة
 وجوده عندها اى أنه لم
 يظهر عند البع وظهر عند
 الرجوع تأمل
 (قوله لاحدى صورتى
 الحمل) وكذا لاحدى
 صورتى الفرس وهى صورة
 العكس ايضا

(قوله فهل احتاله) أي لا أجرة له مدة بقائه لأنه وضع عقوله أمد ينظر وهو ظاهر فيما يتأخر عن
 وقت المعتاد أو ما تأخر عن ذلك بسبب اقتضاه كمروض برد أو كل جرد تأخر عن أدراك كفى الوقت
 للمعاد أو قصر المشتري في التأخير فهل البائع الاجرة أم لا فيه نظر والاقرب الأول لأن عروض مثل ذلك
 نادر والمشتري في صورة التأخير مقصر به فلو لمدة الأجرة عش على مر **(قوله فان اختلفوا)** أي
 الفلوس والفرما كان طلب الفلوس القلع والفرما تلك البائع بالقيمة أو العكس أو وقع الاختلاف بين
 الفرما بأن طلب بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع حل وهذا مفهوم قوله فان اختلفوا **(قوله عمل)**
 بالصلحة أي صلحة الفلوس **(قوله وما يذكر)** أي قوله تملكه الخ أي من اقتضاه على ما ذكر
(قوله لا يزال الضرر بالضرر) أي لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري ولو اتفق البائع والفرما
 والفلوس على بيع الأرض بما فيها جاوز ووزع الثمن بمصر في الرهن وانغتر تصعد الملك لأن ما
 الأرض تابع مع الاحتياج إلى بيع مال الفلوس وبذلك فارق عدم صحه بيع عوبيدهما نحن واحد ولو
 بيع الفراس والبناء في تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع والمشتري اختيارا من جهل قد
(قوله غلطه) أي المشتري ولو باذنه أو اختلط بنفسه أو اختلط بمحبهه وخرج ما لو خطله أي
 فبرج البائع بالارش على الفلوس إذا خطله يرد أو يضارب به ويرجع الفلوس على الاجنبي لسلام
 الضرر على الفلوس والفرما قد ورد قال عشي عليه قوله فلو خطله أي بجني أو أو البائع لا يثبت
 خطله تصدى به أي فيخرج أرض النقص للفرما حلا ثم ان يرجع في العين بعد اضرار بضرر بما غرم
 وان يرجع فيها يضارب بكل الثمن ويخرج بمثلها لو كان المختلط من غير جنس المبيع كزيت يشد
 فلا يرجع لهم جواز القصة لا تنفاه القائل فهو كالنصف شرح هر أي فيضارب بجنه **(قوله)**
كنقص المبيع أي باقة مثلا فانه يأخذ ناقصا أو يضارب كما مر **(قوله حذرا من ضرر الفلوس)**
 لعدم جواز القصة حيث لا اختلاط بالأجود كالاختلاط بغير الفلوس حل **(قوله كقصدت حذرت)**
 الكيلين) أي يقع به التنازل ولو كمل ما يتناقض بالبائع حل كارد بخرطه برع أجودت **(قوله)**
ولو بوجته الخ وضابط ذلك أي ما تحصل به الشركة كتنزيه منزلة العين أن يفعل به ما يجوز الاستنجار
 عليه ويظهر أنه كدج الشاذشي اللحم وضرب اللبن من تراب الأرض وتعلم الرقيق الحرة أو
 القراءة ورأى الدابة بخلاف ما لو يجوز الاستنجار عليه كنقص الدابة وما يظهر أنه كناية
 وحفظها لا يظهر أن ذلك على الدابة حل وقد وصل **(قوله أي الحب)** فالضرب واجبه له
 من القتل له **(قوله عمل)** ولو متبرعا حل وسم **(قوله تم حجره)** قال حج في هذا وفي الجلب
 بقيد ولم يذكر له مستند لم يذكر على سبيل البحث حل ومراد حج أن الترتيب للمعاد من
 ليس يتبدل ولا يظلم ولا بدت وكان حل فهم ان مراده ان الحجر ليس بقيد هـ أو قولنا حج
 ظاهره ان لو وقع هذا بعد الحجر وكان قد باع جملته كان الحكم كذلك كما قرر شيخنا الفريزي
 وزادت قيمته بالصفه وهي الطحن والقصر والصيغ ففتح الصاد حل وهذا التفتيد لا يحتاج إلى
 وأنافي مثله الصيغ لا في ما عينا أخرى زائدة على الصفه قد تنب الزيادة واليه وقد تنب إلى الصفه
 قول الشارح الآتي قال زادت ان ارتفع سعر سلته **(قوله بالزيادة)** أي بسبب الزيادة **(قوله وما يبيع)**
 المبيع) ويثبت أن يكون بيع بعد رجوع البائع في صفه اذ لو لم يرجع وأراد المتأخر فلا تنق
 بخصوص ذلك بل تباع الجمله بقسم منها لجميع الفرما كما هو ظاهر سم والبائع الحام كزاد ما في الفلوس

فهل احتاله بخلاف الفراس
 والبناء فان اختلفوا حصل
 بالصلحة وما ذكر على أنه
 ليس للبائع أخذ الأرض
 وإبقاء الفراس والبناء للفلوس
 ولو بالاجرة به مصرح بالأصل
 لنقص قيمتها بلا أرض
 فيحمل له الضرر والرجوع
 انما شرع لعلم الضرر ولا يزال
 الضرر بالضرر (ولو كان)
 المبيع له (مثلا كبر غلطه
 بنه أو باردا) منه (رجع)
 البائع (بقدره من الخلو)
 ويكون في الرد لساعدا
 بنفسه كنقص المبيع (أو)
 خطله (بأجود) منه (فلا)
 يرجع البائع في الخلو حذرا
 من ضرر الفلوس ويضارب
 بالثمن نعم ان كان الأجود
 قليلا جدا كقصدت حذرت
 الكيلين فالوجه القلع
 بالرجوع كما قاله الامام وأقره
 الشيخان ونسبوا إلى
 أعين من تعير به المختلط (ولو)
 طحنه) أي الحب المبيع
 (أو قصر) أي الثوب المبيع
 له (أو بسبهه) أو لم
 البعد منه بجم ثم حجره
 (وزادت قيمته) بالصفه
 (فالفلوس شرط في زيادة)
 سواء أبيع المبيع والعلو اقتصر
 الأصل

بأنه مع البائع عش **(قوله في الأولين)** أي الطحن والقصر **(قوله وفارق نظيره)** غرضه بهذا الرد على الخصم المقاتل بأن البائع يحوز بلز زيادة كايوز بها في السن ونحوه وعبارته قمر مر والثاني لا يشترط للفلس في ذلك لانهما تركز من العادة بالمف وكبر الشجرة بالسق والتعهد وفرق الأول بنسبة الطحن والتصاره بخلاف السن وكبر الشجرة فان الملق والسق يوجدان كثيرا ولا يحصل السن ولا لكبر فكان الا في غير منسوب إلى فعله بل محض صنع الله تعالى ولهذا امتنع الاستعجار على تكبير الشجرة وتكسين العادة بخلاف الطحن والقصرة **(قوله في فسن العادة)** أي وكبر الشجرة **(قوله فانه محض صنع الله تعالى)** فيه ان غيره كذلك كالطحن والقصر وأوجب بأن العبد له صنع به ظاهر الكونه بنسب اليه بخلاف السن فانه وان كان يعمل به له وهو الملق لكنه سبب بعيد ولا أي فيها لو لم يصبه أي قيمته قبل الصبغ **(قوله والصبح)** أي قبل جمعه في الثوب وهو معطوف على الصبغ في قيمته بدون إعادة الخافض وقوله وصارت قيمة الثوب الخ أي سبب الصنعة أي جعل الصبغ فيها **(تنبيه)** إمرأ نصر بمجاورة اعتبار قيمة الثوب أو الصبغ ولا يوقت اعتبار الزيادة فيهما أو النقص منهما بل كان ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في السكك لانه وقت الاحتياج إلى التقويم ليعرف ما يلزم للفلس وتعتبر قيمة الثوب حيث خذلية عن الصبغ وقيمة الصبغ حيث خذلت وتعتبر الزيادة حيث خذلت هل لها أو لا حدها عش على مر **(قوله ثلث الثمن)** أي ان بيع أو القيمة ان أخذه البائع وهو رابع قوله مستند درهم وقوله أو خسر ذلك فيأذا كانت قيمة خسر درهم وقوله أوضحه أي فيها اذا كانت قيمة ثمانية درهم شوى **(قوله والنقص في الثانية)** أي وكذا الزيادة كما علم من قوله أو نصفه **(قوله كالمع)** أي من قوله أو خسر ذلك **(قوله وهل نقول الخ)** مراده بهذا شرح قول المتن شريك بالزيادة أي شركة جوار على الاول المتعمد وشيوع على الثاني ويبنى عليه انه اذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعره على المتعمد أو لها على مقابله وسينه عليه الشارح آتيا بقوله وهذا كله الخ لكن فيمدان كلام الشارح الآتي في أصل الزيادة أي فيها اذا كانت الزيادة من أصلها بسبب ارتفاع السوق وليس هناك زيادة بسبب الصنعة أصلا وكلام هنا في تقرير ما يبنى على اختلاف التماهي في زيادة أخرى بسبب ارتفاع السوق غير الزيادة التي بسبب الصنعة فهما تركزان وأما سبب الثاني في الشارح فهو زيادة واحدة تأمل ويمكن أن يقال كلام الشارح الآتي فها هو أعم قوله هنا فيأذا زادت القيمة بسبب الصنعة أي فيها اذا كانت زيادة القيمة بسبب الصنعة سواء كان معاز زيادة برتفاع السعر أم لا وقوله فان زادت برتفاع السوق الخ معناه فان كانت الزيادة برتفاع السوق أعم من أن تكون معاز زيادة الصنعة أم لا فان زادت برتفاع السوق لم يرتفع سعره وسينفذ من أن كلام الشارح الآتي فيهما على ما يبنى على الخلاف وان كان أي كلامه أدنى فها هو أعم من أن يكون معاز زيادة السعر التي معاز زيادة بسبب الصنعة ومن الزيادة برتفاع السعر فقط في قول على الجلال وله وجهان لعدم منهما الاول فهي شركة مجاورة ويرتب عليها ثلث زادت القيمة برتفاع سعرهما فهي صاحبها وأسرهما فهي لها بالنسبة وكذا لو سبب الارتفاع فيهما أو يأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما الزيادة بسبب أي أو بسبب الصنعة فهو للفلس كما في قول المتن وهو يشهد في قوله لا فرق في بعض نسخه ويشهد له الاول وما ذكره عن الشافعي في الصب سابق فلم يبرهن على كماله غيرهما فانه انتهى وهذا الاعتراض مبني على ظاهر العبارة وجوابه أن الثاني فكلام السبكي هو الاول في كلام الشارح وعبارة السبكي وهل يقول يشتركان أو تقول لكل الثوب للبائع

في الأولين أم أخذه البائع
فلو كانت قيمته في الأولين
خنة وبلغت بذلك ستة
فلا مفلس سدس الثمن في
صورة البيع وسدس القيمة
في صورة الاختلاف نظيره
في فسن العادة بطله بان
الطحن أو القصر منسوب
اليه بخلاف السن فانه محض
صنع الله تعالى والملق يوجد
كثيرا ولا يحصل السن ولو
كانت قيمته في الثالث ربع
درهم والصبغ درهمين
وصارت قيمة الثوب مصبوغا
ستة دراهم وأخضا وثمانية
فلا مفلس ثلث الثمن أو
القيمة أو خسر ذلك وأوصفه
والنقص في الثانية على
الصبغ كالمع لانه هالك في
الثوب والثوب قائم بحاله
وهل تقول لكل الثوب للبائع
وكل الصبغ للفلس أو تقول
يشتركان فيها بحسب
قيمتها تعذر التمييز بينهما
رجح منهما ابن القري
الاول قال السبكي ويشهد
لثاني نص الشافعي

(قوله فنيه الخ) هو لابن
سحج في شرح الاصل

وكل الصغ الفليس ويشهد لنا في الخ اه فلا تخالفة ولا تضعيف **(قوله في نظير المسئلة من النصب)** أي أنها
 انصبت نو بأوصفه وعبارة المؤلف هناك وليس المراد اشتراكها على جهة الشيوع بل أحدهما
 قوله وبالأخر صبغه اه **(قوله فان لم تزد قيمته بذلك)** أي بالصنعة بأن سائر أوقعت وهذا مفهوم
 فلتاين الفليس ولا يبالغ الخ وأتى بالبالغ لاجل قوله وإن نقصت **(قوله وإن نقصت)** أي في صورة:
 النقص لأن في الزيادة صدق بالنقص فالواحد لاجل ان يتوهم ثبوت شي بالبيع حتى ينشأ في الآخر:
 النقص شيئا **(قوله اشتراكية ومن غيره)** أي ولقد يقع منه في الصورتين **(قوله ووصفه به)** لاسمائه
 البيع قوله أوصفه بصيغ اشترا الخ **(قوله فان لم تزد قيمتها)** المراد قيمة الثوب مصبوغة على قيمته
 غير مصبوغة هذا والمراد هنا وفيما يأتي **(قوله أخذ بالبيع بسببه)** هذا ظاهر في الصيغ في صورة الزيادة:
 والمساواة أما في صورة النقص التي مثلها الشارح بالصفة فالبيع يأخذ بعض مبيعها فله بأخذ الواحد
 الزائد فقط ولا يرجع ببقية ثمن الصيغ على الفليس بل في هذه الصورة انشاؤه بالواحد الزائد وانشاؤه
 خارب ثمن الصيغ بجماله كما يؤخذ من شرح جر **(قوله من الثوب أو الصيغ)** أو ما تولى خلوها من البيع
 أي من الثوب فقط أو من الصيغ فقط إذا كان لكل مالك ومعنى كون هذا يأخذها وهذا يأخذ هذا أنها
 يأخذان الثوب بجماله ويشتركان فيه وإذا كانا الواحد الآخر واضح ورجوعه في الصيغ لما سبقه
 أمكن فصله أو حكاكي الرجوع ببقية ذلك يمكن فصله ولو اتفق القراء والفليس على قلع الصيغ وفراغ
 قلع الثوب جار كالثوب والفراس ولما حب الصيغ الذي اشتراه الفليس من غير صاحب الثوب قلعه وجرم
 قلع الثوب وبذلك الثوب قلعه من غير قلع الصيغ فله التلوي وحمل ذلك إذا أمكن قلعه بقوله لعل
 الحبرة والأقبيص من ثقله الزركشي عن ابن كعب في الأولى وفي معناه الأخيرتان شرح جر **(قوله)**
 وذكر أخذ بالبيع المبيع في الثانية هي ما بعد الأدهى شاملة لعمدة ما لا يشتري الصيغ من صاحب
 الثوب أو أجنبي فلهذا صرح قوله فيها واشترى الخ **(قوله بسبب الصنعة)** هذا التثنية لاعتحال
 الاتي مسئلة الصيغ لأن فيها عيناً أخرى زائدة على الصنعة قد نسب الزيادة إليها وقد قبل الصنعة
 وأما في مسئلة الطحن والنصر فليس هناك إلا الصنعة يشير إلى هذا قول الشارح فالزيادة لم ترتفع
 سعر سلته **(قوله وقد تمت الإشارة إليه)** بقوله وزادت قيمته بالصنعة حل وفيه أن هذه
 تصرع للإشارة **(قوله لم ترتفع - - - - -)** عبارة جر فلو زادت بأرتفاع وهو ما وزعت
 عليها بالنسبة وهذا في غير صورة الطحن والقضارة فإذا مساوى الثوب قبل نحو الصيغ خمسة وأربع
 سوة قمار يداوى ستة وينحو الصيغ سبعة فلا مفلس مبيع فان سادى مصبوغة سبعة
 لارتفاع سوة كان له سبعان اه

(باب الحجر)

(قوله هو فتا لنح) أي مطلقا **(قوله وشرعا لنح الخ)** مثله جر وعبارة حجر مخرج من تصرف غيره
 بسبب خاص وهي أولى لأن اللام في التصرفات الواقعة في تعريف الشارع ظاهرة في الاختراق ولو
 لا يتحقق في جميعها إذا العا والصفة يصح فيها بعض التصرف المالي كالتيدير والوصية من غير
 وكإصالة الحدية من الأول فيحتاج لاستثناء ذلك من التعريف ولا يليق بذلك عشي هذا ويجز
 أن يجعل ال في التصرفات للجنس وعبارة الرشيدى قوله من التصرفات المالية أي ولو في غير
 يشمل جميع أنواعه الآتية أو أن مراده تعريف مقصود الباب خاصة فهو على الإطلاق اه جر

(قوله)

فان يذلل ارتفاع سعر سلته **(باب الحجر)** هو لعملة النح وشرعا لنح

فان تزد قيمته بذلك فلا
 شي بالبيع وإن نقصت ولا
 للفليس (أد) مئته (صبيغ)
 اشتراكية (أد) أيضا (أوين)
 غيره ووصفه به بجمعه عليه
 (فان لم تزد قيمتها على
 قيمة الثوب) غير مصبوغ
 كأن سارت قيمته ثلاثة
 أوار مئة (فان لم يرفع
 يارب بجمعه صاحب
 الثوب وأجده برفع فلو لا
 شيء وإن نقصت قيمته كما
 (والا) بأن زادت قيمتها
 على قيمته (أخذ بالبيع
 مبيع) من الثوب أو الصيغ
 سواء سارت قيمتها ما بعد
 الصيغ قيمتها قبل أن تنقص
 عنها زادت عليها كان
 سارت قيمتها مستأخرخة
 أو ثمانية (لكن الفليس
 شريك) له ما إذا اشتري
 الصيغ من آخر وبيع الثوب
 فإذا اشترا منه (بلا زيادة
 على قيمتها) فله في الأخيرة
 ربع ثمن الثوب أو قيمته
 مصبوغة كز أخذ بالبيع
 المبيع في الثانية فيها واشترى
 الصيغ من آخر وبيع ذكر كون
 الفليس شريكاً في الثوب واشترى
 الصيغ من بائع الثوب من
 زبائني وهذا كله فيما إذا
 زادت القيمة بسبب الصنعة
 كما هو للتبادر من العبارة
 وقد تمت الإشارة إليه فان
 زادت بل ارتفاع السوق
 فان يذلل ارتفاع سعر سلته

من التصرفات المالية
والاصل فيه آية وابتدأوا
اليامى وآية فان كان الذى
عليه الحق منها أضعيفا
وغير الشافى السفيه
بالمجنون والذميف بالصبي
وبالكبير المختل والذى
لا يستطيع أن يعمل بالملوب
على عقله والحجرون عان نوع
شرع لصلحة الغير كالخبر
على الفس للفرما
والراهن للرهن فى
الرهون والمرضى للورثة
والمكاتب ليدعونه تعالى
والرهن للعين ولها أبواب
تقدم بعضها وبها يأتى
نوع شرع لصلحة المجهور
عليه وهو الحجر (مجنون
وصاوسه فالمجنون

(قوله تفتى مرتهنة)
لأنه خاتمة فبذلك
قن جعلها دفع الطالبة وقد
ينويه

(قوله ربما تدخل فى
عبارة الشيخ) كأنه
يدخل الاول فى العبد
والاخيرين فى الموهون

(قوله بدفع المشرى)
أى وقد حبس العين اه سم

(قوله ان لم يكن عليه الخ)
أطلق العبارة حج وغيره

بل ذكر مر قسميا يلوح
الى ضعف التقيد فراجع

وذكر سم ما يلوح للضعف
بأن الكلام فى الحجر
عليه في التبرع تأمل

(قوله من التصرفات) لا يمنع من هذا التقيد عدم صحة أقوالهم والمجنون مطلقا لان ذلك لسلب
غيرهما وهو ما زائد على الحجر سم شورى (قوله وابتدأوا اليامى) كنى عن الحجر بالابتداء
لانهم من الإبلاد تقدم الحجر وكنى عن البلوغ ببلوغ النكاح شرح مر بزيادة وجه التسمية أنه
لأنهم يختارهم دل على أنهم ممنوعون من التصرف ع ش (قوله وآية فان كان الذى عليه الحق)
فبان الآية مرة وفى فاملا الحق للكتاب كقوله فاكتبوه ثم قال ولعل الذى عليه الحق أى يمل
الكتاب أى يمل عليه ما يكتبه الآن قاس عليه بقية التصرفات شيئا وانظر وجه دلالة هذه الآية على
الحجر وأجب بأن عمل الدلالة قوله فليس له بالعدل لانه راجع للجميع واللام الثانية بدل من اليا
والاصل فليس وبعبارة الجلالين قوله فان كان الذى عليه الحق سفيه أى مبتدأ أضعيفا عن الاملاء
بما ذكره أولا ولا يستطيع أن يعمل وهو مرس وأجعل بالآلة وأنحو ذلك فليس له ملو له متولى أسره من والد
وصى وقدم وترجم قال ع ش وفائدة ذكر الآية الثانية هذا الاول انها أفادت مالم تنه الاول وانما
يتم على الثانية مع شمولها لى الاول بناء على ما نسر به لان فى الاول التصريح بالقيم وبأن ماله
لا يملكه الا بعد رده اه (قوله وبالكبير المختل) أى مختل النظر بسبب الكبر فيغير ما بعده لانه
مختل بالمجنون ع ش (قوله بالغلوب على عقله) بأن زال شعوره بالمرء سواء كان كبيرا أو صغيرا وهذا
يأثر تغير الضيف بالصبي وبالكبير المختل فان الراد بالاختلال فيه نقصان عقله لازواله ع ش (قوله
لصلحة الغير) أى غير المجهور عليه أى قصدا كاهو واضح فلاننا أن فيه مصلحة مالم يحجوا وأيضا
كلاهما ذمتهم من حقوق الفردان لم يحجر عليه فى الاولين لضعفه فى غير برأتهما تفتى مرتهنة بدعها
فى الآخرة واتا الشئى عليه بعض خير فانه لو رثته وفى العبد والمكاتب بى عليه حق سيده اه ايعاب
شورى (قوله كالحجر على الملس) أشار بالكاف الى عدم انحصار هذا النوع فبذلك قد كرهه فقد أنهاه
بضم الهمزة على محسبين صورة بل قال الاذنى هذا باب واسع جدا لا تنحصر أفراد مسائله ومنها أيضا
الحجر على السيد فى العبد الذى كاتبه والعبد الجانى والورثة فى التركة قبل وفاة الدين الآن هذه الثلاثة
ربما تدخل فى عبارة الشيخ وأصله الحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب
حتى يدفع الثمن وعلى السابى للحر فى ماله اذا كان على الحر فى دين والحجر على المشتري فى البيع
قبل القبض وعلى المالك للآذين له على الغرماء وعلى السيد فى تقعة الآلة للزوجة يتصرف فيها حتى
بطلبها لها ودار العدة بالاقراء أو المملوك وعلى المشتري فى العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد
فى أم لوله سم مع زيادة (قوله والمرضى للورثة) أى ونحوه من كل من وصل الى الحالة بمترهنة فبذلك
من الثالث كالتفريق للقتل حل (قوله فى ثلث ماله) أى ان لم يكن عليه عيدين مستغرق فان كان عليه
دين مستغرق فيحجر عليه فيجمع ماله شرح مر (قوله والمكاتب لسيدته) أى اذا تصرف
فصرفه بغير كفارة أو تبرع وفيه ما يقتضى أن السيد لو أذن له فبذلك لا يصح لبقا ما حققه تعالى
وكذلك حل وجعل للوردي الحجر فيه فبذلك لا يصح لبقا ما حققه تعالى
عليه بغير كفارة كقوله حل (قوله وثقة تعالى) أى لاجل تحصيل الحرية (قوله تقدم بعضها)
وهو الحجر على الفس والراهن والعبد في معاملة الرقيق وبأى بعضها وهو الحجر المرص فى الفرائض
وعلى الرثة فى الفرة وحجر المكاتب فى الكتابة ومراده بهذه العبارة الاعتذار عن عدم ذكر هذه
الأمور التى شاعرت أن ماله ذكرها هنا (قوله وهو الحجر بمجنون الخ) والحجر فى كل واحد من
القبلة ثم ما بعده ويضعفهم

نماية لا يشمل الحجر غيرهم • فمنها بيت وفيه محاسن

صبي ومجنون سفيه ومفلس • رقيق ومرند مريض ورمان

فأفلافة الأول حجر عليهم لحقهم ومن بعدهم حل غيرهم والرقيق في البيت شامل لأفن والمكاتب (قوله بلب العبارة) أي سوا. كانت له كالاسلام أوغيلة كالد أفعلا وتركوا وقوله والولاية أي الثابتة بالشرع كولاية السكاح أو بانقوض كالأصاء والقضاء وعبر بالسليدون النفع لان الثاني لا يفيد السلب بدليل أن الاحول مانع من الولاية في السكاح ولا يصحها ولذا يترجى الحكم في حال احول الولي دون الابد شرح هر مع زيادة من الشورى ومثل المجنون الخرس حيث لا إشارة منهمة قوله ولي المجنون ولو طرأ وإن كان المجنون له نوع غير كان كالمسي للميزباني حل (قوله واليهين) بكسر الهمزة فاصح اسلامه متوقفة على التكليف زى (قوله والاصاء) أي لا تنفذ منه على أولاده لغيره ع ش (قوله والايام) أي ولاية الايام فاصح أن يكون المجنون موسى له على الايام أو فاعليه حتى اذا جن انعزل حل (قوله فيمتريتها الملك) أي حصول الملك من غير اعتبار لفظ بعد عليه ع ش (قوله وبثب النسب بزناه) كان وطئ امرأة فأتت منه بولد فانه ينسب اليه ولا يقال يولد الزنا ينسب إلى أبيه لا يتول الاطلاق الزنا على نفسه انما هو باعتبار الصورة لا الحقيقة كما علم من بله شوري فهو وطء شبه لان زوال عقله صير زناه كوطئه شبه لعدم قصد ع ش فيزاهم الهران لم تكن مطابقة واذ طرأ امرأة حرم عليه أمهات بناتها وحرمت على أبيه وابنه وبغير ما أثلته) ثم لا يضمن صيدا أثلته في الحرم كافي شرح هر لبناء حتى الله تعالى على المساءة (قوله ويستمرسبه ذلك) ليقول تلك إشارة إلى أنه يتعدى بنفسه وعده فبا بعده بالإمارة لانه جوازها أيضا وغار بين الحليين بقوله ما ذكر له للتفتن شوري (قوله الافة) أي صافية من خيل يؤدى حدة في الخلق كما صرح به هر في السكاح اه ع ش (قوله بلك فاض) لانه حجر ثبت بلا حجر فاض فلا يتوقف على فك قاض أي وكل حجر ثبت بقاض توقف زواله على فك قاض فهاتان قاعدةان ثم لا تمود لولايته السابقة على المجنون الا بولاية جديدة حل (قوله أي بلب العبارة) أي في العمارة كالبيع وفي الدين كالاسلام واسلام سيدنا على رضي الله تعالى عنه وهو صبي لكون الاحكام قبل الهجرة كانت منوطة بالتمييز أن ثبت بالتكليف بل قال الامام أحمد رضي الله تعالى عنه انه كان بالعاقيل الاسلام (قوله من عبادته من ميز) لكن ثبت على الفريضة أقل من ثواب البالغ على النافعة ولعل وجهه عدم خطابه بها ولانها نافعة منه وهو ناقص وكان القياس أن لا ثواب له أصلا لم خطابه بالعبادة لكن أنيب ترغيبه في العبادة فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى ع ش على هر (قوله ما مون) أي لم يجرب عليه كذب وبقي رجوعه للذن في الدخول أيضا سم ع ش (قوله وقول كذلك الخ) المراد بقوله الخ لفظة الاما استنى فقط كما علم من ترجمة الاصل (قوله سلبه ما ذكر) عدها بالام لان التقوية والافهو يتعدى بنفسه كقائل أو سلبه ذلك (قوله الى بلوغ) لو بلغ وادى المرشد وأنكره الولي لم ينكح الحجر عنه ولا يحلف الولي ككافض القاضى والقبيل لان الظاهر في قربهم الهمة بالبلوغ عدم الرشد الا أن تقوم به بنته ولان الاصل فمين عر الحجر عليه استصحابه حتى ينكح على الظن رشده هر سول (قوله فلا يتوقف زواله على فك قاض) في كلامه اظهار في مقام الاخبار ولم يقل بلا خلاف كاستي وقديقال عود الولاية والعبارة بالافة قد توهم خلافا بخلاف زوال حجر الصبا بالبلوغ لا يتوهم أولاه حكي في الثاني خلاف وإن لم يكن في نفس الحجر بالصبا خلافا حل (قوله كحجر المجنون) لم يقل هذه العبارة في المجنون حتى ينظر به حل • أقول قد قال في المجنون بعد قول ابن النافع قد يقال مراده بالعبارة التحليل بتمامه أعني لانه لم يجرأخ وهذا ينضم بتمامه

بلب العبارة) كعبارة العمارة واليهين كالبيع والاسلام (الولاية) كولاية السكاح والاصاء والايام بخلاف الافعال فيمتريتها الملك والاحتياط ونحوه والاتلاف فينفذ منه الاستيلاء وبثب النسب بزناه ومنه ما أثلته وفسدته عليه بذلك (الى اافة) منه فينكح بلك فاض بلا خلاف (والصا) القائم بذكر أو أثنى ولو بميزنا (كذلك) أي بلب العبارة والولاية (الا) ما استثنى من عبادته من ميزا وذن في دخول وإيصال هديتين بميزا مون وقولي كذلك الى آخره من زباني ويستمرسبه لماذا ك (الى بلوغ) فينكح بلا قاض لانه حجر ثبت بلا قاض فلا يتوقف زواله على فك قاض كحجر المجنون وعبر الاصل ككتير ببلوغه وشيذا قال ك يخان وليس اختلافا محققا بل من عبر بالثاني

أراد (أراد الاطلاق) أى الانفكاك السكى وقوله ومن عبر بالاولى أى بالبالغ من غير تقييده بالرشد
أراد حجر الصبا أى أراد زوال حجر الصبا وولفته حجر آخر بسبب الفه أو غيره **(قوله وأحكامها**
متفاوتة) أى لأن السفيه يصححه التدبير ولوصفة والمصلحة عن تعاضد عليه ولو بآثاره على الفبة
والعفو عن قصاص له وغبر ذلك مما هو مذكور في باب كالتكاح باذن الولي والطلاق والخلع بخلاف
الصبي لا يصح منه مثله كزنى **(قوله ومن بالغ بغيره)** كان القام للترجيع لأن هذا توجيه
قوله وأحكامها متفاوتة **(قوله الحكم تصرفه حكم تصرف السفيه)** أى المحجور عليه وكذا أيضا
فدخاله موصيه فكان المناسبات يقول تصرفه تصرف السفيه إلا أن يراد السفيه المحجور عليه
لأن المراد عند الاطلاق حل **(قوله ومن ثم)** أى من أجل قوله وهذا أولى لمعبرته بالاولى إلى
بالغ **(قوله بكحال غير عشر سنة)** وقيل بأولها وقيل بنصفها سم **(قوله عرضت)** أى قيم عرض
من الجيش حل صلح للقتال فيؤذن له أو لا فيمنع وأجد جيل بالدينه الشريفة على أقل من فرسخ
منها به قبر هرون عليه السلام وكانت هذه التزوة ستة ثلاث من الهجرة اه عن ويدر **(قوله يوم**
أحد) أى من زمن غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقا قل **(قوله وأنا ابن أربع عشرة سنة)**
أى طمنت في بيتي هنا **(قوله لم يجرى)** أى لم ياذن لي الخروج فلفز ولعله بعدم بالغى عى وانظر
لم ياذن له مع أن خروج الصبي للجهاد جائز بذوله وإن كان غير واجب فالظن هل عدم اذنه له
لعدم اذنه وليه أو لأنه كان متعاقبا أول الاسلام حرد **(قوله ولم يبرئ بلفظ)** أى لم يجدنى وهو عطف
على فعل معلول أى لم يبرئ وكذا يقال في قوله ورأى الخ **(تنبيه)** الرشد بعد الضلال والسفه لغة
الخفة والحركة ولو أقر الولي برشد الولد انزل عن الولاية عليه ولا يثبت الرشد به ولو أنكر رشد الولد
صدق بلاعين ولو بالغ وهو غائب لم ينزل الولي إلا أن عى برشد ولو تصرف الولي فإن رشده فالفقاس
فأد تصرفه ولو تصرفت يثبت رشد وسفه فتمت التافة بينهما قل على الجلال **(قوله وأنا ابن**
خمس عشرة سنة) أى استكملها لأن غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث والحندق في جمادى سنة
خمس م عى أى فيها ماستان **(قوله وأنا ابن)** ضابطها موجب النسل ولو أحسن بالتي في قصة
الذكر فقصه فخرج مسمى حكم ببلوغه وإن لم يجز النسل لاختلافه البابين لأن المدار في النسل
على الخروج إلى الظاهر وفي البالغ على الزوال قاله مر ولابد هذا على قوله السابق إن ضابطه
ما موجب النسل لأن الزوال لا يكون ضابطا لإيجاب النسل ولخرج فليأمل سم **(قوله ما يراه الناس)**
أى من الزوال إلى المشورى ويقتل مطلقا **(قوله وما يراه الناس)** فالحق الشرعى أعم من المعنى القولى
على كلام الشورى وهو هذا عكس للجمهور **(قوله خروج إلى)** أى من طريقه المعتاد وغيره مع انسداد
الاصل على ما بين في النسل وكلامه يقتضى تحقق خروج المتي فلأؤت زوجة الصبي بولد لحقه
ولا يحكم ببلوغه وهو المنصوص بقوله الرافى في باب اللعان عن الأصحاب لأن الولد يلحق بالامكان
والبالغ لا يكون الا بتحقيقه وعلى هذا لا يثبت إيلاده إذا وطئ أمته وأنت بولد وهو كذلك
خلافا للفتن في ثبوت إيلاده والحكم ببلوغه شرح مر اه والفرض أن الصبي استكمل تسع سنين
(قوله وأنا ابن) فصرافا لا يجل منه الاختيار لأن الامكان ليس عين كمال التسع **(قوله كافي الحيز)**
للتعاضد ما تحمده به تناظر بينة الحيز وافرقت بينهما بان الحيز ضبط له أقل وأكثر فالزمن
الذى لا يسع أقل الحيز والظهر وجوده كالمده غلاف الذى شرح مر ويصدق مدهى البالغ بالاحتلام
أو الحيز بلاعين ولو في خصومة لانه لا يعرف الامتنه إلا ان طلب سهم المقاتلة كأن كان من التزوة
أو طلب أثبات اسمه في الديوان فإنه يحلف للتمتة حل **(قوله أو حيز)** الجرح عطا على اتمام

وبحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله

بنتاً شهراً وشئ ذكر كونه

أماً من زيا دي ولو أُمِّي

الحث من ذكره وحاض من

فرج حكم ببلوغه وإن وجد

أحدهما فلا يعتد بالجمهور وجهه

الامام بلوغاً فإن ظهر خلافه

غير قال الشيخان وهو الحق

وقال التولي أن تكرهتم

والأقل قال التودي وهو

حسن غريب (كُتِبَ

عامة كافر) يقيد زنه بقول

(خُشِنَ) فإما مارة على بلوغه

لمحربة القرطبي قال كنت

من سيئى برقة يفتكناوا

ينظرون من أنبت الشعر

قتل ومن لم ينبث لم يقتل

فكشعوا عاني فوجدوها

لم يفتكناوا في السيرواه

ابن حبان والحاكم والترمذي

وقال حسن صحيح وأما كونه

أماً أنه ليس بلوغاً حقيقة

ولهذا لم يعتد به عند الان

بان عمره دون خمس عشرة

سنة بحكم ببلوغه بالانبات

قال المارودي وقضيت أنه

أماً لبلوغه بالن وسكى

ابن الرقعي وجهين

(قوله قبل الطلاق) أى

حيث استكملت نه قبل

الطلاق فإن لم تستكملها

قبل الطلاق لم يلحقه حكم

بلوغها قبل التسع كما

استوجه سم به قد علم

مد إن يحكم بالحق لا بالبلوغ

(قوله فيحكم بعد الوضع إلخ) وما قبل ذلك محتمل أن يكون نفاقاً (قوله قبله بنت أشهر) مالم تكن
مطلقاً فإن كانت حكمنا ببلوغه قبل الطلاق بلحظة وصورة الشبهة أن الوضع تأخر بعد الطلاق بينة
أشهر كما ذكره وحديثه فالدقة مع قبل الطلاق وما بعد مشورى (قوله وشئ) عبارة مد لحظة
شورى (قوله وحاض من فرجه) أو أممي من ذكره وفرجه جعماً ريشية (قوله حكم ببلوغه)
أى إذا شكك (قوله وإن وجد أحدهما فلا) هذه العبارة تصدق بستر موران وجود دللى وسد
امس التكر أو من الفرج أو منها ما ذكرنا يقال في وجود الحيض فقط ويزاد على هذه السنة ثلاثة
أشهر ويوماً أو يوماً من الذكر أو الفرج أو اللاتي من الفرج والحيض من الذكر والحكم في البلع
ما ذكره بقوله فلا يعتد بالجمهور إلخ (قوله وجبه له الامام) أى جعله وجود أحدهما (قوله فإن ظهر
خلافه غير) أى فإذا أممي من ذكره حكمنا بذكره وببلوغه فإذا حاض من فرجه حكمنا بأنوته
وبلوغه من حيث دلان الامناء كان من آله الرجل وهي زائدة في حديث حل وعبارة الشورى لدل
مراده أو لأممي بذكره مثلاً حكمنا ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المقدم
ومحل البلوغ من الآن لماعة الحيض للتي التمس قال في شرح الررض فإن قلت لمتأقاة بين
الحيض وخروج للتي من الذكر لمر أنه يجب الفصل بخروج الحيض من غير طرقة المعتاد قلت ذلك
علمهم أنه قد ادا الاصل وهو متفقاً وفيه إشارة الى أن خروج الحيض من غير طرقة المعتاد اقتراح
العتاد لا يكون بلوغاً وعبارة الشيخ حل قوله فإن ظهر خلافه غير الارل ولا يكون بلوغاً لأن
تكرر لافرق بين كلام الامام والتولى اه (قوله وهو حسن) أى من حيث أنه غريب من حيث
النقل ع ش (قوله كُتِبَ) ويصدق وله كافر فى فادى الاستبجال بدواء جينه فدم القتل
لا لا سقاط جوة لو كان من أولاد أهل القبة وطولب بها والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الخالين
ويجب تحليفه في الاولى إذا رآه الحاكم ولا يشك تحليفه بأنه ثبت صباه والسي لا يحلف منع كونه
يشته بل هو ثابت بالاصل وإنما الصلاة وهي الانبات عارضها دعواه الاستبجال فضفت دلالتها على
البلوغ فاحتج بلمين لما عارضها وهو العين شرح مد (قوله عامة) وهي الشعر بناء على ما هو الاشد
أن التات عامة وللمت شمة بكسر أوله حل ودر (قوله شئ) أى محتاج في انزالها الى خلق وإن
كانت ناعمة حل (قوله فانه أماً على بلوغه) فإذا ادعى عدم البلوغ ليدعى حل (قوله كذا)
قرب القتل على الانبات تصرع بان البلوغ به قطعى فيخالفه ماص من كونه علامة إلا أن يخالفه
بوجعم الصلاة قرائن تفتى اليقين وهذا منها قائل أو يطلق انمطلق العامة علامة وانما
الخشوة قطعية وان خالفه ظاهر كلام الشارع قبل على الجلال (قوله فلو فى الرج) أى ع لى
أى النساء والاطفال (قوله انه ليس بلوغاً) أى لجواز تخلفه وتأويله أنه حيث وجدت الصلاة فيه
العلم حل وفيه أن الذى فى كلام الشارع أماً لاعلمة تؤايب بان المراد بالامارة اعلامة (قوله)
ولهذا) أى لو كون انباتها ليس بلوغاً وقوله بان عمره دون خمس عشرة سنة أى لو كان تسع سنين
لم يحكم ببلوغه بالانبات اذ لو كان بلوغاً حقيقياً لم تسع البينة وحديثه تخلف على من غلات وهو
خلاف قولهم العلامة تطرد حل وللمعتاد اعكم ببلوغه ولا عبرة بالبينة كما قاله حل ودى رجل
عليه قوله في الحديث من أنبت الشعر قتل انتهى ولا يمكن خروج منبه من غير شعور فينبط امكان
الانسان قائل (قوله بالانبات) من أنبت الا لازم كُتِبَ يقال أنبت البقل وينتدو صبح من للمدى
وينتدو من أنبت الشعر فى الحديث مشورى (قوله وقضيت) أى قو لم وشهد دلان أن منبه
قوله وشهد عدلان أنه أماً للبلوغ بالن انلو كان اشارة على البلوغ بالاحتلام حكم ببلوغه لجواز

أن يكون بالغ بالاحتلام وإن لم يحل له احتلام فإلحاق العرش في كلام الماوردي أنه لم يحتل بالمعل لأنه يجوز أن يحتل وإن لم يصل به حل وقال الشورى وقصته راجع لكلام الماوردي قال سم وفي دعوى أن ذلك قصته فطرد فيق له أقول لم وجهه أنه لو كان أمانة على البلوغ بالن لكأن وجوده جرحاً في شهادة اليانة لم يبلغ بالن أذنته في قوله أنه ليس علامة على ذلك والآن يسبق عليه ويلزم عليه أن يتخلف المعهود للبلوغ بالن عن علامته وهو الأنياب ثم يظهر كونه علامة عليه عند عدم الشهادة لكورين وجوابه أن العلامة لا تفرط أمارتها لجوارسيتها على سنه فيمن شهدت اليانة بأنه لم يبلغه إلا زيادة سورة ومحوها فيه لوجودها للعرش وهو قيام اليانة على هذا القيل الآن للاتب السابق لكلامه وألفه أن قال قصته أنه ليس علامة على البلوغ بالاحتلام فلعسل هذا وجه نظر الخشني **(قوله أحدهما هذا)** أي أنه أمانة على البلوغ بالن حيث لم يشهد عدلان بأن عمره دون خمس عشرة سنة حل فيؤخذ من أن قوله وقصته أنه أمانة للبلوغ بالن أي حيث لم يشهد عدلان بما ذكر **(قوله أنه)** أي الأنياب أمانة للبلوغ بالن وانظر ما لمع من جملة أمانة على الخشني أي ما ذكر في فرق بينهما **(قوله على البلوغ بأحدهما)** أي هما وهو الممتدة والآراء ثلاثة شوري **(قوله وثشوف للوليات)** أي جميعها شرعية أو جلية فالدفع ما يقال إلا في الخشني كل ما يصح كونه وصياداً من مسجد حل **(قوله وهذا)** أي التاميل الأول في السلم بقوله له سهولة الخ وفي الكافر بقوله فانه يغني الخ وقوله ولا فالتشوي والأي الكافران محترزاً للعالم بالنسبة لكان وقوله والعقل يحترز للعالم بالنسبة للادل وعبارة الشوري قوله وهذا أي ما ذكر من قوله له سهولة مراجعة آياته إلى آخر التعاليل وهو جيد تأمل **(قوله والا فالتشوي والخشني)** لمع للرد من الكافران في فهمها لا يقتلان ولا يجرى عليهما فالتعليل بالافشاء إلى القتل أو ضرب الجزية جرى على القالب ولا يثبت في أن لا يرد بالأي والخشني من المسلمين لما ركنتهما إلى ذكر في دفع الجرح وثشوف الولاية أما الأول فظاهر وأما الثاني فقلنا يثبت لهما الولاية بنحو وصاية وشرط نظر وقيل التعليل بدفع الجرح وثشوف الولاية جرى بإعلى القالب كنبه ابن قاسم بهامش الاسماء شوري **(قوله أيضاً والا فالتشوي والخشني)** أي لا تنكح هذه التعاليل جرى بإعلى الأصل والقالب بل كانت مطردة دائماً فاصح التعليل بها لأن الخشني والأي الكافران يكونان أمانة على البلوغ فتحقق مع أنه لا يثبت بهما إلى القتل ولا إلى طلب الجزية كما يؤخذ من قول وشوري قوله حكمهم كذلك أي يكون الأنياب علامة على بلوغ الأنياب والخشني الكافران ولا يكون علامة على بلوغ الطفل السلم الذي تعذرت مراجعة آثاره كما يؤخذ من كلام الشوري خلافاً لما في حل وعش **(قوله وقد كان مكان نبات العانة الخ)** هذا يناسب القول بأنه دليل البلوغ بالاحتلام دون القول بأنه دليل البلوغ بالن وأدليل البلوغ بأحدهما فالجزم به ذم ذكر الخلاف المتقدم فيه نظر لأن هذا كالعسل لا يأتي على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو يأتي على القول بأنه أمانة على البلوغ بالن ولا يترسائل في تهاويل كمال خمس عشرة سنة حل **(قوله وقت إمكان الاحتلام)** فلونيت قبل إمكان خروج الخ إلى محكم بلوغه عشي على مد **(قوله ويجوز النظر)** أي وكذا السلم ليعلم كونه خشافاً وشوري ويثبت حله على حالة لم يكن فيها بالنظر في حصول المقصود والأفانج بينهما ما لا حاجة اليه ويثبت أنه إذا اكتفى بالسبح النظر عشي **(قوله بها)** أي بالمانة أي يثبتها في النثب هو العلامة كمن **(قوله كمن لا يثبت)** يكون الباء **(قوله والاحية)** أي فليس دليلاً لندرتها دون خمس عشرة سنة فلو جعلت أمانة لادى إلى القوت المال بخلاف نبات العانة القالب وجوده قبل خمس

أحدهما هذا وثانها أنه أمانة للبلوغ بالاحتلام قال الاستوى وينتج أنه أمانة على البلوغ بأحدهما وإنما يكون أمانة في حق الخشني إذا كان في حقه قوله إذا كان الماوردي وخرج بالكافر السلم سهولة مراجعة آياته وأثار به المسلمين ولأنه منهم بالأنياب فربما نجده بدوا دفعا للحجور وثشوفاً للوليات بخلاف الكافر فانه يغني به إلى القتل أو ضرب الجزية وهذا جرى على الأصل والقالب والا فالتشوي والخشني والتفلس الذي تعذر مراجعة آثاره للمسلمين موت أو غيره حكمهم كذلك وألحق بالكافر من جهل اسلامه ووقت إمكان نبات العانة وقت إمكان الاحتلام ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بالضرورة كما يعلم من كتاب النكاح وخروج بالمانة غيرها كمن لا يثبت والاحية

(قوله دون القول بأنه الخ)
قال سم عطا على القول السابق والقول بأنه دليل البلوغ بأحدهما وهي أولى من كلام حل

عشرة سنة زى **(قوله وقيل)** بالرغم عطف على غير وهو أولى من بزه لانه ليس من جلس الشر
(قوله) ونهواكسى أى زيادة ارتضاع عما كان **(قوله)** فان بلغ رشدا والمراد بلوغه رشدا أن
يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر ذلك فيها عرفا
فلا يتقدم بخصوص الوقت الذى يبلغ فيه كوقت الزوال مثلا ع **(قوله)** ابتداء **(قوله)** ابتداء خرج به دولما
كأباني في قوله فلو فسق بعد ما بلغ رشدا فلا يجزأ فلا يشترط فيه صلاح الدين وإعماله بل
صلاح المال فقط كاهو ظاهر شو برعى زيادة **(قوله)** صلاح دين ومال خلافا لآي حنفية ومال
حيث اعتبر اصلاح المال فقط ومال إليه ابن عبد السلام واعترض الاول بان الرشد في الآي تنكرة في
سياق الآيات فلا تزم وأجيب بانها في سياق الشرط فتم وأيضاً الرشد مجموع أمرين لا كل واحد سم
وق قيل على الجلال واعتبر الآي الثلاثة صلاح المال وحده وقرر مشيختنا **(قوله)** حتى من كافر
أى فيتم ما هو صلاح عندهم في الدين والمال كاتمه في الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره وأقره
وظاهر كلامهم عدم الحاق الاختصاص هنا بالمال وهو محتمل ويحتمل خلافه م ر وحش وق
حاشيت على م الرضا لمخالفة بالمال فيحرم إضاعة ما بعده تنفعه به ومنه عرفا لم يحجر بسببه اه **(قوله)**
فان أنتم منهم رشدا لانه تنكرة في سياق الشرط وهو المعموم شرح م **(قوله)** بأن لا يفضل
(عمرأ) أى عند البلوغ دليل ماسأقي في المتن أنه لو فسق أى بفعل الكبيرة أو الألاعار على الصفة
بعد البلوغ لم يحجر عليه الصادق ذلك بقوله الزن بين البلوغ وبين السق وتكرره وعليه فلا يتحقق
السفة الا بمرأى أى بالنسق مقارنا للبلوغ وحيت ذلك فالبلوغ في حالة السفه في غاية الصور كالإيجاز فيظن
هل هذا الاختصاص مراداً لم لا يشهدى على م والدق قرره مشايخنا كلام عش التتميم وخرج
بالرغم غيره مما يمنع قبول الشهادة لإخلاله بالمرء كالاكل في السوق فلا يمنع الرشد لان الإخلال بالمرء
لا يحرم على المشهور وان تحمل شهادة لكن الحرمة لا مخرج ولوادعى بلوغه سفها قبل قوله
بلايين **(قوله)** ولا ينفى الثاني وهو صلاح المال **(قوله)** احتمال لم يظهر للفظ الاحتمال فأنقلها
زائدة فأنقل **(قوله)** غيب فاحش أى وتجهل حال المعاملة والأبأن كان عالماً وأعطى أ كفرن
التم كان الرشد صدقة خفية محمودة فلا يكون تفضيلاً بل هو بيع محاباة خ ل وخط ولو كان بينين
يفض التصرفات لم يحجر عليه كإرجاء القمولى وقال الأذرى يشجع اعتبار الأغلب انتهى م ر د
الشيخ ابن قاسم بشكل عليه قصة حبان بن منقذ أنه كان يتدفع في البيوع وأنه صلى الله عليه وم
قاله من يأتى فقل لا خلاية الخ فانها مريحة في أنه كان يقين وفي قصة بعبه مع ذلك لانه صلى الله
عليه وسلم لم يمنعه من ذلك بل أقره وأرشدته الى اشتراط الخيار الا أن يجاب عنه من أين كان يقين
غيباً فاحشاً فعله إنما كان يقين غيباً ليسير ولو سلم فن أين يقينه كان عند بلوغه فقله عرض
بعد بلوغه رشداً لم يحجر عليه فيكون سفها مهملاً وهو يصح تصرفه لكن قد يشك
على الجواب بما ذكر أن ترك الاستعمال في وقائع الأحوال يترتب منزلة الله ومضى للمال وقد أقره صلى
الله عليه وسلم على البائنة وأرشدته الى اشتراط الخيار ولم يستعمل من حاله هل طرأ بعد بلوغه رشداً
أولاً لانه لا يلزم التيقن فاحشاً أو يسيراً اه ولو غيب في تصرفه دون تصرفه لم يحجر عليه لتضمن
اجتماع الحجر وعدمه في شخص واحد شرح م **(قوله)** عشرة بشعة أى من الدرهم وخرج م
القروش والدينار في احتمال فيما ذكر **(قوله)** (أوربى) معطوف على احتمال **(قوله)** وان قد أى
التمول فيها يظهر بخلاف غيره كجبة يروى محتمل أنه لا فرق لان الدين بالليل يجزأ إليه بالكتير ويؤيد
جعلهم استحلاله كغيره لا بدع حيث أن يسوى بينهما أيضاً في أن العلم كله منفق اه شوى

وقيل المصوت ونهواكسى
السدى (فان بلغ رشدا
أعطى له) الزوال المانع
(والرشد) ابتداء (صلاح
دين ومال) حتى من كافر
كأفسره به آية فان أنتم
منهم رشدا (بأن لا يفضل
في الاول) (عمرأ) بما يبطل
عدله من كبيرة أو أوهار
على صغيرة ولم تنب طاعة
(ولا ينفى) في الثاني (بأن)
يضع مالاً باحتال غيبين
فاحش في معاملته) وهو
ملا يمحتمل غالباً كسباني
في الوكالة بخلاف اليسير
كبيع ما يورى عشرة بشعة
(أوربى) (بأن) (أوربى) (في بحر)
أوربى

(قوله) ومال يبلغ وهو
الذى يقضى بالانفاق به في
هذا الزمان له قوسى
(قوله) فقلها زائدة) ويمكن
أن يقال المعنى بأن يضيع
ملا يمحتمل غيبين فاحش
فلا حاجة لزادها له
قوسى

(أوصرفه) وإن قل (أو عرمل) صرفني (خبر) كمدة (د) لاقى (محو ملابن وطاقم) كهدايوشرا، اما كمدة التمتع وإن لم
يكن له لان المال يشهد بالتمتع ويقتضيه وقتنيته له ليس بحرام
ذلك بطريق الافتراض له
٤٢٧

ولم يكن له ما بقي به لحرام
ونحوه من زيادتي (و) يختبر
رشد أي الصبي في الدين
والمال ليعرف رشده وعدم
رشد (قبل بلوغه) لآية
وابتأوا البنات والبنين إنما
يقع على غير البالغ (فوق
مرة) بحيث يظن رشده
لا مرة لأنه قد يصيب فيها
اتساقا أما في الدين
فيشاهدة حاله في العبادات
بقيامه بالواجبات واجتنابه
المخاطرات والشبهات وأما
في المال فيختلف بمراتب
الناس (٥) يختبر (وله)
تاجر بما كسبه أي مشاحة
(في معاملة) ويسلمه المال
ليما كس لا يبعد (م) إن
أريد القعد (بعقد عليه
(و) يختبر (له) زراع زراعة
ونفقة عليها أي الزراعة
بأن ينفق على القوام يصلح
الزراع كالزهر والمصد
والغفل (والمرأة بأمر غزل
وسون نحو اطعمة
كفماش (عن نحو هرة)
كذارة كل ذلك ونحوه
على العادة في مثله ونحو
الاول من زيادتي و يختبر
الختن بما يختبر به الذكر
والانثى (فلنفس بعد)
أي بعد بلوغه رشدا (فلا

(قوله) أوصرفه في عمره أي ولو صغيرة كعظامه أجرة لصوغه، تصد أولنجم أولشوة على باطل
شورى (قوله) وقتنيته أي التسليل (قوله) غلام أي ما لم يعزل القرض بحاله عش (قوله) ويختبر
رشد أي يختبره الولي ولو غير أصل وجوب قبل بلوغه بزمان قريب بالبلغ حل (قوله) قبل بلوغه
والمراد بالقبيلة الزمن القارب بالبلغ بحيث يظهر رشده ليسم إليه المال كما أنشأ إليه الامام عن الاصحاب
شرح حر (قوله) وابتأوا البنات (البنات) أي اختبر وهم (قوله) والنسبات) هذا يقتضي أنه لو ارتكب
النسبات لا يكون رشيدا وليس مراد ما سأل أن صلاح الدين أن لا يفعل محرما يطل العدالة وانما
مراده بذلك المبالغة في استكشاف حال الصبي عش على حر (قوله) فيختبر ولدناجر) ويكنى
اختباره في نوع من أنواع التجارة ومحل ما ذكر حيث لم يكن للولد حرفة ولا اختبر بما يتعلق بحرفة
تفهم بل بغير حرفة أي لانه قد لا يتعلم اليها ولا يحسنها حر ومن لاسرة له ولا لا يهتبر بالنفقة
على العيال ويختبر ولد القبيح في نحو شراء الكتب ونفقة العيال وولد الأمير لا يتفق على نفسه والجد
وغيرهم قل (قوله) أي مشاحة) بالنفعان مما يطلبه البائع والزيادة مما يطلب المشتري (قوله)
ويسلمه المال) قال سم أي حاجة لتسلم المال مع أن المالك بدونه تمكنه اه وقد يقال في تسليمه
قوة دعيته على المالك وسقطت له في العامة وزيادة رغبة وانها على اجابته من بما كس شوري
قال حر ولا يضمنه الولي أن نفسه لا مأمور بالتسليم إليه كذا أطلقوه ولو قيل يلزمه مراقبته بحيث
لا يكون اغفاله حملا على تنبيهه والاضمة لبيده اه (قوله) يبعد وفيه وهل يبعد وقد يولد يدفع
المال أو يدفعه من يده أو يدفعه الولي حل وبعبارة قل عقد الولي ثم يدفع الولي المال إن كان
مسا أو بأخذ من الصبي ويدفعه قال بعض مشايخنا وصح دفع الصبي بأمر الولي لانه لم ين اه بمجرد
(قوله) أن ينفق على القوام) ظاهره أنه يسلم النفقة بنفسه وهو قضية كلام حجاج ومال شيبخنا إلى
أن الولي بما كس قسط والولي هو الولي يبعد ويسلم الأجرة اه شوري فالمراد بالنفقة الأجرة (قوله)
والمرأة بأمر غزل) بالمعنى الصدري أو بمعنى المنزول فمن يلق بها ذلك بخلاف بنات الملوك
والنخبة والولي والمسلم وغيرهم بناء على قبول شهادة الايجاب لها برشد وهو المتعذر حل وبعبارة
قل بالزنى أي المنزول من عمل وحفظ وبيع وشراء ونحو ذلك وهو أولى من بقائه على المعنى الصدري
وهذا في غير بنات الملوك فهن يختبرن بما يناسبهن اه (قوله) وسون نحو اطعمة) يشاركه في الذكر
وقوله كفماش فانه يسأل عن الماء (قوله) هرة) هي الانثى وجمعها هر كقربة وقرب والذكر هر
وجمع هرة كقرد وقردة قل وزى (قوله) فلونفس) منوم قوله والرشد ابتداء والمراد فسق
غير التبذير بدليل العقاب (قوله) أو يذر بمدك أي بعد بلوغه رشدا (قوله) حجر عليه القاضي)
حر جوابا فان لم يحجر حر وانما رشده بعد هذا الحجر لينفك الابنك القاضي للاحتياط للاجتهاد حينئذ
حر وأهم كلامه أن هذا ما دام لم يحجر عليه صبح تصرفه هو كذلك وهذا هو مرادهم بقولهم الصبي
المسلم ينفق على نفسه في أنفقوا الصبي لهم لخص بهذا شوري (قوله) وهو وليه) فاذن من بعد
ذلك انتقلت الولاية من القاضي للأب والجد كما اعتمدت في وقال ترتع حجر الصبي وخلفه حجر الجنون
كل خط شيبخنا حر شوري (قوله) أوجن) لاقى من هذا الجنون ميراثا قبل الولاية بعد الاقامة
لولا الصبي استحقاقا لما قبل الرشد كالأول بغير ميراث أو القاضي لانه كان وليه قبل الجنون فيه نظر

حجر عليه لان الأولين لم يحجروا على الصبي (أو يذر) بمدك (حجر عليه القاضي) لا غيره وفارق قبله بأن التبذير يتحقق به
نفع للمال بخلاف الفسق (وهو وليه) وتيسر الحجر بالقاضي من زيادتي (أوجن) بمدك

سم **(قوله)** قوله وفي صغر) شمل الوصي قال في شرح الهجته وسكتوا عن الوصي فيتم له كالأب
والجد ويحتمل وهو الظاهر أن لا تعود إليه الولاية سئل **(قوله)** والفرق) أي بين التبذير والجنون
(قوله) ولا يأنس هو العلم) أي في الآية والأهوى في الأصل اسم للأصناف تعالى أن نفس من جانب الطور
ناراً أي أبصر **(قوله)** لم يحجر عليه) هذا غير محتاج إليه لا محجور عليه شرعاً فلا يحتاج إلى حصر
أولى إلا إذا: **فيه** **(قوله)** بالسفيه الموهل) المشهور إطلاق هذا الاسم على من يذر بعد رشده ولم
يحجر عليه القاضي مر شو يرى فيستفاد من هذا مع المشهور أن الأصل أن لا يقرأ بغير نصرة
على أحدهما المشهور وثارة لا يصح وقوله لا حلالاً لم يحجر عليه أحد **(قوله)** ولا يصح بأن يوليه
أي التصريح الذي أعاد التنبيه **(قوله)** شرعاً) بأن يطلع غيره مملوك لديه وماله وقوله أوصياً بأن
يطلع مصلحاً له بنمواله ثم يذر فلا بد من حصرها كما عليه شو يرى وفيه لا محجور عليه شرعاً أيضاً **(قوله)**
أقرار بنكاح) إيجاباً مطلقاً أي عن نفسه ومن غيره كزوج مولى أو دولة غيره بوكالة لأن حصر
السفيه بولاية النكاح كسأى أو قبولاً لنفسه بغير إذن وليه بخلاف قوله لغيره بالوكالة فصحيح
وعمله في الرجل وأما المحجور عليها بالسفيه فصحيح إقرارها بنكاح حل دهر وقوله إيجاباً مطلقاً
هذا التفصيل الذي ذكره وإن كان محققاً في حد ذاته لكن كسأى به هذا الوجه اشتباه لأن كلام
التارح مسروق في الأقرار بالنكاح والتفصيل المذكور إنما هو في المباشرة أي إنشاء النكاح كما
ذكره م. ويجب أن الأقرار بالنكاح كإثباته في التفصيل المذكور كقوله م. وماله حل في نفس
مباشرة النكاح وعبارة شرح م. مع الأصل ولا يصح من المحجور عليه بفتح بيع وشراء ولا عتاق
ولا جهة ولا نكاح يقبله لنفسه بغير إذن وليه لأنه اتلاف للمال أو مظنة اتلافه أم أقوله النكاح لغيره
بالوكالة فصحيح كآله الرافعي في الوكالة وأما الإيجاب فلا مطلقاً إلا ماله والوكالة ولو كان الولي ثم قال
في موضع آخر ولا يصح إقراره بنكاح كإثباتك إنشاءه اهـ **(قوله)** كالإصح منه إنشاءه) أي بغير
إذن وليه لأنه اتلاف للمال حيث يزيج بلا مصلحة أو مظنة اتلافه من فرض عدم العلم باتقاء الصلحة
شرح م. وقوله أو يدين أي أو يعين من يدينه محل الحظر وقوله أو اتلاف مال أي أو جناية توجب
ملا شرح م. وأو بمعنى الواو وأعد الباء لثلاثهم عطفه على إقرار **(قوله)** قبل الحظر أو بعده
راجع إلى كل من الثلاثة **(قوله)** لم يصح إقراره) المعتمد أنه لا يصح إقراره مطلقاً لأن صاحبه ملط
على اتلافه زى أي حيث كان يدين ماله لما إذا كان باتلافه فإليه ملطاً وتقدم سببه على الحظر ع
(قوله) ولا يصح منه تصرف مالي) أي لأن تصحيحه يؤدي إلى إبطال معنى الحظر ولأن اتلاف أو مظنة
الاتلاف ثم قال الماوردي له إجماع نفسه أنه لم يكن عمله مقصوداً في نفسه لاستفادته بماله لأنه لا يتلوع
بمنعته حيث لا الجارة قبل بخلاف ما إذا قد فعله أنذله إجماعه على الكسب حيث لا يرتفع به في
الثقة فلا يتعالي إجماعه غيره شرح م. **(قوله)** غير ما يذكر في أبو به) من ذلك الوصية والتعدي
والصلح من قصاص له ولو على أقل من القيمة لأنه لا يملكه العفو عما والصلح من قصاص عليه ولو بأكثر من
القيمة فتوكه في قبول النكاح وعقد الجزية بدنياً وقبضه ديناً بدينه وقبول الحجة زى ولا يلزم
له الموهوب وبحت في الطلب جواز تسليم الموهوب له إذا كان ثمناً يرضه عنه تعق نكاحه زى ولا يلزم
حاكم **(قوله)** كبيع) ومنه النكاح فلو نكح رشيدة مختارة فلا شيء لها كصرح في كتاب النكاح
بخلاف السفيه والمكرهته ونحوهما فيجب لمن مهر للثلث ع. ش. والمراد بقوله كبيع ولو في التمسك كذا
وأن أذن الولي وقدر العوض لأن تصحيح ذلك يؤدي إلى إبطال معنى الحظر كافي حل **(قوله)** ولا
يضمن ما قبله) هذا متعلق بقوله ولا يصح منه تصرف مالي أي فإن وقع قبض فلا يضمن الحظر المراد

(قوله) وفيه في صغر) وسأى بياته والفرق أن
التبذير لكونه منها عمل
نظراً واجتهاداً فلا يعود الحظر
عليه بغير قاض بخلاف
الجنون (كن بلغ غير
رشيد) لجنوناً وسفهياً بخلاف
صلاح الدين أو المال فإن
وليّه وفيه في صغر فيصرف
في ماله من كان يتصرف فيه
قبل بلوغه لم يهرم آية فإن
آسرتهم ردت إلى أبيه
هو العلم ويصمى من بلغ
سفهياً لم يحجر عليه وليه
بالسفيه الموهل وهو محجور
عليه شرعاً لا حلاً والتصريح
بأن وليه وفيه في صغر من
زادني (ولا يصح من محجور
سفهياً شرعاً أو سلفاً) إقرار
بنكاح) كالإصح منه
إنشاءه وهذا من زياتني
(أو يدين أو اتلاف مال)
قبل الحظر أو بعده نعم يصح
إقراره في الباطن فيخرج
بصدقه الحظر إن كان صادقا
فيه (ولا يصح منه تصرف
مالي) غير ما يذكر في أبو به
كبيع ولو بشفعة أو بدين الولي
درس
(ولا يضمن ما قبله) من رشيد
بأنه) أو قبضه للفقير
بالدلى (وتنف)

ولو باتلافه له في غير أمانة
(قبل طلب) وإن جهل حاله
من عمله لتقصيره في البعث
عن حاله بخلاف ما لو قبضه
من غير رشيد أو من رشيد
بغير إذنه وإقباضه أو تلف
بعد طلبه والامتناع من
رده أو أنقصه في أمانة
كودعة نعم كالرشيد من
سفه بعد رشده ولم يحجر
عليه القاضي وسفيه أذنته
وله في قبض دين له على
غيره والتبديد بالرشد
وبالاذن و قبض الطالب
من زباني وقبضه بما
ذكر أعظم من إقصاره على
الشراء واقتراض (ويصح
إقراره) بموجب (عقوبة)
سكده وقودان عني عنه
على مال لعدم تعلقه بالمال
ولا تضاء التهمة ولزوم المال
في العفو وتعلق باختيار
غيره لا بإقراره فيقطع في
السرقة لا يلزمه المال
كالمدين والتبديري بالعقوبة
أعم من تبديره بالحد
واقصاص (د) (يصح) نفيه
نسباً لما لو دعت حليته
بلعان في الزوجة وبخلفه في
الامة فتعيرى بذلك أعم
من تقييده باللعان ويصح
استلحاقه بالنسب

(قوله استشكل بأنه لا
يثبت الخ) لم يثبت البينة

لا يثبت لظاهره ولا يثبت في كل من التلف والاتلاف فلا يطلب بعد ذلك الجرح بشئ أصلاً في التلف ولا في
الاتلاف كما في شرح هر وقادته عدم المطالبة فيه في الآخر ولكن نص في الام على أنه يضمن بعد ذلك الجرح
عنه زى (قوله ولو باتلاف) أي قبل رشده أو أخذه من قول هر أمالو يق بعد رشده ثم أنقصه منه أو دخل
في مرموه ما لو أعاره شيئاً فأنقصه ففتنته عدم الضمان لأن العارية ليست أمانة وفي ذلك نظر شري
(قوله) أو تلف بعد طلبه أي أو قبل طلبه وأمكنه الرد بعد الرشيد كما يؤخذ من هر ولو اختلفا فإنه
تلف بعد طلبه أو قبله أو حال سفه أو بعد رشده فهل صدق المال بأمر الأخذ الأصح الثاني حل (قوله)
أو أنقصه في أمانة كودعة) فإنه يضمن لأن المودع يطلبه على الاتلاف حل ومثل ذلك ما لو طرقت
الرج شيئاً فأنقصه (قوله) من سفه بعد رشده) يقال سفه بعد رشده بضم الفاء أي صار سفياً ويجوز
كسرهما لأنه من دخله ابن طرقت في الأفعال هر شورى وبعبارة الصباح سفه بالكسر والضم صار
سفياً وبه عرف وطربان قيل سفه نفسه فبالكسر لا غير لأن فعل الضم لا يكون متعدداً مختار
(قوله) وسفيه أذنته وله في قبض دين الخ) قال الشيخ بفتح الهمزة إن حصل أن قبض دينه بغير إذن وله
لا يعتبه فلا يبرأ الدافع ولا يضمن الولي مطلقاً أما بذنه فيعتبه ويضمن الولي أن قصر بأن تلفت في
يده بعد تمكن الولي من زعمه وإن قبض أعبائه بذن وله يعتبه فيبرأ الدافع مطابقاً ثم إن قصر
الولي ضمن والاقلان فيضهما بغير إذنه فان قصر الولي في زرعها ضمن والضمن الدافع والفرق بين
العين والدين أن القيمة في الدين مشغولة بالابتراء منه لا قبض صحيح وسيأتي للشارح يعني صحيح كلام
في الخلع يوافق ذلك ابن التورين وقضية قوله أن قبض دينه بغير إذن وله لا يعتبه أنه يجب على
وإيه أخذه منه ورده للدين ثم يستعده منه أو يأذن في دفعه للولي عليه ثانياً لا يعتبه قبضه فلا وراد
التصرف فيه قبل رد المال عليه المدين لم يصح عرش على هر وقوله وسفيه أذنته وله في قبض دين له أي
السفيه وبمثل دين الولي وسيأتي في باب الخلع أن المدين يبرأ بدفع ذلك وهو هذا استمرارك على قول المصنف
ولا تصرف مالي وما قبله على قوله ولا يضمن ما قبضه من رشيد أي على مفهومه وهو قول الشارح
بخلاف الخ لكان الأولى تأخير مداعنة ذلك ليحصل الترتيب حل وإن كان القدر الآخر للشوش جازاً
وهذا يقتضي أن قبض الدين من التصرف المالي وفيه شئ ويجب بأنه ملحق به (قوله) ويصح
بغوبة) هذا عزز قوله بنكاح أو دين أو اتلاف المال (قوله) فيقطع في السرقة) فيه اشكال قوي
لأنه صرحوا في السرقة بأنه لا قطع إلا بعد طلب المال وحيث لم يطلب القطع واجب بأن صورته أنه
أقر بعد دعوى صحبة فان قبل شرط الدعوى أن تكون ملزمة قلت يمكن أن تقام عليه البينة ويلزمه
المال كما قاله في باب الدعوى فيمن اتسم عليه الدعوى فليحجر رشو برى وفيه أنه خروج عن
موضوع المسئلة الذي هو الإقرار وبعبارة عرش على هر قوله فيقطع فان قلت كيف قطع مع أن
القطع شرط على طلب المال المال وهما لطلب أيضاً إقراره بالمال ملحق قلت هنا طلب صوري لأن
القرية يطلب من المقر بما قبله له وأن لم يلزمه المال أي الذي قطع بسببه اه (قوله) لا يلزمه المال الوجه
لزوم بل ما إن كان صادقا شوري (قوله) كالمدين) أي إذا أقر السرقة ولم يسدده سيده فإنه يقطع
ملا ولا يطلب إلا بعد عتقه وإساره شيخنا (قوله) وتقيه نصبا) هو مع ما بعده محتمل قوله مالي
وأمر مفهوم الأول هنا لتكون مسائل الصحة مع بعضها وسائل التبيان كذلك (قوله) وبخلفه في
الامة) استشكل بأنه لا يثبت كونها قرينة الإقرار بالباطل ثم إن ولدت لمدة لا يمكن أن يكون منه فهو
منع شرعاً لا فهو ولا يجوز تقيه وأجيب بأنه أقر كاذباً ولو دعت لمدة يمكن في الظاهر أن يكون منه
(قوله) ويصح استلحاقه بالنسب) أي ولو ضمنا بأن أقر باستيلائه فانه وإن لم يمتثل فكأن إذا كانت

من يتالم وال يستعمل محبة
نكاحه بإذن وليه وطلاقة
وخلمه وظهاره وإبائه من
أبوابها (و) تصح عبادته
بدنية كانت (أومالصة)
واجبة لكن لا يدفع المال
من زكاة وغيره (بلاذن)
من وليه (ولا تعين) منه
للدفع إليه لانه تصرف
مال أما المالية المنسوبة
كصدقة التطوع فلا تصح
منه وقيد المالية بأوجبة
مع قولي بلاذن ولا تعين
من زيادتي وتعمير يدفع
المال أعم من تعبيرة بفرقة
الزكاة (وإذا سافر لشك
واجب) ولو بنذر أو به
أو بغيره (تقدم) كسبه
في الحج وهو أن يصحب
وليّه بنصفه وأتاليه ما يكتبه
طريقه وتعمير بنسك
أعم من تعبيرة بحج (أو)
سافر لشك (طوع وزاد)
مؤنه سفره لا تمام نسك أو
أتاليه به (على نفقة
المهودة) فخرها

(قوله وصارت أم ولد) أي
من جهة الشرع فربيه
الشرع على طوق الولد
الثاني إقراره (قوله أو
صار المتلحق له) أي
أولاً بطراً له مال وصار
للمتلحق له رشيداته
حيثما ينشقي عليه الرشيد
ولا يرجع عليه بما أنفق من
يتالم لل

ذات فرائض وولدت لمدة الامكان لحقه وصارت أم ولد (قوله) ويشقي على الوالد المتلحق من
يتالم لل) انظر هل يكون ذلك محمداً أو قرصاً والاقرب الثاني أن تعين للمتعلق ما قبل الاستلحاق
أو بعده وقبل الاتفاق عليه من يتالم لل فيرجع عليه لانه إنما أنفق عليه لعدم مال له أملاً بأنه مال
بعده وصار المتلحق له رشيداً فلا يرجع عليه بما أنفق عليه كالاتفاق على الفقير من يتالم لل إذا طهر
له مال عيش (قوله) وتستعمل محبة نكاحه (الح) إشارة للاعتداع عن حذفه طهره من كلام الامل شوري
ومراد أنه الشارح يريد الاعتداع عن عدم ذكر هذه المسائل في المتن هاتم ذكر الامل لمها تامل
وفي حل قوله وتستعمل محبة نكاحه الخ لان ما عدا الخلع لا يتعلق له بالمال الذي حزره له وأما الخلع
فكالطلاق بل أولى انتهى (قوله) وخلمه ولو بأقل من مهر الثلث ويرى المال لوليّه حل وأتاليه بإذن
وليّه ومعه مال يلقه باعطائه له فان عاقبه باعطائه له كان أعطيت كذا فأتى طلاق فلا بد في الوقوع من
الاقتباس (قوله) أومالصة واجبة المراد بالمالية الواجبة بأصل الشرع لتخرج المنفورة فأنها لا
تخرج حال الحجر بل تستقر في ذمته لما بعد ذلك الحجر انتهى رشيدى (قوله) وغيره (الح) عبارة في
شرح الرضى وكان كذا الكفارة ونحوها اه كتب عليه شيخنا أن أي فلما يكفر بآمال أما إذا قلنا
يكفر بالصوم فبعد القتل فلا الخلق نم يحمل على كفارة زنته قبل الحجر عليه وكانت مرتبة شوري
وعبارة شرح هر ويكفر بغير القتل كالمين بالصوم كالمسك لا يبيع به علفاً القتل فان الولي
يقنع عنه فيه لان سببه - صلبه قتل آدمي مصمم خلق الله تعالى يدل أكاه في الطلب على الجورى
عن نص الشافعي من أنه يكفر بالصوم في كفارة الظهار فظهر أن المعتد ما قرأناه وجرى عليه ابن
للقري في روضه وقضى ذلك أنه يكفر بالصوم في كفارة الجماع وهو كذلك خلافاً من ذهب إلى تكفيره
بالمال فيها ويرى بين القتل وغيره بأن فساد كزجره عن القتل لتضرره بخارج ماله في كفارته مع
عظم القتل وتشوف الشارع لحفظ النفوس (قوله) بلاذن من وليّه فلا إذن له الولي وعينه للدفع
إليه صح تصرفه لكن لا بد أن يكون بمحضرة الولي لانه قد يتلف المال إذا خلاه أو يدمر صرفه كذا
مول فان لم يحضر الولي ولاتأنيبه فان عرائنه صرفه اعتبه وإن أمم بعد الحضور لانه واجب للمال
والأمن سم تعين للدفع له الدفع الاثم لاصحة الدفع فلا يمين للدفع له ودفع للمتعلق مع
الدفع وأجزأ (قوله) كصدقة التطوع أي ولو من نفقته ومثل صدقة التطوع منقورة المال هر وهو
محول على ما تقرر التصديق بمال معين بدليل قوله بعد ما نذر للمال في ذمته فصحيح والمراد بصحت
ثبوته في ذمته الذي لا يحزر اه (قوله) فلا تصح اه أي ما لم تكن بمحضرة ذمته السفر على المخير
أزادته وكان له كسب طريقه بقدر ما يذم كاشارة هذا التقييد بمفهوم قوله أو أطلق الخ (قوله)
وإذا سافر لعل الانسب أن يقول قدم حكم سفره لنسك واجب (قوله) انك واجب (قوله) انك واجب
أرضاه أو ينفذ قبل الحجر أو بعده اه إذا سلك كتابه بذلك واجب الشرع وهو الاصح شرح هر (قوله)
ولو بنذر أي قبل الحجر أو بعده هر (قوله) الحرم به أي قبل السفر (قوله) تقدمه أي فان
جواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلاً واجب بأن الجواب محذوف تقديره فأقول قدم أو لا
أذكره هنالاه قدم تامل (قوله) وهو أن يصحب (وليّه) الخ ولا يدفعه خوفاً من غلبة فيه ويحت
بضمه أن السفراء اتصروا الولي دفع ذلك جاز حل (قوله) وأتاليه ولو بأجرة وهو مال السفيه
عش (قوله) ما يكتبه مقول محب أي أن يكون الولي مصاحباً لما يكتبه وإذا كان مصاحباً لما
يكفيه يكون مصاحباً لشيخنا قال ع وشيئاً أنه يستحق أجرة مثل جسيمه وصرفه عليه ان فوت

عنه التي على خلافه بحسب ما ظهر له في الموضعين ع ش **(قوله قضا)** أي عدل أمين وإذا لم يوجد قاض كذلك فالولاية للمدين أي لصالحاته ويكون الفاسق كالمدين على المنجبة وأنفي ابن عبد السلام فيمن عنده بيتهم أجنبي مال ولوسلهم لما كان فيه بأنه يجوز له التصرف في ماله الضرورة أي إن كان عدلا أمينا كاهو ظاهر ويؤخذ من علته أنه لو ولي عدل أمين وجب دفع الامر له ويحتمل لا ينقض تصرفه في زمن الخائن على الاوجه ابن حجر شوري ومهر ويصدق في تصرفه زمن الخائن لانه كان وليا شرعا حيث يصدق الوصي والقيم بأن ادعى قدر الاتفاق الاتفاق ع ش **(قوله والمراد قاض)** بلد المصلي أي وطنه وإن سافر عنه بقصد الرجوع اليه كاهو ظاهر ابن حجر س ل **(قوله على الملاك)** منه يعلم أن المراد بالملاك الاعم من تلق العين وذهب النفع وان كانت باقية فلا يمكن له عقار بلد قاض المال دون بلد المصلي أجرو قاض بلد ماله بالصلحة ولا نصح اجارته من قاض بلد المصلي لانه يتصرف في محل ولايته وليس بلد المال منها وقيل بالدرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك ع ش **(قوله فالولاية عليه لقاض بلد المصلي)** ولقاضي بلد المصلي أن يطلب من قاض بلد المال استعارة اليه عند أمن الطريق ليتجره أو يشتريه به عقارا ويجب على قاض بلد المال اسعافه ذلك حل **(قوله والأقارب)** كالاخ والم **(قوله لكن للصبة)** أي عند فقدان الولي الخاص فيا يظهر بالتبديد بنقد الخاص بل الفرق بين هذا وما مر أن الولاية عند فقدان الولي لصاحبه المسلم لان ذلك لا ينفذ مطلقا أي خاصا عاما زى وعبارة س ل قوله لكن للصبة الاتفاق أي عند فقدان الولي الخاص وأثبت أنه لذلك ولوم وجود قاض وهو متجه أن خيف عليه منه بل في هذه الحالة للصبة وصلاجه بلده بل عليهم كاهو ظاهر تولى سائر التصرف في ماله بالصفة بأن يتفقوا على مرضي منهم بتولي ذلك ولو بأجرة اه مجرورة ولو حضر الولي وأنكر أنهم اتفقوا عليه ما أخذه من ماله أو أنكر أن فعلهم كان بالصلحة فالظاهر تصديق الولي فعملهم البينة بما ادعوه ع ش على هر **(قوله)** ومنه اللعن المجنون ومن بلغ سنين أي في أن الصبة الاتفاق من مال كل منهما في تأديبه وتعليمة وإن لم يكن لهم ولاية للعلة المذكورة ع ش **(قوله)** ويتصرف له الولي **(الح)** يجب على الولي أن ينجي ماله بقدر الكفاية أي يفتقه والرا كاذن وترك ع ش الآية ضمن أو تليق النخل فلا ومثل التليق عمارة القمار حتى ضرب كاسرى عليه ابن حجر ذكر شيئا على أنه كترك العلف وفرق بين العمارة والتليق بأن الثاني إنما يفتى به مجرد جود الأجرة شوري وعبارة قيل على الجلال ويتصرف الولي وجوبه ولو بالزاعف حيث أكله ولو لم يضر نص غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور أو دفع الامر له كما فعل ماله بالصلحة والولي ع ش الح كما أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الامرين من أجرو مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الأب أو الجد الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف أخذ ذلك على ما ذكره ويجمع على الحكم إلاخذ مطلقا ع ش على هر وخرج بالولي غيره كالوكيل الذي لم يجعله موكله شيئا على عمله فليس إلاخذ لما أتى أن الولي إنما يجازله إلاخذ لانه أي أخذ تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يجمع علم جوز أخذ الوكيل لا مكان مراجعة موكله في تقدير شيء أو عزله من التصرف ومنه يؤخذ استثناء ما بلغ كثير من اختيار شخص ملحقا لشره متاع فينتزعه باقل من قيمته مدته ومعرفة به يأخذ لنفس تمام القيمة معلا ذلك بأنه هو الذي وفره لحفته وبه فرت على نفسه أيضا زمانا كان يمكن فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما في ماله لما ذكر من إمكان مراجعته **(الح)** فتنه لانه يقع كثيرا **(قوله بصلحة)** ومنها بيع ما وهبه له أو غيره من مثله غير ترجوعه فيه وبيع ما غنمته له أو غيرها

(قضا) بنفسه أو أمانة لخبر السلطان ولي من لا ولي له رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه والمراد قاض بلد المصلي فإن كان يملك ماله بأشرف ماله قاض بلد المال بالنظر تصرفه فيه بالحفظ والتعهد فعمل ما فيه بالصلحة واجارته إنما لا يستأجره فالولاية عليه لقاض بلد المصلي كما وصفت قبل كتاب الصفة من شرح الروض ووقع للانسوى عز وناجنا ذلك في الروضة وأصلها فاحضره وخرج بمن ذكر غيرهم كلام والأقارب بلا صراحة فلا ولاية لكن للصبة الاتفاق من مال المصلي في تأديبه وتعليمة وإن لم يكن لهم عليه ولاية لانه قليل فسوخ به في المجموع في لولم الولي عن المصلي ومنه المجنون ومن بلغ سنين (ويتصرف له الولي بصلحة) إنما لقوله تعالى ولا تقر بوا مال القيم الا بالتي هي أحسن فينتزعه العاقر وهو الولي من الجارة إذا حصل من ريع الكفاية **(ولو كان تصرفه بسنة)** أي بأجل بحسب العرف **(د برض)** فن مصلحه أن يكون فيه ربح

أرغمه ولو بدون من مثله اه ولا يستحق الولي في مال محجوره نفقة ولا أجره فان كان فقيرا واشتغل
 ببيع عن الاكتساب أخذ أقل الامرين من الاجرة والنفقة بالمعروف وللولي خلط ماله بمال الصبي
 ومواكته للارتفاق حيث كان للصبي فيه حظ كأن تكون كفتة مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد له
 النسبة والاطعام منه حيث فضل الولي عليه فصرقه وكذا خلطه أطمع أيتام ان كانت المصلحة
 لكل منهم فيه ويسن للسافر من خلط أولادهم وان قاتلوا كلهم بحيث كان فيهم أهلية التبرع شرح
 حر لمخاض ولو كان للصبي كسب لا تقي به أجبره الولي على الاكتساب ليرتقب به في ذلك حر وعمل
 الاجبار حيث احتج بالنسبة كالأثر مره قوله ليرتقب به ويؤيده ما مر من ان الولي السفيه يجبره
 على الكسب حيث احتج إليه وفتيته أنه لا يجبره ان كان غنيا ولا على قدر ثقته وفي حرج
 أنهم مصرحوا بان الولي الصبي يجبره على الكسب ولو كان غنيا ع ش **(قوله)** وان يكون معامل الولي ملياً
 ثقة انظر وجه كون هذا من معامل العرض اذا كان مالا ولم يذكره حر وعبارته ولو بيع ماله بمرض
 ونسبة المصلحة كان يكون في الاول ربح وفي الثاني زيادة لاقعة أو خاف عليه من نهب أو غارة اه
 واجب بآله اذا كان المعامل غيرة ر بما تخرج العرض مستحقا فقيرا او يكون فيه عيب حتى لم يظهر
 للولي **(قوله)** واخذ شفعة) مطوف على عرض أي ولو بأخذ شفعة فالتقييد بقوله لمصلحة متبرك في كل
 من الامور الثلاثة أي النسبة والعرض والاخذ بالشفعة بقول الشارع فيترك الاخذ بالشفعة فكانه
 قال ان يكن فيه مصلحة تركه سواء كان في الترك مصلحة أو لا واما نيابة على خصوص الثالثة لعرض
 منافع الأصل فهو هذه لا يفيدها كلام الأصل أي لانه قيد بقوله وأخذ بالشفعة أو يترك بحسب
 للمصلحة اه فقيد كلام الترك والاخذ بالمصلحة فلا يفيد حكم ما لو انتفت عنيها وأما كلام شيخ
 الاسلام فبيده لانه قيد الاخذ بالمصلحة وسكت عن الترك فقيدتها متى انتفت في الاخذ تركه سواء
 انتفت في الترك أو لا تأمل **(قوله)** فيترك الاخذ عند عدم المصلحة فيه) ولحجج ترك الاخذها ان
 ترك الولي الاخذ مع البقرة لان تركه حيث ذ خارج عن ولايته زى ولو كانت الشفعة للولي بان باع
 شفا لمحجور عليه وهو شرط فيه فليس له الاخذ بها الا ان تؤمن مساعته في البيع (رجوع المبيع
 الباعث في حق باعه أما اذا اشترى شفا هو شرط فيك فيه فله الاخذ اذا لم يمتعه وظاهر ان الكلام في
 غير الاب والجد اماهما فلهما الاخذ مطلقا شرح حر **(قوله)** وهذه) أي قوله وان عدت في الترك
 لا يفيد كلام الأصل **(قوله)** ويشهد) هذا شرط للمصلحة وقوله ويرتبه كذلك أي حيا حل اه
 والاول تقدم قوله ويشهد على قوله واخذ شفعة **(قوله)** ويرتبه بالنسبة أي عليه فالشرط خصة
 وزعلها فصر الاجل **(قوله)** ان راء مصلحة) المتضمنه يرتبه مطلقا فالحاجة ضايع المال **(قوله)**
 ورفق غيره بينها) أي حيث اشترطت للمصلحة في الاقراض لاهنا **(قوله)** بما يثبت في شرح (الروض)
 وهو ان المتالبة ممكنة في القرض متى شاء بخلاف النسبة أي فانه يضع ماله قبل الحلول
 أي لو يرتبه لانه لا يطالبه قبل وهو فرق حسن اه شوبري **(قوله)** ماله باع ماله وله من نفسه
 الورثة ما بين في حق وله وهذا سلم ولكن ينبغي تنقيده بأن يكون ملياً وأن يشهد وجوباً بخوف
 ما يضافه وان اعتبر ماضوا عليه وان غائب العادة الرجوع الى عادة البليد في شرح شيخنا
 شراره أسط ودوله ولو ترك عمارة عقاره أو إيجاره حتى خرب مع القسوة أتم وضمن في أوجه
 رخصين وهو قال ع ش عليه تنقيته لم يلزمه الاجرة التي قوتها بصم الاجار والظاهر انه ليس

وأن يكون معامل الولي ثقة
 ومن مصالح النسبة أن
 يكون بزيادة أو غلوف
 عليه من محجوب وأن
 يكون المعامل ملياً ثقة
 وأخذ شفعة) فيترك
 الاخذ عند عدم المصلحة
 فيه وان عدت في الترك
 أيشاهده لا يفيدها كلام
 الأصل (ويشهد) حيا في
 بيده نسبة ويرتبه
 كذلك بالنسبة رهنا وإفيا
 وقال ابن الرقصة يرتبه ان
 راء مصلحة كما في اقراض
 ماله ورفق غيره بينهما بما يثبت
 في شرح الروض ويستنى
 من وجوب الارتبان ماله
 باع ماله وله من نفسه
 نسبة (ويبين عقاره)

بجد كايؤخذ من كلام سم فيضمن وان لم يغرب ومثل ذلك الناظر على الوقت **(قوله هو أعز)**
 لنموه البائين والطواحين **(قوله بطين وأجر)** واختير البطين دون غيره لانه قليل المؤنة ويعتق
 به بعد النض والاجر يبق قال هر في شرحه وما ذكره من قصر البناء على الأجر والطين هو اصل
 عليه الشافعي وجرى عليه الجمهور وهو المتمدن وان اختار كثير من اصحاب جواز البناء على عادة البلد
 كيف كان واختاره الروايان قال في التبيان بعد حكاية ما مر عن النص وهذا في البلاد الذي يترقى
 وموجود الحجارة فان كان في بلد توجد الحجارة فيه فهي أولى من الأجر لان بقاها أكثر وأقل مؤنة نقلها
 سم عن هر في غير الشرح ان الأجره اتباع عادة البلد وقال حج الالوجه مدركا يمكن حل
 ما في شرح هر على ماذا لم تقتض الصلحة الجري على عادة البلد واعتد زى اعتبار عادة البلد
 وأول من صنع الأجره امان عند بناء الصرح لفرعون كافي قل وزى **(قوله وشرط ابن الصاغ)**
 اعترض بأنه يؤم منع البناء لان ذلك نادر جدا فالتمس أنه ليس بشرط زى **(قوله ولا يبيعه)** أي
 عقاره أي الذي لا يفتنه لا غيره كايؤخذ من صنعه حل وأفتى القفال يجوز بيع شعبة بغير خرث
 وخرابها يتصل بماله ولو كان يبيعها بدمهم لان الصلحة فيه شرح هر والخراج كان على القيم
 بأن كانت النفعة ببيعها أرض تزرع وشبهه ما عتبه بالوى في مصرنا من أن ما ربح من الأجر
 لا يعمر فيجوز إيجاره فأرضه لمن يعمرها بأجرة وان قلت الأجرة التي أخذها وطالت مدة الإجارة حيث
 لم يوجد من يشتأجر زيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصارف الموقوف عليها اه غنى
(قوله بأن لم تغتلك) أي أجرته فيما أي ولم يحد مقرضا أو رأى الصلحة في عدم القرض ومن المصلحة
 خوف ظالم أو خرابه أو هماره بقية املاكه أو لصكونه بغير بدلوه يحتاج لكثرة مؤنة لمن يوجه
 لا يجاروه قبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بأن تستغرق أجرة العقار أو قريبا منها بحيث لا يبق
 منها الا ما لا وقع له عرفا حل **(قوله أو غبطة)** **(تنبيه)** المصلحة أعم من الغبطة اذ الغبطة يع
 بزيادة على القيمة لها وقع والصلحة لا تستلزم ذلك لصحتها بنحو شراء ما يتوقع فيه الربح وبيع
 ما يتوقع فيه الخسران لو بقي وسيأتي ذلك في كلام الشارح في باب الشركة شوري **(قوله وهو جود)**
 عليه ينبغي كإقال بعضهم أن يكون المراد امكان الوجود عادة من غير اشتراط الوجود لاهم **(قوله)**
 وآنية الغنية بكسر القاف وضمتها **(قوله أي ما عاد مال التجار الخ)** وما عاد مال التجار كعبه
 ودائمه وأمال التجار فبيع الصلحة حل • والحاصل أن العقار وآنية الغنية لا يباعان الا بالحاجة
 شديدة أو غبطة ظاهرة ومال التجارة يباع لصلحة ولو بلا غبطة تكوف من نهب وما عاد مال
 كالذواب والياب ثياب حاجة بسيرة ورج قليل اه خليق وعز زى **(فرع)** لا يابو الجلسات
 محجورهما في الاقبال بأجرة ولا يضر بانه على ذلك وإعارة ذلك كذلك وتقدم من متعلم منه ما يفتنه
 ودنيا وان قول بل بأجره بحث ان عارضه الولي كاذنه وان الولي إيجاره ينتفع وهو متعلم ان عمل
 له في صلحة لكون نفقته أكثر من أجره عادة حج وقضية قوله في الاقبال بأجرة أهملوا شدة
 في الاقبال بأجره تزلت وان لم يكرهه لكنه بولايته عليه اذ اقتضا اتفاقه عليه جعل النفعة في ذمة
 الأجرة الا انزله برئت ذمته لان محل وجوب نفقته عليه اذ لم يكن له مال أو كسب ينتفع عليه
 وهذا وجوب الأجرة له صار له مال أما اخوة اذ اوقع منهم استخدام لبعضهم وبيعت الأجرة عليه
 الصغار منهم اذا استخدمهم ولا تسقط عنهم بالاتفاق عليهم لانهم ليس لهم ولاية التملك ولانهم
 في الاستخدام وعدم صدق منكره لان الأصل عدمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن يبيع
 الامر الى الحاكم ويستأجر اخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الأجرة عليهم فيه

هو أعم من تعينه بدوره
(بطين وأجر) أي طوب
 محرق لا يجبس بدل الطين
 لكثرة مؤنة ولا يابن بدل
 الأجر لقله بقاءه بشرط ابن
 الصاغ في بناء القفار ان
 يسوى ما صرف عليه
(ولا يبيعه) أي عقاره اذ
 لاحظه فيه ومنه آنية
 الغنية كما في الكفاية عن
 البندنجي **(الاحاجة)**
 كنفقة وكسوة بالتمت
 غلته بما **(أو غبطة ظاهرة)**
 بان يرغب فيه أكثر من
 نعم مثله وهو يحد مثله
 ببعض ذلك الثمن أو خيرا
 منه بكماله قال ابن الرستموا
 عدا القفار وآنية الغنية
 أي ما عاد مال التجارة
 لا يباع أيضا الا بالحاجة أو
 غبطة لكن يجوز خاجة
(يسعدهم قليل لائق)

بذلك ومثل ذلك في عدم براءة الاخضام لان اخوته با مكية مثلا وأخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الفرع إلى حاكم إلى أن ماتهم ع ش على مر **(قوله بخلافها)** أي القطار وأية الغنية **(قوله ويرز كماله)** وكذا بدنه قال شيخنا مر وجوب باقورانيهما وقال شيخنا جواز إذا لم يتقدما وجوباً بأن كانا متنفذين وفيه نظر إذا لا زكانت عندهما انتهى عندهما حرام فيحمل كلام شيخنا الرسمى المذكور على ما إذا كانا شافيين فإن كان أحدهما شافياً جاز للولي الأخراج وعليه حل كلام الشيخين وقال بعضهم يجب عليه فيها قال شيخنا والولي للولي مطلقاً فرع الأمر لحاكم يلزمه بالأخراج أو عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله وإذا لم يخرجها أخيراً بهابعد كماله قل **(قوله ويرز كماله)** أي وبدنه أن كان منعه لزومه وإفراق منهيب المولى عليه أم لا لأنه قائم مقامه فإن لم يكن ذلك مذهبه فلا احتياط كما أفتى به القفال أن يجب زكاته حتى يبلغ فيخبر بها أو يرفع الأمر لقاض يرى وجوبها يلزمه بالثلاث يرتفع بعد بلوغه لحقن بفرمه إليها اه حج وعش وفيه التعبير بالاحتياط جواز الأخراج حالا وفيه نظراً أنه كيف يصنع ماله فيما يرى وجوبه عليه فعل المراد بالاحتياط وجوب ذلك حفظ المال للمولى عليه ع ش على مر **(قوله)** ويؤنه بمعرف **(قوله)** على ما يلحق بحال الولد وإن خالفه لا يبرأ منه حراً ومبلى شوري **(قوله)** فإن ادعى بعد كماله يبع المالح على هذا في غير أموال التجارة وكل ما يبرأ من الشهاد عليه أما فيها فالظاهر كإقاله الزكشي قبول قولها لغير الشهاد عليها فيها مشرح مر **(قوله)** فهو أولى من قوله بعد بلوغه أي لشموله السفيه والمجنون **(قوله)** وأخذاً بشقة بأن ادعى أن الولي ترك الأخذ مع أن الصلحة فيه قل **(قوله)** بلامصلحة أي ولا يشرح مر **(قوله)** لا تهما غير متهمين أي لو فور شققتهما وثلما الام الوصية وأصولها الاوصياء وإن توقف ولا ينه على حاكم أخذ من العلة قل **(قوله)** بخلاف الوصي والامين وإذا لمع الوصي أو الامين القطار لا يصح حكم القاضي بذلك حتى ثبت عنده أنه على وفق الصلحة بخلاف بيع الأب والجد قل **(قوله)** ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي أي فإن كان الولي الذي اشترى منه وصياً أو قبطاً للقاضي خلف المدعي الذي كان ميباً وإن كان الذي اشترى منه أباً أو جداً خلف المشتري ومثل المشتري من الولي المشتري من المشتري وهكذا من كل من وضع يده كافي حل **(قوله)** أما القاضي الخ المتعد أنه كالموصي فيقبل قول الصبي بينه حل وشرح مر والله أعلم

بخلافها (ويرز كماله ويؤنه بمعرف) خاتمة ما وتسمى بالثقة أعم من تسمية بالاختلاف (فإن ادعى بعد كماله) يبلوغ ورشد فهو أولى من قوله بعد بلوغه (يها) أو أخذاً بشقة (بلامصلحة على وصي أو أمين) لقاضي (حلف) أي للدي (أو ادعى ذلك على أب أو أبيه خلفاً) فالمعتبر قولها لأنها غير متهمين بخلاف الوصي والامين ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي أما القاضي فيقبل قوله بالتحليف ولو بعد عزله كما اعتدده السبي آخر لأنه عند تصرفه نائب الشرع

(ثم الجزء الثاني من حاشية البعير ويلىه الجزء الثالث أوله باب الصلح)

مجمعة

- ٢ كتاب الزكاة
 ٣ باب زكاة الماشية
 ١٨ باب زكاة الثابت
 ٢٧ باب زكاة النقد
 ٣٤ باب زكاة للمدن والركاز والتجارة
 ٤٢ باب زكاة الفطر
 ٥٢ باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه
 ٥٦ باب أداء زكاة المال
 ٥٩ باب تجهيل الزكاة
 ٦٣ كتاب الصوم
 ٦٧ فصل في أركان الصوم
 ٧٩ فصل في وجوب صوم رمضان
 ٨١ فصل في فدية فوت الصوم الواجب
 ٨٧ باب صوم التطوع
 ٩١ كتاب الاعتكاف
 ٩٧ فصل في الاعتكاف المنذور
 ١٠١ كتاب الحج
 ١٠٨ باب المواقيت
 ١١٣ باب الاحرام
 ١١٩ باب صفة الفسك
 ١٢١ فصل فيما يطلب في الطواف الخ
 ١٢٨ فصل في الوقوف بعرفة
 ١٣٢ فصل في المبيت بزدلفة
 ١٣٦ فصل في المبيت ببنى لى إلى أيام التشريق
 ١٤١ فصل في أركان الحج
 ١٤٦ باب ما سرم بالاحرام
 ١٦١ باب الاحصار والقوات
 ١٦٤ كتاب البيع
 ١٨٨ باب الربا
 ٢٠٤ باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها
 ٢١٧ فصل فيما نهى عنه من البيوع نهيا لا يقتضى بطلانها وما يذكر معها
 ٢٢٥ فصل في تفريق الصفقة وتعددتها

- ٢٣٦ باب الخيار
 ٢٣٧ فصل في خيار الشرط
 ٢٤٤ فصل في خيار العيب وما يذكروه
 ٢٦٧ باب في حكم البيع ونحوه قبل القبض وبده المذ
 ٢٨٢ باب التولية والاشراك والمرا بعة والمخالطة
 ٢٨٩ باب بيع الاصول والنفار
 ٣٠٤ فصل في بيان بيع الثمر والزرع
 ٣١٢ باب الاختلاف في كيفية العقد
 ٣١٩ باب في معاملة الرقيق
 ٣٢٤ كتاب السلم
 ٣٤٥ فصل في بيان اداء غير المسلم فيه عنه ووقت اداؤه ومكانه
 ٣٤٨ فصل في القرض
 ٣٥٦ كتاب الرهن
 ٣٧٧ فصل في ائتن ب على ا زوم الرهن
 ٣٩٥ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به
 ٤٠٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
 ٤٠٣ كتاب التفليس
 ٤٠٩ فصل في ما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس
 ٤١٩ فصل في رجوع للعامل للفلس
 ٤٣٥ باب الحجر
 ٤٤١ فصل فيمن على السبي